

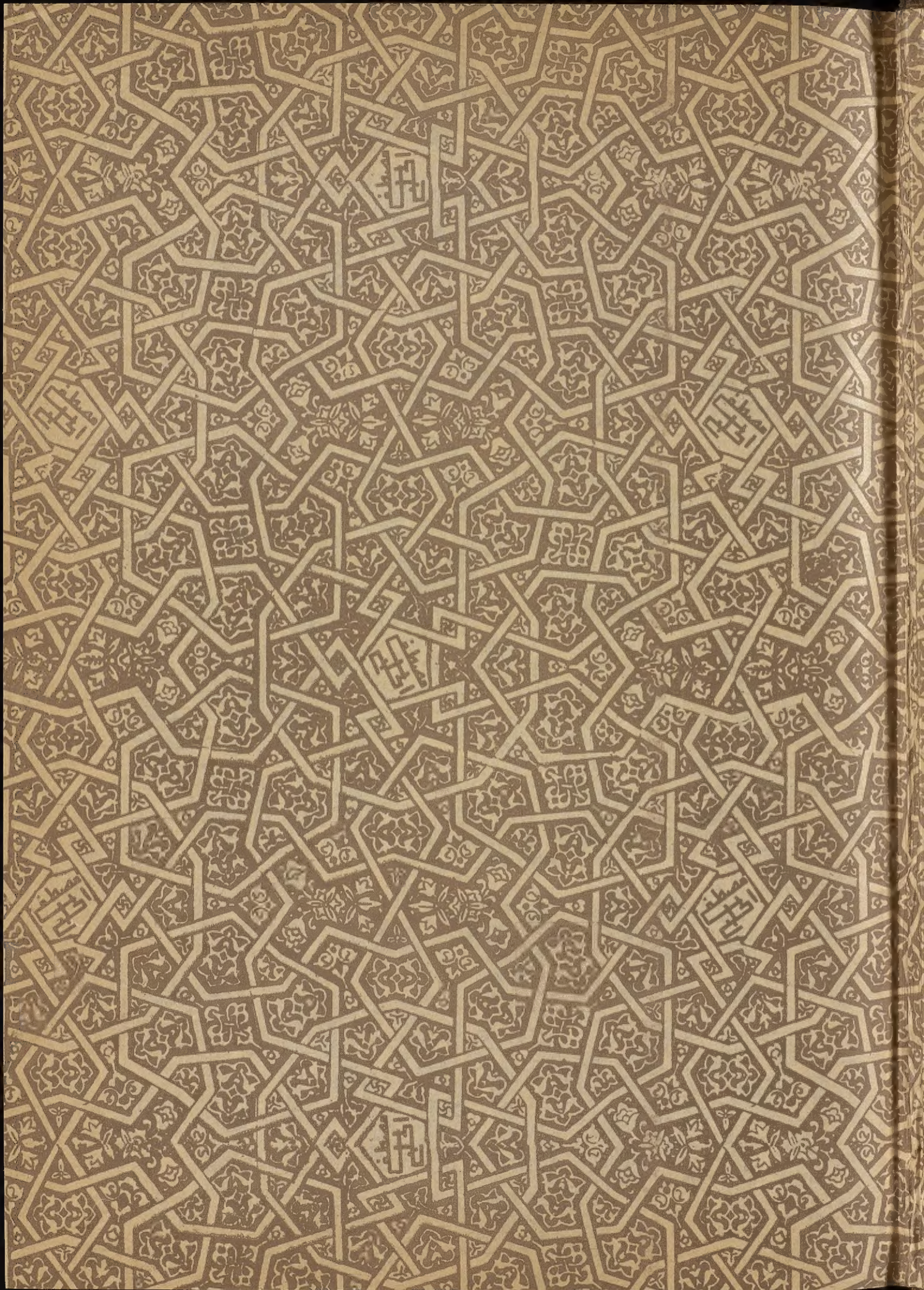


Columbia University  
in the City of New York

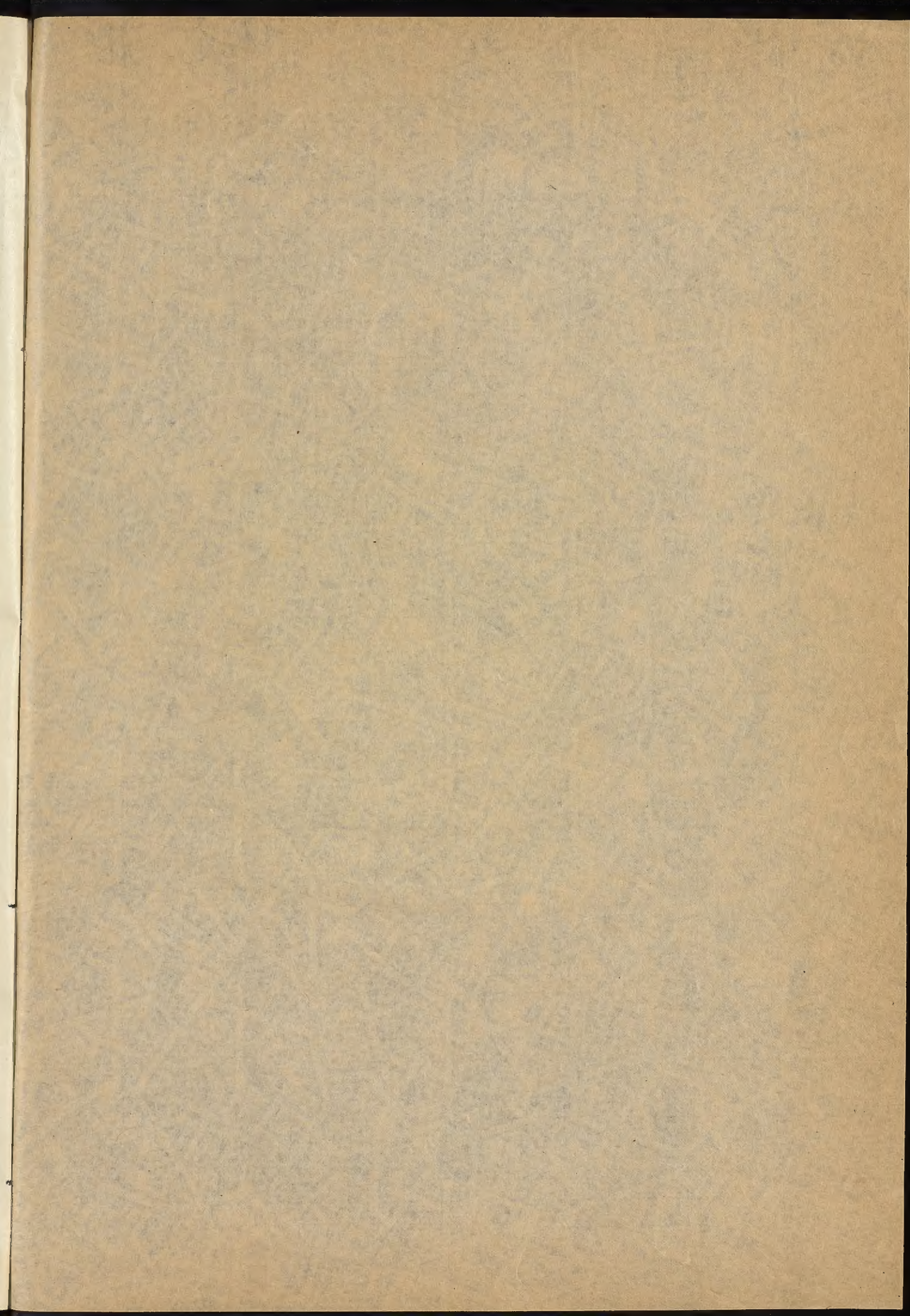
THE LIBRARIES













# نَهَايَةُ الْمَحْتَأَجِّ

إِلَى

## شَرْحِ الْمِنْطَلَجِ

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَأَلِيفُ

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْزَةَ

ابْنُ شَهَابٍ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ الْمَنُوفِيُّ الْمِصْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ

الشَّهِيرُ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ الْمَتَوَفَّى ثَلَاثَةَ هَجْرِيَّةٍ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ أَبِي الضِّيَاءِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشُّبْرَامَلِسِيِّ الْقَاهِرِيِّ

الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٧ هـ

وَبِالْهَامِشِ

حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ

الْمَعْرُوفَ بِالْمَغْرَبِيِّ الرَّشِيدِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٩٦ هـ

## الجزء الثالث

مَكْتَبَةُ مَطْبَعَةِ الْبَنَّاؤِ وَالْطَبَاعَةِ

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٨٢٢



893,799  
R145

v.3

# بسم الله الرحمن الرحيم

## (فصل)

في دفن الميت وما يتعلق به

(أقل القبر) المحصل للواجب (حفرة تمنع) بعد ردمها (الرائحة) أن تطهر منه فتؤذى الحى (و) تمنع (السبع) عن نبشها لأكل الميت، إذ حكمة الدفن صونه عن انتهاك جسمه وانتشار ريحه المستلزم للتأذى بها واستقذار جيفته، فلا بد من حفرة تمنع ذينك. قال الرافعي: والغرض من ذكرهما إن كانا متلازمين بيان فائدة الدفن وإلا فبيان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما اه وظاهر أنهما غير متلازمين كالفساق التي لا تكتم الرائحة مع منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها، وقد قال السبكي في الاكتفاء بالفساق نظر لأنها ليست معدة لكتم الرائحة ولأنها ليست على هيئة الدفن المعهود شرعا. قال: وقد أطلقوا تحريم إدخال ميت على ميت لما فيه من هتك الأول وظهور رائحته فيجب إنكار ذلك اه ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعى مامر، فإن منع ذلك كفى وإلا فلا سواء أكان فسقية أم غيرها وعلم من قوله حفرة عدم الاكتفاء بوضعه على وجه الأرض والبناء عليه بما يمنع ذينك. نعم لو تعذر الحفر لم يشترط كما لومات بسفينة والساحل بعيد أو به مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه،

## (فصل)

في دفن الميت وما يتعلق به

(قوله وما يتعلق به) أى الميت كالتغزية (قوله والغرض من ذكرهما) أى الرائحة والسبع (قوله ولأنها ليست على هيئة الدفن) يؤخذ منه أنها لا تكفى وإن فرض منعها الرائحة وكان صورة وضعها أنها محفورة في الأرض قبل بنائها وأولى منها بعدم الاكتفاء مالو كانت مبنية على وجه الأرض (قوله المعهود شرعا) بل هى على صورة البيوت المبنية تحت الأرض فهى لا تتقاعد عن المغارات التي في الجبال وهى لا تكفى في الدفن وقوله وقد قال السبكي الخ عبارة حج وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بحرمة الدفن فيها (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعى) يفيد أنه لا بد من منع الرائحة والسبع وإن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع أصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وإن لم تكن له رائحة أصلا كأن جف وقد تقدم ذلك عن سم على منهج (قوله وسواء كان فسقية) أى حيث قيل بجواز الدفن فيها (قوله بما يمنع ذينك) وفي حكمه حفرة لا تمنع مامر إذا وضع فيها ثم بنى عليه ما يمنع ذلك فلا تكفى (قوله كما لومات بسفينة) أى أوكانت الأرض خوارة أو ينبع منها ما يفسد الميت وأكفانه كالفساق المعروفة ببولاقي ولا يكلفون الدفن بغيرها

## [ فصل ]

في الدفن

(قوله وما يتعلق به) أى بالدفن خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من ترجيع الضمير إلى الميت ويرد عليه أن المتعلق بالميت أعم من الدفن كالصلاة والكفن وغيرها وليس شيء من ذلك مذكورا في الفصل (قوله المحصل) بالرفع أو بالجر (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعى ما مر) من جملة مامر كونه حفرة فلا تكفى الفساق التي على وجه الأرض كما يصرح به قوله بعد وعلم من قوله حفرة الخ ولعل هذا محمل كلام السبكي.



ثم يجعل بين لوحين لئلا ينتفخ ثم يلقي لينبذه البحر إلى الساحل وإن كان أهله كفارا لاحتال  
أن يحده مسلم فيدفنه ، ويجوز أن يشغل لينزل إلى القرار وإن كان أهل البر مسلمين . أما إذا  
أمكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنوه فيه ( ويندب أن يوسع ) بأن  
يزاد في عرضه وطوله ( ويعمق ) بالعين المهمة وقيل بالمعجمة وهو الزيادة في النزول الخبر « أنه  
صلى الله عليه وسلم قال في قتلى أحد: احفروا وأوسعوا وأعمقوا » وفي المجموع : يستحب أن يوسع  
القبر من قبل رجليه ورأسه أى فقط وكذا رواه أبو داود ، والمعنى يساعده ليصونه مما يلي ظهره  
من الانقلاب ( قائمة وبسطة ) أى قدرهما من رجل معتدلتما بأن يقوم باسطة يديه مرفوعتين  
لأن عمر رضى الله عنه أوصى بذلك ، ولأنه أبلغ في المقصود وهما أربعة أذرع ونصف كما صوبه  
المصنف ، وحمله الأذرع على ذراع اليد ، وقول الرافعي إنها ثلاثة ونصف على الذراع المعروف  
( واللحد ) بفتح اللام وضمها وسكون الحاء فيهما . والمراد أن يحفر في أسفل بجانب القبر القبلى  
مائلا عن الاستواء قبرا ما يسع الميت وستره ( أفضل من الشق ) بفتح المعجمة بخط المصنف وهو  
أن يحفر قعر القبر كالنهر ويبني جانبا بلبن أو غيره مما لم تسمه النار ويجعل بينهما شق يوضع فيه  
الميت ويسقف عليه بلبن أو خشب أو حجارة وهو أولى ،

( قوله ثم يجعل بين لوحين ) أى ندبا ( قوله ثم يلقي لينبذه ) من باب ضرب اه مختصر صحاح  
( قوله وإن كان أهله ) أى الساحل ( قوله فيلزمهم التأخير ليدفنوه ) قد يؤخذ منه أنه لا يجوز  
إرساله في البحر بلا جعل بين لوحين ولا تثقيب وأظهر في الدلالة على عدم جواز إرساله بلا تثقيب  
ولاشد بين ألواح قول شيخنا الزيدى فان ألقى فيه بدون جعله بين لوحين وثقل لم يأموا انتهى  
فان مفهومه أنهم يأمون لو ألقوه بلا تثقيب . وفي شرح البهجة ما يوافق كلام شيخنا الزيدى ( قوله  
ويندب أن يوسع الخ ) وينبغى أن يكون ذلك مقدار ما يسع من ينزل القبر ومن يدفنه لا يزيد  
من ذلك لأن فيه تحجيرا على الناس ( قوله ويعمق ) قال اسم على منهج . فان قلت : ما حكمة  
التوسيع والتعميق ؟ قلت يجوز أن يقال التوسيع مع أن فيه إكراما للميت فإن إزال الشخص  
في المكان الواسع إكراما له وفي إزاله في المكان الضيق نوع إهانة له أرفق بالميت وبمن ينزله  
القبر لأنه إذا اتسع أمكن أن يقف فيه المنزل إذا تعدد الحاجة وأمن من انصدام الميت بجدران  
حال إزاله ونحو ذلك ، والغرض كتم الراحة والسبع والتعميق أبلغ في حصول ذلك . فان قلت :  
هلا طلب زيادة على قائمة وبسطة ؟ قلت القائمة والبسطة أرفق بالميت والمنزل لأنه يتمكن مع ذلك  
من تناوله بسهولة ممن على شفير القبر بخلافه مع الزيادة فليتأمل اه ( قوله احفروا ) بكسر  
الهمزة من باب ضرب ( قوله والمعنى يساعده ليصونه ) أى ولا يوسع خلفه ليصونه مما يلي الخ  
وما ذكره في المجموع محمول على الشق واللحد ليلاقى قول المصنف : ويندب أن يوسع ويعمق  
وفرضه حج فيهما أو يقال ما في المجموع ضعيف ( قوله بأن يقوم باسطة يديه ) أى غير قابض  
لأصابعهما ( قوله وقول الرافعي إنها ثلاثة ونصف ) أى الأذرع ( قوله على الذراع المعروف )  
أى الذى اعتيد النزع به وهو المسمى عندهم بذراع النجار أى وهى تقرب من الأربعة ونصف  
بذراع الأدبى فلا تخالف بينهما ( قوله القبلى ) أى فان حفر في الجهة المقابلة لها كره ( قوله  
مما لم تسمه النار ) أى الأولى ذلك ( قوله أو حجارة ) أى من حجارة الجبل المعروفة .



ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت (إن صلبت الأرض) لأنه الذي فعل به صلى الله عليه وسلم . أما الرخوة وهي التي تتهاور ولا تماسك فالشق أفضل خشية الانهيار (ويوضع) ندبا (رأسه) أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيصير عند سفله رجل الميت (ويسل) الميت (من قبل رأسه) سلا (يرفق) من غير عنف لأنه السنة في إدخاله . أما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة أنه من السنة . وأما السل فلما صح أنه فعل به صلى الله عليه وسلم ، وما قيل من أنه أدخل من قبل القبلة ضعفه البيهقي وغيره وإن حسنه الترمذي مع أن ذلك لا يمكن لأن شق قبره لاصق بالجدار ولحدته تحت الجدار فلا محل هناك يوضع فيه قاله في المجموع عن الشافعي وأصحابه (ويدخله القبر الرجال) متى وجدوا وإن كان الميت أنثى بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالباً لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم أبا طلحة أن ينزل في قبر ابنته أم كلثوم مع أن لها محارم من النساء كفاطمة وغيرها رضى الله عنهم . نعم يندب لهن كما في المجموع أن يلين حمل المرأة من مغتسلها إلى النعش وتسليمهما لمن في القبر وحل ثيابها فيه ومواقع في المجموع تبعاً لراوى الحديث أنها رقية رده البخاري في تاريخه الأوسط لأنه صلى الله عليه وسلم لم يشهد موت رقية ولادفنها أي لأنه كان ببدر (وأولاهم) أي الرجال بذلك (الأحق بالصلاة) عليه درجة وقد مر بيانه وخرج بدرجة الأولى بها صفة إذ الأفقه أولى من الأسن الأقرب ، والبعيد الفقيه أولى من الأقرب غير الفقيه هنا عكس مافي الصلاة عليه ، والمراد بالأفقه الأعم بذلك الباب . قلت : كما قال الرافعي في الشرح (إلا أن تكون امرأة مزوجة

(قوله الأحق بالصلاة عليه درجة) أي والصورة أنهم متفقون في صفة الفقه أو عدمها بقرينة ما يأتي (قوله الأولى بها صفة) المراد بالصفة هنا خصوص الفقه لا مطلق الصفة كما يعلم من كلامه وحينئذ فقد يقال لأي معنى لم يبق المتن على إطلاقه ليكون أفيد ثم يستثنى منه الأفقه . واستثناء صورة واحدة من المتن مع إبقائه على إطلاقه أسهل من إخراجها عن إطلاقه لأجل هذه الصورة (قوله عكس مافي الصلاة) هو عكس مافي الصلاة من جهتين : الأولى تقديم مراعاة الصفة على الدرجة إذ الذي مر في الصلاة النظر للدرجة أولاً فإن استوت نظر إلى الصفة . الثاني تقديم الفقيه على الأسن .

(قوله ويرفع السقف قليلا) هل ذلك وجوباً لئلا يزرى به اه سم على حجج والظاهر أنه كذلك للعلة المذكورة (قوله ويدخله القبر) أي ندبا حجج (قوله الرجال) ينبغي أن المراد بهم ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة (قوله بخلاف النساء لضعفهن) أي فيكون مكروهاً خروجاً من خلاف من حرّمه ، وعبارة الخطيب وظاهر مافي المختصر وكلام الشامل والنهاية أن هذا واجب على الرجال عند وجودهم وتمكنهم واستظهره الأذري وهو ظاهر (قوله أن يلين حمل المرأة من مغتسلها) وكذا من الموضع الذي هي فيه بعد الموت إلى الغتسل إن لم يكن فيه مشقة عليهن (قوله وحل ثيابها فيه) مثله في النهج وعبارة حجج شدادها فيه أي فيحمل كلامهما عليه (قوله إذ الأفقه أولى من الأسن) أي فالفاضل صفة يقدم على غيره وإن كانت درجته أقرب فليس التقديم بالصفة مخصوصاً بالمستويين في الدرجة وعبارة سم على منهج قوله درجة قال في شرح الهجة أي من حيث الدرجات لالصفات فانه يقدم هنا الأفقه أي بالدفن على الأقرب والأسن والبعيد الفقيه على الأقرب غير الفقيه ثم بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الأسن غير الفقيه وهو مساو لما مرّ ثم اه وقوله ويؤخذ الخ أي عند الاستواء في الدرجة وإن لم يساو ما مرّ ثم فتأمل . لا يقال قوله فانه يقدم هنا الأفقه الخ فيه التقديم بالصفات فيخالف مراتبه عليه من أن التقديم بالدرجات لالصفات . لأننا نقول معنى الكلام أنه إذا تجردت الدرجات راعينا مافي الصلاة ، وإذا وجدت الصفات لم يراع مافي الصلاة وليس معناه أننا لا نقدم إلا بالدرجات ولا نقدم بالصفات كما يتوهم والأصوب أن يجاب بأن معنى قوله لالصفات أي المعتبرة في الصلاة ولم نقدم هنا بالصفات المقدم بها في الصلاة بل بعكسها فلا إشكال بوجهه فليتأمل (قوله عكس مافي الصلاة عليه) ولا خلاف أن الوالي لاحق له هنا في الصلاة قاله ابن الرفعة ونازعه الأذري بأن القياس أنه أحق فله التقديم أو التقديم اه حج ثم رأيت قوله الآتي : والوالي هنا لا يقدم على القريب جزماً .



فأولاهم) أى الرجال بادخلها القبر (الزوج) وإن لم يكن له فى الصلاة عليها حق (والله أعلم) لنظره فى الحياة مالا ينظر إليه غيره ويليه الأفضله والأشبه كما قاله الشيخ تقديم محارم الرضاع ومحارم المصاهرة على عبيدها قال الأذرى وقد يقال إن العنين والهم من الفحول أضعف شهوة من شباب الخصيان فيقدمان عليهم ثم الأقرب فالأقرب من المحارم ثم عبيدها لأنه كالحرم فى النظر ونحوه ثم المسوخ ثم المحبوب ثم الحصى لضعف شهوتهم ورتبوا كذلك لتفاوتهم فيها ثم العصبية الذى لا محرمية له كبنى عم ومعتق وعصبته كترتيبهم فى الصلاة ثم من لا محرمية له كذلك كبنى خال وبنى عممة ثم الأجنبى الصالح الخبر أبى طلحة ثم الأفضل فالأفضل ثم النساء كترتيبهن فى الغسل والحنثاى كالنساء، ولو استوى اثنان درجة وفضيلة وتنازعا أقرع بينهما كما قال الأسنوى والسيد فى الأمة التى تحل له كالزوج كما بحثه بعض شراح الكتاب. وأما غيرها فهل هو معها كالأجنبى أولا الوجه لا وإن لم يكن بينهما محرمية لأنه فى النظر ونحوه كالحرم وهو أولى من عبد المرأة إذ المالكية أقوى من المملوكية. وأما العبد فهو أحق بدفنه من الأجنبى حتما والوالى هنا لا يقدم على القريب جزما وقضية كلامهم أن الترتيب مستحب لا واجب ولا ينافيه قولهما عن الإمام لا أرى تقديم ذوى الأرحام محتوما بخلاف المحارم لأنهم كالأجنبى فى وجوب الاحتجاب لأن مراده لا أراه حتما فى تأدية السنة، بخلاف الجمهور فانهم يرونه،

(قوله فأولاهم الزوج الخ) وقد يشكك عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم أبى طلحة وهو أجنبى مفضل على عثمان مع أنه الزوج الأفضل والعذر الذى أشير إليه فى الخبر على رأى وهو أنه كان وطىء سرية له تلك الليلة دون أبى طلحة ظاهر كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه لسكن يسهل ذلك أنها واقعة حال ويحتمل أن عثمان لفطر الحزن والأسف لم يشق من نفسه بأحكام الدفن فأذن أو أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أبى طلحة من غير إذن وخصه لكونه لم يقارف تلك الليلة. نعم يؤخذ من الخبر أن الأجنبى المستوين فى الصفات يقدم منهم من بعد عهده بالجماع لأنه أبعد عن مذكر يحصل له ولو ماس المرأة اه حجج ولا يرد أنهم قالوا فى الجمعة إنه يسن أن يجمع ليلتها ليكون أبعد عن الميل إلى من يراه من النساء لأننا نقول الغرض ثم كسر الشهوة وهى حاصلة بالجماع تلك الليلة والغرض هنا أنه يكون أبعد من تذكر النساء وبعد العهد بهن أقوى فى عدم التذكر (قوله ويليه) أى الزوج (قوله ومحارم المصاهرة) وقياس ما تقدم فى الغسل من أن الظاهر تقديم محارم الرضاع على محارم المصاهرة أنه هنا كذلك ثم رأيت فى سم على منهج (قوله وقد يقال إن العنين الخ) أى من الأجنبى (قوله ثم الأقرب فالأقرب) أى بعد الأفضله من المحارم الأقرب الخ ويقدم من المحارم محرم النسب على محرم الرضاع ومحرم الرضاع على العبيد كما علم مما مر ولو ذكر حكمه بعد قوله ثم عبيدها لكان أولى وكذا لو أخر قوله قال الأذرى الخ عن قوله ثم الحصى الخ لكان أولى (قوله ثم المسوخ) أى الأجنبى وينبغى أيضا تقديمه على ما بعده بالنسبة لعبدها (قوله والحنثاى كالنساء) وينبغى تقديمهم على النساء لاحتمال ذكورتهم (قوله أقرع) أى ندبا (قوله والسيد فى الأمة) أى فيقدم (قوله وهو أولى) راجع لقوله وإن لم يكن بينهما محرمية (قوله فهو أحق بدفنه من الأجنبى) قضيته أن أقارب العبد تقدم على سيده وهو قياس ما فى الصلاة وتقدم لنا عند قول المصنف ثم ذوى الأرحام أنه قد يقال إن السيد أولى لأن دفنه من مؤن تجهيزه وهى على السيد.



حتما فيها (ويكونون) أى المدخلون للبيت القبر (وترا) استحبابا واحدا أو ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة للاتباع فى الواحد رواه أبوداود، ولما صح أنه صلى الله عليه وسلم دفنه على العباس والفضل. وفى رواية بدل العباس وأسامة وعبد الرحمن بن عوف ونزل معهم خامس. وفى رواية على والفضل وقثم وشقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل معهم خامس. أما الواجب فى المدخل له فهو ما تحصل به الكفاية (ويوضع فى اللحد) أو غيره (على يمينه) ندبا كما فى المجموع والروضة وإن صوّب الأسنوى قول الإمام وجوبه اتباعا للسلف والخلف وكلاضطجاع عند النوم فإن وضع على اليسار كره وهو مراد المجموع بقوله خلاف الأفضل بدليل قوله عقبه كما سبق فى المصلى مضطجعا والذي قدّمه إنما هو الكراهة، ويوجه (للقبلة) حتما تنزيلا له منزلة المصلى، فإن دفن مستدبرا أو مستلقيا نبش حتما إن لم يتغير وإلا فلا ولئلا يتوهم أنه غير مسلم كما يعلم مما يأتى، ويؤخذ من قوله أنه كالمصلى عدم وجوب الاستقبال بالكافر القبلة علينا وهو كذلك فيجوز استقباله واستدباره. نعم لو ماتت ذمية وفى جوفها جنين مسلم جعل ظهرها للقبلة وجوبا ليتوجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلا إذ وجه الجنين لظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار (ويسند وجهه) استحبابا فى هذا والأفعال المعطوفة عليه وكذا رجلاه (إلى جداره) أى القبر ويقوس لئلا ينكب (و) يسند (ظهره بلبنة) طاهرة (ونحوها) كطين لينعه عن الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت رأسه لبنة أو حجر.

(قوله أو مستلقيا) أى غير مستقبل كما هو ظاهر  
(قوله والأفعال المعطوفة عليه) انظره مع ماسياتى فى فتح اللحد

(قوله حتما) أى من غير تردد للأصحاب فى ذلك (قوله والوالى هنا لا يقدم على القريب جزما) عبارة حجج ولا خلاف أن والى لاحق له هنا قاله ابن الرفعة ونازعه الأذرى بأن القياس أنه أحق فله التقديم أو التقدم (قوله بحسب الحاجة) أى فلو انتهت باثنين مثلاً زيد عليهما ثالث مراعاة للوترية (قوله ونزل معهم خامس) وهو العباس كما قاله ابن شعبة (قوله ويوجه للقبلة حتما) وقع السؤال فى الدرس عما لو مات ملتصقان ماذا يفعل بهما، ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما ليوجه كل منهما للقبلة ولأنه بعد الموت لا ضرورة إلى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض الهوامش الصحيحة ما يوافقه (قوله أو مستلقيا نبش) ظاهره ولو للقبلة وعبارة الشيخ عميرة نصها: لو جعل القبر ممتدا من قبلى إلى بحرى وأضجع على ظهره وأخصاه للقبلة ورفع رأسه قليلا كما يفعل فى المختصر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من تعرض له والظاهر التحريم ثم رأيت فى حجج التصريح بالحرمة أيضا وسيأتى ذلك فى كلام الشارح أيضا بعد قول المصنف فى الزيادة أو دفن لغير القبلة الخ (قوله عدم وجوب الاستقبال بالكافر الخ) أى ولا عليهم لأنهم وإن كانوا مخاطبين بفروع الشريعة لكن الميت لكفره لا احترام له حتى يستقبل به وإنما قال علينا لأن المسلمين هم الذين يعتقدون احترام القبلة (قوله نعم لو ماتت ذمية) أى أما المسامة فتراعى هى لا مافى بطنها (قوله وفى جوفها جنين مسلم) قال حجج نفخت فيه الروح اه وهو قد يؤخذ من قوله حيث وجب دفنه لأن الظاهر أن المراد من بلغ فى بطنها أربعة أشهر لأنه لو كان منفصلا لوجب دفنه (قوله وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار) أى وجوبا قال فى الروضة ولا يدفن مسلم فى مقبرة الكفار ولا كافر فى مقبرة المسلمين قال فى الخادم ثم لا يخفى أنه حرام ولهذا قال فى النخائر لا يجوز بالاتفاق اه وانظر إذا لم يوجد موضع صالح لدفن الذمى غير مقبرة المسلمين ولا أمكن نقله لصالح لذلك هل يجوز دفنه حينئذ فى مقبرة المسلمين ولو لم يمكن



ويفضى بخده الأيمن إليه أو إلى التراب قال في المجموع بأن ينحى الكفن عن خده ويوضع على التراب (ويسد فتح اللحد) بفتح الفاء وسكون التاء المثناة الفوقية وكذا غيره (بلبن) وهو طوب لم يحرق ونحوه كطين لقول سعد فيما مرّ وانصبوا على اللبن نصبا ولأن ذلك أبلغ في صيانة الميت عن نبشه ونقل المصنف في شرح مسلم أن اللبنة التي وضعت في قبره صلى الله عليه وسلم تسع (ويحتمو) بيديه جميعا (من دنا) من القبر (ثلاث حشيات تراب) من تراب القبر ويكون الحشى من قبل رأس الميت «لأنه صلى الله عليه وسلم حشى من قبل رأس الميت ثلاثا» رواه البيهقي وغيره بإسناد جيد ولما فيه من إسرار الدفن والمشاركة في هذا الغرض وإظهار الرضا بما صار إليه الميت وظاهر صنيع المصنف أن أصل سدّ اللحد مندوب كسابقه ولاحتة فيجوز إهالة التراب عليه من غير سدّ وبه صرح جمع لكن بحث آخرون وجوب السدّ كما عليه الإجماع الفعلي من زمنه صلى الله عليه وسلم إلى الآن فتحرم تلك الإهالة لما فيها من الإضرار وهتك الحرمة وإذا حرّمنا مادون ذلك ككبه على وجهه وحمله على هيئة مزرية ،

(قوله لقول سعد فيما مرّ)  
تبع فيه شرح الروض مع  
أنه لم يمرّ في كلامه بخلاف  
شرح الروض فإنه أحال  
على مقدمه (قوله وظاهر

صنيع المصنف أن أصل  
سدّ اللحد مندوب)  
الظاهر أن هذا مختار  
الشارح لتقديمه إياه على  
مقابله وبقريته جزمه فيما  
قدمه عقب قول المصنف  
ويسند وجهه ثم رأيت  
الشهاب سم نقل عن  
إفتاء الشارح حرمة  
الإهالة الآتية .

دفعه إلا في لحد واحد مع مسلم هل يجوز للضرورة فيه نظر ويحتمل الجواز للضرورة لأنه لا سبيل إلى تركه من غير دفن فليحرر اه سم على منهج ويقال مثله في المسلم الذي لم يتيسر دفعه إلا مع النميمين (قوله ويفضى) أى ندبا بخده الأيمن إليه أو إلى التراب قال حج وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان عند النوم يضع خده الأيمن على يده اليمنى فيحتمل دخولها في نحو اللبنة ويحتمل عدمه لأن الدلّ فيما هو من جنس اللبنة أظهر (قوله ويسدّ فتح اللحد) أى وجوبا (قوله بلبن) أى ندبا .

فرع — لو لم يوجد إلا لبن لغائب هل يجوز أخذه كما في الاضطرار لا يبعد الجواز إذا توقف الواجب عليه ثم رأيت فيه كلاما لحج في فتاويه اه سم على منهج (قوله ويحتمو بيديه جميعا) أى بعد سدّ اللحد وإن كانت المقبرة منبوشة وهناك رطوبة لأنه مطلوب (قوله ثلاث حشيات) وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وإن تعدد المدفون .

فرع — لو وضع الميت في القبر في غير لحد ولا شق وأهيل التراب على جثته فالوجه تحريم ذلك لأن فيه إزارا به وانتهى كالحرمة ثم رأيت مر أفق بحرمة ذلك وبلغنى من ثقة أن شيخنا الشهاب بر كان يقول بحرمة ذلك اه سم على منهج .

فائدة — وجد بخط شيخنا الإمام تقي الدين العلوى وذكر أنه وجد بخط والده قال وجدت ما مثاله حدثني الفقيه أبو عبد الله محمد الحافظ بالاسكندرية بزأوته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده أى حال إرادته وقرا عليه إنا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يعذب ذلك الميت في القبر» اه علقمى وينبغي أولوية كونه في القبر أى التراب إذا كانت المقبرة منبوشة لا في الكفن (قوله من تراب القبر) ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضا أخذا من التعليل بأن ذلك الرضا بما صار إليه الميت فليتأمل اه سم على منهج ، وبقي مالمو فقد التراب فهل يشير إليه أم لا فيه نظر والاقرب الثانى .



فهذا أولى اه ويجرى ما ذكر في تسقيف الشق، وفي الجواهر لو انهدم القبر تخير الولي بين تركه وإصلاحه ونقله منه إلى غيره اه ووجهه أنه يعتقر في الدوام ما لا يعتقر في الابتداء وألحق بانهدامه انهيار ترابه عقب دفنه ومعلوم أن الكلام حيث لم يخش عليه نحو سبع أو يظهر منه ريح وإلا وجب إصلاحه قطعاً والتعبير بالحثيات هو الأفصح من حثي يحثي حثيا وحثيات ويجوز حثا يحثو حثوا وحثوات ويسن أن يقول مع الأولى - منها خلقناكم - ومع الثانية - وفيها نعيدكم - ومع الثالثة - ومنها نخرجكم تارة أخرى - زاد المحب الطبري اللهم لقنه عند المسئلة حجته ، وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحه ، وفي الثالثة اللهم جاف الأرض عن جنبه . وضابط الدنو ما لا تحصل معه مشقة لها وقع فيما يظهر فمن لم يدن لايسن له ذلك دفعا للمشقة في الذهاب إليه لكن قال في الكفاية إنه يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد أيضا ، واستظهره الولي العراقي وهو العتمد على أنه يمكن الجمع بينهما بحمل الأول على التأكيد ( ثم يهال ) أى يصب التراب على الميت ( بالمساحي ) بفتح الميم جمع مسحاة بكسرها وهي آلة تمسح الأرض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرفة قاله الجوهري والميم زائدة لأنها مأخوذة من السحو أى الكشف وظاهر أن المراد هنا هي أو ما في معناها وحكمة ذلك إسرار تكميل الدفن وإنما كان ذلك بعد الحثي لأنه أبعد عن وقوع اللبثات وعن تأذي الحاضرين بالغباب ( ويرفع القبر ) بدارنا معشر المسلمين ( شبرا ) تقريبا أى قدره ( فقط ) ليعرف فيزار ويحترم وكقبره صلى الله عليه وسلم كما صححه ابن حبان فإن لم يرتفع ترابه شبرا زيد كما بحثه الشيخ وهو ظاهر بل قد يحتاج للزيادة كأن سفته الريح قبل إتمام حفره أو قل تراب الأرض لكثرة الحجارة .

( قوله والميم زائدة ) لعله سقط ألف قبل الواو من نسخ الشارح لأننا إذا أخذناها من المسح كما تقدم كانت الميم أصلية وإنما تظهر زيادتها إن أخذناها من السحر فهو قول مقابل للأول

( قوله فهذا أولى ) ظاهره وإن لم يصل التراب إلى جسد الميت للعلة المذكورة ولو قيل بأن محل ذلك حيث كان يصل التراب إلى جسده وأما إذا لم يصله فلا يحرم ذلك لم يكن بعيدا ثم رأيت عبارة شيخنا الزيادي وقوله وأن يستلحدا أما أصل السد فواجب إن أدى عدمه إلى إهالة التراب عليه وإلا فمندوب وعلى هذا يحمل قول الشارح في غير هذا الكتاب أن السد مندوب رملي ( قوله يحثو حثوا ) عبارة المحلى وقوله حثيات من يحثي لغة في يحثو اه وفيه إشعار بأن يحثو أفصح من يحثي وعبارة الشارح تخالفه وفي كلام المختار ما يوافق كلام المحلى رحمه الله تعالى ( قوله زاد المحب الطبري ) أى في الأولى اللهم لقنه الح لعل الحكمة في جعل هذا مع الأول وما بعده مع الثانية الح أن أهم أحوال الميت بعد وضعه في القبر سؤال المسكين فناسب أن يدعى له بتلقين الحجة وبعد السؤال تصعد الروح إلى ما أعد لها فناسب أن يدعى له بفتح أبواب السماء لروحه وبعده يستقر الميت في قبره فناسب أن يدعى له بمجافاة الأرض عن جنبه ( قوله عند المسئلة ) أى السؤال وقوله حجته أى ما يحتاج به على صحة إيمانه وإطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت ممن يسأل كالطفل وإطلاقه يشمل أيضا ما لو قدم الآية على الدعاء أو أخرها وينبغي تقديم الآية على الدعاء أخذا من قوله زاد المحب الح ( قوله اللهم افتح أبواب السماء لروحه ) ولا ينافي هذا أن روحه يصعد بها عقب الموت. لأننا نقول ذاك الصعود للعرض ثم يرجع بها فتكون مع الميت إلى أن ينزل قبره فتلبسه للسؤال ثم تفارقه وتذهب حيث شاء الله ( قوله وهو شامل للبعيد أيضا ) أى وللنساء أيضا ومعلوم أن محله حيث لم يؤد قبرها من القبر إلى الاختلاط بالرجال ( قوله بخلاف المجرفة ) أى فانها تكون من الحديد أو من غيره ( قوله أى قدره فقط ) أى فلو زاد عليه كان مكروها ( قوله فان لم يرتفع ترابه شبرا زيد ) أى ولو من المقبرة المنبوشة .



أمالومات مسلم بدار الكفر فلا يرفع قبره بل يخفى لئلا يتعرض له الكفار إذا رجع المسلمون قاله المتولى وكذا لو كان بموضع يخاف نبشه لسرقة كفننه أو عداوة أو نحوها كما قاله الأسنوى والحق الأذرعى به أيضا مالومات ببلد بدعة وخشى عليه من نبشه وهتكه والتخيل به كما فعلوه ببعض الصالحاء وأحرقوه (والصحيح أن تسطيعه أولى من تسنيمه) لأن قبره صلى الله عليه وسلم وقبرى صاحبيه كانت كذلك كما صح عن القاسم بن محمد ، وورد أنه صلى الله عليه وسلم سطح قبر ابنه ابراهيم ، فلا يؤثر في ذلك كون التسطيع صار شعارا للروافض إذ السنة لا تترك بموافقه أهل البدع فيها وقول على رضي الله عنه «أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لأدع قبرا مشرفا إلا سويته» لم يرد به تسويته بالأرض بل تسطيعه جمعا بين الأخبار ومقابل الصحيح أن تسنيمه أولى لما مر (ولا يدفن اثنان في قبر) أى لحد وشق واحد ابتداء بل يفرد كل ميت بقبر حالة الاختيار للاتباع ذكره في المجموع وقال إنه صحيح ، فلو دفنهما ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وإن اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمية ولو أتما مع ولدها وإن كان صغيرا أو بينهما زوجية أو مملوكية كما جرى عليه المصنف في مجموعته تبعا للسرخسى لأنه بدعة وخلاف ما درج عليه السلف ولأنه يؤدي إلى الجمع بين البر والتق والفاجر الشق وفيه إضرار بالصالح بالجار السوء ، وفي الأم : ويفرد كل ميت بقبر إلى أن قال فإن كانت الحال ضرورة مثل أن تكثر الموتى ويقل من يتولى ذلك فإنه يجوز أن يجعل الاثنين والثلاثة في القبر ، وعبرة الأنوار : ولا يجوز الجمع بين الرجال والنساء الا لضرورة متأكدة هودليله ظاهر كما في الحياة ،

(قوله فلا يرفع قبره) هل ذلك واجب أو مندوب وينبغي أن يكون ذلك واجبا إذا غلب على الظن فعلمهم به ذلك (قوله وقبرى صاحبيه كانت كذلك) أى في ابتداء الأمر أما بعد إحداث البناء فلا ندرى صحتها لكن في حجة مانصة ورواية البخارى أنه سمى حملها البيهقي على أن تسنيمه حادث لما أسقط جداره وأصلح زمن الوليد وقيل عمر بن عبد العزيز اه وهى صريحة في أن التسنيم حصل بعد وفيه أيضا لما صح عن القاسم بن محمد أن عمته عائشة كشفت له عن قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه فإذا هى مسطحة مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء (قوله أن تسنيمه أولى لما مر) هو كون التسطيع صار شعارا للروافض (قوله ولا يدفن اثنان في قبر) وينبغي أن يلحق بهما واحد وبعض بدن آخر ، وظاهر إطلاقه ولو كانا نبيين أو صغيرين .

فرع — لو وضعت الأموات بعضهم فوق بعض في لحد أو فسقية كما توضع الأمتعة بعضها على بعض فهل يسوغ النباش حينئذ ليمضوا على وجه جائز إن وسع المكان والانتقالوا لمحل آخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لمراه سم على منهج (قوله وإن اتحد النوع الخ) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكر: نعم يستثنى من هذا مالو أوصى الميت بذلك فينبغى الجواز لأن الحق له كما لو أوصى بترك الثوبين في الكفن اه وينبغى أن محل ذلك إذا أوصى كل من الميتين بذلك كأن أوصى الميت الأول بأن يدفن عنده من مات من أهله وأوصى الثاني بأن يدفن على أبيه مثلا أما لو أوصى الثاني بأن يدفن على أبيه مثلا ولم تسبق وصية من الأول فلا يجوز دفنه على الأول لأن فيه هتك حرمة الأول ولم يرض بها وكذا لو أوصى الأول دون الثاني لأن دفنه وحده حقه ولم يسقطه ثم ما ذكره مشكل حيث قلنا بحرمة جمع اثنين في قبر لأنه أوصى بمحرم ولا يجوز تنفيذ الوصية به كما مر فيما

(قوله ذكره في المجموع)  
أى ذكر الاتباع في أفراد  
كل ميت بقبر (قوله وإن  
اتحد النوع إلى آخر  
السوادة) عبارة فتاوى  
والده بالحرف إلا قليلا  
(قوله إلى أن قال الخ)  
لا حاجة إليه هنا لأن محله  
بعد قول المصنف إلا  
لضرورة وعذره أنه نقل  
عبارة فتاوى والده برمتها  
وهى لا تتعلق بخصوص  
ما في الكتاب (قوله  
وعبرة الأنوار الخ)  
غرضه من نقلها الدلالة  
على الجواز في حالة  
الضرورة مع تقييدها  
بالتأكد وإلا فصدرها  
يفهم خلاف المدعى من  
التعميم السابق في الحرمة  
وكان محلها أيضا بعد قول  
المصنف الا لضرورة  
وعذره ما مر .



(الا لضرورة) ككثرة الموتى وعسر أفراد كل واحد بقبر فيجمع بين الاثنين فأكثر بحسب الضرورة وكذا في ثوب للاتباع في قتلى أحد رواه البخاري (فيقدم) حينئذ (أفضلهما) وهو الأحق بالامامة إلى جدار القبر من جهة القبلة لمصاح «أنه صلى الله عليه وسلم كان يسأل في قتلى أحد عن أكثرهم قرأنا فيقدمه إلى اللحد» لكن لا يقدم فرع على أصله من جنسه وإن علاحق يقدم الجد ولو من قبل الأم وكذا الجدة قاله الاسنوي فيقدم أب على ابنه وإن سفل وكان أفضل منه لحرمة الأبوة وأم على بنت كذلك أما الابن فيقدم على أمه لفضيلة الذكورة ويقدم البالغ على الصبي وهو على الخنثى وهو على المرأة ويجعل بين الميتين حاجز من تراب ندبا حيث جمع بينهما كما جزم به ابن المقرئ في تمشيته ولو كان الجنس متحدا أما نبش القبر بعد دفن الميت لدفن آخر فيه أى في لحده

لو أوصى بإسائر العورة من أنه لا تنفذ وصيته به إلا أن يقال حين الوصية لا تحريم كما لو أوصى بأن يكفن من ماله في ثوب واحد فإنه جائز مع كون الثلاثة واجبة لأن وجوبها حق له وقد أسقطه فكذا يقال هنا (قوله إلا لضرورة) وليس من الضرورة ما جرت به العادة في مصرنا من الاحتياج للراهم تصرف للتكلم على التربة في مقابلة التمكن من الدفن لأنه صار من مؤن التجهيز على أنه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع (قوله وعسر أفراد كل واحد بقبر) أى متى سهل أفراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو في غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان يعد مقبرة للبلد وتسهل زيارته وغايته تعدد التراب وأى مانع منه (قوله وكذا في ثوب) أى ويجعل بينهما حاجز ندبا أخذا بما يأتى (قوله وهو الأحق بالامامة) قال في شرح النهج كشرح الروض والظاهر أن مامر في الصلاة على الميت من أنهم إذا تساوا في الفضيلة يقرع بينهم وأنهم إذا ترتبوا لا ينحى الأسبق وإن كان مفضولا إلا ما استثنى يأتى هنا وأن ما ذكر هنا من استثناء الأب والأم يأتى هناك أيضا وقد يفرق بأن المسدة هنا مؤبدة بخلافها ثمة وبأن القصد من الصلاة الدعاء والأفضل أولى به وفيهما نظرا وقد سئل مر عن هذا الكلام وأنه يدل على أنه إذا سبق وضع أحدهما في اللحد لا ينحى الا فيما استثنى فينحى ويؤخر فأبى أن المراد ذلك وقال لا يجوز تأخير من وضع أولا في اللحد لغيره وإن كان أثنى وذلك الغير ذكر أو كان ولدا وذلك الغير أباه لأنه بسبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال: وإنما المراد السبق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم أخذه ووضع في اللحد أولا لإفيا استثنى فليستأمل وليحذر وانظر لودفن ذميان في لحد هل يقدم إلى جدار القبر أخفهما كفرا وعصيانا اه سم على منهج . أقول : القياس نعم (قوله وأم على بنت) بقى الخنثى هل يقدم على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الأم لأن الأصل عدم الذكورة فيه نظر اه سم بالمعنى والأقرب الثانى لأن الأصل محتمة واحتمال الذكورة مشكوك فيه (قوله حيث جمع بينهما) أى وإن كان الجمع محرما بأن لم تدع ضرورة اليه (قوله كما جزم به) أى بقوله ندبا (قوله) أما نبش القبر الخ) قال سم على منهج بعد ما ذكر وكما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح الفسقية للدفن فيها إن كان هناك هناك حرمة من بها كأن تظهر راحته كأن كان قريب عهد بالدفن وكذا إن لم يكن هنا هناك الحاجة كان لم يتيسر له مكان بشرط أن لا يكون هناك هناك

(قوله أما نبش القبر الخ)

محترز قوله فيما مر ابتداء .



فممتنع ما لم يبسل الأول ويصر ترابا وعلم من قولهم نبش القبر لدفن ثان وتعليقهم ذلك بهتك حرمة عدم حرمة نبش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني إن لم تظهر له راحة إذ لاهتك للأول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له قيا أعلم (ولا يجلس على القبر) المحترم ولا يتكأ عليه ولا يستند إليه (ولا يوطأ) عليه فيكون مكروها إلا الحاجة بأن حال القبر دون من يزوره ولو أجنبيا بأن لا يصل إليه إلا بوطئه فلا يكره وفهم بالأولى عدم الكراهة لضرورة الدفن والحكمة في عدم الجلوس ونحوه توقير الميت واحترامه وأما خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتخاص إلى خلدته خير له من أن يجلس على قبر» ففسر الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط ورواه ابن وهب أيضا في مسنده بلفظ من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط وهو حرام بالإجماع . أما غير المحترم كقبر مرتد وحرابي فلا كراهة فيه والظاهر أنه لأحرمة لقبر النسي في نفسه لكن ينبغى اجتنابه لأجل كلف الأذى عن أحيائهم إذا وجدوا ولا شك في كراهة الكس في مقابرهم ومحل ما مر عند عدم مضي مدة يتيقن فيها أنه لم يبق من الميت شيء في القبر فإن مضت فلا بأس بالانتفاع به ولا كراهة في مشيه بين المقابر بنعل على المشهور لخبر «إنه ليسمع قرع نعالكم» وما ورد من الأمر بالقاء السبتيين فيحتمل أن يكون لكونهما من لباس المترفين أو لأنه كان بهما نجاسة والنعال السببية بكسر السين المدبوعة بالقرظ (ويقرب زائره) منه (كقربه منه) في زيارته له (حيا) أي ينبغى ذلك كما في الروضة كأصلها احترامها له .

(قوله فيحتمل أن يكون لكونها من لباس المترفين الخ) يفيد كراهة المشي في النعال السببية والمتنجسة بين القبور وظاهره وإن كانت جافة فليراجع .

بنحو ظهور راحة كما هو الفرض اه مآقره مر وانظر هل حرمة الدفن لاثنتين بلا ضرورة على ما مر حتى في حق الكفار حتى يحرم علينا دفن ذميين في لحد بلا ضرورة فليراجع . لا يقال العلة في حرمة الجمع أنه قد يتأذى أحدهما بعذاب الآخر والكفار كلهم معذبون لأننا نقول لو سلمنا أن العلة ذلك فعذاب الكفار يتفاوت فليتأمل اه وقوة كلامه تعطى أن الأقرب عنده الحرمة وقوله كأن نظهر رائحته لو شك في ظهور الرائحة وعدمها هل يحرم أم لا فيه نظر والأقرب أن يقال إن قرب زمن الدفن حرم وإلا فلا (قوله فممتنع) أي ولو احتجنا لذلك على ما هو ظاهر إطلاقه وفي الزيادة ومحل عند عدم الضرورة أما عندها فيجوز كما في الابتداء رملى اه قال حج ولو وجد عظمه قبل كمال الحفر طمه وجوبا ما لم يحتج إليه أو بعده نحاه ودفن الآخر فإن ضاق بأن لم يمكن دفنه إلا عليه فظاهر قولهم نحاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة وليس ببعيد لأن الإيذاء هنا أشد اه وظاهره الحرمة وإن وضع بينهما حائل كما لو فرش على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فليراجع (قوله فيكون مكروها إلا الحاجة الخ) قال حج وظاهر أن المراد به محاذي الميت لاما اعتيد التحويط عليه فإنه قد يكون غير محاذ له لاسيا في اللحد ويحتمل إلحاق ما قرب منه جدابه لأنه يطلق عليه عرفا أنه محاذ له اه رحمه الله (قوله فلا كراهة فيه) أي في الجلوس والوطء وينبغي عدم حرمة البول والتغوط على قبورها لعدم حرمتها ولا عبرة بتأذى الأحياء (قوله لكن ينبغى اجتنابه) أي وجوبا في البول والغائط وتندبا في نحو الجلوس عليه (قوله أنه لم يبق من الميت شيء الخ) أي سوى عجب الذنب لأنه لا يبلى (قوله ولا كراهة في مشيه بين المقابر بنعل) أي ما لم يكن متنجسا بنجاسة رطبة فيحرم إن مشى به على القبر أما غير الرطبة فلا .



نعم لو كان عادته معه البعد وقد أوصى بالقرب منه قرب منه لأنه حقه كما لو أذن له في الحياة قاله الزركشي . أما من كان يهاب حال حياته لكونه جبارا كالولاية الظلمة فلا اعتبار به ( والتعزية ) لأهل الميت صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم ( سنة ) في الجملة مؤكدة لما صحَّ من « أنه صلى الله عليه وسلم مرَّ على امرأة تبكي على صبيِّ لها ، فقال لها اتقي الله واصبري ، ثم قال إنما الصبر « أى الكامل » عند الصدمة الأولى » ومن قوله « مامن مؤمن يعزى أخاه بمصيبته إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة » ويكره لأهل الميت الاجتماع بمكان لتأنيهم الناس للتعزية وجلسه صلى الله عليه وسلم لما قتل زيد بن حارثة وجعفر وابن رواحة رضى الله عنهم يعرف في وجهه الحزن لا نسل أنه كان لأجل أن يأتيه الناس ليعزوه . ويسنُّ أن يعزى بكل من يحصل له عليه وجد كما ذكره الحسن البصرى فشمّل ذلك الزوج بزوجه والصدّيق بصدّيقه كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى والسيد برقيقه كما صرح به ابن خيران ، وتعيرهم بالأهل جرى على الغالب بل عموم كلامهم أنه يسنُّ التعزية بالمصيبة يشمل التعزية بفقد المال وإن لم يكن رقيقا وإن كان كلام الفقهاء في التعزية بالميت ، ولا يعزى الشابة إلا محارمها أو زوجها كما قاله الشيخ وكذا من ألحق بهم في جواز النظر فيما يظهر .

( قوله نعم لو كان عادته الخ ) منه يؤخذ كراهة ماعليه عامة زوّار الأولياء من دقهم التواييت وتعلقهم بها ونحو ذلك . والسنة في حقهم التأدب في زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما جرت به العادة في زيارتهم في الحياة تعظيما لهم وإكراما . قال حجج والتزام القبر أو ماعليه من نحو تابوت ولو قبره صلى الله عليه وسلم بنحو يده وتقيله بدعة مكروهة قبيحة اه رحمه الله ، وسيأتى في الشارح كلام في ذلك بعد قول المصنف والكتابة عليه ( قوله والتعزية ) أى من الأجانب . وينبغي أن يسنَّ ذلك لأهل الميت بعضهم مع بعض ( قوله صغيرهم ) أى الذى له نوع تمييز ( قوله سنة في الجملة ) ببعض الهوامش الصحيحة وتسنُّ المصافحة هنا أيضا اه وهو قريب لأن فيها جبرا لأهل الميت وكسرا لسورة الحزن بل هذا أولى من المصافحة في العيد ونحوه ، وتحصل سنة التعزية بمرة واحدة ، فلو كررها هل يكون مكروها لما فيه من تجديد الحزن أم لا فيه نظر ، وقد يقال مقتضى الاختصار في الكراهة على ما بعد الثلاثة أيام عدم كراهة التكرير في الثلاثة سيما إذا وجد عند أهل الميت جزعا عليه ( قوله تبكى على صبي ) أى مع جزع منها ( قوله ثم قال إنما الصبر الخ ) قال العلقمى على الجامع عند شرحه الحديث المذكور: الصبر هو حبس النفس على كراهة تحمله أو لئذ تفارقه وهو ممدوح ومطلوب ( قوله عند الصدمة الأولى ) معناه أن كل ذى رزية قصاره الصبر ولكنه إنما يحمد عند حدتها اه مختار الصحاح ( قوله ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبته ) أى ولو بغير الموت ( قوله بمكان لتأنيهم الناس ) وينبغي أن محل ذلك حيث لم يترتب على عدم الجالس ضرر كنسبتهم المعزى إلى كراهته لهم حيث لم يجلس لتقيهم وإلا فتلتفى الكراهة بل قد يكون الجالس واجبا إن غلب على ظنه لو لم يجلس ذلك ( قوله وابن رواحة ) اسمه عبد الله ( قوله التعزية بفقد المال ) أى وإن قلّ بالنسبة لمن يتأثر له ( قوله ولا يعزى الشابة الخ ) أى لا يسنُّ بل تسكره التعزية لغير المحارم ( قوله وكذا من ألحق بهم ) أى كعبيدها .



أما تعزيتها للأجنبي فحرام قياسا على سلامها عليه واحترزنا بقولنا في الجملة عن تعزية الذي بمثله فانها جائزة لامندوبة على ما يأتي فيه وهي لغة التسلية عمن يعزى عليه واصطلاحا الأمر بالصبر والحمل عليه بوعد الأجر والتحذير من الوزر والجزع والدعاء لليت بالمغفرة وللصاب بحجر المصيبة وتسقن ( قبل دفنه ) لأنه وقت شدة الجزع والحزن ( و ) لكن ( بعده ) أولى لاشتغالهم قبله بتجهيزه ولشدة حزنهم حينئذ بالمفارقة . نعم إن اشتد جزعهم اختير تقديمها ليصبرهم وتمتد ( ثلاثة أيام ) تقريبا فتكره بعدها لأن الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجدد حزنه وقد جعلها النبي نهاية الحزن بقوله « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا » رواه البخاري ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت كما هو ظاهر كلام الروضة وبه صرح جمع منهم القاضي أبو الطيب والبندنجي وابن الصباغ والماوردي وابن أبي الدم والغزالي في خلاصته والصيمري في شرح الكفاية وصاحب الكافي والاقناع وهو المعتمد والقول بأنه من الدفن مفرع على أن ابتداء التعزية منه أيضا لامن الموت فقول المصنف في مجموعه وغيره : قال أصحابنا وقتها من الموت إلى الدفن وبعده بثلاثة أيام مراده به ما قلنا بقرينة قوله بعد قد ذكرنا أن مذهبنا استحبابها قبل الدفن وبعده ثلاثة أيام وبه قال أحمد اه والذى قلناه هو قول أحمد كما اقتضاه كلام المستوعب وغيره للحنابلة هذا كله بالنسبة لحاضر أما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو حبسه أو عدم علمه كما بحثه الأذرى وتبعه عليه ابن المقرئ في تمحيته ، وينبغي أن يلحق بها كل ما يشبهها من أضرار الجماعة فتبقى إلى القدوم والعلم وزوال المانع وبحث الطبرى وغيره امتدادها بعد ذلك ثلاثة أيام وارتضاه الأسنوى وغيره وتحصل بالمكاتب من الغائب ويلتحق به الحاضر المعذور لمرض ونحوه وفي غير المعذور وقفة ( ويعزى ) بفتح الزاى ( المسلم ) أى يقال في تعزيتة ( بالمسلم أعظم الله أجرك ) أى جعله عظيما وليس في ذلك دعاء بكثرة مصائبه فقد قال تعالى - ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجرا - ( وأحسن عزاءك ) بالمد أى جعله حسنا وزاد على المحرر ( وغفر لمتك ) لكونه لائقا بالحال وقدم الدعاء للمعزى لأنه المخاطب ويستحب أن يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله فثقروا وإياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب ، وورد « أنه صلى الله عليه وسلم عزى معاذا بآب له بقوله : أعظم الله لك الأجر وألهمك الصبر ورزقنا وإياك الشكر » ومن أحسنه كما في المجموع .

( قوله أمتعيتها للأجنبي فحرام ) وقياس حرمة ردها السلام على الأجنبي حرمة ردها على الأجنبي المعزى ( قوله قياسا على سلامها ) قضية القياس على السلام أنها لو كانت مع جمع من النسوة تحيل العادة أن بمثله خلوة عدم الحرمة وهو ظاهر سيما إذا قطع بانتفاء الريبة ( قوله عمن يعزى عليه ) أى عمن يعزى به ، وعبرة الخطيب عمن يعزى عليه وهي ظاهرة ( قوله كما هو ظاهر كلام الروضة ) أى فان وقع في أثناء يوم تم من الرابع ( قوله مراده به ما قلنا الخ ) أى من قوله ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت الخ ( قوله هذا كله بالنسبة لحاضر ) أى ولو بعدت المسافة بينهما في البلد وينبغي أن مثل البلد ما جاورها ( قوله وارتضاه الأسنوى ) معتمد ( قوله ويعزى المسلم بالمسلم ) ومنه الرقيق ( قوله إن في الله عزاء ) أى تسلية وقوله من كل مصيبة ومن بمعنى عند .

( قوله واحترزنا بقولنا في الجملة عن تعزية الذي الخ ) إنما لم يجعل ما قبل هذا من المحترز أيضا لأن عدم السن فيه لأمر عارض ( قوله واصطلاحا الأمر بالصبر الخ ) ظاهره أن التعزية إنما تتحقق بمجموع ما يأتي والظاهر أنه غير مراد فليراجع ( قوله بوعد الأجر ) أى إن كان مسامحا ( قوله والدعاء لليت بالمغفرة ) أى إن كان مسامحا كما هو ظاهر .



«إن الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى» وقد أرسل ذلك صلى الله عليه وسلم لابنته لما أرسلت أخبرته أن ابنها في الموت (و) يعزى المسلم أى يقال في تعزيتة (بالكافر) الذى (أعظم الله أجره وصبرك) وأخلف عليك أو جبر مصيبتك أو نحوه ذلك كما في الروضة كأصلها لكونه لا ثقا بالحال قال أهل اللغة إذا احتمل حدوث مثل الميت أو غيره من الأموال يقال أخلف الله عليك بالهمز لأن معناه ردّ عليك مثل ما ذهب منك وإلا خلف عليك أى كان الله خليفة عليك من فقده ولا يقول وغفر لميتك لأن الاستغفار للكافر حرام (و) يعزى (الكافر) أى المحترم جوازا ما لم يرج إسلامه وإلا فندبا بأن يقال في تعزيتة (بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك) وقدم الدعاء هنا للميت لأنه المسلم فكان أولى بتقديمه تعظيما للإسلام والحقى كافر ولا يقال أعظم الله أجره لأنه لا أجر له. أما الكافر غير المحترم من مرتد وحرى فلا يعزى كما بحثه الأزرعى والأوجه كراهته كما هو مقتضى كلام الشيخ أبى حامد خلافا للأسنوى في المهمات. نعم لو كان فيها توقيره لم يبعد حرمتها ولولدى هذا إن لم يرج إسلامه فإن رجا استجبت كما يؤخذ من كلام السبكي ولا يعزى به أيضا ويعزى الكافر بالكافر جوازا كما مرّت الإشارة إليه ما لم يرج إسلامه وإلا فندبا بأن يقال أخلف الله عليك ولا نقص عددك بنصبه ورفعته لأن ذلك ينفعنا في الدنيا بتكثير الجزية وفي الآخرة بالفداء من النار واستشككه في المجموع بأنه دعاء بدوام الكفر قال في المختار: تركه ومنعه ابن النقيب بأنه ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر قال ولا يحتاج إلى تأويله بتكثير الجزية اه وظاهر أن قول المجموع إنه دعاء بدوام الكفر أنه دعاء بتكثير أهل الحرب ومن لازم كثرتهم امتداد بقائهم فامتداده مع الكفر فيه دوام له ومعنى قول ابن النقيب ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر أنه لا يلزم من كثرة عددهم مع قطع النظر عن كونهم أهل ذمة بقاؤهم على الكفر فهو نظر إلى مدلول هذا اللفظ من غير قيد والمصنف نظر إليه بقيد يدل عليه السياق ويدل على ذلك التعليل السابق وكأنهم لم ينظروا لذلك في مثل هذا المقام لأن أحدا لا يتوهم فضلا عن كونه يريد به وإن دلّ عليه ما ذكر وظاهر أنه لا يسن تعزية مسلم بمرتد أو حرى بخلاف نحو محارب وزان محصن وتارك الصلاة وإن قتل حدا، وينبغي للمعزى إجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا ولعلهم حذفوه لوضوحه (ويجوز البكاء عليه) أى على الميت (قبل الموت) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم بكى على ولده إبراهيم قبل موته والأولى تركه بحضرة المحتضر قال في الروضة كأصلها والبكاء قبل

(قوله ويعزى الكافر بالكافر جوارا) أى فالمراد بالكافر للمعزى هنا المحترم وإنما حمله على التقييد بالجواز قوله في التعزية ولا نقص عددك (قوله إنه دعاء بتكثير أهل الحرب) أى وجهه ذلك.

(قوله إن الله ما أخذ) قدّمه على ما بعده لأنه في مقام التسلية (قوله لأن الاستغفار للكافر حرام) ظاهره وإن كان صغيرا لكن في حج قبل قول المصنف ولا يجب غسل الكافر مانصه: ويظهر حلّ الدعاء لهم أى أطفال الكفار بالمغفرة لأنه من أحكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (قوله غفر الله لميتك الخ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من الناس في التعزية من قولهم لامشى لكم أحد في مكروه وقولهم هو قاطع السوء عنكم هل ذلك جائز أو حرام لأن فيه الدعاء لهم بالبكاء وهو محال والجواب عنه بأن الظاهر فيه الجواز لأنهم إنما يريدون بذلك الدعاء لأهل الميت بعدم توالى الهموم وترادفها عليهم بموت غير الميت الأوّل بعده قريبا منه (قوله ولا نقص عددك بنصبه ورفعته) أى مع تخفيف القاف وبشديدها مع النصب (قوله ويدل على ذلك التعليل) هو قوله لأن ذلك ينفعنا في الدنيا بتكثير الجزية وفي الآخرة الخ (قوله لا يسن تعزية مسلم بمرتد) هذا علم من قوله أولا ولا يعزى به.



(قوله وهو كما حكاه

المصنف في أذكاره الخ) فيه تناقض مع قوله إذ حقيقة النذب تعداد شمائله لأن هذا يفيد أنه مركب من التعداد المذكور مع البكاء فالبكاء جزء من حقيقة بخلاف ذلك ثم إن الذي حكاه الشهاب حجج عن المجموع أنه جعل البكاء شرطا لتحريم النذب لاجزاء من حقيقته بخلاف ما نقله عنه الشارح وعلى كل من النقلين لا يتأتى قول الشارح الآتى وفي الحقيقة الحرم النذب لا البكاء الخ إذ هو صريح في أن النذب في حد ذاته محرم سواء اقترن بالبكاء أم لا فتأمل (قوله وفي الحقيقة الحرم النذب لا البكاء) فيه ما قدمناه (قوله وليس منه الخ) هذا تمام قوله السابق وجاء في الإباحة ما يشبه النذب قالوا فيه للحال والضمير في قوله وهو خبر البخارى راجع إلى ما من قوله ما يشبه النذب والعبارة عبارة شرح الروض بالحرف وما أدري ما الحامل للشارح على فصل أجزائها فصلا بفسدها وكأنه توهم أن لفظ خبر اسم ليس ومنه خبرها وحينئذ فكان عليه أن يحذف لفظ وهو فتأمل.

الموت أولى منه بعسده وليس معناه كما قال الزركشى إنه مطلوب وإن صرح به القاضى وابن الصباغ بل إنه أولى بالجواز لأنه بعده يكون أسفا على ما فات (و) يجوز (بعده) أيضا « لأنه صلى الله عليه وسلم بكى على قبر بنت له ، وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله » روى الأول البخارى والثانى مسلم والبكاء عليه بعد الموت مكروه كما نقله في الأذكار عن الشافعى والأصحاب لخبر « فإذا وجبت فلا تبكين » بأكية ، قالوا وما الوجوب يارسول الله ؟ قال: الموت » رواه الشافعى وغيره بأسانيد صحيحة لكن نقل في المجموع عن الجمهور أنه خلاف الأولى وبحث السبكي أنه إن كان البكاء لركة على الميت وما يخشى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الأولى وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم قال الزركشى : هذا كله في البكاء بصوت أما مجرد دمع العين فلا منع منه واستثنى الرويانى ما إذا غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهى لأنه مما لا يملكه البشر وهو ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال : إن كان لحبة ورقة كاللبكا على الطفل فلا بأس به والصبر أجل وإن كان لما فقد من عمله وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه أو لما فاته من بره وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى ( ويحرم النذب بتعدد ) الباء زائدة إذ حقيقة النذب تعداد ( شمائله ) وهو كما حكاه المصنف في أذكاره وجزم به في مجموعه عدّها مع البكاء كواصفاء واجبلاء لما سيأتى وللإجماع وجاء في الإباحة ما يشبه النذب وفي الحقيقة الحرم النذب لا البكاء لأن اقتران المحرم بجائز لا يصيره حراما خلافا لجمع ومن ثم ردّ أبو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند نذب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد فإن البكاء جائز مطلقا وهذه الأمور محرمة مطلقا وليس منه وهو خبر البخارى عن أنس « لما ثقل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتعشاه الكرب فقالت فاطمة : واأبتاه فقال : ليس على أهلك كرب بعد اليوم فلما مات قالت : يا أبتاه أجاب ربا دعاه يا أبتاه جنة الفردوس مأواه يا أبتاه إلى جبريل ننعاه » (و) يحرم (النوح) وهو كما في المجموع رفع الصوت بالنذب ولو من غير بكاء وقيدده بعضهم بالكلام المسجع والأوجه عدم التقيد لخبر « النائحة إذا لم تنب تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب » رواه مسلم والسر بال القميص وخض القطران بكسر الطاء وسكونها بالذكر لأنه أبلغ في اشتعال النار وفعل ذلك خلف الجنازة أشد تحريما (و) يحرم (الجزع بضرب الصدر ونحوه).

( قوله بكى على قبر بنت له ) لعلها أم كلثوم ثم رأيت في المواهب وأما أم كلثوم ولا يعرف لها اسم وإنما تعرف بكينيتها فماتت سنة تسع من الهجرة وصلى عليها عليه الصلاة والسلام ونزل في حفرتها على الفضل وأسامة بن زيد وفي البخارى « جلس صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تذر فان فقال هل فيكم من لم يقارف الليلة » وقوله على القبر أى قبر أم كلثوم لأن الكلام فيه ( قوله والبكاء عليه بعد الموت ) ومعلوم أن الكلام في البكاء الاختيارى أما التهرى فلا يدخل تحت التسكين ثم رأيت قوله واستثنى الرويانى الخ ( قوله وفصل بعضهم في ذلك ) معتمد ( قوله ويحرم النذب ) هو كالنوح الآتى صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات اه خطيب وفي حج هنا أن النوح والجزع كبيرة ( قوله وجاء في الإباحة ما يشبه النذب ) أى جاء في الألفاظ المباحة ألفاظ تشبه النذب وليست منه ( قوله فان البكاء جائز ) الفاء بمعنى اللام ( قوله إلى جبريل ننعاه ) أى نخبه بموته وإنما خضت جبريل لعامة بمقامه عليه الصلاة والسلام وتكرر نزوله عليه وملازمته له وفي مختار الصحاح النعى خبر الموت يقال نعادله ننعاه نعيًا بوزن سعى اه وهو صريح ما قلناه هذا ولكن الظاهر أنها لم ترد ذلك بخصوصه وإنما أرادت تذكر ما أثره إلى جبريل تحسرا على عادة من يفقد صديقه فانه يتذكر ما أثره له تأسفا وتحسرا



كشق جيب ونشر شعر وتسويد وجه وإلقاء الرماد على الرأس ورفع الصوت بإفراط في البكاء ، وكذا تغيير الزي ولبس غير ماجرت العادة به كما نقله ابن دقيق العيد في غاية البيان . قال الإمام : والضابط في ذلك أن كل فعل يتضمن إظهار جزع ينافي الانقياد والاستسلام لله تعالى فهو محرّم ، ولهذا صرح هو بحرمة الإفراط في رفع الصوت بالبكاء ونقله في الأذكار عن الأصحاب . والأصل في ذلك خبر الشيخين « ليس منا من ضرب الحدود وشقّ الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » وخص الحد بذلك لكونه الغالب فيه وإلا فضرب بقية الوجه داخل في ذلك ، ولا يعذب الميت بشيء من ذلك إن لم يوص به لقوله تعالى - ولا تزر وازرة وزر أخرى - بخلاف ما إذا أوصى به كقول طرفة بن العبد :

إذا متّ فأنعني بما أنا أهله وشقي علىّ الجيب يا بنت معبد

وعليه حمل الجمهور خبر الصحيحين « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » وفي رواية « بما نيح عليه » وفي أخرى « مانيح عليه » وهو يبين أن مدة التعذيب مدة البكاء فتكون الباء في الروايتين قبلها بمعنى مع أولسببية . واستشكل الرافعي ذلك بأن ذنبه الأمر بذلك فلا يختلف عذابه بامتثالهم وعدمه . وأجيب بأن الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب ، وشاهده خبر « من سنّ سنة سيئة » وحاصله التزام ما قاله . ويقال كلامه إنما هو على عذابه المتكرر بتكرار الفعل وهو لا يوجد إلا مع الامتثال بخلاف ما إذا فقد الامتثال فليس عليه سوى إثم الأمرفقط ، ومنهم من حمل الخبر على تعذيبه بما سيكون به عليه من جرائمه كالقتل وشقّ العارات فانهم كانوا ينوحون على الميت بها ويعسّونها خرا . وقال القاضي : يجوز أن يكون الله قدّر العفو عنه إن لم يكوا عليه فاذا بكوا وندبوا عذب بذنبه لفوات الشرط . وقال الشيخ أبو حامد : الأصح أنه محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب . ويكره رثاء الميت بذكر ما أثره وفضائله للنهي عن المرائي . والأولى الاستغفار له ، ويظهر حمل النهي عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم ، أو على فعله مع الاجتماع له أو على الإكثار منه أو على ما يجدد الحزن دون ما عدا ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه . قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه :

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليا  
صبت علىّ مصائب لو أنها صبت على الأيام عدن لياليا

(قوله بمعنى مع أولسببية)  
كونها للسببية لا يلاق  
ماقرره كما لا يخفى (قوله  
ويقال كلامه) كذا في  
نسخ الشارح ولعله  
محرف عن لفظ كلامهم.

(قوله كشق جيب ونشر شعر) أي وكضرب يد على أخرى على وجه يدل على إظهار الجزع  
(قوله وإلقاء الرماد على الرأس) ومثله الطين بالأولى سواء منه ما يجعل على الرأس واليدين  
وغيرها (قوله ولبس غير ماجرت العادة به) أي للصاب (قوله ودعا بدعوى الجاهلية) أي  
ذكر في تأسفه ما تذكره الجاهلية في تأسفها على ما فات (قوله ولا تزر وازرة وزر أخرى)  
أي لا تحمل مذنبه ذنب غيرها (قوله كقول طرفة) بفتح الراء واسمه عمرو كما في القاموس  
وقوله ابن العبد أي وكان من شعراء الجاهلية (قوله والأولى الاستغفار له) أي الدعاء له بالمغفرة  
كأن يقول أستغفر الله له ، أو اللهم اغفر له .



( قلت : هذه مسائل مشورة ) أى متفرقة متعلقة بالباب زدتها على المحرر وهى أكبر زيادة وقعت فى الكتاب ، والفطن يرد كل مسألة منها لما يناسبها مما تقدم وإنما جمعها فى موضع واحد لأنه لو فترقتها لاحتاج أن يقول فى أول كل منها قلت وفى آخرها والله أعلم . فيؤدى إلى التطويل المنافى لغرضه من الاختصار ( يبادر ) بفتح الدال ندبا ( بقضاء دين الميت ) . قالوا : ويستحب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بغيبه وغيره من أموره مسارعة إلى فك نفسه لخبر «نفس المؤمن» أى روحه «معلقة» أى محبوسة عن مقامها الكريم «بدنه حتى يقضى عنه» . رواه الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم ، فإن لم يتيسر حالاسأل وليه غرماء أن يحلوه ويحتالوا به نص عليه الشافعى والأصحاب . واستشكل فى المجموع البراءة بذلك ثم قال : ويحتمل أنهم رأوا ذلك مبريا للميت للحاجة والمصلحة ، وظاهر أن المبادرة تجب عند طلب المستحق حقه مع التمكن من التركة أوكأن قد عصى بتأخيرها لمطل أوغيره كضمان الغصب والسرقة وغيرها ( و ) تنفيذ ( وصيته ) مسارعة لوصول الثواب إليه والبر للوصى له وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين ، وكذا عند المسكنة فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات أوكأن قد أوصى بتعجيلها ( ويكره تنى الموت لضرر نزل به ) فى بدنه أو ضيق فى دنياه أونحوهما لخبر « لا تمنين أحدكم الموت لضرر أصابه فإن كان لابد فاعلا فليقل اللهم أحيى ما كانت الحياة خيرا لى وتوفى ما كانت الوفاة خيرا لى » .

( قوله قبل الاشتغال بغيبه وغيره ) أشار بلفظ الاشتغال إلى أنه لامنافاة بين ما ذكره هنا وما ذكره فى الفرائض من تقديم مؤن التجهيز على أداء الدين إذ ما هنا فى مجرد تقديم فعل ما ذكر على الاشتغال بالغسل ونحوه والصورة أن المال يسع جميع ذلك فالحاصل أنه يفرز ما بقى بالتجهيز ثم يفعل ما ذكر ثم يشتغل بالغسل ونحوه فليتأمل ( قوله عند طلب المستحق ) أى مع التمكن ( قوله أوكأن قد أوصى بتعجيلها ) معطوف على قوله عند طلب المستحق أى وكذا إن لم يطلب وكان قد أوصى بتعجيلها

( قوله زدتها على المحرر ) كأنه جعل ذلك حكاية عن كلام المصنف لمناسبة . قلت : أى وزادتها عليه لاننافى أنها مصرح بها فى كلام الراعى فى غير المحرر أوماخوذة منه ( قوله محبوسة عن مقامها الكريم ) قال حج وإن قال جمع محله فيمن لم يخلف وفاء أوفيمن عصى بالاستدانة اه فأفاد أنه لافرق فى حبس روحه بين من لم يخلف وفاء وغيره وبين من عصى باستدانة وغيره ( قوله حتى يقضى عنه ) ومن ذلك ما أخذ بالعتود الفاسدة كالمعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المقبوض كأن اشترى شراء فاسدا وقبض المبيع وتلف فى يده ولم يوف بدله . أما ما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من العاقدين موقوف العقد عليه فى الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه إن كان باقيا وبدله إن كان تالفا ولا مطالبة لأحد منهما فى الآخرة لحصول القبض بالتراضى . نعم على كل منهما إثم الإقدام على العقد الفاسد ( قوله واستشكل فى المجموع البراءة بذلك ) راجع لقوله سأل وليه ( قوله للحاجة والمصلحة الخ ) أى فينتقل الحق إلى ذمة الملتزم ولو أجنبيا وتبرا ذمة الميت بذلك ويجب على الملتزم وفاؤه من ماله وإن تلفت التركة . قال بعضهم : ومع ذلك لا ينقطع تعلق الدين بالتركة فتصير مرهونة به مع تعلق الدين بذمة الغير حتى لو تعذر الوفاء من جهته أخذ من التركة اه حج بالمعنى ( قوله من التركة ) ينبغى تعلقه بكل من قوله تجب عند طلب وقوله مع التمكن ( قوله وكذا عند المسكنة ) أى التمكن ( قوله فى الوصية ) ينبغى تعلقه بكل من قوله يجب عند طلب وقوله مع التمكن ( قوله أونحوها ) أى كتهديد ظالم ( قوله فليقل اللهم أحيى الخ ) أى مع الكراهة ( قوله ما كانت الحياة ) أى مدة كون الخ ( قوله وتوفى الخ ) عبارة المحلى إذا كانت الخ ولعله إنما عبر فى الأول بما وفى الثانى باذا لأن الحياة لا تمتدأها وطول زمنها تقدر بمدة بخلاف الوفاة فانها عبارة عن خروج الروح وليس فيه زمن يقدر قال حج تنبيه تنافى مفهومها كلامه فى مجرد تمنيه أى الخالى عن كل منهما والذى يتجه أنه لا كراهة لأن علتها أنه مع الضرر يشعر بالتبرم بالقضاء بخلافه مع عدمه بل هو حينئذ لميل على الرضا لأن من شأن النفوس النفرة عن الموت فتمنيه لا لضرر دليل على محبة الآخرة بل حديث « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه » يدل على ندم تمنيه محبة للقاء الله كهو ببلد شريف بل أولى اه



( لا لفتنة دين ) فلا كراهة فيه لمنهون الخبر المارّ بل قال الأذرى إن المصنف أفقّ باستجابته له في فتاويه غير المشهورة ، ونقله بعضهم عن الشافعي وهو المعتمد ، ويمكن حمل كلام المصنف هنا وفي الأذكار والمجموع عليه أما تمنييه لغرض أخروي فمحبوب كتمنى الشهادة في سبيل الله . قال ابن عباس : لم يتمّ نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم ، وقال غيره : إنما تمى الوفاة على الإسلام لا الموت ( وينسّق ) للمريض ( التداوى ) لحديث « إن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير المحرم » . وروى ابن حبان والحاكم عن ابن مسعود « ما أنزل الله داء إلا وأنزل له دواء جهله من جهله وعلمه من علمه » . قال في المجموع : فان ترك التداوى توكلًا ففضيلة وفعله صلى الله عليه وسلم مع أنه رأس المتوكلين بيانًا للجواز ، وأفقّ ابن البرى بأن من قوى توكله فالترك له أولى ، ومن ضعفت نفسه وقلّ صبره فالمداواة له أفضل وهو كما قال الأذرى حسن ، ويمكن حمل كلام المجموع عليه ، ونقل القاضي عياض الإجماع على عدم وجوبه وإنما لم يجب كأكل الميتة للضطر وإساعة اللقمة بالحر لعدم القطع بإفادته بخلافهما ، ويجوز الاعتماد على طبّ الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه ( ويكره إكراهه ) أى المريض ( عليه ) أى التداوى باستعمال الدواء وكذا غيره من الطعام كما في المجموع لما فيه من التشويش عليه . وأما خبر « لانكرهوا مرضاكم على الطعام فإن الله يطعمهم ويسقيهم » فقد ضعفه البيهقي وغيره ، وادّعى الترمذى أنه حسن ( ويجوز لأهل الميت ونحوهم ) كأصدقائه ( تقبيل وجهه ) لخبر « أنه صلى الله عليه وسلم قبل وجه عثمان بن مظعون بعد موته » ولما في البخارى « أن أبا بكر رضى الله عنه قبل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته » ، وينبغي ندبه لأهله ونحوهم كما قاله السبكي ،

( قوله لا لفتنة دين ) أى خوفها حج أى أو خوف زيادتها ( قوله وهو المعتمد ) أى الاستحباب ( قوله ويمكن حمل كلام المصنف هنا ) أى بأن يقال أراد بعدم الكراهة الاستحباب ( قوله كتمنى الشهادة ) أى أو ببلد شريف كمكة والمدينة أو بيت المقدس وينبغي أن يلحق بها محال الصالحين اهـ حج . أقول : ولا يتأتى أن ذلك من تمى الموت إلا إذا تمناه حالاً أو في وقت معين أما بدون ذلك فيمكن حمله على أن المعنى إذا توفيتى فتوفى شهيداً الخ كما قيل به في الجواب عن قول يوسف - توفى مسلماً - الآتى ( قوله غير المحرم ) وهو كبر السن ( قوله لعدم القطع بإفادته ) أفهم أنه لو قطع بإفادته كعصب محل الفصد وجب وهو قريب ، ثم رأيت حج صرح به حيث قال بدل قول الشارح المضطرّ وربط محل الفصد ( قوله أو نحوها مما لا يعتمد فيه ) ومنه الأمر بالمداواة بالنجس ( قوله ويكره إكراهه ) أى الإلحاح عليه وإن علم نفعه له بمعرفة طبيب وليس المراد به الإكراه الشرعى الذى هو التهديد بعقوبة عاجلة ظالماً إلى آخر شروطه ( قوله وأما خبر لانكرهوا مرضاكم ) جواب عما يقال لم استدل بقوله لما فيه من التشويش ولم يستدل بالحديث ، وقوله فقد ضعفه : أى فيقتدّم على من قال إنه حسن لأن مع من ضعفه زيادة علم بالجرح للراوى ( قوله كأصدقائه ) ومنهم الزوجة والزوج فيما يظهر ( قوله قبل وجه عثمان ) فى الحلى إسقاط وجهه فى الحلى فلتراجع الرواية اهـ ثم مثل الوجه فى ذلك تقبيل يده أو غيرها من بقية البدن وإنما اقتصر على الوجه لأنه الوارد ( قوله وينبغي ندبه لأهله ) أى ولو كان غير صالح .



وجوازه لغيرهم ، ولا يقتصر جوازه عليهم ، وفي زوائد الروضة في أوائل النكاح ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح فقيده بالصالح ، وأما غيره فينبغي أن يكره ( ولا بأس بالإعلام ) وهو النداء ( بموته للصلاة ) عليه ( وغيرها ) من دعاء وترحم ومحالة بل يستحب ذلك كما في المجموع إذا قصد به الإعلام لكثرة المصلين «لأنه صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه لأصحابه وخرج إلى المصلى وصلى» ( بخلاف نعى الجاهلية ) وهو بسكون العين وكسرهما مع تشديد الياء مصدر نعاه ومعناه كما في المجموع النداء بذكر مفاخر الميت وما ثره فانه يكره للنهي عنه ( ولا ينظر الغاسل من بدنه إلا قدر الحاجة من غير العورة ) كأن يريد بنظره معرفة المغسول من غيره وهل استوعبه بالغسل أم لا لأنه قد يكون فيه شيء كأن يكره اطلاع الناس عليه وربما رأى سوادا ونحوه فيظنه عذابا فيسئ به ظنا فان نظر كان مكروها كما جزم به في الكفاية والمصنف في زوائد الروضة وإن صحح في المجموع أنه خلاف الأولى. أما المعين للغاسل فيكره له النظر إلى غير العورة إلا لضرورة كما جزم به الرافعي وحكم المس كحكم النظر قاله في المجموع . وأما نظر العورة فمحرم وهي ما بين سترته وركبته (ومن تعذر غسله) لفقد الماء أو لغيره كأن احترق أو لدغ ولو غسل لتهرى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ (يم) وجوبا قياسا على غسل الجنابة ولا يغسل محافظة على جثته لتدفن بحالها بخلاف ما لو كان به قروح وخيف من غسله تسارع البلى إليه بعد الدفن فانه يغسل لأن مصير جميعه إليه ولو يمه لفقد الماء ثم وجدته قبل دفنه وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم،

(قوله وجوازه لغيرهم) أى حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه (قوله ولا بأس بتقبيل وجه الميت) أى فى أى محل كان كما يفيد إطلاقه لما هو معلوم أن الكلام حيث لاشهوة وأنه للتبرك أو الرقة أو الشفقة عليه (قوله وأما غيره فينبغي الخ) هو ظاهر إن كان الغير معروفا بالمعاصى . أما إذا لم يوصف بصالح بحيث يتبرك به ولا بفساد فينبغي أن يكون مباحا ( قوله بل يستحب ) أى لوليه ذلك ( قوله نعى النجاشي ) أى أوصل خبره لأصحابه ( قوله فانه يكره للنهي عنه ) لامتنافاة بين هذا وما مر من حرمة تعديد شئائه لما تقدم من أن ذلك فيما لو اقترن ببقاء أو نحوه (قوله وأما نظر العورة فمحرم) قال حجج إلا نظر أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة وإلا الصغيرة لما يأتى فى النكاح وقضيته حرمة المس وقدمنا ما فيه وكتب أيضا قوله فمحرم ظاهره ولو لحاجة بل ولو لضرورة ولكن ينبغي جوازه إذا كان به نجاسة واحتاج لإزالتها وظاهره أيضا أنه لا فرق بين الكبير والصغير وعبرة القوت هذا فى غير الطفل وصرح الشيخ هنا بجواز النظر إلى جميع بدن الصغيرة والصغير أولى وقال البغوى: لا بأس بالنظر إلى عورة صبي أو صبية لم يبلغ محل الشهوة وإن كان الناظر أجنبيا ولا ينظر الفرج اه سم على منهج وقوله لا بأس : أى لا حرج ( قوله ولو يمه لفقد الماء الخ ) وليس من الفقد ما لو وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط أو لظهور الحى فيجب تقديم غسل الميت لأن الحى تمكنه الصلاة عليه بالتيمم إن وجد ترابا أو فاقدًا للظهورين بخلاف ما لو تطهر به الحى من ذلك قد يؤدى إلى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما إذا كان فى بدنه نجاسة ( قوله ثم وجدته قبل دفنه ) مفهومه أنه بعد الدفن لا ينشئ للغسل ، سواء كان فى محل يغلب فيه وجود الماء أم لا وهو ظاهر لفعلنا ما كلفنا به وهو التيمم .



(ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة) لأنهما طاهران فكانا كغيرهما (وإذا ماتا غسلا غسلا فقط) لانقطاع الغسل الذي كان عليهما بالموت (وليكن الغاسل أمينا) ندبا لأن غيره قد لا يوثق باتيانته بالمشروع وقد يظهر ما يظهر له من شر ويستر عليه ويسق في معينه أن يكون كذلك فلو غسله فاسق أو كافر وقع الموقع قال الأذرعى ويجب أن لا يجوز تفويضه اليه وإن كان قريبا لأنه أمانة وولاية وليس الفاسق من أهلها وإن صح غسله كما يصح أذان الفاسق وإمامته ولا يجوز نصبه لهما وهذا متعين فيمن نصب لغسل موتى المسلمين ويجب أن يكون عالما بما لا بد منه في الغسل (فإن رأى) الغاسل من بدن الميت (خيرا) كاستنارة وجهه وطيب رائحته (ذكره) ندبا ليكون أدعى إلى كثرة المصلين عليه والدعاء له (أو غيره) كسواد وتغير رائحة وانقلاب صورة (حرم ذكره) لأنه غيبة لمن لا يتأتى الاستحلال منه وفي صحيح مسلم «من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة» وفي سنن أبي داود والترمذى «اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم» وفي المستدرک «من غسل ميتا وكتّم عليه غفر الله له أربعين مرة» (الاصلاح) كأن كان الميت مبتدعا مظهرًا لبدعته فلا يجب ستره بل يجوز التحدث به لينزجر الناس عنها والخبر خرج مخرج الغالب وينبغي كما قاله الأذرعى أن يتحدث بذلك عن المستر بدعته عند المطالعين عليها المائلين اليها لعلهم ينزجرون قال والوجه أن يقال إذا رأى من المبتدع أماره خير يكتمها ولا يندب له ذكرها لئلا يغري ببدعته وضلالته بل لا يبعد إيجاب السكتان عند ظن الاغراء بها والوقوع فيها بذلك فقول المصنف الا لمصلحة عائد للأمرين (ولو تنازع أخوان) مثلا (أو زوجتان) أى فى الغسل ولا مرجح (أقرع) بينهما حتما فمن خرجت له القرعة غسله لأن تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح (والكافر أحق بقرية الكافر) أى فى تجهيزه من قريبه المسلم لقوله تعالى - والذين كفروا بعضهم أولياء بعض - فإن لم يكن تولاه المسلم (ويكره) للمرأة (الكفن) المزعفر والكفن (المعصر) لما فى ذلك من الزينة أما الرجل فلا يحرم عليه المعصر ويحرم المزعفر وحينئذ فاطلاق المصنف كراهة المعصر للرجال والنساء صحيح وأما المزعفر فيكره فى حق المرأة بطريق الأولى (و) تكره (المغلاة فيه) أى الكفن بارتفاع ثمنه لخبر «لاتعالوا فى الكفن فانه يسلب سلبا سريرا» واحترز بالمغلاة عن تحسينه فى بياضه ونظافته ،

(قوله أما الرجل فلا يحرم عليه المعصر) يقال عليه فلا محل للتقييد بالمرأة وإلا يلزم اتحاد المنطوق ومفهوم المخالفة فى الحكم (قوله فاطلاق المصنف كراهة المعصر للرجال والنساء صحيح) يقال عليه كالذى قيل فى الذى قبله فالخاصل أنه لا وجه للتقييد بالمرأة حيث كان اختياره عدم الفرق وكأنه قيد بالمرأة تبعا لمن يختار الحرمة على الرجال سبق نظر

(قوله ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة) أى ولو مع وجود غيرها (قوله ويستر عليه) أى ما يراه من خير وفى نسخة عكسه وهى أوضح (قوله وليس الفاسق من أهلها) ومنه الكافر (قوله ولا يجوز نصبه لهما) أى وقياس ما مر عنه فى الأذان من أن التولية صحيحة وإن كان نصبه حراما أن يقال بمناله هنا (قوله وكتّم عليه) أى ما رآه عليه من علامات السوء (قوله غفر الله له أربعين مرة) أى غفر له مرة بعد أخرى ما يقع له من الذنوب إلى أربعين (قوله أقرع بينهما حتما) ظاهره ولو فيما بينهما وينبغي تخصيصه بما لو كان ذلك عند حكم كما تقدم أيضا ثم رأيت حجج صرح هنا بذلك فله الحمد (قوله ويحرم المزعفر) أى حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعفرًا فى العرف على ما قدمه وينبغي مثل ذلك فى كراهة المعصر .

فرع - وقع السؤال فى الدرس عن حكم ما يقع كثيرا فى مصرنا وقرأها من جعل الحناء فى يدى الميت ورجليه وأجبنا عنه بأن الذى ينبغى أن يحرم ذلك فى الرجال لحرمة عليهم فى الحياة ويكره فى النساء والصبيان .



وسبوغته فانها مستحبة لخبر مسلم «إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه» أى يتخذ أبيض نظيفاً سابغاً وخبر «حسنوا أكفان موتاكم فانهم يتزاورون في قبورهم» (والغسل أولى من الجديد) لأنه للبلى والصديد والحى أحق لما روى أن الصديق رضى الله عنه أوصى أن يكفن في ثوبه الخلق وزيادة ثوبين وقال الحى أولى بالجديد إنما هو للصديد (والصبي) أو الصبية (كبالغ في تكفينه بأثواب) ثلاثة تشبيهاً له بالبالغ وأشار بأثواب إلى أن هذا بالنسبة إلى العدد لا في جنس ما يكفن فيه إذ ذلك تقدم في قوله يكفن بماله لبسه حياً (والحنوط) بفتح الحاء أى ذره كامراً (مستحب) لا واجب كما لا يجب للطيب للفلس وإن وجبت كسوته (وقيل واجب) كالكفن فيكون من رأس المال ثم على من عليه مؤنته ويتقيد بما يليق به عرفاً للاجماع الفعلى عليه ويرد بأن هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما في المفلس وأجرى جمع الخلاف في الكافر أيضاً (ولا يحمل الجنائز إلا الرجال) ندبا (وإن كانت) الميتة (أنتى) لضعف النساء عن حملها فيكره لمن ذلك فإن لم يوجد غيرهن تعين عابهن (ويحرم حملها على هيئة مزرية) كحملها في غرارة أو قفة وكحمل الكبير على اليد أو الكتف لما فيه من الازراء به من غير نعش بخلاف الصغير (وهيئة يخاف منها سقوطها) بل يحمل كما في المجموع على سرير أو لوح أو محمل وأى شيء حمل عليه أجزاً فإن خيف تغيره وانفجاره قبل أن يهيا له ما يحمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأيدي والرقاب حتى يدخل إلى القبر (ويندب للمرأة ما يسترها كتابوت) وهو سرير فوقه قبة أو خيمة أو نحو ذلك لأنه أستر لها والحنثى مثلها، وأول من غطى نعشها في الإسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعدها زينب بنت جحش وكانت رأتها بالحشة لما هاجرت وأوصت به فقال عمر: نعم خباء الظعينة (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) لأنه عليه الصلاة والسلام ركب حين انصرف من جنازة

(قوله وسبوغته) أى كونه سابغاً (قوله فانهم يتزاورون في قبورهم) فإن قيل: ظاهر الحديث استمرار الأكفان حال تراورهم وهو لانهاية له وقد يناق ذلك مامر في الحديث قبله أنه يسلب سلباً سرعاً. قلت: يمكن أن يجاب بأنه يسلب باعتبار الحالة التى نشاهدها كتغير الميت وأنهم إذا تراوروا يكون على صورته التى دفنوا بها وأمور الآخرة لا يقاس عليها وفى كلام بعضهم ما يصرح به (قوله كما لا يجب الطيب للفلس) أى حال حياته بأن يترك له (قوله فيكون من رأس المال) تفرع على هذا القول أما على الندب فلا يجوز الإبرضا الغرماء وفى حج بعد قوله مستحب ما نصه فلا يتقيد بقدره ولا يفعل إلا برضا الغرماء لكن فى المجموع عن الأم أنه من رأس التركة ثم من مال من عليه مؤنته وأنه ليس لغريم ولا وارث منعه وجزم به فى الأنوار وظاهر ذلك أنه مفرع حتى على الندب ويوجه بتقدير تسليمه بأنه يتسامح به غالباً مع مزيد المصلحة فيه للميت اه وتقدم فى الشارح فى فصل التكتفين أن ما يستحب فعلة للميت إنما يكون فى حق من جهز من ماله إلى آخر ما تقدم فليراجع (قوله وأجرى جمع الخلاف فى الكافور) ولم يحزه أحد فى العنبر والمسك اه حج (قوله بخلاف الصغير) أى فانه لا بأس بحمله على الأيدي مطلقاً اه حج أى دعت حاجة لذلك أم لا (قوله مزرية ومنه حمل على ما يليق به) (قوله فلا بأس أن يحمل على الأيدي) أى بل يجب ذلك إن غلب على الظن تغيره أو انفجاره (قوله نعم خباء الظعينة) اسم للمرأة فى الهودج مختار.



أبى الدحداح . أما الذهاب فتقدم أنه يكره فيه من غير عذر كضعف أو بعد مكان ( ولا بأس باتباع المسلم ) بتشديد المثناة ( جنازة قريبه الكافر ) لما رآه أبو داود عن علي أنه قال « لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له إن عمك الشيخ الضال قد مات قل انطلق فواره » ولا يبعد كما قاله الأذرعى إلحاق الزوجة والمملوك بالقريب ويلحق به أيضا المولى والجار كما في العيادة فيما يظهر وأفهم كلامه تحريم تشييع المسلم جنازة الكافر غير نحو القريب وبه صرح الشاشي كابتداء السلام لكن قضية إلحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط وما نازع به الأسنوي في الاستدلال بخبر علي في مطلق القرابة لوجوب ذلك على ولده على كما كان يجب عليه مؤتته حال حياته يمكن رده بأن الاذن له على الإطلاق دليل الجواز إذ كان متمكنا من استخلاف غيره عليه من أهل ملته وأما زيارة المسلم قبر نحو قريبه الكافر فخائر كما في المجموع لكن مع الكراهة. والأصل في جواز ذلك خبر « استأذنت ربي لأستغفر لأمي فلم يأذن لي واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي » وفي رواية « فزوروا القبور فانها تذكركم الموت » ( ويكره اللفظ ) بفتح الفين وسكونها وهو ارتفاع الأصوات ( في ) سير ( الجنازة ) لما رواه البيهقي أن الصحابة رضى الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكر وكره جماعة قول المنادي مع الجنازة استغفروا الله له

( قوله أبى الدحداح ) عبارة المحلى ابن الدحداح والدحداح بمهمات وفتح الدال اه وعبارة النووي في التهذيب نصها أبو الدحداح ويقال أبو الدحادحة الأنصاري الصحابي بفتح الدال وبجاءين مهملتين قال ابن عبد البر لم أقف على اسمه ولا نسبه أكثر من أنه من الأنصار حليف لهم وقال غيره اسمه ثابت وعبارة جامع الأصول أبو الدحداح ثابت بن الدحداح صحابي وهو بفتح الدالين المهملتين وسكون الحاء المهملة الأولى اه رحمه الله ( قوله بتشديد المثناة ) اقتصر عليه وفي كون الاتباع بسكون التاء المثناة بمعنى المشي خلاف في اللغة في المختار مانصه تبعه من باب طرب وسلم إذا مشى خلفه أو مر به فمضى معه وكذا اتبعه وهو افتعل وأتبعه على أفعل إذا كان قد سبقه فلحقه وأتبع غيره يقال أتبعه الشيء فتبعه ( قوله إن عمك الشيخ ) لم يذكره المحلى وقوله قال فانطلق عبارة المحلى فقال اذهب فواره ( قوله كابتداء السلام ) وفي نسخة لكن قضية إلحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط اه يتأمل وجه كون إلحاق المذكور يقتضي الكراهة ( قوله وأما زيارة المسلم قبر نحو قريبه الكافر فخائرة ) مفهومه أنه يحرم عليه ذلك إذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما تقدم عن الشاشي في اتباع جنازته ولو قيل بكرهته هنا كما تقدم من أن المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيدا هذا وسيأتي للشارح أن زيارة قبور الكفار مباحة خلافا لماوردى وفي تحريمها وهو بعمومه شامل للقريب وغيره وقضية التعبير بالإباحة عدم الكراهة إلا أن يحمل على أن المراد بها عدم الحرمة ويدل لذلك مقابلته بكلام الماوردى أو يقال هو محمول على ما إذا قصد قبره بعينه أخذا مما يأتي عن المناوي في ليللة النصف ( قوله لأستغفر لأمي فلم يأذن لي ) أو لموتها على الكفر ولا يقال هي ماتت زمن الجاهلية ولا شريعة ثم تخاطب بها . لأننا نقول شريعة عيسى كانت باقية إذ لم تنسخ إلا ببعثه عليه الصلاة والسلام هذا وقد صح أن أبو به أحييا وأمنا به معجزة له صلى الله عليه وسلم وعليه فعل عدم الإذن كان قبل ذلك ( قوله في سير الجنازة ) عبارة سم على حيج فرضوا كراهة رفع الصوت بها في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فليراجع .

( قوله لكن قضية إلحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط ) لم يظهر وجه هذه القضية فليتأمل .



فقد سمع ابن عمر رجلا يقول ذلك فقال لاغفر الله لك واختار والصواب كما في المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرها بل يشتغل بالتفكير في الموت وما بعده وفناء الدنيا وأن هذا آخرها، ويسن الاشتغال بالقراءة والذكر سرا وما يفعله جهلة القراء من القراءة بالتمطيط وإخراج الكلام عن موضوعه حرام يجب إنكاره (و) يكره (اتباعها بنار) في حجرة أو غيرها لخبر «لاتتبعوا الجنابة بصوت ولا نار» ولأنه يتفاعل بذلك فال سوء، روى مسلم أن عمرو بن العاصي قال: إذا أنامت فلا تصحبني نار ولا نائحة. وروى البيهقي عن أبي موسى أنه أوصى لاتباعوني بصارخة ولا حجرة ولا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئا. نعم لو احتيج إلى الدفن ليلا في الليالي المظلمة فالظاهر أنه لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوها ولا سيما حالة الدفن لأجل إحسان الدفن وإحكامه (ولو اختلط) من يصلي عليه بغيره ولم يتميز كأن اختلط (مسلمون) أو أحد منهم (بكفار) أو غير شهيد بشهيد أو سقط يصلي عليه بسقط لا يصلي عليه وتعذر التمييز (وجب) خروجاً من عهدة الواجب (غسل الجميع) وتكفينهم (والصلاة) عليهم ودفنهم إذ الواجب لا يتم بدون ذلك ولا يعارض مانع حرمة الصلاة على الفريق الآخر ولا يتم ترك الحرم إلا بترك الواجب لأن الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق الآخر كما يعلم من قوله (فإن شاء صلى على الجميع) دفعة (بقصد المسلمين) منهم في الأولى وغير الشهيد في الثانية وبقصد السقط الذي يصلي عليه في الثالثة (وهو الأفضل والمنصوص) وليس فيه صلاة على غير من يصلي عليه والنية جازمة (أو على واحد فواحد ناويا الصلاة عليه إن كان مسلماً) في الأولى وفي الثانية إن كان غير شهيد وفي الثالثة إن كان هو

(قوله ما كان عليه السلف من السكوت) ولو قيل بنسب ما يفعل الآن أمام الجنائز من الميانية وغيرهم لم يبعد لأن في تركه إزراء بالميت وتعرضاً للتكلم فيه وفي ورتته فليراجع (قوله حرام يجب إنكاره) أي وليس ذلك خاصاً بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقاً ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرؤساء ونحوهم (قوله ويكره اتباعها بنار) ظاهره ولو كافراً، ولا مانع منه لأن العلة موجودة فيه (قوله وتكفينهم) أي من بيت المال فالأغنيا حيث لا تركة وإلا أخرج من تركة كل تجهيز واحد بالقرعة فيما يظهر ويعتقر كما أشار إليه بعضهم فتفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة اه حج وقد يقال يخرج من تركة كل أقل كفاية واحد وما زاد من بيت المال لأن القرعة لا تؤثر في الأموال خفية لم يوجد محل يؤخذ منه ما زاد أخذ من بيت المال كما لو مات شخص لا مال له. وبقى ماله كان المشتبه مرتداً أو حربياً فكيف يكون الحال فيه لأنهما لا يجهزان من بيت المال بل يجوز إغراء الكلاب على جيفتهما اللهم إلا أن يقال يجهزان هنا منه ويعتقر ذلك للضرورة لأنه وسيلة لتجهيز المسلم (قوله ودفنهم) أي في مقابر المسلمين فيما يظهر حذراً من دفن المسلم في غير مقابر المسلمين ويحتمل أن يقال يدفنان بين مقابر المسلمين والكفار كما قالوه فيما لو ماتت كافرة في بطنها مسلم ثم رأيت قول الشارح ويدفنون في الخ (قوله لأن الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق) هذا الجواب لا يأتي في غسل الشهيد إذا اختلط بغيره وفي حج أن مثل ذلك إنما يكون حراماً مع العلم بعينه أما مع الجهل فلا اه وبه يندفع الاعتراض على غسل الشهيد أيضاً وكتب العلامة الشوبري على قول التحريم ولا يغطي رأس الرجل الخ مانعه انظر لو اختلط

الذى يصلى عليه (ويقول) في الأولى (اللهم اغفر له إن كان مسلماً) ولا يحتاج إلى ذلك في الثانية والثالثة لاتتفاء المحذور وهو دعاؤه بالمغفرة للكافر ويقتفر تردده في النية للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس وهذا التخيير متفق عليه وما اعترض به من أنه لا ضرورة لإمكان الكيفية الأولى يرد بأنها قد تشق بتأخير من غسل إلى فراغ غسل الباقي بل قد تتعين الأولى كأن أدى أفراد كل واحد منها إلى تغير أو انفجار لشدة حرّ وكثرة الموقى ويدفنون في المسئلة الأولى بين مقابر المسلمين والكفار ولو تعارضت بينتان بإسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلماً وفي المجموع عن المتولى لو مات ذمى فشهد عدل بإسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في توريث قريبه المسلم منه ولا حرمان قريبه الكافر بلا خلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابعها فيه وجهان بناء على القولين في ثبوت هلال رمضان بقول عدل واحد ، وقضيته ترجيح قبولها في الصلاة عليه وتوابعها وهو كذلك كما قال الأذرى وغيره إنه الأصح وإن اقتضى كلام الجمهور خلافه (ويشترط لصحة الصلاة) زيادة على مامر (تقدم غسله) أى أو تيممه بشرطه إذ هو المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ولأن الصلاة عليه بمنزلة صلاته لنفسه حيا (وتكره) الصلاة عليه (قبل تكفينه) ولا ينافيه مامر من كونه بمنزلة المصلى لأن باب التكفين أوسع من الغسل بدليل أن من دفن بلا غسل نبش قبره ليغسل بخلاف من دفن بلا تكفين وأن من صلى عليه بلا طهر لعجزه عما يتطهر به تلزمه الإعادة بخلاف من صلى مكشوف العورة لعجزه عما يسترها به (فإن مات بهدم ونحوه) كوقوعه في بئر أو بحر عميق (وتعذر إخراجه وغسله أو تيممه لم يصل عليه) لاتتفاء شرطها وهذا هو المعتمد خلافاً لجمع من المتأخرين حيث زعموا أن الشرط إنما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فاقد الطهورين بل وجوبها إذ يمكن رده بأن ذاك إنما هو حرمة الوقت الذى حد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا (ويشترط أن لا يتقدم على الجنائزة الحاضرة) إذا صلى عليها (و) أن لا يتقدم على (القبر) إذا صلى عليه ،

(قوله ويقول في الأولى)  
أى الصورة الأولى من  
الكيفية الثانية (قوله من  
أنه لا ضرورة) أى للتردد  
في النية (قوله بل قد  
تتعين الأولى) المناسب  
للسياق بل قد تتعين الثانية  
كما صنع الشهاب حجج أى  
بأن أدى التأخير إلى  
التغير ثم قال وقد تتعين  
الأولى إلى آخر ما في  
الشارح .

الحرم بغيره هل يغطى الجميع احتياطاً للستر أولاً احتياطاً للإحرام وقد يتجه الثانى لأن التغطية محرمة جزماً بخلاف ستر ما زاد على العورة اهـ والأقرب الأول لأن التغطية حق للميت فلا تترك للفريق الآخر ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك ثم رأيت في كلام سم ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير المحيط (قوله بل قد تتعين الأولى) هى انتقالية فتكون بمنزلة قوله وقد تتعين الح وعبرة حجج بل تتعين أى الثانية إن أدى التأخير إلى تغير وكذا تتعين الأولى الح وهى أولى من عبارة الشارح (قوله ويدفنون في المسئلة الأولى) أى سواء كان الميت الكافر بالغاً أو صبياً لأن الدفن من أحكام الدنيا وأطفال المشركين فيها كفار (قوله وقضية ترجيح قبولها في الصلاة عليه) أى وعليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله وتكره قبل تكفينه) أى فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والأولى المبادرة للصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس منه كدم أو نحوه (قوله ولا كذلك هنا) أى فإن الشارع لم يحدد لصلاته وقتاً ووجوب تقديم الصلاة عليه على الدفن لا يستدعى إلحاق ذلك بالوقت المحدود الطرفين (قوله وأن لا يتقدم على القبر) أى المحل الذى يتقن كون الميت فيه إن علم ذلك وإلا فلا يتقدم على شيء من القبر لأن الميت كالإمام .



( على المذهب فيهما ) اقتداء بما جرى عليه السلف الصالح ولأن الميت كإمام والثاني يجوز التقدم عليهما لأن الميت ليس بإمام متبوع حتى يتعين تقديمه بل هو كعبد جاء معه جماعة يستغفرون له عند سيده واحترز بالحاضرة عن الغائبة عن البلد فانه يصلي عليها كما مر ولو كانت خلف ظهره ويشترط أيضا أن يجمعهما مكان واحد كما قاله الأذرعى وأن لا يزيد ما بينهما في غير المسجد على ثلثائة ذراع تقريرا تنزيلا للميت منزلة الإمام ويؤخذ منه كراهة مساواته وقد مر بعض ذلك ( وتجاوز الصلاة عليه ) أى الميت ( في المسجد ) من غير كراهة بل تستحب فيه كما في المجموع لأنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه على ابنى بيضاء سهيل وأخيه رواء مسلم ولأن المسجد أشرف من غيره وزعم أنهم كانا خارجه غير معول عليه إذ هو خلاف الظاهر وأما خبر « من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له » فضعيف والذى في الأصول المعتمدة فلا شيء عليه ولو صح وجب حمله على هذا جمعا بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن كقوله - وإن أسأتم فلها - أو على نقصان الأجر لأن المصلى عليها في المسجد ينصرف غالبا عنها ومن صلى عليها في الصحراء يحضر دفنها غالبا فيكون التقدير فلا أجر له كامل كقوله صلى الله عليه وسلم « لاصلاة بحضرة طعام » أما إذا خيف من إدخاله تلوith المسجد فلا يجوز إدخاله .

( قوله على المذهب فيهما ) أى فإن تقدم بطلت صلاته وانظر بماذا يعتبر التقدم به هنا وينبغي أن يقال إن العبرة هنا بالتقدم بالعقب على رأس الميت فليراجع ( قوله على ابنى بيضاء ) وصف أمهما واسمها دعد وفي تكملة الصغاني إذا قالت العرب فلان أبيض وفلانة بيضاء فالمعنى ثناء العرض من الدنس والعيوب اه محلى وما ذكر يخالفه ما قاله صاحب النور فيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود في وفد بنى سعد هذيم حيث قال قوله ثم خرجنا نؤم المسجد حتى انتهينا إلى بابه فنجد رسول الله يصلى على جنازة في المسجد الخ صاحب هذه الجنازة لا أعرفه ويحتمل أنه سهيل ابن البيضاء فإن قدوم هذا الوفد سنة تسع كما تقدم أوله وسهيل توفى سنة تسع مقدمه عليه السلام من تبوك ولا أعلمه عليه الصلاة والسلام صلى على جنازة في المسجد وفي كون الأخ سهلا فيه نظر أو صفوان فيه نظر وتلخيصه أن سهلا مكبرا توفى بعده عليه الصلاة والسلام قاله الواقدي وكونه صفوان فيه نظر لأن صفوان توفى قتيلا ببدر والصواب حديث عباد بن مسلم الذى فيه أفراد سهيل لا الحديث الذى بعده والله أعلم هذا في مسجده عليه الصلاة والسلام ولكنه صلى في مسجد بنى معاوية على أبى الربيع عبد الله بن عبد الله بن ثابت بن قيس بن هشبة وكان قد شهد أحدا اه بحروفه رحمه الله تعالى لسكن في الإصابة من رواية ابن منده أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل وأخيه سهيل في المسجد قال وزعم الواقدي أن سهلا مكبرا مات بعد النبي عليه السلام وقال أبو نعيم اسم أخى سهيل صفوان ومن سماه سهلا فقد وهم كذا قال لكن ذكر فيها أيضا في ترجمة صفوان أنهم اتفقوا على أنه شهد بدرا وروى ابن إسحاق أنه استشهد ببدر وجزم ابن حبان بأنه مات سنة ثلاثين وقيل سنة ثمان وثلاثين وبه جزم الحاكم أبو أحمد تبعا للواقدي وقيل مات في طاعون عمواس اه باختصار ( قوله سهيل وأخيه ) قال المحلى واسمه سهيل ( قوله إذ هو خلاف الظاهر ) قال حجج ولما تقرر في الأصول أن الظرف بعد فاعله ومفعوله الحسين يكون لهما بخلافه بعد غير الحسين يكون للفاعل فقط إلى آخر ما أطال به فراجع .

(ويسنّ جعل صفوفهم) أى المصلين على الميت (ثلاثة فأكثر) خبر « من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أى حصلت له المغفرة » ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد فى الأفضلية كما قاله الزركشى عن بعضهم . نعم يتجه أن الأول بعد الثلاثة أكد لحصول الغرض بها وإنما لم يجعل الأول أفضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة ويتأكد كما فى البحر استحباب الصلاة على من مات فى الأوقات الفاضلة كيوم عرفة والعيد وعاشوراء ويوم الجمعة وليلتها ( وإذا صلى عليه ) أى الميت ( حضر من ) أى شخص ( لم يصل ) عليه ( صلى ) عليه استحبابا سواء كانت قبل دفنه أم بعده وينوى بها كما فى المجموع الفرض . والأصل فى ذلك خبر « أنه عليه الصلاة والسلام صلى على قبور جماعة » ومعلوم أنهم إنما دفنوا بعد الصلاة عليهم ، ومن هذا أخذ جمع استحباب تأخيرها عليه إلى بعد الدفن ( ومن صلى ) على ميت جماعة أو منفردا ( لا يعيد ) ها أى لا يستحب له إعادتها ( على الصحيح ) فى جماعة ولا انفراد لأن المعاد نفل وهذه لا يتنفل بها بمعنى أنه لا يعيدها

( قوله نعم يتجه أن الأول بعد الثلاثة أكد ) أى مما بعده ( قوله أى شخص ) أى أو أكثر ( قوله أخذ جمع استحباب تأخيرها عليه ) أى من لم يحضر ( قوله وهذه لا يتنفل بها بمعنى أنه لا يعيدها ) أى لا يطلب ولا يستحب ذلك منه وإلا فقد مرّ ويأتى أنه إذا أعادها وقعت نفلا .

( قوله ويسنّ جعل صفوفهم ) حيث كانوا ستة فأكثر اه حج ومفهومه أن مادون الستة لا يطلب منه ذلك ، فلو حضر مع الإمام اثنان أو ثلاثة وقفوا خلفه وفى كلام سم عليه مانصه بعد كلام فان كانوا خمسة فقط فهل يتقف الزائد على الإمام وهو الأثر بعة صفين لأنه أقرب إلى العدد الذى طلبه الشارع وهو الثلاثة الصفوف ولأنهم يصيرون ثلاثة صفوف بالإمام أو صفا واحدا لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظر والأول غير بعيد بل هو وجيه وقضيته أنهم لو كانوا ثلاثة وقفوا خلف الإمام ، ولو قيل يقف واحد مع الإمام واثنان صفا لم يبعد تقر به من الصفوف الثلاثة التى طلبها الشارع . أما لو كانوا أربعة فينبغى وقوف كل اثنين صفا خلف الإمام لأن فيه مراعاة لما طلبه الشارع من الثلاثة صفوف أيضا . وبقي ما لو كان الحاضرون ثلاثة فقط بالإمام . وينبغى أن يقف واحد خلف الإمام والآخر وراء من هو خلف الإمام ، ويحتمل أن يقف اثنان خلف الإمام فيكون الإمام صفا والاثنان صفا لأن أقل الصف اثنان فسقط طلب الثالث لتعذر ( قوله كانت الثلاثة بمنزلة الصف الخ ) وهو ظاهر إلا فى حق من جاء وقد اصطفى الثلاثة فالأفضل له كاهو ظاهر أن يتحرى الأول : لأننا إنما سوّينا بين الثلاثة لئلا يتركوها بتقدمهم كلهم للأول وهذا منتف ههنا ، ولولم يحضر إلا ستة بالإمام وقف واحد معه واثنان صفا واثنان صفا اه حج وقضيته أن أقل الصف اثنان وإلا جعلت الخمسة صفين والإمام صفا ( قوله فى الأوقات الفاضلة الخ ) ولعل وجهه أن موته فى تلك الأوقات علامة على زيادة الرحمة له فتستحب الصلاة عليه تبرّكا به حيث اختير له الموت فى تلك الأوقات وظاهره وإن عرف بغير الصلاح ( قوله إلى بعد الدفن ) أى لمن حضر بعد الصلاة مسارعة إلى دفنه ( قوله ومن صلى لا يعيدها ) وهل يجوز الخروج منها أى المعادة الظاهر أنه يجوز الخروج منها لأنها نفل . لا يقال تقاس على المعادة لأن المعادة مطلوبة بإعادتها ، وأيضا اختلف فيها هل الفرض الأولى أو الثانية على ما تقدم من الخلاف . وأما هنا فالإعادة غير مطلوبة بالمرّة فافترقا ولا فرق فى ذلك بين أن يصلى منفردا أو جماعة ويتطعوا ولا يقال القطع فى الثانية فيه إزراء لأنها نفل محض وليست مطلوبة بالكيفية ويحتمل حرمة قطعها كالمعادة أخذنا من قول الشارح الآتى بل قيل إن هذه الثانية تقع فرضا الخ وعبارة ابن حج وإذا أعاد وقعت له نفلا فيجوز له الخروج منها ( قوله لا يستحب له إعادتها ) أى فتكون مباحا لا يعيدها .



مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا بخلاف الفرائض فانها تعاد وإن وقعت الأولى نفلا  
كصلاة الصبي . نعم فاقد الطهورين إذا صلى ثم وجد ما يتطهر به يعيدها قاله القفال في فتاويه .  
وقياسه أن كل من لزمته إعادة المكتوبة للخلل يصلى هنا ويعيد أيضا لكن هل يتوقف ذلك  
على تعيين صلاته عليها أولا فيه احتمال والأقرب نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض  
الصلاة بغيره والثاني تستحب له الإعادة كغيرها . وعلى الأول لو أعادها وقعت نفلا كما في المجموع  
وهذه خارجة عن القياس إذ الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل إن هذه الثانية تقع  
فرضا كصلاة الطائفة الثانية ويوجه انعقادها بأن المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء  
وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الغرض يقينا . وأما من لم يصل فتقع صلاته فرضا .  
لا يقال سقط الفرض بالأولى فامتنع وقوع الثانية فرضا . لأننا نقول الساقط بالأولى حرج الفرض  
لاهو وقد يكون ابتداء الشيء غير فرض وبالدخول فيه يصير فرضا كحج التطوع وأحد خصال  
الواجب الخير ، ويدل لذلك قول السبكي فرض الكفاية إذا لم يتم المقصود منه بل تجدد مصلحته  
بتكرار الفاعلين كتعلم العلم وحفظ القرآن وصلاة الجنازة إذ مقصودها الشفاعة لايسقط بفعل  
البعض وإن سقط الحرج وليس كل فرض يأثم بتركه مطلقا ( ولا تؤخر ) الصلاة عليه أى  
لا يندب التأخير ( لزيادة المصلين ) لخبر « أسرعوا بالجنازة » ولا بأس بانتظار الولى إذا رجع حضوره  
عن قرب وأمن من الغير وشمل كلامه ما لورجى حضور تمة أربعين أو مائة ولو عن قرب لتمكنهم  
من الصلاة على القبر بعد حضورهم خلافا للزركشى ومن تبعه ( وقاتل نفسه ) حكمه ( كغيره في )  
وجوب ( الغسل ) له ( والصلاة ) عليه لخبر « الصلاة واجبة على كل مسلم برّا كان أو فاجرا  
وإن عمل الكبار » وهو وإن كان منقطعا لكنه مرسل وهو حجة إذا اعتضد بأمر منها قول  
أكثر أهل العلم وقد وجد هنا وما في مسلم من « أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على  
رجل قتل نفسه » محمول على الزجر عن فعل مثله بل قال ابن حبان في صحيحه إنه منسوخ  
( ولونوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس ) كل منهما ( جاز ) كما لو اقتدى في

( قوله ثم وجد ما يتطهر به يعيدها ) أى ندبا حيث سقط الفرض بفعل غيره كما هو واضح ( قوله  
بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك الخ ) يراجع هذا من باب التيمم ، وعبارته ثم بعد قول المصنف  
الأصح أن قطعها ليتوضأ أفضل نصها وقول ابن خيران ليس لحاضر أن يتيمم ويصلى على الميت  
مردود قيل حيث لم يكن ثم غيره وإن أمكن توجيهه ثم قال أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض  
فليس له التيمم لفعلها لأنه لا ضرورة إليه اه هذا والأوجه جواز صلاته عليه مطلقا وإن كان ثم  
من يحصل الفرض به ومنه تعلم أن ما هنا جرى فيه على غير ما استوجهه تمة ( قوله وعلى الأول  
لو أعادها وقعت نفلا ) أى ولو كان منفردا وفعلها مرارا ( قوله لتمكنهم من الصلاة الخ ) يؤخذ  
منه أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر أخر لزيادة المصلين حيث أمن تغيره ، وعلى هذا يحمل ما تقدم  
بالهامش عن سم على منهج عن مر ( قوله خلافا للزركشى ومن تبعه ) حيث قالوا ينتظرون  
الخ في مسلم « مأمون مسلم يصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا  
فيه » وفيه أيضا مثل ذلك في الأربعين اه ابن حجاج هذا وجرت العادة الآن بأنهم لا يصاون  
على الميت بعد دفنه فلا يبعد أن يقال : يسق انتظارهم لما فيه من المصلحة للميت حيث غلب على  
الظن أنهم لا يصاون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشى عليه .

( قوله لكن هل يتوقف  
ذلك ) يعنى فعلها مع  
الخلل كما هو ظاهر ( قوله  
والأقرب نعم الخ ) ما قبله  
يفنى عنه ( قوله تمة  
الأربعين أو مائة ) أى  
الوارد فضل كل منهما في  
الحديث ( قوله وهو وإن  
كان منقطعا لكنه مرسل )  
فيه أن الإرسال من جملة  
ما يوجب الضعف لا القوة  
ومن ثم لم يكن حجة  
عندنا خلاف ما يقتضيه  
هذا التعبير على أن  
الانقطاع وصف مقابل  
للإرسال لأن الإرسال  
إسقاط الصحاح والانقطاع  
سقوط راو من أثناء  
السند أو أكثر لاعلى  
التوالى والذى في كلام  
الشهاب حجج الاختصار  
على أنه مرسل وفي كلام  
الأذرى الاختصار على  
أنه منقطع وكان مراد  
الشارح أن يبين أن  
مراد من عبر بأنه منقطع  
أنه مرسل فراحه بالانقطاع  
الارسال والمرسل يحتج  
به إذا اعتضد بما يأتي  
لكن في عبارته قلاقة .

الظهر بالعصر أو بالعكس ، وعلم من كلامه جواز اختلافهما في المصلى عليه مع اتفاقهما في الحضور أو الغيبة بطريق الأولى ، ويشمل جميع ذلك قولنا لوني المأموم الصلاة على غير من نواه الإمام جاز (والدفن بالمقبرة أفضل) منه في غيرها للاتباع ونيل دعاء المارّين وفي أفضل مقبرة بالبلد أولى . ويكره الدفن بالبيت كما قاله القفال إلا أن تدعو إليه حاجة أو مصلحة كما سيأتي على أن المشهور أنه خلاف الأولى لامكروه ، وإنما دفن عليه السلام في بيته لاختلاف الصحابة في مدفنه لخوفهم من دفنه بالمقابر من التنازع ، ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم . واستثنى الأذرعى وغيره الشهيد فيسنّ أيضا دفنه في محل قتله أى ولو بقرب مكة أو نحوها مما يأتى . قال ولو كانت الأرض مغصوبة ، أو سبلها ظالم اشتراها بمال خيث أو نحوها ، أو كان أهلها أهل بدعة أو فسق ، أو كانت تربتها فاسدة لماوحة أو نحوها ، أو كان نقل الميت إليها يؤدّى لانفجاره فالأفضل اجتنابها . قال الشيخ بل يجب في بعض ذلك فلو قال بعض الورثة يدفن في ملكه والباقيون في المسبلة أجيب طالبا لا تتقال الملك لهم ولم يرض بعضهم بدفنه فيه فلو تنازعوا في مقبرتين ولم يوص الميت بشيء أجيب المقدم في الغسل والصلاة إن كان الميت رجلا قاله ابن الأستاذ ، فإن استوا أقرع فإن كان امرأة أجيب القريب دون الزوج . والظاهر كما قاله الأذرعى أن محله عند التساوى والإيجاب أن ينظر إلى الأصلح للميت فيجيب طالبه كما لو كانت إحداها أقرب أو أصلح أو مجاورة لأخيار والأخرى بالصد ، بل لو اتفقوا على خلاف الأصلح فالأوجه أن للحاكم اعتراضهم فيه نظرا للميت وبذلك صرح السبكي ، ولو دفنه بعض الورثة في ملك نفسه لم ينقل وقبل دفنه في ذلك لهم الامتناع من دفنه فيها لما فيه من المنّة عليهم فيجابون لدفنه في المسبلة بخلاف ما لو قال بعضهم يكفن في مالى والباقيون في الأء كفان المسبلة حيث يجاب الأول لجرى العادة بالدفن في المسبلة من غير عار يلحق بذلك بخلاف الأء كفان المسبلة ولو دفنه بعضهم في أرض التركة فالباقيين للمشتري من الورثة نقله ويكره لهم ذلك كما في المجموع . أما لو دفنوه في ملكه ثم باعوه لم يكن للمشتري نقله لسبق حقهم وللمشتري الخيار في فسخ البيع إن جهل الحال والمحل الذى دفن فيه للمشتري الانتفاع به بعد بلى الميت أو اتفاق نقله ، ولومات رقيق وتنازع قريبه وسيدته في مقبرتين متساويتين ففي الحجاب منهما احتمالا أن بناء على أن الرق هل يزول بالموت أولا وأوجههما إجابة السيد ، ولو أعد لنفسه قبرا لم يكره فيما يظهر لأنه للاعتبار . قال العبادى :

(قوله وأوجههما إجابة السيد) أى بناء على المرجوح من أن الملك لا يزول بالموت إذ لا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح

(قوله ويشمل جميع ذلك قولنا) أى إذا عبرنا به (قوله كما سيأتى) أى في قوله ولو كانت الأرض مغصوبة (قوله ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم) أى حيث أمكن الدفن فيه فإن كان بعلو كأن مات على سقف لا يتأتى الدفن فيه فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذى ماتوا فيه بحيث يحاذيه (قوله فالأفضل اجتنابها) هذا واضح في غير المغصوبة . أما هي فيجب اجتنابها كما يفيد قوله قال الشيخ الخ (قوله أجيب المقدم) أى ومنه الأب حيث نازعته الأم فيقدم الأب عليها (قوله لهم الامتناع من دفنه) أى فيها في تلك البقعة ولو قال فيه لكان أولى (قوله لسبق حقهم) أى حيث وضعه باختيارهم صار مستحقا له فلا يمكن المشتري من إخراجه (قوله وأوجههما إجابة السيد) ولعل الفرق بين هذا وما مرّ له من تقديم الحرّ القريب عليه في الصلاة أن المقصود من الصلاة الدعاء وهى من القريب أقرب إجابة لشقيقته وما هنا من مؤن التجهيز وهى واجبة على السيد فليتأمل .



ولا يصير أحق به مادام حيا ووافقه ابن يونس واستثنى ما إدامات عقبه ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار ولا عكسه فان اختلطوا أفردوا بمقبرة كما مر ويجوز جعل مقبرة أهل الحرب بعد اندراسها مقبرة للمسلمين ومسجدا إذ مسجده عليه الصلاة والسلام كان كذلك (ويكره الميت بها) أي المقبرة لما فيه من الوحشة وفي كلامه إشعار بعد الكراهة في القبر المنفرد قال الأسنوي وفيه احتمال وقد يفرق بين أن يكون بصحراء أو في بيت مسكون اه والتفرقة أوجه بل كثير من التراب مسكونة كالبيوت فالأوجه عدم الكراهة فيها ويؤخذ من التعليل أن محل الكراهة حيث كان منفردا فان كانوا جماعة كما يقع كثيرا في زمننا في الميت ليلة الجمعة لقراءة قرآن أو زيارة لم يكره (ويندب ستر القبر بشوب) عند إدخال الميت فيه (وإن كان رجلا) لأنه صلى الله عليه وسلم ستر قبر ابن معاذ ولأنه أستر لما عساه يظهر مما كان يجب ستره وهو اللأني آكد منه لغيرها وللخنثى آكد من الرجل كما في حال الحياة (و) يسن (أن يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) للاتباع ويسن أن يزيد من الدعاء ما يليق بالحال (ولا يفرش تحته) في القبر (شيء) من الفراش (ولا) يوضع تحت رأسه (مخدة) بكسر الميم جمعها مخاد بفتحها سميت بذلك لأنها آلة يوضع الحد عليها أي يكره ذلك لأنه إضاعة مال أي لكنه لغرض قد قصد فلا تنافي بين العلة والمعلل لأن حرمة إضاعته حيث لا غرض أصلا. وأجابوا عن خبر ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم جعل في قبره قطيفة حمراء

(قوله ولا يصير أحق به مادام حيا) مفهومه أنه بعد موته يكون أحق به ويؤيده قوله واستثنى الخ وينبغي أن محله أيضا ما لم يوص بالدفن فيه فان أوصى بذلك وجب دفنه فيه سواء كانت المقبرة ملكه أو مسجلة وأفاد قوله ولا يصير الخ أنه لا يحرم على غيره الدفن فيه قبل موته ويحرم على غيره الدفن فيه بعده ومع ذلك إذا تعدى أحد بالدفن فيه لا يخرج منه الميت ولا يجوز نبشه كما لو شرع في الأحياء وتحجر مواتا يحرم على غيره البناء فيه ومع ذلك إذا بناه غيره ملكه بالأحياء هذا وينبغي أن يعلم أن ما جرت به العادة الآن من حفر الفساق في المسبلة وبنائها قبل الموت حرام لأن الغير وإن جاز له الدفن لكنه يمتنع منه احتراماً للبناء وإن كان محرما خوفا من الفتنة ونظير ذلك ما تقدم في الصلاة من أنه يحرم بعث السجاجيد لتفرش في المساجد إلى حضور أربابها وعلاوه بأن فيه تضييقا على المصلين وأنهم وإن جاز لهم رفعها يمتنعون منه خوفا من الفتنة ومع ذلك لو تعدى أحد ودفن فيه لا يجوز نبشه ولا يغرم ماصرفه الأول في البناء لأن فعله هدر (قوله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار) أي حيث وجد غيرها (قوله كما مر) أي من أنهم يدفنون بين مقابر المسلمين والكفار (قوله ويجوز جعل مقبرة أهل الحرب) ومثلهم أهل الذمة وإعماقيد بهم لأن أهل الذمة الأحياء يختصون بمقابرهم ففعل المنع من جهة أحيائهم (قوله بعد اندراسها) قضيته أنه لا يجوز قبل اندراسها وفيه أن الحر يبين لاحترام لهم بل يجوز إغراء الكلاب على جيفتهم فالقياس الجواز مطلقا قبل الاندراس وبعده (قوله عند إدخال الميت فيه) مفهومه أنه لا يندب ذلك عند وضعه في النعش وينبغي أن يكون مباحا (قوله ستر قبر ابن معاذ) ويحتمل أنه باشره وأنه أمر به (قوله من يدخله القبر) أي وإن تعدد ما يليق بالحال كاللهم افتح أبواب السماء لروحه وأكرم تزه ووسع مدخله ووسع له في قبره .

بأنه لم يكن برضا جملة الصحابة ولا علمهم وإنما فعله شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كراهة أن تلبس بعده وروى البيهقي عن ابن عباس أنه كره وضع ثوب تحت الميت بقبره مع أن القطيفة أخرجت قبل إهالة التراب على ما قاله في استيعاب ولو سلم عدم خروجها فهو خاص به صلى الله عليه وسلم كما قاله الدارقطني عن وكيع بل السنة أن يضع بدل الخدة حجرا أو لبنة ويفضي بخده إليه أو إلى التراب وتغيير المصنف صحيح فدعوى أن فيه ركة لأن الخدة غير مفروشة فإن أخرجت من الفرش لم يبق لها عامل يرفعها عجيبه وكأن قائله غفل عن قول الشاعر \* وزججن الحواجب والعيونا \* عطف العيون لفظا على ما قبله المتعذر إضمارا لعامله المناسب وهو كحلن فكذا هنا كما قدرته (ويكره دفنه في تابوت) بالاجماع لأنه بدعة (إلا في أرض ندية أو رخوة) بكسر الراء أفصح من فتحها ضد الشديدة وحكى فيها أيضا الضم فلا يكره للصلحة ولا تنفذ وصيته به إلا في هذه الحالة وشمل ذلك ما لو تهرى الميت للسدغ أو حريق بحيث لا يضبطه إلا التابوت كما ذكره في التجريد ونقله عن الشافعي والأصحاب وما إذا كانت امرأة ولا محرم لها يدفنها لثلا يمسيها الأجنب عند الدفن كما قاله المتولي قال في المتوسط ويظهر أن يلتحق بذلك دفنه بأرض الرمل الدمشة والبودى الكثيرة الضباع وغيرها من السباع النباشة وكان لا يعصمه منها إلا التابوت (ويجوز) بلا كراهة (الدفن ليلا) لأنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا أما موتى أهل الدمة فسيأتي إن شاء الله في الجزية أن للامام منعهم من إظهار جنازتهم نهارا (وكذا) يجوز (وقت كراهة الصلاة إذا لم يتحرره) من غير كراهة لأن له سببا متقدما أو مقارنا وهو الموت فإن تحررها كره كما في المجموع وظاهره التنزيه ويمكن حمله على التحريم كسئلة الصلاة كما قاله الأسنوي وغيره وهو ظاهر ما في شرح مسلم قال الأذري وهو ظاهر إذا علم بالنهي وعلى الكراهة حمل خبر مسلم عن عقبة «ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وأن نقبر فيها موتانا وذكروا وقت طلوع الشمس واستوائها وغروبها» وظاهر ذلك اختصاصه بالأوقات المتعلقة بالزمان دون المتعلقة بالفعل وجرى عليه الأسنوي قال وكلام الأصحاب والحديث والمعنى يدل لذلك وقال الزركشي وغيره الصواب التعميم وهو كما قال ونقبر بضم الباء وكسرهما أى ندفن (وغيرها) أى الليل ووقت الكراهة (أفضل) أى فاضل حيث أمن على الميت من التغير لو أخر لغيرها لسهولة الاجتماع والوضع في القبر وقول الأسنوي إنما ذكره من تفضيل غير أوقات الكراهة عليها لم يتعرض له في الروضة والمجموع ولا يتجسس صحته فإن المبادرة مستحبة يرده ما ذكرناه في الحيثية ويحصل بالصلاة على الميت المسبوق بالحضور معه قيراط من الأجر ويحصل منه بها وبالحضور معه إلى تمام الدفن لا المواراة وحدها قيراطان للخبر الصحيح في ذلك ،

(قوله مع أن القطيفة أخرجت) معتمد (قوله ويكره دفنه في تابوت) أى أونحوه من كل ما يحول بينه وبين الأرض (قوله وشمل) أى مالا يكره للصلحة (قوله للددغ أو حريق) بالبدال المهملة والغين المعجمة (قوله وكان لا يعصمه منها إلا التابوت) قال حجج بعد ما ذكر بل لا يبعد وجوبه في مسألة السباع إن غلب وجودها ومسئلة التهرى (قوله وقت كراهة) ظاهره ولو في حرم مكة (قوله وظاهره التنزيه) معتمد (قوله نقبر) بابه ضرب ونصر مختار (قوله الصواب التعميم) أى من أنه لا فرق بين المتعلقة بالزمان والفعل (قوله المسبوق بالحضور) أى من منزله مثلا (قوله قيراطان) أى منهما القيراط الأول

(قوله مع أن القطيفة أخرجت) كان الأولى تقديمها على ما رواه البيهقي (قوله وعلى الكراهة) كان الأوضح أن يقول وعلى التحريمى حمل خبر مسلم الخ وعبارة الروض وشرحه ولا يكون في الأوقات المكروهة إلى أن قال إن لم يتحرها وإلا كره وعليه حمل خبر مسلم الخ فكأن الشارح توهم رجوع الضمير فيه إلى أقرب مذكور فغير عنه بما ذكر (قوله المسبوق بالحضور معه) هذا شرط لكمال القيراط لأصله بدليل الاستدراك الآتى وهذا بخلاف الحضور بالنسبة للدفن كما يأتي فانه شرط لأصل القيراط لا لكامله ووجه ذلك ظاهر فإن الصلاة أعظم من مجرد حضور الدفن فكانت محصلة للقيراط بمجرد الحضور معها فتأمل .



فلو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى دفن لم يحصل القيراط الثاني كما في المجموع لكن له أجر في الجملة ولو تعددت الجنائز واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة تعدد القيراط بتعددتها كما استظهره الأذرعى ، وبه أجاب قاضى حماة والبارزى وأفق به الوالد رحمه الله تعالى . نعم لو صلى من غير حضور

( قوله فلو صلى عليه ثم حضر ) أى وحده مشى وحده إلى محل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين ( قوله بتعددتها ) ينبغى أن صورة المسئلة أنه مشى مع الكل من مواضع خروجهم إلى أن صلى عليهم دفعة لما قدمه من أن القيراط إنما يحصل لمن جمع بين المشى إلى المصلى وبين الصلاة . نعم لا يحتاج لهذا التصوير على النسخة الثانية ( قوله وأفق به الوالد ) فى نسخة بعد ذلك نعم لو صلى من غير حضور معها حصل له قيراط دون من كان معها اهـ وأوضح منه له أجر فى الجملة وهو أنسب بقوله فيمن لم يصل عليه لكن له أجر فى الجملة وعبرة ابن العماد فى كتاب التريفة فى إعداد الشريعة : المسئلة الخامسة قال صلى الله عليه وسلم « من شهد الجنائز حتى يصلى عليها فله قيراط ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان قيل وما القيراطان يارسول الله ؟ قال مثل الجبلين العظيمين » ولمسلم أصغرهما مثل أحد . قوله صلى الله عليه وسلم فله قيراطان أى قيراط مضموم إلى الأول كما فى قوله تعالى - قل أئنكم لتكفرون بالذى خلق الأرض فى يومين - إلى قوله - وبارك فيها وقدر فيها أقواتها فى أربعة أيام سواء للسائلين - أى يومين مضمومين إلى الأولين لأنه قال بعد ذلك ثم استوى إلى السماء إلى قوله فقضاها سبع سموات فى يومين فالمجموع ستة أيام وهذا القيراط ذكر بعض المالكية أنه منسوب إلى جميع عمل الميت وذلك جزء من أربعة وعشرين جزءا من عمل الميت أو هو قيراط من أنواع عمله أى نوع واحد من أنواع عمله لأننا إذا عددنا الأعمال المتعلقة بالميت من تحويله إلى القبلة ، وتلقينه الشهادة ، وقراءة سورة يس ، وتغميضه ونزع ثيابه وتسجيته بثوب خفيف ووضع شئ ثقيل على بطنه وتغسيله ونحو ذلك إلى حين يدفن كانت أنواع ذلك نحو من أربعة وعشرين هكذا قال وما قاله وتكلفه يحتاج إلى دليل لأنه يلزم على ما قاله أن من حضر الميت من حين يحول إلى القبلة إلى حين يدفن يكون له أربعة وعشرون قيراطا وهو خلاف نص الحديث والله أعلم . ثم قال فى باب الصيد من باب الاثنين قال السراج بن الملقن : الذى يظهر أن من شهد جنازتين فأكثر وصلى عليهما صلاة واحدة أنه يحصل له قيراط بكل واحد ولا يمنع من ذلك اتحاد الصلاة لأن الشرع ربط القيراط بوصف وهو حاصل فى كل ميت فلا فرق بين أن يحصل دفعة أو دفعات اهـ كلامه ثم قال أعنى ابن العماد وتعدد القيراط فيها لتعدد الأموات أولى لأن باب السكرم واسع ولفظ الحديث « من صلى على الجنائز فله قيراط من أجر فان شهدا حتى تدفن فله قيراطان » فإن الأول نسكرة فى سياق الشرط فتعم عموم الشمول وقوله صلى الله عليه وسلم فان شهدا حتى تدفن فله قيراطان يعنى قيراط الصلاة وقيراط الدفن اهـ ثم رأيت منقولا عن البهائم لابن القيم مانصه لم أزل حرصا على معرفة القيراط فى هذا الحديث حتى رأيت لابن عقيل كلاما قال القيراط نصف سدس درهم مثلا ولا يجوز أن يكون المراد هنا جنس الآخر لأن ذلك يدخل فيه ثواب الإيمان وأعماله كالصلاة والحج وغيره وليس فى صلاة الجنائز ما يبلغ هذا فلم يبق إلا أن يرجع إلى المعهود وهو الأجر العائد إلى الميت ويتعلق بالميت صبر على المصاب فيه وبه وتجهيزه وغسله والتعزية به وحمل الطعام إلى أهله

( قوله لكن له أجر فى الجملة ) أى بالنسبة للدفن أما قيراط الصلاة فقد حصل كعامت ( قوله نعم لو صلى من غير حضور الخ ) هذا مفهوم قوله فيما مر فى الصلاة المسبوقه بالحضور معه .

معها حصل له قيراط دون من كان معها ( ويكره تخصيص القبر ) أى تبديده بالجص وهو الجبس ويقال هو النورة البيضاء الجير والمراد هناها أو أحدها ( والبناء ) عليه كقبة أو بيت للنهي عنهما .

وتسكينهم وهذا مجموع الأجر الذى يتعلق بالميت فكان للصلى والجالس إلى أن يقبر مجموع الأجر الذى يتعلق بالميت سدس دينار ونصف سدسه اه بتصرف . قلت : كان مجموع الأجر الحاصل على تجهيز الميت من حين الفراق إلى وضعه فى لحدده وقضاء حق أهله وأولاده دينار فللمصلى عليه فقط من هذا الدينار نصف سدس فان صلى عليه وتبعه كان له قيراطان منه وهما سدسه وعلى هذا فيكون نسبة القيراط إلى الأجر الكامل فى نفسه وكلما كان أعظم كان القيراط منه بحسبه . وأما قوله صلى الله عليه وسلم « من اقنى كلبا إلا كاب ماشية أوزرع نقص من أجره أو من عمله كل يوم قيراطان » فيحتمل أن يراد به هذا المعنى أيضا وهو سدس أجر عمله ذلك ويكون صغره وكبره بحسب قلة العمل وكثرته فإذا كان له أربعة وعشرون ألف حسنة مثلاً نقص منها كل يوم ألف حسنة وعلى هذا الحساب والله أعلم بمراد رسوله صلى الله عليه وسلم قوله ألف حسنة كذا النسخة وصوابه ألفا حسنة اه ما رأيته منقولاً عن البدائع . والحاصل مما تقرر أن قيراط الجنائزة من اثنى عشر قيراطا والكلب من أربعة وعشرين ثم رأيت فى الفتوح ما نصه : قوله من تبع جنازة فله قيراط زاد مسلم فى رواية من الأجر . والقيراط بكسر القاف قال الجوهري أصله قرطاط بالتشديد لأن جمعه قرار يط فأبدل من أحد حرفى تضعيفه ياء قال والقيراط نصف دانق وقال قبل ذلك الدانق سدس الدرهم فعلى هذا يكون القيراط جزء من اثنى عشر جزء من الدرهم وأما صاحب النهاية فقال : القيراط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشرة فى أكثر البلاد وفى الشام جزء من أربعة وعشرين جزءا ونقل ابن الجوزى عن ابن عقيل أنه كان يقول القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار والإشارة بهذا المقدار إلى الأجر المتعلق بالميت من تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به فلمصلى عليه من ذلك قيراط ولمن شهد الدفن قيراط وذكر القيراط تقريرا للفهم لما كان الإنسان يعرف القيراط ويعمل العمل فى مقابلته وعد من جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعمل اه وليس الذى قال ببعيد وقد روى البزار من طريق عجلان عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعا « من أتى جنازة فى أهلها فله قيراط فان تبعها فله قيراط فان صلى عليها فله قيراط فان انتظرها حتى تدفن فله قيراط » فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنائزة قيراطا وإن اختلفت مقادير القرارات ولا سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته وعلى هذا فيقال إنما خص قيراطى الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين بخلاف باقى أحوال الميت فانها وسائل ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذى فى الصحيح المتقدم فى كتاب الإيمان فان فيه أن لمن كان معها حتى يصلى عليها فيفرغ من دفنها قيراطين فقط ويحجب عن هذا بأن القيراطين المذكورين لمن شهد والذى ذكره ابن عقيل لمن باشر الأعمال التى يحتاج إليها الميت فافترقا وقد ورد لفظ القيراط فى عدة أحاديث فمنها ما يحتمل على القيراط المتعارف ومنها ما يحتمل على الجزء فى الجملة وإن لم تعرف النسبة فمن الأول حديث كعب بن مالك مرفوعا « إنكم ستفتحون بذا يذكرو فيها القيراط » وحديث أبى هريرة مرفوعا « كنت أرمى الغنم لأهل مكة بالقراريط » قال ابن ماجه عن بعض شيوخه يعنى كل شاة



وخرج بتجسيصه تطيينه لأنه ليس للزينة بخلاف الأول ، ويستثنى من ذلك ما إذا خشي نبشه فيجوز بناؤه وتجسيصه حتى لا يقدر النباش عليه كما قاله الشيخ أبو زيد وغيره ومثله مالوخشي عليه من نبش الضبع ونحوه أو أن يحرقه السيل وسيعلم من هدم بناء بالمسيلة حرمة البناء فيها إذ الأصل أنه لا يهدم إلا ما حرم وضعه فلا اعتراض عليه خلافا لمن وهم فيه (والكتابة عليه) سواء أ كان اسم صاحبه أم لا في لوح عند رأسه أم في غيره كما في المجموع . نعم يؤخذ من قولهم إنه يستحب وضع ما يعرف به القبور أنه لاحتاج إلى كتابة اسم الميت لمعرفة له الزيارة كان مستحبا بقدر الحاجة لاسيما قبور الأولياء والصالحين فانها لا تعرف إلا بذلك عند تطاول السنين وما ذكره الأذرعى من أن القياس تحريم كتابة القرآن على القبر لتعرضه للدوس عليه والنجاسة والتلويث بصديد الموتي عند تكرار النبش في المقبرة المسبلة مردود باطلاقهم لاسيما والمخذور غير محقق ويكره أن يجعل على القبر مظلة وأن يقبل التابوت الذي يجعل فوق القبر كما يكره تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الأعتاب عند الدخول لزيارة الأولياء . نعم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ،

( قوله نعم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك الخ ) هذا هو الواقع في تقبيل أضرحتهم وأعتابهم فإن أحدا لا يقبلها إلا بهذا القصد كما هو ظاهر .

بقيراط وقال غيره قراريط جبل بمكة ومن المحتمل حديث ابن عمر في الدين أوتوا التوراة اعطوا قيراطا قيراطا وحديث الباب وحديث أبي هريرة فيمن اقنى كلبا نقص من عمله كل يوم قيراط وقد جاء تعبير مقدار القيراط في حديث الباب بأنه مثل أحد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر « قالوا يا رسول الله مثل قراريطنا هذه قال لا بل مثل أحد » قال النووي لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم وقال ابن العربي الدرّة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءا من حبة والحبة ثلث القيراط والدرّة تخرج من النار فكيف بالقيراط قال وهذا قدر قيراط الحسنات فأما قيراط السيئات فلا وقال غيره القيراط في اقتناء الكلب جزء من أجزاء عمل المقتنى له في ذلك اليوم وذهب الأكثر إلى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من أجزاء معلومة عند الله وقد قر بها النبي صلى الله عليه وسلم للفهم بتمثيله القيراط بأحد قال الطيبي قوله مثل أحد تفسير للمقصود من الكلام لاللفظ القيراط والمراد منه أنه يرجع بنصيب كثير من الأجر وذلك لأن لفظ القيراط مبهم من وجهين فبين الموزون بقوله من الأجر وبين المقدار المراد منه بقوله مثل أحد وقال الزين بن المنير أراد تعظيم الثواب فمثله للعيان بأعظم الجبال خلقا وأكثرها إلى النفوس المؤمنة حبا لأنه الذي قال في حقه إنه جبل يحبنا ونحبه اه ولأنه أيضا قريب من المخاطبين يشترك أكثرهم في معرفته وخص القيراط بالذكور لأنه كان أقل ما يقع به الإجارة في ذلك الوقت أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل الأجر بتقليل العمل اه (قوله وخرج بتجسيصه تطيينه) معتمد أى فلا كراهة فيه (قوله فيجوز بناؤه وتجسيصه) ينبغى ولو في المسبلة وينبغى أيضا أن من ذلك ما يجعل من بناء الحجارة على القبر خوفا من أن ينبش قبل بلى الميت لدفن غيره وعبارة حجج بعد قول المصنف أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع أنه لو اعتاد سباع ذلك الحبل الحفر عن موتاهم وجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها إليه كما هو ظاهر فإن لم يمنعها البناء كبعض النواحي وجب صندوق كما يعلم مما يأتي (قوله نعم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره) ومثلها غيرها من الأعتاب ونحوها .

فقد صرحوا بأنه إذا عجز عن استلام الحجر يسن له أن يشير بعصا وأن يقبلها وقالوا أى أجزاء البيت قبل خسن (ولو بنى) عليه (في مقبرة مسجلة) قال في المهمات بأن جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها وإن لم تكن موقوفة ومثله بالأولى الموقوفة (هدم) البناء وجو بالحرمته ولما فيه من التضييق على الناس وسواء أبني قبة أم بيتا أم مسجدا أم غيرهما قال الدميري وغيره ومن المسبل قرافة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر أن عمرو بن العاصى أعطاه المقوقس فيها مالا جز يلاوذ كرائه وجد في الكتاب الأول أنها تربة الجنة فسكان عمر بن الخطاب في ذلك فكتب إليه إنى لأعرف تربة الجنة إلا لأجساد المؤمنين فأجعلوها لموتاكم وقد أفتى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها ويظهر حملة على ما إذا عرف حاله في الوضع فان جهل ترك حملا على وضعه بحق كما في الكنائس التي تقرر أهل الذمة عليها في بلدنا وجهلنا حالها وكما في البناء الموجود على حافة الأنهار والشوارع وصرح في المجموع بحرمة البناء في المسجلة . قال الأذرى ويقرب منه إلحاق الموت بها لأن فيه تضييقا على المسلمين بما لامصاحبة ولا غرض شرعى فيه بخلاف الأحياء وما جمع به بعضهم من حمل الكراهة على البناء على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر فيكره ولا يحرم لعدم التضييق والحرمه على مالو بنى في المقبرة بيتا أو قبة يسكن فيه فانه لا يجوز وكذا لو بناه لتأوى فيه الزائرون لما فيه من التضييق مردود والمعتمد الحرمة مطلقا (ويندب أن يرش القبر بماء) لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك بقبر ولده ابراهيم ولما فيه من التفاؤل بالرحمة وتبريد المضجع لليت وحفظ التراب من تناثره ،

(قوله ومثله بالأولى الموقوفة) لا حاجة إليه فان الغاية تشمله إلا أن تكون الواو للحال (قوله وصرح في المجموع بحرمة البناء) أى التي فهمت من قول المصنف ولو بنى في مقبرة مسجلة كما أشار إليه الشارح فيأمر (قوله وما جمع به بعضهم من حمل الكراهة) أى الكراهة التي شملها قول المصنف فيأمر ويكره تجصيص القبر والبناء عليه أى فيكون شاملا للتربة المملوكة والمسجلة خلاف ما قدمه الشارح .

(قوله فقد صرحوا بأنه إذا عجز الخ) أى فيقاس عليه ما ذكر (قوله بأنه إذا عجز الخ) يؤخذ من هذا أن محلات الأولياء ونحوها التي تقصد زيارتها كسيدي أحمد البدوي إذا حصل فيها زحام يمنع من الوصول إلى القبر أو يؤدي إلى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة ويقرأ ما تيسر ويشير بيده أو نحوها إلى قبر الولي الذي قصد زيارته (قوله ولو بنى في مقبرة مسجلة) وليس من البناء ما اعتيد من توابيت الأولياء ثم رأيت سم على حج استقرب أنها مثل البناء بوجود العلة وهي تضييق الخ ومن البناء ما جرت به العادة من وضع الأحجار المسماة بالتركيبة ثم رأيت حج صرح بحرمة ذلك ، وينبغي أن محل الحرمة حيث لم يقصد صونه عن النشس ليدفن غيره قبل بلاء (قوله ومثله بالأولى موقوفة) إنما يظهر هذا إذا جعلت الواو في قوله وإن لم تكن للحال وإلا فالوقوفة داخلة في قوله وإن لم تكن الخ (قوله في الكتاب الأول) أى التوراة (قوله إنى لأعرف تربة الجنة) أى لا أعتقد تربة الجنة الخ (قوله وقد أفتى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها) حتى قبة إمامنا الشافعى التي بناها بعض الملوك ، وينبغي أن لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة فيتعين الرفع للإمام أخذا من كلام ابن الرفعة في الصلح ولا يجوز زرع شيء في المسجلة وإن تيقن بلى من بها لأنه لا يجوز الانتفاع بها بغير السفن فقول المتولى يجوز بعد البلى محمول على المملوكة اه حج وهو مردود لأن قبة إمامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم (قوله ويندب أن يرش القبر) أى بعد تمام الدفن شمل ذلك الأطفال وهو ظاهر زاد حج ما لم ينزل مطر يكفي اه حج وينبغي أنه لو نبئت عليه حشيش اكتفى به عن وضع الجريد الآتى قياسا على نزول المطر ويحتمل خلافه معتمد ويفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافي لا معنى لها بحصول المقصود من تمهيد التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الحشيش فانه يحصل به زيادة رحمة لليت بتسبيح الجريد (قوله المضجع) قال في المصباح المضجع بفتح الميم والجيم موضع الضجوع والجمع مضاجع



والأولى أن يكون طهورا باردا قال الأئمة والظاهر كراهته بالنجس أو تحريمه . قلت : والأوجه الثاني لما في فعل ذلك من الإضرار بالليت ويدل له ما مر من حرمة البول عليه أو على جداره ولا وجه للأول بل هو بعيد ، وخرج بالماء ماء الورد فيكره كما في الروضة الرش به لأن فيه إضاعة مال وإنما لم يحرم لأنه يفعل لغرض صحيح من إكرام الميت وإقبال الزوار عليه لطيب ريح البقعة به فسقط قول الأسنوي ولو قيل بتحريمه لم يبعد ويؤيد ما ذكرناه قول السبكي لا بأس باليسير منه إذا قصد به حضور الملائكة لأنها تحب الرائحة الطيبة ، ويكره أن يطلى بالخلوق أيضا ( و ) أن ( يوضع عليه حصي صغار ) لما رواه الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم وضع على قبر ابنه إبراهيم حسباء وهي بالمد وبالموحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل مروي بإسناد ضعيف ويستحب وضع الجريد الأخضر على القبر للاتباع وكذا الزمان ونحوه من الأشياء الرطبة ويمتنع على غير مالكة أخذه من على القبر قبل يسه لعدم الإعراض عنه فإن يس جاز لزوال نفعه المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار ( و ) أن ( يوضع عند رأسه حجر أو خشبة ) أو نحو ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم وضع عند رأس عثمان بن مظعون صخرة وقال أعلم بها قبر أخي لأدفن إليه من مات من أهلي ، وقضيته نذب عظم الحجر ومثله نحوه ووجه ظاهر فإن القصد بذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك إلا العظيم وذكر الماوردي استحبابه عند رجله أيضا ( و ) يندب ( جمع الأقارب ) لليت ( في موضع ) واحد للاتباع ولأنه أسهل على الزائر والمتجه كما قاله الأسنوي إلحاق الأزواج والعقلاء والمحارم من الرضاع والمصاهرة بذلك ومثلهم الأصدقاء ، ويقدم الأب ندبا إلى القبلة ثم الأسن فلائسن على الترتيب المذكور فيما إذا دفنوا في قبر واحد ( و ) يندب ( زيارة القبور ) أي قبور المسلمين ( للرجال ) خبر « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكركم الآخرة » وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا ،

( قوله أن يكون طهورا باردا ) أي ولو ملحا ( قوله والظاهر كراهته بالنجس ) سمكت عن المستعمل ومفهوم قوله والأولى أن يكون طهورا أنه خلاف الأولى ( قوله يكره كما في الروضة الرش ) وينبغي أن مثل ذلك الرش على غير القبر مما قصد به إكرام صاحب القبر كالرش على أضرحة بعض الأولياء إكراما لهم فلا يحرم وإن لم يكن على القبر ( قوله من الأشياء الرطبة ) أي فيدخل في ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة ( قوله ويمتنع على غير مالكة ) أما مالكة فإن كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرم عليه أخذه لأنه صار حقا للميت وإن كان كثيرا لا يعرض عن مثله عادة لم يحرم اه سم على منهج ويظهر أن مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في ليالي الأعياد ونحوها على القبور فيحرم أخذه لعدم إعراض مالكة عنه وعدم رضاه بأخذه من موضعه ( قوله وقال أعلم بها ) أي أجعلها علامة عليه أعرفه بها وقوله قبر أخي أي من الرضاع ( قوله وذكر الماوردي الخ ) وفيه نظر لأنه خلاف الاتباع حج . أقول : قد يجب أن هذا وإن لم يرد لسكرته في معنى ماورد بجامع أن في كل تميزا يعرف به القبر ( قوله ولأنه أسهل على الزائر ) أي وأروح لأرواحهم حج ( قوله ويندب زيارة القبور ) أي ويسن أن يكون الزائر على طهارة أي ويتأكد ندب ذلك في حق الأقارب خصوصا الأبوين ولو كانوا ببلد آخر غير البلد الذي هو فيه ( قوله كان يعرفه ) مفهومه أنه إذا مر على من لا يعرفه وسلم عليه لا يرد عليه وأنه إذا مر على من كان يعرفه في الدنيا ولم يسلم عليه لم يعرفه والظاهر خلافه فيهما فليراجع

( قوله والأولى أن يكون طهورا ) أي لامستعملا حتى تتأني الأولوية وإلا فالنجس حرام كما يأتي ( قوله ولا وجه للأول بل هو بعيد ) الأصوب هو بعيد بل لا وجه له ( قوله لليت ) بعد قول المصنف وجمع الأقارب الأصوب حذفه إذ المراد ندب جمع الأقارب الأموات في موضع ( قوله كان يعرفه ) الظاهر أنه جرى على الغالب أو أنه إنما قيد به ليتأني مجموع قوله إلا عرفه ورد عليه أي وأما من لم يكن يعرفه فإنه إنما يرد عليه السلام ولا يعرفه لعدم معرفته إياه قبل .

فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام « ويسن أن يقرأ عند ما يتيسر ويدعوه بعد توجهه إلى القبلة والأجر له ولليت كما سيأتي بتفصيله في الوصايا إن شاء الله تعالى . أما زيارة قبور الكفار فباحة خلافا لما وردى في تحريمها ( وتكره ) زيارتها ( للنساء ) ومثلهن الخنثى لجزعتهن وإنما لم تحرم عليهن لخبر عائشة قالت . قلت « كيف أقول يا رسول الله - تعني إذا زرت القبور - قال : قولي السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين والمستأخرين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » ( وقيل تحرم ) لخبر « لعن الله زوارات القبور » وحمل على ما إذا كانت زيارتهن للتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عاداتهن أو كان فيه خروج محرم ( وقيل تباح ) إذا أمن الافتتان عملا بالأصل والخبر فيما إذا ترتب عليها شيء مما مر وفهم المصنف الإباحة من حكاية الرافي عدم الكراهة وتبعه في الروضة والمجموع وذكر فيه حمل الحديث على ما ذكره وأن الاحتياط للعجز ترك الزيارة لظاهر الحديث ومحل هذه الأقوال في غير زيارة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هي فلا تكره بل تكون من أعظم القربات للذكور والاناث ، وينبغي أن تكون قبور سائر الأنبياء والأولياء كذلك كما قاله ابن الرفعة والقمولى وهو المعتمد وإن قال الأذرى لم أره للمتقدمين والأوجه عدم إلحاق قبر أبويها وإخوتها وبقية أقاربها بذلك أخذاً من العلة وإن بحث ابن قاضي شبهة الإلحاق ،

( قوله أما زيارة قبور الكفار فباحة ) يناقضه ما قدمه عن المجموع جازماً به من أنها مكروهة في قبر القريب الكافر وغيره أولى كما لا يخفى ( قوله وتبعه في الروضة ) أى تبع الرافي في حكاية عدم الكراهة ( قوله وأن الاحتياط للعجز ) معطوف على حمل من قوله وذكر فيه أى في المجموع حمل الخ ولا يخفى أن هذا مرتب على الراجع من الكراهة .

( قوله فيسلم عليه ) أى في جميع أيام الأسبوع ولا يختص ذلك بالأوقات التي اعتيدت الزيارة فيها وقوله إلا عرفه ورد عليه السلام فيه إشارة إلى أنه يؤدي إلى المسلم حقه ولو بعد الموت وأن الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه ومع ذلك لا ثواب فيه لليت على الرد لأن تكليفه انقطع بالموت ( قوله أما زيارة قبور الكفار فباحة ) ظاهره أنه لا فرق فيه بين القريب وغيره لكن قال حجج أما قبور الكفار فلا يسن زيارتها بل قيل تحرم ويتعين ترجيحها من غير نحو قريب قياساً على ما مر في اتباع جنازته ( قوله خلافاً لما وردى في تحريمها ) عبارة المناوى على لیسلة النصف من شعبان نصها أما قبور الكفار فلا يندب زيارتها ويجوز على الأصح . نعم إن كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتذكر الموت فهي مندوبة مطلقاً ويستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها قصد قبر بعينه .

فرع - اعتاد الناس زيارة القبور صبيحة الجمعة ويمكن أن يوجه بأن الأرواح تحضر القبور من عصر الخميس إلى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لأنه تحضر الأرواح فيه ولعل المراد حضور خاص وإلا فلا أرواح ارتباط بالقبور مطلقاً ثم إنه قد يقال كان ينبغي أن تطلب الزيارة يوم السبت لأنه عليه الصلاة والسلام كان يزور شهداء أحد يوم السبت ويمكن أن يقال لعله خصه لبعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الأعمال المطلوبة فيه من التذكير وغيره وأظن المسئلة فيها كلام فراجع اه سم على منهج ( قوله وحمل على ما إذا كانت زيارتهن للتعديد ) لا يقال لا يصلح للحمل على ما ذكره لأن النوح في حد ذاته حرام والزيارة مكروهة والحرام إذا اقترن بغيره لا يصير حراماً . لأننا نقول لما كان الخروج بقصد حرم لأنه وسيلة إلى حرام كالسفر لقطع الطريق فإنه معصية لكونه وسيلة لها ( قوله سائر الأنبياء ) زاد حجج والعلماء أى العاملين ( قوله والأولياء ) أى من اشتهر بتلك بين الناس ومعلوم أن محل ذلك حيث أذن لها الزوج أو السيد أو الولي ( قوله أخذاً من العلة ) أى ما لم يكونوا علماء أو أولياء .



( ويسلم الزائر ) لتقبور المسلمين ندبا مستقبلا وجهه قائلا ما علمه صلى الله عليه وسلم لأصحابه إذا خرجوا للمقابر « السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون أسأل الله لنا ولكم العافية » رواه مسلم ، زاد أبو داود « اللهم لاتحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم » لكن بسند ضعيف وقوله إن شاء الله للتبرك . ويجوز أن يكون الموت في تلك البقعة أوعلى الإسلام أو أن إن بمعنى إذ . وأما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام كما في حال الحياة بل أولى ( ويقرأ ويدعو ) عقب قراءته ، والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب للإجابة ( ويحرم نقل الميت ) قبل دفنه من بلد موته ( إلى بلد آخر ) وإن أمن تغيره لما فيه من تأخير دفنه للمأمور بتعجيله وتعريضه لهتك حرمة . وتعبيره بالبلد مثال فالصحراء كذلك وحينئذ فينتظم كما قاله الأسنوى منها أربع مسائل ، ولا شك في جوازه في البلدين المتصلين أو المتقاربين لاسيما والعادة جارية بالدفن خارج البلد ، ولعل العبرة في كل بلد بمسافة مقبرتها . أما بعد دفنه فسيأتي ( وقيل يكره ) لعدم ما يدل على تحريمه ( إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه ) إمامنا رضي الله عنه وإن نوزع في ثبوته عنه إذ من حفظ حجة على من لم يحفظ لفضلها وحينئذ فالاستثناء عائد للكرهية ويلزم منه عدم الحرمة أو إليهما معا وهو أولى كما قاله الأسنوى عملا بقاعدة الاستثناء عقب الجمل ، وممراده بالقرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله ، والمراد بمكة جميع الحرم لانفس البلد . قال الزركشي وغيره أخذنا من كلام المحب الطبري وغيره : ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب مقابر أهل الصلاح والخير ،

( ولعل العبرة في كل بلد بمسافة مقبرتها ) أى فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إلا إذا كان أبعد مسافة من مقبرة بلده فتأمل ( قوله وحينئذ فالاستثناء عائد للكرهية ) انظر ماوجه هذا الاستثناء ( قوله ويلزم منه عدم الحرمة ) فيه نظر ظاهر إذ لا يلزم من انتفاء الكراهة التي هي أخف انتفاء الحرمة التي هي أثقل إذ الكراهة تنقضي بأذى سبب للتسامح فيها بخلاف الحرمة كما لا يخفى .

( قوله ويسلم الزائر ) وينبغي أن يقرب منه عرفا بحيث لو كان حيا لسمعه ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لأن أمور الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له إطلاقهم من السلام على أهل المقبرة مع أن صوت المسلم لا يصل إلى جملتهم لو كانوا أحياء ( قوله قائلا ما علمه صلى الله عليه وسلم ) وينبغي للزائر أن يجمع بين هذا وما تقدم عن عائشة ويقدم أيهما شاء ( قوله فالقياس عدم جواز السلام ) أى عليهم ( قوله والدعاء ينفع الميت ) وتحقق إجابة الداعي حيث توفرت فيه شروط الدعاء كأكل الحلال والإخلاص في الدعاء وحضور القلب الخ . وتحتمل الإجابة مع اختلال بعض الشروط بل مع انتفاء جميعها فلا ينبغي تركه عند عدم استجماع الشروط ( قوله من بلد موته ) يؤخذ منه أن دفن أهل إنابة موتاهم في القرافة ليس من النقل المحرم لأن القرافة صارت مقبرة لأهل إنابة فالنقل إليها ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو إنابة مر اه سم على منهج أى ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو في إنابة فيما يظهر ، ومثله يقال فيما إذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة كباب النصر والقرافة والأزبكية بالنسبة لأهل مصر فله الدفن في أيها شاء لأنها مقبرة بلده بل له ذلك وإن كان ساكنا بقرب أحدها جدا للعلة المذكورة ( قوله أربع مسائل ) وهي نقله من بلد لبلد أو لصحراء أو من صحراء لصحراء أو بلد ( قوله بمسافة مقبرتها ) يعنى فلو أراد النقل إلى بلد آخر اعتبر في التحريم الزيادة على مثل تلك المسافة ( قوله قبل وصوله ) أى لا يتغير فيها غالبا ولو زادت عن يوم ، ومن التغير انتفاخه أو نحوه ( قوله والمراد بمكة جميع الحرم ) قال حج وكذا الباقي اه والأولى إذا وصل إلى الحرم أن يدفن في مقبرته لافي غيرها لما عللوا به أولوية الدفن في المقبرة بالنسبة لغير هذه الأمكنة على أن قولهم الدفن في المقبرة أفضل شامل لهذه البلاد الثلاث .

فالحكم كذلك لأن الشخص يقصد الجار الحسن . قال : وينبغي استثناء الشهيد وقد مر ما يدل عليه ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة نفذت وصيته حيث قرب وأمن التغير كما قاله الأذرعى . ومحل جواز نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه فرض ذلك على محل موته فلا تسقط عنهم بجواز نقله قاله ابن شعبة وهو ظاهر ولومات سنى في محل بدعة ولم يمكن إخفاء قبره نقل ، وكذا لومات أمير الجيش ونحوه بدار الحرب وعلم به الكفار وخفنا عليه من دفنه ثم من إخراجه والتشيل به وقضية ذلك أنه لو كان نحو السيل يعم مقبرة البلد ويفسدها جاز لهم النقل إلى ما ليس كذلك ، وبحث بعضهم جوازه لأحد الثلاثة بعد دفنه إذا أوصى به ، ووافقه غيره فقال هو قبل التغير واجب وعلى كل فلاحجة فيما رواه ابن حبان : أن يوسف صلى الله عليه وعلى نبينا وعلى سائر أنبياء الله وسلم نقل بعد سنين كثيرة من مصر إلى جوار جدّه الخليل عليه السلام ، وإن صح ما جاء أى الناقل له موسى عليه السلام لأنه ليس من شرعنا ومجرد حكايته صلى الله عليه وسلم لا يجعله من شرعه هذا والأوجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ولا أثر لوصيته ولو تعارض التراب من الأماكن المذكورة ودفنه بين أهله فالأولى أولى كما بحثه الشيخ رحمه الله ( ونشه بعد دفنه ) وقبل بلده عند أهل الخبرة بتلك الأرض ( للنقل ) ولولنحو مكة ( وغيره ) ولولصلاة عليه أو تكفينه كما سيأتى ( حرام ) لما فيه من هتك حرمة ( إلا لضرورة بأن دفن بلا غسل ) ولا تيمم بشرطه وهو ممن يجب غسله فيجب نبشه لظهره تداركا للواجب مالم يتغير أو ينقطع ثم يصلى عليه ( أو ) دفن ( فى أرض أو ) فى ( ثوب مغصوبين ) وطلبهما مالكهما فينبش حتما وإن تغير وحصل هتك حرمة ليصل المالك لحقه ويكره له ذلك كما نقل عن النص ويسق فى حقه الترك ، فإن لم يطلب المالك ذلك حرم النبش كما جزم به ابن الأستاذ . قال الزركشى مالم يكن محجورا عليه أو ممن يحتاط له وهو ظاهر ، ثم محل النبش أيضا فى الكفن المغصوب إذا وجد ما يكفن فيه الميت والإحرام كما اقتضاه كلام الشيخ أبى حامد وغيره بناء على قهر مالكة عليه ،

( قوله قال وينبغي استثناء الشهيد ) أى فلا ينقل وإن كان بقرب أحد الأماكن الثلاثة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتلى أحد أن يردوا إلى مصارعهم وكانوا نقلا إلى المدينة ( قوله فى محل بدعة ) أى وخشى عليه منهم كما قاله الشهاب حج ويمكن أن يكون قول الشارح الآتى وخفنا الخ راجعا إلى هذا أيضا ( قوله هو قبل التغير واجب ) ظاهره أنه بعد التغير باق على الجواز والظاهر أنه غير مراد لهذا القائل فليراجع ( قوله أو ينقطع ) لاجابة إليه بعد قوله مالم يتغير ( قوله أو ممن يحتاط له ) أى كالعائب

( قوله فالحكم كذلك ) نقل سم على منهج عن الشارح أنه مال لخلافه أخذنا باطلاقهم ( قوله وينبغي استثناء الشهيد ) أى من النقل فيحرم ( قوله من الأماكن الثلاثة ) أى أما غيرها فيحرم تنفيذها ( قوله نفذت وصيته ) أى ولو دفن غيرها نقل وجوبها عملا بوصيته على ما يأتى والمعتمد منه عدم النقل مطلقا ( قوله وأمن التغير ) عطف تفسير ( قوله على محل موته ) أى أهل محل الخ ( قوله ولم يمكن إخفاء قبره نقل ) أى جاز ذلك ( قوله يعم مقبرة البلد ويفسدها ) أى ولو فى بعض فصول السنة كأن كان الماء يفسدها زمن النيل دون غيره فيجوز نقله فى جميع السنة . وينبغي أن محل جواز النقل مالم يتغير والإدفن بمكانه ويحتاط فى إحكام قبره بالبناء ونحوه كجعله فى صندوق ( قوله جاز لهم النقل ) أى ولو فى بلد آخر يسلم منه الميت من الفساد ( قوله وقبل بلده ) عبارة المختار : بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فإن فتحت باء المصدر مدت اه وهى تفيد أن ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد ( قوله ولا تيمم بشرطه ) أفهم أنه إذا عم قبل الدفن لا يجوز نبشه للغسل وإن كان تيممه فى الأصل لفقد الغاسل أولفقد الماء بمحل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر ( قوله فإن لم يطلب المالك ذلك ) شمل ما لو سكت عن الطلب ولم يصرح بالمساحة فيحرم إخراجه ، وعبارة حج بعد قول المصنف مغصوبين وإن غرم الورثة مثله أوقيمته مالم يسامح المالك انتهى ومقتضاها وجوب نبشه عند سكوت المالك وقد يمنع بأن فى



لو لم يجد غيره وهو الأصح ، ولو كفن في حرير لم يجز نبشه لأنه حق الله تعالى وهو مبني على المسامحة ودفنه في مسجد كهو في المغصوب فينبش ويخرج مطلقا فيما يظهر ( أو وقع فيه ) أى القبر ( مال ) مما يتوَلَّوْا وإن قلَّ تكاتم فينبش حتما وإن تغير الميت لأن تركه فيه إضاعة مال ، وسواء في ذلك طلبه مالكة أولا ، وقيد في المذهب بطلبه له . قال في المجموع ولم يوافقوه عليه ، واعترض بموافقة صاحبي الانتصار والاستقصاء له وعلى الإطلاق قد يفارق ما في الابتلاع وفي التكفين والدفن في المغصوب بأن في الأول بشاعة بشق نحو جوفه ، والأخيرين ضروريان له فاحتيط لهما بالطلب بخلاف هذا . قال الأذرعى : ولم يبين هل كلامه هنا في وجوب النيش أو جوازه ويحتمل حمل كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند الطلب فلا يكون مخالفا لإطلاقهم انتهى ، ولو بلغ مال غيره وطلبه مالكة ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كما نقله في الروضة عن صاحب العدة وهو المعتمد نبش وشق جوفه وأخرج منه ودفع لمالكه ، فإن ابتلع مال نفسه فلا ينبش ولا يشق لاستهلاكه له حال حياته ( أو دفن لغير القبلة ) وإن كان رجلاه إليها فيما يظهر خلافا للتولى فينبش حتما ما لم يتغير ويوجه للقبلة فإن تغير فلا ( لا للتكفين في الأصح ) لأن غرض التكفين السر وقد حصل بالتراب مع ما في نبشه من هتكه . والثاني ينبش قياسا على الغسل بجامع الوجوب ونبش أيضا في صور كما لو دفنت امرأة حامل بجنين ترجى حياته بأن يكون له ستة أشهر فأكثر فيشق جوفها ويخرج إذ شقه لازم قبل دفنها أيضا فإن لم ترج حياته فلا لكن يترك دفنها إلى موته ثم تدفن وقول التنبيه ترك عليه شيء حتى يموت ضعيف بل غلط فاحش فليحذر أو بشر بمولود فقال إن كان ذكرا فعبدي حر أو أنثى فأمتى حرة ودفن المولود قبل العلم بحاله فينبش ليعلم من وجدت صفته ، أو قال إن ولدت ذكرا فأنت طالق طلبة أو أنثى فطلقتين فولدت ميتا ودفن وجهه حاله فالأصح في الزوائد نبشه أو ادعى شخص على ميت بعد دفنه أنه امرأته وأن هذا الولد ولده منها وطلب إرثه منها وادعت امرأة أنه زوجها وأن هذا ولدها منه وطلبت إرثها منه وأقام كل بينة فانه ينبش فإن وجد خشي قدمت بينة الرجل أو لحق الميت سيل

إخراج الميت إزاء والمسامحة جارية بمثاله فالأقرب عدم جواز نبشه ما لم يصرح المالك بالطلب ( قوله لو لم يجد غيره وهو الأصح ) أى ويعطى قيمته من تركه الميت إن كانت وإلا فمن منفعه إن كان وإلا فمن بيت المال فمياسير المساكين إن لم يكن هو منهم ( قوله مطلقا ) تغير أم لا ( قوله وسواء في ذلك طلبه مالكة أولا ) المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضى أنه لو نهى عنه لم ينبش وهو ظاهر ( قوله والأخيرين ضروريان ) أى وبأن الأخيرين إلخ ( قوله ولم يضمن بدله ) أى أما لو ضمنه أحد من الورثة أو غيرهم أو يدفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصونا للميت من انتهاك حرمة ( قوله ودفع لمالكه ) أى وإن تغير ( قوله لاستهلاكه ) يؤخذ منه أنه لا يشق وإن كان عليه دين لإهلاكه قبل تعلق الغرماء به ، وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ماجرت به العادة ( قوله وإن كان رجلاه إليها ) ظاهره وإن رفع رأسه ، وتقدم عن الشيخ عميرة وحج التصريح بالحرمة وإن رفع رأسه ( قوله لكن يترك دفنها إلى موته ) أى ولو تغيرت لثلا يدفن الجمل حيا ( قوله بل غلط فاحش ) أى ومع ذلك لاضمان فيه مطلقا بلغ ستة أشهر أولا لعدم تيقن حياته ( قوله خشي قدمت بينة الرجل ) أى لأن بينته تشهد على خروج الولد من فرجها وبينه المرأة تشهد لظنها حصول الولد منه مستندة لجرّد الزوجية .

( قوله ولم يبين هل كلامه )  
أى ولم يبين في المجموع  
هل كلام المذهب ( قوله  
والأصح في الزوائد نبشه )  
ظاهره وإن كان الطلاق  
رجعيا فليراجع ( قوله وأن  
هذا الولد ولده منها ) إنما  
قيس به لأجل ما يأتي  
في الخنثى لتقدم فيه بينة  
الرجل أى لأن بينته معها  
زيادة علم بمشاهدة الولادة

أو نداوة فينبش لنقله أو قال إن رزقني الله ولدا ذكرا فله على كذا ودفن قبل العلم بحاله فينبش قطعاً للنزاع أو شهدت بينة على شخصه واشتدت الحاجة ولم تتغير صورته فينبش ليعرف على مقاله الغزالي ، والأصح خلافه أو اختلف الورثة في أن المدفون ذكر أو أنثى ليعلم كل من الورثة قدر حصته وتظهر ثمرة ذلك في المناسخات أو زعم الجاني شلل العضو ولو أصعبا فانه ينبش ليعلم ذكره ابن كعب أو دفن في ثوب مرهون وطلب المرتن إخراجاً . قال الأذرعى : فالقياس غرم القيمة فان تعذر نبش وأخرج ما لم تنقص قيمته بالبلى أو تداعيا مولودا فينبش ليلحقه القائف بأحد المتداعيين ، وقيسده البغوى بما إذا لم تتغير صورته وهو ظاهر أو دفن كافر في الحرم فينبش ، ويخرج على ماسياتى في الجزية ولو كفنه أحد الورثة من التركة وأسرف غرم حصه بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لأخذ ذلك لم تلزمهم إجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وإن زاد في العدد فلهم النبش وإخراج الزائد ، والظاهر كما قاله الأذرعى أن المراد الزائد على الثلاث . أما بعد البلاء عند من مر فلا يحرم النبش بل تحرم عمارته وتسوية ترابه عليه إذا كان في مقبرة مسبلة لامتناع الناس عن الدفن فيه لظنهم به عدم البلى ، ومحل ذلك كما قاله الموفق ابن حمزة في مشكل الوسيط ما لم يكن المدفون صحابيا أو ممن اشتهرت ولايته وإلا امتنع نبشه عند الانحاق وأيده بعض التأخرين بجواز الوصية بعمارة قبور الأنبياء والصالحين لما فيه من إحياء الزيارة والتبرك ، إذ قضيته جواز عماره قبورهم مع الجزم هنا بما مر من حرمة تسوية القبر وعمارته في المسئلة ( ويسن أن تقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت ) «لأنه عليه الصلاة والسلام كان إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل » ويستحب تلقين الميت المكلف بعد تمام دفنه خبر « إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه إنه يسمع قرع نعالهم ، فإذا انصرفوا أتاه ملكان » الحديث فتأخير تلقينه لما بعد إهالة التراب أقرب إلى حالة سؤاله ، فيقول له يا عبد الله ابن أمة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنت رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا » وبالقرآن إماما ، وبالكعبة قبلة ،

( قوله وليس لهم نبشه )  
أى فى المسئلة المذكورة .  
والحاصل أنه لا يلزمهم  
النبش بطلب الذى كفن  
من الورثة وهل يجوز لهم  
النبش فيه التفصيل  
المذكور خلافا لما وقع  
فى حاشية الشيخ مما هو  
مبنى على فهمه أن هذا  
مسئلة أخرى ( قوله أما  
بعد البلى ) محترز قوله  
وقبل بلائه فيما مر عقب  
قول المصنف ونبشه بعد  
بلائه .

( قوله أو نداوة ) أى ولو قبلها عند ظن حصولها ظنا قويا ولو علم قبل دفنه حصول ذلك له وجب اجتنابه حيث أمكن ولو بمحل بعيد ( قوله والأصح خلافه ) ولعل الفرق بين هذه ومسئلة النذر أن النذر لسكونه حقا لله تعالى وإنشاء الناذر التزامه الغالب عدم تيسر بينة تشهد به وإن نذره لمعين بخلاف من أقيمت البينة على شخصه فانه يمكن عادة إقامة غيرها ( قوله وهو ظاهر ) أى فان تغيرت تغيرا يمنع معرفة صورته لو أخرج لم ينبش وإن كان له مال وتنازعا فيه وحيث لم ينبش وقف إلى الصالح ( قوله لم تلزمهم إجابته ) أى ويجوز فينبش لإخراجه ( قوله أما بعد البلى ) محترز قوله وقبل بلاء عند أهل الخ ( قوله عند من مر ) أى من أهل الخبرة ( قوله والصالحين ) أى والعلماء اه والمراد بعمارة ذلك بناء محل الميت فقط لآبناء القباب ونحوها ( قوله ويسن أن تقف جماعة ) أى قدر ما ينسحر جزور ويفرق لحما اه حجج ( قوله واسألوا له التثبيت ) أى كأن يقولوا : اللهم ثبته ، فلو أتوا بغير ذلك كالدكر على القبر لم يكونوا آتين بالسنة



وبالمؤمنين إخوانا ، وأنكر بعضهم قوله : يا ابن أمة الله لأن المشهور دعاء الناس بأنهم يوم القيامة كما نبه عليه البخاري في صحيحه ، وظاهر أن محله في غير المنى وولد الزنا على أن المصنف في مجموعه خير فقال يافلان ابن فلان أو يا عبد الله ابن أمة الله ، ويقف الملقن عند رأس القبر . وينبغي أن يتولاه أهل الدين والصلاح من أقربائه وإلا فمن غيرهم كما ذكره الأذري ، ولا يلحق طفل ولو مرافقا ومجنون لم يتقدمه تكليف كما قيد به الأذري لعدم افتتاحهما ، واستثنى بعضهم شهيد المعركة كما لا يصلى عليه وأفق به الوالد رحمه الله تعالى ، والأصح أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يسألون لأن غير النبي يسأل عن النبي فكيف يسئل هو عن نفسه ( و ) يسئل ( لجيران أهله ) ولو أجانب وأقارب الأبعد وإن كانوا بغير بلد الميت ومعارفهم وإن لم يكونوا جيرانا كما في الأنوار ( تهيئة طعام يشبعهم يومهم وليلتهم ) الخبر « اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم » ولأنه برّ ومعروف ، وقيد الأسنوى اليوم والليلة بما إذا مات أوائله وإلا ضم إليه الليلة الثانية أيضا لاسيما إذا تأخر الدفن على تلك الليلة ( ويأبح عليهم ) ندبا ( في الأكل ) لثلاث يضعفوا بتركه ولا بأس بالقسم عليهم إذا عرف أنهم يبرّون قسمه ويكره كافي الأنوار وغيره أخذا من كلام الرافعي والمصنف أنه بدعة لأهله صنع طعام يجمعون الناس عليه قبل الدفن وبعده لقول جرير : كنا نعد ذلك من النياحة ، والذبح والعقر عند القبر مذموم للنهي ( وتحرم تهيئته للنساء ) ونحوهن لأنه إغانة على معصية ، والله أعلم .

وإن حصل لهم ثواب على ذكركم وبقى إتيانهم به بعد سؤال التثبيت له هل هو مطلوب أولا فيه نظر ، والأقرب الثاني ، ومثل الذكر بالأولى الأذان ، فلو أتوا به كانوا آتين بغير المطلوب منهم ( قوله ولا يلحق طفل ) أي لا يندب تلقينه ( قوله واستثنى بعضهم شهيد المعركة ) أي لأنه لا يسئل وأفاد اقتضاره عليه أن غيره من الشهداء يسئل ، وعبارة الزياي : والسؤال في القبر عام لسكل مكلف ولو شهيدا إلا شهيد المعركة ، ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بأنهم لا يسئلون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطي ، وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فيشمل الغريق والحريق وإن سحق وذرى في الرّيح ومن أكلته السباع ( قوله وأفق به الوالد ) خلافا لحج ( قوله لا يسئلون ) أي فلا يلحقون ، ولعل الفرق بين هذا وبين ما اقتضاه كلامهم في الصلاة عليهم من أنه يدعى لهم بما يدعى به لغيرهم أن الدعاء للأنبياء بالصلاة مطلوب لزيادة الدرجة فطلب الدعاء لهم في الصلاة عليهم لذلك ، والمقصود من التلقين تذكريهم بما يجيبون به السائل لهم وذلك منتف عنهم ( قوله إذا عرف أنهم يبرون قسمه ) أي بفتح الباء مضارع برر بالكسر . قال في المختار : بررت والذي بالكسر برا فأنا برّ به وبارّ ( قوله قبل الدفن وبعده ) ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعاومة أيضا ( قوله والذبح والعقر عند القبر مذموم ) أي فيكون مكروها .

## ( كتاب الزكاة )

هي لغة : التطهير . وشرعا : اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص يعلم مما يأتي ، سمي بها ذلك لأنه يظهر المخرج عنه عن تدنيسه بحق المستحقين والمخرج عن الإثم ويصلحه وينميه ويقيه من الآفات ويمدحه . وأدل وجوبها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى - وآتوا الزكاة - وأخبار تكبر « بنى الإسلام على خمس » ومن ثم كانت أحد أركان الإسلام فيكفر جاحدها على الإطلاق أو في القدر المجمع عليه دون المختلف فيه وهو الأقرب ،

## ( كتاب الزكاة )

( قوله هي لغة : التطهير ) أي والإصلاح والتماء والمدح اه حج ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره أنه أنسب بالمعنى الاصطلاحي لأن المال المخرج يظهر صاحبه من الذنوب لئكن ما يفهم من قول الشارح رحمه الله سمي بها ذلك الخ أوفق بكلام حج ( قوله ويمدحه ) أي عند الله ( قوله كقوله - وآتوا الزكاة - ) قال الزياي الأصح أنها جملة لم تتضح دلالتها لأامة ولا مطلقة ، وكذا قوله - خذ من أموالهم صدقة - اه ومعنى قوله لم تتضح دلالتها أنه لا يؤخذ منها حكم إلا بعد بيان المراد منها كالأحاديث الواردة في تفضيلها اه حج بعد ما ذكره زى ، ويشكل عليها آية البيع : أي وهي قوله - وأحل الله البيع - فان أظهر من أقوال أربعة أنها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآتين لفظا ، إذ كل مفرد مشتق واقترنا بأل فترجيح عموم تلك وإجمال هذه دقيق « وقد يفرق بأن حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقا أو بشرط أن فيه منفعة متمحضة ، فاحرمه الشرع خارج عن الأصل ومالم يحرمه موافق له فعملنا به ، ومع هذين يتعذر القول بالإجمال لأنه الذي لم تتضح دلالاته على شيء معين والحل قد علمت دلالاته من غير إيهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود الخصص لإفصاح دلالاته على معناه . وأما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير قهرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصدق عليه حدّ الجمل . ويدل لذلك فيهما أحاديث البايين لأنه صلى الله عليه وسلم اعتنى بأحاديث البيوعات الفاسدات الربا وغيره فأكثر منها لأنه يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الأصل لا بيان البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا بيان ما لا يجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طوب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل ( قوله فيكفر جاحدها على الإطلاق ) لأنها معلومة من الدين بالضرورة ، فمن أنكر أصلها كفر ، وكذا بعض جزئياتها الضرورية حج ومعنى الإطلاق في الشارح أنه إذا أنكرها في أي شيء من الأموال التي تجب فيها حتى مال الصبي كفر ، ويحتمل أن المراد بالإطلاق إنكار وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعلق بشيء من الأموال لكن هذا وإن كان ظاهرا في نفسه لا يناسبه قول الشارح الآتي وهو الأقرب بل هو بالاحتمال الأول أوفق .

## ( كتاب الزكاة )

( قوله ويصلحه ) يعنى المخرج عنه . واعلم أن الشارح لم يمهّد لهذا في المعنى اللغوي ما يحسن تنزيله عليه وكأن هنا في نسخ الشارح سقطا من الكتبة فان أصل العبارة للامداد ولفظها : وهي لغة التطهير ، ومنه - قد أفلح من زكاها - أي طهرها عن الأدناس والإصلاح والتماء والمدح ومنه - فلا تزكوا أنفسكم - ، وشرعا إلى آخر ما يأتي في الشارح .



كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة ، ومن جهلها عرف بها ، فان جحدتها بعد ذلك كفر ، ويقابل الممتنع من أدائها وتؤخذ منه وإن لم يقابل قهرا كما فعل الصديق رضي الله عنه . وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر ، وتجب في ثمانية أموال كما تصرف لثمانية أصناف ، ولما كانت الأنعام أكثر أموال العرب والإبل أشرفها بدأ بها اقتداء بكتاب الصديق الآتي ، فقال :

### ( باب زكاة الحيوان )

ولزكاة الحيوان شروط خمسة : الأول النعم كما قال ( إنما تجب ) الزكاة ( منه ) أي من الحيوان ( في النعم ) بالنص والإجماع ( وهي الإبل والبقر والغنم ) الإنسية . سميت نعما لسكثرة نعم الله فيها على خلقه لأنها تتخذ للنماء غالبا لسكثرة منافعها ، والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه ،

( قوله كوجوبها في مال الصبي ) مثال للختلف فيه ( قوله بعد زكاة الفطر ) انظر في أي وقت .

### ( باب زكاة الحيوان )

( قوله زكاة الحيوان ) .

تنبيه — أبدل شيخنا الحيوان بالماشية ، وذكر ما يصرح بأنها أعم من النعم وليس بصحيح حكما وأبدلها قالن في القاموس أنها الإبل والغنم ، وفي النهاية أنها الإبل والبقر والغنم ، فهي أخص من النعم أو مساوية له ، ومنه قول المتن إن اتحد نوع الماشية ، وقوله ولوجوب زكاة الماشية الخ اه : أقول : يمكن الجواب عن كلام الشيخ بأنها أعم عرفا ، وقول حج وهي أخص من النعم أو مساوية له ظاهر في أن النعم اسم للإبل والبقر والغنم اتفاقا وهو مخالف لما في المصباح ، وعبارته النعم المال الراعي ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، وأكثر ما يقع على الإبل . قال أبو عبيد : النعم الإبل فقط ويذكر ويؤث ، وجمعه نعمان مثل جمل وجمال وأنعام أيضا ، وقيل النعم الإبل خاصة ، والأنعام ذوات الخف والظلف وهي الإبل والبقر والغنم ، وقيل تطاق الأنعام على هذه الثلاث ، فإذا انفردت الإبل فهي نعم ، وإذا انفردت البقر والغنم لم تسم نعما ( قوله خمسة ) عبارة المنهج أربعة ولا منافاة بينها وبين ما ذكره الشارح من عدّها خمسة لأن الشارح جعل مضى الحول شرطا وبقاءها في ملكه إلى تمامه شرطا آخر والمنهج جعل مجموعهما شرطا واحدا حيث قال وثالثها مضى حول في ملكه ( قوله اسم جمع الخ ) وإنما كان الإبل والنعم اسمي جمع والبقر اسم جنس لأن البقر له واحد من لفظه بخلاف النعم والإبل ، وفي شرح التوضيح : أن الكلام اسم جنس جمعي وليس جمعا لعدم غلبة التأنيث عليه ، والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع لأن له واحدا من لفظه وهو كلمة بخلاف اسم الجمع فانه لا واحد له من لفظه . ومقتضى هذا الفرق أن يكون الغنم اسم جمع . وفي المختار : الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكر والأنثى وعليهما جميعا وإذا صغرتا أحقتا الناء فقلت غنيمة لأن أسماء المجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت في غير الآدميين فالتأنيث لها لازم اه وهو قد يشعر

( قوله اقتداء بكتاب الصديق ) أي المتقدم لها للعادة السارة وكان الأولى عطف هذه عليها كما صنع غيره .

يذكر ويؤنث ، وجمعه أنعام ، وجمع أنعام أنعام ، وأفاد بذكر النعم صحة تسمية الثلاث نعماً ، والإبل اسم جمع لا واحد له من لفظه ، ويجوز تسكين بائه للتخفيف ، والبقر اسم جنس الواحد منه بقرة ، والغنم اسم جنس أيضاً يطلق على الذكور والإناث ولا واحد له من لفظه ( لا الخيل ) مؤنث يطلق على الذكر والأنثى وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه . سميت خيلاً لاختياله في مشيها ( و ) لا ( الرقيق ) يطلق على الواحد والجمع والذكر وغيره لخبر الشيخين « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » أى ما لم يكونا للتجارة كاسياني ( و ) لا ( المتولد من غنم وطيء ) لعدم تسميتها غنماً ولهذا لم يكتف بها في الأضحية وكذا متولد بين زكوى وغيره عملاً بالقاعدة السابقة أن الفرع يتبع أخف أصله في عدم وجوبها ، ولا ينافيه إيجاب الجزاء على المحرم بقتله للاحتياط لأن الزكاة مواساة فناسبها التخفيف والجزاء غرامة المتعدى فناسبه التغليظ . أما المتولد من نحو إبل وبقر فتجب فيه كما اقتضاه كلامهم . وقال العراقي : ينبئ القطع به ، والظاهر كما قاله أنه يزكى زكاة أخفهما ، فالمتولد بين إبل وبقر يزكى زكاة البقر لأنه المتيقن ، والطباء بالمدة جمع ظي وهو الغزال . ثم أشار للشرط الثاني وهو النصاب ، فقال ( ولا شيء في الإبل حتى تبلغ خمساً ففيها شاة ) ولو ذكرنا لخبر الصحيحين « ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة » وإيجاب الغنم في الإبل على خلاف القاعدة رفقا بالفرقيين لأنه لو وجب لأضرّ أرباب الأموال ، ولو وجب جزء لأضرّ بالفرقيين بالتشقيص ( وفي عشر شاتان ) يعنى في كل خمس شاة ( و ) في ( في خمس عشرة ثلاث و ) في ( عشرين أربع و ) في ( خمس وعشرين بنت مخاض و ) في ( ست وثلاثين بنت لبون و ) في ( ست وأربعين حقة و ) في ( إحدى وستين جذعة ) بالثال المعجمة ( و ) في ( ست وسبعين بنتا لبون و ) في ( إحدى وتسعين حقتان و ) في ( مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم ) في ( كل أربعين بنت لبون و ) في ( كل خمسين حقة ) لما رواه البخارى عن أنس أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين على الزكاة .

( قوله يذكر ويؤنث )  
أى معنى لالفظا ( قوله  
وأفاد بذكر النعم صحة  
تسمية الثلاثة نعماً ) أى  
فهذا نكتة ذكر المصنف  
له فلا يقال إنه لا حاجة إليه  
( قوله في عدم وجوبها )  
إيماء قديده لأنه المنصوص  
عليه في كلامه . وأما  
وجوب الأخف فيما إذا  
كانا زكويين فليس  
منصوصاً عليه بدليل  
ماسيأتى من بحث الشارح  
له تبعاً للعراق .

بأن قوله موضوع للجنس مراده منه أنه يقع على الذكور والإناث مع كونه اسم جمع على ما نصّر به عبارته آخر حيث قال لأن أسماء الجموع الخ ( قوله يذكر ويؤنث ) أى برجوع الضمير عليه وهذا مخالف لقول الجوهري . وأسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدمي لزمها التأنيث اه ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم ( قوله يزكى زكاة البقر ) هل المراد أنه يكمل به نصاب البقر إذا نقص فيكون حكمه حكمها مطلقاً أو المراد أنه كالبقر في العدد يعنى أنه لا تجب الزكاة فيه إلا إذا بلغ ثلاثين فيه نظر وعبرة حج ويعتبر بأخفهما على الأوجه لأنه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لا للسكنى كالأربعين متولدة بين ضأن ومعز فيعتبر بالأكثر كما بينته في شرح الإرشاد وعبارته ثم كما يأتي في الأضحية فلا يخرج هنا إلا ماله ستان اه والمتبادر منه أنه جنس مستقل فلا يكمل به أحدهما ( قوله جمع ظي وهو الغزال ) قال في القاموس : الغزال كسحاب الشادن أى القوى حيث يتحرك ويمشى أو من حين يولد إلى أن يبلغ أشد الإحضرار جمعه غزال وغزلان بكسرهما ، وقال في مادة شدن شدن الظبي وجميع ولد الحف والظلف والحافر شدونا قوى واستغنى عن أمه اه ( قوله لما وجهه إلى البحرين ) هى بلفظ التثنية اسم لإقليم مخصوص من اليمن وقاعدته هجر .



« بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله ، فمن سئله من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط ، في أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى فإن لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى ، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل ، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة » وفيه زيادة يأتي التنبيه عليها في محله . إذ الصحيح جواز تفريق الحديث إذا لم يحتل به المعنى ، وقوله : فرض : أي قدر ، وقيل أوجب ، وقوله فلا يعط : أي الزائد بل الواجب فقط ، وتقيد بنت المخاض بالأنثى وابن اللبون بالذكور تأكيده كما يقال رأيت بعينى وسمعت بأذنى ، وإنما لم يجعل بعض الواحدة كالواحدة لبناء الزكاة على تغيير واجبها بالأشخاص دون الأشخاص ، وفي أبي داود التصريح بالواحدة في رواية ابن عمر فهي مقيدة خبر أنس ، وقول المصنف ثم في كل أربعين إلى آخره مراده به أن الواجب يتغير بزيادة تسع ثم بزيادة عشر لأن استقامة الحساب بذلك إنما تكون بعد مائة وإحدى وعشرين ، ولو أخرج بنتى لبون بدلا من الحقة في ست وأربعين أو أخرج حقتين أو بنتى لبون بدلا عن الجذعة في إحدى وستين جاز على الصحيح في زيادة الروضة لأهمها يجزيان عما زاد ( وبنت المخاض لها سنة ) وطعنت في الثانية . سميت به لأن أمها بعد سنة من ولادتها أن لها أن تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض : أي الحوامل ( واللبنون ستان ) وطعنت في الثالثة . سميت به لأن أمها أن لها أن تلد فتصير لبونا ( والحقة )

( قوله وإنما لم يجعل بعض الواحدة كالواحدة ) أى فيقال متى زادت في النصاب الأول عن خمس وثلاثين ولو بجزء واحدة تجب بنت لبون ( قوله التصريح بالواحدة ) أى في قوله فإذا زادت على عشرين ومائة

( قوله بسم الله الرحمن الرحيم ) أى وصورة الكتاب بسم الله الخ ( قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ) قدمه على ما بعده من قوله والتي أمر الله بها لأنه المشتمل على بيان الأنواع التي تجب فيها وقدر المخرج لأنه صلى الله عليه وسلم هو الذي بينها وأمره تعالى جمل حيث قال - خذ من أموالهم صدقة تطهرهم - الآية .

فائدة - ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في التنوير أن الأنبياء لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله وإنما كانوا يشهدون ما في أيديهم ودائع لهم يبذلونه في أوان بذله ويمنعونه في غير محله ولأن الزكاة إنما هي طهرة لما عساه أن يكون ممن وجبت عليه والأنبياء مبرءون من الدنس لعصمتهم اه سيوطي في الخصائص الصغرى لكن قال المناوى في شرحها مانصه : وهذا كما تراه ابن عطاء الله على مذهب إمامه أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعي خلافه اه ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الرملى القول بوجوب الزكاة عليهم ( قوله تأكيده كما يقال الخ ) أولى منه إفادة دفع توهم شموله المذكور لأن كلا من الابن والبنت قد يستعمل بمعنى الولد كما في بنت عرس وابن آوى لأن كلا منهما اسم لنوع مخصوص مطلقا ( قوله لأهمها يجزيان عما زاد ) يؤخذ منه أنه لو أخرج بنتى مخاض عن ست وثلاثين لم يجز لأن بنتى المخاض لا تجبان في عددهما ( قوله فتصير من المخاض ) أى الحوامل أى وعليه فالمخاض في قولهم بنت مخاض إما أن يراد به الجنس أو في الكلام حذف تقديره بنت ناقة من المخاض وإلا فالقياس بنت ماخص أى حامل ، وفي المختار والمخاض بالفتح وجع

لها ( ثلاث ) وطعنت في الرابعة سميت به لأنها استحققت أن تركب ويحمل عليها ولأنها استحققت أن يطرقها الفحل واستحق الفحل أن يطرق (والجدعة) لها ( أربع ) وطعنت في الخامسة . سميت به لأنها أجدعت مقدم أسنانها أى أسقطته ، وقيل لتكامل أسنانها ، وقيل لأن أسنانها لاتسقط بعد ذلك وهو غريب وهذا آخر أسنان الزكاة ، واعتبر في الجميع الأثوة لما فيها من رفق الدر والنسل ، وظاهر كلامهم هنا في الأسنان المذكورة في النعم أنها للتحديد ، وتفرق ماسياتي في السلم من السن المنصوص عليه يكون على التقريب بأن الغالب في السلم إنما يكون في غير موجود فلو كفناه التحديد لتعسر الزكاة تجب في سن استنتجه هو غالبا وهو عارف بسنه فلا يشق إيجاب ذلك عليه (والشاة) الواجبة فيما دون خمس وعشرين من الإبل (جدعة ضأن لها سنة) ودخلت في الثانية أو أجدعت قبلها كرجحه الرافعي في الأضحية تنزى له منزلة البلوغ بالاحتلام كالأمة تمت السنة قبل إجداعها (وقيل) لها ( ستة أشهر أو ثنية معز لها سنتان ) ودخلت في الثالثة (وقيل سنة) وجه عدم اجزاء مادون هذه السنين الإجماع (والأصح أنه مخير بينهما) أى الجدعة والثنية (ولا يتعين غالب غنم البلد) أى بلد المال بل يجزى أى غنم فيه خبر «في كل خمس شاة» والشاة تطلق على الضأن والمعز لكن لا يجوز له الانتقال إلى غنم بلد آخر إلا لشاة في القيمة أو أعلى منها ، وقضيته كقوله السبكي عدم بقاء التخيير على حاله فيما إذا كانت غنم البلد كلها ضائية وهى أعلى قيمة من المعز ، ويتعين الضأن

الولادة وقد محضت الحامل بالكسر مخاضا : أى ضربها الطلق فهى ماخض ، والمخاض أيضا : الحوامل من النوق اه وهو يفيد أن المخاض مشترك بين وجع الولادة وبين الحوامل من النوق . فائدة — قال العلقمى في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم «إن خياركم أحسنكم قضاء» وسببه كما في البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال «كان لرجل على النبی صلى الله عليه وسلم سن من الإبل» وهو حوار ثم بعد فصله من أمه فصيل ثم في السنة الثانية ابن مخاض و بنت مخاض وفي الثالثة ابن لبون و بنت لبون وفي الرابعة حق وحقه وفي الخامسة جذع و جدعة وفي السادسة ثنى و ثنية وفي السابعة رباعى و رباعية وفي الثامنة سدس و سديسة وفي التاسعة بازل وفي العاشرة مخلف اه ثم رأيت مثله فى شرح الروض وضبط حوار بضم الحاء و بالراء رباعى بفتح الراء و سدس بفتح السين و الدال و مخلف بضم الميم و إسكان الحاء العجمة و زاد على ما ذكره العلقمى ثم لا يختص هذان أى بازل و مخلف باسم بل يقال بازل عام و بازل عامين فأكثر و مخلف عام و مخلف عامين فأكثر فاذا كبر أى بأن جاوز الخمس سنين بعد العاشرة كما فى الديميرى فهو عود و عودة بفتح العين و إسكان الواو فاذا هرم فالد كر فقم بفتح القاف و كسر الحاء المهملة و الأتى ناب و شارف اه و قول شرح الروض ثم لا يختص هذان باسم أى لا يختص واحد منهما بعدد من السنين بحيث لا يطلق على ما زاد عليه بل البازل اسم مشترك بين التسع وما زاد عليها و يبين المراد بالاضافة فيقال بازل عام و بازل عامين وهكذا فلما أطلق البازل من غير إضافة لم يفهم منه عدد بعينه اه وفى الصحاح العود المسن من الإبل وهو الذى قد جاوز فى السن البازل و المخلف (قوله واستحق الفحل أن يطرق) أى وسمى الفحل حقا لأنه استحق أن يطرق أى وأن يحمل عليه أيضا (قوله والجدعة لها أربع) كاملة لأنها تجذع مقدم أسنانها أى تسقطها وظاهر كلامهم أنه لا عبرة هنا بالأجداع قبل تمام الأربع وحينئذ فيشكل بما يأتى فى جذعة الضأن وقد يفرق بأن القصد ثم بلوغها وهو يحصل بأحد أمرين الإجداع و بلوغ السنة وهذا غاية كلها وهو لا يتم إلا بتمام الأربع كما هو الغالب وهذا آخر أسنان الزكاة الخ اه حج وما ذكره مفهوم من قول الشارح وطعنت الخ مع قوله لأنها أجدعت ، إذ الظاهر منه أن العبرة باستكمال الأربع وأن الإجداع حكمة للتسمية

(قوله وجه عدم اجزاء مادون هذه السنين الخ) الوجه أن يقول ودليل عدم اجزاء الخ .



وعدم جواز إخراج المعز في هذه الحالة ومقابل الأصح يتعين الغالب أى إذا كان أعلى وعبر في الروضة بدل الأصح بالصحيح ويشترط كون المخرج صحيحا وإن كانت إبله مريضى ويجب أن يكون كاملا كما في الصحاح بخلاف نظيره من الغنم لأن الواجب هنا في الذمة وثم في المال وهذا ما دل عليه ظاهر كلام المجموع وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وهل الشاة المخرجة عن الابل أصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثانى والأصح الأول كما في المخرجة عن الغنم (و) الأصح (أنه يحزى الذكر) أى الجذع من الضأن أو الثنى من المعز كالأضحية وإن كانت الابل إنانا لصدق اسم الشاة عليه ، والثانى لا يحزى نظرا لفوات الدر والنسل في الذكر (وكذا) (يحزى) (بغير الزكاة عما دون خمس وعشرين) في الأصح عوضا عن الشياه اتحدت أو تعددت وإن لم يساو قيمتها لإجزائه عن خمس وعشرين فما دونها أولى. والثانى لا يحزى بل لابد في كل خمس من حيوان وتعييره بغير الزكاة من زيادته وأفاد بإضافته إليها اعتبار كونه أنثى بنت مخاض فما فوقها كفى للمجموع وكونه مجزئا عن خمس وعشرين فلو لم يحز عنها لم يقبل هنا وهل يقع فيما لو أخرجه عما دونها كله فرضا أو بعضه الخمسة عن خمسة فيه وجهان يجريان فيما لو ذبح للممتع بدنة أو بقرة بدل الشاة هل تقع كلها فرضا أو سبعةا وفيمن مسح رأسه في وضوءه أو أطال ركوعه أو سجوده فوق الواجب ونحو ذلك وأفتى الوالد رحمه الله تعالى في بغير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضا وفي مسح جميع الرأس ونحوه بوقوع قدر

(قوله وعدم جواز إخراج المعز الخ) وقياسه أنه لو كانت غنم البلد كلها من المعز وأن الثنية منها أعلى قيمة من جذعة الضأن تعينت ثنية المعز واقتصار الشارح على الضأن نظرا للغالب من أن قيمة الضأن أكثر من قيمة المعز (قوله ويشترط كون المخرج صحيحا) أى من الغنم عن الابل (قوله بخلاف نظيره من الغنم) أى فانه يخرج من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة على ما يأتى (قوله وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد) قضية ما ذكر أن الشاة المخرجة عن الابل المراض تكون كالمخرجة عن الابل السليمة وسيأتى أن إبله مثلا لو اختلفت صحة ومرضا أخرج صحيحة قيمتها دون قيمة المخرجة عن الصحاح الخالص ، وقياسه أن يقال يخرج هنا صحيحة عن المراض دون قيمة الصحيحة المخرجة في السليمة ، وأما مجرد كون الشاة في الذمة والمعيب لا يثبت فيها فلا يستلزم مساواة قيمة المخرجة عن المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة (قوله والأصح الأول) ويظهر أثر ذلك في مطالبة الساعى ، فعلى الأصح يطالب بالشاة فإن دفعها المالك فذاك أو بغير الزكاة فإن دفعها قبلت وكانت بدلا (قوله وكذا يحزى بغير الزكاة) ظاهر التعبير بالأجزاء أن الشاة أفضل منه ، وينبغى أن يقال بأفضليته لأنه من الجنس وإنما أجزأ غيره رفقا بالمالك ومحل أفضليته على الشاة إن كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة ، فإن تساويا من كل وجه فهل يقدم البعير لأنه من الجنس أو الشاة لأنها منصوص عليها أو يتخير بينهما كل محتمل ، والأقرب الثالث (قوله وكونه مجزئا عن خمس) شمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلا كلها معيبة فأخرج عنها بنت مخاض معيبة من جنس المخرج عنه فيحزى ، وعليه فيفرق بين ما لو أخرج شاة حيث اعتبر فيها أن تكون صحيحة وإن كانت إبله مراضا وبين ما لو أخرج بنت مخاض معيبة عما دون خمس وعشرين من المراضات بأن المريضة تجزى عن خمس وعشرين مريضة فتجزى عما دونها بالأولى والشاة فيما دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجبها الشارع وجب أن تكون صحيحة .

(قوله من التركة) هذا ليس من كلام ابن المقرئ فنسبته إليه ليست في محالها والحاصل أن شيخ الإسلام في شرح الروض أثبت المخالفة بين كلامه المذكور بدون هذا القيد وبين كلام الروياني فقيده الشارح بما ذكر لدفع التنافي لكنه لم ينبه على زيادته على كلام ابن المقرئ ثم قال ولا ينافيه الخ فلم يبق له موقع إذ التقييد دافع له فكان الأصوب خلاف هذا الصنيع (قوله) لا مكان حمل الأول على صيرورتها الخ) ليس هذا هو الدفع للتنافي وإنما الدافع له القيد المار كما قدمناه وإنما هذا في الحقيقة جواب عن سؤال مقدر نشأ من التقييد المذكور تقديره أن يقال ماصورة ملك الوارث لها من التركة مع أنها حيث كانت من التركة فقد سبق ملك المورث لها أي فلا حاجة لقوله أو وارثه لا غناء قوله لو ملكها عنها وإنما الوارث يخرج ما كان لزم المورث وآخر إخراجها. وتقدير الجواب أنها إنما صارت بنت مخاض في ملك الوارث بعد موت المورث بأن كانت قبل موته دون ذلك السن

الواجب فرضا والباقي نفلا كما مر ، والضابط لذلك أن ما لا يمكن تجزئته يقع السكل فرضا وما أمكن يقع البعض فرضا والباقي نفلا (فإن عدم بنت المخاض) حال الإخراج على الأصح حتى لو ملكها أو وارثه من التركة لزمه إخراجها كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه ولا ينافيه ما قاله الروياني من أنه لو مات قبل إخراج ابن اللبون وعند وارثه بنت مخاض أجزاء ابن اللبون لا مكان حمل الأول على صيرورتها بنت مخاض في المورث المتعلق به الزكاة ، والثاني على خلافه (فإن لبون) ولو خنثى أو مع قدرته على شراء بنت مخاض أو كانت قيمته أقل منها وشمل فقدها ماله كانت مغضوبة أو مرهونة وهو غير متمكن من إخراجها ولو تلفت بنت المخاض بعد التمكن من إخراجها فالأوجه عدم امتناع ابن اللبون اعتبارا بحالة الأداء كما استظهر السبكي خلافا للأسنوي ويدل لأجزاء ابن اللبون عند فقدها خبر أبي داود « فإن لم يكن فيها بنت مخاض فإن لبون ذكر » وقوله ذكر تأكيده والخنثى أولى . نعم لو أراد إخراج الخنثى مع وجود الأثني لم يجزه لاحتمال ذكوره (والغيبية كعدومة) فيؤخذ ما ذكر مع وجودها لعدم إجزاء المعيب (ولا يكلف) أن يخرج بنت مخاض (كرامة) إذا كانت إبله ليست كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما بعثه عاملا « إياك وكرائم أموالهم » فإن كانت إبله كرائم لزمه إخراجها (لكن تمنع) الكرامة عنده (ابن لبون) وحقا (في الأصح) لوجود بنت مخاض بماله مجزية ، والثاني يجوز إخراجها تنزيلا لها منزلة العدومة لعدم لزوم إخراجها (ويؤخذ الحق) بكسر المهملة (عن بنت المخاض) عند فقدها إذ هو أولى من ابن اللبون (لا) عن بنت (لبون) عند فقدها أي فلا يجزى عنها (في الأصح) إذ زيادة سن ابن اللبون على بنت المخاض توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع والتفاوت بين بنت اللبون والحق لا يوجب اختصاص الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا والثاني يجزى لأن جارية الأنثى بزيادة السن كابن اللبون عن بنت المخاض وأجاب الأول بما تقدم لورود النص ثم (ولو اتفق فرضان) في الإبل (كأثني بعير) ،

(قوله وما أمكن يقع البعض فرضا) أي سواء أمكن تجزئته بنفسه كمسح جميع الرأس أو ببدله كما لو أخرج بنت لبون عن بنت مخاض بلا جبران كما يأتي له في قوله ولو سعد من بنت المخاض مثلا إلى بنت اللبون قال الزركشي هل تقع الخ (قوله أو وارثه من التركة) قيد في الورثة (قوله) لا مكان حمل الأول) هذا الحمل إنما يقتضي اعتبار وقت الإخراج في بعض الصور لا مطلقا ومراده بالأول قوله حتى لو ملكها الخ (قوله فإن لبون) أي فالواجب عليه ابن الخ فهو بالرفع ويجوز نصبه بتقدير يخرج (قوله ولو تلفت بنت المخاض الخ) أي وإن كان تلفها بفعله على ما اقتضاه إطلاقه لكن قال حج وبحث الأسنوي أنها لو تلفت بعد التمكن من إخراجها امتنع ابن اللبون لتقصيره الخ ما أطال به فليراجع وأشار الشارح إلى رده بقوله خلافا للأسنوي (قوله والخنثى أولى) أي لاحتمال الأنثوة (قوله مع وجود الأثني) أي مع وجود بنت المخاض الأثني وهذا الاستدراك مستفاد من قوله فإن عدم بنت المخاض فإن الخ (قوله لاحتمال ذكوره) قال حج أما إذا لم يعد بنت المخاض بأن وجدها ولو قبيل الإخراج فيعتين إخراجها ولو معلوفة أه رحمه الله .



ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون كما قال (فللذهب أنه لا يتعين أربع حقائق بل هن أربع بنات لبون) إذ المائتان أربع بنات أو خمس بنات لبون أي داود وغيره عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم «فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أخذت» هذا هو الجديد والقديم يتعين الحقائق لأننا متى وجدنا سبيلا في زكاة الأبل إلى زيادة السن كان الاعتبار بها أولى وحمله الأول على ما إذا لم يوجد عنده سواها والمسئلة لها خمسة أحوال لأنه إما أن يوجد عنده كل الواجب بكل الحسابين أو بأحدهما دون الآخر أو يوجد بعضه بكل منهما أو بأحدهما أو لا يوجد شيء منهما وكلها تعلم من كلامه «وقد شرع في بيان ذلك فقال (فإن وجد بماله أحدها) تاما مجزيا (أخذ) منه وإن كان المفقود أغبط وأمكن تحصيله للخبر السابق ولا يجوز الصعود أو النزول مع الجبران لعدم الضرورة إليه وتعبيره بأخذ قد يقتضى أنه لو حصل المفقود ودفعه لا يؤخذ وتعبير الشرح والروضة والحرر بلا يكلف تحصيل الآخر وإن كان أغبط يقتضى أنه لو حصله وبذله أجزاء لا سيما إن كان المفقود أغبط ويدل على ذلك كلام جماعة منهم الامام والغزالي وقاساه على الاكتفاء بأبن اللبون لفقد بنت المخاض وهو الأوجه وإن صرح جماعة بخلافه وأن الوجوب متعين فيه (وإلا) أى وإن لم يوجد بماله أحدها بصفة الأجزاء بأن فقدنا أو وجدا معيين أو وجد بماله بعض كل منهما أو بعض أحدهما ويلحق بذلك ما لو وجدا نفيسين إذ لا يلزمه بذلهما (فله تحصيل ما شاء) منهما بشراء أو غيره وإن لم يكن أغبط لما في تعينه من المشقة في تحصيله (وقيل يجب) تحصيل (الأغبط للفقراء) إذ استواءهما في العدم كاستواءهما في الوجود وعند وجودهما يجب الأغبط كما سيأتي ويرد بوضوح الفرق وأشار بقوله فله إلى جواز تركهما والنزول أو الصعود مع الجبران وله أن يجعل الحقائق أصلا ويصعد إلى أربع جذاع فيدفعها ويأخذ أربع جبرانات أو بنات اللبون كذلك وينزل إلى خمس بنات مخاض فيخرجها ويدفع خمس جبرانات ويمتنع أن يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد إلى خمس جذعات ويأخذ عشر جبرانات كما يمتنع جعل الحقائق أصلا وينزل إلى أربع بنات مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع إمكان تقليده وله فيما إذا وجد بعض كل منهما كثلاث حقائق وأربع بنات لبون جعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون وجبران أو جعل بنات اللبون أصلا فيدفعها مع حقة ويأخذ جبرانا وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات لاقامة الشرع بنت اللبون مع الجبران مقام حقة وله فيما إذا وجد بعض أحدهما كما لو لم يجد إلا حقة دفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث جبرانات ،

(قوله ففيها أربع حقائق) الضمير للأبل وقد تقدم أنه يجوز تذكيره وتأنيثه (قوله سبيلا) أى طريقا (قوله وحمله الأول الخ) عبارة المحلى وقطع بعض الأصحاب بالجديد وحمل القديم على ما إذا لم يوجد إلا الحقائق اه وهى أظهر في حكاية الخلاف الذى يفهم من التعبير بالذهب (قوله وهو الأوجه) راجع لقوله أنه لو حصله وبذله أجزاء (قوله أو بعض أحدها) أى ولم يوجد من الآخر شيء لأنه لو وجد بعض الآخر اتحد مع قوله أو وجد بماله بعض كل منهما (قوله ويرد بوضوح الفرق) أى وهو أن في تكليف الأغبط مع عدمه مشقة على المالك ولا مشقة في دفعه حيث كان موجودا (قوله وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون) أى والفرض أن في ملكه ثلاث حقائق فيبقى حقتين ويدفع واحدة .

(قوله وحمله الأول) غير صواب لأنه خلاف الواقع ويلزم عليه انتفاء الخلاف وحاصل الصواب أن للشافعى في المسئلة قولين قديما وجديدا فاختلف الأصحاب في حكاية ذلك فمنهم من أثبتهما قولين وهو ما فى المتن ومنهم من قطع بالجديد ونفى الخلاف وحمل القديم على ما ذكره الشارح وعبارة الروضة إذا بلغت ماشيته حدا يخرج فرضه بحسابين كمائتين من الأبل فهل الواجب خمس بنات لبون أو أربع حقائق قال فى القديم الحقائق وفى الجديد أحدها قال الأصحاب فيه طريقان أحدهما على قولين أظهرهما الواجب أحدها والثانى الحقائق والطريق الثانى القطع بالجديد وتأولوا القديم .

وله دفع خمس بنات مخاض مع دفع خمس جبرانات (وإن وجدها في ماله) بصفة الإجزاء (فالصحيح)  
 المنصوص (تعين الأغبط) أى الأنفع منهما إن كان من غير الكرام إذ هي كالمعدومة كما بحثه  
 السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه (للفقراء) أى الأصناف وغلب الفقراء منهم أشهرتهم وكثرتهم .  
 والأصل في ذلك قوله تعالى -ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون- ولأن كلا منهما فرضه فإذا اجتمعا روى  
 ما في حظ الأصناف إذ لامشقة في تحصيله . والثاني وخرجه ابن سريج إن أخرج عن مجبور عليه  
 تعين غير الأغبط أو عن نفسه تخير بينهما والأغبط أفضل كما يتخير في الجبران بين الشاة والدرهم  
 وعند فقد الواجب بين صعوده ونزوله . وأجيب عن الأول بأنه في الذمة تخيرناه بخلاف هذا  
 فإنه متعلق بالعين بخيرنا مستحقة وعن الثاني بأن للمالك مندوحة عن الصعود والنزول معا  
 بتحصيله الفرض وإنما شرع ذلك تخفيفا عليه ففوض الأمر اليه وهنا بخلافه (ولا يجزى غيره  
 إن داس) المالك بأن أخفى الأغبط (أو قصر الساعي) بأن أخذه عالما به من غير اجتهاد في  
 الأغبط فيلزم المالك إخراج الأغبط ويرد الساعي ما أخذه إن كان باقيا وبذله إن كان تالفا (وإلا)  
 أى وإن لم يدلس المالك ولم يقصر الساعي (فيجزى) أى يحسب عنها لمشقة الرد وليس المراد أنه  
 يكفي كما أشار اليه بقوله (والأصح) مع إجزائه (وجوب قدر التفاوت) بينه وبين قيمة الأغبط  
 إذ لم يدفع الفرض له بكاله فوجب جبر نقصه هذا إن اقتضت الغبطة زيادة في القيمة وإلا فلا يجب  
 شيء قاله الرافعي والثاني لا يجب بل يسن لحسبان المخرج عن الزكاة فلا يجب معه غيره كما لو أدى  
 اجتهاد الساعي الخفي إلى أخذ القيمة حيث لا شيء معها (ويجوز إخراج دراهم) لما في إخراج الشقص  
 من ضرر المشاركة والمراد نقد البلد دراهم كان أو دنائير فلو كانت قيمة الحقائق أر بعمانة وقيمة  
 اللبون أر بعمانة وخمسين وقد أخذ الحقائق فالجبر بخمسين أو بخمسة أسباع بنت لبون لا بنصف  
 حقه لأن التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل بتعين) تحصيل (شقص به) أى  
 بقدر التفاوت لعدم جواز العدول في الزكاة لغير الجنس فيجب على هذا أن يشتري به من جنس  
 الأغبط لأنه الأصل ولو بلغت إليه أر بعمانة فأخرج أر بع حقائق وخمس بنات لبون جاز لا تنقضاء  
 المحذور وهو التثقيص فلو أخرج في صورة المائتين ثلاث بنات لبون وحقنتين أو أر بع بنات لبون  
 وحقنة أجزاء أيضا وعلم من التعليل أن كل عدد يخرج منه الغرضان بلا تثقيص فحكمه كذلك  
 كستائة وثمانمائة ،

(قوله فيجب على هذا  
 أن يشتري به من جنس  
 الأغبط) لا حاجة إلى قوله  
 أن يشتري بل هو مضر  
 وعبرة الجلال المحلى  
 كغيره وعلى هذا يكون  
 من الأغبط لأنه الأصل  
 وقيل من المخرج لثلا  
 يتبع بعض وقيل يتخير بينهما  
 انتهت (قوله فأخرج  
 أر بع حقائق وخمس بنات  
 لبون) أى والصورة أنه  
 ليس فيهما أغبط كما علم  
 مما مر (قوله ثلاث بنات  
 لبون وحقنتين) أى بلا  
 جبران إذ الصورة أنه واجد  
 لكل من الواجبين وإلا  
 فحكم ما إذا وجد بعض  
 كل منهما فقط قد تقدم

(قوله وله دفع خمس بنات مخاض الخ) أى وليس له أن يدفع ثلاث بنات مخاض مع ست جبرانات  
 على ما أفهمه قوله السابق ويمتنع أن يجعل بنات اللبون الخ (قوله فالصحيح تعين الأغبط) أى  
 وإن كان المال لمجور عليه (قوله والثاني وخرجه ابن سريج) عبارة المحلى والثاني يتخير المالك  
 بينهما كما لو لم يكونا عنده اه وهو مخالف لكلام المشرح أى فيحمل كلام المحلى على ما إذا أخرج  
 عن نفسه (قوله وأجيب عن الأول) هو قوله كما يتخير في الجبران الخ والثاني هو قوله وعند فقد الخ  
 (قوله أو قصر الساعي) ويصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس والتقصير فيؤخذ من  
 المالك التفاوت وظاهره وإن دلت القرينة على تدليس المالك أو تقصير الساعي (قوله وبذله  
 إن كان تالفا) هل ذلك من ماله لتقصيره بعدم التحرى أو من مال الزكاة فيه نظر والأقرب  
 الأول للعلة المذكورة (قوله حيث لا شيء معها) أى لا يجب شيء الخ (قوله دراهم كان أو دنائير)  
 قضيته أن غيرها لا يجزى وإن اعتيد تعامل أهل البلد به ولعله غير مراد وأن التعبير بهما للغالب



(ومن لزمه) سن من الإبل وفقدها فله الصعود بدرجة ويأخذ جبرانا أو المصبوط بها ويدفع جبرانا وعلى هذا فمن لزمه ( بنت مخاض فعدمها ) في ماله حقيقة أو حكما وإن أمكنه تحصيلها ( وعنده بنت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو ) لزمه ( بنت لبون فعدمها ) في ماله ( دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو ) دفع ( حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما ) لخبر البخاري عن أنس المار وعلم مما تقدمناه أن كل من لزمه سن ولم يكن عنددولا منزلته الشارع منزلته فله الصعود إلى أعلى منه وأخذ الجبران وله النزول إلى أسفل ودفع الجبران بشرط كون السن المنزول إليه سن زكاة فليس لمن لزمه بنت مخاض العدول عند فقدها إلى دونها ويدفع الجبران ولا يشترط ذلك في الصعود فلو وجب عليه جذعة فقدها قبل منه الثانية وله الجبران كما سيأتي ومحل جواز دفع بنت اللبون عن بنت المخاض إذا عدمها وأخذ جبرانا ما لم يكن عنده ابن لبون فإن كان امتنع ذلك على الأصح في الروضة لأن ابن اللبون كبنت المخاض بالنص واحترز بعدمها عما لو وجدها فيمتنع النزول وكذا الصعود إلا أن لا يطلب جبرانا وعلم مما تقرر أن العدم الشرعي كالخس فلو وجد السن الواجب في ماله لكنه معيب أو كريم لم يمنع وجوده الصعود والنزول وإن منع وجود بنت المخاض كريمة العدول إلى ابن اللبون كما مر وفرق بينهما بأن الذكر لا مدخل له في فرائض الإبل فكان الانتقال إليه أغبط من الصعود والنزول وصفة هذه الشاة صفة الشاة المخرجة فيما دون خمس وعشرين من الإبل في جميع ماسبق وفاقا وخلافا إلا أن الساعي لو دفع الذكر ورضى به المالك جاز قطعا والمراد بالدرهم ،

( قوله ولا ما نزل الشارع منزلته ) أي كابن اللبون عن بنت المخاض ( قوله ) وإن منع وجود بنت مخاض كريمة ( أي بخلاف المعيبة كالموظاهر والفرق أنه في صورة الكريمة وجد عنده الواجب بصفة الإجزاء وإنما لم يتعين عليه إخراجها رفقا به بخلافه في صورة المعيبة فليراجع ( قوله فكان الانتقال إليه أغبط ) أي على المالك حيث لم تقبله منه .

فيجزى غيرها حيث كان هو نقد البلد ويقتضيه إطلاق قول المحلى ومرادهم بالدرهم نقد البلد كما صرح به جماعة منهم وكتب عليه الشيخ عميرة مانعه أي لخصوص الدرهم وهي الفضة ( قوله ومن لزمه سن من الإبل وفقدها ) الأولى فقدته ولعل وجه التأنث أن السن عبارة عن الواجب وهو أثنى ( قوله وعنده بنت لبون دفعها ) قال الشيخ عميرة قول المصنف دفعها الخ قال القرافي إلى أن قال واعلم أنهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله ولا بالثمن دفع القيمة وقضية كلامهم هنا أن شرط ذلك أن لا يكون عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي في النكت قال: لعل دفع القيمة إذا فقد سائر أسنان الزكاة اه رحمه الله وفي كلام حج اعترض على من قيد بفقد ما يجزى مانعه بأنه مخالف للمنقول ففي الكفاية وجرى عليه الأسنوى والزر كشي وغيرها أنه مخير بين إخراج القيمة أي لبنت المخاض عند فقدتها والصعود أو النزول بشرطه كما حررته في شرح العباب ويجرى ذلك في سائر أسنان الزكاة فإذا فقد الواجب خير الدافع بين إخراج قيمته والصعود أو النزول بشرطه اه رحمه الله ( قوله ومحل جواز دفع الخ ) محترز قوله قبيل ولا منزلته الشارع منزلته الخ وعلى هذا فكان الأولى إيراد ما ذكر بصورة المحترز دون التقييد كأن يقول أما لو عدم بنت المخاض وعنده ابن لبون الخ ( قوله واحترز بعدمها عما لو وجدها الخ ) أي ولو معاوفة كما تقدم عن حج ( قوله وعلم مما تقرر ) أي في قوله في ماله حقيقة أو حكما وإن أمكنه تحصيلها ( قوله أو كريم لم يمنع الخ ) أي فالكريمة تمنع ابن اللبون كما سبق في كلام المصنف ولا تمنع الصعود إلى ما فوقها ولا النزول إلى ما دونها ( قوله وجوده الصعود ) أي جواز الصعود الخ ( قوله لا مدخل له في فرائض الإبل ) أي لم يجب منها ذكر وأما أخذه عند فقد بنت المخاض فهو بدل عنها لا فرض .

النقرة الخالصة الإسلامية إذ هي المرادة شرعا عند الإطلاق . نعم إن لم يجدها أو غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة بها وهو الأصح فالظاهر كما قال الأذرى أنه يجزيه هنا ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب ولو صعد من بنت الخاض مثلا إلى بنت اللبون قال الزركشى هل تقع كلها زكاة أو بعضها الظاهر الثانى فان زيادة السن فيها قد أخذ الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءا من ستة وثلاثين جزءا ويكون أحد عشر في مقابلة الجبران ( والخيار فى الشاتين والدرهم لدافعا ) مالكا كان أو ساعيا لظاهر خبر أنس . نعم يلزم الساعى رعاية الأصلح للمستحقين كما يلزم نائب الغائب وولى المحجور رعاية الأنفع للثوب عنه ويسن للمالك إذا كان دافعا اختيار الأنفع لهم ( وفى الصعود والنزول ) الخيرة فيهما ( للمالك فى الأصح ) لأنهما شرعا تخفيفا عليه لئلا يتكلف الشراء فناسب تخييره . والثانى أن الاختيار للساعى ليأخذ الأغبط للمستحقين ومحل الخلاف عند دفع المالك غير الأغبط فان دفع الأغبط لزم الساعى أخذه قطعا ومعنى لزمه مراعاة الأصلح لهم على الأول مع أن الخيرة للمالك أنه يطلب منه ذلك فان أجابه فذاك وإلا أخذ منه ما يدفعه له ( إلا أن تكون إبله معيبة ) بمرض أو غيره فلا خيرة له فى الصعود لأن واجبه معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيبين ومقصود الزكاة إفادة المستحقين لا الاستفادة منهم فلو رأى الساعى مصلحة فى ذلك فالأوجه المنع أيضا لعموم كلامهم ومقتضى التعليل السابق خلافا للأسنوى ولو أراد العدول إلى سائمة مع أخذ الجبران جاز كما اقتضاه التعليل المار وهو ظاهر أما هبوطه مع إعطاء الجبران فجاز لتبرعه بالزيادة ( وله صعود درجتين وأخذ جبرائين ) كالووجب عليه بنت لبون فصعد إلى الجذعة عند فقد ماسياتى ( و ) له ( نزول درجتين مع ) دفع ( جبرائين ) كما إذا أعطى بدل الحقبة بنت مخاض وإعما يجوز له ذلك ( بشرط تعذر درجة فى ) جهة صعوده أو نزوله فى ( الأصح ) فلا يصعد عن بنت المخاض إلى الحقبة ولا ينزل من الحقبة إلى بنت المخاض إلا عند تعذر بنت اللبون لإمكان الاستغناء عن الجبران الزائد فأشبهه ما لو صعد أو نزل مع إمكان أداء الواجب . والثانى يجوز لأن الموجود الأقرب ليس واجبه فوجوده كعدمه . نعم لو صعد درجتين بجبران واحد جاز قطعا ، والنزول بثلاث درجات كدرجتين على ماسبق مثل أن يعطى عن جذعة بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات أو عكسه ويأخذ ثلاث جبرانات .

( قوله النقرة الخالصة ) أى الفضة الخالصة ( قوله ولو صعد ) بكسر العين ( قوله والخيار فى الشاتين والدرهم لدافعا ) أى فيدفع ماشاء منهما وإن كانت قيمته دون قيمة الآخر حيث كان الدافع المالك فان كان الدافع الساعى رأى الأصلح كما ذكره بقوله نعم يلزم الساعى الخ وبقى مالمو تعارض على الوكيل والولى مصلحة الموكل والولى عليه دفعا ومصلحة الفقراء على الساعى أخذا فهل يراعيهما أو يراعى مصلحة الفقراء فيه نظر والذى يظهر أن الساعى إن كان هو الدافع راعى مصلحة الفقراء لأنه نائب عنهم ويجب على الولى والوكيل قبول ما دفعه له الساعى وإن كان الدافع هو الولى أو الوكيل وجب عليه مراعاة موكله أو موليه كما يفيد ذلك قولهم والخيرة للدافع ( قوله وإلا أخذ منه ) أى وجوبا فيجبر على أخذه ( قوله فلو رأى الساعى مصلحة فى ذلك ) أى الصعود ( قوله ومقتضى التعليل السابق ) هو قوله للتفاوت بين الخ ( قوله فلا يصعد عن بنت المخاض ) أى وإن كان فيه منفعة للفقراء لتنزيل الدرجة القرى منزلة الواجب .

( قوله نعم يلزم الساعى رعاية الأصلح ) أى سواء أكان دافعا أم آخذا أما إذا كان دافعا فظاهروا أما إذا كان آخذا فعنه ماسياتى فى قول الشارح ومعنى لزومه رعاية الأصلح الخ وكان اللائق ذكره هنا ( قوله ومعنى لزمه على الأول ) يعنى فى المسئلة الأولى وهى ما خیرنا فيه الدافع المذكور فى قول المصنف والخيار فى الشاتين والدرهم لدافعا وقوله مع أن الخيرة للمالك كان الأصوب أن يقول فى صورة ما إذا كانت الخيرة للمالك بأن كان دافعا وحق العبارة ومعنى لزومه رعاية الأصلح فى الأصلح فى المسئلة الأولى إذا كانت الخيرة للمالك بأن كان دافعا الخ .



أما لو كانت القرى في غير جهة جذعة كأن لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجدت بنت مخاض فلا يتعين عليه إخراج بنت مخاض مع جبران بل يجوز له إخراج جذعة مع أخذ جبرانين كافي المجموع إذ بنت المخاض وإن كانت أقرب إلى بنت اللبون ليست في جهة الجذعة (ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية) وهي التي لها خمس سنين. وطعنت في السادسة يدفعها (بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لا تنفأ كونها من أسنان الزكاة فأشبهه ما لو أخرج عن بنت المخاض فصيلا وهو ماله دون السنة مع الجبران وادعى في الشرح الصغير أنه الأظهر (قلت: الأصح عند الجمهور الجواز، والله أعلم) لأنها أعلى منها بعام فجاز كالجذعة مع الحقة. لا يقال يتعدد الجبران إذا كان المخرج فوق الثنية. لأننا نقول الشارع اعتبرها في الجملة كما في الأضحية دون ما فوقها ولأن ما فوقها تنهى نموها، فإن أخرجها ولم يطلب جبرانا جاز قطعاً كما مرّ نظيره (ولا تجزى شاة وعشرة دراهم) عن جبران واحد إذ الخبر يقتضي التخيير بين شاتين وعشرين درهما فلا يجوز خصلة ثلاثة كما في الكفارة لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة إلا أن يكون الآخذ المالك ورضى بالتبعض فيجوز إذ له إسقاطه بالكلية بخلاف الساعي كما مرّ نظيره «لأن الحق للفقراء وهم غير معينين، وقضية ذلك أنهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل، والأقرب المنع نظراً لأصله وهذا عارض (ويجزى شاتان وعشرون) درهما (الجبرانين) كما يجوز إطعام عشرة مساكين في كفارة يمين وكسوة في أخرى (ولاشيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبسيع) وهو (ابن سنة) دخل في الثانية، سمي بذلك لأنه يتبع أمه في المشرح. وقيل لأن قرنه يتبع أذنه أي يساويها» ولو أخرج تبسيعاً أجزأت لأنه زاد خيراً بالائتواء (ثم في كل ثلاثين تبسيع و) في (كل أربعين مسنة لها سنتان) ودخلت في الثالثة لما رواه الترمذي وغيره عن معاذ قال: «بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبسيعاً» وصححه الحاكم وغيره، وسميت مسنة لتكامل أسنانها، ولا جبران في زكاة البقر والغنم لعدم وروده في ستين بقرة تبسيعان، وفي كل سبعين مسنة وتبسيع، وفي ثمانين مستتان وفي تسعين ثلاثة أتبعه، وفي مائة وعشرة مستتان وتبسيع أخذاً من الخبر الوارد، وفي مائة وعشرين ثلاث مستات أو أربع أتبعه فحكم بلوغ الإبل مائتين فيما مرّ إلا في الجبران كما قدمناه، وتسمى المسنة ثنية ولو أخرج عنها تبسيعين أجزأت في الأصح (ولا شيء في (الغنم حتى تبلغ أربعين) شاة (فشاة) فيها هي (جذعة ضأن أو ثنية معز) وتقدم بيانها (وفي مائة وإحدى وعشرين

(قوله أما لو كانت القرى في الح) محترز قوله في جهة صعوده أو نزوله (قوله والأقرب المنع نظراً لأصله) أي ويجزى ذلك في كل ما أخرج فيه المالك مالا يجزى فلا يكفي وإن رضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنتي لبون ونصفاً عن حقتين فيما لو اتفق فرضان (قوله ولو أخرج تبسيعاً أجزأت) أي وإن كانت أقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكور لغرض تعلق بها (قوله إلا في الجبران كما قدمناه) زاد الشيخ عمرة. قال في الكفاية: بل عليه التحصيل أو إخراج الأعلى كما قال الماوردي وغيره اه رحمه الله. أقول: قضيته عدم العدول إلى القيمة ويشكل عليه العدول إليها عند فقد بنت المخاض وابن اللبون اه. أقول: ومقتضى قول حجج ويجزى ذلك في سائر أسنان الزكاة فإذا فقد الواجب خير الدافع بين إخراج قيمته والصعود أو النزول بشرط أنه يقبل منه القيمة.

شأتان و) في (مائتين وواحدة ثلاث) من الشياه و) في (أربعمائة أربع ثم) في (كل مائة شاة) لخبر أنس في ذلك رواه البخاري ، ولوتفرقت ماشية المالك في أما كن فهي كالتي في مكان واحد حتى لوملك أربعين شاة في بلدين لزمته الزكاة ، ولوملك ثمانين في بلدين في كل أربعين لا يلزمه إلا شاة واحدة وإن بعدت المسافة بينهما .

### (فصل)

في بيان كيفية الإخراج لما مرّ وبعض شروط الزكاة

(إن اتحد نوع الماشية) بأن كانت إبله كلها مهرية بفتح الميم نسبة إلى مهيرة ، أو مجيدية نسبة إلى خل من الإبل يقال له مجيد بيم مضمومة وجيم وهي دون المهرية ، أو أرحبية نسبة إلى أرحب بالمهملتين وبالموحدة قبيلة من همدان ، أو بقره كلها جواميس أو عربا ، أو غنمه كلها ضأنًا أو معزا . وسميت ماشية لرعيها وهي تمشي (أخذ الفرض منه) كأخذ المال المشترك فيؤخذ من المهور مهرية وهكذا . نعم لو اختلفت الصفة مع اتحاد النوع ولا نقص فعامة الأصحاب كما في المجموع عن البيان أن الساعي يختار أنفعهما كما سبق في الحقائق وبنات اللبون . لا يقال ينافي الأغبط هنا ما يأتي أنه لا يؤخذ الخيار . لأننا نقول يجمع بينهما بحمل هذا على ما إذا كان جميعها خيارا لكن تعدد وجه الخيرية أو كلها غير خيار بأن لم يوجد فيها وصف الخيار الآتي وذلك على ما إذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذي لا يؤخذ

[ فصل ]  
في بيان كيفية الإخراج

(قوله لزمته الزكاة) أي ويدفع زكاته للإمام لأنه الذي له نقل الزكاة (قوله لا يلزمه إلا شاة واحدة) أي ويأتي فيها ما ذكرناه .

### (فصل)

في بيان كيفية الإخراج

(قوله وبعض شروط الزكاة) إنما قال ذلك لأنه تقدم من شروطها كونها نعما وكونها نصابا (قوله مهرية بفتح الميم) أي وسكون الهاء كما يؤخذ من القاموس (قوله مجيد بيم مضمومة وجيم) أي مفتوحة . ويقال مجيدية بفتح الميم وكسر الجيم منسوبة إلى المجيد أي الكريم من المجد وهو الكرم كما في شرح الروض (قوله أو أرحبية) لم يبين مرتبتها وقد يشعر قوله في المجيدية أنها دون المهرية أن الأرحبية أرفع منها (قوله أخذ الفرض منه) أي من نوعه لامن خصوص المال المشترك ويدل على أن هذا هو المراد قوله فيؤخذ من المهرية مهرية أي وإن حصلها من غير ماله (قوله المال المشترك) أي بين المالك والفقراء (قوله أن الساعي يختار أنفعهما) أي أنفع الموصوفين بالصفة المختلفة . وينبغي أن يأتي هنا نظير ما تقدم فيما لودلس الساعي أو قصر من عدم الحسبان الخ .



(فلو أخذ) الساعى (عن ضأن معزا أو عكسه جاز في الأصح بشرط رعاية القيمة) فيجوز أخذ جذعة عن أربعين من المعز أو ثنية معز عن أربعين من الضأن باعتبار القيمة لاتفاق الجنس كالمهرية مع الأرحبية ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر. والثاني المنع كالبقر مع الغنم. وقيل يؤخذ الضأن عن المعز لأنه خير منه بخلاف العكس. وكلامهم في توجيه الأول دال على جواز إخراج أحدهما عن الآخر جزما عند تساويهما في القيمة، وقول الشارح ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا يجوز أخذها عن العراب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك مبنى على عرف زمنه وإلا فقد تزيد قيمة العراب الجواميس عليها بل هو غالب في زمننا (وإن اختلف) النوع (كضأن ومعز) من الغنم وأرحبية ومهرية من الإبل وجواميس وعراب من البقر (ففي قول يؤخذ من الأكثر) وإن كان الأغبط خلافاً باعتباراً بالغلبة (فإن استويا فالأغبط) للمستحقين كما في اجتماع الحقائق وبنات اللبون (والأظهر أنه يخرج) المالك (ماشاء) من النوعين (مقسطاً عليهما بالقيمة) رعاية للجانبين (فاذا كان) أى وجد (ثلاثون عنزا) وهى أثني المعز (وعشر نعجات) من الضأن (أخذ عنزا) أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نعجة وفى عكس الصورة بقيمة ثلاثة أرباع نعجة وربع عنز ولو كان له من الإبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشرة مهرية

(قوله فلو أخذ عن ضأن معزا) بيان لمفهوم مالوا تحدد ولو عبر بالواو كان أظهر وفى حجج مانصه : فإن قلت ما وجه تفريع فلو على ما قبله المقتضى لعدم الإجزاء مطلقاً . قلت : وجهه النظر إلى أن قوله منه إنما ذكر لكونه الأصل كما تقرراً لانحصار الإجزاء فيه اهـ أى وليس فيه ما يدفع السؤال الذى ذكرناه .

فائدة — قال فى المجموع : والمعز بفتح العين وإسكانها اسم جنس واحده ماعز والأنثى ماعزة والمعزى والمعيز بفتح الميم والأمعوز بضم الهمزة بمعنى المعز اهـ شرح البهجة الكبير ، وعبارة القاموس المعز بالفتح والتحرريك والمعيز والأمعوز والمعايز ككتاب والمعزى ويمدّ خلاف الضأن من الغنم والماعز واحد المعز للذكر والأنثى ، وعبارة المصباح : المعز اسم جنس لا واحد له من لفظه وهى ذات الشعر من الغنم الواحدة شاة وهى مؤنثة وتفتح العين وتسكن وجمع الساكن أمعز ومعيز مثل عبد وأعبد وعبيد ، والمعزى ألفها للإلحاق لالتأنيث ولهذا تنوّن فى التنكير ، والذكر ماعز والأنثى ماعزة (قوله جاز فى الأصح) هذه الصورة ليست من اختلاف النوع الآتى فى قوله وإن اختلف الخ لأن ما هنا مفروض فيما إذا كان السكّل من الضأن وأخذ عنه من المعز أو عكسه (قوله كالمهرية مع الأرحبية) تعليل الأصح بما ذكر يقتضى أنه متفق عليه ، وعبارة المحلى بعد حكاية الخلاف وقولهم فى توجيه الأول كالمهرية مع الأرحبية يدل على جواز أخذ إحداها عن الأخرى جزماً حيث تساويا فى القيمة اهـ ولم يتعرض لبقية أنواع الإبل فهل هى من المتفق عليه أو من المختلف فيه كالضأن والمعز راجعه ولعله أفرداها بالذكر لحكاية الأصح ومقابله فيها (قوله وكلامهم فى توجيه الأول) عبر بذلك لأنه لم يتقدّم فى كلامه ما يفيد (قوله) إخراج أحدهما عن الآخر جزماً أى فيؤخذ به ما لم يوجد ما يخالفه (قوله وهى أثني المعز) تقدم عن شرح البهجة أن أثني المعز ماعزة وعليه فالمعيز والماعزة مترادفان .

(قول المصنف فلو أخذ عن ضأن معزا أو عكسه جاز فى الأصح) لا يخفى أن الصورة أن ماشيته متحدة كما هو فرض كلامه فماشيته إما ضأن فقط أو معز فقط فيجوز إخراج المعز عن الأولى والضأن عن الثانية وليس هذا من اختلاف النوع الآتى خلافاً لما وقع فى حاشية الشيخ .

أخذ منه على الأطهر بنت مخاض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمس مهرية وقول الشارح ولو كان له من البقر العرب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على القول الأول مسنة من العرب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة منها بقيمة ثلاثة أرباع مسنة منها وربع جاموسة بناء على طريقته المتقدمة والخيرة للمالك كما أفاده كلام المصنف لا للساعي فمعنى قولنا أخذ أى أخذ ما اختاره المالك وكذا يقال في الإبل والبقر . ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة وهي خمسة : المرض والعيب والذكورة والصغر ورداء النوع فقال : ( ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة ) بما يرد به في البيع وهو عطف عام على خاص لقوله تعالى - ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون - ولخبر «ولا تؤخذ في الصدقة هزمة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم إلا أن يشاء المتصدق» (إلا من مثلها) بأن تمحضت ماشيته منها ولا تؤثر الخنثة في ابن اللبون وإن كانت في البيع عيباً لأن المستحقين شركاء فكانوا كبقية الشركاء فتكفي مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط فإن اختلف ماله نقصا وكالاً واتحد جنسا أخرج واحداً كاملاً أو أكثر برعاية القيمة كأربعين شاة نصفها مراض أو معيب وقيمة كل صحيحة ديناران وكل مريضة أو معيبة دينار لزمه صحيحة بدینار ونصف دينار وإن لم يكن فيها إلا صحيحة فعليه صحيحة بتسعة وثلاثين جزءاً من أربعين جزءاً من قيمة مريضة أو معيبة وبجزء من أربعين جزءاً من قيمة صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا فقس وإذا كان الصحيح من ماشيته دون قدر الواجب كأن وجب شاتان في غنم ليس فيها إلا صحيحة أجزاء صحيحة بالقسط ومريضة ( ولا ) يؤخذ ( ذكر ) لورود النص بالإناث ( إلا إذا وجب ) كإبن اللبون والحق والدكر في الشاة في الإبل فيما مر .

( قوله هو عطف عام على خاص ) لا يناسب ما قبله من عند المرض قسماً للعيب .

( قوله بناء على طريقته ) أى من أن قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا تؤخذ عنها ( قوله ولا ذات عوار ) هو العيب وفتح العين فيه أفصح من ضمها اه عميرة وعبارة النهاية العوار بالفتح العيب وقد يضم وفي القاموس والعوار العيب والخرق في الثوب ويشلث في الكل وفي المصباح العوار وزان كلام والضم لغية العيب بالثوب من خرق وشق وغير ذلك وبالعين عوار بالضم والتشديد وهو الرمد ( قوله إلا أن يشاء المتصدق ) راجع للتيس فقط دون ما قبله فإنه لا يؤخذ وإن رضى لما فيه من الإضرار بالفقراء ( قوله وإن كانت في البيع عيباً ) لم يبين وجهه ولعل أجزاءه هنا لأنه لا يخلو عن الذكورة ( قوله والأنوثة ) فإن كان أنثى فهو أرق من بنت المخاض وإن كان ذكراً أجزاءً عن بنت المخاض بخلافه في البيع فإن رغبة المشتري تختلف بالذكورة والأنوثة ( قوله ومعيبة من الوسط ) في التعبير به تفنن ( قوله دون قدر الواجب ) أفهم أنه إذا كان الصحيح بقدر الواجب أو أكثر لا يجزئ إلا الصحيح ، وعليه فلو كان في ماله صحيحتان وواجبه شاتان وجب إخراج صحيحتين برعاية القيمة وهو قريب فلو لم توجد صحيحة نفي قيمتها بالواجب مقسماً كأن كانت قيمة المريضة أربعين درهما والصحيحة مائة وفي ماله صحيحة واحدة من أربعين فقيمة الصحيحة المجزئة أحد وأربعون درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به حجج وعبارته ولو انقسمت ماشيته كصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط فإن لم توجد به فالقيمة كما مر وكذا يقال فيما سبق ( قوله كإبن اللبون والحق ) أى عند فقد بنت المخاض في خمس وعشرين من الإبل .



والتببيع في البقر ( وكذا لو تمحضت ) ماشيته ( ذكرورا في الأصح ) كما تؤخذ المريضة والمعيبة من مثلها ولأن في تكليفه التحصيل مشقة عليه كما مرّ نظيره فعلى هذا يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين عند فقد بنت المخاض لثلاثين يسوّى بين النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت الخمس والعشرون إناثا وقيمتها ألف وقيمة بنت المخاض منها مائة وبتقدير كونها ذكرورا قيمتها خمسمائة وقيمة ابن مخاض منها خمسون فيجب ابن لبون قيمته خمسون فيجب أن يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين وهي خمسان وخمس خمس ، ومقابل الأصح لا يجوز إلا الأثني للتنصيص على الإناث في الحديث . نعم لو تعدّد الواجب وليس عنده إلا أثني فانه لم يتمحض ومع ذلك يجوز إخراج ذكر مع الأثني الموجودة وإيراد هذه على عبارة المصنف نظرا إلى أنها لم يتمحض وأجزأه إخراج ذكر غير صحيح لأن هذه حالة ضرورة نظير ما مرّ في السليم والمعيّب ومحل الخلاف في الإبل والبقر أما الغنم فالذهب القطع بأجزاء الذكر ( و ) يؤخذ ( في الصغار صغيرة في الجديد ) لقول أبي بكر رضى الله عنه : والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدّونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منعه . رواه البخارى ، والعناق هي الصغيرة من الغنم ما لم تجذع وتتصوّر بأن تموت الأمهات وقد تمّ حولها والنتاج صغار أو ملك نصابا من صغار المعز وتم لها حول فيؤخذ من ست وثلاثين فصيلا فصيل فوق المأخوذ من خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ من ست وثلاثين وعلى هذا فقس والتقديم لا تؤخذ إلا كبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة من الكبار في القيمة لعموم الأخبار ومحل إجزاء الصغير إذا كان من الجنس فلو كان من غير، كحمسة أبعة صغار وأخرج الشاة لم يحز إلا ما يحزى في الكبار ذكره في الكفاية وتقدّم مثله في المريض ولو كان بعضها صغارا وبعضها كبارا وجب إخراج كبيرة بالقسط .

( قوله عند فقد بنت المخاض ) صوابه ابن المخاض وليس هذا في شرح الروض الذي هذه عبارته بالحرف ( قوله ومحل الخلاف في الإبل والبقر ) أى بالنسبة للسنة في البقر ( قوله بأن تموت الأمهات وقد تم حولها ) الأوضح أن يقول بأن تم حول النتاج البنى حوله على حول أمهاته التي ماتت في أثناء الحول .

( قوله والتببيع في البقر ) ظاهره ولو كانت إناثا ( قوله فيجب ابن لبون ) قضيته أنها إذا تمحضت ذكرورا لا يؤخذ منها ابن المخاض وإنما يؤخذ ابن لبون برعاية القيمة وهو خلاف ظاهر قول المصنف وكذا لو تمحضت ذكرورا الح وفي كلام سم على أبي شجاع ما يفهم منه موافقة ظاهر كلام المصنف وعبارته بعيد نقله كلام شرح المنهج بحروفه الموافق لكلام الشارح نصها والظاهر أنه لاجابة إلى تقديرها ذكرورا ثم إناثا بل الشرط إنما هو زيادة الخرج في الست والثلاثين على أقل ذكر يحزى في الخمس والعشرين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين . نعم يحتاج إليه على الوجه الضعيف المانع من جواز أخذ الذكر ولهذا خص المحلى هذا التقدير بذلك الوجه حيث قال الح قال سم على منهج لو تمحضت إبله خنثى لم يحز الأخذ منها لاحتمال ذكوره أى المأخوذ وأثوتها أو عكسة بل تجب أثني بقيمة واحد منها اه عباب ( قوله وإيراد هذه ) الإشارة لقوله نعم لو تعدّد الواجب ( قوله فالذهب القطع بأجزاء الذكر ) أى حيث تمحضت ذكرورا ولم يفرق بين الغنم وغيرها أن تفاوت القيمة بين ذكرها وإناثها يسير بخلاف غيرها وأما التفاوت بالنظر لفوات الدر والنسل فلم ينظروا إليه لتيسر تحصيل الأثني بقيمة الذكر ( قوله والعناق هي الصغيرة ) أى التي لم تبلغ سنة ( قوله فيؤخذ من ست وثلاثين ) أى من الإبل وهو تفرّيع على قوله ويتصوّر بأن تموت الأمهات .

كما مرّ في نظائره وإن كانت في سنّ فوق سنّ فرضه لم يكف الإخراج منها بل له تحصيل السنّ  
الواجب وله الصعود والنزول في الإبل كما تقدّم (ولا) تؤخذ (ربي) بضم الراء وتشديد الباء  
الموحدة والقصر وهي الحديثة العهد بالنتاج شاة كانت أو ناقة أو بقرة و يطلق عليها هذا الاسم  
إلى خمسة عشر يوما من ولادتها قاله الأزهرى والجوهري إلى شهرين سميت بذلك لأنها تربي  
ولدها (و) لا (أ كولة) وهي بفتح الهمزة وضم الكاف مع التخفيف المسمنة للأكل كما قاله  
في المحرر (و) لا (حامل) إذ في أخذها أخذ حيوانين بحيوان وألحق بها في الكفاية عن الأصحاب  
التي طرقها الفحل لغلبة حمل البهائم من مرة واحدة بخلاف الأدميات وإنما لم تجز في الأضحية  
لأن مقصودها اللحم ولحمها رديء وهنا مطاق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزيادة ثمنها غالبا والحمل  
إنما يكون عيبا في الأدميات (و) لا (خيار) عام بعد خاص ويظهر ضبطه بأن تزيد قيمة  
بعضها بوصف آخر غير مذكور على قيمة كل من الباقيات وأنه لا عبرة هنا بزيادة لأجل نحو نطاح  
وأنه إذا وجد وصف من أوصاف الخيار التي ذكروها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها. والأصل  
في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ «إياك وكرائم أموالهم» ولتقول عمر رضى الله عنه: ولا تؤخذ  
الأكولة ولا الربي ولا الماخض: أى الحامل ولا فحل الغنم. نعم لو كانت ماشيته كلها كذلك  
أخذ منها إلا الحوامل فلا يطالب بحامل منها لما مرّ كما نقله الإمام عن صاحب التقریب وارتضاه  
واستحسنه (إلا برضا المالك) في الجميع لأنه محسن بالزيادة قال تعالى - ما على المحسنين من  
سبيل - ثم شرع في الخلطة وهي نوعان خلطة شركة ويعبر عنها بخلطة الأعيان والشيوخ وخلطة  
جوار وقد شرع في الأوّل فقال (ولو اشترك أهل الزكاة) أى اثنان من أهلها كما يفيد قوله  
زكيا وإطلاق أهل على الاثنين صحيح لأنه اسم جنس وهذا مثال (في ماشية) من جنس بشرى  
أو إرث أو غيره وهي نصاب أو أقلّ ،

(قوله ويظهر ضبطه بأن تزيد قيمة بعضها بوصف آخر غير مذكور) لعل هنا سقطا في نسخ الشارح وإلا فهذا لا يلائم كونه من العام بعد الخاص وعبارة التحفة عام بعد خاص كذا قيل وهو غير متحج بل هو مغاير والمراد وخيار بوصف آخر غير مذكور. حينئذ فيظهر ضبطه بأن تزيد قيمة بعضها إلى آخر ما في الشارح.

(قوله كما مرّ في نظائره) أى في قوله كأربعين شاة نصفها مراض أو معيب وقيمة كل صحيحة ديناران (قوله بل له تحصيل السنّ الواجب) ظاهره ولو زادت قيمته على ما عنده وهو ظاهر لأننا لم نلزمه بذلك وإنما اختاره لنفسه (قوله وربي) وزنها فعلى بضم الأول والقصر وجمعها ربّات ومكسرهما ربّاب بالكسر اه سم على منهج وقوله شاة كانت أو ناقة أو بقرة زاد حج وإن اختلف أهل اللغة في إطلاقها على الثلاثة (قوله والجوهري إلى شهرين) أى وقال الجوهري الخ قال حج والذي يظهر أن العبارة بكونها تسمى حديثة عرفا لأنه المناسب لنظر الفقهاء (قوله ولا حامل) أى ولو بغير مأكول اه سم وظاهره وإن كان غير المأكول نجسا كما لو نزا خنزير على بقرة فحملت منه ويوجه بأن في أخذها الاختصاص بما في جوفها (قوله التي طرقها الفحل) وهو المعتمد ومحلّه إن لم تدل قرينة على أنها لم تحمل منه (قوله لغلبة حمل البهائم) وبقي ما لدفع حائلا فتبين حملها هل ثبت له الخيار أم لا فيه نظر والأقرب الأوّل فيستردّها (قوله غير مذكور) أى من الربي والأكولة والحامل (قوله ولتقول عمر) فيه إشارة إلى أن ما فيه هذه الأوصاف من الكرائم (قوله لما مرّ كما نقله الإمام) أى من قوله إذ في أخذها أخذ حيوانين بحيوان (قوله إلا برضا المالك) وينبئ أن محله في الربي إذا استغنى الولد عنها وإلا فلا حرمة التفريق حينئذ (قوله ولو اشترك أهل الزكاة) أى بأن كان بينهما مال مملوك لهما سواء كان باشتراك منهما بعقد أو لا كأن ورثاه (قوله وهي) أى ماشيته .



ولأحدهما نصاب أو أكثر ودام ذلك ( زكيا كرجل ) واحد إذ خلطة الجوار تفيد ذلك كما سيأتي غلظة الأعيان أولى وهذه الشركة قد تفيد تخفيفا كالاشتراك في ثمانين على السواء أو تنقيلا كالاشتراك في أربعين أو تخفيفا على أحدهما وتثقيلا على الآخر كأن ملكا ستين لأحدهما ثلثاها وللآخر ثلثها وقد لا تفيد شيئا كالتين على السواء وتأتي هذه الأقسام في خلطة الجوار أيضا وهي الثاني الذي أشار إليه فقال ( وكذا لو خلط مجاورة ) لجواز ذلك بالإجماع ، ولخبر أنس « ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » نهى المالك عن كل من التفرق والجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعي عنهما خشية سقوطها أو قتلها والخبر ظاهر في الجوار ومثلها الشيوع وأولى ويسمى هذا النوع خلطة جوار وخط أوصاف ونبه بقوله أهل الزكاة على أنه قيد في الخليطين ، فلو كان أحد المالكين موقوفا أو لدمى أو مكاتب أو وليت المال لم تؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة إن بلغ نصابا زكاه زكاة المنفرد وإلا فلا زكاة وعلم مما قررناه اعتبار كون المالكين من جنس واحد ،

( قوله ولأحدهما نصاب )

أو أكثر ( أي ولو بالخطوط )

وهو في صورة الأقل

فقط ( قوله لجواز ذلك )

بالإجماع ( انظر ما وجهه )

كون هذا تعليلا لوجوب

الزكاة كرجل في خلطة

الجوار ( قوله نهى المالك )

الح ) وعليه فيختلف

تقدير المضاف باختلاف

الأحوال الأربع الآتية

( قوله ولأحدهما نصاب أو أكثر ) كما لو اشتركا في عشرين شاة مثلا ولأحدهما ما يبلغ به ماله نصابا فأكثر كأن تميز بثلاثين غير العشرة المخلوطة وبذلك صرح حج حيث قال وقد تفيد تثقيلا على أحدهما وتخفيفا على الآخر كستين لأحدهما ثلثاها وكأن اشترك في عشرين مناصفة ولأحدهما ثلاثون انفرد بها فيلزمه أربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة اهـ وستأتي الإشارة إليه في قول الشارح وعلم مما قررناه اعتبار كون المالكين الح ( قوله وهي الثاني ) أي النوع الثاني ( قوله وكذا لو خلط مجاورة ) وينبغي للولى أن يفعل بمال المولى عليه ما فيه المصلحة له من الخلطة وعدمها قياسا على ماسأى في الاسامة وبقى ما لو اختلفت عقيدة الولي والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه فيه نظر والأقرب الأول ، وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه الولي عليه فكل منهما يعمل بعقيدته ، فلو خلط شافى عشرين شاة بعشرين شاة بمثلها لصبي حنفى وجب على الشافى نصف شاة عملا بعقيدته دون الحنفى ( قوله نهى المالك عن كل من التفرق والجمع خشية وجوبها ) قال العلامة الحلي : لا يتأتى الجمع خشية الوجوب اهـ ثم رأيت بهامش صحيح معتمد فائدة : معنى قوله في الحديث لا يجمع بين متفرق الح كان الناس في الحى أوفى القرية إذا علموا أن الصدق يقصدهم ليأخذ صدقاتهم فيكون مثلا ثلاثة أنفس فيكون لكل واحد أربعون شاة فيقول بعضهم لبعض تعالوا حتى نختلط بها فيقولون نحن ثلاث خلطاء لنا عشرون ومائة شاة فيأخذ المصدق منهم شاة واحدة فقد نقصوا المساكين شاتين لأنهم لو تركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة فنهوا عن هذا الفعل فهذا معنى لا يجمع بين متفرق مخافة الصدقة أن تكثر عليهم وقوله ولا يفرق بين مجتمع هذا خطاب لعامل الصدقة قيل له إذا كانوا خلطاء اثنان لهما ثمانون شاة يجب عليهما شاة واحدة لا يفرقها عليهما فيقول إذا فرقتهما عليهما أخذت من كل واحد شاة ، فأمر كل واحد أن يديم الشيء على حاله ويتق الله عز وجل انتهى . أقول : لكن ما ذكره من قوله لأنهم لو تركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة الجمع عليه إنما يفيد تقليل الوجوب لإسقاطه إلا أن يقال خشية الوجوب في الجملة لا خصوص الإسقاط . ( قوله وعلم مما قررناه ) أي في قوله من جنس بشراء أو إرث أو غيره وهي نصاب أو أقل .

لاغنم مع بقر وكون مجموع المالين نصاباً فأكثر أو أقل ولأحدهما نصاب فأكثر فلوملك كل منهما عشرين من الغنم غلطا تسعة عشر بثلثها وتركاً شاتين منفردتين فلاخلطة ولازكاة ، ودوام الخلطة سنة إن كان المال حولياً ، فلوملك كل منهما أربعين شاة في أول المحرم وغلطا في أول صفر فالجديد أنه لاخلطة في الحول الأول بل إذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة وثبتت الخلطة في الحول الثاني ومابعده ، فإن اختل شرط من ذلك لم يؤثر وإن لم يكن حولياً اشترط بقاؤها إلى زهو الثمار واشتداد الحب في النبات وإنما تجب الزكاة في شركة المجاورة ( بشرط أن لايميز ) ماشية أحدهما عن ماشية الآخر ( في المشرح ) وهو موضع شرب الماشية ، ولا في المكان الذي توقف فيه عند إرادة سقيها ، ولا في الذي تنحى إليه ليشرب غيرها ( و ) لافي ( المشرح ) وهو الموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق إلى المرعى ، ولا في المرعى وهو الموضع الذي ترعى فيه . ويشترط أيضاً اتحاد المر بينهما كما في المجموع ( و ) لافي ( المراح ) وهو بضم الميم مأواها ليلاً ( و ) لافي ( موضع الحلب ) وهو بفتح اللام يقال للبل وللصدر وهو المراد هنا وحكى سكنونها لأنه إذا تميز مال كل منهما بشيء لم يصير ذلك كمال واحد . والغرض من الخلطة صيرورتهما كمال واحد لحفة المؤنة ، وليس المراد كما قاله في الشرح الصغير أن لا يكون لهما إلا مشروع أو مرعى أو مراح واحد بالذات بل لأبأس بتعديدها ، ولكن ينبغي أن لا تخص ماشية هذا بمراح ومشروع وماشية الآخر بمراح ومشروع ( وكذا ) يشترط ( اتحاد الراعي والفحل في الأصح ) لخبر « والخليطان ما اجتماعا في المرعى والفحل والراعي » رواه الدارقطني بسند ضعيف ، ويجوز تعدد الرعاة قطعا بشرط عدم انفراد كل براع . والمراد بالاتحاد أن يكون الفحل أو الفحول مرسله فيها تنزوا على كل من الماشيتين بحيث لا تخص ماشية كل بفحل عن ماشية الآخر وإن كانت ملكا لأحدهما أو معارة له أو طمأ إلا إذا اختلف النوع كضأن ومعز فلا يضر اختلافه جزماً للضرورة ، ويشترط اتحاد مكان الانزاء كالحلب ولو افتقرت ماشيتهما زمناً طويلاً ولو من غير قصد ضرر فإن كان يسيراً ولم يعلم به لم يضر فإن علم به وأقره أو قصد ذلك أو علمه أحدهما فقط كما قاله الأذرعى وغيره ضرر ومقابل الأصح في الراعي والفحل ينظر إلى أن الافتراق فيهما لا يرجع إلى نفس المال بخلافه فيما قبلهما وفهم من كلامه أنه لا يشترط اتحاد الحالب والإناء الذي يحلب فيه وهو الأصح ،

( قوله ينظر إلى أن الافتراق فيهما لا يرجع إلى نفس المال ) أى لا يلزم منه افتراق المال إذ هو مخلوط بالفعول بخلاف نحو المشرح يلزم من اختلافه افتراق عين المال إذ يصير كل مال في مسرح على حدة .

( قوله لاغنم مع بقر ) أى بخلاف ضأن مع معز لعدم اختلاف الجنس ( قوله وثبتت الخلطة في الحول الثاني ومابعده ) أى من أول المحرم ( قوله اتحاد المر بينهما ) أى بين المسرح والمرعى لا بين المشروع والمسرح ( قوله رواه الدارقطني بسند ضعيف ) وضعفه لا يمنع من مقصود الشارح لأنه لم يرد به الاستدلال على أصل الخلطة بل الدليل على أصلها الإجماع وعلى اعتبار الشروط ما يحقق خفة المؤنة وهي إنما تحصل بذلك ( قوله ويجوز تعدد الرعاة ) قال في مختار الصحاح : وجمع الراعي رعاة كقراض وقضاة ورعيان كشباب وشبان اه أى ويجمع أيضاً على رعاء كما في قوله تعالى - حتى يصدر الرعاء - الآية وصرح به في الصحاح والقاموس ، وزاد في القاموس : ورعاء بالفتح قالوا بالضم اسم جمع ( قوله ولو افتقرت ماشيتهما زمناً طويلاً ) وهو الزمان الذي لا تبصر فيه الماشية على ترك العلف بلا ضرر بين ( قوله وفهم من كلامه أنه لا يشترط ) أى حيث لم يتعرض له .



كما لا يشترط اتحاد آلة الجز ولا خلطة اللبن في الأصح (لانية الخلطة في الأصح) إذ مقتضى تأثير الخلطة من خفة المؤنة حاصل وإن لم تنو. والثاني تشترط لأن الخلطة مغيرة لمقدار الزكاة فلا بد من قصده دفعا لضرره في الزيادة وضرر الفقراء في النقصان، ثم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين حالة انفرد فإن انعقد الحول على الانفرد ثم طرأت الخلطة فإن اتفق حولها بأن ملك كل واحد منهما أر بعين شاة ثم خلطا في أثناء الحول لم تثبت الخلطة في السنة الأولى فيجب على كل واحد عند تمامها شاة وإن اختلف حولها كأن ملك هذا غرة الحرّم وهذا غرة صفر وخلطا غرة شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة. وإذا طرأ الانفرد على الخلطة فمن بلغ ماله نصيبا زكاه ومن لا فلا ولم يبين المصنف حكم التراجع. وحاصله جواز أخذ الساعي من مال أحد الخليطين وإن لم يضطر إليه، فإذا أخذ شاة مثلا من أحدهما رجع على صاحبه بما يخصه من قيمتها لأنها غير مثلية، فلو خلطا مائة بمائة وأخذ الساعي شاتين من أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتهما لابقية نصفهما ولا بشاة ولا بنصف شاتين فإذا أخذ من كل شاة فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما، فلو كان لزيد ثلاثون وعمرو عشر فأخذ الشاة من عمرو رجع على زيد بثلاثة أربع قيمتها أو أخذها من زيد رجع على عمرو بالربع، وإن كان لزيد مائة وعمرو خمسون فأخذ الساعي الشاتين من عمرو رجع على زيد بثلاثي قيمتهما أو من زيد رجع بالثلث وإن أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلاث قيمة شاته وعمرو بثلاثي قيمة شاته وإن تنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم وقد يقع التقاص، وإن كان لزيد أر بعون من البقر وعمرو منها ثلاثون فأخذ الساعي التببيع والسنة من عمرو رجع بأربعة أسباع قيمتهما أو من زيد رجع بثلاثة أسباع قيمتهما، فإن أخذ من كل فرضه فلا تراجع، فإن أخذ التببيع من زيد والسنة من عمرو رجع على زيد بأربعة أسباعها ورجع عليه زيد بثلاثة أسباع التببيع، ولا يعتبر في الرجوع فيما ذكر إذن الشريك الآخر في الدفع كما هو ظاهر الخبر السابق. قال الزركشي: وكلام الإمام مصرّح به لإذن الشارع فيه ولأن المالكين بالخلطة صاروا كالمالك المنفرد وجرى عليه ابن الأستاذ قال لأن نفس الخلطة مسطرة على الدفع للبرء الموجب للرجوع. وقال الجرجاني: لكل من الشريكين أنه يخرج بغير إذن شريكه، ومنه يؤخذ أن نية أحدهما تغني عن نية الآخر وأن قول الرافعي بالإمام في كتاب الحج أن من أدى حقا على غيره يحتاج إلى النية بغير إذنه لا يسقط عنه محمول على غير الخليطين في الزكاة وظاهر كلامهم كالخبر أنه لا فرق في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد الروزي

(قوله كما هو ظاهر الخبر السابق) تبع في هذا التعبير شرح الروض لكن ذاك أحال على ما قدمه في خبر البخاري في حديث أنس السابق ولفظه «وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية» وكأن الشارح أراد كما هو ظاهر الخبر السابق بعضه (قوله وقال الجرجاني لكل من الشريكين أن يخرج) أي من مال نفسه كما هو صريح السياق فإن الظاهر أنه لا تسلط له على ملك الآخر بخلاف الساعي إذ الشارع سلطه (قوله من المال المشترك) أي مما يخصه منه كما قدمناه فليراجع.

(قوله كما لا يشترط اتحاد آلة الجز) وكذا لا يشترط اتحاد الجزا قياسا على الحالب ولا خلطة الصوف قياسا على خلطة اللبن وقياس اشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز (قوله فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما) قياس ما يأتي فيما لو كان لأحدهما مائة والآخر خمسون رجوع كل منهما على الآخر بنصف قيمة شاة وقد يفرق بأنه في المسئلة الآتية لما أخذ من عمرو فوق الواجب عليه ورجع على زيد به سوى بينهما رجوع زيد عليه أيضا بخلاف ما هنا فإن كلا منهما أخذ منه قدر حصته (قوله وقد يقع التقاص) أي بأن كانت قيمتهما مستوية جنسا وقدرًا وصفة (قوله ومنه يؤخذ أن نية أحدهما) أي المخرج عن الزكاة (قوله يحتاج) هو صفة حقا وقوله بغير إذنه صلة أدنى.

أن محله إذا أخرج من المشترك ، والظاهر أن كلامهم كالجبر محمول عليه ، وعبرة المجموع قال أصحابنا أخذ الزكاة من مال الخليطين يقتضى التراجع بينهما ، وقد يقتضى رجوع أحدهما على صاحبه دون الآخر ( والأظهر تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعرض التجارة ) باشتراك أو مجاورة كما في الماشية لعموم خبر « لا يجمع بين متفرق » ولأن المقتضى لتأثير الخلطة في الماشية هو خفة المؤنة ، وذلك موجود هنا للارتفاق . والثاني ، وهو القديم لا يؤثر مطلقاً لأن المواشي فيها أوقاص ، والخلطة فيها نفع المالك تارة والمستحقين أخرى ، ولا وقص في غير المواشي ، وعلى الأول إنما تؤثر خلطة الجوار في الزراعة ( بشرط أن لا يميز الناطور ) بالمهمة أشهر من المعجمة : أى الحافظ لهما ( والجرين ) بفتح الجيم موضع تجفيف الثمار ، والبسدر بفتح الموحدة والدال المهمة موضع تصفية الحنطة قاله الجوهري ، وقال الثعالبي : الجرين للزيب ، والبسدر للحنطة ، والمريد بكسر الميم وإسكان الراء للتمر ( و ) في التجارة بشرط أن لا يميز ( الدكان ) بضم المهملة الحانوت ( والحارس ) ذكره بعد الناطور من ذكر الأعم بعد الأخص ( ومكان الحفظ ) نخزاة ولو كان مال كل بناحية منه ( ونحوها ) كالوزان والميزان والمنادى والنقاد والحراث وجداد النخل والحمال والكيال والمتعهد والحصاد والملقح وما يسقى لهما به ، فإن كان لكل منهما نخيل أو زرع مجاور لنخيل الآخر أو لزرعه أو لكل واحد كيس فيه نقد في صندوق واحد وأمتعة تجارية في مخزن واحد ولم يميز أحدهما عن الآخر بشئ ، مما مر ثبتت الخلطة لأن المالكين يصيران كذلك كالمال الواحد ( ولوجوب زكاة الماشية ) أى الزكاة في النعم كما عرف مما قدمه ، فلا اعتراض عليه ، والإضافة هنا بمعنى في نحو - بل مكر الليل - ويصح كونها بمعنى اللام ( شرطان ) مضافان لما مر من كونها نصاباً من النعم ولما سيأتى من كمال الملك ،

(قوله من ذكر الأعم بعد الأخص) ينافيه ما قدره في المتن من جعل هذا في التجارة خاصة وما مر في الزروع والثمار (قوله والحصاد والملقح الخ) كان المناسب لصنيعه أن يذكر هذا قبل الدكان وما بعده مما هو متعلق بالتجارة.

(قوله أن محله إذا أخرج من المشترك) معتمد (قوله دون الآخر) أى كأن دفع من غير المال المخلوط بغير إذن من شريكه (قوله لعموم خبر الخ) ببعض المواقف كان الأولى أن يقول : لمطلق ما تقدم لأنه من باب العام اه . أقول : قد يقال المطلق هو ما دل على مجرد الماهية ، وليس ذلك مراداً هنا بل المراد النهى عن كل فرد فرد يصدق عليه التفريق أو الجمع لكونه في حيز النهى وذلك من قبيل العام لا المطلق (قوله ولا وقص) بفتح القاف أفصح من إسكانها اه شرح روض (قوله أى الحافظ لهما) أى المالكين (قوله من ذكر الأعم بعد الأخص) لم يتقدم في كلامه ما يعلم منه وجه العموم . نعم في كلام الحلي ما يقتضيه حيث قال الناطور بالمهمة هو حافظ النخل والشجر (قوله لأن المالكين يصيران الخ) يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أن جماعة ودعوا عند شخص دراهم ومضى على ذلك سنة هل يجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصاباً أم لا فيما يظهر فليراجع ، ثم رأيت في سم على الغاية مانصه : فرع عنده ودائع لا يبلغ كل واحدة منها نصاباً فجعلها في صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه ، والظاهر الثبوت لانطباق ضابطها ، ونية الخلطة لا تشترط ثم حيث ثبتت الخلطة فلا ساعى أن يأخذ الواجب أو بعضه من مال أحدهما دون الآخر ، وإذا رجع المأخوذ منه على غيره رجع بقدر حصته من مجموع المالكين مثلاً في الشئ وقيمة في المتقوم اه أى حيث كان الساعى يرى أخذ القيمة .



وإسلام المالك وحرّيته (مضى الحول) سمي به لتحولّه : أى ذهابه ومجيء غيره (فى ملكه) الخبر « لازكاة فى مال حتى يحول عليه الحول » . ولأنه لا يتكامل بمأوه قبل تمام الحول (لكن ماتتج) بضم النون وكسر التاء على البناء للمفعول (من نصاب) قبل انقضاء حوله ولو بلحظة (يزكى بحوله) أى النصاب بشرط كونه مملوكا لمالك النصاب بالسبب الذى ملك به النصاب إذا اقتضى الحال لزوم الزكاة فيه وإن ماتت الأمهات لقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لساعيه: اعتدّ عليهم بالسبخة ولأن الحول إنما اعتبر لتكامل النماء الحاصل، والنتاج نماء فى نفسه، فلو كان عنده مائة وعشرون من الغنم فولدت واحدة منها سبخة قبل الحول ولو بلحظة والأمهات بقية لزمه شاتان، ولو ماتت الأمهات وبقى منها دون النصاب أو ماتت كلها وبقى النتاج نصابا فى الصورة الثانية أو ما يكمل به النصاب فى الأولى زكى بحول الأصل، فإن انفصل النتاج بعد الحول أو قبله ولم يتم انفصاله إلا بعده كجنين خرج بعضه فى الحول ولم يتم انفصاله إلا بعد تمام الحول لم يكن حول النصاب حوله لانقضاء حول أصله ولأن الحول الثانى أولى به، واحتراز بقوله تتج عما لو استفاد بشراء أو غيره وسيأتى ومن نصاب عما تتج من دونه كعشرين شاة تتجت عشرين خولها من حين تمام النصاب، وخرج بقولنا بشرط أن يكون مملوكا إلى آخره ماله أوصى الموصى له بالحمل به قبل انفصاله لمالك الأمهات ثم مات ثم حصل النتاج لم يزك بحول الأصل كما نقله فى الكفاية عن المتولى وأقره « ولو كان النتاج من غير نوع الأمهات كأن حملت المعز بضأن أو عكسه فعلى مامر فى تكميل أحد النوعين بالآخر . لا يقال شرط وجوب الزكاة السوم فى كلاً مباح فكيف وجبت فى النتاج . لأننا نقول اشتراط ذلك خاص بغير النتاج التابع لأمه فى الحول، ولو سلم عمومها له فاللبن كالسكلا لأنه ناشئ عنه على أنه لا يشترط فى السكلا أن يكون مباحا على ما يأتى بيانه ولأن اللبن الذى يشربه لا يعد مؤنة لأنه يأتى من عند الله تعالى، ويستخلف إذا حلب فهو شبيهه بالماء فلم تسقط الزكاة ولأن اللبن وإن عسّد شربه مؤنة إلا أنه قد تعلق به حقيق الله تعالى فإنه يجب صرفه فى حق السبخة، ولا يحل للمالك

(قوله بالسبب الذى ملك به النصاب) يعنى أنه انجر إليه ملكه من ملك الأصل لأنه ملكه بسبب مستقل كالسبب الذى ملك به النصاب .

(قوله وإسلام المالك وحرّيته) لا ينافى هذا ما تقدم من أن شروط زكاة الحيوان أربعة، لأن كلا من الإسلام والحرية وتام الملك لا يختص بجنس دون آخر (قوله اعتدّ عليهم بالسبخة) أى احسبها، وفى المختار: السبخة لولد الغنم من الضأن والمعز ساعة وضعه ذكر أو أنثى، وجمعه سبخل بوزن فلس، وسبخال بالكسر اه رحمه الله (قوله لزمه شاتان) أى كبيرتان (قوله أو ماتت كلها وبقى النتاج) ويخرج من الصغار فى هذه الصورة (قوله ولم يتم انفصاله إلا بعده) أفهم أنه لو تم انفصاله مع تمام الحول كأن حول أصله حوله، لكن قال حجج خرج بحوله ما حدث بعد الحول أو مع آخره فلا يضم للحول الأول بل الثانى (قوله ماله أوصى الموصى له الخ) كأن أوصى زيد المالك لأر بعين من الغنم بحملها لعمره ثم مات زيد وقبل عمرو الوصية بالحمل ثم أوصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك للأمهات بالإرث ثم مات عمرو وقبل وارث زيد الوصية فلا يزكى النتاج بحول الأصل لأنه ملك النتاج بسبب غير الذى ملك به الأمهات (قوله فعلى مامر فى تكميل أحد النوعين) معتمد .

أن يحلب إلا مافضل عن ولدها ، وإذا تعلق به حق الله تعالى كان مقدما على حق المالك بدليل أنه يحرم على مالك الماء التصرف فيه بالبيع وغيره بعد دخول وقت الصلاة إذا لم يكن معه غيره ولو باعه أو وهبه بعد دخول الوقت لم يصح لتعلق حق الله به ، ويجب صرفه للوضوء فكذا لبن الشاة يجب صرفه إلى السخلة فلا تسقط الزكاة ولأن النتاج لا يمكن حياته إلا باللبن ، فلو اعتبرنا السوم لألغيناه لأنه لا يتصور ، بخلاف الكبار فانها تعيش بغير اللبن ولأن ما تشر به السخلة من اللبن ينمو بنموها وكبرها ، بخلاف المعوفة فانها قد لاتسمن ولا تكبر ولأن الصحابة أوجبوا الزكاة في السخلة التي يروح بها الراعي على يديه مع علمهم بأنها لا تعيش إلا باللبن ، وذكر في الروضة والمجموع أن فائدة الضم إنما تظهر إذا بلغت بالنتاج نصابا آخر بأن ملك مائة شاة فتحت إحدى وعشرين فيجب شاتان ، فلو نتجت عشرة فقط لم يفد اه . قال بعضهم : وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة وإن لم يبلغ به نصابا آخر وذلك عند التلف بأن ملك أر بعين ستة أشهر فولدت عشرين ثم ماتت عشرون قبل انقضاء الحول ، وكذلك لو مات في الصورة التي مثل بها ثمانون قبل انقضاء الحول فاننا نوجب شاة لحول الأمهات بسبب ضم السخال فظهرت فائدة إطلاق الضم وإن لم يبلغ النصاب ( ولا يضم المملوك بشراء أو غيره ) كإرث ووصية وهبة إلى ما عنده ( في الحول ) لأنه ليس في معنى النتاج لقيام الدليل على اشتراط الحول خرج النتاج لما مر فبقى ماسواه على الأصل ، واحتراز بقوله في الحول عن النصاب فانه يضم إليه على المذهب ، لأنه بالكثرة فيه بلغ حداً يحتمل الواساة ، فلو ملك ثلاثين بقرة غرة المحرم ثم اشترى عشرة أو ورثها أو نحو ذلك غرة رجب فعليه عند تمام الحول الأول في الثلاثين تباع ولكل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة ، وعند تمام كل حول للعشر ربع مسنة ( فلو ادعى ) المالك ( النتاج بعد الحول ) أو استفادته بنحو شراء وادعى الساعي خلافه مع احتمال ما يقوله كل منهما ( صدق ) المالك لأنه مؤتمن ولأن الأصل عدم ما ادعاه الساعي لعدم الوجوب ( فان اتهم حلف ) ندبا احتياطا للمستحقين لا وجوبا ، فلو نكل ترك ، ولا يجوز تحليف الساعي لأنه وكيل ولا المستحقين لعدم تعيينهم . والشرط الرابع بقاء الملك في الماشية جميع الحول كما يؤخذ من قوله ( ولو زال ملكه في الحول ) عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره ( فعاد ) بشراء أو غيره ( أو بادل بمثله ) مبادلة صحيحة في غير التجارة ( استأنف ) الحول لانتقطاع الأول بما فعله فصار ملكا جديدا لا بدله من حول للخبر المار ، وعلم من تعبيره بالقاء الدالة على التعقيب ، وقوله بمثله الاستئناف عند طول الزمن واختلاف النوع بالأولى . ويكره تنزيها فعل ذلك فرارا من الزكاة بخلافه حاجة أولها وللفرار أو مطلقا على ما أفهمه كلامهم فلا ينافي ما قررناه

( قوله مبادلة صحيحة في غير التجارة ) أي بالنسبة لغير الصرف كما يأتي ولا يعترض به عليه لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به .

( قوله أن يحلب ) بالضم اه مختار ( قوله إلا مافضل عن ولدها ) أي عما يحصل به النمو ولولدها ولا يكفي ما يمنع منه الضرر فقط ( قوله ولا تكبر ) هو بضم الباء أي لاتعظم جثتها ، وعظم الجثة لا يستنز السمن فهو عطف أعم على أخص ( قوله فلو نتجت عشرة ) عبارة حجج فلو نتجت عشرين فقط لم يفد كما في الروضة والمجموع اه . وهو الصواب الموافق لقوله بعد ؛ ولذلك لو مات في الصورة التي مثل الخ فانه يفرض أن يكون النتاج عشرة فقط إذا مات ثمانون لم يكن الباقي نصابا إذ هو ثلاثون فقط ( قوله التي مثل بها ) هي قوله فلو نتجت الخ ( قوله غير التجارة ) أمأهى فلا تضر المبادلة فيها أثناء الحول على ما يأتي ( قوله استأنف ) أي فيما باذل فيه دون غيره .



من عدمها هنا فيما لو قصد الفرار مع الحاجة لما مر من كراهة ضبة صغيرة لحاجة وزينة لأن في الضبة اتخاذاً فقوى المنع بخلاف الفرار ، فلو عارض غيره بأن أخذ منه تسعة عشر ديناراً بمثلها من عشرين ديناراً زكى الدينار لحوله والتسعة عشر لحولها . أما المبادلة الفاسدة فلا تقطع الحول وإن اتصلت بالقبض لأنها لا تزيل الملك ، وشمل كلامه مالو باع النقد ببعضه للتجارة كالصيافة فانهم يستأنفون الحول كلها بادلوا ولهذا قال ابن سريج : بشر الصيافة بأنه لازكاة عليهم ، ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم ردّ عليه بعيب أو إقالة استأنفه من حين الرد ، فإن حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لإخراجها لا يبطل به الرد قبل التمكن من أدائها ، فإن سارع لإخراجها أو لم يعلم بالعيب إلا بعد إخراجها نظر ، فإن أخرجها من المال أو من غيره بأن باع منه بقدرها واشترى بثمنه واجبه لم ردّ لتفريق الصفقة وله الأرض كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمجموع وإن أخرجها من غيره رد ، إذ لا شركة حقيقة بدليل جواز الأداء من مال آخر ، ولو باع النصاب بشرط الخيار ، فإن كان الملك للبائع بأن كان الخيار له أو موقوفاً بأن كان لهما ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وإن كان الخيار للمشتري . فإن فسخ استأنف البائع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد ، ولو مات المالك في أثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت الموت ، ومالك المرتد وزكاته وحوله موقوفات ، فإن عاد إلى الإسلام تبيناً بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله وإلا فلا . (و) الشرط الثاني في كلام المصنف ، وهو الشرط الخامس (كونها سائمة) أى راعية لخبر أنس « وفي صدقة الغنم في سائماتها » إلى آخره دل بمفهومه على نفي الزكاة في معلوفة الغنم ، وقيس بها الإبل والبقر اختصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعى في كلاً مباح ( فإن

( قوله من عدمها هنا ) الإشارة لقوله أولها وللفرار ( قوله فلو عارض غيره الخ ) صريح ما ذكر أن الحول إنما ينقطع فيما خرج عن ملكه دون ما بقي فليراجع . ومقتضى قوله قبل عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره الخ خلافه فإنه ظاهر في استئناف الحول بالنسبة للكل وإن كان الاستبدال في بعضه وأنه لا فرق بين الماشية وغيرها إلا أن يقال المراد استأنف فيما بادل فيه ، وقد يدل عليه قوله قبل فصار ملكاً جديداً لأن ما لم يستبدل فيه فليس بملك جديد . وأجاب عنه سم على حج بجواب آخر ، فقال : وبعضهم أجاب بأن محل انقطاعه بها إذا لم يقارنها ما يحصل به تمام النصاب من نوع المتم له ( قوله أما المبادلة الفاسدة الخ ) . كالمعاطاة ( قوله فانهم يستأنفون ) أى بشرط صحة المبادلة من الحلول والتقابض والمائلة عند اتحاد الجنس والحلول والتقابض فقط عند اختلافه ( قوله فإن حال الحول الخ ) أى حول المشتري ( قوله امتنع ) أى على المشتري ( قوله قبل التمكن من أدائها ) أما التأخير بعد التمكن من الأداء فيبطل الرد لأن إمساكه تلك المدة كأنه رضى بالعيب فأشبهه مالو اشترى شيئاً واطلع فيه على عيب ولم يبادر برده ( قوله وهو الشرط الخامس ) أى بواسطة ما أشار إليه قبل من جعل مضى الحول شرطاً والبقاء في ملكه إلى تمامه شرطاً آخر ( قوله دل بمفهومه الخ ) فإن قات : لم خص القياس بالمفهوم ولم يعممه فيه وفي المنطوق . قلت : لأن غير الغنم من الإبل والبقر دلّ حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير قيد ، والقصد إخراج المعلوفة فيحتاج إلى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم

( قوله وشمل كلامه مالو باع النقد ببعضه ) أى مع قطع النظر عما قيده به من قوله في غير التجارة ( قوله فإن حال الحول ) يعنى عند المشتري أى حول غير حول البائع ( قوله فإن سارع بإخراجها ) أى بأن لم يؤخر تأخيراً يبطل ردّه بأن أخرج التمكن ( قول المصنف وكونها سائمة ) أى باسم المالك كما يعلم مما يأتي .

علفت معظم الحول) ولو مفرقا (فلا زكاة) فيها ، إذ الغلبة لها تأثير في الأحكام (وإلا) بأن علقت دون المعظم (فالأصح أنها إن علقت قدرا تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت زكاتها) لحفة المؤنة (وإلا) أى وإن كانت لاتعيش في تلك المدة بدونه أو تعيش لكن بضرر بين فلا تجب فيها زكاة لظهور المؤنة ، والماشية تصبر اليومين ولا تصبر الثلاثة غالبا . والثاني إن علقت قدرا يعد مؤنة بالإضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن كان حقيرا بالإضافة إليه وجبت ، وفسر الرفق بذرها ونسلها وصوفها وبرها ولو أسيمت في كلاً مملوك كان نبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان: أحدهما كما أفق به الثقال ، وجزم به ابن المقرئ أو لهما لأن قيمة السكلا تافهة غالبا ، ولا كلفة فيها ، ورجح السبكي أنها سائمة إن لم يكن للسكلا قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة غائتها وإلا فعلاوفة ، والمناسب لما يأتي في العشرات من أن فيما سقى بماء اشتراه أو اتهمه نصف العشر كما لو سقى بالناضح ونحوه أن الماشية هنا معلوفة بجامع كثرة المؤنة . قال الشيخ : وهو الأوجه ، ولو جزمه وأطعمها إياه في المرعى أو البلد فعلاوفة ، ولو رعاها ورقا تناثر فسائمة ، فلو جمع وقدم لها فعلاوفة . قال ابن العماد : ويستثنى من ذلك ما إذا أخذ كلاً الحرم وعلفها به فلا ينقطع السوم لأن كلاً الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وإنما يثبت به نوع اختصاص ،

على أن إيراد هذا الحديث إنما قصد به إخراج المعلوفة من الغنم ، ومن ثم جعله دليلا على اشتراط السوم . وأما أصل الزكاة في الغنم فقد علم مما سبق أيضا هذا . فان قلت : جعل الحديث دالا بالمفهوم مشكل فان شرط العمل بالمفهوم أن لا يكون القيد مما يغلب وقوعه في المقيد والسوم غالب في غنم العرب . قلت : أجاب سم على منهج بأن ذلك محله حيث لم يظهر للقيد معنى غير كونه مجرد الغالب وهنا يمكن أنه ذكر للتنبيه على خفة المؤنة اه وفي كلام بعضهم أن محل ذلك أيضا فيما لم يفد حكما عاما . أما هو فيعمل بمفهومه وإن كان غالبا أو في جواب سؤال ، وهو ظاهر (قوله فلا تجب فيها زكاة) أى فلو ادعى المالك أنها علقت القدر الذى يقطع السوم وأنكر الساعى فهل يصدق المالك بلا بينة أولا لإمكان إقامة البينة على مادعاه . قال سم فيه نظر واستقر أنه لا بد من بينة كما لو ادعى الوديع تلف الوديعة بسبب ظاهر اه . أقول : وقضية قول الشارح فان اتهم حلف ندبا أنه يصدق بلا بينة ، وأظهر منه قول الحلى وقال في الروضة : إن اليمين مستحبة بلا خلاف في هذا الذى لا يخالفه الظاهر ومستحبة ، وقيل واجبة فيما يخالف الظاهر كقوله كنت بعت المال في أثناء الحول ثم اشتريته واتهمه الساعى في ذلك فيحلفه (قوله بالإضافة إلى رفق الماشية) أى بالنظر (قوله كأن نبت في أرض مملوكة) أى أو اشتراه ولو بقيمة كثيرة ، ومثل ذلك ما يستنبته الناس كأن استأجر أرضا للزراعة وبذر بها حبا فنبت فهو من السكلا المملوك في الراعية له الخلاف المذكور . قال سم ونقل عن الشهاب الرملى ما يخالفه . قال ورده ولده وذكر أنه بتسليم صحة نقله عنه لا يعول عليه إلا بنقل (قوله أحدهما كما أفق به القتال وجزم به ابن المقرئ أو لهما) أى إنها سائمة فتجب فيها الزكاة (قوله ورجح السبكي أنها سائمة) نقل سم على حجج عن الشارح اعتماد ما قاله السبكي (قوله قال الشيخ وهو الأوجه) ضعيف (قوله فعلاوفة) أى إن كان ما أكلته من الحزوز قدرا لاتعيش بدونه بلا ضرر بين (قوله ويستثنى من ذلك) أى من قوله فلو جمع وقدم لها فعلاوفة .



(ولو سامت) الماشية (بنفسها) أو أسامها غاصب أو مشتر شراء فاسدا فلا زكاة كما يأتي لعدم إسامة المالك، وإنما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لأن السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده، والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده لأن الأصل عدم وجوبها أو اعتلفت السائمة بنفسها أو علفها الغاصب القدر المؤثر من العلف فيهما لم تجب الزكاة في الأصح لعدم السوم، وكالغاصب المشتري شراء فاسدا (أو كانت عوامل) لمالكها أو بأجرة (في حرث ونضح) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء ولو محرما (فلا زكاة في الأصح) لأنها لا تقتضي للنماء بل للاستعمال كشياب البدن ومتاع الدار فقوله في الأصح راجع للجميع كما تقرر. والثاني في الأولى مبنى على عدم اشتراط قصد الصوم لحصول الرفق وفي الثانية مبنى على عدم اشتراط النية في العلف وفي الثالثة يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرفق بإسامتها، ولا بد أن يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة كما نقله البندنجي عن الشيخ أبي حامد، وفرق بين المستعملة في المحرم وبين الحلي المستعمل فيه بأن الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمة إلا ما رخص، فإذا استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى أصلها، ولا ينظر إلى الفعل الخسيس، وإذا استعمل الحلي في ذلك فقد استعمل في أصله ولا أثر لمجرد نية العلف ولا لعلف يسير كما مر إلا إن قصد به قطع السوم وكان مما يتمول. وعلم مما تقرر أن المعتبر إسامة المالك أو من يقوم مقامه من وكيل أو ولي أو حاكم بأن غصب معلوفة وردها عند غيبة المالك للحاكم فأسامها صرح به في البحر. قال الأذرعى: لو كان الأحظ للحجور في تركها فهو موضع تأمل اه وظاهر عدم الاعتداد بها حينئذ لتعديه بعلها وهل تعتبر إسامة الصبي والمجنون ماشيتهما أو لا أثر لذلك فيه نظر، ويبعد تخريجهما على أن عمداهما عمد أم لا، وهذا إن كان لهما تمييز، ويحتمل أن يقال لو اعتلفت من مال حربي لا يضمن أن السوم لا ينقطع كما لو جاعت بلا رعى ولا علف.

(قوله ولو سامت بنفسها) ومن ذلك ماجرت به العادة من رعى الدواب في نحو الجزائر فهي سائمة، وأما ما أخذ المتكلم عليها من نحو الملتزم من السراهم فهو ظلم مجرد لا يمنع من الإسامة، ومعلوم أنه لا تجب الزكاة إلا إذا كانت كذلك جميع السنة. وبقي ما لو كانت ترعى في كلاً مباح جميع السنة، لكن جرت عادة مالكيها بعلفها إذا رجعت إلى بيوت أهلها قدرا لزيادة النماء أو دفع ضرر يسير للحفظ هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر، وقد يؤخذ من قول الشارح الآتي ولو كان يسرحها نهارا ويلي لها شيئا من العلف ليلال لم يؤثر أنها سائمة (قوله أو كانت عوامل) أى ولو في محرم أخذنا من قوله وفرق بين المستعملة في محرم الخ.

تفنيه — وقع السؤال في الدرس عما لو حصل من العوامل تناج هل تجب فيه الزكاة أم لا. والجواب عنه بأن الظاهر أن يقال تجب فيه الزكاة إذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال، وما مضى من حول الأمهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها (قوله وهو حمل الماء للشرب) لعل المراد به إخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه لما يأتي في كلام الحلي من أن النضح السقي من ماء بئر أو نهر ببعير أو بقرة، ويسمى ناضحا (قوله ولا بد أن يستعملها الخ) ولو لغيره بأجرة أو عارية (قوله إلا ما رخص) أى فيه (قوله إلا إن قصد به قطع السوم) وقياسه أنه لو استعملها قدرا يسيرا وقصد به قطع الحول سقطت الزكاة (قوله لو كان الأحظ للحجور في تركها) أى الإسامة (قوله ويبعد تخريجهما) أى فيكون الراجح أنه لا اعتبار بإسامتهما (قوله لا يضمن) أى بأن لم يكن له أمان (قوله أن السوم لا ينقطع) معتمد.

ولو ورث سائمة ودامت كذلك سنة ثم علم بإرثها لم تجب زكاتها لما مر من اشتراط إسامة المالك أو نائبه وهو مفقود هنا كما صرح به في الحاوى الصغير والمتولد بين سائمة ومعلوفة له حكم الأم ، فإن كانت سائمة ضم إليها في الحول وإلا فلا ، ولو كان يسرحها نهارا ويلقى لها شيئا من العلف ليلا لم يؤثر ( وإذا وردت ) أى الماشية ( ماء أخذت زكاتها عنده ) لأنه أسهل على كل من المالك والساعي وأقرب للضبط من المرعى ، وفي الحديث « تؤخذ زكاة المسلمين على مياههم » ( وإلا ) أى وإن لم ترد الماء بأن استغنت عنه بالربيع مثلا ( فعند بيوت أهلها ) وأفنيتهم تؤخذ زكاتها . قال في الروضة : ومقتضاه جواز تكليفهم الرد إلى الأفنية ، وبه صرح المحاملى وغيره ، والأوجه فيما لا ترد ماء ولا مستقر لأهلها لدوام انتجاعهم تكليف الساعي النجعة إليهم لأن كلفته أهون من تكليفهم ردها إلى محل آخر ولو كانت متوحشة يعسر أخذها وإمسائها فعلى رب المال تسليم السنن الواجب للساعي ولو توقف ذلك على عقاب لزمه أيضا ، وهو محمل قول أبى بكر رضى الله عنه والله لو منعونى عقالا لأنه هنا من تمام التسليم ( ويصدق المالك في عددها إن كان ثقة ) لأنه أمين وله مع ذلك أن يعدها ، ومراده بالمالك المخرج ولو وليا ووكيلا ( وإلا ) بأن لم يكن ثقة أو قال لا أعرف عددها فتعد ( وجوبا كما لا يخفى عند مضيق ) لأنه أسهل لعددها وأبعد عن الغلط فتمر واحدة واحدة ويبد كل من المالك والساعي أو نائبهما قضيب يشيران به إلى كل واحدة ، فلو ادعى رب المال الخطأ أعيد له العدد ، وكذا لو ظن الساعي خطأ عاده فيعاد أيضا ، ويسن للساعي عند أخذه الزكاة الدعاء للمالك ترغيبا له في الخير وتطيبيا لقلبه بأن يقول أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت ، ولا يتعين دعاء .

( قوله ولو ورث سائمة ودامت الخ ) وقع السؤال في الدرس عما لو أسامها الوارث على ظن بقاء مورثه ثم تبين وفاته وأنها في ملك المورث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه أسامها بالفعل مع كونها في ملكه فظنه للإسامة عن غيره لا يمنع من وقوعها له أم لا فيه نظر . أقول : والأقرب الثانى ، وقد يدل له ما ذكره سم على منهج حيث قال قوله ولم يعلم عبارة البهجة وشرحها للشارح : وما علم أى الوارث بموت مورثه أو بأنها نصاب أو بكونها سائمة لعدم إسامة المالك لاستحالة القصد إليها مع عدم العلم اه وقد يؤخذ من هذا أن غير الوارث إذا لم يعلم أن ماشيته نصاب لا زكاة وإن أسامها إلا أن يفرق فليحررها . أقول : ولعل الفرق أقرب فإنهم إنما اشترطوا كون المال نصابا ولم يذكروا اشتراط العلم ، بخلاف السوم فإنهم لم يكتفوا بمجرد بل اشترطوا قصده وقد حصل فلا أثر لعدم العلم بكونه نصابا ( قوله لم يؤثر في وجوب الزكاة ) أى حيث كان القدر الذى علفها به تعيش بدونه بلا ضرر بين ( قوله أخذت زكاتها ) أى ندبا ( قوله ولو توقف ذلك على عقاب لزمه أيضا ) أى ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمال الزكاة ويرأ المالك بتسليمها للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضا إن تلفت في يده بلا تقصير . ( قوله أعيد له العدد ) أى وجوبا ( قوله فيعاد أيضا ) أى وجوبا ( قوله ويسن للساعي ) ومثله المستحق في ذلك ( قوله الدعاء للمالك ) شمل ماله ودفع المالك بوكيله وعليه فاللائق أن يقول بارك الله لموكلتك فيما أعطى وجعله له طهورا وبارك له فيما أبقي .



ويكره أن يصلى عليه في الأصح إذ ذاك خاص بالأنبياء والملائكة ما لم يقع ذلك تبعاً لهم كالآل فلا  
تكره وهم بنو هاشم والمطلب من المؤمنين كما مر . نعم من اختلف في نبوته كلقمان ومريم  
لا كراهة في إفراد الصلاة والسلام عليه لارتفاعه عن حال من يقال رضى الله عنه هذا كله في  
الصلاة من غير الأنبياء والملائكة أما منهما فلا كراهة مطلقاً لأنها حقهما فلهما الإناعام بها على غيرها  
لخبر أنه صلى الله عليه وسلم قال « اللهم صل على آل أبي أوفى » والسلام كالصلاة فيما ذكر لكن  
المخاطبة به مستحبة للأحياء والأموات من المؤمنين ابتداءً وواجبة جواباً كما سيأتى في محله وما  
يقع منه غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع خطاباً . ويسن الترضى والترحم على غير الأنبياء من  
الأخير قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من أن الترضى مختص بالصحابة والترحم بغيرهم  
ضعيف قال المصنف ويستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفارة أو نذراً أو نحوها كإقراء  
درس وتصنيف وإفتاء أن يقول ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم .

### ( باب زكاة النبات )

المراد به هنا الاسم بمعنى النبات لا المصدر . وينقسم إلى شجر وهو ماله ساق وإلى نجم وهو ما  
لا ساق له كالزروع ، والزكاة تجب في النوعين ولذلك عبر بالنبات لشموله لهما لكن المصنف في نكت  
التنبية ذكر أن استعمال النبات في الثمار غير مألوف . والأصل في الباب قبل الإجماع مع ما يأتى  
قوله تعالى - وآتوا حقه يوم حصاده - وقوله تعالى - أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا  
لكم من الأرض - فأوجب الإنفاق مما أخرجته الأرض وهو الزكاة لأنه لا حق فيما أخرجها  
غيرها ( تختص بالقوت ) لأن الاقتيات من الضروريات التي لأحياء بدونها فلذا أوجب الشارع  
منه شيئاً لأرباب الضرورات خرج به ما يؤكل تدواي أو تنعماً أو تأدماً كالزيتون والزعفران  
والورس وعسل النحل والقرطم وحب الفجل والبسمم والبطيخ والكثيرى والرمان وغيرها كما  
يأتى بعض ذلك ( وهو من الثمار الرطب والعنب ) بالإجماع ( ومن الحب الحنطة والشعير )  
بفتح الشين ويقال بكسرها ،

( قوله ويكره أن يصلى عليه ) أى بأن يقول اللهم صل عليك ( قوله منزلة ما يقع خطاباً ) أى  
فلا كراهة فيه على غير الأنبياء والملائكة ( قوله كإقراء درس ) أى وكقراءة شيء من القرآن  
أو تسبيح أو ذكر أو غيرها من سائر القرب ( قوله أن يقول ربنا تقبل منا الخ ) وكذا ينبى  
للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك لأن تعبته في التحصيل عبادة .

### ( باب زكاة النبات )

( قوله والزكاة تجب في النوعين ) أى في ثمرها على ما يأتى ( قوله غير مألوف ) أى والمعروف تخصيصه  
بالزروع ولا يرد هذا على المصنف لأنه لم يعبر بالثمار بل بالنبات وهو شامل للشجر والزروع وغايته أنه  
على تقدير مضاف أى ثمر كل منهما فإن كان المراد أنه لا يطلق النبات على الشجر وإنما يطلق على  
الزروع اتضح الإيراد ( قوله وهو ) أى القوت ( قوله وهو من الثمار ) وقدمه لقلة الكلام عليه .

( باب زكاة النبات )

(والأرز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي في أشهر اللغات السبع (والعدس) بفتح الدال ومثله البسلا (وسائر المقتات اختيارا) كالخص والباقلا والذرة والمرطبان وهو الجلبان والمناش وهو نوع منه فتجب الزكاة في جميع ذلك لورودها في بعضه في الأخبار الآتية وإلحاقا لباقيها به وثبت أيضا اتفاؤها في بعض ما لا يصلح للاقتيات فالحقنا الباقي به وأما قوله صلى الله عليه وسلم لأبي موسى الأشعري ومعاذ لما بعثهما إلى اليمن فيما رواه الحاكم وصححه إسناده «لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة: الشعير والحنطة والتمر والزبيب» فالحصر فيه إضافي لما رواه الحاكم وصححه إسناده من قوله صلى الله عليه وسلم «فيما سقت السماء والسيول والبعل العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر» وإنما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب فأما القثاء والبطيخ والرمان والقصب فمغفوعا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والقصب بسكون المعجمة الرطب بسكون الطاء وخرج بالاختيار ما يقتات به حال الضرورة من حبوب البوادي كحب الغاسول والحنظل فلا زكاة فيها كما لا زكاة في الوحشيات من الظباء ونحوها، وعبر في التنبيه بدل هذا القيد بما يستنبته الآدميون. قال في المجموع: قال أصحابنا وقولهم بما ينبته الآدميون ليس المراد به أن تقصد زراعته وإنما المراد أن يكون من جنس ما يزرعونه حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند حمل الغلة أو وقعت العصافير على السنابل فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة إذا بلغ نصابا بلا خلاف انفق عليه الأصحاب، ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو حمل السيل حبا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فنبت بأرضنا.

(قوله وعبر في التنبيه  
بدل هذا القيد) أى  
قيد الاختيار والصورة  
أنه مقتات.

(قوله والأرز بفتح الهمزة الخ) الثانية كذلك إلا أن الهمزة مضمومة أيضا الثالثة ضمهما وتخفيف الزاي على وزن كتب الرابعة بضم الهمزة وسكون الراء كوزن قفل الخامسة حذف الهمزة وتشديد الزاي السادسة رزأعنى بنون بين الراء والزاي السابعة فتح الهمزة مع تخفيف الزاي على وزن عضد اه س كذا بهامش دم بخط شيخ الإسلام (قوله وهو الجلبان) بضم الجيم اه شرح روض (قوله فالحصر فيه إضافي) أى بالنسبة لأهل اليمن اه شيخنا الزيادي (قوله والبعل العشر) بالجر عطف على ما من قوله فيما (قوله وإنما يكون ذلك في التمر) مدرج من الراوى تفسير المراد من الحديث (قوله وخرج بالاختيار ما يقتات به) الأولى إسقاطها لأن الذى يتعدى بالباء على ما يفهم من المختار تقوت (قوله حال الضرورة) قال حج ضبطه جمع بكل ما لا يستنبته الآدميون لأن من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتياتهم به اختيارا أى ولا عكس إذ الحلبة تستنبت اختيارا ولا تقتات كذلك (قوله كحب الغاسول) وهو الأشنان اه حج وفيه أنهم فسروه في محل آخر بأن الأشنان حلفاء مكة وبأنه نبت طيب الرائحة يغسل به اللهم إلا أن يقال إنه مشترك (قوله فنبت بأرضنا) أى في محل ليس بمأوكا لأحد كالموات وقوله وغلة القرية الخ أى والحال أن الغلة حصلت من حب مباح أو يذره الناظر من غلة الوقف أما لو استأجر شخص الأرض وبذر فيها حبا يملكه فالزراع ملك صاحب البذر وعليه زكاته وليس من المعين الوقف على إمام المسجد على المعتمد فلا تجب عليه زكاة قال حج بعد مثل ما ذكر وأفتى بعضهم بأن الموقوف المصروف لأقرباء الواقف فيما يأتى كالوقف على معين وفيه نظر بل الوجه خلافه أيضا لأن الواقف لم يقصدهم وإنما الصرف إليهم حكم الشرع ومن ثم لازم كذا فيما جعل نذرا أو أضحية أو صدقة قبل وجوبها ولونذرا معاقبا



فانه لازم كاة فيسه كالنخل المباح بالصحراء وكذا ثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط والقناطر والفقراء والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح إذ ليس له مالك معين ولو أخذ الخراج الإمام على أن يكون بدلا عن العشر كان كأخذه القيمة في الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وإن نقص عن الواجب تممه (وفي القديم تجب في الزيتون) لقول عمر رضي الله عنه : في الزيتون العشر وقول الصحابي حجة في القديم فلذلك أوجب له لكن الأثر ضعيف (و) في (الزعفران و) في (الورس) لا شترأ كهما في المنفعة ولأثر ضعيف في الزعفران وألحق به الورس وهو يفتح فسكون نبت أصفر يصيبغ به الثياب وهو كثير باليمن (و) في (القرطم) وهو بكسر القاف والطاء وضمهما حب العصفر لأن أيبا كان يأخذ العشر منه (و) في (العسل)

بصفة حصلت قبله كان شئ الله مريضى فعلى أن أتصدق بثمر نخلى فشئى قبل بدو صلاحه فإن بدا قبل الشفاء ، فإن قلنا إن النذر المعلق يمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه لم تجب وإلا وجب عليه اه وفيه لو وقف على أولاد زيد وجبت فيه الزكاة لأنه معين صح وعليه فما الفرق بين هذه الصورة وبين قوله السابق لأقرباء الواقف ولعله أن صورة أقرباء الواقف أنه وقف على غيرهم وقفا منقطع الآخر فانهقطع الموقوف عليهم وانتقل الحق إلى أقرب رحم الواقف ويدل على هذا قوله بأن الموقوف المصروف لأقرباء الخ ولم يقل الوقف على أقرباء الواقف وتعليقه بقوله لأن الواقف لم يقصدهم وإنما الصرف الخ وأما الوقف على أولاد زيد فأنهم عينهم في وقفه فهم مقصودون بالوقف منه دون غيره فاستحقاقهم بتعيين الواقف لهم (قوله فانه لازم كاة فيه) ظاهره أن من قصد تملكه مالك جميعه فلينظر وجه ذلك وهلا جعل غنيمة أوفيا بل لا ينبغي إلا أن يكون غنيمة إن وجد استيلاء عليه أوجعلنا القصد استيلاء عليه وهو بعيد خصوصا إن نبت في غير أرضه اه سم على حج . أقول: ينبغي أن يقال إن كان هذا مما يعرض عنه ملكه من نبت في أرضه بلا قصد ، فإن نبت في موات ملكه من استولى عليه كالخطب ونحوه، وإن كان مما لا يعرض عنه لكن تركوه خوفا من دخولهم بلادنا فهو فيء ، وإن قصدوه فمنعوه بقتال فهو غنيمة لمن منعهم (قوله إذ ليس له مالك معين) أفهم أنه لو كان له مالك معين وجبت الزكاة وبه صرح سم على منهج وعبارته بعد مثل ما ذكر بخلاف المعينين كما سبق في الخلطة اه (قوله كان كأخذه القيمة الخ) أو ظاهرا لم يحز عنها وإن نواها المالك وعلم الإمام بذلك اه حج (قوله فيسقط به الفرض) أى وتقوم نية الإمام مقام نية المالك كالممتنع وليس منه ما يأخذه الماتزمون بالبلاد من غلة أو دراهم لأنهم ليسوا نائبين عن الإمام في قبض الزكاة ولا يقصدون بالمأخوذ الزكاة بل يجعلونه في مقابلة تعبه في البلاد ونحوه .

تنبيه — أخذ الزركشى من كلامهم أن أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة أنه أنكر إفتاء حنفى بعدم وجوب زكاتها لكونها خراجية فإن شرط الخراجية أن من عليه الخراج يملكها ملكا تاما وهى ليست كذلك فتجب الزكاة أى حتى على قواعد الحنفية . وأجيب بأنه بنى ذلك على ما أجمع عليه الحنفية أنها فتحت عنوة وأن عمر وضع على رؤوس أهلها الجزية وأرضها الخراج وقد أجمع المسلمون على أن الخراج بعد توظيفه لا يسقط بالإسلام ويأتى قبيل الأمان ما يردّ جزمهم بفتحها عنوة وصرح أئمتنا بأن النواحي التى يؤخذ الخراج من أرضها ولا يعلم أصله يحكم بجواز أخذه لأن الظاهر أنه بحق وملك أهلها لها فلم يتصرف فيها

(قوله لكن الأثر ضعيف)  
لا حاجة إليه على الجديد .

سواء كان نحله مملوكا أم أخذ من الأمكنة المباحة كذا قيده شارح وأطلقه غيره ولعل الأول  
 لكون القديم لا يوجب في غسل غيره وذلك لخبر أنه صلى الله عليه وسلم أخذ منه العشر لكن  
 قال البخاري والترمذي لا يصح في زكاته شيء (ونصابه) أي القوت الذي تجب فيه الزكاة (خمسة  
 أوسق) لخبر «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة» وخبر مسلم «ليس في حب ولا تمر  
 صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق» وقد أمر صلى الله عليه وسلم أن يحرص العنب كما يحرص النخل  
 وتؤخذ زكاته زيبا كما تؤخذ زكاة النخل تمرا «والوسق بالفتح على الأفصح وهو مصدر بمعنى  
 الجمع لما جمعه من الصيعان قال تعالى - والليل وما وسق - أي جمع (وهي) أي الأوسق الخمسة  
 (ألف وستائة رطل ببغدادية) إذ الوسق ستون صاعا فمجموع الخمسة ثلثمائة صاع والصاع أربعة  
 أمداد فيكون النصاب ألف مد ومائتي مد والمد رطل وثلث بالبغدادية وقدرت بالبغدادية لأنه  
 الرطل الشرعي قاله المحب الطبري (وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان) لأن الرطل  
 الدمشقي ستمائة درهم والرطل البغدادية مائة وثلاثون فيما جزم به الراجح فيضرب في ألف وستمائة  
 تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف يقسم ذلك على ستمائة يخرج بالقسمة ما ذكر (قلت: الأصح أنها)  
 بالدمشقي (ثلثمائة واثنتان وأربعون رطلا وستة أسباع رطل) لأن الأصح أن رطل بغداد مائة  
 وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل وثلاثون، والله أعلم) بيانه  
 أن تضرب ماسقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستمائة تبلغ ألفي درهم  
 ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبالغ الضرب الأول  
 فيكون الزائد على الأربعين بالقسمة ما ذكره المصنف ولم يتعرض في المحرر لضبط الأوسق بالأرطال  
 لا بالدمشقية ولا بالبغدادية بل عبر بقوله وهي بالمرن الصغير ثمانمائة من وبالكبير الذي وزنه  
 ستمائة درهم ثلثمائة من وستة وأربعون منا وثلثا من فاختصره المصنف بما سبق، واستفيد من  
 ذلك أن الرطل الدمشقي مساو للمن الكبير والمن الصغير رطلان بالبغدادية والنصاب تحديد كما  
 صححناه للأخبار السابقة وكما في نصاب المواشي وغيرها والعبرة فيه بالكيل على الصحيح بما كان في  
 زمنه صلى الله عليه وسلم كما في التجربة عن الأصحاب وإنما قدر بالوزن استظهارا أو إذا وافق  
 الكيل والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فإنه يشمل على الخفيف والرزين فكيه بالأردب  
 المصري كما قاله القمولى ستة أرادب وربع أردب وهو المعتمد يجعل القديحين صاعا كزكاة الفطر  
 وكفارة اليمين وإن قال السبكي إنه خمسة أرادب ونصف وثلاث وأنه اعتبر القديح المصري بالمد  
 الذي حرره فوسع مدين وسبعين تقريرا فالصاع قد حان إلا سبكي مد وقدر كل خمسة عشر مدا  
 سبعة أقداح وكل خمسة عشر صاعا وربة ونصف وربع فثلاثون صاعا ثلاث وبيات ونصف فثلثمائة  
 صاع خمسة وثلاثون وربة وهي خمسة أرادب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسمائة وستون قدحا  
 وعلى الأول ستمائة (ويعتبر) في الرطب والعنب بلوغه خمسة أوسق حاله كونه (تمرا) بمشناة (أوز بيبا  
 إن تمر) الرطب (أوز بب) العنب لقوله صلى الله عليه وسلم «ليس في تمر ولا حب صدقة حتى يبلغ  
 خمسة أوسق» فاعتبر في التمر الأوسق،

(قوله كذا قيده شارح)  
 أي بالنخل

بالبيع وغيره لأن الظاهر في اليد الملك وحينئذ فالوجه أن الخ ماسند كمر (قوله سواء أكان نحله  
 مملوكا الخ) هذا لا ينافي قوله ولعل الأول وعبرة حجج والغسل من النخل كذا قيده شارح الخ  
 وهي أوضح من عبارة الشارح (قوله أم أخذ من الأمكنة المباحة) انظر وجهه على هذا (قوله  
 وهو مصدر بمعنى الجمع) أي والمراد هنا الموسوق بمعنى المجموع (قوله لأنه الرطل الشرعي) أي الذي



(وإلا) أى وإن لم يتم الرطب ولم يتزبب العنب (فرطبا وعنبا) أى فيوسق رطبا وعنبا وتخرج الزكاة منهما في الحال لأن ذلك أكل أحوالهما ويضم ما لا يحفف منهما إلى ما يحفف في إكمال النصاب لاتحاد الجنس وإنما لم يباحق ذلك بالخضراوات لأن جنسه مما يحفف فألحق نادره بغالبه ومثل ما لا يحفف أصلا ما جافه ردىء أو احتيج لقطعه للعطش قال في العباب أولا يحفف إلا لنحو ستة أشهر فيما يظهر وهو مأخوذ مما صرح به في الشرح الصغير حيث قال ويشبهه أن يباحق به ما إذا كانت مدة جفافه طويلة كسنة لقلة فائدته ويجب استئذان العامل في قطعه كفاي الروضة فإن قطع من غير استئذانه أثم وعزر وعلى الساعى أن يأذن له خلافا لما صححه في الشرح الصغير من الاستحباب . نعم إن اندفعت الحاجة بقطع البعض لم تجز الزيادة عليها (والحب) أى ويعتبر في الحب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه (مضى من تبنة) لأنه لا يذخر فيه ولا يؤكل معه ويظهر اغتفار قليل فيه لا يؤثر في الكيل (وما أذخر في قشره) ولم يؤكل معه (كلأرز والعاس) بفتح العين واللام نوع من الحنطة كما سأتى والكاف في كلامه استقصائية إذ ليس ثم ما يذخر في قشره من الحبوب غير الشثين اللذين ذكرهما (فعشرة أوسق) نصابه اعتبارا بقشره الذى أذخره فيه أصلح له وأبقى بالنصف فعلم أنه لا يجب تصفيته

وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الأمر (قوله وإلا فرطبا وعنبا) قضيته امتناع إخراج البسر وعدم إجزائه . نعم إن لم يتأت منه رطب فالوجه وجوب إخراج البسر وأجزاؤه مرأه سم على حيج وقوله نعم إن لم يتأت منه رطب أى غير ردىء كما يؤخذ مما يأتى (قوله لأن ذلك أكل) قضيته أنه لا يقدر فيه الجفاف والظاهر أنه غير مراد وأن قوله لأن ذلك أكل أحوالهما علة لأجزاء المخرج منها بتلك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف . وحاصله أنه إذا تعذر الجفاف بالفعل لا يتعذر تقديره . لا يقال حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره . لأننا نقول يمكن اعتباره بالقياس إلى ما يتجفف من غيره لأن غاية الأمر أن ما لا يتجفف قام به مانع من التجفيف وهو لا يمنع أن يحجى منه مثل ما يحجى من غيره بفرض زوال المانع (قوله وهو مأخوذ) ضب بينه وبين قوله في العباب (قوله ويجب استئذان العامل) أى على المالك وهو راجع لما بعد الأثم هذا واضح فيما إذا كان ثم عامل وإلا وجب استئذان الإمام أو نائبه ولو فوق مسافة العدوى (قوله فإن قطع من غير استئذانه أثم وعزر) أى ولا ضمان سم (قوله نعم إن اندفعت الحاجة بقطع البعض) أى فيما لو احتاج لقطعه لنحو عطش (قوله والكاف في كلامه استقصائية) أى أنها دلت على أنه لم يبق سواهما وهى الواقعة في كلام الفقهاء وهم ثقات (قوله فعلم أنه لا يجب تصفيته) في فتاوى الشهاب الرملى مانصه سئل الشهاب الرملى عمن عليه زكاة أرز شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار أبيض فحصل منه نصف أصله مثلاً ثم أخرجه عن الأرز الشعير هل يجزى أولا فأجاب بأنه لا يجزى ما أخرجه عن واجبه اه . أقول : هذا قد ينافيه قول الشارح فعلم أنه لا تجب تصفيته الخ فالقياس الإجزاء ويوجه بأن ما فعله هو الأصل في حقه وليس فيه تصرف على الفقراء في حقهم وإنما أسقط عنه تبييضه تخفيفا عليه وليس فيه تقويت على الفقراء بل فيه رفق بهم بتحمل المؤنة عنهم . وبقى ملو لم يضر به وشك فيما حصل عنده هل يباع خالصه خمسة أوسق أولا هل تجب عليه الزكاة فيه أم لا فيه نظر والأقرب عدم الوجوب لأنه الأصل ولا يكاف إزالة القشر ليختبر خالصه هل يبلغ نصابا أولا ولا يشك ذلك بما لو اختلط إناء من ذهب وفضة وجهل الأكثر حيث كلف امتحانه بالسبك أو غيره مما ذكرتم لأنه هناك تحقق الوجوب وجهل قدر الواجب بخلافه هنا فإنه شك في أصل الوجوب

من قشره وأن قشره لا يدخل في الحساب . نعم لو حصات الخمسة أوسق من دون العشرة اعتبرناه دونها كما بحثه ابن الرفعة وهو ظاهر وكلامهم جروا فيه على الغالب وكلام الشرح الصغير يدل لذلك ونقل الشيخان عن صاحب العدة أن قشرة الباقلا السفلى لا تدخل في الحساب لكن استغربه في المجموع وقال إنه خلاف قضية كلام الجمهور والظاهر أن المذهب المنصوص الدخول قال الأذرى وهو كما قال والوجه ترجيح الدخول أو الجزم به وهو قضية كلام ابن كج إن لم يكن المنصوص وهو المعتمد ولا أثر للقشرة الحمراء اللاصقة بالأرز كما في المجموع عن الأصحاب ( ولا يكمل ) في النصاب ( جنس بجنس ) أما التمر والزبيب فبالاجتماع وأما الخنطة والشعير والعنبر والحصى فبالقياس لانفراد كل باسم وطبع خاصين ( ويضم ) فيه ( النوع إلى النوع ) كأنواع التمر والزبيب وغيرها لا اشتراكهما في الاسم وإن تباينا في الجودة والرداءة واختلاف مكانهما ( ويخرج من كل ) من النوعين أو الأنواع ( بقسطه ) لاتتفاء المشتقة فيه بخلاف المواشى فإن الأصح أنه يخرج نوعا منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كما مر ولا يؤخذ البعض من هذا والبعض من الآخر للشقة ( فإن عسر ) لكثرة الأنواع وقلة الحاصل من كل نوع ( أخرج الوسط ) منها دون الأعلى والأدنى لرعاية الجانبين فلو تكاف وأخرج من كل واحد بالقسط جاز بل هو أفضل كما نقله في شرح للمذهب ( ويضم العنبر إلى الخنطة لأنه نوع منها ) وهو قوت صنعاء اليمن يكون في الكمام حبتان وثلاث ( والسلت ) يضم السين وسكون اللام ( جنس مستقل ) فلا يضم إلى غيره ( وقيل شعير ) فيضم له لشبهه به في برودة الطبع ( وقيل خنطة ) فيضم إليها لشبهه بها لونا وملاسه والأول قال اكتسب من تركيب الشبهين طبعاً انفرد به وصار أصلاً برأسه ( ولا يضم ثمرة عام وزرعه ) في إكمال النصاب ( إلى ) ثمرة وزرع عام ( آخر ) وإن فرض اطلاع ثمرة العام الثاني قبل جذاذ الأول بالاجتماع ولو تصوّر نخل أو كرم يحمل في العام مرتين لم يضم أحدهما للآخر بل هما كثمرة عامين ( ويضم ثمرة العام الواحد ) بعضه إلى بعض ،

( قوله والوجه ترجيح الدخول ) من كلام الأذرى ( قوله ولا أثر للقشرة ) خلافاً لحجج ( قوله ويخرج من كل بقسطه ) مفهومه أنه لو أخرج من أحد النوعين عنهما لا يكفي وإن كان ما أخرج منه أعلى قيمة من الآخر وليس مراداً لأنه لا ضرورة على الفقهاء وليس بدلاً عن الواجب لاتحاد الجنس وقد يؤخذ ذلك من عموم قول متن المنهج ويجزى نوع عن نوع آخر برعاية القيمة اهـ حيث عدل عن التعبير بالماشية إلى الأنواع الشاملة للماشية وغيرها ( قوله ولا يؤخذ البعض الخ ) أى لا يكلف دفع ذلك بل لا يجوز فيما لو دفع نصف عنز ونصف نعجة من أر بعين عشرون منها من الضأن وعشرون من المعز ( قوله فلا يضم إلى غيره ) .

تنبيه — يقع كثيراً أن البر يختلط بالشعير والذي يظهر أن الشعير إن قل بحيث لوميز لم يؤثر في النقص لم يعتبر فلا يجزى إخراج شعير ولا يدخل في الحساب وإلا لم يكمل أحدهما بالآخر فما كل نصابه أخرج عنه من غير المختلط اهـ حجج ( قوله يحمل في العام مرتين ) أى بأن ينفصل الحمل الثاني عن الحمل الأول وأما ما يخرج متتابعاً بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الأول بنحو يومين أو ثلاث ثم يتلاحق به في الكبر فكأنه حمل واحد ( قوله كثمرة عامين ) أى وإن كان إطلاعهما في عام واحد .



وإن اختلف إدراكه ( لاختلاف أنواعه وبلاده حرارة وبرودة كنجدة ونهامة قهامة حارة يسرع إدراك ثمرها ونجدة باردة والمراد بالعام هنا اثنا عشر شهرا عربية قال الشيخ والقول بأنه أربعة أشهر غير صحيح وأشار بذلك للرد على ابن الرفعة لأنه نقله عن الأصحاب والعبرة في الضم هنا بإطلاعهما في عام واحد كما صرح به ابن المقرئ في شرح إرشاده وهو المعتمد خلافا لما في الحاوي الصغير من اعتبار القطع فيضم طلع نخله إلى الآخر إن أطلع الثاني قبل جذاذ الأول وكذا بعده في عام واحد ( وقيل إن أطلع الثاني بعد جذاذ الأول ) بفتح الجيم وكسرهما وإهال الدالين وإجماعهما أى قطعه ( لم يضم ) لأنه يشبه ثمر عامين ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الأول ضم إليه جزما ( وزرعا العام يضمن ) وإن اختلفت زراعته في الفصول ويتصور ذلك في الندة فإنها تزرع في الربيع والخريف والصيف ( والأظهر ) في الضم ( اعتبار وقوع حصديهما في سنة ) واحدة بأن يكون بين حصدا الأول والثاني أقل من اثني عشر شهرا عربية وإن لم يقع الزرعان في سنة إذ الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب . والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في السنة لأن الزراعة هي الأصل ودخلة أيضا تحت القدرة وجملة ما فيها عشرة أقوال أحسنها ما ذكره المصنف ونقله عن الأكثرين وهو المعتمد وإن قال الأسنوي إنه نقل باطل يطول القول بتفصيله . والحاصل أني لم أر من صححه فضلا عن عزوه إلى الأكثرين بل رجح كثير من اعتبار وقوع الزرعين في عام منهم البندنجي وابن الصباغ وذكر نحوه ابن النقيب قال الشيخ في شرح منبهه ويجاب بأن ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ أى لأن المثبت مقدم على النافي والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما أفاده السكالي بن أبي شريف وقال إن تعليلهم يرشد إليه ولو وقع الزرعان معا أو على التوالي المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر قبل لم يشتد حبه فالأصح القطع فيه بالضم ، ولو اختلف المالك والسباعي في أنه زرع عام أو عامين صدق المالك في دعواه كونه في عامين فإن اتهمه حلفه ندبا لأن ما ادعاه غير مخالف للظاهر والمستخلف من أصل كندرة سنبلات مرة ثانية في عام يضم إلى الأصل كما علم مما مر بخلاف نظيره من الكرم والنخل لأنهما يرادان للتأييد فجعل كل حمل كشمرة عام بخلاف الندة ونحوها فألحق الخارج منها ثانيا بالأول كزرع تعجل إدراك بعضه ( وواجب ما شرب بالمطر ) أوماء انصب إليه من نهر أو عين أو ساقية حفرت من النهر وإن احتاجت لمؤنة ( أو عروقه لقربه

( قوله وإن اختلف إدراكه ) وعليه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ نصابا جازله التصرف فيه ثم إذا أدرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع إن كان الأول باقيا أو تالفا فإن سبق له بيع تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده إن كان باقيا وردّ بدله إن كان تالفا ثم رأيت في كلام سم على حجج ما يصرح بذلك فليراجع ( قوله والقول بأنه أربعة أشهر غير صحيح ) لجريان العادة بأن ما بين إطلاع النخلة إلى بدو صلاحه ومنتهى إدراكها ذلك اه حجج ( قوله وقوع حصديهما في سنة ) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الإطالعين أن نحو النخل بمجرد الإطلاع صلح للانتفاع به سائر أنواعه بخلاف الزرع فإنه لا يتفع به بمجرد ذلك وإنما المقصود منه للآدميين الحب خاصة فاعتبر حصاده ( قوله يضم إلى الأصل ) ظاهره وإن طالت المدّة ولم يقع حصادها في عام ويمكن توجيهه بأنه لما كان مستخلفا من الأصل نزل منزلة أصله .

من الماء) وهو البعل (من ثمر وزرع العشر و) واجب (ماسق) منهما (بضخ) من نحو نهر حيوان ويسمى الذكر ناضحا والأنثى ناضحة ويسمى هذا الحيوان أيضا سانية بسين مهملة ونون ومثناة من تحت (أو دولاب) بضم أوله وفتح هـ وهو ما يديره الحيوان أو دالية وهي المنجنون وهو ما يديره الحيوان وقيل البكرة أو ناعورة وهو ما يديره الماء بنفسه (أو بما اشتراه) أو وهب له لعظم المنة فيه أو غصبه لوجوب ضمانه (نضه) أى العشر وذلك لخبر البخارى «فماسقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر» فشمل ما لو قصد عند ابتداء الزرع السقى بأحد المائتين ثم حصل السقى بالآخر وهو الأصح وخبر مسلم «فما سقت الأنهار والغيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر» وفي رواية لأبي داود «فى البعل العشر». والمعنى فى ذلك كثرة المؤنة وخفتها كما فى السائمة والعلوقة بالنظر للوجوب وعدمه ولا فرق فى وجوب العشر أو نصفه بين الأرض المستأجرة وذات الحراج وغيرها لعموم الأخبار وخبر «لا يجتمع عشر وخراج فى أرض مسلم» ضعيف وتكون الأرض خراجية إذا فتحها الإمام عنوة ثم تعوضها من الغائمين ووقفها علينا وضرب عليها خراجا أو فتحها صلحا على أن تكون لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو أجرة لا يسقط باسلامهم فإن سكنوها به ولم تشتط هى لنا كان جزية تسقط باسلامهم والأراضى التى يؤخذ منها ولا يعرف أصله يحكم بجواز أخذه لأن الظاهر أنه بحق ويحكم بملك أهلها لها فليهم التصرف فيها لأن الظاهر فى اليد الملك ولا يجب فى المعشرات زكاة لغير السنة الأولى بخلاف غيرها مما مرّ لأنها إنما تتكرر فى الأموال النامية وهذه منقطعة النماء معرّضة للفساد قال الأسنوى والأصوب قراءة ما فى قوله بما اشتراه مقصورة على أنها موصولة لأمدة اسماء للماء المعروف فانها على التقدير الأول تعم الثلج والبرد والماء النجس بخلاف الممدود اهـ ويجب أن البرد والثلج قبل ذوبهما كما لا يسميان ماء

(قوله وهو ما يديره الماء بنفسه) حيث كان الماء يديرها بنفسه هـ لا وجب فيما سقى بها العشر لحفة المؤنة راجعه (قوله أو كان عثريا) العثرى بفتح التاء وقد تسكن اهـ شرح روض قال الجوهري هو الذى لا يسقيه إلا المطر وأوضحه الأزهرى فقال هو أن يحفر حفيرة يجرى فيها الماء من السيل إلى أصول الشجر وتسمى تلك الحفيرة عاثورا لأن المارّ عليها يتعثر بها (قوله ولا فرق فى وجوب العشر أو نصفه الخ) ولا يؤدّيها من حبها إلا بعد إخراج زكاة الكل وفى المجموع ولو آجر الحراجية فالخراج على المالك ولا يحل لمؤجر أرض أخذ أجرتها من حبها قبل أداء زكاته فان فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما بيده أو نصفه كما لو اشترى زكوايا لم يخرج زكاته اهـ حج (قوله والأراضى التى يؤخذ منها) أى الحراج (قوله لأن الظاهر فى اليد الملك) قال حج وحينئذ فالوجه أن أرض مصر من ذلك لأنه لما كثر الخلاف فى فتحها أهو عنوة أو صلح فى جميعها أو بعضها كما يأتى بسطه قبيل الأمان صارت مشكوكا فى حل أخذه منها وقد تقرر أن ما هـ كذا كذا تحمّل على الحل فاندفع الأخذ المذكور .

تنبيه آخر — قدم مخالف شافى أو باعه مثلا ما لا يعتدّ تعلق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافى فهل له أخذه اعتبارا باعتبار المخالف كما اعتبروه فى الحكم باستعمال ماء وضوئه الخالى عن النية وفرقوا بينه وبين مامر فى اعتقاد المقتدى بأن سبب هذا رابطة الاقتصاد ولا رابطة ثم حتى يعتبر لأجلها اعتقاد الشافى وهذا بعينه موجود هنا وأيضا مر أنه يحرم على شافى لعب الشطرنج مع حنفى لأن فيه إعانة على معصية بالنسبة لاعتقاد الحنفى إذ لا يتم اللعب المحرم عنده إلا

(قوله أو دالية وهي المنجنون الخ) عبارة شرح الروض بعد قول المتن والدواليب لفظها جمع دولاب بضم الدال وقد تفتح ويقال له الدالية وهي المنجنون وهو ما يديره الحيوان وقيل الدالية البكرة انتهت (قوله ويجب أن البرد والثلج قبل ذوبهما كما لا يسميان ماء الخ) فى هذا الجواب نظر لأنه إذا سقى بهما بعد ذوبهما لا يصدق أنه سقى بماء اشتراه بالمدّ لأنه إنما اشترى ثلجا أو بردا ويصدق عليه أنه بما اشتراه بالقصر .



لا يمكن السقي بهما والماء النجس لا يصح بيعه فلم يشمله كلامه ( والقنوات ) وكذا السواقي المحفورة في نحو نهر ( كالمطر على الصحيح ) ففي المسقي بماء يجري فيها منه العشر ولا عبرة بمؤنة تصرف عليها لأنها لعمارة الضيعة لا لنفس الزرع فإذا تهيأت وصل الماء بنفسه بخلاف النضح ونحوه فإن المؤنة للزرع نفسه . والثاني يجب فيها نصف العشر لكثرة المؤنة فيها والأول يمنع ذلك ( و ) واجب ( ماسقي بهما ) أى بالنوعين كمطر ونضح ( سواء ) أو جهل حاله كما يأتي ( ثلاثة أرباعه ) أى العشر رعاية للجانبين ( فإن غلب أحدهما في قول يعتبر هو ) فإن غلب المطر فالعشر أو النضح فنصفه ترجيحاً لجانب الغلبة ( والأظهر يقسط ) لأنه القياس فإن كان ثلثاه بماء السماء وثلثه بالدولاب وجب خمسة أسداس العشر ثلثا العشر للثلثين وثلث نصف العشر للثلث وفي عكسه ثلثا العشر وإنما يقسط الواجب ( باعتبار عيش الزرع ) أو الثمر ( ونمائه ) لا بأكثرها ولا بعدد السقيات فلو كانت المدة من وقت الزرع إلى وقت الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في أربعة منها إلى سقية فسقي بالمطر وفي الأربعة الأخرى إلى سقيتين فسقي بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وكذا لو جهلنا المقدارين من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذ بالاستواء أو احتاج في ستة منها إلى سقيتين فسقي بماء السماء وفي شهرين إلى ثلاث سقيات فسقي بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر ولو اختلف المالك الساعي في أنه سقى بماذا صدق المالك إذ الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فإن اتهمه الساعي حلفه ندباً ولو كان له زرع أو ثمر مسقي بمطر وآخر مسقي بنضح ولم يبلغ واحد منهما نصاباً ضم أحدهما إلى الآخر لتام النصاب وإن اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الثاني ولو علمنا أن أحدهما أكثر وجهلنا عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم الحال قاله الماوردي وهو ظاهر ( وقيل بعدد السقيات ) المفيدة دون ما لا يفيد لأن المؤنة تكثر بكثرة السقيات ( وتجب ) الزكاة فيما ذكر ( ببذو صلاح الثمر ) لأنه حينئذ ثمرة كاملة وقبله بلح وحصرم ،

بمساعدة الشافعي له ويأتي أن الشافعي لا ينكر على مخالف فعل ما يحل عنده ويحرم عند الشافعي لأننا نقر من اجتهاد أو قلد من يصح تقليده على فعله اتفاقاً أولاً اعتباراً بعقيدة نفسه . ويحاج عن الأول بأن اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطاً مع أنه لا مخالفة منا لإمامنا به بوجه لا يقاس به الفعل المؤدى للوقوع في ورطة تحریم إمامنا لنحواً كل ما تعلقت به الزكاة قبل إخراجها وعن الثاني والثالث بأننا وإن لزمنا تقرير المخالف لكن يلزمنا الإنكار عليه في فعله ما يرى هو تحریمه خرمه إعاقته له بالأولى وهذا هو الذي يتجه ترجيحه خلافاً لمن مال إلى الأول وعبارة السبكي في فتاويه صريحة فيما ذكرته . وحاصلها أن من تصرف فاسداً اختلفت المذاهب فيه فأراد قضاء دين به لمن يفسده ففيه خلاف والأصح أن من يصححه إن كان قوله مما ينقض لم يحل له وكذلك إن لم ينقض وقلنا المصيب واحد أى وهو الأصح ما لم يتصل به حكم لأنه فيما باطن الأمر فيه كظاهره ينفذ ظاهراً وباطناً كما يأتي بسطه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه اهـ ( قوله باعتبار عيش الزرع ) عبارة حج بعد قول المصنف الآتي وقيل بعدد السقيات أى النافعة بقول الخبراء اهـ وينبغي الاكتفاء في ذلك بإخبار واحد أخذاً من الاكتفاء منهم به في الحارص الآتي فراجع ( قوله فيؤخذ اليقين إلى إلى أن يعلم الحال ) قال سم على حج انظر ما اليقين الذي يأخذه وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منه اهـ والظاهر أن المراد باليقين ما يغلب على الظن أن الواجب لا ينقص عنه وإن تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه أنه الواجب صحيح لأن الأصل عدم الوجوب

( قوله فلم يشمله كلامه ) وانظر هل عدم الشمول مراد حتى لو سقي بالماء النجس يكون فيه العشر أو هو غير مراد والذي يظهر في الحكم أنه إن بذل مالا في مقابلته يكون فيه نصف العشر وإن لم يكن ذلك شراء شرعياً لأن المال مبذول بحق في نظير إسقاط صاحبه اختصاصه عنه كما صرحوا به في نظيره من نحو السرجين وإن لم يبذل فيه مالا كأن غصبه ففيه العشر لا انتفاء ضمانه فراجع ( قوله فيؤخذ اليقين ) أى ويوقف الباقي كما في شرح الروض ومعنى أخذ اليقين أن يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الأقل منهما هكذا ظهر فراجع .

(و) يبدو (اشتداد الحب) لأنه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط إتمام الصلاح والاشتداد ولا بدو صلاح الجميع واشتداده بل يكفي في البعض كما يعلم بيان بدو صلاح الثمر من باب الأصول والثمار وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب إخراجها في الحال بل انعقاد سبب وجوبه ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتنمر ويترب غير ردىء لم يحجزه ولو أخذه الساعى لم يقع الموقع وإن جففه ولم ينقص لفساد القبض كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة وهو المعتمد وإن نقل عن العراقيين خلافه ويردّه حتماً إن كان باقياً ومثله إن كان تالفاً كما في الروضة في باب الغصب وصحح في المجموع واقتضاه كلام الروضة في موضعين ضمانه بالقيمة قاله الأسنوى وهو الأصح الملقى به ونص عليه الشافعى والأكثر من وجزم به ابن المقرئ هنا والقائل بالأول حمل النص على فقد المثل وانتصر الناشئ للثاني نقلاً عن والده بأنه إنما وجبت القيمة هنا لثلايفوت على المستحقين ما يستحقونه من بقاء الثمرة على رءوس الشجر إلى وقت الجذاذ ، وفي الغصب إنما غصب ما على الأرض وأتلفه فلو أتلفه على رءوس الشجر تعين ضمانه بالقيمة واستشهد لكلام والده بما لو أتلف رجل على آخر زرعاً أول خروجه من الأرض في الحال الذي لاقية له قال إسماعيل الحضرمي فيه لعل الجواب إن كان في أرض مغسوبة فلا شيء عليه أو في مملوكة أو مستأجرة وجبت قيمته عند من يبيعه كما ذكروا ذلك في إتلاف أحد خفين يساويان

(قوله واشتداد الحب الخ) أى وحيث اشتد الحب فينبغى أن يمتنع على المالك الأكل والتصرف وحينئذ فينبغى اجتناب الفريك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع اه عميرة (قوله بل يكفي في البعض) قياس ما يأتى ثم أنه لابد في إلحاق ما لم يبد صلاحه بما بدا صلاحه أنه لابد من اتحاد الجنس والبستان والحل وعليه فلو بدا صلاح ثمر أحد بستانين والآخر لم يبد صلاحه جاز له التصرف في الثاني لعدم تعلق الزكاة به (قوله وإن جففه ولم ينقص) أى بل ولو زاد (قوله وهو المعتمد) وهذا بخلاف ما لو أخرج حبا في تبنة أو ذهباً من المعدن في ترابه فصفاه الأخذ فبلغ الحاصل منه قدر الزكاة والفرق أن الواجب هنا ليس كما في ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فإن الواجب بعينه موجود فيما أخرجه غايته أنه اختلط بالتراب أو التبن فمع المختلط من معرفة مقداره فإذا صفي وتبين أنه قدر الواجب أجزأ لزوال الإبهام ثم رأيت في حجج فيما يأتى في المعدن ما هو صريح في الفرق المذكور وعبارته بعد قول المصنف حتى يبلغ خالصه نصاباً نصها وعلى عدم الإجزاء لو خلص الغشوش في يد الساعى أو المستحق أجزأ كما في تراب المعدن بخلاف سخله كبرت في يده لأنها لم تكن بصفة الإجزاء يوم الأخذ والتراب والغشوش هنا بصفته لكنه مختلط بغيره اه (قوله ويردّه حتماً) وهل يحتاج في الرد إلى نية أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه إن كان باقياً وردّه فقد ردّ للمالك ما لم يزل ملكه عنه وإن كان تالفاً فهو دين في ذمته والبراءة في أداء الدين تحصل بمجرد الدفع من نوع ما في ذمته (قوله إن كان تالفاً) معتمد (قوله والقائل بالأول) هو قوله ويردّه حتماً إن كان باقياً (قوله وفي الغصب إنما غصب الخ) أى إنما هو مفروض فيما لو غصب الخ (قوله أو مستأجرة وجبت قيمته) معتمد (قوله كما ذكروا ذلك في إتلاف الخ) قد يفرق بينهما بأنه ثم استولى على الخفين فدخل كل منهما في ضمانه بخلاف المتلف هنا فإن الحاصل منه مجرد مباشرة الإتلاف وهى إنما تقتضى ضمان ما أتلفه كما لو أتلف ولد دابة قيمته نافهة حين الإتلاف فإنه إنما يضمن قيمته في ذلك الوقت لاقيمته كبيراً بتقدير بقائه هذا وكان الأولى للشارح التنظير بما لو أتلف أحد الخفين في يد مالكه ، ومع ذلك يردّ عليه أن المتلف ثم له قيمة في نفسه بخلافه هنا .



عشرة غصبهما فعادت قيمة الباقي درهمن فيضمن ثمانية على المذهب ومحل ماقرر في غير الأرز والعلس أما ما فيؤخذ واجبهما في قشرها كما مر ومؤنة الجفاف والتصفية والجداد والدياس والمحل وغيرها مما يحتاج إلى مؤنة على المالك لا من مال الزكاة ولو اشترى نخيلا وثمرتها بشرط الخيار فبدا الصلاح في مدته فالزكاة على من له المالك فيها وهو البائع إن كان الخيار له والمشتري إن كان له ثم إن لم يبق المالك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت إليه وإن كان الخيار لهما وقفت الزكاة فمن ثبت المالك له وجبت عليه وإن اشترى النخيل بثمرتها أو ثمرتها فقط مكاتب أو كافر فبدا الصلاح لم تجب زكاتها على أحد أما المشتري فلعدم أهليته لوجوبها وأما البائع فلا تنفء كونها في ملكه حال الوجوب أو اشتراها مسلم فبدا الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يردّها على البائع قهرا لتعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلو أخرج الزكاة من الثمرة لم يردّ وله الأرض أو من غيرها فله الردّ. أما لو ردها عليه برضاه كان جائزا لإسقاط البائع حقه وإن اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدا الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فإن لم يرض البائع بالإبقاء فله الفسخ لتضرره بمصّ الثمرة رطوبة الشجرة ولو رضى به وأبى المشتري إلا القطع امتنع على المشتري الفسخ لأن البائع قد رضى بإسقاط حقه وللبائع الرجوع في الرضا بالإبقاء لأن رضاه إعارة وإذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لأن بدو الصلاح كان في ملكه فاذا أخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري ولو بدا

( قوله لامن مال الزكاة ) أى فلو خالف وأخرجها من مال الزكاة وتعذر استردادها من أخذها ضمن قدر مافوته ويرجع في مقداره لغلبة ظنه وسند ذكر نظيره عن الدميري فيما لو فقد المختلط من الذهب والفضة من أنه يعمل بما غلب على ظنه قال ويعضده التخمين في مسئلة المذنى والودى ( قوله ولو اشترى نخيلا الخ ) ويأتى ردّ قول الإمام والغزالي المنع الكلى من التصرف خلاف الإجماع وضعف ترك شيء من الربط للمالك وأحاديث الباكورة وأمر الشافعي بشراء الفول الربط محمولان على ما لا زكاة فيه إذ الوقائع الفعلية تسقط بالإجماع وكما لو لم ينظر الشيخان وغيرها في منع بيع هذا في قشره إلى الاعتراض عليه بأنه خلاف الإجماع الفعلي وكلام الأكثرين وعليه الأئمة الثلاثة كذلك لا ينظر فيما نحن فيه إلى خلاف ما صرح به كلامهم وإن اعترض بنحو ذلك إذ المذاهب نقل فاذا زادت المشقة في التزامه هذا فلا عتب على المتخلص بتقليد مذهب آخر كمذهب أحمد فانه يحيز التصرف قبل الحرص والتنظيم وأن يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه في أوانه اه حجج بحروفه ( قوله ثم إن لم يبق المالك له ) أى لمن له المالك مدة الخيار ( قوله رجع عليه من انتقلت إليه ) قضيته أن للمشتري الردّ قهرا إذا كان الخيار له وأخذت الزكاة من الثمرة المشتراة ويشكل عليه ما يأتى فيما لو اطلع في المبيع على عيب وقد وجبت الزكاة في ملك المشتري حيث يسقط الردّ قهرا وقد يقال ما هنا مصوّر بما إذا قبلها البائع وهو الأظهر وقد يقال بوجوبه مطلقا ويفرق بأن البائع بشرطه الخيار مع غلبة بدو الصلاح موطن نفسه على قبوله إذا أخذت الزكاة منه ( قوله فإن لم يرض البائع بالإبقاء فله ) أى البائع به ثم إذا فسخ وأراد القطع هل يمكن منه وإن أدّى ذلك إلى قطع ثمرة المستحقين أولا فيه نظر والاقترب الثانى لتعلق حق المستحقين بها وعليه فاعل فائدة الفسخ ردّ الثمن على المشتري .

الصالح قبل القبض كان عيبا حادثا بيد البائع فينبغي كما قاله الزركشي ثبوت الخيار للشترى وما قاله من أن محل ذلك إذا كان البدو بعد الزوم وإلا فهي ثمرة استحق بقاؤها في زمن الخيار فصار كالمشروط في زمنه فينبغي أن يفسخ العقد إن قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق العقد مردود والأرجح عدم انفساخ العقد بما ذكر والفرق بينهما أن الشرط في المقيس عليه لما أوجده العاقدان في حريم العقد صار بمثابة الوجود في العقد بخلاف المقيس إذ يغتفر في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي بدليل صحة بيع العين المؤجرة مع استثناء منافعها شرعا وبطلان بيع العين مع استثناء منافعها شرطا (ويسن خرص) أي حزر (الثمر) بالمثلثة (إذا بدا صلاحه على مالكه) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يبعث عبدالله بن رواحة إلى خيبر خارصا وحكته الرفق بالمالك والمستحق وشمل كلامه ثمار البصرة فهي كغيرها وإن استثنائها الماوردي فقال يحرم خرصها بالإجماع لكثرتها وكثرة المؤنة في خرصها وإباحة أهلها الأكل منها للمجتاز وتبعه عليه الروياني قالا وهذا في النخل أما الكرم فهم فيه كغيرهم قال السبكي وعلى هذا فينبغي إذا عرف من شخص أو بلد ما عرف من أهل البصرة يجري عليه حكمهم ولهذا قال الأذري لم أر هذا لغير الماوردي وقضية كلام شيخه الصيمري والأصحاب قاطبة عدم الفرق وخرج بدو الصالح ما قبله فلا يتأتى فيه إذ لاحق للمستحقين ولا ينضب المقدار لكثرة العاهات قبل بدوه . نعم إن بدا صلاح نوع دون آخر ففي جواز خرص السكل وجهان في البحر والأوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز لسكن الأقيس على ما قاله ابن قاضي شهبة الجواز وخرج بالثمر الحب فلا خرص فيه لاستتار حبه ولأنه لا يؤكل غالبا رطبا بخلاف الثمرة وكيفية الخرص أن يطوف الحارص بكل شجرة ويقدر ثمرها أو ثمر كل النوع رطبا ثم يابس ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتهما (والمشهور إدخال جميعه في الخرص) أي جميع الثمر والعنب فيه ولا يترك للمالك شيئا وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا خرصتم غنخا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع » حمله الشافعي رضي الله عنه وتبعه الأئمة على تركهم له ذلك من الزكاة ليفرقه بنفسه على فقراء أقال به وجيرانه لطمعهم في ذلك منه لا على ترك بعض الأشجار من غير خرص جمعها بينه وبين الأدلة الطالبة لإخراج زكاة التمر والزبيب إذ في قوله غنخا ودعوا إشارة لذلك أي إذا خرصتم الكل غنخا بحساب الخرص

( قوله في المقيس عليه ) هو قوله كالمشروط في زمنه وقوله بخلاف المقيس هو قوله وإلا فهذه ثمرة استحق الخ ( قوله ويسن خرص الثمر ) أي الذي تجب الزكاة فيه اه محلي ( قوله وشمل كلامه ثمار البصرة ) معتمد أي نخلا أو كرما ( قوله وخرج بدو الصالح ما قبله ) ومنه البلح الذي اعتيد بيعه قبل تلونه ( قوله نعم إن بدا صلاح نوع الخ ) أو بدا صلاح حبة من نوع فهل يجوز خرصه وهل يجري فيه الوجهان اه سم على بهجة . أقول : القياس جواز الخرص أخذا بما قالوه فيما لو بدا صلاح حبة في بستان حيث يجوز بيع السكل بلا شرط قطع ( قوله لسكن الأقيس على ما قاله ابن قاضي شهبة الجواز ) معتمد مر اه سم ويوجه بأن ما لم يبد صلاحه تابع في البيع لما بدا صلاحه إن اتحد بستان وجنس وحمل وعقد وإن اختلفت الأنواع ( قوله الجواز ) أي في الجميع ( قوله ولأنه لا يؤكل غالبا ) هذا دون ما قبله يشمل الشعير اه سم على بهجة والحكم إذا كان معللا بعلمين يبقى ما بقيت إحداها فلا يجوز خرصه ( قوله أن يطوف الحارص ) أي وجوبا ( قوله غنخا ودعوا الثلث ) أي بأن تميزوه عن باقي الثمر وتضمنوه للمالك .

( قوله ولهذا قال الأذري ) لم أر هذا لغير الماوردي ( كأن موقع هذه العلة أن هذا مرتب على ما أفاده قوله وإن استثنائها الماوردي من كونه ضعيفا بل شاذا أما الأول فلا أن الغاية تفيد ذلك وأما الثاني فلنسبته للماوردي وحده فكأنه قال ما قاله الماوردي ضعيف شاذ ولهذا قال الأذري الخ ( قوله إذ لاحق للمستحقين ) أي فيجوز له أكل جميعه ( قوله الطالبة لإخراج زكاة التمر والزبيب ) أي المقتضية أو المصروفة بعموم الخرص للجميع .



واتركوا له شيئا مما خرص فجعل الترك بعد الخرص المقتضى للإيجاب فيكون المتروك له قدرا يستحقه الفقراء ليفرقه هو. والثاني أنه يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات يأكله أهله تمسكا بظاهر الخبر المذكور (و) المشهور (أنه يكفي خرص) واحد لأن الخرص نشأ عن اجتهاد فكان كالحاكم وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث مع ابن رواحة واحدا يجوز أن يكون معينا أو كاتباً ولو اختلف خارصان وقف الأمر إلى تبين المقدار منهما أو من غيرهما. والثاني يشترط اثنان كالتقويم والشهادة وقطع بعضهم بالأول (وشرطه) أي الخارص (العدالة) فلا يقبل الفاسق فيه وأن يكون عالماً بالخرص لأنه اجتهاد والجاهل بشيء غير أهل للاجتهاد فيه (وكذا) شرطه (الحرية والدكورة في الأصح) إذ الخرص ولاية والرقيق والمرأة ليسا من أهلها. والثاني لا يشترطان كما في الكيال والوزان وعلم من العدالة الاسلام والبلوغ والعقل ولا بد أن يكون ناطقاً بصيرا إذ الخرص إخبار وولاية وانتفاء وصف مما ذكر يمنع قبول الخبر أو الولاية (فاذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع من عين الثمر) بالثلثة (ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه) إن لم يتناف قبل التمكن بلا تقييد لأن الخرص يبيح له التصرف في الجميع كما سيأتي وذلك دال على انقطاع حقهم منه والثاني لا ينتقل حقهم إلى ذمته بل يستمر متعلقاً بالعين كما كان لأنه ظن وتخمين فلا يؤثر في نقل الحق إلى الذمة وفائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى قول العبرة أي اعتبار القدر والأول قول التضمين (ويشترط) في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصريح) من الخارص أو من يقوم مقامه (بتضمينه) أي المالك حق المستحقين كأن يقول ضمنك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا تمراً أو زببياً (وقبول المالك) أو من يقوم مقامه شرعاً التضمين (على المذهب) بناء على الأظهر وهو انتقال الحق من العين إلى الذمة فلا بد من رضاها كالبائع والمشتري فإن لم يضمه أو ضمنه فلم يقبل بقى حق الفقراء بحاله وقد علم مما تقرر عدم اختصاص التضمين بالمالك فلو خرص الساعي ثمرة بين مسلم ويهودي وضمن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي جاز كما ضمن عبد الله بن رواحة اليهود الزكاة الواجبة على الغائبين حكاه البلقيني قال وإذا كان المالك صدياً أو مجنوناً فالتضمين يقع للولي فيتعلق به كما يتعلق به ثمن ما اشتراه له والخطاب في الأصل يتعلق بمال الصبي وقد أشرت إلى ذلك فيما مر بقولي أو من يقوم مقامه شرعاً (وقيل ينقطع) حق الفقراء (بنفس الخرص) لعدم ورود التضمين في الحديث وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان لأنه لو تلف جميع الثمار بأفة سماوية أو سرقت

(قوله وأنه يكفي خارص واحد) أي ولا يجوز للحاكم بعثه إلا بعد ثبوت معرفته عنده ولا يكفي مجرد قوله (قوله ولو اختلف خارصان الخ) بقى ماله اختلف أكثر من اثنين وقياس ما في المياه أن يقدم الأكثر عدداً (قوله إذ الخرص إخبار وولاية) الأولى أن يقول وشهادة فإن الاعمى من أهل الولاية في الجملة وليس من أهل الشهادة إلا أن يقال مراده الولاية السكاملة الشاملة لولاية القضاء ونحوه (قوله التصريح من الخارص) أي إن كان مأذوناً له من الإمام في التضمين (قوله أو من يقوم مقامه) ومنه شريكه كما يأتي في قوله وقد علم مما تقرر عدم الخ (قوله وضمن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي) قضيته صحة ذلك وإن لم يأذن له المسلم في القبول وهي المتبادر من قوله أو من يقوم مقامه لكن قد يشكك عليه ما مر في زكاة الخلطة من أن من أدى حقاً على غيره يحتاج للنية بغير إذنه لا يسقط عنه إلا في الخلطة ووجه الاشكال أن المال وإن كان مشتركاً بين المسلم واليهودي إلا أن

(قوله وفائدة الخرص على هذا جواز التصرف الخ) إن كان المراد بالجواز النہود لم يصح لأن الأمر كذلك قبل الخرص أيضاً كما يأتي وإن كان المراد به مقابل الحرمة فالنہود يصح به كلام الشارح كما يأتي أنه لحرمة قبل الخرص خلافاً لما صرح به الشهاب حججاً كما يأتي عنه فلعلم هذا القائل من يرى ما ذهب إليه الشهاب المذكور (قوله كما ضمن عبد الله بن رواحة اليهود الزكاة الواجبة على الغائبين) وكأنهم كانوا ساقوهم على الشجر فهم شركائهم في الثمرة حتى يتم الدليل (قوله قد أشرت لذلك) أي لمسئق الصبي والمجنون كما أشار بذلك أيضاً لمسئلة الشريك ونه عليه أولاً بقوله وقد علم مما تقرر الخ (قوله وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان) أي لما سيأتي من بناء أمر الزكاة على المساهلة

من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير تفريط فلا شيء عليه قطعاً لفوات الامكان وإن تلف بعضها فإن كان الباقي نصاباً زكاه أو دونه أخرج حصته بناء على أن التمكن شرط للضمان لا للوجوب فإن تلف بتفريط كأن وضعه في غير حرز مثله ضمن وإنما لم يضمن في حالة عدم تقصيره مع تقدم التضمن لبناء أمر الزكاة على المساهلة لأنها عئقة ثبتت من غير اختيار المالك فبقاء الحق مشروط بإمكان الأداء (فإذا ضمن) أي المالك (جاز تصرفه في جميع الخروص بيعاً وغيره) لانقطاع تعلقهم من العين وقد يفهم كلامه امتناع تصرفه قبل التضمن في جميع الخروص لا في بعضه وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب شائعاً لبقاء الحق في العين لا معيناً فيحرم عليه أكل شيء منه فإن لم يبعث الحاکم خالصاً أو لم يكن تحاكماً إلى عدلين عالين بالحرص بخرصان عليه لينتقل الحق إلى النمة ويتصرف في الثمرة ولا يكتفى واحد احتياطاً للفقراء ولأن التحكيم هنا على خلاف الأصل رفقا بالمالك فبحث بعضهم أجزاء واحد يردّ بذلك ومحل جواز التضمن المتقدم إذا كان المالك موسراً فإن كان معسراً فلا لما فيه من ضرر المستحقين فاندفع قول الأذرعى إطلاق القول بجواز نفوذ تصرفه بعد التضمن بالبيع وغيره مشكل إذا كان المالك معسراً ويعلم أنه يصرف الثمرة كلها في دينه أو تأكلها عياله قبل الجفاف ويضيع حق المستحقين ولا ينفعهم كونه في ذمته الخربة فتأمل (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) كله أو بعضه (بسبب خفي كسرقة) أو مطلقاً كما قاله الرافعي فهما من كلامهم (أوظاهر عرف) أي اشتهر بين الناس كخريق أو برد أو نهب دون عمومه أو عرف عمومه واتهم في هلاك الثمار به (صدق يمينه) في دعوى التلف بذلك السبب فإن عرف ذلك السبب الظاهر وعمومه ولم يشهد صدق بلا يمين واليمين هنا وفيما يأتي من مسائل الباب مستحبة وجعله السرقة من أمثلة الهلاك جرى على الغالب إذ قد يطلق ويراد عدم القدرة على دفعه لأن الغالب أن المسروق يخفى ولا يظهر فلا اعتراض عليه (فإن لم يعرف الظاهر طوبى بيينة) على وقوعه (على الصحيح) لسهولة إقامتها والثاني لأنه أتمن شرعاً (ثم يصدق يمينه في الهلاك به) أي بذلك السبب لاحتمال سلامة ماله بخصوصه ولو ادعى تلفه بخريق وقع في الجرين مثلاً وعلمنا عدم وقوعه فيه لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيف الخارص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (بما يبعد) أي لا يقع عادة من أهل المعرفة بالحرص كالربيع (لم يقبل) إلا بيينة قياساً على دعوى الجور على الحاكم أو الكذب على الشاهد وللعلم بطلانه عادة في الغلط. نعم يحط عنه القدر المحتمل وهو الذي لو اقصر عليه لقبول فإن لم يدع غلطه غير أنه قال لم أجده إلا كذا صدق لعدم تكذيبه لأحد واحتمال تلفه ،

(قوله قبل الجفاف) أي أو بعده وقبل التمكن من الإخراج كما لا يخفى (قوله فيحرم عليه أكل شيء منه) أي لأن الأصل إنما يرد على معين بخلاف نحو البيع يقع شائعاً وقضية هذا عدم حرمة نحو البيع خلافاً لما في النسخة من التصريح بها فقد قال الشهاب سم إنه لوجه له فإن ذلك أولى بالجواز من حصة الشريك لضعف الشركة بدليل أن له إخراجها من غير المال وأن لنا قولاً بالصحة في بيع الجميع على قول الشركة نظراً إلى أنها غير حقيقية اهـ (قوله فاندفع قول الأذرعى)

لا يخفى أن الذي ذكره لا يدفع كلام الأذرعى بل هو نتيجته فكان ينبغي خلاف هذا التعبير

اليهودى ليس أهلاً للزكاة فلا تؤثر الخلطة معه ثم قال وقد يقال لما كان أمر الزكاة مبني على المسامحة اكتبوا بتضمن الشريك وإن لم يكن مأذوناً له (قوله كأن وضعه في غير حرز مثله ضمن) الأوجه أنه يضمن المثل اهـ سم على بهجة وفيه دعوى الشارح السابق ومثله إن كان تلفاً الخ ومعلوم أنه يضمن الكل (قوله فينفذ تصرفه) تفريع على قول المصنف جاز تصرفه الخ (قوله أولم يكن تحاكماً إلى عدلين) قضيته أنه لا يكتفى خرصه هو ولو احتاط للفقراء وكان عارفاً للحرص وهو ظاهر لاتهمامه وإنما صدق في عدد الماشية لأنه إذا ادعى دون ما ذكره الساعى فقد ادعى عدم الوجوب وهو الأصل مع أن الساعى ثم يمكنه العد فان رأى منه ريبة عدّ وهنا تحتقنا الوجوب وهو متعلق بالعين ويريد نقله من العين إلى النمة والأصل عدم انقطاع التعلق بالعين فعمل بالأصل فيهما (قوله صدق لعدم تكذيبه لأحد واحتمال تلفه) يؤخذ من ذلك أنه لو ادخر ذلك في الوديعة صدق

قاله الماوردي وغيره (أو) ادعى غلطه (بمحتمل) بفتح الميم بعد تلف الخروص وبين قدره وهو مما يقع بين السكيلين عادة كوسق في مائة (قبل في الأصح) وحط عنه ما ادعاه إذ هو أمين فيجب الرجوع لقوله في دعوى نقصه عند كيله ، ولأن السكيل يقين والحرص تخمين فالإحالة عليه أولى فإن لم يبين قدره لم تسمع دعواه ولو كان الخروص باقيا أعيد كيله وعمل به ولو كان أكثر مما يقع بين السكيلين مما هو محتمل أيضا تخمسة أوسق من مائة قبل قوله وحط عنه ذلك القدر فإن اتهم حلف ومقابل الأصح لا يحط لاحتمال أن النقصان في كيله له ولعله يوفي لو كاله ثانيا . ويسن جذاذ التمر نهارا كما قاله الماوردي ليظم الفقراء فقد ورد النهى عنه ليلا وإن لم تجب الزكاة في المجدوذ .

### ( باب زكاة النقد )

أصل النقد لغة الإعطاء ثم أطلق على المنقود من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول ، وللنقد إطلاقان : أحدهما على ما يتبادل العرض والدين فشمّل المضروب وغيره وهو المراد هنا . والثاني على المضروب خاصة ، والناض له إطلاقان أيضا كالنقد . والأصل في الباب قبل الإجماع مع ما يأتي قوله تعالى - والذين يكنزون الذهب والفضة - والكنز ما لم تؤدّ زكاته ، والنقدان من أشرف نعم الله تعالى على عباده إذ بهما قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق ، لأن حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضى بهما بخلاف غيرهما من الأموال ، فمن كنزهما فقد أبطل الحكمة التي خلقا لها كمن حبس قاضي البلد ومنعه أن يقضى حوائج الناس ( نصاب الفضة مائتا درهم ، ونصاب الذهب عشرون مثقالا ) بالإجماع ، وقدم الفضة على الذهب لأنها أغلب ، ويعتبر ذلك ( بوزن مكة ) تحديدا ، فلو نقص في ميزان

لاحتمال التلف من غير نقصيره ولو كان تسلم منه ذلك تاما للالة المذكورة (قوله أعيد كيله) أي وجوبه  
( باب زكاة النقد )

( قوله ثم أطلق ) أي لغة أيضا ( قوله وللنقد إطلاقان ) أي في عرف الفقهاء غرضه من هذه العبارة دفع اعتراض بعض الشراح بأن الأولى أن يقول باب زكاة الذهب والفضة ليشمل التبر والقراضة والسبائك والنقد بناء على أنه اسم للمضروب خاصة ( قوله والناض له إطلاقان أيضا ) أي من الذهب والفضة ( قوله والكنز مال لم تؤدّ زكاته ) هذا تفسير مراد وإلا فالكنز لغة المال المدفون فكأنه شبه المال الذي تؤدّ زكاته بالمال المدفون الذي لا ينتفع به حال دفنه ( قوله بوزن مكة تحديدا ) أي يقينا ليظهر قوله فلو نقص الخ .

فرع - ابتلع نصابا ومضى عليه حول فهل تلزمه زكاته فيه نظر ولا يبعد أنه كالفائب فتجب فيه الزكاة ولا يلزم أدائها حتى يخرج فلو تيسر إخراجها بنحو دواء فهل يلزمه لأداء الزكاة والانفاق منه على ممونه وأداء دين حال طوبى به فيه نظر ويتجه فيما لو تيسر إخراجها بلا ضرر أن يلزمه أداء الزكاة في الحال ولو قبل إخراجها كما في دينه الحال على موسر مقرر وأن يلزمه إخراجها لنفقة المومن والدين فلو مات قبل إخراجها فقد يتجه أن يقال إن كان تيسر له إخراجها بلا ضرر فتركه استحققت الزكاة عليه فتخرج من تركته ولا يشقّ جوفه وإن كان لم يتيسر له إخراجها كذلك لم يجب الإخراج من تركته ، بل إن خرج ولو بالتعدى بشق جوفه وجبت تركته وإلا فلا

( قوله وبين قدره )

لا حاجة إليه بل الأصوب حذفه لأن كونه محتملا

أو غير محتمل فرع بيان القدر كما لا يخفى عكس

ما يفيد هذا الصنيع ولعله إنما ذكر هذا هنا توطئة لما بعده ، وعبارة الروض أو ادعى غلطا وبينه وكان ممكنا .

### [ باب زكاة النقد ]

( قوله لغة الإعطاء ) ظاهره

ولولغير المنقود فليراجع

( قوله ثم أطلق على المنقود )

لعل المراد به ما يعطى من

خصوص الذهب والفضة

لامطلق ما يعطى بدليل

قوله بعد وللنقد إطلاق

إذ هو كالصريح في أنه

ليس له غير هذين

الإطلاقين على أن الذي

نقله في التحفة عن القاموس

أنه لغة خاص بالدرهم

لا غير



وتم في أخرى فلازكاة للشك وإن راج رواج التام ولا بعد في ذلك مع التحديد لاختلاف خفة الموازين باختلاف حذق صانعيها خبر «الكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة والمثقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً» وهوانان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشروقطع من طرفيها مادي وطل . والمراد بالدرهم الإسلامية التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل ، وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان ، وكانت مختلفة في الجاهلية ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر أو عبد الملك بن مروان وأجمع عليه المسلمون . قال الأذري كالسبي : ويجب اعتقاد أنها كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه لا يجوز الإجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه الراشدين ، ويجب تأويل خلاف ذلك ، ووزن الدرهم ستة دنانق والدانق ثمان حبات وخمسة حبة ، ومتى زيد عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ، ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما . قال بعض التأخرين : ودرهم الإسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطا وأربعة أخماس قيراط

سم على حج قال شيخنا العلامة الشوبري . أقول : ابتلاعه قريب من وقوعه في البحر وقد صرحوا في المبيع قبل قبضه بأنه تلف فليكن هنا كذلك ويفرق بينه وبين الغائب بأنه يمكن التصرف فيه في الجملة وهو باق بيده ولا كذلك بعد الابتلاع انتهى . أقول : قد يفرق بأن مافي البحر مأيوس منه عادة فأشبهه التالف والذي ابتلعه يمكن خروجه بل هو قريب باستعماله الدواء بل يغلب خروجه لأنه مالا تحيله المعدة فأشبهه الغائب كما ذكر سم ( قوله وتم في أخرى ) عبارة المختار : الميزان معروف اه ومقتضاه أنه مذكور ( قوله والمراد بالدرهم الإسلامية ) أي الدرهم الإسلامية التي الخ ( قوله وكانت مختلفة في الجاهلية ) قال في شرح البهجة الكبير بعد مثل ما ذكر مانصه : قال الرافعي وسببه أن التعامل غالبا في عصره صلى الله عليه وسلم والصدر الأول بعده كان بالبغلي وهو ثمانية دنانق والطبري وهو نصفها جمعا وقسما درهمين اه ثم قال : والطبرية نسبة إلى طبرية قصبة الأردن بالشام وتسمى بنصيبين والبغلية نسبة إلى البغل لأنه كان عليها صورته ( قوله ويجب اعتقاد أنها الخ ) أي الدرهم الآن ( قوله لأنه لا يجوز الإجماع على غير ما كان في زمنه ) أجيب بأنه بتقدير عدم وجودها لا يضرب لما قيل إن الدرهم التي كانت موجودة أولا نوعان أحدهما وزنه ثمانية دنانق والآخر أربعة نخلط مجموع الدرهمين وقسم في زمن عمر فصار الدرهم ستة دنانق ، فيحمل مافي الحديث من أن النصاب مائتا درهم على أن كل مائة من نوع من النوعين اللذين كانا موجودين وهو يساوي المائتين من الدرهم الموجودة الآن ( قوله وزن الدرهم ستة دنانق ) . قال في المصباح : الدانق معرب وهو سدس درهم وهو عند اليونان حبتا خرنوب وأن الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة خرنوب ، والدانق الإسلامي حبتا خرنوب وثلاث حبة خرنوب فان الدرهم الإسلامي ستة عشر حبة خرنوب وتفتح النون وتكسر ، وبعضهم يقول الكسر أفصح وجمع المكسور دنانق وجمع المفتوح دنانيق بزيادة ياء ، قاله الأزهرى . وقيل كل جمع على فواعل ومفاعل يجوز أن يمد بالياء فيقال فواعيل ومفاعيل ( قوله والدانق ثمان حبات ) أي فوزن الدرهم خمسون حبة وخمسة حبة وسبعة سبع حبات وخمس حبة ، فإذا زيد عليه ثلاثة أسباعه وهي إحدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة صار اثنين وسبعين وهي المثقال .

بقراريط الوقت . قال الشيخ : ونصاب الذهب بالأشرفى خمسة وعشرون وسبعان وتسع وحراده بالأشرفى فيما يظهر القايتباى وبه يعلم النصاب بما على وزنه من المعاملة الحادثة الآن على أنه حدث تغيير فى المثقال لا يوافق شيئاً مما مرّ فليتنبه لذلك ولا وقص فيهما كالمعشرات . بل مازاد على النصاب فبحسابه كما فى الحرّر ولو بعض حبة لإمكان التجزى بلا ضرر بخلاف المواشى ( وزكاتها ) أى الذهب والفضة ( ربع عشر ) فى النصاب لخبر « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » رواه البخارى ، « وفى الرقة ربع العشر » ، والرقة والورق النضة والهاء عوض من الواو والأوقية بضم الهمزة وتشديد الياء على الأشهر أربعون درهما بالنصوص المشهورة والإجماع ولا يكمل نصاب أحدهما بالآخر لاختلاف الجنس ويكمل الجيد بالردىء من الجنس الواحد وعكسه وإن اختلف نوعاهما ، والمراد بالجودة النعومة ونحوها وبالرداءة الخشونة ونحوها . ويؤخذ من كل نوع بقسطه إن سهل بأن قلت الأنواع وإلا أخذ من الوسط كما فى المعشرات ولا يجزى ردىء ومكسور عن جيد وصحيح كهرضة عن صحاح ، وله استرداده إن بين عند الدفع أنه عن ذلك المال وإلا فلا ، وإذا جاز له الاسترداد فإن بقي أخذه وإلا أخرج التفاوت . وكيفية معرفته أن يقوم المخرج بجنس آخر كأن يكون معه مائتا درهم جيدة فأخرج عنها خمسة معيبة ، والجيدة تساوى بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوى به خمسين دينارا فيبقى عليه درهم جيد ويجزى الجيد والصحيح عن ضدهما بل هو أفضل فيسلمه المخرج إلى من يوكله المستحقون منهم أومن غيرهم ، فإن لزمه نصف دينار سلم إليهم دينارا نصفه عن الزكاة وبقية له معهم أمانة ثم يتفاضل هو وهم فيه بأن يبيعوه لأجنبي ويتقاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه لكن يكره له شراء صدقته

( قوله بقراريط الوقت )  
وهى الأربعة والعشرون  
( قوله وبه يعلم النصاب  
بما على وزنه ) عبارة  
التحفة وبه يعلم النصاب  
بدنانير المعاملة الحادثة  
الآن ( قوله فى النصاب خبر  
ليس فيما دون خمس أواق  
الخ ) عبارة المحلى فى  
النصاب وما زاد عليه  
ولازكاة فيما دونه قال  
صلى الله عليه وسلم : ليس  
فيما دون خمس أواق الخ  
( قوله وله استرداده إن  
بين عند الدفع أنه عن  
ذلك المال وإلا فلا ) وهل  
يكون مسقطا للزكاة أولا  
يراجع .

( قوله بقراريط الوقت ) وقيل أربعة عشر قيراطا والمثقال أربعة وعشرون قيراطا على الأول وعشرون على الثانى اه حجج ( قوله خمسة وعشرون ) أى أشرفيا ( قوله وحراده بالأشرفى فيما يظهر القايتباى ) أى وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن ( قوله والرقة والورق النضة ) عبارة القاموس الورق مثله وككتف وجبل : الدراهم المضروبة لجمع أوراق وورق كالرقة لجمع رقوق والورق الكثير الدراهم وقوله الورق مثله أى مع سكون الراء ( قوله والهاء عوض من الواو ) أى فى الرقة ( قوله على الأشهر ) ومقابله تخفيف الياء ( قوله وإلا أخذ من الوسط ) أى أخرج من أحدهما مراعىا للقيمة كما تقدم فى اختلاف النوعين من الماشية ( قوله وله استردادهما ) أى الردىء والمكسور ( قوله إن بين عند الدفع ) قياس ما يأتى فى التعجيل أن المدار على علم الآخذ لاعتبار تبين الدفع ( قوله أنه عن ذلك المال ) أى الجيد والصحيح ( قوله فإن بقي أخذه ) قضية ما ذكر أنه لا يكتفى بدفع التفاوت مع بقائه ويحتمل أنه غير مراد وأن المراد بأخذه جازله أخذه وجاز دفع التفاوت وهو قريب هذا وقياس مامرّ فيما لو اتفق فرضان من أنه إذا دفع غير الأغبط لا يحسب إن دلس المالك أو قصر الساعى أنه هنا كذلك فليراجع وعلى مقتضى إطلاقهم من الاجزاء هنا مطلقا يمكن أن يفرق بأن المقصود من الدراهم والدنانير صرفها ولا يظهر بين المكسور والردىء وبين الصحيح والجيد مع أخذ التفاوت كبير أمر بخلاف المواشى فإن المقصود منها التبقية والاستثناء وفى غير الأغبط ضرر على الفقراء ( قوله وكيفية معرفته ) أى التفاوت ( قوله أن يقوم المخرج بجنس آخر ) أى ولا يجوز تقديمه بجنسه لأن النقد لا يجوز بيعه بمثله مفاضلة كما هو معلوم من الربا ( قوله فيبقى عليه درهم جيد ) أى وذلك لأن نصف الدينار إذا قسم على الخمسة الجيدة خص كل نصف خمس منه درهما والمعيبة تساوى خمس دينار وقيمتها أربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار نصف خمس يقابل بدرهم من الجيدة .

من تصدق عليه فرضاً أو نفلاً ( ولا شيء في المغشوش ) أى الخلو ط كذهب بفضة أو نحاس ( حق  
يبلغ خالصه نصاباً ) للأخبار المارة فيخرج خالصاً أو مغشوشاً خالصه قدر الزكاة ويكون متطوعاً  
بالنحاس لأنه في الحقيقة إنما أعطى الزكاة خالصاً من خالص والنحاس وقع تطوعاً كما مرّ فلو كان  
ولياً امتنع عليه ذلك في مال موليه كما بحثه الأسنوى لعدم جواز تبرّعه بنحاسه وقيده بما إذا  
كانت مؤنة السبك تنقص عن قيمة الغش أى إن كان ثم سبك لأن إخراج الخالص لا يلزم أن  
يكون بسبك . ويكره للإمام ضرب المغشوشة فإن علم عيارها تحت المعاملة بها معينة وفي الذمة  
وكذا إن لم يعلم عيارها لحاجة المعاملة بها ولذلك استثنيت من قاعدة إن ما كان خليطه غير  
مقصود وقدر المقصود مجهول كمسك مخلوط بغيره ولبن مشوب بماء لانصح المعاملة به ، فجعل  
الزركشى غشها مقصوداً غير صحيح فلو ضرب مغشوشة على سكة الإمام وغشها أزيد من غش  
ضربه حرم فيما يظهر لما فيه من التدليس بإيهام أنه مثل مضروبه ويحمل العقد عليها إن غلبت  
ولو كان الغش يسيراً بحيث لا يأخذ حظاً من الوزن فوجوده كالعدم . ويكره لغير الإمام ضرب  
الدراهم والدنانير ولو خالصة لما فيه من الاقتيات عليه . ويكره لمن ملك نقداً مغشوشاً إمساكه  
بل يسبكه ويصفيه . قال القاضي أبو الطيب إلا إن كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره إمساكها  
ذكره في المجموع ( ولو اختلط إناء منهما ) أى من الذهب والفضة بأن أذيب الإناء منهما بأن  
كان وزنه ألف درهم ستائة من أحدهما وأربعمائة من الآخر ( وجهل أكثرهما زكى ) كلاهما  
بفرضه ( الأكثر ذهباً وفضة ) احتياطاً إن كان غير محجور عليه وإلا تعين التمييز أخذاً مما  
مرّ ، ولا يجوز فرض كله ذهباً إذ أحد الجنسين لا يجزئ عن الآخر وإن كان أعلى منه كما مرّ  
( أوميز ) بالنار كأن يسبك جزءاً يسيراً ،

( قوله ممن تصدق عليه ) مفهومه أنه لو اشتراه من انتقل له من التصديق عليه لم يكره ( قوله أو مغشوشاً  
خالصه قدر الزكاة ) مثله مالاً أخرج فضة مقصودة فيشترط أن يكون وزن الخالص منها قدر  
ماوجب عليه من الفضة الخالصة ( قوله وقع تطوعاً كامراً ) ويصدق المالك في قدر الغش أه حج .  
أقول : هو واضح إن كان بعد تلف المال أوقبله وليس ثم أهل خبرة وتعذر سبك جزء يعلم به  
مقدار الغش وإلا فينبى مراجعة أهل الخبرة أو سبك ما يمكن به معرفته قياساً على ما لو ادعى المالك  
غلط الخارص في محتمل والخروص باق فإنه يتمتع بالكيل وعلى ما لو اختلف المالك والساعى  
في عدد الماشية بما يختلف به الواجب فإنها تعدّ عليه إلا أن يفرق بسهولة إعادة الكيل أو العد  
بخلاف مراجعة أهل الخبرة وبخلاف السبك ( قوله وقيده بما إذا الخ ) معتمد ( قوله ولذلك )  
أى للحاجة ( قوله فجعل الزركشى غشها مقصوداً ) أى فليست من القاعدة حتى تستثنى ( قوله  
وغشها أزيد من غش ضربه ) أى فإن كان مساوياً له كره أخذاً مما يأتى ( قوله أنه مثل  
مضروبه ) ومثل المغشوشة الجيدة أو المغشوشة بمثل غش الإمام لكن صنعتها مخالفة لصناعة دراهم  
الإمام ومن علم بمخالفتها لا يرغب فيها كرهته في دراهم الإمام فتحرم لما في صنعتها من التدليس  
( قوله ويكره لغير الإمام ) أى وللإمام أن يؤدّب على ذلك أه دميرى ( قوله ويكره  
لمن ملك نقداً مغشوشاً إمساكه ) وينبى أن محله حيث لم يتم التعامل به كما يأتى ( قوله بل يسبكه )  
بأبه ضرب يضرب ( قوله أخذاً مما مرّ ) أى في قوله فلو كان ولماً امتنع عليه ذلك الخ .



هذا بأنه يحتاج إلى تهينة  
قطعتين من الذهب زنة  
واحدة ستمائة والأخرى  
أربعمائة ومن الفضة  
كذلك فتعظم المشقة  
بخلاف ما ذكره لا يحتاج  
فيه إلا إلى قطعتين . نعم  
الأسهل ما قاله الأذرعى  
وهو أن يوضع المختلط  
في ماء في إناء ثم يعلم ارتفاع  
الماء ثم يوضع مكانه  
ستمائة ذهباً وأربعمائة  
فضة فإن بلغ الماء محل  
العلامة فقط علمنا أن  
الأكثر ذهب وإن لم  
يبلغها علم أن الأكثر  
فضة ( قوله فإن كان  
الذهب ألفاً ومائتين مثلاً  
والفضة ثمانمائة علمنا  
الح ) يعلم منه أن الفضة  
الموازنة للذهب يكون  
حجمها مقدار حجمه  
مرة ونصفاً وسيأتي  
التصريح به وهذا إنما  
يعلم من الخارج لكن في  
كلام ابن الهائم أن جوهر  
الذهب كجوهر الفضة وثلاثة  
أسباعها ومن ثم كان  
المثقال درهما وثلاثة أسباع  
والدرهم سبعة أعشار  
المثقال ( قوله كما قال ) أى  
الأسنوى ( قوله فنصفه  
ذهب ونصفه فضة ) انظر  
هل المراد النصف في

إن تساوت أجزاؤه كما في البسيط أو يمتحنه بالماء فيضع فيه ألفاً ذهباً ويعلم ارتفاعه ثم يخرجها ثم  
يضع فيه ألفاً فضة ويعلمه وهذه العلامة فوق الأولى لأن الفضة أكبر حجماً من الذهب ثم يخرجها  
ثم يضع فيه المختلط فإلى أيهما كان ارتفاعه أقرب فالأكثر منه ولا شك أنه يكتفى بوضع المختلط أولاً  
ووسطاً أيضاً . قال الأسنوى وأسهل من هذه وأضبط أن يضع في الماء قدر المختلط منهما معا  
مرتين في أحدهما الأكثر ذهباً والأقل فضة وفي الثانية بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم يضع  
المختلط فيلحق بما وصل إليه قال ونقل في السكافية عن الإمام وغيره طريقاً آخر يأتي أيضاً مع  
الجهل بمقدار كل منهما وهو أن يضع المختلط وهو ألف مثلاً في ماء ويعلم كما مر ثم يخرجها ثم يضع  
فيه من الذهب شيئاً بعد شيء حتى يرتفع بتلك العلامة ثم يخرجها ثم يضع فيه من الفضة كذلك  
حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر وزن كل منهما فإن كان الذهب ألفاً ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا  
أن نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه النسبة اه والمراد أنهما نصفان في الحجم لافي الوزن  
فيكون زنة الذهب ستمائة وزنة الفضة أربعمائة لأن المختلط من الذهب والفضة إنما يكون ألفاً  
بالنسبة المذكورة إذا كانا كذلك . وبيانه بها أنك إذا جعلت كلا منهما أربعمائة وزدت على  
الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كان المجموع ألفاً والطريق الأولى كما قال تأتي أيضاً في  
مختلط جهل وزنه بالسكافية قاله الفوراني فانك إذا وضعت المختلط المذكور تكون علامته بين  
علامتي الخالص فإن كانت نسبته اليهما سواء فنصفه ذهب ونصفه فضة وإن كان بينه وبين علامة  
الذهب شعيرتان وبينه وبين علامة الفضة شعيرة فثلاثه فضة وثلاثة ذهب أو بالعكس فالعكس قال  
الرافعي وإذا تعذر الامتحان وعسر التمييز بأن يفقد آلات السبك أو يحتاج فيه إلى زمان صالح وجب  
الاحتياط فإن الزكاة واجبة على الفور فلا يجوز تأخيرها مع وجود المستحقين ذكره في النهاية ولا يبعد  
أن يجعل السبك أو ما في معناه من شروط الإمكان ولا يعتمد المالك في معرفة الأكثر غلبة ظنه .

( قوله إن تساوت أجزاؤه ) أى بأن يكون ما في كل جزء منهما قدر ما في غيره من ذلك اه  
سم على بهجة ( قوله فيكون زنة الذهب ستمائة الح ) إيضاح ذلك أنه قد علم بالنسبة المذكورة  
أن حجم الواحد من الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب فحجم جملة الفضة كحجم قدرها ونصف  
قدرها من الذهب فإذا كان الإناء ألفاً وجب أن يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها  
ولا يتصور ذلك مع كون الجملة ألفاً إلا إذا كان فيه ستمائة ذهباً وأربعمائة فضة اه سم على بهجة  
( قوله وبيانه بها الح ) وهذه الطرق كلها إذا وجد أما إذا فقد فيقوم اعتبار ظنه ويعضده التخمين  
في مسألة المذى والودى اه دم أى من أنه إذا علم إصابتها لثوبه وجهل محله وجب غسل الجميع  
لكن ما ذكره الدميرى يؤخذ ضعفه من قول الشارح الآتى ولا يعتمد المالك في معرفة الأكثر  
غلبة ظنه ( قوله والطريق الأول ) هو قوله أو يمتحنه بالماء فيضع فيه ألفاً ذهباً الح ( قوله وجب  
الاحتياط ) أى فيزكى الأكثر ذهباً والأكثر فضة وعبارة حج ولوقد آلة السبك أو احتاج  
فيه لمن طويل أجبر على تزكية الأكثر من كل منهما ولا يعذر في التأخير إلى التحكك لأن  
الزكاة فورية كذا نقله الرافعي عن الإمام وتوقف فيه فقال لا يبعد أن يجعل السبك أو ما في معناه  
من شروط الإمكان ( قوله ولا يبعد أن يجعل السبك الح ) معتمد ( قوله ولا يعتمد المالك في معرفة  
الأكثر غلبة ظنه ) أى لاتهامه ولأن مبنى الزكاة على اليقين كما مر وحل ذلك حيث كان المختلط  
باقياً فإن فقد عمل بغلبة الظن على ما مر عن الدميرى .

الوزن أو في الحجم ( قوله ولا يبعد الح ) من تنمة كلام الرافعي .

ولو تولى إخراجها بنفسه ويصدق فيه إن أخبر عن علم ولومك نصابا نصفه بيده وباقيه مغضوب  
أودين مؤجل زكي الذي في يده في الحال بناء على أن الإمكان شرط للضمان لا للوجوب ولأن المسور  
لا يسقط بالمعسور (ويزكي المحرم) من ذهب أو فضة (من حلي) بضم أوله وكسره مع كسر  
اللام وتشديد الياء واحده حلي بفتح الحاء وإسكان اللام (و) من (غيره) كالأواني إجماعا ولا  
أثر لزيادة قيمته بالصنعة لأنها محرمة فلو كان له إناء وزنه مائتا درهم وقيمه ثلثمائة وجبت زكاة  
مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لامن نوع آخر دونه ولا من جنس آخر ولو أعلى أو يكسره  
ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشره مشاعا وما كره استعماله كضبة الإناء الكبيرة لحاجة أو الصغيرة  
لزيادة تجب فيها أيضا (لا) الحلي (المباح في الأظهر) فلا زكاة فيه لأنه معد لاستعمال مباح كعوامل  
المواشي وصح ذلك عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم وأجابوا عما ورد مما ظاهره يخالف ذلك  
بأن الحلي كان محرما في أول الإسلام وبأن فيه إسرافا ، والثاني يزكي لأن زكاة النقد تناط  
بجوهره ورد بأن زكاته إنما تناط بالاستغناء عن الانتفاع به لا بجوهره إذ لا غرض في ذاته  
ولو اشترى إناء ليتخذ حليا مباحا فحس ،

(قوله ولو تولى الخ) غاية (قوله زكي الذي في يده في الحال) أي وأما المغضوب والدين فإن سهل  
استخلاصه لكونه حالا على مليء باذل وجبت زكاته فوراً أيضاً وإلا فعند رجوعه إلى يده ولو بعد  
مدة طويلة كما يأتي (قوله بناء على أن الإمكان شرط للضمان) أي على الراجح (قوله ولا أثر لزيادة  
قيمه بالصنعة لأنها محرمة) أي فإن كانت مباحة اعتبرت القيمة مع الوزن اه حجج اعتبارا  
بهيئته الموجودة حينئذ وذلك كأن صاغ حليا لمن يجوز له لبسه ثم انتقل منه إلى غيره ممن لا يجوز  
له لبسه فأمسكه حتى مضى حول مثلا فيعتبر الوزن مع القيمة حيث اتخذ ليؤجره لمن له استعماله  
ثم اشتراه منه من لا يجوز له استعماله أو قصد ماله استعماله وهو ممن يحرم عليه استعماله فيعتبر  
الوزن مع القيمة (قوله أو يخرج ربع عشره مشاعا) هذا إن كانت الصنعة محرمة كما هو  
الفرض وإن كانت مباحة ووزنه وقيمه ما ذكر أخرج خمسة دراهم قيمتها مصوغة سبعة  
ونصف ولا يجوز أن يكسره ويخرج منه خمسة دراهم أو يخرج ربعه مشاعا فيبيعه الساعى بذهب  
ويقسمه بقسمه بين المالك والمستحقين كذا في شرح الروض وقضيته أنه لا يجوز أن يخرج سبعة  
دراهم ونصفا مضروبة ووجهه أن الواجب عليه خمسة دراهم مصوغة فإذا أخرج سبعة ونصفا  
كان ربا زيادة المخرج على الواجب وقد يقال يرد عليه أن الربا إنما يعتبر في العقود وما هنا ليس  
بعقد ثم رأيت في شرح الروض أيضا ما يصرح بجواز ذلك وعبارته بعد ما ذكر عنه وظاهر أنه  
يجوز إخراج سبعة ونصف نقدا ولا يجوز كسره للأداء منه لضرر الجانبين (قوله وما كره استعماله)  
كصاحب ضبة الإناء وعبارة سم على بهجة قوله وكذا المكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة  
استعمال إناء فيه ضبة مكروهة اه وهي تفيد الكراهة في الجميع لافي محل الضبة فقط (قوله  
وصح ذلك عن جمع من الصحابة) منهم ابن عمر فقد صح عنه أنه كان يحلي بناته وجواريه بالذهب  
ولا يخرج زكاته وصح نحوه عن عائشة وغيرها اه شرح البهجة (قوله ورد بأن زكاته إنما  
تناط الخ) أي بعينه وإلا فهو غير مستغنى عن الانتفاع بصرفه في الحوائج اه سم على بهجة  
(قوله ولو اشترى إناء الخ) بقى ما لو صاغ إناء على وجه محرم ثم اضطر إلى استعماله في مباح فقصد  
إعداده له فهل تجب زكاته عملا بالأصل أولا نظرا للقصد الطارىء فيه نظرا والأقرب الثاني للعلة  
المذكورة ثم رأيت ما يأتي عن حجج بالهامش وهو صريح فيما ذكر .

واضطرب إلى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبقي حولا كذلك فهل تلزمه زكاته الأقرب كما قاله الأذرعى لا لأنه معد لاستعمال مباح ولو ورث حليا مباحا ولم يعلم به إلا بعد حول وجبت زكاته لأنه لم ينو إمساكه لاستعمال مباح وفيه احتمال لوالد الرويانى إقامة لنسبة مورثه مقام نيته ولا يشكل الأول بالحلى المتخذ بلا قصد شيء لأن في تلك اتخاذا دون هذه والاتخاذ مقرب للاستعمال بخلاف عدمه ( فمن الحرم الإناء ) من ذهب وفضة بالإجماع للذكر وغيره وذكر ذلك هنا لضرورة التقسيم وبيان الزكاة فيه فلا تكرار وهو محرم لعينه ومنه الميل للمرأة وغيرها فيحرم عليهما . نعم إن صدىء مذكور بحيث لا يبين جازله استعماله نقله في المجموع عن قطع الشيخ أبى حامد والبندنجى وصاحب المذهب وآخرين ويظهر حملة على صدا يحصل منه شيء بالعرض على النار ليوافق ما مر وكذا ميل الذهب لحاجة التدوى قاله الماوردى وهو ظاهر إذا لم يقيم غيره مقامه وطرز الذهب إذا حال لونه وذهب حسنه يلتحق بالذهب إذا صدىء على ما قاله البندنجى كما نقله في الخادم فلا زكاة فيه في الأظهر وفيه نظر ( والسوار ) بكسر السين ويجوز ضمها ( والخالخال ) بفتح الخاء ( لبس الرجل ) والخنثى من ذهب أو فضة لحبر « أحل الذهب والحرير لأنثى أمتى وحرم على ذكورها » والنضة بالقياس عليه ولما في ذلك من الخنثوية التي لا تليق بشهامة الرجال وما تتخذ المرأة من تصاوير الذهب والنضة حرام تجب فيه الزكاة كما قاله المرحوم فى الشافى ( فلو اتخذ الرجل ( سوارا ) مثلا ( بلا قصد ) من لبس أو غيره ( أو بقصد إجارتها لمن له استعماله ) بلا كراهة ( فلا زكاة ) فيه ( فى الأصح ) أما فى الأولى فلائها إنما تجب فى مال نام والتند غير نام وإنما ألحق بالنهى لتبنيته للخارج ، وبالصيغة بطل تهيوئه له ويخالف قصد كنزه الآتى لصرفه هيئة الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدرهم الضرورة ، وأما فى الثانية فكما لو اتخذ ليعبره ولا عبرة بالأجرة كأجرة العاملة ، ولو اتخذ لاستعمال محرم فاستعمله فى المباح فى وقت وجبت فيه الزكاة وإن عكس فى الوجوب احتملان ، أوجهما عدمه نظرا لقصد الابتداء .

( قوله واضطر إلى استعماله ) أى أو لاستعماله للشرب منه لمرض أخبره الثقة أنه لا يزيله إلا هو وأمسه لأجله أو اتخذ ابتداء ذلك وقوله فى طهره أى مثلا ( قوله وفيه احتمال لوالد الرويانى ) ضعيف ( قوله ولا يشكّل الأول بالحلى الخ ) أى من الاحتمالين وهو وجوب الزكاة ( قوله بلا قصد شيء ) أى حيث لازكاة فيه ( قوله لأن فى تلك ) أى وهى ما لو اتخذ بلا قصد شيء ( قوله دون هذه ) أى وهى ما لو ورث حليا الخ ( قوله جازله استعماله ) أى ولا زكاة فيه حينئذ لأنه صار معدا لاستعمال مباح ( قوله ويظهر حملة على صدا ) بالقصر ( قوله يحصل منه شيء بالعرض على النار ) أى لو كان الصدا من النحاس والافالصدا الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه شيء بالعرض على النار ( قوله وكذا ميل الذهب ) أى وكالذى صدىء ميل الخ ( قوله إذا لم يقيم غيره مقامه ) أى أما إذا قام غيره مقامه لم يجز وإن كان الذهب أصلاح ( قوله إذا حال لونه ) أى تغير ( قوله وفيه ) أى إلحاقه بالذهب نظر معتمد ووجهه أنه ذهب ذاتا وهيئة بخلاف ماصدىء فإن صده يمنع صفة الذهب عنه ( قوله ويجوز ضمها ) وفيه لغة ثالثة أسوار بضم الهمزة حكاه المصنف فى شرح مسلم ، وحكى الحافظ المنذرى الكسر أيضا اه دم أى كسر الهمزة ( قوله حرام تجب فيه الزكاة ) أى حيث كان على صورة حيوان يعيش بتلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقصوع الرأس مثلا فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن ينبغى أن يكون مكروها فتجب زكاته كغيره فى الضبة للحاجة ( قوله أما فى الأولى ) هى قوله بلا قصد وقوله وأما فى الثانية هى قوله أو بقصد .



فإن طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء لها حولا من وقته ولو اتخذها لهما وجبت قطعاً وفيه احتمال ومقابل الأصح تجب لأن اسم الزكاة منوط بالذهب والفضة خرج عنه ما قصد به الاستعمال لغرض تزين النساء لأزواجهن فيبقى فيما عداه على الأصل ، وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً فتجب فيه على الصحيح (وكذا لو انكسره الحلي) المباح استعماله بحيث امتنع ذلك منه (وقصد إصلاحه) عند علمه بانكساره وأمكن من غير سبك وصوغ له بأن أمكن بالإلحاح لبقاء صورته وقصد إصلاحه فلا زكاة فيه وإن دارت عليه أحوال ، فإن لم يقصد إصلاحه بل قصد جعله تبراً أو دراهم أو كنزاً أولم يقصد شيئاً أو أخرج انكساره إلى سبك وصوغ وإن قصد ما فتجب زكاته وينعقد حوله من وقت انكساره لأنه غير مستعمل ولا معد للاستعمال وشمل كلامه بما قررته به أنه لو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام أو أكثر فقصد إصلاحه لازكاة أيضاً لأن القصد يبين أنه كان مرصداً له وبه صرح في الوسيط ، فلو علم انكساره ولم يقصد إصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فإن قصد بعده إصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل (ويحرم على الرجل) والخنثى (حلي الذهب) ولو في آلة حرب للخبر المارّ إلا إن صدق بحيث لا يبين كما في المجموع عن جمع وأقره ووجهه زوال الخلاء عنه حينئذ نظير مامرّ في إناء نقد صدق أو غشي (إلا الأنف) للمجدوع فيجوز له اتخاذه منه وإن أمكن من فضة لأن عرجة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لماء كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنفاً من ورق فأنتن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفاً من ذهب رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه (و) (إلا الأنملة) فيجوز اتخاذهما منه قياساً على الأنف ولو لاسكل أصبع والأنملة بثلاث الهمة والميم تسع لغات ،

(قوله فإن طرأ على ذلك قصد محرم) أي وإن طرأ على المحرم قصد مباح فقياس ما ذكرنا قطعاً تعلق الزكاة به من حين القصد ، وعبارة حجج ولو قصد مباحاً ثم غيره لمحرم أو عكسه تغير الحكم (قوله وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً) أي بأن اتخذه ليدخره ولا يستعمله لأى محرم ولا فى غيره كما لو ادّخره لبيعه عند الاحتياج إلى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة (قوله أولم يقصد شيئاً) قد يشكل هذا بعدم الوجوب في حلي اتخذه بلا قصد كما تقدم قريبا. ويجب بأن الكسر هنا المنافي للاستعمال قربه من التبر وأعطاه حكمه اه سم على بهجة (قوله فقصد إصلاحه) أفهم أنه لو لم يقصد إصلاحه حين علم به تجب الزكاة ويوجه بمثل ما علل به كأن يقال لأن عدم قصد الإصلاح بعد العلم يبين أنه خرج عن قصد الاستعمال من حين الكسر فتجب زكاته من حينه (قوله والخنثى) ولو اتضح بالأنوثة وقد مضى حول أو أكثر فينبغي وجوب الزكاة لأنه في مدة الخنوثة ممنوع من الاستعمال فأشبهه الأوانى إذا اتخذت على وجه محرم ويحتمل على بعد عدم وجوبها اعتباراً بما فى نفس الأمر ويفرق بينه وبين الأوانى بأنها محرمة في الظاهر وفي نفس الأمر (قوله إلا إن صدق بحيث لا يبين) أي فلا حرمة لكن ينبغي كراهته فتجب الزكاة فيه ثم إن استعماله على وجه لا يوجد إلا فى النساء حرم لما فيه من التشبه بهن وإلا فلا (قوله إلا الأنف) وينبغي أن مثل الأنف العين إذا قلعتم واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز (قوله للمجدوع) هو بالدال المهملة ، وعبارة المختار : الجذع قطع الأنف وقطع الأذن أيضاً وقطع اليد والشفة وبابه قطع (قوله لأن عرجة بن أسعد) فى الدميرى : ابن صفوان اه وهو نسبة لجدّه فى الإصابة عرجة بفتح العين والفاء بينهما راء ساكنة ، وبالجميم ابن سعد ابن كرز بن صفوان التميمى السعدى . وقيل العطاردى كان من الفرسان فى الجاهلية وشهد

أفصحها وأشهرها فتح الحمزة وضم الميم والأنامل أطراف الأصابع وفي كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل (و) إلا (السن) فيجوز لمن قلعت سنه اتخاذ بدلها مما ذكر قياسا على الأنف وإن تعددت كما هو ظاهر إطلاقهم وله شد السن به عند ترزله ولا زكاة في ذلك وإن أمكن نزعه ورده كما اقتضاه كلام الماوردي وكل ماجاز من الذهب فهو بالفضة أولى وحكمة جوازه مع التمكن من اتخاذ منها أنه لا يصدأ إذا كان خالصا بخلافها ولا يفسد النبات أيضا وقد شد عثمان وغيره أسنانهم به ولم ينكره أحد (لا الأصبع) والأملتين منه فلا يجوز من ذهب ولا فضة لأنها لا تعمل فتكون لمجرد الزينة بخلاف السن والأنملة فإنه يمكن تحريكها ويؤخذ منه عدم جواز أنملة سفلى كالأصبع لما ذكر وعلم منه حرمة اليد بطريق الأولى وأخذ الأذرع مما تقدم أن ماتحت الأنملة لو كان أشل امتنعت ويؤخذ منه أن الزائدة إن عملت حلت وإلا فلا (ويحرم سن الخاتم) على الرجل من ذهب استعمالا واتخاذا والمراد به الشعبة التي يستمسك القص بها (على الصحيح) لعموم أدلة المنع مع عدم الحاجة له وسواء في ذلك قليله وكثيره ويشارك ضبة الاناء الصغيرة على رأى الرافعي بأن الخاتم أდوم استعمالا من الاناء ومقابلته يلحقه بالضبة المذكورة (ويحل له) أى الرجل ومثله الخنثى بل أولى (من الفضة الخاتم) أى لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع لكن لبسه في اليمين أفضل لأنه زينة واليمين أشرف ويجوز لبسه فيهما معا بفص وبدونه وجعل الفص في باطن الكف أفضل للأخبار الصحيحة فيه ويجوز نقشه وإن كان فيه ذكر الله تعالى

الكلاب فأصيب أنفه ثم أسلم فأذن له النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ له أنفا من ذهب أخرج حديثه أبو داود وهو معدود في أهل البصرة (قوله أفصحها وأشهرها فتح الحمزة وضم الميم) في الديميري أعجمها فتح همزتها وميمها ولم يحك الجوهرى غيرها اه وعبرة المختار والأنملة بالفتح واحدة الأنامل وهى رءوس الأصابع قلت الأنملة بفتح الحمزة والميم أيضا لأنه ذكرها في الديوان في باب أفعل وقد يضم أولها ذكره ثعلب في باب المفتوح أوله من الأسماء وأما ضم الميم فلا أعرف أحدا ذكره غير المطرزي في المغرب وقد نظم بعضهم لغات الأنملة والأصبع فقال :

با أصبع ثلثين مع ميم أنملة وثلاث الحمزة أيضا وارو أصبوعا

(قوله وإن تعددت) أى بل وإن كانت بدلا لجميع الأسنان (قوله ولا زكاة في ذلك) يؤخذ من نقي الزكاة عدم كراهة اتخاذه لأنه لو كان مكروها لوجب فيه كما تقدم في الضبة (قوله لا الأصبع) أى ولو للمرأة مر اه سم على منهج . أقول : ولو قيل بجوازه لإزالة التشويه عن يدها بفقد الأصبع وحصول الزينة لم يبعد (قوله ويؤخذ منه عدم جواز أنملة سفلى) أى بأن فقدت أصبعه فأراد اتخاذ أنملة بدل السفلى من أنامل الأصبع فلا يجوز لأنها لا تتحرك كما لا يجوز اتخاذ الأصبع لتلك ومثل الأنملة السفلى الأنملة الوسطى لوجود علة منع الأملتين فيها (قوله ويحرم سن الخاتم على الرجل الخ) ويحرم عليه أيضا لبس الدمليج والسوار والطوق خلافا للغزالي اه ديميري والدمليج بضم الدال واللام اه مختار (قوله ويحل له من الفضة الخاتم) أى ويحل له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن الكرماني على البخارى ما يوافقه عن شيخنا الزبائدي أنه نقل أولا الحرمة ثم رجع واعتمد الجواز فله الحمد (قوله وفي خنصر يساره) مفهومه أن غير الخنصر لا يحل وعبرة حج وحكي وجهان في جوازه في غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت القمولى صرح بالكراهة وسبقه إليها في شرح

(قوله وفي كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل) هو قول منقول عن الشافعي وبعض أهل اللغة مقابل لما قبله المنقول عن الجمهور ولا يخفى ما في سياق الشارح (قوله أى لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع) لا يخفى أن الاتباع دليل النذب لادليل الحل فقط فكان عليه أن يقول عقب قول المصنف يحل بل يسن ثم يستدل له بالاتباع كما صنع غيره (قوله ويجوز نقشه وإن كان فيه ذكر الله تعالى) في هذا التعبير حرازة وعبرة الديميري ويجوز أن يكون فضة منقوشا باسم الله.

ولا كراهة فيه قال ابن الرفعة وينبغي أن ينقص الخاتم عن مثقال خبز أبي داود «أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل وجده لابس خاتم حديد : مالى أرى عليك حلية أهل النار فطرحه فقال يا رسول الله من أى شئ آتخذ ؟ قال من ورق ولا تبلغه مثقالا» اه والخبر ضعفه المصنف فى شرحى المذهب ومسلم وقال النيسابورى إنه منكر واستغفر به الترمذى وإن صححه ابن حبان وحسنه ابن حجر فالمعتمد ضبطه بالعرف فيرجع فى زنته له كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمى وغيره فما خرج عنه كان إسرافا كما قالوه فى الخلخال للمرأة وعلى تقدير الاحتجاج بالخبر المار فهو محمول على بيان الأفضل وعلى ما تقرر فالأوجه اعتبار عرف أمثال اللابس ويجوز تعدده اتخاذا ولبسا فالضابط فيه أيضا أن لا يعد إسرافا قال ابن العماد إنما عبر الشيخان بما مر لأنهما يتكلمان فى الحلى الذى لا تجب فيه الزكاة أما إذا اتخذ خواتم ليا لبس اثنين منهما أو أكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لوجوبها فى الحلى المكروه (و) يحل للرجل من النقضة (حلية آلات الحرب كالسيف) وأطراف السهام والدرع والخوذة (والرمح والمنطقة) بكسر الميم ما يشدها الوسط والترس والخف وسكين الحرب لأن فى ذلك إغاطة للكفار وقد ثبت «أن قبعة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة ولأنه صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعلى سيفه ذهب وفضة» رواه الترمذى وحسنه لكن خالفه ابن القطان فضعفه وهو الموافق لجزم الأصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب .

(قوله إنما عبر الشيخان بما مر) أى بالخاتم كما فى المتن .

مسلم والأذرعى صوب التحريم والأوجه الأول وفيه و يتردد النظر فى قطعة فضة ينقش عليها ثم تتخذ ليختم بها هل يحل لأنه لا يسمى إناء فلا يحرم اتخاذ أو يحرم لأنه يسمى إناء لخبر الختم ومرر آخر الأوانى أن ما كان على هيئة الإناء حرم سواء أكان يستعمل فى البدن أم لا وما لم يكن كذلك فإن كان لاستعمال متعلق بالبدن حرم وإلا فلا وحينئذ فالأوجه الحل اه رحمه الله وبعبارة شيخنا الزيادى وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة ينقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا تجوز وبحث بعضهم الجواز (قوله ولا كراهة فيه) أى فى النقش لكن يحرم استعماله إذا أدى ذلك إلى ملاقة النجس كأن لبسه فى اليسار واستنجى بها بحيث يصل ماء الاستنجاء إليه (قوله ويجوز تعدده الخ) ظاهره ولو كثرت وخرجت عن عادة أمثاله كعشرين خاتما مثلا (قوله اتخاذا ولبسا) أى فى وقتين مختلفين أخذنا من قوله الآتى أما إذا اتخذ خواتم ليا لبس اثنين الخ وكذا فى وقت واحد لكن تجب فيه الزكاة كما يأتى لكن قضية قوله فيما يأتى لوجوبها فى الحلى المكروه أن التعدد فى الوقت الواحد حيث جرت به عادة مثله مكروه لأحرام وهو مقتضى إطلاقه هنا وعليه لا يضر لأنه لا تلازم بين الجواز ووجوب الزكاة ثم رأيت حجج ذكر فى ذلك خلافا طويلا واستوجه الكراهة (قوله فتجب فيها الزكاة) أى بخلاف ما إذا اتخذها ليا لبسها واحدا بعد واحد اه سمع عن مر (قوله والمنطقة) لم يشترط الشيخ كونها معتادة وفى الدميرى بشرط أن تكون معتادة فلو اتخذ منطقة ثقيلة لم يمكنه لبسها من فضة أو اتخذت المرأة حليا ثقيل لا يمكنها لبسه وجبت الزكاة قطعاً لأنه غير معد لاستعمال مباح (قوله أن قبعة سيفه) هى ما على مقبضه من فضة أو حديد اه مختار (قوله لجزم الأصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب) معتمد والتحلية فعل عين النقد فى محال متفرقة مع الأحكام حتى تصير كالجزم منها وإمكان فصلها مع عدم ذهاب شئ من عينها فارتقت التمويه السابق أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التمويه بها



أمامسكين المهنة والمقامة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما يحرم عليهما تحلية السواة والمرآة والمنطقة (لا) حلية (ملا يلبسه كالسرج واللباس) والركاب والقلادة والثفر وأطراف السيور (في الأصح) لأنه غير ملبوس له كالأنيّة . والثاني يجوز كالسيوف وخرج بالنضة الذهب فلا يحل منه لمن ذكر شيء لما فيه من زيادة الخيلاء وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو تحريره حل استعماله أو تحريره محلي لكن إن تعينت الحرب على المرأة والخنثى ولم يجدا غيره حل استعماله ومحل الخلاف في المقاتل أما غيره فيحرم جزماً وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك إذ هو بسبيل من أن يجاهد ووجهه أنها تسمى آلة حرب وإن كانت عند من لا يحارب ولأن إغاية الكفار ولو من بدارنا حاصلة مطلقاً (وليس للمرأة) ومثلها الخنثى احتياطاً (حلية آلة الحرب) بذهب أو فضة وإن جاز لمن المحاربة بالتحية لما في ذلك من التشبه بالرجال وهو حرام كعكسه لما ورد من اللعن على ذلك وهو لا يكون على مكروه لا يقال إذا جاز لمن المحاربة بالتحية غير محلاة فمع التحلية أجوز إذا تحلى لمن أوسع من الرجال لأنها قول إنما جاز لمن لبس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة إلى الحلية (ولها) والصبى أو المجنون (لبس أنواع حلى الذهب والفضة) إجماعاً للخبر المار كسوار وخاتم وطوق وحلق في آذان وأصابع ومنه التاج فيحل لها لبسه مطلقاً وإن لم تسكن ممن اعتاده كما هو الصواب في باب اللباس من المجموع وهو المعتمد لعموم الخبر ودخوله في اسم الحلى ويحل لها النعل منهما ولو تقلدت دراهم أو دنائير مثقوبة بأن جعلتها في قلايدها زكته بناء على تحريرهما وهو المعتمد كما في الروضة وما في المجموع في باب اللباس من حلها محمول على المرأة وهي التي جعل لها عرى وجعلتها في قلايدها فانه لازمة فيها لأنها صرفت بذلك عن جهة النقد إلى جهة أخرى بخلاف غيرها (وكذا) لها لبس:

(قوله وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو تحريره حل استعماله) فيه نظر (قوله لكن إن تعينت الخ) استدراك على ما شمله ما قبله من كونه إذا حرم التحلية حرم اللبس فتستثنى منه هذه فتحرم تحليته لها ويحل لها لبسه في الحالة المذكورة

حصل منه شيء أولاً على خلاف ما مر في الأنيّة وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اه حج وكتب عليه سم قوله السابق أول الكتاب الخ تقدم بهامشه ما ينبغي مراجعته (قوله أمامسكين المهنة) ومنها المقشط (قوله والمقامة) بالكسر وعاء الأقدام اه مختار (قوله والمرآة والمنطقة) تقدم عدّها من آلة الحرب وأن تحليتها جائزة للرجل فعدها هنا مما يحرم على الرجل وغيره مخالف لذلك ثم رأيت في نسخ صحيحة إسقاطها من هنا وعلى تقدير ثبوتها فيمكن حملها على منطقة غير مقاتل (قوله ومحل الخلاف في المقاتل) أى ولو بالقوة كالجنود المعدين للحرب لكن التقييد بذلك ينافيه قوله وظاهر كلامهم الخ وعبارة حج آلات الحرب للمجاهد كالمرتزق اه وهي تفيد أن المعدين للجهاد يجوز لهم ذلك دون غيرهم ويمكن دفع المناقاة بأن يراد بالمقاتل ما من شأنه ذلك وبما يأتى من يتأتى منه في الجملة على أنه قديقال وهو الظاهر أن قوله ومحل الخلاف مفروض فيما لا يلبسه كالسرج ونحوه دون آلة الحرب فانه لم يحك فيها خلافاً وقوله وظاهر كلامهم الخ مفروض في آلة الحرب (قوله وإن جاز لمن) أى للنساء والخنثى (قوله في آذان وأصابع) أى سواء أصابع اليدين والرجلين وعبارة سم على منهج: قوله وحرم عليهما أصبح التقييد بهما كالصريح في حل الأصبع للمرأة وهو ظاهر حل الذهب لها ولأن فيه زينة لكن منعه مرفق بالحرمة فيها أيضاً (قوله ويحل لها) ومثلها الصبي والمجنون فذكر المرأة للتشثيل (قوله محمول على المرأة) وهي التي تجعل لها عروة من ذهب أو فضة وتعلق بها في خيط كالسبحة وإطلاق العروة يشمل ما لو كانت من حرير أو نحوه وفيه نظر (قوله وكذا لها) في نسخة ولمن ذكر ممن مر .

(مانسج بهما) أى الذهب والفضة من الثياب كالخلى لأن ذلك من جنسه (فى الأصح) لعموم الأدلة . والثانى لا ، لزيادة السرف والخيلاء (والأصح تحريم المبالغة فى السرف) فى كل ما أبجناه (تخلخال) أى مجموع فردتيه لإحداها للمرأة (وزنه مائتا دينار) أى مثقال إذ المقتضى لإباحة الخلى لها التزين للرجال المحرك للشهوة الداعى لكثرة النسل ولازينة فى مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاستبشاعه ، ويؤخذ من هذا التعليل إباحة ما يتخذہ النساء فى زمننا من عصائب الذهب والتراكيب وإن كثر ذهبها إذ النفس لاتنفر منها بل هى فى نهاية الزينة . والثانى لا يحرم كما لا يحرم اتخاذ أساور وخلاخيل لتلبس الواحد منها بعد الواحد ويأتى فى لبس ذلك معاً مأمراً فى الخواتيم للرجل وخرج بالمبالغة ما لو أسرفت ولم تبالغ فلا يحرم لكنه يكره فتجب الزكاة فى جميعه فيما يظهر لافى القدر الزائد وفارق مأمراً فى آلة الحرب حيث لم يعترف فيه عدم المبالغة بأن الأصل فى الذهب والفضة حلها للمرأة بخلافها لغيرها فاعتقر لها قليل السرف وما تقرر من اغتفار السرف من غير مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العماد وجرى عليه بعض المتأخرين ، والأوجه الاكتفاء فيهما بمجرد السرف والمبالغة فيه جرى على الغالب وكالمرأة الطفل فى ذلك لكن لا يقيد بغير آلة الحرب فيما يظهر وخرج بالمرأة الرجل والخنثى فيحرم عليهما لبس حلى الذهب والفضة على مأمراً ، وكذا مانسج بهما إلا إن جفأتها الحرب ولم يجدا غيره كما مر أيضاً (وكذا) يحرم (إسرافه) أى الرجل (فى آلة الحرب) فى الأصح وإن لم يبالغ فيه لما مر والسرف مجاوزة الحد ويقال فى النفقة التبذير وهو الانفاق فى غير حق ، فالسرف المنفق فى معصية وإن قل إنفاقه وغيره المنفق فى طاعة وإن أفرط .

(قوله حيث لم يعترف فيه عدم المبالغة) أى حيث لم يعترف فيه أصل السرف للرجل وإن لم يبالغ .

(قوله مانسج بهما) أفهم أن غير اللبس من الافتراش والتدثر بذلك لا يجوز وقياس مأمراً فى افتراش الحرير حله لها إلا أن يفرق بأنه إنما جوز لها لبس مانسج بالذهب والفضة لحصول الزينة المطاوب منها تحصيلها للزوج وهو مستف فى الفرش وإنما جاز لها افتراش الحرير لأن بابه أوسع . وفى الروضة : ولبس الثياب المنسوجة بالذهب والفضة فيه وجهان أحدهما الجواز انتهى . قال السيد فى حاشيتها : لم يتعرضوا لافتراش المنسوج بهما كالمقاعد المطرزة بذلك . قال الجلال البلقينى : وينبغى أن يبنى ذلك على القولين فى افتراش الحرير ووجه البناء أن الحرير لمن لبسه وفى افتراشه قولان وكذلك الذهب والفضة يحل لمن لبسهما فبقى مجبى القولين فى الافتراش . قلت : وقد يلحظ مزيد السرف فى الافتراش هنا كما سبق فى لبس النعل بخلاف الحرير انتهى شوبرى وقوله فى لبس النعل المعتمد فيه الجواز فيكون المعتمد فى الفرش الجواز أيضاً (قوله من عصائب الذهب والتراكيب) التى تفعل بالصوغ وتجعل على العصائب . أما ما يقع لنباء الأرياف من الفضة المثقوبة أو الذهب المخيط على القماش حرام كالدرهم المثقوبة المجعلولة فى القلادة كما مر وقياس ذلك أيضاً حرمة ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على رأس الأولاد الصغار وهو قضية قوله الآتى : وكالمرأة الطفل فى ذلك (قوله ولم تبالغ فلا يحرم) ضعيف (قوله بمجرد السرف) والمراد بالسرف فى حق المرأة أن تفعله على مقدار لا يعد مثله زينة كما أشعر به قوله السابق بل تنفر منه النفس الخ وعليه فلا فرق فيه بين الفقراء والأغنياء (قوله والسرف مجاوزة الحد) عبارة السكرمانى على البخارى فى أول كتاب الوضوء نصها : الإسراف هو صرف الشيء فيما ينبغى زائداً على ما ينبغى بخلاف التبذير فإنه صرف الشيء فيما لا ينبغى اه وعليه فالصرف

(و) الأصح (جواز تحلية المصحف) ولو بتحلية غلافه المنفصل عنه (بفضة) للرجل وغيره إكراماً له. وينبغي كما قاله الزركشي إلحاق اللوح المعد لكتابة القرآن بالمصحف في ذلك. والثاني لا يجوز كالأواني (وكذا) يجوز (للرأة) فقط (بذهب) للخبر المار، والطفل في ذلك كله كالمرأة. قال الغزالي: ومن كتب المصحف بذهب فقد أحسن ولازكاة عليه، وظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل أو المرأة وهو كذلك وإن نازع فيه الأذري. والثاني الجواز لهما. والثالث المنع لهما واحترز المصنف بتحلية المصحف عن تحلية الكتب فلا تجوز على المشهور سواء في ذلك كتب الأحاديث وغيرها كما في النخائر ولوحى المسجد أو الكعبة أو قناديلها بذهب أو فضة حرم، وكذا تعليقها إن حصل من التحلية شيء بالعرض على النار أخذاً مما مر في الآنية لأنها ليست في معنى المصحف ولعدم نقله عن السلف فهو بدعة وكل بدعة ضلالة إلا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالحري، ولوجعل القناديل المذكورة ونحوها وقفاً على مسجد لم تجب زكاتها لعدم المالك المعين، وظاهر كما قاله الشيخ أن محل صحة وقفه إذا حل استعماله بأن احتيج إليه والإفوق المحرم باطل. وبذلك علم أن وقفه ليس على التحلي كما توهم فإنه باطل كالوقف على تزويق المسجد ونقشه لأنه إضاعة مال، وقضية ما ذكر أنه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة إليه، وبه صرح الأذري ناقله عن العمراني عن أبي اسحق (وشرط زكاة النقد الحول) خبر أبي داود وغيره «لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول». نعم لو ملك نصاباً ستة أشهر مثلاً ثم أقرضه إنساناً لم ينقطع الحول كما ذكره الرافعي في باب زكاة التجارة في أثناء تعليل وأسقطه من الروضة (ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت والفيروزج، ومثلها المسك والعنبر ونحوها لأنها معدة للاستعمال فأشبهت الماشية العاملة ولعدم ورود ما يدل على وجوبها.

(قوله علم أن وقفه)  
أى ما ذكر من القناديل  
ونحوها، والمراد بالتحلي  
هنا الزينة.

في المعصية يسمى تبذيراً ومجاوزة الثلاث في الوضوء يسمى إسرافاً وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارح (قوله والأصح جواز تحلية المصحف) يعنى ما فيه قرآن ولوللتبرك فيما يظهر اه حج وخرج بذلك ما لو كتب بذلك على قميص مثلاً ولبسه فلا يجوز فيما يظهر لأنه لم يقصد بهذا تعظيم القرآن وإنما يقصد به التزين (قوله ولو بتحلية غلافه) أى باب جلده (قوله اللوح المعد لكتابة القرآن) أى ولو في بعض الأحيان كالألواح المعدة لكتابة بعض السور فيما يسمونه صرافة (قوله وهو كذلك) أى وسواء كان الكاتب فيهما رجلاً أو امرأة (قوله بأن احتيج إليه) يحتتمل أن المراد الحاجة إليها في نحو تضييب مباح بها لنحو جذعه وبابه لافى صرفه لأن شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليتأمل اه سم على حج وهو ظاهر في تحلية المسجد نفسه دون وقف القناديل عليه (قوله والإفوق المحرم باطل) أى فهو باق على ملك واقفه فتجب عليه زكاته إن علم، فإن لم يعلم كان من الأموال الضائعة التي أمرها لبيت المال (قوله لا يجوز استعماله) أى حيث حصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فهو كغير المحلى (قوله لم ينقطع الحول) أى لأنه لما كان باقياً في ذمة الغير كائنه لم يخرج عن ملكه.



### ( باب زكاة المعدن والركاز والتجارة )

بدأ بالمعدن أولاً ثم بالركاز لقوة الأول يتمكن في أرضه وعقبهما للباب المار لأتهما من النقيدين وعقب ذلك بالتجارة لتقويهما بهما . والمعدن له إطلاقان أحدهما على المستخرج ويستفاد من الترجمة، وثانيهما على المخرج منه . ويستفاد ذلك من قوله من استخرج ذهباً أو فضة من معدن سمي بذلك لعنونه أى إقامته يقال عدن بالمكان يعدن إذا أقام فيه . والأصل في زكاته قبل الإجماع قوله تعالى - أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض - وخبر الحاكم في صحيحه «أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة» وهى بفتح القاف والباء الموحدة ناحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها القرع بضم الفاء وإسكان الراء (من استخرج) وهو من أهل الزكاة (ذهباً أو فضة) بخلاف غيرها كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد (من معدن) أى أرض مملوكة له أو مباحة (لزمه ربع عشره) لعموم الأدلة السابقة كخبر «وفى الرقة ربع العشر» وسواء أكان مديوناً أم لا بناء على أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة ولا تجب عليه في المدة الماضية وإن وجده في ملكه لعدم تحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لاحتمال أن يكون الموجود مما يخلق شيئاً فشيئاً والأصل عدم وجوبها ولو استخرجه مسلم من دار الحرب كان غنيمته خمسة (وفى قول) يلزمه (الخمس) كالركاز بجامع الخفاء في الأرض (وفى قول إن حصل تعب) كأن احتاج إلى طحن أو معالجة بالنار أو حفر (فربع عشره، وإلا) بأن حصل بلا تعب (نغمسه) لأن الواجب يزداد بقلّة المؤنة وينقص بكثرتها كالمعشرات . ويردّ بأن من شأن المعدن التعب والركاز عدمه فأنظنا كلا بمظنته (ويشترط) لوجوب الزكاة فيه (النصاب) إذ مادونه لا يحتمل المواصلة كما في سائر الأموال الزكوية (بل الحول على المذهب فيهما) إذ الحول إنما هو لأجل تكامل النماء والمستخرج من المعدن نماء في نفسه فأشبهه الثمار والزروع وقيل في اشتراط كل منهما قولان وطريق الخلاف في النصاب مفرع على وجوب الخمس وفي الحول مفرع على وجوب ربع العشر (ويضم بعضه) أى المستخرج (إلى بعض إن) اتحد معدن أى المخرج و (تتابع العمل) كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الأول على ملكه، ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقارباً أو تباعداً إذ الغالب في اختلاف المكان استئناف العمل وكذا في الركاز كما نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط) في الضم (اتصال النيل على الجديد) لأن الغالب عدم حصوله متصلاً والقديم إن طال زمن الانقطاع لم يضم قياساً على ما لو قطع العمل (وإذا قطع العمل بعذر) كمرض وسفر أى لغير نزهة فيما يظهر أخذاً مما يأتى في الاعتكاف وإصلاح آلة وهرب أجبر ثم عاد إليه (ضم) وإن طال زمن انقطاعه عرفاً لعدم إعراضه عن

### ( باب زكاة المعدن )

#### والركاز والتجارة

( قوله لاحتمال أن يكون الموجود مما يخلق شيئاً فشيئاً ) ضعف الأذرعى هذا الجواب بأنه قد يتحقق سبق الملك بأن يكشفه السيل أو غيره فيعين منه شيء كثير .

### ( باب زكاة المعدن والركاز والتجارة )

( قوله يقال عدن بالمكان يعدن ) بابه ضرب اه مختار ( قوله من أهل الزكاة ) أى ولو صيباً ( قوله بناء على أن الدين لا يمنع ) أى على الراجح ( قوله مفرع على وجوب الخمس ) أى لأنه على وجوب ربع العشر يشترط النصاب قطعاً ابن عبد الحق ( قوله على وجوب ربع العشر ) أى لأنه على وجوب الخمس لا يشترط الحول قطعاً كالركاز اه ابن عبد الحق ( قوله فلو تعدد ) أى عرفاً .

العمل ولكونه عازما على العود له بعد زوال عذره ( وإلا ) بأن قطعه من غير عذر ( فلا يضم ) وإن قصر زمنه لإعراضه عنه . نعم يتسامح بما اعتيد للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يتصر ولا يتسامح بأكثر منه كما قال المحب الطبري إنه الوجه وهو مقتضى التعليل ومعنى عدم الضم أنه لا يضم ( الأول إلى الثاني ) في إكمال النصاب ( ويضم الثاني إلى الأول ) إن كان باقيا ( كما يضمه إلى ماله كغير المعدن ) كإرث وهبة وغيرها ( في إكمال النصاب ) فإن كل به زكى الثاني فلو استخرج تسعة عشر مثقالا بالأول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر وتجب في المثقال كما تجب فيه لو كان ماله تسعة عشر من غير المعدن وينعقد الحول على العشرين من وقت تمامها ووقت وجوب إخراج زكاة المعدن عقب تخليصه وتنقيته ومؤنة ذلك على المالك ويجبر على التنقية ولا يجزى إخراج الواجب قبلها لفساد القبض فان قبضه الساعي قبلها ضمن فيلزمه ردّه إن كان باقيا أو بدله إن كان تالفا ويصدق بيمينه في قدره إن اختلفا فيه قبل التلف أو بعده إذ الأصل براءة ذمته فان تلف في يده قبل التمييز له غرمه فان كان تراب فضة قوم بنذهب أو تراب ذهب قوم بفضة والمراد بالتراب في الموضعين تراب المعدن المخرج وإن اختلفا في قيمته صدّق الساعي بيمينه لأنه غارم قال في المجموع فان ميزه الساعي فان قدر الواجب أجزأه وإلا ردّ التفاوت وأخذه ولا شيء للساعي بعمله لتبرعه ولو تلف بعضه قبل التنقية في يد المالك وقبل التمكن منها والإخراج سقطت زكاته لا زكاة الباقي وإن نقص عن النصاب كتلف بعض المال ولو استخرج اثنان من معدن نصابا زكياه للخلطة هذا كله إذا كان الواجد أهلا لوجوبها كما مرّت الإشارة إليه فلا زكاة فيما وجده المكاتب مع أنه يملكه وأما ما وجده العبد فليس يملكه فلتزومه زكاته ويمنع الذمي من أخذ المعدن والركاز بدار الإسلام قال في الروضة وينقذ جواز منعه لكل مسلم لأنه صاحب حق فيه اهـ وبه صرح الغزالي وهو المعتمد ثم شرع في الركاز فقال ( وفي الركاز ) أى الركوز ( الخمس ) رواه الشيخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بعدم المؤنة أو خفتها ( يصرف ) الخمس وكذا المعدن ( مصرف الزكاة على المشهور ) لأنه حق واجب في الاستفادة من الأرض فأشبه الواجب في الزرع والثمار وبه اندفع قياسه بالنفي ولا بد أن يكون الواجد أهلا للزكاة أخذًا مما مرّ والثاني أنه يصرف لأهل الخمس لأنه مال جاهلي حصل الظفر به من غير إيجاب خيل ولا ركاب فكان كالتى وعليه فيجب على المكاتب والكافر من غير احتياج لنية ( وشرطه النصاب ) ولو بالضم كالمس ( والنقد ) أى الذهب والفضة وإن لم يكن مضروبا ( على المذهب )

( قوله فان ميزه الساعي )  
فان كان قدر الواجب  
أجزأه ( لعلمهم اغتفروا  
ذلك لأنه لا معنى لردّه ثم  
أخذه وإلا فقد مرّ أن  
القبض فاسد وقيد الشهاب  
حجج إجزأه بما لو نوى  
به الزكاة .

( قوله إن كان باقيا ) أى فان تلف قبل إخراج باقى النصاب فلا زكاة ولا يشكل هذا بما مرّ من قوله ولا يشترط بقاء الأول الخ لأن ما مرّ حيث تتابع العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر ( قوله فان قبضه الساعي قبلها ضمن ) أى من ماله لتقصيره في الجملة بقبضه ( قوله ويصدق بيمينه ) أى الساعي ( قوله وإلا ردّ التفاوت ) أى أو أخذ النقص ( قوله كما مرّت الإشارة ) أى في قوله وهو من أهل الزكاة ( قوله ويمنع الذمي ) ندبا أخذًا من قول حجج إن ما أخذه قبل الإزعاج يملكه ومن قول الشارح وينقذ جواز الخ ولو قيل بوجوبه على الإمام لم يبعد لأن الإمام يجب عليه رعاية مافيه المصاحبة للمسلمين ( قوله من أخذ المعدن والركاز ) أى وما أخذه قبل الإزعاج يملكه كخطبها اهـ حجج ( قوله وينقذ جواز منعه ) أى على سبيل الاستحباب لا الإباحة ( قوله وشرطه ) أى واتحاد المكان المستخرج منه كما تقدم .

لأنه مال مستفاد من الأرض فاخص بما تجب فيه الزكاة قدرا ونوعا كالمعدن ، والثاني لا يشترطان للخبر المار والطريق الثاني القطع بالأول ( لا الحول ) فلا يشترط بلا خلاف ( وهو ) أى الركاز بمعنى الركون ( الموجود الجاهلي ) فى موات مطلقا سواء أ كان بدار الإسلام أم بدار الحرب إن كانوا يذبون عنه وسواء أحياء الواجد أم أقطعه أم لا والراد بجاهليّ الدفن ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم ويعتبر فى كونه ركازا أن لا يعلم أن ماله باعته الدعوة وعاند وإلا فهو فى كما فى المجموع عن جمع وأقره وقضيته أن دفين من أدرك الإسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز وخرج مادون النصاب من النقدين وما يوجد من غيرها فلا شيء فيه لما مر وقد علم مما تقرّر أن المدار على الدفن والضرب دليله ولا نظر إلى احتمال أخذ مسلم له ودفنه لأن الأصل والظاهر عدم الأخذ ثم الدفن وإلا فلو نظرنا لذلك لم يكن لنا ركاز بالكلية ، فقد قال السبكي الحق أنه لا يشترط العلم بكونه من دفنهم بل يكفي بعلامة من ضرب أو غيره وهو متعين ولا بد أن يكون الموجود مدفونا فلو وجد ظاهره وعلم أن السيل والسبع ونحو ذلك أظهره فركاز أو أنه كان ظاهرا فلقطة فإن شك كان كما لو تردّد فى كونه ضرب الجاهلية أو الإسلام قاله الماوردي ( فإن وجد ) دفين ( إسلامي ) بأن كان عليه اسم ملك من ملوك الإسلام أو قرآن ( علم ماله ) بعينه ( فله ) لا لواجده فيجب ردّه على ماله إذ مال المسلم لا يملك بمجرد الاستيلاء عليه ( وإلا ) بأن لم يعلم ماله ( فلقطة ) يعرفه واجده كما يعرف اللقطة الموجودة على وجه الأرض ( وكذا إن لم يعلم من أىّ الضربين ) الجاهلي والإسلامي ( هو ) ولم يوجد عليه أثر كتب وحلى وإناء أو كان يضرب مثله فى الجاهلية والإسلام فيكون لقطة يفعل به ما مر ( وإنما يملكه ) أى الركاز ( الواجد وتلزمه الزكاة ) فيه ( إذا وجدته فى موات ) أوفى خرائيمهم أو قلاعهم أو قبورهم ( أو ) وجدته فى ( ملك أحياء ) لأنه ملك الركاز بأحيائه الأرض ولو وجدته فى أرض الغائبين كان لهم أو فى أرض النّى فلائله ، أوفى دار الحرب فى ملك حربى فهو له ، أوفى أرض موقوفة عليه فاليدله .

( قوله ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم ) مثل ما إذا دفنه أحد من قوم موسى أو عيسى مثلا قبل نسخ دينهم وفى كلام الأذرى ما يفيد أنه ليس بركاز وأنه لو رثهم أى إن علموا وإلا فهو مال ضائع كاهو ظاهر فليراجع ( قوله أوفى خرائيمهم ) أى أهل الجاهلية المفهومين من لفظ الجاهلي المتقدم .

( قوله إن كانوا يذبون عنه ) الأولى وإن كانوا الخ لأن ما لا يذبون عنه أولى بكونه ركازا مما يذبون عنه ( قوله ولم تبلغه الدعوة ) أى أو بلغته ولم يعاند ( قوله وقد علم مما تقرّر ) أى فى قوله والراد بجاهليّ الدفن ما قبل مبعثه الخ ( قوله بل يكفي بعلامة من ضرب الخ ) أى كأن يوجد عليه اسم ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد عليه اسم ملك من ملوكهم علم وجوده بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم فلا يكون ركازا بل فيئا ( قوله أو فى أرض موقوفة الخ ) قال سم على منهج : فرع فى أصل الروضة إن وجدته بموقوف بيده فهو ركاز كذا فى التهذيب اه أى فهو له كما اعتمده مر فلو نفاه من بيده الوقف فينبى أن يعرض على الواقف ، فإن ادّعاؤه فهو له وإلا فلن ملك منه إن ادّعاؤه وهكذا إلى المحي فليحرر وانظر لو كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود فيه للناظر أو للمستحق لأن الحق له والناظر إنما يتصرف له ، الأقرب الثانى وانظر لو كان الوقف للمسجد ، هل ما يوجد فيه للمسجد لا يبعد . نعم وعليه فينبى لو نفاه ناظره لا يصح نفيه فليحرر . كل ذلك قوله فلو نفاه من بيده الخ قياس ما اعتمده مر فى شرحه من أنه لا يكفي فيما وجدته يملكه عدم النّى بل لا بد من أن يدعيه أنه هنا كذلك .



كما قاله البغوي وأقره (فإن وجد) أي الركاز (في مسجد أو شارع) أو طريق نافذ (فلقطة) لأن اليد للسامين عليه وقد جهل مالكة ، ولأن الظاهر أنه لمسلم أو ذى ولا يحل تملك مالهما بغير بدل قهرا (على المذهب) وقيل الموجود في الشارع ركاز فلا سبل مالكة طريقا أو مسجدا أو سبل الإمام أرضا من بيت المال كذلك كان لقطة أيضا لأن اليد للسامين وزالت يد المالك كما قاله الغزى خلافا للأذرى لأنه جاهل في مكان غير مملوك فأشبه الموات (أو في ملك شخص فلشخص إن ادّعى) بلالين كأمتعة الدار إن لم يدّعه واجده وإلا فلا بد من اليمين والتقييد بدعوى المالك هو المعتمد كما ذكره وإن شرط السبكي وابن الرفعة أن لا ينفيه وإن لم يدّعه وصوّبه الأسنوى كسائر ما يبيده فقد ردّ بالفرق بينهما إذ يده ثم ظاهرة معلومة له غالبا بخلافه فاعتبر دعواه له لاحتمال أن غيره دفنه (وإلا) أي وإن لم يدّعه بأن سكت عنه أو نفاه (فلمن ملك منه) أو ورثته فإن نفاه بعضهم سقط حقه وسلك بالباقي مامر (وهكذا حتى ينتهي إلى المحي) للأرض فيكون له وإن لم يدّعه لأنه باحياؤها ملك مافيه ولا يدخل في البيع لأنه منقول فيسلم إليه ويؤخذ منه خمسة يوم ملكه ويلزم زكاة الباقي في السنين الماضية ولو أيس من مالكة فقيل يتصدق الإمام به أو من هو بيده لكن في المجموع عن الأصحاب لو وجد ركازا بدار الإسلام أو العهد وعرف مالكا أرضه لم يملكه واجده بل يجب حفظه فإن أيس من مالكة كان لبيت المال كسائر الأموال الضائعة وإنما لم يكن لقطة كما لو وجده بنحو طريق لأنه وجده في ملك فكان لمالكة بخلافه ثم وفارق هذا ما قبله بما علم مما تقرّر وقيل إن هذا فيما إذا عرف مالكة ثم أيس من وجوده وذلك فيما إذا جهلت عين مالكة ثم أيس من ذلك ووجه ذلك أن الوجود بعين اليأس من الوجود بعد المعرفة أقرب منه بعد اليأس من الوجود بعد الجهل بالعين فلذلك راعينا تلك الأقرب وجعلناه ملك بيت المال حتى يسهل غرمه لو واجده إذا جاء بخلافه في الحالة الأخرى لبعد وجوده فكان واجده من التصرف بمامر ولا ينافي ما تقرّر قولهم لو ألقى هارب أوريج ثوبا بحجره مثلا أو خلف مورثته وديعة وجهل مالك ذلك لم يملكه بل يحفظه لأنه مال ضائع لجهة على ما قبل اليأس وحينئذ فلا فرق في وجوب حفظه بين معرفة مالكة ثم الجهل به والجهل به من أصله ولا يعكر على ذلك

(قوله كما قاله البغوي وأقره) ظاهره وإن كانت اليد عليه لغيره قبل وقفه وهو قضية كلام سم (قوله فلمن ملك منه) قياس ما قدمه فيمن وجده في مالكة أنه لا يكتفي هنا بمجرد عدم النقي بل لابد من دعواه ثم ما تقرّر من أنه لمن ملك منه أو ورثته ظاهر إن علموا به وادّعوه أو لم يعلموا وأعلمهم بذلك وإعلامه إياهم واجب لكن اطردت العادة في زماننا بأن من نسب له شيء من ذلك تسلط عليه الظلمة بالأذى واتهامه بأن هذا بعض ما وجده فهل يكون ذلك عذرا في عدم الإعلام ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاته أبدا أو يجوز له صرفه مصرف بيت المال كمن وجد مالا أيس من مالكة وخاف من دفعه لأمين بيت المال أن أمين بيت المال لا يصرفه مصرفه فيه نظر ولا يبعد الثاني للعذر المذكور وينبغي له إن أمكن دفعه لمن ملك منه تقديمه على غيره إن كان مستحقا لبيت المال (قوله وإن لم يدّعه) قال سم قوله وإن لم يدّعه أي ما لم ينفه فالشرط فيمن قبل المحي أن يدّعه ، وفي المحي أن لا ينفيه مرامه لكن في الزيادة مانصه : قوله فيكون له ، أي وإن لم يدّعه وإن نفاه كما صرح به الدارمي اه والأقرب ما في الزيادة (قوله لسكن في المجموع عن الأصحاب) معتمد (قوله وذلك فيما إذا جهلت) اسم الإشارة راجع لقوله أو العهد وعرف مالكا أرضه (قوله ووجه ذلك) أي وجه قوله وقيل إن هذا الخ .

(قوله ويلزم زكاة الباقي في السنين الماضية) أي ربع العشر كما هو ظاهر (قوله ووجه ذلك أن الوجود أي للمالك وقوله من الوجود أي له متعلق باليأس وكأنّ المقام للاضمار وقوله بعد المعرفة متعلق بالوجود الأول وبهذا يظهر تقرير ما بعده فكأنه قال وجود المالك بعد اليأس من وجوده عند تقدّم معرفته أقرب من وجوده بعد اليأس منه حيث لم تتقدّم معرفته . واعلم أن ما ذكره الشارح هنا إلى آخر السوادة قرره الشهاب حجج في إمداده لاستشكال الشهاب سم عليه مامر عن المجموع وما قبله من وجوه كاذره في حاشيته على المنهج (قوله حتى يسهل غرمه لو واجده) لعلمه لمالكة بدل لو واجده أو المراد واجده بالقوة وهو المحي المذكور .

قولهم الآتي في اللقطة وما وجد بأرض مملوكة فلذى اليد فيها فإن لم يدعه فلن قبله وهكذا إلى الحلي فإن لم يدعه فللقطة لأن المراد بل يدعه هنا أنه نفي ماله عنه وحينئذ فيستند إلى وجوده في الأرض قبل الإحياء (ولوتنازعه) أي الركاز الموجود بمالك (بائع ومشتري أو مكر ومكتر ومعير ومستعير) بأن قال المشتري والمكترى والمستعير هولي وأنا دفنته وقال الآخر مثل ذلك أو قال البائع ملكته بالإحياء ، وفي بعض النسخ أو فالواو بمعناها فكان سبب إشارتها الإشارة إلى مغايرة يد المستعير ليد المستأجر (صدق ذواليد يمينه) إن أمكن دفن مثله في زمن يده ولوعلى ندور وإلا لم يصدق ولو اتفقا على أنه لم يدفنه صاحب اليد فهو للمالك اتفاقا ولوتنازعا فيه بعد رجوع الدار ليد المالك فادعى دفنه بعد الرجوع صدق إن أمكن أو قبل نحو العارية صدق المستعير ومن مرّ معه لأن المالك سلم له حصول الركاز في يده فيده تنسخ اليد السابقة .

### ( فصل ) في أحكام زكاة التجارة

الأصل فيها قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم - قال مجاهد نزلت في التجارة وقوله صلى الله عليه وسلم « في الإبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البرز صدقته » والبرز بباء موحدة مفتوحة وزاى معجمة مشددة يطلق على الثياب المعدة للبيع عند البرازين وعلى السلاح قاله الجوهري وزكاة العين غير واجبة في الثياب والسلاح فتعين الحمل على التجارة وفي سنن أبي داود مرفوعا الأمر باخراج الصدقة مما يعد للبيع قال ابن المنذر وأجمع عامة أهل العلم أي أكثرهم على وجوبها (شرط وجوب زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها من المواشي والناض (معتبرا بآخر الحول) أي في آخره فقط إذ هو حال الوجوب فلا يعتبر غيره لكثرة اضطراب القيم (وفي قول بطرفيه) أي في أول الحول وآخره ولا يعتبر ما بينهما إذ تقويم العروض في كل لحظة يشق ويحوج إلى ملازمة السوق ومراقبة دائمة (وفي قول بجميعه) كالمواشي وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول فإن كمل بعد ذلك استأنف الحول من يومئذ وهذا مخرجان والنصوص الأول (فعلى الأظهر) وهو اعتبار آخر الحول (لورد) ماله (إلى النقد) كأن يبيع به وكان مما يقوم به آخر الحول كما أشار إليه بالألف واللام في النقد لإرادته المعهود (في خلال الحول) أي أثناءه (وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالأصح أنه ينقطع الحول ويتبدى حولها من) وقت (شرائها) لتحقيق نقص النصاب بالتنضيض .

( قوله ومعير ) هي بمعنى أو كما يأتي ( قوله أو فالواو الخ ) أي في قوله ومعير .

### ( فصل ) في أحكام زكاة التجارة

أي وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة ( قوله نزلت في التجارة ) أي في زكاتها ( قوله المعدة للبيع عند البرازين ) ظاهره وإن لم يكن معدّا للبيع ( قوله وزكاة العين غير واجبة ) أي بالإجماع ( قوله وأجمع عامة أهل العلم الخ ) أي فلا يرد أن أبا حنيفة لا يقول بوجوبها ( قوله وهذا مخرجان ) قال الحلي : والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة وبالقول أخرى ، وكتب عليه عميرة : أي فيكون التعبير بالوجه من باب التغليب اه ثم قوله بالوجه تارة الخ هل التعبير بالأول أولى أو الثاني فيه نظر والأقرب الأول لأنه للأصحاب دون الثاني لأن فيه النسبة للإمام بأنه قاله وليس كذلك وإنما يخرج أصحاب من قول غيره أو نصوص أخرى له .

### [ فصل ]

في أحكام زكاة التجارة  
( أقوله لتحقيق نقص  
النصاب بالتنضيض ) يرد  
عليه ما لو نقص بنقد غير  
ما اشتراه به وهو أنقص  
من ذلك النقد .

بخلافه قبله فانه مظنون أما لو باعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كأن باعه بدراهم والحال يقتضى التقويم بدنانير أو بنقد يقوم به وهو نصاب خوله باق . والثانى لا ينقطع كالو بادل بها سلعة ناقصة عن النصاب فإن الحول لا ينقطع لأن المبادلة معدودة من التجارة وما ذكر من التفريع يأتى على القول الثانى والثالث أيضا من باب أولى لحذفه لذلك أو لأنه ليس من غرضه ( ولو تم الحول ) أى حول مال التجارة ( وقيمة العرض ) بسكون الراء ( دون النصاب ) وليس معه ما يكمله به من جنس ما يقوم به ( فالأصح أنه يتبدأ حول ويبطل ) الحول ( الأول ) فلا تجب الزكاة حتى يتم حول ثان لأن الأول مضى ولا زكاة فيه . والثانى لا ينقطع بل متى بلغت قيمة العرض نصابا وجبت الزكاة ويتبدأ الحول من وقته إذ يصدق عليه أن مال التجارة أقام عنده حولا بل وزيادة وتم نصابا فيقول العامل هنا كما قال الأخ الشقيق فى المسئلة الحمارية هب أن أبانا كان حمرا أو حجرا ملقى فى اليم السنة من أم واحدة أما إذا كان معه من أول الحول ما يكمل به النصاب كما لو كان معه مائة درهم فابتاع بخمسين منها عرضا للتجارة فبلغت قيمته فى آخر الحول مائة وخمسين فانه تلزمه زكاة الجميع آخر الحول وإن ملكه فى أثناء الحول كما لو ابتاع بالمائة ثم ملك خمسين زكى الجميع إذا تم حول الخمسين لأنها إنما تضم فى النصاب دون الحول ( ويصير عرض التجارة للقنية بنيتها ) أى القنية ففى نواها به انقطع الحول فيحتاج إلى تجديد قصد

( قوله ثم ملك خمسين )

أى و بلغت قيمة العرض

مائة وخمسين كالذى قبله .

( قوله بخلافه قبله ) أى التنضيض ( قوله والحال يقتضى التقويم بدنانير ) أى إما لكونه اشتراه بها أو كونها غالب نقد البلد ( قوله أو بنقد يقوم به ) وهو دون نصاب ولم يشتر به شيئا أو وهو الخ حرج ثم قال وفائدة عدم انقطاعه فى الثالثة التى ذكرها شارح وفيها ما فيها لمن تأمل كلامه الصريح فى أن قول المتن واشترى به سلعة تمثيل لا تقييد أنه لو ملك قبيل آخر الحول نقدا آخر يكملز كاه ثم رأيت أن المنقول المعتمد خلاف ما ذكره وهو أنه ينقطع الحول إذا لم يملك تمامه لتحقق النقص عن النصاب بالتنضيض ( قوله وما ذكر من التفريع ) هو قوله فعلى الأظهر لو رد الخ ( قوله من باب أولى ) أى فيهما ( قوله ويبطل الحول الأول ) قضيته أنه لو اشترى ببعض مال القنية عرضا للتجارة أول المحرم ثم بباقيه عرضا آخر أول صفر أنه لازكاة فى واحد منهما إذا لم تبلغ قيمة كل واحد نصابا لأنه بأول المحرم من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه أولا لنقصه عن النصاب ويتبدأ له حول من ذلك الوقت ويقوم الثانى أول صفر من السنة الثانية وهكذا فلا يجب فى واحد منهما زكاة إلا إذا بلغ نصابا آخر وليس مرادا بل يزكى الجميع آخر حول الثانى لوجود الجميع فى ملكه من أول صفر ( قوله أما إذا كان معه ) محترز قوله وليس معه بخمسين منها أى وبقيت الخمسون الأخرى فى ملكه جميع الحول ( قوله وإن ملكه ) أى ما يكمل به النصاب ( قوله إذا تم حول الخمسين ) قال الشيخ عميرة قال ذلك فى شرح الزروض والظاهر أن مال التجارة يزكى عند تمام حوله اه سم على منهج . أقول: يتأمل معنى هذا الكلام فإن المتبادر من قوله زكى الجميع إذا تم حول الخمسين أنه يقوم مال التجارة عند تمام حول الخمسين فإن بلغ معها نصابا زكى الجميع وإلا فلا ثم رأيت أنه صرح بهذا المتبادر على حجة ثم قال وبه ينقطع ما فى هاهنا شرح النهج لشيخنا من قوله والظاهر أن مال التجارة الخ ( قوله للقنية بنيتها ) أى ويصدق فى دعواه ذلك وإن دلت القرينة على خلاف ماداعاه ( قوله ففى نواها به انقطع ) أى ولو كثر جدا بحيث تقضى العادة بأن مثله لا يحبس للانتفاع به .



مقارن للتصرف بخلاف عرض القنية لا يصير للتجارة بمجرد نيتها كما سيأتي لأن القنية هي الحبس للاتفاق وقد وجدت بالنية المذكورة مع الامساك فرتبنا عليها أثرها والتجارة هي التقلب في السلع بقصد الاسترباح ولم يوجد ذلك ولأن الاقتناء هو الأصل فاكثفينا فيه بالنية بخلاف التجارة ولأن ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله في ملكه لا يثبت بمجرد النية كما لو نوى بالمعروفة السوم وقضية إطلاقه انقطاع الحول بذلك سواء أنوى به استعماله جائزاً أم محرماً كبسه الديباج وقطعه الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو أحد وجهين في التهمة ولو نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه ففي تأثيره وجهان حكاهما الماوردي أقر بهما كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى التأثير ويرجع في ذلك البعض إليه وإن جرى بعضهم على أن الأقرب المنع ولومات المورث عن مال تجارة انقطع حوله ولا ينعقد له حوله حتى يتصرف فيه بنية التجارة ذكره الرافعي قبيل شرط السوم وتبعه المصنف خلافاً لما أفق به البلقيني (وإنما يصير العرض للتجارة إذا اقترنت نيتها بكسبه بمعاوضة كسراً) وإن لم يجددها في كل تصرف سواء أكان بعرض أم نقد أم دين حال أم مؤجل لانضمام قصد التجارة إلى فعلها ومن ذلك ما ملكه بهبة ذات ثواب أو صالح عليه ولو عن دم أو عرض أو أجر به نفسه أو ماله وما استأجره أو منفعة ما استأجره بأن كان يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة أمالو اقتراض مالا ناوياً به التجارة ،

(قوله ولأن ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله في ملكه) وهو عرض القنية وقوله لا يثبت بمجرد النية يعني لا يثبت فيه حوله التجارة بمجرد نيتها أي بل لا بد أن تكون مقارنة للتصرف كما يأتي فهو تعليل لقوله بخلاف عرض القنية لا يصير الخ (قوله حتى يتصرف فيه) وظاهر أنه لا ينعقد حوله إلا فيما تصرف فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي لا ينعقد حوله إلا فيما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر فإيراجع (قوله أو منفعة ما استأجره) قال في التحفة ففيما إذا استأجر أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة فمضى حوله ولم يؤجرها تزمه زكاة التجارة فيقومها بأجرة المثل حولا ويخرج زكاة تلك الأجرة وإن لم تحصل له لأنه حال الحول على مال التجارة عنده .

(قوله مقارن للتصرف) أي بالبيع ونحوه لتصرف مال تجارة (قوله في التهمة) أي للمتولى ويرجع في ذلك البعض إليه أي أولى وارثه لأنه قائم مقامه ولو امتنع منه أجبر عليه (قوله انقطع حوله) أي بالموت لا انتقال الملك فيه إلى الوارث (قوله حتى يتصرف فيه) أي الوارث (قوله إذا اقترنت نيتها الخ) ينبغي أن لا يشترط مقارنتها لجميع العقد بل يكفي وجودها قبل الفراغ وإن لم توجد إلا مع لفظ الآخر وإن تأخر وظاهر كلامهم أنه لا يكفي تأخرها عن العقد وإن وجدت في مجلس العقد وله اتجاه فليتما مل مر اه سم على بهجة وعبارة حج هنا ويظهر أن يعتبر في الاقتران هنا باللفظ أو الفعل المملك ما يأتي في كنيات الطلاق اه والمعتمد منه الاكتفاء بجزء لكن المعتبر ثم اقتران النية بجزء مما يأتي به الزوج حتى لو خلعها بكناية ولم ينو مع لفظه فلفو وإن نوى مع القبول وقضية كلام سم عن مر الاكتفاء بها وإن اقترنت بالقبول وعبارة شيخنا الزياي ويبنى اعتبارها في مجلس العقد وكتب أيضاً قوله بنية التجارة وفارق عدم الاكتفاء بنية التضحية عند شراء الأضحية بأن الشراء جلب ملك والأضحية إزالته فيتعذر اجتماعهما. وأقول: فيه نظر لأنه إنما يتحقق التعذر لو كان المنوى التضحية حال الشراء أما لو كان هو التضحية في المستقبل فلا فليتما مل اه . أقول : ويمكن الجواب عنه بأن المراد بالتعذر عرفاً عدم المناسبة بين إزالة الملك وجلبه (قوله بكسبه) أي بدخوله في يده مادام رأس المال باقياً (قوله في كل تصرف الخ) أي لأن المعتبر إنما هو وجودها عند التصرف الأول (قوله ومن ذلك ما ملكه بهبة) أي من المعاوضة (قوله أو عرض) في نسخة أو قرض ومثله في الزياي وقضيته أنه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة وكان من العروض ولو قيل إنه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيداً لأنه قبضه عوضاً عما في ذمة الغير فانطبق عليه الضابط (قوله أو منفعة ما استأجره) يتأمل الفرق بين هذه ومقابلها فإن الاجارة وإن وردت على العين متعلقة بمنفعتها وقد يقال الفرق ظاهر ولأن المراد قوله أو ما استأجره العوض الذي أخذه عن منفعة ما استأجره بأن أجر ما استأجره بدرهم فهي مال تجارة ومن قوله

فلا يصير مال تجارة لأنه لا يقصد لها وإنما هو إرفاق ، قاله القاضى تفقها وجزم به الروايات والتولى  
 وصاحب الأنوار ( وكذا المهر وعوض الخلع ) فيصيران مال تجارة إذا اقترنا بنيتها ( فى الأصح )  
 لكونهما ملكا بمعاوضة ولهذا تثبت الشفعة فيما ملك بهما . والثانى لا لأنهما ليسا من عقود  
 المعاوضات المحضة ( لابلهية ) غير ذات الثواب ( والاحتطاب ) والاحتشاش والاصطياد والإرث  
 ( والاسترداد بعيب ) أو إقالة أوفلس لا تنفء المعاوضة بل الاسترداد المذكور فسخ لها ولأن التملك  
 مجاناً لا يعد تجارة فمن اشترى بعرض للقتية عرضاً للتجارة أو للقتية أو اشترى بعرض للتجارة عرضاً  
 للقتية ثم رد عليه بإقالة أو نحوه لم يصير مال تجارة وإن نواها بخلاف الرد بعيب أو نحوه ممن اشترى  
 عرضاً للتجارة بعرض لها فإنه يبقى حكمها ، ولو اشترى لها صبغاً ليصبغ به أو دباغاً ليدبغ به للناس  
 صار مال تجارة فتزومه زكاته بعد مضي حوله وإن لم يبق عين نحو الصبغ عنده عاماً خلافاً لما  
 يوهمه كلام التتمة أو صابوناً أو ملحاً ليغسل به أو يعجن به لهم لم يصير كذلك لأنه يستهلك فلا يقع  
 مسلماً لهم ( وإذا ملكه ) أى عرض التجارة ( بنقد ) وهو الذهب والفضة وإن لم يكونا مضروبين  
 ( نصاب ) أو بأقل منه وفى ملكه باقيه كأن اشتراه بعين عشرين مثقالاً أو بعين عشرة وفى ملكه  
 عشرة أخرى .

( قوله وهو الذهب والفضة  
 وإن لم يكونا مضروبين )  
 أى إذا كانت تجب فيه  
 الزكاة بخلاف نحو الحلى كما  
 يأتى ( قوله بعين عشرين  
 مثقالاً ) أى أو بعشرين  
 فى الدمة ونقد هاهنا المجلس  
 كما ذكره الشهاب حجج  
 أى وكان ما أقبضه فى  
 المجلس من جنس ما اشترى  
 به بخلاف ما لو أقبضه عن  
 الفضة ذهباً أو عكسه فإنه  
 ينقطع الحول كما ذكره  
 الشهاب عميرة البرلسى .

أو منفعة الخ نفس المنفعة كأن استأجر أما كن بقصد التجارة فمنافعها مال تجارة قال حجج فقها  
 إذا استأجر أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة فمضى حول ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فيقومها بأجرة  
 المثل حولاً ويخرج زكاة تلك الأجرة وإن لم تحصل له لأنه حال الحول على مال التجارة عنده  
 ( قوله فلا يصير مال تجارة ) أى فلو اشترى به شيئاً بقصد التجارة انعقد حولها من وقت الشراء  
 ( قوله لأنه لا يقصد لها ) أى أما لو قبض المقرض بدل القرض بنية التجارة كأن أقرض حيواناً  
 ثم قبض مثله الصورى كذلك فالتجعة أنه مال تجارة اه سم على منهج ( قوله إذا اقترنا بنيتها )  
 أى من الولي إن كان مجبراً ومنها مقارنة لعقد وليها إن كانت غير مجبرة ( قوله أو إقالة أوفلس )  
 قال فى شرح البهجة بعد ما ذكر ولو قبل قبض المشتري المبيع لأنه ملك جديد اه وكتب عليه  
 سم قوله لأنه ملك الخ من هذا يعلم أن الكلام فيما إذا انتقل الملك عن البائع أى بأن لزم العقد  
 من جانبه كأن باع بلا شرط خيار أو شرط للمشتري ( قوله بخلاف الرد بعيب أو نحوه ) أى من  
 الإقالة والتحالف ( قوله ليصبغ به ) من باب نصر وقطع ومثله يدبغ ( قوله فيلزمه زكاته بعد  
 مضي حوله ) أى حيث كان الحاصل فى يده من غلة الصبغ ، أو ما اشتراه بها من الصبغ ، أو كان  
 الأول باقياً فى يده كلاً أو بعضاً فتجب زكاته ( قوله وإن لم يبق عين نحو الصبغ ) قضيته أنه لافرق  
 فى الصبغ بين كونه تمويتها وغيره وقضية ما يأتى من التعليل للصابون اختصاصه بالثانى ، والظاهر  
 أنه غير مراد أخذاً باطلاقهم وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين الصابون بأنه يحصل من الصبغ  
 لون مخالف لأصل الثوب يبقى ببقائه فزول منزلة العين بخلاف الصابون فإن المقصد منه مجرد إزالة  
 وسخ الثوب والأثر الحاصل منه كأنه الصفة التى كانت موجودة قبل الغسل فلم يحسن إلحاقه بالعين  
 ( قوله كأن اشتراه بعين عشرين مثقالاً ) سواء قال اشتريت بهذه الدراهم أو بعين هذه لأن المعتود  
 عليه فى الصورتين معين وهذا بخلاف ما لو قال لو كيله اشترى بهذا الدينار فإنه يتخير بين الشراء به  
 وبين الشراء فى ذمته بخلاف ما إذا قال اشتر بعينه فلا يجوز له الشراء فى الذمة حتى لو اشترى فيها لم  
 يقع عن الموكل ثم قال فى مرة ثانية : والفرق أنه لما أشار للدراهم هنا ولم توجد قرينة صارفة عن

( قوله أثناء الذي ذكره

في خلال المتن<sup>(١)</sup> ) ذكره

هنا يفيد أن قول المصنف

في الحول متعلق بالحاصل

الذي قدره وإلا لفسد

المعنى بالسكينة كما لا يخفى

وحينئذ فيصير قول المصنف

ويضم لامتعلق له فلا يعمل

الضم فيما إذا يكون مع أن

متعلقه قوله في الحول

الذي أخرجه الشارح

عن موضوعه . والحاصل

أنه يجب إسقاط لفظ أثناء

الذي زاده الشارح من

هذا المحل وعبرة التحفة

مع المتن ويضم الربح

الحاصل أثناء الحول أو مع

آخره في نفس العرض

كالسمن أو غيرها كارتفاع

السوق إلى الأصل في

الحول الخ ( قوله ولو باع

العرض بدون قيمته )

أي بعد تمام الحول كما

هو ظاهر ( قوله أو اشترى

به ) أي بالذكور وهو

الثلاثة ( قوله كشمس

أوتفاح ) أشار بهذا

التمثيل إلى أن الكلام في

ثمر لازكاة في عينه . أما

ما تجب الزكاة في عينه

فسيأتي .

(١) ( قوله أثناء الذي

ذكره في خلال المتن )

ليس موجودا بنسخ

الشرح التي بأيدينا اه

مصححه .

( قوله من حين ملك ) ذلك ( النقد ) لاشترى كهما في قدر الواجب وفي جنسه ولأن النقيدين إنما خصا بإيجاب الزكاة دون باقي الجواهر لإرصادها للنماء والنماء يحصل بالتجارة فلم يجوز أن يكون السبب في الوجوب سببا في الإسقاط . أما لو اشترى بنقد في الذمة ثم نقده فإنه ينقطع حول النقد ويتبدأ حول التجارة من وقت الشراء إذ صرفه إلى هذه الجهة لم يتعين ( أودونه ) أي أو ملكه بدون النصاب وليس في ملكه باقية ( أو بعرض قنية ) كالتياب والحلي المباح ( فمن الشراء ) حوله يتبدأ ( وقيل إن ملكه بنصاب سائمة بنى على حولها ) لأنها مال تجب الزكاة في عينه وله حول فاعتبر والصحيح المنع لاختلاف الزكائين قدرا ومتعلقا ( ويضم الربح إلى الأصل ) الحاصل . ( في ) أثناء ( الحول إن لم ينض ) بكسر النون بما يقوم به فلو اشترى عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثائة أو نض فيه بنقد لا يقوم به زكاه آخره . وسواء أحصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الأسواق ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو بأكثر منها ففي زكاة الزائد معها وجهان أو جههما الوجوب ( لا إن نض ) أي صار ناضا بنقد يقوم به ببيع أو إتلاف أجنبي وأمسكه إلى آخر الحول أو اشترى به عرضا قبل تمامه فلا يضم إلى الأصل بل يزكى الأصل بحوله ويفرد الربح بحول ( في الأظهر ) فلو اشترى عرضا للتجارة بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثائة وأمسكها إلى آخر الحول أو اشترى بها عرضا يساوي ثلثائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين ، فإذا مضت ستة أشهر زكى المائنة والثاني يزكى الربح بحول الأصل كما يزكى النتائج بحول الأمهات وفرق الأول بأن النتائج جزء من الأصل فألحقناه به بخلاف الربح فإنه ليس جزءا لأنه إنما حصل بحسن التصرف ولهذا يرد الغاصب نتائج الحيوان دون الربح ( والأصح أن ولد العرض ) من الحيوان من نعم وخيل وإماء ( وثمره ) من الأشجار كشمس أوتفاح ( مال تجارة ) لأنهما جزءان من الأم والشجر . والثاني لأنهما لم يحصلتا بالتجارة وعمل الخلاف ما لم تنقص قيمة الأم بالولادة فإن نقصت بها كأن كانت قيمة الأم تساوي ألفا فصارت بالولادة تساوي ثمانمائة وقيمة الولد مائتان جبر نقص الأم بقيمة الولد جزما ( و ) ( الأصح على الأول ) ( أن حوله حول الأصل ) تبعا كنتاج السائمة . والثاني لا بل تفرد بحول من انفصال الولد وظهور الثمرة لأنها زيادة مستقرة من مال التجارة فأفردت كما سبق في الربح الناض ( وواجبها ) أي التجارة ( ربع عشر القيمة ) أما أنه ربع العشر فكما في النقيدين لأنها تقوم بهما .

إرادتها تعين كونها المعقود عليه . وأما في الوكيل فقرينة الحال مشعرة بأن العرض تحصيل ما وكل في شرائه فجعل قرينة صارفة عن التعيين سيما وقد عدل عن قوله بعين ذلك الصريح في إرادة التعيين إلى مجرد الإشارة إليها فتخير الوكيل ( قوله حوله من حين ملك النقد ) أي من غير الحلي المباح لما يأتي أن الحلي من عرض القنية . ( قوله للنماء ) عبارة للمصباح : نمت الشيء ينمي من باب رمى نماء بالفتح والمد كثر اه ( قوله سببا في الإسقاط ) أي فلو جعل حولها من وقت الشراء الذي هو سبب للنماء مسقطا لما مضى من حول النقد لزم ما ذكر ( قوله أما لو اشترى بنقد في الذمة ثم نقده ) أي بعد مفارقة المجلس اه سمع على حج نقلا عن شرح الإرشاد وإن نافاه التعاليل بقوله إذ صرفه إلى هذه الخ لكنه لما كان المجلس من حريم العقد نزل الواقع فيه منزلة الواقع في العقد فكانه عينه ( قوله ولو باع العرض ) أي بعد حولان الحول ( قوله زكى القيمة ) أي ما باع به فقط لأنه فوت الزيادة باختياره فضمنها وصدق في قدر ما فوته ( قوله وثمره ) ومنه هنا صوف وغصن شجر وورقه ونحوها اه حج



وأما انه من القيمة فلائها متعلقة كما دل عليه خبر حماس فلا يجوز إخراجها من العرض (فان ملك) العرض (بنقد قوم به إن ملك بنصاب) وإن لم يكن ذلك النقد غالبا ولو أبطله السلطان كما اقتضاه إطلاقه، إذ هو أصل ما بيده فكان أولى به من غيره (وكذا) إن ملك بنقد (دونه) أى النصاب فانه يقوم به (في الأصح) لأنه أصله، والثاني يقوم بغالب نقد البلد كما لو اشترى بعرض، ومحل الخلاف ما إذا لم يملك بقية النصاب من ذلك النقد فان ملكه قوم به قطعاً لأنه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول، وابتداء الحول من وقت ملك الدراهم كما قاله الرافعي (أو) ملك العرض (بعرض) للفتية أو بخلع أو نكاح أو صلح عن نحو دم (فبغالب نقد البلد) أى بلد حولان الحول كما قاله الماوردي وهو الأصح جرياً على قاعدة التقويم إذا تعذر التقويم بالأصل فلو حال الحول عليه بمحل لا نقد فيه اعتبر أقرب البلاد إليه، ولو ملك بدين في ذمة البائع أو بنحو سبائك قوم بخنسه من النقد كما في الكفاية (فان غلب نقدين) على التساوي (وبلغ) مال التجارة (بأحدهما) دون الآخر (نصاباً قوم به) لتحقيق تمام النصاب بأحد النقيدين، وبهذا فارق ما مر من أنه لو تم النصاب في ميزان دون آخر فلا زكاة (فان بلغ) نصاباً (بهما) أى بكل منهما (قوم بالأنفع) منهما (للفقراء) أى للمستحقين لها رعاية لهم كما في اجتماع الحقائق وبنات اللبن، ونقل تصحيح ذلك الرافعي عن مقتضى إيراد الإمام والغوى (وقيل يتخير المالك) فيقوم بأيهما شاء كما في شاتي الجبران ودراهمه، وهذا ما صححه في أصل الروضة، ونقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والروائي. قال في المهمات: وعليه الأكثر فلتسكن الفتوى عليه

(قوله كما دل عليه خبر حماس) بكسر أوله وتخفيف ثانيه وآخره سين مهملة اه إصابة (قوله) فان ملك بنقد قوم به (قال ابن الأستاذ: وينبغي للتاجر أن يبادر إلى تقويم ماله بعدلين ويمتنع واحد كجاء الصيد، ولا يجوز تصرفه قبل ذلك إذ قد يحصل نقص فلا يدرى ما يخرج حرج. قيل ويتجه من تردد له أنه لا يجوز أن يكون هو أحد العدلين وإن قلنا بجوازه في جزاء الصيد ويفرق بأن الفقهاء أشاروا ثم إلى ما يضبط التولية فيبعد اتهامه فيها ولا كذلك هنا، إذ التميم لا ضابط لها اه ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر إلى ما يرغب: أى في الأخذ به اه ثم على بهجة لسكن عبارة حرج هنا ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف والساعي تصديقه نظير ما مر في عد المشايخ. أقول: وقد يفرق بأن متعلق العد متعين يبعد الخطأ فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتهاد المقوم وهو مظنة للخطأ فالتهمة فيه أقوى، ومن ثم لم يكتف بنحرصه للثمر بل لو لم يوجد خاوص من جهة الإمام حكم عدلين ينخرصانه له كما مر، وقوله ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر إلى ما يرغب: أى في الأخذ به في مثل ذلك العرض حالا، فإذا فرض أنها ألف وكان التاجر إذا باعه على ما جرت به عادته مفرقاً في أوقات كثيرة بلغ ألفين مثلاً اعتبر ما يرغب به فيه في الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لأن الزيادة المفروضة إنما حصلت من تصرفه بالتفريق لا من حيث كون ألفين قيمته (قوله أى بلد حولان الحول) والعبرة بالبلد الذي فيه المال وقت حولان الحول لا الذي فيه المالك ذلك الوقت وعبارة سم على بهجة قوله من نقد البلد أى بلد الإخراج كما قاله الماوردي وجزم به في العباب أى وبلد الإخراج هي بلد المال كما هو معلوم من عدم جواز نقل الزكاة (قوله فلو حال الحول عليه) أى المال (قوله بدين في ذمة البائع) كأن كان له على آخردين فاشترى به منه عرضاً بنية التجارة (قوله قوم بالأنفع للفقراء) ضعيف (قوله وقيل يتخير المالك) معتمد.

وجرى عليه الأذرعى وهو المعتمد ، ويفرق بين هذه وبين اجتماع الحقائق وبنات اللبون بأن تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة فلم يجز التقويم بالأفنع كالأفنج على المالك الشراء بالأفنع ليقوم به عند آخر الحول ( وإن ملك بنقد وعرض ) كأن اشترى بمائتي درهم وعرض قنية ( قوم ما قبل النقد به والباقي بالغالب ) من نقد البلد لأن كلا منهما لو انفرد كان حكمه كذلك فكذا إذا اجتمعا وهكذا إذا اشترى بخمس واحد مختلف الصفة كالصالح والمكسرة إذا تفاوتا ( وتجب فطرة عبيد التجارة مع زكاتها ) أى التجارة لأنهما يجبان بسببين مختلفين فلا يتداخلان كالقيمة والكفارة في العبد المقتول والقيمة والجزاء في الصيد المملوك إذا قتله المحرم ( ولو كان العرض سائمة ) أو غيرها مما تجب الزكاة في عينه كشم ( فإن كمل ) بثلاث الميم ( نصاب إحدى الزكاتين فقط ) أى من عين وتجارة دون نصاب الأخرى كأربعين شاة لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فأقل قيمتها نصاب ( وجبت ) زكاة ما كمل نصابه لوجود سببها من غير معارض ( أو ) كمل ( نصابهما ) كأربعين شاة قيمتها نصاب ( فزكاة العين ) تجب ( في الجديد ) وتقدم على زكاة التجارة لأنها وجبت بالنص والإجماع ولهذا يكفر جاحدها وزكاة التجارة مختلف فيها ووجبت بالاجتهاد ولهذا لا يكفر جاحدها ولأن زكاة العين تتعلق بالرقبة وتلك بالقيمة فتقدم ما يتعلق بالرقبة كالرهن إذا جنى وقد علم أنه لا يجتمع الزكاتان ولو كان مع ما فيه زكاة عين مالا زكاة في عينه كأن اشترى شجرة للتجارة فبدا صلاح ثمره قبل حوله وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة التجارة عند تمام حوله ولو اشترى نقدا بنقد انقطع حوله وإن كان للتجارة وقسم به الفرار من الزكاة ( فعلى هذا ) أى الجديد ( لو سبق حوله ) زكاة ( التجارة ) حوله زكاة العين ( بأن اشترى بماله بعد ستة أشهر نصاب سائمة ) ولم يقصد به القنية أو اشترى به معاوفة ثم أسامها بعد ستة أشهر ( فالأصح وجوب زكاة التجارة لتمام حولها ) ولشأن يبطل بعض حولها ولو وجب الموجب بلا معارض له ( ثم يفتتح ) من تمامه ( حولا لزكاة العين أبدا ) ،

( قوله كأن اشترى بمائتي درهم وعرض قنية ) أى معلوم القيمة كما هو ظاهر حتى يتأتى التوزيع المذكور وانظر ما للحال لو كان العرض مجهول القيمة ( قوله ولشأن يبطل بعض حولها ) إثبات الواو هنا يفيد أن اللام في قول المصنف لتمام حولها لليلة وهو فاسد كما لا يخفى بل هى بمعنى عند فالصواب حذف الواو كما في التحفة ولعلها من النسخ .

( قوله قوم ما قبل النقد به والباقي بالغالب ) وذلك ظاهر إن اشترى كلا في عقد أو اشتراها في عقد واحد وفضل الثمن وإلا قوم ما قبل النقد به والباقي بالغالب أو ما قبل أحد النقيدين به والباقي بالآخر بنسبة التقسيط . قال سم على بهجة فلو جهلت النسبة فلا يبعد أن يحكم باستوائهما ولو علم أن أحدهما أكثر وجهل عينه فلا يبعد أن يتعين في براءة ذمته أن يفرض الأكثر من كل منهما وهل له التأخير إلى التذكر إن رجي . أقول : لا يبعد أن له ذلك بل قياس ما تقدم عن الدميرى أنه يكتفى غلبة الظن ( قوله فبدا صلاح ثمره قبل حوله ) وكذا لو بدا صلاحه بعد تمام حوله وهو ظاهر إن تم نصاب كل منهما فإن تم نصاب العين دون الشجر فهل تسقط زكاة الشجر لعدم تمام نصابه أو يضم الشجر إلى الثمر ويقوم الجميع ويخرج زكاته ويسقط زكاة العين فيه نظر والأقرب أخذنا من إطلاقهم وجوب زكاة العين إذا تم نصابها الأول لعدم تمام النصاب ( قوله عند تمام حوله ) أى إن بلغ نصابا وليس فيه وجوب زكاتين لأن ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الشجر يتعلق بقيمته خاليا عن الثمر وفى سم على حجج وخرج بقول شرح المنهج كغيره فبدا قبل حوله الخ ما لو تم حول التجارة قبل بدو صلاحه فيخرج كاهو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فإذا بدا صلاحه بعد الإخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كاهو ظاهر زكاة العين في الثمر فليتأمل اه وعليه فقد يقال وجوب الزكاة في الثمر على هذا الوجه يأنه اجتماع زكاتين في مال واحد لأنه زكاة الثمرة عند تمام الحول لدخولها في التقويم وزكاة عينها بعد بدو صلاحه فتكرر به زكاتها اللهم إلا أن يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة ما لين .

أى فتجب في بقية الحول وما مضى من السوم في بقية الحول الأول غير معتبر. والثاني يبطل حول التجارة وتجب زكاة العين لتبام حولها من الشراء ولكل حول بعده (وإذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) وهو الأصح بل بالقسمة كما سيأتي في باب (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) ربها ورأس مال لأن الجميع ملكه (فإن أخرجها) من مال آخر فذاك ظاهر (أو من) عين (مال القراض حسب من الربح في الأصح) ولا يجعل إخراجها كاسترداد المالك جزءا من المال تنزِيلًا لها مستزلة المؤمن التي تلزم المال من أجرة الدلال والكيال وفطرة عبيد التجارة وجناباتهم. والثاني تحسب من رأس المال لأن الوجوب على من له المال (وإن قلنا يملكه) أى العامل المشروط له (بالظهور) لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح (لأنه مالك لهما) (والمذهب) على قول المالك بالظهور (أنه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لأنه متمكن من التوصل إليه متى شاء بالقسمة فأشبهه الدين الحال على ملىء وعلى هذا فابتداء حول حصته من وقت الظهور ولا يجب عليه إخراجها قبل القسمة وله أن يستبد بإخراجها من مال القراض. والثاني لا يلزمه لأنه غير متمكن من كمال التصرف فيها، ولو باع عرض التجارة قبل إخراج زكاتها وإن كان بعد وجوبها أو باعه بعرض قتيبة صح إذ متعلق زكاته القيمة وهى لانقوت بالبيع ولو أعتق عبد التجارة أو وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لأنهما يبطلان متعلق زكاة التجارة كما أن البيع يبطل متعلق العين وكذا لو جعله صداقا أو صلحا عن دم أو نحوها لأن مقابله ليس مالا فإن باعه محابة فقدرها كملو هو ب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك في ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصقفة.

### (باب زكاة الفطر)

الفطرة بكسر الفاء اسم مولد لا عربى ولا معرب بل اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية على المختار كالصلاة والزكاة،

(قوله أى فتجب في بقية الحول) الأولى في تمام الحول الخ وعبرة حج أى في سائر الأحوال وما مضى الخ وهى ظاهرة (قوله فذاك ظاهر) أى ولا رجوع له على العامل (قوله وإن قلنا يملكه بالظهور) ضعيف (قوله قبل إخراج زكاتها) أى وبعد حولان الحول كما هو ظاهر من قوله إخراج زكاتها (قوله وهى لانقوت بالبيع) أى فيطالب البائع بها (قوله ولو أعتق عبد التجارة) أى بعد حولان الحول أيضا (قوله فيبطل فيما قيمته الخ) راجع إلى قوله ولو أعتق عبد التجارة وينبى أن يقال القياس أنه ينفذ الاعتاق في كل العبد لأنه وإن بطل الإعتاق في قدر حق الفقراء لكنه يسرى مما أعتقه هو إلى باقيه حيث كان موسرا به (قوله ويصح في الباقي) أى ويتعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا ينقطع تعلق المالك به لأنه مخاطب بالإخراج فإن دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه وإلا فللإمام التعلق بما بقى لأنه حق الفقراء.

### (باب زكاة الفطر)

(قوله زكاة الفطر) أى بيان ما يتعلق بزكاة الفطر (قوله اسم مولد) أى نطق به المولدون (قوله لا عربى) العربى هو الذى تكلمت به العرب بما وضعه واضع لغتهم ولا معرب هو لفظ غير عربى استعملته العرب في معناه الأصلي بتغير ما (قوله فتكون) أى الفطرة (قوله حقيقة شرعية) أى في القدر

(قوله أى فتجب في بقية

الحول) يتأمل.

(باب زكاة الفطر)

(قوله الفطرة بكسر الفاء

الخ) كان ينبغي أن يمهّد

لهذا بشيء ينزل عليه

كأن يقول عقب قول

المصنف زكاة الفطر

ويقال لها الفطرة وهى

بكسر الفاء الخ (قوله مولد

لا عربى ولا معرب) بمعنى

أن وضعه على هذه

الحقيقة مولد من حملة

الشرع بدليل قوله فيكون

حقيقة شرعية وإلا فمولد

هو اللفظ الذى ولده

الناس بمعنى اخترعوه ولم

تعرفه العرب وظاهر أن

الفطرة ليست كذلك قال

الله تعالى - فطرة الله التى

فطر الناس عليها -



وتقال للخلقة ومنه قوله تعالى - فطرة الله التي فطر الناس عليها - والمعنى أنها وجبت على الخلقة تزكية للنفس أي تطهيرها لها وتتمية لعملها وتقال للمخرج وقول ابن الرفعة إنه بضم الفاء اسم للمخرج مردود. والأصل فيه قبل الإجماع خبر الصحيحين عن ابن عمر « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حرٍّ أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين » وعن أبي سعيد رضى الله عنه « كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه ماعشت » ولا ينافي حكاية الإجماع قول ابن اللبان بعلم وجوبها لأنه غلط صريح كما في الروضة لكن صريح كلام ابن عبد البر أن فيها خلافا لغير ابن اللبان. ويحجب عنه بأنه شاذ منكر فلا ينخرق به الإجماع أو يراد بالإجماع الواقع في عبارة غير واحد ماعليه الأكثر ويؤيده قول ابن كج لا يكفر جاحدها والشهور أنها وجبت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة قال وكيع بن الجراح زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة ( تجب ) زكاة الفطر ( بأول ليلة العيد في الأظهر ) لإضافتها إلى الفطر في الخبرين السابقين ولأنها طهرة للصائم عن الغو والرث فيه فكانت عند تمام صومه ولا بد من إدراك جزء من رمضان مع الجزء المذكور كما يفيد قوله فيخرج إلى آخره ، وقوله فيما بعده تعجيل الفطرة من أول رمضان .

( قوله كما يفيد قوله )  
فيخرج الخ ، وقوله فيما بعد  
له تعجيل الفطرة الخ ( )  
في إفادة هذين ما ذكره  
نظر ظاهر .

المخرج والأنسب في التفريع أن يقول فتكون حقيقة عرفية أو اصطلاحية لأن الحقيقة الشرعية عند الأصوليين ما أخذت التسمية به من كلام الشارع أما ما اصطلاح عليه الفقهاء واستعملوه فلا يسمى بذلك بل يسمى حقيقة عرفية أو اصطلاحية ثم رأيت سم على شرح الهجة قال مانصه قوله حقيقة شرعية فإن قلت: كان الواجب أن يقول فتكون حقيقة عرفية لأن الشرعية ما كانت بوضع الشارع . قلت : هذه النسبة لغوية وهي صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لحالة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى لاشبهة في صحتها وإن كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار الاصطلاح الأصولي هي ما كان بوضع الشارع فليتأمل سم ( قوله وتقال للخلقة ) ظاهر هذا الصنيع يقتضى أن لفظ الفطرة سواء أريد به الخلقة أو القدر المخرج مولد ولعله غير مراد لأن اصطلاحات الفقهاء حادثة وإطلاق الفطرة على الخلقة ليس من اصطلاحاتهم كما هو ظاهر فلعلها مولدة بالنظر للمعنى الثاني ( قوله وتتمية ) عطف مغاير ( قوله وتقال للمخرج ) أي تقال الفطرة بالكسر للمال المخرج بفتح الراء ( قوله صاعا من تمر أو صاعا من شعير ) إنما اقتصر عليهما لكونهما اللذان كانا موجودين إذ ذاك اه ومثله يقال فيما بعده ( قوله إذ كان ) أي وقت كان الخ ( قوله صاعا من طعام ) أي بر ( قوله في السنة الثانية من الهجرة ) لم يبين في أي يوم من الشهر وعبارة المواهب اللدنية وفرضت زكاة الفطر قبل العيد بيومين ( قوله تجبر نقصان الصوم ) وجه الشبه وإن كانت هذه واجبة وذاك مندوبا ( قوله كما يجبر السجود نقصان الصلاة ) ويؤيده الخبر الصحيح « إنها طهرة للصائم من الغو والرث » والخبر الغريب « شهر رمضان معلق بين السماء والأرض لا يرفع إلا بزكاة الفطر » اه حجج ( قوله كما يفيد قوله فيخرج الخ ) وجه الدلالة منه أن في التعبير به إشعار بأن لرمضان في وجوبها دخلا فهو سبب أول والإلتماز إخراجها فيه لاختصار سبب وجوبها حينئذ في أول سؤال وكتب عليه سم على حجج قوله وقوله فيما بعد الخ قد يقال هذا لا يدل على أن السبب الأول الجزء الأخير من رمضان بل يقتضى أنه رمضان إذ لو كان الجزء الأخير لكان تقديمها أول رمضان تقديمًا على السببين وهو متنع فليتأمل ثم الوجه كاهو واضح

والثاني تجب بطول الفجر يوم العيد لأنها قرينة متعلقة بالعيد فلا يتقدم عليه وقتها كالأضحية كذا علله الرافعي واعترض عليه بأن وقت الأضحية إذا طلعت الشمس ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات لا الفجر ومقتضى كلام المصنف أن من أدى فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج فانتقل إلى ورثته وجب الإخراج قال الأذري وهو المذهب (فتخرج) على الأظهر (عمن مات بعد الغروب) بأن كان فيه حياة مستقرة عنده وهو ممن يؤدي عنه من زوجة وعبد وقريب لوجود السبب في حياته وإن زال ملكه عنه بعق أو غيره كطلاق أو استغناء قريب لاستقرارها ولو مات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الأصح في المجموع بخلاف تلف المال وفرق بأن الزكاة تتعلق بالعين والفطرة بالذمة (دون من ولد) بعده ولو شك في الحدوث قبل الغروب أو بعده فلا وجوب كما هو ظاهر للشك ويؤخذ من كلامه أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم تجب لأنه جنين مالم يتم انفصاله ويلحق به كل ما حدث بعده بشكاح أو إسلام أو ملك قن ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القن قبله ،

أن السبب الأول هو رمضان كلا أو بعضا أى القدر المشترك بين كله وبعضه فصح قولهم له تعجيل الفطرة من أول رمضان وقولهم هنا مع إدراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور لكنه قد يشبهه مع عدم التأمل (قوله وجب الإخراج الخ) والقياس استرداد ما أخرجه المورث إن علم القابض أنها زكاة معجلة وكوت السيد موت العبد فيستردها بيده (قوله بأن كان فيه حياة مستقرة) مفهومه أنه لو لم تكن كذلك بأن وصل إلى حركة مذبوح لا يخرج عنه وهو واضح إن كان ذلك بجنائية وإلا ففيه نظر لأنه مادام حيا حكمه كالصحيح حتى يقتل قاتله (قوله أو غيره) كطلاق قال سم على شرح بهجة لوعلق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر أنه يسقط فطرتها عنه لأنها لم تدرك الجزءين في عصمته ويلزمها فطرة نفسها لأن الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب التحميل عنها مـر ولوعلق طلاقها بأول جزء من شوال فالظاهر أن الحكم كذلك لأن الطلاق يقع مقارنا للجزء الثاني من جزئ الوجوب وهو أول جزء من شوال فلم تكن عنده زوجة (قوله والفطرة بالذمة) هذا ظاهر بالنسبة للمال الزكوى لكنه مشكل بما يأتى من أن المورس وقت الوجوب لو تلف ماله قبل التمكن سقط عنه الوجوب كزكاة المال إلا أن يقال إن المؤدى لما كان المال ثابتا في ذمته وهو إنما يخرج مما يملكه كان المال الذى في يده بمنزلة ما يتعلق به الزكاة والمؤدى عنه فيما نحن فيه لما لم يكن المال مستقرا عليه بل كان متعلقا بذمة غيره لم ينظر للتمكن من الإخراج قبل موته ولا عدمه لأنه منزل من حيث المطالبة بالمال منزلة العدم فلم ينظر إلى التمكن في حياته ولا لعدمه لكن هذا لا يتم فيما إذا مات من وجبت عليه ولم يتحملها عنه غيره لكونه حرا موسرا ومات قبل التمكن من الإخراج (قوله فلا وجوب كما هو ظاهر للشك) قضية هذا التعليل عدم الوجوب فيما لو شك في وقت الموت وكون الأصل بقاء الحياة يقتضى خلافه فليراجع . وبقى مالمو شك في بقاء الزوجية هل تجب الفطرة لأن الأصل بقاء الزوجية أم لا فيه نظر والأقرب الأول للعللة المذكورة ورجح هذا الأصل على كون الأصل عدم الوجوب لفوته باستصحاب بقاء الحياة والزوجية للذين هما سبب الوجوب (قوله وباقيه بعده) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكر وينبى أو معه لأنه لم يدرك الجزء الأول ولم يعقب تمام انفصاله شيء

(قوله واعترض عليه بأن وقت الأضحية الخ) قد يدفع الاعتراض بأن التشبيه إنما هو في عدم التقدم على يوم العيد فلا ينافى أن الأضحية إنما يدخل وقتها بما ذكر (قوله ثم مات) أى قبل الغروب (قوله وهو ممن يؤدي عنه من زوجة الخ) فيه أمور : الأول أن هذا الحصر يخرج من المتن نفس من يخرج . الثاني أن قوله وإن زال ملكه الخ لا يصح أخذه غاية في مسألة الموت التي الكلام فيها . الثالث أن قوله كطلاق أو استغناء قريب لا يصح كونه مثالا لزوال الملك وعبارة التحفة مع المتن فيخرج عم من مات أوطاق أو عتق أو يبيع بعد الغروب ولو قبل التمكن ممن يؤدي عنه وكانت حياته مستقرة عنده لوجود السبب في حياته واستغناء القريب كموته انتهت .

عتق ولزمه فطرته وإنما قبلت دعواه بعد الحول يبيع المال الزكوى أو وقفه قبله لأنه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها والأصل عدم وجوبها بخلاف الأولى فإنه يريد نقلها إلى غيره (ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى العيد بأن تخرج قبلها إن فعات أول النهار كما هو الغالب للأمر به قبل الخروج إليها بل جزم القاضى أبو الطيب بأن تأخيرها إلى ما بعدها مكروه فإن أخرت سن الأداء أول النهار للتوسعة على مستحقيها وسيأتى فى زكاة المال التأخير لا انتظار نحو قريب وجار أفضل فيأتى مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر (ويحرم تأخيرها عن يومه) أى الفطر من غير عذر كغيبه ماله أو مستحقيها لأن القصد إغناؤهم عن الطلب فيه لكونه يوم سرور فمن أخرها عنه أثم وقضى وجوبا فوراً إن أخرها بلا عذر خلافا للزركشى كالأذرى حيث

من رمضان بل أول شوال (قوله عتق ولزمه) أى لزم السيد وقياس ذلك أنه لو ادعى طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لم تسقط فطرتهما عنه (قوله لأنه فيها) أى فى دعوى البيع (قوله بخلاف الأولى) هى قوله ولو ادعى بعد وقت الوجوب (قوله فإنه يريد نقلها إلى غيره) أى وهو العبد بتقدير يساره بطرؤ ماله قبل الغروب أو تمام ملكه على ما بيده بأن كان مكاتباً وأعتقه سيده قبيل الغروب لكن هذه ليست من محل البحث لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده (قوله بأن تخرج قبلها) أى سواء كان بعد الفجر أو قبله ليلة العيد وعبارة حجج ويسن أن تخرج يوم العيد لاقبله وأن يكون إخراجها قبل صلاته ، وهو قبل الخروج إليها من بيته أفضل للأمر الصحيح به ثم قال وألحق الحوارزمى كشيخه البغوى ليلة العيد بيومه ووجه بأن الفقهاء يهينونها لعدمهم فلا يتأخر أكلهم عن غيرهم (قوله فإن أخرت سن الأداء أول النهار) أى بمعنى أنه يبادر إلى إخراجها عقب صلاة العيد وهذا بالنسبة لما بعده أول نسبي فلا ينافى أن أول النهار حقيقة طلوع الفجر ، وبقى ماله تعارض عليه الإخراج وصلاة العيد فى جماعة هل يقدم الأول أو الثانى فيه نظر ولا يبعد الثانى ما لم تشتد حاجة الفقراء فيقدم الأول فليراجع (قوله فيأتى مثله) وقياس ما يأتى أنه لو أخرها لغرض من هذه ثم تلف المال استقرت فى ذمته لما يأتى ثم إن التأخير مشروط بسلامة العاقبة (قوله من غير عذر) وليس من العذر هنا انتظار الأحوج (قوله كغيبه ماله) ظاهره سواء كان لمرحلتين أو دونهما وعبارة حجج تنبيه ظاهر قوله هنا كغيبه ماله أن غيبته مطلقاً لا تمنع وجوبها وفيه نظر كافتاء بعضهم أنها تمنعه مطلقاً أخذاً مما فى المجموع أن زكاة الفطر إذا عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت فى الذمة إذ ادعاء أن الغيبة من جملة العجز هو محل النزاع والذى يتجه فى ذلك تفصيل يجتمع به أطراف كلامهم وهو أن الغيبة إن كانت لدون مرحلتين لزمته لأنه حينئذ كال حاضر لكن لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير إلى حضور المال وعلى هذا يحمل قولهم كغيبه ماله أو لمرحلتين فإن قلنا بما رجحه جمع متأخرون أنه يمنع أخذ الزكاة لأنه غنى كان كالقسم الأول أو بما عليه الشيخان أنه كالمعدم فيأخذها لم تلزمه الفطرة لأنه وقت وجوبها فقير معدم ولا نظر لقدرته على الاقتراض لمشقته كما صرحوا به وقضية اقتصار الشارح على كون الغيبة عذراً فى جواز التأخير المعتمد عنده الوجوب مطلقاً ، وإنما اغتفر له جواز التأخير لعذره بالغيبة .



اعتمدا وجوب الفورية مطلقا نظرا إلى تعاقب حق الآدمي وفارقت زكاة المال فانها وإن أخرت عن التمكن تكون أداء كما في المجموع عن ظاهر كلامهم بأن هذه مؤقتة بزمن محدود كالصلاة (ولا فطرة على كافر) أصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين وهو إجماع لأنها طهيرة وليس من أهلها والمراد به عدم مطالبته بها في الدنيا وإلا فهو معاقب عليها في الآخرة أما فطرة المرتد ومن عليه مؤنته فموقوفة على عودته إلى الاسلام وكذا العبد المرتد (الا في عبده) أى رقيقه المسلم ولو مستولدة (أو قريبه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الأصح) كنفقتهما وهكذا كل مسلم يلزم الكافر مؤنته كزوجته النسيئة إذا أسلمت ثم غربت الشمس وهو متخلف وأوجبنا نفقتها مدة التخلف كما هو الأصح. والثاني لا تجب على الكافر لأنه ليس من أهلها والخلاف مبنى على أنها تجب على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى أو على المخرج ابتداء والأصح الأول وإن كان المؤدى عنه غير مكاف خلافا لبعض المتأخرين ولا يقدح في ذلك عدم صحة توجه الخطاب له إذ ذلك غير مستقر هنا ووجوبها بطريق الحوالة كما في المجموع وهو المعتمد لا بطريق الضمان وإن جرى على الثاني جمع متأخرون محتجين بأنه لو أداها المتحمل عنه بغير إذن المتحمل أجزأه وسقطت عن المتحمل لما يأتى أن الحرية الموسرة لو أعسر زوجها لم يلزمها فطرتها ولو كان كالضمان لزمتهما عند تحمل الزوج وعدمه والجواب عما عللوا به أنه لا يستلزم ما قالوه غاية أنه اغتفر عدم الإذن لكون المتحمل عنه قد نوى وعلى الأول قال الامام لاصائر إلى أن المتحمل عنه ينوى والكافر لا تصح منه النية ومعلوم أن المنفى عنه نية العبادة بدليل قول المجموع إنه يكفي إخراجه ونيته لأنه المكلف بالإخراج اه وظاهره وجوبها ولو أسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لأنهن محبوسات بسببه ولا يلزمه الفطرة فيما يظهر لأن الفطرة إنما تتبع النفقة بسبب الزوجية أى وصورة المسئلة أن يسلمن قبل غروب الشمس ليلة العيد فإن أسلمن بعد الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلي هذا والأوجه في أصل المسئلة

(قوله اعتمدا وجوب الفورية مطلقا) أى أخر لعذر أم لا (قوله ولا فطرة على كافر) أى فلو خالف وأخرجها حينئذ هل يعاقب عليها في الآخرة لأنه مخاطب بالفروع وكان متمكنا من صحة إخراجه بأن يأتى بكامة الاسلام أم لا فيه نظر والأقرب الأول للعلة المذكورة ونقل بالدرس عن حجج في شرح الأربعين الثاني وفيه وقفة (قوله أصلي) أى فلو أسلم ثم أراد إخراجها عما مضى له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في زمن الكفر عدم صحة أدائه هنا فلا يقع ما أداه فرضا ولا نفلا وقد يقال يقع تطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بأن الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضها ولا نفلا فلم يصح ما فعله بعد الاسلام عما فاتته في زمن الكفر بخلاف الصدقة فإنه من أهلها في زمن الكفر في الجملة إذ يعتد بصدقة التطوع منه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام لغا ما يختص بها وهو وقوعها فرضا ووقعت تطوعا لأنه كان من أهلها قبل الاسلام في الجملة (قوله على عودته إلى الاسلام) أى ويجزئه الإخراج في هذه الحالة كما يأتى أول الباب الآتى (قوله وكذا العبد المرتد) بقى ما لو ارتد الأصل أو الفرع وينبغي أن يأتى فيه ما قيل في العبد (قوله وإن جرى على الثاني الخ) هو قوله لا بطريق الضمان (قوله وظاهره وجوبها) معتمداً وجوب النية على الكافر وهي للتمييز لا للتقرب.

(قوله لما يأتى أن الحرية الخ) تعليلا لكونها كالحوالة (قوله عما عللوا به) الأنسب عما احتجوا به وقوله أنه لا يستلزم ما قالوه الأولى لا يرد ما قاله (قوله غايته أنه اغتفر عدم الإذن الخ) نظر فيه الشهاب حجج في تحفته بأن أجزاء نيته هو محل النزاع ثم أجاب عن أصل ما احتج به من قال إنها من باب الضمان بأنه إنما أجزأ إخراج المتحمل عنه فيما ذكر نظرا لكونها طهيرة له (قوله ومعلوم أن المنفى عنه نية العبادة أى وهذه نية تمييز (قوله ولا يلزمه الفطرة فيما يظهر) كأن هذا الاستظهار لغيره نقله هو بلفظه وإن لم ينبه على ذلك بدليل قوله الآتى والأوجه الخ

وجوب فطرة أربع منهم ، ولو دخل وقت الوجوب وله أب معسر عليه نفقته وأيسر الأب قبل أن يخرج الابن الفطرة لم تلزم الأب حيث قلنا بوجوبها على الابن بطريق الحوالة وهو الأصح بل يستمر على الابن لانقطاع التعلق بالحوالة (ولا) فطرة على (رقيق) لا عن نفسه ولا غيره ولو مكاتباً كتابة صحيحة ولا تجب على سيده لاستقلاله بخلاف المكاتب كتابة فاسدة حيث تجب فطرته على سيده وإن لم تجب عليه نفقته (وفي المكاتب) كتابة صحيحة (وجه) أنها تجب عليه فطرته وفطرة زوجته ورقيقه في كسبه كنفقتهم (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (قسطه) أى بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك الباقي إذ هى تابعة للنفقة وهى مشتركة هذا إن لم تكن مهايأة بينه وبين مالك بعضه وإلا اختص الوجوب بمن وقع زمنه في نوبته ومشله في ذلك الرقيق المشترك (و) لا فطرة على (معسر) وقت الوجوب إجماعاً ولو أيسر بعد لحظة ، لكن

(قوله وجوب فطرة أربع منهم) وينبغي أن توقف فطرتهم على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التعجيل ويحتمل وجوب إخراج زكاة أربع فوراً لتحقيق الزوجية فيهن مبهمة ثم إذا اختار أربعا تعين لمن أخرج عنهن الفطرة وهذا الثانى أقرب ويدل له ما يأتى من أنه لو كان له مال حاضر وغائب ونوى أحدهما صح ويعينه بعد (قوله ولا يجب على سيده) أى المكاتب (قوله وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم تجب على سيده فيما يظهر لأن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه وعبارة سم على حج لو فسخ المكاتب الكتابة بعد إدراك سبب الوجوب فهل يتبين وجوبها على السيد أولاً لأن الفسخ إنما يرفع من الآن فقد كان مستقلاً زمن الوجوب فيه نظر والظاهر الثانى فليراجع وانظر ولد الزنا وولد الملاعنة هل فطرته على أمه أولاً فيه نظر والأقرب الأول لوجوب النفقة عليها فلو استباح المنفى بلعان الزوج لحقه ولا ترجع أمه عليه بما دفعته للمستحقين عبا ، وفي بعض الهوامش تقييده بما إذا أنفقت بلا إذن من الحاكم وإلا فترجع وهو قريب (قوله ومن بعضه حر يلزمه الخ) لو وقعت النوبتان في وقت الوجوب بأن كان آخر جزء من رمضان آخر نوبة أحدها وأول جزء من شوال نوبة الآخر فينبغى تقييد الواجب عليهما اه سم على شرح البهجة (قوله هذا إن لم يكن مهايأة بينه وبين مالك بعضه) وهل تجب على البعض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه أو بقسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الأصل والمعتمد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه كما أتى به شيخنا الرملى رحمه الله اه ز يادى (قوله بمن وقع زمنه في نوبته) أى زمن الوجوب (قوله ومثله في ذلك المشترك) وولدان في أب تهاياً فيه وإلا فعلى كل قدر حصته اه حج ونقل سم على شرح البهجة عن الشيخ اعتماد ما قاله حج . وبقى ما لو وقع جزء في نوبة أحدهما والجزء الآخر في نوبة الآخر وينبغى وجوبها عليهما ثم رأيت فى سم على شرح منهج التصريح بذلك نقلاً عن م . وبقى أيضاً ما لو مات البعض أو ماتا معا وشككنا فى المهايأة وعدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والأقرب الثانى لأننا تحققنا الوجوب وشككنا فى مسقطه وهو الانتقال من سيده اليه أو عكسه وهذا كله إن علم قدر الرق والحرية فإن جهل ذلك فالأقرب المناصفة لأنها المحققة (قوله ولا فطرة على معسر) لو تكلف باقتراض أو غيره وأخرجها هل يصح الإخراج وتقعزكاة كما لو تكلف من لم يجب عليه الحج وحج فانه يصح ويقع عن فرضه فيه نظر ويحتمل أنه كذلك فليراجع ثم رأيت فى العبا مانصه ويعتبر ذلك أى أن يجد ما يخرج فاضلاً عما فاضلوه

يسن له إذا أيسر قبل فوات يوم العيد الإخراج ، ثم أشار إلى حدّه بقوله ( فمن لم يفضل ) بضم الضاد وفتحها ( عن قوته وقوت من ) أى الذى ( فى نفقته ) من آدمى وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغليباً بل استقلالاً سائغ بل حقيقة عند بعض المحققين ( ليلة العيد ويومه شئ ) يخرج في فطرته ( معسر ) ومن فضل عنه ما يخرج فوسر ، إذ القوت ضرورى لا بد منه وإنما لم يعتبر زيادته لعدم ضبط ماوراءها ولو تلف المال قبل التمكن سقطت الفطرة كزكاة المال ، وقضية كلامهما أن القدرة على الكسب لا تخرجه عن الإعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعى فى كتاب الحج وأنه لا يشترط كون المؤدى فاضلاً عن رأس ماله ،

وقت الوجوب فوجودها بعد لا يوجبها لكن يندب إخراجها اه وفيه تصريح بصحة الإخراج وندبه ، لكن لا ينافى وقوعه واجبا لأن ندب الإقدام لا ينافى الوقوع واجبا كما يشهد له نظائر فليحذر اه سم على منهج وقول سم وندبه : أى مع عدم وجوبها عليه وقياس الاعتداد به أو ندبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه أنه كذلك فيما لو تكلف بقرض ونحوه وأخرج . وقال سم على حج : قول المصنف ولا فطرة على معسر وقت الوجوب ينبغى أن يعدّ منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لمطالبة الناظر ونحوه لأنه حينئذ غير قادر وإن كان مالكا لقدر المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حين أتى بما عليه ومن له دين حال على معسر تعذر استيفاؤه منه وقت الوجوب وإن قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضلّ عنه ويفارق زكاة المال حيث وجبت فى الدين وإن لم يتيسر أخذه فى الحال وفى المال المغصوب والمسرّوق ونحوهما ولكن لا يجب الإخراج فى الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لاتعلق إلا بالذمة اه . أقول : وقد يتوقف فيما ذكره لأن التعليل بتعلق الفطرة بالذمة لادخله فى عدم وجوبها حيث كان له مال فإن العلة من وجوب زكاة الفطر وجود مقدار الزكاة فاضلاً عما يحتاج إليه لأن هذا واجد بالقوة ، ويؤيده ما ذكره حج من الوجوب على من له مال غائب . هذا ولكن إن كانت نفقته على غيره كولد وجبت فطرته عليه ، ثم لو تكلف المعسر فى هذه الحالة وهو الأب وأخرج عن نفسه هل يتوقف على إذن ولده لكونها وجبت عليه كوجوب الدين على المحتال فأخرج الأب يسقط الوجوب عن ولده أو لا يتوقف على إذن لوجوبها عليه أصالة ، وكأنها لم تنتقل إلى غيره خصوصاً وقد رجح كثيرون أن وجوبها على المؤدى وجوب ضمان والمضمون عنه لا يتوقف صحة أدائه على إذن الضامن فيه نظر وقياس مافى العباب من أن المعسر إذا تكلف وأخرج وقع ما أخرجه فرضاً . الثانى وكذا هو قياس قول سم على منهج الآتى فيما لو كان الزوج موسراً فأخرجت عن نفسها الخ من الصحة عند عدم الإذن ، ولا يشكل على ذلك من أن الأب لو أخرج عن ابنه الكبير بدون إذن لم يعتد بإخراجه لأن الأب ثم لم يلاقه الوجوب فى الابتداء أصلاً بخلاف ما نحن فيه فإن الوجوب تعلق بكل من المعسر والزوجة ابتداء ( قوله ليلة العيد ويومه ) وليس من الفاضل ماجرت به العادة من تهينة ما اعتيد للعيد من الكعك والنقل ونحوها فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضى وجوبها عليه فانه يعدّ وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر وإنما قلنا بذلك لما قيل فى كتاب النفقات من أنه يجب على الزوج تهينة ما يليق بحاله من ذلك لزوجته ( قوله وهو كذلك ) ومثله بالأولى الولى إذا قدر على التحصيل بالدعاء أو نحوه فانه لا يكلف ذلك كالأب يكلف القادر على الكسب لاكتساب ولأن الأمور الحارفة للعادة لا تنبى عليها الأحكام .



وضيعته ولو تسكن بدونهما ويفارق المسكن والخدام بالحاجة الناجزة ، ولا ينافيه إيجابهم الاكتساب لنفقة القريب لأنه لما وجب عليه ذلك لنفسه لإحيائها وجب عليه لإحياء أصله أو فرعها على ما يأتي (ويشترط) فيما يؤديه في الفطرة (كونه فاضلا) أيضا ابتداء (عن) ما يليق به من (مسكن) له ولمونه (وخدام يحتاج إليه في الأصح) كالسكفارة ولأنهما من الخوائج المهمة كالثوب ، فلو كانا نفيسين يمكن إيداهما بلائقين به ويخرج التفاوت لزمه ذلك كما قاله الرافعي في الحج قال لكن في لزوم بيعهما إذا كانا مألوفين وجهان في السكفارة فيجرى ان هنا وفرق في الشرح الصغير والروضة بأن للسكفارة بدلا أي في الجملة فلا تنتقض بالمرتبة الأخيرة منها والحاجة للخدام إما لمنصبه أضعفه والمراد بها أن يحتاجه لخدمته وخدمة من تلزمه خدمته لاعمله في أرضه أو ماشيته قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن ، ولا بد أيضا أن يجدها فاضلة عن دست ثوب يليق به وبمونه كما أنه يبقى له في الديون ، ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه ولو لآدمي كما رجحه في الشرح الصغير ، وقال في الأنوار إنه القياس ، واقتضاه كلام الشافعي والأصحاب لأن الدين لا يمنع الزكاة كما سيأتي ، ولا يمنع إيجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع إيجاب الفطرة التابعة لها وإنما لم يمنع الدين وجوبها لأن ماله لا يتعين صرفه له وإنما يبيع المسكن والخدام فيه تقديمًا لبراءة ذمته على الانتفاع بهما لأن تحصيلهما بالكرء أسهل فسقط ما قيل إنه مشكل بتقديم المسكن والخدام عليها والمقدم على المقدم مقدم ، ويباع حتما جزء عبد غير الخدمة فيها ولو مرهونا والسيد معسر بقدر الزكاة على أوجه الأوجه ،

(قوله ابتداء) متعلق بقوله يشترط وكان الأولى ذكره عقبه كما صنع في التحفة وسيأتي محترزه في قوله فان لزمت الفطرة الدمة الخ (قوله لأن ماله لا يتعين صرفه له) الضمير في لأنه للفاضل وفي نسخ لأن ماله الخ .

(قوله وضيعته) وكالضيعة الوظيفة التي يستغلها فيكاف النزول عنها إن أمكن ذلك بعوض على العادة في مثلها (قوله ويفارق المسكن الخ) الضمير فيه راجع لقوله فاضلا عن رأس ماله (قوله عما يليق به من مسكن) أي ولو مستأجرا له مدة طويلة ثم الأجرة إن كان دفعها للمؤجر أو استأجرها بعينها فلا حق له فيها وهو معسر وإن كانت في ذمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة ، وإن كانت مستحقة له بقية المدة لا يكاف نقلها عن ماله بعوض لاحتياجه لها (قوله وخدام يحتاج إليه) قيد في شرح البهجة بالحاجة الناجزة وكتب عليه سم قد يقتضى أنه لو لم يحتاج لهما في ليلة العيد ويومه ويحتاج لهما بعد ذلك لم يشترط الفضل عنهما وكتب أيضا قوله يوم عيد وليلته ، ينبغي أن يكون هذا ظرفا لما ساف أيضا من الخدام والنزل وغيرها قاله الجوهري وهو محل نظر شو برى اه ووجه النظر أنه يعد الآن محتاجا فالأظهر أنه لا يكاف بيعه (قوله كما قاله الرافعي) أي بالنسبة لوجوب الحج بدليل قول الشارح في آخر البلب ينبغي جريانه في الحج كما مر أي ومثل الحج زكاة الفطر فيجربى الفرق المذكور فيها أيضا اه سم على شرح البهجة (قوله وفرق الخ) معتمد : أي بين وجوب بيع المألوفين هنا دون السكفارة (قوله ويقاس به حاجة المسكن) أي فيقال هي أن يحتاجه لسكره أو سكن من تلزمه مؤنته لا لحبس دوابه أو خزن تبين مثلا لها فيه (قوله فاضلة عن دست ثوب) أو بدله ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال فيترك له في كل زمن ما يليق به (قوله ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه) خلافا للحج (قوله لأن الدين لا يمنع الزكاة) معتمد (قوله لا يتعين صرفه له) أي الدين (قوله وإنما يبيع المسكن والخدام فيه) أي الدين (قوله ولو مرهونا) المتبادر منه أن جزأه يباع في حال الرهن فتقدم الزكاة على حق الرهن وهو مشكل لأن حقه متعلق بالعين ، ويقدم به على غيره حتى مؤن تجهيز المالك لو مات ، إلا أن يقال

فإن لزمت الفطرة النمة بيع فيها حتما ما يباع في الدين ولو عبد خدمة ومسكنا وإن لم يباعا ابتداء  
لالتحاقها بالدينون ومقابل الأصح لا لأن الكفارة لها بدل بخلاف الفطرة (ومن لزمه فطرته  
لزمه فطرة من تلزمه نفقته) بزوجية أوملك أوقرابة أي إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم  
كما مرّ خبر مسلم « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » والباقي  
بالقياس عليه بجامع وجوب النفقة ودخل في عبارته ما لو أخدم زوجته التي تخدم عادة أمته كأجنبية  
وأنفق عليها فإنه يجب عليه فطرتها كنفقتها بخلاف الأجنبية المؤجرة لخدمتها كما لا يحب عليه  
نفقتها ، وكذا التي صحبتها لتخدمها بنفقها باذنه لأنها في معنى المؤجرة كما جزم به في المجموع . وقال  
الرافعي في النفقات تجب فطرتها وهو القياس وبه جزم المتولي والأوجه حمل الأول على ما إذا كان  
لها مقدر من النفقة لاتباعه . والثاني على ما إذا لم يكن لها مقدر وتأكل كفايتها كالإماء

المراد أنه يباع بعد فكك الرهن وأنه بالفكك يبين أنه كان موسرا بخلاف ما لو بيع لكنه  
خلاف الظاهر وعلى ما هو الظاهر يمكن توجيهه بأن زكاة الفطر لما وجبت على بدن العبد كانت  
كالأرش والمجنى عليه يقدم به فكذا المستحق . أما ما وجب على السيد عن نفسه وممونه غير  
المرهون فلا يباع فيه المرهون إلا بعد زكاته لأنه يبين بذلك أنه كان موسرا قبل الوجوب ( قوله  
فإن لزمت الفطرة النمة بيع ) أي بأن تمكن من إخراجها ولم يفعل ( قوله أوملك أوقرابة )  
وهل يثاب المخرج عنه أولا فيه نظر والأقرب الثاني فليراجع كما قيل به في الأضحية من أن ثواب  
الأضحية للضحى ويسقط بفعله الطلب عن أهل البيت ( قوله كأجنبية ) الكاف للتنظير فهي  
بمعنى أوعى أخدمها أمته أو امرأة أجنبية الخ وعلى هذا فقوله الآتي وكذا التي صحبتها الخ ينافي  
هذه الزيادة وفي نسخة أمته الأجنبية وعليها فالنقيض بالأجنبية صفة لازمة ، أو المراد التي ليست  
ملكاً للزوج ويمكن توجيه ما هنا بأن المراد بالأجنبية من أتى بها من نفسه للخدمة ومن صحبتها  
للفنقة من أتت بها الزوجة واستأذنت الزوج ( قوله المؤجرة لخدمتها ) أي ولو إجارة فاسدة ومثل  
هذا ما يكثر وقوعه في مصرنا وقراها من استئجار شخص لرعى دوابه مثلاً بشيء معين فإنه لفطرة له  
لكونه مؤجراً إجارة إما صحيحة وإما فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة أو بالسكوسة فتجب  
فطرته كخدام الزوجة ثم قال مرة أخرى : ويحتمل أن يفرق بأن خدام الزوجة استخدامهم واجب  
كالزوجة بخلاف من يتعلق بالزوج مثلاً فإنه لا يجب استخدامهم وهو متمكن من أن يخدم نفسه  
أو لا يفعل ما يحوج إلى الاستخدام وإن فرض استخدامهم بلا إيجار كان كالمترع بالنفقة فلا فطرة عليه .  
فرع — قال حجج وهل الحرة الغنية الخادمة للزوجة بغير استئجار يلزمها بناء على ما جزم به  
في المجموع وتبعه القمولى وغيره أنه لا يلزمها فطرتها خلافاً للرافعي كالمتولى فطرة نفسها مع أن  
نفقتها على زوج مخدمتها اعتباراً بها أولاً لأنها تابعة للزوجة وهي لا تلزمها فطرة نفسها وإن كانت  
غنية والزوج معسر كل محتمل . والثاني أقرب إلى كلامهم في النفقات أن لها حكمها إلا في مسائل  
استثنوها ليست هذه منها وكتب عليه سم قوله الغنية قيد بها ليتأتى التردد اهـ ( قوله لأنها  
في معنى المؤجرة ) أي فلا فطرة لها كما أن المؤجرة لفطرة لها ( قوله والأوجه حمل الأول ) أي  
وهو عدم الوجوب المفهوم من قوله وكذا التي صحبتها الخ والثاني هو قوله وقال الرافعي في النفقات  
تجب فطرتها الخ .

( قوله وأنفق عليها ) أي  
على الأمة ( قوله بخلاف  
الأجنبية الخ ) بيان للمفهوم  
المذكور في قوله لأجنبية  
وكان الأنسب أن يقول  
أما الأجنبية الخ . والحاصل  
أنه أراد أن يبين ما أجمله  
أولاً في قوله لأجنبية  
فكانه قال لأجنبية ففيها  
تفصيل ثم بين هذا  
التفصيل بقوله بخلاف الخ  
وإن كان في سياقه قلاقة  
وكان الأولى حذف هذا  
الإجمال ثم يقول وخرج  
بأمتها الأجنبية ثم يبين  
ما فيها والعبارة للروض  
وشرحه ووقع في النسخة  
التي كتب عليها الشيخ  
كأجنبية بدل لا أجنبية  
فرتب عليها ما في حاشيته  
واطلع على نسخة أخرى  
لفظها الأجنبية وكل ذلك  
خلاف ما في الروض الذي  
ما هنا عبارته كما قدمناه .

ومثلها عبد المالك في القراض والمساقاة إذا شرط عمله مع العامل ونفقت عليه فان فطرته على سيده . أما من لا تجب عليه نفقته كزوجه الناشئة فلا تجب عليه فطرته إلا المكاتب كتابه فاسدة كما مرّ وإلا الزوجة التي حيل بينها وبين زوجها فيجب عليه فطرته دون نفقتها وليس للزوجة مطالبة زوجها بأخراج فطرته كما في المجموع فان كان غائبا فلها الافتراض عليه انفقها دون فطرته لتضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو المخاطب بأخراجها ، قاله في البحر ، وكذا الحكم في الأب العاجز ( لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد ) أى الرقيق ( والقريب والزوجة الكفار ) وإن وجبت نفقتهم للخبر المارّ من المسلمين ( ولا العبد فطرة زوجته ) حرّة كانت أو أمة وإن وجبت نفقتها في كسبه ونحوه لأنه غير أهل لفطرة نفسه فكيف يتحملها عن غيره ، واحتزبه عن البعض فيجب عليه فطرة أصله وفرعه ورقيقه وزوجه على مامرّ ( ولا الابن فطرة زوجة أبيه ) ومستولته وإن وجبت نفقتهم على الولد لأن النفقة لازمة للأب مع إعساره فيتحملها الولد بخلاف الفطرة ولأن عدم الفطرة لا يمكن الزوجة من الفسخ بخلاف النفقة ( وفي الابن وجه ) أنه يلزمه فطرة زوجة أبيه . ويستثنى أيضا مسائل تجب فيها النفقة دون الفطرة كقن بيت المال والفقن المملوك للمسجد والموقوف ولو على معين فلا تجب فطرتهم وإن وجبت مؤنتهم ، ولو اشترى رقيقا فغربت عليه شمس ليلة الفطر وهما في خيار المجلس أو الشرط ففطرته على من له الملك بأن يكون الخيار لأحدهما وإن لم يتم له الملك وإن قلنا بالوقف لملك بأن كان الخيار لهما ،

( قوله ومثلها ) أى مثل الأجنبية يعنى التي لها مقدر لاتعداده والثلية إنما هي في كون الفطرة لاتتبع النفقة لاغير ( قوله ونفقتة عليه ) أى على العامل .

( قوله فلا تجب عليه فطرته ) أى وتجب فطرة الزوجة على نفسها كما يأتي قريبا ( قوله وإلا الزوجة التي حيل بينها ) ظاهره وإن كانت الحيولة وقت الوجوب ويتأمل وجهه حينئذ ومن الحيولة الحبس وظاهره ولو كان حبسها بحق ( قوله بأخراج فطرته ) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكر وبينه في الكفاية بأنها إن كانت حوالة فالحميل لا يطالب وإن كانت ضمنا فالمضمون عنه لا يطالب اهـ وقال الأسنوى : إن أريد منع المطالبة بالمبادرة أو الدفع إليها فسلم ، وإن أريد المطالبة بأصل الدفع عند الامتناع فممنوع لأن أقل مراتبه أمر بمعروف أو نهى عن منكر انتهى . أقول : ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ولو قيل بأن لها المطالبة لرفع صومها إن ثبت أنه معلق حتى تخرج الزكاة لم يبعد وفي الاتحاف لابن حجر في زكاة الفطر في أن صوم رمضان لا يرفع إلى الله إلا بزكاة الفطر مانصه : والظاهر أن ذلك كناية عن عدم ترتب فائدته عليه إذا لم تخرج زكاة الفطر لكن بمعنى توقف ترتب ثوابه العظيم على إخراجها عليه بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه حينئذ لا يتم له جميع ما رتب على صوم رمضان من الثواب وغيره إلا بأخراج زكاة الفطر ويتردد النظر في توقف الثواب على إخراج زكاة صومه وظاهر الحديث التوقف ، ثم حكمة التوقف على إخراجها أنها طهارة للصائم فلا يتم تطهيره وتأمله لتلك الثواب الأعظم إلا بأخراجها ووجوبها عن الصغير ونحوه إنما هو بطريق التبعية على أنه لا يبعد أن فيه تطهيرا له أيضا ( قوله ولأن الزوج هو المخاطب بأخراجها ) أى وطريقه أن يوكل من يدفعها عنه ببلدها أو يدفعها للقاضي لأن له نقل الزكاة فان لم يتمكن من ذلك بقيت في ذمته الى الحضور ويعذر في التأخير ( قوله للخبر المارّ من المسلمين ) أى لقوله فيه من المسلمين ( قوله ورقيقه ) أى كاملة كما تقدم عن الزيادة نقلا عن الرملى ( قوله ومستولته ) أى الأب .



فعلى من يتول إليه الملك فطرته ، ومن مات قبل الغروب عن رقيق ففطرة رقيقه على الورثة ولو استغرق الدين للتركة وإن مات بعده فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدمة على الدين والميراث والوصايا وإن مات بعد وجوب فطرة عبد أوصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة عليه وإن ردّها فعلى الوارث فطرته فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويقع الملك لليت وفطرته في التركة أو يباع جزء منه إن لم تكن له تركة سواء وإن مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته إن قبلوا الوصية لأنه وقت الوجوب كان في ملكهم (ولو أعسر الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبداً فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها) إذا أسرت (وكذا) يلزم (سيد الأمة) فطرتها والثاني لا يلزمهما (قلت: الأصح المنصوص لا يلزم الحرة) وتلزم سيد الأمة (والله) تعالى (أعلم) وهذا الطريق الثاني يقرر النصين والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة المزروجة لأن لسيدها أن يسافر بها ويستخدمها ولأنه اجتمع فيها شيان: الملك والزوجية ولا ينتقض ذلك بما لو سلمها سيدها ليلاً ونهاراً والزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولاً واحداً لأنها عند اليسار غير ساقطة عن السيد بل يحملها الزوج منه ويسق للحرّة المذكورة إخراج فطرتها عن نفسها كما في المجموع خروجاً من الخلاف ولتطهيرها وظاهر مما مر أن الكلام في زوجة على زوجها مؤتمتها فلو كانت ناشزة لزمها فطرة نفسها (ولو انقطع خبر العبد) أي الرقيق الغائب فلم تعلم حياته مع تواصل الرفاق ولم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته (فالذهب وجوب إخراج فطرته في الحال) أي في يوم العيد وليت له إذ الأصل بقاء حياته وإن لم يحز إعاقته عن الكفارة احتياطاً فيهما (وقيل) إنما يجب إخراجها (إذا عاد) كزكاة ماله الغائب . وأجاب الأول بأن التأخير إنما جوز هناك للنماء وهو غير معتبر في زكاة الفطر (وفي قول لاشيء) أصلاً عملاً بأصل براءة الذمة ومحل هذا إذا استمر

(قوله فالفطرة عنه وعنهم)  
أى وعن الرقيق إذ هو  
اسم جنس يشمل الواحد  
والمعدّد فالضمير في عنه  
للليت .

(قوله فعلى من يتول إليه الملك) قال سم على حجج في أثناء كلام بعد نقله ما ذكر عن الشارح انظر إذا قارن تمام البيع الناقل للملك أول الجزء من ليلة العيسد فانه لم يجتمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الموت أى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع جزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا لو قارن موت الموصى ذلك فانه لم يجتمع الجزآن في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما مهايأة في عبد مشترك مثلاً فوقع أحد الجزأين آخر نوبة أحدهما والآخر أول نوبة الآخر فان الظاهر وجوبها عليهما لأن الأصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بتمامه في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حينئذ مر (قوله ومن مات قبل الغروب) تقدّم في قوله ومقتضى كلام المصنف الخ ما يعلم منه هذا لكنه ذكره توطئة لبقية الأقسام (قوله فالفطرة عنه) أى السيد (قوله وعنهم) أى الأرقاء (قوله قبل وجوبها) متعلق بأوصى (قوله فالفطرة عليه) أى الموصى له (قوله ويقع الملك للليت) أى الموصى له (قوله وإن مات) أى الموصى له (قوله وتطهيرها) هذا كله حيث كانت موافقة للزوج في مذهبه فان كانت مخالفة له في ذلك راعت مذهبها (قوله فلو كانت ناشزة) لم يستغن عن هذه بما مرّ في قوله أما من لا يجب عليه نفقته لزوجته الناشزة الخ لأن المستفاد مما مرّ عدم الوجوب عليها ولا يلزم منه الوجوب على الزوج .

انقطاع خبره فلو بانت حياته بعد ذلك وعاد لسيدته وجب الإخراج وإن لم يعد إلى سيده فعلى الخلاف في الضالّ، أما لو انتهت غيبته إلى ماضٍ لم تجب الفطرة جزماً كما صرح به الرافعي في الفرائض وما استشكل به هذا من أن الأصح في جنس الفطرة اعتبار بلد العبد فإذا لم يعرف موضعه فكيف يخرج من جنس بلده ردّ بأن هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة أو يخرج من قوت آخر بلدة علم وصوله إليها وهي مستثناة أيضاً أو يدفع فطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها لأن له نقل الزكاة وهي مستثناة فيها وفيما قبلها أيضاً لاحتمال اختلاف أجناس الأقوات . نعم إن دفع للقاضي البر خرج عن الواجب يقيّن لأنه أعلى الأقوات ( والأصح أن من أيسر ) ببعض صاع وهو فطرة الواحد ( يلزمه ) أي إخراجها محافظة على الواجب بقدر الإمكان والثاني يقول لم يقدر على الواجب ( و ) الأصح ( أنه لو وجد بعض الصيعان قدم ) وجوبا ( نفسه ) لخبر « ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهاك فإن فضل شيء فلذي قرابتك » والثاني يقدم زوجته والثالث يتخير ( ثم زوجته ) لتأكد نفقتها لأنها معاوضة لاتسقط بمضي الزمان ( ثم ولده الصغير ) لأنه أعجز ممن يأتي ونفقته ثابتة بالنص والإجماع ( ثم الأب ) وإن علا ولو من قبل الأم لشرفه ( ثم الأم ) كذلك عكس النفقة لأنها للحاجة والأم أحوج وأما الفطرة فطهرة وشرف

( قوله أما لو انتهت غيبته إلى ماضٍ ) أي في قوله إلى مدة يحكم فيها بموته ( قوله كما صرح به الرافعي ) قضيته أنه لا يحتاج مع ذلك إلى الحكم بموته وقال الزيايدي وهل يحتاج إلى حكم حاكم بموته أو يكفي مضيّ المدة المذكورة في الفرائض الذي جزم به حجج أن مضيّ المدة كاف وخالفه شيخنا الرملي فقال لا بد من الحكم بموته وفي تصوير الحكم نظر إذ لا بد من تقدّم دعوى ويمكن تصويرها بما لو ادّعى عليه بعض المستحقين بفطرة عبده فادّعى موته وأنكره المستحق فحكم القاضي بموته لدفع المطالبة عن السيد ( قوله فكيف يخرج ) أي السيد ( قوله نعم إن دفع للقاضي البر الخ ) وصورة ذلك أن العبد لم يتحقق خروجه عن محل ولاية القاضي فإن تحقق خروجه عن محل ولايته أيضاً فالإمام فإن تحقق خروجه عن محل ولاية الإمام أيضاً بأن تعدد المتغلبون ولم ينفذ في كل قطر إلا أمر المتغلب فيه فالذي يظهر أنه يتعين الاستثناء للضرورة حينئذ أما إذا لم ينقطع خبره فيخرج عنه في بلده وبهذا مع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافاً لمن زعم عدم الفرق اه حجج وقول حجج في بلده أي العبد ( قوله قدم وجوبا نفسه ) فلو وجد بعض الصيعان وخالف الترتيب فإن المتجه عدم الاعتماد مع الائتم ويتجه الاسترداد وإن لم يشترطه ولا علم القابض لفساد القبض من أصله مر اه سم على حجج وقول حجج وخالف الترتيب ويعلم ذلك منه فيقبل قوله في ذلك . وبقي ما لو وجد كل الصيعان هل يجب الترتيب أم لا فيه نظر والأقرب عدم الوجوب كما نقله سم على حجج عن الشارح استدراكاً على حجج ( قوله ثم زوجته ) الظاهر أنه لو كان الزوج موسراً فأخرجت عن نفسها بغير إذنه لارجوع لها لأنها متبرعة فليستأمل ولأنها على الزوج كالحوالة على الصحيح والمحيل لو أدّى بغير إذن المحال عليه لم يرجع عليه فليستأمل .

فرع — خادم الزوجة حيث وجبت فطرتها يكون في أيّ مرتبة ينبغي أن يكون بعد الزوجة وقيل سائر من عداها حتى ولده الصغير وما بعده لأنها وجبت بسبب الزوجية المقدمة على سائر من عداها وفاقاً في ذلك لمر اه سم على منهج ( قوله لأنه أعجز ممن يأتي ) أي الأب وما بعده .

والأب أولى بهما فانه منسوب إليه ويشرف بشرفه ولأن الزكاة عبادة بدنية وهي للرجال أكد بخلاف النفقة قال في المجموع ومرادهم بأنها كالنفقة أصل الترتيب لا كقيمتها وأبطل الأسنوى الفرق بالولد الصغير فانه يقدم على الأبوين هنا وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين ورده الوالد رحمه الله تعالى بأنهم إنما قدموا الولد الصغير عليهما لأنه كبعض والده ونفسه مقدمة عليهما ويمكن الجواب أيضا بأن النظر للشرف إنما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالأصالة وحينئذ فلا يرد ما ذكره (ثم) ولده (الكبير) الذي لا كسب له وهو زمن أو مجنون فإن لم يكن كذلك لم تجب نفقته كما سيأتي في بابه ثم الرقيق لأن الحر أشرف منه وعلاقته لازمة بخلاف الملك وينبغي كما أفاده الشيخ أن يبدأ منه بأب الوالد ثم بالمدر ثم بالمعاق عتقه بصفة فلو استوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير لاستوائهما في الوجوب وإن تميز بعضهم بفضائل فيما يظهر لأن الأصل فيها التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج إليه وإنما لم يوزع بينهما لنقص المخرج عن الواجب في حق كل منهما بلا ضرورة بخلاف ما إذا لم يجد إلا بعض الواجب (وهي) أى فطرة الواحد (صاع) لخبر ابن عمر المار (وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون) درهما (وثلاث) درهم لأنه أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى والرطل مائة وثلاثون درهما (قلت: الأصح ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات) من كون الرطل مائة وثمانية وعشرين درهما وأربعة أسباع درهم (والله أعلم) كما مر في زكاة النبات إيضاحه. والأصل في ذلك السكيل وإنما قدره بالوزن استظهارا على أن التقدير بالوزن يختلف باختلاف الحبوب كالذرة والحبص والعسيرة في السكيل بالصاع النبوى وعياره موجود وهو قدحان بالسكيل المصرى ،

( قوله لأنه كبعض والده ) لكن يرد عليه تأخير الوالد الكبير عن الأبوين مع أنه بعضه ( قوله ثم الرقيق ) أى ثم بعد الولد قدم الرقيق اه سم على منهج .  
 فرع — قال لعبده أنت حر مع آخر جزء من رمضان فهل تجب على العبد فطرته بشرطه ؟ لا يبعد الوجوب لأن الحرية حاصلة مع آخر جزء كالجزء الأول من شوال ، فقد تحققت الحرية مع سبب الوجوب اه سم على منهج لكن يبقى الكلام في تصوير ملكه وقت الوجوب ما يخرج به فانه قبل وقت الوجوب رقيق ووقت نفوذ العتق لملك له وما يقع من الارث أو الهبة أو نحوها بعد الوجوب لا يوجب عليه الإخراج فليتأمل ويمكن تصويره بمالومات مورثه مقارنا لغروب الشمس فيقع العتق وملك ما يصرفه في الزكاة متقارنين فيقدر سبق الملك على الحرية أو سبقهما معا على غروب الشمس ( قوله كابنين ) هل مثلها أبو الأب وأبو الأم لاستوائهما في الدرجة أو يقدم أبو الأب لتقدم ابنه على الأم فيه نظر وقضية إطلاقه الأول فليراجع ( قوله إلا بعض الواجب ) أى فانه يخرج عن نفسه مثلا وإن لم يف بالواجب للضرورة وليس المراد أنه لا يتخير إذا قدر على بعض الواجب عند استواء اثنين في درجة ( قوله وثلاث درهم ) الأولى من درهم لثلاث يغير إعراب المتن ( قوله والأصل في ذلك السكيل ) هو كذلك ولكنه لا يتأتى في مثل الجبن بر اه سم على بهجة . أقول : أى فيقيّد ذلك بما يتأتى فيه السكيل عادة ( قوله على أن التقدير بالوزن الخ ) اعتراض على جعلهم الوزن استظهارا . وحاصله أن الاستظهار لا يتأتى مع اختلاف الحبوب خفة وثقلا وعدم اختلاف ما يحويه السكيل في القدر ومن ثم كتب عليه سم على شرح الهجة على مثل هذه العبارة وقوله استظهارا الخ أى استظهارا مع شدة تفاوت الحبوب ثقلا وخفة



ويزادان شيئاً يسيراً لاحتمال اشتغالهما على طين أو تبن فإن فقد ما يعاير به أخرج قدراً يتيقن أنه لا ينقص عن الصاع وإذا كان المعتبر الكيل فالوزن تقريـب ويجب تقييد هذا بما من شأنه الكيل أما مالا يـكال أصلاً كالأقط والحبـن إذا كان قطعاً كبيراً فمعايره الوزن لا غير كما في الربا قيل ومن ذلك اللبن وفيه نظر بل الكيل له دخل فيه كما قاله في الربا قال في الروضة وقال جماعة الصاع أربع حفنات بكفى رجل معتدلهما قال القفال والحكمة في إيجاب الصاع أن الناس غالباً يمتنعون من التكسب في يوم العيد وثلاثة أيام بعده ولا يجد الفقير من يستعمله فيها لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي يحصل من الصاع عند جعله خبزاً ثمانية أرطال فإن الصاع خمسة أرطال وثلاث كما مر ويضاف إليه من الماء نحو الثالث فيأتي من ذلك ما قلناه وهو كفاية الفقير في أربعة أيام في كل يوم رطلان (وجنسه) أى الصاع الواجب (القوت العشر) أى الذى يجب فيه العشر أو نصفه لأن النص ورد في بعض العشرات كالحب والشعير والتمر والزبيب وقيس الباقي عليه بجامع الاقتيات (وكذا الأقط في الأظهر) لثبوته في الأخبار السابقة وهو لبن يابس لم ينزع زبده وفى معنى ذلك لبن وجبن لم ينزع زبدهما فيجزيان ولا يجزى من اللبن إلا القدر الذى يتأتى منه صاع من الأقط لأنه فرع عن الأقط فلا يجوز أن ينقص عن أصله قاله العمرانى فى البيان وهو ظاهر وقد عالج ابن الرفعة أجزاء الأقط بأنه مقتات متولد مما يجب فيه الزكاة ويكال فكان كالحب وهو يقتضى أن المتخذ من لبن الطيبة والضبع والآدمية إذا جوزنا شربه لا يجزى قطعاً ويتجه بناؤه على أن الصورة النادرة هل تدخل فى العموم أولاً والأصح الدخول ثم محل أجزاء ما ذكر لمن هو قوته سواء أكل من أهل البادية أو الحاضرة أما من زرع الزبد فلا يجزى وكذا الكشك والخيض والمصل والسمن واللحم ومما ملح من أقط أفسد كثرة الملح جوهره بخلاف مظهر ماله فيجزى غير أنه لا يحسب الملح بل يخرج قدراً يكون محض الأقط منه صاعاً (ويجب) الصاع (من) غالب (قوت بلده) إن كان بلدياً وفى غيره من غالب قوت محله لأن ذلك يختلف باختلاف النواحي (وقيل) من غالب (قوته) على الخصوص (وقيل يتخير بين) جميع (الأقوات) فأوفى الخبرين السابقين على الأولين للتسوية وعلى الثالث للتخيير والمعتبر فى غالب القوت

(قوله ويزادان شيئاً يسيراً) المراد أن يزيد المخرج على التقدين ما ذكر وينبغى أن ذلك مندوب فقط (قوله فى كل يوم رطلان) قال سم على منهج بعد ما ذكر انظر هذه الحكمة كيف تاتى على مذهب الشافعى من وجوب دفع الفطرة لسبعة أصناف اهـ . أقول : هذه حكمة للشريعة وهى لا يلزم اطرادها (قوله العشر أو نصفه) عبارة المحلى وكذا نصفه اهـ . أقول : وما ذكره المحلى أولى مما ذكر مر كحجج لأن أو تدل على أن الواجب هو الأحـد الدائر بين العشر ونصفه على أن أيهما أخرجه أجزاء وليس ذلك مراداً بل المراد أن الواجب تارة العشر وتارة النصف وحكمة الفصل بكذا الإشارة إلى أن الأصل فى العشر أنه الذى يجب فيه العشر (قوله وفى معنى ذلك لبن الح) وهل يجزى اللبن المخلوط بالماء أم لا فيه نظر والأقرب أن يقال إن كان اللبن يتأتى منه صاع أجزاء وإلا فلا ومعلوم أن هذا فيمن يقتاته مخلوطاً أما إذا كانوا يقتاتونه خالصاً فالظاهر عدم إجزائه مطلقاً كالمعيب من الحب (قوله وهو يقتضى) أى قوله وقد عالج الح (قوله والأصح الدخول) أى فيجزى لبن كل ما ذكر من الطيبة الح (قوله وكذا الكشك الح) هو بفتح الكاف كما فى المصباح أى فلو كانوا لا يقتاتون سوى هذه المذكورات وجب اعتبار أقرب البلاد إليهم أخذاً من قوله الآتى ولو كان فى بلدة لا يقتاتون ما يجزى فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد إليه (قوله جوهره) أى ذاته

(قوله قال القفال والحكمة) فى إيجاب الصاع الح) نقضت هذه الحكمة بأنها لا تاتى على مذهب الشافعى من وجوب دفع الصاع إلى سبعة أصناف. وأجاب عنه الشيخ فى الحاشية بأن هذه حكمة للشريعة ولا يلزم اطرادها اهـ وفى هذا الجواب وقفة لأنها لم تشرع لواحد عند الشافعى (قوله ويتجه بناؤه) أى وجوب الزكاة فى المذكورات وعدمه .

غالب قوت السنة كما في المجموع لا غالب قوت وقت الوجوب فان غاب في بعضها جنس وفي بعضها جنس آخر أجزأ أدناها في ذلك الوقت كما في العباب (ويجزئ) على الأولين القوت (الأعلى عن) القوت (الأدنى) بل هو أفضل لأنه زاد خيرا فأشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت مخاض وقيل لا يجزئ كالخنطة عن الشعير والذهب عن النضة وفرق الأول بأن الزكاة المالية تتعلق بالمال فأمر أن يواسى المستحقين بما أعطاه الله تعالى والفطرة زكاة البدن فوقع النظر فيها إلى ما هو غذاء البدن وبه قوامه والأعلى يحصل به هذا الغرض وزيادة فاجزأ (ولاعكس) لنقصه عن الحق ففيه ضرر بمستحقها (والاعتبار) في الأعلى والأدنى (بزيادة القيمة في وجهه) رفقا بالمستحقين (وبزيادة الاقتيات في الأصح) بالنظر للغالب لا لبلدة نفسه لأنه المتصود وعليه (فالبر خير من التمر والأرز) ومن الزبيب والشعير وسائر الأقوات لكونه أنفع اقتياتا مما سواه (والأصح أن الشعير خير من التمر) لأنه أبلغ في الاقتيات (وأن التمر خير من الزبيب) لما مر. والثاني أن التمر خير من الشعير وأن الزبيب خير من التمر نظرا إلى القيمة والأوجه على الأول تقديم الشعير على الأرز والأرز على التمر لغلبة الاقتيات به وقول الجار بردي في شرح الحاوي والأرز خير من الشعير مبنى على أن المعتبر زيادة القيمة ويظهر تقديم السات على الشعير وتقديم الدرة والدخن على ما بعد الشعير ولم أر فيه نصا ويبقى النظر في مراتب بقية العشر التي سكتوا عنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقتيات (وله أن يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريبه) أي من تلزمه فطرته كزوجته وعبيده أو من تبرع عنه باذنه من (أعلى منه) لأنه زاد خيرا كما يجوز أن يخرج لأحد جبرائيل شاتين وللآخر عشرين درهما (ولا يبعض الصاع) المخرج عن الواحد من جنسين وإن كان أحد الجنسين أعلى من الواحد كما لا يجزئ في كفارة اليمين أن يكسو خمسة ويطعم خمسة فان أخرج ذلك عن اثنين كأن ملك واحد نصف عبيدين أو مبعوضين من بلدين مختلفي القوت جاز تبعض الصاع، ولو أخرج صاعا عن واحد من نوعين جاز حيث كانا من الغالب،

(قوله كالخنطة عن الشعير)  
أي في زكاة العشر  
(قوله لأنه المتصود) يعني  
الاقتيات (قوله أو من  
تلزمه فطرته كزوجته  
وعبيده) من عطف العام  
على الخاص (قوله من  
بلدين مختلفي القوت)  
مثال وإلا فمثله لو كانا من  
بلد واحد وفيه قوتان  
لا غالب فيهما أو كان هناك  
الواجب وأعلى منه .

(قوله فإن غاب في بعضها جنس وفي بعضها جنس آخر) قال الشارح في شرحه على العباب واستوى في الغلبة كسنة أشهر من بر وستة من شعير أي أما لو غاب أحدهما لم يجز غيره (قوله الأعلى) رسمه بالياء هو الصواب لأنه مما يمال (قوله فأجزأ) قال حجج ويؤخذ منه أنه لو أراد إخراج الأعلى فأبى المستحقون إلا قبول الواجب أجيب المالك وفيه نظر بل ينبغي إجابة المستحق حينئذ لأن الأعلى إنما أجزأ رفقا به فإذا أبى إلا الواجب له فينبغي إجابته كما لو أبى الدائن غير جنس دينه ولو أعلى وإن أمكن الفرق اه حجج . أقول : ولعله أن الزكاة ليست ديناً حقيقياً كسائر الديون بدليل أنه لا يجبر على الإخراج من عين المال بل إذا أخرج عن غيره من جنسه وجب قبوله فالغالب فيها معنى الواساة وهي حاصلة بما أخرجه وقد مر أنه لو أخرج ضائنا عن معز أو عكسه وجب على المستحق قبوله مع أن الحق يتعلق بغيره (قوله وتقديم الدرة والدخن) وتقدم أن الدخن نوع من الدرة وهو يقتضى أنهما في مرتبة واحدة (قوله على ما بعد الشعير) أي فيكونان في مرتبة الشعير فيقدمان على الأرز زبادي وينبغي تقديم الدرة على الدخن وتقديم الأرز على التمر (قوله بلدين مختلفي القوت) أي أو بلد واحد تعدد فيها الغالب (قوله حيث كانا من الغالب) عبارة شيخنا الزيادي ولو كانوا يقتاتون البر المختلط بالشعير فإن استويا تأخير بينهما اه وقضيته أنه لا يجوز إخراج نصف من أحدهما ونصف من الآخر وهو مستفاد مما ذكره الشارح حيث قيد جواز التبعض بالنوعين والشعير والبر جنسان ثم رأيت قوله وعلم من عدم الخ

(ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها) ولم يعتبر قوت نفسه لما مر (تخير) إذ ليس تعين البعض للوجوب أولى من تعين الآخر، وعلم من عدم جواز تبعض الصاع المخرج أنهم لو كانوا يقتاتون برّا مخلوطا بشعير أو نحوه تخير إن كان الخليطان على السواء وإن كان أحدهما أكثر وجب منه نبه عليه الأسنوي فلو لم يجد سوى نصف من هذا ونصف من الآخر فوجهان أقر بهما أنه يخرج النصف الواجب ولا يجزى الآخر لما مر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين ولو كان في بلدة لا يقتاتون ما يجزى فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد إليه مما يجزى فيها، فإن استوى بلدان في القرب إليه واختلف الغالب من أقواتها تخير (والأفضل أشرفها) أي أعلاها (ولو كان عبده) أي رقيقه (ببلد آخر فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على وجوبها على المؤدى عنه ابتداء وهو الأصح. والثاني أن العبرة ببلد السيد بناء على وجوبها على المؤدى (قلت: الواجب الحب) عند تعينه فلا تجزى القيمة بالاتفاق ولا الحبز ولا السويق ولا الدقيق ونحوها، إذ الحب يصلح لما يصلح له هذه الأشياء (السليم) فلا يجزى المسوس وإن اقتاتته والمعيب لقوله تعالى - ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون - ويجزى حب قديم قليل القيمة إن لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه (ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز) لأن له ولاية عليه ويستقل بتخليكه فيقدر كأنه ملكه ذلك ثم تولى الأداء عنه ويرجع به عليه إن أدى بنية الرجوع. أما الوصي والقيم فلا يخرجان عنه من مالهما إلا باذن الحاكم نقله في المجموع عن الماوردي والبعوي وأقره ويخالف مالو قضيا دينه من مالهما بغير إذن القاضي فانه يبرأ

(قوله أنهم لو كانوا يقتاتون برّا مخلوطا بشعير أو نحوه تخير) أي بين إخراج برّ وحده أو شعير وحده ولا يخرج صاعا مبعضا كما مر.

(قوله تخير إن كان الخليطان الخ) ظاهر في أنه لا يجوز إخراج بعضه من أحدهما و بعضه من الآخر وهو ظاهر على ما قدمه من أنه لو أخرج صاعا عن واحد من نوعين جاز (قوله وإن كان أحدهما أكثر وجب منه) أي من خالص ذلك الأكثر وليس له أن يخرج قمحا مخلوطا بشعير كما هو ظاهر فلو خالف وأخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعير قمحا خالصا إن كان الأغلب من البرّ وإلا تخير بينهما (قوله فإن استوى البلدان في القرب) أي ويرجع في ذلك إليه إن لم يكن ثم من يعرفه (قوله أن الاعتبار بقوت بلد العبد) أي ويدفع لفقره بلد العبد وإن بعد وهل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر إلى الوكيل فيه قبل مجيء وقت الوجوب أم لا فيه نظر. والأقرب الثاني أخذا مما قاله فيما لو حلف ليقضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجيء الوقت فانه لا يكف ذلك (قوله فلا تجزى القيمة بالاتفاق) أي من مذهبنا (قوله السليم) قال سم على حج لو فقد السليم من الدنيا فهل يخرج من الموجود أو ينتظر وجود السليم أو يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب م ر وتوقف فيه شيخنا وقال الأقرب الثالث أخذا مما تقدم فيما لو فقد الواجب من أسنان الزكاة من أنه يخرج القيمة ولا يكف الصعود عنه ولا النزول مع الجبران (قوله فلا يجزى المسوس) قال سم على منهج لولم يكن قوتهم إلا الحب المسوس أجزأ كما قاله م ر قال في العباب ويتجه اعتبار بلوغ لب المسوس صاعا اه ووافق عليه م ر اه وقضية قول الشارح السابق فلو كان في بلد لا يقتاتون ما يجزى فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد الخ خلافه (قوله وإن اقتاتته) أي هودون أهل البلد (قوله فلا يخرجان عنه من مالهما) أي مال أنفسهما سواء نوايا الرجوع أم لا (قوله إلا باذن الحاكم) بقي مالو فقد الوصي والقيم والحاكم هل للأحد الإخراج عنه أم لا فيه نظر ثم رأيت عن القوت للأذرعى ما يفيد الأول.



لأن رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة قاله القاضي ( كأجني أذن ) كما لو قال لغيره اقض ديني ، فإن لم يأذن لم يجزه جزماً لأنها عبادة تفتقر إلى نية فلا تسقط عمن كلف بها بدون إذنه ( بخلاف الكبير ) فإنه لا بد من إذنه لعدم استقلاله بتخليكه ، وقيده في المجموع عن الماوردي والبعوى وأقوى بالرشد فأفهم أن السفيه كالصغير ، وهو كذلك وإن نوزع فيه والمجنون مثله أيضاً ( ولو اشترك موسر ومعسر ) مناصفة مثلاً ( في عبد ) أي رقيق والمعسر محتاج إلى خدمته ( لزم الموسر نصف صاع ) إذ هو المكلف بها ومحلها حيث لامها بآية بينهما وإلا فجميعها على الموسر إن وقع زمن الوجوب في نوبته أخذاً مما مر أو في نوبة المعسر فلا شيء عليه كالمعسر المعسر ( ولو أيسرا ) أي الشريكان في الرقيق ( واختلف واجبهما ) لاختلاف قوت بلدهما بأن كانا ببلدين مختلفي القوت ( أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه ) أي من قوت بلده ( في الأصح ) كذا ذكره الرافعي في الشرح ( والله أعلم ) لأنهما إذا أخرجاً هكذا أخرج كل واحد جميع واجبه من جنس واحد كثلثة محرمين قتلوا ظبية فذبح أحدهم ثلث شاة وأطعم الثاني بقيمة ثلث شاة وصام الثالث عدل ذلك فإنه يجزيهم ، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما إذا أهلك شاة على العبد وهو في برية نسبتها في القرب إلى بلدي السديدين على السواء في هذه الحالة المعتبر قوت بلدي السديدين وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها وإنما يحمل إليها من بلد السديدين من الأقوات ما لا يجزى في الفطرة كالذبيق والخبز ، وحيث أمكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يعدل إلى تغليطهم ، وقد علم أنه لامنافاة بين ما صححه هنا وما صححه أولاً من كون الأصح اعتبار قوت بلد العبد فسقط ما قيل إن ما ذكره مفرغ على أنها تجب على السيد ابتداء وإن جرى عليه الشارح تبعاً لكثير من الشراح . واعلم أن قول المصنف أخرج كل عن واجبه : أي جوازاً لا وجوباً ليوافق ما مر في نظيره من التخيير بين القوتين .

### ( باب من تلزمه الزكاة )

أي زكاة المال ( وما تجب فيه ) أي شروط من تجب عليه وشروط المال الذي تجب فيه وليس المراد بما تجب فيه بيان الأعيان من ماشية ونقصد وغيرها فإن ذلك قد علم من الأبواب السابقة ، وإنما المراد اتصاف المال الزكوي بما قد يؤثر في السقوط ، وقد لا يؤثر كالغصب

( قوله لأن رب الدين متعين ) أي فلا ينسب في الدفع له إلى أنه قد يتصرف بلامصلحة بخلاف الفقراء فإنه قد يتهم بأنه قد يدفع لمن لا يستحق أو لمن غيره أخرج منه ويؤخذ من تعليل الشارح أنه لو انحصر المستحقون جاز للوصي والقيم الدفع لهم ( قوله فإن لم يأذن لم يجزه ) أي وإن كان المخرج عنه ممن ينفق عليه المخرج مروة وحيث لم يجز لا تسقط عمن أخرجه عنه وله استرداده من الآخذ وإن لم يعلم بأنه أخرج عن غيره ( قوله لأنها عبادة تفتقر إلى نية ) منه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أنه لو امتنع أهل الزكاة من دفعها وظفر بها المستحق هل يجوز له أخذها وتوقع زكاة أم لا وهو عدم جواز الآخذ ظفراً وعدم الاجزاء لما علل به الشارح ( قوله والمجنون مثله ) أي مثل الصغير

### ( باب من تلزمه الزكاة ) وما تجب فيه

( قوله لأن رب الدين متعين الخ ) لا دخل له في الفرق كقوله الشهاب حج وفرق بوجوب النية في الزكاة بخلاف أداء الدين ( قوله بخلاف الكبير فإنه لا بد من إذنه ) أي والصورة أنه غنى .

[ باب من تلزمه الزكاة ] وما تجب فيه

( قوله وإنما المراد اتصاف المال الزكوي الخ ) وحينئذ فكان الأصوب أن يأتي بهذا المراد بدل قوله فيما مر وشروط المال الذي تجب فيه كما صنع الشهاب حج في تحفته .

والجحود والضلال أو معارضته بما قد يسقطه كالدين وعدم استقرار الملك. وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها وختمه بفصلين آخرين لمناسبتهما له وبدأ ببيان من تلزمه الزكاة فقال ( شرط وجوب زكاة المال ) بأنواعه السابقة من حيوان ونبات ونقد ومعدن وركاز وتجارة على مالكه ( الإسلام ) فلا تجب على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصلاة لقول أبي بكر في كتاب الصدقة هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين واحترز بزكاة المال عن زكاة للفطر فإنها قد تلزم الكافر عن غيره كما مر ( والحرية ) فلا تجب على الرقيق ولومدبرا ومستولدة ومعلق العتق بصفة لعدم ملكه فلوملكه سيده مالا لم يملكه وهو باق على ملك سيده فتلزمه زكاته . وعلم مما تقرر أن الإسلام شرط لوجوب الإخراج لأصل الطلب ولا يؤثر فيه أن الشرط الآخر وهو الحرية السكاملة لأصل الطلب لأن مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لا غير وهما كذلك وإن اختلف المراد بهما فلا اعتراض عليه ( وتلزم المرتد ) زكاة المال الذي حال عليه حول في رده ( إن أبقينا ملكه ) مؤاخذه له بعلقة الإسلام بخلاف ما إذا أزلناه كما أفهمه كلامه فإن قلنا بوقفه وهو الأصح فموقوفة .

( قوله أو معارضته بما قد يسقطه كالدين الخ ) والفرق بينه وبين ما قبله أن ذاك أوصاف قائمة بنفس المال بخلاف هذا ولهذا غير في الأسلوب وكان المناسب التعبير بالواو بدل أو ( قوله زكاة المال الذي حال عليه حول في رده ) صادق بما إذا مضى عليه جميع الحول وهو مرتد أو ارتد في أنسائه واستمر إلى تمامه ولم يقتل بالصورتين صرح الأذرعى وفي بعض نسخ الشارح الذي حال عليه حول بالتنكير وهي قاصرة على الصورة الأولى

( قوله لمناسبتهما له ) أى فكان الترجمة شاملة لهما فساغ التعبير بفصل ( قوله شرط وجوب زكاة المال الإسلام ) يستثنى من ذلك الأنبياء . قال الشيخ تاج الدين في كتاب التنوير مانصه : ومن خصائص الأنبياء الخ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين عدم وجوب الزكاة عليهم . وأما قوله تعالى - وأوصاني بالصلاة والزكاة - أى زكاة البدن لا المال كما حمله بعض المفسرين ، أو أوصاني بالزكاة أى بتبليغها اه خصائص السيوطى وقوله أى زكاة البدن المراد بها زكاة النفس عن الرذائل التي لاتليق بمقامات الأنبياء ، ويدل له ما حمل عليه بعضهم الآية من أن المراد بالزكاة فيها الاستكثار من الخير كما حكاه عنه الواحدى في وسيطه لازكاة الفطر لأن مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لافرق بين زكاة المال والبدن وهذا وتقدم عن المناوى ما في عدم وجوب الزكاة على الأنبياء وعبارته في شرح الخصائص وهذا كما تراه ابن عطاء الله على مذهب إمامه أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعى خلافه ( قوله وركاز وتجارة ) عطفهما على النقد لاختصاصهما باسمين ومخالفة النقد في بعض الأحكام كعدم اشتراط حولان الحول ( قوله على مالكه ) صلة قول المصنف وجوب وليست للاحتراز بل لمجرد بيان المتعلق والافرق في المالك بين البالغ والصبي ولا ينافيه ما يأتى في قول المصنف وتجب في مال الصبي لأنه ليس المراد بوجوبها في مالهما أنها تتعلق بالمال كتعلق الأرض بالجاني بل معناه أنها تثبت في ذمتها ويجب على الولي إخراجها من مالهما كما مرّت الإشارة إليه في كلام الشارح في فصل إنما تجب الصلاة على كل مسلم الخ ( قوله بالمعنى السابق في الصلاة ) وهو أنه لا يخاطب بها في الدنيا ويعاقب عليها في الآخرة ، هذا وقياس ما قدمه في الصلاة من أنه لو قضاها لاتصح منه أنه هنا لو أخرجها لاتصح منه لا قبل الإسلام ولا بعده ويستردّها ممن أخذها ، وقد يقال إذا أخرج بعد الإسلام بل يحتمل أوقبله يقع له تطوعاً ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدّمناه ( قوله وعلم مما تقرر الخ ) أى في قوله بالنسبة للإسلام بالمعنى السابق في الصلاة وبالنسبة للحرية في قوله فلا يجب على الرقيق إلى قوله وهو باق على ملك سيده فيلزمه زكاته .

وحيث أن المفهوم فيه تفصيل فلا يرد عليه . أما إذا وجبت عليه الزكاة في الإسلام ثم ارتد فإنها تؤخذ من ماله على المشهور سواء أسلم أم قتل كما في المجموع ويجزئ به الإخراج في هذه حال الردة وفي الأولى على قول اللزوم فيها وعلى قول الوقف وهو الأصح إن عاد إلى الإسلام ( دون المكاتب ) فلا تلزمه لضعف ملكه وصرح به لأنه قد يتوهم من أن له ملكا وجوبها عليه والحرية قد يراد بها القرب منها فلا اعتراض عليه لخبر « ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق » رواه الدارقطني قال عبد الحق وإسناده ضعيف ، ومثله عن عمر موقوفا ولا يخالف له ولأنها مواساة وماله غير صالح لها . ودليله أنه لا تلزمه نفقة قريبه ولا يعتق عليه إذا ملكه ولا زكاة على السيد بسبب ماله لأنه غير مالك له ، فإن زالت الكتابة بعجز أو عتق أو غيره انعقد حوله من حين زوالها ، وشرط وجوبها أيضا أن يكون المالك معينا فلا زكاة في الموقوف على جهة عامة .

( قوله فالمفهوم فيه تفصيل ) أى مفهوم قوله إن أبقينا ملكه ( قوله فإنها تؤخذ من ماله جزما ) وفي نسخة على المشهور ( قوله ويجزئ به الإخراج في هذه ) هى قوله أما إذا وجبت الخ ( قوله وفي الأولى ) هى قوله وتلزم المرتد زكاة المال الذى حال عليه حول الخ ( قوله إن عاد إلى الإسلام ) أى فإن لم يعد إلى الإسلام لم يعتد بما دفعه ويسترد من القابض وظاهره سواء علم القابض بأنها زكاة أم لا قال حجج ويفرق بينه وبين المعجلة بأن المخرج هنا ليس له ولاية الإخراج بخلافه في المعجلة فإن له ولاية الإخراج في الجملة حيث لم يعلم القابض بأنها معجلة استردت منه اهـ بالمعنى والأولى أن يقال في الفرق أنه حيث مات على الردة تبين أن المال خرج عن ملكه من وقت الردة فأخراجه منه تصرف فيما لا يملكه فضمنه أخذه من حين القبض فيجب عليه رده إن بقي وبذله إن تلف كالمقبوض بالشراء الفاسد . وأما في المعجلة فالمخرج من أهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التعجيل أنه صدقة تطوع أو زكاة غير معجلة ، وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض أنه إنما أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أولا بد من بينة فيه نظر والأقرب الثانى لأن الأصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر بأقرب زمن ( قوله دون المكاتب ) أى كتابة صحيحة . أما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لأن ماله لم يخرج عن ملكه ( قوله لخبر ليس في مال المكاتب الخ ) الأولى أن يقول ولخبر بالوفاؤه لأنه عطف على لضعف ملكه ( قوله ولا يخالف له ) أى فصار إجماعا ( قوله ودليله ) أى دليل كونه غير صالح للمواساة ( قوله أنه لا تلزمه ) أى بل لا يجوز له الانفاق عليه لأنه تبرع وليس من أهله ( قوله ولا زكاة على السيد ) أى لاحالا ولا استقبالا ( قوله بسبب ماله ) أى وكال الكتابة ديون المعاملة لعدم لزومها اهـ سم عن الرملى ومم وسيأتى ما يفيد ذلك في قول المصنف أو كان غير لازم خلافا للدميرى ( قوله فلا زكاة في الموقوف على جهة عامة ) ظاهره وإن كانوا محصورين عند حولان الحال ويوجه بأن تعيينهم عارض ويحتمل خلافه للملكهم له .

فرع — استحق نقدا قدر نصاب مثلا في وقف معلوم وظيفة بأشهرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الإخراج إلا أن قبضه أولا بل هو شريك في أعيان ريع الوقف بقدر ما شرط له الواقف ، فإن كانت الأعيان زكوية لزمته الزكاة وإلا فلا فيه نظر اهـ سم على بهجة واعتمد م ر الأول .

( قوله وحيث أن المفهوم فيه تفصيل فلا يرد عليه ) قد يقال أى شيء يرد عليه حتى يندفع بهذا الجواب ( قوله لخبر ليس في مال المكاتب زكاة الخ ) كان الأولى تقديمه على قوله وصرح به الخ وكان الأولى أيضا الإتيان فيه بالواو عطفًا على العلة قبله .



وتجب في الموقوف على معين وأن يكون متيقن الوجود فلا زكاة في مال الحمل الموقوف له بآرث أو وصية لعدم الثقة بحياته فلو انفصل الجنين ميتا قال الأسنوي إن المتجه عدم لزومها بقية الورثة لضعف ملكهم ونوزع بأن الظاهر خلافه وقد قيد الامام المسئلة بخروج الجنين حيا وهو قياس ما ذكره فيما إذا بدا الصلاح أو الاشتداد زمن خيارها أن من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كون الملك موقوفا وقد يفرق بينهما بأنه في مسألة الحمل حكمنا بانتقال الملك ظاهرا وانفصاله ميتا لم يتحقق معه انتفاء سبق حياة له ولا كذلك وقف الملك في زمن الخيار ونحوه ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط لخروجه بقوله ( وتجب في مال الصبي ) والصبيبة لشمول الخبر المار لهما

( قوله وتجب في الموقوف على معين ) أى وإن لم يخص كل واحد من المعينين نصاب للشركة .  
وصورته أن يقف بستانا ويحصل من ثمرته ما يجب فيه الزكاة ( قوله فلا زكاة في مال الحمل الموقوف )  
أى وإن انفصل حيا وعبارة العباب لا فيما وقف لجنين إذا انفصل حيا اه سم على بهجة .  
وبقي ما لو انفصل خنثى ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه إذا اتضح بما يقتضى استحقاقه أو على غيره إذا تبين عدم استحقاق الخنثى وثبوته للغير كما لو كان الخنثى ابن أخ فبتقدير أنوثته لا يرث وبتقدير ذكوريته يرث فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة التوقف ويؤيده ما لو عين القاضى لكل من غرماء المفلس قدرا من ماله ومضى الحول قبل قبضهم له فإنه لا زكاة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المفلس لو انفك الحجر ورجع المال اليه وعلاوه بعدم تعيين المستحق مدة التوقف ( قوله لعدم الثقة بحياته ) أى مادام حملا وإن حصلت حركة في البطن جاز أن تكون لغير حمل كالرجح وقياس ما ذكر فيما لو انفصل ميتا من أنه لا زكاة على الورثة أنه لا زكاة فيه إذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل المال له ولكن نقل عن الشيخ الزياى وجوب الزكاة فيما لو تبين أن لاهل الحصول الملك للورثة بموت المورث اه وهذه العلة بعينها موجودة فيما لو انفصل ميتا بدليل أن الفوائد الحاصلة في المال يحكم بها للورثة لحصول الملك من الموت وقوله لعدم الثقة الخ أخذ بعضهم منه أنا إذا علمنا حياته ووجوده بخبر معصوم تجب فيه الزكاة . أقول : وليس مرادا لأن خبر المعصوم لا يزيد على انفصاله حيا وانفصاله حيا محقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم نوجبها بعد انفصاله لتبين وجوده عند حولان الحول ( قوله قال الأسنوي المتجه عدم لزومها ) أى في جميع المال الموقوف للعلة المذكورة لا فيما يختص بالجنين أن لو كان حيا وهو المعتمد ( قوله وقد قيد الامام المسئلة الخ ) أى وهى عدم وجوب الزكاة في مال الحمل ( قوله بخروج الجنين حيا ) صوابه بعدم خروجه الخ ( قوله ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط ) هو قوله وأن يكون متيقن الوجود ( قوله وتجب في مال الصبي ) أى لأن الجنين لا يسمى صبيا ونظم الفخر الرازى فقال :

( قوله وتجب في الموقوف )  
أى في ريعه ( قوله ويمكن  
الاستغناء عن هذا الشرط  
لخروجه بقوله الخ ) فيه  
نظر ظاهر إذ لا حصر في  
قوله المذكور وفي العبارة  
أيضا مسامحة .

طلبت من المليك زكاة حسن	على صغر من السن البهي
فقال : وهل على مثلى زكاة	على رأى العراقى الكمي
فقلت الشافعى لنا إمام	يرى أن الزكاة على الصبي
فقال اذهب إذا و اقبط زكاتى	بقول الشافعى من الولي

والخبر « ابتغوا في أموال اليتامى لاتستهلكها الصدقة » وفي رواية الزكاة وروى الدارقطني خبر « من ولى يتما له مال فليستجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » ولأن المقصود من الزكاة سد الخلة وتطهير المال ومالهما قابل لأداء النفقات والغرامات وليست الزكاة محض عبادة حتى تختص بالمكلف ( والمجنون ) ويخاطب الولي بإخراجها ومحل وجوب ذلك عليه في مال الصبي والمجنون حيث كان ممن يعتقد وجوبها على المولى عليه فان كان لا يراه كخفي فلا وجوب والاحتياط له أن يحسب زكاته فاذا كمالا أخبرها بذلك ولا يخرجها فيغرمه الحاكم قاله القفال وفرضه في الطفل ومثله المجنون كما مر والسفيه . قال الأذري : فلو كان الولي غير متمذهب بل عاميا صرفا فان ألزمه حاكم يرى إخراجها فواضح وإلا فهل نقول يستفي ويعمل بذلك أو يؤخر الأمر إلى كمالهما أو يرفع الأمر إلى حاكم عدل مأمون ويعمل بما يأمره به لم أر فيه شيئا وقيم الحاكم يراجعه ويعمل بقوله اه والأوجه كما أفاده الشيخ أنه يعمل بمقتضى مذهبه كحاكم أنابه حاكم آخر يخالفه في مذهبه والأوجه فيما فيه التريديدات المذكورة على قياس قول القفال السابق ،

وتممه التقي السبكي فقال :

فقات له فديتك من فقيه      أيطلب بالوفاء سوى اللي  
نصاب الحسن عندك ذوامتناع      بخدك والقوام السمهري  
فان أعطيتنا طوعا وإلا      أخذناه بقول الشافعي

( قوله لاتستهلكها ) في حجج بدل لاتستهلكها لا تأكلها ( قوله سد الخلة ) هي بالفتح الحاجة وبالضم المحبة ( قوله حيث كان ممن يعتقد ) كشافى ( قوله والاحتياط له ) أى للولى الخنى أخذنا مما يأتى عن شيخنا الزيادى ( قوله أن يحسب ) بالضم ( قوله ولا يخرجها ) أى فان أخرجها عالما عامدا بتحريم ذلك عليه فينبغى مع عدم الاجزاء فسقه وانزاله لأنه تصرف في ملك الغير بطريق التعدى ولو أخرج حيث لم يفسق كأن جهل التحريم ثم قلد من يوجب الزكاة ويصح إخراجها فينبغى الاعتداد بإخراجها السابق مر اه سم على بهجة ( قوله فلو كان الولي غير متمذهب ) أى ولا يلزم من ذلك كونه غير أهل للولاية لجواز أن يقع السؤال منه ويعمل بمقتضى ما يجيبه به المسئول وإن لم يلاحظ مذهبا مخصوصا حين العمل ( قوله بل عاميا صرفا ) قد يشعر هذا بأن العامي لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتمدة وفي حجج والولى مخاطب بإخراجها منه وجوبا إن اعتقد الوجوب سواء العامي وغيره وزعم أن العامي لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر وذلك إنما كان قبل تدوين المذاهب ( قوله أو يؤخر الأمر إلى كمالهما ) قال الزيادى ولو أخرها معتقدا الوجوب أثم ولزم المحجور عليه بعد كماله إخراجها ولو حنفيا إذ العبرة باعتقاد الولي اه وهو مخالف لما في سم على منهج تبعاه لم وعبارته وانظر لاختلاف عقيدة المحجور والولى بأن كان الصبي شافعي والولى حنفيا أو بالعكس وقد يقال العبرة في الزوم وعدمه بعقيدة الصبي وفي وجوب الإخراج وعدمه بعقيدة الولي لكن حيث لزم الصبي أما صبي حنفى فلا ينبغى للولى الشافعى أن يخرج زكاته إذ لازكاة عليه فليتأمل وفي حجج ولاعبرة باعتقاد المولى ولا باعتقاد أبيه غير الولي فيما يظهر ( قوله والأوجه فيما فيه الخ ) أى غير المتمذهب .

( قوله حيث كان ممن يعتقد وجوبها ) أى وإن المولى عليه يخالفه في العقيدة كما صرح به الشهاب حجج ( قوله والاحتياط ) أى في حق الحنفى كما صرح به أيضا الشهاب المذكور أى أما الشافعى فهو مخاطب بالإخراج حالا فيحرم عليه التأخير .

الاحتياط بمثل مامر (وكذا) تجب الزكاة على (من ملك ببعضه الحر نصابا في الأصح) لتتمام ملكه ولهذا نص إمامنا رضي الله عنه على أنه يكفر كفارة الحر الموسر. والثاني لا لنقصانه بالرق فأشبهه العبد والمكاتب (و) تجب (في المغصوب) إذا لم يقدر على نزع ومثله السروق بل هو داخل في الأول إذ حد الغصب ينطبق عليه (والضال) وما وقع في بحر وما دفنه في محل ثم نسي مكانه (والمجحود) من عين أو دين ولا بينة به ولم يعلم به القاضي (في الأظهر) لملك النصاب وتتمام الحول. والثاني وهو القديم لا تجب لامتناع النماء والتصرف فأشبه مال المكاتب لا تجب فيه زكاة على سيده أما إذا قدر على نزع المغصوب أو كان له بالمجحود بينة أو علم به القاضي في حالة يقضى فيها بعلمه فإنه يجب عليه قطعا (ولا يجب دفعها حتى يعود) المغصوب وغيره مما مر لعدم التمكن قبله فإذا عاد زكاه للأحوال الماضية ولو تلف قبل التمكن سقطت الزكاة وعلم من ذلك أن المال الغائب لو كان سائرا لم تلزمه زكاته حالا بل لابد من وصوله له كما صرح به في الروضة وصوبه في المجموع ولو كان المال ماشية اشترط أن تكون سائمة عند المالك لا الغاصب كما علم مما مر ويشترط زيادة على ما تقرر أن لا ينقص النصاب بما يجب إخراجه فإن كان نصابا فقط وليس عنده من جنسه ما يعوّض قدر الواجب لم تجب زكاة ما زاد على الحول الأول (و) تجب (في المشتري قبل قبضه) قطعا حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه ،

(قوله وعلم من ذلك أن المال الغائب الخ) في علمه من ذلك منع ظاهر وإنما هذا محترز قوله الآتي قريبا ويجب الإخراج في بلد المال إن استقر فيه أى بخلاف ما إذا كان سائرا فكان الأصوب تأخيرها إلى هناك كما صنع الشهاب حجج في تحفته ومراده بكونه سائرا كونه سائرا إليه بدليل قوله بعد بل لابد من وصوله له (قوله كما صرح به في الروضة الخ) أى خلافا لمن جعله كالمال الذي حال عليه الحول وهو في برية فيجب إخراجها في أقرب بلد إليه (قوله وليس عنده من جنسه ما يعوّض قدر الواجب) انظر ما الداعي إلى هذا مع أنه إذا كان عنده ذلك لا يصدق عليه أن ما عنده نصاب فقط

(قوله الاحتياط بمثل مامر) أى من أنه تجب زكاته الخ وله الرفع للحاكم (قوله على أنه يكفر كفارة الحر الموسر) أى غير العتق لأنه ليس من أهله فيكفر بالإطعام أو الكسوة لكن يبقى النظر في أنه يشترط لوجوب التكفير بهما اليسار بما يفضل عما يحتاج إليه في العمر الغالب على ما في المجموع وهو المعتمد فهل يعتبر يساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثاني على سيده فيه نظر وظاهر إطلاقه الأول فليراجع (قوله ولم يعلم به القاضي) أى أو علم ولم يكن ممن يسوغ له الحكم بعلمه كأن لم يكن مجتهدا أو امتنع من الحكم بعلمه (قوله أو كان له بالمجحود بينة) أى أو قدر على الأخذ من مال الغاصب أو نحوه بالظفر كما يأتي في كلامه من قوله بعد قول المصنف فكغصوب فلو كان يقدر على أخذ من مال الجاحد بالظفر الخ (قوله يقضى فيها بعلمه) أى بأن كان مجتهدا (قوله حتى يعود) ظاهره ولو كان باقيا ونوى المالك بعد ذلك الزكاة على من هو بيده ، وقياس ما يأتي في التعجيل عن سم على حجج في قوله تنبيه يتجه الاكتفاء بذلك ثم رأيت فيه أيضا عند قول المصنف الآتي فإن لم ينو لم يحز على الصحيح مانصه ويجرى أى الاكتفاء نية المالك فيما لو قبضه المستحق بلا نية ثم نوى المالك ومضى بعد نيته إمكان القبض اه وهو صريح فيما ذكر (قوله بل لابد من وصوله) أى ثم بعد وصوله يخرج زكاته لمستحق محل الوجوب كما يأتي في قوله والأوجه أخذا من اقتضاء الخ (قوله لا الغاصب كما الخ) لعسل صورته أن يأذن المالك للغاصب في إسمايتها وإلا فالتى مرّ له أنه إذا أسامها الغاصب لا زكاة فيها وعبارته ثم في فصل إن اتحد نوع الماشية: ولو سامت الماشية بنفسها أو أسامها غاصب أو مشتر شراء فاسدا فلا زكاة كما يأتي لعدم إسامة المالك ثم رأيت في نسخة لا الغاصب وعليها فاتحد ما هنا وثم لسن بمساحة في قوله عند المالك لأنه يوهم أنها إذا أسيمت عند المالك مدة ثم غصبت تجب زكاتها ولكنه غير مراد وإنما المراد مامر من إسامة المالك جميع الحول وعليه فعنى قوله عند المالك أنها أسيمت بتصرفه لا تصرف الغاصب .



بانتضاء الخيار لامن الشراء ( وقيل فيه القولان ) في المغصوب ونحوه لعدم صحة التصرف فيه و  
 وفرق الأول بتعذر الوصول إليه وانتزاعه بخلاف المشتري لتمكّنه منه بتسليم الثمن فيجب الإخراج  
 في الحال إن لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على ملىء مقرّ ( وتجب في الحال عن الغائب  
 إن قدر عليه ) لأنه كالمال الذي في صندوقه ويجب الإخراج في بلد المال إن استقر فيه وظاهر  
 قوله في الحال وجوب المبادرة قال الأذرعى ولا شك أنه إذا بعد بلد المال عن المالك ومنعنا النقل  
 كما هو الأصح فلا بد من وصول المالك أو نائبه إليه اللهم إلا أن يكون ثمّ ساع أو حاكم يأخذ  
 زكاته في الحال ( وإلا ) أى وإن لم يقدر عليه لحوف طريق أو انقطاع خبره أو شك في سلامته  
 ( فكفصوب ) فيأتى فيه مامر لعدم القدرة في الموضعين والأوجه أخذاً من اقتضاء كلامهم أن  
 العبرة فيه وفي نحو الغائب بمستحقى محل الوجوب لا التمكّن ( والدين إن كان ماشية ) لا للتجارة  
 كأن أقرضه أربعين شاة أو أسلم إليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضه ( أو ) كان ( غير لازم  
 كمال كتابة فلا زكاة فيه ) لأن السوم في الأولى شرط وما في الذمة لا يتصف بالسوم ولأنها إنما  
 تجب في مال نام والماشية في الذمة لا تنمو بخلاف الدراهم فإن سبب وجوبها فيها كونها معدّة  
 للصرف ولا فرق في ذلك بين النقد وما في الذمة وما اعترض به الرافعى التعليل من جواز  
 ثبوت لحم راعية في الذمة حيث جاز ذلك جاز أن يثبت فيها راعية ردّ بأنه إذا التزمه أمكن تحصيله  
 من الخارج والكلام في أن السوم لا يتصور ثبوته في الذمة وإنما يتصور في الخارج ومثل الماشية  
 المعسر في الذمة فلا زكاة فيه لأن شرطها الزهو في ملكه ولم يوجد وأما دين الكتابة فلا زكاة  
 فيه إذ للعبد إسقاطه متى شاء بتعجيز نفسه وقضية كلامهم في مواضع أن الآيل للزوم حكمه حكم  
 اللازم وخرج بمال كتابة إحالة المكاتب سيده بالنجوم على شخص فتصح وتجب على السيد فيه  
 الزكاة ولا تسقط عن ذمة الحال عليه بتعجيز المكاتب نفسه ولا فسخه فإن كان للسيد على  
 مكاتبه دين معاملة ،

( قوله إن استقر فيه )  
 أى بخلاف ما إذا كان  
 سائراً أى إليه كما مر  
 قريباً بما فيه ( قوله  
 والأوجه أخذاً من اقتضاء  
 كلامهم فيه ) أى في  
 المغصوب ( قوله أن الآيل  
 للزوم حكمه حكم اللازم )  
 قدمنا أنه لا ينافى مامر له  
 عند قول المصنف في  
 المشتري قبل قبضه  
 فالصورة أن هذا بعد  
 القبض .

( قوله بانتضاء الخيار ) قد يشكل على جعل الحول من انتضاء الخيار مامر له من أن من ثبت له  
 الملك وجبت الزكاة عليه الخ مع أنه حال بدو الصلاح لم يكن ملكه مستقراً وقد يجاب عنه  
 بأن الخيار في هذه المسئلة للبائع بخلاف ما إذا كان للمشتري أولهما فمن العقد ( قوله إن قدر  
 عليه ) ومن القدرة مالو كان معه بينة أو علم به القاضى على مامر حيث سهل الاستخلاص بهما  
 فإن لم يسهل بأن توقف استخلاص بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب الإخراج إلا بعد عوده  
 ليده ( قوله أو حاكم يأخذ زكاته في الحال ) ويمكن أن المراد بالحال بالنسبة لهذه المسئلة السعى  
 في سبب الإخراج كالسفر له أو توكيل من يذهب لإخراجها أو نحوها ( قوله وفي نحو الغائب  
 بمستحقى ) أى إن كان به مستحق ومنه ركاب السفينة أو القافلة مثلاً التى بها المال وعليه فلو  
 تعذر الدفع إليهم بعد وصول المال للمالك فيحتمل وجوب إرساله لمستحقى أقرب بلد لموضع المال  
 وقت الوجوب أو دفعه إلى قاض يرى جواز النقل وهذا أقرب وإلا فالمستحقين بأقرب محل إليه  
 ( قوله وما في الذمة لا يتصف بالسوم ) الأولى بالإسامة من المالك ( قوله جاز أن يثبت فيها راعية )  
 أى في كلاً مباح ( قوله أن الآيل للزوم حكمه الخ ) معتمد أى كضمن المبيع في مدة الخيار  
 لغير البائع .

وعجز نفسه سقط كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (أو عرضا) للتجارة (أو نقدا فكذا) أى لازكاة فيه (فى القديم) لعدم الملك فيه حقيقة (وفى الجديد إن كان حالا) ابتداء أو انتهاء (وتعذر أخذه لاعتسار وغيره) كمطل وغيبه ووجود ولاينة ونحوها (فكمغصوب) فىأتى فيه مامر ولو كان مقراله فى الباطن وجبت الزكاة دون الإخراج قطعا قاله فى الشامل فلو كان يقدر على أخذه من مال الجاحد بالظفر من غير خوف ولا ضرر فالأوجه أنه كما لو تيسر أخذه بالينة خلافا لبعض المتأخرين ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالبه به إلا بعد سنة أو أوصى بأن لا يطالب إلا بعد سنتين من موته وهو على ملىء باذل فالأوجه أنه كالمؤجل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقينى (وإن تيسر) أخذه بأن كان على ملىء مقرر حاضر باذل أو جاحد وبه نحو يينة (وجبت تركيته فى الحال) لتدترته على قبضه فأشبهه المودع وأفهم كلامه إخراجها حالا وإن لم يقبضه وهو كذلك (أو مؤجلا) ثابتا على ملىء حاضر (فالمذهب أنه كمغصوب) ففيه مامر (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) كالعائب التيسر إحضاره ومراده بقوله قبل قبضه قبل حواله إذ محل هذا الوجه إذا كان الدين على ملىء ولا مانع سوى الأجل وحينئذ فحق حل وجب الإخراج قبض أم لا وأفاد السبكي أنا حيث أوجبنا الزكاة فى الدين وقتنا إنها تتعلق بالمال تعلق شركة اقتضى أن تملك أرباب الأصناف ربع عشر الدين فى ذمة المدين وذلك يجر إلى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدقات والديون لأن الدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به إلا أن له القبض لأجل أداء الزكاة فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك فى الدعوى وإذا حلف على عدم المسقط ينبغي أن يحلف على أن ذلك باق فى ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول إنه باق له اهـ ومن ذلك ما عمت به البلوى وهو تعليق طلاقها على إبرائها من صداقها وهو نصاب ومضى عليه حول فأكثر فأبرأته منه فلا يقع الطلاق لعدم ملكها الإبراء من جميعه وسيأتى مبسوطا فى باب إن شاء الله تعالى (ولا يمنع الدين وجوبها) حالا كان أو مؤجلا من جنس المال أم لا لله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو غيره وإن استغرق دينه النصاب (فى أظهر الأقوال) لاطلاق الأدلة ولأن ماله لا يتعين صرفه إلى الدين ، والثانى يمنع كما يمنع وجوب الحج (والثالث يمنع فى المال الباطن وهو النقد) أى الذهب والفضة وإن لم يكن مضروبا والركاز (والعرض) وزكاة الفطر وحذفها لأن الكلام فى زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما يشملها وهو أن له أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن ذكروها فلا اعتراض عليه خلافا لما وقع للأئسنوى

(قوله وجبت الزكاة  
دون الإخراج قطعا) أى  
على الجديد .

(قوله وعجز نفسه سقط) أى ولا زكاة فيه قبل تعجيز المكاتب وإن قبضه منه لسقوطه بتعجيز نفسه فكان كنجوم الكتابة وتقدم نقله عن سيم (قوله ولاينة ونحوها) أى من شاهد ويمين أو علم القاضى (قوله كما لو تيسر أخذه بالينة) أى فيجب الإخراج حالا (قوله فالأوجه أنه كالمؤجل) أى فلا تجب فيه الزكاة إلا بعد فراغ المدة وسهولة الأخذ أو وصوله ليد (قوله فيحتاج إلى الاحتراز) كأن يقول فى ذمته كذا ولى ولاية قبضه (قوله على إبرائها من صداقها) وخرج مالوعلق طلاقها على إبرائها من بعض من صداقها ، فحيث أبرأت منه وبقي فى ذمة الزوج قدر الزكاة وقع (قوله وهو نصاب) خرج به ما دونه حيث لم يكن فى ملكها من جنسه ما يكمل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب (قوله لعدم ملكها الإبراء من جميعه) أى وطريقها أن تخرج الزكاة من غيره ثم تبرئه منه .

دون الظاهر وهو الزروع والثمار والماشية والمعدن ولا ترد هذه على قول النقد لأنها لا تسمى إلا بعد التخليص من التراب ونحوه والفرق أن الظاهر ينمو بنفسه والباطن إنما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج إلى صرفه في قضائه ومراد من عدها من الباطن أنها ملحقة به ومحل الخلاف ما لم يزد المال على الدين فإن زاد وكان الزائد نصابا وجبت زكاته قطعا وما إذا لم يكن له من غير المال الزكوى ما يقضى به الدين فإن كان لم يمنع قطعا عند الجمهور والأوجه إلحاق دين الضمان بالإذن بباقي الديون (فعلى الأول) الأظهر (لوحجر عليه لدين فحال الحول في الحجر فكغصب) فتجب زكاته ولا يجب الإخراج إلا عند التمكن لأنه حيل بينه وبين ماله لأن الحجر مانع من التصرف . نعم لو عين القاضى لكل غريم من غرمائه شيئا قدر دينه من جنسه أو ما يخصه بالتقسيم ومكنه من أخذه وحال عليه الحول ولم يأخذه فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم أحق به والأوجه عدم الفرق بين أخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك خلافا لبعض المتأخرين ولو فرق القاضى ماله بين غرمائه فلا زكاة عليه قطعا لزوال ملكه ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أحدا زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه وإنما لزم المشتري إذا تم الحول في زمن الخيار وأجيز العقد لأن وضع البيع على الزوم وتتمام الصيغة وجد فيه من ابتداء الملك بخلاف ما هنا (و) على الأول أيضا (لو اجتمع زكاة ودين آدمى في تركة) وضائق عن وفاء ماعليه (قدمت) أى الزكاة ولو زكاة فطر على الدين وإن تعلق بالعين قبل الموت كالموهون تقديمًا لدين الله تعالى الخبر الصحيحين «فدين الله أحق بالقضاء» ولأن مصرفها أيضا إلى الأديمين فقد تمت لاجتماع الأمرين فيها والخلاف جار في اجتماع حق الله تعالى مطلقا مع الدين فيدخل في ذلك الحج وجزاء الصيد والكفارة والنذر . نعم يسوّى بين دين الآدمي والجزية على الأصح مع أنها حق الله تعالى لأن المذهب فيها معنى الأجرة (وفي قول) يقدم (الدين) لبناء حقوق الآدمي على المضايقة لاحتياجه واقتراره وكما يقدم القصاص على القتل بالردة وقرق الأول ببناء الحدود على السرء (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لأن الحق للمال المضاف إلى الله تعالى يعود إلى الآدمي أيضا وهو المنتفع به وخرج بدين الآدمي دين الله تعالى كحج وزكاة والمعتمد أنه إن كان النصاب كله أو بعضه موجودا قدمت أو معدوما واستويا في التعلق بالذمة ،

(قوله ومراد من عدها)  
أى المعادن (قوله  
والأوجه إلحاق دين  
الضمان) أى في جريان  
الخلاف وإنما قيد بالإذن  
لأن له حينئذ الرجوع  
فيتوهم حينئذ أنه لا يتأتى  
فيه مقابل الأظهر أنه إذا  
غرم رجوع فكأنه لادين  
عليه (قوله وتركهم ذلك)  
أى تركهم المال للحجور  
عليه (قوله كحج وزكاة)  
تصوير لاجتماع حق الله  
تعالى مع الزكاة .

(قوله ومراد من عدها) أى زكاة الفطر (قوله والأوجه إلحاق دين الضمان بالإذن) إنما قيد بالإذن لقوله الأوجه فإنه حيث لا إذن لا رجوع له بما آذاه فالدين الذى ضمنه على غيره حكمه حكم مالزمه من الديون قطعا (قوله لعدم استقرار ملكه) أى كل من الوارث والموصى له أما الوارث فلاحتمال قبول الموصى له وأما الموصى له فلاحتمال عدم قبوله (قوله في زمن الخيار) أى خيار العيب كأن وجد فيه ما يقتضى الرد لكنه لم يرد بل أجاز أو أن المراد خيار الشرط وهو الظاهر من عبارته ويكون المعنى أن مدة الخيار محسوبة من الحول ، فيكون ابتداءؤه من تمام العقد لكن هذا يشكل على ما مر في قوله حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه بانقضاء الخيار لامن الشراء إلا أن يخص ذلك بخيار البائع وما هنا بغيره فلا إشكال ثم ولا هنا (قوله ولو اجتمع زكاة ودين آدمى في تركة قدمت) أى ولو كان الدين للحجور عليه (قوله فيدخل في ذلك الحج وجزاء الصيد الخ) أى فإذا اجتمعت قدمت الزكاة إن كان النصاب باقيا وإلا قسم على ما أتى في قوله والمعتمد الخ .



قسم بينهما عند الإمكان وبالتركة ما إذا اجتمعا على حى وضاق ماله عنهما فإن كان محجورا عليه قُدم حق الآدمى وإلا قدمت الزكاة ويجب تقييده بما إذا لم تتعلق الزكاة بالعين وإلا قدمت مطلقا ولو ملك نصابا فنذر التصديق به أو بشيء منه أو جعله صدقة أو أضحية قبل وجوب الزكاة فيه لم يجب فيه زكاة وإن كان ذلك في الذمة أو لزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة في ماله لبقاء ملكه (والغنيمة قبل القسمة) وبعد الحيازة وانقضاء القتال (إن اختار الغانمون تملكها ومضى بعده) أى بعد اختيار التملك (حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصب كل شخص نصابا أو بلغه المجموع) بدون الخمس (في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت أو غيرها (وجبت زكاتها) كسائر الأموال (وإلا) أى وإن انتفى شرط مما ذكر بأن لم يختاروا تملكها أو لم يمس حول أو مضى والغنيمة أصناف أو صنف غير زكوى أو لم يبلغ نصابا أو بلغه بخمس الخمس (فلا) زكاة لا انتفاء الملك أو ضعفه لسقوطه بالإعراض عند انتفاء الشرط الأول ولعدم الحول عند انتفاء الثانى ولعدم معرفة كل منهم ماذا يصيبه وكما نصيبه عند انتفاء الثالث وظاهر كلامهم فيها عدم الفرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وأن لا وليس ببعيد وإن استبعد الأذرع ولعدم المال الزكوى عند انتفاء الرابع ولعدم بلوغه نصابا عند انتفاء الخامس ولعدم ثبوت الخلطة عند انتفاء السادس لأنها لا تثبت مع أهل الخمس ، إذ لا زكاة فيه لأنه لغير معين (فلو أصدقها نصاب سائمة معيناً لزمها زكاته إذا تم حول من الإصداق) وإن لم يقرر بأن لم تقبضه أو لم يبطأ وفارق ما سيأتى في الأجرة بأنها تستحق في مقابلة المنافع بفواتها ينفسخ العقد من أصله بخلاف الصداق فانها ملكته بالعقد ملكا تاما بدليل أنه لا يسقط بموتها قبل الوطء وإن لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره إنما يثبت بتصرف الزوج بالطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد النكاح وخرج بالمعين ما في الذمة فلا زكاة لأن السوم لا يثبت في الذمة كالمهر بخلاف إصداق النقدين تجب فيهما الزكاة وإن كانا في الذمة فاذا طلقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع في نصف الجميع شائعا إن أخذ الساعى الزكاة من غير العين المصدقة أولم يأخذ شيئا فإن طالبه الساعى بعد الرجوع وأخذها منها أو كان قد أخذها منها قبل الرجوع في بقيتها رجع أيضا بنصف قيمة المخرج ، وإن طلقها قبل الدخول

(قوله وإلا قدمت مطلقا)  
أى سواء أحجر عليه  
أم لا (قوله عند انتفاء  
الشرط الأول) الأصوب  
أن يقول بدله في الأولى  
كما صنع في التحفة وكذا  
يقال في قوله عند انتفاء  
الثانى وما بعده فالأصوب  
أنه يقول في الثانية الخ .

(قوله قسم بينهما عند الإمكان) أما إذا لم يمكن التوزيع كأن كان ما يخص الحج قليلا بحيث لا يبق فانه يصرف للممكن منهما فلو كان عليه زكاة وحج ولم يوجد أجبر يرضى بما يخص الحج صرف كله للزكاة أموالو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد فيوزع الحاصل بينها ولا تنأتى التفرقة بينها لإمكان التجزئة دائما بخلاف الحج وكاجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب إن أمكن على الحج وغيره وإلا صرف لغير الحج ثم ما يخص الكفارة عند التوزيع إذا كانت إعتاقا ولم يف ما يخصها برقبة هل يشترى به بعضها وإن قل ويعتقه أولا لأن إعتاق البعض لا يقع كفارة فيه نظر فيحتمل وجوب ذلك لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ويحتمل وهو الظاهر الثانى وينتقل إلى الصوم فيخرج عن كل يوم مدا (قوله وإلا قدمت) أى على دين الآدمى ولو اجتمعت الزكاة وحقوق لله تعالى وضاق المال عنها قسّطت إن أمكن كما فعل به فيما لو اجتمعت في التركة كما تقدم (قوله إذا لم تتعلق الزكاة بالعين) أى بأن كان النصاب أو بعضه باقيا (قوله وإلا قدمت مطلقا) أى حجر عليه أم لا (قوله وإن كان ذلك في الذمة) أى أصله في الذمة ثم عين ما يديه عنه (قوله لا يثبت في الذمة) الأولى فيما في الذمة الخ (قوله رجع) أى على الزوجة ومثل ذلك يجري فيما لو اطلع في المبيع على عيب بعد وجوب الزكاة فيه فليس له رده قهرا إلا إذا أخرجها من غير المبيع فإن قبله المشتري وأخذ

وقبل تمام الحول عاد إليه نصفها ولزم كلا منهما نصف شاة عند تمام حوله إن دامت الخلطة وإلا فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب . واعلم أن محل الوجوب عليها حيث علمت بالسوم كما علم مما مر أن قصد السوم شرط ، ولو طالبت المرأة فامتنع كان كالمغصوب قاله المتولي وعوض الخلع والصلح عن دم العمد كالصداق ، ولا يلحق بذلك مال الجعالة خلافا لابن الرفعة إلا أن يحمل كلامه على ما بعد فراغ العمل (ولو أكرى) غيره (دارا أربع سنين بثمانين دينارا) معينة أو في الذمة كل سنة بعشرين دينارا (وقبضها) من المكثري (فلا يظهر أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر) عليه ملكه لأن ما لم يستقر معرض للسقوط بالانهدام الدار فملكه ضعيف وإن حل وطء الجارية المجهولة أجرة لأن الحل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجه (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين) وهو نصف دينار لأنها التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام) السنة (الثانية زكاة عشرين لسنة) وهي التي زكاها (و) زكاة (عشرين لسنة) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام) السنة (الثالثة زكاة أربعين لسنة) وهي التي زكاها (و) زكاة (عشرين لثلاث سنين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام) السنة (الرابعة زكاة ستين لسنة) وهي التي زكاها (و) زكاة (عشرين لأربع) وهي التي استقر ملكه عليها الآن ، ومحل ذلك إذا أدى الزكاة من غير الأجرة معجلا . فإن أدى الزكاة من عينها زكى كل سنة ما ذكرناه ناقصا قدر ما أخرج عما قبلها وما إذا تساوت الأجرة ، فإن اختلفت فكل منها بحسابه لأن الإجارة إذا انفسخت توزع الأجرة المسماة على أجرة المثل في المدين الماضية والمستقبل (و) القول (الثاني يخرج لتمام) السنة (الأولى زكاة الثمانين) لأنه ملكها ملكا تاما . ولهذا لو كانت الأجرة أمة حل له وطؤها كما مر ، ولو انهدمت الدار في أثناء المدة انفسخت الإجارة فيما بقي وتبيننا استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر ، وعن الماوردي والأصحاب كما في المجموع أنه لو كان أخرج زكاة جميع الأجرة قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لأن ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره .

الساعي الزكاة منه رجوع بقيمة ما أخذه على المشتري لوجوبها عليه قبل رد الدورض البائع به جواز رده مع تفريق الصفقة عليه . ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه وتحمل البائع له (قوله عند تمام حوله) قضيته البناء على ماضى من الحول قبل الطلاق وهو غير مراد ، بل المراد عند تمام حوله الذي يتبدأ من الطلاق (قوله فلا زكاة على واحد منهما) أى ما لم يكن عند أحدها ما يكمل به النصاب (قوله حيث علمت بالسوم) أى وأذنت فيه أو استنابت من يسومها وإلا فجرد علمها ليس إسامة منها (قوله ولا يلحق بذلك مال الجعالة) أى لأنه لا يستحق إلا بالفراغ من العمل (قوله لم يرجع بما أخرجه) أى بناء على هذا القول ، ثم رأيت سم على حج نقل عبارة شرح الروض ، ثم قال وأقول : لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع الخ المستأجر ، ولعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له أن يدفع للمستأجر حصة ما بعد الانهدام من الأجرة ناقصا قدر الزكاة التي أخرجه عن تلك الحصة اهـ وهو مخالف لظاهر قول الشارح لم يرجع بما أخرجه منها الخ .

## (فصل) في أداء الزكاة

واعترض بأنه غير داخل في الباب ومردّه بأنه مناسب له فصح ادخاله فيه ، إذ الأداء مرتب على الوجوب وكذا يقال في الفصل بعده ( تجب الزكاة ) أى أدائها ( على الفور ) لأنه حق لزمه وقدر على أدائه ودلت القرينة على طلبه وهى حاجة الأصناف ( إذا تمكن ) من الأداء لأن التكليف بدونه تكليف بما لا يطاق أو بما يشق . نعم أداء زكاة الفطر موسع بليلة العيد ويومه كما مر ( وذلك ) أى التمكن ( بحضور المال ) وإن عسر الوصول له ( و ) بحضور ( الأصناف ) أى من تصرف له من إمام أو ساع أو مستحقها ولو فى الأموال الباطنة لاستحالة الإعطاء من غير قابض ، ولا يكتفى بحضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف إلى الإمام بأن طلبها من الأموال الظاهرة كما يأتى فلا يحصل التمكن بذلك وبحفاف فى الثمار وتنقية من نحو تبين فى حب وتراب فى معدن وخلق مالك من مهم دينوى أو دينى كما فى ردّ الوديعة ، فلو حضر بعض مستحقها دون بعض فلكل حكمه حتى لو تلف المال ضمن حصتهم وله تأخيرها لانتظار أحوج أو أصلح أو قريب أو جار لأنه تأخير لغرض ظاهر ، وهو حيازة الفضيلة ، وكذا ليرتوى حيث تردّد فى استحقاق الحاضرين ويضمن إن تلف المال فى مدّة التأخير لحصول الإمكان ، وإلما آخر لغرض نفسه فيستقيد جوازه بشرط سلامة العاقبة ، ولو تضرر الحاضر بالجوع حرم التأخير مطلقا إذ دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لحيازة فضيلة ( وله أن يؤدّى بنفسه ) ما لم يكن محجورا عليه كما سيأتى فى الحجر ( زكاة المال الباطن ) وهو النقد وعرض التجارة والركاز كما مر لمستحقها وإن طلبها الإمام وليس للإمام

## [ فصل ]

### فى أداء الزكاة

( قوله ولو فى الأموال الباطنة ) غاية فى حضور الإمام والساعى أى حضور واحد منهما مقتضى للوجوب الفورى وإن قلنا إن له أن يفرقها بنفسه ولو كان غاية فى المستحق لكان المناسب أن يقول ولو فى الأموال الظاهرة لماسيأتى من الخلاف فيها هل له أن يفرقها بنفسه أولا ( قوله ضمن حصتهم ) يعنى الحاضرين .

## (فصل) فى أداء الزكاة

( قوله أى أدائها ) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لأنها المال المخرج عن بدن أو مال والأعيان لا يتعلق بها حكم ، ثم المراد بالأداء دفع الزكاة لا الأداء بالمعنى المصطلح عليه لأن الزكاة لا وقت لها محدود حتى تصير قضاء بخروجه ( قوله وإن عسر الوصول له ) لاتساع البلد مثلا أو ضياع مفتاح أو نحوه ( قوله وبحضور الأصناف ) ظاهره وإن لم يطلبوا ، ولعل الفرق بين هذا وبين دين آدمى حيث لا يجب دفعه إلا بالطلب أن الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاه فتوقف وجوب دفعه على طلبه بخلاف ما هنا فانه وجب له بحكم الشرع ودلت القرينة على احتياجه . إذ الفرض أنه فقير فلم يتوقف وجوب دفعه على طلب ( قوله ولو فى الأموال الباطنة ) أى فعدم وجوب دفعها للإمام فى الأموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها حيث وجد الإمام مع عدم المستحقين ( قوله فلو حضر بعض مستحقها ) أى ويكتفى فى التملك حضور ثلاثة من كل صنف وجد ( قوله ضمن حصتهم ) أى الحاضرين ( قوله ليرتوى ) أى ليتأمل فى أمره وينبغى أن صورة المسئلة أنه ثبت استحقاقه ظاهرا وتردّد فيما بلغه من استحقاقه وإلا فى الضمان حينئذ نظر لعذر بالامتناع إذ لم يجز له الدفع إلا إذا علم باستحقاق الطالب ( قوله حرم التأخير مطلقا ) أى سواء قصد بتأخير الزكاة أو غيره ، ويصدق الفقراء فى دعواهم ما لم تدل قرينة على كذبهم .



أن يطالبه بقبضها بالإجماع كما في المجموع فإن علم من شخص أنه لا يؤدّيها أو لا يؤدّي نحو كفرة  
لزمه أن يقول له ادفع بنفسك أو إلى لأفرقها إزالة للنكر عند تضيق ذلك ( وكذا الظاهر )  
وهو النعم والعشر والمعدن ( في الجديد ) قياساً على الباطن والقديم يجب صرفها إلى الإمام أو نائبه  
لقوله تعالى - خذ من أموالهم صدقة - الآية وظاهره الوجوب ، هذا حيث لم يطلب الإمام الظاهرة  
وإلا وجب تسليمها إليه بذلاً للطاعة ، ويقاثلهم إن امتنعوا من تسليم ذلك له وإن قالوا نسلحها  
لمستحقينها لاقتياتهم عليه وإن كان جائراً لنفاذ حكمه وعدم انعزاله بالجور ويبرأ بالدفع له وإن قال  
أنا أخذها منك وأصرفها في الفسق بخلاف زكاة المال الباطن إذ لا نظر له فيه كما مر ( وله ) مع  
الأداء بنفسه في المالين ( التوكيل ) فيه لأنه حق مالى تجاز أن يوكل في أدائه كديون الآدميين  
وشمل إطلاقه ما لو كان الوكيل كافراً أو رقيقاً أو سفيهاً أو صبياً مميزاً . نعم يشترط في الكافر والصبي  
تعيين المدفوع إليه كما في البحر ، وذكر البغوى مثله في الصبي وسكت عن الكافر ( والصرف )  
بنفسه أو وكيله ( إلى الإمام ) أو الساعى لأنه نائب المستحقين فجاز الدفع إليه ، ولأنه صلى الله عليه وسلم  
كان يبعث السعاة لأخذ الزكوات ( والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل ) من تفريقه بنفسه  
أو وكيله إلى المستحقين لأن الإمام أعرف بهم وأقدر على الاستيعاب ولتيقن البراءة بتسليمه بخلاف  
تفرقة المالك أو نائبه فقد يعطيها لغير مستحق ولو اجتمع الإمام والساعى فالدفع إلى الإمام أولى كما  
قاله الماوردى ( إلا أن يكون جائراً ) فتفريق المالك بنفسه أفضل من التسليم إليه كما أن ذلك  
أفضل من التسليم لوكيله لأنه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره ، والتسليم للوكيل  
أفضل منه إلى الجائر لظهور خيائته . قال في المجموع إلا الظاهرة فتسليمها إلى الإمام ولو جائراً  
أفضل من تفريق المالك أو وكيله وقد علم مما قررناه صحة عبارة المصنف هنا وأنها لا تخالف ما في  
المجموع . لأننا نقول قوله إلا أن يكون جائراً فيه تفصيل ، والمفهوم إذا كان كذلك لا يرد ثم إن لم  
يطلبها الإمام فللمالك تأخيرها مادام يرجو محيى الساعى ، فإن أيس من محيئه وفرق جفاء وطالبه  
وجب تصديقه ويحلف ندبا إن اتهم ولو طلب أكثر من الواجب .

( قوله وقد علم بما قررناه  
صحة عبارة المصنف هنا  
وأنها لا تخالف ما في المجموع )  
أى بالنظر إلى ما سيذكره  
في قوله لأننا نقول الخ  
وإلا فما ذكره بمجرد  
لا يفيد نفي المخالفة كما  
لا يخفى وفي هذا السياق  
قلاقة ( قوله والمفهوم إذا  
كان فيه تفصيل الخ )  
أى فكأن المصنف قال  
الصرف إلى الإمام أفضل  
إلا أن يكون جائراً فليس  
الصرف إليه أفضل على  
الإطلاق بل فيه تفصيل .

( قوله أن يطالبه بقبضها ) أى بتسليمها ولو قال أن يطالبه باقباضها لكان أولى ( قوله لزمه أن  
يقول الخ ) ومثل الإمام في ذلك الأحاد لكن في الأمر بالدفع لافى الطلب ( قوله عند تضيق  
ذلك ) أى وذلك بحضور المال وطلب الأصناف أو شدّة احتياجهم ( قوله وعدم انعزاله بالجور )  
أى فلا يجب دفعها للإمام وإن طلبها بل لا يجوز له طلبها كما تقدّم ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع له  
كما أفاده قول المصنف وله أن يؤدّي الخ ( قوله وأصرفها في الفسق ) أى سواء صرفها بعد ذلك  
لمستحقينها أو تلفت في يده أو صرفها في مصرف آخر ولو حراماً ( قوله بخلاف زكاة المال الباطن ) أى  
فلا يجب دفعها للإمام وإن طلبها بل لا يجوز له طلبها كما تقدّم ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع له كما أفاده  
قول المصنف وله أن يؤدّي الخ ( قوله تعيين المدفوع إليه ) أى ويشترط للبراءة العلم بوصولها  
للمستحق ( قوله وسكت عن الكافر ) قضيته أنه لا يشترط التعيين في السفه ولا في الرقيق والقياس  
أنهما كالصبي المميز ( قوله إلى الإمام أفضل ) أى سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن ( قوله  
فقد يعطيها لغير مستحق ) أى فلا تجزئه ( قوله وفي شك من فعل غيره ) هذا لا يتأتى فيما لو حضر  
عند أداء الوكيل ، لكن يخلفه شيء آخر وهو مباشرته للعبادة بنفسه ( قوله وقد علم مما قررناه )  
أى بما نقله عن المجموع .

لم يمنع من الواجب وإذا أخذها الإمام فهو بالولاية لابلتيابة كما في تعليق القاضى وهو المعتمد وإن نوزع فيه بدليل أنه لا يتوقف أخذها على مطالبة المستحقين والمراد بالعدل العدل في الزكاة وإن كان جائراً في غيرها كما في الكفاية عن الماوردى وظهره أنه تفسير لكلام الأصحاب في المراد بالعدل والجور هنا ومقابل الأظهر تفضيل الصرف إلى الإمام مطلقاً . وقيل المالك بنفسه مطلقاً (وتجب النية) في الزكاة للخبر المشهور والاعتبار فيها بالقلب كغيرها (فينوى هذا فرض زكاة مالى أو فرض صدقة مالى أو نحوها) كزكاة مالى المفروضة ، أو الصدقة المفروضة ، أو الواجبة ، أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ، ولا يضر شموله لصدقة الفطر خلافاً لما في الإرشاد لدلالة ما ذكر على المتصود ، ولو نوى زكاة المال دون الفريضة أجزأه وجمع المصنف بينهما ليس بشرط إذ الزكاة لا تكون إلا فرضاً بخلاف صلاة الظهر مثلاً فانها قد تكون نفلاً ، ولو قال هذه زكاة أجزأه أيضاً (ولا يكفي) هذا (فرض مالى) لصدقة على النذر والكفارة وغيرها وما قيل من ظهور ذلك إن كان عليه شيء من ذلك غير الزكاة ردّ بأن القرائن الخارجية لا تخص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه أولاً نظراً لصدق منوي به بالمراد وغيره (وكذا الصدقة) أى صدقة مالى أو المال لا يكفي (في الأصح) لصدق ذلك على صدقة التطوع ، والثاني يكفي لظهورها في الزكاة . أما لو نوى الصدقة فقط لم يجزه على المذهب (ولا يجب) في النية (تعيين المال) المخرج عنه لأن الفرض لا يختلف به كالكفارات ، فلو ملك من الدراهم نصاباً حاضراً ونصاباً غائباً عن محله فأخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقاً ثم بان تلف الغائب فله جعل المخرج عن الحاضر (ولو عين لم يقع) أى المخرج (عن غيره) ولو بان المعين تلفاً لأنه لم ينو ذلك الغير فلو ملك أر بعين شاة وخمسة أبعرة فأخرج شاة عن الأبعرة فبان تلفه لم تقع عن الشياه ، هذا إن لم ينو أنه إن بان المنوى عنه تلفاً فعن غيره .

(قوله لابلتيابة) أى عن الفقراء كما يعلم مما بعده (قوله فلو ملك من الدراهم نصاباً حاضراً ونصاباً غائباً) أى وهو سائر إليه أوفى برية والبلد الذى به المالك أقرب بلد إليها أو كان يدفعها للإمام وإلا فالغائب لا تصح الزكاة عنه إلا فى محله كما مر .

(قوله لم يمنع من الواجب) أى بل يعطاه ولا يقال بطلبه الزائد انعزل عن ولاية القبض (قوله وظهره) أى مافى الكفاية من قوله والمراد بالعدل الخ (قوله وقبل المالك) أى صرف الخ (قوله للخبر المشهور) وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات» الخ (قوله ولا يضر شموله) أى فرض الصدقة (قوله فانها قد تكون نفلاً) أى فتجب نية الفرضية فيها ليشتمل الفرض من النقل وهذا التعليل بناء على أن المعادة لا تجب فيها نية الفرضية وقد قدم أن المعتمد خلافه . اللهم إلا أن يقال إن الفرضية في المعادة وإن وجبت فالمراد بها إعادة ما كان فرضاً بالأصالة أو نحوه على ما تقررى محله والفرض المميز للأصلية عن المعادة الحقيقي فلا تعارض فليتأمل ثم رأيت التصريح بالجواب المذكور فى كلام الشارح بعد قول المصنف الآتى وفى الأداء والفرضية والإضافة الخ حيث قال : ولا يرد اشتراط نيتها فى المعادة أيضاً كما مرّ لمحاكاة ما فعله أولاً (قوله الصدقة فقط لم يجزه) أى لصدقها بصدقة التطوع (قوله فأخرج خمسة دراهم الخ) قيده فى شرح البهجة بما إذا كان الغائب فى بلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه . وينبى أن مثل المالك الوكيل والولى عند الإطلاق ، وعبرة شرح المنهج : والمراد بالغائب عن مجلسه لاعتداد البلد اه وكتب عليه شيخنا الزياىدى أى أو عنها فى محل لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه (قوله فله جعل المخرج عن الحاضر) عبارة شرح البهجة الكبير : فله أن يحسبها عن الباقي الخ وكتب عليه سم ظاهره أنها لا تقع عن الباقي بدون حساباته (قوله ولو بان المعين) غاية .

فان نوى ذلك فبان تالفا وقع عن الآخر ، فلو قال هذا زكاة مالى الغائب إن كان باقيا فبان باقيا  
أجزأه عنه ، بخلاف قوله هذه زكاة مالى إن كان مورثي قد مات فبان موته حيث لا يجزيه ،  
والفرق عدم الاستصحاب للمالك في هذه ، إذ الأصل فيها بقاء الحياة وعدم الإرث وفي تلك بقاء  
المال كما لو قال ليلة الثلاثاءين من رمضان أصوم غدا من رمضان إن كان منه حيث يصح بخلاف  
مالو قاله ليلة ثلاثي شعبان ( ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون ) والسفيه لوجوب  
النية وقد تعذرت من المالك فبان الولي عنه فيها ، فلو دفع من غير نية لم يعتد به وضمن  
المدفوع ، ولو فوّض الولي النية للسفيه جاز ( وتكفي نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل ) ولا  
يحتاج الوكيل لنية عند صرف ذلك لمستحقه ( في الأصح ) لحصول النية من خوطب بها مقارنة  
لفعله ( والأفضل أن ينوى الوكيل عند التفريق ) على المستحقين ( أيضا ) خروجاً من الخلاف .  
والثاني لا تكفي نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة كما لا تكفي نية المستنيب في الحج  
وفرق الأول بأن العبادة في الحج فعل النائب فوجبت النية منه ، وهى هنا بمال الموكل فكفت  
نيته ، وعلى الأول لو نوى الوكيل وحده لم يكف إن لم يفوّض له الموكل النية وهو من أهلها  
لا كافر وصبي أو مجنون ، ولو نوى الموكل وحده عند تفرقة الوكيل جاز قطعاً ، ولو عزل مقدار  
الزكاة ونوى عند العزل جاز ، ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران باعطاء كل  
مستحق ولأن التقصد من الزكاة سدّ حاجة مستحقها ، ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة أجزأه

( قوله لوجوب النية وقد

تعذرت من المالك ) أى  
الصبي أو المجنون . أما  
السفيه فسيأتى صحتها منه

( قوله فان نوى ذلك ) أى ويصدق في ذلك ( قوله فبان موته حيث لا يجزيه ) وينبغي أن مثله  
في عدم الإجزاء مالو تردد كأن قال هذا زكاة مالى إن كان مورثي الخ وإلا فعن مالى الحاضر ،  
ووجه عدم الصحة فيه التردد بين ما يجب وما لا يجب ( قوله حيث يصح الخ ) وبخلاف مالو نوى  
الصلاة عن فرض الوقت إن دخل الوقت وإلا فعن الفأث حيث لا يجزيه لاعتبار التعيين في العبادات  
البدنية ، إذ الأمر فيها أضيّق ولهذا لا يجوز فيها النيابة اهـ شرح البهجة الكبير ( قوله ولو فوّض  
الولي النية للسفيه جاز ) أى بخلاف الصبي ولو ميزا على ما أفهمه تعبيره بالسفيه ، لكن مقتضى  
إطلاقه فيما تقدم عند قول المصنف وله التوكيل خلافة وسيأتى ما فيه وكتب عليه سم على منهج  
بل ينبغي كما وافق عليه م ر على البدئية أنه يكفي نية السفيه وإن لم يفوّض إليه الولي فليتأمل اهـ .  
أقول : قد يتوقف فيه ، ويقال بعدم الاكتفاء لأن السفيه ليس له الاستقلال بأخذ المال إلا أن  
يصور ما قاله بما إذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال له ادفعه للفقراء فدفعه وافق له أنه نوى  
الزكاة ( قوله وتكفي نية الموكل عند الصرف ) أى ولا تكفي نية الوكيل بإذن من الموكل عند  
صرف الموكل لأنه إنما اغتفرت النية من الوكيل إذا أذن له في تفرقة الزكاة لأنها وقعت تبعاً كما  
صرح به حج في شرح الأربعين في شرح قوله « وإنما لكل امرئ ما نوى » لكنه صرح  
في باب الوكالة بخلافه وعبارته بعد قول المصنف وأن يكون قابلاً للنيابة فلا يصح في عبادة إلا الحج  
وتفرقة الأضحية سواء أوكّل الذابح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلماً مميّزاً غيره ليأتى بها عند  
ذبحه كما لو نوى الموكل عند ذبح وكيله ، وقول بعضهم لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود اهـ فقوله  
ليأتى بها عند ذبحه صريح في أن التوكيل في النية وحدها صحيح ( قوله فوجبت النية وهى منه ) أى  
الاستنباط هنا بتفرقة مال الموكل فكفت الخ ( قوله لا كافر وصبي ) أى غير مميز ومفهومه الجواز  
من المميز لكن قال سم على حج قضية كلام شرح البهجة والروض والعباب خلافة وأقره حيث



أيضا وإن لم تقارن النية أخذها كما في المجموع ، وفيه عن العبادى أنه لو دفع مالا إلى وكيله ليفرقه تطوعا ثم نوى به الفرض ثم فرقه الوكيل وقع عن الفرض إن كان القابض مستحقا . أما تقديمها على العزل أو إعطاء الوكيل فلا يجزى كأداء الزكاة بعد الحول من غير نية ، ولو نوى الزكاة مع الإفراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجزأه وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها ، ولو أفرز قدرها ونواها لم يتعين ذلك القدر المفرز للزكاة إلا بقبض المستحق له سواء أكانت زكاة مال أم بدن ، والفرق بين ذلك والشاة المعينة للتضحية أن المستحقين للزكاة شركاء للمالك بقدرها فلا تنقطع شركتهم إلا بقبض معتبر ، أفنى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى ( ولو دفع ) الزكاة ( إلى السلطان كفت النية عنده ) أى عند الدفع إليه وإن لم ينو السلطان عند الدفع للمستحقين لأنه نائبهم فالدفع إليه كالدفع لهم بدليل أنها لو تلفت عنده الزكاة لم يجب على المالك شيء والساعي في ذلك كالسلطان ( فإن لم ينو ) المالك عند الدفع إلى السلطان ( لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان ) عند الصرف للمستحقين لأنه نائبهم والدفع لهم من غير نية لا يجزى فكذا نائبهم مالم ينو المالك بعد ذلك وقبل تفرقة السلطان على مستحقها . والثاني يجزى نوى السلطان أم لا ، إذ العادة فيما يأخذه الإمام ويفرقه على الأصناف إنما هو الفرض فأغنت هذه القرينة عن النية ، فلو أذن له في النية جاز كغيره ( والأصح أنه يلزم السلطان النية إذا أخذ زكاة الممتنع ) من أدائها نيابة عنه . والثاني لا تلزمه ، وتجزئه من غير نية ( و ) الأصح ( أن نيته تكفى ) في الأجزاء ظاهرا وباطنا لقيامه مقامه في النية كما في التفرقة ، وتكفى نيته عند الأخذ أو التفرقة . والثاني لا تكفى لاتقاء نية المالك المتعبد بها . ومحل لزوم النية للسلطان مالم ينو الممتنع عند الأخذ منه قهرا ، فإن نوى كفى وبرى ظاهرا وباطنا ، وتسميته حينئذ ممتنعا باعتبار ماسبق له من الامتناع كما قاله جمع وهو المعتمد وإلا فقد صار بنيته غير ممتنع ، فلو لم ينو الإمام ولا المأخوذ منه لم يبرأ منها ظاهرا ولا باطنا ،

( قوله فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها ) انظره مع مامر من أنه لا بد من تعيين المدفوع إليه لهما ( قوله ثم علم المالك بذلك أجزأه ) أى ظاهرا وباطنا أى بخلاف ما إذا لم يعلم فانها لا تجزئه ظاهرا فيجب عليه ظاهرا أن يخرج بدلها لعدم علمه بالخال كاسيأتى ( قوله لم يتعين ذلك القدر ) أى أنه أن يرجع فيه ويدفع بدله ( قوله إلا بقبض المستحق له ) أى ولو بلا إذن كما هو صريح مامر قبيله ، وخالف في ذلك الشهاب حج .

لم يتعقبه لكنه لم يقل فيه إنه الأوجه ولا نقل فيه عن م ر شيئا على عادته ، والأقرب ما فهمه كلام حج من الجواز لأن المميز من أهل النية حيث اعتد بدفعه فينبغى الاعتداد بنيته لكن عبارة الزياىدى قيده الأذرى بمن هو أهل لها بأن يكون مسامحا بالغاء عاقلا لاصبيا ولو مميزا وكافرا كما اعتمده شيخنا الرملى ولا رقيقا اه . أقول : يتأمل هذا مع قوله السابق فلا فرق في الوكيل بين كونه من أهل الزكاة أولا ، وقد يجاب بأن ماسبق في صحة التوكيل في الدفع ولا يلزم منه التفويض في النية وعليه فينوى المالك الزكاة عند الدفع للصبي أو الكافر ( قوله لكن إذا لم يعلم المالك ) أى بإعطاء الصبي الخ ( قوله وجب عليه إخراجها ) أى وتقع الثانية تطوعا ( قوله وإن لم ينو السلطان ) غاية ( قوله والساعي في ذلك ) أى من الاكتفاء بالنية عند الدفع له وعدم الضمان إذا تلف المال في يده ( قول المتن وإن نوى السلطان ) غاية ( قوله والأصح أن نيته تكفى ) ومحله إن علم المالك بنية السلطان فإن شك فيها لم يبرأ لأن الأصل عدم النية ( قوله المتعبد بها ) أى التى طاب الشارع من المالك العبادة بها ( قوله فإن نوى كفى ) أى عند الأخذ منه كفى وكذا لو نوى بعد أخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين أو بعد أخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض .

ويجب ردّ المأخوذ إن كان باقيا وبذله إن كان تالفا .

### (فصل)

في تعجيل الزكاة وما يذكّر معه

(لا يصح تعجيل الزكاة) في مال حولي (على ملك النصاب) في زكاة عينية كأن ملك مائة درهم فعجل خمسة دراهم لتسكون زكاة إذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك فلا يجزئه إذ لم يوجد سبب وجوبها لعدم المال الزكوي فأشبهه أداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل والكفارة قبل اليمين ، ولو ملك خمسا من الإبل فعجل شاتين قبلت بالتوالد عشرا لم يجزه ماعجله عن النصاب الذي كمل الآن لما فيه من تقديم زكاة العين على النصاب فهو شبيه بما لو أخرج زكاة أر بعمانة درهم ولا يملك إلا مائتين ، ولو عجل شاة عن أر بعين شاة ثم ولدت أر بعين ثم هلكت الأمهات لم يجزه المعجل عن السخال لأنه عجل الزكاة عن غيرها فلم يجزه عنها ، ولو ملك مائة وعشرين شاة فعجل عنها شاتين فحدث سخلة قبل الحول لم يجزه ماعجله عن النصاب الذي كمل الآن كما نقله في الشرح الصغير عن تصريح الأكثرين واقتضاه كلام الكبير خلافا لما في الحاوي الصغير ، وخرج بالزكاة العينية زكاة التجارة فيجوز التعجيل فيها بناء على ما مر من أن النصاب فيها معتبر بآخر الحول ، فلو اشترى عرضا قيمته مائة فعجل زكاة مائتين أوقيته مائتان فعجل زكاة أر بعمانة وحال الحول وهو يساوي ذلك أجزاءه وكأنهم اغتفروا له تردد النية إذ الأصل عدم الزيادة لضرورة التعجيل وإلا لم يجز تعجيل أصلا لأنه لا يدري ما حاله عند آخر الحول ، وبهذا يندفع ما للسبكي هنا (ويجوز) تعجيلها في المال الحولي (قبل) تمام (الحول) فيما انعقد حوله ووجد النصاب فيه لأنه صلى الله عليه وسلم أرخص في التعجيل للعباس رواه أبو داود والحاكم وصحح إسناده ولأنه وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كتقديم الكفارة على الحنث ، ومحل ذلك في غير الولي أما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه سواء الفطرة وغيرها .

### [ فصل ]

في تعجيل الزكاة  
(قوله إذ الأصل عدم  
الزيادة) علة للتردد وقوله  
لضرورة التعجيل علة  
للاغتفار .

(قوله ويجب ردّ المأخوذ) أي على من المال في يده من إمام أو مستحق لكن للإمام طريق إلى إسقاط الوجوب بأن ينوي قبل التفرقة . قال حجج : تنبيه أفق شارح الإرشاد الكمال الرداد فيمن يعطى الإمام أو نائبه المكس بنية الزكاة فقال لا يجزى ذلك أبدا ولا يبرأ عن الزكاة بل هي واجبة بحالها لأن الإمام إنما يأخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بسد الثغور وقمع القطاع والمتلصعين عنهم وعن أموالهم ، وقد أوقع جمع ممن ينسب إلى الفقهاء وهم باسم الجهل أحق أهل الزكوات ورخصوا لهم في ذلك فضلوا وأصلوا اهـ ومر ذلك بزيادة وأطال في ذلك فراجعه فانه نفيس ، ونقل عن إفتاء الشهاب الرملي الاجزاء إذا كان الآخذ مسلما ونقل مثله أيضا بالدرس عن الزيادة ببيع بعض الموامش .

### (فصل)

في تعجيل الزكاة والكفارة على اليمين

أي وتقديم الكفارة (قوله فعجل زكاة مائتين) ليس بقيد (قوله تردد النية) أي التردد في النية .

نعم إن عجل من ماله جاز فيما يظهر (ولا يعجل لعامين في الأصح) ولا لأكثر منهما بالأولى إذ زكاة غير الأول لم ينقصد حوله والتعجيل قبل انعقاد الحول ممتنع فإن عجل لأكثر من عام أجزأه عن الأول مطلقا دون غيره سواء في ذلك أكان قد ميز حصة كل عام أم لا كما اقتضاه كلام الأصحاب خلافا للسبكي والأسنوي ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من أنه لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعا ظاهرا وحمل الأصحاب تسلفه صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عامين على تسلفها في عامين أو على صدقة مائة لـكل واحد حول مفرد . والثاني يجوز لظاهر الخبر المار ، وعليه يشترط أن يبقى بعد التعجيل نصاب كتعجيل شاتين من ثنتين وأربعين شاة وما ذكره الأسنوي من أن العراقيين وجمهور الحراسانيين إلا البغوي على الأجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وأن الرافعي حصل له في ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال ولم يظهر بأحد صحح المنع إلا البغوي بعد الفحص الشديد وتبعه على ذلك جماعة يردّ بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ (وله تعجيل الفطرة من أول ليلة من رمضان) لانعقاد السبب الأول إذ هي وجبت بسببين رمضان والفطر منه وقد وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر ولأن التقديم بيوم أو يومين جائز باتفاق المخالف فألحق الباقي به قياسا بجماع إخراجها في جزء منه (والصحيح منعه) أي التعجيل (قبله) أي رمضان لأنه تقديم عليهما معا كزكاة المال وكما لا يجوز تقديم كفارة قبل نحو عيمين . والثاني يجوز لأن وجود المخرج عنه في نفسه سبب (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقا ولا ظنا فصار كما لو أخرج الزكاة قبل خروج الثمر وانعقاد الحب ولأن وجودها بسبب واحد وهو إدراك الثمار والحبوب فيمتنع التقديم عليه . والثاني يجوز كزكاة المواشي والنقود قبل الحول ومحل الخلاف فيما بعد ظهوره أم قبله فيمتنع قطعا (و) الصحيح (أنه يجوز بعدهما) أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الحفاف والتصفية إذا غلب على ظنه حصول النصاب كما قال في البحر لأن الوجوب قد ثبت إلا أن الإخراج لا يجب إلا بعد الحفاف والتصفية . والثاني لا يجوز للجهل بالقدر ، ولو أخرج من عنب لا يترتب أو رطب لا يثمر أجزأ قطعا ،

(قوله والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر إلى قوله ظاهرا) أي وهو أنه جمع في هذابين فرض ونقل بخلاف ذلك (قوله وأن الرافعي حصل له في ذلك انعكاس في النقل) أي لأنه نقل منع التعجيل لعامين عن الأكثرين أي والواقع أن الأكثرين على الجواز كما ادعاه

(قوله نعم إن عجل من ماله جاز له فيما يظهر) ولا يرجع به على الصبي وإن نوى الرجوع لأنه إنما يرجع عليه فيما يصرفه عنه عند الاحتياج (قوله أجزأه عن الأول مطلقا) أي ميز ماله كل عام أولا (قوله وقع الكل تطوعا ظاهرا) وهو أنه في مسئلة البحر جمع بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجزى وما لا يجزى مما ليس عبادة أصلا فلم يصلح معارضا لما نواه (قوله وله تعجيل الفطرة) يشعر بأن التأخير أفضل وهو ظاهر خروجها من خلاف من منعه (قوله رمضان والفطر) أي بأول جزء من شوال وتقدم في كلام سم على أول الفطرة على حجب ما حصله أن السبب الأول وهو القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط إدراك الجزء الأخير (قوله والثاني يجوز) أي في السنة محلي فما يوهمه إطلاقه وتعليقه ليس مرادا (قوله قبل الحفاف والتصفية) أي حيث كان الإخراج من غير الثمر والحب اللذين أراد الإخراج عنهما لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجزى وإن جف وتحقق أن المخرج يساوي الواجب أو يزيد عليه .



(قوله فتوالدت قبل الحول

و بلغت ستا وثلاثين )  
 أى بالتى أخرجهما ( قوله  
 بل يستردها ) أى إن كانت  
 باقية ( قوله وذلك لأنه  
 لا يلزم من وجود الشرط  
 وجود المشروط ) مراده  
 بذلك ما فى التحفة للشهاب  
 حجج وإن كانت عبارة  
 قاصرة عنه وعبارته بعد  
 أن ذكر الصورة المذكورة  
 نصها قيل ولا ترد هذه  
 على المتن لانه لا يلزم من  
 وجود الشرط وجود  
 المشروط اه فيكون  
 الشارح قد ارتضى هذا  
 القيل ويكون قوله وذلك  
 لأنه لا يلزم الخ تعليلا لمقدر  
 أى ولا ترد هذه على المتن  
 وذلك الخ ويجوز أن  
 يكون معنى كلام الشارح  
 مع قطع النظر عما فى  
 التحفة أنه لا يلزم من  
 وجود الشرط وهو هنا  
 كونها الآن بصفة الاجزاء  
 وجود المشروط وهو  
 الاجزاء أى لقيام المانع  
 ( قوله لم يلزم إخراج بنت  
 لبون ) أى لنقص التى  
 يخرج عنه بتلف المخرج  
 عن ست وثلاثين ( قوله  
 والمراد من عبارة المصنف  
 أن يكون المالك متصفا  
 بصفة الوجوب ) يقال  
 عليه حينئذ عطف قوله  
 و بقاء المال الخ على كلام  
 المصنف غير جيد .

إذ لا تعجيل ( و شرط إجزاء ) أى وقوع ( المعجل ) زكاة ( بقاء المالك أهلا للوجوب ) عليه ( إلى آخر  
 الحول ) و بقاء المال إلى آخره أيضا فلو مات أو تلف المال أو خرج عن ملكه ولم يكن مال  
 تجارة لم يجزه المعجل وقد يبقى المال وأهلية المالك ولكن تتغير صفة الواجب كما لو عجل بنت  
 محاض عن خمس وعشرين فتوالدت قبل الحول و بلغت ستا وثلاثين فلا تجزيه المعجلة على  
 الأصح وإن صارت بنت لبون فى يد القابض بل يستردها ويعيدها أو يعطى غيرها وذلك لأنه  
 لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وإن تلفت لم يلزم إخراج لبنت لبون لأننا إنما نجعل  
 المخرج كالباقي إذا وقع محسوبا عن الزكاة وإلا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا تجديد  
 لبنت المحاض لوقوعها موقعها ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت محاض  
 فعجل ابن لبون ثم استفاد بنت محاض فى آخر الحول فوجهان أحدهما الاجزاء كما اختاره الرويانى  
 خلافا للقاضى بناء على أن الاعتبار بعدم بنت المحاض حال الإخراج لاحال الوجوب وهو الأصح  
 كما مر والمراد من عبارة المصنف أن يكون المالك متصفا بصفة الوجوب لأن الأهلية ثبتت  
 بالاسلام والحرية ولا يلزم من وصفه بالأهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه ( وكون القابض )  
 له ( فى آخر الحول مستحقا ) فلو مات قبله أو ارتد لم يحسب المدفوع اليه عن الزكاة لخروجه  
 عن الأهلية عند الوجوب والقبض السابق إنما يقع عن هذا الوقت ( وقيل إن خرج عن  
 الاستحقاق فى أثناء الحول ) كأن ارتد ثم عاد ( لم يجزه ) أى المالك المعجل كما لو لم يكن عند  
 الأخذ مستحقا ثم صار كذلك فى آخر الحول والأصح الاجزاء اكتفاء بالأهلية فى طرفى الوجوب  
 والأداء وقد يفهم أنه لابد من العلم بكونه مستحقا فى آخر الحول أى ولو بالاستصحاب فلو غاب  
 عند الحول أو قبله ولم يعلم حياته أو احتياجه أجزاء المعجل كما فى فتاوى الخناطى وهو أقرب  
 الوجهين فى البحر ، ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فإن المدفوع يجزى  
 عن الزكاة ،

(قوله إذ لا تعجيل) قد يقال لا يلزم من بدو الصلاح فيما ذكر وجوب الإخراج فان البدو يحصل  
 بالأخذ فى الحرة مثلا والإخراج إنما يكون بعد صيرورته رطبا وعنبا فلو أخرج بعد بدو الصلاح  
 وقبل صيرورته رطبا كان تعجيلا كما لو أخرج قبل التمر اه إلا أن يقال كلامه فيما قبل الجفاف وهو  
 محمول على ما يجزى ( قوله أو يعطى غيرها ) .

تنبيه — يتجه أن محل ما ذكره من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو  
 نوى بعد أن صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى أن يقع  
 حينئذ عن الزكاة أخذا من الحاشية السابقة فى الفصل على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح  
 وإن نوى السلطان اه سم على حجج ( قوله فعجل ابن لبون ) أى وأما لو أراد تعجيل بنت لبون عن  
 بنت المحاض ولم يأخذ جبرانا وجب قبولها وإذا وجد بنت المحاض بعد فليس له استرداد بنت  
 اللبون لأنه بدفعها وقعت الموقوع وهو متبرع بالزائد وإن أراد دفعها وطلب الجبران فينبغى أن لا يصح  
 لأنه لا حاجة إلى التعجيل ونعيم الجبران للمستحقين و بتقدير الصحة فلو وجد بنت المحاض آخر  
 الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون ورد الجبران للمستحقين أم لافيه نظر ولا يبعد الوجوب  
 ( قوله فى آخر الحول مستحقا ) أى وإن خرج عن الاستحقاق فى أثناءه ( قوله ما لو حصل المال عند  
 الحول ) أى آخره .

كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى إذ لافرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافا لبعض المتأخرين وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسرا في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانيا للمستحقين وهو كذلك وفي المجموع أنه قضية كلام الجمهور ( ولا يضر غناه بالزكاة ) المعجلة لكثرتها أو توأدها أو تجارته فيها أو غير ذلك إذ القصد بصرف الزكاة له غناه ولأننا لو أخذناها لافتقر واحتجنا إلى ردّها له فأنابت الاسترجاع يؤدي إلى نفيه ولو مات المعجل لزم كونه لم يقع ما عجله عن زكاة وارثه وكزكاة الحولي فيما ذكر زكاة الفطر ولو استغنى<sup>(١)</sup> بزكاة أخرى معجلة أو غير معجلة فكاستغنائه بغير الزكاة كما صرح به الفارقي وقال الأذري إن عبارة الأم تشهد له وتتصور هذه المسئلة بما إذا تلفت المعجلة ثم حصل غناه من زكاة أخرى ونمت في يده بقدر ما يوفي منها بدل التالف ويبقى غناه وبما إذا بقيت وكان حالة قبضهما محتاجا إليهما ثم تغير حاله فصار في آخر الحول يكتفي باحداهما وهما في يده والأوجه أنه لو أخذ معجلتين معا وكل منهما تغنيه تخير في دفع أيهما شاء فإن أخذهما مرتبا استردت الأولى على ما اقتضاه كلام الفارقي والمعتمد كما جرى عليه السبكي أن الثانية أولى بالاسترجاع ويؤيده قول البندنجي وغيره لو كان المدفوع إليه المعجلة غنيا عند الأخذ فقيرا عند الوجوب لم يجزه قطعا لفساد القبض ولو كانت الثانية غير معجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه إذ لامبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة ولو استغنى بالزكاة وغيرها لم يضر أيضا كما اقتضاه كلام المصنف وجزم به في الروضة لأنه بدونها ليس بغنى خلافا للجرجاني في شافيه ( وإذا لم يقع المعجل زكاة ) لعروض مانع وجبت ثانيا كما مر . نعم لو عجل شاة من أربعين فتلقت في يد القابض ،

( قوله وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسرا الخ ) يغني عنه ما مر من قوله فلو مات قبله عقب قول المصنف مستحقا إلا أنه نبه هنا على أنه قضية كلام المصنف وذكر فيه كلام المجموع ( قوله وعكسه ) أي بأن كانت الثانية هي المعجلة وقوله بعكسه أي فالثانية هي المستردة وهي المعجلة أيضا ( قوله ولو استغنى بالزكاة وغيرها ) أي بمجموعهما ( قوله نعم لو عجل شاة من أربعين فتلقت في يد القابض ) أي والصورة أنه عرض مانع من وقوعها زكاة .

( قوله كما اعتمده الوالد ) وهل يجري ذلك في البدن في الفطرة حق لو عجل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجزأ أولا ولا بد من الإخراج ثانيا إذا كان عند الوجوب ببلد آخر فيه نظر اه سم على حجج والأقرب الأول للعلة المذكورة في كلام الشارح فإن قضيتها أنه لافرق بين زكاة المال والبدن ( قوله وقضية كلام المصنف ) أي حيث قال وكون القابض في آخر الحول مستحقا لأن بموته قبل فراغ الحول يستلزم أنه آخر الحول غير مستحق سواء أمات معسرا أو موسرا وحيث لم يجز بقيت الزكاة على المالك وكأنه لم يخرج وهذه الصورة فهمت من إطلاق قوله أولا فلو مات قبله أو ارتد الخ ولكنه ذكرها هنا إشارة إلى أن إعساره لا يسقط الضمان عن المالك فلا يقال إنه بتعجيله لقصد التوسعة على الفقراء لا يبعد مقصرا فيسقط الضمان عنه ( قوله لو مات القابض معسرا ) أي أو موسرا بالأولى ( قوله ولأننا لو أخذناها ) أي بعد غناه بها ( قوله لم يقع ما عجله عن زكاة وارثه ) أي بل تسترد إن علم القابض التعجيل ومحل ما لم تكن بيد القابض ويعلم بها الوارث وينوي بها الزكاة ويمضي زمن يمكن فيه القبض قياسا على ما تقدم عن سم في قوله تنبيهه يتجه الخ ( قوله وكزكاة الحولي فيما ذكر ) أي من أنه يعتبر كون المزكي وقت الوجوب بصفته والقابض بصفة الاستحقاق وأنه لو انتقل أخرج للزكاة إلى غير بلد المستحق أجزأته ( قوله فكاستغنائه بغير الزكاة ) أي فاسترد الأولى .

١ - قوله ولو استغنى وجد في بعض النسخ قبلها زيادة ، وهي : ويضر غناه بغيرها كزكاة واجبة أو معجلة أخذها بعد أخرى واستغنى بها وهي تؤخذ مما يهداها اه مصححه .

لم يجب التجديد لأن الواجب القيمة ولا يكمل بها نصاب السائمة و (استرد) المالك (إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع) عملا بالشرط لأنه دفعه عما يستحقه القابض في المستقبل فإذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما إذا عجل أجرة الدار ثم انهدمت في المدة وأفهم كلامه عدم الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لتبرعه بالتعجيل فامتنع عليه الرجوع فيه كمن عجل ديناً مؤجلاً وعلم منه أيضاً أنه لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يسترد وهو كذلك ، والقابض حينئذ صحيح فيما يظهر إن كان عالماً بفساد الشرط لتبرعه حينئذ بالدفع (والأصح أنه قال) عند دفعه ذلك (هذه زكاة المعجلة فقط) أو علم القابض أنها معجلة عالماً بمقارنا لقبض المعجل وكذا الحادث بعده كما رجحه السبكي (استرد) في كل منهما المعجل وإن لم يشترط الرجوع للعلم بالتعجيل وقد بطل وسواء في ذلك أعلم حكم التعجيل أم لا كما شمله إطلاقه . نعم لو قال هذه زكاة المعجلة فإن لم تقع زكاة فهي نافلة لم يسترد كما صرح به الرافعي وخرج بقوله هذه زكاة المعجلة ما لو أعلمه بأنها زكاة فلا يكفي عن علم التعجيل فلا يسترد لها لتفريطه بترك ذلك ومقابل الأصح لا يسترد ويكون متطوعاً ومحل الخلاف في دفع المالك بنفسه فإن فرق الإمام استرد قطعاً إذا ذكر التعجيل (و) الأصح (أنه إن لم يتعرض للتعجيل) بأن اقتصر على ذكر الزكاة كما مر أو سكت فلم يذكر شيئاً (ولم يعلمه القابض لم يسترد) وتكون تطوعاً لتفريط الدافع بسكوته. والثاني يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع عنها ولا فرق فيما ذكر بين الإمام والمالك (و) الأصح (أنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد) كعلم القابض بالتعجيل أو تصريح المالك به أو باشتراط الرجوع عند عروض مانع (صدق القابض) أو وارثه (بيمينه) لأن الأصل عدمه ولأنهما اتفقا على انتقال المالك والأصل استمراره ولأن الغالب هو الأداء في الوقت ويحلف القابض على البت ووارثه على نفي العلم وعبارته شاملة لما لو اختلفا في نفس المال عن النصاب أو تلفه قبل الحول أو غير ذلك وهو كذلك وإن قال الأذري فيه وقفة ولم أرفه نصاً. والثاني يصدق المالك بيمينه لأنه أعرف بقصده ولهذا لو أعطى ثوباً لغيره واختلفا في أنه عارية أو هبة صدق الدافع ومحل الخلاف في غير علم القابض بالتعجيل أما فيه فيصدق القابض بلا خلاف لأنه لا يعرف إلا من جهته ولا بد من حلفه على نفي العلم بالتعجيل على الأصح في المجموع لأنه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن (ومتى ثبت) الاسترداد (والمعجل تالف وجب ضمانه) ببذله من مثل في المثلى كالدرهم وقيمة في المتقوم كالغنم لأنه قبضه لغرض نفسه ولا يجب هنا المثل الصوري مطلقاً على الأصح وقولهم ملك المعجل ملك القرض معناه أنه مشابه له في كونه ملكه بلا بدل أو لا (والأصح) في المتقوم (اعتبار قيمته يوم) أي وقت (القبض) لا يوم التلف ولا بأقصى القيم لأن ما زاد على قيمة يوم القبض زاد على ملك ،

(قوله كعلم القابض بالتعجيل) سيأتي أنه ليس من محل الخلاف فلا يصح التمثيل به لحل الخلاف (قوله وعبارته شاملة لما لو اختلفا في نقص المال عن النصاب أو تلفه قبل الحول) وظاهر أنه إنما يحلف في هذين على نفي العلم فليراجع (قوله أو تلفه قبل الحول) ظاهره وإن ادعى التلف بسبب خفي وفيه وقفة لا تخفى.

(قوله لم يجب التجديد) أي على المالك (قوله واسترد المالك) أي ولا شيء عليه للقابض في مقابلة النفقة لأنه أنفق على نية أن لا يرجع قياساً على الغاصب إذا جهل كونه مغضوباً وعلى المشتري شراء فاسداً (قوله إن كان عالماً بفساد الشرط) أي فإن كان جاهلاً به فالحق بفساد (قوله فإن لم تقع زكاة) من تمة صفته (قوله إذا ذكر التعجيل) أي ولم يشترط الرجوع (قوله صدق الدافع) أي في أنه عارية ثم بعد ذلك يصدق المدفوع إليه في قدر القيمة لأنه الغارم ما لم تسكن ثم يئنه (قوله والمعجل تالف) وبقي ما لو وجدته مرهوناً والأقرب فيه أخذ قيمته للحيولة أو يصبر إلى فكائه أخذاً مما في البيع (قوله ببذله من مثل في المثلى) أي مثلياً أو متقوماً (قوله ولا يجب هنا المثل الصوري مطلقاً) أي مثلياً أو متقوماً .



المستحق فلا يضمنه. والثاني قيمته وقت التلف لأنه وقت انتقال الحق إلى القيمة وفي معنى تلفه البيع ونحوه (و) الأصح (أنه إن وجدته ناقصا) نقص صفة كعرض وهزال حدث قبل سبب الرد (فلا أرش) له لحدوثه في ملك القابض فلا يضمنه. نعم لو كان القابض غير مستحق حال القبض استرد وهو ظاهر وخرج بنقص الصفة نقص العين كمن عجل بعيرين فتلّف أحدهما فانه يسترد الباقي وقيمة التالف و يحدث ذلك قبل السبب حدوثه بعده أو معه فيستردّه ومقابل الأصح له أرشه لأن جملته مضمونة فكذلك جزؤه (و) الأصح (أنه لا يستردّ زيادة منفصلة) حقيقة كولد وكسب أو حكما كبن بضرع وصوف على ظهر لأنها حدثت في ملكه. والثاني يستردّها مع الأصل لأنه تبين أنه لم يقع الموقع واحتراز بالمنفصلة عن المتصلة كسمن فانها تتبع الأصل، ولو وجد المعجل بحاله وأراد القابض ردّ بدله وأبى المالك أجيب المالك كما في القرض. ثم ختم هذا الباب بمسائل تتعلق به دون خصوص التعجيل ولم يترجم لها بفصل وإن كان في أصله اختصارا أو اعتمادا على ظهور المراد على أن الحق أن لها تعلقا ظاهرا بالتعجيل إذ التأخير ضده وسلك الضدين في سياق واحد مع تقديم ماهو المقصود منهما غير معيب بل هو حسن لما فيه من رعاية التضاد الذي هو من أظهر أنواع البديع. وأما مسائل التعلق فلها مناسبة بالتعجيل أيضا إشارة إلى أنهم وإن كانوا شركاء له قطع تعلقهم بالدفع لهم ولو قبل الوجوب ومن غير المال لأنها غير شركة حقيقة كذا أفاده بعض أهل العصر وبه يندفع اعتراض الأسنوي كغيره (وتأخير) المالك أداء (الزكاة بعد التمكن) وقد مرّ (يوجب الضمان) أي إخراج قدر الزكاة لمستحقه وإن لم يأثم كأن أخر لطلب الأحوج كما مرّ لحصول الإمكان وإنما أخر لغرض نفسه فيتقيد جوازه بشرط سلامة العاقبة (وإن تلف المال) المزكى أو أتلف وبما قررنا به كلام المصنف من أن مراده بالضمان الإخراج سقط القول بأن إدخال الواو على لو خطأ ههنا سواء جعلت يوجب بمعنى يقتضي أو يكفّ فانه يقتضي اشتراك ما بعد ذلك وما قبله في الحكم ويكون ما بعده أولى بعدمه وليس كذلك (ولو تلف قبل التمكن) من غير تقصير (فلا) ضمان سواء كان تلفه بعد الحول أم قبله ولهذا أطلق هنا وقيد في الإلتاف ببعد الحول لا تنفاء تقصيره فان قصر كأن وضعه في غير حوز مثله كان ضامنا (ولو تلف بعضه) بعد الحول وقبل التمكن وبقي بعضه ولا تفريط وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما بعده (فالأظهر أنه يغرم قسط ما بقي) بعد إسقاط الوقص فلو تلف واحد من خمس من الإبل قبل التمكن في الباقي أربعة أخماس شاة أو ملك تسعة حولا فهلك قبل التمكن خمسة وجب أربعة أخماس شاة بناء على أن التمكن شرط في الضمان وأن الأوقاص عفو وهو الأظهر فيهما أو أربعة وجبت شاة والثاني لاشيء عليه بناء على أن التمكن شرط للوجوب على أن المتن قد يصدق بهذه لأن الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى أنها واجبة (وإن أتلفه) المالك (بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) سواء أقلنا أن التمكن شرط للضمان أم للوجوب لتعديه بالتلف فان أتلفه أجنبي وقلنا إنه شرط في الضمان وأن الزكاة تتعلق بالعين وهو الأصح فيهما انتقل الحق للقيمة كما لو قتل الرقيق الجاني المرهون (وهي) أي الزكاة (قوله استردّ) أي الأرش (قوله وصوف على ظهر) أي حال الاسترداد فيهما (قوله اختصارا) راجع لقوله ولم يترجم لها (قوله إشارة) علة الختم (قوله كذا أفاده بعض أهل العصر) مراده حجج (قوله ولو تلف قبل التمكن) خرج به مالومات المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل يتعلق الواجب بتركه (قوله سواء كان تلفه بعد الحول الخ) تعميم في نفي الضمان لا بقيد الوجوب (قوله قد يصدق بهذه) هي قوله أو ملك تسعة منها حولا الخ وكان الأولى ذكره عقبها.

(قوله حدوثه بعده أو معه فيسترده) يعني بأخذ الأرش وظاهره وإن حدث النقص بلا تقصير كآفة سماوية وهو ظاهر لأن العين في ضمانه حتى يسلمها للمالكها لأنه قبضها لغرض نفسه فليراجع (قوله إشارة إلى أنهم الخ) بيان للمناسبة كأنه قال فلها مناسبة بالتعجيل وتلك المناسبة هي الإشارة الخ فهو بدل من المناسبة أو خبر مبتدأ محذوف خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من كونه علة للختم لعدم صحته كما لا يخفى (قوله وبما قررنا به كلام المصنف الخ) فيه أنه يلزم عليه أن الموجب للإخراج إنما هو التأخير لا نفس التمكن وهو خلاف ما مرّ مع أنه يلزم عليه التكرار في كلام المصنف وعدم تعرضه لحكم الضمان فالأصوب في دفع الاعتراض جعل الواو للحال (قوله كان ضامنا) يعني في صورة ما إذا كان التلف بعد الحول كما هو ظاهر (قوله وكأنه استغنى عن ذكره) يعني قوله بعد الحول.

(تعلق بالمال) الذي تجب في عينه (تعلق شركة) بقدرها إن كان من الجنس كشاة من أربعين شاة وهل الواجب شاة لأربعينها أو شائع أى جزء من كل شاة وجهان أقربهما إلى كلام الأكثرين الثانى إذ القول بالأول يقتضى الجزم ببطلان البيع للمال لإيهام المبيع وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها ومن القيمة إن كان من غيره كشاة في خمس من الإبل فإذا تم الحول شاركه المستحق فيها بقدر قيمة الشاة الواجبة وذلك لأن الواجب يتبع المال في الصفقة حتى يؤخذ من المراض مريضة كامر ولأنه لو امتنع من الزكاة أخذها الإمام من العين كما يقسم المال المشترك قهرا إذا امتنع بعض الشركاء من القسمة وإنما جاز الأداء من مال آخر لبناء الزكاة على الرفق ومن ثم لم يشارك المستحق المالك فيما يحدث منها بعد الوجوب ولم يفرقوا في الشركة بين العين والدين (وفي قول تعلق رهن) بقدرها منه فيكون الواجب في ذمة المالك والنصاب مرهون به لأنه لو امتنع من الأداء ولم يجد الواجب في ماله باع الإمام بعضه واشترى واجبه كما يبيع المرهون في الدين، وقيل تعلق بجميعه (وفي قول) تعلق (بالذمة) ولا تعلق لها بالعين كزكاة الفطر (فلو باعه) أى المال بعد وجوب الزكاة (وقبل إخراجها فالأظهر بطلانه) أى البيع (في قدرها وصحته في الباقي) سواء أبقاه بنية صرفه إلى الزكاة أم بغيرها كسائر الأموال المشتركة بناء على تفريق الصفقة والقدر الباقي بلا بيع ونحوه في صورة البعض قدر الزكاة منه باق بحاله لمستحقها وتخير المشتري والمرتهن إن جهل وإن أخرجها من محل آخر لأنه وإن فعل ذلك فالعقد لا ينقلب صحيحا في قدرها، فإن أجاز المشتري في الباقي لزمه قسطه من الثمن وامتناع البيع ونحوه جار في زكاة النعم والنقد والعشرات لافي زكاة التجارة فلا يتمتع ببيع مالها ورهنه لأن متعلقها القيمة دون العين وهي لاتفوت بالبيع بخلاف مال وهب أموال التجارة فهو كبيع ما وجبت في عينه ومقابل الأظهر بطلانه في الجميع وعلى الأول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعثتك هذا لإقذار الزكاة صح كما جزأ به في بابه لكن يشترط ذكره أهو عشر أم نصفه كما نقل عن الماوردي والرويانى وهو مقيد بمن يجهله كما بحثه بعضهم وهو ظاهر . أما الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره عنهما أنه إن عين كقوله لإهذه الشاة صح في كل المبيع وإلا فلا في الأظهر، ولا يشكل ذلك على مامر من بطلان البيع في قدرها وإن بقى ذلك القدر لأن استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة دل على أنه عينها لها وأنه إنما باع ما عداها بخلاف مامر ومحل ما تقر في غير الثمر الخروص أما هو بعد التضمنين فيصح بيع جميعه كما أشار إليه المصنف ثم .

(قوله ومن ثم) أى من أجل بنائها على الرفق والافكان الأخذ باطلاق كونها شركة يقتضى خلاف ذلك (قوله والنصاب مرهون به) إنما يناسب القول الآتى أنها تعلق بجميعه لا بقدرها فقط (قوله سواء أبقاه بنية صرفه إلخ) مبنى على كلام ساقط في نسخ الشارح وهو وإن أبقى ذلك القدر عقب قول المصنف في قدرها كما وجدته ماحقا في نسخة منه وبها ينظم الكلام الآتى في قوله في صورة البعض .

(قوله أقربهما إلى كلام الأكثرين الثانى) هو قوله أو شائع (قوله ومن القيمة إن كان إلخ) عطف على قوله بقدرها إن كان إلخ (قوله والنصاب مرهون به) يتأمل مع جعل الغرض أن التعلق بقدرها منه فإن المناسب عليه أن يقال وقدرها من النصاب مرهون بالواجب (قوله أى البيع في قدرها) ظاهره سواء كان الواجب من الجنس أو غيره كشاة في خمسة من الإبل لكن قال حج في هذه إن الأوجه البطلان في الجميع للجهل بقيمة الشاة (قوله فهو كبيع ما وجبت في عينه) أى فيبطل في قدر الزكاة ومثل الهبة كل من ذيل للمالك بلا عوض كالعق ونحوه ولكن ينبغي سريّة العتق للباقي كما لو أعنتق جزءا له من مشترك فانه يسرى إلى حصّة شريكه (قوله وإلا فلا في الأظهر) أى فتبطل في الجميع لأن قدر الزكاة الذى استثناء شاة مبهمه وإيهامها يؤدى إلى الجهل بالمبيع (قوله كما أشار إليه المصنف) أى فيما سبق .

## (كتاب الصيام)

هو لغة الإمساك ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم - إني نذرت للرحمن صوما - أي إمساكا وسكوتا عن الكلام . وشرعا إمساك مسلم يميز عن المفطرات سالم من الحيض والنفاس والولادة في جميعه ومن الإغماء والسكر في بعضه . والأصل في وجوبه قبل الاجتماع مع ما يأتي آية - كتب عليكم الصيام - والأيام المعدودات أيام شهر رمضان وجمعها جمع قلة ليهونها وقوله - كما كتب على الذين من قبلكم - قيل مامن أمة إلا وقد فرض عليهم رمضان إلا أنهم ضلوا عنه أو التشبيه في أصل الصوم دون وقته قال ابن عبد السلام رمضان أفضل الأشهر لحديث «رمضان سيد الشهور» وخبر «بني الاسلام على خمس» وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة . وأركانه ثلاثة صائم ونية وإمساك عن المفطرات (يجب صوم رمضان) إجماعا .

## (كتاب الصيام)

(قوله إمساكا وسكوتا) عطف تفسير ولم يقتصر عليه ابتداء قصدا لبيان المعنى اللغوي للصوم (قوله عن المفطرات) قيل لو أبدله بقوله عن عين لكان أوضح لأننا لم نعلم حقيقة المفطر ما هو . أقول : لكنه لو عبر به لورد عليه ما لوجامع أو تقايا أو ارتد فما ذكره أولا غايته أنه محمل يعلم تفصيله مما يأتي (قوله في جميعه) أي النهار القابل للصوم (قوله والأصل في وجوبه) هو مبتدأ خبره قوله آية الخ وقوله مع ما يأتي حال من الخبر مقدم عليه (قوله أيام شهر رمضان) وقيل المعدودات أيام التشريق وجرى عليه صاحب البهجة حيث قال :

وعشر عيد النحر معلومات وما لتشريق فمعدودات

كذا بهامش ولعله اشتباه فان ما ذكره من أن المراد أيام رمضان بيان للمعدودات في قوله أياما معدودات وما ذكره صاحب البهجة بيان لها في قوله تعالى وإذ كروا لله في أيام معدودات (قوله وفرض في شعبان) لم يبين كابن حجر هل كان ذلك في أوله أو آخره أو وسطه فراجع (قوله في السنة الثانية من الهجرة) قال حج وينقص ويكمل وثوابهما واحد كما لا يخفى ومحل كلهما ظاهر في الفضل المرتب على رمضان من غير نظر لأيامه أما ما يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه ومندوبه عند سحوره وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص وكأن حكمة أنه صلى الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان إلا سنة واحدة والبقية ناقصة زيادة تطمين نفوسهم على مساواة الناقص للكمال فيما قدمناه اهـ . وقوله من غير نظر لأيامه قد يقال الفضل المرتب على رمضان ليس لإجموع الفضل المترتب على أيامه فليتمأمل جدا اهـ سم عليه . أقول : قد يقال يمنع الحصر وأن لرمضان فضلا من حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه كما في مغفرة الذنوب لمن صامه إيمانا واحتسابا والدخول من باب الجنة المعدلصائمه وغير ذلك مما ورد أنه يكرم به صوام رمضان وهذا لا فرق فيه بين كونه ناقصا أو تاما وأما الثواب المترتب على كل يوم بخصوصه فأمر آخر فلا مانع أن يثبت للكمال بسببه ما لا يثبت للناقص وقوله وكأن حكمة الخ قال شيخنا الشوبري كذا وقع لحج هنا ووقع له في محلين آخرين أنه قال لم يصم شهرا كاملا إلا سنتين وجرى عليه المنذرى في سنته وقال فما وقع له هنا غلط سببه اعتياده على حفظه اهـ .

## [كتاب الصوم]

(قوله إمساك عن المفطرات) أي بنية (قوله وخبر بني الاسلام على خمس) يصح رفعه عطفًا على آية كتب عليكم الصيام وجره عطفًا على الحديث المتقدم فيكون دليلا لأفضليته ووجهه أنه جعل صومه أحد أركان الاسلام ففضل باعتبار ما يقع فيه .



وسمى رمضان من الرض وهو شدة الحر لأن العرب لما أرادت وضع أسماء الشهور وافق الشهر المذكور شدة الحر فسمى بذلك كما سمي الربيعان لموافقتهما زمن الربيع وهو معلوم من الدين بالضرورة من جحد وجوبه كفر ما لم يكن قريب عهد بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كمرض وسفر كأن قال الصوم واجب عليّ ولكن لا أصوم حبس ومنع الطعام والشراب نهارا ليحصل له صورة الصوم بذلك وفهم من عبارته عدم كراهة ذكر رمضان من غير شهر وهو الصواب في المجموع وعليه المحققون لعدم ثبوت نهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في أخبار صحيحة بخبر «من قام» وفسروا قيامه بصلاة التراويح «رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه» وإنما يجب (يا كمال شعبان ثلاثين) يوما (أورؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه ،

أقول : لا يلزم أن ما هنا غلط بل يحتمل أن مقاله المنذرى مقالة لم يعرج عليها الشارح لشيء ظهر له ثم رأيت شيخنا العلامة الأجهوري المالكي استوعب ما ذكر ثم قال نظما :

وفرض الصيام ثاني الهجرة	فصام تسعة نبي الرحمة
أربعة تسعا وعشرين وما	زاد على ذا بالكمال اتسما
كذا لبعضهم وقال الهيتمي	ماصام كاملا سوى شهر اعلم
وللدميمري أنه شهران	وناقص سواء خذ بياني

( قوله وسمى رمضان من الرض الخ ) عبارة الصباح في مادة جرم ويحكي أن العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الأزمنة فاشتق للشهور معان من تلك الأزمنة ثم كثر حتى استعملوها في الأهلة وإن لم توافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما أرمضت الأرض من شدة الحر وشوال لما شالت الإبل بأذنابها للطروق وذوالقعدة لما ذلوا القعدان للركوب وذوالحجة لما حجوا والحرم لما حرموا القتال أو التجارة والصفر لما غزوا وتركوا ديار القوم صفرا وشهر ربيع لما أربعت الأرض وأمرعت وجمادى لما جمد الماء ورجب لما رجوا الشجر وشعبان لما أشعبوا مثل العود اه وقال حج بعد ما ذكره الشارح كذا قالوه وهو إنما يأتي على الضعيف أن اللغات اصطلاحية أما على أنها توقيفية أي وهو المعتمد أي أن الواضع لها هو الله تعالى وعلمها جميعها لآدم عند قول الملائكة - لا علم لنا - فلا يأتي ذلك (قوله كما سمي الربيعان) أي بذلك (قوله حبس) أي والحابس له الحاكم (قوله بل ثبت ذكره) إنما يتم به الرد على من أطلق كراهته بدون شهر أما من قيد كراهته باتتفاء القرينة الدالة على أن المراد به الشهر فلا يتم الرد عليه بما ذكر لو جود القرينة الدالة على المراد (قوله أورؤية الهلال) لورآه حديد البصر دون غيره فالظاهر أنه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال إن كفى العلم بوجوده بلا رؤية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو أن لها بدلا حيث لا يلزم بسماع حديد السمع أحدا حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر اه سم على حج . أقول : والأولى أن يفرق بأن الجمعة تسقط بالعذر ووجوب السعي إليها إذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة لبعد المكان الذي يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع ومعتدله لو جود المشقة في السعي عند سماع حديد السمع ولا كذلك هنا فإن المدار فيه على رؤية الهلال وقد رؤى فلا فرق بين حديد البصر وغيره عند رؤيته وعلى هذا فالقياس على ما لو أخبره شخص بوجوده ووثق به من لزوم الصوم ثبوته هنا على العموم لأنه يحصل الظن بوجوده فليراجع .

( قوله أو علم القاضي ) أنه أمر ثالث غير الأكمل والرؤية فالصواب ذكره بعد قول المصنف الآتي وثبت رؤيته بعدل وكذا يقال في قوله الآتي ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة ( قوله ) ويعلم بها ) أى بازالتها احترازا عما لو أزالوها بعد نومه أو نحوه فهذا غير ما بحثه الشهاب سم فيما إذا علم سبب إزالتها وأنه عدم ثبوت الشهر من أنه يضر لأنه يتضمن رفض النية خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ( قوله ) فإن نوى عند الإزالة تركه خرج به ما إذا حصل له تردد عند الإزالة ولم ينو الترك فلا يضره ذلك لما سيأتي في كلامه من أن النية بعد عقدها لا يبطلها إلا رفضها أو الردة ( قوله ) نعم له أن يعمل بحسابه أى الدال على وجود الشهر وإن دل على عدم إمكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لأن الشارع إنما أوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه أنه إذا دخل الشهر في أثناء النهار أنه يجب الإمساك من وقت دخوله ولا أظن الأصحاب يوافقون على

أو علم القاضي خبر « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » ويضاف إلى الرؤية كما قال الأذرى وإكمال العدد ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه على أهل ناحية حديث عهدهم بإسلام أو أسارى وهل الأمانة الظاهرة الدلالة في حكم الرؤية مثل أن يرى أهل القرية القريبة من البلد القناديل قد علقت ليلة الثلاثين من شعبان بمنابر المصر كما هو العادة ؟ الظاهر نعم وإن اقتضى كلامهم المنع ومثل ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من إيقاد النار على الجبال أو سماع ضرب الطبول ونحوها مما يعتادون فعله لذلك فمن حصل له به الاعتقاد الجازم وجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم في أوله عملا بالاعتقاد الجازم فيهما كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى وإن أفق الشيخ بعدم جواز الفطر بذلك متمسكا بأن الأصل بقاء رمضان وشغل النية بالصوم حتى يثبت خلافه شرعا ويمكن حمله على من لم يحصل له بذلك الاعتقاد الجازم ومن أفق بالأول ابن قاضي عجلون والشمس الجوزى . ومما عمت به البلوى تعليق القناديل ليلة ثلاثي شعبان فتبیت النية اعتمادا عليها ثم تزال ويعلم بها من نوى ثم يتبين نهارا أنه من رمضان وقد أفق الوالد رحمه الله بصحة صومه بالنية المذكورة لبنائه على أصل صحيح ولا قضاء عليه فإن نوى عند الإزالة تركه لزمه قضاء ودفعهم من كلامه عدم وجوبه بقول النجم بل لا يجوز . نعم له أن يعمل بحسابه ويجزى به عن فرضه على المعتمد وإن وقع في المجموع عدم إجزائه عنه وقياس قولهم إن الظن يوجب العمل أن يجب عليه الصوم وعلى من أخبره وغلب على ظنه صدقه وأضافه جواز بعده حظر ولا ينافى ما مر لأن الكلام فيه بالنسبة للعموم . والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره في معنى النجم وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني ولا اعتبار بقول من ادعى رؤيته صلى الله عليه وسلم وأنه أخبره في النوم بأن غدا من رمضان ولا يصح الصوم به إجماعا لا لشك في رؤيته وإنما هو لعدم ضبط النائم .

( قوله أو علم القاضي ) أى حيث كان يقضى بعلمه بأن كان مجتهدا كما ذكره الشارح في باب القضاء فإذا شهد برمضان وكذا بشهر نذر صومه عدل عند القاضي كفى في وجوب صومه فهو بطريق الشهادة لا بطريق الرواية فلا يكفي عبث ولا امرأة ( قوله ) ويضاف إلى الرؤية ( أى في ثبوت رمضان ) قوله وإن اقتضى كلامهم المنع ( عبارة حج ومخالفة جمع في هذه غير صحيحة لأنها أقوى من الاجتهاد المصرح فيه بوجوب العمل به ) ( قوله أو سمع ضرب الطبول ) أى وهذه عادة أهل مكة ( قوله ) ويمكن حمله ( أى ماقال الشيخ ) ( قوله ولا قضاء عليه ) قال سم مالم يعلم بأنها أزيلت للشك في دخول رمضان أو تبين عدم دخوله ويوجهه بأن علمه بذلك متضمن لرفض النية السابقة حكما ورفضها ليلا يبطلها لكن التقييد بقوله مالم يعلم يخالف لقول الشارح ويعلم بها من نوى فعل ما قاله سم تعقب لعبارة ليس فيها التقييد بما ذكر ( قوله نعم له أن يعمل بحسابه ) قال سم على حج سئل الشهاب الرملى عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله إذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وإن لم يجز رؤيته فإن أتمهم قد ذكروا للهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته . فأجاب بأن عمل الحاسب شامل للسائل الثلاث اهـ ( قوله فهو جواز بعد حظر ) أى منع فيصدق بالوجوب ( قوله لعدم ضبط النائم ) زاد حج وفيه وجه بالوجوب ككل ما أمر به ولم يخالف ما استقر في شرعه لكنه شاذ فقد حكى عياض وغيره الإجماع على الأول أى وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به من حيث إنه أخبر صلى الله عليه وسلم به ثم إن كان له وجه مجوز للعمل به لكونه نقلا مندرجا تحت ما أمر به الشارع أو جوزه جاز العمل به وإلا فلا .

مسئلة القناديل المتقدمة  
من أن من حصل له بذلك  
الاعتقاد الجازم وجب عليه  
الصوم فان هذا الكلام  
برمته للإمداد وهو إنما  
ذكره عقب ذلك ويمكن  
أن يكون مراد الشارح  
بما تقرّر الكفاية بقول  
الواحد فى طواع الفجر  
وغروب الشمس ووجه  
علمه منه أنه نظيره (قوله  
ضعيف) أى كما علم من  
قوله المارّ ويكفى قول  
واحد فى طواع الفجر  
وغروبها (قوله ولا أثر  
للفرق الخ) أى بين مسئلة  
الإخبار بدخول شوال  
والإخبار فى الفطر آخر  
النهار أى بناء على الراجح  
خلافاً للرويانى فان هناك  
من يرى مخالفة الرويانى  
من يمنع الأخذ بإخبار  
الواحد فى دخول شوال  
ويفرق بما ذكر كما يعلم من  
قوة كلام الإمداد الذى  
ما هنا بعض ما فيه بالحرف  
لكنه عبر بدل قول الشارح  
ولا أثر للفرق بقوله ولا يفرق  
بأن الخ وقوله لأن الاجتهاد  
ممكن فى الأول دون الثانى الخ  
هو وجه عدم تأثير الفرق  
فليس من تمام الفرق خلافاً  
لما وهم فيه . وحاصله أنه  
إنما جاز الفطر بالاجتهاد  
بخلافه آخر رمضان لعدم  
تأثير الاجتهاد فى الثانى  
إذ من شرطه العلامة

ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة (وثبوت رؤيته) يحصل (بعدل) وإن كانت السماء مصحبة  
لقول ابن عمر « أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم أنى رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه »  
رواه أبو داود وصححه ابن حبان . والمعنى فى ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ولأن الصوم عبادة بدنية  
فيكفى فى الإخبار بدخول وقتها واحد كالصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولوذا الحجة فشهد برؤية  
هلاله عدل كفى كما رجحه فى البحر وجزم به ابن المقرئ فى روضه « ويكفى قول واحد فى طلوع  
الفجر وغروبها قياساً على ما قالوه فى القبلة والوقت والأذان . ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر  
بقوله ، وبما تقرّر يعلم أن إخبار العدل للموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو  
ظاهر ، وقول الرويانى بعدم جواز اعتاده فى الفطر آخر النهار ضعيف ، ولا أثر للفرق بأن آخر  
النهار يجوز فيه الفطر بالاجتهاد بخلافه آخر رمضان لأن الاجتهاد ممكن فى الأول دون الثانى إذ من  
شرطه العلامة وهى موجودة فى ذاك لاهذا خلافاً لمن فرق به (وفى قول) يشترط فى ثبوت رؤيته  
(عدلان) كغيره من الشهور ، وادعى الأسنوى أنه مذهب الشافعى لرجوعه إليه ، فى الأم قال  
الشافعى بعد لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان . ونقل البلقينى مع هذا النص نصاً آخر  
صيفته : رجع الشافعى بعد فقال : لا يصام إلا بشاهدين ، لكن قال الزركشى قال الصيمرى :  
إن صح أنه صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الأعرابى وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد والإفلا يقبل  
أقل من اثنين وقد صح كل منهما . وعندى أن مذهب الشافعى قبول الواحد ، وإنما رجع إلى  
الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده فى المسئلة سنة فإنه تمسك للواحد بأثر على ، ولهذا قال فى المختصر  
ولو شهد برؤيته عدل رأيت أن أقبله للأثر فيه اهـ ومنهم من قطع بالأول وهو الأصح . ومحل  
الخلاف ما لم يحكم به حاكم ، فان حكم بشهادة الواحد حاكم يراه فنقل فى المجموع الإجماع على  
وجوب الصوم ،

(قوله ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة) ويشترط كونه اثنين كما ذكره حجج لأنه ثبت شهادة  
الأصل لا ما شهد به الأصل (قوله بعدل) ظاهره وإن دل الحساب على عدم إمكان الرؤية اهـ سم  
على بهجة وظاهره أيضاً وإن كان عالماً بالحساب وقطع بمتضى علمه بعدم وجوده ولو قيل بأن له  
العمل فى هذه بعلمه لم يكن بعيداً (قوله والمعنى فى ثبوته) أى والعلة فى الخ أو والسبب فى الخ  
لأن هذا ليس أمراً معنوياً (قوله وغروبها) أى الشمس (قوله كأن يفطر بقوله) أى الواحد  
(قوله وبما تقرّر) أى فى قوله ولأن الصوم عبادة بدنية الخ (قوله بدخول شوال) متعلق  
بإخبار (قوله يوجب الفطر) أى وإن كان صام تسعة وعشرين يوماً فقط ، ولم يذكر الشارح  
هذا عند قول المصنف فى الشهادات : فصل لا يحكم بشاهد إلا فى هلال رمضان فليراجع ولعل ما هنا  
مفروض فيما لو أخبره بدخول شوال عدل فيجب عليه الفطر بخلاف ما لو شهد به العدل عند التاضى  
فلا يثبت به شوال فيوافق ظاهر ما فى الشهادات ويوافق أيضاً ما أتى فى قوله : وردّه الأول بأن  
الشيء قد ثبت ضمناً بما لا يثبت به مقصوداً فإنه صريح فى أننا قلنا بدخول شوال بشهادة  
الواحد حيث كان ذلك مترتباً على شهادة الواحد بهلال رمضان (قوله فى ذاك) هو قوله بأن آخر  
النهار يجوز فيه الفطر وقوله لاهذا هو قوله بخلافه آخر رمضان (قوله وقد صح كل منهما) أى  
من قوله قبل شهادة الأعرابى وحده وشهادة ابن عمر (قوله فان حكم بشهادة الواحد الخ) يتأمل  
ما صورة الحكم بشهادة الواحد فان صورة الثبوت به كما قاله حجج أن يقول الحاكم ثبت عندى

ولا وجود لها فيه بخلافها فى الأول ، فعدم جواز الفطر بالاجتهاد فيه إنما هو لعدم تأنيه لا أنه يمكن ويمتنع الفطر به فتأمل .



وأنه لا ينقض الحكم . ومحل ثبوت رؤيته بعدل بالنسبة للصوم ويلحق به كما قاله الزركشي توابعه كالترواح والاعتكاف والإحرام والعمرة المعلقين بدخول رمضان بالنسبة لغير ذلك كالأول مؤجل ووقوع طلاق وعتق علقا به . لا يقال هل لا يثبت ضمنا كما ثبت شوال بثبوت رمضان بواحد والنسب والإرث بثبوت الولادة بالنساء . لأننا نقول الضمى في هذه الأمور لازم للشهود به بخلاف الطلاق ونحوه ، وبأن الشيء إنما يثبت ضمنا إذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهما من العبادات ، وكالولادة والنسب والإرث فانها من المال والآيل إليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال أو الآيل إليه والمتبوع من العبادات ، هذا إن سبق التعليق الشهادة فلوسبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بها بعدل ثم قال قائل إن ثبت رمضان فعبدى حر أو زوجى طالق وقعا ومحل كما قاله الأسنوى :

أوحكت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لأنه إنما يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق أدى ادعاء كان حكما حقيقيا لكنه إذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه والسكلام في أنه إذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعا ثم رأيت في سم على حج مانصه : قوله لكن ليس المراد الخ الذى حرره في غير هذا الكتاب كالإتحاف خلافة ، وعبارة الإتحاف : ومحل الخلاف في قبول الواحد إذا لم يحكم به حاكم فان حكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعا قاله النووي في مجموعه إلى أن قال : وهو صريح في أن للقاضى أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشى : ولا يحكم القاضى بكون الليلة من رمضان مثلاً لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه إلزام لمعين إلى أن قال : وما يردّه أيضا أن قولهم في تعريف الحكم أنه إلزام لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلأى صورا فيها حكم ولا يتصور فيها إلزام لمعين إلا على نوع من التعسف اه المقصود نقله وأطال فيه جدّا بنفائس لا يستغنى عنها فعلم أنه هنا تبع الزركشى فيما قاله والوجه ما حرره هناك خصوصا وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل ( قوله وأنه لا ينقض الحكم ) ظاهره وإن رجع الشاهد قبل الشروع في الصوم ( قوله لابلانسة لغير ذلك ) أى فلا يثبت بواحد قال سم على بهجة : فلواتنقل الرأى إلى بلد مخالف في المطلع لم ير فيه فهل يستمر وقوع طلاقه المعلق مثلاً ؟ الوجه الاستمرار خصوصا ، والمقرر في باب الطلاق أن العبرة في وقوع الطلاق المعلق على رؤية الهلال ببلد التعليق ( قوله طلاق وعتق علقا به ) أى ما لم يكن الخبر المعلق ( قوله لأننا نقول الضمى في هذه الأمور لازم للشهود به ) وعبارة الشورى على شرح البهجة نقلا عن الإمداد لحج نصها لازم شرعى للشهود به وإثبات اللازم الشرعى ضرورة للحاجة إليه بخلاف الطلاق ونحوه بالنسبة لرمضان فانه لازم وضعي له إذ لم يرتبه الشارع عليه ، وإنما رتبته واضعه فهو في نفسه قابل للانفكاك على أنه لا يثبت بمجرد الهلال لاحتياجه إلى ثبوت التعليق ونحوه ولأن الشيء إنما يثبت ضمنا إذا كان الخ ( قوله فعبدى حر ) خرج بقوله ثبت مالو كانت صورة التعليق : إن كان غدا من رمضان فعبدى حر فلا يعتق وهو ظاهر ، والفرق أن المعلق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجد والمعلق عليه فيما لو قال : إن كان غدا من رمضان الكون من رمضان وهو لم يعلم فلم يحصل العتق .

( قوله لازم للشهود به )  
لا يتأتى في الاعتكاف  
والإحرام إذ لا فرق بينهما  
وبين نحو الطلاق في  
عدم الزوم كما هو ظاهر  
وليس مذكورين في  
عبارة الإمداد التى هى  
أصل ما هنا .

(قوله ثبوته بالشهادة) مرفوع بدل من كلام المصنف والمفعول قوله مالودل الخ (قوله بل ألغاه بالكلية) أى بالنسبة للأموال العامة كما سيصرح به فلا ينافي ما مرّ له من وجوب الصوم به على من وثق به (قوله (١٥١)) بناء على أنه ينزل بالفسق أى بالكلام فى غير قاضى

المالم يتعلق بالشاهد ، فان تعلق به ثبت لاعترافه به وشمل كلام المصنف ثبوته بالشهادة مالودل الحساب على عدم إمكان الرؤية وانضم إلى ذلك أن القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لأن الشارع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكلية وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للسبكي ومن تبعه ولوعلم فسق الشهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزمه بالنية . والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولوعلم فسق القاضى المشهود عنده وجهل حال العدول فالأقرب أنه كما لو لم يشهدوا بناء على أنه ينزل بالفسق ولو لم يكن القاضى أهلا لكنه عدل فالأقرب لزوم الصوم تنفيذا لحكمه حيث كان ممن ينفذ حكمه شرعا ولا أثر لرؤية الهلال نهارا فلا نفطر إن كان فى ثلاثى رمضان ، ولا يمسك إن كان فى ثلاثى شعبان ( وشرط الواحد صفة العدول فى الأصح لاعبد أو امرأة ) فليسا من عدول الشهادة ، وإطلاق العدول كما قاله الشارح منصرف إلى الشهادة ، فاندفع ما قيل من أن قوله وشرط الواحد صفة العدول بعد قبوله بعدل ركيك إذ العدل من كانت فيه صفة العدول وبأن ما زعمه من أن العبد والمرأة ليسا من العدول باطل إذ العدل من لم يرتكب كبيرة ولا أصّر على صغيرة . نعم ليسا من أهل قبول الشهادة والخلاف مبنى على أن الثبوت بالواحد شهادة أو رواية فلا يثبت بواحد منهما على الأول وهو الأصح وعليه فلا بد من لفظ الشهادة وهى شهادة حسبة وتختص بمجلس القاضى كما جزم به فى الأنوار ، ولا تشترط العدالة الباطنة وهى التى يرجع فيها لقول المزكين كما صححه فى المجموع بل يكتفى بالعدالة الظاهرة وهو المراد بالمستور واكتفى به وإن كان شهادة احتياطا للصوم ، وقد علم مما مرّ أن ما تقرّر بالنسبة لوجوب

(قوله مالم يتعلق بالشاهد) بقى مالورأته الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكينه أم لا فيه نظر والأقرب الأول فيجب عليها الحرب قياسا على ما قاله الشارح فى كتاب القضاء بعد قول المصنف والقضاء ينفذ ظاهرا لابطان من قوله ويلزم المحكوم عليها بنكاح كاذب الحرب بل والقتل إن قدرت عليه كالمصائل على البضع ولا نظر لاعتقاده إباحته كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكلف ، وهذا ظاهر حيث علق برؤيتها فان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها لأنه علق بصفة وهى الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجية ظاهرا وباطنا (قوله بناء على أنه ينزل بالفسق) يعلم منه أن الكلام فيما إذا لم يعلم المولى بفسقه ويوليه لأنه حينئذ لا ينزل (قوله وشرط الواحد الخ) لورأى فاسق جهل الحاكم فسقه الهلال فهل له الإقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب إن توقف ثبوت الصوم عليها مر وسيأتى نظير ذلك فى الشهادات (قوله صفة العدول) أى ومنها السلامة من خاتم المروءة (قوله منصرف إلى الشهادة) أى إلى عدول الشهادة (قوله بل يكتفى بالعدالة الظاهرة) قضيته أنه لا يشترط سلامتها هنا من خاتم المروءة وهو ظاهر لكن قضية قول شرح البهجة الكبير وطريقه أى العدل الواحد الشهادة لا الرواية فيشترط فيه كما سيأتى فى القضاء صفة الشهود والأداء عند القاضى اه خلافة ، وكذا قضية قول الشارح السابق والخلاف مبنى على أن الثبوت بالواحد شهادة الخ (قوله وهو المراد بالمستور) فسرّه فى النكاح بأنه الذى لم يعرف له مفسق وإن لم يعلم له تقوى ظاهرا وفسره حج هنا بأنه من عرف تقواه ظاهرا .

العدول فى كل شهادة فاتضح أنه لا غبار على عبارته اه (قوله نعم ليسا من أهل قبول الشهادة) أى هنا ولا حاجة للفظ قبول لكن عبارة المحلى : والمرأة لا تقبل فى الشهادة وحدها انتهت ، فهى المرادة من عبارة الشارح وإن كان فيها قلاقة .

الصوم على عموم الناس أما وجوبه على الرأى فلا يتوقف على كونه عدلا فمن رأى هلال رمضان وجب عليه الصوم وإن كان فاسقا ومثله من أخبره به عدد التواتر وقالت طائفة منهم البغوى يجب الصوم على من أخبره موثوق به بالرؤية إذا اعتقد صدقه وإن لم يذكره عند الحاكم ولم يفرعه على شيء ومثله في المجموع بزوجه وجاريته وصديقه ويكفى في الشهادة أشهد أنى رأيت الهلال كما صرح به الرافعى في صلاة العيد خلافا لابن أبى الدم قال لأنها شهادة على فعل نفسه ولا يكفى أن يقول غدا من رمضان عاريا عن لفظ أشهد ولا مع ذكرها مع وجود ريبة كاحتمال كونه قد يعتقد دخوله بسبب لايوافقه عليه المشهود عنده بأن يكون أخذه من حساب أو يكون حنفيا يرى إيجاب الصوم ليلية النيم أو نحو ذلك ولو شهد الشاهد بالرؤية فصام الناس ثم رجع لزمهم الصوم على أوجه الوجهين لأن الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الأذرعى إنه الأقرب ويفطرون بتمام العدة وإن لم ير الهلال وقول المصنف وثبت رؤيته بعدل بيان لأقل ما ثبت به فلا ينافى كونه قد ثبت بأكثر منه بل يلزم من ثبوته بالواحد ثبوته بما فوقة بالأولى (وإذا صمنا بعدل ولم نر الهلال بعد الثلاثين أفطرنا في الأصح) لأن الشهر يتم بمضى ثلاثين (وإن كانت السماء ،

(قوله ومثله من أخبره به عدد التواتر) ولو شهد اثنان برؤيته وتعارضا في محله عمل بأصل الرؤية فيجب الصوم لثبوت أصل الرؤية (قوله إذا اعتقد صدقه) مفهومه أنه إذا لم يعتقد لا يجب عليه الصوم ولعله غير مراد بل حيث عرف عدالته وجب الأخذ بقوله لأن خبر العدل في العبادات منزل منزلة اليقين كما لو أخبره بطهارة الماء أو نجاسته فإنه يجب اعتماد قوله فيها وإن لم يعتقد صدقه فيما أخبره به ثم رأيت في سم على حجج بعد كلام ذكره مانصه بل الظاهر أن جميع ذلك ممنوع وأن من أخبره عدل أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وإن لم يقل الحاكم ثبت عندى ولا نحو ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائره ما لم يعتقد خطأه بموجب قام عنده اه وقوله بموجب أى كضعف بصره أو العلم بفسقه (قوله وإن لم يذكره) معتمد (قوله ويكفى في الشهادة أشهد أنى رأيت الهلال) أى كما يكفى أن يقول أشهد أنه هل (قوله خلافا لابن أبى الدم) ولعل الكافى على كلامه أن يقول أشهد أن غدا من رمضان ولا ريبة وقولنا ولا ريبة الواو والى أى والحال الخ (قوله قال) أى ابن أبى الدم (قوله لأنها شهادة) توجيه لما قاله ابن أبى الدم (قوله أو يكون حنفيا) صوابه حنبليا لأنه الذى يرى وجوب الصوم ليلة النيم سم على حجج بالمعنى (قوله أو نحو ذلك) قال حجج بعد مثل ما ذكر ومن ثم لم تجز مراعاة خلاف موجب اه . أقول : ولعل محل عدم الجواز ما لم يقلد القائل به فى ذلك (قوله لأن الشروع فيه بمنزلة الحكم الخ) يؤخذ من العلة أنه لو حكم بشهادته وجب الصوم وإن لم يشرعوا فيه وهو ظاهر وعبارة سم على منهج فرع لو رجع العدل عن الشهادة فإن كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع فإن كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته مر وإن كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحية فهل نفطر ظاهر كلامهم أنا نفطر لأنهم جوزوا الاعتماد عليه وجرى على ذلك مر وخالف شيخنا فى إتحافه فنع الفطر لأننا إنما عولنا عليه مع رجوعه احتياطا والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكره اه والقلب إلى ما قاله فى الإتحاف أميل (قوله ويفطرون بتمام العدة) ظاهره رجوعه لقوله ولو شهد الشاهد بالرؤية الخ .

عدد التواتر) يغنى عنه ما بعده بالأولى والشهاب حجج إجماعا كرهذا بالنسبة للعموم أى فاخبار عدد التواتر من جملة ما ثبت به الشهر على العموم وإن لم يكن عند قاض وعبارته وكهذين أى إكمال شعبان ثلاثين ورؤية الهلال الخبر التواتر برؤيته ولو من كفاراته . نعم فى عطفه المذكور نظريعا لما قدمناه فى قول الشارح أو علم القاضى وظاهر أن صورة المسئلة أنهم أخبروا عن رؤيتهم أو عن رؤية عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذى يفيد العلم فليس منه إخبارهم عن واحد رآه أو أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما هو ظاهر كما يقع كثير من الإشاعات فتنبه (قوله خلافا لابن أبى الدم) أى فى قوله لا يكفى (قوله أو يكون حنفيا) لعله حنبليا لأنه هو الذى يرى ذلك ورأيت أنه كذلك فى بعض الهوامش فليراجع (قوله فلا ينافى كونه قد ثبت بأكثر منه الخ) قد يقال بل الثبوت فى صورة الأكثر إنما حصل بواحد لحصول المقصود به فما زاد لم يفد إلا التأكيد فهو



(مصحية) أى لا غيم بها السكال العدد بحجة شرعية وأشار به إلى أن الخلاف في حالتي الصحو والغيم وقال بعضهم بالإفطار في حال الغيم دون الصحو ومثله ما لو صام شخص بقول من يشق به ثلاثين ولم ير الهلال فإنه يفطر في أوجه احتمالين ومقابل الأصح لا يفطر لأن النظر يؤدي إلى ثبوت شوال بقول واحد وهو ممتنع وردّه الأول بأن الشيء قد ثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا كحصر (وإذا روى ببلد لازم حكمه البلد القريب) منه قطعاً كبغداد والكوفة لأنهما كبلة واحدة كما في حاضري المسجد الحرام (دون البعيد في الأصح) كالجزاز والعراق، والثاني يلزم في البعيد أيضاً (والبعيد مسافة القصر) وصححه للصنف في شرح مسلم لتعليق الشرع بها كثيراً من الأحكام (وقيل) البعيد (باختلاف المطالع قات: هذا أصح والله أعلم) إذ أمر الهلال لاتعلق له بمسافة القصر ولما روى مسلم عن كريب قال « رأيت الهلال بالشام ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس: متى رأيتم الهلال؟ قلت: ليلة الجمعة، قال أنت رأيته؟ قلت: نعم، وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكتنار أيناه ليلة السبت فلا تزال نصوص حتى تكمل العدة، فقلت أولاً تكتفي برؤية معاوية وصيامه؟ قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقياساً على طلوع الفجر والشمس وغروبها ولأن المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى ولا نظر إلى أن اعتبار المطالع يحوج إلى حساب وتحكيم النجمين مع عدم اعتبار قولهم كما مر لأنه لا يلزم من عدم اعتباره في الأصول والأمور العامة عدم اعتباره في التوابع والأمور الخاصة ولو شك في انفاقها فهو كاختلافها لأن الأصل عدم وجوبه ولأنه إنما يجب بالرؤية ولم يثبت في حق هؤلاء لعدم ثبوت قريتهم من بلد الرؤية. نعم لو بان الاتفاق لزمتهم القضاء كما هو ظاهر وقد نبه التاج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخاً وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى والأوجه أنها تحديدية كما أفتى به أيضاً ونبه السبكي أيضاً على أنها إذا اختلفت لزم من رؤيته بالبلد الشرقي رؤيته بالبلد الغربي من غير عكس وأطال في بيان ذلك وتبعه عليه الأسنوي وغيره أى حيث اتحدت الجهة والعرض ومن ثم لومات متوارثان وأحدهما بالشرق والآخر بالمغرب كل وقت زوال بلده ورث الغربي الشرقي لتأخر زوال بلده (وإذا لم نوجب على أهل البلد الآخر) وهو البعيد (فسار إليه من بلد الرؤية) من صام به (فالأصح أنه يوافقهم) حتماً (في الصوم آخر) وإن كان قد أتم ثلاثين لأنه بالانتقال إليهم صار منهم، وروى أن ابن عباس أمر كريباً بذلك، والثاني يفطر لأنه لزمه حكم البلد الأول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر) أى الذي لم يبر فيه (إلى بلد الرؤية،

(قوله لتأخر زوال بلده)  
الذي ذكره أهل هذا  
الشأن أن الزوال إنما  
يختلف باختلاف الطول  
لا باختلاف العرض فمتى  
اتحد الطول اتحد وقت  
الزوال وإن اختلف  
العرض وإذا اختلف الطول  
اختلف الزوال وإن اتحد  
العرض خلافاً لما يوحى  
كلام الشارح .

(قوله مصحية) من أضحى السماء انتشع عنها الغيم فهي مصحية مختار (قوله وأشار به) أى بقوله وإن كانت السماء الخ (قوله ضمنا) أى تبعاً (قوله باختلاف المطالع الخ)

فرع — ما حكم تعلم اختلاف المطالع يتجه أن يكون كتعلم أدلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفقاً لم رسم على منهج والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب وإلا فالمدار على محل تكثر فيه الحاضرون أو تقل كما قدمه في استقبال القبلة (قوله لأن الأصل عدم وجوبه) قال سم على بهجة قوله فلا وجوب هل يجوز القياس لا (قوله التبريزي) بكسر أوله والراء وسكون الواحدة والتحتية وزاى نسبة إلى تبريز بلد بأذربيجان اه لب للسيوطي (قوله في أقل من أربعة وعشرين فرسخاً) وقدره ثلاثة أيام لكن يبقى الكلام في مبدأ الثلاثة بأي طريق يفرض حتى لا تختلف المطالع بعده راجعه .

عيد معهم) حتما لما مرسواء أصام ثمانية وعشرين بأن كان رمضان ناقصا عندهم أيضا فوقع عيده معهم في التاسع والعشرين من صومه أم تسعة وعشرين بأن كان رمضان تاما عندهم (وقضى يوما) إن صام ثمانية وعشرين إذ الشهر لا يكون كذلك بخلاف ما لو صام تسعة وعشرين فلا قضاء عليه إذ الشهر يكون كذلك (و) على الأصح (من أصبح معيدا فسارت سقيته) مثلا (إلى بلدة بعيدة أهلها صيام فالأصح أنه يمكك بقية اليوم) حتما لما مر، والثاني لا يجب إمساكها لعدم ورود أثر فيه وتجزئة اليوم الواحد بإمساك بعضه دون بعض بعيد ورد الرافي الاستبعاد بيوم الشك إذا ثبت الهلال في أثناءه فانه يجب إمساك باقيه دون أوله ونازع فيه السبكي وتتصور المسئلة بأن يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل إليهم لم يروه وبأن يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتداءه بيوم ويسن عند رؤية الهلال أن يقول الله أكبر اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان والسلامة والإسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله، الله أكبر لاحول ولا قوة إلا بالله اللهم إني أسئلك خير هذا الشهر وأعوذ بك من شر القدر وشر المحشر، ومرتين هلال خير ورشد، وثلاثا آمنت بالذي خلقك ثم الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا للاتباع في كل ذلك .

(قوله عيد معهم) قال سم على منهج فلو أفسد صوم اليوم الآخر الذي وافقهم فيه لكونه وصلهم قبله بحيث يبيت النية له فهل يلزمه قضاؤه والكفارة إذا كان الفساد لجماع فيه نظر ولعل الأقرب عدم الزوم لأنه لا يجب صومه إلا بطريق الموافقة لا بطريق الأصالة عن واجبه ويحتمل أن يفرق بين أن يكون هذا اليوم هو الحادي والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليحرج وقد يقال الأوجه الزوم لأنه صار منهم اه ثم رأيت في حج في أول باب المواقيت بعد قول المصنف وعشر ليال من ذي الحجة مانصه ما بين منتهى غروب آخر رمضان وجر النحر بالنسبة للبلد الذي هو فيه فيصح إحرامه به فيه وإن انتقل بعده إلى بلد أخرى تخالف مطلع تلك ووجدهم صياما على الأوجه لأن وجوب موافقته لهم في الصوم لا يقتضي بطلان حجه الذي انعقد لشده تشبث الحج ولزومه بل قال في الخادم نقلا عن غيره لا يلزمه الكفارة لو جامع في الثانية وإن لزمه الإمساك قال وقياسه أنه لا تجب فطرة من لزمته فطرته بغروب شمس على هذا يصح الإحرام فيه إعطاء له حكم شؤال اه وما ذكره في الكفارة قريب لأنها تسقط بالشبهة وفي الفطرة يتعين فرضه فيما إذا حدث المؤدى عنه في البلد الأول قبل غروب اليوم الثاني وإلا فالوجه لزومها لأن العبرة فيها بمحل المؤدى وأما الإحرام فالتدنى يتجه عدم محته لأنه بعد أن انتقل إليها صار مثلهم في الصوم فكذا الحج لأنه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت (قوله ويسن عند رؤية الهلال) هو ظاهر إذا رآه في أول ليلة أمالورآه بعدها فالظاهر عدم سنه وإن سعى هلالا فيها بأن لم تمض عليه ثلاث ليال وإن كان عدم رؤيته له لضعف في بصره وينبغي أن المراد برؤيته العلم به كالأعمى إذا أخبر به والبصير الذي لم يره لما نفع (قوله وشر المحشر) عبارة مختار الصحاح المحشر بكسر الشين موضع الحشر والقياس جواز الفتح أيضا لأن فعله جاء من باب ضرب ونصر والفتح قياس الثاني (قوله ثم الحمد لله) وأن يقرأ بعد ذلك تبارك لأثر فيه ولأنها المنجية الواقعة .

## (فصل) في أركان الصوم

وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط مزيدا به ما لا بد منه فيشمل الركن كما هنا وأشار إلى الأول بقوله (النية شرط للصوم) الخبر «إنما الأعمال بالنيات» ومحلهما القلب فلا تكفى باللسان قطعا كما لا يشترط التلفظ بها قطعا كما في الروضة ولو تسحر ليصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهرا أو امتنع من الأكل والشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر كان نية إن خطر الصوم بباله بصفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم (ويشترط لفرضه) أى الصوم من رمضان ولو من صبي كما في المجموع أو غيره كقضاء أو كفارة أو استسقاء أمر به الإمام كما أفق به المصنف أو نذر (التبنيث) للنية وهو إيقاعها ليلا لماصح من قوله صلى الله عليه وسلم «من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له» وهو محمول على الفرض بقريضة الخبر الآتي فإن لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع نفلا وجهان أو جهما عدمه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بأن رمضان لا يتبل غيره ومن ثم كان الأوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نفلا إن كان جاهلا ويؤيد ذلك قولهم لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعا لم يجز عن القضاء قطعا ويصح نفلا في غير رمضان ولا بد من التبنيث في كل ليلة لظاهر الخبر إذ كل يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاة يتخللها السلام ويؤخذ من تعبيره بالشرط أنه لو شك عند النية في أنها مقدمة على الفجر أولا لم يصح صومه وهو كذلك كما صرح به في المجموع لأن الأصل عدم تقدمها ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أولا صح إذ الأصل بقاء الليل ولو شك نهرا هل نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الأذرعى صح أيضا إذ هو مما لا ينبغى التردد فيه لأن نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه والتعبير بما ذكر للاشارة إلى أنه لا يشترط تذكرها على الفور ولو شك بعد الغروب هل نوى أولا ولم يتذكر لم يؤثر أخذا من قولهم في الكفار ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أولا أجزأه بل صرح به في الروضة في باب الحيض في مسألة المتحيرة والفرق بينه وبين الصلاة فيما لو شك في النية بعد الفراغ منها ولم يتذكر حيث تلزمه الاعادة التضييق في نية الصلاة بدليل أنه لو نوى الخروج منها،

## (فصل) في أركان الصوم

(قوله وأشار إلى الأول) أى إلى الركن الأول (قوله كقضاء) بيان للغير (قوله لتخلل اليومين) أى كل يومين ولو صرح به كان أولى (قوله من تعبيره بالشرط) أى في قوله ويشترط الخ (قوله ليلا ثم تذكر) أى فإن لم يتذكر وجب القضاء لأن الأصل عدم النية قال حنبل ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح لأن الأصل عدم وقوعها ليلا إذ الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن اه رحمه الله وهذه الصورة مغايرة لقول الشارح السابق ويؤخذ من تعبيره بالشرط أنه لو شك الخ لأن الشك في تلك وقع مقارنا للنية وما هنا طرأ بعد الفجر وشك في الوقت الذي نوى فيه (قوله قبل قضاء ذلك اليوم) أى ولو كان التذكر بعده بسنين (قوله ولو صام ثم شك) هل مثل الصوم بقية خصالها فيه نظر والظاهر التسوية.

## [فصل]

في أركان الصوم

(قوله وأشار للأول) أى للركن الأول بقريضة ما سيأتى قبيل الفصل الآتي (قوله بصفاته الشرعية) أى التي يجب التعرض لها في النية مما سيأتى (قوله إذ هو مما لا ينبغى التردد فيه) يحتمل أن يكون الضمير فيه راجعا إلى الصوم فالمعنى أن الصوم لا يتأتى فيه التردد بمعنى أنه لا يتأثر به ويحتمل أن يكون راجعا إلى الحكم فالمعنى أن هذا الحكم واضح لا ينبغي أن يتوقف فيه (قوله أخذا من قولهم في الكفارة) إنما قال أخذا مع أن ما في الكفارة نص في المسئلة لأنه فرض كلامه هنا في رمضان وإن كان حمل المتن فيما مر على ما هو أعم



بطلت في الحال ، ولو نوى قبل الغروب أومع طلوع الفجر لم يحزه لظاهر الخبر السابق ( والصحيح أنه لا يشترط ) في التبييت ( النصف الآخر من الليل ) بل يكفي من أوله لإطلاق التبييت في الخبر ولما فيه من المشقة . والثاني يشترط لقربه من العبادة ( و ) الصحيح ( أنه لا يضر الأكل والجماع ) وغيرها من منافي الصوم ( بعدها ) أي النية وقبل الفجر إذ المنافي مباح لطاوع الفجر فلا يبطلها لامتنع إلى طلوعه ، وكذا لو حدث بعدها جنون أو نفاس لردة فيما يظهر كما مال إليه الأذرعى . ويؤيده قول الزركشى : لو نوى رفض النية قبل الفجر وجب تجديدها بخلاف ، ووجهه أن رفض النية ينافيها فأثر فيها قبل الفجر لضعفها حينئذ بخلاف نحو الجماع فإنه إما ينافي الصوم لالنية والردة منافية للنية فكانت كرفضها ( و ) الصحيح ( أنه لا يجب التجديد ) لها ( إذا نام ) بعدها ( ثم تنبه ) ليلا لأن النوم غير مناف للصوم . والثاني يجب تقريرا للنية من العبادة بقدر الوسع ، فإن استمر النوم إلى الفجر لم يضر قطعاً ( ويصح النقل بنية قبل الزوال ) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة يوماً « هل عندكم من غداء قالت لا قال فاني إذن أصوم ، ويوما آخر هل عندكم شيء قالت نعم قال إذن أفطر وإن كنت فرضت الصوم » واختص بما قبل الزوال للخبر إذ الغداء بفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والغداء اسم لما يؤكل بعده ولإدراك معظم النهار به غالباً بالنسبة لمن يريد صوم النقل كما في ركعة المسبوق ( وكذا ) تصح نيته ( بعده في قول ) قياساً على ما قبله تسوية بين أجزاء النهار كما في النية ليلاً ( والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم ) في النية ( من أول النهار ) بأن لا يسبقها مناف بل تجتمع شرائط الصوم من الشخص المحكوم عليه بأنه صائم من أول النهار حتى يثاب على جميعه إذ صومه لا يتبعض كما في الركعة بإدراك الركوع ، ولو أصبح ولم ينوصوما ثم تضرع ولم يبلغ فسبق ماء المضمضة إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح . وكذا كل ما لا يبطل به الصوم ومقابل الأصح لا يشترط ما ذكر وقول الشارح وشرط الصوم هنا الإمساك عن المفطرات إلى آخره دفع به توهم شمول كلام المصنف للنية مع أنها تقدمت في كلامه فليست مرادة هنا وقوله قبل الزوال أو بعده أي على القول بصحة النية بعده ( ويجب ) في النية ( التعيين في الفرض ) المنوى كرمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة وفي نقل له سبب كما بحثه في المهمات أو مؤقت على ما بحثه في المجموع كصوم الاثنين وعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال ،

( قوله لضعفها ) أي ضعفا نسبيا فلا يشكل بعدم بطلانها بالحیض ونحوه ( قوله المحكوم عليه الخ ) كذا في النسخ وعبرة الإمداد للحكم عليه بأنه الخ والظاهر أن ما هنا محرف عنها من الكتابة فإن ما هنا من الإمداد حرفاً محرف

( قوله بطلت ) أي بخلاف الصوم فلا يضر نيته الخروج منه ( قوله ولو نوى ) محترز قوله التبييت الخ ( قوله جنون أو نفاس ) أي وزال قبل الفجر ( قوله لضعفها حينئذ ) لكن هذا قد يقتضى تأثير النفاس والجنون لمنافتهما النية ( قوله أنه لا يجب التجديد ) وينبغي أن يسن خروجاً من الخلاف ( قوله وإن كنت فرضت ) أي قدرت ( قوله إذ الغداء ) بفتح الغين والذال المهملة وأما بكسر الغين والذال المعجمة فاسم لما يؤكل مطلقاً ( قوله اسم لما يؤكل ) ظاهره وإن قلّ جداً لكن في الأيمان التقييد بما يسمى غداء في العرف فلا بحث بأكل لقم سيرة من حلف لا يتعدى ومنه ما اعتيد بما يسمونه فطوراً كشرب القهوة وأكل الشريك ( قوله ثم تضرع ولم يبلغ ) أي فإن بالغ ووصل الماء إلى جوفه لم تصح نيته بعد وقد يتوقف فيه بأنه إنما أفطر به في الصوم لتولده من مكروه بخلافه هنا فإن المبالغة في حقه مندوبة لسكونه ليس في صوم فلي تأمل ( قوله ما لا يبطل به الصوم ) أي كالأكل مكرهاً اه سم على حجج ( قوله وفي نقل له سبب ) كصوم الاستسقاء إذا لم يأمر به الإمام كصلاته اه حج

ورد بأن الصوم في الأيام المتأكد صومها منصرف إليها بل لوني به غيرها حصلت أيضا كتحية المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها . ويستثنى من وجوب التعيين ما قاله القفال إنه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم غد عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وإن لم يعين عن قضاء أيهما في الأول ولأنه في الباقي لأنه كله جنس واحد ، ولوني صوم غد وهو يعتقده الاثنين فكان الثلاثاء ، أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح صومه ولا عبرة بالطرق البين خطؤه بخلاف ما لوني صوم الثلاثاء ليلة الاثنين ولم يخطر بباله صوم غد أو رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يخطر بباله السنة الحاضرة لأنه لم يعين الوقت الذي نوى في ليلته ولوني صوم غد يوم الأحد مثلا وهو غيره فوجهان أوجهما كما قاله الأذرعى الصحة من الغلط لا العائد لتلاعبه وعليه يحمل إطلاق ابن الصباغ الإجزاء ولا يشكك عليه قول المتولي : لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوما من سنة أخرى غلط لم يجز كمن عليه كفارة قتل فأعتق بنية كفارة ظهار لأن ذكر الغد هنا أوثقته معين فلم يؤثر معه الغلط بخلافه فيما ذكر فإن الصوم واقع عما في ذمته ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه ، ولو كان عليه صوم لم يدر سببه كفاه نية الصوم الواجب وإن لم يكن تعيينا للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس لا يعرف عينها فانه يصلي الخمس ويجزيه عما عليه . لا يقال قياس الصلاة لزوم صوم ثلاثة أيام ينوي واحدا عن القضاء وآخر عن النذر وآخر عن الكفارة . لأننا نقول لم تشتغل هنا ذمته بالثلاث . والأصل بعد الإتيان بصوم يوم بنية الصوم الواجب براءة ذمته مما زاد بخلاف من نسي صلاة من الخمس فان ذمته اشتغلت بجمعها والأصل بقاء كل منها فان فرض أن ذمته اشتغلت بصوم الثلاث وأتى باثنين منها ونسي الثالث فقبل يلتزم ذلك والأوجه إبقاء كلامهم على عمومهم ويوجه بالتوسع المذكور وإنما لم يكتفوا ثم بنية الصلاة الواجبة كنظيرها هنا لأنهم توسعوا هنا ما لم يتوسعوا ثم بدليل عدم اشتراط المقارنة في نية الصوم ونحو ذلك بخلاف الصلاة وخرج بالتعيين ما لوني الصوم عن فرضه أو عن فرض وقته فلا يكفي كما في الصلاة (وكاله) أي التعيين كما في الحرر وعبر عنه في الروضة بكمال النية (في رمضان أن ينوي صوم غد) أي اليوم الذي يلي الليلة التي ينوي فيها (عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) بإضافة رمضان لتتميز عن أضدادها ، ولفظ غد قد اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين وإنما وقع ذلك من نظرهم إلى التبييت فلا يجب التعرض له بخصوصه لحصول التعيين دونه ومن ثم لوني جميع الشهر حصل له اليوم الأول . قال في الأنوار : ويشترط أن يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد إلى ذلك المعلوم ، فلو خطر بباله الكلمات مع جهله معناها لم يصح اه . ويعني عن ذكر الأداء أن يقول : عن هذا رمضان ، واحتيج لذكره مع هذه السنة وإن اتحد محترضا ، إذ فرض غير هذه السنة (قوله ورد) أي اشتراط التعيين في النفل المؤقت (قوله في الأول) أي قضاء رمضانين (قوله والأوجه إبقاء كلامهم) هو قوله كفاه نية الصوم الواجب (قوله فلا يكفي كما في الصلاة) أي لأنه في الأولى يحتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتمل القضاء والأداء (قوله وعبر عنه في الروضة بكمال النية) أي وهي وإن كانت غير التعيين لكن المراد منهما واحد (قوله لحصول التعيين دونه) أي كأن يقول الخمس مثلا عن رمضان ، أو رمضان بدون ذكر يوم (قوله أن يحضر في الذهن صفات الصوم) ومنها كون الشهر رمضان وإلا لم يحصل له اليوم الأول ولا غيره انتهى سم .

(قوله بل لوني به غيرها حصلت) هذا بالنسبة لغير صوم الاثنين أي أو نحوه لعدم تأنيه فيه كما هو ظاهر وليس ذكر الاثنين في عبارة المجموع التي نقلها المحلى كغيره فليراجع (قوله ولم يقع الصوم عنه) عبارة الإمداد فلم يقع (قوله بالتوسع المذكور) أي فيما بعد (قوله وكاله) في رمضان أن ينوي صوم غد الخ) فالتعيين هنا غير المراد بالتعيين فيما مر أي هو ثم كرمضان كما مر (قوله ولفظ غد قد اشتهر في كلامهم الخ) لا موقع له هنا لأن الكلام في كمال التعيين لا في التعيين الذي لا بد منه وهو صوم غد من رمضان . والحاصل أن الأصحاب لما صوروا التعيين الواجب بما ذكره تعقبه الشيخان بما ذكر (قوله واحتيج لذكره مع هذه السنة) صواب العبارة : واحتيج لذكر السنة معه .

لا يكون الإقضاء لأن لفظ الأداء يطلق ويراد به الفعل وقياسه أن نية الأداء في الصلاة لا تغني عن ذكر اليوم وأنه يسن الجمع بينهما وقول الرافعي ذكر الغد يغني عن ذكر السنة رده الأسنوي بأن اليوم الذي يصومه غير اليوم الذي يصوم عنه فالتعرض للغد يفيد الأول وللسنة يفيد الثاني إذ يصح أن يقال لمن نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صيامك اليوم المذكور هل هو عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى . فالخلاص أن هذه السنة إنما ذكرها آخرًا لتعود إلى المؤدى به أي ومن ثم كان رمضان مضافًا لما بعده وما بحثه الأذرعى من تعيين التعرض لها أولًا إذا كان عليه قضاء رمضان قبله يرد بأن الأصل هنا القياس على الصلاة ونظير ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا وسببه أن الأداء والتضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلانظر لاختلاف نوعهما قياسًا على ما مر عن القفال ( وفي الأداء والفرضية والإضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة ) وتقدم عدم اشتراط ماعدا الفرضية أما هي فمقتضى كلامه كالروضة وأصلها اشتراطها ، لكن صحح في المجموع تبعًا للأكثرين عدم اشتراطها ، وهو المعتمد وفرق بأن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا بفرض بخلاف الصلاة فتقع المعادة نفلا قال الأسنوي وعليه الفتوى ولا يرد اشتراط نيتها في المعادة أيضا كما مر للحاكة مافعله أولا ( والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة ) كما لا يشترط الأداء لأن المقصود منهما واحد ، والثاني يشترط ليمتاز ذلك عما يأتي به في سنة أخرى ولا بد في النية من الجزم فلو عاقها بالشيئة فكما مر في الوضوء أو غيرها فهو ما أشار إليه بقوله ( ولونوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان إن كان منه ) وصامه ( فكان منه لم يقع عنه ) سواء أقال معه وإلا فأنا مفطر أم متطوع أم لا فلا يجزيه لأن الأصل عدم دخوله ولأنه صام شاكا ولم يعتمد سببا ومثل ذلك ما لو لم يأت بأن الدالة على التردد فلا يصح أيضا والجزم فيه حديث نفس لا اعتبار به إذ لم ينشأ عما يأتي به من الجزم حقيقة ( إلا إذا اعتقد ) أي ظن ( كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة ) أو فاسق ( أو صبيان رشداء ) أي محتبرين بالصدق إذ غلب الظن هنا كاليقين كما في أوقات الصلوات فتصح النية المبينة عليه حتى لو تبين ليلا كون غد من رمضان لم يحتج إلى نية أخرى وجمع الصبيان غير معتبر في المجموع وغيره واعتمده السبكي وغيره لو أخبره بالرؤية من يثق به من حر أو عبد أو امرأة أو فاسق أو مراهق ونوى صوم رمضان فبان منه أجزاءه لأنه نواه بظن وصادفه فأشبهه البينة . نعم لو قال مع الإخبار المار صوم غدا عن رمضان إن كان منه وإلا فتطوع فبان منه صح كما اعتمده الأسنوي والوالد رحمهما الله تعالى خلافا لابن المقرئ لأن النية معنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وإن لم يذكره وقصده للصوم إنما هو بتقدير كونه من رمضان فصار كالتردد في القلب بعد حكم الحاكم وذكر الزركشي نحوه

( قوله إلى المؤدى به ) أي لا المؤدى عنه ( قوله وعليه الفتوى ) أي على عدم اشتراط نية الفرضية هنا ( قوله للحاكة مافعله أولا ) أي ولكن مقتضى التعليل بقوله وفرق بأن صوم رمضان الخ عدم اشتراط نية الفرضية في المعادة إلا أن يجب بأن المنق في المعادة نية الفرض الحقيقي فلا ينافي أنه يعتبر فيها نية الفرض الصوري للحاكة المذكورة ( قوله فكما مر في الوضوء ) أي من أنه إذا قصد التبرك صح وإلا فلا ( قوله فلا يجزيه ) كان الأولى في التفريع أن يقول ولا يصح لأن رمضان لا يقبل غيره ( قوله المبينة عليه ) أي على غلبة الظن .

( قوله لأن لفظ الأداء ) يطلق ويراد به الفعل يقال عليه وحينئذ فما الداعي إليه مع ذكر هذه السنة ( قوله يغني عن ذكر السنة ) الأصوب عن ذكر هذه السنة ( قوله إنما ذكرها آخرًا لتعود إلى المؤدى به ) كذا في النسخ وصوابه المؤدى عنه كما هي عبارة الإمداد التي أخذها الشارح بالحرف ( قوله قياسا على ما مر عن القفال ) في القياس وقفة تعلم من مراجعة كلام القفال ( قوله ما لو لم يأت بأن الدالة على التردد ) أي كأن أتى بإذا أومتى أو نحوها ( قوله والجزم فيه ) أي في الذي أتى به بدل إن الدالة على التردد مما فيه جزم ( قوله نعم لو قال مع الإخبار الخ ) لا موقع للفظ نعم هنا لاتحاد المستدرك مع المستدرك عليه في الحكم



كذلك في شرح الروض  
(قوله لما حكاه عن الإمام)  
الصواب إسقاط لفظ عن  
فإن الإمام هو الحاكم .  
وأصل العبارة ليس فيه  
لفظ عن كما سيأتي  
(قوله وكلامه مصرح به  
الخ) اعلم أن الذي في خادم  
الزركشي وكلام الأم مصرح  
به ونقله كذلك في شرح  
الروض إلا أن الكتبة  
حرّفته فزادت مما والفاء  
قبل الميم من الأم حسب  
ما رأيت في نسخ منه  
والظاهر أن النسخة التي  
وقف عليها الشارح من  
شرح الروض هي النسخة  
الحرّفة فغير عن لفظ الإمام  
بالضمير ومثل ذلك في  
الإمداد وعبارة الخادم  
قوله أي الرافعي ولو قال في  
نيتة والحالة هذه أصوم  
عن رمضان فإن لم يكن فهو  
تطوع فقد قال الإمام  
ظاهر النص أن لا يعتد  
بصومه إلى أن قال أعني  
صاحب الخادم فيه أمور  
أحدها ما ادّعى الإمام أنه  
ظاهر النص مشكل ثم  
بين وجه إشكاله ثم قال  
فينبغي أن يصح وهو  
الموافق لما نقله عن طوائف  
من الأصحاب وكلام الأم  
مصرح به ولا نقل يعارضه  
إلا دعوى الإمام أنه ظاهر

وهو الموافق لما حكاه عن الإمام عن طوائف وكلامه مصرح به ولا نقل يعارضه إلا دعواه أنه ظاهر  
النص وليس كما قال وسيأتي الفرق بين هذا وبين يوم الشك . قال في المجموع : ولو قال ليلة  
الثلاثين من شعبان أصوم غدا نفلا إن كان منه وإلا فن رمضان ولم يكن ثم أمانة فبان من  
شعبان صحّ صومه نفلا لأن الأصل بقاؤه ، صرح به المتولي وغيره أي وهو ممن يحلّ له صومه  
وإن بان من رمضان لم يصح صومه فرضا ولا نفلا ( ولونوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد  
إن كان من رمضان أجزأه إن كان منه ) عملا بالاستصحاب ولأن تعليق النية مضرّ ما لم يكن  
تصريحا بمقتضى الحال أو استند إلى أصل وله الاعتماد في نيته على حكم الحاكم ولو بشهادة عدل  
ولأثر لتردد يبقى بعد حكمه وبذلك علم ردّ ماجرى عليه في الإسعاد وتبعه الشمس الجوجرى من  
جعل حكمه مفيدا للجزم ( ولواشبهه ) رمضان على محبوس أو أسير أو نحوها ( صام ) وجوبا  
( شهرا بالاجتهاد ) كما في اجتهاده للصلاة في القبلة ونحوها وذلك بأمانة تحريف أو حرّ أو برد  
فلوصام بغير اجتهاد فوافق رمضان لم يجزه لتردده في النية ، فلواجتهاد وتحير فلم يظهر له شيء لم  
يلزمه الصوم كما في المجموع وإنما لم يلزمه ويقضى كالتحير في القبلة لعدم تحقق الوجوب أوطنه  
بخلاف القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فأمر بالصلاة على حسب الإمكان  
لحرمة وقتها ، ولولم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحري والصوم ولا قضاء  
عليه كما في المجموع ، فلوظهر له أنه كان يصوم الليل ويفطر النهار وجب القضاء كما في  
الكفاية عن الأصحاب ( فإن وافق ) صومه بالاجتهاد رمضان وقع أداء وإن نواه قضاء لعذره  
بظنه خروجه كما قاله الروياني أو ( ما بعد رمضان أجزأه ) جزما وإن نوى الأداء كما في الصلاة  
( وهو قضاء على الصحيح ) لوقوعه بعد الوقت . والثاني أداء لأن العذر قد يجعل غير الوقت  
وقتا كما في الجمع بين الصلاتين ( فلو نقص ) الشهر الذي صامه بالاجتهاد ولم يصح شؤالا  
ولا ذا الحجة ( وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر ) لأنه ثبت في ذمته كاملا فلو انعكس الحال  
فكان ماصمه تاما ورمضان ناقضا وقلنا انه قضاء فله إفطار اليوم الأخير إذا عرف الحال وإن كان  
الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين أجزأه بخلاف وإن وافق صومه شؤالا فالصحيح منه  
تسعة وعشرون إن كان كاملا وثمانية وعشرون إن كان ناقضا ، ولو وافق ذا الحجة فالصحيح  
منه ستة وعشرون إن كان كاملا وخمسة وعشرون إن كان ناقضا ( ولوغلط ) في اجتهاده  
وصومه ( بالتقديم وأدرك رمضان ) بعد تبين الحال ( لزمه صومه ) قطعاً لتمكنه منه في وقته  
( وإلا ) أي وإن لم يدرك رمضان بأن لم يتبين له الحال إلا بعده أو في أثناءه ( فالجديد وجوب القضاء )  
لما فاتته لإتيانه بالعبادة قبل وقتها فلا يجزيه كما في الصلاة والتقديم لا يجب للعذر وأفهم كلامه عدم  
لزوم شيء له حيث لم يتبين له الحال كما في الصلاة وهو كذلك إذا الظاهر صحة الاجتهاد ولو تحرى لشهر نذر

(قوله وهو ممن يحل له صومه) أي بأن وافق عادة له (قوله ولا أثر لتردد) هذا تقدم في قوله كالتردد  
في القلب لكنه سبق هناك لعدم ضرر التردد مع الظن المستند لخبر ثقة وهنا لبيان الحكم قصدا  
(قوله لتمكنه منه في وقته) أي ويقع ما فعله أو لا نفلا مطلقا إذا لم يكن عليه صوم فرض أخذ ما تقدم  
عن البازري في الصلاة فإن كان عليه فرض وقع عنه وحل ذلك ما لم يقيد بكونه عن هذه السنة  
وإلا فلا يقع عن الفرض الآخر قياسا على ما تقدم له في الصلاة .

النص وليس كما ادّعى إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قوله فلواجتهاد وتحير فلم يظهر له شيء لم يلزمه الصوم كما في المجموع)  
أي ما لم يتحقق الوجوب فإن تحققه ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر كما إذا مضى عليه مدة يقطع بأنه مضى فيها رمضان ولا بد فيراجع

فصام شهرا قضاء فوافق رمضان لم يسقط شيء منهما كما صرح به ابن المقرئ لأنه لم ينو إلا النذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى به في رمضان ولو صام يومين أحدهما عن نفل ثم علم أنه لم ينو في أحدهما ولم يدركه هو الفرض أو النفل لزمته إعادة الفرض (ولونوت الحائض) أو النفساء (صوم غد قبل انقطاع دمها) في الليل (ثم انقطع) دمها (ليلا صح) صومها بهذه النية (إن تم) لها (في الليل أكثر الحيض) أو النفاس وإن لم تكن عاداتها لأنها تقطع بأن نهارها كله طهر وكلامه يوهم اشتراط الانقطاع وليس كذلك وإنما هو تصوير لأنه متى تم في الليل أكثر الحيض صحت النية وإن لم ينقطع الدم لأن الزائد على الأكثر استحاضة وإنما ذكره لأجل المسئلة الآتية (وكذا) إن تم لها (قدر العادة) من الحيض أو النفاس ليلا فيصح أيضا بهذه النية (في الأصح) لأن الظاهر استمرار العادة سواء اتحدت أم اختلفت وانسقت ولم تنس اتساقها بخلاف ما إذا لم يكن لها عادة ولم يتم أكثر الحيض أو النفاس ليلا أو كان لها عادات مختلفة غير متسقة أو متسقة ونسيت اتساقها ولم يتم لها أكثر عاداتها ليسا لأنها لم تجزم ولا بنت على أصل ولا أمانة ومقابل الأصح يقول قد تتخلف فلا تكون النية جازمة. ثم أشار للركن الثاني معبرا عنه بالشرط كما مر فقال :

### ( فصل : شرط الصوم )

أى شرط صحته من حيث الفعل (الإمساك عن الجماع) وإن لم ينزل بالإجماع ولقوله تعالى - أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم - والرفث الجماع (والاستقاء) خبر « من استقاء فليقض » (قوله فصام شهرا) الأولى أو صام شهرا الخ (قوله فأتى به في رمضان) أى فلا يصح عن واحد منهما لأن رمضان لا يقبل غيره فلا يصح القضاء ولم ينو حتى يقع عنه (قوله أحدهما عن نفل) أى والآخر عن فرض .

[ فصل : شرط الصوم ]  
( قوله ولقوله تعالى أحل لكم ) أى لمفهومه .

### ( فصل في شروط الصوم )

( قوله من حيث الفعل ) أى لا من حيث الفاعل والوقت ( قوله الإمساك ) تقدم للشارح أن هذا ركن ولكن عبر عنه المصنف بالشرط فلاننا في بين جعله شرطا من حيث الفعل هنا وجعله إياه ركنا فيهما وقال حجج والمراد بالشرط ما لا بد منه لا الاصطلاحى وإلا لم يبق للصوم حقيقة إذ هى النية والإمساك وفيه أيضا ويشترط هنا كونه واضحا فلا يفطر به خشي إلا إن وجب عليه الغسل بأن يتيقن كونه واطئا أو موطوءا ( قوله ولقوله تعالى ) عطف على قوله بالإجماع ( قوله أحل لكم ليلة الصيام ) أى فدل بمفهومه على حرمة نهارا والأصل في التحريم في العبادات اقتضاؤه الفساد وقدم الإجماع على الآية لأنه أنه أصرح في المراد ( قوله والاستقاء ) ينبغى أن من الاستقاء ما لو أخرج ذبابة دخلت إلى جوفه وأنه لو تضرر ببقائها أخرجها وأفطر كالأكل لارض أو جوع مضر مر اه سم على شرح البهجة وينبغى أنه لو شك هل وصلت في دخولها إلى الجوف أم لا فأخرجها عامدا عالما لم يضر بل قد يقال بوجوب الإخراج في هذه إذا خشي نزولها للبطن كالنخامة الآتية فرع - لو شرب حمرا بالليل وأصبح صائما فرضا فقد تعارض واجبان الإمساك والتقوى والذي يظهر من مر أنه يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الإمساك فيه ، والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم اه شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وإن جاز محافظة على حرمة العبادة مر اه سم على حجج .

ومحله إذا كان من عامد عالم مختار كما في الجماع فلو جهل تحريره لقرب عهده بالإسلام أول نشئه بعيدا عن العلماء أو كان ناسيا أو مكرها لم يفطر ، ومال في البحر إلى عذر الجاهل مطلقا والأصح خلافه ( والصحيح أنه لو يتقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه ) بالاستقاء كأن تقيا منكوسا ( بطل ) صومه بناء على أنها مفطرة لعينها لالعود شيء ووجه مقابله البناء على أن المفطر رجوع شيء مما خرج وإن قل ( ولو غلبه القيء فلا بأس ) أي لم يضر الخبر « من ذرعه القيء » أي غلب عليه « وهو صائم فليس عليه قضاء » ( وكذا لو اقتلع نخامة ولفظها ) أي رماها فلا بأس بذلك ( في الأصح ) سواء أقلعها من دماغه أم من باطنه لتكرّر الحاجة إليه فرخص فيه . والثاني يفطر به كالأستقاء واحتراز بقوله اقتلع عما لولفظها مع نزولها بنفسها أو بغلبة سعال فلا بأس به جزما ولفظها عما لو بقيت في محلها فلا يفطر جزما ، وعما لو ابتلعها بعد خروجها للظاهر فيفطر جزما ( فلو نزلت من دماغه وحصلت في حدّ الظاهر من الفم ) بأن انصبت من دماغه في الثقبّة النافذة منه إلى أقصى الفم فوق الحلقوم ( فليقطعها من مجراها وليمجها ) إن أمكن حتى لا يصل شيء إلى الباطن ، فلو كان في الصلاة وهي فرض ولم يقدر على مجها إلا بظهور حرفين لم تبطل صلاته بل يتعين مراعاة لمصلحتهما كما يتجنح لتعذر القراءة الواجبة كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى ( فإن تركها مع القدرة ) على ذلك ( فوصلت الجوف أفطر في الأصح ) لتقصيره . والثاني لا يفطر فلو لم تصل إلى حدّ الظاهر من الفم وهو مخرج الحاء المعجمة وكذا المهملة عند المصنف بأن كانت في حدّ الباطن وهو مخرج المهمزة والهاء أو حصلت في الظاهر ولم يقدر على قلعها ومجها لم يضر ومعنى الحلق عند الفقهاء

( قوله سواء أقلعها من دماغه ) ليس قلعها من الدماغ من محل الخلاف ومن ثم قيد المحلى المسئلة بقوله من الباطن ( قوله عما لو بقيت في محلها ) أي من الباطن بأن نقلها من محلها الأصلي منه إلى محل منه آخر .

( قوله ومحله ) أي ما ذكر من الجماع والاستقاء ( قوله مختار كما في المجموع ) ظاهره أنه لا يفطر بالجماع مع الإكراه وإن كان الإكراه على الزنا مع أن الزنا لا يباح بالإكراه فليتأمل هل الأمر كذلك وفي شرح الروض تعليل أي حيث قال : ولأن أكله ووطأه ليس منهيّا عنهما يقتضى أن الأمر ليس كذلك أي فيفطر به وسيأتي ما يوافقه فليراجع وليحرّر اه سم على منهج ( قوله لقرب عهده ) وهذا التقيد معتبر في كل ما يأتي من الصور المغترة للجهل ، وقوله عن العلماء أي بهذه الأحكام الخاصة وإن لم يحسنوا غيرها كما يؤخذ من قول حج بعيدا عن عالمي ذلك ( قوله أو كان ناسيا ) أي أو غلبه القيء كما يأتي ( قوله ومال في البحر إلى عذر الجاهل ) ضعيف وقوله مطلقا أي قرب عهده بالإسلام أولا نشأ بعيدا عن العلماء أو بين أظهرهم ( قوله من باطنه ) في بعض النسخ والأولى إسقاطها ليوافق قوله سواء أقلعها من الخ إلا أن يقال أراد بالباطن هنا ما قابل الظاهر وبالباطن فيما يأتي نحو الصدر ( قوله وعما لو ابتلعها بعد خروجها ) أي أو ابتلعها وهي في الباطن وإن قدر على قلعها أخذنا مما يأتي ( قوله للظاهر ) وهل يلزمه تطهير ما وصلت إليه من حدّ الظاهر حيث حكمنا بنجاستها أو يعفى عنه فيه نظر ولا يبعد العفو مراه سم على حج وعليه لو كان في الصلاة وحصل له ذلك لم تبطل صلاته ولا صومه إذا ابتلع ريقه ولو قيل بعدم العفو في هذه الحالة لم يكن بعيدا لأن هذه حصولها نادر وهي شبيهة بالقيء وهو لا يعفى عن شيء منه . اللهم إلا أن يقال إن كلامه مفروض فيما لا يتلى بذلك كدعى اللثة إذا ابتلى به ( قوله إلا بظهور حرفين ) أي أو أكثر ( قوله بل يتعين ) أي القلع ( قوله لمصلحتهما ) أي مصلحة الصوم والصلاة ( قوله عند المصنف ) معتمد .



أخص منه عند أمة العربية إذ المعجمة والمهملة من حروف الحلق عندهم وإن كان مخرج المعجمة أدنى من مخرج المهملة ثم داخل الفم والأنف إلى منتهى الغلصمة ، والحيشوم له حكم الظاهر في الإفطار باستخراج القيء إليه وابتلاع النخامة منه وعدمه بدخول شيء فيه وإن أمسكه وإذا تنجس وجب غسله وله حكم الباطن في عدم الإفطار بابتلاع الريق منه وفي سقوط غسله من نحو الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأن تنجس البدن أندر من الجنابة فضيق فيه دونها (و) الإمساك (عن وصول العين) وإن قلت كسمسة أولم تؤكل كحصة (إلى ما يسمى جوفاً) مع العمد والعلم بالتحريم والاختيار إجماعاً في الأكل والشرب ولما صحّ من خبر «وبالغ في الضمضة والاستشاق إلا أن تكون صائماً» وقيس بذلك بقية ما يأتي. وصحّ عن ابن عباس «إمّا الفطر مما دخل وليس مما خرج» أي الأصل ذلك وخرج بالعين الأثر كالريح بالشم وبرودة الماء وحرارته باللس والجوف ما لو داوى جرحه على لحم الساق أو الفخذ فوصل الدواء داخل المخ أو اللحم أو غرز فيه حديدة فإنه لا يفطر لا تنفاه الجوف ولا يرد عليه ما لو دميت لثته فبصق حتى صفي ريقه ثم ابتلعه حيث يفطر في الأصح مع أنه لم يصل لجوفه سوى ريقه لأن الريق لما تنجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الأجنبية (وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه) أي الجوف (قوة تحيل الغذاء) بكسر الغين وبالتدال العجمتين أو الدواء بالمد إذ ما لا تحيله لا تغذي النفس به ولا ينتفع به البدن فأشبهه الواصل إلى غير الجوف (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن

(قوله والمهملة من حروف الحلق عندهم) أي أهل العربية (قوله ولما صح من خبر وبالغ الخ) أي لفهمه (قوله ولا يرد عليه) أي على مفهومه (قوله إذ ما لا تحيله لا تغذي النفس به) فيه مسأحة ظاهرة .

(قوله أخص منه) أي هو بعضه عند اللغويين وليس أخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لأنه ليس جزئياً من جزئيات مطلق الحلق وإنما هو جزء منه (قوله من حروف الحلق) قال في شرح البهجة الكبير : والمعجمة تخرج مما قبل الغلصمة اه . قال في المصباح : الغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الثاني في الحلق والجمع غلاصم اه . وقال في القاموس : الغلصمة اللحم بين الرأس والعنق أو العجرة على ملتقى اللهاة والمرىء . أو رأس الحلقوم بشواربه وحرقتها ، وأصل اللسان والسادة والجماعة (قوله ثم داخل الفم) أي إلى ما وراء مخرج الحاء المهملة وداخل الأنف إلى ما وراء الحياشيم (قوله عن وصول العين) .

فائدة — قال شيخنا العلامة الشوبري إن محل الإفطار بوصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله من أهلها فإن كانت العين من ثمارها لم يفطر بها ثم رأيت في الإتحاف قال مانصه : واختلفوا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم «يطعمني ويسقيني» قيل هو على حقيقته وأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة في ليالي صيامه إلى أن قال وليس حمل الطعام والشراب على المجاز بأولى من حمل لفظ أظل على المجاز وعلى الترك أو على التنزل فلا يضر شيء من ذلك لأن ما يؤتى به صلى الله عليه وسلم على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه أحكام المكلفين عنه كما في غسل صدره الشريف في طست الذهب مع أن استعمال أو أواني الذهب والدينى حرام ومن ثم قال ابن المنير أي من المالكية الذي يفطر شرعاً إمّا هو الطعام المعتاد . وأما الحارق للعادة كالحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الأعمال وإنما هو من جنس الثواب كأكل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العادة اه بحروفه (قوله أي الأصل ذلك) أي فلا ترد الاستقاة . فائدة — لا يضر بلع ريقه إثر ماء الضمضة وإن أمكنه محه لعسر التحرز عنه اه ابن عبد الحلق (قوله أو غرز فيه حديدة) وينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو اقتصد مثلاً في الأنثيين ودخلت آلة الفصد إلى باطنهما .

(والأمعاء) أى المصارين (والثانة) بالثلثة جمع البول (مفطر بالاسعاط) راجع للدماغ (أو الأكل) راجع للبطن (أو الحقنة) أى الاحتقان راجع للأمعاء والثانة فى كلامه لف ونشر مرتب وإنما لم تؤثر حقنة الصبي باللبن تحريماً لأن المقصود من الارضاع إنبات اللحم وذلك مفقود فى الحقنة والافطار يتعلق بالوصول إلى الجوف وقد وصل (أو الوصول من جائفة) يرجع للبطن أيضاً (ومأمومة) يرجع للرأس (ونحوها) لأنه جوف محيل وقوله باطن الدماغ مثال لاقيد فلو كان برأسه مأمومة فوضع دواء عليها فوصل خريطة الدماغ أفطر وإن لم يصل باطن الخريطة كما حكاها الراقى عن الامام وأقره ومثل ذلك الأمعاء فلو وضع على جائفة ببطنه دواء فوصل جوفه أفطر وإن لم يصل باطن الأمعاء كما جزم به فى الروضة ويمكن دفع ذلك بأن يقال إنما قيد بالباطن لأنه الذى يأتى على الوجهين (والتقطير فى باطن الأذن) وإن لم يصل إلى الدماغ (و) باطن (الإحليل) وهو مخرج البول من الذكر واللبن من الثدي وإن لم يصل إلى الثانة ولم يجاوز الحشفة أو الحامة (مفطر فى الأصح) لما مر من أن المدار على مسمى الجوف . والثانى لا اعتبار بالاحالة والحلق ملحق بالجوف على الأصح وينبئ الاحتراز حالة الاستنجاؤه لأنه متى أدخل طرف أصبعه دبره أفطر ومثله فرج الأنثى ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بإذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل فى إحليله أو أذنه عوداً أو نحوه فوصل إلى الباطن أفطر ولو ابتلع ليلاً طرف خيط وأصبح صائماً فإن ابتلعه أو نزعه أفطر وإن تركه لم تصح صلاته فطريقه فى صحتهما أن ينزعه منه آخر وهو غافل فإن لم يكن غافلاً وتمكن من دفع النازع أفطر إذ النزاع موافق لغرض النفس فهو منسوب إليه فى حالة تمكنه من دفعه وبهذا فارق من طعنه بغير إذنه وتمكن من منعه قال الزركشى وقد لا يطالع عليه عارف بهذا الطريق ويريد الخلاص فطريقه أن يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر .

(قوله والأمعاء) أى والوصول إلى الأمعاء وإن لم يصل إلى باطنها على ما يأتى فى قوله وإن لم يصل باطن الأمعاء والأمعاء جمع مسمى كرضى قال فى المصباح المعاصران وقصره أشهر من المد وجمعه أمعاء مثل عنب وأعنان وجمع الممدود أمعية مثل حمار وأحمره وقال فى مصر المصير المعالج ومصران مثل رغيف ورغفان ثم المصارين جمع الجمع اه وعليه فالعيا يطلق عليه مصير والأمعاء مصران بالضم (قوله أى الاحتقان) فسر بذلك لأن الحقنة اسم للدواء نفسه (قوله والتقطير فى باطن الأذن) قال فى شرح البهجة لأنه نافذ إلى داخل قحف الرأس وهو جوف اه وقوله إلى الدماغ قال فى القاموس الدماغ ككتاب مخ الرأس أو أم الهام أو أم الرأس أو أم الدماغ جليلة رقيقة نخرية هوفية اه وقال أيضاً القحف بالكسر العظم فوق الدماغ وما انقلب من الجمجمة فبان ولا يدعى قحف حتى يبين أو ينكسر منه شئ اه (قوله واللبن من الثدي) أى لأن الثدي يطلق عليه الإحليل لغة وعبرة المختار والإحليل مخرج البول ومخرج اللبن من الضرع والثدى (قوله والحلق) قال فى المختار والحلق الحلقوم (قوله دبره) أى بأن جاوز به ما يجب غسله من الدبر وقبل المرأة (قوله ولو ابتلع ليلاً الخ) وبحث أنه لا يلحق به نزع قطنة من باطن إحليله أدخلها ليلاً اه حج ويفهم قول المصنف فيما مر وعن وصول عين فانه يفيد أن الخروج من الجوف لا يفطر الا لقيء وما فى معناه (قوله أن ينزعه آخر وهو غافل) أى فلا يكون هوسبياً فى نزعه فلو أمر غيره بقلعه منه بعد غفلته بطل صومه (قوله من طعنه بغير إذنه) أى حيث لا يفطر بذلك قال حج إذ لا فعل له وإنما نزلوا تمكن الحرم من الدفع عن الشعر منزلة فعله لأنه فى يده أمانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا نعم يشكل عليه ما يأتى

لأنه كالمكره ومأقوله من أنه لو قيل إنه لا يفطر بالنزع باختياره لم يبعد تربيلا لايجاب الشرع منزلة  
الاكراه كما لو حلف ليطوؤها في هذه الليلة فوجدها حائضا لا يحنث بترك الوطء مردود بمنع القياس  
إذ الحيض لا مندوحة له إلى الخلاص منه بخلاف ما ذكرنا حيث لم يتفق شيء مما ذكر يجب  
عليه نزع أو ابتلاعه محافظة على الصلاة لأن حكمها أغلظ من حكم الصوم لقتل تاركها دونة ولهذا  
لا تترك الصلاة بالعدو بخلافه قال ابن العماد هذا كله إن لم يتأت له قطع الحيط من حد الظاهر  
من الفم فإن تآتى وجب القطع وابتلاع ما في حد الباطن وإخراج ما في الظاهر وإذا راعى مصلحة  
الصلاة فينبغي له أن يبتلعه ولا يخرج لئلا يؤدي إلى تنجس فيه (وشرط الواصل كونه في منفذ)  
بفتح الفاء كما ضبطه المصنف كالدخل والمخرج (مفتوح فلا يضر وصول الدهن) إلى الجوف (بتشرب  
المسام) وهي ثقب البدن (ولا يضر) (الاكتحال وإن وجد طعمه) أي الكحل (بحلقه) كما لا يضر  
الانغماس في الماء وإن وجد أثره بباطنه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالأثم وهو صائم  
فلا يكره الاكتحال له والمسام جمع سم بثلاث السين والفتح أفصح قال الجوهري ومسام الجسد ثقبه  
(وكونه) أي الواصل (بقصد، فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغر بلة الدقيق لم  
يفطر) وإن أمكنه اجتناب ذلك باطباق الفم أو غيره،

(قوله ومسام الجسد ثقبه)  
تقدم ما يغني عنه .

في الأيمان أنه لو حلف ليأكلن ذا الطعام غدا فأثلفه من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت حنث  
إلا أن يجاب بأن الملحظ ثم نفويت البر باختياره وسكوته مع قدرته يطلق عليه عرفا أنه فوته  
وهنا تعاطى مفطر وهو لا يصدق عليه عرفا ولا شرعا أنه تعاطاه وفيما مر فيما إذا جرت النخامة بنفسها  
مع القدرة على مجها إلا أن يجاب بأن ثم فاعلا يحال عليه الفعل فلم ينسب لساكت شيء بخلاف  
نزول النخامة وأيضا فمن شأن دفع الطاعن أن يترتب عليه هلاك أو نحوه فلم يكلف الدفع وإن  
قدر بخلاف ما عدها فينبغي أن يكون قدرته على دفعه كفعله كما يشهد له مسألة النخامة وتقييدهم  
عدم الفطر بفعل الغير بالمكره (قوله لأنه كالمكره) ظاهره وإن ذهب إلى الحاکم وأخبره بذلك  
فأكرهه وهو ظاهر لأنه لم يأمر الحاکم بالحكم عليه وعلى هذا فهل الذهاب للحاكم واجب  
عليه أولا فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لأن الحاکم قد لا يساعده (قوله محافظة على الصلاة)  
وقضيته أنه يبطل صومه بقلعه أو ابتلاعه فيجب عليه القضاء وهل هو فوري أولا وقضية قولهم  
أن من فاته صوم بعذر لا يجب قضاؤه فورا أن القضاء هنا على التراخي إذا قلنا به (قوله كما ضبطه  
المصنف) قال في المصباح نوافذ الإنسان كل شيء يوصل إلى النفس فرحا أو ترحا كالأذنين واحدها  
نافذ والقهاء يقولون منافذ وهو غير ممتنع قياسا فإن المنفذ مثل مسجد موضع نفوذ الشيء اه وضبطه  
في شرح البهجة الكبير بفتح الفاء أيضا ولم يعز، وعليه فإن كان ما في المصباح من قوله مثل مسجد  
بفتح الجيم وافق ما هنا وإن كان بكسرها خالفه فليراجع وفي القاموس والمسجد كمسكن الجهة والآراب  
السبعة مساجد والمسجد معروف ويفتح (قوله فلا يكره الاكتحال له) لكنه خلاف الأولى كافي  
الحلية وقد يحمل عليه كلام المجموع لقوة خلاف مالك فيه اه حج . أقول : قوة الخلاف لاتناسب  
كونه خلاف الأولى بل تؤيد الكراهة اللهم إلا أن يقال المراد بالكراهة في عدم الخروج من  
الخلاف لأن عدم المراعاة خلاف الأولى .



لما فيه من المشقة الشديدة بل لو فتح فاه عمدا حتى دخل جوفه لم يفطر أيضا لأنه معفو عن جنسه وشبهه الشيطان بالخلاف في العفو عن دم البراغيث المقتولة عمدا ، وقضيته تصحيح أن محل عدم الإفطار به : أي عند التعمد إذا كان قليلا ولكن ظاهر كلام الأصحاب عدم الفرق وهو الأوجه ، ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل أفطر لقول الأنوار : ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه أفطر ، ويوجه بأن مامر إنما عني عنه لعسر تجنبه وهذا ليس كذلك وفيه لو وضع شيئا في فيه عمدا : أي لغرض بقرينة ما يأتي وابتلعه ناسيا لم يفطر ويؤيده قول الدارمي لو كان فيه ماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه أو صعد لدماغه لم يفطر ، ولا ينافيه ما يأتي من الفطر بسبق الماء الذي وضعه في فيه لأن العذر هنا أظهر وقد مر عدم فطره بالرائحة وبه صرح في الأنوار ، ويؤخذ منه أن وصول الدخان الذي فيه رائحة البخور أو غيره إلى الجوف لا يفطر به وإن تعمد فتح فيه لأجل ذلك وهو ظاهر وبه أفق الشمس البرماوى لما تقرر أنها ليست عينا : أي عرفا ، إذ الدار هنا عليه وإن كانت ملحقة بالعين في باب الإحرام . ألا ترى أن ظهور الريح والطم ملحق بالعين فيه لاهنا ، وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا ، ولو خرجت مقعدة المبسور ثم عادت لم يفطر ،

( قوله لما فيه من المشقة ) قضيته أنه لافرق في غبار الطريق بين الطاهر والنجس وهو المعتمد م ر سم خلافا لحج والزيادى حيث قيده بالطاهر ، وعبارة سم على البهجة أيضا قوله وغبار الطريق الأوجه اشتراط طهارته فإن كان نجسا أفطر م ر اه وهو ظاهر لا ينبغي العدول عنه لغلظ أمر النجاسة ولندرة حصوله بالنسبة للطاهر ، وعبارة سم على حج نصها قوله وقضيته أنه لافرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس اعتمده م ر وقوله وفيه نظر فيه أمران الأول أنه يتجه أنه لا يضر القليل الحاصل بغير اختياره م ر والثاني أنه هل يجب غسل الفم منه حينئذ فوراً أو يعفى عنه فيه نظر ، وقد جزم بعضهم : أي الخطيب في شرحه بوجوب الغسل فوراً فليراجع ، فإن كان منقولاً فذاك وإلا فلا يبعد العفو . نعم إن تعمد فتح فاه ليدخل في العفو على هذا نظر ، وقضيته أنه لافرق بين الطاهر والنجس الخ والأوجه الفطر في النجس . أقول : هذا يعارض اعتماد م ر فيما نقله عنه قريبا أنه لافرق تأمل ، ويؤيده أنه لو دमित لثته وبصق حتى صفى ريقه ثم ابتلعه أفطر وقد يفرق اه وقوله وإلا فلا يبعد العفو . أقول : الأوجه وجوب الغسل وإن لم يكن منقولاً ، إذ لا تلازم بين عدم الفطر ووجوب الغسل ، وقوله أقول هذا يعارض الخ . أقول : لامعارضة لأن ما تقدم مفروض فيما إذا دخل بغير اختياره وما هنا مفروض فيما لو فتح فاه حتى دخل وهو باختياره فيضرب ( قوله حتى دخل جوفه لم يفطر ) قال سم على بهجة بعد مثل ما ذكر عن والد الشارح وفي العباب الجزم بالفطر في هذه الحالة ( قوله عدم الفرق ) أي بين القليل والكثير ( قوله ولو فعل مثل ذلك ) أي لو فتح فاه عمدا ( قوله وفيه ) أي الأنوار ( قوله ويؤخذ منه ) في أخذ هذا مما مر نظر لأنه قيد عدم الفطر ثم بوصول الريح بالشتم وما هنا ليس بالشتم لكنه لم يستند هنا لمجرد الأخذ بل نقله عن البرماوى كما يأتي ( قوله لما تقرر ) يؤخذ منه أن شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يفطر لما ذكره من أن المدار على العرف هنا فانه لا يسمى عينا كما أن الدخان المختلط بالبخور لا يساهم ولا ينافيه عدّه الدخان عينا في باب النجاسة لما أشار

وكذا إن أعادها على الأصح لا ضراره إليه كما لا يبطل طهر المستحاضة بخروج الدم ، ذكره  
 البغوي والحوارزمي ، ويوجه أيضا بأنه كالريق إذا ابتلعه بعد انفصاله عن الفم على اللسان وبه  
 يفارق ما لو أكل جوعا وجمع المصنف الذباب وأفرد البعوضة تبعا لنظم الآية أو لأن البعوضة لما  
 كانت أصغر جرما من الذبابة وأسرع دخولا منها مع أن جمع الذباب مع كبر جرمة وندرة دخوله  
 بالنسبة لها لا يضر علم أن جمع البعوض لا يضر بالأولى فأفرد البعوض وجمع الذباب لفهم الأول من  
 الثاني بالأولى (ولا يفطر ببلع ريقه) الصنف (من معدنه) أي محله وهو الفم جميعه سواء  
 في ذلك ما نبع لتلين ما كول أو ترطيب لسان أو تسهيل نطق أو غير ذلك لعسر التحرز عنه ،  
 واحترز بريقه عما لو مص ريق غير وبلعه فانه يفطر جزما (فلو خرج عن الفم) ولو إلى ظاهر  
 الشفة لا على اللسان (ثم رده) إليه بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بلّ خيطا بريقه ورده إلى فيه)  
 كما يعتاد عند القتل (وعليه رطوبة تنفصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر  
 كمن قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه أي ولو بلون أو ريج فيما يظهر من إطلاقهم إن انفصلت  
 عين منه لسهولة التحرز عن ذلك ، ومثله كما في الأنوار ما لو استاك وقد غسل السواك وبقيت فيه  
 رطوبة تنفصل وابتلعها ، وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته أو عصره أو لحفاه  
 فانه لا يضر (أو متنجسا) كمن دميت لثته أو أكل شيئا نجسا ولم يغسل فيه حتى أصبح (أفطر)  
 في المسائل الأربع لأنه لا حاجة إلى رد الريق وابتلاعه ويمكنه التحرز عن ابتلاع المخلوط والمتنجس  
 منه ، ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده ،

( قوله وجمع المصنف  
 الذباب) في أدب الكاتب  
 لابن قتيبة أن الذباب مفرد  
 وجمعه ذبان كغراب  
 وغربان وعليه فلا حاجة  
 بل لا وجه لما ذكره الشارح  
 وعبارة البيضاوي في الآية  
 والذباب من الذب لانه  
 يذب وجمعه أذبة وذبان  
 ( قوله إن انفصلت منه  
 عين) علم منه أن المدار  
 على العين لا على لون ولا على  
 ريج فلا حاجة إلى الغاية  
 بل هي توهم خلاف المراد  
 على أن اللون في الريق  
 لا يكون إلا عينا كما هو  
 ظاهر .

إليه من اختلاف ملحق البابين ، وقد نقل عن شيخنا الزياي أنه كان يفتي بذلك أولا ثم عرض  
 عليه بعض تلامذته قضية مما يشرب فيه وكسرها بين يديه وأراه ما تجمد من أثر الدخان فيها .  
 وقال له هذا عين فرجع عن ذلك وقال حيث كان عينا يفطر ، وناقش في ذلك بعض تلامذته  
 أيضا بأن ما في القضية إنما هو من الرماد الذي يبقى من أثر النار لا من عين الدخان الذي يصل إلى  
 السماء ، وقال الظاهر ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الإفطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارح  
 هنا وإن تعمد فتح فيه لأجل ذلك قد يقتضي أنه لو ابتلعه أفطر وعدم تسميته عينا يقتضي عدم  
 الفطر (قوله وكذا إن أعادها) أي وإن توقفت إعادتها على دخول شيء من أصبعه (قوله بعد  
 انفصاله) أي فانه لا يضر لكثرة الابتلاع به (قوله فانه يفطر جزما) قال حجج وما جاء أنه عليه  
 الصلاة والسلام كان يمص لسان عائشة وهو صائم واقعة حال فعلية محتملة أن يمسه ثم يمجه أو يمسه  
 ولا ريق به (قوله فيما يظهر من إطلاقهم) أقول أي فائدة للبالغة في قوله ولو بلون أو ريج مع  
 قوله إن انفصلت اه سم على حجج (قوله إن انفصلت عين منه) أفهم أنه لا يضر ابتلاعه متغيرا  
 بلون أو ريج حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبغ لكن قضية قوله بعد وخرج بذلك الخ  
 أن المراد بالعين هنا ما ينفصل من الريق المتصل بالخيط ، وعليه فتى ظهر فيه تغير ضرر وإن لم يعلم  
 انفصال شيء من الصبغ لكنه حينئذ قد يتوقف فيه بالنسبة للريج (قوله ولم يغسل فيه حتى  
 أصبح أفطر) أي وإن كان خيطا كما اقتضاه إطلاقهم خلافا لما في الديميري عن الفارق م ر  
 انتهى سم على حجج (قوله ولو أخرج اللسان) هذا علم من قوله أولا لا على اللسان فهو  
 تصريح بالفهم .

وابتلع ماعليه لم يفطر لأن اللسان كيف تقلب معدود من داخل الفم فلم يفارق ماعليه معدنه ، ولو عمت بلوى شخص بدمى لثته بحيث يجري دائماً أو غالباً سومح بما يشق الاحتراز عنه ، ويكفى بصفه ويعفى عن أثره ولا سبيل إلى تكليفه غسله جميع نهاره ، إذ الفرض أنه يجري دائماً أو يترشح ، وربما إذا غسله زاد جريانه كذا قاله الأذرى وهو فقه ظاهر (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الأصح) كابتلاعه متفرقا من معدنه . والثاني يفطر لحفة الاحتراز عنه وسواء أجمعه بشيء كالعلك أم لا ، واحترز بجمعه عما لو اجتمع من غير قصد فلا يضر قطعاً (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) المعروف أو دماغه (فالذهب أنه إن بالغ) في ذلك (أفطر) لأن النائم منهى عنها كما مر في الوضوء (وإلا فلا) يفطر لأنه تولد من مأمور به بغير اختياره بخلاف حالة المبالغة لما مر ، وبخلاف سبق مائهما غير المشروعين كأن جعل الماء في فمه أو أنفه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة من المضمضة أو الاستنشاق لأنه غير مأمور بذلك بل منهى عنه في الرابعة ، وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى جوفه منهما لا يفطر ولا نظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعصره ،

(قوله المعروف) أى  
البطن وما هو طريق إليه  
وإنما قيد بذلك لأن ماء  
المضمضة لا يصل إلا إلى  
ذلك وليتأتى عطف  
الدماغ عليه (قوله والمرة  
الرابعة) هي داخلة في قوله  
غير المشروعين .

(قوله وابتلع ماعليه) بقى ما لو أخرج لسانه وعليه نحو نصف فضة وعلى النصف من أعلى ريق ثم رده إلى فمه فهل يفطر أولاً لأنه لم يفارق معدنه فيه نظر ، والأقرب الثانى ، ونقل بالدرس عن شيخنا الزيدى ما يوافق ما قلناه فله الحمد لكن قول الشارح على اللسان قد يقتضى خلافه لأن ماعلى ظاهر النصف ليس على اللسان في الحقيقة (قوله من داخل الفم) أى بالنسبة له ولغيره فيما يظهر فلا يحرم على غيره مصّ لسان حليته مثلاً (قوله بخلاف حالة المبالغة) قال حجج ويظهر ضبطها بأن يملأ فمه أو أنفه ماء بحيث يسبق غالباً إلى الجوف وكتب عليه سم قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السبق بالمبالغة المعروفة وإن لم يملأ فمه أو أنفه كما ذكر (قوله لا لغرض) الظاهر أن المراد أن لا يكون مأموراً به بدليل ما ذكره في سبق ماء التبرد من الضرر لمجرد كونه غير مأمور به (قوله والمرة الرابعة) أى يقينا بخلاف ما لو شك هل أتى باثنين أو ثلاث فزاد أخرى فالتجّه أنه لا يضر دخول مائها سم على بهجة (قوله لأنه غير مأمور بذلك) قضيته تخصيص الغرض المسوّغ لوضعه في فمه بحيث يمنع من الإفطار بالمأمور به ، وعليه فليتأمل معنى الغرض فيما نقله عن الأنوار فيما مر من قوله وفيه لو وضع شيئاً في فيه عمداً : أى لغرض بقرينة ما يأتى ، ثم رأيت سم على حجج صورته بما لو وضعه لنحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه في الفم اهـ وينبغى أن من النحو ما لو وضع الخبز في فمه لمضغه لنحو الطفل حيث احتاج إليه أو وضع شيئاً في فمه لمدواة أسنانه به حيث لم يتحلل منه شيء أو لدفع غشيان خيف منه القيء .

فرع — أكل أو شرب ليلاً كثيراً وعلم من عادته أنه إذا أصبح حصل له جشاء يخرج بسببه مافى جوفه هل يمتنع عليه كثرة ما ذكر أولاً وهل إذا خالف وخرج منه يفطر أم لا فيه نظر والجواب عنه بأنه لا يمتنع من كثرة ذلك ليلاً وإذا أصبح وحصل له الجشاء المذكور يلفظه ويغسل فمه ولا يفطر وإن تكرر منه ذلك مراراً كمن زرعه القيء ، ويؤيده ما ذكره الشارح في قوله : وهل يجب عليه الحلال ليلاً الخ .



وينبغي كما قاله الأذرى أنه لو عرف من عادته أنه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه أنه يحرم الانغماس ويفطر قطعاً . نعم محله إذا تمكن من الغسل لأعلى تلك الحالة وإلا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة فيه وإن بالغ فيها ، وقيل يفطر مطلقاً لأن وصول الماء إلى الجوف بفعله ، وقيل لا يفطر مطلقاً لأن وصوله بغير اختياره ، وأصل الخلاف نضان مطلقان بالإفطار وعدمه ، فمنهم من حمل الأول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها ، والأصح حكاية قولين فقليلهما في الحالين ، وقيل هما فيما إذا بالغ ، فإن لم يبالغ لم يفطر قطعاً ، والأصح كما في المحرر أنهما فيما إذا لم يبالغ فإن بالغ أفطر قطعاً ولو كان ناسياً للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه جرى به ريقه) من غير قصد (لم يفطر إن عجز عن تمييزه ومجه) لعذره بخلاف ما إذا لم يعجز ووصل إلى جوفه فيفطر لتقصيره وهل يجب عليه الحلال لئلا إذا علم بقايا بين أسنانه يجري بها ريقه نهاراً ولا يمكنه التمييز والمج الأوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم الوجوب ويوجه بأنه إنما يخاطب بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليهما في حال الصوم فلا يلزمه تقديم ذلك عليه لئلا ينبغي أن يتأكد له ذلك ليلاً ، وأشار الأذرى إلى أن محل إيجابه عند من يقول بالفطر مما تعذر تمييزه ومجه ، وقد أفقى الوالد رحمه الله تعالى بأن مراده بالعجز عن التمييز والمج في حالة صيرورته وإن قدر على إخراجه من بين أسنانه فلم يفعل (ولو أوجر مكرها لم يفطر) لانتفاء الفعل والتقصير منه والإيجار صب الماء في حلقه ، وحكم سائر المفطرات حكم الإيجار ، ولو أغشى عليه فأوجر معالجه لم يفطر في الأصح ، ولو صب في حلقه وهو نائم فكما لو أوجر قاله في السكافي (فإن أكره حتى أكل) أو شرب (أفطر في الأظهر) لأنه حصل من فعله لدفع الضرر عن نفسه فأفطر به كما لو أكل لدفع المرض أو الجوع (قلت : الأظهر لا يفطر ، والله أعلم) كما في الحنث ولأن أكله ليس منهياً عنه فأشبهه الناسى بل أو لى لأنه مخاطب بالأكل ونحوه لدفع الضرر كالمس وفارق الأكل لدفع الجوع بأن الإكراه قاذح في اختياره بخلاف الجوع لا يقدح فيه بل يزيده تأثيراً

(قوله وأشار الأذرى إلى أن محل إيجابه عند من يقول بالفطر) لفظ عند في كلامه خبر إن وقوله مما متعلق بالفطر : أى قالقائلون بعدم الفطر بما ذكر متفقون على أنه لا يجب التخليل والقول بوجوبه مبنى على القول بالفطر مما تعذر تمييزه ومجه وكان على الشارح أن يمهّد لهذا ما يوضحه .

(قوله وينبغي كما قاله الأذرى أنه لو عرف من عادته الخ) يؤخذ منه أن المدار على غلبة الظن حيث غلب على ظنه سبق الماء بالانغماس أفطر بوصول الماء إلى جوفه وإلا فلا ، وقضية قوله السابق وبخلاف سبق ماء غسل التبرّد الخ خلافه لأن الانغماس غير مأثور به ويصرّح به قول حج وكذا دخوله جوف منغمس من نحوه أو أنه لكرهه الغمس فيه كالمبالغة ومحله إن لم يعتد أنه يسبقه وإلا أثم وأفطر قطعاً (قوله عدم الوجوب) أى لكنه يندب خروجاً من خلاف من أوجبه اه حج (قوله في حالة صيرورته) أى جريانه اه سم على حج (قوله فأوجر معالجه) أى ليعالج بما يصل إلى جوفه من الدواء (قوله لدفع الضرر عن نفسه) هو ظاهر إن أكره على أكل معين فإن أكره على أكل أحد عينين كأن قيل له إن لم تأكل من هذا قتلتك أو إن لم تأكل من هذا قتلتك وعلم أنه إن امتنع من الأكل قتله فأكل من أحدهما فهل يفطر قياساً على ما لو قيل له طلق إحدى زوجتيك فطلق إحداها حيث وقع عليه الطلاق لأن فيه اختياراً لمافعله أولاً يفطر بذلك فيه نظر والأقرب الأول للعلة المذكورة وليس مثل ذلك ما لو أكره على أكلهما معا فابتدأ بأحدهما فلا يفطر به لانه ليس له طريق إلا ذلك (قوله قلت الأظهر لا يفطر) أى وإن أكل ذلك بشهوة فما يظهر (قوله لدفع الضرر) هذا التعليل مبنى على أنه مكاف ، وجرى عليه ابن السبكي آخر في غير جمع الجوامع (قوله وفارق الأكل لدفع الجوع) أى حيث يفطر به ، وقوله قاذح في اختياره : أى فإن المسكره يفعل للإكراه ودفع العقوبة فلا اختيار له في الفعل

وظاهر إطلاقهم كما قاله الأذرى أنه لا فرق بين أن يحرم عليه الفطر حالة الاختيار أو يجب عليه لا للإكراه بل لحشية التاف من جوع أو عطش أو يتعين عليه إنقاذ نفسه أو غيره من غرق أو نحوه ولا يمكنه ذلك إلا بالفطر فأكره عليه لذلك ويحتمل غيره لأنه إكراه بحق وهو آثم بالامتناع لغير الإكراه بل لترك الواجب وما ذكره في الهادى للكندرى المصرى من أنه لو فاجأه القطاع فابتلع الذهب خوفاً عليه فهو كالمسكره على فعل نفسه غير صحيح (وإن أكل ناسيا لم يفطر) لحبر «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فأثما أطعمه الله وسقاه» وفي رواية صححها ابن حبان وغيره ولا قضاء عليه نص على الأكل والشرب فعلم غيرها بالأولى (إلا أن يكثر) فيفطر به (في الأصح) لأن النسيان مع الكثرة نادر ولهذا تبطل الصلاة بالسكلام الكثير ناسيا قال في الأنوار والكثير كثلث لقم (قلت: الأصح لا يفطر، والله أعلم) لعموم الحديث وفارق الصلاة بأن لها هيئة تذكر الصلى أنه فيها فينكر ذلك فيها بخلاف الصوم (والجماع كالأكل على المذهب) في أنه لا يفطر بالنسيان كغيره من المفطرات. والطريق الثانى أنه على القولين في جماع المحرم ناسيا وفرق الأول بأن المحرم له هيئة يتذكر بها الإحرام فإذا نسي كان مقصرا بخلاف الصائم (وشرطه أيضا الإمساك) (عن الاستمناء) وهو استخراج المني بغير الجماع محرما كان كإخراجه بيده أو غير محرم كإخراجه بيد زوجته أو جاريته (فيفطر به) لأنه إذا أفطر بالجماع بلا إنزال فبالإنزال بمباشرة فيها نوع شهوة أولى ومحله حيث كان عامدا علما مختارا (وكذا خروج المني بلمس وقبلة ومضاجعة) بلا حائل ينظر به بخلاف مالو كان بحائل وإن رق كما هو قضية إطلاقهم ومثله لمس ما لا ينتقض لمسه كمحرم كما هو ظاهر فلا يفطر بلمسه وإن أنزل حيث فعل ذلك لنحو شلقة أو كرامة كما اقضاه كلام المجموع كلس العضو المبان أى وإن اتصل بحرارة الدم حيث لم يخف من قطعه مخدور تيمم وإلا أفطر وفيه أنه لو حك ذكره لعارض سوداء أو حكة فأنزل لم يفطر

بخلاف الجائع فإن جوعه يحمله على اختيار الأكل (قوله وظاهر إطلاقهم الخ) معتمد (قوله غير صحيح) أى يفطر ببلعه الذهب (قوله والكثير كثلث لقم) قال حج وهو مردود بأنهم عدوا الثلاث كالتات والأربع في الصلاة من القليل (قوله وفارق الصلاة) أى حيث تبطل بالكثير ناسيا دون القليل (قوله والجماع كالأكل) لو أكره على الزنا فينبغى أن يفطر به تنفيرا عنه قال ابن قاسم وفي شرح الروض ما يدل عليه اه كذا رأيت بهامش بخط بعض الفضلاء أى لأن الإكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الأكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة (قوله في أنه لا يفطر بالنسيان) أى ولا بالإكراه عليه أيضا (قوله فينظر به) ظاهره سواء كان بحائل أم لا وهو ظاهر لأنه بقصد إخراجه أشبه الجماع وهو مفطر ولو مع الحائل وسيأتى عن سم على ابن حج ما يصرح به (قوله علما مختارا) أى فلو كان ناسيا أو جاهلا تحريمه بالقليل المار في كلام الشارح أو مكرها لم يفطر (قوله بلا حائل) قيد فيما بعد كذا خاصة (قوله بخلاف مالو كان بحائل) أى فلا يفطر به قال سم على حج ومحله ما لم يقصد بالمضاجعة ونحوها إخراج المني فإن قصد ذلك أفطر لأنه حينئذ استمناء محرم اه بالمعنى (قوله ومثله لمس ما لا ينتقض لمسه) ومنه الأمر وبه صرح حج أى حيث أراد به الشفقة أو السكرامة وإلا أفطر أخذا بما يأتى للشارح ومنه أيضا الشعر والسق والظفر (قوله كلس العضو المبان) وخرج بالعضو مازاد عليه فينبغى أن يأتى فيه ما قيل في نقض الوضوء بلمسه ومثل مازاد مالو كان العضو ذكرا مباناً أو فرج امرأة كما يأتى.

على الأصح لأنه تولد من مباشرة مباحة قال الأذري فلو علم من نفسه أنه إذا حكه أنزل فالقياس  
الفطر وأنه لو قبلها وفارقها ساعة ثم أنزل فإن كانت الشهوة مستحبة والد كرقا حقا أنزل أفطر  
وإلا فلا قاله في البحر وأن هذا كله في الواضح فلا يضر إثماء المشكل بأحد فرجه وإن حصل من  
وطء لاحتمال زيادته . نعم لو أمي من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج  
النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لأنه أفطر يقينا بالإزال أو الحيض وما مر من  
أن خروج المني من غير طريقه المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله إذا انسد الأصل ولو قبل أو  
باشرفما دون الفرج فأمذى ولم يمن لم يفطر قطعا كالبول وعلم من قياس مامر من البناء على  
لمس ما لا ينقض أنه لو لمس الفرج بعد انفصاله وأنزل إن بقي اسمه أفطر وإلا فلا وبه أفق الوالد  
رحمه الله تعالى ( لا الفكر والنظر بشهوة ) إذ هو إزال من غير مباشرة فأشبه الاحتلام وإن  
كان تكرره بشهوة حراما قال الأذري ينبغي أنه لو أحس بانتقال المني وتبقيته للخروج بسبب  
استدامة النظر فاستدامه أنه يفطر قطعا وكذا لو علم ذلك من عادته وإنما يظهر التردد إذا بدره  
الإزال ولم يعلمه من نفسه ( وتكره القبلة ) في الفم وغيره ( لمن حرك شهوته ) خبر « أنه  
صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال الشيخ يملك إربه  
والشاب يفسد صومه » ففهمنا من التعليل أنه دائر مع تحريك الشهوة وعدمها ( والأولى لغيره  
تركها ) حسنا للباب إذ قد يظنها غير محرمة وهي محرمة ولأن الصائم يستحب له ترك الشهوات  
مطلقا وضابط تحريك الشهوة خوف الإزال كما في المجموع ( قلت : هي كراهة تحريم في الأصح ،  
والله أعلم ) ذكرنا كان أو أني لأن فيه تعريضا لإفساد العبادة ، ومعلوم أن الكلام إذا كان في  
فرض إذ النفل يجوز قطعه بما شاء والمعانقة والمباشرة باليد كالقبيل وقول الشارح وعدل هنا وفي  
الروضة عن قول أصابها تحرك إلى حركت لما لا يخفى ظاهر لأن حركت ماض فيفهم منه أنه  
قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحرك فلا يفهم منه ما ذكر لصلاحه للحال والاستقبال  
( ولا يفطر بالفصد والحجامة ) لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم وقيس بالحجامة  
الفصد وخبر أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ بالأول أو الأول أصح ويعضده أيضا القياس ويكرهان له  
كما جزم به في الروضة وجزم في المجموع بأنه خلاف الأولى قال الأسنوي وهو المنصوص فقد قال  
في الأم وتركه أحب إلى أه .

( قوله قال الأذري فلو علم من نفسه الخ ) هذا من  
عند الشارح تقييدا  
لكلام المجموع وقوله  
بعده وأنه لو قبلها الخ من  
تمة كلام المجموع . واعلم  
أن الشهاب حج قيس  
كلام الأذري بما إذا  
أطاق الصبر لما مر من  
اغتناره في الصلاة عند  
عدم الإطاقة وإن كثر  
( قوله وما مر من أن  
خروج المني من غير  
طريقه المعتاد الخ ) جواب  
عن سؤال مقدر أي فلا  
يقال بالفطر هنا إذ غايته  
أنه متى خرج من غير  
طريقه المعتاد وله حكم  
ماخرج من طريقه هذا  
تقرير كلامه وينبغي أن  
يراجع مامر فيمن  
انكسر صلبه فخرج منه  
المني ( قوله وكذا لو علم  
ذلك ) يعني خروج المني  
بمجرد النظر .

( قوله فلو علم من نفسه ) انظر لوظنه سم على بهجة وقد يقال مراده بالعلم الظن لأن المستقبل  
لا يعلم العلم بوقوعه ولا تقدمه بل حيث عبروا فيه بالعلم أرادوا الظن القوي ( قوله فالقياس الفطر )  
معتمد وهو ظاهر حيث لم يصل إلى حد لم يقدر معه على ترك الحك ( قوله بأحد فرجه ) خرج  
به ماله خرج منهما جميعا ولو على التعاقب فيضر لتحقيق خروجه من فرج أصلي ( قوله لم يفطر قطعا  
كالبول ) أي عندنا وإلا فنقل عن المالكية والحنابلة أنه لو لمس بشهوة فأمذى بطل صومه  
( قوله وإن كان تكرره بشهوة ) خرج به عدم التكرر وفيه تفضل فإن كان يحرك شهوته حرم  
قياسا على القبلة الآتية وإلا فلا ( قوله بانتقال المني وتبقيته ) عطف تفسير ( قوله فانه يفطر قطعا )  
معتمد ( قوله وكذا لو علم ذلك من عادته ) معتمد ( قوله وإنما يظهر التردد إذا بدره الإزال ) قال  
سم على بهجة بعد ما ذكر وينبغي أن يجري ذلك في الضم بحائل مر . نعم اعترض ما قاله الأذري  
أنه مناف لتزيفهم القول بأنه إن اعتاد الإزال بالنظر أفطر ( قوله خوف الإزال ) أي فلا يضر انتصاب  
الذكر وإن خرج منه مذى ( قوله احتجم وهو صائم ) وليس هو مكروه في حقه صلى الله عليه وسلم  
وإن كره في حق غيره لأنه يجوز أنه فعله لبيان الجواز بل فعله المكروه يثاب عليه ثواب الواجب



وظاهر أنه لا يخالف ما في الروضة (والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار إلا بيقين) ليأمن الغلط وذلك بأن يرى الشمس قد غربت فإن حال بينه وبين الغروب حائل فبظهور الليل من المشرق لحبر «دع ما يرربك إلى ما لا يرربك» (ويحل) الأكل آخره (بالاجتهاد) بوررد ونحوه (في الأصح) كوقت الصلاة. والثاني لا إلمكان الصبر إلى اليقين ويجب إمساك جزء من الليل ليتحقق الغروب (ويجوز) الأكل (إذا ظن بقاء الليل) بالاجتهاد لأن الأصل بقاءه ولو أخبره عدل بطولع النجر أمسك كما مر (قلت: وكذا لو شك) فيه (والله أعلم) لأن الأصل بقاء الليل (ولو أكل باجتهاد أولاً) أى أول اليوم (أو آخره) أى آخر اليوم (وبان الغلط بطل صومه) لتحققه خلاف ما علمه ولا عبرة بالظن البين خطؤه فإن لم يبين الغلط بأن بان الأمر كما ظنه أو لم يبين له خطأ ولا إصابة صح صومه (أو بلا ظن) بأن هجم وهو جائز في آخر الليل حرام في آخر النهار (ولم يبين الحال صح إن وقع في أوله) (يعنى آخر الليل) (وبطل في آخره) أى آخر النهار عملاً بالأصل فيهما إذ الأصل بقاء الليل في الأولى والنهار في الثانية قال الشارح ولا مبالاة بالتسميح في هذا الكلام لظهور المعنى المراد أى وهو أنه أدى اجتهاده إلى عدم طلوع النجر فأكل أو إلى غروب الشمس فأكل وإن بان الغلط قضى فيهما أو الصواب صح صومه فيهما والفرق بينه وبين القبلة إذا ترك الاجتهاد فأصابها أنه هناك شك في شرط انعقاد العبادة وههنا شك في فساده بعد انعقادها (ولو طلع الفجر) الصادق (وفي فمه طعام فلفظه صح صومه) وإن سبق منه شيء إلى جوفه لانتفاء الفعل والتسند ولو أمسكه في فيه فكما لولفظه لكنه لو سبقته شيء منه إلى جوفه أفطر كما لو وضعه في فيه نهراً فسبق إلى جوفه كما مر (وكذا لو كان) طلوع النجر (مجموعاً فنزع في الحال) أى عقب طلوع الفجر لما علم به صح صومه إذا كان قاصداً بنزعه ترك الجماع لا التلذذ كما صرح به جمع متقدمون واعتمده غيرهم وإن أنزل لتولده من مباشرة مباحة، ولأن النزاع ترك الجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع كما لو حلف لا يابس ثوباً وهو لا يابس به فنزعه حالا وأولى من ذلك بالصحة أن يحس وهو مجامع بتباشير الصباح فينزع بحيث يوافق آخر النزاع ابتداء الطلوع (فإن مكث) بعد الطلوع مجامعاً (بطل) أى لم ينعقد لوجود المنافي كما لو أحرم مجامعاً.

(قوله لا يخالف ما في الروضة) أى لأن المسكروه قد يطلق ويراد به خلاف الأولى، بل هما بمعنى عند أكثر الفقهاء (قوله فإن لم يبين للغلط) هل يجب عليه السؤال عما يبين غلطه أو عدمه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن الأصل صحة صومه (قوله فأصابها الخ) أى حيث لم تصح صلاته وقال حج والمراد يبطل صومه، وصح هنا الحكم بهما وإلا فالمدار على ما في نفس الأمر (قوله وإن سبق منه شيء) غاية ويعلم من التعبير بالسبق أنه لم يقصر فيه (قوله كما مر) أى في قوله كأن جعل الماء في فمه أو أنفه الخ وعليه فيقيد ما هنا بما لو وضعه في فيه لا لغرض وحينئذ فلا تخالف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح منهجه لجل ما فيه على ما لو وضعه لغرض (قوله إذا كان قاصداً بنزعه ترك الجماع) قضيته أنه لو لم يتصد شيئاً لم يصح صومه وقضية قوله لا التلذذ خلافه ويمكن أن المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل فيه حالة الإطلاق استصحاباً لما هو مقصوده من الجماع فيبطل صومه (قوله فإن مكث بعد الطلوع مجامعاً بطل) قال في شرح المنهج ولولم يبق من الليل إلا ما يسع الإيلاج لا النزاع فعن ابن خيران منع الإيلاج وعن غيره جوازه اه وقال الزيادى وقيد الإمام ذلك بما إذا ظن عند ابتداء الجماع أنه بقى ما يسعه فإن ظن أنه لم يبق ذلك أفطر وإن نزع مع الفجر لتقصيره.

(قوله وظاهر أنه لا يخالف ما في الروضة) أى لأن خلاف الأولى من المكروه عند الفقهاء غاية الأمر أن كراهته خفيفة (قوله أى وهو أنه إن أدى اجتهاده إلى عدم طلوع النجر فأكل أو إلى غروب الشمس فأكل) كذا في النسخ ولم أفهم معناه هنا (قوله وإن بان الغلط قضى فيهما الخ) مفهوم المتن (قوله إذا كان قاصداً بنزعه ترك الجماع لا التلذذ) سكت عما لو أطلق ور بما يفهم من قوله الآتي ولأن النزاع ترك الجماع الخ أنه لا يضر ووجه فهمه منه أن النزاع موضوعه الترك فلا يخرج عن موضوعه إلا بقصد التلذذ فليراجع

لكن لم ينزلوا منع الانعتاد منزلة الإفساد بخلافه هنا ويفرق بأن النية هنا متقدمة على طلوع الفجر فكأن الصوم انعقد ثم أفسد بخلافها ثم ولهذا لزمته الكفارة باستدامته بعد علمه به كالحجاء بعد الطلوع بحجاء منع الصحة بحجاء أثم به بسبب الصوم بخلاف استمرار معلق الطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر والفرق أن ابتداء فعله هنا لا كفارة فيه فتعلقت بآخره لئلا يخلو حجاج نهار رمضان عنها والوطء ثم غير حال عن مقابلة المهر إذ المهر في النكاح يقابل جميع الوطآت . نعم إن استدام لظن أن صومه بطل وإن نزع فلا كفارة عليه لأنه لم يقصد هتك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرويانى أما إذا لم يعلم بطلوعه حتى طلع بأن علم بعد الاستدامة فكشك أو نزع حالا فإنه وإن أفطر لأن بعض النهار مضى وهو حجاج فأشبهه الغالط بالأكل لكن لا كفارة عليه وقد أجاب الشيخ أبو محمد عما قيل كيف يعلم الفجر بمجرد طلوعه وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمنا به بحوايين : أحدهما أنها مسألة وضعت على التقدير ولا يلزم وقوعها . والثانى أنا إنما تعبدنا بما نطاع عليه ولا معنى للصباح إلا ظهور الضوء للنظر وما قبله لاحكم له فالعارف بالأوقات ومنازل القمر يدرك أول الصباح المتميز زاد في الروضة . قلت : هذا الثانى هو الصحيح .

### ( فصل شرط ) صحة ( الصوم )

من حيث الفاعل والوقت

( الإسلام ) فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مرتدًا ولو ناسيا للصوم قال الأذرى تضمنت عبارة شرح المذهب أنه لو ارتدت بقلبه ناسيا للصوم ثم أسلم في يومه أنه لا يفطر ولا أحسب الأصحاب يسمحون به ولا أنه أراد وإن شمله لفظه اهـ وقد علم من قولهم أنه يشترط الإسلام جميع النهار أنه يفطر هنا ( والعقل ) أى التمييز فلا يصح صوم غير المميز كمن زال عقله ولو بشرب دواء ليلا كالصلاة ( والنقاء عن الحيض والنفس ) إجماعا فلا يصح صوم الحائض والنفساء ويحرم عليهما الإمساك كما قاله في الأنوار ( جميع النهار ) هو قيد في الأربعة فلو طرأ في أثناء النهار ردة أو جنون أو حيض أو نفاس بطل صومه كما لو جن في خلال صلاته ولو ولدت ولم تردما بطل صومها أيضا كما صححه في المجموع والتحقيق ( ولا يضر النوم المستغرق ) للنهار ( على الصحيح )

( قوله لكن لم ينزلوا ) أى في الإحرام ( قوله بخلاف استمرار معلق الطلاق ) كأن قال لزوجه إن وطئتك فأنت طالق ( قوله جميع الوطآت ) أى ومن جميع ابتداء الفعل ( قوله وإن نزع ) غاية ( قوله فلا كفارة عليه ) أى وإن بطل صومه وعبارة سم على حج حاصه أن مدار البطلان على المكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به .

### ( فصل شرط الصوم )

( قوله أنه يفطر هنا ) أى فيما لو ارتدت بقلبه ناسيا ( قوله أى التمييز ) الأولى أن يفسر هنا بالغيرية وإن فسر بالتمييز في نواقض الوضوء ( قوله وإن طرأ في أثناء النهار ردة ) أى ولو ناسيا كما تقدم .

( فصل شرط الصوم )

( الإسلام )

( قوله من حيث الفاعل )

( الوقت ) ذكر الوقت هنا

لا يناسب كون الإسلام

وما بعده مما يرجع للفاعل

فقط هو الخبر مع عدم

عطف ما يتعلق بالوقت

عليه ومن ثم اقتصر

المحقق المحلى على قوله

من حيث الفاعل وأما

الشهاب حج فلما أراد

إفادة أن الفصل معقود

لما يتعلق بالوقت أيضا

حل المتن على وجه يصح

معه ذلك وعبارته مع

المتن فصل في شروط

الصوم من حيث الفاعل

والوقت وكثير من سننه

ومكروهاته شرط صحة

الصوم من حيث الزمن

قابلية الوقت ومن حيث

الفاعل الإسلام الخ ( قوله

ولو ناسيا للصوم ) أى

ولا يقال إنه كالأكل أو الحجاء

أو نحوها مما ينفع فيه

النسيان .

لبقاء أهلية الخطاب معه إذ النائم يتنبه إذا نبه ولهذا يجب قضاء الصلاة الفائتة بالنوم دون الفائتة بالإغماء . والثاني يضرب كالإغماء ( والأظهر أن الإغماء لا يضرب إذا أفاق لحظة من نهاره ) أى لحظة كانت اكتفاء بالنية مع الإفاقة في جزء لأنه في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا إن المستغرق منه لا يضرب كالنوم لألحقنا الأقوى بالأضعف ، ولو قلنا إن اللحظة منه تضرب كالجنون لألحقنا الأضعف بالأقوى فتوسطنا وقلنا إن الإفاقة في لحظة كافية ، والثاني يضرب مطلقاً والثالث لا يضرب إذا أفاق أول النهار . وفي الروضة وأصلها : لو شرب دواء ليلاً فزال عقله نهاراً ففي التهذيب إن قلنا لا يصح الصوم في الإغماء فهنا أولى وإلا فوجهان والأصح أنه لا يصح لأنه بفعله . قال الأسنوى : ويعلم منه الصحة في شرب الدواء أى إذا أفاق في بعض النهار بطريق الأولى ، ولعله فهم أن كلام البغوى فيما لا يزيل العقل رأساً بل يغمره كالإغماء مع أن كلامه مفروض فيما يزيله . وحينئذ فلا فرق بين المستغرق وغيره ، ولومات في أثناء النهار بطل صومه كما لومات في أثناء صلاته ، وقيل لا كما لومات في أثناء نسكه ، ولو شرب المسكر ليلاً وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وإن صح في بعضه فهو كالإغماء في بعض النهار ، قاله في التتمة ، ويؤخذ مما مر أن عقله هنا لم يزل ( ولا يصح صوم العيد ) أصغر أو أكبر ولو عن واجب للنهي عنه في خبر الصحيحين ( وكذا التشريق في الجديد ) وهى ثلاثة أيام بعد يوم الأضحية لما صح من النهي عن صيامها ولو كان صومها لمتنع عادم للهدى لعموم النهي عنه وفي القديم له صيامها عن الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخارى فيها ( ولا يحل التطوع ) بالصوم ( يوم الشك بلا سبب ) يقتضى صومه لقول عمار بن ياسر « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » رواه الترمذى وغيره وصححه . قيل والمعنى فيه القوة على صوم رمضان وضعفه السبكي بعدم كراهة صوم شعبان ويرد بأن إدمان الصوم يقوى النفس عليه وليس في صوم شعبان إضعاف بل تقوية بخلاف صوم يوم ونحوه فإنه يضعف النفس عما بعده فيكون فيه افتتاح للعبادة مع كسل وضعف وهو غير مناسب ، ومن ثم حرم الصوم بعد نصف شعبان بلا سبب مما يأتى إن لم يصله بما قبله خبر « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » وفهم منه أنه لو صام الخامس عشر وتاليه ثم أفطر السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر وهو ظاهر لأنه صوم يوم بعد النصف لم يوصل بما قبله

( قوله لبقاء أهلية الخطاب معه ) أى ويشاب على صيامه للعلة المذكورة ( قوله إذا أفاق لحظة ) ظاهره ولو كان الإغماء بفعله وفى حرج تقييد عدم الضرر بما إذا لم يكن بفعله فإن كان بفعله بطل صومه ( قوله فلو قلنا إن المستغرق ) أى الإغماء المستغرق الخ ( قوله والأصح أنه لا يصح ) معتمد ( قوله بطل صومه ) أى فلا يعامل معاملة الصائمين في الغسل والتكفين بل يستعمل الطيب ونحوه في كفته مما يكره استعماله للصائم ( قوله في أثناء صلاته ) أى فلا يشاب على ما فعله منها ثواب الصلاة ولكن يشاب على مجرد الذكر فقط ولا حرمة عليه حيث أحرم وقد بقي من الوقت ما يسعها ( قوله وبقي سكره جميع النهار ) ظاهره سواء تعدى بسكره أم لا وبه صرح سم على بهجة وصرح بمثله أيضاً في الإغماء فليراجع ( قوله لما صح من النهي عن صيامها ) قال في شرح البهجة الكبير وفي مسلم « إنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل » اه قال في النهاية و يروى أى قوله وشرب بالضم والفتح وهما بمعنى والفتح أقل اللعين وبها قرأ أبو عمرو - شرب الهيم - . وقال البيضاوى في تفسير الآية : أى الإبل التى بها الهيام أى بضم الهاء وهو داء يشبه الاستسقاء جمع أهيم وهيام يريد أنها أيام لا يجوز صومها ( قوله حرم عليه صوم الثامن عشر ) أى فشرط الجواز أن يصل الصوم إلى آخر

( قوله ويعلم منه الصحة ) فى شرب الدواء الخ ( قد يقال إن هذا هو موضوع كلام البغوى إذ صورته أنه أفاق بعض النهار وإلا لم تأت المسئلة من أصلها كاهو ظاهر فليراجع أصل كلام الأسنوى ( قوله ولعله فهم أن كلام البغوى الخ ) لا يخفى أن هذا الفهم هو المتعين فى كلام البغوى بدليل أنه بناء على الإغماء ولم يجعل للمقتضى للبطان به حيث جعلنا الإغماء غير مبطل إلا أنه بفعله غاية الأمر أن البغوى تجوز فى قوله فزال عقله فعبر بالزوال عن التغطية على أن حمل الزوال فى كلامه على حقيقته ينافيه حكاية الوجهين فيما إذا قلنا إن الإغماء لا يضرب قتأمل ( قوله ولو شرب المسكر ليلاً ) شمل ما إذا كان متعدياً وبه صرح الشهاب سم فى غير موضع خلافاً للشهاب حج .



(فلوصامه) تطوعاً من غير سبب (لم يصح في الأصح) كيوم العيد بجامع التحريم . والثاني يصح لأنه قابل للصوم في الجملة كما سيأتي عقبه والخلاف كالحلاف في الصلاة في وقت النهي (وله صومه عن القضاء والنذر) المستقر في ذمته والكفارة فيحل من غير كراهة مسارعة إلى براءة ذمته كنظيره في الصلاة في الأوقات المكروهة لخبر الصحيحين «لاتقدموا» أي لاتقدموا «رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجلاً كان يصوم صوماً فليصمه» وقيس بالورد الباقي بجامع السبب ولا يشكل الخبر بخبر «إذا انتصف شعبان» لتقدم النص على الظاهر . قال الأسنوي : فلو أخر صوماً ليوقه يوم الشك فقياس كلامهم في الأوقات المنهى عنها تحريمه ، وشمل إطلاقه قضاء المستحب وهو نظير قولهم بجواز قضاء الفائتة في الأوقات المكروهة وإن كانت نافلة . وصورة قضاء المستحب هنا أن يشرع في صوم نفل ثم يفسده فانه يسقط قضاؤه كما في الروضة وأفهم كلام المصنف أنه لا يجوز صومه احتياطاً لرمضان إذ لا فائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط ، ولا يصح نذر يوم الشك كنذر أيام التشريق والعيدين لأنه معصية (وكذا لو وافق عادة تطوعه) سواء أ كان يسرد الصوم أم يصوم يوماً معيناً كالاثنتين والخميس أو يصوم يوماً ويفطر يوماً فوافق صومه يوم الشك فله صيامه للخبر المار وتثبت عادته المذكورة بمرّة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ،

(قوله وصورة قضاء المستحب هنا أن يشرع في صوم نفل ثم يفسده) أي مثلاً وإلا فتصوره لا ينحصر في ذلك إذ المستحب المؤقت يستحب قضاؤه مطلقاً كصوم عرفة وعاشوراء (قوله وتثبت عادته المذكورة بمرّة) أي بأن يصوم نظير ذلك اليوم من نصف شعبان الأوّل ثم يمنعه من صومه في النصف الثاني مانع لم يزل إلا في يوم الشك وإلا فالصوم في النصف الثاني منه مطلقاً بلا سبب ممنوع .

الشهر فحق أفطر يوماً من النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم ينعقد ما لم يوافق عادة له كما هو ظاهر . وبقى مالوصام شعبان كله بقصد أن لا يصوم اليوم الأخير أو النصف كله بهذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه نظراً لاتصال الصوم بما قبله أو لا يصح نظراً للقصد فيه نظر والأقرب الأوّل للعلة المذكورة ولانظر لهذا القصد قياساً على ما لو رفض النية نهائياً (قوله في وقت النهي) والراجح منه عدم الصحة والفساد (قوله وله صومه عن القضاء) ولو مندوباً كما يأتي (قوله إلا رجلاً) عبارة المحلى إلى الرجل اه وكل منهما جائز من حيث العربية والأصح الرفع لكن تراجع الرواية (قوله ولا يشكّل الخبر) أي حيث دلّ على جواز الورد ونحوه بقوله إلا رجلاً الخ ودلّ خبر إذا انتصف على امتناعه لإطلاقه وقوله لتقدم النص أي هذا الخبر على الظاهر أي خبر إذا انتصف اه سم على شرح البهجة (قوله فلو أخر صوماً) أي ولو واجبا (قوله فقياس كلامهم) معتمد أي بل وقياس ذلك أيضاً أنه لو تحرّى تأخير ليوقه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه أيضاً ولم ينعقد (قوله وشمل إطلاقه) أي حيث لم يقيّد القضاء بالواجب (قوله وصورة قضاء المستحب) يتأمل قصره على هذه الصورة فإن قضية قولهم يندب قضاء النفل المؤقت أنه لا يختص بهذه الصورة بل مثلها عاشوراء وتاسوعاء وغيرها (قوله ولا يصح نذر يوم الشك) أي ما يصدق عليه أنه شك وإن لم يعلم بذلك وقت النذر وعليه فلو نذر صوم يوم بعينه كالحميس الآتي مثلاً ثم طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه (قوله وتثبت عادته المذكورة) وعليه فلوصام في أوّل شعبان يومين متفرقين ثم أفطر باقية فوافق يوم الشك يوماً لو أدام حاله الأوّل من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقاً ليوم الصوم صح صومه ومثله مالوصام يوماً قبل الاتصاف علم أنه يوافق آخر شعبان واتفق أن آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لأنه صار عادة له (قوله بمرّة) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين السنة الماضية وبين ما قبلها إلى آخر عمره وهو ظاهر وفي فتاوى ولد الشارح ما يخالفه ونصها : سئل الشيخ الرملي هل العبرة بعادته القديمة أو السنة

ويجب أن يفطر بين الصومين نفلا أو فرضا إذ الوصال حرام وهو أن يصوم يومين فأكثر ولا يتناول بالليل مطعوما عمدا بلا عذر كما في المجموع وقضيته أن الجماع ونحوه لا يمنع الوصال قال في المهمات وهو ظاهر المعنى لأن تحريم الوصال للضعف أى عن الصيام ونحوه من الطاعات وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى لكن قال في البحر هو أن يستديم جميع أوصاف الصائمين وذكر الجرجاني وابن الصلاح نحوه قال وتعبير الرافى أى وغيره بأن يصوم يومين يقتضى أن المأمور بالإمساك كترك النية لا يكون امتناعه ليلا من تعاطى المفطر وصلا لأنه ليس بين صومين إلا أن الظاهر أنه جرى على الغالب (وهو) أى يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته) ولم يعلم من رآه (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) أو نساء وظن صدقهم أو عدل ولم يكتف به وإنما لم يصح صومه عن رمضان لعدم ثبوت كونه منه . نعم من اعتقد صدق من قال إنه رآه ممن ذكر يصح منه صومه بل يجب عليه كما قاله البغوى وغيره صحة نية معتقد ذلك ولو بقول واحد ممن ذكر وقوع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاث كما زعمه بعضهم وأجيب عما زعمه أيضا بأجوبة أخرى فيها نظر وأجاب العراقي عن ذلك أخذا من كلام السبكي بأن كلامهم هناك فيما إذا تبين كونه من رمضان وهنا فيما إذا لم يتبين شيء فليس الاعتماد على هؤلاء في الصوم بل في النية فقط فإذا نوى اعتادا على قولهم ثم تبين ليلا كونه من رمضان لا يحتاج إلى تجديد نية أخرى ألا تراهم لم يذكروا هذا فيما ثبت به الشهر وإنما ذكروه فيما يعتمد عليه في النية اه وقال الأذرى يجوز أن يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لا في أفرادهم فيكون شكا بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم وهو أكثر الناس دون أفراد من اعتقد صدقهم لو توفقه بهم. ألا ترى أنه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من الفساق والعبيد والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعا ومرا أن الجمع في الصبيان ونحوهم غير معتبر فالاثنتان كذلك وقضية كلامه كأصله أن يوم الشك يحصل بما ذكر سواء أطبق الغيم أم لا لكن قيده صاحب البهجة تبعا للطاووسى والبارزى والقونوى بعدم إطباق الغيم فع إطباقه لا يورث شيء مما ذكر الشك والأول كما أفاده الشيخ أوجه وقول الشارح والسماء مصححة تبع فيه من ذكر ويمكن حمله

الماضية فأجاب بأن العبرة بعادته في السنة الماضية لا القديمة وكتب سم على شرح البهجة قوله بأن اعتماد الخ قد يستشكل تصوير العادة ابتداء لأن ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب يمنع فيحتاج لعادة وينقل الكلام إليها فيتسلسل ويجاب بأن يصور ذلك بما إذا صام الاثنين مثلا قبل النصف فالظاهر أن له صومه بعده لأنه صار عادة له ولو اختلفت عادته كأن اعتاد الاثنين في عام والخميس في آخر فهل يعتبر الأخير أو نقول كل صار عادة له فيه نظر ولا يبعد الثاني . نعم إن عزم على هجر أحدها والإعراض عنه فيحتمل أن لا يعتبر اه وهو ظاهر ويمكن حمل ما نقل عن إفتاء والد الشارح المتقدم عليه (قوله ويجب أن يفطر) بيان فائدة مستقلة (قوله وهو) أى الوصال (قوله لكن قال في البحر) معتمد (قوله أنه جرى على الغالب) أى فلا فرق في حرمة الوصال بين كونه بين صومين وأن لا (قوله ولم يكتف به) أى على المزجوح السابق (قوله ثم تبين ليلا كونه من رمضان) قال سم على شرح البهجة قوله ليلا يتجه على هذا الجواب أن التبين نهارا كذلك ، ولعل اقتصار الشارح على قوله ليلا ليتأتى قوله لا يحتاج إلى تجديد نية أخرى (قوله فالاثنتان كذلك) ومثلهما الواحد كما تقدم له .

(قوله ومرا صحة نية معتقد ذلك) أى ظانه كما مر تفسيره به في كلامه وهو الذى ينتفى به التنافى . وحاصل ذلك كما قرره حجج في مبحث النية أن ظن صدق هؤلاء مصحح للنية فقط ثم إن تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح صومه اعتادا على هذه النية وإن لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا إذا لم يعتقد صدقهم فان اعتقد ذلك بأن وقع الحزم بخبرهم صح الصوم اعتادا على ذلك (قوله كما زعمه بعضهم) يعنى التنافى وكان الأولى أن يقول وإن زعمه بعضهم (قوله بأن كلامهم هناك) يعنى في مبحث النية فهذا جمع بين موضعين فقط على أنه هو عين الجمع الذى قبله فلا حاجة إليه معه (قوله فإذا نوى اعتادا على قولهم) أى بأن كان الواقع مجرد الظن كما علم (قوله بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم) يعنى اعتقده كما يعلم مما بعده .

على التمثيل وقد عمت البلوى كثيرا بثبوت هلال الحجة يوم الجمعة مثلاً ثم يتحدث الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذى القعدة أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفقى الوالد رحمه الله تعالى بالثاني لأن دفع مفسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب (وليس إطباق الغيم) ليلة الثلاثين (بشك) لأننا تعبدنا فيه بإكمال العدة فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان للخبر المار ، ولا أثر لظننا برؤيته لولا السحاب لبعده عن الشمس ولو كانت السماء مصحية وتراءى الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس بيوم شك وقيل هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن أن يرى الهلال من خلالها وأن يخفى تحتها ولم يتحدث برؤيته فقيل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الأصح ليس بشك (ويسن تعجيل الفطر) بتناول شيء كما في الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من إضعاف القوة والضرر ومحل النذب إذا تحقق الغروب أو ظنه بأمرة الخبر «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر» متفق عليه ويكره تأخيره إن قصد ذلك ورأى أن فيه فضيلة وإلا فلا بأس به كما في المجموع عن نص الأم وفيه عن صاحب البيان أنه يكره أن يتمضمض بماء ويمسح به وأن يشربه ويتقايأه إلا لضرورة قال وكأنه شبه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفاً اهـ وقول الزركشي إنه إنما يتأتى على القول بأن كراهة السواك لا تتول بالغروب والأكثر على خلافه ردّ بأن الظاهر تأنيبه مطلقاً لوضوح الفرق بينهما (ويسن الفطر على تمر ،

(قوله وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع) وقضيته أيضاً عدم حصولها بالاستقاء أو إدخال نحو عود في أذنه أو إحليله أو نحو ذلك وإن كان ما ذكره من التعليل بأبى ذلك ثم إن قضية تعبيره بلفظ كما في نقله كلام الجواهر المؤذنة بأنه موافق له أن يعتمد وهو له وهو محتمل يؤذن بأنه لا يعتمد هذه القضية فليراجع مختاره في المسئلة .

(قوله وقيل هو يوم شك) انظر ما فائدة الخلاف مع أنه يحرم صومه على كل تقدير إذ بفرض أنه ليس بشك هو يوم من النصف الثاني من شعبان وصومه حرام ثم رأيت سم على شرح البهجة قال مانعه قوله وإذا انتصف شعبان حرم الصوم الخ هذا قد يوجب أنه لا خصوصية ليوم الشك لأنه مع الواصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل يمتنع صوم كل واحد منهما إلا أن تجعل الخصوصية أنه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين بخلاف غيره فليتأمل اهـ وقد يقال أيضاً فائدة الخلاف تظهر في التعاليق كما لو قال إن كان اليوم الفلاني يوم شك فعبدى حر أو نحوه فيؤخذ بذلك حيث قلنا إنه شك (قوله ويسن تعجيل الفطر) ينبغي سن ذلك ولو مارا بالطريق ولا تنخرم مروءته به أخذاً مما ذكره من طلب الأكل يوم عيد الفطر قبل الصلاة ولو مارا بالطريق (قوله وهو محتمل) معتمد (قوله أو ظنه بأمرة) قد يخالف ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر إذا ظن الغروب بالاجتهاد وهو مقتضى لنذب التأخير (قوله أنه) أى الصائم (قوله وأن يشربه) أى بعد دخول وقت الفطر كما هو ظاهر (قوله لوضوح الفرق بينهما) أى وهو أن السواك مستحب ولا يكره إلا لسبب وقد زال بخلاف المضمضة فإنها ليست مطلوبة بإزالة الخلوفاً بها تعد عبثاً حيث لا غرض (قوله على تمر) ولينظر هل يقدم اللبن على العسل . أقول : ينبغي أن يقدم العسل لأنهم نظروا للحلو في هذا الحل بعد فقد التمر والماء ونحوها مما ورد وكتب سم على منهج عميرة قيل الحكمة كونه مدخول النار وقيل تفاؤلاً بالحلاوة وقيل لنفع البصر اهـ



وإلا) بأن لم يجده (فشاء) لحبر « إذا كان أحدكم صائما فليفطر على التمر فإن لم يجد التمر فعلى الماء فإنه طهور » صححه الترمذى وابن حبان وورد « أنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل أن يصلى على رطبات فإن لم يكن فعلى تمرات فإن لم يكن حسا حسوات من ماء » ، وقضية هذا الخبر تقديم الرطب على التمر وأن السنة تثلث ما يفطر عليه من رطب وغيره وهو كذلك كما اقتضاه فى الثانى نص حرمة ونصرح ابن عبد السلام به فى الماء وتغيير المصنف وغيره بتمر إذ هو اسم جنس جمى وتغيير جمع تمره محمول على أنه يحصل بها أصل السنة سواء فى ذلك من هو بمكة وغيره خلافا للحب الطبرى ( وتأخير السحور ) لحبر « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور » ولما فى ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ولأن تأخير السحور أقرب للتقوى على العبادة وصح « تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة وكان قدر ما بينهما خمسين آية » وفيه ضبط لقدر ما يحصل به سنة التأخير. ويسن السحور أيضا لحبر « تسحروا فإن فى السحور بركة » ولحبر الحاكم فى صحيحه « استعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبقيلولة النهار على قيام الليل » والسحور بفتح السين الماء كقول وضمها الأكل حينئذ ويحصل بقليل المطعوم وكثيره لحبر « تسحروا ولو بجرعة ماء » ويدخل وقته بنصف الليل ومحل استحبابه إذا رجا به منفعة أو لم يخش به ضررا كما قاله الحاملى ولهذا قال الحليمى إذا كان شعبان فينبغى أن لا يتسحر لأنه فوق الشبع اهـ ومراده إكثار الأكل ومحلّه أيضا ( ما لم يقع فى شك ) بأن يتردد فى بقاء الليل وحينئذ فتركه أولى لحبر « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » ( وليصن لسانه عن الكذب والغيبة ) ونحوها من مشامة وسائر جوارحه عن الجرائم فلا يبطل الصوم بارتكابها بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالإستقاء وإنما طاب الكف عن ذلك لحبر البخارى « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة فى أن يدع طعامه وشرابه » ولحبر الحاكم فى صحيحه « ليس الصيام من الأكل والشرب فقط الصيام من اللغو والرفث » ولأنه يحبط الثواب فالمراد أن كمال الصوم إنما يكون بصيائته عن اللغو والكلام الردى لأن الصوم يبطل بهما فإن شتمه أحد فليقل إلى صائم لحبر « الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فإن امرؤ قاتله أو شتمه فليقل إلى صائم إنى صائم مرتين » يقوله بلسانه بنية وعظ الشاتم ودفعه بالتي هي أحسن كما نقله المصنف عن جمع وصححه ثم قال فإن جمع فيه بين لسانه وقلبه فحسن وقال إنه يسن تكراره مرتين أو أكثر لأنه أقرب إلى إمساك صاحبه عنه وقول

( قوله وإلا فشاء ) قال سم على حج وفى حصوله بنحو ملح وماء ملح نظر وكذا بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل اهـ . أقول : أشار بقوله محتمل إلى أنه قد يقال أيضا بعدم الحصول ويوجه بأن الغرض المطلوب من تعجيل الفطر إزالة حرارة الصوم بما يصلح البدن وهو منتف مع ذلك مع أن تناول التراب والمدر مع انتفاء الضرر مكروه فلا ينبغى حصول السنية به ( قوله على التمر ) أى وعلى العجوة أيضا ( قوله خلافا للحب الطبرى ) أى حيث قال بتقديم من بمكة ماء زمزم ( قوله لأنه فوق الشبع ) أى ما يأكله مثلا ( قوله فلا يبطل الصوم ) أى ثوابه .

فرع — لو تابهل بسل الصوم من النقص محل نظر ويحتمل بقاءه وأن يكون غايتها دفع الأثم خادما اه عميرة ( قوله ليس الصيام من الأكل ) أى بأن يتركه ( قوله فإن جمع فيه بين قلبه ولسانه فحسن ) فائدة — قال حج فى فتاويه الحديثية هل الذكر اللسانى أفضل أو غيره وعبارته والذكر الخفى قد يطلق ويراد به ما هو بالقلب فقط وما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه

( قوله بأن لم يجده )

قضيته أنه لو أفطر على

الماء مع وجود التمر

لا تحصل له سنة الفطر على

الماء فليراجع ( قوله ومحل

استحبابه إذا رجا منفعة )

انظره مع مامر ويأتى

من حصول السنة بالقليل

كالكثير ( قوله أو لم

يخش به ضررا ) هو كذا

بأوفى النسخ ولعله تحريف

من الكنية وإلا فالتى

فى التوت عن تجريد

التجريد ولم يخش بالواو

وهى الأصوب كما لا يخفى

لكن قضيته أنه لا يسن

إلا إذا رجا منفعة ( قوله

فلا يبطل الصوم بارتكابها )

هو بالفاء فى أكثر النسخ

وهو الذى أجاز الشيخ

فى الحاشية إلى ضبط يبطل

بضم أوله فيكون فاعله

ضميرا يعود على الصائم

ولا يخفى أن ما بعده

لا يلائمه لكن هو فى نسخة

بالواو بدل الفاء ولا غبار

عليها .

الزركشي ولا أظن أحدا يقوله مردود بالخبر المار (ونفسه عن الشهوات) من المسموعات والمبصرات والمشمومات والملابس إذ ذلك سر الصوم ومقصوده الأعظم لتكسر نفسه عن الهوى وتقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطي ما يشتهيه قال في الدقائق ولا يمتنع هذا العطف لأن النوعين اشتركا في الأمر بهما لكن الأول أمر إيجاب ، والثاني استحباب اه والأوجه ماجرى عليه المصنف ومآمله الشارح لعبارة الرافعي بعيد قاله في الأنوار ويكره أن يقول بحق الحتم الذي على فمى (ويستحب أن يغتسل من الجنابة) والحيض والنفس (قبل الفجر) ليؤدى العبادة على الطهارة وليخرج من خلاف أبي هريرة القائل بوجوبه لكن نقل عنه الرجوع عن ذلك وخشية من وصول الماء إلى باطن الأذن أو الدبر أو غيرها ، وينبغي أن يغسل هذه المواضع إن لم يتهيأ له الغسل الكامل قال الأسنوى وقياس المعنى الأول استحباب المبادرة إلى الاغتسال عقب الاحتلام نهارا قال المحاملى والجرجاني يكره للصائم دخول الحمام يعنى من غير حاجة لجواز أن يضره فيفطر قال الأذرى وهذا لمن يتأذى به دون من اعتاده وهو ظاهر من حيث انتفاء الضرر أما من حيث إنه ترفه لا يناسب الصائم فردود (وأن يحترز عن الحجامة) والفصد للاختلاف فيهما كالمز (والنبالة) وليس مكررا مع ما مر إذ الأول في حكمها وهنا في أنه يستحب تركها (وذوق الطعام) أو غيره خوف الوصول إلى حلقه أو تعاطيه لغلبة شهوته . نعم إن احتاج إلى مضغ نحو خبز لطفل لم يكره (والعلك) بفتح العين المضغ وبكسرهما المعاك لأنهما يجمعان الريق فإن ابتلعه أفطر في وجهه ضعيف وإن ألقاه عطشه ومن ثم كره كما في المجموع ومحل في غير ما تيفقت أما هو فإن تيقن وصول بعض جرمه عمدا إلى جوفه أفطر وحينئذ يحرم مضغه بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ريحه لأنه مجاور وكأما كرهه في ذلك اللبان الأبيض فإن كان لو أصابه الماء يبس واشتد كره مضغه والإحرم قاله القاضى (وأن يقول عند) أى عقب (فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) للاتباع رواه أبو داود بإسناد حسن لكنه مرسل وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم ،

«خير الذكر الحنفى» أى لأنه لا يتطرق إليه الرياء وأما حيث لم يسمع نفسه فلا يعتد بحركة لسانه وإنما العبرة بما في قلبه على أن جماعة من أئمتنا وغيرهم يقولون لأثواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه ، وينبغي حملها على أنه لأثواب عليه من حيث الذكر المخصوص أما اشتغال القلب بذلك وتأمل لمعانيه واستغراقه في شهوده فلا شك أنه بمقتضى الأدلة يثاب عليه من هذه الحيثية الثواب الجزيل ، ويؤيده خبر البيهقي «الذكر الذى لا تسمعه الحفظة يزيد على الذكر الذى تسمعه الحفظة سبعين ضعفا» اه بحروفه (قوله عن الهوى) بالقصر (قوله ويكره أن يقول بحق الحتم الخ) ومثله الخاتم الذى على فم العباد ووجه الكراهة أنه حلف بغير الله تعالى وصفاته (قوله وينبغي أن يغسل هذه المواضع) أى قبل الفجر بنية رفع الجنابة (قوله وقياس المعنى الأول) هو قوله ليؤدى العبادة على الطهارة (قوله نعم إن احتاج) قضية اقتضاه على ذلك كراهة ذوق الطعام لغرض إصلاحه لتعاطيه وينبغي عدم كراهته للحاجة وإن كان عنده مفطر غيره لأنه قد لا يعرف إصلاحه مثل الصائم (قوله ومحل في غير ما تيفقت) أى فى علك ما لا تيفقت (قوله وكالعلك فى ذلك) أى فى ذلك التفصيل (قوله اللبان الأبيض) وهو المسمى بالشامى (قوله فإن كان لو أصابه الماء يبس) أى ماء الفم وهو الريق أو ما يدخله فمه لا يباسه (قوله واشتد كره) أى بحيث لا يتحلل منه شيء .

عليه المصنف الخ) هذا لاتعلق له بما قبله وإن أوهمه كلامه . وحاصل المراد منه أن المصنف همدل إلى قوله وليس من لسانه بلام الأمر عن عبارة المحرر المقيسدة لاستحباب ذلك لما نسبته عليه في الدقائق من أن ذلك واجب على كل أحد لأمسنون . وأجاب عنه الشارح الجلال بما حاصله أن الاستحباب من حيث الصوم فلا ينافى أنه واجب في حد ذاته قال فلا حاجة إلى عدول المنهاج عما في المحرر وغيره واستبعده الشارح هنا بما ترى (قوله أما من حيث إنه ترفه لا يناسب الصائم فردود) فى هذا الرد نظر لا يخفى لأن الترفه إنما هو خلاف السنة لا مكروه (قوله وذوق الطعام) وهو مكروه بدليل الاستدراك الآتى وكان على الشارح أن يذكر حكم الكراهة هنا تمهيدا للاستدراك المذكور (قوله فإن تيقن وصول بعض جرمه عمدا) قد يقال قياس ما مر فيما لو وضع ماء فى فمه لغير غرض من الفطر مطلقا أنه يفطر هنا وإن لم يعتمد وإلا فما الفرق .

كان يقول حينئذ « اللهم ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى » (وأن يكثر الصدقة) والجود وزيادة التوسعة على العيال والإحسان إلى ذوى الأرحام والجيران لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم « كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل » والمعنى في ذلك تفرغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجتهم ومن ثم سن أن يفطروهم بأن يعشيهم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « من فطر صائماً فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شيء » فإن عجز عن عشايتهم فطروهم بشربة أو تمر أو غيرها (وتلاوة القرآن في رمضان) في كل مكان غير نحو الحش حتى الحمام والطريق إن لم يلقه عنها بأن أمكنه تدبرها لخبر « إن جبريل كان يلقي النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن » وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه والتلاوة في المصحف أفضل ويسن استقبال القبلة والجهر إن أمن الرياء ولم يشوش على نحو مصل أو نائم (وأن يعتكف فيه) أى في رمضان وأن يكثر من ذلك للاتباع رواه الشيخان ولأنه أقرب لصون النفس عن ارتكاب ما يليق (لا سيما) بالتشديد والتخفيف وهي تدل على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لاستثنى بها والنبي بالكسر والتشديد المثل وما موصولة أوزائدة ويجوز رفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه وجره وهو الأرجح على الإضافة (في العشر الأواخر منه) فهي أولى بذلك من غيره للاتباع ولأنه صلى الله عليه وسلم « كان إذا دخل العشر الأخير أحميا الليل وأيقظ أهله وشد المنزر » . ويسن أن يمكث معتكفاً إلى صلاة العيود وأن يعتكف قبل دخول العشر ففيها لافى غيرها كما نقل الماوردي عليه اتفاق الفقهاء ليلة القدر وسيأتى الكلام عليها في أول الكتاب الآتى .

### ( فصل )

في شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح ترك صومه

( شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ ) والإسلام ولو فيما مضى كالصلاة ، فلا يجب

( قوله كان يقول ) أى فيجمع الصائم بينهما ( قوله وأن يكثر الصدقة الخ ) لعل المراد به أن يعالج نفسه على جعل ذلك كالطبيعة له باعتياده للصدقة فيكون من عطف السبب على السبب ( قوله ويقرأ غيره ) أى ولو غير ما قرأه الأول فمنه ما يسمى بالمدارسه الآن وهي المعبر عنها في كلامهم بالإدارة ( قوله والتلاوة ) أى وإن قوى حفظه لأنه يجمع فيه بين النظر في المصحف وبين القراءة . وينبغي أن محله ما لم يذهب خشوعه وتدبره بقراءته في المصحف وإلا فلا يكون أفضل ( قوله ونصبه ) أى على أنه مفعول لعل محذوف وهو صلة لما أى لاسى الذى أعنيه أو أريده زيادا ( قوله وشد المنزر ) كناية عن التهيء للعبادة والإقبال عليها بهمة ونشاط .

### ( فصل )

في شروط وجوب صوم رمضان

( قوله وما يبيح ترك صومه ) أى وما يتبع ذلك من الإمساك والفدية ( قوله والبلوغ ) أى والنقاء من الحيض والنفاس أيضاً ، فالجنون والصبا والحيض والنفاس مانعة من الوجوب

( قوله وما موصولة أوزائدة )  
أى أونكرة موصوفة  
كما في كلام غيره وهو  
الذى ينزل عليه ما أتى  
عن الشارح بقوله ويجوز  
رفع ما بعدها أى بناء  
على أنها موصولة أو موصوفة  
وقوله ونصبه أى بناء على  
أنها نكرة موصوفة  
( قوله وجره ) أى بناء على  
أنها نكرة . وأعلم أن جميع  
ذلك في غير ما في عبارة  
المصنف أما فيها فظاهر  
أنه يتعين كون ما موصولة  
والجار والمجرور صلته فلا  
محل له من الإعراب  
والتقدير لا مثل الاعتكاف  
الذى في العشر الأواخر  
[ فصل ]  
في شروط وجوب صوم  
رمضان



على مجنون ومغنى عليه وسكران وكافر بالمعنى السابق في الصلاة لخبر « رفع القلم عن ثلاث » ( وإطاقته ) له وصحة وإقامة أخذها مما يأتي فلا يجب على من لا يطيقه حسا أو شرعا لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نحوها وعلى مسافر كما يعلم مما يأتي ووجوبه عليهما وعلى السكران والمغنى عليه والخائض ونحوها عند من عبر بوجوبه عليهم وجوب انعقاد سبب كما تقرر ذلك في الأصول لوجوب القضاء عليهم كما سيأتي ومن ألحق بهم المرتد في ذلك فقد سها فإن وجوبه عليه وجوب تكليف كما مرّت الإشارة إليه . نعم يمكن أن يجاب عن كلام الشارح بأن وجوب انعقاد السبب في حقه لا ينافي القول بكون الخطاب له خطاب تكليف ( ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق ) وميز ويضرب على تركه لعشر ليمتنع عليه والصبي كالصبي والأمر والضرب واجبان على الولي كما مر في الصلاة خلافاً للحب الطبري حيث فرق بينهما ( ويباح تركه للمريض إذا وجد به ضرراً ) شديداً وهو ما يبيح التيمم وإن تعدى بسببه بأن تعاطى ليلاً ما يمرضه نهراً قصداً وفارق من شرب مجنناً فإنه يلزمه قضاء الصلاة لأن ذلك فيه نسب بما يؤدي للاسقاط وهذا ليس فيه سبب إلا بما يؤدي إلى التأخير وهو أخف فلم يضيق فيه كذا قيل ونظر فيه بأن كلا منهما يلزمه القضاء في الحقيقة وشمل الضرر ما لو زاد مرضه أو خشى منه طول البرء لقوله تعالى — وما جعل عليكم في الدين من حرج — وعلى المريض من حيث خف مرضه بحيث لا يباح معه ترك الصوم أن ينوى قبيل الفجر فإن عاد له المرض كالحي أفطر وإلا فلا وإن علم من عادته أنها ستعود له عن قرب وأفتى الأذرعى ،

بل ما عدا الصبا مانع من الصحة إن تقدمت على طلوع الفجر ومبطل للصوم إن طرأ عليه . لا يقال لا يتصور بطلان الصوم بطرؤ النفس لأنه مسبوق بالولادة وهي مبطل للصوم فالنفس إنما حصل بعد بطلانه لأنه الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل . لأننا نقول يمكن تصويره بما لو ألت ولدا جافاً فبطل به صومها ثم رأت الدم نهراً وهي صائمة قبل مضي خمسة عشر يوماً فإنه نفاس والأحكام مترتبة عليه من وقت رؤية الدم ومدة النفاس محسوبة من الولادة ففي هذه الصورة إذا نوت الصوم بعد الولادة حكم بصحته ويبطل برؤيته الدم نهراً ويعتد بما فعلته من العبادة من صوم وغيره قبل رؤيته أو يصور أيضاً بما لو ولدت ولداً جافاً ليلاً ثم نوت الصوم وطرقها الدم نهراً فإن أحكام النفاس إنما تترتب على رؤية الدم كما ذكره وإن حسبت المدة من الولادة ( قوله كما مرّت الإشارة إليه ) أى في قوله ولو فيما مضى ( قوله حيث فرق بينهما ) لعله يقول بوجوب الضرر للصلاة ولا يجب للصوم لما فيه من المشقة على الصبي بخلاف الصلاة ( قوله ويباح تركه ) وينبغي قياساً على ما تقدم في التيمم أنه لا يجوز له ذلك إلا بأخبار طبيب عدل مسلم وإلا فلا يباح له الترك وقد يفرق بقيام المرض وتأثيره في البدن فيدرك الألم الحاصل بالصوم المقتضى للفطر هنا بخلافه ثم فإن ألم الغسل الحاصل من الوضوء إنما يحصل بعده فاحتيج فيه للسؤال ( قوله ونظر فيه ) وقد يجاب بأن لزوم القضاء للمجنون إذا تعدى إنما هو للتغليظ وإلا فأصل الجنون لا قضاء معه لا تنفاه تكليفه بخلاف المرض فإن القضاء واجب عليه مطلقاً . وحاصل الفرق أنه فصل في المجنون بين التعدى بسبب الجنون وعدمه ، وعمم في وجوب القضاء على المريض بما مر ( قوله حيث خف مرضه ) أى قبيل الفجر بخلاف ما لو أطبق مرضه أو كان وقت الفجر مجموعاً فلا تجب عليه النية .

( قوله وسكران ) أى بلا تعدد وسكت عن محترز البواوغ ( قوله ووجوبه عليهما ) الضمير راجع إلى المريض الذي هو محترز الصحة وإلى المسافر لكن لفظ المريض ساقط من نسخ الشارح ولعله من الكتبة فإنه موجود في عبارة شرح المنهج التي هي أصل ما هنا بالحرف ( قوله ومن ألحق بهم المرتد ) تعريض بالجلال المحلى كما سيأتي له التصريح به ( قوله وهو ما يبيح التيمم ) هو مخالف في هذا للشهاب حجج فإنه جعله شرطاً لوجوب الفطر لا مجرد إباحته ( قوله ونظر فيه ) بأن كلا منهما يلزمه القضاء هذا النظر لا يلاقى غرض الفارق فإن غرضه أن من تعاطى ما يمرضه ليفطر لم نعامله بنقيض قصده ونلزمه الصوم بل أبحناله الفطر ومن تعاطى الجنين ليسقط عنه قضاء الصلاة عاملناه بنقيض قصده وألزمناه القضاء .

بأنه يجب على الحصادين تبييت النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر وإلا فلا ولو كان المرض مطبقا فله ترك النية من الليل . قال في الأنوار : ولا أثر للمرض اليسير كصداع ووجع الأذن والسّن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر ، ومن خاف الهلاك لترك الأكل حرم عليه الصوم قاله الغزالي في المستصفى والجرجاني في التحرير ، فان صام في انعقاده احتملان . أوجههما انعقاده مع الإثم ولمن غلبه الجوع أو العطش حكم المريض (و) يباح ( تركه للمسافر سفرا طويلا مباحا ) سواء أكان من رمضان أم من غيره نذرا ولو تعين أو كفارة أو قضاء بخلاف السفر القصير وسفر المعصية لما مر في صلاة المسافر قياسا على المحصر يريد التحلل وليتميز الفطر المباح من غيره ، وبحث السبكي وغيره تقييد الفطر به بمن يرجو إقامة يقضى فيها بخلاف مديم السفر أبدا لأن في تجويز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وإن نازع فيه الزركشي ، ومثله فيما يظهر كما بحثه الأذري مالمو كان المسافر يطبق الصوم وغلب على ظنه أنه لا يعيش إلى أن يقضى لمرض مخوف أو غيره (ولو أصبح) المقيم (صائما فرض أفطر) لوجود المعنى المحوج إلى الفطر من غير اختياره، ولما صح «أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر

(قوله ثم من لحقه مشقة شديدة) ظاهره وإن لم تبسح التيمم ولعل الأذري يرى مارآه الشهاب حج وقياس طريقة الشارح المتقدمة أنه لا بد من أنها تبسح التيمم (قوله إلا أن يخاف الزيادة) قياس مامر للشارح أن المراد زيادة المرض لا زيادة مجرد الوجع (قوله قياسا على المحصر يريد التحلل وليتميز الفطر الخ) لاحتل له هنا وانما محله عند قوله الآتي . نعم يشترط في جواز الترخص نيته فان هذين تعليلا له كافي كلام غيره (قوله ولما صح من أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر الخ) محله بعد قول المتن الآتي ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الفطر جاز كما في كلام غيره .

(قوله بأنه يجب على الحصادين) ومثلهم غيرهم من سائر العمالة (قوله ثم من لحقه مشقة شديدة) أي سواء كان يحصد لنفسه أو بأجرة أو تبرعا وإن لم ينحصر الأمر فيه أخذا مما يأتي في المراجعة إن خاف على المال إن صام وتعذر العمل ليلا أو لم يغنه فيؤدى لتلفه أو نقصه نقصا لا يتغابن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتي في إنقاذ المحترم ما يؤيده خلافا لمن أطلق في نحو الحصاد المنع ولمن أطلق الجواز اه حج وظاهره وإن لم تبسح التيمم كما يفهم من قول حج إن خاف على المال إن صام ويحتمل وهو الظاهر تقييد ذلك بمبيح التيمم فليراجع (قوله ولو كان المرض مطبقا) أي أو كان محمومًا وقت الفجر اه محلي (قوله لترك الأكل) أي في نهار رمضان مثلا (قوله حرم عليه الصوم) مفهومه أنه لو لم يخف الهلاك لكان خاف بقاء البرء أو الشين الفاحش أو زيادة المرض لم يحرم لكن تقدم مع ذلك حرمة استعمال الماء ، وعليه فقد يفرق بينهما بأن للماء بدلا تفعل به الصلاة في وقتها فنع من استعماله المؤدى للضرر مع إمكان العدول عنه بخلاف الصوم فان الإفطار يؤدى إلى تأخير العبادة عن وقتها وإن أمكن القضاء لكن في حاشية شيخنا الزيايى أنه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطر ، ويصرح به قول حج بعد قول المصنف ويباح تركه للمريض : أي يجب عليه إذا وجد به ضررا شديدا بحيث يبيح التيمم . وينبغي أن مثل خوف المرض أو زيادته مالمو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلا واحتاجوا في دفعهم إلى الفطر ولم يقدروا على القتال إلا به جاز لهم بل قد يجب إن تحققوا تسلط الكفار على المسلمين حيث لم يتناولهم (قوله بخلاف مديم السفر) قال حج وفيه نظر ظاهر فالأوجه خلافه اه ويمكن توجيهه بأن للصوم بدلا وهو الإطعام فبتقدير فطره لا يفوت النذر (قوله تغيير حقيقة الوجوب) قد يقال لا يلزم من فطره ذلك لجواز اختلاف أحوال السفر فقد يصادف أن في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حر فيفطر ويقضى في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء (قوله وهو ظاهر) وظاهر أن محل الوجوب عليه حيث لم يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم وإلا جاز له الفطر بل وجب (قوله أفطر بعد العصر) لا يقال إنه ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم حصل له مرض أفطر لأجله . لأننا نقول يجوز أن فطره لسبب آخر انفق حصوله

بكراع الغميم بقدر ماء لما قيل له إن الناس يشق عليهم الصيام» (وإن سافر فلا) يفطر لأنها عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فغلبنا جانب الحضر لأنه الأصل ، ولو نوى ليلا ثم سافر ولم يعلم هل سافر قبل الفجر أو بعده امتنع الفطر أيضا للشك في مبيحه فان فارق العمران إن لم يكن ثم سور ، والسور إن كان قبل الفجر فله الفطر . وشمل إطلاق المصنف جواز الفطر للمريض والمسافر مالمو نذر إتمامه وبه صرح الروياني لأن إيجاب الشرع أقوى منه ولا كراهة في الترخص فيما مر كما في المجموع . نعم يشترط في جواز الترخص نيته كالمحصر يريد التحلل كما اقتضاه كلام الرافعي في فصل الكفارة وذكره البغوي وغيره وحزم به الحب الطبري ونقله عن الأصحاب واعتمده الأسنوي وغيره خلافا لما في فتاوى القفال (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أرادوا الفطر جاز) لهما لدوام عذرهما (فلو أقام) المسافر (وشفى) المريض (حرم) عليهما (الفطر على الصحيح) لانتفاء المبيح . والثاني لا يحرم اعتبارا بأول اليوم ولهذا لو أصبح صائما ثم سافر لم يكن له الفطر (وإذا أفطر المسافر والمريض قضيا) لقوله تعالى - فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر - التقدير فأفطر فعدة (وكذا الحائض) إجماعا والنفساء في ذلك مثلها (والمفطر بلا عذر) لأنه إذا وجب على المعذور فغيره أولى (وتارك النية) الواجبة عمدا أو سهوا لتوقف صحته عليها . ولا يجب التتابع في قضاء رمضان لكنه يستحب كغيره تعجيلا لبراءة التهمة . قال في المهمات : وقد يجب بطريق العرض وذلك في صورتين ضيق الوقت وتعذر الترك ورد بمنع تسميته تتابعا ، إذ لو وجب لزوم كونه شرطا في صحة الصوم كصوم الكفارة وإنما يسمى هذا واجبا مضيقا وقد يمنع الأول الملازمة ويسند المنع بأنه قد يجب ولا يكون شرطا كما في صوم رمضان ولا يمنع من تسميته ذلك تتابعا كونه واجبا مضيقا (ويجب قضاء ما فات بالإغماء) لأنه نوع مرض فاندرج تحت قوله - فمن كان منكم مريضا - الآية . وإنما سقط قضاء الصلاة لتكررها ولأنه في معنى المكلف (والردة) لأنه التزم الوجوب بالإسلام وقدر على الأداء فهو كالمحدث (دون الكفر الأصلي) بالإجماع لما في وجوبه من التنفير عن الإسلام (والصبي والمجنون) لارتفاع القلم ،

إذ ذاك ويحصل معه المقصود لأنه جعل فطره سببا لفطر الناس للمشقة الحاصلة لهم ، هذا وقد يقال إن كانوا مسافرين كما هو الظاهر لم يصح الاستدلال بما ذكر على أن طرؤ المرض يبيح الفطر لأن السفر في نفسه مبيح وإن كان صلى الله عليه وسلم صائما ، وجعل في شرح الرؤص فطره صلى الله عليه وسلم فيما ذكر دليلا لجواز الفطر للمقيم الذي نوى ليلا ثم سافر قبل الفجر (قوله بكراع الغميم) هو موضع على ثلاثة أميال من عسفان قاموس (قوله مالمو نذر إتمامه) أي إتمام رمضان وبقي مالمو نذر المسافر في السفر صوم تطوع هل ينعقد نذره أولا فيه نظر ، وينبغي أنه إن كان صومه أفضل بأن لم يحصل له فيه مشقة أصلا انعقد نذره وإلا فلا (قوله في جواز الترخص نيته) مفهومه الإثم إذا لم ينو ذلك (قوله وقد يمنع الأول) هو قوله وقد يجب بطريق العرض وقوله الملازمة هي قوله إذ لو وجب لزوم الخ (قوله ويجب قضاء ما فات بالإغماء) أي وإن لم يتعد به بخلاف الجنون (قوله دون الكفر الأصلي) أي فلو خالف وقضاء لم ينعقد قياسا على ما قدمه الشارح في الصلاة من أنه لو قضاها لاتنعتد ، ثم رأيت في سم على حجج في أثناء كلام طويل مانعه ثم نقل شيخنا الشهاب الرملي إفتاء بأن الصلوات الفائتة في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب اه وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم



( قوله اغتسلنا ) كذا  
 في النسخ ، والأصوب  
 اغتسلت : أى الحائض  
 ( قوله لأنهما مفطران )  
 انظر ما مرجع ضمير التثنية  
 ويجوز أن يكون الواطئ  
 والموطوءة لكن يعكز  
 عليه قوله فأشبهها المسافر  
 والمرضى إذ لا يتأتى ذلك  
 في نحو الصبية والمجنونة  
 كما لا يخفى وأصل هذه  
 العبارة في شرح الروض  
 لكن ضمير التثنية فيه  
 راجع للمريض إذا شفي  
 والمسافر إذا حضر فقوله  
 فيه فأشبهها المسافر الخ  
 أى من قام به السفر  
 والمرضى بالفعل ( قوله  
 لكن يندب لحرمته  
 الوقت ) هذا شمله قوله  
 فيأمر . ويسن لمن زال  
 عذره نهارا إخفاء الفطر  
 ( قوله أى الإمساك ) قد  
 يقال إذا كان المراد بنية  
 الصوم نية الإمساك فما  
 وجه تقييد استحباب النية  
 بكون الثبوت قبل نحو  
 الأكل هذا والمشهور إبقاء  
 نية الصوم على ظاهرها  
 للخروج من خلاف  
 أبي حنيفة القائل بوجوبها  
 حينئذ أى إذا كان قبل  
 الزوال وظاهر أنه لا يجزئه  
 عن صيام ذلك اليوم إلا إن  
 قلده فليراجع .

عنهما ، ولو ارتد ثم جن أو سكر ثم جن فالأصح في المجموع في الأولى قضاء الجميع وفي الثانية أيام  
 السكر لأن حكم الردة مستمر بخلاف السكر ( ولو بلغ ) الصبي بالمعنى الشامل للصبي كما مر  
 ( بالنهار صائما ) بأن نوى ليلا ( وجب عليه إتمامه بقضاء ) لصيرورته من أهل الوجوب  
 في أثناء العبادة فأشبهه ما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر إتمامه . ولو جامع بعد بلوغه لزمت  
 الكفارة ( ولو بلغ ) الصبي ( فيه ) أى النهار ( مفطرا أو أفقا ) فيه المجنون ( أو أسلم )  
 فيه الكافر ( فلا قضاء ) عليهم ( في الأصح ) لعدم التمكن من زمن يسع الأداء والتكميل  
 عليه غير ممكن فأشبهه ما لو أدرك من أول الوقت ركعة ثم جن . والثاني يجب القضاء لإدراكهم  
 جزءا من وقت الفرض ، ولا يمكن فعله إلا بيوم فيكمل كما يصوم في الجزء عن بعض مد يوما  
 ( ولا يلزمهم ) يعنى هؤلاء الثلاثة ( إمساك بقية النهار في الأصح ) لإفطارهم بعذر فأشبهوا  
 المسافر والمريض . والثاني يلزمهم لإدراكهم وقت الإمساك وإن لم يدركوا وقت الصوم . نعم  
 يستحب حرمة الوقت . ويسن لمن زال عذره إخفاء الفطر عند من يجهل حاله لئلا يتعرض  
 للتهمة والعقوبة ، وعلم من ندب الإمساك أنه لا جناح عليه في جماع مفطرة كصغيرة ومجنونة  
 وكافرة وحائض اغتسلتا لأنهما مفطران فأشبهها المسافر والمريض ( ويلزم ) الإمساك ( من  
 تعدى بالفطر ) عقوبة له ومعارضة لتقصيره ، والمراد بالفطر الفطر الشرعى فيشمل المرتد ( أو  
 نسي النية ) من الليل لأن نسيانه يشعر بترك الإهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير ( لامسافرا  
 ومريضا زال عذرها بعد الفطر ) بأن أكل : أى لا يلزمهما الإمساك لكن يندب لحرمته  
 الوقت ، فإن أكل فليخفاه كيلا يتعرض للتهمة وعقوبة السلطان كما مر ( ولو زال ) عذرها  
 ( قبل أن يأكل ولم ينويا فكذا في المذهب ) أى لا يلزمهما الإمساك لأن تارك النية مفطر  
 حقيقة فكان كالو أكل . وقيل فيه وجهان ، ومراده بقبل أن يأكل ما يحصل به الفطر ،  
 واحترز بقوله : ولم ينويا عما لو نويا فأصبحا صائمين فيلزم الإمساك ، ولو طهرت نحو حائض  
 في أثناء النهار لم يلزمها الإمساك ( والأظهر أنه يلزم ) الإمساك ( من أكل يوم الشك ) ثم ثبت  
 كونه من رمضان ) وهو من أهل الوجوب لأن صومه كان واجبا عليهم إلا أنهم جهلوه ثم إن ثبت  
 قبل نحو أكلهم ندب لهم نية الصوم أى الإمساك ليميز عن أمسك غافلا بخلاف المسافر إذا قدم بعد  
 الإفطار لأنه يباح له الأكل مع العلم بأنه من رمضان كما مر ومراده بيوم الشك هنا يوم الثلاثين من  
 في السكر وقدّمنا في فصل إنما تجب الصلاة عن إفتاء السيوطي صحة قضاء الكافر الصلاة ، وقياسه  
 صحة قضاء الصوم اه ( قوله عنهما ) أى عن صاحبهما ( قوله ولو ارتد ثم جن ) بقى ما لو قارن  
 الجنون الردة بأن قارن قوله المكفر الجنون فهل يغلب الجنون أو الردة أولا يحكم عليه بالارتداد فيه  
 نظر كذا بهامش عن بعضهم . أقول : والظاهر بل المتعين الثالث لأن جنونه حيث قارن نزل منزلة  
 السابق على الردة لأن مقارنته لما ارتد به تمنع من قصده لما فعله حالة الفعل والقصد السابق على الفعل  
 لا أثر له ( قوله في الأولى ) هى مسألة الارتداد وقوله وفي الثانية هى مسألة السكر ( قوله لصيرورته من  
 أهل الوجوب ) وهل يثاب على جميعه ثواب الواجب أو يثاب على ما فعله في زمن الصبا ثواب المندوب وما  
 فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والأقرب الثاني لأن الصوم وإن كان خصلة واحدة لا يتبعص لكن  
 الثواب المترتب عليها يمكن تبعيه ونظيره ما مر في الجماعة من أنه إذا قارن في بعض الأفعال فانت الفضيلة فيه  
 دون غيره ( قوله ومعارضة ) عطف معاير ( قوله فيلزم الإمساك ) أى الاتعام ( قوله لم يلزمها الإمساك ) وقياس  
 ما مر في المسافر ندب الإمساك ( قوله ندب لهم نية الصوم ) أى الإمساك ليميز عن أمسك غافلا ويحتمل  
 أن المراد نية الصوم الحقيقي لكن إذا كان في وقت تصح فيه النية في بعض المذاهب .

شعبان سواء كان تحدث برؤيته أم لا بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه . والطريق الثاني  
لأنه أفطر بعذر فأشبهه المسافر إذا قدم بعد الإفطار ورد بما مر والمأموم بالامساك يثاب  
عليه وليس في صوم شرعي كما هو الأصح في المجموع وإنما أثبت عليه لأنه قام بواجب ولو  
ارتكب فيه محظورا لم يلزمه سوى الإثم وكلامه يفهم أن من لم يأكل ثم ثبت أنه من رمضان  
يجب عليه الامساك من باب أولى لكن قد يتبادر إلى الذهن أنه لا خلاف في ذلك وهو قضية  
نقل ابن الرفعة في الكفاية عن الأكثرين والذي قاله في الروضة عن صاحب التتمة أن القولين  
فيما إذا بان من رمضان قبل الأكل فإن بان بعده فإن قلنا الامساك لا يجب هناك فهنا أولى  
وإلا فوجهان أحدهما الوجوب ( وإمساك بقية النهار من خواص رمضان ) لحرمه الوقت  
ولأنه اختص بفضائل لم يشاركه غيره فيها إذ هو سيد الشهور ويوم منه أفضل من يوم عيد  
الفطر ( بخلاف النذر والقضاء ) والكفارة فلا إمساك على متعد فيها لانتفاء شرف الوقت كما  
لا كفارة فيها .

### (فصل) في فدية الصوم الواجب

(من فاته شيء من رمضان) أو غيره من نذرا وكفارة بعذر ( فمات قبل إمكان القضاء )  
كأن استمر مسافرا أو مريضا أو المرأة حاملا أو مرضعا إلى قابل ( فلا تدارك له ) بفدية ولا قضاء  
(ولا إثم عليه) مادام عذره باقيا وإن استمر سنين لأن ذلك جائز في الأداء بالعذر في القضاء به  
أولى أما غير العذور وهو المتعدى بالفطر فانه يأثم ويتدارك عنه بالفدية كما صرح به الرافعي في  
باب النذر في نذر صوم الدهر ( وإن مات بعد التمكن ) من القضاء ولم يقض ( لم يصم عنه ) وليه  
في الجديد ( أى لا يصح إذ الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة  
وسواء في ذلك ما فات بعذر أم بغيره وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حتى تعذر صومه  
بمرض أو غيره ،

(قوله وليس في صوم شرعي) أى ومع ذلك فالظاهر أنه تثبت له أحكام الصائمين فيكره له شم الرياحين  
ونحوها ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال على المعتمد فيه .

### (فصل) في فدية الصوم الواجب

(قوله في فدية الصوم) أى وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة والاعتكاف عمن مات وقوله الواجب  
ليبين الواقع لا للاحتراز (قوله بعذر) متعلق بقوله من فاته شيء من رمضان ( قوله ولا قضاء ) هذا قد  
يخالف ما يأتي من أن من أفطر لهرم أو عجز عن صوم واجب لزمانة أو مرض لا يرجى برؤه وجب  
عليه مد لكل يوم وقد يجاب بأن ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما هنا في خلافه ثم رأيت في سم  
على منهج مانعه لا يشكل على ما تقرر الشيخ المهم إذا مات قبل التمكن لأن واجبه أصالة الفدية  
بخلاف هذا ذكر الفرق القاضى اهـ (قوله باقيا) أى إلى موته (قوله بالفدية) زاد حجج أو الصوم (قوله)  
وإن مات بعد التمكن) أى وقد فات بعذر أو غيره أثم كما أفهمه المتن وصرح به جمع متأخرون  
وأجروا ذلك في كل عبادة وجب قضاؤها وأخره مع التمكن إلى أن مات قبل الفعل وإن ظن  
السلامة فيعصى من آخر زمن الامكان كالحج لأنه لما لم يعلم الآخر كان التأخير له مشروطا

(قوله وكلامه يفهم) أى  
مفهوم موافقة أولوى .  
[ فصل ]

في فدية الصوم الواجب  
( قوله أو غيره من نذر  
أو كفارة ) لاحاجة إليه لأنه  
سيأتي في المتن ( قوله إلى  
قابل ) صوابه إلى الموت  
وهو سبق نظر من مسألة  
التأخير الآتية إلى مسألة  
الموت وكذا قوله الآتى  
مادام عذره باقيا الخ  
وسيعيد العبارتين بلفظهما  
في مسألة التأخير ( قوله  
ويتدارك عنه بالفدية )  
انظر هل يتدارك عنه  
بالصوم أيضا على القديم  
الآتى ( قوله وعلم من  
تعبيره بالموت الخ ) في هذا  
السياق تنهات وكان  
المناسب أن يؤخر هذا  
عن حكاية القديم ثم يقول  
وعلم من فرض الخلاف  
في الميت أن الحي الخ

ولو مأبوسا من برئه وادعى في زوائد الروضة أنه لا خلاف فيه وفي شرح مسلم عن الماوردي وغيره أنه إجماع (بل يخرج من تركته لكل يوم) فإنه صومه (مد طعام) من غالب قوت بلده والقديم أنه لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي الصوم عنه بل يستحب له ذلك كافي شرح مسلم لخبر «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» وسيأتى ترجيحه هذا كله فيمن مات مسلما فإن ارتد ومات لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعاً (وكذا النذر والكفارة) بأنواعها في تداركهما القولان وتقييد الحاوى الصغير الكفارة بالقتل غريب بل قال بعضهم لا يوجد في غيره (قلت: القديم هنا أظهر، والله أعلم) وعبر عنه في التصحيح بالختار وفي الروضة بالصواب وأنه الذى ينبغي الجزم به للأحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من السنة والحديث الوارد بالاطعام ضعيف اهـ ونقل البندنجي أن الشافعى نص عليه في الأمالى أيضاً فقال إن صح الحديث قلت به والأمالى من كتبه الجديدة وقال البيهقي لو وقف الشافعى على جميع طرق هذه الأحاديث وتظاهرها لم يخالفها إن شاء الله تعالى قال السبكي وهو كما قال ويتعين أن يكون هو المختار والفقى به (والولى) الذى يصوم على القديم (كل قريب) أى أى قريب كان (على المختار) لأنه مشتق من الولى باسكان اللام وهو القرب فيحمل عليه ما لم يدل دليل على خلافه وإن لم يكن وارثاً ولا ولى مال ولا عاصبا والأوجه كما قاله الزركشى في خادمه اشتراط بلوغه

بسلامة العاقبة بخلاف المؤقت المعلوم الطرفين لأنه أتم فيه بالتأخير عن زمن إمكان أدائه اهـ حجج (قوله ولو مأبوسا من برئه) ظاهره وإن أخبر به معصوم وكتب عليه سم على حجج في العباب .

فرع — لا يصام عن حى وإن آيس منه قال في شرحه قال الزركشى ولا ينافى ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر وأفطر متعدداً الظاهر أن وليه يصوم عنه فى حياته اهـ (قوله أنه إجماع) معتمد (قوله من غالب قوت بلده) قال حجج ويؤخذ مما مر فى الفطرة أن المراد هنا بالبلد التى يعتبر غالب قوتها المحل الذى هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء (قوله كما فى شرح مسلم) قال حجج وظاهر أنه يسن أنه أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفى إجزائه الخلاف القوى والاطعام لا خلاف فيه فالوجه أن الاطعام أفضل منه (قوله لم يصم عنه) أى لأنه ليس من أهل العبادة الآن (قوله ويتعين الاطعام) أى مما خلفه (قوله وتقييد الحاوى الخ) هذا مخالف لما فى الزيادة وعبارته أما كفارة ظهار فالاطعام فيه واجب أصالة لا بدلاً لخصوص الموت اهـ أى بل لعجزه عن الصوم فإنه حيث عجز عنه انتقل للاطعام ولو فى الحياة ووجه المخالفة أن ما هنا يفيد أن الصوم باق فى ذمته إلى الموت وبموته يجب الاطعام فى تركته بدلاً عن الصوم أو يصوم الولي عنه على الخلاف وما فى الزيادة يفيد أن الاطعام كفارة للظهار أى والوقاع أصل لا بدل (قوله وتظاهرها) التظاهر التعاون اهـ مختار والمراد هنا أن هذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً (قوله أن يكون هو المختار) معتمد (قوله أى قريب كان) أى بشرط أن يعرف نسبه منه ويعد فى العادة قريباً له شو برى اهـ سم على بهجة وظاهره ولو رقيقاً وعبارة حجج بعد قول المصنف وإن مات الخ نعم لو قيل فى حرمت وله قريب رقيق له الصوم عنه لم يبعد لأن الميت أهل للأنابة عنه وأى فى كلامه بالرفع بدل أو عطف بيان لكل (قوله وإن لم يكن وارثاً) أى بالقرابة الخاصة كابن الخال وقوله ولا ولى مال أى بأن لم يكن وصياً ولا قياً من جهة القاضى



ولا يشترط في الآذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لأن القن من أهل فرض الصوم بخلاف الصي ويؤيده ما يأتي من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وإنما اشترطت حرّيته ثم لأن القن ليس من أهل حجة الإسلام فهو ثم كالصبي بخلافه هنا (ولو صام أجنبي) على هذا القول (بأذن الولي صح) ووقع عن الميت سواء أ كان بأجرة وهي عند استئجار الوارث من رأس المال أو دونهما للأخبار الصحيحة كخبر الصحيحين المارّ وخبر مسلم «أنه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها فقال لها عليه الصلاة والسلام صومي عن أمك» . قال في المجموع : وهذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة اهـ وبما يبطل الإرث خبر أحمد وأبي داود «أن امرأة ركب البحر فنذرت إن نجاها الله أن تصوم شهرا فلم تصم حتى ماتت ، فجاءت قرابة لها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال صومي عنها» فعدم استقصاه عن إرثها وعدمه يدل على العموم ، وفي المجموع أيضا مذهب الحسن البصري أنه لو صام عنه بالإذن ثلاثون في يوم واحد أجزا وهو الظاهر الذي أعتقده ، ولكن لم أرفيه كلاما لأصحابنا اهـ . قال الأذرعى : وأشار إليه ابن الأستاذ تفقها وبشهادته نظيره في الحج كما صرحوا به أى فيما إذا وجب صيام بدلا عن إمداد وجبت عليه ثم مات قبل أن يصوم فإنه إذا صام عنه جماعة بعد الإمداد أجزاء . واستشهد له البارزى أيضا بما لو استؤجر عنه بعد موته لحجة الإسلام واحد وآخر لنذر وآخر لقضاء في سنة واحدة فإنه يجوز وسواء في جواز فعل الصوم أ كان قد وجب فيه التتابع أم لا لأن التتابع إنما وجب في حق الميت لمعنى لا يوجد في حق القريب ولأنه ألزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته وقضية كلام الرافعى استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر . أما إذا لم يخلف تركه ،

(قوله لأن القن الخ) أى بخلاف الصي فإنه وإن كان من أهل الصوم ليس من أهل فرضه (قوله ولو صام أجنبي) خرج به ما لو أذن الأجنبي المأذون له لأجنبي آخر فلا يعتد بأذنه (قوله بأذن الولي) أى السابق الذى يصوم على القديم والألف واللام فيه للعهد فيصدق بكل قريب وإن بعد ولم يكن وارثا وقد يشعر به قوله بعد ولو قام بالتقريب ما يمنع الإذن كصبا الخ حيث لم يعبر فيه بالولي ويحتمل تخصيص الولي هنا بمن له ولاية المال كالأب والجد للميت كما هو مقتضى إطلاق الولي هنا وتقييده للولي فيما مرّ بقوله الذى يصوم على القديم ، لكن يمنع هذا الاحتمال ما تقدم في قوله ولا يشترط في الإذن الخ (قوله من رأس المال) ومحل ذلك حيث كان حائزا أو غيره واستأجر بأذن باقى الورثة وإلا كان مازاد على ما يخصه تبرعا منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة (قوله فقال لها عليه الصلاة والسلام) لاحاجة إليه مع قوله أولا قال لامرأة الخ ثم رأيت في نسخة صحيحة إسقاط قوله فقال لها عليه الصلاة والسلام ومثله في المحلى (قوله وبما يبطل الإرث) أى يبطل اشتراط كون من يصوم عن الميت وارثا (قوله وسواء في جواز فعل الصوم) أى الواقع من جماعة في يوم عن شخص (قوله صفة زائدة) هى التتابع (قوله والقريب) أى نفسه (قوله فلا يقدم أحدهما) أى لأن القريب قائم مقام الميت فكأنه أذن لهما وعليه فلو صام عن الميت قدر ما عليه فإن وقع ذلك مرتبا وقع الأول عنه والثانى نقلا للصائم ولو وقع معا احتمل أن يقال وقع واحد منهما عن الميت لابعينه والآخر عن الصائم .

(قوله ولا يشترط في الآذن والمأذون) كان الأولى تأخيرها عن المتن الآتى (قوله وهى عند استئجار الوارث الخ) خرج بالوارث غيره فالأجرة عليه كما هو ظاهر وسيأتى ما يؤخذ منه أن للوارث أخذ الأجرة إذا صام (قوله للأخبار الصحيحة الخ) استدلال لأصل مسئلة الصيام على القديم وآخره إلى هنا حتى تم المسئلة (قوله فعدم استقصاه عن إرثها وعدمه) أى انه لم يستل عن كونها إرثه أو هناك من يحجبها لاعتن سبب إرثها من كونها بالبنية أو الأخنية مثلا فلا يقال يحتمل أنه كان يعرف جهة قرابتها (قوله ولأنه التزام صفة زائدة) في التعبير بالالتزام تساهل (قوله فسقطت بموته) مجرد دعوى لم يقدم عليها دليلا ولعل المقيس عليه ساقط من النسخ من الكتبة .

فلا يلزم الوارث إطعام ولا صوم بل يسق له ذلك . وينبغي ندبه لمن عدّ الورثة من بقية الأقارب إذا لم يخلف تركّة أو خلفها وتعدّى الوارث بترك ذلك ( لامستقلا في الأصح ) فلا يجوز له الصوم لأنه لم يرد به نص ولا هو في معنى ما ورد به النص وفارق نظيره في الحج بأن له بدلا وهو الإطعام وبأنه لا يقبل النيابة في الحياة فضيق فيه بخلاف الحج وهل له أن يستقل بالإطعام لأنه محض مال كالدين أو يفرق بأنه هنا بدل عما لا يستقل به الأقرب لكلامهم وجزم به الزركشي الثاني ولو قام بالتقريب ما منع الإذن كصبا وجنون ، أو امتنع الأهل من الإذن أو الصوم ، أولم يكن قريب أذن الحاكم فيما يظهر خلافا لمن استوجه عدمه وعلله بأنه على خلاف القياس فيقتصر فيه فتعين الفدية ، ولو قال بعض الورثة أنا أصوم وأخذ الأجرة جاز ، أو قال بعضهم نطم و بعضهم نصوم أجب الأولون كما رجحه الزركشي وابن العماد لأن أجزاء الطعام مجمع عليه . ويؤيد إجابة من طلب التكفين في ثلاثة أثواب تكميلا لحق الميت ولو تعدد الوارث ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الأمداد على قدر إرثهم ثم من خصه شيء له إخراج الصوم عنه ويجبر الكسر . نعم لو كان الواجب يوما لم يجز تبغيض واجبه صوما وإطعاما لأنه بمنزلة كفارة واحدة ومقابل الأصح يصح كما يوفى دينه بغير إذنه ( ولومات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل ذلك عنه ولا فدية له ) لعدم ورودها بل نقل القاضي عياض الإجماع على أنه لا يصلي عنه . نعم لو نذر أن يعتكف صائما

( قوله فيقتصر فيه )  
عبارة شيخ الاسلام وهو  
الذي عرض به الشارح  
فيقتصر عليه ( قوله  
ويجبر الكسر ) أى في  
الصوم ( قوله لم يجز  
تبغيض واجبه صوما  
وإطعاما ) ولعل المانع  
من وقوع الصوم الذي  
صامه من خصه الصوم  
عن الميت كونه نواه عن  
خصوص حصته .

( قوله فلا يلزم الوارث ) وإنما لم يجب عليه الصوم لكون الميت لم يخلف تركّة يتعلق بها الواجب ومن ثم لم يجب الصوم على وارث من خلف تركّة ، وغاية الأمر أنه سقط التعلق بالتركة بصومه ( قوله وفارق نظيره في الحج ) أى حيث يصح من الأجنبي بلا إذن من الميت ولا من القريب ( قوله بأن له ) أى الصوم ( قوله في الحياة ) أى بخلاف الحج فإنه يقبلها حيث كان المستتيب معضوبا ( قوله وهل له ) أى للأجنبي ( قوله إذن الحاكم ) أى وجوبا لأن فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه رعايتها والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت ( قوله فيما يظهر ) خلافا لما في شرح الروض ، وعبارة سم على شرح البهجة فإن قام بالتقريب ما منع الإذن كصبا وجنون أو امتنع من الإذن والصوم أولم يكن قريب فهل بأذن الحاكم فيه نظر والأوجه المنع لأنه على خلاف القياس فيقتصر عليه فتعين الفدية اه كلام شرح الروض إلا أن قوله والأوجه المنع الخ الأوجه أنه يأذن له ويستأجر من التركة مر ( قوله خلافا لمن استوجه ) مشى عليه حج ( قوله فيقتصر فيه ) أى على الوارد ( قوله وأخذ الأجرة جاز ) أى حيث رضى بذلك ببقية الورثة أخذًا من قوله أو قال بعضهم الخ ( قوله أجب الأولون ) أى بالنسبة لقدر حصتهم فقط أخذًا مما يأتي في قوله ثم من خصه شيء له إخراج الخ ( قوله لأن أجزاء الإطعام ) يؤخذ منه أن الإطعام أفضل من الصوم وبه صرح حج حيث قال : فظاهر قوله في شرح مسلم يسق أنه أى الصوم أفضل من الإطعام وهو بعيد كيف وفي أجزاء الخلاف والإطعام لا خلاف فيه فالوجه أن الإطعام أفضل منه ( قوله لم يجز تبغيض ) أى فالطريق أن يتفقوا على صوم واحد أو يخرجوا مدّ طعام فإن لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم إجبارهم على الفدية أو أخذ مدّ من تركته وإخراجه ( قوله لعدم ورودها ) أى وهل تسق أم لا فيه نظر والأقرب الأول خروج من خلاف من أوجبه في الصلاة المذكورة عن حج الآتي قريبا .

اعتكف عنه وليه صائما قاله في التهذيب ومثله ركعتا الطواف فيجوز تبعاً للحج (وفي الاعتكاف قول) أنه يعتكف عنه قياساً على الصوم لأن كلا منهما كف ومنع (والله أعلم والأظهر وجوب المد) عن كل يوم (على من أفطر) من رمضان (لكبر) كأن صار شيخاً هرمًا لا يطيق الصوم في زمن من الأزمان وإلزامه إيقاعه فيما يطيقه فيه ومثله كل عاجز عن صوم واجب سواء في رمضان وغيره لزمانة أو مرض لا يرجى برؤه أو مشقة شديدة تلحقه ولم يتكافئه قال تعالى - وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين - أي لا يطيقونه أو يطيقونه حال الشباب ثم يعجزون عنه حال الكبر أو يطيقونه أي يكافونه فلا يطيقونه كأمرو وإلزامهم من ذكر قضاء إذا قدر بعد ذلك لسقوط الصوم عنه وعدم مخاطبته به كما هو الأصح في المجموع من أن الفدية واجبة في حقه ابتداءً لا بدلاً عن الصوم ومن ثم لو نذر صوماً لم يصح نذره وإن قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه بخلاف نظيره في الحج عن معضوب قدر بعد لأنه خوطب بالحج ولو تكلف الصوم فلا فدية عليه كما نقله في الكفاية عن البندنجي كما لو تكلف من سقطت عنه الجمعة فعلها حيث أجزأته عن واجبه فلا يرد عليه قول الأسنوي قياساً ما صححوه من أنه مخاطب بالفدية ابتداءً وعدم الاكتفاء بالصوم وقضية كلامهما أن من ذكر إذا عجز عن الفدية ثبتت في ذمته كالكفارة وهو كذلك .

(قوله لأنه خوطب بالحج)  
أي ابتداءً فلا يقال إن  
أكونه مخاطباً بالحج هو  
محل النزاع .

(قوله اعتكف عنه وليه صائماً) أي جاز أن يعتكف صائماً فإن لم يفعل بقي الاعتكاف في ذمة الميت (قوله وفي الاعتكاف قول) قال حج وفي الصلاة قول أيضاً أنها تفعل عنه أوصى بها أولاً حكاية العبادي عن الشافعي وغيره عن إسحق وعطاء لحبر فيه لكنه معلول بل نقل ابن برهان عن القديم أنه يلزم الولي أي إن خلف تركه أن يصلي عنه كالصوم ووجه عليه كثيرون من أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة مداً واختار جمع من محققي المتأخرين الأول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه وبما تقرّر يعلم أن نقل جمع شافعية وغيرهم الإجماع على المنع المراد به إجماع الأكثر وقوله واختار جمع من محققي المتأخرين الأول أي أن الصلاة تفعل عنه (قوله لكبر) تعبيره بالكبر يقتضي أن من أصابه مرض لا يرجى برؤه وعجز معه عن الصوم ولم يبلغ سن الكبر وأفطر لا يجب عليه المدبل لا يعتد به منه ثم إن استمر كذلك حتى مات أخرج عنه لئلا يسأل يوم مد كما تقدّم وقد يقتضيه قول الشارح أول الفصل وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حي الخ ، لكن قول الشارح الآتي ومثله كل عاجز عن صوم واجب الخ يقتضي خلافه وهو الظاهر (قوله أو مشقة شديدة تلحقه) لم يبين ضابط المشقة هنا المبيحة للفدية وقياس مأمور في المرض أنها التي يخشى منها محذور تيمم (قوله أي لا يطيقونه) أي فلا مقدرة فإن قلت أي قرينة على أن المراد ذلك . قلت : يمكن أن يكون قد وجدت عند النزول قرينة حالية فهم منها ذلك ، ولا يضّر عدم بقائها فليتأمل اه سم على بهجة (قوله وإلزامهم يلزم من ذكر قضاء) أي وإن كانت الفدية باقية في ذمته (قوله لم يصح نذره) أي لعجزه عنه حال النذر (قوله لأنه خوطب بالحج) ويقع الحج الأول للنائب ويسترد منه ما دفعه إليه من الأجرة .



وما بحثه في المجموع من أنه ينبغي هنا عكسه كالفطرة لأنه عاجز حال التكليف بالفدية وليست في مقابلة جناية ونحوها رد بأن حق الله تعالى المالى إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب استقر في ذمته وإن لم يكن على جهة البدل إذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك إذ سببه فطره بخلاف زكاة الفطر ولو أخر نحو الهرم الفدية عن السنة الأولى لم يلزمه شيء للتأخير وليس له ولا للحامل أو المرضع الآتين تعجيل فدية يومين فأكثر ولهم تعجيل فدية يوم فيه أو في ليلته ومقابل الأظهر المنع لأنه أفطر لأجل نفسه بعذر ، فأشبهه المسافر والمريض إذا ما قبل انقضاء السفر والمرض ، وفرق الأول بأن الشيخ لا يتوقع زوال عذره بخلافهما ( وأما الحامل والمرضع فإن أفطرتا خوفاً ) من الصوم ( على نفسيهما ) ولو مع وليهما تغليبا للسقط وعملا بالأصل من حصول مرض ونحوه بالصوم كالضرر الحاصل من الصوم للمريض ( وجب ) عليهما ( القضاء بلا فدية ) كالمرضى المرجو البرء ( أو على الولد ) وحده ولو من غيرها بأن خافت الحامل من إسقاطه وخافت المرضع من أن يقتل اللبن فيهلك الولد ( لزمتهما ) مع القضاء ( الفدية في الأظهر ) في مالهما وإن كانتا مسافرتين أو مريضتين . نعم إن أفطرتا لأجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا إن أطلقتا في الأصح ثم الكلام في الحرة أما القنعة فستأني وفي غير المرضع المتحيرة ، وأما هي فلا فدية عليها للشك وكذا الحامل المتحيرة بناء على أن الحامل تحيض ثم محل ما ذكر في المتحيرة إذا أفطرت ستة عشر يوماً فأقل فإن أفطرت أزيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لأنها أكثر ما يحتمل فسادها بالحيض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوماً نبه عليه الجلال البلقيني وشمل كلام المصنف المستأجرة للارضاع وإنما لزمها ولم يلزم الأجير دم التمتع لأن الدم ثم من تمة الحج الواجب على المستأجرة الفطر من تمة إيصال المنافع اللازمة للرضع وما بحثه الشيخ من أن محل ما ذكر في المستأجرة والتطوعة إذا لم توجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع ،

( قوله وما بحثه في المجموع من أنه ينبغي هنا عكسه ) أى وهو عدم ثبوتها في ذمته ( قوله ولو أخرج ) أى بعد مضي سنتين مثلاً لأنه لو أخرج فدية السنة الأولى فيها لم يكن تأخير حتى يقال لم يلزمه شيء للتأخير ( قوله الآتين تعجيل ) أى وإذا قلنا بعدم الاعتداد بما عجله هل له أن يسترده أم لا فيه نظر والأقرب الأول وإن لم يعلم الآخذ بكونها معجلة أخذاً مما مر فيما لو أخرج غير الجنس فإنه يسترد منه مطلقاً لفساد القبض وتقدم أن مثل ذلك كل ما لم يقع الموقع وكان قبضه فاسداً وكذا لو عجل ليلاً الفطر للكبر أو المرض ثم تحمل المشقة وصام صبيحة ليلة التعجيل فيتبين عدم وقوع ما عجله الموقع ويسترده على ما مر ( قوله وأما الحامل ) أى ولو كان الحمل من زنا أو بغير آدمى ولا فرق في الرضيع بين أن يكون آدمياً أو حيواناً محترماً ثم رأيت في الزيادة ( قوله من حصول مرض ونحوه ) أى من كل ضرر يبيح التيمم حج . أقول : وينبغي في اعتماد الخوف المذكور أنه لا بد من إخبار طبيب مسلم عدل ولو عدل رواية أخذاً مما قيل في التيمم ( قوله أو على الولد ) أى ولو جرباً على الأوجه لأنه محترم خلافاً لما يقتضيه كلام الزركشى اهـ إيجاب وقوله ولو جرباً أى بأن استؤجرت امرأة مسامة لإرضاع ولد حرى مثلاً ( قوله فيهلك الولد ) مثل الهلاك غيره مما يبيح التيمم اهـ حج ( قوله وكذا إن أطلقتا ) أى بأن لم يريد بالفطر خصوص الولد ولا السفر أو المرض ( قوله وجبت الفدية لما زاد ) أى على ستة عشر ( قوله كل رمضان ) أى من سنة واحدة ( قوله المستأجرة ) وكذا المتبرعة اهـ حج وظاهره وإن لم تتعين للارضاع وسيأتي ما فيه في قوله وما بحثه الشيخ الخ .

( قوله من حصول مرض ) متعلق بقوله خوفاً وقوله كالضرر وصف لمصدر محذوف أى ضرراً كالضرر الخ ( قوله أما القنعة فستأني ) انظر أين تأتي ( قوله وما بحثه الشيخ من أن محل ما ذكر ) يعنى جواز الفطر ( قوله ويتسارح عنه بالفدية<sup>(١)</sup> ) انظر هل يتسارح عنه بالصوم أيضاً على القديم الآتى .

(١) ( قوله ويتسارح عنه بالفدية ) ليس موجوداً بنسخ الشرح التى بأيدينا اهـ مصححه .

( قوله محمول في المستأجرة ) تسليم المنفعة شرعا وخرج بذلك ما إذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فتصح الإجارة ويجوز لها الفطر بل يجب ويمتنع عليها دفع الطفل غيرها وهذا موضوع كلام الأصحاب وهو حاصل قوله وإلا فالإجارة الخ ( قوله لأنه فطر ارتفق به شخصان ) هذا وجه إلحاقه بالموضع فهو الجامع في القياس لاحكامه إيجاب الفدية وإلا فسيأتي أن الفدية حكمة استأثر الله تعالى بها . لا يقال يلزم على هذا أن المقيس عليه تعبدى وحينئذ فلا يصح القياس لأن من شرطه أن لا يكون المقيس عليه تعبديا لأننا نقول الذي استأثر الله به إنما هو إناطة الحكم بخصوص هذه العلة فالحكم معلل لا تعبدى فهو كالطعم في الرويات فتأمل ( قوله لكن المعتمد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك ) أى الفدية ( قوله فأفطر فيه الانقاذ ) ليس في كلام الأذرى فيجب حذفه لذلك وليتأتى قوله بعد ويتجه تقييده بما مر آنفا في الحامل والمرضع ونص عبارة الأذرى

( ١٩٠ )

على ما إذا غلب على ظنها الخ ) أى وحينئذ فلا تصح الإجارة لعدم قدرتها على

محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها إلى الإفطار قبل الإجارة وإلا فالإجارة للأرض لا تكون إلا إجارة عين ولا يجوز إبدال المستوفى منه فيها والفطر فيما ذكر جائز بل واجب إن خيف نحو هلاك الولد ولا تتعدد الفدية بتعدد الأولاد لأنها بدل عن الصوم بخلاف العتقة لأنها فداء عن كل واحد ومقابل الأظهر لا يلزمهما كالمسافر والمريض لأن فطرهما لعذر وقيل يجب على الموضع دون الحامل لأن فطرهما لمعنى فيها كالمرضى ( والأصح أنه يلحق بالمرضع ) في إيجاب الفدية مع القضاء ( من أفطر لانقاذ ) محترم ( مشرف على هلاك ) بفرق أو غيره أو على إتلاف عضو أو منفعة أخذا من نظائره وتوقف الانقاذ على الفطر فأفطر ولم تكن امرأة متحيرة لأنه فطر ارتفق به شخصان وإن وجب كما مر وقضية كلامه التسوية بين النفس والمال لكن المعتمد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك في المال ولومال غيره إن لم يكن حيوانا وإن كان النقال فرضه في مال نفسه لأنه فطر ارتفق به شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم ولو بهيمة فإنه ارتفق به شخصان ومحل في منقذ لا يباح له الفطر لولا الانقاذ . أما من يباح له الفطر لعذر كسفر أو غيره فأفطر فيه لانقاذ ولو بلانية الترخص قال الأذرى فالظاهر أنه لافدية ويتجه تقييده بما مر آنفا في الحامل والمرضع . والثاني لا يلحق بهما لأن إيجاب الفدية مع القضاء بعيد من القياس وإنما قلنا به في حق الموضع والحامل لورود الأخبار به فبقى ما عداها على الأصل والفطر في هذه الحالة واجب كما مر إن لم يمكن تخليصه إلا به ( لا المتعدي بفطر رمضان بغير جماع ) فلا يلحق بها لعدم وروده وفارق لزومها للحامل والمرضع بما مر وبأن الفدية غير متقدمة بالإثم بل إنما هي حكمة استأثر الله بها . ألا ترى أن الردة في شهر رمضان أخش من الوطء مع أنه لا كفارة فيها وفارق ذلك أيضا لزوم الكفارة في اليمين الغموس وفي القتل عمدا عدوانا بأن الصوم عبادة بدنية والكفارة فيها على خلاف الأصل فيقتصر فيها على ما ورد فيه نص أو كان في معناه بخلافها في تينك . نعم يلزمه التعزير ( ومن أخر قضاء رمضان ) أوشيثا منه ( مع إمكانه ) بأن كان صحيحا مقيا ( حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مة ) وهو آثم كما في المجموع لخبر فيه ضعيف لكنه روى موقوفا على راويه بإسناد صحيح ويعضده إفتاء ستة من الصحابة ولا يخالف لهم ولتعديه بحرمة التأخير حينئذ وإنما جاز تأخير ،

( قوله على ما إذا غلب على ظنها ) أى فلا يجوز لها حيث علمت ذلك الإيجار وتبطل الإجارة لو صدرت منها على هذا الوجه لعجزها عن تسليم منفعة نفسها بوجود من لا يضرها الإرضاع ( قوله بما مر آنفا ) أى بأن أفطر لنحو السفر لا لانقاذ وعليه فقوله أولا لانقاذ معناه عنده ( قوله والمرضع ) أى وذلك بأن أفطرت مع وجود غيرها على ما بحثه الشيخ رحمه الله ( قوله بما مر ) أى من أنه ارتفق به شخصان ( قوله نعم يلزمه ) أى المتعدي ( قوله صحيحا مقيا ) أى وحرّا لما يأتي من قوله : أما القن الخ ولا فرق في الحرّ بين كونه حر الكل أو البعض أخذا من تعليل الاحتراز بالحر عن الرقيق لأنه لا تركة له فيخرج عن البعض مما خلفه عن كل يوم مد كما تقضى ديونه من تركته ولا فرق في وجوب المد لكل يوم بين كونه بينه وبين سيده مهايأة أم لا أى ولم تكن المرأة حاملا أو مرضعا أخذا مما مر ويأتي .

قضاء

وكل ما سبق في منقذ لا يباح له الفطر لولا الانقاذ أما لو كان يباح له ذلك لعذر سفر أو غيره

فالظاهر أنه لافدية عليه ولا شك فيه إذا نوى الفطر بذلك انتهت ( قوله والكفارة فيها على خلاف الأصل ) يعنى الفدية .

قضاء الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلها بل إلى سنين لأن تأخير الصوم إلى رمضان آخر تأخير إلى زمن لا يقبله ولا يصح فيه فهو كتأخير عن الوقت بخلاف قضاء الصلاة فإنه يصح في كل الأوقات ولا يرد عليه أنه يقتضى مجيء الحكم فيما هو قبيل عيد النحر إذ التأخير إليه تأخير لزمن لا يقبله لأن المراد تأخيره إلى زمن هو نظيره لا يقبله فاتتني العيد على أن يراد ذلك غفلة عن قولهم في الاشكال مثلها وخرج بإمكانه ما لو أخره بعذر كأن استمر مسافرا أو مريضا أو المرأة حاملا أو مرضعا إلى قابل فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقيا وإن استمر سنين لأن ذلك جائز في الأداء بالعذر في القضاء به أولى ، ولا فرق في ذلك كما اقتضاه كلامهما كغيرهما وصحح به المتولى وغيره بين من فاته شيء بعذر وغيره لكن سيأتي في صوم التطوع تبعا لما نقله في الروضة عن التهذيب وأقره أن التأخير للسفر حرام وقضيته لزومها ويمكن أن يقال لا يلزم من الحرمة الفدية وقضية كلامهما أنه لو شفي أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في شعبان مثلا ولم يقض فيه لزوم الفدية وهو ظاهر وإن نظر فيه الأسنوي ، وأخذ الأذري من كلامهم أن التأخير جهلا أو نسيانا عذر فلا فدية به وسبقه لذلك الروياني لكن خصه بمن أفطر بعذر والأوجه عدم الفرق وبحث بعضهم سقوط الإثم به دون الفدية ومثلهما الإكراه كما في نظائر ذلك وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه ( والأصح تكرره ) أى المدة إذا لم يخرج ( بتكرّر السنين ) لأن الحقوق المالية لا تتداخل بخلافه في نحو الهرم لا يتكرر بذلك لانتفاء التقصير . أما القنّ فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الرافعي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه والأوجه عدم الوجوب . وقيل نعم أخذنا من قولهم ولزمت ذمة عاجز، وما فرق به البقوى من أنه لم يكن من أهل الفدية وقت الفطر بخلاف الحرّ صحيح وإن زعم بعضهم أنه يمكن الجواب عنه بأن العبرة في الكفارة بوقت الأداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو أن المكفر ثم أهل للوجوب في حالتيه وإنما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فإنه غير أهل لالتزام الفدية وقت الوجوب ومقابل الأصح لا تتكرر كالحدود ( والأصح أنه لو أخر القضاء ) أى قضاء رمضان

( قوله قضاء الصلاة ) أى حيث فاتته بعذر ( قوله إذ التأخير إليه ) أى إلى يوم عيد النحر ( قوله لا يقبله ) جملة حالية ( قوله وخرج بإمكانه ما لو أخره بعذر كأن استمر الخ ) وينبئ أن منه ما لو نذر صوم شعبان في كل سنة وفاته شيء من رمضان ولم يتمكن من قضائه حتى دخل شعبان فيعذر في تأخير قضاء رمضان إلى شوال مثلا لأن صوم شعبان استحق عليه بالنذر قبل استحقاق صومه عن القضاء ( قوله ولا فرق في ذلك ) أى في لزوم الفدية بالتأخير ( قوله بين من فاته شيء ) معتمد ( قوله أن التأخير ) أى تأخير قضاء رمضان بسبب السفر ( قوله أن التأخير جهلا ) ومراده الجهل بحرمة التأخير وإن كان مخالطا للعلماء لحفاء ذلك لا بالتكرّر فلا يعذر لجهله نظير ما مرّ فيما لو علم حرمة التخننح وجهل البطلان به اه حجاج اه زيادى ( قوله والأوجه عدم الفرق ) أى بين من أفطر لعذر وغيره ، فكل من الجهل والنسيان عذر مطلقا ( قوله سقوط الإثم به ) أى الجهل ( قوله وموته أثناء يوم ) أى ولو كان مفطرا لتبين أنه ليس من أهل صوم ذلك اليوم ( قوله يمنع تمكنه فيه ) أى فلا يكون سببا في تكرّر الفدية ( قوله بتكرّر السنين ) أى بقيده المارّ في كلام المصنف وهو الإمكان ، وعبارة سم على منهج : فرع إذا تكرّر التأخير هل يعتبر الإمكان في كل عام أم يكفي لتكرّر الفدية وجود الإمكان في العام

( قوله غفلة عن قولهم في الاشكال ) أى المقدّر في قوله وإنما جاز تأخير الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلها إذ هو جواب عن إشكال متدرّ كما لا يخفى ( قوله ولا فرق في ذلك ) أى في عدم لزوم الفدية في التأخير لعذر ( قوله أن التأخير للسفر حرام ) أى فيما إذا كان الفوات لغير عذر ( قوله وبحث بعضهم سقوط الإثم به ) الضمير لما ذكر من الجهل والنسيان ( قوله أما القنّ الخ ) كأنه توهم أنه قيد فيما مر لزوم الفدية بالحرّ أو أنه سقط من النسخ وإلا فلا موقع للتعبير بأما هنا .



(قوله وفرق بينه وبين ما اقتضاه كلامهما بعد من عدم لزوم الخ) أى بأنه مات هنا عاصيا بالتأخير وتحقيق اليأس بفوات البعض فزومه بدله بخلافه ثم فيها أما الأول فواضح وأما الثانى فجواز موته قبل الغد فلا يحث هذا نص عبارة الامداد الذى ماذكره الشارح إلى آخر السوادة عبارته بالحرف إلا أنه أسقط منها ماذكرته ولا يخفى أن قوله وفرق بينه وبين ما اقتضاه كلامهما بعد من عدم لزوم الخ صريح فى أن الفرق بين مسئلتى الصيام وأن الزركشى يفرق بين الحى والميت وأن تصويبه فى خصوص مسألة الميت مع أن ما ذكر من الفرق إنما هو بين الصيام والحلق وأيضا فقوله وأخذ ابن العماد بالقضية الثانية صريح فى أن الزركشى غير قائل بالفرق وكل ذلك تناقض ثم إن قوله وأخذ ابن العماد بالقضية الثانية لا يخفى أن القضية الثانية إنما هي العماد لا يقول بعدم لزوم مطلقا بل إنما يقول به فى الحى كما يدل عليه باقى (١٩٢)

عدم لزوم مطلقا وابن الكلام وبالجملة فى هذا السياق مؤاخذات لا تخفى وحاصل ما فى هذا المقام أن الشيخين لما ذكر مسألة من مات وعليه عشرة أيام لبواقي خمس من شعبان التى مرت المقضية لزوم الفدية فى تركته حالا قال بعد ذلك واللفظ للروضة وإذا لم يبق بينه وبين رمضان السنة الثانية ما يتأتى فيه قضاء جميع الفائت فهل تلزمه فى الحال الفدية عما لا يسعه الوقت أم لا تلزمه إلا بعد دخول رمضان فيه وجهان كالوجهين فيمن حلف لياكل هذا الرغيف غدا فتلف قبل الغد هل يحث فى الحال أم بعد مجيء الغد انتهى وقضية التشبيه بمسئلة الحلف عدم لزوم فى الحال وفى المسئلة الثانية مفروضة فى الحى كما لا يخفى

(مع إمكانه فمات أخرج من تركته لكل يوم مسدان مد للفوات) مالم يصم عنه أحد كما مر (ومد للتأخير) لأن كلا منهما موجب عند الأفراد فكذا عند الاجتماع . والثانى يكفى مد وهو للفوات وعلم أنه متى تحقق الفوات وجبت الفدية ولم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فمات لبواقي خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مدا عشرة لأصل الصوم وخمسة للتأخير لأنه لو عاش لم يمكنه إلا قضاء خمسة وقضية ذلك لزوم الفدية حالا عما لا يسعه وهو ما صوبه الزركشى وفرق بينه وبين ما اقتضاه كلامهما بعد من عدم لزوم حتى يدخل رمضان كمن حلف لياكل هذا الرغيف غدا فتلف بغير إتلافه قبل الغد فلا يحث وأخذ ابن العماد بالقضية الثانية وفرق بين صورة الميت والحى بأن الأزمنة المستقبلية يقدر حضورها بالموت كما يحل الأجل به وهذا مفقود فى الحى إذ لا ضرورة إلى تعجيل الزمن المستقبل فى حقه ولو عجل فدية التأخير ليؤخر القضاء مع الامكان أجزائه وإن حرم عليه التأخير ولا شئ على الهرم والزمن ومن اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير الفدية إذا أخرها عن السنة الأولى (ومصرف الفدية الفقراء والمساكين) دون غيرها من مستحقى الزكاة لأن المسكين ذكر فى الآية والخبر والفقير أسوأ حالا منه أو داخل فيه إذ كل منهما إذا ذكر منفردا يشمل الآخر ولا يجب الجمع بينهما (وله صرف أمداد)

الأول الظاهر الأول كما يرشد اليه قول البغوى أن المتعدى بالفطر لا يعذر بالسفر فى القضاء اه والذى تحرر فى مجلس مر معه بحضرة العلامة الطبرلاوى الأول (قوله مع إمكانه) ولا يمنع من الامكان ما لو حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره باليمين فتلزمه الفدية إذا أخر (قوله وهو ما صوبه الزركشى) معتمد (قوله فلا يحث) أى قبل الغد (قوله ولا شئ على الهرم) تقدم التصريح به فى قوله بخلافه فى نحو الهرم الخ (قوله وله صرف أمداد) التعبير به مشعر بأن صرفه لأشخاص متعددين أولى وهو كذلك . ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام من أن سد جوعة عشرة مساكين أفضل من سد جوعة واحد عشرة أيام وعبارة شرح المناوى على منظومة الأكل لابن العماد قبل قوله : وإن دعوت صوفيا الخ مانصه : فائدة لو سد جوعة مسكين عشرة أيام هل

فرماها الأسنوى كالسبكي بالتناقض فى ذلك فالزركشى صوب ما اقتضاه كلامهما أولا من لزوم حالا أى فى منها مسئلتى الحى والميت وفرق بين مسئلتى الصوم والحلف وأما ابن العماد فاعتمد كلا من القضيتين وفرق بين مسئلتى الحى والميت وعبارة شرح الروض بعد سوق كلام الشيخين وإثبات التناقض بينهما ونسبته للسبكي والأسنوى نصها ورده أى ماذكره السبكي والأسنوى ابن العماد بأنه لا مخالفة فإن الأزمنة المستقبلية يقدر حضورها بالموت كما يحل الأجل به وهذا مفقود فى الحى إذ لا ضرورة إلى تعجيل الزمان المستقبل فى حقه والزركشى بأن الصواب هو الأول أى لزوم الفدية فى الحال ولا يلزم من التشبيه بمسئلة الرغيف خلافه ثم فرق بين صورتى الصوم وصورة اليمين بأنه مات هنا عاصيا بالتأخير فزومه الفدية فى الحال بخلاف صورة اليمين وبأنه هنا قد تحقق اليأس بفوات البعض فزومه بدله بخلافه فى اليمين لجواز موته قبل الغد فلا يحث انتهت ولا يخفى أن الفرق الأول من فرق الزركشى قاصر على مسألة الموت وبهذا تعلم ما فى كلام الشارح كالامداد

منها (إلى شخص واحد) بخلاف المد الواحد فإنه يجوز صرفه إلى شخصين لأن كل مد كفارة ومن ثم لم يجوز إعطاؤه من أمداد الكفارة الواحدة أكثر من مدٍّ أما إعطاء دون المدوحده أومع مد كامل فيمتنع مطلقاً لأنه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبع بخلافه في كفارة الحج فإنه أصل وأيضاً فالمعروم ثم قد يكون أقل من مدٍّ بلا ضرورة بخلافه هنا (وجنسها) أى القدية (جنس الفطرة) التى مر الكلام عليها ومرت فيها أن المد رطل وثلاث وأن المعتبر السكيل لا الوزن .

### (فصل)

في موجب كفارة الصوم

(تجب الكفارة بإفساد صوم يوم من رمضان) يقينا وخرج به الوطاء في أوله إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه أو فصوص يوم الشك حيث جاز فيان من رمضان (بجماع) ولو لواطا وإتيان بهيمة أوميت وإن لم ينزل (أثم به بسبب الصوم) أى لأجله ،

#### [فصل]

في موجب كفارة الصوم

(قوله يقينا) يعنى ظنا

مستندا إلى رؤية كما يعلم

مما يأتى (قوله أو في صوم

يوم الشك الخ) سيما

أنه يورد ذلك على كلام

الصفى ويحجب عنه بأنه

خارج بقيد الافساد فلا

حاجة إلى قول الشارح

يقينا هنا بالنسبة اليه . واعلم

أنه إنما يرد على المصنف

إن جعل قوله من رمضان

وصفا ليوم فإن جعل وصفا

لصوم لم يرد فتأمل .

أجره كأجر من سد جوعة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فقد يكون في الجمع ولى وقد حث الله على الاحسان للصالحين وهذا لا يتحقق في واحد ولأنه يرجى من دعاء الجمع مالا يرجى من دعاء الواحد ومن ثم أوجب الشافعى دفع الزكاة إلى الأصناف لما فيه من دفع أنواع من المفساد وجاب أنواع من الصالح إذ دفع الفقروالمسكنة نوع مخالف لدفع الرق عن المساكين والغرم عن الغارم والغربة والانقطاع عن ابن السبيل اه (قوله منها إلى شخص) أى وله نقلها أيضا لأن حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات (قوله فيمتنع) أى في النون وفيما زاد على الواحد (قوله وجنسها) قال القفال ويعتبر فضلها عما يعتبر ثم اه حجج . أقول : يتأمل هذا مع كون الفرض أنه مات وأن الواجب يتعلق بالتركة و بعد التعلق بالتركة فأى شيء عليه بعد موته يحتاج في إخراج الكفارة إلى زيادة ما يخرج عنه بل القياس أن يتأمل يعتبر لوجوب الإخراج فضل ما يخرج عنه مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الآدمى إن فرض أن على الميت ديناً . نعم ما ذكره ظاهر فيما لو أضر الكبر أو مرض لا يرجى برؤه .

### (فصل)

في موجب كفارة الصوم

(قوله كفارة الصوم) أى وبيانها وما يتبع ذلك (قوله وخرج به) أى بقوله يقينا (قوله حيث جاز) أى بأن أخبره موثوق به برؤية الهلال فصام اعتمادا على ذلك (قوله بجماع) قد يخرج مالمو قارن الجماع مفطر آخر كما كل فلا تجب الكفارة وهو متجه لأن الأصل براءة الذمة ولم يتمحض الجماع للهلك اه سم على شرح البهجة فلو أوج في فرج مقطوع هل يجب فيه الكفارة ويفسد الصوم كما يجب الغسل بالإيلاج فيه أولا ولا يفرق؟ فيه نظر والأقرب الثانى ويفرق بأن المداير هنا على مسمى الجماع وهو منتف فيه بخلاف الغسل فإن الحكم فيه منوط بمسمى الفرج (قوله ولو لواطا) صريح في أن الجماع يشمل ذلك لكنه قال في الإيعاب بعد تعبير المتن بالجماع الأولى بوطء ليشمل اللواط وإتيان البهيمة والميتة ويحتمل أن ما ذكره الشارح تفسير مراد فلا ينافى ما ذكره في الإيعاب .

خبر الصحيحين « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلك قال وما أهلك قال وقعت امرأتى في رمضان قال هل تجد ماتعتق رقبة ؟ قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بفتح المهمتين مكمل ينسج من خوص النخل فيه تمر فقال تصدق بهذا فقال على أفقر منا يارسول الله فوالله ما بين لابتيا أهل بيت أخرج إليه منا فضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك » وفي رواية البخاري فأعتق رقبة فصم شهرين فأطعم ستين مسكينا بلفظ الأمر ورواية أنه كان فيه خمسة عشر صاعا كما قاله البيهقي أصح من رواية أنه كان فيه عشرون صاعا وستأتى القيود مشروحة في كلام المصنف . وأورد على هذا الضابط أمور أحدها إذا جامع المسافر ونحوه امرأته ففسد صومها لا كفارة عليه بافساده على الأظهر فينبغي التقييد بصوم نفسه . ويجب عنه بأن الكفارة إذا لم تلزم بافسادها صومها بالجماع كما يأتى فبالأولى إفساد غيرها له . الثاني لو ظن غروب الشمس من غير أمارة فجامع ثم بان نهارا فلا كفارة لأنه لم يقصد الهتك قاله القاضى حسين والمتولى والبغوى قال في المجموع وبه قطع الأصحاب إلا الإمام فإنه قال من أوجب الكفارة على الناسى يوجبها ههنا وقال الرافعى وتبعه المصنف ينبغي أن يكون هذا مفرعا على تجويز الإفطار والحالة هذه وإلا فتجب الكفارة وفاء بالضابط المذكور . قال الأذرى وظاهر كلام القاضى والمتولى والبغوى مصرح بالمعصية وعدم الكفارة قال القاضى لأنها تدرك بالشبهة كالحمد قال ولو بان أن الشمس قد غربت خرج ولا قضاء فلا يصح الحمل على ما ذكره اه ويجب أخذ ما مرّ بأنها إنما سقطت بالشبهة وهى عدم تحقق الموجب عند الجماع المعتصبا أصل براءة الذمة لا تجوز الإفطار لأنه حرام عليه كما مرّ . الثالث لو شك في النهار هل نوى ليلا أم لا ثم جامع في حال الشك ثم تذكر أنه نوى فإنه يبطل صومه ولا كفارة عليه ،

( قوله خبر الصحيحين جاء رجل ) واسمه سامة بن صخر البياضى ( قوله قال هل تجد ماتعتق ) أى تستطيع وما مصدرية ( قوله فهل تجد ما تطعم ) ما مصدرية أيضا ( قوله وهو بفتح المهمتين ) هذا هو الصواب المشهور في الرواية واللغة وحكاها القاضى عن رواية الجمهور ثم قال ورواه كثير من شيوخنا وغيرهم باسكان الراء قال والصواب الفتح ويقال العرق الزبيل بفتح الزاى من غير نون والزبيل بكسر الزاى وزيادة نون ويقال له القفة والمكمل بكسر الميم وفتح التاء المثناة فوق والسفينة بفتح السين المهملة وبالفاء ين قال القاضى قال ابن دريد تسمى زنبلا لأنه يحمل فيه الزبل والعرق عند الفقهاء ما يسع خمسة عشر صاعا وهو ستون مداً لستين مسكينا لكل مسكين مدّ اه شرح مسلم للنووى . وأما الفرق بالفاء والراء المفتوحين فهو كما في الصباح مكىال يقال إنه يسع ستة عشر رطلا ( قوله ما بين لابتيا ) وهما الحرتان أى الجبلان المحيطان بالمدينة ، وفي رواية ذكرها البخارى في الأدب من رواية الأوزاعى والذي نفسى بيده ما بين طنب المدينة وهو ثنية طنب بضم الطاء المهملة والنون أحد أطناب الخيمة واستعاره للطرف وقوله أهل هو مبتدأ خبره أحوج وبين لابتيا حال ويجوز كون ما حجازية أو تميمية فعلى الأول أحوج منصوب وعلى الثانى مرفوع ويجوز أن يكون بين خبرا مقدما وأهل مبتدأ وأحوج صفة لأهل ويتعين على هذا رفع أحوج على أنه صفة ويجوز نصبه على أنه حال ويستوى على هذا الحجازية والتميمية لسبق الخبر ( قوله خرج ) أى من الصوم .

( قوله وستأتى القيود ) يعنى مفهوماتها ( قوله يجب بأن الكفارة إذا لم تلزم بافسادها صومها الخ ) فى هذا الجواب تسليم الإيراد ولا يخفى اندفاعه بتقيد الجماع كما يعلم مما سيأتى فى كلامه مع أنه يرد على ما قاله أنه لا يكتفى فى الحدود بالمفاهيم ( قوله خرج ) بفتح المهملة وكسر الراء أى إثم ( قوله فلا يصح الحمل على ما ذكره ) هذا من تمة كلام الأذرى فالضمير فى ذكره للرافعى الذى تبعه المصنف أى حيث كان كلام القاضى مصرحا بالاثم فلا يصح ما حمله عليه الرافعى ( قوله ويجب أخذ ما مرّ بأنها إنما سقطت بالشبهة الخ ) هذا الجواب لا يدفع الإيراد وكذا الذى بعده كما هو ظاهر ( قوله لا تجوز الإفطار ) أى الذى بحثه الرافعى فيما مرّ وهذا لا دخل له فى الجواب .



ويحجب عنه بما قبله . الرابع إذا نوى صوم يوم الشك عن قضاء أو نذر ثم أفسده تهارا بجماع ثم تبين بعد الإفساد بالبينة أنه من رمضان فإنه يصدق أن يقال إنه أفسد صوم يوم من رمضان بجماع أثم به لأجل الصوم ومع ذلك فلا تجب عليه الكفارة لأنه لم ينوه عن رمضان . ويحجب عنه بأنه مغطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه من غير رمضان وعنه أيضا لانتفاء نيته له . الخامس ، وهو وارد على عكس الضابط إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فإن الأصح في المجموع عدم انعقاد صومه ، وتجب عليه الكفارة مع أنه لم يفسد صوما . ويحجب بعدم وروده إن فسر الإفساد بما يمنع الانعقاد تجوزا بخلاف تفسيره بما يرفعه على أنه وإن لم يفسده فهو في معنى ما يفسده فكأنه انعقد ثم فسد وزاد في الروضة تبعاً للغزالي تام احترازاً عن المرأة فإنها تفطر بدخول شيء من الذكر فرجها ولو دون الحشفة . والتمام يحصل بالتقاء الختانين ، فإذا مكنته منه فالكفارة عليه دونها وزيفه كثير بخروج ذلك بالجماع ، إذ الفساد فيه بغيره وبأنه يتصور فساد صومها بالجماع بأن يولج فيها نائمة أو ناسية أو مكرهة ثم تستيقظ أو تتذكر أو تقدر على الدفع وتستديم ففساده فيها بالجماع ، إذ استدامة الوطء هنا وطء ولا كفارة عليها لأنه لم يؤمر بها في الخبر إلا الرجل المجامع مع الحاجة إلى البيان ولأنها غرم مالى يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كلمهر فلا يجب على الموطوءة في القبل أو الدبر ولا على الرجل الموطوء كأنقل ابن الرفعة الاتفاق عليه ( فلا كفارة على ناس ) أو جاهل تحريره أو مكره لأن صومه لم يفسد بذلك كما مر ، وقد احترز عنه بفساد بل لا كفارة أيضاً على الصحيح وإن جعلناه مفسدا لانتفاء الإثم ، ولو علم التحريم وجهل وجوب الكفارة وجبت قطعاً ( ولا مفسد غير رمضان ) من نحو نذر وقضاء لأن النص ورد في رمضان وهو أفضل الشهور ومخصوص بفضائل لم يشاركه فيها غيره فلا يصح قياس غيره عليه ، وقد احترز عن ذلك بقوله من رمضان ( أو غير جماع ) كأكل أو غيره لورود النص في الجماع وهو أغاظ من غيره وقد احترز عنه بقوله بجماع ( ولا ) على صائم ( مسافر جامع بنية الترخص ) لأنه لم يأتهم لوجود القصد مع الإباحة ( وكذا بغيرها في الأصح ) لإباحة الإفطار له فصار شبهة في درء الكفارة والثاني تلزمه لأن الرخصة لا تحصل بدون قصدتها . ألا ترى أن المسافر إذا أخر الظهر إلى العصر فإن كان بنية الجمع جمع وإلا فلا ، وجوابه أن الفطر يحصل بلا نية ،

( قوله إن فسر الإفساد بما يمنع الانعقاد تجوزاً ) فيه أن الضوابط تصان عن التجوز وكذا يقال في قوله على أنه الخ .

( قوله ويحجب عنه بما قبله ) هو قوله ويحجب أخذاً مما مر بأنها الخ ( قوله إن فسر الإفساد بما يمنع الانعقاد ) الأولى أن يقول بما يشمل منع الانعقاد الخ ( قوله فكأنه انعقد الخ ) معتمد ( قوله وزيفه كثير ) أى أفسده ( قوله إذ استدامة الوطء الخ ) انظره مع ما قرروه في باب الأيمان وعبارة المنهاج ثم واستدامة طيب ليست تطبيقاً في الأصح وكذا وطء وصوم وصلاة ، والله أعلم اه إلا أن يراد أن استدامة الجماع لها حكم الجماع هنا ويؤيده ما تقدم في النزاع مع طلوع الفجر أنه يشترط قصد الترك وإلا لم يصح اه سم على شرح البهجة الكبير ، وكتب بهامشه العلامة الشوبري مانعه عبارة الامداد في باب الظهار واستمرار الوطء وطء أى في الحرمة لامطلقاً لما يأتي في الأيمان اه وهى تؤيد ما أشار إليه المحشى من الحمل فليتأمل ( قوله أو جاهل تحريره ) أى وقد قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء أخذاً من قوله لأن صومه لم يفسد ( قوله ولو علم بالتحريم ) شمل ماله علم بالتحريم وجهل بإبطاله للصوم ( قوله وقد احترز عنه ) أى عما ذكر .

بدليل غروب الشمس ولا كذلك تأخير الصلاة ، والمريض في ذلك كالمسافر ، وقد احتراز عنه بقوله أثم ، إذ كلامه في آثم لا يباح له الفطر بحال . ويصح أن يكون احترازه عن جماع الصبي (ولا على من ظن) وقت الجماع (الليل) لجامع (فبان نهرا) لانتفاء الإثم (ولا على من جامع) عامدا (بعد الأكل ناسيا وظن أنه أفطر به) أي الأكل لأنه يعتقد أنه غير صائم وقوله ناسيا متعلق بالأكل (وإن كان الأصح بطلان صومه) بهذا الجماع كالأكل جامع على ظن بقاء الليل فبان خلافه . والثاني لا يبطل كالأكل لو سلم من ركعتين من الظهر ناسيا ثم تكلم عامدا لا تبطل صلاته ، والفرق على الأول أنه هنا صائم وقت الجماع وهناك غير مصل في حالة الكلام . أما إذا علم أنه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر وتجب الكفارة جزما . واعلم أن هذا الذي ظن الفطر في مسئلتنا لجامع إن علم وجوب الإمساك عن الجماع وغيره فأنه لا بسبب الصوم فيخرج بالقييد الأخير ، وإن ظن الإباحة خرج بقوله أثم به (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم لأنه لم يأتهم بسبب الصوم ، وهذا داخل فيما مر في قوله ولا ناس فعلم الكفارة عليه لعدم فطره ، لاجرم أن الرافعي فرعه في الشرح على القول بأن الجماع ناسيا مفسد ، وحينئذ فيكون بياننا لما احتراز عنه بقوله بسبب الصوم لأن الإثم بسبب الزنا خاصة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا مترخصا) لأن الفطر جائز له وإيمه بسبب الزنا لا بالصوم فيكون أيضا بياننا لما بين به الذي قبله ، وقوله مترخصا مثال لاقيد ، فلو لم ينو الترخص فالحكم كذلك (والكفارة على الزوج عنه) دونها لأنه لم

(قوله إذ كلامه في آثم لا يباح له الفطر بحال) يقال عليه لا دليل عليه (قوله ويصح أن يكون احترازه عن جماع الصبي) أي أيضا (قوله والفرق على الأول أنه هنا صائم وقت الجماع الخ) في هذا الفرق نظر ظاهر وما في حاشية الشيخ لا يدفعه (قوله في قوله ولا ناس) صوابه ولا كفارة على ناس (قوله بيان لما بين به الذي قبله) صوابه لما بينه بالذي قبله .

(قوله بدليل غروب الشمس) أي فانه يفطر بمجرد غروبها وإن لم يتعاط مفعلا ويؤيده ما أجاب به بعضهم من أنه لو حلف لا يفطر على حار ولا على بارد لم يحث بتناول أحدهما بعد غروب الشمس لأنه حكم بفطره قبل التناول لكن المعتمد في تلك الحث لأن مبنى الإيمان على العرف (قوله عن جماع الصبي) عبارة سم على شرح البيهقي قوله كجماع المسافر الخ يحتمل أن يخرج به أي بقوله أثم به للصوم مالمو جامع يعتقد أنه صبي ثم بان أنه كان بالغاً عند الجماع لعدم إيمه ، ويحتمل خلافه لتقصيره بعدم معرفة حاله . وقد يؤيد الأول مسألة ظن بقاء الليل اه وكتب بهامشه شيخنا العلامة الشوبري اعتقاد الصبي لا يبيح الجماع في رمضان ، وستتوط الإثم لعدم التكليف لا يقتضي الإباحة فهو ممنوع منه كما يمنع من الزنا فالوجه وجوب الكفارة ولا تأييد فيما ذكره للفرق الظاهر بين إباحة الإقدام وعدمه فليتأمل . ويؤيد ما ذكرناه وجوب الحد عليه لو كان زانيا حينئذ اه . أقول : وفيه نظر أما أولا فلائن الصبي حيث لم يعلم ببلوغه لا إثم عليه كمن ظن بقاء الليل بل هذا أولى لعسر معرفة البلوغ عليه ، بخلاف معرفة بقاء الليل لسهولة البحث عنها ، وأما ثانيا فخرمة الفطر لا تستلزم الكفارة كما يأتي في ظن دخول الليل فإنه لا يجوز له الفطر ، ومع ذلك إذا جامع لا كفارة عليه للشبهة وإن حرم جماعه ، وأما كونه يحث حيث زنى ظانا صباه فبان خلافه فوجهه أن الزنا معصية في نفسه ومن ثم يمنعه منه الحاكم ويؤدب عليه وفطر الصبي ليس في نفسه معصية وأمر وليه له به وضربه عليه إنما هو ليعتاده فلا يتركه بعد إن شاء الله ، وما تقرر من وجوب الحد عليه صرح به الشارح في كتاب الزنا بعد قول المصنف وحد المحصن بقوله نعم لو أوج ظانا أنه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد في أصح الوجهين (قوله وهناك غير مصل الخ) أي لخروجه بالسلام من الصلاة ظاهرا فلا يقال إن سلامه لغو لسكونه ناسيا فهو باق في صلاته كما أن المجمع صائم بعداً كله (قوله انه لا يفطر به) أي بالأكل .

(قوله وفي قول عليها كفارة أخرى) أى ويتحملها الزوج كما نقله في الروضة عن صاحب المعايه (قوله إذا لم يكن من أهل الصيام) أى في الكفارة (قوله لزم كل واحد صوم شهرين) الظاهر أن هذا مبنى على تفسير المتولى أما على تفسير الحاملى فالذى ينبغي أن على كل واحد شهرا فليراجع (قوله ولو كان الزوج مجنونا لم يلزمها شيء) على القول الأول) أى إذا لم يكن من أهل الصوم . أما إذا كانا من أهل فظاهر أنه يلزمها الصوم أخذاء ما لم يراجع (قوله فإن رأى هلال شوال وحده الخ) هذا استطراد وإلا فهو لا تعلق له بما نحن فيه (قوله أما على القول بوجوب الكفارة عليها ويتحملها) يعنى القول الثانى ووجهه كافى الروضة عن صاحب المعايه أن واحدة عن وطئه الأول عنه وعنهما وثلاثا عن الباقيات لأنها لا تتبع بعض إلا في موضع يوجب تحمل الباقي . قال ويلزمه على القول الثالث خمس كفارات كفارتان عنه وعنهما بالوطء الأول : أى والثلاث عن الباقيات .

بأمر بها زوجة . الجامع مع مشاركتها له في السبب لأنه جاء في رواية هلكت وأهلك ولو وجبت عليها لينه كما مر (وفي قول عنه وعنهما) أى يلزمهما كفارة واحدة ويتحملها الزوج ، وعلى هذا قيل يجب كما قال الحاملى على كل منهما نصفها ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها ، وقيل يجب كما قاله المتولى على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولكن يتحملها الزوج عنها ثم يتدخلان وهذا مقتضى كلام الرافعى (وفي قول عليها كفارة أخرى) قياسا على الرجل لتساويهما في السبب والاثم كحد الزنا ومحل هذا في غير المتحيرة . أما هي فلا كفارة عليها ومحل هذا القول أيضا والذي قبله إذا مكنته طائفة عاملة فلو كانت مفطرة أو نائمة صائمة فلا كفارة عليها قطعا ولا يبطل صومها ومحل القول الأول منهما من أصله إذا لم يكن من أهل الصيام فإن كانا من أهل لكونهما معسرين أو مملوكين لزم كل واحد صوم شهرين لأن العبادة البدنية لا تتحمل وإن كان من أهل العتق أو الإطعام وهي من أهل الصيام فأعتق أو أطعم فلا يصح أنه يجزى عنهما إلا أن تكون أمة فإنه لا يجزى العتق عنها على الصحيح ومحل أيضا إذا كانت زوجة كما يرشد إليه قوله على الزوج . أما الموطوءة بشبهة والمزنى بها فلا يتحمل عنها قطعا وتجب عليها ولو كان الزوج مجنونا لم يلزمها شيء على القول الأول ويلزمها على الثانى لأن الزوج غير أهل للتحمل هذا والمذهب عدم وجوب شيء عليها من ذلك مطلقا (وتلزم من انفراد برؤية الهلال وجامع في يومه) بعد شروعه في الصوم وإن ردت شهادته كما مر لأنه هتك حرمة يوم من رمضان عنده بافساده صومه بالجماع فأشبهه سائر الأيام وظاهر أن مثله من صدقه في ذلك لما مر من وجوب الصوم عليه حينئذ فإن رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر ويخفيه ندبا فيما يظهر فإن شهد فرد ثم أفطر لم يعذر وإن أفطر ثم شهد رد وعزر واستشكه الأذرى بأن صدقه محتمل والعقوبة تدرك بدون هذا . قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وأمانته ومن يعلم منه ضد ذلك . ويحاجب بأن الاحتياط لرمضان مع وجود قرينة التهمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) سواء أكثر عن الأول قبل الثانى أم لا لأن كل يوم عبادة منفردة فلا تدخل كفارتاهما كحجتين جامع فيهما بخلاف الحدود المبينة على الاسقاط فإن تكرر الجماع في يوم واحد فلا تعدد وإن كان لأربع زوجات على المذهب . أما على القول بوجوب الكفارة عليهما ويتحملها فعليه في هذه الصورة أربع كفارات (وحدوث السفر) ولو طويلا (بعد الجماع لا يسقط الكفارة) لأن السفر لا ينافى الصوم فيتحقق هتك حرمة ولأن طروءه لا يبيح الفطر فلا يؤثر

(قوله أو نائمة) أى أو مكروهة (قوله ومحل القول الأول) هو قوله وفي قول عنه وعنهما (قوله وتجب عليها) ضعيف (قوله من ذلك مطلقا) أى حرة أو أمة زوجة أو غيرها (قوله وتلزم من انفراد برؤية الهلال) خرج به الحاسب والمنجم إذا دل الحساب عندها على دخول رمضان فلا كفارة عليهما ويوجه بأنهما لم يتيقنا بذلك دخول الشهر فأشبهها ما لو اجتهد من اشتبه عليه رمضان فأداه اجتهداه إلى شهر فصامه وجامع فيه فإنه لا كفارة عليه (قوله لما مر من وجوب الصوم) يرد عليه أن من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع أنه لا كفارة عليه كما تقدم اه سم . اللهم إلا أن يقال إن تصديق الرأى أقوى من الاجتهاد لأنه بتصديقه نزل منزلة الرأى والرأى متيقن فمن صدقه مثله حكما ولا كذلك المجتهد . وهذا وما ذكر من وجوب الكفارة هنا قد يخالفه عموم قوله السابق أو في صوم يوم الشك حيث جاز الخ (قوله وحدوث السفر) لو حدث وصوله إلى محل مختلف المطع مع محله فوجد أهله معيدين عيد معهم وسقطت عنه الكفارة كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى لتبين عدم وجوب



فما وجب من الكفارة (وكذا المرض على المذهب) لهتكه حرمة الصوم بذلك ، والثاني تستقط لأن حدوث المرض يبيح الفطر فيتيين به أن الصوم لم يقع واجبا ، ومثل طرؤ المرض والسفر الردة فلو ارتد بعد جماعه في يومه لم تستقط عنه الكفارة بلا خلاف كما في المجموع ولعل وجه التغليظ عليه فلا يناسبه التخفيف ، وتستقط إذا جن أو مات يوم الجماع لأنه بطرؤ ذلك بان أنه لم يكن في صوم لمنافاته له ، ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر أيضا سقوط الإثم . قال الناشري : ينبغي أن لا يستقط عنه إثم ترك الجمعة وإن سقط عنه إثم عدم الإتيان بها كما إذا واطى زوجته ظانا أنها أجنبية وما ذكره ظاهر (ويجب) على الواطى (معها) أى الكفارة (قضاء يوم الإفساد على الصحيح) لأنه إذا وجب على المعذور فعلى غيره أولى ، ولما رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر به الأعرابي . والثاني لا يجب لجبر الحلل بالكفارة (وهي) يعنى كفارة الوقاع في رمضان كفارة الظهار لقوله عليه الصلاة والسلام « من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر » وكفارة الظهار مرتبة بالإجماع ولأن فيها صوما متتابعات فكانت مرتبة كالقتل ولأنها كفارة ذكر فيها الأغلظ أولا وهو العتق فكانت مرتبة بخلاف كفارة اليمين ، وقد أشار إلى ترتيبها بقوله (عتق رقبة) مؤمنة (فإن لم يجد) ها (فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع) صومهما (فإطعام ستين مسكينا) أو فقيرا للخبر المار أول الفصل ، وسيأتى الكلام على صفتها في كتاب الكفارة إن شاء الله تعالى ، ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب له عتقها ، ولو شرع في الإطعام ثم قدر على الصوم ندب له (فلو عجز عن الجميع) أى جميع خصالها المذكورة (استقرت) الكفارة (في ذمته) ،

(قوله ولأن فيها صوما متتابعات الخ) انظر ما الداعى إلى الاستدلال على كفارة الظهار هنا مع أن لها محلا يخصها ومع أن روايات حديث الباب كافية في المتصود هنا والأمر غير محتاج إلى القياس .

صوم ذلك اليوم عليه بل عدم جوازه اه فلو عاد لمحله في بقية اليوم فهل يتبين وجوب الكفارة لأنها إنما كانت سقطت لصيرورته من أهل المحل المنتقل إليه بوصوله إليه وقد لغا ذلك بعوده في يومه إلى محله ، إذ قد يتبين بعوده إليه أنه لم يخرج عن حكمه ومجرد الوصول إلى المنتقل إليه مع عدم استكمال ذلك اليوم فيه لا يصلح شبهة لسقوط الكفارة مع تعديه بالإفساد أولا فيه نظر ، ولعل الأقرب الأول ، ولو ثبت النية ليلة الثلاثين لعدم ثبوت هلال شوال وأصبح صائما فثبت شوال نهارا ثم انتقل إلى محل آخر مخالف للأول في المطلع أهله صيام من غير تناول مفطر قبل وصوله إليه فهل يحسب له صوم هذا اليوم لأنه بانتقاله إليه صار واجبه الصوم وقد شرع فيه بنية معتبرة وثبت شوال قبل انتقاله لا يفسد نيته وصومه لزوال أثر الثبوت في حقه بانتقاله أولا فيه نظر ولا يبعد الأول اه سم على شرح البهجة (قوله لم تستقط الكفارة بلا خلاف) أى وإن اتصل بها الجنون فيما يظهر اه سم على بهجة (قوله لمنافاته له) بقى ما لو شرب دواء ليلا يعلم أنه يجننه في النهار ثم أصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح أولا فيه نظر والأقرب الأول لأنه لم يكن مخاطبا بالصوم حين التعاطي . وبقى ما لو تعدى بالجنون نهارا بعد الجماع كأن ألقى نفسه من شاهق فجث بسببه هل تسقط الكفارة أولا فيه نظر والأقرب فيه أيضا سقوط الكفارة لأنه وإن تعدى به لم يصدق عليه أنه أفسد صوم يوم لأنه بجنونه خرج عن أهلية الصوم وإن أثم بالسبب الذي صار به مجنونا (قوله وما ذكره) أى الناشري (قوله ذكر فيها الأغلظ) لعله في قوله في الحديث المار « هل تجد ما تعتق به رقبة » (قوله ندب له عتقها) أى ويترك صوم بقية الددة ويقعه ما صامه نفلا مطلقا (قوله ندب له) أى وسيأتى فيه ما مر قريبا فيترك ما بقى من الإطعام ويقع له ما أطعمه نفلا مطلقا .

في الأظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي بأن يكفر بما دفعه إليه مع إخباره بعجزه فدل على ثبوتها في الذمة كما مرّ إيضاحه ، والثاني لا بل تسقط كزكاة الفطر (فإذا قدر على خصلة) منها (فعلها) كما لو كان قادرا عليها حال الوجوب ، وكلام التنبيه يقتضي أن الثابت في ذمته هو الخصلة الأخيرة ، وكلام القاضي أبي الطيب يقتضي أنه إحدى الخصال الثلاث وأنها مخيرة ، وكلام الجمهور أنها الكفارة وأنها مرتبة في الذمة وبه صرح ابن دقيق العيد وهو المعتمد ، ثم إن قدر على خصلة فعلها أو أكثر رتب (والأصح أن له العدول عن الصوم إلى الإطعام لشدة الغلة) بغين معجمة مضمومة ولام ساكنة شدة الحاجة للنكاح لأن حرارة الصوم وشدة الغلة قديفزيان به إلى الوقوع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستثناهما وفيه حرج شديد والثاني لا لقدرته على الصوم فامتنع عليه العدول عنه كصوم رمضان (و) الأصح (أنه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله) الذين تلزمه مؤنتهم كالزكوات وسائر الكفارات . وأما قوله عليه الصلاة والسلام في الخبر «أطعمه أهلك» ففي الأمّ يحتمل أنه لما أخبره بفقره صرفه له صدقة أو أنه ملكه إياه وأمره بالتصدق فلما أخبره بفقره أذن له في صرفها لهم للإعلام بأنها إنما تجب بعد الكفاية أو أنه تطوع بالتكفير عنه وسوّغ له صرفها لأهله إعلاما بأن لغير المكفر التطوع بالتكفير عنه بإذنه وأن له صرفها لأهل المكفر عنه : أي وله فيأكل هو وهم منها كما نقله القاضي وغيره عن الأصحاب . وحاصل الاحتمالين الأولين أنه صرف له ذلك تطوعا . قال ابن دقيق العيد : وهو الأقرب ، ويصح أن يكون المصنف احتراز عن هذه المسئلة بقوله وأنه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله لأن الصارف فيها إنما هو الأجنبي . نعم يبقى الكلام على ما تقرر في العدد المصروف إليه فيجوز كون عدد الأهل ستين مسكينا .

### (باب صوم التطوع)

التطوع التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات ، والأصل في الباب خبر الصحيحين «من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا» وفي الحديث «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به» والصحيح تعلق الغراء به ،

(قوله في الأظهر) زاد في شرح البهجة الكبير ولأن حقوق الله تعالى المالية إذا عجز عنها وقت وجوبها فإن كانت لا سبب من العبد كزكاة الفطر لم تستقر في ذمته وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البذل كجزاء الصيد وفدية الحلق أم لا ككفارة الظهار والقتل واليمين والجماع ودم المتع والقران اه وتقدم نحوه في قول الشارح بعد قول المصنف والأظهر وجوب المدّ على من أفطر الخ وما بحثه في المجموع من أنه ينبغي هنا الخ (قوله وفيه حرج شديد) وورد أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر المكفر بالصوم قال يا رسول الله وهل أتيت إلا من الصوم فأمره بالإطعام اه حجج (قوله فيجوز كون عدد الأهل) أي لا يقيد كونهم ممن تلزمه مؤنتهم .

### (باب صوم التطوع)

(قوله التطوع التقرب الخ) أي شرعا (قوله من صام يوما في سبيل الله) أي الجهاد وفيه دلالة فضل صوم التطوع .

(قوله كما مرّ إيضاحه) الذي مرّ إنما هو مجرد لفظ الحديث ولم يقدم له إيضاحا .  
[باب صوم التطوع]  
(قوله وخبر الصحيحين) الذي في التحفة كالدميري  
خبر مسلم ولفظه عن أبي هريرة رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أتدرون من المفلس ثم ذكر أنه رجل يأتي يوم القيامة وقد ظلم هذا وسفك دم هذا وانتكح عرض هذا ويأتي وله صلاة وزكاة وصوم قال فيأخذ هذا بكذا إلى أن قال وهذا بصومه» .

كسائر الأعمال لخبر الصحيحين وحينئذ فتخصيصه بكونه له لأنه أبعد عن الرياء من غيره وقد اختلفوا في معناه على أقوال تزيد على خمسين قولاً (يسن صوم الاثنين والخميس) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما وقال «انهما يومان تعرض فيهما الأعمال فأحب أن يعرض عملي وأناصم» قال الأذري ويسن أيضاً المحافظة على صومهما والمراد عرضها على الله ، وأما رفع الملائكة لها فانه بالليل مرة والنهار مرة ورفعها في شعبان الثابت بخبر أحمد «أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن إكثاره الصوم في شعبان فقال إنه شهر ترفع فيه الأعمال فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم» محمول على رفع الأعمال جملة وسمى الاثنين لأنه ثاني الأسبوع بناء على أن أوله الأحد وهو مانقله ابن عطية عن الأكثرين لكن الذي صوبه السهيلي ونقله عن كافة العلماء أنه السبت وهو الأصح (و) صوم يوم (عرفة) وهو تاسع الحجة لخبر مسلم «صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده» والمراد بالسنة التي قبل يوم عرفة السنة التي تم بفرغ شهره وبالسنة التي بعده السنة التي أولها الحرم الذي يلي الشهر المذكور إذ الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيها ما ذكرناه ولكون السنة التي قبله لم تتم إذ بعضها مستقبل كالسنة التي بعده أتى مع المضارع بأن المصدرية التي تخلصه للاستقبال وإلا فلو تمت الأولى كان المناسب التعبير فيها بلفظ الماضي قال الإمام والمكفر الصغائر دون الكبائر قال صاحب النخائر وهذا منه تحكم يحتاج إلى دليل والحديث عام وفضل الله واسع لا يحجر . قال ابن المنذر في قوله صلى الله عليه وسلم «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» هذا قول عام يرجى أنه يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها قال الماوردي وللتكفير تأويلان أحدهما الغفران والثاني العصمة حتى لا يعصى ثم ما ذكر من التكفير محله فيمن له صغائر وإلا زيد في حسناته ويوم عرفة أفضل الأيام لأن صومه كفارة ستين كما مر بخلاف غيره ولأن الدعاء فيه أفضل من غيره ولخبر مسلم «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه من النار من يوم عرفة» وأما خبر «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة» فمحمول على غير يوم عرفة بقرينة ما ذكر .

(قوله كسائر الأعمال) أي فروضها وسننها وما ضعف منها (قوله يسن صوم الاثنين والخميس) سئل الشيخ الرملي عن الأفضل هل هو صوم الخميس أو الاثنين فأجاب رحمه الله بأن صوم الاثنين أفضل اه كذا رأيته بهامش ولعل وجهه أن فيه بعثته صلى الله عليه وسلم ومماته وسائر أطواره صلى الله عليه وسلم (قوله عرفة) وورد في بعض الأحاديث أن الوحوش في البادية تصومه حتى أن بعضهم أخذ لحماً وذهب به إلى البادية ورماه نحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر إلى الشمس وتنظر إلى اللحم حتى غربت الشمس أقبلت إليه من كل ناحية اه كذا بهامش صحيح (قوله أحسب) أي أرجو وعبارة المصباح احتسب الأجر على الله أدخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا وقوله على الله هي بمعنى من (قوله بلفظ الماضي) أي بأن يقول أحسب (قوله والمكفر الصغائر) معتمد (قوله وللتكفير تأويلان) أي إذا وقعت الذنوب (قوله أحدهما الغفران) أي في السنة الآتية (قوله والا زيد في حسناته) أي أو يخفف من إثم كبائره (قوله ويوم عرفة أفضل الأيام) أي حتى من يوم من أيام رمضان كما صرح به حج أول كتاب الصوم أي لا من جميعه ولا من العشر الأخير منه .

(قوله ولكون السنة التي قبله لم تتم الخ) يعارض هذا أنه صلى الله عليه وسلم عبر بمثل هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع أن السنة فيه قد مضى جميعها بل وزيادة والوجه أن حكمة التعبير بذلك فيهما كون التفكير مطلقاً مستقبل بالنسبة لوقت ترغيبه صلى الله عليه وسلم في صومهما لأنه مرتب على الصوم الذي سيفعل لترغيبه صلى الله عليه وسلم على أن معنى الماضي هنا غير صحيح كما لا يخفى فالمضارع هو المتعين لأداء المعنى المراد فتأمل (قوله ثم ما ذكر من التكفير محله فيمن له صغائر) هذا منه يدل على أنه يختار ما قاله الإمام ولم يبال بما ردد به مما مر .



وأفقى الوالد رحمه الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور ويسن صوم الثمانية أيام قبل يوم عرفة كما صرح به في الروضة سواء في ذلك الحاج وغيره أما الحاج فلا يسن له صوم يوم عرفة بل يستحب له فطره ولو كان قويا للاتباع رواه الشيخان وليتقوى على الدعاء ويؤخذ منه استحباب صومه حاج لا يصل عرفة إلا ليلا وبه صرح في المجموع وغيره ونقله في شرح مسلم عن جمهور العلماء وأن صومه لمن وصلها نهارا خلاف الأولى بل في نكت التنبية للمصنف أنه مكروه وأما المسافر والريض فيسن لهما فطره مطلقا كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه وقضيته أنه لا فرق بين طويل السفر وقصيره وهو محتمل ، ويحتمل التقييد بالطويل كمنظاره والأوجه الأول إقامة للظنة مقام المثنة وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الأولى أو الكراهة بصوم ما قبله لكن ينافية ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيهما بل هذا أولى لأنه يغتفر في خلاف الأولى ما لا يغتفر في المكروه وقد يفرق بأن القوة الحاصلة بالفطر هنا من مكملات المغفرة الحاصلة بالحج لجميع ماضى من العمر وليس في ضم صوم ما قبله إليه جابر بخلاف الفطر ثم فانه من مكملات المغفرة تلك الجمعة فقط وفي ضم صوم يوم له جابر فإن قيل قضية ذلك أن صوم هذا أولى بالكفارة من صوم يوم الجمعة قلنا : صد عن ذلك ورود النهي المتفق على صحته ثم بخلافه هنا (و) صوم (عاشوراء) بالمد فيه وفيما بعده وهو عاشر المحرم لحبر « أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله » وإنما لم يجب صومه للأخبار الدالة على الأمر بصومه كخبر الصحيحين « إن هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر » وحملوا الأخبار الواردة بالأمر بصومه على تأكيد الاستحباب وإنما كان صوم عرفة بسنتين وعاشوراء بسنة لأن الأول يوم محمدى ، والثاني يوم موسى ونبينا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فكان يومه بسنتين (و) صوم (تاسوعاء) وهو تاسع المحرم لحبر « أئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع » فمات قبله والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط له لاحتمال الغلط في أول الشهر وللخالفه لليهود فانهم يصومون العاشر والاحتراز من إفراذه كما في يوم الجمعة ولذا يسن أن يصوم معه الحادى عشر إن لم يصم التاسع بل في الأم وغيرها أنه يندب صوم الثلاثة لحصول الاحتياط به وإن صام التاسع إذ الغلط قد يكون بالتقديم وبالتأخير وإنما لم يسن هنا صوم الثامن احتياط لحصوله بالتاسع وإن كانه كوسيلة للعاشر فلم يتأكد أمره حتى يطاب له احتياط بخصوصه . نعم يسن صوم

( قوله وأفقى الوالد رحمه تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة ) أى بالنظر للمجموع وإلا فقد مر أن يوم عرفة أفضل الأيام الصادقة بكل يوم من رمضان ( قوله أما الحاج ) لم يقيد فيما مر بغير الحاج حتى يتأتى له التعبير بأما ههنا وكأنه توهم أنه قيد ( قوله حاج لا يصل عرفة إلا ليلا ) أى والصورة أنه غير مسافر بقرينة ما يأتى .

( قوله وأفقى الوالد رحمه الله تعالى بأن عشر رمضان ) أى الأخير ( قوله لا يصل عرفة إلا ليلا ) أى لا يكون مسافرا بالنهار ويقصد عرفة ليلا فلا يخالف ما يأتى من سن فطره للمسافر ( قوله خلاف الأولى ) أى لعدم صحة النهى فيه ( قوله فيسن لهما فطره مطلقا ) كأن معناه سواء كان حجا أولا فلا ينافى قول الأذرى عن النص محمول على مسافر جهده الصوم وقوله كما نص عليه الشافعي قال الأذرى النص محمول على مسافر جهده الصوم اه سم على بهجة ( قوله مقام المثنة ) أى إقامة محل الظن مقام محل اليقين ( قوله عاشوراء ) قال أبو منصور اللغوى ولم يحى فاعولاء في كلام العرب إلا عاشوراء والضروراء اسم الضراء والساروراء اسم السراء والدالولاء اسم للدالة وخابوراء اسم موضع وقوله اسم للدالة أى النوبة ( قوله إلى قابل ) هو مصروف ووقع لبعضهم خلافه فاحذره فانه سبق قلم .

الثمانية قبله نظير مامر في الحجة ذكره الغزالي وظاهر ما ذكر من تشبيهه بيوم الجمعة أنه يكره إفراده لكن في الأم لأبأس بإفراده (و) صوم (أيام) الليالي (البیض) من كل شهر وهي الثالث عشر وتاليه لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر أبا ذر بصيامها والمعنى فيه أن الحسنة بعشر أمثالها فصوم الثلاثة كصوم الشهر ومن ثم صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البيض كما في البحر وغيره للأخبار الصحيحة . والحاصل كما أفاده السبكي وغيره أنه يسن صوم ثلاثة من كل شهر وأن تكون أيام البيض فإن صامها أتى بالسنتين فما في شرح مسلم من أن هذه الثلاثة هي للمأمور بصيامها من كل شهر فيه نظر وإن تبعه الأسنوي والأوجه أنه يصوم من الحجة السادس عشر لأن صوم الثالث عشر من ذلك حرام والأحوط أن يصوم مع الثلاثة الثاني عشر لخروج من خلاف من قال إنه أول الثلاثة قال الماوردي ويسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليه وينبغي أن يصام معها السابع والعشرون احتياطاً قال ابن العراقي ولا يخفى سقوط الثالث منها إذا كان الشهر ناقصاً ولعله يعوض عنه بأول الشهر الذي يليه وهو من أول أيام السود أيضاً لأن ليلته كلها سوداء وخصت أيام البيض وأيام السود بذلك لتعميم ليالي الأولى بالثور وليالي الثانية بالسواد فناسب تزويده بذلك لإشرافه على الرحيل وشكراً لله تعالى في الأولى وطلباً لكشف السواد في الثانية (و) صوم (سنة من شوال) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر » وقوله « صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام السنة » أي كصيامها فرضاً وإلا فلا يختص ذلك بصوم رمضان وستة من شوال لأن الحسنة بعشرة أمثالها وقضية كلام التنبيه وكثيرين أن من لم يصم رمضان لعذر أو سفر أو صبا أو جنون أو كفر لا يسن له صوم ستة من شوال قال أبو زرعة وليس كذلك أي بل يحصل أصل سنة الصوم وإن لم يحصل الثواب المذكور لترتبه في الخبر على صيام رمضان وإن أفطر رمضان تعدياً حرم عليه صومها وقضية قول الحاملي تبعاً لشيخه الجرجاني يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن أفطره بعذر فينا في مامر إلا أن يجمع بأنه ذو وجهين أو يحتمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي باغ وكافر أسلم وهذا على من عليه قضاء وإذا تركها في شوال لذلك أو غيره سن قضاؤها مما بعده وتحصل السنة بصومها متفرقة (و) لكن (تتابعها) واتصالها بيوم العيد (أفضل) مبادرة إلى العبادة ولما في التأخير من الآفات ولوصام في شوال قضاء أو نذراً أو غيرها أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للبارزي والاصفوني والناصري والفقهاء على بن صالح الحضرمي وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على المطاوع لاسيما من فاته رمضان وصام عنه شوالاً لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم وما أفق به الوالد رحمه الله تعالى أيضاً أنه يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالاً أن يصوم ستاً من

(قوله بل يحصل أصل سنة الصوم) يعنى من حيث كونه ستة شوال وإن لم يحصل له الثواب الكامل وإلا فصاحب التنبيه والأكثرين لا يسعهم القول بأنه لا يحصل له ثواب أصل الصوم مطلقاً (قوله وإن أفطر رمضان تعدياً حرم عليه صومها) أي ما لم يتقض رمضان كما هو ظاهر لأن الواجب عليه صرف الزمن لقضائه (قوله فيأتي مامر) لعله محرف عن قوله فينا في مامر (قوله أو يحتمل ذلك على من لا قضاء عليه) هذا ينافي النص فيما مر على المعذور والمسافر .

(قوله وشكراً لله) أي إنها تقع شكراً لله لأنه ينوي بها ذلك إذ ليس لنا صوم يسمى بهذا الاسم كما أنه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر (قوله من صام رمضان) أي في كل سنة وأتبعه ستاً من شوال كذلك أما لو صام ستاً من شوال في بعض السنين دون بعض فالسنة التي صام الست فيها يكون صومها كسنة والتي لم يصم فيها تكون كعشرة أشهر (قوله وتحصل السنة بصومها متفرقة) أي وتكون كلها أداء لأن الشهر كله محلها .

( قوله محمول على من قصد

فعلها بعد صوم شوال )  
 قد يقال هلا أبقى كلام  
 والده على إطلاقه مع أن  
 وجهه ظاهر لأنه يبعد وقوع  
 الصوم عن المتبوع وهو  
 رمضان والتابع وهي  
 ست شوال معا وتفوت  
 التبعية المنصوص عليها  
 في قوله صلى الله عليه وسلم  
 وأتبعه ستا من شوال  
 فتأمل ( قوله لأن شروط  
 رعاية الخلاف ) كذا في  
 النسخ بلفظ الجمع ولعل  
 الواو زائدة من الكتابة  
 ( قوله في المتن وإفراد  
 السبت ) إنما أعاد لفظ  
 إفراد لئلا يتوهم إرادة  
 إفراد مجموع الجمعة والسبت  
 ( قوله بجامع أن اليهود  
 الخ ) هذا جامع لقياس  
 الأحد على السبت  
 ( قوله أو يصوم عاشوراء  
 أو عرفة فوافق يوم صومه )  
 في هذا العطف تساهل  
 لاقتضائه أن ذلك من  
 مدخول العادة وليس  
 مرادا ( قوله وخرج  
 بالإفراد مالو صام أحدها )  
 أي السبت والأحد ( قوله  
 في كراهة إفراده ) أي  
 صوم يوم الجمعة وكان  
 المقام يقتضي الإظهار  
 وإنما أخره إلى هنا المناسبة  
 مقابلة ( قوله لكنه إذا  
 جمعهما حصل له بفضيلة

ذی القعدة لأنه يستحب قضاء الصوم الراتب محمول على من قصد فعلها بعد صوم شوال فيكون صارفا عن حصولها عن السنة فسقط القول بأنه لا يتأتى إلا على القول بأن صومها لا يحصل غيرها أما إذا قلنا بحصوله وهو الظاهر فلا يستحب قضاؤها وقول المصنف ستة باثبات التاء مع حذف المعدود لغة والأفصح حذفها كما ورد في الحديث ويسن صوم آخر كل شهر كما مر في صوم أيام السود فإن صامها أتى بالسنتين ولا يرد على ذلك صوم يوم الشك فإنه آخر شهر لتقدم الكلام عليه ( ويكره إفراد ) يوم ( الجمعة ) بالصوم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده » ولكنه يوم عيد وعلم من ذلك أنه لا فرق في كراهة إفراده بين من يريد اعتكافه وغيره كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع الاعتكاف مع الفطر لأن شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة وليتقوى بفطره على الوظائف المطلوبة فيه ومن هنا خصه جمع متقدمون نقلا عن المذهب بمن يضعف به عن الوظائف لكن يرد ما مر من ندب فطر عرفة ولولم لم يضعف به ويوجه بأن من شأن الصوم الضعف ويؤخذ من ذلك أيضا أن كراهة صومه ليست ذاتية بل لأمر عارض ويؤيده اعتقاد نذره كما يعلم مما يأتي في النذور ويقاس به اليومان الآخران إذ لا تختص كراهة الإفراد بالجمعة ( وإفراد السبت ) أو الأحد بالصوم كذلك بجامع أن اليهود تعظم الأول والنصارى تعظم الثاني فقصد الشارع بذلك مخالفتهم ومحل ما نقرر إذا لم يوافق إفراد كل يوم من الأيام الثلاثة عادة له وإلا كان يصوم يوما ويفطر يوما أو يصوم عاشوراء أو عرفة فوافق يوم صومه فلا كراهة كما في صوم يوم الشك ذكره في المجموع وهو ظاهر وإن أفق ابن عبد السلام بخلافه ويؤخذ من التشبيه أنه لا يكره إفرادها بنذور كفارة وقضاء وخرج بإفراد مالو صام أحدها مع يوم قبله أو يوم بعده فلا كراهة لاتقاء العلة إذ لم يذهب أحد منهم لتعظيم المجموع وقضية التعليل بالتقوى بالفطر في كراهة إفراده أنه لا فرق بين إفراده وجمعه لكنه إذا جمعهما حصل له بفضيلة صوم غيره ما يجبر ما حصل فيه من النقص قاله في المجموع ( وصوم الدهر غير العيد ) من فطر ونحر ( و ) أيام ( التشريق مكروه لمن خاف به ضررا أو فوت حق ) واجب أو مندوب لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لأبي الدرداء لما فعل ذلك فتبذلت أم الدرداء « إن لربك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، ولجسدك عليك حقا ، فصم وأفطر وقم ونم وائت أهلك وأعط كل ذي حق حقه » أما صوم العيدين وأيام التشريق أو شيء منها حرام كمامر ( ومستحب لغيره ) لإطلاق الأدلة وأقوله صلى الله عليه وسلم « من صام الدهر ،

( قوله فلا يستحب قضاؤها ) وبتقدير القضاء فهل يثاب ثواب الفرض على الجميع كما لو صام رمضان وأتبعه ستا من شوال قال سم فيه نظر . أقول : والأقرب حصول ذلك لأن القضاء يحكي الأداء ونقل عن الشهاب الرملي بالدرس أنه يثاب على الستة ثواب النفل ويوجه بأن ثواب الفرض في الخبر مقيد بكونها من شوال وهذه ليست منه ( قوله ويقاس به اليومان ) وهما السبت والأحد ( قوله ويؤخذ من التشبيه ) هو قوله كما في صوم يوم الشك ( قوله أنه لا يكره إفرادها ) أي الجمعة والسبت والأحد ( قوله فلا كراهة لاتقاء العلة ) بقى مالو عزم على صوم الجمعة والسبت معا ، أو السبت والأحد معا ثم صام الأول وعن له ترك اليوم الثاني فهل تنطبق الكراهة أولا فيه نظر والأقرب الثاني

صوم غيره ما يجبر الخ ) قضيته أن الكراهة باقية لكن حصل بصوم اليوم الآخر ما يوازئها .



ضيق عليه جهنم وعقد تسعين » رواه البيهقي ومعنى ضيقت عليه أى عنه فلم يدخلها أولاً يكون له فيها موضع وخبر « لا صام من صام الأبد » محمول على من صام العيدين وأيام التشريق أو شيئاً منها ومع ندبه فصوم يوم وفطر يوم أفضل منه كما صرح به المتولى وغيره واختاره السبكي والأذرعى وغيرهما خلافاً لابن عبد السلام كالغزالي لخبر الصحيحين « أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وفيه لا أفضل من ذلك » وما احتج به ابن عبد السلام من أن الحسنه بعشر أمثالها ومن أن قوله في الخبر لا أفضل من ذلك أى لك يرد بأن صيام داود أشق على النفس وأفضل الأعمال أشقها وبأن تأويله للخبر فيه صرف له عن ظاهره من غير قرينة تعضده وما ذكره المصنف من الاستحباب لغيره هو المعتمد ولا يخالفه تعبير الشرحين والروضة والمجموع بعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر انعقد نذره ما لم يكن مكروهاً كما قاله السبكي (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعها) ما لم ينذر إتمامه للخبر السابق في نية الصوم ولم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم « الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر » ويقاس بالصوم غيره من بقية النوافل غير ماسياتي كاعتكاف وطواف ووضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات . نعم يكره الخروج منه لغير عذر لظاهر قوله تعالى - ولا تبطلوا أعمالكم - أما العذر كمساعدة ضيف عز عليه امتناع مضيغه منه أو عكسه فيسن فإن لم يعز على أحدها امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه وإذا أفطر لم يثب على ماضى إن خرج بغير عذر وإلا أثيب وعلى ذلك يحمل قول المتولى إنه لا يثاب لأن العبادة لم تتم وما حكى عن الشافعي أنه يثاب

لأنه لا يشترط لكراهة الأفراد قصده قبل الصوم وإنما المعنى أنه إذا صام السبت كره الاقتصار عليه سواء قصده أولاً أو لا (قوله ضيقت عليه جهنم) عبارة شرح المنهج هكذا وعقد تسعين الخ وقوله وعقد تسعين قال المحلى وهو أن يرفع الإبهام ويجعل السبابة داخلة تحته مطبوعة جداً (قوله فصوم يوم وفطر يوم أفضل) وظاهر كلامهم أن من فعله فوافق فطره يوماً سن صومه كالاثنتين والحميس والبيض يكون فطره فيه أفضل لئتم له صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم أن صومه له أفضل اه حيج وقضية إطلاق الشارح موافقة الأول (قوله وما ذكره المصنف من الاستحباب لغيره) أى لغير من لم يخف ضرراً ولا فوت حق (قوله ولو نذر صوم الدهر انعقد) أى وحيث انعقد لو طرأ عليه ما يشق معه الصوم أو ترتب عليه خوف فوت حق أو نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر أولاً فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والأقرب الأول لعجزه عن فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاؤه فيه كما يصرح به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والأظهر وجوب النذر على من أفطر للكبر ومن ثم لو نذر صوماً لم يصح نذره لو قدر عليه بعد الفطر لم يلزم قضاؤه (قوله أمير نفسه) هو بالراء وروى بالنون أيضاً اه شيخنا الشوبري (قوله إن شاء صام) أى أتم صومه اه سم على بهجة (قوله نعم يكره الخروج منه) هو ظاهر في الصوم والصلاة لارتباط بعض أجزائهما ببعض وأما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوها فهل المراد بالخروج منه الإعراض عنه والاستغفال بغيره وترك إتمامه أو المراد ما يشمل قطعه بكلام وإن لم يطل ثم العود إليه فيه نظر والأقرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوباً كرد السلام وإجابة المؤذن (قوله وإلا أثيب) ظاهره أنه يثاب على ما مضى ثواب بعض العبادة التي بطلت .

(قوله لفقد العلة المذكورة) أي الخروج من الخلاف إذ لم يوجب ذلك أحد (قوله) لكنه معارض بما مر من إفتائه بقضاء ست (ذى القعدة الح) قد يقال لامعارضة للفرق الظاهر بينهما ألا ترى أن ست شوال يستحب قضاؤها لكل أحد ولو لم يعتد بها بخلاف صوم ما ذكر (قوله) من فضله على الأشهر الحرم) أي على باقيها (قوله) وظاهره الاستواء) أي في غير عشر ذي الحجة لما مر فيها (قوله) ولا يترك منه شيئاً بلا صيام) فإن قلت هذا لا يلاقى قوله فيه إلا قليلاً قلت يمكن أن يقال قوله كله بالنظر لجموع السنين كما قرره وقوله إلا قليلاً بالنظر لكل سنة على حدتها بمعنى أنه كان تارة يشرع في الصوم فيه من أوله ويسرد الصوم ثم يفطر قليلاً من آخره وتارة يترك الصوم قليلاً من أوله ثم يسرد الصوم الخ وتارة يترك قليلاً من أوله ثم يسرد الصوم ثم يترك الصوم قليلاً من آخره فتأمل .

ومحل ما ذكر في تطوع غير حج وعمرة أما تطوعهما فيجب إتمامه لمخالفتهما غيرها في لزوم الإتمام وإن فسداً والكفارة بالجماع وسيأتي أن من أفسدهما أو تحلل لفوات الحج لزمه القضاء (ولا قضاء) عليه حتماً بسبب قطعه ذلك بل هو مستحب وإن خرج بعذر خروجاً من خلاف من أوجب قضاؤه أما من فاتته وله عادة بصيامه كالاثنتين فلا يسن له قضاؤه لفقد العلة المذكورة على ما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لكنه معارض بما مر من إفتائه بقضاء ست من القعدة عن ست من شوال معللاً له بأنه يستحب قضاء الصوم الراتب وهذا هو الأوجه (ومن تلبس بقضاء) لصوم يوم فات عن واجب (حرم عليه قطعه) جزماً (إن كان) قضاؤه (على الفور وهو صوم من تعدى) بالفطر تداركاً لما ارتكبه من الإثم ولأن التخفيف بجواز التأخير لا يليق بحال المتعدى وشمل ذلك قضاء يوم الشك لوجوب قضاؤه فوراً إذ هو منسوب بعدم البحث عن الهلال إلى تقصير في الجملة ويستفاد منه وجوب القضاء على من نسي النية على الفور والمصرح به في شرح المذهب أنه على التراخي بلا خلاف (وكذا إن لم يكن على الفور) يحرم قطعه (في الأصح) بأن لم يكن تعدى بالفطر) لتلبسه بالفرض ولا عذر له في الخروج فليزمه إتمامه كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت . والثاني لا يحرم لأنه متبرع بالشروع فيه فأشبهه المسافر يشرع في الصوم ثم يريد الخروج منه ولا تنقيد الفورية بما ذكره إذ منه ما لو ضاق وقته فلم يبق من شعبان إلا ما يسع القضاء فقط وإن فات بعذر ويتأتى انقسام القضاء إلى ما يكون بالتعدى وإلى غيره أيضاً في الصلاة وفي الاعتكاف المنذور في زمن معين والحج والعمرة . واعلم أن أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الأشهر الحرم وأفضلها الحرم ثم رجب خروجاً من خلاف من فضله على الأشهر الحرم ثم باقيها وظاهره الاستواء ثم شعبان لخبر «كان صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله» وخبر «كان يصوم شعبان إلا قليلاً» قال العلماء اللفظ الثاني مفسر للأول والمراد بكلمة غالبه وقيل كان يصومه تارة من أوله وتارة من آخره وتارة من وسطه ولا يترك منه شيئاً بلا صيام لكن في أكثر من سنة وإنما أكثر صلى الله عليه وسلم من الصوم في شعبان مع كون الحرم أفضل منه لأنه كانت تعرض له فيه أضرار تمنعه من إكثار الصوم فيه أو لعله لم يعلم فضل الحرم إلا في آخر حياته قبل التمكن من صومه وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قطعا إلا رمضان» قال العلماء وإنما لم يستكمل ذلك لئلا يظن وجوبه .

(قوله أما تطوعهما) أي بأن كان الفاعل لهما عبداً أو صبياً وعليه فالوجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولي (قوله كالاثنتين فلا يسن له قضاؤه) ضعيف (قوله لفقد العلة المذكورة) هي قوله وإن خرج بعذر (قوله لصوم يوم) أفهم التقييد بالصوم أن غيره مما يتبع بعض كالصدقة المالية والمنذور لا يحرم قطعه وهو ظاهر وكالصوم الصلاة والحج (قوله وهذا هو الأوجه) هو قوله بأنه مستحب (قوله) ويستفاد منه وجوب القضاء الخ) عبارة حج قبيل فصل الفدية بعد قول المصنف ثم ثبت كونه من رمضان وما ذكرته من وجوب الفور مع عدم التحدث هو ما دل عليه كلام المجموع وغيره بل لتعليل الأحباب وجوب الفورية بوجوب الإمساك صريح فيه وإنما خالفنا ذلك في ناسي النية لأن عذره أعم وأظهر من نسبته للتقصير فسكني في عقوبته وجوب القضاء عليه بحسب (قوله أنه) أي من نسي النية على التراخي معتمد .

ويحرم على المرأة صوم تطوع من غير إذن زوجها وهو حاضر فلو صامت بغير إذنه صح وإن كان حراما كالصلاة في دار مغصوبة وعلمها برضاه كإذنه وسيأتي في النفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها أما صومها في غيبة زوجها عن بلدها فخايز قطعاً وإنما لم يجز صومها بغير إذنه مع حضوره نظراً لجواز إفساده عليها لأن الصوم يهاب عادة فيمنعه التمتع بها ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع كما بحثه الشيخ اتصّر زمنها والأمة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كأخته والعبد إن تضررا بصوم التطوع أضعف أو غيره لم يجز إلا بإذن السيد والإجاز ذكره في المجموع وغيره .

### ( كتاب الاعتكاف )

هولغة اللبث والجلوس والملازمة على الشيء ولو شرا يقال اعتكف وعكف يعكف بضم الكاف وكسرهما عكفا وعكوفاً وعكفته أعكفه بكسر الكاف عكفاً لا غير يستعمل لازماً ومتعدياً كرجع ورجعته ونقص ونقصته ، وشرعاً لبث في مسجد بقصد القرية من مسلم مميز عاقل طاهر عن الجنابة والحيف والناس كلف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم وأصله قبل الإجماع قوله تعالى ولا تباشروهن وأتم عاكفون في المساجد وأخبار صحيحة منها «أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأول من رمضان» ، ثم الأوسط ، ثم الأخير ولازمه حتى توفاه الله تعالى ،

(قوله ويحرم على المرأة صوم تطوع) خرج به الفرض فلا يحرم وليس للزوج قطعه وظاهره ولو لنذر مطلق لم يأذن فيه (قوله صح) أى رتباً عليه (قوله عدم حرمة صوم نحو عاشوراء) أى بغير إذنه وقوله نحو عاشوراء أى مما لا يكثر وقوعه (قوله مع حضوره) ولو جرت عادته بأن يغيب عنها من أول النهار إلى آخره لاحتمال أن يطرأ له قضاء وطره في بعض الأوقات على خلاف عادته (قوله صلاة التطوع) ظاهره وإن كثر مانوته لأن الصلاة من شأنها قصر زمنها (قوله والأمة المباحة للسيد) أى التى أعدها للتمتع بأن تسرى بها أما أمة الخدمة التى لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظنها إرادته منها فلا ينبغى منعها من الصوم .

( كتاب الاعتكاف )

### ( كتاب الاعتكاف )

(قوله والملازمة على الشيء) راجع للثلاثة (قوله يقال) أى فى اللغة (قوله فى مسجد) أى خالص (قوله من مسلم مميز عاقل الخ) ذكره بعد التمييز مجرد إيضاح لأنه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم يجمع المصنف بينهما فيما يأتى اللهم إلا أن يقال إن المجنون إذا كان له نوع تمييز لا يصح اعتكافه لاتقاء العقل فليراجع (قوله والعلم بالتحريم) أى وعدم الإكراه وكونه واضحاً كما يأتى للشارح (قوله ثم الأوسط الخ) قال الدمامينى فى مصابيح الجامع الصحيح مانصه العشر الأوسط جاء هنا على لفظ العشر من غير نظر إلى مفرداته ولفظه مذكر فيصح وصفه بالأوسط وإلا فلو أريد وصفه باعتبار أحاده لقيس الوسطى والوسط بضم الواو وفتح السين ككبرى وكبر وقد روى به فى بعض الطرق وروى أيضاً الوسط بضمين جمع واسط كبازل وبزل كذا فى الزركشى . قلت وأوسط هذا مذكر وواحد العشر مؤنث فكان قياسه أواسط جمع واسطة كأواخر جمع آخرة اه وقال الامام النووى فى شرح مسلم اعتكف العشر الأوسط كذا هو فى جميع النسخ والمشهور فى الاستعمال



ثم اعتكف أزواجه من بعده وأنه اعتكف عشرا من شوال « وفي رواية « في العشر الأول منه » وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى - وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين - وسنة مؤكدة لا تختص بزمان كما قال (هو مستحب كل وقت) في رمضان وغيره بالإجماع ولإطلاق الأدلة ويجب بالنذر (وهو في العشر الأواخر من رمضان أفضل) منه في غيره وليس هذا مكررا بما مرّ في الباب السابق إذ ذاك في استحبابه في رمضان وما هنا في الحكم عليه بكونه فيه أفضل من غيره وأشار إلى حكمة أفضليته هنا بقوله ( لطلب ليلة القدر ) التي هي فيه أي فيحييها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء فانها أفضل ليالي السنة قال تعالى - ليلة القدر خير من ألف شهر - أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر . وفي الصحيح « من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » وهي من خصائص هذه الأمة والتي يفرق فيها كل أمر حكيم وباقية إلى يوم القيامة إجماعا وترى حقيقة فيتأكد طلبها والاجتهاد في إدراكها كل عام وإحياء ليلها كله بالعبادة والدعاء والمراد برفعها في خبر « فرفعت وعسى أن يكون خيرا لكم » رفع علم عينها وإلا لم يؤمر فيه بالتماسها ، ومعنى عسى أن يكون خيرا السكْم أي لترغبوا في طلبها والاجتهاد في كل الليالي « وليكثر فيها وفي يومها من العبادة بإخلاص وصحة يقين ، ومن قوله : اللهم إنك عفوٌ تحب العفو فاعف عنا »

( قوله فيحييها بالصلاة والقراءة الخ ) هذا نتيجة الطلب فهو مفرع عليه ( قوله وإحياء ليلها كله بالعبادة والدعاء ) هذا تقدم قريبا إلا قوله كله فهو المقصود من ذكر هذا هنا ( قوله وليكثر فيها وفي يومها من العبادة ) ذكره توطئة لما بعده وإلا فقد علم مما تقدم وزاد هنا تقييده بالإخلاص .

تأنيث العشر كما قال في أكثر الأحاديث العشر الأواخر وتذكيره أيضا لغة صحيحة باعتبار الأيام ، أو باعتبار الوقت والزمان ويكفي في صحتها ثبوت استعمالها في هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وعبرة المصباح : واليوم الأوسط واللييلة الوسطى ويجمع الأوسط على الأواسط مثل الأفضل والأفاضل وتجمع الوسطى على الوسط مثل الفضلى والنضل ، وإذا أريد الليالي قيل العشر الوسط ، وإذا أريد الأيام قيل العشرة الأواسط ، وقولهم العشر الأوسط عامي ، ولا عبرة بما فشا على السنة العوام مخالفا لما نقله أئمة اللغة فقد قال أبو سليمان الخطابي وجماعة إن ألفاظ الحديث تناقلته أيدي العجم حتى فشا فيه اللحن وتلعبت به الألسن لكن حتى حرّفوا بعضه من مواضعه وما هذه سبيله فلا يحتاج بألفاظه المختلفة لأن النقلة لم ينقلوا الحديث بضبط الحفاظ حتى يحتج بهابل بمعانيها فانهم أجازوا نقل الحديث بالمعنى ، ولهذا تختلف ألفاظ الحديث الواحد اختلافا كثيرا ولأن العشر جمع والأوسط مفرد ولا يخبر عن الجمع بمفرد على أنه يحتمل غلط الكاتب بسقوط الألف من الأواسط والهاء من العشرة وقوله اعتكف العشر الأول الخ أي في بعض السنين ثم الأوسط في بعض آخر الخ وهل اعتكافه العشر الأول كان في سنة أو سنين وهل الأوسط كذلك أولا فليراجع ( قوله أن طهرا بيتي ) أي نزهاه عما لا يليق به ( قوله وهو مستحب كل وقت ) أي حتى أوقات الكراهة وإن تحرّرها ( قوله ويجب بالنذر ) ذكره توطئة لمسائل النذر الآتية وإلا فاعلم من كونه مستحبا أنه يصح نذره ( قوله مكررا بما مرّ ) أي مع ما مرّ فالباء بمعنى مع ( قوله إيمانا واحتسابا ) أي تصديقا بأنها حق وطاعة واحتسابا أي طلبا لرضا الله وثوابه لارياء وسمعة ونصيبهما على المفعول له أو التمييز أو الحال بتأويل المصدر باسم الفاعل وعليه فهما حالان متبدخان أو مترادفان والنسكة في وقوع الجزاء ماضيا مع أنه في المستقبل أنه متيقن الوقوع فضلا من الله سبحانه وتعالى على عباده اه شيخنا الزيادي ( قوله وليكثر فيها ) أي حيث اطلع عليها أو كانت من الليالي التي ترجى أنهما ليلة القدر كالحادي والعشرين الخ .

ويسن لمن رآها أن يكتمها ، وما نقل في شرح مسلم من أنه لا ينال فضلها إلا من اطلع عليها فمن قامها ولم يشعر بها لم ينل فضلها رده جمع بتصريح المتولى بخلافه وبأن في مسلم « من قام ليلة القدر فوافقها » وتفسير الموافقة بالعلم غير مساعد عليه من اللغة ، وفيه عن ابن مسعود « من يقيم الحول يضربها » وبقول أصحابنا : يسن التعبد في كل ليالى الشهر ليحوز الفضيلة بيقين . نعم يحمل قول من قال لم ينل فضلها على الكامل فلا ينافيه ماذكر . وسُميت ليلة القدر لأنها ليلة الحكم والفصل . وقيل لعظم قدرها ( وميل الشافعي ) رضى الله عنه ( إلى أنها ليلة الحادى ) والعشرين ( أو الثالث والعشرين ) منه يدل على الأول خبر الصحيحين وعلى الثانى خبر مسلم وهذا نص المختصر والأكثر على أن ميله إلى أنها ليلة الحادى والعشرين لا غير والأصح أنها تلزم ليلة بعينها وأرجاها بعد مامر بقية أوتاره وفيها للعلماء نحو ثلاثين قولاً وعلامتها عدم الحر والبرد فيها وأن تطلع الشمس صبيحتها بيضاء بلا كثير شعاع ، وحكمة ذلك أنه علامة لها أو أن ذلك لكثرة اختلاف الملائكة ونزولها وصعودها فيها فسرت بأجنحتها وأجسامها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها وفائدة معرفة صفتها بعد فوتها بعد طلوع الفجر أنه يسن .

( قوله ويسن لمن رآها الخ ) أى لأنها كالكرامة وهى يستحب كتمها ، وعبارة حجج في الحج بعد قول المصنف وهى نوعان مانصه تعليلاً لكلام قرره وإطباقهم كما قال الياقنى على أنه ينبغي له أى الولي التنزه عن قصد الكرامة وفعلها ما أمكن اه لكنه لا يفيد طلب كتمها إذا اتفق ظهورها على يده ( قوله في كل ليالى الشهر ) فى نسخة العشر ( قوله لأنها ليلة الحكم ) أى وأما ما يقع ليلة نصف شعبان إن صح فمحمول على أن ابتداء الكتابة فيها وتمام الكتابة وتسليم الصحف لأربابها إنما هو فى ليلة القدر ( قوله إلى أنها ليلة الحادى والعشرين الخ ) ثم يحتمل أنها تكون عند كل قوم بحسب ليلهم فإذا كانت ليلة القدر عندنا نهاراً لغيرنا تأخرت الإجابة والثواب إلى أن يدخل الليل عندهم ويحتمل لزومها لوقت واحد وإن كان نهاراً بالنسبة لقوم وليلاً بالنسبة لآخرين والظاهر الأول لينطبق عليه مسمى الليل عند كل منهما أخذاً مما قيل فى ساعة الإجابة فى يوم الجمعة أنها تختلف باختلاف أوقات الخطب ( قوله يدل على الأول خبر الصحيحين ) منه قوله صلى الله عليه وسلم « إني أريتها الليلة وأراي أسجد فى صبيحتها فى الطين والماء فأصبحوا من ليلة إحدى وعشرين وقد قام النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصبح فطرت السماء فوكف المسجد فخرج من صلاة الصبح وجبينه وأرنبته - أى أنفه - فيهما أثر الماء والطين » وروى مسلم مثل هذا عن ليلة الثالث والعشرين اه عميرة ( قوله والأصح أنها تلزم ليلة بعينها ) أى من العشر الأخير ( قوله وأن تطلع الشمس صبيحتها بيضاء ) أى ويستمر ذلك إلى أن ترتفع كرمح فى رأى العين ذكره المناوى فى شرحه الصغير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم « صبيحة ليلة القدر تطلع الشمس لاشعاع لها كأنها طست حتى ترتفع » وقوله كأنها طست أى من نحاس أبيض مناوى ( قوله ونزولها وصعودها فيها ) لا يقال الليلة تنقضى بطول الفجر فكيف تستر بصعودها ونزولها فى الليل ضوء الشمس . لأننا نقول يجوز أن ذلك لا ينتهى بطول الفجر بل كما يكون فى ليلتها يكون فى يومها وبتقدير أنه ينتهى نزولها بطول الفجر فيجوز أن الصعود متأخر وبتقدير كونه ليلاً فيجوز أنها إذا صعدت تكون محاذاتها للشمس وقت مرورها فى مقابلتها نهاراً

( قوله بعد طلوع الفجر )  
متعلق بفوت .

أن يكون اجتهاده في يومها كاجتهاده فيها وليجتهد في مثلها من قابل بناء على عدم انتقالها، وقد نقل في زوائد الروضة عن نصه في القديم أن من شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظه منها . وعن أبي هريرة مرفوعا « من صلى العشاء الآخرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر » وللاعتكاف أربعة أركان : مسجد ولبث ونية ومعتكف ، وقد شرع في أولها فقال (وأما يصح الاعتكاف في المسجد) للاتباع رواد الشيوخ وللإجماع ولقوله تعالى - ولا تبشروهن وأتمن عاكفون في المساجد - إذ ذكر المساجد لاجاز أن يكون لجعلها شرطا في منع مباشرة المعتكف لمنعه منها ولو خارج المسجد ولمنع غيره منها فيها فتعين كونها شرطا لصحة الاعتكاف ، ولا يفتقر شيء من العبادات إلى المسجد إلا التحية والاعتكاف والطواف ولا فرق بين سطحه وحنه ورحبته المعدودة منه ، وأفهم كلامه عدم صحته فيما وقف جزؤه شائعا مسجدا أو في مسجد أرضه مستأجرة وهو كذلك ومارجحه الأسنوي من قول بعضهم :

( قوله أن يكون اجتهاده في يومها الخ ) وهل العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها صبيحة يوم قدر قياسا على الليلة ظاهر التشبيه أنه كذلك إلا أنه يتوقف على نقل صريح فلا يرجع ( قوله وقد نقل ) أي النووي وقوله عن نصه أي الإمام ( قوله العشاء والصبح في جماعة ) أي واتفق أن تلك الليلة القدر ولكن لا يتم له ذلك إلا بملزمة جميع الشهر ، وعبرة حج : وروى البيهقي خبر « من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينقضي رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بحظ وافر » ( قوله في المسجد ) أي ولو طنا فيما يظهر وعبرة الشارح في باب الغسل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد لاعبوره نصها : وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية أو يكتفي بالقرينة فيه احتمال والأقرب إلى كلامهم الأول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمساجد الحديثة بمعنى اه ( قوله المعدودة منه ) صفة كاشفة ويحتمل أن المراد المتصلة به فإن خرج إلى رحبته المنفصلة منه انقطع اعتكافه أخذا مما سيأتي في خروج المؤذن الراتب إلى منارة بابها فيه أوفى رحبته المتصلة به فإن مفهومه أن المنفصلة عنه ينقطع تنابعه بالخروج إلى المنارة التي بابها بالمنفصلة . فرع - شجرة أصلها بالمسجد وأغصانها خارجه هل يصح الاعتكاف على الأغصان أولا والذي يتجه الصحة ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجه وأغصانها داخله ففيه نظر ويتجه الصحة أيضا أخذا من صريح كلام سم على حج في باب الحج في فصل يستحب للإمام أو منصوبه أن يخطب بمكة الخ بعد قول المصنف وواجب الوقوف حضوره بجزء من أرض عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية في الاعتكاف بين الصورتين والتفرقة في الحج بين ما أصلها في الحرم وأغصانها خارجه فلا يصح الاعتكاف على الأغصان بخلاف عكسه لكن يراجع قوله فلا يصح الاعتكاف الخ ولعله فلا يصح الوقوف ( قوله فيما وقف جزؤه شائعا مسجدا ) ولعل الفرق بين الاعتكاف وتحية المسجد حيث صحت فيما وقف جزؤه شائعا أن الغرض منه التعظيم وهو حاصل بذلك ، وأيضا صحة الصلاة لاتوقف على المسجدية بخلافه ( قوله أوفى مسجد أرضه مستأجرة ) ومنه الأرض المكتورة . وصورة مسئلة الاستئجار أن لا يفرش بالبلاط مثلا ثم يوقف ما فرش بأرضه مسجدا .

( قوله وأفهم كلامه عدم صحته فيما وقف جزؤه شائعا ) أي لأنه لا يسمى مسجدا بالإطلاق فهو خارج باطلاقة المسجد .



لو بنى فيه مسطبة ووقفها مسجدا صح كما يصح على سطحه وجدرانه ظاهر وإن قال الزركشى بالصحة وإن لم يبنها به إذ المسجد هو البناء الذى فى تلك الأرض لا الأرض ومن هنا يعلم صحة وقف العلودون السفلى مسجدا كعكسه وعدم صحة وقف المنقول مسجدا كما سياتى فى كتاب الوقف قال العز بن عبد السلام لو اعتكف فيما ظنه مسجدا فإن كان كذلك فى الباطن فله أجر قصده واعتكافه وإلا فقصده فقط (و) المسجد (الجامع) وهو ما مقام الجمعة فيه (أولى) بالاعتكاف من غيره خروجاً من خلاف جماعة من الصحابة وغيرهم فى إيجابه لكثرة الجماعة فيه والاستغناء عن الخروج للجمعة وشمل كلامه أخذاً من العلة الأولى ما لو كان غيره أكثر جماعة منه وكان زمان الاعتكاف دون أسبوع أو كان المعتكف ممن لا تنزله الجمعة وهو الأوجه كما قال الأذرى إنه قضية إطلاق الشافعى والجمهور وإن اقتضى قول الرافعى إن مراعاة الجمعة أظهر عند الشافعى خلافه إذ الخروج من الخلاف أولى والنص على أن من لا تنزله الجمعة يعتكف حيث شاء من المساجد لا يؤيد اعتبار مراعاة الجمعة لأن مراد النص سلب وجوب الجامع مطلقاً على من لا تنزله الجمعة بخلاف غيره فقد تجب عليه ولذلك حذف المصنف فى الروضة ما ذكره الرافعى وأطلق أولوية الجامع من غير تفصيل . نعم قد يجب الجامع فى الاعتكاف كأن نذر زمناً متتابعاً فيه يوم جمعة وهو ممن تنزله ولم يشترط الخروج لها إذ خروجه لها يقطع التتابع لتقصيره بعدم اعتكافه فى الجامع ويؤخذ منه كما قاله الأذرى ،

(قوله لو بنى فيه) أى فى المسجد الذى أرضه مستأجرة (قوله مسطبة) أى أو سمر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة مرأى سم على حجج ومثله ما لو فعل ذلك فى ملكه (قوله إذ المسجد) توجيه لقوله ظاهر (قوله ومن هنا يعلم صحة وقف العلوى والبيوت التى توجد فى بعض المساجد وهى مشروطة للإمام أو نحوه ويسكنون فيها بزوجاتهم فإن علم أن الواقف وقف ما عداها مسجداً جاز المكث فيها مع الحيض والجنابة والجماع فيها وإلا حرم لأن الأصل المسجدية (قوله مسجداً) راجع لقوله لا الأرض نفسها (قوله وعدم صحة وقف المنقول مسجداً) ظاهره وإن أثبت ونقل عن فتاوى شيخ الإسلام خلافه فلا راجع وهو موافق لما تقدم عن سم على حجج (قوله وإلا فقصده فقط) ومثل ذلك كل عبادة تلبس بها ثم تبين فيها خلل يقتضى فسادها (قوله والاستغناء عن الخروج للجمعة) بل يتعين فيما نذر اعتكاف مدة متتابعة يتخللها جمعة وهو من أهلها لأن الخروج لها يقطع التتابع اهـ شرح البهجة الكبير ثم رأيت قوله الآتى نعم قد يجب الجامع الخ (قوله أخذاً من العلة الأولى) هى قوله خروجاً من خلاف جماعة الخ والعلة الثانية هى قوله والاستغناء عن الخروج للجمعة (قوله أكثر جماعة) خرج به ما لو انتفت الجماعة منه بالمرّة كأن هجر فينبغى أن يكون غيره أولى ولا يعارضه قوله إذ الخروج من الخلاف أولى لأن محل ذلك ما لم يعارضه ما هو أقوى منه والجماعة أقوى لأنها فرض كفاية والخروج من الخلاف سنة وإذا تعارض الواجب وغيره قدم الواجب (قوله إن مراعاة الجمعة) لعله الجماعة (قوله لتقصيره) أى وعليه فلو نوى اعتكاف تلك المدة هل تبطل نيته أو لا تبطل ويجب عليه الخروج لأجل الجمعة بعد وإن انقطع التتابع فيه نظر والأقرب الثانى .

(قوله وإن قال الزركشى بالصحة) أى اكتفاء بكونه فى هواء السقف والجدران (قوله لو اعتكف فيما ظنه مسجداً الخ) هل يقاس به فى هذا التفصيل تحية المسجد الظاهر لا للتردد فى نية الصلاة بابها أضيق (قوله لكثرة الجماعة فيه) لعله سبط قبله وأو من الكتبة وإلا فهو ليس علة للإيجاب كما هو ظاهر ومثله فى الإمداد السكن الذى فى كلام غيرها أنه علة ثانية مستقلة (قوله ما لو كان غيره أكثر جماعة) أى فتقوله قبله لكثرة الجماعة فيه بالنظر للغالب (قوله سلب وجوب الجامع مطلقاً على من لا تنزله) على فيه بمعنى عن

عدم بطلان تتابعه بالخروج لها فيما لو كانت الجمعة تقام بين أبنية القرية في غير جامع ومثله مالو كانت صغيرة لاتعتقد الجمعة بأهلها فأحدث بها جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه ، ولو استثنى الخروج لها وفي البلدة جامعان فمرّ على أحدهما وذهب إلى الآخر لم يضرّ إن كان الذي ذهب إليه يصلي فيه أولا فان صلى أهل كل منهما في ذلك في وقت واحد بطل تتابعه كما أفق به القفال أما إذا لم يشترط التتابع فلا يجب الجامع لصحة اعتكافه في سائر المساجد لمساواتها له في الأحكام ويستثنى من أولوية الجامع مالو عين غيره فالعين أولى إن لم يحتج لخروجه للجمعة ( والجديد أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة ) لاتقاء المسجدية بدليل جواز تغييره ومكث الجنب فيه ولأن نساءه صلى الله عليه وسلم كن يعتكفن في المسجد ولو كن ييوتهن لكانت أسر لهن والقديم يصح لأنه مكان صلاتها كما أن المسجد مكان صلاة الرجل . وأجاب الأول بأن الصلاة غير مختصة بمحل بخلاف الاعتكاف والخنثى كالرجل وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها أفضل خروجا من الخلاف ( ولو عين ) الناذر ( المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين ) ولا يقوم غيره مقامه لتعلق النسك به وزيادة فضله لكثرة تضاعف الصلاة فيه فقد قال صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي » رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وصححه ابن حبان . وقال ابن عبد البر إنه ثابت لامطعن فيه ، والمراد بالمسجد الحرام الكعبة والمسجد حولها كما جزم به في المجموع في استقبال القبلة وهو المعتمد فعليه لاي تعين جزء من المسجد بالتعيين وإن كان أفضل من بقية الأجزاء ، فلو نذر اعتكافا في الكعبة أجزأه في أطراف المسجد قياسا على مالو نذر صلاة فيها فتقول الأسنوى الظاهر تعينها ضعيف ومراد المصنف في المجموع

( قوله عدم بطلان تتابعه بالخروج لها الخ ) أى وينبغي أن يغفر له بعد فعلها ماورد الحث على طلبه من الفاتحة والإخلاص والعودتين دون ما زاد على ذلك كالسنة البعدية والنسيجات وصلاة الظهر وما زاد على ذلك فانه يقطع التتابع وينبغي أن يكون خروجه من محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكنه إدراك الجمعة فيه دون ما زاد عليها وإن قوت التكبير لأن في الاعتكاف جابرا له ( قوله إن كان الذي ذهب إليه يصلى فيه الخ ) ظاهره وإن جاز التعمّد وهو ظاهر لأن الجمعة صحيحة في السابقة اتفاقا ومختلف فيها في الثانية وإن احتيج إليها ( قوله بطل تتابعه ) أى بمجاوزته للأول وظاهره وإن أخلف ذلك بأن تقدم فعل أهل الثاني على خلاف العادة وينبغي خلافه فيتبين به عدم بطلان اعتكافه ( قوله إن لم يحتج لخروجه ) أى بأن كانت المدة تنقضى قبل مجيء الجمعة ( قوله وزيادة فضله ) عبارة حجج لزيادة فضله والمضاعفة فيه إذ الصلاة فيه بمائة ألف ألف ألف ثلاثا فيما سوى المسجدين الآتين كما أخذته من الأحاديث وبسطته في حاشية الايضاح وستأتى الإشارة إليه ( قوله لكثرة تضاعف الصلاة فيه ) ظاهره اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بها بل تشمل جميع الطاعات فليراجع ( قوله والمسجد حولها ) شامل لما زيد في المسجد على ما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام كما يصرح به قوله الآتي كما في مسجد مكة إذا وسع الخ ( قوله وإن كان أفضل ) أى الجزء الذي عينه .

بالمسجد حولها جميع المسجد وقول الجوجرى إنه المطاف لاجميع المسجد إذ لو كان كذلك لم يكن اتقوله حولها فائدة يرتد بأنه مناف لكلامهم وبأن فائدة قوله حولها الاحتراز عن بقية مساجد الحرم لا عن بقية أجزاء المسجد الخارجة عن المطاف ( وكذا مسجد المدينة والأقصى في الأظهر ) يتعينان بالنذر ولا يجوز غيرها لأنهما مسجدان تشد إليهما الرجال فأشبهها المسجد الحرام . والثاني لا لأنهما لا يتعلق بهما نسك فأشبهها بقية المساجد ، وإلحاق البغوى بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بأن الخبر وكلام غيره يأييانه وبه يعلم رد إلحاق بعضهم مسجد قباء بالثلاثة وإن صح خبر « صلاة فيه كعمرة » والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فالتفصيل والتضعيف مختص به دون القدر الذى زيد فيه كما رآه المصنف للإشارة إليه بقوله مسجدى هذا ورأى جماعة عدم الاختصاص وأنه لو وسع مهما وسع فهو مسجده كما في مسجد مكة إذا وسع فذلك الفضيلة ثابتة له ولو خص نذره بواحد من المساجد التي ألحقت بمسجد المدينة على القول به فالوجه قيام غيره منها مقامه لتساويها في فضيلة نسبتها له صلى الله عليه وسلم ولو شرع في اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة تعين لثلاث قطع التتابع . نعم لو عدل لما خرج لقضاء الحاجة إلى مسجد آخر مثل مسافته فأقل جاز الانتفاء المحذور ( ويقوم المسجد الحرام مقامهما ) لمزيد فضله عليهما وتعلق النسك به ( ولا عكس ) أى لا يقومان مقام المسجد الحرام لأنهما دونه في الفضل ( ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ) لأنه أفضل منه فقد صح أن الصلاة فيه بألف صلاة كما مرّ وفي الأقصى بخمسمائة وروى أن الصلاة فيه بألف وعليه فهم متساويان ( ولا عكس ) لما سبق ولوعين للاعتكاف زمنا تعين فلو قدمه لم يصح أو أخره فتضاء وأثم بتعمده . الركن الثانى اللبث كما ذكره بقوله ( والأصح أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوفاً ) أى إقامة ولو بلاسكون بحيث

( قوله ولو بلاسكون )  
قال فى الروضة بل يصح  
اعتكافه قائماً أو قاعداً أو  
مرتدداً فى أطراف المسجد

( قوله والمراد بمسجد المدينة الح ) معتمد . بقى هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما إذا عينه كأن قال لله على أن أعتكف فى مسجده صلى الله عليه وسلم الذى كان فى زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظاً ونية فلا يتعين لصدقه بالزيادة التى حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها فيه نظر اه سم على حج . أقول : والأقرب حمله على ما كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه هو الذى يترتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه لفظ الناذر إذ الظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكر إنما هو لإرادة زيادة الثواب ( قوله ورأى جماعة عدم الاختصاص ) ضعيف ( قوله كما فى مسجد مكة إذا وسع الح ) أى ما يصل إلى الحل ويمكن تصوير ذلك بأن يتف أهل أحد جهات دورهم ويزيدونها فى المسجد يتصل ذلك بما يليه إلى أن يصل ما ذكر ( قوله فقد صح أن الصلاة فيه ) أى ولو نفلاً ( قوله وروى أن الصلاة فيه بألف ) أى الأقصى ( قوله وعليه فهم متساويان ) ضعيف ( قوله وأثم بتعمده ) ظاهره أنه لو فات به عذر لإثم فيه ويجب القضاء وعليه فلو عين فى نذره أحد المساجد الثلاثة لم يقم غير هامة منها بل ينتظر إمكان الذهاب إليها متى أمكنه فعله ، ثم إن لم يكن عين فى نذره زمناً فظاهر وإن كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويجب فعله متى أمكن ( قوله لبث قدر يسمى عكوفاً ) وعليه فلو دخل المسجد قاصداً الجلوس فى محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية إلى موضع جلوسه أو مكثه عقب دخوله قدر ما يسمى عكوفاً لتكون نيته مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو سائر لعدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع . أقول : وينبغى الصحة مطلقاً لتحريمهم ذلك على الجنب حيث جعلوه مكثاً



يكون زمنها فوق زمن الظمأنينة في الركوع ونحوه فلا يكفي قدرها ، والخلاف راجع لأصل اللبث وقدره ، وقد ذكر مقابل الأول ، فقال ( وقيل يكفي المرور بلا لبث ) كالوقوف بعرفة ، ومقابل الثاني بقوله ( وقيل يشترط مكث نحو يوم ) أى قريب منه إذ مادونه معتاد للحاجة التي تعين في المسجد أو في طريقه لقضاء الحاجة فلا تصلح للقرية ، وعلى الأصح يصح نذر اعتكافه ساعة ولو نذر اعتكافا مطلقا كفاه لحظة . نعم يسق يوم كما يسق له نية الاعتكاف كلما دخل المسجد ( ويبطل ) الاعتكاف ( بالجماع ) من عامد عالم بتخرجه واضح مختار سواء أجمع في المسجد أم لا لمنافاته له وللآية السابقة ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا وفي المستحب في المسجد كما يحرم فيه على غيره لأخارجه لجواز قطعه كما نبه عليه الأسنوى . أما الماضي فيبطل حكمه إن كان متتابعاً ويستأنفه وإلا فلا سواء أ كان فرضاً أم نفلاً ، ولا يبطل اعتكافه بغيبة أو شتم أو أكل حرام . نعم يبطل ثوابه كما في الأنوار ، ولو أوج في دبر خنثى بطل اعتكافه أو أوج في قبله أو أوج الخنثى في رجل أو امرأة أو خنثى ففي بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله ( وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة ) فيما دون الفرج ( كلس وقبلة تبطله ) أى الاعتكاف ( إن أنزل وإلا فلا ) تبطله لما مر في الصوم والثاني تبطله مطلقاً والثالث لا مطلقاً ، وعلى كل قول ،

(قوله أو أوج في قبله) أو  
إذا أنزل من فرجيه جميعاً  
كما يأتي .

أو بمنزله وتنعطف النية على ماضى فيثاب عليه من أوله « ثم رأيت في الإيعاب لابن حجر ما نصه ويشترط مقارنتها للبث فلا تصح إثر دخول المسجد بقصد اللبث قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لأن شرط النية أن تقترن بأول العبادة وأول الاعتكاف اللبث أو نحو التردد لما قبلهما كما هو ظاهر اه وهو صريح في الأول وفيه أنه يكفي في الاعتكاف التردد وإن لم يمكث فتصح النية معه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلاً معيناً حيث يحرم على الجنب المرور إليه (قوله يصح نذر اعتكافه ساعة) وهل يحمل على الساعة الفلكية أم لا فيه نظر ، والأقرب الثاني فيخرج من عهدة ذلك بلحظة فيما يظهر حملاً على الساعة اللغوية (قوله كفاه لحظة) أى فلو مكث زيادة عليها وقع كله واجبا ، وقياس ما قيل فيما لو طوّل الركوع ونحوه زيادة على قدر الواجب وهو قدر الظمأنينة أن مازاد يكون مندوباً أنه هنا كذلك (قوله ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقاً) مسجداً أم لا (قوله نعم يبطل ثوابه) ظاهره بطلان ثواب الجميع لا ثواب زمن الغيبة خاصة وهو ظاهر ، وقضية إطلاقه أنه ينتق أصل الثواب بذلك لإكماله وعبارة سم على حج يتأمل ما في الأنوار فإنه قد يعتكف شهراً متوالياً مثلاً ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلاً فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك ؟ أقول : ينبغي أن يبطل ثواب ما وقع فيه ذلك فقط قياساً على ما لو قارن في الأفعال في صلاة الجماعة ، ويحتمل أن المراد نفي كمال الثواب « ولا ينافيه قوله يبطل ثوابه لإمكان أن الأصل كمال ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالصلاة في الحمام أو الدار المغضوبة على ما اعتمده الشارح من أن الفائت فيها كمال الثواب لا أصله (قوله أو أوج الخنثى في رجل) صريح في أن الخنثى إذا أوج في قبل امرأة أو خنثى ونزل منيه بطل اعتكافه « وفيه أنه يحتمل كونه امرأة بمجرد خروج المني من أحد فرجيه لا ينفى إشكاله ، وسيأتي في قوله ولكن يشترط الخ ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجيه فيحمل ما هنا على ما لو أنزل من فرجيه .

هي حرام في المسجد ، واحترز بالمباشرة عما إذا نظر أو تفكر فأُنزل فانه لا يبطل وبالشهوة عما إذا قبل بقصد الإكرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطل إذا أنزل جزماً والاستمناء كالمباشرة ، وقد علم من التفصيل استثناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ، ولكن يشترط فيه الإنزال من فرجه (ولو جامع ناسياً) للاعتكاف (فكجماع الصائم) ناسياً صومه فلا يضر كما مر والمباشرة بشهوة في ذلك كالجماع (ولا يضر) في الاعتكاف (الطيب والتزين) باغتسال وقصّ نحو شارب وتسريح شعر ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع لعدم ورود تركه عنه صلى الله عليه وسلم ولا الأمر به ، والأصل بقاء الإباحة ، وله التزويج والتزويج بخلاف المحرم ، ولا يكره للمعتكف الصنعة في المسجد كخياطة إلا إن كثرت ولم تسكن كتابة علم وله الأمر بإصلاح معاشه وتعهده ضياعه والأكل والشرب وغسل اليد والأولى الأكل في نحو سفرة والغسل في إناء حيث يبعد عن نظر الناس ، ومحل ذلك حيث لم يزر به ذلك وإلا حرم كالخرفة فيه حينئذ ، وتكره المعاوضة فيه بلا حاجة وإن قلت ، ويحرم نضجه بماء مستعمل بخلاف الوضوء فيه وإسقاط مائه في أرضه فقد فرق الزركشي وغيره بأن التوضؤ وغسل اليد يحتاج إليهما ، ومن ثم نقل ابن المنذر الإجماع على جواز الوضوء فيه بخلاف النضح فإنه يفعل قصداً من غير حاجة ، والشئ يغتفر فيه ضمناً ما لا يغتفر قصداً وبأن ماء الوضوء بعضه غير مستعمل وماء غسل اليد غير مستعمل بخلاف ماء النضح ، وما تقرر في النضح من الحرمة هو ما جرى عليه البغوى ، واختار في المجموع الجواز ، وجزم به ابن المقرئ ، وأفق به الوالد رحمه الله تعالى ، ويمكن حمل الأول على ما لو أدى إلى استقذاره بذلك ، والثاني على خلافه ، ويجوز أن يحتج به أو يقتصد فيه في إناء مع الكراهة كما في المجموع ، وفي الروضة أنه خلاف الأولى ، ويلحق بهما سائر السماء الخارجة من آدمى كالاستحاضة للحاجة ، فإن لوته أو بال أو تغطّ ولو في إناء حرم ولو على نحو سلس لأن البول أخش من الدم إذ لا يعفى عن شيء منه بحال ، ويحرم أيضاً إدخال نجاسة فيه من غير حاجة ،

(قوله ولكن يشترط فيه)  
يعنى في بطلان اعتكافه  
(قوله والغسل في إناء)  
أى غسل اليد (قوله لم يزر  
به) أى بالمسجد .

(قوله هي حرام في المسجد) أى أما خارجه فإن كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك وإلا فلا يحرم لجواز قطع النفل أخذاً من قوله السابق ويحرم ذلك في الاعتكاف (قوله والاستمناء كالمباشرة) أى ولو بمحائل (قوله ولكن يشترط فيه) أى بطلان اعتكافه (قوله ولم تسكن كتابة علم) أى ولو لغيره لأن المقصود شرف ما يشغل به (قوله والغسل في إناء حيث يبعد) قضيته أن هذا قيد لما قبله ويصرح به عبارة الروض وشرحه حيث قال والأولى أن يأكل في سفرة أو نحوها وأن يغسل يده في طست أو نحوها ليكون أنظف للمسجد وأصون . قال الماوردى : وأن يغسلها حيث يبعد عن نظر الناس اهـ (قوله حيث لم يزر به) أى المسجد (قوله بلا حاجة) وليس منها ما جرت العادة به من أن من بينهم تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب فيدخلون المسجد لفصل الأمر بينهم فيه فإن ذلك مكروه ، ومحل ذلك ما لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد لكونه وقت صلاة وإلا يحرم (قوله ويحرم نضجه) أى رشه وغسل اليد ، أى الذى علم جوازه من قوله والأولى الأكل في نحو سفرة والغسل في إناء الخ ، وينبغي أن محل جواز ذلك حيث لم يحصل به تقدير للمسجد وإلا حرم (قوله ويمكن حمل الأول) أى القول بالحرمة أن لا يعفى عن شيء منه تقدّم في الاستحاضة .

فإن كانت فلا بدليل جواز إدخال النعل المشنجة فيه مع أمن التلويث ، والأولى بالعتكف : الاشتغال بالعبادة كعلم ومجالسة أهله وقراءة وسماع نحو الأحاديث والرقائق والمغازي التي هي غير موضوعة وتحتملها أفهام العامة . أما قصص الأنبياء وحكاياتهم الموضوعة وفتوح الشام ونحوها المنسوب للواقدي فتحرم قراءتها والاستماع لها وإن لم يكن في المسجد ( ولا ) يضره ( الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده ) والعيد والتشريق خبر أنس « ليس على العتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه » رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ( ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه ) الاعتكاف يوم صومه لأنه به أفضل ، فإذا ألزمه بالنذر لزمه كالتتابع وليس له أفراد أحدهما عن الآخر لعدم الوفاء بالملتزم سواء كان الصوم من رمضان أم غيره ولو نذرا لأنه لم يلتزم صوما بل اعتكافا بصفة وقد وجدت فاندفع قول الجوجري لا يكفي صوم النفل لأنه لا يخرج عن عهدة الواجب إلا بفعل واجب ( ولو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا ) أو باعتكاف ( لزمه ) أى الاعتكاف والصوم لأنه التزمهما لأن الحال قيد في عاملها ومبينة لهيئة صاحبها بخلاف الصفة فانها محصورة لموصوفها ( والأصح وجوب جمعهما ) لأنه قربة فلزم بالنذر كمالو نذر أن يصلى بسورة كذا وفارق ما لو نذر أن يعتكف مصليا أو عكسه حيث لا يلزم جمعهما بأن الصوم يناسب الاعتكاف لاشتراكهما في الكف والصلاة أفعال مباشرة لاتناسب الاعتكاف ، ولو نذر القرآن بين حج وعمرة فله تفريقهما وهو أفضل ، ومقابل الأصح لأنهما عبادتان مختلفتان ، وعلى الأول لو اعتكف صائما نفلا أو واجبا بغير هذا النذر لم يجزه لعدم الوفاء بالملتزم وبحث الأسنوى الاكتفاء باعتكاف لحظة من اليوم فيما ذكر ونحوه ولا يجب استيعابه ،

( قوله وليس له أفراد أحدهما ) الأنسب وليس له أفراد : أى الاعتكاف عن الصوم لأنه هو الملتزم ( قوله أم من غيره ولو نذرا ) كان الأولى ولو نفلا ليرتب عليه ما ذكره بعده من الرد على الجوجري ( قوله لأن الحال قيد في عاملها الخ ) في التعليل بهذا هنا نظر لا يخفى وكأنه مقدم من تأخير والا فحقه أن يكون تعليلا لقول المصنف والأصح وجوب جمعهما فتأمل ( قوله فله تفريقهما ) شمل التمتع فانظر هل هو كذلك أو المراد خصوص الأفراد .

( قوله فإن كانت فلا بدليل الخ ) ومنها قرب الطريق لمن يته بجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله حاملا للنجس بقصد المرور من المسجد حيث أمن التلويث ، وكذا لو احتاج لإدخال الجر المتخذ من النجاسة عند الاحتياح إليه ( قوله والرقائق ) أى حكايات الصالحين ( قوله وتحتملها أفهام العامة ) أى فإن لم تحتملها حرم قراءتها لهم لوقوعهم في لبس أو اعتقاد باطل ( قوله هو فيه صائم ) بأن قال أن اعتكف يوما وأنا فيه صائم أو أنا فيه صائم بلا واو اه حج ثم فرق بين الحال إذا كانت جملة وبينها إذا كانت مفردة بكلام حسن فراجع ، وعبارته تنبيه ما ذكر في أنا صائم هو ما جرى عليه غير واحد ، ولا يشكل عليه ما مر في صائما وإن كان الحال مفادها مفردة أو جملة كما بينته في شرح الارشاد أن المفردة غير مستقلة فدللت على التزام إنشاء صوم بخلاف الجملة وأيضا فتلك قيد للاعتكاف فدللت على إنشاء صوم بقيدته وهذه قيد لليوم الظرف لالاعتكاف المظروف فيه ، وتقييد اليوم يصدق بايقاع اعتكاف فيه وهو مصوم عن نحو رمضان اه بحروفه ( قوله يوم صومه ) أى تمامه ( قوله حيث لا يلزم جمعهما ) أى فيبرأ بفعلهما ولو منفردين ( قوله فله تفريقهما ) أى ولا يلزمه دم ( قوله وبحث الأسنوى الاكتفاء ) أى فيما لو نذر أن يعتكف صائما الخ ( قوله باعتكاف لحظة ) أى فلو مكث زيادة عليها هل تقع الزيادة واجبة أو مندوبة فيه نظر والأقرب الأول لأن الواجب عليه تحصيل الاعتكاف ، وهو كما يتحقق في الزمن اليسير يتحقق فيما زاد فيقع كله واجبا . وبيعض الموماش عن بعضهم وهو الشيخ سالم الشبشيرى : أن مازاد على اللحظة يقع مندوبا قياسا على ما لو مسح جميع الرأس أو طول الركوع فإن مازاد على أقل مجزئ يقع مندوبا ، وكذا كل ما أمكن تجزؤه وهو يزيد على قدر الواجب اه .



وهو كما قال وإن كان كلامهم قد يوهم خلافه لأن اللفظ يصدق على الكثير والقليل . نعم يسر استيعابه خروجاً من خلاف من جعل اليوم شرطاً لصحة الاعتكاف ، وقول الجوجرى : لزوم اعتكاف جميع اليوم فيما لو نذر أن يصوم معتكفاً واضح لأنه إذا خلا منه جزء عن الاعتكاف صدق أنه لم يصم معتكفاً ، إذ الصوم إمساك جميع النهار فيه نظر ، وما علل به ممنوع ، ولو نذر اعتكاف أيام وليال متتابعة صائماً جامع ليلاً استأنف لاتفاء الجمع ، ولو عين وقتاً غير قابل للصوم كالعيد اعتكفه ولا يقضى الصوم قاله الدارمي . الركن الثالث : النية المعبر عنه بالشرط في قوله ( ويشترط نية الاعتكاف ) يعني لا بد فيه منها ابتداء بالصلاة وغيرها من العبادات سواء المنذور وغيره تعيين زمانه أم لا ( وينوي ) حتماً ( في النذر الفرضية ) ليطمئن عن النفل ، ولا يشترط تعيين سبب وجوبه وهو النذر ، بخلاف الصوم والصلاة لأن وجوبه لا يكون إلا بالنذر بخلافهما ، والأشبه كما قاله الزركشي الاكتفاء بذكر النذر عن ذكر الفرض لأن الوفاء به واجب فكأنه نوى الاعتكاف الواجب عليه ، وقد صرح بذلك في النواظر ولا يجب تعيين الأداء والقضاء ، ولو نوى الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يبطل الصوم ( وإذا أطلق ) نية الاعتكاف ولم يعين مدة ( كفته نيته ) هذه ( وإن طال مكثه ) لشمول النية المطلقة لذلك ( لكن لو خرج ) من المسجد ( وعاد ) إليه ( احتاج ) إن لم يعزم عند خروجه على العود ( إلى الاستئناف ) لنية الاعتكاف حتماً سواء أخرج الحلاء أم غيره إذ الثاني اعتكاف جديد ، فإن خرج عازماً على عودته : أى من أجل الاعتكاف لم يجب تجديدها كما صوّبه في المجموع لأنه يصير كنية المذنب ابتداء كما في زيادة عدد ركعات النافلة ، وبه يعلم الجواب عن تنظير الروضة وأصلها فيه بأن اقتران النية بأول العبادة شرط فكيف يكتب بعزيمة سابقة ، ولا نظر لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما ينافيها وهنا تخلل الخروج المنافي لمطلق الاعتكاف لأن تخلل المنافي هنا معتفر حيث استثنى زمنه في النية ونية العود فيما نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله

( قوله لأنه يصير كنية المذنب ابتداء ) يفيد أنه تصح نية المذنب ابتداء وانظر ما صورته فاعلم المراد أنه يصير كنية كل مدة منهما في ابتدائها .

أقول : ويمكن أن يفرق بينهما بأن ذاك خوطب فيه بقدر معلوم كقدر الطمأنينة في الركوع ، فما زاد على مقدارها متميز يثاب عليه ثواب المندوب وما هنا خوطب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق في اليسير يتحقق فيما زاد فليتأمل ( قوله وهو كما قال ) معتمد ( قوله وما علل به ممنوع ) أى بقوله السابق لأن اللفظ يصدق على الكثير والقليل ( قوله ويشترط نية الاعتكاف ) أخر النية إلى هنا لأنه لا بد من تصوير النوى قبل تعليق النية ( قوله بخلاف الصوم والصلاة ) أى فلا بد فيهما من تعيين سبب الوجوب وهو النذر ، فلو قال في نية الصلاة المفروضة لم يكف ، ومقتضى قوله لأن وجوبه لا يكون إلا بالنذر أنه لو نذر الضحى أو العيد مثلاً ثم قال في نيته : نويت صلاة العيد أو الضحى المفروضة كفاه ذلك لأن فرضية الصلاة المذكورة لا تكون إلا بالنذر ( قوله وإن طال مكثه ) ويخرج عن عهدة النذر بلحظة وما زاد عليها في وقوعه واجبا أو مندوباً ما قطنه والأحوط في حقه أن يقول في نذره لله على أن أعتكف في هذا المسجد مادمت فيه ثم ينوي الاعتكاف المنذور فيكون متعلق النية بجميع المدة التي يمكنها ( قوله كنية المذنب ) أى مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد أنه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج إذا خرج من المسجد ليلاً لنية اعتكاف يوم الجمعة إذا رجع إلى المسجد .

كاعتكاف واحد واستثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج (ولو نوى مدة) أى اعتكافها كيوم أو شهر نفلاً أو نذراً لمدة غير معينة لم يشترط فيها متابعتها دخول المسجد بقصد وفاء نذره (خروج) منه (فيها) أى المدة (وعاد) إليه (فإن خرج) منه (لغير قضاء الحاجة) من البول والغائط (لزمه الاستئناف) للنية وإن لم يطل الزمن لقطعه الاعتكاف أما العود فغير لازم له في النفل لجواز خروجه منه (أو) خرج (لها) أى الحاجة (فلا) يلزمه استئناف النية وإن طال الزمن لأنه لا بد منه فهو كالاستثنى عند النية (وقيل إن طال مدة خروجه) لقضاء الحاجة أو غيرها (استأنف) النية لتعذر البناء بخلاف ما إذا لم تطل (وقيل لا يستأنف) النية (مطلقاً) لأن النية شاملة لجميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع) كالأكل وقضاء حاجة وحيض وخروج لنحو سهو (لم يجب استئناف النية) عند عوده لشمولها جميع المدة وتلزمه مبادرة لعود عند زوال عذره فإن أخر عامداً علماً انقطع التتابع وتعذر البناء (وقيل إن خرج لغير) قضاء (الحاجة و) غير غسل الجنابة وجب (استئناف النية) لخروجه عن العبادة بما عرض من الأعذار التي لا بد منها بخلاف الخروج لحاجة ونحوها مما لا بد منه وعلم مما تقرر إلحاق كل ما لا بد للخروج منه بقضاء الحاجة ولو أكل فإنه مع إمكانه في المسجد يجوز الخروج من أجله للاستحياء من فعله فيه والمشقة بخلاف الشرب فلا يستحي منه فيه فيمتنع الخروج له، واحترز بقوله لا يقطع التتابع عما يقطعه فانها تجب قطعاً. الركن الرابع المعتكف وقد أشار لشروطه فقال (وشرط المعتكف: الإسلام والعقل والنقاء عن الحيض) والنفاس (والجنابة) فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل كالجنون والمغنى عليه والسكران وغير المميز إذ لانية لهم ولا حائض ونفساء وجنب لحمة مكثهم فيه وقضية ما تقرر عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه المكث في المسجد كذى جرح وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك، وإن قال الأذرعى إنه موضع نظر. نعم لو اعتكف في مسجد وقف على غيره دون صح اعتكافه فيه وإن حرم عليه لبثه فيه كما لو تيمم بتراب مغسوب ويقاس عليه ما يشبهه ولا يرد ذلك على من قيد بالحل لأن مكثه إنما حرم لأمر خارج أعنى استيفاء حق الغير وهو حرام ولو بغير مكث فالمكث في هذا لم يحرم لذاته ثم محل ما ذكر في المعنى عليه

(قوله فالمكث في هذا لم يحرم لذاته) قد يقال هلا قيل كذلك فيما مرّ في ذى الجروح والقروح والاستحاضة ونحوها وقد يجاب بأن ذلك وإن كانت الجريمة فيه أيضاً غير ذاتية إلا أن الملاحظ في المنع فيه صيانة المسجد عن النجاسة

(قوله أى الحاجة) ببقى مالهو شرك مع الحاجة غيرها هل يلزمه الاستئناف أولاً فيه نظر والأقرب الثاني قياساً على مالهو قصد الخبث بالقراءة الذكر والإعلام (قوله للاستحياء من فعله فيه) أخذ منه أن المهجور الذي ينذر طارقه يأكل فيه أهز يادى أى فلو خرج للأكل في غيره انقطع تتابعه ومقتضى العلة أيضاً أن أهل المسجد لو كانوا مجاورين به اعتادوا الأكل فيه مع اجتماع بعضهم ببعض لم يحزن الخروج منه لأجل الأكل لا تنفاه العلة إلا أن يقال من شأن الأكل بحضور الناس الاستحياء فلا فرق بين كون أهل المسجد مجاورين أم لا وهذا أقرب (قوله لحمة مكثهم) قضيته أنه لو جاز لهم المكث لضرورة اقتضت المكث صحة الاعتكاف ولو قيل بعدم الصحة لم يكن بعيداً لعدم أهليتهم لذلك (قوله وإن حرم عليه لبثه فيه) ظاهر أنه لا فرق بين كون جلوسه فيه ينقص منفعة أهله أولاً وفي إحياء الموات قبيل فصل المعدن الخ وغير أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وطره وشرب من مائها ما لم ينقص الماء عن حاجة أهلها فيما يظهر وعليه فيحمل ما هنا على مثل ذلك ويمكن استفادة التعميم من قوله وإن حرم

في الابتداء فإن طرأ عليه في أثناء اعتكافه لم يبطل ويحسب زمنه من الاعتكاف كما سيأتي في كلامه،  
ويصح من المميز والعبد والمرأة وإن كره لنوات الهيئة كخروجهن للجماعة، وحرم بغير إذن سيد  
وزوج. نعم إن لم تفت به منفعة كأن حضرا المسجد باذنهما فتوياه جاز كما نبه عليه الزركشي ولو  
نذر اعتكاف زمن معين بالاذن ثم انتقل العبد لآخر بنحو بيع أو وصية أو إرث أو طلقت  
وتزوجت آخر جاز لهما بغير إذن الثاني لأنه صار مستحقا قبل وجوده لكن للشترى الخيار  
إن جهل ذلك ولهما إخراجهما ولو من النذر ما لم يأذنا فيه وفي الشروع فيه وإن لم يكن زمنه معيناً  
ولا متتابعاً أوفى أحدهما وزمنه معين وكذا إن أذنا في الشروع فيه فقط وهو متتابع وإن لم يكن  
زمنه معيناً فلا يجوز لهما إخراجهما في الجميع لاذنهما في الشروع مباشرة أو بواسطة لأن الاذن  
في النذر المعين إذن في الشروع فيه والمعين لا يجوز تأخيره والمتتابع لا يجوز الخروج منه لما فيه من  
إبطال العبادة الواجبة بلا عذر ويجوز من المكاتب بلا إذن إن أمكن كسبه في المسجد أو كان  
لا يخل به ومن بعضه حر ولا مهايأة كالقن وإلا كان في نوبته كحر وفي نوبة سيده كقن (ولو  
ارتد المعتكف أو سكر) متعدياً (بطل) اعتكافه زمن رده وسكره لعدم أهليته أمّا غير المتعدي  
فيشبهه كما قاله الأذرعى أنه كالمنعى عليه (والمذهب بطلان ماضى من اعتكافهما المتتابع) وإن لم  
يخرج لأن ذلك أشد من خروجه بلا عذر وهو يقطع المتتابع فلا بد من استئنافه. والثاني لا يبطل  
في المسئتين فيبتيان، أما في الردة فترغبيا في الاسلام، وأما في السكر فالحاقه بالنوم وما نص عليه  
الشافعي رضى الله عنه من عدم بطلان اعتكاف المرتد محمول على غير المتتابع حتى إذا أسلم يبنى  
على أنه مرجوع عنه وقد علم مما تقرر أن المراد بالبطلان عدم البناء عليه لاحتياطه بالكلية وقد  
أشار الشارح لذلك بقوله من حيث المتتابع وثنية المصنف الضمير في اعتكافهما مع عطفه  
بأو وإتيانه به بعد ذلك مفرداً في إن لم يخرج صحيح لأن المعطوف بأو هو الفعل والضمير ليس  
إذ المعنى سواء حرم أولاً فالحرمة حيث شوّش على أهله وعدمها حيث اتقى ذلك وأشار إلى هذا  
حجج بقوله لأن إثمه أى الاعتكاف فيما وقف على طائفة ليس هو منهم إن فرض لأمر خارج  
(قوله وإن كره لنوات الهيئة) وهل يلحق بهن الخنثى الشاب فيكره له الخروج أم لا فيه نظر  
والأقرب الأول احتياطاً لعدم مخالطته للرجال لكن إلحاقه فيهما بالرجل من عدم جريان الخلاف  
في اعتكافه في مسجد بيته قد يقتضى أنه لا كراهة في حقه إذا كره اعتكافه في المسجد لألحق  
بالمرأة في جريان الخلاف لتعذر المسجد عليه (قوله بغير إذن الثاني) ومثل ذلك ما لو نذرت صوماً  
وهي خلية أو متزوجة ثم طلقت وتزوجت بآخر فلها أن تصوم بحضور الزوج وليس له منعها  
من ذلك (قوله ولهما إخراجهما) أى ولا إثم عليهما حينئذ. وبقي ما لو اختلف اعتقاد السيد والعبد  
هل العبرة باعتقاد الأول أو الثاني فيه فيه نظر والأقرب الأول أخذاً مما قالوه في ستره المصلى من  
أن العبرة باعتقاد الفاعل (قوله وفي الشروع فيه) أى ومن الشروع (قوله أو كان لا يخل به)  
أى بالكسب أى أو كان معه ما يفي بالنجوم (قوله وإلا كان في نوبته كحر) أى بأن كان بينهما  
مهايأة (قوله وفي نوبة سيده) انظر لو أراد اعتكافاً منذوراً متتابعاً أولاً تسعة نوباته وكان نذره  
قبل المهايأة أو بعدها في نوبة السيد أو في نوبة نفسه وهى لا تسعة ويتجه حينئذ المنع بغير إذن  
السيد نعم إن لم يكن متتابعاً فله اعتكاف قدر نوباته فيه كما هو ظاهر اه سم على بهجة (قوله  
على أنه مرجوع) علاوة (قوله لا حبوطه بالكلية) أما عدم حبوط في المرتد فهو بمعنى أنه  
لا يعاقب على منافاته من الاعتكاف وأما ثوابه فيبطل بمجرد رده كسائر أعماله وأما في غيره فهل

(قوله لا حبوطه بالكلية)  
أى فيستمر ثوابه ولو في  
المرتد حيث عاد إلى الاسلام  
إذ الردة إنما تحبط العمل  
إذا اتصلت بالموت خلافاً  
لما وقع في حاشية الشيخ  
(قوله لأن المعطوف هو  
الفعل) أى في الأول أى  
بخلاف الثاني فإن  
المعطوف فيه الفاعل  
وكان الأولى عدم ذكر  
الثاني في الاشكال  
إذ لا إشكال فيه لأنه أتى  
على الأصل على أن إيراد  
الاشكال والجواب على  
هذا الوجه ليس على  
ما ينبغي والوجه أن يقال  
فيهما وثنية الضمير في  
اعتكافهما مع أن مرجعه  
لفظ المعتكف وهو مفرد  
بالنظر لانصافه بوصف  
الردة والسكر فتأمل .



عائداً عليه وإنما هو عائداً على المرتد والسكران المفهومين من لفظ الفعل وقد تقدم ما يدل عليهما  
فصح عود الضمير عليهما (ولو طرأ جنون أو إغماء) على المعتكف (لم يبطل ماضى) من  
اعتكافه المتتابع (إن لم يخرج) بالبناء للفعل من المسجد لعذره بما عرض له فإن أخرج مع  
تعذر ضبطه في المسجد لم يبطل أيضاً كما لو حمل العاقل مكرها وكذا إن أمكن بمشقة على الصحيح  
فهو كالمرضى (ويحسب زمن الإغماء من الاعتكاف) المتتابع كما في الصائم إذا أغمى عليه  
بعض النهار (دون) زمن (الجنون) فلا يحسب منه لأن العبادة البدنية لا تصح منه (أو) طرأ  
(الحيض) أو النفاس على معتكفة (وجب) عليها (الخروج) من المسجد لحرمه المكث عليها  
(وكذا الجنابة) بما لا يبطل الاعتكاف كالاختلام إذا طرأت على المعتكف (إن تعذر) عليه  
(الغسل في المسجد) فيجب عليه الخروج منه لحرمه المكث فيه عليه ولو احتاج للتميم لفقد  
الماء أو غيره وجب عليه الخروج لأجله كما بحثه بعض المتأخرين وإن أمكنه فعله فيه بغير ترابه  
لتضمنه البث فيه إلى فراغه فلو أمكنه فيه ماراً من غير مكث ولا تردد لم يجب خروجه له لعدم  
حرمة المرور فيه (فلو أمكنه) الغسل فيه (جاز) له (الخروج) له ولا يلزم ذلك من أجله بل له  
فعله في المسجد إن لم يترتب عليه نحو مكث محرم وكلام الشارح محمول على هذا مراعاة للتتابع .  
نعم لو كان الجنب مستجماً بالحجر ونحوه وجب خروجه وتحريم إزالة النجاسة في المسجد ، ويجب  
أيضاً إذا حصل بالغسالة ضرر للمسجد أو المصلين كما أفاده بعض المتأخرين ويلزمه المبادرة بغسله  
لئلا يبطل تتابع اعتكافه (ولا يحسب زمن الحيض) والنفاس (ولا) زمن (الجنابة) من  
الاعتكاف إن اتفق المكث معهم في المسجد لعذر أو غيره لمنافاة ذلك للاعتكاف ، وسيأتى الكلام  
على الحائض هل تبني على ماضى أولا . أما المستحاضة فإن أمنت تلويثه لم تخرج من اعتكافها  
فإن خرجت بطل تتابعه .

### (فصل)

في حكم الاعتكاف المنذور

(إذا نذر مدة متتابعة) كالله على اعتكاف عشرة أيام متتابعة (لزمه) التتابع فيها إن صرح به

يثاب عليه ثواب الواجب أم لا فيه نظر والأقرب الثاني . وينبغي أن محل وقوعه نقلاً مطلقاً ما لم  
يكن عليه اعتكاف آخر واجب وإلا وقع عنه (قوله لم يجب خروجه) قضيته جواز الخروج  
لذلك فليتأمل ، وعبرة حجج لم يجز له الخروج لعدم الخ وقياس ما ذكر المصنف في الغسل من  
جواز الخروج وإن أمكن في المسجد بلامكث جوازه هنا إلا أن يفرق بعدم طول زمن التيمم  
عادة فامتنع الخروج لأجله (قوله وجب خروجه) أى ليغتسل خارجه احترازاً من وصول الماء  
المستعمل في النجاسة للمسجد (قوله وتحريم إزالة النجاسة في المسجد) أى وإن لم يحكم بنجاسة  
الغسالة حجج (قوله ويجب أيضاً) أى الخروج من المسجد .

### (فصل)

في حكم الاعتكاف

(قوله بنية التتابع) قضيته وجوب الليالي بنية التتابع للأيام وإن لم يخطر بباله الليالي وقوله قبل

(قوله مع تعذر ضبطه)  
أى فإن لم يتعذر أى ولم  
يشق بطل (قوله فلو أمكنه  
ماراً) أى والصورة  
أنه لم يقصد المرور لأجل  
ذلك لأنه حينئذ تردد كما  
لا يخفى فينبغي أن يصور  
بما إذا عقد نيته على  
الخروج حقيقة ثم عن له  
ذلك في أثناء خروجه وهو  
ماراً .

### [فصل]

في حكم الاعتكاف المنذور

لفظاً لأنه وصف مقصود لما فيه من المبادرة للباقي عقب الإتيان ببعضه ، فإن نوى المتتابع بقلبه لم يلزمه كالونذر أصل الاعتكاف بقلبه كما صححناه وهو المعتمد خلافاً لما جرى عليه في الإرشاد واختاره السبكي ليوافق ما تقرر في عشرة ليال وقولهم لونذر أن يعتكف أيام شهر أو شهراً نهياً لم يلزمه الليالي حتى ينويها كمن نذر اعتكاف يوم لا يلزمه ضم الليلة إليه إلا أن ينويها اه وصوبه الأسنوي نقلاً عن الغزالي وجماعة ومعنى لأن الليالي إذا وجبت بالنية مع أن في ذلك وقتاً زائداً فوجوب المتتابع أولى لأنه مجرد وصف وصححه الأذرعى لكن المصحح عندهما وجرى عليه في الحاوى عدم وجوب المتتابع بنيته . وأجاب البدر الزركشي وغيره عن قولهم المذكور بأن صورته أن ينذر أياماً معينة فتجب الليالي المتخللة لأنه قد أحاط بها واجبان كما لونذر اعتكاف شهر وظاهر أن ذلك ليس صورته فالأولى ما أجاب به الشيخ من أن المتتابع ليس من جنس الزمن المنذور بخلاف الليالي بالنسبة للأيام ولا يلزم من إيجاب الجنس بنية المتتابع إيجاب غيره بها وفارق أيضاً تأثير النية في قولهم المذكور عدم تأثيرها فيما لو استثنى من الشهر ونحوه الأيام أو الليالي بقلبه فإنه لا يؤثر بأن في ذلك احتياطاً للعبادة في الموضعين وبأن الغرض من النية هناك إدخال ما قد يراد من اللفظ لأن اليوم قد يطلق ويراد به اليوم بليته وهنا إخراج ما شمله اللفظ ولو التزم بالنذر التفريق أجزاء المتتابع وفارق ما لونذر صوماً متفرقاً حيث لا يخرج عن عهده بالمتوالي كعكسه بأن الشارع اعتبر في الصوم التفريق مرة والمتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفريق أصلاً ، وقول الغزالي لونوى أياماً معينة كسبعة أيام متفرقة أولها غدا تعيين تفريقها إنما يأتي على رأيه من كون النية تؤثر كاللفظ والأصح عدم تأثيرها كما مر (والصحيح أنه لا يجب المتتابع بلا شرط) إذ لفظ الأسبوع ونحوه صادق على المتتابع وغيره فلا يجب أحدهما بخصوصه إلا بدليل . نعم يستحق المتتابع . والثاني يجب كما لو حلف لا يكلم فلانا شهراً وفرق الأول بأن المقصود في اليمين الهجر ولا يتحقق بدون المتتابع وحكم الأيام مع نذر الليالي حكم الليالي مع نذر الأيام فيما مر (و) الأصح كما في الروضة (أنه لونذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته) من أيام بل عليه الدخول قبل الفجر واللبث إلى ما بعد الغروب إذ المفهوم من لفظ اليوم الاتصال فقد قال الحليل إن اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس : والثاني يجوز تنزيلاً لساعات

لم يلزمه الليالي حتى ينويها ظاهر في خلافه فاعل المراد بقوله هنا بنية المتتابع اللازم لنية الليالي المتتابع لا المتتابع المنوي بمجرد (قوله التفريق مرة الخ) أي وذلك في دم التمتع ونحوه والمتتابع أخرى في كفارة الظهار ونحوها (قوله أياماً معينة كسبعة) أي كأن نذر سبعة أيام ونوى أنها متفرقة (قوله فيما مر) أي في أنه إن نوى الأيام في نذره الليالي وجبت والإفلا (قوله لم يجز تفريق ساعاته) ظاهره وإن نوى قدر اليوم وينبغي خلافه وأن ما ذكره محمول على ما لو أطلق فإن نوى يوماً كاملاً وجب بالاخلاف وإن نوى قدر اليوم اكتفى به ولو من أيام لأن غايته أنه استعمل اليوم في ساعات تساويه مجازاً أو أنه قدر مضافاً في الكلام وكلاهما لا مانع منه . وبقى ما لونذر يوماً من أيام الدجال هل يخرج من عهدة النذر بأن يقدر له يوماً من الأيام التي قبل خروجه كآلة درجة لقوله في الحديث « اقدروا له قدره » أو يحمله على اليوم الحقيقي من أيامه ويخرج من العهدة ولو بآخر يوم من أيامه فيه نظر والأقرب الأول .

(قوله ليوافق ما تقرر الخ)  
هذا من جانب المخالف  
(قوله ولا يلزم من إيجاب الجنس بنية المتابع) انظر  
مامعنى هذا التعبير وكان  
الظاهر أن يقول ولا يلزم  
من إيجاب الجنس بالنية  
إيجاب غيره بها (قوله وقول  
الغزالي لونوى أياماً معينة)  
أى كأن قال سبعة أيامين  
مثلاً كما يؤخذ من قوله  
معينة ومن قول الأسنوي  
في تأييده وهو متعين  
لتعين زمن الاعتكاف  
بالتعيين اه وحينئذ  
فلا اعتراض على الغزالي  
إنما هو في كون النية  
بمجردها تكفى في ذلك أما  
لو تلفظ بذلك فظاهر أنه  
يلزم فليراجع .

من اليوم منزلة الأيام من الشهر ومحل الخلاف ما لم يعين يوما فان عينه امتنع التفريق جزما ولو دخل المسجد في أثناؤه ومكث إلى مثله من الغد مع الليلة المتخللة أجزأ عند الأكثرين لحصول التتابع بالبيتوتة في المسجد وهذا هو المعتمد وإن ذهب أبو إسحق إلى عدم إجزائه وقال الشيخان إنه الوجه لأنه لم يأت بيوم متواصل الساعات والليلة ليست من اليوم ولونذر يوما أوله من الزوال مثلا امتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الأصحاب (و) الأصح (أنه لو عين مدة كأُسبوع) عينه كهذا الأسبوع أو هذه السنة (وتعرض للتتابع) فيها لفظا (وفاته لزمه التتابع في القضاء) لالتزامه إياه. والثاني لا يلزمه لوقوع التتابع ضرورة فلا أثر لتصريحه به فان لم يعين الأسبوع لم يتصور فيه فوات لأنه على التراخي وقول الشارح والأصح كما في الروضة أشار به لقوة الخلاف وأنه غير معطوف على ما قبله من مدخول الصحيح فيفيد ضعفه (وإن لم يتعرض له) أي التتابع (لم يلزمه في القضاء) قطعاً لوقوع التتابع فيه غير مقصود وإنما هو من ضرورة تعيين الوقت فأشبهه التتابع في شهر رمضان ولو نذر اعتكاف يوم معين ففاته فتضاء ليلا أجزأه بخلاف اليوم المطلق لتمكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك العين كنظيره في الصلاة في القسمين حكاه في المجموع عن المتولى وأقره، ويؤخذ من تعليقه فيه أن محل ذلك إذا ساوت الليلة اليوم وإلا لم يكفه ولو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فقدم ليلا لم يلزمه شيء لعدم وجود الصفة ويسن كما في نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكرا كما أفاده الشيخ فان قدم نهرا أجزأه ما بقي منه ولا يلزمه قضاء ماضى منه إذ الوجوب إنما ثبت من وقت قدومه وفارق الصوم بصحة تبعيض ما هنا بخلاف ما ذكر. نعم يسن قضاء يوم كامل كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمجموع عن المزني في موضع وهو المعتمد وإن صحح في موضع آخر منه لزوم قضائه وهو مقتضى كلام أصل الروضة في باب النذر ومحل ما ذكر إن قدم حيا مختارا فلو قدم به ميتا أو مكرها لم يلزمه شيء كما قاله الصيمري لأنه علق الحكم على القدوم وفعل المكروه غير معتبر هنا شرعا، ولو نذر اعتكاف العشر الأخير دخلت لياليه حتى أول ليلة منه ويجزئه وإن نقص الشهر لوقوع الاسم على ما بعد العشرين إلى انتهاء الشهر، بخلاف ما لو نذر عشرة أيام من آخره وكان ناقصا لا يجزئه لتجريد قصده لها فعليه اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخلا في نذره إذ هو أول العشرة من آخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزأه عن قضاء يوم كما قطع به البغوي وقال في المجموع يحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن تيقن طهرا وشك

(قوله أن محل ذلك إذا ساوت الليلة اليوم وإلا لم يكفه) أي بأن كانت الليلة أقصر أي فيكمل عليها من النهار كما في حاشية الشيخ وانظر لو كانت أطول هل يكفي بمقدار اليوم منها أو لا بد من استيعابها.

(قوله وهذا هو المعتمد) ولو نذر أياما كعشرة وجعل مبدأها من وقت النذر كأن قال أعتكف عشرة أيام من هذا الوقت كل ما انكسر من الحادي عشر كما لو أسلم في أثناء يوم في حور وأجل بمدة كشهري فانه يحسب المنكسر ويكمل مما يلي انتهاء الثلاثين ما بعده وهو الحادي والثلاثون ويفرق بين هذا وبين ما لو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد وقدم نهرا حيث كفاه اعتكاف بقية يومه بأن ما فات قبل قدوم زيد لم يتعلق به وجوب أصلا وما هنا تعلق نذره بما يسمى أياما ولا يتحقق ذلك إلا بإتمام الكسر (قوله وإن ذهب أبو إسحق) أي المروزي (قوله وإلا لم يكفه) أي فيحتاج إلى مكث ما يتم به مقدار اليوم (قوله اعتكاف يوم شكرا) أي بنية القضاء ويقع شكرا لله تعالى لا أنه يتعين أن يقول شكرا (قوله ما بقي منه) أي ويعتبر ذلك من وصوله ما ينقطع به سفره (قوله بخلاف ما ذكر) أي ثم (قوله كما قطع به البغوي) معتمد.



في ضده فتوضاً محتاطاً فبان محدثاً أى فلا يجزئه (وإذا ذكر) الناذر (التتابع) في نذره لفظاً (وشرط الخروج لعارض) مباح متصود غير مناف للاعتكاف (صح الشرط في الأظهر) لأن الاعتكاف إنما لزم بالالتزام فكان على حسب ما التزم، فلو عين نوعاً أو فرداً كعيادة المرضى أو زيد خرج له دون غيره فلو أطلق العارض أو الشغل خرج لكل مهم ديني كالجمعة أو دينوي مباح كلقاء الأمير والثاني بطلان الشرط لمخالفته لمقتضاه فلم يصح كما لو شرط الخروج للجماع، وخرج بشرط الخروج لعارض مالهو شرط قطع الاعتكاف له فانه وإن صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض بخلاف مالهو شرط الخروج للعارض فيجب عوده «ولو قال إلا أن يبدو لى لم يصح الشرط لتعليقه على مجرد الخيرة وهو مناف للالتزام وكذا النذر كما قاله البغوى وهو الأشبه في الصغير ولم يصح في الروضة كأصلها بترجيح، وبمباح مالهو شرطه لمحرم كسرقة، وبمتصوده مالهو شرطه لغيره كترهه، وبغير مناف للاعتكاف مالهو شرطه لمناف له كقوله إن اخترت جامعاً أو إن اتفق لى جماع جامعاً فلا ينعقد نذره كما صرحوا به في المحرم والجماع ومثلهما البقية (والزمان المصروف إليه) أى العارض المذكور (لا يجب تداركه إن عين المدة كهذا الشهر) لأن النذر في الحقيقة لما عده (ولاً) بأن لم يعينها كشهري مطلق (فيجب) تداركه لتم المدة ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا ينقطع به (وينقطع التتابع) زيادة على مامر (بالخروج) من المسجد بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه أو رجليه أو رأسه قائماً أو منحنياً أو من العجز قاعداً أو من الجنب مضطجعا (بلا عذر) من الأعذار الآتية وإن قلّ زمنه لمنافاته للبث إذ هو في مدة الخروج المذكور غير معتكف ومحل ذلك حيث كان عامدا عالماً بالتحريم مختاراً (ولا يضر) في تتابع اعتكافه (إخراج بعض الأعضاء) من المسجد كرأسه أو يده لأنه لا يسمى خارجاً فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يذنى رأسه إلى عائشة فترجله أى تسرحه وهو معتكف في المسجد، فلو أخرج إحدى رجليه واعتمد عليهما لم يضرّ فيما يظهر لعدم صدق الخروج عليه فقد قال في البسيط قضية تعليل البغوى أنه لا يضرّ وهو ظاهر. قلت: ويؤيده ما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فأدخل إحدى رجليه واعتمد عليهما من أنه لا يحنث فعملنا بالأصل فيهما (ولا) يضرّ (الخروج لقضاء الحاجة) من بول أو غائط ومثلهما الرج فيما يظهر إذ لا بد منه وإن أكثر خروجه لذلك لعارض نظراً إلى جنسه ولا يشترط أن يصل لحد الضرورة وإذا خرج لا يكلف الإسراع بل يمشى على سجيته فإن تأتى أكثر من ذلك بطل كما في زيادة الروضة عن البحر ويجوز له الوضوء بعد قضائها خارج المسجد تبعاً لها واجبا كان أو مندوباً وإن لم يجز له الخروج وحده ولو عن حدث حيث أمكنه في المسجد واقتصاره على قضاء الحاجة مثال غيرها كذلك كغسل جنابة وإزالة نجاسة ورعاف وأكل لأنه يستحيا منه في المسجد وإن أمكنه

(قوله صح الشرط في الأظهر) ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض فكما تقرر كذا بهامش وعليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في نيته وأخرج منها إن عرض لى كذا لأنه وإن لم يصح به نيته محمولة عليه فمضى عرض له ما استثناه جاز له الخروج وإن كان في تشهد الصلاة وجاز له الخروج من الصوم وإن كان قريب الغروب فليراجع (قوله كلقاء الأمير) أى الحاجة اقتضت خروجه للقائه لا مجرد التفرج عليه (قوله من أنه لا يحنث) خلافاً للحج (قوله إذ لا بد منه) أى وإخراجه في المسجد مكروه (قوله فإن تأتى أكثر من ذلك) أى ويرجع في ذلك إليه لأنه أمين على عبادته .

الأكل فيه بخلاف الشرب كأمراً إذا وجد الماء فيه ويؤخذ من العلة كما أفاده الأذرعى أن الكلام في مسجد مطروق بخلاف المختص والمهجور الذي يندر طارقه، فأخرج للشرب مع تمكنه منه فيه انقطع تنابعه والظاهر كما قاله الشيخ أن الوضوء المندوب لغسل الاحتلام مغتفر كالتثليث في الوضوء الواجب (ولا يجب فعلها في غير داره) التي يستحق منفعتها كسقاية المسجد ودار صديق له بجوار المسجد لما فيه من المشقة وخزم المروءة وتزيد دار الصديق بالمنة بها ويؤخذ منه أن من لا تختل مروءته بالسقاية ولا يشق عليه تكليفها إن كانت أقرب من داره وبه صرح القاضي والمتولى، ومثل ذلك ما إذا كانت السقاية المصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها إلا أهل ذلك المكان كما بحثه بعض المتأخرين (ولا يضر بعدها) أي داره المذكورة عن المسجد مراعاة لما مر من المشقة والمنة (إلا أن يفحش) بعدها عنه وثم لائق به أترك الأقرب من داره وذهب إلى أبعدها وضابط الفحش كما صرح به البغوى أن يذهب أكثر الوقت في التردد للنزل (فيضر في الأصح) لأنه قد يحتاج في عودته أيضاً إلى البول فيمضي يومه في الذهاب والإياب ولا غنتاه بالأقرب من داره فإن لم يجد في طريقه مكاناً أو وجدته ولم يلق به دخوله لم يضر فحش البعد. والثاني لا يضر فحش ذلك مطلقاً لما مر من مشقة الدخول لقضاء الحاجة في غير داره ولا يجوز له الخروج لنوم أو غسل نحو جمعة كما ذكره الخوارزمي (ولو عاد مريضاً) أوزار قادماً (في طريقه) لقضاء حاجته (لم يضر ما لم يطل وقوفه) بأن لم يقف أصلاً أو وقف يسيراً كأن اقتصر على السلام والسؤال (أو) لم (يعدل عن طريقه) بأن كان المريض والقادم فيها خبر عائشة «إني كنت أدخل البيت للحاجة» أي التبرز «والمريض فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة» رواه مسلم وفي أبي داود مرفوعاً «أنه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمريض وهو معتكف فيمزمع كما هو يسأل عنه ولا يعرج» فإن طال وقوفه عرفاً أو عدل عن طريقه وإن قل ضرراً ولو صلى في طريقه على جنازة فإن لم ينتظرها ولم يعدل عن طريقه إليها جاز وإلا فلا وهل عيادة المريض ونحوها له أفضل أو تركها أو هما سواء وجوه أرجحها أولها (ولا ينقطع التتابع)

(قوله أن يذهب أكثر الوقت في التردد للنزل) انظر ما المراد بالوقت هنا ثم رأيت الزيدى صرح بأنه الوقت الذي نذر اعتكافه.

(قوله أن يذهب أكثر الوقت) أي الذي نذر اعتكافه اه زيدى (قوله فإن طال وقوفه عرفاً) أي بأن زاد على قدر صلاة الجنازة أي أقل مجزئ منها فيما يظهر اه حج. أما قدرها فيحتمل لجميع الأغراض (قوله جاز) أي الوقوف ولم يقطع التتابع (قوله وإلا فلا) وهل له تكرير هذه كالعيادة على موتى أو مرضى مر بهم في طريقه بالشرطين المذكورين أخذاً من جعلهم قدر صلاة الجنازة معفو عنه بكل غرض فيمن خرج لقضاء الحاجة أولاً يفعل إلا واحداً لأنهم عللوا فعله لنحو صلاة الجنازة بأنه يسير ووقع تابعاً لامقصوداً كل محتمل، وكذا يقال في الجمع بين نحو العيادة وصلاة الجنازة وزيارة القادم والذي يتجه أن له ذلك، ومعنى التعليل المذكور أن كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لضمه إلى غيره المقتضى لطول الزمن ونظيره ما مر فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لسكت فهل يقدر الاجتماع حتى يضر أولاً حتى يستمر العفو فيه خلاف لا يبعد مجيئه هنا وإن أمكن الفرق بأنه يحتاط للصلاة بالنجاسة ما لا يحتاط هنا وأيضاً فما هنا في التابع وهو يغفر فيه ما لا يغفر في المقصود اه حج (قوله أرجحها أولها) ظاهره وإن لم يكن المريض جازاً للمعتكف ولا نحو صديق، وعبرة حج قبيل الكتاب: وبحث البلقيني أن الخروج لعيادة نحو رحم وجار وصديق أفضل اه والموافق لكلام حج أن يجعل الضمير في قوله له للمعتكف لالمن خرج لحاجة.

بخروجه (لمرض يحوج إلى الخروج) لبداء الحاجة له كما في قضاء الحاجة والحوج لذلك ما يشق معه المقام في المسجد لحاجة فرش وخادم وتردد طيب أو بأن يخاف منه تلويث المسجد كإسهال وإدرار بول بخلاف مرض لا يحوج إلى الخروج كصداع وحصى خفيفة فينقطع التتابع بالخروج له وفي معنى ما ذكر في المرض الخوف من نحو لص أو حريق فإن زال خوفه عاد لمكانه وبنى عليه قاله الماوردي ولعله فيمن لم يجد مسجدا قريبا يأمن فيه من ذلك (و) لا ينقطع التتابع (بحيض إن طالت مدة الاعتكاف) بحيث لا يتخلو عنه غالبا كصوم شهرى كفارة قتل لعروضه بغير اختيارها وضبط جمع المدة التي لا يتخلو عنه غالبا بأكثر من خمسة عشر يوما وتبعهم المصنف ونظر فيه آخرون بأن العشرين والثلاثة وعشرين تخلو عنه غالبا إذ هي غالب الطهر فكان ينبغي أن يقطعها ومادونها الحيض ولا يقطع ما فوقها. ويجب عنه بأن المراد بالغالب هنا أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في باب الحيض ويوجه بأنه متى زاد من الاعتكاف على أقل الطهر كانت معرضة لطروق الحيض فعذرت لأجل ذلك وإن كانت تحيض وتطهر غالب الحيض والطهر لأن ذلك الغالب قديتجزأ. ألا ترى أن من تحيض أقل الحيض لا ينقطع اعتكافها به إذا زادت مدة اعتكافها على أربعة وعشرين مع أنه يمكنها إيقاعه في زمن طهرها فكذلك هذه لا يلزمها إيقاعه في زمن طهرها وإن وسعه ولا نظر للفرق بينهما بأن طهر تلك على خلاف الغالب بخلاف هذه لأنهم توسعوا هنا في الأعذار بما يقتضى أن مجرد إمكان طروق الحيض عذر في عدم الانقطاع فتبنى على ما سبق إذا طهرت لأنه بغير اختيارها (فإن كانت) مدة الاعتكاف (بحيث تخلو عنه) أي الحيض (انقطع) التتابع (في الأظهر) لأنها بسبيل من أن تشرع كما طهرت وكالحيض النفاس كما في المجموع. والثاني لا ينقطع لأن جنس الحيض مما يتكرر في الجملة فلا يؤثر في التتابع كقضاء الحاجة ولا تخرج لاستحاضة بل تحتز عن تلويث المسجد، وينبغي أن محله إن سهل احترازها وإلا خرجت ولا انقطاع (ولا) ينقطع التتابع (بالخروج) من المسجد (ناسيا) اعتكافه (على المذهب) المقطوع به أو مكرها عليه بغير حق كما في الجماع ناسيا ومثل ذلك الجاهل الذي يخفى عليه ما ذكر خبر «رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» وكلا كراه مالهو حمل وأخرج بغير أمره وإن أمكنه التخلص على ما اقتضاه إطلاقهم ويحتمل تقييده بما إذا لم يمكنه ذلك ولعله الأقرب فإن أخرج مكرها بحق كالزوجة والعبد يعتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحق لزمه أو خرج خوف غريم له وهو غنى مماطل أو معسر وله بينة أي وثم حاكم يقبلها كما هو ظاهر انقطاع تنابعه لتقصيره ولو خرج لأداء شهادة تعين عليه تحملها وأداؤها لم ينقطع تنابعه لإضطراره إلى الخروج وإلى سببه، بخلاف ما إذا لم يتعين عليه أحدها أو تعين أحدها فقط لأنه إن لم يتعين عليه الأداء فهو مستغن عن الخروج وإلا فتحمله لها إنما يكون للأداء فهو باختياره وقيده الشيخ بحثا بما إذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف

(قوله قد يتجزأ) أي بأن يوجد تارة في شهر قدر مخصوص وفي آخر دونه أو أكثر منه (قوله) ومثل ذلك الجاهل ومثله جاهل يعذر بجهله اه حج وظاهر عبارة الشارح أنه لا فرق فيه بين كونه قرب عهده بالإسلام أم لا نسا بادية بعيدة عن العلماء أم لا وهي ظاهرة (قوله) لم ينقطع تنابعه أي وإن طال زمن خروجه لأنه مكره عليه شرعا .



وإلا فلا ينقطع الولاء كما لو نذر صوم الدهر ففوته لصوم كفاية لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء ، ولو خرج لإقامة حد أو تعزير ثبت بالبينة لم يقطع أيضا لأن الجريمة لا ترتكب لإقامة الحد بخلاف تحمل الشهادة إنما يكون الأداء كما مر بخلاف ما إذا ثبت بإقراره وحمل ما تقرر إذا أتى بموجب الحد قبل الاعتكاف فإن أتى به حال الاعتكاف كما لو قذف مثلاً فإنه يقطع الولاء ولا يقطعه خروج امرأة لأجل قضاء عدة حياة أو وفاة وإن كانت مختارة للنكاح لأنه لا يقصد للعدة بخلاف التحمل كما مر ما لم تكن بسببها كأن طاعت نفسها بتفويض ذلك لها أو علق الطلاق بمشيئتها فشأت وهي معتكفة فإنه ينقطع لاختيارها الخروج ، فإن أذن لها الزوج في اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها أو مات قبل انتضاءها فينقطع التابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها زوجها إذ لا يجب عليها الخروج قبل انتضاءها في هذه الصورة وكذا لو اعتكفت بغير إذنه ثم طلقها وأذن لها في إتمام اعتكافها فينقطع التابع بخروجها (ولا) ينقطع التابع (ب) خروج المؤذن (الراتب إلى منارة) بفتح اليم للمسجد (منفصلة عن المسجد) بأن لا يكون بابها فيه ولا في رحبته المتصلة به قريبة منه (للأذان في الأصح) لإلفه صعودها للأذان وألف الناس صوته بخلاف خروج غير الراتب للأذان وخروج الراتب لغير الأذان ولو بحجرة بابها في المسجد أو للأذان لكن بمنارة ليست للمسجد أو له لكن بعيدة عنه وعن رحبته وبحث الأذرعى امتناع الخروج للنارة فيما إذا حصل الشعار بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة إليه وكلمنارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الأذان له عليه وكذا إن لم يكن عاليا لكن توقف الاعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلاً وإضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وإن لم تبين له كأن خرب مسجد وبقيت منارته فحد مسجد قريب منها واعتيد الأذان عليها له فكما حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع إن صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له ، أما منارة المسجد التي بابها فيه أو في رحبته فلا يضر صعودها ولولغير الأذان وإن خرجت عن سمت بناء المسجد كما رجحاه وتريبعه إذ هي في حكم المسجد كمنارة مبنية فيه مالت إلى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وإن كان المعتكف في هواء الشارع وأخذ الزركشى منه أنه لو اتخذ للمسجد جناح إلى الشارع

(قوله بخلاف تحمل الشهادة) هذا لا يتأتى مع قوله الآتي وحمل ما تقرر إذا أتى بموجب الحد الخ فإنه مع ما تقدم من التقيد عن شيخ الإسلام يصير حكم المسئلتين واحداً فالشهادة قبل الاعتكاف كموجب الحد قبله في أن الخروج لأداء الشهادة أو الحد لا يقطع التابع وهما بعد الاعتكاف يقطعان التابع إذا خرج لأداء الشهادة أو الحد (قوله ولا بخروج المؤذن الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث استنباه لعذر اه سم على حج . أقول : وينبغي أنه لا فرق حيث كان النائب كالأصيل فيما طاب منه (قوله قريبة منه) صفة لقول المصنف منارة منفصلة (قوله للأذان) وينبغي أن مثل الأذان ما اعتيد من التسبيح المعروف الآن ومن أولى الجمعة وثانيتها لاعتياد الناس التهيؤ لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك فيباح بالأذان (قوله لإلفه صعودها) قال حج وبما تقرر في المنارة فارتقت الخلوة الخارجة عن المسجد التي بابها فيه فينقطع بدخولها قطعاً (قوله وبحث الأذرعى امتناع الخروج) عبارة سم على حج في أثناء قوله وانظر بحث الأذرعى مع أن مقابل الأصح نظر للاستغناء بالسطح .

فاعتكف فيه صح لأنه تابع له صحيح ، وإن زعم بعضهم أنه مردود بأن الفرق بين الجناح  
والنارة لأخ أي لكون النارة تنسب إلى المسجد ، ويحتاج إليها غالباً في إقامة شعائره بخلاف  
الجناح فيهما ولم يتعرضوا لضبط البعيدة والأقرب الرجوع في ذلك للعرف وإن ضبطه بعضهم  
بكونها خارجة عن جوار المسجد وجاره أو بعون دارا من كل جانب وبعض آخر بما جاوز حريم  
المسجد ومقابل الأصح ينقطع بخروجه مطلقاً للاستغناء عنها بسطحه وفي ثالث يفرق بين الراتب  
وغيره (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد من نذر اعتكاف متتابع (بالأعذار) السابقة  
التي لا ينقطع بها المتتابع لأنه غير معتكف فيها (إلا أوقات قضاء الحاجة) لأنه مستثنى إذ لا بد منه  
واقصره على قضاء الحاجة مثال إذ الأوجه كما قاله الأسنوي تبعاً لجمع متقدمين جريانه في كل  
ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كأكل وغسل جنباً وأذان مؤذن راتب بخلاف ما يطول  
زمنه كمرض وعدة وحيض ونفاس وعلم مما مر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر بعد  
عوده إن خرج لما لا بد منه وإن طال زمنه كتهرب وغسل واجب وأذان جاز الخروج له أو لما  
منه بد لشمول النية جميع المدة ولو عين مدة ولم يتعرض للمتتابع لجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد  
لتتميم الباقي جدد النية ، ولو أحرمت معتكف بنسك فإن لم يخش الفوات أتمه وإلا خرج له ولا يبنى بعد  
فراغه من النسك على اعتكافه الأول وإن نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انقضاؤه قبل نذره لم يلزمه  
شيء لأن اعتكاف شهر قد مضى محال .

### (كتاب الحج)

بفتح الحاء وكسرها لغة القصد ، وشرعاً قصد الكعبة الأفعال الآتية قاله في المجموع واعترضه  
ابن الرفعة بأنه نفس الأفعال الآتية واستدل بخبر «الحج عرفة» ومعلوم أن الموافق للغالب الأول  
من أن المعنى الشرعي يكون مشتملاً على المعنى اللغوي بزيادة ، ولا دلالة له في الخبر لأن معناه  
معظم المقصود منه عرفة لكن يؤيده قولهم: أركان الحج خمسة أوستة . ويجاب بأن هذه أركان  
للمقصود لا للقصد الذي هو الحج ، فتسميتها أركان الحج على سبيل المجاز . والأصل فيه قوله تعالى

### (كتاب الحج)

(قوله لغة القصد) أو كثرته إلى من يعظم اه حج (قوله ومعلوم أن الموافق للغالب الخ) أي  
ومن غير الغالب أن يكون المعنى الشرعي مبيناً للغوى لكن بينهما مناسبة وعبرة حج اعتراضاً  
على تفسيره بالأفعال لكن يعبر عليه أن المعنى الشرعي يجب اشتماله على المعنى اللغوي بزيادة  
وذلك غير موجود هنا إلا أن يقال إن ذلك أغاي أو أن منها النية وهي من جزئيات المعنى اللغوي  
ونظيره الصلاة الشرعية لاشتغالها على الدعاء اه يعني فيكون إطلاق الحج على الأفعال مجازاً  
من باب تسمية الكل باسم جزئه وقوله الأول أي قصد الكعبة إلى آخره (قوله لكن يؤيده  
قولهم) أي قوله واعترضه ابن الرفعة .

### [كتاب الحج]

(قوله ويجاب بأن هذه  
أركان للمقصود الخ) هذا  
الجواب للشهاب حج في  
إمداده ولكن قال  
الشهاب سم إنه تكلف  
بعيد .

— وأتموا الحج والعمرة لله — وخبر « بنى الإسلام على خمس » قال القاضي : وهو من الشرائع القديمة ، وهو أفضل العبادات لاشتغاله على المال والبدن إلا الصلاة كما مر أنها أفضل . وروى « أن آدم عليه السلام لما حجّ قال له جبريل : إن الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت بسبعة آلاف سنة » ورجح بعضهم أنه لم يجب إلا على هذه الأمة لكن قال جمع إنه غريب بل وجب على غيرها أيضا ، ثم النسك إما فرض عين على من لم يحج بشرطه أو كفاية للأحياء أو تطوع ويتصور في الأرقاء والصبيان ، إذ فرض الكفاية لا يتوجه إليهم . نعم لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية احتمل أن يسقط بفعلهم الحرج عن المكلفين كما في صلاة الجنازة لكن ظاهر كلام المصنف في إيضاحه اعتبار التكليف فيمن يسقط بفعله الفرض حيث قال : ولا يشترط لعدد المحصلين لهذا الفرض قدر مخصوص ، بل الفرض أن يوجد فيها في الجملة من بعض المكلفين في كل سنة مرة ( هو فرض ) أى مفروض بالشرائط الآتية لقوله تعالى — والله على الناس حجّ البيت — الآية ، وخبر « بنى الإسلام على خمس » وهو مجمع عليه يكفر جاحده إن لم يخف عليه وفرض بعد الهجرة في السنة السادسة كما صححاه في السير ، ونقله في المجموع عن الأصحاب ،

( قوله وهو من الشرائع القديمة ) بل مامن نبيّ إلا وحجّ خلافا لمن استثنى هودا وصالحا اه زيادى وحج ، وقوله مامن نبي شمل عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم وبه صرح السيوطى في رسالته المسماة بالإعلام بحكم عيسى عليه السلام ، فقال عيسى مع بقاء نبوته معدود في أمة النبي ودخل في زمرة الصحابة فانه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حى مؤمنا به ومصداق ، وكان اجتماعه به مرات في غير ليلة الإسراء من جملة ما بمكة . روى ابن عدى في الكامل عن أنس قال « بينا نحن مع رسول الله إذ رأينا بردا ويذا فقلنا يارسول الله ما هذا البرد الذى رأينا واليد ؟ قال قد رأيتموه ؟ قلنا نعم قال ذاك عيسى بن مريم سلم على » . وأخرج ابن عساكر من طريق آخر عن أنس قال « كنت أطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة إذ رأيته صافح شيئا ولا نراه ، فقلنا يارسول الله رأيناك صافح شيئا ولا نراه قال ذاك أخى عيسى ابن مريم انتظرت حتى قضى طوافه فسلمت عليه » اه بحروفه رحمه الله ( قوله وهو أفضل العبادات ) قال الزيادة . والحج يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات على المعتمد إن مات في حجه أو بعده وقبل تمكنه من أدائها ( قوله لاشتغاله على المال ) وهو ما يجب أو يندب من السماء الآتية ( قوله بل وجب على غيرها ) معتمد ولا ينافيه قوله أولا وهو من الشرائع القديمة لجواز أن يكون عند هذا القائل مندوبا ( قوله في الأرقاء والصبيان ) أى والمجانين على ما يأتى ( قوله اعتبار التكليف ) معتمد ( قوله في السنة السادسة ) وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حججا لا يندرى عددها ، وتسمية هذه حججا إنما هو باعتبار الصورة إذ لم يكن على قوانين الحج الشرعى باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسيء وغيره بل قيل في حجة أبى بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر إلا بحج شرعى ، وكذا يقال في الثامنة التى أمر فيها عتاب ابن أسيد أمير مكة وبعدها حجة الوداع لا غير اه حج وكتب عليه سم قوله وحج صلى الله عليه وسلم الخ قضية صنيعة أن حجه عليه الصلاة والسلام بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجبا شرعيا ، وهو مشكل جدا اه . وقد يقال لإشكال فيه لأن فعله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعيا بهذا الوجه الذى استقرّ عليه الأمر فيحمل قول حج إذ لم يكن على قوانين الشرع الخ



وجزم الرافعي هنا بأنه سنة خمس، وجمع بين الكلامين بأن الفريضة قد تنزل ويتأخر الإيجاب على الأمة وهذا كقوله - قد أفلح من تركي - فإنها آية مكية وصدقة الفطر مدنية ، ولا يجب بأصل الشرع سوى مرة في العمر ، ويجب أكثر من ذلك لعارض كمنذر وقضاء عند إفساد التطوع (وكذا العمرة) فرض (في الأظهر) لقوله تعالى - وآموا الحج والعمرة لله - أي آتوا بهما تامين ، ولخبر عائشة « قالت : قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة » رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرها بأسانيد صحيحة . وأما خبر «سئل صلى الله عليه وسلم عن العمرة أواجبة هي ؟ قال لا وأن تعتمر خير لك» فضعيف اتفاقا . قال في المجموع : ولا يفتى بتول الترمذي فيه حسن صحيح ، ولا يفتى عنها الحج وإن اشتمل عليها وإنما أغنى الغسل عن الوضوء لأنه أصل إذ هو الأصل في حق المحدث وإنما حط عنه إلى الأعضاء الأربعة تخفيفا فأغنى عن بدله ، والحج والعمرة أصلان . والعمرة لغة : الزيارة . وشرعا : قصد البيت للأفعال الآتية أو نفس الأفعال كما مر . والقول الثاني أنها سنة للخير المار ولا تجب بأصل الشرع في العمر سوى مرة واحدة لخبر أبي هريرة « قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت ،

(قوله لخبر أبي هريرة خطبنا الحج) هذا الدليل فيه للعمرة فكان الصواب ذكره عقب قوله في الحج ولا يجب بأصل الشرع سوى مرة .

على أنه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية . وأما فعله قبل المبعث فلا إشكال فيه لأنه لم يكن بوحى بل بإلهام من الله تعالى فلم يكن شرعيا بهذا المعنى لعدم وجود شرع إذ ذاك ولكنه كان مصونا كسائر أفعاله عن أفعال الجاهلية الباطلة وقوله في السنة السادسة يشكل عليه أيضا أن مكة إنما فتحت في السنة الثامنة ، فبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر ليحج بالناس في التاسعة وحج عليه الصلاة والسلام في العاشرة وقبل فتح مكة لم يكن المسامون متمكنين من الحج إلا أن يجاب عنه بما أجاب به الشارح عن كلام الرافعي من أن الفريضة قد تنزل ويتأخر الإيجاب ، لكن في كلام الزيادي ما يخالف هذا الجواب حيث قال جمعا بين الأقوال بأن النرض وقع سنة خمس ، والطلب إنما توجه سنة ست ، وبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر سنة تسع فحج بالناس اه ويمكن الجواب أيضا عن كلام الزيادي بأنه يشترط لوجوب المباشرة الاستطاعة كما يأتي وهي لم تحصل قبل فتح مكة فعدم فعلهم لعدم استطاعتهم لالعدم الطلب (قوله وآموا الحج والعمرة لله) إنما قال ذلك ليعلم بها الاستدلال فإن ظاهرها وجوب الاتمام إذا شرع وذلك لا يستلزم وجوب الشرع فإن المعنى يصير عليه إن شرعتم فآموا (قوله قال لا وأن تعتمر) بفتح أن المصدرية وهي وما بعدها مبتدأ خبره خير ، وعبرة المحلى وإن تعتمر فهو أفضل فهي بكسر الميم شرطية وجوابها قوله فهو أفضل فلعل الرواية مختلفة (قوله وإن اشتمل عليها) أي على أعمالها (قوله إذ هو) أي الغسل (قوله في حق المحدث) يعني أن المحدث كان يجب عليه الغسل للصلاة ومفهومه أن من لم يحدث لا يجب عليه غسل ما دامت طهارته باقية ومنه يعلم أن قوله كان الغسل واجبا في صدر الإسلام لكل صلاة المراد به على المحدث (قوله لغة الزيارة) وقيل القصد إلى مكان عامر اه شرح البهجة الكبير (قوله فقال رجل) هو الأقرع بن حابس التميمي هكذا رأيته بهامش صحيح ثم رأيته في المواهب اللدنية في النوع السادس في حجه عليه السلام .

حتى قالها ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجب ولما استطعتم» رواه مسلم، وسميت عمرة لأنها تفعل في العمر كله وصح عن سراقه «قلت يا رسول الله عمرتنا هذه لعائنا هذا أم للأبد؟ فقال لا بل للأبد» أو وجوبهما من حيث الأداء على التراخي فلن وجبا عليه بنفسه أو نائبه تأخيرها بعد سنة الامكان لأن الحج فرض سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم السنة عشر ومعه ميسير لا عذر بهم وقنس به العمرة وتضييقهما بنذر أو خوف غضب أو تلف مال أو قضاء عارض ثم محل جواز التأخير إن عزم على فعلهما في المستقبل كما مر بيانه في الصلاة وإنما لم تؤثر فيهما الردة بعدها لأنها لا تحبط العمل إلا إن اتصلت بالموت وإن أحبطت ثواب العمل مطلقا كإناص عليه الشافعي رضي الله عنه في الأم فلا يجب عليه إعادتهما إذا عاد للإسلام. ثم لهما مراتب خمس حجة مطلقة وحجة مباشرة ووقوع عن النذر أو عن حجة الإسلام ووجوبهما ولكل مرتبة شروط فيشترط مع الوقت الإسلام وعمرته ومع الاستطاعة للوجوب، للبشارة ومع التكليف للنذر ومع الحرية لوقوعه عن حجة الإسلام وعمرته ومع الاستطاعة للوجوب، وقد شرع في بيان ذلك فقال (وشرط صحته) أي حجة ما ذكر من حج أو عمرة (الإسلام) فقط فلا يصحان من كافرو ولا عنه أصليا أو مرتدا لعدم أهليته للعبادة وقضية كلام جمع حجة حج مسلم بالتبعية وإن اعتقد الكفر وهو ظاهر إذ اعتقاده منه لغو. نعم إن اعتقده مع إحرامه لم ينقذ لأن غايته أنه كنية الإبطال وهي هنا تؤثر في الابتداء دون الدوام وبذلك يجمع بين قول الروياني بالبطلان وقول والده بالصحة وعلل كل منهما ما قاله بما يفهم مما تقرر وتوقفها على دخول الوقت معلوم من كلامه الآتي في المواقيت وعلى معرفة الأعمال والعلم بها بأن يأتي بها عالما أنه يفعلها عن النسك فالوجوب اتفاقا لم يصح مردود فيهما بأن الظاهر في الأول كما قاله الزركشي عدم اشتراطه لامكان العلم بها بعد الاحرام وأنه لا يشترط هنا تعيين النوى بخلاف الصلاة فيهما وفي الثاني بأن غير الاحرام من الأركان لا يحتاج إلى نية تخصه فالواجب فيه عدم الصارف لا القصد (فلو لي) ،

(قوله من حيث الأداء)  
أي أما من حيث التعلق  
فهو حاصل بالتكليف مع  
الاستطاعة على ما يأتي  
(قوله أو عن حجة الإسلام)  
هي المرتبة الرابعة وتنفارق  
ما قبلها في الرقيق (قوله  
وقد شرع في بيان ذلك)  
أي ما عدا صورة النذر

(قوله حتى قالها ثلاثا) أي هذه المقالة اه سم على بهجة (قوله لو قلت نعم لوجب) أي الحج وفي المنهج لوجب أي الحصة أو الفريضة ثم قوله لو قلت نعم لوجب يجوز أن يكون الوجوب معلقا على قوله ذلك فلا يقال هو صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب ثم رأيت في سم على شرح البهجة ما نصه قوله لو قلت نعم لوجب أي هذه الكلمة أي مقتضاها وهو الوجوب على كل عام ولعله كان الوجوب على كل عام معلقا على قوله نعم وهذا كله ظاهر من الحديث وسياقه فما يقال من أنه واجب كل عام على الكفاية فكيف وقع السؤال عن وجوبه كل عام. وأجيب بأنه لو قال نعم لوجب لا منشأ له إلا الوهم فليتنامل اه (قوله ومعه ميسير لا عذر بهم) فيه أن مكة إنما فتحت سنة ثمان فلم يتمكن هو وأصحابه من الحج في السادسة والسابعة. نعم في عدم حجه سنة ثمان وتوسع دلالة على عدم وجوبه على الفور (قوله أو تلف مال) بقرينة ولو ضعيفة اه حج (قوله إن عزم على فعلهما في المستقبل) ولعل المراد أنه يجب عليه العزم بعد دخول وقت الحج في أول سني اليسار (قوله أو عن حجة الإسلام) هي الرابعة كما يعلم من قوله فيشترط الحج وكان الأولى أن يعبر بالواو (قوله فيشترط مع الوقت) أي المعلوم من باب المواقيت الآتي (قوله نعم إن اعتقده مع إحرامه) يخرج ما لو اعتقده مع إحرام وليه فلا أثر له (قوله وهي هنا تؤثر الخ) ومثل ذلك الصوم والاعتكاف فلا ينقطع واحد منهما بنية الإبطال (قوله مردود فيهما) أي في الأعمال والعلم .

أى ولىّ المال ( أن يحرم عن الصبي الذى لا يميز ) لأن مباشرة بنفسه غير صحيحة إذ لانية له لما رواه مسلم عن ابن عباس «أنه صلى الله عليه وسلم لقي ركبا بالروحاء فرفعت امرأة إليه صبيا فقالت يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال نعم ولك أجر » وفى سنن أبى داود « فأخذت بعضد صبي ورفعته من محفها » والغالب أن من يحمل بعضده ويخرج من الحفة لتمييز له ويكتب للصبي ثواب ما عمله من الطاعات ولا يكتب عليه معصية إجماعا ( و ) أن يحرم ( عن المجنون ) قياسا على الصبي سواء أبلغ مجنونا أم عاقلا ثم جنّ وسواء أحجّ الولي عن نفسه أم أحرم عنها أم لا فينوى الولي بقلبه جعل كل منهما محرما أو يقول أحرمتهما ولا يشترط حضورهما ولا مواجهتهما بالإحرام ولا يصير الولي بذلك محرما ، ويجوز للولي الإحرام عن المميز أيضا وإنما نص على غير المميز دفعا لما عساه أن يتوهم من عدم صحة الإحرام عنه لمنافاة حاله العبادات ولو أذن للمميز فى الإحرام جاز فإن أحرم بغير إذنه لم يصح ومراده بالصبي الجنس الصادق بالذكور والأنثى وأفهم كلامه عدم صحة إحرام غير الولي كالجدّ مع وجود الأب الذى لم يقم به مانع وهو كذلك وأما ما أوهمه ظاهر الخبر المار من جواز إحرام الأم عنه فأجابوا عنه باحتمال كونها وصية أو أن الأجر الحاصل لها باعتبار أجر الحمل والنفقة لعدم التصريح فى الخبر بأنها أحرمت عنه أو أن الولي أذن لها فى الإحرام عن الصبي كما علم مما مر وصرح به فى الروضة ولو أحرم به الولي ثم أعطاه لمن يحضره بالنسك صح جزما ويعلم من اعتبار ولاية المال عدم صحة إحرامه عن مغمى عليه كريض يرجى برؤه لأنه ليس لأحد التصرف فى ماله بسبب الإغماء قال الإمام وليس للسيد أن يحرم عن عبده البالغ أى العاقل وقضيته أنه يحرم عن الصغير وهو الأوجه وقول ابن الرفعة القياس أنه لا يجوز كتزويجه والأسنوى رأيت

( قوله أو يقول أحرمت عنهما ) أى بقلبه أيضا ( قوله كما علم مما مر ) لم يمرّ له ما يعلم منه ذلك وكأنه توهم أنه قدّم أو مأذونه عقب قول المصنف فالولى كما فى كلام غيره أو أنه ذكره هناك وسقط من الكتبة .

( قوله أى ولىّ المال ) أى يجوز له ذلك بل هو مندوب لأن فيه معونة على حصول الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب ومعلوم أن إحرامه عنه إنما يكون بعد تجريده من الثياب ( قوله ولك أجر ) أى على تربيته فلا ينافى أن الأم لا ولاية لها أو يقال يجوز أنها كانت وصية ( قوله ثواب ما عمله ) أى أو عمله به وليه حج ( قوله ولا يشترط ) لكنه يكره الإحرام عنهما فى غيبتهما لاحتمال أن يرتكبا شيئا من محظورات الإحرام لعدم علمهما ويمكن الولي من منعهما اه سم فى شرح الغاية ( قوله حضورها ) أى ولو بعدت المسافة ثم بعد ذلك على وليه إحضاره لأعمال الحج فإن لم يحضره ترتب عليه ما ترتب على من فاته الحج أو منع من الوصول ( قوله ولو أذن للمميز ) أى الولي من أب أو جدّ الخ ( قوله ولو أحرم به ) أى عنه أو بسببه ( قوله ويعلم من اعتبار الخ ) أى المار فى قوله أى ولىّ المال ( قوله عن مغمى عليه ) ينبغى تخصيصه بما إذا رضى زواله عن قرب والأصح إحرامه عنه كالمجنون على ما يفيد التعليل بأنه ليس لأحد التصرف فى ماله فإن محله حيث رضى زواله عن قرب ( قوله وليس للسيد أن يحرم عن عبده ) وعليه فلو أحرم البالغ العاقل بلا إذن هل يصح إحرامه وللسيد تحليله أم لا لكونه ممنوعا من الفعل بلا إذن جزم بالصحة سم فى شرح الغاية حيث قال يصح مباشرة العبد وإن لم يأذن سيده وسيأتى ذلك فى باب الإحصار فى كلام المصنف ( قوله أن يحرم عن عبده البالغ ) ويتردد النظر فى البعض الصغير فيحتمل أنه نظير ما يأتى فى النكاح وحينئذ فيحرم عنه وليه وسيده معا لا أحدهما وإن كانت مهابة إذ لا دخل لها إلا فى الأكساب وما يتبعها كزكاة الفطر لإناطتها بمن تازمه النفقة وتحتمل صحة إحرام أحدهما عنه وللسيد إذا كان المحرم الولي تحليله والأوّل الأقرب اه حج ،



في الأم الجزم بالصحة من غير تقييد بالصغير مردود بأن كلام الأم محمول كما أفاده الأذرعى على غير المكلف وهو ما فهمه السبكي وبالفارق بين هذا ومنع تزويجه بأن المدار هنا على تحصيل الثواب فسومح به ما لم يسامح به ثم ومن ثم جاز لنحو الوصى هنا الاحرام عن الصبي لانه لا يوجب وولى الصبي يأذن لقنه أو يحرم عنه حيث جاز إيجابه ثم إذا جعل غير المكلف محرما باحرام الولى أو مأذونه أو باحرامه وهو مميز باذن وليه فعلى الولى منعه من محظورات الإحرام وعليه إحضاره المواقف كلها وجوبا في الواجبة وندبا في الندوبة كعرفة ومزدلفة والمشعر الحرام لإمكان فعلها منه ولا يغني حضوره عنه وعليه وجوبا أو ندبا كما ذكر أمره بما قدر عليه من أفعال النسك كغسل وتجرد عن مخيط ولبس إزار ورداء أو غيرها وإنابة عنه فيما عجز عنه فيناوله هو أو نائبه الحجر ليرمى به إن قدر وإلا رمى عنه بعد رميه عن نفسه وإلا وقع للراى وإن نوى به الصبي . وفى المجموع عن الأصحاب يسن وضع الحصة في يده ثم يأخذ بيده ويرمى بها وإلا فيأخذها من يده ثم يرمى بها ولو رماها عنه ابتداء جاز وكذلك إذا قدر على الطواف أو السعى علمه ذلك وإلا طاف وسمى، ولو أركبه دابة اشترط أن يكون سائقا أو قائدا إن كان الراكب غير مميز ولا يكتفى السعى والطواف من غير استصحابه وإنما يفعلهما به بعد فعلهما عن نفسه نظير ما مر في الرمي إذ مبنى الحج على عدم التبرع به مع قيام الفرض ولو تبرع وقع فرضا لا تبرعا ويصلى عن غير المميز ركعتي الإحرام والطواف استحبابا ، ويشترط للطواف طهارته من الخبث وستر عورته ،

(قوله حيث جاز إيجابه)

أى العبد بأن لم يفوت  
مصلحة على الصبي وإلا  
لزم عايه غرم زيادة على  
نفقة الحضر كقوله شيخنا

وكتب عليه سم قوله والأقرب قد يستشكل الأول بأن كلا منهما لا يتأتى إحرامه عنه لأنه لا جائز أن يراد به جعل جملة محرما إذ ليس له ذلك إذ ولايته على بعض الجملة لا على كلها ولا جعل بعضه محرما إذ إحرام بعض الشخص دون بعض غير متصور فينبى أن يتبين إذن أحدهما للآخر في الإحرام عنه ليكون إحرامه عن جملة بولايته وولاية موكله اه . أقول : أو يتفقا على أن يتقارنا في الصيغة بأن يوقعا معا ( قوله لنحو الوصى ) أى واحدا كان أو متعددا ثم في التعدد إن كان كل منهما مستقلا صح إحرام الأول منهما إن ترتبا وإن لم يكن مستقلا لم يصح إحرام أحدهما إلا باذن صاحبه فيكون مباشرا عن نفسه ووكيلا عن الآخر ولهما الإذن لثالث يحرم عن المولى عليه ويكون وكيلا عنهما في الإحرام ( قوله يأذن لقنه ) أى الصبي ( قوله جاز إيجابه ) أى بأن لم يفوت مصلحة على الصبي وإلا لزم عليه غرم زيادة على نفقة الحضر ( قوله وعليه إحضاره المواقف كلها ) مفهومه أنه إذا أحضره الأجني لا يعتد بذلك وبه صرح حجج ( قوله ولا يغني حضوره ) أى الولى وقوله عنه أى الصبي ( قوله ليرمى به الخ ) أفهم أنه لو استقل بالرمى بنفسه لا يكتفى وهو قياس ما أتى في الطواف والسعى ( قوله بعد رميه الخ ) قضيته أن المناولة لا يشترط للاعتداد بها كون المناول رمى عن نفسه وبحج حج أنه لا بد أن يكون رمى عن نفسه لأن مناولة الحجر من مقتدات الرمي فتعطى حكمه اه ( قوله وإن نوى به الصبي ) قضيته أنه لا يقبل الصرف وإلا لم يقع عن الراى لصرفه إياه بقصد الرمي عن الصبي ( قوله في يده ) أى الصبي ( قوله اشترط أن يكون الخ ) أى الولى ومثله مأذونه ( قوله وإنما يفعلهما ) أى السعى والطواف ( قوله بعد فعلهما عن نفسه ) قضيته اشترط ذلك وإن كان الصبي مباشرا للأعمال ويوجه بأنه لما اشترطت مصاحبة الولى له نزلت منزلة فعله وقد يشكل على هذا ما سأتى من أن المحرم إذا حمل محرما لم يطف واحد منهما عن نفسه ودخل وقت طوافه ونواه الحامل للحمول وقع للحمول

وكذا وضوؤه وإن لم يكن مميزا كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويغتفر صحة وضوئه هنا للضرورة كما اغتفر صحة طهر مجنونة انقطع حيضها لتحلل لحليلها ، ويؤخذ من التشبيه أن الولي ينوي عنه وهو الأوجه ولا بد من طهر الولي وستر عورته أيضا ، وإذا صار غير المكلف محرما غرم عليه ذونه زيادة نفقة احتاج إليها بسبب النسك في السفر وغيره على نفقة الحضر إذ هو الموقع له في ذلك كما يغرم مايجب بسببه كدم قران أو تمتع أو فوات وكفدية شيء من محظوراته كفدية جماعه وحلقه وقلمه ولبسه وتطيبه سواء أفعله بنفسه أم فعله به الولي ولو لحاجة الصبي لما مرّ مع استغنائه عنه بخلاف ما لو قبل له نكاحا لأن المنكوحة قد نفوت والنسك يمكن تأخيرها إلى البلوغ وما تقرر من لزوم جميع ذلك للولي إذا كان مميزا هو المعتمد كما صرحا به كغيرها خلافا لما في الإسعاد تبعا للأسنوي ، وما في المجموع من أن فدية الحلق والقلم على المميز لعلة فرعه على مرجوح وهو صحة إحرامه بغير إذن وليه ليوافق كلامهم وقول القائل تبعا للزركشي بأنها وجبت على الصبي ثم تحملها عنه الولي مردود بأن الأصح في الروضة أن الصبي لا يكون طريقا في الضمان بل في المجموع هنا أنها في مال الولي ويمكن حمل ما في الإسعاد على التفريع المارّ ولا ينافي ما قررناه قولهم يضمن الصبي المميز الصيد لأن محله في غير محرم بأن أتلفه في الحرم من غير تقصير من الولي . والحاصل أنه متى فعل محظورا وهو غير مميز فلا فدية على أحد أو مميز بأن تطيب أو لبس ناسيا فكذلك ، ومثله الجاهل المعذور كما لا يخفى وإن تعمد أو حلق أو قلم أو قتل صيدا ولوسهوا فالفدية في مال الولي وفارق الوجوب هنا في مال الولي أجرة تعليمه ما ليس بواجب حيث وجبت في مال الصبي بأن مصلحة التعليم كالضرورة وإذا لم يفعلها الولي في الصغير احتاج إلى استدراكها بعد بلوغه بخلاف الحج ولو فعل به أجنبي ولو لحاجة لزمته الفدية كالولي ويفسد حج الصبي بجماعه الذي يفسد به حج الكبير

( قوله كما يغرم مايجب بسببه الحج ) أى وهو مميز كما سيأتى في الحاصل .

ثم يطوف الحامل بعد ذلك عن نفسه وقد يفرق بأن الطفل لما لم يعتد بإحرامه مستقلا ألغى فعله ونزل فعل الحامل منزلة فعل المحمول ، فلو أوقعناه عن الطفل لزم إلغاء فعل الحامل مع أن القصد إنما هو فعله بخلاف ماسيأتي فانه لما كان كل منهما له قصد صحيح وتعارض فعلاهما غلب جانب المحمول فألغى معه فعل الحامل عن نفسه لتزليه منزلة الذابة ، أو أن ما هنا مصوّر بما لو أطلق وما يأتى مصوّر بما إذا قصد المحمول وحده . ويؤيد هذا الجواب ماسيأتي في كلام الشارح ثم من قوله وسواء في الصغير حملة وليه الذي أحرم عنه أم غيره ( قوله وكذا وضوؤه الحج ) وإذا وضأه الولي والحالة ما ذكر ثم بلغ على خلاف العادة وهو بطهارة الولي أو كان مجنونا فأفاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز له أن يصلي بها لأنها طهارة معتد بها أولا يصح أن يصلي بها تردد فيه سم على حج ثم قال يحتمل الأول ويحتمل الثاني وهو غير بعيد اه . أقول : والأقرب الأول لأن الشارع نزل فعل وليه منزلة فعله فاعتد به وصار كأنه فعله بنفسه فتصح صلاته به ( قوله ولا بد من طهر الولي ) انظر الحكمة في اشتراطهما من الولي مع أنه آلة للطواف بغيره فهو كالذابة وقد يقال يحتمل أنه لما اشترطت مصاحبته له نزل منزلة المباشرة ( قوله ولو لحاجة ) كأن رآه بردانا مثلا فألبسه ( قوله لزمته ) أى الأجنبي ( قوله الذي يفسد به حج الكبير ) أى بأن كان عامدا عالما مختارا وقياس ما تقدم من وجوب الفدية من مال الولي إذا تعمد الحلق أو القلم الحج وجوب القضاء هنا أيضا من مال الولي

في المجوع عنه ويصرح به أيضا قوله الآتي وإن لم يكلف بالحج إذ هو مكلف في الجملة وحينئذ فكان ينبغي أن يزيد عقب قول المصنف إذا باشره قوله أو أناب وهذا بخلاف ما فهمه الشهاب حج من جعل الشرطين في كلام المصنف شرطين في المباشرة عن نفسه أو عن غيره كما يعلم بمراجعة كلامه في تحفته (قوله إذ النيابة عن غيره لموت أو غضب كذلك) هذا لا يصرح ترتيبه على أن تعبير المصنف بالمباشرة جرى على الغالب ولا مقدمه هو في حل المتن كما تقدم التنبيه عليه فكان الصواب أن يقول إذ من وقعت الاستنابة عنه لموت أو غضب كذلك فتأمل (قوله أو بعده ثم عاد إليه) كان الأصوب أن يقول أو نفرا ثم عادا لأن هذا قسم قوله وهما في الموقف لا قسم قوله قبل خروج وقت الوقوف لعدم صحته (قوله إذا تقدم الطواف أو الحلق) أي على الكمال، وكذا لو تقدم معا كما في التحفة (قوله ولو كل من ذكر في أثناء الطواف) يعني في العمرة كما يعلم مما يأتي (قوله فهو كما لو كل قبله) أي فتجزئه عمرته عن

(وإنما تصح مباشرته من المسلم المميز) ولو صغيرا أو رقيقا كبقية العبادات البدنية (وإنما يقع عن حجة الإسلام) وعمرته بالمباشرة أو النيابة (إذا باشره) المسلم (المكلف) أي البالغ العاقل (الحرة) وإن لم يكلف بالحج إذ هو مكلف في الجملة كما أشار إليه بقوله (فيجزى حج الفتيان) وكل عاجز حيث اجتمع فيه الحرية والتكليف كما لو تكلف المريض حضور الجمعة أو الغنى خطر الطريق وحج. وعلم مما تقرر أن تعبيره بالمباشرة جرى على الغالب إذ النيابة عن غيره لموت أو غضب كذلك ولو تكلف الفقير الحج وأفسده ثم قضاه كفاه عن حجة الإسلام، ولو تكلف وأحرم بنفل وقع عن فرضه أيضا فلما أفسده ثم قضاه كان الحكم كذلك (دون حج الصبي والعبد) إذا كُلا بعده إجماعا لخبر «أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى، وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى» رواه البيهقي بإسناد جيد كما في المجموع. والمعنى فيه أن الحج وظيفة العمر لا تكرر فيه فاعتبر وقوعه في حالة الكمال فإن كُلا قبل خروج وقت الوقوف بالباوغ والعتق وهما في الموقف وأدركا زمنا يعتد به في الوقوف أو بعده ثم عاد له قبل خروج وقته أجزأها لخبر «الحج عرفة» لأنه أدرك معظم الحج فصار كما لو أدرك الركوع بخلاف ما إذا لم يدرك الوقوف ويعيد من ذكر السمى إن كان قد سعى بعد القدوم لوقوعه في حال النقصان ويخالف الإحرام فإنه مستدام بعد الكمال. ويؤخذ من ذلك إجزاؤه عن فرضه أيضا إذا تقدم الطواف أو الحلق وأعاد بعد إعادة الوقوف وظاهر أنه يجب إعادته لتبين وقوعه في غير محله ولو كل من ذكر في أثناء الطواف فهو كما لو كل قبله كما في المجموع أي ويعيد ماضى قبل كاله بل لو كل بعده ثم أعاده كفى فيما يظهر كما لو أعاد الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اه ووقوع الكمال في أثناء العمرة (قوله الحر) أي ولو بالتبين وإن كان حال الفعل قنا ظاهرا اه حج ومثله ما لو كان صبيبا ظاهرا وتبين بلوغه كما شمله عموم قوله ولو بالتبين (قوله ولو تكلف وأحرم بنفل) انظر ماصورته ويمكن تصويره بأن يقصد حجا غير القضاء فيكون نفلا من حيث الابتداء وواجبا من حيث حصول إحياء الكعبة به فيلغو ذلك القصد ويقع عن القضاء (قوله كان الحكم كذلك) أي وقع عن فرضه (قوله إذا لم يدرك) أي كل من الصبي والعبد (قوله ويؤخذ من ذلك إجزاؤه) أي الحج (قوله إذا تقدم الطواف أو الحلق) مفهوما أنهما لو تقدمتا وأعادها بعد البلوغ لا يجزى عن حجة الإسلام ويوجه بأنه وقع بعد التحلل الأول فكان حجه ثم في حالة نقصانه لكن في حج مانصه: ويؤخذ من ذلك أنه يجزئ عوده ولو بعد التحللين وإن جامع بعدها وهو محتمل فيعيد ما فعله بعد وقوفه ليقع في حال الكمال وعليه فيظهر أنه لا يعيد إحرامه إلى آخر ما ذكر فليراجع وهو صريح في أنه وإن جمع بين الحلق والطواف تجزى إعادتهما ويعتد به عن حجة الإسلام وقوله الطواف أي طواف الإفاضة (قوله وظاهر أنه يجب إعادته) أي فلم يعد استقرت حجة الإسلام في ذمته لتفويته لها مع إمكان الفعل على ما استقر به سم على حج (قوله فهو كما لو كل قبله) أي فيكفيه ولا يحتاج إلى إعادته ولا ينافيه قوله بعد أي ويعيد ماضى قبل كاله فإنه لا يصلح أن يكون شرحا لكلام المجموع ومن ثم قال حج في شرح الإرشاد: إن النتجه الاكتفاء بما أدركه ولا يحتاج إلى إعادته، فلعل ما ذكره من قوله أي ويعيد الخ صرف لكلام المجموع عن ظاهره وأن المعتمد عنده أن ما فعله قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم يعده بعد البلوغ

عمرة الإسلام ولا تجب عليه الإعادة (قوله ويعيد ماضى) أي من الطواف كما هو ظاهر (قوله ووقوع الكمال في أثناء العمرة الخ) هذا فيه نوع تكرار مع ما قبله إلا أنه أعم منه.



( قوله ولو فات الصبي الحج ) يعني من أحرم صبياليتأتى قوله فان بلغ قبل الفوات ( قوله وسكت الرافعي عن إفاقة المجنون بعد الاحرام عنه ) أى هل يجزئه الحج ( ٢٣٤ ) مثلا عن حجة الاسلام أولا . واعلم أن في نسبة السكوت في هذا للرافعي غفلة عما

على التفصيل المار والطواف فيها كالوقوف في الحج ولادم عليه باتيانه بالاحرام في حال النقص وإن لم يعد إلى الميقات كاملا لأنه أتى بما في وسعه ولا إساءة وفارق الكافر الآتي إذا لم يعد إلى الميقات بأنه كان قادرا على إزالة نقصه حين مر به وحيث أجزأه ما أتى به عن فرض الاسلام وقع إحرامه أولا تطوعا وانقاب عقب الكمال فرضا على الأصح في المجموع وفيه عن الدارمي لو فات الصبي الحج فان بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزئ عن حجة الاسلام والقضاء أو بعده لزمه حجتان حجة للفوات وأخرى للاسلام ويبدأ بحجة الاسلام ولو أفسد الحر البالغ قبل الوقوف حجه ثم فاته أجزأته واحدة عن حجة الاسلام والفوات والقضاء وعليه فدية للافساد وأخرى للفوات وما اقتضاه كلام جمع من الأصحاب من عدم وجوب دم على الرقيق قيده الزركشي بحثا بما إذا لم يكن قضاء عن واجب نذر أو قضاء أفسده وإلا وجب قال بل ينبغي وجوبه إذا قدر على الحرية لعذرة على الصفة المتعلقة هي عليها تنزيلا للمتوقع منزلة الواقع واستظهر الشيخ بحته الثاني دون الأول وقد يستبعد الثاني أيضا إذ لا دليل على هذا التنزيل . نعم يؤيده الفرق المتقدم بين الكافر وغيره إلا أن يفرق بفحش الكفر ومناقاته للعبادة بذاته فلا يقاس غيره به قال وسكت الرافعي عن إفاقة المجنون بعد الاحرام عنه وقال ابن أبي الدم ينبغي أن يكون كالصبي في حكمه انتهى وهو كما قال ولا ينافيه قولهم لو خرج به وليه بعد استقرار الفرض عليه فان أفاق وأحرم وأتى بالأركان مفيا أجزأه عن حجة الاسلام وسقط عن الولي زيادة النفقة لأنه أدى ما عليه وإلا لم يجزئه عنها ولا يسقط عن الولي ذلك قال في المجموع عن المتولى إذ ليس له السفر به لأن اشتراط الإفاقة عند الاحرام في الشق الأول لسقوط الزيادة عن الولي لالوقوع عن حجة الاسلام كنظيره في الصبي وفي المجموع عن الأصحاب إن كان مدة إفاقة من يجزئ ويفيق يتمكن فيها من الحج ووجدت فيها الشروط الباقية لزمه الحج وإلا فلا هذا والذي في الشرح والروضة أنه لا بد من كونه مفيا وقت الاحرام والطواف والوقوف والسمي ولو أحرم كافر من الميقات أو جاوزه مریدا للنسك ثم أسلم لزمه دم إن حج من سنته وإلا فلا ومثله فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص ( وشروط ) أى وشروط ( وجوبه ) أى ما ذكر من حج أو عمرة ( الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة ) إجماعا وقال تعالى - من استطاع إليه سبيلا - ،

( قوله على التفصيل المار ) أى في قوله ولو كمل من ذكر الخ ( قوله لو فات الصبي الحج ) أى بأن أحرم به وفاته الوقوف لعدم تمكنه منه ( قوله من عدم وجوب دم على الرقيق ) معتمد ( قوله إذا قدر على الحرية ) أى بأن علق سيده إعتاقه على ما يمكنه فعله أو كان مكاتباً وقدر على توفية النجوم ( قوله وقد يستبعد الثاني ) هو المعتمد ( قوله لأن اشتراط الإفاقة ) علة لقوله ولا ينافيه قولهم الخ ( قوله في الشق الأول ) هو ما قبل الإفاقة وإلا لم يجزه عنها ( قوله مفيا وقت الاحرام ) هو ضعيف أو يقال هذا مفروض فيما إذا لم يحرم عنه وليه ويأتي بالأعمال بعد الإفاقة على ما مر عن ابن أبي الدم ( قوله ولو أحرم كافر من الميقات ) أى بأن تلبس باحرام باطل ( قوله ومثله فيما ذكر الصبي ) يتأمل هذا مع ما تقدم من قوله وفارق الكافر الآتي الخ وأما العبد فهو موافق لقوله السابق وقد يستبعد الخ ثم رأيت

سيأتي في الشرح عن الشيخين كاتبه عليه حج ( قوله قال ابن أبي الدم ينبغي أن يكون كالصبي في حكمه ) يعني تفصيله المتقدم أوائل السودة وكان الأولى تقديم هذا عنه ( قوله لأن اشتراط الإفاقة الخ ) هو وجه عدم المناقاة وهو لشيخ الاسلام وهو تأويل لا تقبله العبارة كما أشار إلى ذلك حج ( قوله في الشق الأول ) أى شق المنطوق ( قوله هذا والذي في الشرح والروضة الخ ) أى وهو ضعيف عنده يدل قوله المتقدم عقب كلام ابن أبي الدم وهو كما قال إن كان من عند الشارح ( قوله ولو أحرم كافر من الميقات ومعلوم أن إحرامه غير صحيح ( قوله ثم أسلم ) أى وأحرم بعد ذلك فيهما ( قوله فلا ينافيه ما مر الخ ) فيه أنه لا جامع بين المستثنين حتى يحكم بينهما بالتنافي المحوج إلى الجواب لأن ما مر لا مجاوزة فيه للميقات بغير احرام شرعى إذ صورته أنه أحرم احراما شرعيا من الميقات لكن في حال نقصه فلم يجب عليه الدم لما قدمه من كونه أتى بما

في وسعه ولا إساءة وأما ما هنا صورته أنه جاوز الميقات بلا احرام كما هو ظاهر على أن قوله أى إذا جاوز الخ إنما هو ملحق فلا في بعض النسخ واعلم أنه سيأتي له في الباب الآتي تصحيح اطلاق عدم لزوم الدم للصبي والعبد في هذه المسئلة تبعا لابن شهاب وقاسم فليحذر ١ - ( قوله فلا ينافيه ما مر ) ليس موجودا بنسخ الشرح التي بأيدينا اهـ مصححه .

فلا يجب على كافر أصلي وجوب مطالبة بهما في الدنيا حتى لو أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فإنه لا أثر لها بخلاف المرتد فإن النسك يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ولا على غير مكلف كبقية العبادات ولا على من فيه رق لأن منافعه مستحقة فهو غير مستطيع ولا على غير المستطيع لفهوم الآية (وهي) أي الاستطاعة (نوعان أحدهما استطاعة مباشرة) لحج أو عمرة بنفسه (ولها شروط) سبعة يؤخذ غالبها من كلامه وقد عدّ أربعة منها فقال (أحدها وجود الزاد) الذي يكفيه ولو من أهل الحرم (وأوعيته) ولو سفره إذا احتاج لذلك (ومؤنة) أي كلفة (ذهابه) لمكة (وإيابه) أي رجوعه منها إلى محله وإن لم يكن له فيه أهل وعشيرة (وقيل إن لم يكن له ببلده) بهاء الضمير (أهل) أي من تلزمه مؤنته كزوجة وقريب (وعشيرة) أي أقارب ولو من جهة الأم أي إن لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (نفقة الإياب) المذكورة من الزاد وغيره إذا حالّ كلها في حقه سواء والأصح الأول لما في العربية من الوحشة والوجهان جاربان أيضا في الراحة للرجوع والمؤنة تشمل الزاد وأوعيته فذكرها بعدها من عطف العام على بعض أفرادها ومحل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده ووجد في الحجاز حرفة تقوم بمؤنته وإلا اشترطت مؤنة الإياب جزما ولم يتعرضوا للمعارف والأصدقاء لتيسر استبدالهم قاله الرافعي (فلو) لم يجد ما ذكر ولكن (كان يكسب) في سفره (ما ينزاده) أي بمؤنته (وسفره طويل) مرحلتان فأكثر (لم يكلف الحج) وإن كان يكسب في

بها مش نسخة وعليه تصحيح ما نصه أي إذا جازوا مع الإرادة باذن الولي فلا ينافي ما مر لأنه فيما إذا كان بدون إذنه اه وبه يندفع التنافي في المجاوزة لكن يبقى الكلام فيما لو أحرم من الميقات ثم بلغ بعده فإنه لا يتصور إحرامه بدون إذن الولي ويمكن تخصيص قوله ومثله فيما ذكر الصبي بما لو جاوز الميقات فيخرج ما لو أحرم منه ثم كمل بعده (قوله فلا يجب) أي ما ذكر من الحج والعمرة (قوله ولا على من فيه رق) أورد عليه أنه يدخل فيه البعض وقد يكون بينه وبين سيده مهايأة ونوبة البعض فيها تسع الحج فلا يتم قوله لأن منافعه مستحقة الخ لأن السيد لا يستحق منافعه في نوبة الحرية كذا بهامش عن شيخنا الحلبي . أقول : وقد يجاب بأن المهايأة لا تلزم بل لأحد المتهايين الرجوع ولو بعد استيفاء الآخر ويغرم له حصة ما استوفاه من المنفعة وعليه فمجرد المهايأة لا تفوت استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصته ويمنع البعض من استقلاله بالكسب في حصته (قوله ولها شروط سبعة) ظاهره بل صريحه كسائر كلامهم أنه لا عبرة بقدرته ولي على الوصول إلى مكة وعرفة في لحظة كرامة وإعما العبرة بالأمر الظاهر العادي فلا يخاطب ذلك الولي بالوجوب إلا إن قدر كالعادة ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ماسا ذكره أو آخر الزهرن أنه لا بد في قبضه من الامكان العادي نص عليه قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على أنه لا يحكم بما يمكن من كرامات الأولياء اه حج وعبرة سم على منهج قوله ولا يفرض على غير المستطيع لو كان هذا من أرباب الخطوة فاختار شيخنا الطبرلاوي وجوب الحج عليه اه والأقرب ما قاله حج (قوله على بعض أفرادها) قال حج رحمه الله وحكمة ذكر الخاص وروده في الخبر الذي صححه جمع وضعفه آخرون أنه عليه السلام سئل عن السبيل في الآية فقال الزاد والراحلة .

فرع استطرادي - وقع السؤال عما يقع كثيرا في مخاطبات الناس بعضهم لبعض من قولهم لمن لم يحج يا حاج فلان تعظيما له هل هو حرام أولا والجواب عنه أن الظاهر الحرمة لأنه كذب فان معنى يا حاج يا من أتى بالنسك على

يوم كفاية أيام لاحتمال انقطاع كسبه لعارض مرض ونحوه وعلى تقدير عدم انقطاعه فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة (وإن قصر) السفر كأن كان بمكة أو على دون مرحلتين (وهو يكسب في يوم كفاية أيام) أى أيام الحج (كاف) الحج بأن يخرج له حينئذ لاستغنائه بكسبه بخلاف ما إذا كان يكسب كفاية يوم بيوم لا انقطاعه عن الكسب أيام الحج وبحسب الأذرعى أخذاً من التعليل السابق أنه لا بد أن يتيسر له الكسب في أول يوم من خروجه والأسنوى أنه لو كان يقدر في الحضر على أن يكسب في يوم ما يكفي له وللحج لزمه إن قصر السفر لأنهم إذا ألزموه به في السفر ففي الحضر أولى وكذا إن طال لاتقاء المحذور ويرد بأن كسبه في الحضر تحصيل لسبب الوجوب وهو غير واجب كما يأتي فلا يكلف الكسب في الحضر مطلقاً ويفرق بينه وبين من يقدر على الكسب في السفر بأن ذلك يعدّ مستطيعاً في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذا لا يعدّ مستطيعاً له إلا بعد حصول الكسب لأن الفرض أنه لا يقدر على الكسب في السفر فلا يجب عليه تحصيله لما مر وأيضاً فلائنه إذا لم يجب عليه الكسب لإيفاء حق الآدمي فلائ لا يجب لإيفاء حق الله تعالى أولى وقد نقل الخوارزمي الإجماع على عدم وجوب اكتساب الزاد والراحلة وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر الطويل والقصير وهو كذلك إلا فيما إذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية أيام كما مر وأيام الحج ستة إذ هي من زوال سابع الحجة إلى زوال ثالث عشره وقول المجموع إنها سبعة مع تحديده بذلك فيه اعتبار الطرفين واستنبط الأسنوى من التعليل بانقطاعه عن الكسب أيام الحج أنها من خروج الناس غالباً وهو من أول الثامن إلى آخر الثالث عشر وهذا في حق من لم ينفر النفر الأول وما ادّعاه في الإسعاد من كون تقديرها بثلاثة أيام كما قاله ابن النقيب أقرب لأن تحصيل أعمال الحج تمتعاً وإفراداً ممكن في ثلاثة أيام والمراد بالأعمال الأركان ورمى حجرة العقبة لأن له مدخلاً في التحلل من الحج والقارن يمكنه تحصيل أعمالهما في يوم عرفة ويوم النحر فيه نظر والأقرب ما قاله الأسنوى لأن الغالب أن المكتسب في هذه الأيام الستة لا يجد من يستعمله ولأن إلزام الكسب له يوم الثامن يفوت عليه سنناً كثيرة وفي الحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر إن لم ينفر يفوت عليه أيضاً الرمي في الوقت الفاضل وتحصيل سننه الكثيرة التي يفوت فيها نحو ثلث النهار فكان اعتبار الستة أولى ويظهر في العمرة الاكتفاء بما يسع أفعالها غالباً وهو نحو ثلثي يوم (الثاني) من شروط الاستطاعة (وجود الراحلة) الصالحة لمثله بشراء أو استئجار بثمن أو أجرة مثل لا بزيادة وإن قلت وقدر عليها أو ركوب موقوف عليه إن قبله أو لم يقبله ،

الوجه المخصوص. نعم إن أراد بياحاج المعنى اللغوي وقصد به معنى صحيحاً كأن أراد بياحاج يقاصد التوجه إلى كذا كالجماعة أو غيرها فلا حرمة (قوله وهو يكسب في يوم كفاية أيام) أى كسباً لا ثقاً به لأن في تعاطيه غير اللائق به عاراً وذلاً شديداً أخذاً مما قالوه في النفقات من أنه لو كان يكسب بغير لائق به كان لزوجه الفسخ بذلك (قوله في أول يوم من خروجه) هو المعتمد (قوله في الحضر مطلقاً) أى قصر السفر أو طال (قوله الصالحة) عبارة الزيادة وإن لم تلق به ومثله في حج وسياق ذلك (قوله أو ركوب) عطف على قوله بشراء (قوله إن قبله) وهل يجب القبول فيأثم بتركه أولاً لما في قبول الوقف من المنة وكذا يقال فيما لو أوصى له بمال ومات الموصى هل يجب قبول الوصية أولاً لما تقدّم فيه نظر ولا يبعد فيهما عدم الوجوب لما ذكر ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية



وصحناه أو موسى بمنفعته إلى ذلك والأوجه الوجوب على من حمله الإمام من بيت المال كأهل وظائف الركب من القضاة أو غيرهم ومحل ذلك ( لمن بينه وبين مكة مرحلتان ) فأكثر وإن قدر على المشى . نعم يسن له المشى حينئذ خروجا من خلاف من أوجبه ومقتضى كلام الرافعي عدم الفرق في استحباب المشى بين الرجل والمرأة قال في المهمات وهو كذلك وهو المعتمد وإن قال القاضي حسين لا يستحب للمرأة الخروج ماشية لأنها عورة وربما تظهر للرجال عند مشيها ولوليها على الأول منعها كما قاله في التكريب والركوب لمن قدر عليه أفضل للاتباع والأفضل أيضا لمن قدر أن يركب على القتب والرحل فعل ذلك وأصل الرحلة الناقة الصالحة للحمل وتطلق على ما يركب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى وهو مرادهم هنا وألحق الطبرى بها كل دابة اعتيد الحمل عليها من نحو بغل أو حمار قال الأذرعى وإنما يعتاد ذلك في مراحل يسيرة دون المسافة الشاسعة إذ لا يقوى عليها إلا الإبل اهـ والظاهر أن المسافة تختلف باختلاف السواب فليعتبر قدرته على الدابة اللائقة لها وإنما اعتبروا مسافة القصر هنا من مبدأ سفره إلى مكة لا إلى الحرم عكس ما اعتبروه في حاضر المسجد الحرام في التمتع رعاية لعدم المشقة فيهما ( فان لحقه بالرحلة مشقة شديدة ) بأن تكون كالمشقة بين المشى والركوب كافي الكفاية عن الجوفى والأقرب ضبطها بمبيح تيمم ( اشترط وجود محمل ) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بخط المصنف وقيل عكسه وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه يبيع أو إجارة بعوض مثل دفعا للضرر فان ألحق من ذكر في ركوب المحمل للمشقة المذكورة اعتبر في حقه الكنيسة وهى المسماة الآن بالحجارة فإن عجز عن الركوب فيها فحفة فإن عجز فسرير يحمله رجال وإن بعد محله فيم يظهر لأن الفرض أنه قادر على مؤن ذلك وأنها فاضلة عما يأتى أما الأنثى والخنثى فيعتبر ذلك في حقهما وإن لم يتضررا لأنه أستر لهما وتقييد الأذرعى ما ذكر فيهما بمن لا يليق بها ركوبها بدونه ، أو كانت تمشى وإلا فكالرجل محل نظر ، إذ الأنثى مأمورة بالستر ما أمكن فلا نظر لعادتها ( واشترط ) في حق راكب المحمل ونحوه أيضا ( شريك يجلس في الشق الآخر ) يكون عدلا تليق به مجالسته ليس به نحو برص ولا جذام ، ويوافقه على الرضا بالركوب بين الحملين عند نزوله لنحو قضاء حاجة فيما يظهر في السكك فان لم يجد فلا وجوب وإن وجد مؤنة المحمل بتمامه إذ بذل الزائد خسران لا مقابل له كما في الوسيط . قال الأسنوى : وقضيته أن ما يحتاجه من زاد وغيره إذا أمكنت المعادلة به ،

( قوله أو موسى بمنفعته إلى ذلك ) الظاهر أن مرجع الإشارة سقط من الكتابة فان العبارة للامداد ولفظها بعد قوله وصحناه أو على المحمل إلى مكة أو موسى الخ ( قوله فيعتبر ذلك ) أى وجود المحمل ( قوله وتقييد الأذرعى الخ ) عبارة الأذرعى كما في شرح الروض وهو ظاهر فيمن لا يليق بها ركوبها أو يشق عليها أما غيرها فلا شبهة أنها كالرجل .

لأن الوقف يصير ملكا لله تعالى وينتقل عن الموقوف عليه بموته واختلال شرط فيه ولا يجوز له التصرف فيه ببيع ولا غيره مما في معناه فتضعف المنة فيه بخلاف الوصية فانه يملك الموصى به ملكا مطلقا فأشبه الهبة ( قوله وصحناه ) أى على المرحوح ( قوله على من حمله الإمام ) أى كما يجب عليه ذلك إذا حمله الإمام ينبغي وجوب السؤال إذا ظن الإجابة ( قوله ولوليها على الأول ) هو قوله وهو المعتمد ( قوله وألحق الطبرى بها ) أى وكانت تليق به أخذًا من قوله السابق الصالحة مثله ( قوله من نحو بغل أو حمار ) وإن لم يلق به زيادى وحج . أقول : وقد يتوقف فيه إلا أن يقال الحج لا يبدل له بخلاف الجمعة ويفرق بين ذلك وبين العادل الآتى حيث اشترطت فيه اللياقة بأنه يترتب عليه الضرر بمجالسته بخلاف الدابة ( قوله الشاسعة ) هو بالشين المعجمة والسين والعين المهملتين أى البعيدة اهـ مختار ( قوله بالحجارة ) أى وهى المعروفة الآن بالمشقة ( قوله ولا جذام ) قال الزياى ولا شديد العداوة له فيما يظهر أخذًا مما يأتى في الولية بل أولى لأن المشقة هنا أعظم بطول مصاحبته .

يقوم مقام الشريك ورجح ابن العماد تعين الشريك إذ المعادلة بغيره لا تقوم مقامه في السهولة عند النزول والركوب ورجح الزركشي الأول بأنه ظاهر النص وكلام الجمهور والأوجه أنه إن سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلا ورأى من يمسكه له لومال عند نزوله لنحو قضاء حاجة اكتفى بها وإلا فالأقرب تعين الشريك (ومن بينه وبينها) أى مكة (دون مرحلتين وهو قوى على المشى يلزمه الحج) لاتقاء المشقة فلا يعتبر في حقه وجود الراحة وما يتعلق بها ، وأشعر تعبيره بالمشى أنه لا يلزمه الحبو والزحف وإن أطاقهما وهو كذلك (فإن ضعف) عن المشى بأن عجز أو لحقه ضرر ظاهر (فكالبعيد) عن مكة فيشترط في حقه مامر (ويشترط كون) ماذكر من (الزاد والراحلة) مع ما يعتبر معهما (فاضلين عن دينه) ولو مؤجلا أو أمهل به ربه سواء أكان لآدمي أم لله تعالى ككندر وكفارة ولو كان له مال في ذمة غيره وأمكن تحصيله في الحال فكالخالص عنده وإلا فكالعدوم (و) عن (مؤنة) أى كلفة (من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه) على الوجه اللائق به وبهم من كسوة ومسكن وخدام إن احتيج إليه وإعفاف الأب ، وأجرة الطبيب وثمان الأدوية إذا احتيج إليها لثلا يضيعوا فقد قال صلى الله عليه وسلم «كفى بالمرء إثما أن يضيع من يعول» وما أوجه كلامهما من جواز الحج عند فقد مؤنة من عليه نفقته لجعلهما ذلك شرطا للوجوب ليس بمراد كما قاله الأسنوى إذ لا يجوز له حتى يترك لهم نفقة الذهاب والإياب وإلا فيكون مضيعا لهم كما في الاستذكار وغيره (والأصح اشتراط كونه) أى جميع مامر (فاضلا) أيضا (عن مسكنه) اللائق به المستغرق لحاجته (و) عن (عبد) يليق به و (يحتاج إليه لخدمته) لمنصب أو عجز كما يبقيان في الكفارة . والثاني لا يشترط بل يباعان قياسا على الدين قال الأذرى ويأتى هنا ما إذا تضيق عليه الحج لحوف غضب أو قضاء على الفور هل يبقيان كالحج المترأخي أولا كالدين ولم أر في ذلك شيئا ومحل الخلاف إذا كانت الدار مستغرقة لحاجته وكانت مسكن مثله والعبد يليق به فلو كانا نفيسين لا يبقيان به لزمه إبداهما بلائق إن وفى الزائد بمؤنة نسكه ومثلها الثوب النفيس وشمل كلامهم المألوفين وفارق نظيره في الكفارة بأن لها بدلا في الجملة فلا ينتقص بالمرتبة الأخيرة

(قوله يقوم مقام الشريك) معتمد (قوله يلزمه الحج) أى وإن لم يلق به كاهو ظاهر إطلاقهم وينبغي خلافه (قوله ولو مؤجلا) قال المحلى لأنه إذا صرف مامعه إلى الحج فقد يحل الأجل ولا يجد ما يقضى به الدين وقد تخترمه النية فتبقى ذمته مرهونة اه . أقول : يؤخذ من قوله لأنه إذا صرف الحج أنه لو كان له جهة يرجو الوفاء منها عند حواله وجب عليه الحج وهو ظاهر (قوله حتى يترك لهم الحج) هذا يخالف ما ذكره في الجهاد من أن المتجه أنه إذا ترك لهم نفقة يوم الخروج جاز سفره وعبارته ثم بعد قول المصنف وكذا كفاية في الأصح مانصه ولو لزمته كفاية أصله احتاج لإذنه إن لم ينب من يمونه من مال حاضر وأخذ منه البلقينى أن الفرع لو لزم أصله مؤنته امتنع سفره إلا باذن فرعه إن لم ينب كما مر ثم بحث أنه لو أدى نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وهو متجه وإن نظرفيه بعضهم اه وفي كلام الزياىدى أن عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى أما في ظاهر الشرع فلا يكلف بدفعها لأنها تجب يوما بيوم أو فضلا بفضل وعليه فما هنا محمول على عدم الجواز باطنا وما فى السير عن البلقينى محمول على الجواز ظاهرا (قوله هل يبقيان كالحج الحج) وظاهر إطلاق المتن تبيينهما .

بخلاف الحج ، ولو أمكن بيع بعض الدار بأن كان الباقي منها يكفيه ولو غير نفيسة ووفى ثمنه بمؤنة نسكه لزمه أيضا وألحق الأسنوى بحثا الأمة النفيسة التي للخدمة بالعبد فإن لم تكن للخدمة بأن كانت للاستمتاع فكالعبد أيضا كما قاله ابن العماد خلافا لما بحثه الأسنوى لأن العلة فيها كالعلقة فيه وأيده الشيخ بما يأتي في حاجة النكاح قال الأسنوى وكلامهم يشمل المرأة المكفية بإسكان الزوج وإحداها وهو متجه لاحتمال انقطاع الزوجية فتحتاج إليهما وكذا المسكن لأهل بيوت المدارس ونحو الربط اهـ ورده ابن العماد بأن المتجه أن هؤلاء مستطيعون لاستغنائهم في الحال فإنه المعتبر ولهذا تجب زكاة الفطر على الغني ليلة العيد فقط وما ذكره حسن كما أفاده الشيخ وهو مارجحه السبكي في غير الزوجة فجزم الجوزي بما قاله الأسنوى فيه نظر وفي المجموع لا يلزم الفقيه بيع كتبه لحاجته لها إلا أن يكون له من كتاب نسختان فيلزمه بيع إحداها لعدم الحاجة إليه ويظهر أنه يأتي هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيما لو كانت إحداها أبسط والأخرى أوجز وغير ذلك من بيع كتب تاريخ فيه محض الحوادث أو شعر ليس فيه وعظ وسلاح الجندی وآلة المحترف كذلك كما بحثه ابن الأستاذ وثنى المحتاج إليه مما ذكر كهو فله صرفه فيه والحاجة إلى النكاح لا تمنع الوجوب ولا الاستقرار وإن خاف العنت لأن النكاح من الملاذ . نعم تقديمه على النسك لأجل خوف الوقوع في الزنا أولى لأن حاجة النكاح ناجزة والحج على التراخي ومع ذلك إذا مات ولم يحج يقضى من تركته لأنه تأخير مشروط بسلامة العاقبة أما غير خائف العنت فتقديم الحج له أولى (و) الأصح (أنه يلزمه صرف مال تجارته إليهما) أى الزاد والراحلة وما يتعلق بهما وثنى ضيعته التي يستغلها إلى المؤن وإن بطلت تجارته ومستغلاته كما يلزم صرفها في دينه بخلاف الكفارة لما مر ، وفارق المسكن والخادم باحتياجه لهما حالا وما نحن فيه .

( قوله كما قاله ابن العماد خلافا لما بحثه الأسنوى )  
جزم الشارح في شرحه  
للبيهجة بما بحثه الأسنوى  
من غير أن يذكر ما قاله  
ابن العماد

( قوله فتحتاج إليهما ) أى المسكن والعبد ( قوله إن هؤلاء ) أى أهل بيوت المدارس ( قوله وما ذكره ) أى ابن العماد معتمد ( قوله فيما لو كانت إحداها أبسط الخ ) وبقي ما لو كان عنده نسخة من كتاب نفيسة وكان يمكنه بيعها وتحصيل نسخة تقوم مقامها ببعض ثمنها هل يكف بيعها والحالة ما ذكر أم لا فيه نظر والأقرب الأول قياسا على ما تقدم فيما لو كان المسكن والعبد نفيسين لا يليقان به حيث لزمه إبدالهما الخ ومعالم أن الكلام حيث استويا في إفادة المقصود من الكتاب فلو كانت النفيسة بخط من يوثق به أو ضبطه أو بتصحيحات معتمدة خلت عنها الأخرى لم يكف بيع النفيسة ( قوله وآلة المحترف كذلك ) أى فلا يكف بيعها ويمكن الفرق بينه وبين ما يأتي في مال التجارة بأن المحترف محتاج إلى الآلة حالا بخلاف مال التجارة فإنه ليس محتاجا إليه في الحال ( قوله ومع ذلك إذا مات الخ ) وهل يتبين عصيانه من آخر سنى الإمكان أولا فيه نظر والأقرب الأول ثم رأيت سم على حج صرح بما قلناه نقلا عن مر وعبارته لو قدم النكاح ومات عقب سنة التمكن عصى وفسق لأن التأخير وإن كان بسبب تقديم النكاح المطلوب مشروط بسلامة العاقبة مر اهـ بحروفه لكن في حواشي شرح الروض لوالد الشارح ما حصله أنه إذا مات في هذه الحالة لا يأتى كما في قواعد الزركشى لأنه فعل مأذونا فيه من قبل الشارع .

تنبيه — قياس ما أفق به شيخنا الشهاب الرملى من أنه يجب على المدين النزول عن وظائفه بعوض إذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من بيده وظائف أمكنه النزول عنها بما يكفيه للحج وإن لم يكن له إلا هو ولو أمكنه الحج بموقوف لمن يحج وجب والظاهر أن



يتخذ ذخيرة للمستقبل. والثاني لا يلزمه ما ذكر لئلا يلتحق بالمساكين وإطلاق المصنف وغيره شامل لمن لا كسب له أيضا وهو كذلك وإن قال الأسنوي فيه بعد . قال في الإحياء من استطاع الحج ولم يحج حتى أفلس فعليه الخروج إلى الحج وإن عجز للإفلاس فعليه أن يكتسب قدر الزاد فإن عجز فعليه أن يسأل الزكاة والصدقة ويحج فإن لم يفعل ومات مات عاصيا اهـ ومعلوم أن النسك باق على أصله إذ لا يتضييق إلا بوجود مسوغ ذلك فمرادهم بما ذكر استقرار الوجوب أخذنا مما يأتي ، وحينئذ فالأوفق لكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لأجله ما لم يتضييق ( الثالث ) من شروط الاستطاعة ( أمن الطريق ) ولو ظنا بحسب ما يليق به ( فلو خاف ) في طريقه ( على نفسه ) أو عضواً أو بضع ( أو ماله ) ولو يسيرا . نعم ينبغي كما قال الأذري بحثا تقييده بما لا بد منه للنفقة والمؤن فلو أراد استصحاب مال خطير للتجارة وكان الخوف لأجله لم يكن عذرا وهو ظاهر إن أمن عليه لو تركه في بلده ( سبعا أو عدواً أو رصديا ) بفتح الصاد المهملة وسكونها وهو من يرصد أى يرقب من يمر ليأخذ منه شيئا ( ولا طريق ) له ( سواء لم يجب ) عليه ( الحج ) أو العمرة لحصول الضرر ولهذا جاز التحلل بذلك كما يأتي والمراد بالخوف العام وكذا الخاص في الأرجح فلو اختص الخوف بواحد لم يقض من تركته خلافا لما نقله البلقيني عن النص وجزم به في السكفاية ويفرق بينه وبين الزمن والنكاح حيث لا تمنع الحاجة إليه الوجوب كما يأتي لأن الزمن متمكن من الحج بنائبه بخلاف هذا وبما مر من أن النكاح من الملاذ فلم تكن الحاجة إليه مانعة لإمكان الحج معها بخلاف هذا وسواء فيمن خاف منه أكان مسلما أم كافرا . نعم إن كانوا كفارا وأطاق الخائفون مقاومتهم استحب لهم الخروج للنسك ومقاتلتهم لينالوا ثواب النسك والجهاد أو مسلمين فلا وإنما لم يجب قتال الكفار عند عدم زيادتهم على مثلينا لأن محل ذلك عند التقاء الصنفين وهذا بخلافه ، ومحل عدم الوجوب إذا كان هو المعطى للمال فإن كان الإمام أو نائبه وجب كما قاله الإمام بخلاف الأجنبي للنة كما بحثه الأسنوي لكن أطال ابن العماد في رده ، وقول الجورجى بذله عن الجميع يضعف المنة جدا بالنسبة لكل فرد فلا يمنع ذلك الوجوب واضح وإن قيل بمنعه وأنه يلزمه أن من بذل مالا لركب يشترى به ماء لطهارتهم يلزمهم القبول وكلامهم يأباه وحينئذ فيفرق بينهما بأن المال المبذول للطهارة يدخل تحت يدهم ولهم التصرف فيه فقويت

( قوله بحسب ما يليق به ) عبارة الإمداد ومع أمن لائق بالسفر ومثله في التحفة ( قوله وإنما لم يجب قتال الكفار ) أى في هذه الصورة وكان حق المقام الإضرار لأن الإظهار موهم . واعلم أن هذا الحكم إنما هو فيما إذا لم يعبروا بلادنا أما إذا عبروها فاجتنب مقاتلتهم مطلقا كما سيأتي في محله لا جرم عل ابن حجر بقوله لأن الغالب في الحجاج عدم اجتماع كلهم وضعف جانبهم فلو كفوا الوقوف لهم كانوا طعمة لهم وذلك يبعد وجوبه .

محل حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف وإلا فلا وجوب مر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول عنها بما لا يحج الجواب لا يلزم ذلك وليس هو مثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لأن ذلك معاوضة مالية والنزول عن الوظائف إن صحناه مثل التبرعات اهـ سم على حج والأقرب ما قاله مر ومثل الوظائف الجوامك والمحلات الموقوفة عليه إذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الإيجار فيكلف إيجاره مدة تفي بمؤن الحج حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الإجارة وظاهره في النزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزوله عنها وهو ظاهر لأنه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره ( قوله يتخذ ذخيرة ) الذخيرة بالمعجمة واحدة النخائر وفعله ذخّر يذخر بالفتح فيها ذخر بالضم اهـ مختار ( قوله ما لم يتضييق ) أى بأن خاف العيب أو الموت ( قوله إذا كان هو المعطى للمال ) إطلاقه المال يشمل اليسير وهو ظاهر مما تقدم في قوله أو ماله ولو يسيرا ( قوله كما بحثه الأسنوي ) هو المعتمد .

المئة ولا كذلك المبذول في دفع من ذكر عنهم فإنه لم يدخل في يدهم ويكره إعطاؤه مالا ولو مسامحا لكن قبل الإحرام إذ لا حاجة لارتكاب النذر حينئذ بخلافه بعده لا يكره لأنه أسهل من قتال المسلمين أو التحلل فعلم أن إطلاق الرافعي والمصنف الكراهة هنا لا ينافي تخصيصهما لها بالكافر في باب الإحصار لأن ذلك محله بعد الإحرام وهذا قبله كما تقرر أما إذا كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه ولو أبعد من الأول ( والأظهر وجوب ركوب البحر ) بسكون الحاء ويجوز فتحها لمن لاله طريق غيره ولو على امرأة وجبان ( إن غلبت السلامة ) في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبتها فإن غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أولهيجان الأمواج في بعض الأحوال أو استويا حرم الركوب للحج كغيره إلا أن يكون للنزول على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تنذر النجاة وإلا حرم حتى للغزو فإن ركب للحج أي في غير الحالة الأخيرة فيما يظهر وما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع لقربه من مقصده أو أقل أو استويا ووجد بعد الحج طريقا آخر في البر فيما إذا كان له وطن يريد الرجوع إليه لزمه التماضي لاستواء الجهتين في حقه قال الأذري وما ذكره من الكثرة والتساوي للتبادر منه النظر إلى المسافة وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع المسافة أما لو اختلف فينبغي أن ينظر إلى الموضع الخوف وغيره حتى لو كان أمامه أقل مسافة لكنه أخوف أو هو الخوف لا يلزمه التماضي وإن كان أطول مسافة ولكنه سليم وخلف الخوف وراءه لزمه ذلك اه وهو ظاهر. لا يقال الخروج من المعصية واجب . لأننا نقول عارضه ماهو أهم منه وهو قصد النسك مع تضييقه عليه كما يأتي، على أننا نمنع دوام المعصية إذ هي في ابتداء الركوب فقط بدليل قولهم في الأول له الرجوع وفارق ما هنا جواز تحلل محصر أحاط به العدو مطلقا بأن الحرم محبوس وعليه في مصابة الإحرام مشقة بخلاف راكب البحر ولو محرما فلا يكون كالمحصر خلافا لبعض المتأخرين وإنما منع من الرجوع مع أن الحج على التراخي لأن الفرض فيمن خشي العصب أو أحرم بالحج وضاق وقته أو نذر أن يحج في ذلك العام أو أن مرادهم بما ذكر استقرار الوجوب . نعم لو ندرت السلامة منه فالأوجه وجوب الرجوع في حالة جوازه في غيرها وخرج بالبحر أي الملاح إذ هو المراد عند الإطلاق الأنهار العظيمة كسيحون وجيحون والدجلة فيجب ركوبها مطلقا لأن المقام فيها لا يطول وخطرها لا يعظم ولا فرق بين قطعها طولا أو عرضا وإن نظرفيه الأذري وتبعه في الإسعاد ولأن جانبها قريب يمكن الخروج إليه سريعا بخلافه في البحر . نعم يظهر إلحاقها بالبحر في زمن زيادتها وشدة هيجانها وغلبة الهلاك فيها إذا ركبها طولا ويمكن حمل كلام الأذري عليه وسيأتي في الحجر إن شاء الله تعالى بيان أحكام إركاب الصبي وماله والبهيمة والريق وركوب الحامل البحر ومقابل الأظهر يجب مطلقا لا يجب مطلقا يجب في الرجل دون المرأة وقول الشارح وإذا قلنا لا يجب استحباب على الأصح إن غلبت السلامة تفريع على مقابل الأظهر ( و ) الأظهر ( أنه تلزمه أجرة البذرة ) بموحدة مفتوحة وذال ساكنة ومهملة عجمية معربة .

( قوله بخلافه بعده لا يكره )  
أي للسلم بدليل التعليل  
وما بعده ( قوله لقربه من  
مقصده ) هذا مقدم من  
تأخير وعبرة شرح  
الروض وما بين يديه  
أكثر مما قطعه فله الرجوع  
أو أقل أو استويا إلى أن  
قال لزمه التماضي لقربه  
من مقصده في الأول  
واستواء الجهتين في حقه  
في الثاني ( قوله لأننا نقول  
عارضه ماهو أهم منه الخ )  
لعل الأولى الجواب بأن  
الخروج من المعصية يتحقق  
بخروجه من البحر وهو كما  
يحصل بعوده يحصل بمضيه  
إلى مقصده فتأمل ( قوله ولو  
محرما ) غرضه منه الرد  
على شيخ الإسلام الذي  
أراد به قوله خلافا لبعض  
المتأخرين حيث قال نعم  
إن كان محرما كان  
كالمحصر ( قوله وأنه  
تلزمه أجرة البذرة )  
أي فلا بد من وجدانها  
في وجوب الحج .

( قوله ويكره إعطاؤه ) أي الرصدي ( قوله لمن لاله طريق الخ ) أي لمن لا طريق له يمكنه التوصل منها إلى مكة بأن لا يكون له طريق أصلا غير البحر أو له طريق لكن تعذر سلوكه إما لعدو أو لقلة ما يصرفه في مؤنه فيجب عليه ركوب البحر الآن لأنه لا طريق له غيره وهو حينئذ نظير ما لو كان له طريقان خاف من سلوك أحدهما أمكنه في الآخر فانه يجب سلوكه وإن كان أبعد كما تقدم في كلام الشارح ( قوله وهو ظاهر ) أي ما قاله الأذري ( قوله مطلقا ) أي سواء منع من الذهاب والعود أو الذهاب فقط ( قوله وإن نظر فيه ) أي قوله أو عرضا .

وهي الحفارة التي يأمن معها لأنها حينئذ من أهب النسك فاشتد في وجوبه القدرة عليها إن طلبت وكانت أجرة مثله لا أكثر وهذا ماصححاه وهو المعتمد وقول أكثر العراقيين والحراسانيين لا تجب أجرته لأنه خسران لدفع الظلم ولأن ما يؤخذ من ذلك بمنزلة ما زاد على ثمن المثل وأجرته حملة في المجموع على أن المراد بالحفارة ما يأخذه الرصدى قال : فإن أرادوا الحفارة أيضا كان الأصح خلاف ما ذكره وهو ظاهر وإن أطال الأسنوى في الأخذ باطلاقهم من عدم الوجوب (ويشترط) في وجوب النسك (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حملة منها ثمن المثل) فإن لم يوجد شيء منهما كأن كان زمن جذب وخلا بعض المنازل من أهلها أو انقطعت المياه أو وجد بأكثر من ثمن مثله لم يلزمه النسك لأنه إن لم يحمل ذلك معه خاف على نفسه وإن حملة عظمت المؤنة . نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجري فيه كما قاله الدميري الخلاف في شراء ماء الطهارة لأن لها بدلا بخلاف الحج (وهو) أي ثمن المثل (القدر اللائق في ذلك الزمان والمكان) وإن غلت الأسعار ، ويجب حمل الماء والزاد على الوجه المعتاد كحمل الزاد من الكوفة إلى مكة وحمل الماء مرحلتين أو ثلاثة . قال الأذرى وكان هذا عادة طريق العراق وإلا فعادة الشام حملة غالبا بمقازة تبوك وهي على ضعف ذلك اهـ والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيما يظهر ولا جرت عادة كثير من أهل مصر على حملة إلى العقبة (و) وجود (علف الدابة) بفتح اللام (في كل مرحلة) ولا يشترط حملة معه لعظم تحمل المؤنة ، وبحث في المجموع اعتبار العادة فيه كالماء وسبقه إليه سليم واعتمده السبكي وغيره وهو ظاهر ، ويمكن حمل ما في المنهاج عليه ، فإن عدم شيئا مما ذكر في أثناء الطريق جازله الرجوع ، ولو جهل مانع الوجوب من نحو وجود عدو أو عدم زاد استصحب الأصل وعمل به إن وجد وإلا وجب الخروج ، إذ الأصل عدم المانع ويتبين وجوب الخروج بتبين عدم المانع ، فلو ظنه فترك الخروج من أجله ثم بان عدمه لزمه النسك . ويشترط لوجوب النسك أيضا كما نقله الرافعي عن الأئمة وصوّبه المصنف وهو المعتمد تمكنه من السير إليه على الوجه المعهود بأن يبقى من الزمن عند وجود الزاد ونحوه مقدار يفي بذلك ، فلو احتاج إلى قطع أكثر من مرحلة في كل يوم أو في بعض الأيام لم يلزمه ذلك فلو مات لم يقض من تركته ، وذهب ابن الصلاح إلى أنه شرط لاستقراره في ذمته لاجوبه بل متى وجدت الاستطاعة وهو من أهل وجوبه لزمه في الحال كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضي زمن يمكن فعلها فيه ، وأجاب الأول بإمكان تميمها بعده بخلاف الحج ولا بد من وجود رفقة تخرج معه ذلك الوقت المعتاد ، فإن تقدّموا بحيث زادت أيام السفر أو تأخروا

(قوله وعمل به إن وجد)  
أى الأصل من وجود  
المانع أو عدمه وقوله والا  
أى وإن لم يوجد .

(قوله وهي الحفارة) قال في المصباح : خفرت الرجل حميته وأجرته من طالبه فأنا خفير ، والاسم الحفارة بضم الحاء وكسرهما والحفارة مثلثة الحاء جعل الخفير (قوله لا أكثر) أى وإن قلت الزيادة (قوله وخلا بعض الخ) أى والحال (قوله نعم يغتفر الزيادة الخ) انظر ما ضابطها ، ولعله ما يعتد بعدم بذله في تحصيل مثل هذا الغرض بالنسبة لدفعه رعونة ، واغتفار الزيادة اليسيرة هنا يشكّل بما مر للشارح في ثمن الراحلة وأجرتها إذا زاد على ثمن المثل وأجرة المثل وإن قلت الزيادة إلا أن يقال إن الماء والزاد لكونهما لا تقوم البنية بدونهما لا يستغنى عنهما سفرا ولا حضرا لم تعد الزيادة اليسيرة خسرانا بخلاف الراحلة (قوله لزمه النسك) أى استقر في ذمته وكذا لو افتقر بعد حجته وقبل الرجوع خرج به ماله مات بعد حجته وقبل الرجوع فإن الحج يستقر في ذمته .



بحيث احتاج أن يتقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لزيادة المؤنة في الأول وتضرره في الثاني ومحل اعتبار الرفقة عند خوف الطريق ، فإن كانت آمنة بحيث لا يخاف فيها الواحد لزمه وإن استوحش خلافا للأسنوى ومن تبعه ، وفارق التيمم وغيره بأنه لا بدل لما هنا بخلافه ثم وتعتبر الاستطاعة المارة في الوقت ، فلو استطاع في رمضان ثم اقتقر في شوال فلا استطاعة وكذا لو اقتقر بعد حجهم وقبل الرجوع لمن يعتبر في حقه الإياب (و) يشترط (في) وجوب نسك (المرأة) زيادة على ما مر في الرجل للاستقرار (أن يخرج معها زوج أو محرم) بنسب أو غيره لتأمن على نفسها لخبر الصحيحين « لا تناسف المرأة يومين إلا ومعهما زوجها » ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا تناسف المرأة إلا مع ذي محرم » ولم يحمل هذا المطلق على المقيّد لأن ذكر نحو البريد من باب ذكر بعض أفراد العام وهو لا يخصه ويكفي المحرم الذكر وإن لم يكن ثقة فيما يظهر لأن الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي ومثله عبدها الثقة إن كانت ثقة أيضا لأنه إنما يحل له نظرها والحلوة بها حينئذ كما يأتي في النكاح والمسوح مثله في ذلك ، ولو كان أحدهم مراهما أو أعمى له وجهة وفطنة بحيث تأمن على نفسها معه كفي فيما يظهر واشترط العبادى البصر فيه محمول على من لافطنة معه وإلا فكثير من العميان أعرف بالأمر وأدفع لتهتهم والريب من كثير من البصراء ، والأوجه اشتراط مصاحبة من يخرج معها لها بحيث يمنع تطوع أعين الفجرة إليها وإن بعد عنها قليلا في بعض الأحيان . ويعتبر في الأمرد الجميل خروج من يأمن به على نفسه معه من قريب ونحوه كما يحثه الأذرعى وهو ظاهر (أو نسوة) بكسر النون وضمها جمع امرأة من غير لفظها (ثقات) جمع صفات العدالة وإن كن إماء سواء العجائز وغيرهن . ومن ثم جاز خلوة رجل بمرأتين ولا عكس ، وما أفهمه كلامه من عدم الاكتفاء بغير الثقات ظاهر في غير المحارم . أما فيهن فلا على قياس ما مر في الذكور . نعم إن غلب على الظن حملهن لها على ما هن عليه اعتبر فيهن الثقة أيضا . ويتجه الاكتفاء بالمراهقات عند حصول الأمان بهن ، وأفهم كلامه اعتبار ثلاث غيرها لسكن قال الأسنوى وتبعه جماعة يكفي اثنتان غيرها ، وهو الأوجه لانقطاع الأطماع باجماعهن ، وقول الأذرعى تكفي الواحدة في الوجوب مردود وإن أطال فيه وجزم به بعض المتأخرين ، ثم اعتبار العدد بالنسبة للوجوب الذى كلامنا فيه « أما بالنسبة لجواز خروجها فلها ذلك مع واحدة لفرض الحج كما في شرحي المذهب ومسلم » ومثله العمرة وكذا وحدها إذا أمنت وعليه حمل ما دل من الأخبار على جواز سفرها وحدها . أما سفرها وإن قصر لغير فرض فحرام مع النسوة مطلقا ، وعليه حمل الشافعى الخبر السابق ، وفارق الواجب غيره بأن مصلحة تحصيله اقتضت الاكتفاء بأدنى مراتب مظنة الأمان بخلاف ما ليس بواجب فاحتيط معه في تحصيل الأمان ، والحنفى المشكل كالمراة حتى في النساء الأجنبية لجواز خلوة رجل بنسوة ثقات لا محرم له فيهن كما في المجموع معترضا به قول الإمام وغيره بالحرمة ، وبه استغنى عن تضعيف ما قدمه عن

(قوله لا للاستقرار)  
متعلق بوجوب (قوله أن  
يخرج معها زوج أو محرم)  
أى بأن تكون بحيث  
لو خرجت لخرج معها من  
ذكر (قوله لأن ذكر  
نحو البريد الخ) في شرح  
الروض عقب الرواية  
الثانية المارة مألظه وفي  
رواية صحيحة في أبى داود  
بدل اليومين بريدافكأنها  
سقطت من السكتبة من  
نسخ الشارح كما يدل  
عليه ما ذكر .

(قوله لا للاستقرار) أى فلا يجب عليها ولا يستقر (قوله يومين) وفي رواية صحيحة في أبى داود بدل اليومين بريدافكأنها (قوله إلا ومعهما زوجها) قال شيخ الإسلام أو محرم اه شرح منهجه (قوله ولما صح الخ) إنما ذكر هذه الرواية بعد الأولى لينبه على أن الأولى ليست متفقا عليها وأخرها لقلتها وعدم شمولها للزوج وقوله إلا مع ذي محرم أى ذى محرمة وإلا فلا يظهر لقوله صاحب محرم معنى إذ ذى بمعنى صاحب (قوله لأن الوازع) أى الميل (قوله ولا عكس) أى لا يجوز خلوة رجلين بامرأة (قوله وإن قصر لغير فرض الخ) ومنه خروجهن لزيرة القبور حيث كان خارج السور ولو

البيان وغيره من حرمة ذلك على الخنثى لأنه إذا بين جواز خاوة الرجل بهنّ فالخنثى الذى يحتمل كونه أنثى بالجواز أولى فاندفع ما فى الإسعاد . ولو تطوّعت بحج ومعهما محرم فمات فلها إتمامه كما قاله الرويانى : أى إن أمنت على نفسها فى المضىّ وحرم عليها التحلل حينئذ وإلا جاز لها التحلل ، وظاهر تعبيره بالإتمام لزوم الرجوع لها لو مات قبل إحرامها ، وهو محتمل بشرط أن تأمن على نفسها فى الرجوع ، ويحتمل أن لها الإحرام مطلقا ( والأصحّ ) أنه لا يشترط وجود محرم ( أو نحوه ) ( لإحداهنّ ) لانقطاع الأطماع باجتماعهنّ . والثانى يشترط لأنه قد ينوبهنّ أمر فيستعقن به ( و ) الأصحّ ( أنه تلزمها أجرة المحرم إذا لم يخرج ) معها ( إلا بها ) وهى أجرة النخل ووجدتها فاضلة عما مرّ كأجرة البذرة وأولى بالزوم لرجوع ذلك إلى معنى فيها فكان شديدا بمؤنة الحمل المحتاج إليه وأجرة الزوج كالمحرم كما فى الحاوى الصغير ، والأوجه إلحاق النسوة فى ذلك بالمحرم وإن نظر فيه الأسنوى ، وليس للمرأة الحج إلا بإذن الزوج فرضا كان أو غيره ، ولو امتنع محرمها من الخروج بالأجرة لم يجبر كما قاله الرافى فى باب حدّ الزنا ، ومثله الزوج فى ذلك . نعم لو كان قد أفسد حجها ووجب عليها الإحجاج بها لزمه ذلك من غير أجرة كما قاله الأذرى ، ولو كان عبدا محرما لها أجبرته على الخروج ، وفائدة لزوم الأجرة مع كون النسك على التراخى عصيانا بالموت ووجوب قضائه من تركتها أو تكون قد نذرت الحج فى سنة معينة أو خشيت العصب ، فإن لم تقدر على ذلك لم يلزمها نسك ( الرابع ) من شروط الاستطاعة ( أن يثبت على الراحلة ) أو نحوه ( بلا مشقة شديدة ) فإن لم يثبت عليها أصلا أو ثبت فى محل بمشقة شديدة لكبر أو نحوه لم يكن مستطيعا بنفسه . نعم تعتفر مشقة تحتل عادة ( وعلى الأعمى الحج ) أى النسك ( إن وجد ) مع مامر ( قائدا ) يقوده ويهديه ويعينه عند حاجته لذلك ( وهو ) فى حقه ( كالمحرم فى حق المرأة ) فىأتى فيه مامر ، والأوجه اشتراط ذلك وإن كان مكيّا وأحسن المشى بالعصا ولا يأتى فيه مامر فى الجمعة عن القاضى حسين لبعد المسافة عن مكان الجمعة غالبا ، ولو أمكن مقطوع الأطراف الثبوت على الراحلة لزمه بشرط وجود معين له ، والمراد بالراحلة هنا البعير بحمل أو غيره خلاف الراحلة فيما مرّ . فانها البعير الخالى عن الحمل ( والمجور عليه لسفه كغيره ) فى وجوب النسك عليه ولو بنحو نذر قبل الحجر وإن أحرم به بعده أو نقل شرع فيه قبل الحجر لأن زيادة النفقة حينئذ بسبب السفر تكون فى ماله لأنه مكلف فيصح إحرامه وينفق عليه من ماله ( لكن لا يدفع المال إليه ) لثلا يضيعه ( بل يخرج معه الولى ) بنفسه إن شاء لينفق عليه بالمعروف ( أو ينصب شخصا له ) ثقة ينوب عن الولى ولو بأجرة مثله إن لم يجد متبرعا كافيا لينفق عليه فى الطريق بالمعروف والأوجه أن أجرته كأجرة من يخرج مع المرأة ، وشمل ذلك ما لو قصرت مدة السفر ولا يرد على ذلك قولهم للولى أن يسلمه نفقة أسبوع فأُسبوع إذا كان لا يتلفها لأن الولى فى الحضر يراقبه فان أتلّفها أنفق عليه بخلاف السفر فر بما أتلّفها ولا يجد من ينفق عليه فيضيع ومحل ذلك كما قاله الأذرى إذا أنفق عليه من مال نفسه ، فان تبرع الولى بالانفاق عليه وأعطاه السفه من غير تملك فلا منع منه بإذن الزوج ( قوله بشرط أن تأمن على نفسها ) هو المعتمد ( قوله ووجب عليه الإحجاج ) وهو الراجح ( قوله والمجور عليه لسفه الخ ) مفهومه أن المجور عليه بفلس ليس كذلك فيمنع منه لتعلق حق الغرماء بأمواله وظاهره ولو كان الحج فوريا بأن أفسد الحج قبل الحجر عليه بالفلس فليراجع ( قوله والأوجه أن أجرته ) أى أجرة كل من الولى أو منصوب به .

(قوله وأعطاه السفه من غير تملك) هذا التقييد للواقع فلا مفهوم له إذ لا يتأتى تملكه لأنه لا يصح قبوله التملك ، والولى لا يصح أن يتولى له الطرفين .

(النوع الثاني استطاعة تحصيله) أي الحج لا بالمباشرة بل (بغيره فمن مات) غير مرتد (وفي ذمته حج) واجب مستقر ولو بنحو نذر بأن تمكن بعد قدرته على فعله بنفسه أو غيره وذلك بعد اتصاف ليلة النحر ومضى إمكان الرمي والطواف والسعي ان دخل الحاج بعد الوقوف ثم مات أتم ولو شابا وإن لم ترجع القافلة و(وجب الإحجاج عنه) وزاد على الحرر قوله (من تركته) ولا بد منه كما يقضى منها دينه سواء في المتصرف فيها أكان وارثا أم وصيا أم حاكما والعمرة إذا استقرت كالحج فيما تقرر وإن لم يوص بذلك فإن لم تكن له تركة استحب لوارثه الحج عنه بنفسه أو نائبه ولأجنبي ذلك وإن لم يأذن له الوارث ويرأ به الميت وفارق الصوم حيث توقف على إذن منه بأنه عبادة بدنية محضة بخلاف الحج . والأصل في ذلك ما صح « أن امرأة قالت يارسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال نعم » وما صح أيضا « أن امرأة قالت يارسول الله إن أمي ماتت ولم تحج قط أفأحج عنها قال حجى عنها ، وأن رجلا قال يارسول الله إن أختي نذرت أن تحج وماتت قبل أن تحج أفأحج عنها قال لو كان على أختك دين أ كنت قاضيته قال نعم قال فاقضوا حق الله فهو أحق بالقضاء » فشبه الحج بالدين الذي لا يسقط بالموت فوجب أن يعطى حكمه . أما المرتد فلا تصح الإنابة عنه وهو معلوم من تعبيره بتركته إذ المرتد لا تركة له لتبين زوال ملكه بالردة لأنه عبادة بدنية يلزم من محبتها وقوعها للمستتاب عنه وهو مستحيل وبه فارق إخراج الزكاة من تركته وخرج بقوله وفي ذمته حج التطوع فلا يلزم فيه نيابة عن الميت وماتت من اعتبار إمكان الرمي هو ما نقله في الروضة عن التهذيب وأقره . قال الأسنوي : ولا بد من زمن الحلق أو التقصير بناء على أنه ركن ويعتبر الأمن في السير إلى مكة للطواف ليلا اه وهو مردود إذ الحلق أو التقصير لا يتوقف على زمن يخصه لأن تقصير ثلاث شعرات أو حلقها أو تنفها كاف ويمكن فعله وهو سائر إلى مكة فيتدرج زمنه في زمن السير إليها ولو تمكن من النسك سنين ولم يفعله حتى مات أو عضب عصى من آخر سنى الإمكان فيتبين بعد موته أو عضبه فسقه في الأخيرة بل وفيما بعدها في العضوب إلى أن يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما شهد به في الأخيرة بل وفيما بعدها في العضوب إلى ما ذكره كافي نقض الحكم بشهود بان فسقهم وعلى كل من الوارث أو العضوب الاستنابة فورا للتقصير . نعم لو بلغ معضوبا جازله تأخير الاستنابة كما في الروضة (والمعضوب) بضاد معجمة من العضب وهو القطع كأنه قطع عن كمال الحركة وبضاد مهملة كأنه قطع عصبه ووصفه بقوله (العاجز عن الحج بنفسه) حالا وما لا لكبر أو زمانة أو غيرهما وهو صفة كاشفة في معنى التفسير للمعضوب وليست خبرا له بل الخبر جملتنا الشرط والجزاء في قوله (إن وجد أجرة من يحج عنه

(قوله وذلك) يعني الموت  
وكان الأولى إسقاط هذه  
الإشارة لإيهامها (قوله  
إن دخل الحاج) يعني  
إلى مكة وهو قيد في  
الاكتفاء بمضى إمكان  
الرمي والطواف والسعي  
(قوله ثم مات) الصواب  
حذفه (قوله أتم) لا يخفى  
أنه حيث جعل هذا جواب  
الشرط في المتن أن  
يزيد واوا عند قول المصنف  
وجب الإحجاج عنه  
ولعله زادها وسقطت من  
الكتابة .

(قوله من تركته) ولا يشترط فيمن يحج عن غيره مساواته للججوج عنه في الذكورة والأنوثة فيكني حج المرأة عن الرجل كعكسه أخذنا من الحديث الآتي (قوله إذ المرتد لا تركة له) أي موروث عنه وإلا فلو خلف مالا قضى منه دينه وما فضل يكون فينا (قوله من آخر سنى الإمكان) والعصيان ابتداءه من وقت خروج قافلة بلده اه سم على حج (قوله جازله تأخير الاستنابة) أي فإن مات ولم يستتب عصى من آخر سنى الإمكان (قوله العاجز عن الحج) هل يكنى في العجز علمه من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك على إخبار طبيب عدل فيه نظر وقياس نظائره من التيمم ونحوه الثاني وقد يقال بل الأقرب الأول ويفرق بينهما بأنه إنما احتيج لإخبار الطبيب ثم لما يترتب



بأجرة المثل) أى مثل مباشرة فما دونها (لزمه) الحج لأنه مستطيع بغيره إذ الاستطاعة كانتكون بالنفس تكون ببذل المال وطاعة الرجال ولهذا يقال لمن لا يحسن البناء إنك مستطيع ببناء دارك إذا كان معه ما يفي بينائها وإذا صدق عليه أنه مستطيع وجب عليه الحج . نعم لو كان بينه وبين مكة أقل من مسافة القصر أو كان بمكة لزمه الحج بنفسه لقلة المشقة عليه كما نقله في المجموع عن المتولى وأقره فإذا انتهى حاله لشدة الضنا إلى حالة لا يحتمل معها الحركة بحال فينبغي أن يجوز الاستئابة في ذلك كما بحثه السبكي وهو ظاهر ولولم يجد المضروب سوى أجرة ماش والسفر طويل لزمه استئجاره وإن لم يكن مكافأ بالمشى لوفعه بنفسه إذ لا مشقة عليه في مشى غيره ما لم يكن أصلاً أو فرعا فلا يلزمه كما يؤخذ مما أتى في المطاع ولو استأجر من يحج عنه فحج عنه ثم شفى لم يجزئه . ولم يقع عنه فلا يستحق الأجير أجرة كما رجحاه هنا وهو المعتمد وقال الأسنوى إنه الصواب وإن رجحاه قبله بقليل استحقاقه (ويشترط كونها) أى الأجرة السابقة (فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه) وقد مر بيانها (لكن لا يشترط نفقة العيال) ولا غيرها من مؤنهم (ذهاباً وإياباً) لإقامته عندهم وتمكنه من تحصيل مؤنته ومؤنتهم . نعم يشترط كون الأجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم الاستئجار (ولو) وجد دون الأجرة ورضى الأجير به لزمه الاستئجار لاستطاعته والمنة فيه دون المنفعة في المال فأولم يجد أجرة (بذل) بالمعجمة أى أعطى له (ولده أو أجنبي مالا للأجرة لم يجب قبوله في الأصح) لما فيه من المنة . والثاني يجب كبذل الطاعة والأب كالابن في أصح احتمالي الإمام وعلى الأول لو كان الولد المطيع عاجزاً عن الحج أيضاً وقدر على أن يستأجر له من يحج عنه وبذله ذلك وجب الحج عن المبدول له كما نقله في الكفاية عن البندنجي وجماعة وفي المجموع عن تصحيح المتولى لو استأجر المطيع إنساناً للحج عن المطاع المضروب فالذهب لزمه إن كان المطيع ولداً لتمكنه فان كان المطيع أجنبياً فوجهان اه والأوجه عدم اللزوم كما اقتضاه كلام المصنف واعتمده الأذرعى وإن اقتضى كلام أبى حامد لزمه وكالولد في هذا الوالد (ولو بذل الولد) وإن سفل ذكرنا كان أو أنثى (الطاعة) في فعل النسك بنفسه (وجب قبوله) وهو الاذن له ذلك لحصول الاستطاعة مع خفة المنة بالنسبة للمال ، فإن امتنع لم يأذن عنه الحاكم في الأصح إذ مبنى الحج على التراخي كذا صرح به في الروضة ووقع في المجموع أن الحاكم يلزمه بالإئابة قال الأسنوى وهو غير مستقيم ولم نر من قال به والمدرک في الإئابة والاستئجار واحد واعترضه الزركشى في خادمه (وكذا الأجنبي) لو بذل الطاعة يجب قبوله (في الأصح) لما ذكره والأب والأم والأخ في بذل الطاعة كالأجنبي . والثاني لا يكون الولد بضعة منه فنفسه كنفسه بخلاف غيره ومحل اللزوم إذا وثق بهم ولم يكن عليهم حج ولونذرا وكانوا ممن يصح منهم فرض الإسلام ولا غضب بهم ، عليه من ترك ما وجب عليه فعليه كالوضوء بخلاف ما هنا فإنه عمل بمقتضى الوجوب إذ خوطب به عند وجود شروطه وقد وجدت والتضييق لم يترتب عليه ترك واجب بل ولا مطلوب وإنما ترتب عليه تعجيل ما طلب منه ثم رأيت في العباب أنه لابد من إخبار طبييين عدلين (قوله بأجرة المثل) أى فلا يكلف الزيادة وإن قلت قياساً على أجرة الراحلة ويسترد منه الأجرة (قوله ولم يقع عنه) أى ويقع عن الأجير (قوله لو كان الولد المطيع عاجزاً) فهم أن القادر إذا بذل ذلك لا يجب قبوله وهو ظاهر (قوله والأوجه عدم اللزوم) أى عدم لزوم قبول ذلك من الولد في المستثنين خلافاً لابن حجر فيهما والكلام في الولد القادر لما مر في العاجز (قوله بضعة منه) بفتح الباء قال في المختار : والبضعة بالفتح القطعة من اللحم والجمع بضع مثل تمر وتمر ، وقيل بضع مثل بدرة وبدر .

(قوله وبذل له) أى الأجير (قوله لو كان الولد المطيع عاجزاً) قال في التحفة أوقادراً اه وأخذ الشيخ في الحاشية بمفهوم هذا القيد ثم استظهره والظاهر أنه بحسب ما فهم ولم يطلع على ما قاله في التحفة فليراجع (قوله على المبدول له) اللام للتعليل أى المبدول لأجله (قوله وفي المجموع الخ) صدر ما في المجموع هو ما في البيان وإنما ساقه بعده لبيان حكم الأجنبي (قوله والأوجه) أى من الوجهين فهو في الأجنبي خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ من رجوعه للمستثنين وعبارة الأذرعى وقال البغوى في تعليقه بعد قوله إن الأصح أنه لا يلزم قبول المال وقال الشيخ أبو حامد إذا قال رجل للمضروب ائذن لى حتى أستأجر من يحج عنك يلزم كما بذل له الطاعة والأصح أنه لا يلزم لأنه في ضمنه تقليد منة المال اه وهو كما قال وادعى الرويانى أن المذهب ما قاله أبو حامد اه كلام الأذرعى .

ولو توسم طاعة واحد منهم لزمه سؤاله كما اقتضاه كلام الأنوار وغيره ولا يلزم الولد طاعته بخلاف إعفائه لعدم الضرر على الوالد هنا بامتناع ولده من الحج إذ هو حق الشرع فإذا عجز عنه لم يأتهم ولم يكلف به بخلافه ثم فانه لحق الوالد ضرره عليه فأشبهه النفقة قاله في المجموع ومتى كان الأصل وإن علا أو الفرع وإن سفل ماشيا أو معولا على الكسب أو السؤال ولورا كبا أو كان كل منهما ومن الأجنبي مغررا بنفسه بأن يركب مفازة لا كسب بها ولا سؤال لم يلزمه قبول في ذلك لمشقة مشى من ذكر عليه بخلاف مشى الأجنبي والكسب قد ينقطع والسائل قديمع والتغريير بالنفس حرام ومرأن القادر على المشى والكسب في يوم كفاية أيام غير معذور في السفر القصير فيظهر كما قاله الأذرعى وجوب القبول في المكي ونحوه وحيث أجب المطاع لم يرجع وكذا المطيع إن أحرم ، ولومات المطيع أو المطاع أوجع المطيع فإن كان بعد إمكان الحج سواء أذن له المطاع أم لا كما أفاده كلام المجموع خلافا لما يوهمه كلام الروضة استقر الوجوب في ذمة المطاع وإلا فلا واقتضاء كلام المجموع أن الاستقرار إنما هو في ذمة المطيع غير مراد وإن اغتر به في الاسعاد إذ كيف يستقر في ذمته مع جواز الرجوع كما مر ووجوب قبول المطيع خاص بالمعصوب خلافا لما يوهمه كلام الحاوى فلونطوق آخر عن ميت بفعل حجة الإسلام لم يجب على الوارث قبوله لأن له الاستقلال بذلك من غير إذن كما مر ولو كان له مال ولم يعلم به أو من يطيعه ولم يعلم بطاعته وجب عليه الحج اعتبارا بما في نفس الأمر ، وما استشكله الشيخان من أنه معلق بالاستطاعة ولا استطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة يمكن الجواب عنه بأن الاستطاعة إما استطاعة بالنسبة للباشرة وهذه منتفية مع الجهل وإما بالنسبة للاستقرار وهي غير منتفية فيه وتجوز النيابة في نسك التطوع كما في النيابة عن الميت إذا أوصى به ولو كان النائب فيه صبيا ميمزا أو عبدا بخلاف الفرض لأنهما من أهل التطوع بالنسك لأنفسهما ويجوز أن يحج عن غيره بالنفقة وهي الكفاية كما يجوز بالإجارة والجمالة وإن استأجر بها لم يصح لجهالة العوض ولو قال معصوب من حج عني فله مائة درهم فمن حج عنه ممن سمعه أو سمع من أخبره عنه استحقتها وإن أحرم عنه اثنان مرتبا استحقتها الأول فإن أحرمها معا أو جهل السابق منهما مع جهل سبقه أو بدونه وقع حجها عنهما ولا شيء لهما على القائل إذ ليس أحدهما أولى من الآخر ولو علم سبق أحدهما ثم نسي وقف الأمر على قياس نظائره ولو كان العوض مجهولا كقوله من حج عني فله ثوب وقع الحج عنه بأجرة المثل والاستئجار فيما مر ضربان: أحدهما إجارة عين كاستأجرتك عني أو عن ميتي هذه السنة فإن عين غير السنة الأولى لم يصح العقد وإن أطلق صح وحمل على السنة الحاضرة فإن كان لا يصل إلى مكة إلا لسنتين فأكثر فالأولى من سني إمكان الوصول ويشترط لصحة العقد قدرة الأجير على الشروع في العمل واتساع المدة له والمكي ونحوه يستأجر في أشهر الحج . والثاني ذمة كقوله ألزمت ذمتك تحصيل حجة ويجوز الاستئجار في هذا الضرب على المستقبل فإن أطلق حمل على الحاضرة فيبطل إن ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر لإمكان الاستئابة في إجارة الذمة ولو قال ألزمت ذمتك لتحج عني بنفسك صح ( قوله ولو توسم ) أى جوز . ( قوله وحيث أجب المطاع لم يرجع ) أى لم يجزله الرجوع حتى لو رجع وترتب على رجوعه امتناع المطيع من الفعل تبين عصيانه واستقرار الحج في ذمته ( قوله وهو غير منتفية فيه ) أى ومع ذلك فلا يتم عليه لعذره ( قوله أو سمع من أخبره عنه ) أى ووقع في قلبه صدقه ( قوله مع جهل سبقه ) أى بأن احتمل السابق والمعية وقوله أو بدونه أى بأن علم السابق ولم يعلم عين السابق ( قوله والثاني ذمة ) أى إجارة ذمة الحج .

( قوله سواء أذن له للمطاع أم لا ) هذا لا ينفيه أنه لا يصح حجه عنه إلا بإذنه لأن الكلام هنا في مجرد الاستقرار كما لا يخفى ( قوله ووجوب قبول المطيع ) المصدر مضاف لمفعوله .

وتكون إجارة عين على مافي الروضة هنا عن البغوى وقال الإمام ببطلانها وتبعه في الروضة في باب الإجارة وصاحب الأنوار وهو المعتمد لأن الدينية مع الربط بمعين متناقضان كمن أسلم في ثمر بستان بعينه وإن أجيب عنه بما فيه نظر ويشترط معرفة أعمال الحج للتعاقدين من أركان وواجبات وسنن لأنه معقود عليه حتى يحط التفاوت لما فوته من السنن كما صرح به الماوردى وغيره وهو المعتمد ولا يجب ذكر الميقات الشرعى للحجوج عنه وتحمل حالة الإطلاق على الميقات الشرعى ولو استأجر للقران فالدم على المستأجر فان شرطه على الأجير بطلت الإجارة ولو كان المستأجر للقران معسرا فالصوم الذى هو بدل الدم على الأجير وجماع الأجير يفسد الحج وتنفسخ به إجارة العين لا الذمة لعدم اختصاصها بزمن وينقلب فيهما الحج للأجير لأن الحج المطلوب لا يحصل بالحج الفاسد فانقلب له كطبيع العضوب إذا جامع فسد حجه وانقلب له وعليه المضى في فاسد والكفارة ويلزمه في إجارة الذمة أن يأتى بعد القضاء عن نفسه بحج آخر للستأجر في عام آخر أو يستنيب من يحج عنه في ذلك العام أو غيره وللمستأجر الخيار فيهما على التراخي لتأخر المقصود ولو حج أو اعتمر بمال حرام عصي وسقط فرضه.

### ( باب المواقيت ) للنسك زمانا ومكانا

جمع ميقات وهو لغة الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها، وقد بدأ بالأول فقال ( وقت ) إحرام ( الحج ) لمكى أو غيره ( شوال وذو القعدة ) بفتح القاف أفصح من كسرهما سمي بذلك لعودهم عن القتال فيه ( وعشر ليال ) بالأيام بينها وهى تسعة فتد قال الشافى في مختصر المزنى أشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذى الحجة وهو يوم عرفة فمن لم يدركه إلى الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج واعترضه ابن داود بأنه إن أراد الأيام فليقل وتسعة أو الليالى فهى عشر. وأجاب الأصحاب بأن المراد الأيام والليالى جميعا وغلب التأنيث في العدد قاله الرافعى قال ابن العراق وليس فيه جواب عن السؤال وهو إخراج الليلة العاشرة والأحسن الجواب بارادة الأيام ولا يحتاج لذكر التاء لأن ذلك مع ذكر المعدود دفع حذفه يجوز الأمران ذكره في المهمات والسؤال معه باق في إخراج الليلة العاشرة اه وأفاد الوالد رحمه الله تعالى أن ما ذكره الرافعى جواب السؤال وما ذكره في المهمات جواب عنه ثان وأما الليلة العاشرة ( قوله وإن أجيب عنه ) أى الاعتراض ( قوله حتى يحط التفاوت ) أى المسمى باعتبار القسط قل أوكثر ( قوله على الأجير ) لعل وجهه أن الصوم يقع بعرضه في الحج وهو لا يتأتى من المستأجر لأن الفرض أنه معضوب وأنه في غير مكة .

### ( باب المواقيت )

( قوله وهو لغة الحد ) ولم يقل واصطلاحا لعدم اختصاص المعنى الاصطلاحى بما ذكر ومع ذلك فكان عليه أن يبين معناه اصطلاحا ( قوله والمراد به ) أى شرعا وعبارة حج وشرعا هنا من العبادة ومكانها ( قوله ومكانها ) قال حج فاطلاقه عليه حقيق إلا عند من يخص التوقيت بالحد للوقت فتوسع ( قوله ) وهو يوم عرفة ) أى آخرها ويحتمل أن الضمير راجع للحج على معنى إن معظمه عرفة كما قيل به في قوله صلى الله عليه وسلم « الحج عرفة » ( قوله واعترضه ابن داود ) أى اعترض ما فى مختصر المزنى من قوله وتسع من ذى الحجة ( قوله والأحسن الجواب ) الفرق بين هذا الجواب وما تقدمه أن المراد على الأول بالتسع الأيام مع الليالى وعلى هذا الأيام وحدها والليالى مسكوت عنها فلا يكون في كلامه إخراج الليلة العاشرة لعدم ذكر الليالى وحكمها يعلم من دليل آخر ومنه يعلم حقيقة قول الشارح والسؤال معه باق الخ

### [ باب المواقيت ]

( قوله وهو ) أى الحج ( المضاف إليه أشهر ) ( قوله قال ابن العراق ) أى فى مقام اختصار كلام المهمات فلا ينافيه قوله بعد ذلك والسؤال معه باق لأنه تعقب منه لكلام صاحب المهمات فاندفع ما قد يتوهم من التنافى فى طرفى كلامه ( قوله أن ما ذكره الرافعى جواب عن السؤال الخ ) اعلم أن حاصل جوابى الأصحاب وصاحب المهمات واحد وهو اختيار الشق الأول من شق التردد فى كلام ابن داود غاية الأمر أن الأصحاب يقولون حذف التاء تغليباً لليالى المرادة مع الأيام فالمراد بالليالى فى كلامهم ليالى تلك الأيام التسعة كما يعلم من كلام والد الشارح وإما لم يتعرضوا لليالى العاشرة لأن المستشكل لم يسأل عنها خلاف ما يوهمه قول ابن العراق والسؤال باق معه الخ وصاحب المهمات يقول حذف التاء لحذف المعدود وبما تقرّر فى هذه القولة والتي قبلها يعلم ما وقع فى حاشية الشيخ هنا .



فقد أفادها قوله فمن لم يدركه إلى آخره (من ذى الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها سمي بذلك لوقوع الحج فيه وقد فسر ابن عباس وغيره من الصحابة رضى الله عنهم قوله تعالى الحج أشهر معلومات بذلك أى وقت الاحرام به أشهر معلومات إذ فعله لاحتياج لأشهر وأطلقها على شهرين وبعض شهر تغليبا أو إطلاقا للجمع على ما فوق الواحد وظاهر كلامه صحة إحرامه بالحج مع ضيق زمن الوقوف عن إدراكه كأن أحرم به فى ليلة النحر ولم يبق من زمن الوقوف بعرفة ما يصح معه إدراكه وبه صرح الرويانى قال وهذا بخلاف نظيره فى الجمعة لبقاء الحج حجا بفوات الوقوف بخلاف الجمعة اه ومرادهم أن هذا وقته مع إمكانه فى بقية الوقت حتى لو أحرم من مصر يوم عرفة لم ينعقد الحج بلا شك قاله فى الخادم قال وفى انعقاده عمرة تردد والأرجح نعم ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان الحج إن كانت من شوال وإلا فعمرة فبانت من شوال فحج وإلا فعمرة ، ومن أحرم بحج يعتقد تقدمه على وقته فبان فيه أجزاء ولو أخطأ الوقت كل الحجيج فهل يغتفر خطأ الوقوف أو ينعقد عمرة وجهان أو فقههما الثانى أخذا بعموم كلامهم ويفرق بأن الغلط ثم يقع كثيرا فاقترض الحاجة بل الضرورة المساعدة به وهنا لا يتبع إلا نادرا فلم يغتفر ولو بالنسبة للحجيج العام وأيضا فالغلط هنا إنما ينشأ عن تقصير بخلافه ثم فانه ينشأ عن كون الهلال غم عليهم ولا حيلة لهم فى دفعه وأيضا فالغلط هنا إن كان بتقديم العبادة على وقتها فهو كالوقوف فى الثامن وإن كان

(قوله أفصح من فتحها) قال حج ما بين منتهى غروب آخر رمضان وجز النحر بالنسبة للبلد الذى هو فيه فيصح إحرامه به فيه وإن انتقل بعده إلى بلد أخرى تخالف مطلع تلك ووجدتهم صياما على الأوجه لأن وجوب موافقته لهم فى الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذى انعقد لشدة ثبتت الحج ولزومه بل قال فى الخادم نقلا عن غيره لا تلزمه الكفارة لو جامع فى الثانية وإن لزمه الإمساك قال وقياسه أنه لا تجب فطرة على من تلزمه فطرته بغروب الشمس وعلى هذا يصح الاحرام فيه إعطاء له حكم شوال اه وما ذكره فى الكفارة قريب لأنها تسقط بالشبهة وفى الفطرة يتعين فرضه فيما إذا حدث المؤدى عنه فى البلد الأول قبل غروب اليوم الثانى وإلا فالوجه لزومها لأن العبرة فيها بمحل المؤدى عنه وأما الاحرام فالتى يتجه عدم محته لأنه بعد أن انتقل إليها صار مثلهم فى الصوم فكذا الحج لأنه لا يفارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت اه بحروفه (قوله ما يصح معه) أى ما يتأتى معه (قوله بخلاف نظيره فى الجمعة) أى فانها لا تنعقد إذا ضاق وقتها (قوله ومرادهم أن هذا) قد يتوقف فى أن هذا مرادهم بعد فرض الكلام فيمن أحرم فى ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليتأمل اللهم إلا أن يقال كلام الرويانى مفروض فيمن لم يصح منه الوقوف لما منع قام بخصوصه كالأحرم بمكة أو ما يقرب منها ليلة النحر ولم يمكنه الوقوف لما قام به من المانع مع إمكان الوقوف فى حدة ذاته لمن أحرم ثمة فى ذلك الوقت ويحتمل أن مراد الخادم التنبيه على أن كلام الرويانى يخالف لكلامهم إذ هو مفروض فيمن أمكنه لا مطلقا (قوله وإلا فعمرة) هذا يشكل بنظيره فى صوم يوم الشك حيث لا يجزئه عن رمضان إذا نوى ليلة الثلاثين فى شعبان صومه عن رمضان إن كان منه وإلا فنفل فبان من رمضان ولعل الفرق صلاحية الوقت لكل من الحج والعمرة ولا يرد أن الصوم صالح لوقوعه عن رمضان إذا تبين أنه منه لعدم جزمه بالنية ولأن الاحرام أشد تعلقا بالزمان (قوله ولو أخطأ الوقت) أى وقت دخول وقت الحج .

(قوله ومرادهم أن هذا وقته الحج) انظر ما مراد الشارح بسياق هذا عقب كلام الرافى هل مراده تعقبه به أو مجرد إثبات المنافاة بينهما أو الإشارة إلى أنهما متغايران وحينئذ فما وجه المغايرة وما فى حاشية الشيخ لا يشفى فليحجروسيأتى فى الباب الآتى ما يدل على اختياره لكلام الرويانى (قوله وأيضا فالغلط هنا الحج) قد يقال هذا فرق بالحكم إذ حاصله عدم الإجزاء هنا مطلقا بخلافه فى خطأ الوقوف وهو الحكم المدعى الذى هو محل النزاع والفرق إنما يكون بشيء يرجع إلى المعنى كما هو ظاهر فتأمل (قوله فهو كالوقوف فى الثامن) هذا التشبيه كالتى بعده يقتضى بطلان الاحرام من أصله وهو خلاف المدعى من انعقاده عمرة .

بتأخيرها عنه فهو كالوقوف في الحادي عشر وسيأتي أنهما لا يجزئان ( وفي ليلة النحر )  
وهي العاشرة ( وجه ) أنها ليست من وقته لأن الليالي تسع للأيام ويوم النحر لا يصح فيه الاحرام  
فكذا ليلته ( فلو أحرم به ) أى الحج حلال ( في غير وقته ) كرمضان أو أحرم مطلقا ( انعقد ) إحرامه  
بذلك ( عمرة ) مجزئة عن عمرة الاسلام ( على الصحيح ) سواء أكان عالما أم جاهلا لشدة تعلق  
الاحرام ولزومه فاذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف لما يقبله وهو العمرة ولأنه إذا بطل قصد  
الحج فيما إذا نواه بقى مطلق الاحرام والعمرة تنعقد بمجرد الاحرام كما مر والثاني لا ينعقد عمرة كما لو  
فاته الحج وتحلل بأعمال عمرة لأن كل واحد من الزمانين ليس وقتا للحج فان كان محرما بعمرة  
ثم أحرم بحج في غير أشهره لم ينعقد حجا لوقوعه في غير أشهره ولا عمرة لأن العمرة لا تدخل على  
العمرة كما ذكره القاضي أبو الطيب ، ولو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بحج أو عمرة  
فهو عمرة أو أحرم بحج ثم شك هل كان إحرامه في أشهره أم قبلها قال الصيمري كان حجا لأنه  
تيقن إحرامه الآن وشك في تقدمه قاله في المجموع ، والمليقات الزماني للعمرة جميع السنة كما قال  
( وجميع السنة وقت لاحرام العمرة ) وجميع أفعالها لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر  
ثلاث مرات متفرقات في ذى القعدة أى في ثلاثة أعوام وأنه اعتمر عمرة في رجب كما رواه ابن عمر  
وإن أنكرته عليه عائشة وأنه قال « عمرة في رمضان تعدل حجة » وفي رواية لهما حجة معي وروى  
أنه اعتمر في رمضان وفي شوال فدللت السنة على عدم التأقيت وقد يمتنع الاحرام بها في أوقات  
كما لو كان محرما بعمرة وقد مر أو كان محرما بحج إذ العمرة لا تدخل عليه أو أحرم بها قبل نفره  
لاشغاله بالرمى والمبيت فهو عاجز عن الاشتغال بعملها ولأن بقاء أثر الاحرام كبقائه ويؤخذ  
منه عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي والمبيت ومن سقطا عنه أى ولم ينفر فتعبير كثير بمضى  
إنما هو باعتبار الأصل والغالب وأنه يمتنع حجتان في عام واحد وهو ما في الأم وجزم به الأصحاب  
وحكى فيه الاجماع وتصور الزركشى وقوعهما في عام واحد مردود أما إحرامه بها  
بعد نفره الأول والثاني فصحيح مطلقا كما في المجموع وإن بقى وقت الرمي في الأول لأنه به  
خرج من الحج وصار كما لو مضى وقت الرمي ولا يكره تكريرها بل يسن الاكثار منها لأنه  
صلى الله عليه وسلم اعتمر في عام مرتين وكذلك عائشة وابن عمر ويتأكد في رمضان وفي أشهر  
الحج وهي في يوم عرفة والعيد وأيام التشريق ليست كفضلها في غيرها لأن الأفضل فعل  
الحج فيها وشغل الزمن بالاعتمار أفضل من صرف قدره في الطواف على الأصح . ثم شرع  
في المكان فقال ( والمليقات السكنى للحج ) ولو بقران ( في حق من بمكة ) وإن لم يكن من أهلها  
( نفس مكة ) للخبر الآتي ( وقيل كل الحرم ) لأن مكة وسائر الحرم في الحرمة سواء فلو أحرم  
بعد مفارقة بنيان مكة ولم يرجع اليها إلا بعد الوقوف أساء على الأول ولزمه دم دون الثاني .

( قوله عن عمرة الاسلام ) أى فيجب عليه الاتيان بأعمالها ( قوله وتحلل ) يتأمل وجه التحلل وأنه  
لا ينعقد ( قوله ويؤخذ منه ) أى من العلة الثانية وهي قوله ولأن بقاء أثر الاحرام الخ ( قوله بمضى )  
أى حيث قالوا ولو أحرم بها بمضى ( قوله وتصور الزركشى الخ ) أى بأن يأتي مكة نصف الليلة ويطوف  
ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع إلى منى لحصول التحللين بما فعله ووجه رده بقاء أثر الاحرام المانع  
من حجة الحجة الثانية من المبيت بمضى ورمى أيام التشريق ( قوله ليست كفضلها في غيرها ) أى بل فضلها  
فيها دونها في غيرها كما يفيد قوله لأن الأفضل الخ ( قوله وشغل الزمن بالاعتمار أفضل ) أى لأنها لا تقع  
من المكلف الحر إلا فرضا وهو أفضل من التطوع اه حج .

( قوله أى في ثلاثة أعوام )  
تفسير لقوله متفرقات ( قوله  
وأنه يمتنع حجتان )  
معطوف على عدم الفرق  
( قوله ويتأكد في رمضان  
وفي أشهر الحج ) قد يقال  
إنه يؤخذ مما يأتى من  
أفضليته للأفراد على التمتع  
أن محل التأكد في أشهر  
الحج فيمن لم يزد الحج  
في عامه فليراجع .

نعم بحث الحب الطبرى وغيره أنه لو أحرم من محاذاتها فلا إساءة ولا دم كما لو أحرم من محاذة سائر المواقيت وهو الأوجه، وإن نظر فيه، وفي المجموع عن القاضى أبى الطيب واعتمده البلقنى أن محل الإساءة فيما ذكر إذا لم يصل إلى ميقات، فإن عاد إليها قبل الوقوف ولم يصل في خروجه مسافة القصر فإنه يسقط الدم بخلاف ما لو وصل إليها فلا يسقط إلا بوصوله لميقات الآفاقى صرح به البغوى وسيعلم مما يأتى أن من مسكنه بعد الميقات ولو في الحرم يكون محله ميقاته، والأفضل للكى أن يصل بالمسجد سنة الإحرام ثم يأتى إلى باب داره ويحرم منه لأن الإحرام غير مستحب عقب الصلاة بل عند الخروج إلى عرفات ثم يأتى المسجد لطواف الوداع فاندفع استشكال الصلاة في المسجد بالإحرام من باب داره، ولا يسن أن يحرم من الطرف الأبعد من مكة ليقطع الباقي محرما بخلاف من ميقاته قريته أو حلقته لأن ذلك يقصد مكانا أشرف مما هو به وهذا بعكسه (وأما غيره) وهو من لم يكن بمكة عند إرادته الحج فيتأخر بمختلف بحسب النواحي (فميقات التوجه من المدينة ذوالحليفة) وهو المعروف الآن بأبيار على وهو على نحو ثلاثة أميال من المدينة وتصحيح المجموع وغيره أنها على ستة أميال لعله باعتبار أقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر والرافعى أنها على ميل لعله باعتبار عمرانها الذى كان من جهة الحليفة وهى أبعد المواقيت من مكة (و) المتوجه (من الشام) بالهمز والقصر ويجوز ترك الهمز والمد مع فتح الشين ضعيف وأوله نابلس وآخره العريش قاله ابن حبان. وقال غيره حده طولا من العريش إلى الفرات وعرضا من جبل طى من نحو القبلة إلى بحر الروم وماسامت ذلك من البلاد وهو مذكر على المشهور (و) من (مصر) وهى المدينة المعروفة تذكروا وتؤنث وحدها طولا من برقة التى فى جنوب البحر الرومى إلى أيلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوما وعرضه من مدينة أسوان وماسامتها من الصعيد الأعلى إلى رشيد ومحاذها من مساقط النيل فى بحر الروم ومسافة ذلك قريب من ثلاثين يوما، سميت باسم من سكنها أولا وهو مصر بن بيسر بن نوح (و) من (المغرب الجحفة) قرية كبيرة بين مكة والمدينة وقد خربت، سميت بذلك لأن السيل أجفها وهى على ستة مراحل من مكة، وقول المجموع على ثلاثة لعله بسير البغال النفيسة (ومن تهامة اليمن) بكسر التاء اسم لكل منزل عن نجد من بلاد الحجاز واليمن إقليم معروف (يا لم) ويقال له ألم وهو أصله قلبت الهمزة ياء ويرمى براءين وهى على مرحلتين من مكة (و) من (نجد اليمن) (و) نجد (الحجاز قرن) بسكون الراء ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب وهو جبل على مرحلتين من مكة وغلط الجوهري فى أن راءه محركة وأن إليه ينسب أويس القرنى إذ هو منسوب إلى قرن قبيلة من مراد كما فى مسلم، ونجد فى الأصل المكان المرتفع، ويسمى المنخفض غورا، وحيث أطلق نجد فالمراد نجد الحجاز (ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) وهى قرية على مرحلتين من مكة وقد خربت وفوقها واد يقال له العقيق

(قوله فإن عاد إليها قبل الوقوف الخ) هذا مفهوم قوله فيأمر فلو أحرم بعد مفارقة بنيان مكة ولم يرجع إليها الخ فلا تعلق له بما قبله كما قد يتوهم (قوله بخلاف ما لو وصل إليها) أى إلى مسافة القصر (قوله بالإحرام من باب داره) متعلق باستشكال (قوله والمد مع فتح الشين) أى ومع الهمز كما هو ظاهر (قوله وحدها طولا) أى حد إقليمها وما ينسب إليها (قوله ابن بيسر بن نوح) عبارة الديميرى ابن بيسر ابن سام بن نوح فلعل قوله ابن سام سقط من الشرح من النسخ (قوله لكل منازل عن نجد من بلاد الحجاز) كذا فى النسخ وصوابه كما فى الديميرى لكل منازل عن نجد إلى بلاد الحجاز.

(قوله ولا دم) خلافا لحج حيث قال عليه دم (قوله ثم يأتى المسجد) أى ندبا ولومكيا\* (قوله قريته أو حلقته) أى فإنه يحرم من الطرف الأبعد (قوله ذوالحليفة) قال حج تصغير حلفة بفتح أوليه واحدة الحلفاء نبات معروف اه وقال فى المختار: كقصبة وطرفة. وقال الأصمعى: حلفة بكسر اللام اه (قوله من مدينة أسوان) قال فى لب الأبواب بفتح أوله والواو وسكون السين بلد بصعيد مصر. قلت: الصحيح ضم أوله.



والأولى لهؤلاء الإحرام منه للاحتياط ولما حسنه الترمذى « أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المشرق العتيق » لكن رده في المجموع ففيه ضعف . والأصل في المواقيت خبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلملم وقال هـ هـ لمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة » زاد الشافعى « ولأهل المغرب الجحفة » وهو وإن كان مرسل لكن قام الإجماع على ما اقتضاه وصححه ابن السكن ، وتوقيت عمر رضى الله عنه ذات عرق لأهل العراق اجتهد منه وافق النص ، وقول البارزى إحرام الحاج المصرى من رابع الحاذية للجحفة مشكل وكان ينبغى إحرامهم من بدر لأنهم يعبرون عليه وهوميقات لأهله كما أن الشامى يحرم من الحليفة ولا يصير للجحفة مردود لمخالفته النص ولأن أهل الشام يمرون على ميقات منصوص عليه بخلاف أهل مصر ولا أثر للمحاذاة مع تعيين ميقات لهم على أن بدر ليس ميقاتا لأهله بل ميقاتهم الجحفة كما يأتى والعبرة في هذه المواقيت بالبقعة لا بما بنى ولو قربا منها بنقضها وإن سعى باسمها . ويستثنى من إطلاق المصنف الأجير فإن عليه أن يحرم من ميقات النوب عنه فإن مرر بغير ذلك الميقات أحرم من موضع بإزاره إذا كان أبعد من ذلك الميقات من مكة ، حكاه في الكفاية عن الثورانى وأقره ، وقد أفت النبى صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجه (والأفضل أن يحرم من أول الميقات) وهو طرفه الأبعد عن مكة لامن وسطه ولا آخره ليقطع الباقي محرما . قال السبكي : إلا إذا الحليفة فينبغى أن يكون إحرامه من المسجد الذى أحرم منه النبى صلى الله عليه وسلم أفضل . قال الأذرى : وهذا حتى إن علم أن ذلك المسجد هو الوجود آثاره اليوم والظاهر أنه هو (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه (ومن سلك طريقا لا ينتهى إلى ميقات) مما ذكر (فإن حاذى) بذال معجمة أى سامت (ميقاتا) منها يمينه أو يسره سواء أكان في البر أم في البحر لامن ظهره أو وجهه لأن الأول وراءه والثانى أمامه (أحرم من محاذاته) لما صح أن عمر رضى الله عنه حد لأهل العراق ذات عرق لما قالوا له إن قرنا المؤقت لأهل نجد جور أى مائل عن طريقنا وإن أردناه شق علينا ولم ينكره عليه أحد فإن أشكل عليه الميقات أو موضع محاذاته تحررى إن لم يجد من يخبره عن علم ولا يتلذذ غيره في التحررى إلا أن يعجز عنه كالأعمى . ويسن له أن يستظهر حتى يتيقن أنه حاذاه أو أنه فوقه . نعم بحث الأذرى أنه إن تحررى اجتهد له لزمه الاستظهار إن خاف فوت الحج أو كان قد تضيق عليه (أو) حاذى (ميقاتين) على الترتيب أحرم من الأول أو معا أحرم من أقربهما إليه وإن كان الآخر أبعد إلى مكة إذ لو كان أمامه ميقات فانه ميقاته وإن حاذى ميقاتا أبعد فكذا ما هو بقربه فإن استويا في القرب إليه (فالأصح أنه يحرم من محاذاة أبعدهما

(قوله اجتهد منه وافق النص) مراده به الجمع بين ما وقع للأصحاب من الخلاف في أن ذلك بالنص أو باجتهد عمر رضى الله عنه كما حكاه الأذرى فكأنه يقول لا خلاف بين الأصحاب في المعنى لكن استدلاله فيما يأتى بقول المصنف فإن حاذى ميقاتا أحرم من محاذاته بقوله لما صح أن عمر رضى الله عنه حد لأهل العراق ذات عرق الخ صريح في أنه ليس إلا باجتهد عمر وإلا لم يتم به الدليل لما ذكر كما لا يخفى .

(قوله والأولى لهؤلاء) أى أهل المشرق (قوله وقال هـ هـ لمن) أى لأهلهن ولمن الخ (قوله لأنهم يعبرون) أى يمرّون (قوله أن يحرم من ميقات النوب عنه) أى أو ما قيد به من أبعد كما يعلم من كتاب البوصية اه شرح منهج . أقول : فإن جاوزه بغير إحرام فهل يلزمه دم أم لا فيه نظر والأقرب أنه إن أحرم من مثله فلا دم عليه وإلا فعليه دم وفي حج ما وافقه . أما لو عين له مكان ليس ميقاتا لأحد كأن قال له أحرم من مصر فهل يلزمه دم بمجاوزته أم لا فيه نظرو الظاهر عدم اللزوم لكن يحط قسط من المسمى باعتبار أجره المثل فإن كانت أجره مثل المدة بتمامها من مصر مثلا عشرة ومن الموضع الذى أحرم منه تسعة حط من المسمى عشرة (قوله عام حجه) وكان في السنة العاشرة كما تقدم (قوله جور)

من مكة ) وإن حاذى الأقرب إليها أولا كان الأبعد منحرفا أو وعرا فلو جاوزها مريدا للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع إلى الأبعد أو إلى مثل مسافته سقط الدم أو إلى الآخر لم يسقط فإن استويا في القرب إليها وإليه أحرم من محاذاتهما إن لم يحاذ أحدهما قبل الآخر وإلا فمن محاذة الأول ولا ينتظر محاذة الآخر كما أنه ليس للمار على ذى الحليفة أن يؤخر إحرامه إلى الجحفة ومقابل الأصح في كلام المصنف أنه يتخير فإن شاء أحرم من الموضع المحاذى لأبعدهما وإن شاء لأقربهما ( وإن لم يحاذ ) ميقاتا مما سبق كالجأى من البحر من جهة سوا كن فإنه قد لا يحاذى ميقاتا فقول ابن يونس ومن تبعه المراد بعدم المحاذاة في علمه دون نفس الأمر فإن المواقيت تعم جهات مكة فلا بد أن يحاذى أحدها مردود ( أحرم على مرحلتين من مكة ) إذ ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من هذا المقدار ( ومن مسكنه بين مكة والميقات فيمقاته ) للنسك ( مسكنه ) من قرية أو حلة لما مر في الخبر « ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ » هذا إن لم يكن بينه وبين مكة ميقات آخر وإلا كأهل بدر والصفراء فانهم بعد الحليفة وقبل الجحفة فيمقاتهم الثاني وهو الجحفة ( ومن بلغ ) يعنى جاوز ( ميقاتا ) من المواقيت المنصوص عليها أو موضعا جعلناه ميقاتا وإن لم يكن ميقاتا أصليا ( غير مريدا نسكا ثم أراده فيمقاته موضعه ) ولا يكف العود إلى الميقات للخبر المار ( ومن بلغه ) أى وصل ( مريدا ) نسكا ( لم تجز مجاوزته ) إلى جهة الحرم ( بغير إحرام ) إجماعا ويجوز إلى جهة اليمن أو اليسرة ويحرم من مثل ميقات بلده أو أبعد كما ذكره الماوردى ( فإن ) خالف و ( فعل ) ما منع منه بأن جاوزه إلى جهة الحرم ( لزمه العود ليحرم منه ) لأن الإحرام منه كان واجبا عليه فتركه وقد أمكنه تداركه فيأتى به وقوله منه مثال فلو عاد إلى مثل مسافته من ميقات آخر جاز قاله الماوردى وغيره ويؤيده تجويزهم في قضاء المفسد ترك الميقات الذى أحرم منه في الأداء مع وجوب ذلك عليه والإحرام من مثل مسافته من موضع آخر ولا يجب تأخير الإحرام إلى العود لأننا إذا قلنا بالأصح أن العود بعد الإحرام يسقط الدم كان له الإحرام ثم يعود إلى الميقات محرما لأن المقصود قطع المسافة محرما كالسكى ولو أراد الاعتار فإنه يجوز له الإحرام من مكة ثم يخرج إلى الحسل على الصحيح . نعم يتجه الاكتفاء بقدر ذلك وإن لم يكن ما عاد إليه ميقاتا وما أوهمه كلام المصنف من عدم وجوب العود إذا أحرم لجعله العلة في عوده إنشاء الإحرام وقد زال ذلك غير مراد بل يجب عليه العود ولو بعد الإحرام ولا فرق في المجاوزة بين العمد والسهو والعلم والجهل إذ المأمورات لا يفترق فيها الحال بين العمد وغيره كنية الصلاة لكن للإثم على الجاهل والناسى ولا يقدر فيما ذكر في الساهى أنه بسهوه عن الإحرام يستحيل كونه في تلك الحالة مريدا للنسك إذ يمكن تصويره بمن أنشأ سفره من محله قاصدا له وقصده مستمر فسما عنه حين المجاوزة ثم استثنى من لزوم العود قوله ( إلا إذا ضاق الوقت ) عن العود إلى الميقات ،

( قوله فلو جاوزها مريدا للنسك الخ ) هذا هو ثمة كونه يحرم من أبعدهما من مكة وإلا فالضرورة أن المحل الذى يحرم منه فيه محاذة الميقاتين معا فلا وجه لنسبة الإحرام لأحدهما دون الآخر ، وعبرة الروض فإن قيل فإذا استويا في القرب فكلاهما ميقاته . قلنا لا بل ميقاته الأبعد إلى مكة وتظهر فائدته فيما لو جاوزها مريدا للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة الخ .

أى مائل عبارة شرح الروض بالراء ، وفي الصحاح الجور الميل ( قوله أو إلى الآخر لم يسقط ) أى الذى هو الأقرب ( قوله من مكة ) أى وتحصل معرفة ذلك بأن كان عنده من يعرف تلك المسافة أو بأن يحتج فيها ( قوله للنسك ) أشار به إلى تصحيح إضافة الميقات لضميره وهو أن الإضافة تكون لأدنى ملابسة ( قوله من ميقات آخر ) سيأتى في قوله نعم يتجه الاكتفاء بقدر ذلك الخ فما هنا مجرد تصوير .

(أو كان الطريق مخوفاً) أو كان معذوراً بمرض شاق أو خاف انقطاعاً عن رفيقه فلا يلزمه العود حيثئذ بل يريق دماً والأوجه كما قاله الأذرعى تحريم عوده لو علم أنه لو عاد لفات الحج ولو كان ماشياً ولم يتضرر بالمشى فهل يلزمه العود أولاً قضية كلامهم لزومه ونظر فيه الأسنوى وقال المتجه أنه إن كان على دون مسافة القصر لزمه وإلا فلا كما قلنا في الحج ماشياً اه قال ابن العماد بل المتجه لزوم العود مطلقاً لأنه قضاء لما تعدى فيه فأشبه وجوب قضاء الحج الفاسد وإن بعدت المسافة اه وهو ظاهر إن كان قد تعدى بمجاوزة الميقات أخذاً من تعليله وإلا فالتجه ماقاله الأسنوى (فإن لم يعد) لعذر أو غيره (لزمه) بتركه الإحرام من الميقات (دم) لقول ابن عباس: من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فابهرق دماً رواه مالك وغيره بإسناد صحيح، ومحل لزومه إن أحرم بعمره مطلقاً أو بحج في تلك السنة فإن لم يحرم أصلاً فلا إذ لزومه لنقصان النسك لا بد منه وكذا إن أحرم بحج في سنة أخرى إذ إحرام سنة لا يصلح لإحرام غيرها واقتضى كلام المصنف مساواة الكافر للمسلم فيما لو جاوزه مريداً للنسك ثم أسلم وأحرم دونه وهو كذلك، ويستثنى من كلامه مالو مرّ صبي أو عبد بالمیقات غير محرم صبي أو عبد بالمیقات غير محرم مريداً للنسك ثم بلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح أفاده البدر بن شعبة في العبد وابن قاسم فيهما في شرحهما الكتاب (وإن أحرم) من جاوز الميقات غير محرم (ثم عاد) له (فالأصح أنه إن عاد) إليه (قبل تلبسه بنسك سقط الدم) عنه: أى لم يجب لقطعه المسافة من الميقات محرماً وفعله جميع المناسك بعده فكان كما لو أحرم منه سواء أدخل مكة أم لا (وإلا) بأن عاد بعد تلبسه بنسك ولو طواف قدوم (فلا) يسقط الدم عنه لتأدى النسك بإحرام ناقص وحيث لم يجب بعوده لم تكن مجاوزته محرمة كما جزم به الحاملي والرويانى . نعم يشترط أن تكون المجاوزة بنية العود كما قاله الحاملي ومقابل الأصح إطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدمه تأكد الإساءة بأشياء الإحرام من غير موضعه (والأفضل) لمن فوق الميقات (أن يحرم من دويرة أهله) لأنه أكثر عملاً إلا نحو حائض فالأفضل لها الإحرام من الميقات (وفي قول) الأفضل أن يحرم (من الميقات) تأسيًا به صلى الله عليه وسلم (قلت: الميقات) أى الإحرام منه إن لم يلزم بالنذر

(قوله أو كان الطريق مخوفاً) أى بأن خاف فيه على نفسه أو ماله ودخل في المال مالو كان النذر الذى يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذى يلزمه حيث لم يعد أو دونها وقياس ما في التيمم من أنه لو خاف على مال يساوى ثمن ماء الطهارة لا يعتبر أنه هنا كذلك فيجب العود وإن خاف وقد يفرق بأن ما هنا إسقاط لما ارتكبه وما في التيمم طريق للطهارة التى هى شرط لصحة الصلاة وهى أضيق مما هنا فلا يجب العود ولا إثم بعدمه (قوله بمرض شاق) أى لا يحتمل عادة وإن لم يسح التيمم (قوله المتجه لزوم العود مطلقاً) أى سواء كان دون مسافة القصر أو فوقها (قوله بعمره مطلقاً) أى وإن كان في غير سنته (قوله فلا دم عليه الخ) لأن كلامهما عند المجاوزة غير أهل للإرادة لأنه محجور عليه اه حجج أى القنن ويأتى مثله في الصبي قال حجج أى ومجاوزة الولي بموليه مريد النسك به فيها الدم على التفصيل المذكور (قوله إلا نحو حائض) كالجنب أى لكرهة الإحرام مع الحيض ونحوه كما يأتى في فصل المحرم ينوى ويلى من قوله ويكره أى الغسل وإحرامه جنباً (قوله فالأفضل لها الإحرام) هو ظاهر إن غلب على ظنها انقطاع دمها قبل مجاوزتها الميقات بزمن يمكنها فيه الاغتسال والإحرام من الميقات وإلا فينبغى على هذا أنه لا يستحب لها التأخير إذ لفائدة

(قوله وهو كذلك) أى كما مرّ (قوله ويستثنى من كلامه مالو مرّ صبي أو عبد بالمیقات غير محرم الخ) اعلم أن ما ذكره هنا عن ابن شعبة وقاسم في الصبي والعبد يخالف ما ذكره فيهما في الباب المتقدم عن النص من لزوم الدم لهما حيثئذ لكن يؤخذ مما أحقه هناك في بعض النسخ كما قدمنا التنبيه عليه أن محل ما هنا إذا خرجا بغير إذن الولي والسيد وما هناك فيما إذا خرجا باذنهما وإن كان الشارح وضعه هناك في غير محله كما تقدم التنبيه عليه .



الإحرام مما قبله (أظهر وهو الموافق للأحاديث الصحيحة ، والله أعلم) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمره الحديبية من الخليفة وإنما جاز قبل الميقات المكاني دون الزماني لما يأتي من أن تعلق العبادة بالوقت أشد منه بالمكان ولأن المكاني يختلف باختلاف البلاد بخلاف الزماني والأفضل للسكي الإحرام منها وأن لا يحرم من خارجها في جهة النمين ، وينبغي أن لا يكون إحرام المصريين من رابغ مفضولا وإن كانت قبل الميقات لأنه لعذر ، وهو إيهام الجحفة على أكثرهم وعدم وجود ماء فيها وخشية من قصدتها على ماله ونحوه (وميقات العمرة) المكاني (لمن هو خارج الحرم ميقات الحج) للخبر المار بمن أراد الحج والعمرة (ومن) هو (بالحرم) مكيا أو غيره (يلزمه الخروج إلى أدنى الحل ولو بخطوة) أي بقليل من أي جانب شاء للجمع فيها بين الحل والحرم لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم عائشة بالخروج إليه للإحرام بالعمرة مع ضيق الوقت برحيل الحاج (فان لم يخرج) إلى أدنى الحل (وأتى بأفعال العمرة) بعد إحرامه بها في الحرم انعقدت عمرته جزما و (أجزأته) هذه العمرة عن عمرته (في الأظهر) لانعقاد إحرامه وإتيانه بعده بالواجبات (و) لكن (عليه دم) لتركه الإحرام من الميقات . والثاني لا تجزئه لأن العمرة أحد النسكين فيشترط فيها الجمع بين الحل والحرم كالحج فانه لا بد فيه من الحل وهو عرفة (فلو خرج) على الأول (إلى) أدنى (الحل بعد إحرامه) وقبل طوافه وسعيه (سقط الدم) أي لم يجب (على المذهب) كما لو جاوز الميقات ثم عاد إليه محرما . والطريق الثاني القطع بالسقوط ، والفرق أن ذلك قد انتهى إلى الميقات على قصد النسك ثم جاوزه فكان مسيئا حقيقة وهذا المعنى غير موجود ههنا فكان شبيها بمن أحرم قبل الميقات (وأفضل بقاع الحل) للإحرام بالعمرة (الجعرانة) للاتباع رواه الشيخان وهي بإسكان العين وتخفيف الراء أفصح من كسر العين وتنقيل الراء وإن كان عليه أكثر الحديثين وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة ويحكى أنه أحرم منها ثلاثمائة نبي صلى الله عليه وسلم عليهم (ثم التنعيم) لأمره صلى الله عليه وسلم بالاعتزام منه ، وقدمه على الجعرانة لضيق الوقت أو لبيان الجواز من أدنى الحل وهو عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ فهو أقرب أطراف الحل إلى مكة . سمي بذلك لأن على يمينه جبلا يقال له نعيم وعلى يساره جبلا يقال له ناعم والوادي نعمان (ثم الحديبية) بتخفيف الياء في الأفصح ، وهي اسم لبئر بين طريق حدة وطريق المدينة بين جبلين على ثلاثة فراسخ من مكة على ما قيل لأنه صلى الله عليه وسلم هم بالاعتزام منها فصدّه الكفار ،

(قوله بمن أراد الحج والعمرة) بدل من لفظ الخبر .

فيه فانه يجب عليها أن تحرم من الميقات مع الحيض (قوله الإحرام مما قبله) أي أما إذا التزم ذلك وجب عليه الإحرام مما التزمه ولا يقال إن هذا مفضول بالنسبة للميقات فكيف انعقد لأننا نقول المانع من الانعقاد هو المكروه لاما كان غيره أفضل منه (قوله والأفضل للسكي الإحرام) هذا علم من قول المصنف السابق والميقات المكاني للحج في حق من بمكة نفس مكة (قوله سقط الدم على المذهب) قضيته وإن لم ينو الخروج إلى الحل حالة الإحرام وعليه فيمكن الفرق بين هذا وما سبق من اشتراط ذلك أنه هنا بنفس الإحرام لم تتحقق الإساءة حتى يحتاج لمسقط للإثم بها وفيما سبق يقال مجاوزته للميقات بلا إحرام ممنوعة فاحتاج لتنية العود لينع من ترتب الإثم عليها ثم رأيت في سم على منهج قوله فلا دم أي وأما الإثم فالوجه أنه إذا أحرم بها قبل الخروج عازما على الخروج بعد الإحرام فلا إثم وإلا إثم وظنى أن النقل كذلك فيراجع (قوله بين طريق حدة) أي بالحاء المهملة حج .

فقدّم فعله ثم أمره ثم همه وإن زادت مسافة الفضول على الفاضل ، والتعبير بالهمّ المسدّ كور قاله الغزالي ، وصوّب في المجموع أنه أحرم من ذى الحليفة وإنما همّ بالدخول إلى مكة من الحديبية . ويجاب بإمكان الجمع بينهما بأنه همّ أولاً بالاعتزام منها ثم بعد إحرامه همّ بالدخول منها . ويندب لمن لم يحرم من أحد الثلاثة أن يجعل بينه وبين الحرم بطن واد ثم يحرم . ويسنّ الخروج عقب الإحرام من أى محل كان من غير مكث بعده .

### (باب الإحرام)

هو نية الدخول في النسك بالإجماع ، وهو كما يطلق شرعاً على هذه النية يطلق أيضاً على الدخول في حج أو عمرة أو فيهما أو فيما يصلح لهما أو لأحدهما وهو المطلق ، والأوّل هو المراد بقولهم : الإحرام ركن ، والمراد هنا الثانى ، وهو المعنى بقولهم ينعقد الإحرام بالنية ، ولا يجب التعرض هنا للفرض اتفاقاً . سمي بذلك إما لاقتضائه دخول الحرم أخذاً من قولهم أحرم إذا دخل الحرم كأنجد إذا دخل نجداً أو لاقتضائه تحريم الأنواع الآتية ( ينعقد ) الإحرام ( معينا بأن ينوى حجا أو عمرة أو كليهما ) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال « من أراد منكم أن يهلّ بحج وعمرة فليفعل ، ومن أراد أن يهلّ بحج فليفعل ، ومن أراد أن يهلّ بعمرة فليفعل » ، ولو نوى حجتين أو نصف حجة انعقد حجة أو عمرتين أو نصف عمرة انعقد عمرة قياساً على الطلاق في مسئلتى النصف وإلغاء للإضافة إلى ثنتين في مسئلتى الحجتين والعمرتين لتعذر الجمع بينهما بإحرام واحد فصح في واحدة كما لو تيم لفرضين لا يستبيح إلا واحداً كما مر ، وفارق عسدم الانعقاد في نظيرها من الصلاة بأن الإحرام بالحج يحافظ عليه ما أمكن ، ولهذا لو أحرم بالحج في غير أشهره انعقد عمرة كما مر ( و ) ينعقد أيضاً ( مطلقاً ) وذلك ( بأن لا يزيد على نفس الإحرام ) بأن ينوى الدخول في النسك الصالح للأنواع الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرم . روى الشافعى رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء : أى نزول الوحي فأمر من لاهدى معه أن يجعل إحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا ، ومناسبة ذلك ظاهرة ، وهو أن الحج أكل النسكين ، ومن ساق الهدى تقرباً أكل حالاً ممن لم يسقه فناسب أن يكون له

[ باب الإحرام ]  
(قوله بأن الإحرام بالحج يحافظ عليه ما أمكن)  
الأولى حذف لفظ الحج .

( قوله فقدّم فعله ) أى المشار إليه بقوله للاتباع ، وظاهره أن جميع إحراماته بالعمرة كان من الجعرانة فليراجع ( قوله بطن واد ) أى أى واد كان .

### (باب الإحرام)

( قوله هو نية الدخول الخ ) أى شرعاً كما يأتى ( قوله والأوّل ) أى نية الدخول ، والثانى هو الدخول في النسك ( قوله ولا يجب التعرض هنا الخ ) أى بخلاف الصلاة ، ولعل الفرق أن الحج لا يقع من البالغ الحرّ إلا فرضاً بخلافها ( قوله في نظيرها من الصلاة ) أى وذلك فيما لو نوى صلاتين أو نصف صلاة فإنها لا تنعقد ( قوله مهلين ) أى محرمين ( قوله فأمر من لاهدى معه الخ ) هذا يقتضى أنهم أحرّموا مطلقين لكن سيأتى له في أركان الحج أنه صلى الله عليه وسلم أمر من لاهدى معه وإن كان محرماً بالحج أن يجعل حجه عمرة ، وذكر أن ذلك من خصائص أصحابه صلى الله عليه وسلم ( قوله ومناسبة ذلك ) أى أمر من لاهدى معه الخ .

أكل النسكين ، وأما كون ظاهر الخبر أن الإهداء يمنع الاعتار فغير مراد إجماعا ويفارق الصلاة حيث لم يجز أن يحرم بها مطلقا بأن التعيين ليس شرطا في انعقاد النسك ، ولهذا لو أحرم بنسك نفل وعليه نسك فرض انصرف إلى الفرض ، ولو قيد الإحرام بزمن كيوم أو أكثر انعقد مطلقا كالطلاق ، وهذا هو المعتمد وإن بحث في المجموع في هذا وفي مسائل النصف عدم الانعقاد لأنه من باب العبادات ، والنية الجازمة شرط فيها بخلاف الطلاق فإنه مبنى على الغلبة والسراية ويقبل الأخطار ويدخله التعليق ( والتعيين أفضل ) من الإطلاق ليعرف ما يدخل عليه . قالوا ولأنه أقرب إلى الإخلاص ( وفي قول الإطلاق ) أفضل من التعيين لأنه ربما حصل عارض من مرض أو غيره فلا يتمكن من صرفه إلى ما لا يخاف فوته ( فإن أحرم ) إحراما ( مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنية ) لا باللفظ فقط ( إلى ما شاء من النسكين أو إليهما ) معا إن كان الوقت صالحا لهما ( ثم اشتغل ) بعد الصرف ( بالأعمال ) فلا يجزى العمل قبله كما يشعر به تعبيره ثم لكن لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدوم وإن كان من سنن الحج ، ولو سعى بعبدته فالأوجه عدم الاجزاء لأنه ركن فيحطاط له وإن وقع تبعا ، فإن لم يصلح بأن فات وقت الحج فالأوجه صرفه إلى العمرة كما قاله الروياني ، وذكر الزركشي أنه الأقرب وإن قال القاضي انه يحتمل أن يتعين عمرة وأن يبقى مبهما ، فإن عينه لعمرة فذاك أو الحج فكمن فإنه الحج . قال الشيخ : وهذا الاحتمال هو ظاهر كلام الأصحاب ولو ضاق الوقت فالتجته كما قاله الأسنوي وهو مقتضى كلامهم أن له صرفه إلى ما شاء ويكون كمن أحرم بالحج في تلك الحالة . قال القاضي ، ولو أحرم مطلقا ثم أفسده قبل التعيين فأيهما عينه كان مفسدا له ( وإن أطاق ) الإحرام ( في غير أشهره ) أي الحج ( فالأصح ) انعقاده عمرة فلا يصرفه إلى الحج في أشهره ( لأن الوقت لا يقبل غير العمرة . والثاني ينعقد مبهما فله صرفه إلى عمرة و بعد دخول أشهر الحج إلى النسكين أو أحدهما فإن صرفه إلى الحج قبل أشهره كان كإحرامه قبلها فينعقد عمرة على الصحيح ( وله ) أي للشخص ( أن يحرم كإحرام زيد ) كقوله أحرمت بما أحرم به زيد أو كإحرامه لأن أبا موسى رضى الله عنه أهل باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبره قال له أحسنت طف بالبيت وبالصفا والروة وأحل وكذا فعل

( قوله فالأوجه صرفه إلى العمرة ) أي بالنية بقريضة مابعده ( قوله ويكون كمن أحرم بالحج في تلك الحالة ) أي حيث ينعقد كما قدمه عن الروياني وهذا البناء هنا عليه يدل على اختياره .

( قوله بنسك نفل ) أي من حيث الابتداء به بأن سبق منه حجة الإسلام . أما بعد فعله فلا يكون إلا فرضا وإن تكرر فإن الحج من البالغ الحر لا يكون إلا فرضا ولا يقع وقوعه نفلا إلا من الصبي والرقيق والمجنون إذا أحرم عنه وليه ( قوله لأنه من باب العبادات ) توجيهه لكلام المجموع ( قوله ولأنه أقرب ) أي لأنه إذا أحرم مطلقا كان الأمر موكولا إلى خيرته فيفعل ما تميل إليه نفسه ففيه ضرب من غرض النفس ( قوله مطاقا ) بكسر اللام وفتحها مصدر أوحال اه حج ( قوله فيحطاط له ) أي فلا يعتد به إلا إذا وقع بعد طواف علم أنه من أعمال الحج فرضا أو سنة ( قوله فالأوجه صرفه إلى العمرة ) أي بالنية أخذًا من قوله وإن قال القاضي ( قوله وهذا الاحتمال ) هو معنى كونه عمرة بالفوات ( قوله في تلك الحالة ) أي وهو ينعقد ويفوته بطاوع الفسجر فيتحل بفعل عمرة ويقضيه من قابل ( قوله كان مفسدا له ) أي فيقضيه دون الآخر ويجب المضي في فاسده ( قوله طف بالبيت ) هو ظاهر بناء على أنه صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقا لأن إحرام أبي موسى كإحرامه ينعقد مطلقا فيصرفه لما شاء فيجوز أنه صلى الله عليه وسلم رأى الأنسب لأبي موسى العمرة فأمره بها . وأما على ما يأتي للشارح عن المجموع في أركان الحج بعد قول المصنف : وفي قول التمتع



على رضى الله عنه وكلاهما في الصحيحين (فإن لم يكن زيد محرما) أصلا أو أتى بصورة إحرام فاسد  
للكفره أو جماعه (انعقد إحرامه مطلقا) ولغت الإضافة إلى زيد لأنه قيد الإحرام بصفة ، فإذا  
انتفت بتى أصل الاحرام كما لو أحرم عن نفسه ومستأجره ولأن أصل إحرامه مجزوم به (وقيل إن  
علم عدم إحرام زيد لم ينعقد) إحرامه كما لو علق فقال إن كان محرما فقد أحرمت فلم يكن محرما  
وفرق الأول بأن في المقيس عليه تعليق أصل الاحرام فليس جازما به ، بخلاف المقيس فانه جازم  
بالاحرام فيه (وإن كان زيد محرما) باحرام صحيح (انعقد إحرامه كاحرامه) من حج أو عمرة  
أو كليهما فيتبعه في تفصيل أتى به ابتداء لا في تفصيل أحدثه بعد إحرامه كأن أحرم مطلقا وصرفه  
لحج ثم أحرم كاحرامه ولا فيما لو أحرم بعسمة ثم أدخل عليها الحج ثم أحرم كاحرامه فلا يلزمه  
في الأولى أن يصرفه لما صرف له زيد ولا في الثانية إدخال الحج على العمرة إلا أن يقصد التشبيه به في الحال  
في صورتين فيكون في الأولى حاجا وفي الثانية قارنا ، ولو أحرم كاحرامه قبل صرفه في الأولى وقبل  
إدخاله الحج في الثانية وقصد التشبيه به في حال تلبسه باحرامه الحاضر والآتي صح كما اقتضاه ما في  
الروضة عن البغوى ، وليس فيه معنى التعليق بمستقبل لأنه جازم به في الحال ولأن ذلك يغتفر  
في الكيفية لا في الأصل ، ولو أحرم بعسمة بنية التمتع كان هذا محرما بعسمة ولا يلزمه التمتع كفى الروضة  
ومتى أخبره زيد بكيفية إحرامه لزمه الأخذ بقوله ولو فاسقا فيما يظهر وإن ظن خلافه ، إذ لا يعلم  
إلا من جهته ، فإن أخبره بعسمة فبان محرما بحج كان إحرام هذا بحج تبعاه ، وعند فوت الحج  
يتحلل للفوات ويريق دما ولا يرجع به على زيد وإن غره لأن الحج له ولو أخبره بنسك ثم ذكر  
خلافه فإن تعمد لم يعمل بخبره الثانى لعدم الثقة بقوله : أى مع سبق ما يناقضه وإلا فيعمل به  
قاله ابن العماد وغيره ، ولو علق إحرامه على إحرام زيد في المستقبل كاذبا أومتى أو إن أحرم زيد  
فأنا محرم لم ينعقد إحرامه مطلقا كاذبا جاء رأس الشهر فأنا محرم لأن العبادة لا تتعلق بالأخطار أو  
إن كان زيد محرما فأنا محرم أو فقد أحرمت وكان زيد محرما انعقد إحرامه وإلا فلا لأن المعلق  
بحاضر أقل غررا لوجوده في الواقع فكان قريبا من أحرمت كاحرام زيد في الجملة بخلاف المعلق  
بمستقبل (فإن تعذر) أى تعسر كما في الحاوى الصغير لأنه يعبر عن التعسر بالتعذر كثيرا .

(قوله بصورة إحرام فاسد)  
أى باطل . أما في الكفر  
فواضح ، وأما في الجماع  
فصورته أن يحرم مجامعا  
ويجوز بقاء الفساد بالنسبة  
للجماع على ظاهره .  
وصورته أن يجامع معتمرا  
ثم يترون فإن إحرامه  
بالحج يقع فاسدا (قوله  
أى تعسر) هذا لا يقبله  
المتن بعد قوله بموته إلا أن  
يقال إنه مجرد التمثيل .

أفضل من أن الصواب أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوازه في تلك  
السنة للحاجة فشكل لأنه حيث أحرم كاحرامه انعقد إحرامه حجا إلا أن يجاب بأن إحرامه وان انعقد  
حجا لكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خصوا بجواز فسخ الحج إلى العمرة كما قاله  
الشارح ثم وعليه فأمره له بالعمرة أمر بفسخ الحج إليها وهو جائز لأصحابه خصوصية .  
(قوله كما لو أحرم عن نفسه) أى فانه يقع عن نفسه لأنه لما امتنع الجمع بينهما تعين ما هو الأصل  
في الاحرام وهو كونه عن نفسه (قوله بخلاف المقيس) هو قوله أحرمت بما أحرم به الخ (قوله  
فلا يلزمه في الأولى) هى قوله كأن أحرم مطلقا ، والثانية هى قوله ولا فيما لو أحرم بعسمة الخ (قوله  
صح كما اقتضاه الخ) أى ويلزمه أن يتبع زيدا فيما يفعله بعد (قوله بنية التمتع) أى بأن قصد أن  
يأتى بالحج بعد الفراغ من أعمالها (قوله فإن تعمد) أى بأن دلت قرينة على تعمده (قوله انعقد  
إحرامه) أى فلو شك هل قال إن كان زيد الخ أو قال إن أحرم أو إذا أومتى فينبغى أن تلغوينته  
لأن الأصل عدم الاحرام (قوله وإلا فلا) لا يقال هذا مخالف لما مر في قوله كما لو علق فقال إن  
كان محرما فقد أحرمت الخ . لأننا نقول ما مر مفروض فيما إذا لم يكن زيد محرما وهو عين قوله هنا والافلا .

( قوله نعم يمكن حمل التعذر على ظاهره الخ )  
 التعذر على ظاهره الخ )  
 كلام غير منتظم بحسب  
 ما رأيت في النسخ وأصل  
 ذلك من الإمداد . وحاصله  
 أن الحاوى الصغير عبر  
 بالتعسر كما تقدم في الشرح  
 فعدل عنه الإرشاد في  
 اختصاره إلى لفظ التعذر  
 لما بينه المصنف في تمثيته  
 فردّه الشهاب حجج في  
 إمداده ثم قال نعم لو قيل  
 فائدة التعبير بالتعذر أنه  
 مادام يرجو اتضاح الحال  
 يمتنع عليه نية الأفراد  
 والقرآن لأنه يورط نفسه  
 في إيهام وتعاطي ما يحتمل  
 الحرمة من غير ضرورة  
 فكان التعبير لأجل ذلك  
 بالتعذر أصوب منه  
 بالتعسر لم يبعد اه  
 فتصرف فيه الشارح بما  
 ترى فليحذر ( قوله لم  
 يتحرر ) لا يخفى أن جعل  
 هذا جواب الشرط محجوج  
 إلى واو قبل قول المصنف  
 جعل نفسه قارنا ( قوله  
 جعل نفسه قارنا ) أى  
 أمفردا وكأن الشارح  
 ذكره وسقط من النسخ  
 بدليل أخذه مفهومه فيما  
 يأتي في قوله أما إذا لم يقرن  
 ولا أفرد ( قوله في الحالين )  
 يعنى على التقديرين .

[ فصل ]

في ركن الإحرام

نعم يمكن حمل التعذر على ظاهره بما إذا كان يرجو اتضاح الحال فيمتنع عليه نية الأفراد لأنه يورط نفسه في إيهام وتعاطي ما يحتمل الحرمة من غير ضرورة ( معرفة إحرامه بموته ) أوجنونه أونسيانه ما أحرم به أوغييته الطويلة لم يتحرر لتلبسه بالإحرام يقينا فلا يتحلل إلا بيقين الإتيان بالمشروع فيه كالوشك في عدد الركعات لا يتحرر ، وإنما تحترى في الأواني والقبلة كما مر لأن أداء العبادة ثم لا يحصل بيقين إلا بعد فعل محذور وهو صلاته لغير القبلة أو استعماله نجسا وهنا يحصل الأداء بيقين من غير فعل محذور ( جعل نفسه قارنا ) بأن ينوى القرآن لما مر ( وعمل أعمال النساكين ) ليتحقق الخروج عن عهدته ما هو فيه فتراثه من الحج بعد إتيانه بأعماله إذ هو إما محرم به أو مدخل له على العمرة ولا تبرا ذمته عن العمرة لاحتمال أنه أحرم بحج ويمتنع إدخالها عليه ولادم عليه في الحالين إذ الحاصل له الحج فقط واحتمال حصول العمرة في صورة القرآن لا يوجب به إذ لا وجوب بالشك . نعم يستلزم لاحتمال كونه أحرم بعمرة فيكون قارنا ، ذكره المتولى . أما لو لم يقرن ولا أفرد بأن اقتصر على أعمال الحج من غير نية حصل له التحلل لا للبراءة من شيء منهما وإن تيقن أنه أتى بواحد منهما لكن لما لم يتعين الساقط منهما وجب عليه الإتيان بهما كمن نسي صلاة من الخمس لا يعلم عينها أو على عمل العمرة لم يحصل التحلل أيضا وإن نواها لاحتمال أنه أحرم بحج ولم يتم أعماله مع أن وقته باق ولو أحرم كإحرام زيد وبكر صار مثلهما في إحرامهما إن اتفقا فيما أحرم به وإلا صار قارنا ليأتي بما يأتيان به . نعم إن كان إحرامهما فاسدا انعقد إحرامه مطلقا كما علم مما مر أو إحرام أحدهما فقط فالقياس كما قاله الشيخ أن إحرامه ينعقد صحيحا في الصحيح ومطلقا في الفاسد .

### ( فصل )

في ركن الإحرام وما يطلب للحرم من الأمور الآتية

( المحرم ) أى مرید الإحرام ( ينوى ) بقلبه وجوبا دخوله في حج أو عمرة أو كليهما أو ما يصلح لشيء

( قوله نعم يمكن حمل التعذر الخ ) في هذا الحمل نظر لأن معنى التعذر استحالة معرفة الواقع ومن يرجو المعرفة لا تعذر عليه فعل العبادة إذا كان لا يرجو اتضاح الخ ( قوله فيمتنع عليه نية الأفراد ) يتأمل هذا فإنه لا ينتظم مع قوله الآتى أما لو لم يقرن ولا أفرد بأن اقتصر على أعمال الحج الخ والموافق لما يأتي أن يقول فينوى الأفراد أو يجعل نفسه قارنا ، وعبرة حج في جواب قوله فإن تعذر الخ لم يتحرر إذ لا مجال للاجتهاد فيه ونوى الحج أو جعل نفسه قارنا الخ ( قوله جعله نفسه قارنا ) الأولى أن يقول وجعل بزيادة الواو لأنه جعل جواب الشرط قوله السابق لم يتحرر ( قوله نعم يستلزم ) أى التمس ( قوله وإن تيقن ) أى والحال الخ ( قوله ومطلقا في الفاسد ) أى فإن كان الصحيح حجا والفاسد عمرة انعقد إحرامه حجا نظرا للصحيح ويتخير في الفاسد بين العمرة فيصير قارنا وبين الحج فيكون نأ كيدا للصحيح ولا يلزم به شيء .

### ( فصل )

في ركن الإحرام

( قوله في ركن الإحرام ) أى في الركن الذى هو الإحرام وهو النية بالإضافة بيانية ، أوفى الركن الحاصل للإحرام إن حمل الإحرام على الدخول في النسك .

منهما وهو الإحرام المطلق ( ويلبى ) مع النية فينوى بقلبه ويقول بلسانه نويت الحج مشلا وأحرمت به لله تعالى لبيك اللهم لبيك إلى آخره ولا يجهر بهذه التلبية ويندب كما قاله ابن الصلاح وتبعه في الأذكار ونقله في الإيضاح عن الجويني وأقره أن يذكر في هذه التلبية لا غيرها ما أحرم به وهو الأوجه لكن نقل الأسنوى عن النص عدم ندبه وصوبه والعبرة بما نواه لا بما ذكره في تلبيته . ويسن أن يتلفظ بما يريد وأن يستقبل القبلة عند إحرامه وأن يقول اللهم أحرم لك شعري وبشري ولحمي ودمي (فإن لبي بلا نية لم ينعقد إحرامه) لحبر « إنما الأعمال بالنيات » ( وإن نوى ولم يلب انعقد على الصحيح ) كسائر العبادات . والثاني لا ينعقد لإطباق الأمة عايتها عند الإحرام كالصلاة لا ينعقد إلا بالنية والتكبير ( ويسن الغسل للإحرام ) أى عند إرادته بحج أو عمرة أو بهما أو مطلقا ولوصيا أو امرأة وحائضا أو نفسها وإما لم يجب

تنبيه — سئلت عن ملتصقين ظهر أحدهما في ظهر الآخر ولم يمكن انفصالهما فأحرما بالحج ثم أراد أحدهما تقديم السعى عقب طواف القدوم والآخر تأخيره إلى ما بعد طواف الركن فمن الحجاب وهل إذا فعل أحدهما ما لزمه من الأركان والواجبات بموافقة الآخر ثم أراد الآخر ذلك يلزم الأول موافقته والمشي والركوب معه إلى الفراغ أيضا أولا وهل يلزم كلا أن يفعل مع الآخر واجبه من نحو صلاة سواء أوجب عليه نظيره ماوجب على صاحبه أولا ضاق الوقت أولا؟ فأجبت بقولي الذي يظهر من قواعدينا أنه لا يجب على أحدهما موافقة الآخر في فعل شيء أراد مما يخصه أو يشاركه الآخر فيه لأن تكليف الإنسان بفعل لأجل غيره لامع نسبته لتقصير ولاسبب فيه منه لا نظير له ولا نظير لصيق الوقت لأن صلاتهما معا لا يمكن لأن الفرض تخالف وجهيهما . فإن قلت : لم لا نجبره ونلزم الآخر بالأجرة كما هو قياس مسائل ذكروها . قلت : تلك ليست نظير مسئلتنا لأنها ترجع إلى حفظ النفس تارة كمرضعة تعينت والمال أخرى كوديع تعين وما هو إنما هو إجبار لحض عبادة وهي يعتفر فيها ما لا يعتفر فيهما . فإن قلت : عهدنا الإجبار بالأجرة للعبادة كتعلم الفتحة بالأجرة . قلت : يفرق بأن ذلك أمر يدوم نفعه بفعل قليل لا يتكرر بخلاف ما هنا فإنه يلزم تكرار الإجبار بل دوامه ما بقيت الحياة وهذا أمر لا يطاق فلا يتجه إيجابه فإن رفعا للحاكم في شيء من ذلك أعرض عنهما إلى أن يصطلحا على شيء يتفقان عليه أخذا مما ذكره أواخر العارية بل أولى فيتأمل ذلك فإنه مهم اه حج في باب الفرائض قبيل فصل الحجب لكن نقل الأسنوى الحج ضعيف ( قول المصنف لم ينعقد إحرامه ) .

( قوله ويسن أن يتلفظ بما يريد ) مكرر مع مامر قريبا .

فرع — شك بعد جميع أفعال الحج هل كان نوى أولا فالقياس عدم صحته كما في الصلاة ، وفرق بعض الناس بأن قضاء الحج يشق لا أثر له بل هو وهم اه سم على حج رحمه الله . أقول : وقد يقال الأقرب عدم القضاء قياسا على مالوشك في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بأنهم توسعوا في نية الحج مالم يتوسعوه في نية الصلاة فقالوا لو أحرم بالحج في رمضان علما بذلك انعقد عمرة بخلاف ما لو نوى الظهر قبل دخول وقته علما بذلك لم ينعقد فرضا ولا نفلا وقالوا لو نوى الحج ظانا بقاء رمضان ثم تبين له أنه أحرم في شوال اعتد بنيته عملا بما في نفس الأمر وقالوا لو علم أنه أحرم وتردد في وقت إحرامه هل هو قبل شوال أوفيه اعتد بنيته ويبرأ من الحج إذا أتى بأعماله .



لأنه غسل لمستقبل كغسل الجمعة والعيد ويكره تركه وإحرامه جنباً، ويغسل الولى غير المميز لأن  
حكمة هذا الغسل التنظيف ولهذا سنّ للحائض والنفساء وإذا اغتسلنا نونا والأولى لهما تأخير  
الإحرام إلى طهرهما إن أمكنهما المقام بالميقات ليقع إحرامهما في أكل أحوالهما . ويندب لمريد  
الإحرام التنظيف بإزالة نحو شعر إبط وعانة وظفر ووسخ وغسل رأسه بسدر ونحوه ، والقياس كما  
قاله الأسنوى تقديم هذه الأمور على الغسل كما في غسل الميت أهـ أى من حيث المجموع وإلا  
فإزالة نحو الشعر لا تطلب فيه كما مرّ ويندب له تلييد شعره بصمغ أو نحوه لئلا يتولد فيه القمل  
ولا تشعث في مدة إحرامه ويكون بعد غسله ( فإن عجز ) مريد الإحرام عن الغسل ومثله بقية  
الأغسال الآتية لفقده ماء أو قيام مانع من استعماله ( تيمم ) لأن الغسل يراد للقربة والنظافة فإذا  
تعذر أحدهما بقى الآخر ولأنه ينوب عن الغسل الواجب فعن المندوب أولى ولو وجد ماء لا يكفي  
غسله وهو كاف لوضوئه توضاً به وتيمم عن الغسل كما قاله ابن المقرئ ولو كان غير كاف لوضوئه  
أيضا استعماله في أعضاء الوضوء وكفيه تيمم واحد عن الغسل وبقية الأعضاء إن نوى بما استعماله  
من الماء الغسل وإلا بأن لم ينو ذلك فتيمم عن بقية الأعضاء وآخر عن الغسل كما بحنه الشيخ  
رحمه الله تعالى ( و ) يسنّ لدخول الحرم ( ولدخول مكة ) ولو حالاً للاتباع قال السيكي  
وحينئذ لا يكون هذا من أغسال الحج إلا من جهة أنه يتع فيه ولو فات لم يبعد ندب قضائه كما  
بحنه بعض المتأخرين ، ويلحق به بقية الأغسال قياساً على قضاء النوافل والأوراد وهذا والأوجه  
خلافه أخذاً مما مرّ أن الأغسال المسنونة إذا فاتت لا تقضى لأنها متعلقة بسبب وقد زال ويستثنى  
من إطلاق المصنف ما لو أحرم المكي بعمره من قريب كالتميم واغتسل فلا يسنّ له الغسل لدخول  
مكة كما قاله الماوردى ومثله فيما يظهر كما قاله ابن الرفعة في الحج إذا أحرم به من أدنى الحل  
لكونه لم يخطر له ذلك إلا هناك قال الأذرى أو لكونه مقماً هناك ، وظاهر أن محل ذلك  
حيث لم يقع تغير لريحه عند الدخول وإلا سنّ الغسل عنده ( و ) يسنّ بعد الزوال  
( للوقوف بعرفة ) والأفضل كونه بجمرة ويحصل أصل السنة في غيرها وقبل الزوال  
بعد الفجر ولهذا قال في التنبيه فإذا طلعت الشمس على ثبير ساروا إلى الوقوف واغتسل للوقوف  
وأقام بجمرة فإذا زالت الشمس خطب الإمام وقول ابن الوردي في بهجته وللوقوف في عشى عرفة  
لا يخالف هذا لأن قوله في عشى متعلق بقوله للوقوف لكن تقريبه من وقوفه أفضل  
كتقريبه من ذهابه في غسل الجمعة وسميت عرفة لأن آدم وحواء تعارفا ثم وقيل لأن جبريل  
عرّف فيها إبراهيم عليهما الصلاة والسلام مناسكه وقيل غير ذلك ( و ) يسنّ بعد نصف ليلة

( قوله لأنه غسل لمستقبل كغسل الجمعة والعيد الخ ) أى بخلاف الغسل للماضى كغسل الجنابة  
فإنه واجب كذا قيل وأورد عليه غسل الجنون والمغمى عليه إذا أفاقا وتقدّم ذلك في غسل الجمعة  
فليراجع ( قوله لا تطلب فيه ) أى الميت ( قوله ويندب له تلييد شعره ) أى شعر رأسه ظاهره  
وإن خشى عروض جنابة باحتلام أو خشيت المرأة حصول حيض وينبى عدم استحبابه فيهما لأن  
عروض ما ذكر يحوج إلى الغسل وإيصال الماء إلى ما تحت الشعر وإزالة نحو الصمغ وهو قد  
يؤدى إلى إزالة بعض الشعر ( قوله ولأنه ينوب عن الغسل ) أى ففيه ضرب من العبادة فلم ينظر  
لما يحصل به من التشويه ( قوله استعماله في أعضاء الوضوء ) أى في بعضها لأن الفرض أنه غير كاف  
لجملتها ( قوله أنه يقع فيه ) أى في الحج أى زمنه .

( قوله كما قاله ابن المقرئ )

سبق نظر وإلا فهو منقول  
المذهب وابن المقرئ إنما  
قال مسألة ما إذا لم يكف  
للوضوء أيضاً التي ذكرها  
الشارح عقب هذه وعبرة  
ابن المقرئ في روضه على  
ما في بعض نسخها نصها  
والعاجز عنه يقيم مع  
الوضوء أو بعضه إن قدر  
عليه انتهت قال شارحه  
وقاس المصنف على الوضوء  
بعضه إذا عجز عن إتمامه  
ثم قال وعليه يحتمل أنه  
يقيم عن بقية الوضوء ثم  
يقيم ثانياً عن الغسل  
ويحتمل أن يقيم تيمماً  
واحد عن الغسل والأوجه  
الأول إن لم ينو بما استعماله  
من الماء الغسل وإلا  
فالثاني أهـ فالخصه الشارح  
هنا فيما ذكره ( قول  
المصنف ولدخول مكة )  
أى إذا لم يغتسل لدخول  
الحرم من محل قريب  
من مكة أخذاً مما يأتي  
( قوله أخذاً مما مرّ )  
انظر ما مراده بما مرّ  
( قوله أن الأغسال المسنونة  
إذا فاتت لا تقضى ) هذا  
مصادرة إذ هو محل النزاع .

النحر للوقوف ( بمزدلفة ) عند المشعر الحرام ( غداة ) يوم ( النحر ) أى بعد فجره ( و ) يسق  
 ( فى ) كل يوم من ( أيام التشريق ) الثلاثة بعد الزوال ( للرمى ) أى رمى الجمرات الثلاث  
 لآثار وردت فيها ولأنها مواضع اجتماع فأشبهه غسل الجمعة ويسق لدخول البيت لا للمبيت بمزدلفة  
 لقربه من غسل عرفة ولا لرمى يوم النحر اكتفاء بغسل العيد ولا لطواف القدوم لقربه من  
 غسل الدخول ولا للحلق وطواف الإفاضة وطواف الوداع على الأصح عند الرافى والمصنف فى  
 أكثر كتبه وإن جزم فى مناسكه الكبرى باستحباب هذه الثلاثة ( و ) يسق ( أن يطيب )  
 مرید الإحرام ( بدنه للإحرام ) ذكر أم غيره شابة أم عجوزا خلية أم لا للتابع ويفارق مامر  
 فى الجمعة من عدم سن التطيب فى ذهاب الأثى لها بأن زمان الجمعة ومكانها ضيق ولا يمكنها  
 تجنب الرجال بخلاف الإحرام . نعم لا تطيب المحدة ( وكذا ثوبه ) من إزار الإحرام وردائه يسق  
 تطيبه ( فى الأصح ) كالبدن . والثانى المنع لأن الثوب ينزع ويلبس وتبع المصنف فى استحباب  
 تطيب الثوب المحرر لكن صحح فى المجموع كونه مباحا وقال لا يندب جزما وصحح فى الروضة  
 كأصلها الجواز وهو المعتمد ( ولا بأس باستدامته ) أى الطيب فى الثوب ( بعد الإحرام ) كالبدن  
 لما روى عن عائشة رضى الله عنها كأتى أنظر إلى ويص الطيب فى مفرق رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو محرم والويص بالباء الموحدة بعد الواو وبالصاد المهملة هو البريق والمفرق  
 هو وسط الرأس ومحل ندبه بعد غسله ويحصل بأى طيب كان والأفضل المسك وأن يخلطه بماء  
 الورد ونحوه وينبغى كما قاله الأذرى أن يستثنى من جواز الاستدامة ما إذا لزمها الإحداد بعد  
 الإحرام فتلزمها إزالته كما عبر عنه الشارح بقوله لزمها إزالته فى وجهه ( ولا بطيب له جرم ) للخبر  
 المار ( لكن لو نزع ثوبه المطيب ) ورائحة الطيب موجودة فيه ( ثم لبسه لزمه الفدية فى الأصح )  
 كما لو ابتداء لبس ثوب مطيب أو أخذ الطيب من بدنه ثم رده إليه . والثانى لا لأن العادة فى  
 الثوب خلعه ولبسه فجعل عفوا فإن لم تكن رائحة الثوب موجودة وكان بحيث لو ألقى عليه  
 ماء ظهرت رائحته امتنع لبسه بعد نزع وإفلا ولو مسه عمدا بيده لزمته الفدية ويكون  
 مستعملا للطيب ابتداء جزم به فى المجموع . ولا عبرة بانتقال الطيب بإسالة العرق ولو تعطر  
 ثوبه من بدنه لم يضر جزما ، وبحث الأذرى ندب الجماع إن أمكنه قبل إحرامه لأن الطيب  
 من دواعيه ( و ) يسق ( أن تحض المرأة ) غير المحدة ( للإحرام ) أى لإرادته ( يدها )  
 أى كل يد منها إلى الكوع فقط بالحناء ولو خلية وشابة لقول ابن عمر رضى الله عنهما إن ذلك  
 من السنة ولأنهما قد ينكفان ،

( قوله اكتفاء بغسل العيد ) ظاهره وإن حصل له تغير فى بدنه وقياس مامر فى استحبابه لدخول  
 مكة فى حق من اغتسل لدخول الحرم قرب مكة حيث تغير ريحه استحبابه هنا وقد يفرق  
 بأن غسل العيد يدخل بنصف الليل كغسل جمرة العقبة فغسل العيد محصل لغسل الرمي  
 لفعلهما بعد دخول الوقت ( قوله نعم لا تطيب ) أى لا يجوز لها ذلك ( قوله وصحح فى  
 الروضة كأصلها الجواز ) أى الإباحة ( قوله فى مفرق ) بفتح الراء وكسرهما ( قوله ولو مسه  
 عمدا بيده الخ ) ظاهره وإن لم يعلق بيده منه شيء لكن عبارته فى باب محرمات  
 الإحرام بعد قول المصنف فى ثوبه أو بدنه الخ نصها وعلم أنه لا أثر لعبق الريح فقط بنحو مسه وهو  
 يابس أو جلوسه فى دكان عطار أو عند متجر لأنه ليس تطيبا .

( قوله عند المشعر الحرام )  
 ظرف للوقوف كقول  
 المصنف غداة النحر فلا  
 تنافى بينه وبين قول  
 الشارح بعد نصف ليلة  
 النحر ( قوله كما عبر عنه  
 الشارح بقوله لزمها الخ )  
 فيه أن ما فى كلام الشارح  
 ليس فى خصوص المحدة  
 بل فى عموم المعتدة  
 والوجهان فيها مذكوران  
 حق فى كلام الأذرى  
 الباحث ما ذكر وعبارته  
 وينبغى أن يستثنى من  
 جواز الاستدامة ما إذا  
 لزمها الإحداد بعد الإحرام  
 وكذا المبثوثة على أحد  
 الوجهين فى وجوب إزالته  
 عليها وجهان اه وعبرة  
 الشارح المحلى ولو تطيب  
 المرأة ثم لزمها عدة  
 يلزمها إزالة الطيب فى  
 وجه لأن فى العدة حق  
 آدمى فالضايقة فيه أكثر  
 انتهت . والحاصل أن ما  
 فى كلام الشارح المحلى  
 ليس عبارة عن بحث  
 الأذرى كما قاله الشارح .

وتمسح وجهها بشيء منه لأنها مأمورة بكشفه فستر بشرته بلون الحناء ومحل الاستحباب بالحناء إذا كان تعمما دون التطريف والنقش والتسويد أما بعد الإحرام فيكره لها ذلك لما فيه من الزينة وإزالة الشعث لكن لا فدية فيه لأنه ليس بطيب وخرج الرجل والخنثى فيحرم عليهما ذلك إلا لضرورة والمحدث فيحرم عليها أيضا ويسنّ لغير المحرمة أيضا لكنه للمحرمة آكد . نعم يكره للخليفة من زوج أو سيد ( ويتجرد الرجل ) بالرفع كما في خط المصنف فقد قال السبكي رأيت في الأصل الذي قابلته على خط المصنف ويتجرد مضبوطا بضم الدال أي لأنه واجب فلا يعطف على السنن وصرح في المجموع بالوجوب كالرافعي وهو المعتمد وإن صرح المصنف في مناسكه بسنته واستحسنه السبكي وغيره تبعاً للطبري ( لإحرامه ) بخلاف الأنثى والخنثى إذ لا نزاع عليهما في غير الوجه والكفين ( عن مخيط ) بفتح الميم والحاء المعجمة ، والمراد ما هو أعم منه من كل محيط بضم الميم والحاء المهملة ولو لبدا ومنسوجا ( الثياب ) ونحوها من خف ونعل لينتفي عنه لبسه في الإحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي وقول الأسنوي إن المتجه استحبابه كما اقتضاه كلام المنهاج كالحجر مبني على ما فهمه من كون عبارته بالنصب وما علل به كلامه من أن سبب وجوبه وهو الإحرام لم يوجد ولهذا لو قال إن وطئتك فأنت طالق لم يمتنع عليه وطؤها وإنما يجب النزع عقبه ثم إن الشيخين ذكرا في الصيد عدم وجوب إزالة ملكه عنه قبل الإحرام مع أن المدرك فيهما واحد . أوجب عن الأول بأن الوطء يقع في النكاح فلا يحرم وإنما يجب النزع عقبه لأنه خروج عن المعصية ولأن موجهه ليس الوطء بل الطلاق المعلق عليه فلا يصح إلحاق عدم التجرد بالوطء ، وعن الثاني بأن الصيد يزول ملكه عنه بالإحرام كما يأتي بخلاف نزع الثوب لا يحصل به فيجب قبله كما يجب السعي إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار ولأنه إلتاف مال قبل وجود المقتضى لأنه قد لا يحرم لأن إرسال الصيد بغير سبب يقتضيه حرام بخلاف التجرد فإنه مقدمة العبادة وشأنها التقدم عليها كالطهارة للصلاة . نعم قد يقال بعدم وجوبه أخذاً مما لو حلف لا يلبس ثوباً وهو لا يلبس فتنزع في الحال لم يحنث ومما لو وطئ أو أكل ليلاً من أراد الصوم لا يلزمه تركهما قبل طلوع الفجر . وأجاب الشيخ بأن الإحرام عبادة طلب فيها أن يكون المحرم أشعث أغبر ولا يكون كذلك إلا إذا نزع قبله بخلاف الحلف وترك المفطر بطول الفجر فاحتيط له ما لم يحتط لهما ويسنّ أن يكون النزع بعد التطيب ( و ) يسنّ ( أن يلبس ) الرجل قبل إحرامه ( إزاراً ورداء ) للاتباع رواه الشيخان ( أبيضين ) خبر « البسوا من ثيابكم البيضاء » ويسنّ كونهما جديدين وإلا فغسولين قال الأذري والأحوط أن يغسل الجديد المقصور لنشر القصارين له على الأرض وقد استحب الشافعي غسل حصي الجمار احتياطاً وهذا أولى به وقضية تعليله أن غير المقصود كذلك أي إذا توهمت نجاسته لا مطلقاً لأنه بدعة كما في المجموع ويكره كراهة تنزيه المصبوغ ولو بنبيلة سواء في ذلك كله أو بعضه وإن قلّ فيما يظهر إلا المزعفر ،

( قوله وتمسح وجهها ) أي ندبا ( قوله والتسويد ) زاد شيخنا الزيادي وتحميم الوجنة بل يحرم واحد من هذه الأمور على خلية ومن لم يأذن لها حليلها ( قوله وإنما يجب النزع عقبه ) ظاهره أنه لو كان الطلاق رجعياً وراجع عقب الإيلاء لا يفتى عن وجوب النزع لأنه مستديم زمن المراجعة وهو ظاهر .



فيحرم على الرجل كافر وإمّا كره المصبوغ هنا بخلاف ماقلوه ثم لأن المحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقاً ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين المصبوغ قبل النسج وبعده خلافاً لماوردى في تقييده بما صبغ بعد النسج وإن تبعه الروايات (و) يسن لبس (نعلين) لخبر «ليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين» (و) يسن (أن يصلي) للإحرام قبله (ركعتين) لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين ثم أحرم ويحرم أن في وقت الكراهة في غير حرم مكة ونفى عنهما فريضة أو نافلة كالتحية وما نظره في المجموع من كونها مقصودة فلا تندرج كسنة الظهر رده السبكي وتبعه الزركشي وغيره بأنه إنما يتم إذا أثبتنا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين للإحرام خاصة ولم يثبت بل الذي ثبت ودل عليه كلام الشافعي وقوع الإحرام إثر صلاة . ويندب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورتي الكافرون والإخلاص وأن يصليهما في مسجد الميقات إن كان ثم مسجد ولا فرق في صلاتهما بين الذكرو غيره (ثم الأفضل أن يحرم) الشخص إن كان راكباً (إذا انبعث) أي استوت (به راحلته) أي دابته قائمة إلى طريق مكة (أو) يحرم إذا (توجه لطريقه) حال كونه (ماشياً) للاتباع في الأول وقياساً عليه في الثاني روى مسلم عن جابر «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أهلنا أن نحرم إذا توجهنا» (وفي قول) يحرم (عقب الصلاة) جالساً للاتباع ولا فرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرها . نعم يستحب للإمام أن يخطب يوم السابع بمكة كما سيأتي وأن يحرم قبل الخطبة فيتقدم إحرامه مسيره يوم لأن مسيره للنسك إنما يكون في اليوم الثامن قاله الماوردي وهو الأصح وإن قال الأذري كلام غيره ينازعه وقال في المجموع ماقله الماوردي غريب ومحمّل (ويستحب) للمحرم (إكثار التلبية) ولو حائضاً وجنباً للاتباع ولأنها شعار النسك (ورفع صوته) أي الذكرو (بها) رفعاً لا يضر بنفسه (في دوام إحرامه) هو متعلق بإكثار ورفع أي مادام محرمًا في جميع أحواله لما صح «أناني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال» أما رفع صوته بها في ابتداء الإحرام فلا يسن بل يسمع نفسه فقط والمرأة مثلها الخنثى تسمع نفسها فقط فان جهرت كرهه حيث يكره جهرها في الصلاة وإمّا حرم أذانها للأمر بالإصغاء إليه كما مر وهنا كل واحد مشغول بتلبية نفسه عن تلبية غيره .

( قوله فيحرم على الرجل ) أي حيث كثر على مامر في اللباس ( قوله وأن يصلي ركعتين الخ ) وقع السؤال عن نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل ينقذ نذره أولاً لأن النافلة في ذلك خلاف الأولى وأفتى بعضهم بالانعقاد لأن النافلة قريبة في نفسها وكونها خلاف الأولى أمر عارض فلا يمنع الانعقاد فليتأمل اهـ سم على حج . أقول : الأقرب عدم الانعقاد لأن شرط صحة النذر كون المنذور قريبة . وخلاف الأولى منهي عنه في حد ذاته وهو كالمكروه غاية أن الكراهة فيه خفيفة فالقائل بالانعقاد النذر فيه يلزمه القول بالانعقاد نذر الصلاة في الحمام وأعطان الإبل ونحوهما والظاهر أنه لا يقول به فليتأمل ولا يرد انعقاد نذر صوم يوم الجمعة مع كراهته لأننا نقول المكروه بإفراده لا صومه ( قوله ويندب أن يقرأ فيهما ) أي سرا ولو ليلاً إلخاً بالنوافل بخلاف ركعتي الطواف فإنه يجهر بهما ليلاً كما يأتي ( قوله لا يضر بنفسه ) بضم أوله من أضر لتعديته بالباء ( قوله حيث يكره جهرها في الصلاة ) أي بأن كانت بحضرة أجنب فان كانت بحضرة محرم أو خالية فلا كراهة .

( قوله بخلاف ماقلوه ثم ) هو تابع في هذا التعبير لشرح الروض لكن ذلك قدّم مايسوغ له هذه الإحالة بخلاف الشارح وعبارته ومحله أي كراهة المصبوغ فيما صبغ بغير زعفران أو عصفر لما مر في باب ما لا يجوز لبسه أنه يحرم لبس المصبوغ بهما وإمّا كرهوا هنا المصبوغ بغيرهما خلاف ماقلوه ثم الخ ( قوله روى مسلم ) عبارة شرح الروض وروى مسلم بواو العطف ولعلمها سقطت من نسخ الشارح من المكتبة وخبر مسلم هذا دليل للسئلين كما صرح به شرح المنهج وحينئذ فلا حاجة للقياس

ويكره رفع مضرّ بنحو قارئ أو نائم أو مصلّ سواء المسجد وغيره في ذلك فيما يظهر. ويسن للمبني إدخال أصبعيه في أذنيه حال التلبية كما في صحيح ابن حبان (وخاصة) هو اسم فاعل محتوم بالتاء بمعنى المصدر وهو خصوصاً ولهذا قال الشارح بمعنى خصوصاً لأن الخاصة تطاق على خيار الشيء يقال خاصة الأمير أى خيار جماعته وليس فيه كبير أمر هنا بخلاف الخصوص إذ يفيد تأكيد الطاب وهو لائق بالمقام أى يتأكد (عند تغاير الأحوال) من زيادته على الحرّ (كركوب ونزول وصعود وهبوط) بفتح أولهما اسم مكان الفعل منهما وبضمه مصدر وكل منهما صحيح هنا ذكره في المجموع (واختلاط رفقة) أو غيرهم أى اجتماع وافتراق وركوب ونزول وفراغ من صلاة وعند نوم أو يقظة، وإقبال ليل أو نهار، وهبوب ريح، وزوال شمس، ويكره في مواضع النجاسات وفي حال قضاء الحاجة خلافاً للأذرى في تحرّيمها حينئذ ويتأكد استحبابها في المساجد كالمسجد الحرام ومسجد الحيف ومسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم اقتداء بالسلف ويستثنى من تغاير الأحوال ما أشار إليه بقوله (ولا تستحب) التلبية (في طواف القدوم) أو غيره كإفاضة وتطوّع وسعى بعده لأن فيها أذكراً خاصة وإنما خص طواف القدوم بالذكر لذكره الخلاف فيه بقوله (وفي التقديم تستحب فيه) وفي السعى بعده وفي التطوّع به في أثناء الإحرام لكن (بلا جهر) في ذلك لإطلاق الأدلة. وأما طواف الإفاضة والوداع فلا تستحب فيهما قطعاً (ولفظها لبك) أى أنا مقيم على طاعتك مأخوذ من لب بالمكان لباً وألب به الباب إذا أقام به وزاد الأزهري أى إقامة بعد إقامة وإجابة بعد إجابة وهو مثنى مضاف أريد به التكثير سقطت نونه للإضافة (اللهم) أصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم (لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) أراد بنى الشريك مخالفة المشركين فاتهم يقولون لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك (إن الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف وهو كما قال المصنف أصح وأشهر ويجوز فتحها على التعليل أى لأن الحمد (والنعمة لك) بنصب النعمة في الأشهر ويجوز رفعها على الابتداء وحينئذ خبر إن محذوف ولذا قال ابن الأبارى وإن شئت جعلت خبر إن محذوفاً أى إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك (والملك لا شريك لك) للاتباع، ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقص عنها فإن زاد لم يكره فقد كان ابن عمر رضى الله عنهما يزيد كما في مسلم لبيك وسعديك والخير بيدك والرغبة إليك والعمل، وتسن وقفة لطيفة على الملك ثم يتبدى بلا شريك لك وأن يكرر التلبية جميعها ثلاثاً (وإذا رأى ما يعجبه) أو يكرهه وتركه المصنف اكتفاء بذكر متابله كما في سراييل تقيكم الحرأى والبرد (قال) ندبا (لبيك إن العيش) أى الحياة المطلوبة الدائمة الهنية (عيش) أى حياة الدار (الآخرة) فقد قاله عليه الصلاة والسلام حين وقف بعرفات ورأى جمع المسلمين وقاله في أشد أحواله في حفر الخندق رواه الشافعى فيهما.

(قوله أى اجتماع) تفسير للاختلاط وقوله وافتراق ليس من مدخول التفسير بل هو معطوف عليه وأما قوله وركوب ونزول فهو مكرر مع ما مر في المتن

(قوله ويكره رفع مضرّ) أى ضرراً يحتمل في العادة والإحرام (قوله وفراغ من صلاة) وينبئ تقديم الأذكار على التلبية لاتساع وقت التلبية وعدم فواتها وتقديم إجابة المؤذن وما يقال عقب الأذان عليها (قوله ويكره في مواضع النجاسات) أى المدة لذلك، وينبئ أن يراد بها النجاسة المخففة (قوله في حفر الخندق) ظاهره كشرح المنهج أنه قال لبيك إن العيش الخ وعبرة الزيادة قوله لبيك الخ ويظهر تقييد الاتيان بلبيك بالحرم فغيره يقول: اللهم إن العيش الخ كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الخندق حج اه.

ومن لا يحسن التلبية بالعربية يلبي بلسانه وهل يجوز للقادر وجهان كتسبيح الصلاة وقضيته الحرمة والأوجه خلافه كما أفاده الأذرعى لأن الكلام مفسد في الصلاة من حيث الجملة بخلاف التلبية ولا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح . ويسن أن لا يتسكلم في أثناء تليته . نعم يرد السلام ندبا وإن كره التسليم عليه وقد يجب الكلام في أثناءها لعرض كافتاد نحو أعمى يقع في مهلك ( وإذا فرغ من تليته صلى ) وسلم ( على النبي صلى الله عليه وسلم ) عقب فراغه لقوله تعالى - ورفعنا لك ذكرك - أى لا أذكر إلا وتذكر معى لطبي ذلك ويقول ذلك بصوت أخفض من صوت التلبية قال الزعفرانى ويصلى على آله ( وسأل الله ) بعد ذلك ( الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار ) ويسن أن يدعو بماء شاء من دين ودنيا . قال الزعفرانى فيقول : اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ولرسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعدك ووفوا بعهديك واتبعوا أمرك . اللهم اجعلنى من وفدك الذين رضيت وارتضيت . اللهم يسرلى أداء ما نويت وتقبل منى يا كريم .

### ( باب دخوله ) أى المحرم ( مكة ) زادها الله شرفا وبراً وما يتعلق به

يقال مكة وبكة بالباء لعتان ولها نحو ثلاثين اسما ولهذا قال المصنف لانعلم بلدا أكثر أسماء من مكة والمدينة لكونهما أفضل الأرض ، وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى ومكة أفضل الأرض للأحاديث الصحيحة التى لا تقبل النزاع كما قاله ابن عبد البر وغيره وأفضل بقاعها الكعبة المشرفة ثم بيت خديجة بعد المسجد الحرام . نعم التربة التى ضمت أعضاء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل من جميع ما مر حتى من العرش وتستحب المجاورة بمكة كما قاله المصنف فى الإيضاح إلا أن يغلب على ظنه وقوع محذور منه بها ( الأفضل ) للحرم بالحج ولو قارنا ( دخولها قبل الوقوف ) بعرفة إن لم يخش فوته للاتباع ولكثرة ما يحصل له من السنن الآتية ( وأن يغتسل

( باب دخول مكة )

( قوله ومن لا يحسن التلبية بالعربية يلبي بلسانه ) أى بلغته ( قوله وإذا فرغ من تليته ) . تنبيه - - ظاهر المتن أن المراد بتليته ما أرادها فلو أرادها مرات كثيرة لم تسق له الصلاة ثم الدعاء إلا بعد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لأصل السنة . وأما كالمها فينبغى أن لا يحصل إلا بأن يصلى ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات فيأتى بالتلبية ثلاثا ثم الدعاء ثم الصلاة ثلاثا وهكذا ثم رأيت عبارة إيضاح المصنف وغيره ظاهرة فيما ذكرته اه حجج ( قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ) أى بأى صيغة أراد . قال حجج والأولى صلاة التشهد الكاملة ( قوله واستعاذ به من النار ) كأن يقول : اللهم إنى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من النار .

### ( باب دخول مكة )

( قوله وما يتعلق به ) كدخول المسجد من باب بنى شيبة ( قوله بعد المسجد الحرام ) سكت عن باقى مكة وقضيته استواءهما فى الفضل ( قوله إلا أن يغلب ) وظاهره وإن غلب على ظنه أنه إن فارقها وقع منه المحذور فى غيرها أيضا بل وظاهره وإن كان المحذور فى غيرها أكثر منها وهو ظاهر إن قيل بتضاعف السيئة فيها وهو مرجوح لكننا وإن لم نقل بالمضاعفة ففارقها فيه صون لها عن انتهاكها بالمعاصى مع شرفها .



(داخلها) بالرفع فاعل يغتسل الجائي (من طريق المدينة) والشام ومصر والمغرب إذا كان محرما ولو بعمره كما في المجموع وإن أوهمت عبارة الروضة اختصاصه بالحاج ، وظاهر خبر الصحيحين استحبابه لحرم وحلال (بذى طوى) للاتباع رواه الشيخان وهي بالقصر وتثليث الطاء والفتح أجود واد بمكة بين الثنيتين . سمي بذلك لاشتاله على بر مطوية بالحجارة : يعنى مبنية بها . إذ الطي البناء ، ويجوز فيها الصرف وعدمه على إرادة المكان أو البقعة . أما الغسل لدخول مكة فقد مر في الباب السابق أنه مستحب مطلقا ، وإنما أعاده لبيان محله وهو كونه من ذى طوى . وأما الجائي من غير طريق المدينة كالخبيث فيغتسل من نحو تلك المسافة كما في المجموع وغيره وإن قال المحب الطبري أنه لو قيل باستحبابه لكل حاج ومعتمر لم يبعد ، وإطلاقهم يشمل الرجل وغيره (و) أن (يدخلها من ثنية كداء) بفتح الكاف والمد والتنوين وهي الثنية العليا وهي موضع بأعلى مكة وإن لم تكن بطريقه كما صوّبه المصنف خلافا للرافعي لأنه صلى الله عليه وسلم عرج إليها قصدا كما قاله الجويني ، وفارق ما مر في الغسل بذى طوى بأن حكمة الدخول من كداء غير حاصلة بسلك غيرها ، وحكمة الغسل النظافة . وهي حاصلة في كل موضع (و) أن (يخرج من ثنية كدى) بضم الكاف والقصر والتنوين ، وهي الثنية السفلى ، والثنية : الطريق الضيق بين الجبلين . والمعنى فيه وفي الدخول مما مر الذهاب من طريق والإياب من أخرى كما في العيد وغيره ، وخست العليا بالدخول لقصد الداخل موضعا على المقدار والخارج عكسه ولأن العليا محل دعاء إبراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله - اجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم - كما روى عن ابن عباس فكان الدخول منها أبلغ في تحقيق استحباب دعاء إبراهيم ولأن الداخل منها يكون مواجه باب الكعبة ، وجهته أفضل الجهات . قال الأسنوي : وقضية ذلك استحباب ما ذكر لغير الحرم قاله السهيلي . والأفضل دخوله نهارا وأوله بعد صلاة الفجر وماشيا وحافيا إن لم تلحقه مشقة ولم يخف تنجس رجله وبخضوع قلبه وجوارح ومع الدعاء والتضرع واجتناب المزاحمة والإيذاء والتلطف بمن يزاحمه ، وفارق المشى هنا المشى في بقية الطريق بأنه هنا أشبه بالتواضع والأدب ، وليس فيه فوات مهم ولأن الرأب في الدخول يتعرض للإيذاء بدابته في الرحمة ، والأفضل للمرأة ومثلها الخنثى دخوله في هودجها ونحوه (و) أن (يقول) داخلها (إذا أبصر البيت الحرام) أى أحسن به ولو أعمى أو في ظلمة بعد رفع يديه واستحضار ما يمكنه من الخضوع والثلة والمهابة والإجلال (اللهم زد هذا البيت تشريفا) أى ترفعا وعلوا (وتعظيما) أى تبجيلا (وتكريما) أى تفضيلا (ومهابة) أى توقيرا وإجلالا (وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرا) هو الاتساع

(قوله داخلها) أى مرید دخولها (قوله مستحب مطلقا) أى لحلال أو محرم (قوله لوقيل باستحبابه) أى من ذى طوى (قوله وتعظيما) كأن حكمة تقديم التعظيم على التكريم في البيت وعكسه في قاصده أن المقصود بالذات في البيت إظهار عظمتهم في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائره باعطائهم ما طلبوه وإنجازهم ما ملوه وفي زائره وجود كرامته عند الله تعالى بأسباب رضاه عليه وعفوه عما جناه واقتضاه ثم عظمتهم بين أبناء جنسه بظهور تقواه وهدايته . ويرشد إلى هذا ختم دعاء البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة ، إذ هي التوقير والجلال ودعاء الزائر بالبر الناشئة عن ذلك التكريم ، إذ هو الاتساع في الاحسان فتأمل اهـ حج

في الاحسان والزيادة فيه الاتباع رواه الشافعي والبيهقي وقال إنه منقطع (اللهم أنت السلام) أي ذو السلامة من النقص (ومنك السلام) أي ابتداءه منك ومن أكرمه بالسلام فقد سلم (خفينا ربنا بالسلام) أي سامنا بتحياتك من جميع الآفات ويدعو بعد ذلك بما أحب من المهمات وأهمها المغفرة وأن يدعو واقفاء والبيت كأن الداخل من الثنية العليا يراه من رأس الردم والآن لا يرى إلا من باب المسجد فالسنة الوقوف فيه لافي رأس الردم لذلك بل لكونه موقف الأخيار (للفظ لذلك علة للوقوف المقدّر المنقّى أي لا الوقوف في رأس الردم فلا يسق لأجل الدعاء المتقدم لاتقاء سببه من رؤية البيت بل إنما يسق لكونه موقف الأخيار فالخالف أن سن الوقوف به لأمرين الدعاء عند رؤية البيت وكونه موقف الأخيار فحيث زال الأول بقي الثامن فيستحب الوقوف له وبهذا يندفع ما في حاشية الشيخ من الحكم على نسخ الشارح بأن فيها سقطا (قوله وذهب الأذري في غنيته الخ) أي وما ذهب إليه ضعيف بدلالة ما قدمه الشارح (قوله ولا بالتأخير) معطوف على قوله ولا يفوت بالجلوس (قوله فانت تحية المسجد) أي فإذا لم يجلس وصلى ركعتي الطواف فلا تفوت بمعنى أنها تندرج فيهما كما هو ظاهر .

(قوله في الاحسان) أي في فعل الحسن (قوله والزيادة) عطف تفسير (قوله بل لكونه الخ) كان الأولى أن يقول وقيل لكونه الخ أو غير ذلك فلعن في العبارة سقطا (قوله كاقامة جماعة) أي ولو مفضولة (قوله لأن ماسوى الفائتة) أي وعليه فكان ينبغي له أن يذكر لتقديم الفائتة حكمة (قوله وهو المتبادر) ومقتضى قولهم ما فعل لسبب كالكسوف إذا فات لا يقضى يرجعه (قوله من الداخل بعده) أي الوقوف (قوله لدخول وقت الطواف) وقضيته أنه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف القدوم لعدم دخول طوافه المفروض وهو ظاهر ثم رأيت حجب صرح بذلك (قوله قبل الفرض) أي قبل فعل الفرض .

ولو مكيا أو عبدا أو أنثى لم يأذن لهما سيد أو زوج في دخول الحرم إذ الحرم من جهة لا تنافي التنب من جهة أخرى (لا نسك) بل لنحوز يارة أو تجارة (استحب له أن يحرم بحج) إن كان في أشهره ويمكنه إدراكه (أو عمرة) وإن لم يكن في أشهره كتحية المسجد لداخله ويكره تركه للخلاف في وجوبه (وفي قول يجب) لأطباق الناس عليه وقول الشارح والسنن ينذر فيها الاتفاق العملي معناه أن اتفاق الناس على فعل شيء دال على وجوبه لنسك أو اتفاقهم على السنن (إلا أن يتكرر دخوله كخطاب وصيد) فلا يجب عليهما جزا للشقة بالتكرر، وللوجوب في غيره شروط: أن يحج من خارج الحرم فأهله لا إحرام عليهم قطعا وأن لا يدخلها لقتال مباح ولا خائفاً فإن دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق أو غيرها أو خائفاً من ظالم أو غريم يحبس وهو معسر لا يمكنه الظهور لأداء النسك لم يلزمه الإحرام قطعا وأن يكون حرا فالعبد لا إحرام عليه قطعا وإن أذن له سيده وعلى الوجوب لو دخل غير محرم لم يلزمه قضاء إذ الإحرام تحية البقعة فلا تقضى كتحية المسجد ولا يجبر بالدم بخلاف ما لو أحرّم بعد مجاوزة الميقات فعليه دم .

### (فصل)

فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن

(للطواف بأنواعه) من قدوم وركن ووداع وما يتحلل به في الفوات وطواف نذر وتطوع (واجبات) لا يصح إلا بها سواء أكانت شروطاً أم أركاناً (وسنن) يصح بدونها (أما الواجب) في الطواف ثمانية: أحدها ما ذكره بقوله (فيشترط) له (ستر العورة) كما في الصلاة عند القدرة فإن عجز عنه طاف بارياء وأجزأه كما لو صلى كذلك (و) ثانيها (طهارة الحدث والنجس) في بدنه وثوبه ومطافه كما في الصلاة لخبر «الطواف بالبيت صلاة» الاتباع رواه الشيخان مع خبر «خذوا عني مناسككم» وروى «أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة لما حاضت وهي محرمة: اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي» فلو طاف محدثاً أو عليه نجاسة غير معفو عنها لم يصح طوافه قال في المجموع وزرق الطيور وغلبتها مما عمت به البلوى في اللطاف وقد اختار جماعة من أصحابنا التأخيرين المحققين العفو عنها وينبغي أن يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك أي بشرط أن لا تكون رطبة ولا يعتمد المشي عليها كما مر وقد عد ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس اللطاف ويصح طواف النائم الممكن مقعده بمقره ويعتمد في العدد على يقينه إذا استيقظ قبل تكميل طوفته أو أخبره به .

(قوله ولو مكيا الخ) أي وتسكرر دخوله كالخطاب والصيد أخذنا من قوله الآتي وفي قول يجب إلا أن الخ .

### (فصل)

فيما يطلب في الطواف

(قوله من واجبات وسنن) أي وفيما ينبع ذلك كوقوع الطواف للمحمول (قوله وما يتحلل به) أي وطواف يتحلل الخ (قوله لا يصح) أخذه من قول المصنف فيشترط الخ وصرح به لأنه يلزم من الوجوب توقف الصحة عليه (قوله على يقينه) أي فإن شك في عدد ما أتى به بنى على الأقل كما في الصلاة .

(قوله وإن لم يكن في أشهره) أي أو كان ولم يمكنه إدراكه ثم إن قضيته أنه لا يستحب له الإحرام بالعمرة في أشهر الحج وإن لم يرد الحج في تلك السنة والظاهر أنه غير مراد وإلا لناقض ما قدمه من استحباب أكثر الاعتبار في أشهر الحج وقد قدمنا تقييده أخذنا من تفضيلهم الأفراد على التمتع بما إذا لم يرد الحج من سنته فليحمل ما هنا على ما إذا أراد الحج من سنته. واعلم أنه يوجد في نسخ وأو قبل قوله إن لم يكن والصواب حذفها .

### [فصل]

فيما يطلب في الطواف



جمع متواتر كأمرة نظيره في الصلاة وبحث الأسنوى أن القياس منع التيمم والتنجس العاجز عن الماء من طواف الركن لوجوب الإعادة فلا فائدة في فعله ولأن وقته ليس محدودا كالصلاة وقطع في طواف النفل والوداع بأن له فعلهما مع ذلك . وحاصله أن الأوجه الذي يصرح به كلام الإمام وغيره أن له فعل طواف الركن بالتيمم لفقد ماء أو لجرح عليه جيرة في أعضاء التيمم ونحو ذلك مما تجب معه الإعادة حيث لم يرج البرء أو الماء قبل تمكنه من فعله على وجه مجزئ عن الإعادة لشدة المشقة في بقاءه محرما مع عوده إلى وطنه وتجب إعادته إذا تمكن بأن عاد إلى مكة لزوال الضرورة حينئذ لأنه وإن كان حلالا بالنسبة لإباحة المحظورات له قبل العود للضرورة إلا أنه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته . ويؤخذ من ذلك أنه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير إحرام ولم أر تصرحا بذلك وما قاله في طواف النفل صحيح . أما طواف الوداع فالأقرب فيه جوازه به أيضا . نعم يمتنعان على فاقد الطهورين كطواف الركن كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لوجوب الإعادة عليه مع الندرة فلا فائدة في فعله وإنما فعل الصلاة المكتوبة كذلك لحرمه وقتها والطواف لا آخر لوقته . ويؤيده أنه إذا صلى ثم قدر على التيمم بعد الوقت لا يعيد الصلاة في الحضر لعدم الفائدة مع أن حرمة الصلاة أعظم من حرمة ويسقط عنه طواف الوداع بذلك وبالنجاسة التي لا يقدر على طهرها ولادم عليه كالحائض ، وسيأتي أيضا أن من حاض قبل طواف الركن ولم تمكنها الإقامة حتى تطهر لها أن ترحل فإذا وصلت إلى محل يتعذر عليها الرجوع منه إلى مكة جاز لها حينئذ أن تتحلل كالحضر وتحل حينئذ من إحرامها ويبقى الطواف في ذمته إلى أن تعود والأقرب أنه على التراخي وأنها تحتاج عند فعله إلى إحرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيمم ،

( قوله جمع متواتر ) أي ولو من كفار وصبيان وفسقة ( قوله بأن له ) أي التيمم بقرينة قوله الآتي وبالنجاسة الخ ( قوله وحاصله ) أي حاصل ما في المقام وفيه تضعيف لبحث الأسنوى ( قوله بالتيمم ) قضيته أنه لا يفعله بالنجاسة إذا عجز عن إزالتها وعليه فيحتمل أنه كالحائض فيخرج معه رفقته إلى حيث يتعذر عليه العود فيتحلل كالحضر فإذا عاد إلى مكة أحرم وطاف ( قوله بأن عاد إلى مكة ) أي ولو بعد مدة طويلة ( قوله لبقاء الطواف في ذمته ) أي إذا مات وجب الاحجاج عنه بشرطه اه حج أي وهو التمكن من العود ولم يعد وأن يوجد في تركته ما يفي بأجرة من يحج عنه ( قوله ويؤخذ من ذلك ) أي من قوله إلا أنه محرم بالنسبة لبقاء الطواف الخ ( قوله من غير إحرامه ) معتمد ( قوله وما قاله ) أي الأسنوى ( قوله جوازه به ) أي بالتيمم بقرينة ما يأتي أيضا من قوله وبالنجاسة الخ ( قوله نعم يمتنعان ) أي طواف النفل والوداع وينبغي أن يكون كالحائض فيسقط الطواف عنهما ( قوله كذلك ) أي مع فقد الطهورين ( قوله بعد الوقت ) أي أما فيه فيعيد لنبيين أن صلاته الأولى غير معتد بها إذ لا يجوز له الفعل إلا عند ضيق الوقت ( قوله بذلك ) أي بفقد الطهورين ( قوله قبل طواف الركن ) أي المسمى بطواف الإفاضة ( قوله كالحضر ) أي بأن تذبج وتحلق أو تقصر بنية التحلل ( قوله والأقرب أنه ) أي العود وإذا مات ولم تعد وجب الاحجاج عنها بشرطه كما تقدم عن حج ( قوله إلى إحرام ) أي للإتيان بالطواف فقط دون ما فعلته قبل كالوقوف ( قوله بخلاف من طاف بتيمم ) أي فلا يحتاج إلى إعادة الإحرام .

( قوله وحاصله ) هو تابع في الإتيان بالضمير للإمداد من جملة ما تبعه فيه في هذه السودة فإنها له لكن ذاك لما ذكر كلام الأسنوى قال عقبه وفيه كلام ذكرته في الحاشية يعني حاشيته على إيضاح المناسك ثم قال وحاصله الخ فالضمير يرجع إلى الكلام الذي ذكره في الحاشية بخلاف الشارح فإنه لم يقدم له مرجعا وإن صح في عبارته في حد ذاتها مع قطع النظر عن تبعيته للإمداد أن يقال الضمير يرجع للحكم العلوم من المقام أي وحاصل الحكم في المسئلة ( قوله كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لوجوب الإعادة الخ ) في هذا التعليل رجوع إلى ما ذهب إليه الأسنوى إلا أن يجعل محل الفرق قوله مع الندرة ( قوله ويسقط عنه طواف الوداع بذلك ) أي بفقد الطهورين وقوله بالنجاسة الخ أي وإن كان له فعلهما معها كما مر .

تجب معه الاعادة لعدم تحلله حقيقة وقول الرافعي ليس لها أن تسافر حتى تطوف قال غيره إنه غلط منه (فلو أحدث فيه توطأ) أى تظهر (و بنى) من موضع الحدث سواء أ كان عند الركن أم لا (وفى قول يستأنف) كما فى الصلاة وفرق الأول بأنه يحتمل فيه ما لا يحتمل فى الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولوسبقه الحدث بخلاف مرتب على العمد وأولى بالبناء وإن طال الفصل ولو تنجس ثوبه أو بدنه أو مضافه بما لا يعنى عنه أو انكشف شيء من عورته كأن بدا شيء من شعر رأس الحرة أو ظفر من رجلها لم يصح المفعول بعد فإن زال المانع بنى على ماضى كالحدث وإن طال الفصل كما مر لعدم اشتراط الولاية فيه كالوضوء لأن كلامهما عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة ويندب له أن يستأنف خروجاً من خلاف من أوجبه (و) ثالثها (أن يجعل) الطائف (البيت) فى طوافه (عن يساره) ماراً تلقاء وجهه إلى جهة الباب للاتباع رواه مسلم مع خبر «خذوا عني مناسككم» فإن جعله عن يمينه ومشى أمامه أو استقبله أو استدبره وطاف معترضا أو جعله عن يمينه أو يساره ومشى القهقري لم يصح طوافه لمنازته لما ورد الشرع به وقضية كلام المصنف وغيره أنه متى كان البيت عن يساره صح وإن لم يطف على الوجه المعهود كأن جعل رأسه لأسفل ورجليه لأعلى أو وجهه للأرض وظهره للسماء وبحث الأسنوى أن المتجه عدم الجواز لأنه منابذ للشرع وقيد الجورجى تبعاً لابن النقيب بما إذا قدر على الهيئة المشروعة ،

(قوله تجب معه الاعادة) أى إعادة الطواف (قوله و بنى) ع قال الأذرى الخارج بالانغماء نص الشافعى على أنه يستأنف الوضوء والطواف قريباً كان أو بعيداً والفرق زوال التكليف بخلاف الحدث اه سم على منهج ويؤخذ من ذلك أن مثل الانغماء الجنون بالأولى ومثله أيضاً السكران سواء تعدى بهما أم لا لكن سيأتى للشارح فى مبحث الوقوف فىمن حضر الموقف وهو مغمى عليه أن المعتمد أن حجه لا يقع فرضاً ولا نفلاً بخلاف الجنون والسكران إذا زال عقله فيقع حججهما نفلاً بخلاف السكران إذا لم يزل عقله فيقع حجه فرضاً اه وعليه فيحتمل أن يفرق هنا بين المغمى عليه والجنون فلا يبطل ماضى من طواف الجنون بخلاف المغمى عليه وقال الشارح ثم والفرق بينه وبين الجنون أنه ليس للمغمى عليه ولحقه حرمة ولا كذلك الجنون ويؤخذ منه أن الفرض فى المغمى عليه أنه أحضر المواقف بلا إحرام منه بأن أحرم عنه غيره . وأما ما نحن فيه وصورته أنه أحرم ثم أغمى عليه مرة ثم أفاق من إغمائه فيستأنف الطواف ويبنى على ما سبق له من أعمال الحج . وبقى ما لو ارتد هل ينقطع طوافه أم لا فيه نظر وقضية كلامه عدم بطلان ماضى منه سواء طال أو قصر لأن الولاية فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه وإن لم يكن أهلاً للعبادة فى زمن الردة فإذا أسلم بنى على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطلان النية الأولى بالردة لكن سيأتى فى كلام الشارح فى محرمات الاحرام بعد قول المصنف وكذا يفسد الحج قبل التحلل الأول الح أن الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات وفرق ثم بينه وبين ما لو ارتد فى أثناء وضوئه ثم أسلم فإنه يبني على ما مضى بالنية فى الوضوء فإنه يمكن توزيعها على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها فى الحج فإنه لا يمكن توزيعها على أجزائه اه ومقتضاء أن الطواف يبطل بالردة لشمول قوله كغيره من العبادات له ولأن نية لا يمكن توزيعها على أجزائه لأن الأسبوع كالركعة وهو لونوى بعض ركعة لم يصح فكذا الطواف فليراجع (قوله لم يصح المفعول بعد) أى ما ذكر من تنجس الثوب أو البدن الح (قوله وإن طال الفصل) أى ولو سنين (قوله عن يساره) شمل ذلك ما لو طاف بصغير حاملاً له فيجعل البيت عن يسار الطفل

ولو قيل بالجواز مطلقاً لم يبعد كما لو طاف زحفاً أو حبواً مع قدرته على المشي ولوجود البيت عن يساره مع وجود أصل الهيئة الواردة ويستثنى من كلام المصنف استقبال الحجر الأسود في ابتداء طوافه كما سيأتي ورابعها كونه (مبتدئاً) في ذلك (بالحجر الأسود) للاتباع رواه مسلم (محاذياً) بالمعجمة (له) الحجر أو بعضه (في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أي بجميع الشق الأيسر كما قاله الامام والغزالي بأن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر واكتفى بمحاذاته بعضه كما يكتفى بتوجهه بجميع بدنه بجزء من الكعبة في الصلاة . وصفة المحاذاة كما في المجموع وغيره أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر من جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشي مستقبلاً الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوزه فإذا جاوزه انتقل وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذا من الأول وترك استقبال الحجر جاز لكن فاتته الفضيلة قال وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره في الابتداء وذلك سنة في الطوفة الأولى لا غير أي بل هو ممنوع في غيرها وهذا غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل أن يبدأ بالطواف فإن ذلك مستحب قطعاً وسنة مستقلة وإذا استقبل البيت لنحو دعاء فليحترز عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عودته إلى جعل البيت عن يساره ويقاس بالحجر فيما تقرر من يستلم الركن اليماني ولو أزيل الحجر والعياذ بالله وجب لمحملة ما وجب له قاله القاضي أبو الطيب وقال غيره المراد الركن بدليل صحة طواف الرაკب ومن في السطح ولا بد من مقارنة النية حيث وجبت لما تجب محاذاته من الحجر ثم ما اقتضاه كلام المجموع من أجزاء الانتقال بعد مفارقة جميع الحجر هو المعتمد الموافق لكلام أبي الطيب والروايين وغيرها وإن بحث الزركشي ابن الرفعة خلافه وأنه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لأنهم توسعوا في ابتداء الطواف ما لم يتوسعوا في دوامه (فلو بدأ) في طوافه (بغير الحجر) كأن بدأ بالبواب (لم يحسب) ما طافه ولو سهوا (فإذا انتهى إليه) أي الحجر (ابتداءً منه) ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه مجاوز إلى جانب الباب لم يعتد بطوفته .

(قوله لأنهم توسعوا الخ)  
تعليل للأول .

ويندور به وفي حج أن المريض لو لم يتأت حمله إلا ووجهه أو ظهره للبيت صح طوافه للضرورة ويؤخذ منه أن من لم يمكنه إلا التقلب على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أم رجلاه للضرورة هنا أيضاً ومحملة إن لم يجد من يحمله يجعل يساره للبيت وإلا لزمه ولو بأجرة مثل فاضلة عما مضى في نحو قائد الأعمى كما هو ظاهر اهـ ويأتي مثله في الطفل المحمول (قوله ولو قيل بالجواز مطلقاً لم يبعد) معتمد جزم به ابن حجج (قوله مطلقاً) أي قدر على الهيئة المشروعة أم لا (قوله بجميع الشق الأيسر) .

تنبيه — يظهر أن المراد بالشق الأيسر أعلاه المحاذي للصدر وهو المنكب فلو انحرف عنه بهذا وحاذاه ماتحته من الشق الأيسر لم يكف اهـ حجج (قوله بمحاذاته) أي الطائف (قوله كما يكتفى الخ) أي قياساً على الاكتفاء بما ذكر في الصلاة (قوله فإن ذلك مستحب قطعاً) مغايرة هذا لما يأتي في قول المصنف وثانيها أن يستلم الحجر أول طوافه الخ يقتضى أنه يجمع بينهما فيستلم الحجر أولاً على الكيفية الآتية ثم يتأخر بحيث يكون طرف منكبه الأيمن عند طرف الحجر ثم يمر إلى أن يجاوزه فينقل (قوله حيث وجبت) أي بأن لم يكن الطواف في ضمن حج أو عمرة (قوله هو المعتمد) خلافاً لحجج (قوله ولو حاذاه) هذا علم من قوله أولاً بأن لم يقدم جزءاً من بدنه الخ ولعله ذكره توطئة لما بعده .



ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزأه كما في الروضة فيهما عن العراقيين وفي المجموع في الثانية إن أمكن ذلك وظاهر كما أفاده الشارح أن المراد بمحاذاة الحجر في المثلثين استقباله وإن عدم الصحة في الأولى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الحجر المذكور (ولو مشى على الشاذروان) بفتح الـ ذال المعجمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلث ذراع تركته قرش لضيق النفقة وهو كما في المناسك وغيرها عن الأصحاب ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الأسود وكأنهم تركوا رفعه لتهوين الاستلام وقد حدث في هذه الأزمان عنده شاذروان (أو) أدخل جزءا من بدنه في جزء من البيت كأن (مس الجدار) الكائن (في موازاته) أي الشاذروان أو أدخل جزءا منه في هواء الشاذروان أو هواء غيره من أجزاء البيت (أو دخل من إحدى فتحي الحجر) بكسر الحاء وإسكان الجيم المحوطة بين الركنين الشاميين بجدار قصير بينه وبين كل من الركنين فتحة أو خلف منه قدر الذي من البيت واقتحم الجدار (وخرج من) الجانب (الآخر لم تصح طوقته) أي بعضها في المسائل المذكورة لأنه صلى الله عليه وسلم إنما طاف خارج الحجر وفي الصحيحين « أن عائشة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدر ، وفي رواية لمسلم عن الحجر أمن البيت هو ؟ قال نعم قالت فما بالهم لم يدخلوه في البيت ؟ قال إن قومك قصرت بهم النفقة قالت فما شأن بابه مرتفعا ؟ قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ولولا أن قومك حديثو عهد في الجاهلية فأخاف أن تسكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت وأن ألصق بابه في الأرض لفعلت » وظهره أن جميع الحجر من البيت . قال في أصل الروضة وهو قضية كلام كثير من أصحابنا وظاهر نص المختصرمكن الصحيح أن الذي فيه من البيت قدر ستة أذرع متصل بالبيت وقيل ستة أو سبعة « ولفظ المختصر محمول على هذا ومع ذلك يجب الطواف خارجه لما مر وعلم من منع مرور بعض البدن على الشاذروان أن مرور بعض ثيابه لا يضر وهو كذلك ، ولو لمس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لأنه لا يوازيه شاذروان كما قاله الشيخ .

( قوله ولو حاذى بجميع البدن ) أي بأن كان نحيفا ، وهذا علم أيضا من قوله أولا واكتفى بمحاذاة بعضه الخ ( قوله في جوانب البيت ) معتمد ظاهره أنه في جميع جوانب البيت وبذلك صرح حج وعبارته وهو من الجهة الغربية واليمانية ، وكذا من جهة الباب كما حررته في الحاشية في موازاته الآتية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن اليماني منه لأنه على التواعد يرد بأن كونه كذلك لا يمنع التنص من عرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو المراد بالشاذروان في الجميع فهو عام في كلها حتى عند الحجر الأسود وعند اليماني اه ( قوله لكن لا يظهر ) أي وإلا فهو فيه لكنه غير ظاهر ( قوله الأزمان عنده ) أي الحجر ( قوله في موازاته ) يفهم أن الشاذروان ليس في جميع الجوانب وهو مخالف لقول الشارح قبل ظاهر في جوانب البيت الظاهر في الجميع على ما مر اللهم إلا أن يقال إن تقييد المصنف بما ذكره لبيان الواقع كما قاله حج لا للاحتراز لكن يأتي في قوله ويلحق بذلك كل جدار الخ ما يوافق كلام المتن ويأتي ما فيه ( قوله بجدار قصير ) أي يزيد على القامة ( قوله قدر الذي من البيت ) وقدره ستة أذرع كما يأتي في كلامه ( قوله لما مر ) أي من قوله لأنه صلى الله عليه وسلم إنما طاف الخ ( قوله وهو كذلك ) أي خلافا لحج .

ويلحق بذلك كل جدار لاشدروان به ( وفي مسئلة المس وجه ) بصحة الطواف لأن معظم بدنه خارج فيصدق أنه طائف بالبيت ( و ) خامسها ( أن يطوف ) بالبيت ( سبعا ) يقينا ولو في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها وإن كان راكبا غير عذر ، فلو ترك منها شيئا وإن قل لم يجزئه للاتباع رواه مسلم فلو شك في العدد بنى على الأقل كعدد الصلاة فلو اعتقد أنه طاف سبعا فأخبره عدل بأنه ست سن له العمل بقوله كما في الأنوار وجزم به السبكي ويفارق تعدد ركعات الصلاة بأن زيادة الركعات مبطلّة بخلاف الطواف ولا بد أيضا من محاذاته شيئا من الحجر بعد الطوفة السابعة مما حاذاه أولا وسادسها كونه ( داخل المسجد ) للاتباع وإن وسع حتى بلغ طرف الحرم أو حال حائل بين الطائف والبيت كالسورى أو طاف على سطح المسجد وإن ارتفع على البيت كالصلاة على جبل أنى قيس مع ارتفاعه عن البيت وهذا هو المعتمد وإن فرق بأن المقصود في الصلاة جهة بنائها فإذا علا كان مستقبلا والمقصود في الطواف نفس بنائها فإذا علا لم يكن طائفا به فلو طاف خارج المسجد ولو بالحرم لم يصح . نعم لو زيد فيه حتى بلغ الحل فطاف فيه في الحل لم يصح كما هو القياس في المهمات وأول من وسع المسجد النبي صلى الله عليه وسلم واتخذ له جدارا ثم عمر رضى الله عنه بدور اشتراها وزادها فيه واتخذ له جدارا دون القامة ثم وسعه عثمان رضى الله عنه واتخذ له الأروقة ثم وسعه عبد الله بن الزبير رضى الله عنه ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي ، وعليه استقر بناؤه إلى وقتنا كذا في الروضة وغيرها ، واعترض بأن عبد الملك وسعه قبل ولده وبأن المأمون زاد فيه بعد المهدي ، وبما تقرر أولا يعلم أن أبا كلام المصنف للعهد الذهني أى الموجود الآن أو حال الطواف لا ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فقط ، وسابعها نية الطواف إن لم يشمله نسك كسائر العبادات وطواف الوداع لا بدله من نية كما قاله ابن الرفعة لوقوعه بعد التحلل ولأنه ليس من المناسك عند الشيخين كما سيأتى بخلاف ما شمله نسك وهو طواف الركن والقُدوم فلا يحتاج إلى نية لشمول نية النسك له وثانها عدم صرفه لغيره كطلب غريم كما في الصلاة فإن صرفه انقطع ( وأما السنن ) المطلوبة للطائف فثمانية : أحدها

( قوله ويلحق بذلك كل جدار الخ ) يتأمل هذا مع قوله فيما مر وهو ظاهر في جوانب البيت وعبرة ابن قاسم العبادى في شرح أبى شجاع وقول جمع منهم شيخ الإسلام لومس الجدار الذى في جهة الباب لم يضر لأنه لا يوازىه شادروان ممنوع .

فائدة — قال حجج ويتردد النظر في الرفرف الذى يحاط الحجر هل هو منه أولا ثم رأيت ابن جماعة حدد عرض جدار الحجر بما لا يطابق الخارج الآن إلا بدخول ذلك الرفرف فلا يصح طواف من جعل أصبعه عليه ولا من مس جدار الحجر الذى تحت ذلك الرفرف وقد أطلق في المجموع وغيره وجوب الخروج عن جدار الحجر وهو يؤيد ذلك ( قوله فلو اعتقد ) أى غلب على ظنه ( قوله فأخبره عدل بأنه ست الخ ) أى أما لو أخبره بأنه طاف سبعا وفي ظنه أنه ست لم يأخذ بقوله لأنه إنما يرجع لقول غيره في الترك إذا بلغ عدد التواتر أخذا مما تقدم فيما لو نام في طوافه ثم استيقظ ( قوله ويفارق عدد ركعات الصلاة ) أى حيث لم يعمل فيها بقول غيره مالم يبلغ عدد التواتر ( قوله وإن وسع حتى بلغ طرف الحرم ) خرج به مالم وسع إلى الحل كما يأتى ( قوله نعم لو زيد فيه ) أى المسجد ( قوله واعترض ) أى على الروضة وغيرها ( قوله فإن صرفه ) أى لنحو طلب الغريم لا للطواف كما يأتى له .

ما ذكره بقوله ( فان يطوف ) القادر ( ماشيا ) ولو امرأة للاتباع رواه مسلم ولأنه أشبه بالتواضع والأدب فالركوب بلا عذر ولو على أكتاف الرجال خلاف الأولى كما في المجموع وهو المعتمد فنازعة الأسنوى فيه وغيره مردودة لا مكروه كما نقلا عن الجمهور . نعم إن كان به عذر كمرض أو احتياج إلى ظهوره ليستفتى فلا بأس به لما في الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم قال لأُم سامة وكانت مريضة طوفى وراء الناس وأنت راكبة » وأنه طاف راكبا في حجة الوداع ليظهر فيستفتى ثم محل جواز إدخال البهيمة المسجد عند أمن تلويثها وإلا كان حراما على المعتمد وقول الإمام وفي القلب من إدخال البهيمة التي لا يؤمن تلويثها المسجد شيء فإن أمكن الاستيثاق فذاك خلاف الأولى وإلا فإدخالها مكروه محمول على كراهة التحريم لما سيأتى في الشهادات أن إدخال البهائم التي لا يؤمن تلويثها المسجد حرام وما فرق به من أن إدخال البهيمة إنما هو لحاجة إقامة السنة كما فعله صلى الله عليه وسلم باطلاقه ممنوع لأن ذلك إذا لم يخف تلويثها ولا يقاس إدخال الصبيان المحرمين المسجد مع الأمن على البهائم مع ذلك لإمكان الفرق بأن ذلك ضرورى وأيضاً فالاحتراز فيهم بالتحفظ ونحوه أكثر ولا كذلك البهيمة وهذا الوجه حمل الكراهة مع أمن التلويث على الإدخال فيهما بدون حاجة وعدمها على الحاجة إليه وطواف المعذور محمولا أولى منه راكبا صيانة للمسجد من الدابة وركوب الإبل أيسر حالا من ركوب البغال والحمير ويكره الزحف لقادر على المشى وقول الأذرى وينبغى عدم الإجزاء في الفرض للاتباع وكأداء المكتوبة لأن الطواف صلاة يرد بأن حقيقة الطواف قطع المسافة بالسير فلا يقاس بالصلاة في ذلك وقد ثبت جواز الركوب بلا حاجة فالزحف مثله إن لم يكن أولى لأنه أقرب إلى الفرض منه وأدخل في التعظيم ويستحب الحفا في الطواف ما لم يتأذى به كما هو ظاهر وأن يقصر في المشى لتكثر خطاه رجاء كثرة الأجر له . ( و ) ثانيها أن ( يستلم الحجر ) الأسود بعد استقباله أى يلمسه بيده ( أول طوافه ) ويقبله ( دون ركنه ) وقول القاضي أبى الطيب يجمع بينهما في الاستلام والتقبيل رده المصنف بأن ظاهر كلام الأصحاب أنه يقتصر على الحجر والكلام حيث لم ينقل عن محله وإلا ثبت لمحله كما مر . ويسن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت ولا يسن للمرأة استلام ولا تقبيل ولا قرب من البيت إلا عند خلو المطاف ليلا أو نهارا وتخصيصه في الكفاية بالليل مثال والحنثي كالمرأة ( ويضع ) بعد ذلك ( جبهته عليه ) للاتباع رواه البيهقي ويسن كون التقبيل والسجود ثلاثا ( فان عجز ) عن تقبيله ووضع جبهته عليه لنحو زحمة ( استلم بيده ) فان عجز عن الاستلام بيده فبنحو عصا ثم يقبل ما استلمه به لخبر مسلم « أن ابن عمر استلمه ثم قبل يده وقال :

( قوله هذا والأوجه  
حمل الكراهة الخ ) انظر  
مامارده بالكراهة .

( قوله باطلاقه ) متعلق بممنوع ( قوله لأن الطواف صلاة ) أى كالصلاة . ( قوله ويستحب الحفا ) بالقصر ( قوله ما لم يتأذى به ) أى أو يخش انتقاض طهارته بلمس النساء ( قوله وإلا ثبت ) أى ما ذكر من الاستلام والتقبيل ( قوله ويسن تخفيف القبلة ) أى للحجر ، وينبغى أن مثله في ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عالم وولى ووالد وأضرحة ( قوله ويضع ) أى بلا حائل كما في سجود الصلاة كما هو ظاهر أى الأكمل ذلك .

فرع — لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بأن أمكن أحدهما دون الجمع بينهما كأن خاف هلاكا بالجمع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه أو وضع الجبهة لأنه أبلغ في الخضوع فيه نظر ، وينبغى أن يكنى وضع الجبهة ولو بحائل لكن الأكمل الوضع بلا حائل .

تنبيه — قد تقرر أنه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل يأتى فيه ما يمكن



ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم» ، وظهره كأخبار آخر أنه يقبل يده بعد الاستلام وإن قبل الحجر وبه صرح ابن الصلاح لكن خصه الشيخان بتعذر تقبيله ، ونقله في المجموع عن الأصحاب (فان عجز) عن استلامه بيده أو غيرها (أشار) إليه (بيده) أو بشيء فيها كما في المجموع واليمنى في جميع ذلك متدبة على اليسرى كما أفاده الزركشي (ويراعى ذلك) أى الاستلام وما بعده (في كل طوفة) من الطوفات السبع ، وهو في الأوتار أكد (ولا يقبل الركنين الشاميين) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر المهملة (ولا يستلمهما) بيده ولا بشيء فيها أى لا يستلم ذلك لما في الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما «أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني» (ويستلم) الركن (اليماني) ندبا في كل طوفة (ولا يقبله) لعدم نقله . نعم يقبل ما استلمه به ، فان عجز عن استلامه أشار إليه كما نقله ابن عبد السلام خلافا لابن أبي الصيف لأنها بدل عنه لترتبها عليه عند العجز في الحجر الأسود فكذا هنا ، ومقتضى القياس أنه يقبل ما أشار به ، وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، والمراد بعدم تقبيل الأركان الثلاثة إنما هو نفي كونه سنة «فلو قبلها أو غيرها من البيت لم يكن مكروها ولا خلاف الأولى بل يكون حسنا كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه بقوله : وأى البيت قبل فحسن غير أنا نؤمر بالاتباع ، والمراد بالحسن فيه المباح ، فلا ينافيه قوله غير أنا نؤمر بالاتباع . واليماني نسبة إلى اليمن وتخفيف يائه لكون الألف بدلا من إحدى ياءى النسب أكثر من تشديدها المبني على زيادة الألف ، والسبب في اختلاف الأركان في هذه الأحكام أن الركن الذي فيه الحجر الأسود فيه فضيلتان كون الحجر فيه وكونه على قواعد سيدنا إبراهيم ، واليماني فيه فضيلة واحدة ، وهو كونه على قواعد أئمتنا إبراهيم ، وأما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين (و) ثالثها الدعاء المأثور فيسقى (أن يقول أول طوافه) وكذا في كل طوفة كما في المجموع لكن الأولى أكد (بسم الله) أطوف (والله أكبر) واستحب الشيخ أبو حامد رفع اليدين عند التكبير (اللهم) أطوف (إيماننا بك وتصديقتنا بكتابك ووفاء) أى تماما (بعهدك) وهو الميثاق الذي أخذه الله تعالى علينا بامتنال أمره واجتناب نهيه (واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) اتباعا للسلف والخلف وإيماننا وما بعده مفعول لأجله ، والتقدير أفعله إيماننا بك إلى آخره ، وأفاد بعض العامة أن الله تعالى لما خلق آدم

من نظير ما هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحق يشير إليها عند العجز عن استلامها أيضا ثم يقبل ما أشار به فيه نظر اه سم على حج . أقول : الأقرب عدم سن ذلك ، والفرق أن أعمال الحج يغلب عليها الاتباع فيما ورد فعله عن الشارع وإن كان مخالفا لغيره من العبادات ولا كذلك يد الصالح فان تقبيلها شرع تعظيما له وتبركاتها فلا يتعداه إلى غيرها ، وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر التقبيل المظاهر نعم لثبوته في رواية الشيخين وهي مقدمة على رواية وضع الجبهة (قوله ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم) أى يقبله (قوله لكن خصه الشيخان) معتمد (قوله نعم يقبل ما استلمه به) لعل وجهه أن التقبيل قد يخرج به عن جعل البيت عن يساره (قوله رفع اليدين) يحتمل أنه كرفع الصلاة ، ويحتمل غيره ، والأول هو الظاهر . ثم رأيت حج جزم بذلك حيث قال : وفي الرواق يسبق رفع يديه جذو منكببيه في الابتداء كالصلاة .

استخرج من صلبه ذريته ، وقال - ألسنت بربكم قالوا بلى - فأمر أن يكتب بذلك عهد ويدرج في الحجر الأسود (وليقل) ندبا (قبالة الباب) بضم القاف : أى في الجهة التي تقابله (اللهم الييت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك ، وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير إلى مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم كما في الأنوار خلافا لابن الصلاح حيث ذهب إلى أنه يعنى نفسه ، وعند الانتهاء إلى الركن العراقى : اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد ، وعند الانتهاء إلى تحت الميزاب : اللهم أظنى في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك واسقني بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شرابا هنيئا لا أظمأ بعده أبدا إذا الجلال والإكرام ، وبين الركن الشامى واليمانى : اللهم اجعله حججا مبرورا وذنبيا مغفورا وسعيامشكورا وعملا مقبولا وتجارة لن تبور يا عزيز ياغفور : أى واجعل ذنبى مغفورا وقس به الباقي : والمناسب للمعتمر أن يقول عمرة مبرورة ، ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوى وهو التصد نبه عليه الأسنوى في الدعاء الآتى في الرمل ، ومحل الدعاء بهذا إذا كان في ضمن حج أو عمرة وإلا فيدعو بما أحب (وبين اليمانيين : اللهم) وفي المجموع ربنا (آتنا في الدنيا حسنة) قيل هى المرأة الصالحة ، وقيل العلم ، وقيل غير ذلك (وفي الآخرة حسنة) قيل هى الجنة ، وقيل العفو ، وقيل غير ذلك (وقنا عذاب النار) قال الشافعى رضى الله عنه : وهذا أحب ما يقال في الطواف إلى وأحب أن يقال في كله : أى الطواف (وليدع بما شاء) في جميع طوافه فهو سنة مأثورا كان أو غيره وإن كان المأثور أفضل كما قال (ومأثور الدعاء) بالثلثة : أى المنقول من الدعاء في الطواف (أفضل) من غيره و (من القراءه)

(قوله استخرج من صلبه ذريته) ظاهره أن جملة الثرية خرجت من نفس صلب آدم ، وهو مخالف لظاهر قوله تعالى - وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم - . وفى تفسير الخطيب مانصه : أى بأن أخرج بعضهم من صلب بعض نسلا بعد نسل كنحو ما يثاولدون كالنمر ونسب لهم دلائل على ربوبيته وركب فيهم عقلا عرفوه به كما جعل للجبال عقولا حتى خوطبوا بقوله تعالى - يا جبال أوبي معه والطير - وكما جعل للبعير عقلا حتى سجد للنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : وروى عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لما خلق الله تعالى آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة ثم جعل بين عيني كل إنسان وبصا من نور وعرضهم على آدم . قال أى رب من هؤلاء ؟ قال ذريتك فرأى رجلا منهم فأعجبه وبص ما بين عينيه ، فقال يارب من هذا ؟ قال داود قال يارب كم جعلت عمره ؟ قال ستين سنة قال يارب زده من عمري أربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انقضى عمر آدم إلا أربعين سنة جاءه ملك الموت فقال آدم أولم يبق من عمري أربعين سنة ؟ قال أولم تعطها ابنك داود ؟ فجدد آدم فجددت ذريته ونسى آدم فأكل من الشجرة فنسيت ذريته وخطي غطت ذريته » أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح (قوله ويشير إلى مقام إبراهيم) أى إشارة قلبية (قوله إلى الركن العراقى) هو أول الشاميين (قوله وفي المجموع الخ) ظاهره أنه بدل اللهم وفي المحلى مانصه وفي المحرر والشرح ربنا : أى بدل اللهم وفي الروضة اللهم ربنا (قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة) عبارة حج فيهما أقوال كل منها عين أهم أنواع الحسنة عنده وهو كالتحكم فالوجه أن مراده بالأولى كل خير دنيوى يجزئ لخير أخروى وبالثنائية كل مستلذ أخروى يتعلق بالبدن والروح .

فيه للاتباع ( وهي أفضل من غير مأثوره ) لأن الموضع موضع ذكر ، والقرآن أفضل الذكر  
 الخبر « يقول الله تعالى من شغله ذكرى عن مسئلي أعطيته أفضل ما أعطى السائين وفصل كلام  
 الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه » . ويسن إسرار ما ذكر لأنه أجمع للخشوع  
 ويراعى ذلك في كل طوفة اغتناما للشواب وهو في الأولى ثم في الأوتار أكد ( و ) رابعها ( أن  
 يرمل ) الذكر ولو صبيا ( في الأشواط الثلاثة الأول ) مستوعبا به البيت ، ويكره تسمية الطوفات  
 أشواطا كما نقل عن الشافعي والأصحاب ، وهو الأوجه وإن اختار في المجموع وغيره عدمها ، ولا  
 يختص الرمل بالماشي بل المحمول يرمل به حامله والراكب يحرك دابته ( بأن يسرع ) الطائف  
 ( مشيه مقاربا خطاه ) لاعدو فيه ولا وثب ، ومن قال إنه دون الحب فتسد غلط ( ويمشي  
 في الباقي ) من طوافه على هيئته لما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف بالبيت الطواف الأول خبث ثلاثا ومشى أربعا » وروى  
 مسلم عنه قال « رمل النبي صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشى أربعا » والحكمة  
 في استحباب الرمل مع زوال المعنى الذي شرع لأجله ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة  
 هو وأصحابه وقد وهنتهم حمى يثرب ، فقال المشركون إنه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم الحمى فلقوا  
 منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر بكسر الحاء فأطلع الله نبيه على ما قالوه فأمرهم أن يرموا ثلاثة  
 أشواط وأن يمشوا أربعا بين الركنين ليرى المشركون جلدهم ، فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم  
 أن الحمى قد وهنتهم هؤلاء أجلد من كذا وكذا أن فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور  
 أمرهم فيتذكر نعمة الله تعالى على إعزاز الإسلام وأهله . ويكره ترك الرمل بلا عذر ، ولو تركه  
 في شيء من الثلاثة لم يقضه في الأربع الباقية لأن هيئتها السكون فلا تغير كالجهر لا يقضى في الأخيرتين  
 بخلاف الجمعة مع المنافقين في ثمانية الجمعة لإمكان الجمع ، وأفهم كلامه أنه لو تركه في بعض الثلاثة  
 الأول أتى به في باقيها ( ويختص الرمل ) ويسمى خبيا ( بطواف يعقبه سعي ) مطاوب في حج  
 أو عمرة وإن كان مكيا للاتباع ، فإن رمل في طواف التقديم وسعى بعده لا يرمل في طواف الركن  
 لأن السعي بعده حينئذ غير مطاوب ولا رمل في طواف الوداع لذلك ( وفي قول ) يختص ( بطواف  
 التدموم ، وليقل فيه ) أي في رمله ندبا ( اللهم اجعله ) أي ماأنا فيه من العمل ( حجا مبرورا )  
 وهو الذي لا يخالطه معصية مأخوذ من البر وهو الطاعة ، وقيل متقبلا ( وذنبيا مغفورا ) أي اجعل  
 ذنبي مغفورا ( وسعي مشكورا ) والسعي هو العمل ، والمشكور هو المتقبل هذا إن كان حاجا .  
 أما المعتمر فيأتي فيه ماصر في دعاء المطاف ، ويقول في الأربع الأخيرة : رب اغفر وارحم وتجاوز  
 عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم . اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب  
 النار ( و ) خامسها ( أن يضطبع ) الذكر ولو صبيا ( في جميع كل طواف يرمل فيه ) للاتباع  
 ( وكذا ) يضطبع ( في السعي على الصحيح ) قياسا على الطواف بجامع قطع مسافة مأمور  
 بتكريرها وسواء اضطبع في الطواف قبله أم لا . والثاني لا لعدم وروده ، وقد يفهم كلامه عدم

( قوله ويسن إسرار ما ذكر ) أي ما لم يخش الغلط عند الإسرار ( قوله ومن قال إنه دون الحب  
 فتسد غلط ) أي بل الصواب أنه الحب كما يأتي ( قوله وأفهم كلامه أنه لو تركه في بعض الخ )  
 يتأمل بأي طريق أفهمه ( قوله وهو الذي لا يخالطه معصية ) وتقدم تفسيره بالاتساع في الاحسان  
 والزيادة فيه .



استحبابه في ركعتي الطواف وهو الأصح لكراهة الاضطباع في الصلاة فيزيله عند إرادتها ويعيده عند إرادة السعي ، ولا يسبق في طواف لايسبق فيه رمل (وهو جعل وسط رداؤه) بفتح السين في الأفصح (تحت منكبه الأيمن) مكشوفاً (و) جعل (طرفيه على الأيسر) كدأب أهل الشطارة ، والاضطباع افتعال مشتق من الضبع باسكان الباء ، وهو العضد (ولا ترمل المرأة) ولو ليلا في خاوة (ولا تضطبع) أي لا يطلب منها ذلك لأن بالرمل تبين أعطافها ، وبالاضطباع ينكشف ماهو عورة منها ، ومقتضى كلام المحرر تحريم ذلك حيث قال : وليس للنساء رمل ولا اضطباع فإن كان هو المراد فسيبه ما فيه من التشبيه بالرجال بل بأهل الشطارة منهم لكن ظاهر كلامهما في بقية كتبهما يأتي ذلك فالأوجه عدم التحريم عند انتفاء قصد التشبيه (و) سادسها (أن يقرب من البيت) لشرفه ولأنه أيسر في الاستسلام والتقبيل . قال الماوردي : والاحتياط الإبعاد عن البيت بقدر ذراع والكرماني بقدر ثلاث خطوات ليأمن الطواف على الشاذروان ، ونقل بعضهم عن الأصحاب أنه يبعد بأربع خطوات وهو غريب وكان ذلك كله عند عدم ظهور الشاذروان . أما حين ظهوره فلا احتياط كما هو ظاهر ، ومحل استحباب القرب من البيت مالم يتأذى أو يؤذي الزحام وإلا فالبعد أولى ، ومن ثم ندب له ترك الاستسلام والتقبيل حينئذ ، وقول الإمام إلا في ابتداء الطواف أو آخره فأحب له الاستسلام ولو بالزحام مراده خلافا لما وهم فيه الأسنوي الزحام البسير الذي لا تأذي فيه ولا إيذاء فيتوقاه إلا في ابتداء الطواف أو آخره . ويسن للأنثى والخنثى أن لا يقربا في حال طواف الذكور بل يكون كل منهما في حاشية المطاف بحيث لا تحصل مخالطتهم (فلوقات الرمل بالقرب) من البيت (لزحمة) أو نحوها ولم يرج فرجة مع القرب يرمل فيها لو انتظر (فالرمل مع بعد) عنه إلى حاشية المطاف (أولى) لأنه متعلق بنفس العباداة والقرب متعلق بمكانها والمتعلق بنفسها أولى كما أن الجماعة في البيت أولى من الانفراد في المسجد ، وبحث الزركشي أن البعد الموجب للطواف من وراء زمزم والمقام مكروه فترك الرمل أولى من ارتكابه ، فإن رجا فرجة وقف ليرمل فيها إن لم يؤذ أحدا بوقوفه فيها (إلا أن يخاف صدم النساء) بأن كن في حاشية المطاف (فالقرب بلا رمل أولى) من البعد مع الرمل لثلايتنقض طهره وكذا لو كان بالقرب أيضا نساء وتعذر الرمل في جميع المطاف لحوف لمسهم فترك الرمل أولى . ويسن أن يتحرك في مشيه ويرى من نفسه أنه لو أمكنه الرمل كما في العدو في السعي (و) سابعها (أن يوالى) الطائف (طوافه) للاتباع وخروجا من خلاف من أوجبه ويجوز الكلام فيه ولا يبطل به الخبر « ألا إن الله أحل فيه المنطق » غير أن الأولى تركه إلا في خير كما مر بمعروف ونهى عن منكر وتعليم جاهل وجواب مستفت ، ويكره البصق فيه بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره مكتنفا ووضع يده على فيه إلا في حالة تشاؤ به فيستحب وتشبيك أصابعه أو تفرقعها وكونه حاقبا

(قوله كدأب أهل الشطارة) الشاطر الذي أعيا أهله خبثا اه مختصر صحاح (قوله فالأوجه عدم التحريم) أي فيكون مكروها (قوله أن لا يقربا) هو بضم الراء من قرب من كذا وفتحها من قر به بكسر الراء متعديا ، والتقدير على الأول أن لا يقربا منه وعلى الثاني أن لا يقربا به (قوله خبر ألا إن الله أحل فيه المنطق) عبارة المحلى إلا أن الله قد أحل فيه الخ (قوله ويكره البصق فيه) أي في الطواف وإذ فعله فليكن بطرف ثوبه . أما القأوه في أرض المطاف فحرام كما هو معلوم (قوله وجعل يديه خلف ظهره الخ) وهل يكره ذلك في غيره أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأن فيه منافاة لما كان عليه

أو حاقنا أو بحضرة طعام توق نفسه له وكون المرأة متنقبة وليست محرمة ويظهر حمله على تنقيب  
بلا حاجة بخلافه لها كوجود من يحرم نظره إليها والأكل والشرب فيه وكراهة الشرب أخف  
وتطوعه في المسجد بالصلاة أفضل من مثل ذلك من الطواف (و) ثامنها (أن يصلي بعده ركعتين)  
للاتباع رواه الشيخان ويجزى عنهما غيرها بتفصيله السابق في ركعتي الإحرام وإنما لم يجبا لخير  
« هل عليّ غيرها؟ قال لا إلا أن تطوع » والأفضل كونهما (خلف المقام) للاتباع ومنه يؤخذ  
أن فعلهما خلفه أفضل منه في جوف الكعبة ويوجه بأن فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما  
أن ما عداها من النوافل يكون فعله في بيت الإنسان أفضل منه في الكعبة لما ذكر، وبما تقرّر  
علم ردّ قول من ادّعى أن قضية كلامهم أن خلف المقام أفضل من سائر بقاع المسجد ينافية قولهم  
في اللعان أفضل بقاعه ما بين الركن والمقام لأن أفضلية فعلهما خلف المقام ليست لأفضليته بل  
للاتباع وإلا لكانت في الكعبة أفضل مطلقاً ثم بالحجر تحت الميزاب ثم ما قرب منه إلى البيت ثم في  
بقيته لأنه أفضل من سائر المسجد، ويؤخذ منه أنه لو كانت الكعبة مفتوحة كان فعلهما  
فيها أفضل منه في الحجر وفي سائر المسجد وهو ظاهر، إذ تقديم الحجر لكونه من الكعبة  
مع أن ذلك ظني فتقديم الكعبة عليه أولى، ثم إلى وجه الكعبة لأنها أفضل الجهات كما قاله ابن  
عبد السلام وليس فيه إشعار خلافاً لما فهمه الجوزي بأنه أفضل من الحجر، لأن الحجر من الكعبة  
وليس في تقديمهم للحجر على جهة الكعبة ما يقتضي أن جهته أفضل من جهتها خلافاً لما زعمه  
أيضاً، لأن أفضلية فعلها فيه ليست لأفضلية جهته بل لكونه من البيت كما مر، ثم ما قرب  
منها. ثم بقية المسجد لأنه أفضل من سائر الحرم، ثم في بيت خديجة، ثم في بقية مكة  
فيما يظهر فيهما، ثم بالحرم، ثم حيث شاء من الأمانة فيما شاء من الأزمنة، ولا يفوتان  
إلا بموته. ويسن لمن أخرها إراقة دم وإن صلاها في الحرم بعد ذلك كما اقتضاه كلام الروضة  
وأصلها ويظهر أنه كدم التمتع ويصليهما الولي عن غير المميز، والأجبر عن مستأجره ولو  
معضوباً، وفارق صلاة المميز لهما وإن أحرم عنه وليه بأنه محرم حقيقة بخلاف المعضوب وله بلا  
كراهة أن يوالى بين أسابيع وبين ركعاتها. والأفضل أن يصلي عقب كل طواف ركعتيه،  
ومن سنن الطواف نيته إن كان طواف نسك أخذاً مما مر فلو كان عليه طواف إفاضة أو نذر  
ولم يتعين زمنه ودخل وقت ما عليه فنوى غيره عن غيره أو عن نفسه تطوعاً أو قدوماً أو وداعاً  
وقع عن طواف الإفاضة أو النذر كما في واجبات الحج والعمرة فقولهم إن الطواف يقبل الصرف أي

هيئة المتقدمين (قوله والأكل والشرب) أي ما لم تدع إليه ضرورة (قوله من مثل ذلك) أي باعتبار  
الزمنين (قوله أن يصلي بعده) أي متصلاً به عرفاً (قوله ثم ما قرب منه إلى البيت ثم في بقيته) حج وزاد  
فالحطيم (قوله ثم إلى وجه الكعبة) أي ثم بعد الحجر إلى وجه الخ (قوله كما قاله ابن عبد السلام)  
زاد في حج فبين اليمينين (قوله لأن أفضلية فعلها) أي الصلاة (قوله ثم ما قرب منها) أي الكعبة  
(قوله ولا يفوتان إلا بموته) فإن قلت: كيف هذا مع أنه يغني عنهما فريضة ونافلة. قلت: لا يضر  
هذا لاحتمال أنه لم يصل بعد الطواف أصلاً أو صلى لكن بقي سنة الطواف (قوله ويظهر أنه كدم  
التمتع) أي فيكون في حق القادر بشاة وفي حق غيره بصيام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا  
رجع (قوله والأجبر عن مستأجره) أي فلو تركهما الولي لهما والأجبر فينبغي أن يسن دم ويسقط  
من أجره الأجبر ما يقابل الركعتين.

(قوله أن خلف المقام  
أفضل من سائر بقاع المسجد)  
خبر أن ومراده بكلامهم  
ما قالوه في أفضلية فعل  
الركعتين خلف المقام  
(قوله ينافية قولهم الخ) من  
جملة مقول قول من ادّعى  
وكان اللائق أن يأتي فيه  
بالفاء أو الواو (قوله لأن  
أفضلية فعلهما الخ) هو  
وجه الرد (قوله ثم ما قرب  
منه إلى البيت) أي من  
الحجر (قوله ثم إلى وجه  
الكعبة) صادق مع البعد  
فيفيد مع المرتبة الآتية أن  
صلاتهما في أخريات المسجد  
من جهة الباب أفضل منها  
بالقرب ولو جدامن الكعبة  
من غير جهة الباب فانظر  
هل هو مراد (قوله ثم  
بقية المسجد) أي من غير  
جهة الباب على ما مر.

إذا صرفه لغير طواف آخر كطلب غريم كما مرّت الإشارة لذلك و ( يقرأ في الأولى ) منها سورة ( قل يا أيها الكافرون و ) يقرأ ( في الثانية ) سورة ( الإخلاص ) للاتباع رواء مسلم ولما في قراءتهما من الدلالة على الإخلاص المناسب لما هنا لأنّ المشركين كانوا يعبدون الأصنام ( ويجهرون ) فيهما ( ليلا ) من غروب الشمس إلى طلوعها وقولهم الأفضل في النافلة المفعولة ليلا التوسط بين الجهر والاسرار محله في النافلة المطلقة كما مر ( وفي قول تجب الموالاة ) بين أشواطه وأبعاضها ( و ) تجب ( الصلاة ) لأنه صلى الله عليه وسلم أتى بالأمرين وقال « خذوا عني مناسككم » والأصح الأول . أما الموالاة فلما مر في الوضوء لاتحاد الخلاف فيهما ومحل الخلاف في تفريق كثير بلا عذر فلو كان يسيرا أو كثيرا بعذر لم يضر حزمنا كالوضوء قال الإمام والكثير ما يغلب على الظن بتركه ترك الطواف إما بالإضراب عنه أو بظن أنه آثمه ومن العذر إقامة مكتوبة لاجتازة وراتبة بل يكره قطع الطواف الواجب لهما . وأما الصلاة فلا يخبر المار والقولان في وجوب ركعتي الطواف إذا كان فرضا فإن كان نفلا ففسسنة قطعاً وعلى الوجوب يصح الطواف بدونهما لاتقاء ركنيتهما وشرطيتهما ولا يتعين على المحرم أن يطوف بنفسه ( و ) لهذا ( لو حمل الحلال محرماً ) به عذر من صغر أو مرض أو لم يطف المحرم عن نفسه لإحرامه ولم يصرفه عن نفسه ( فطاف به ) ولم ينو لنفسه أو لهما ( حسب ) الطواف ( للحمول ) عن الطواف الذي لإحرامه كراكب بهيمة وفي بعض النسخ حسب للحمول بشرطه أي الطواف في حق الحمل من طهر وستر عورة ودخول وقت وهذا لا بد منه وإلا وقع للحامل فإن كان قد طاف عن نفسه لإحرامه فكما لو حمل حلالاً وسيأتي أو صرفه عن نفسه لم يقع عنه كما قاله السبكي وإن نواه الحامل لنفسه أو لهما وقع له عملاً بنيته في حقه ( وكذا ) يحسب للحمول أيضاً ( لو حمل محرماً قد طاف عن نفسه ) لإحرامه أو لم يدخل وقت طوافه كما يحشمه الأسنوي ( وإلا ) بأن لم يكن المحرم الحامل طاف عن نفسه ودخل وقت طوافه ( فالأصح ) أنه إن قصده للحمول فله ( فقط تنزيلاً للحامل منزلة الدابة وإما ) لم يقع للحامل لصرفه ذلك عن نفسه بناء على ما مر من اشتراط عدم صرفه الطواف لغرض آخر وهو الأصح . والثاني للحامل فقط كما لو أحرم عن غيره وعليه فرضه بناء على عدم ضرر الصارف وقيل يقع لهما جميعاً ( وإن قصده لنفسه أو لهما ) أو أطلق ( فللحامل فقط ) وإن قصد محموله نفسه لأنه الطائف ولم يصرفه عن نفسه ، ويؤخذ منه أنه لو حمل حلالاً لارتبوا

( قوله ما يغلب على الظن بتركه ترك الطواف ) كذا في النسخ ولعل لفظ بتركه محرف عن قوله بارتكابه ( قوله وهذا لا بد منه وإلا وقع للحامل ) في إطلاقه نظر إذ الفرض أنه لم ينو لنفسه ولا لهما أي بأن لم ينو شيئاً أو نواه للحمول أو أطلق وهو في الأخيرة قريب أخذاً مما يأتي بخلافه في الأولين كما هو ظاهر ومعلوم أن شرط وقوعه أن يكون متصفاً بشروط الطواف .

( قوله إذا صرفه لغير طواف آخر ) ومن الغير مسألة الحمل الآتية والمراد بالطواف الذي لا يعد صارفاً أن يقصد بفعله الطواف لكن عن غير الفرض فلا يقال يشكل ما هنا بما لو جهل محرماً ونوى بفعله الحمل فقط حيث وقع للحمول لأن ما هناك لم يجعل فيه طوافه عن غيره بل جعل دورانه غير طواف حيث جعل نفسه كالذابة ( قوله محله في النافلة المطلقة ) قضيته أنه يجهر بركعتي الإحرام ليلاً وقد قدمنا خلافه ( قوله لاجتازة الخ ) أي وإن تعين ويعذر في التأخير إلى فراغه فإن خيف تغير الملت فينبغي وجوب قطعه ( قوله وهذا لا بد منه ) وقضية اشتراطهم ذلك في حق الحمل عدم اشتراطه في الحامل فيجوز كونه محدثاً وعارياً لكن يستثنى منه ما لو كان الحامل ولياً أو مأذونه فتشترط فيه الطهارة لما مر ثم قال والفرق بين الولي وغيره أن مباشرة الولي أو مأذونه تتوقف عليها صحة طواف غير المميز بخلاف غيره وبه صرح حجج ( قوله عملاً بنيته في حقه ) أي وإلغاء نية غيره ( قوله فالأصح ) أنه إن قصده للحمول فله ( هذا يخالف ما مر بعد قول المصنف فالولي



وقع للحامل ولهذا قال في المجموع ويقاس بالمحرمين الحلالان الناويان فيقع للحامل منهما على الأصح وسواء في الصغير حمله وليه الذي أحرم عنه أم غيره لكن ينبغي كما أفاده الشيخ في حمل غير الولى أن يكون بإذن الولى لأن الصغير إذا طاف راكباً لا بد أن يكون وليه أو نائبه سائقاً أو قائداً كما مر وحمله في غير المميز وخرج بقوله حمل ما لو جعله في شيء موضوع على الأرض أو سفينة وجذبه فيقع للحامل والمحمول مطلقاً إذ لا تعلق لطواف كل منهما بطواف الآخر لانفصاله عنه وتصوير المصنف المسئلة بما إذا كان المحمول واحداً جرى على الغالب وإلا فلو كان المحمول اثنين فأكثر لم يختلف الحكم وتضية كلام السكاكي أنه لا فرق في أحكام المحمول بين الطواف والسمى وهو كذلك وإن نظر فيه الزركشى إذ لا وجه للنظر مع كونه يشترط فيه عدم الصارف كالطواف وقد صرح بذلك أبو زرعة وغيره تبعاً للشيخ الحب الطبري لكن سيأتي عن الشيخ أنه كالوقوف وإن حمله في الوقوف أجزأ فيهما بمعنى مطلقاً والفرق أن المعتبر ثم السكون أى الحضور وقد وجد من كل منهما وهنا الفعل ولم يوجد منهما ، ولو طاف محرم بالحج معتقداً أن إحرامه عمرة فبان حجا وقع عنه كما لو طاف عن غيره وعليه طواف وما ذكر فيما إذا نوى نفسه ومحموله هو ما ذكره الشيخان في كتبهما واعترضه الأسنوى بما ردد عليه فيه وبأن الذى رجحه الأصحاب مأمراً لموافقته نص الاملاء والقياس في أنه لو نوى الحج له ولغيره وقع له فكذا ركنه .

( قوله أجزأ فيهما ) لعل  
في بمعنى عن .

### [ فصل ]

فيما يختتم به الطواف  
( قوله بشرطه ) أى خلق  
المطاف .

### ( فصل )

فيما يختتم به الطواف وبيان كيفية السمي

( ليستلم الحجر ) الأسود ندبا بشرطه في الأنتى والخنثى ( بعد الطواف ) وقوله ( وصلاته ) مزيد على المحرر للاتباع وليكون آخر عهده ما ابتدأ به واقتصاره على الاستلام يقتضى عدم سنية تقبيل الحجر والسجود عليه قال الأسنوى فإن كان الأمر كذلك فلعل سببه المبادرة للسمى اه والظاهر كما أفاده الشيخ سن ذلك قال الزركشى وعبرة الشافعى تشير إليه ( ثم يخرج من باب الصفا )

أن يحرم عن الصبي الذى لا يميز الخ من قوله ولا يكتفى بالطواف والسمى من غير استصحابه وإنما فعلهما به بعد فعلهما عن نفسه نظير ما مر في الرمي اه . أقول : وقد يقال يمكن تصوير ما هناك بما لو أطلق وما هنا مصور بما إذا قصد المحمول وحده سواء كان بالغاً أم صبياً بدليل قوله الآتى وسواء في الصغير حمله وليه الخ ( قوله أوسفينة وجذبه الخ ) نعم إن قصد الجاذب المشى لأجل الجذب بطل طوافه لأنه صرفه اه حجج وقوله مطلقاً أى سواء نوى الحامل نفسه أوهما أو أطلق . أما لو نوى المحمول فقط فقد صرف فعله عن طواف نفسه وقد تقدم أنه يقبل الصرف حيث قصد به غير الطواف ومن ثم قال حجج نعم الخ ( قوله أنه كالوقوف ) أى في عدم قبول الصرف وهو ضعيف ( قوله إذا نوى نفسه ومحموله ) أى من وقوعه للحامل .

### ( فصل فيما يختتم به الطواف )

( قوله بشرطه ) وهو خلق المطاف .

ندبا (للسعي) بين الصفا والمروة للاتباع رواه مسلم وروى الدار قطنى والبيهقى بإسناد حسن « يا أيها الناس اسعوا فان الله سبحانه وتعالى كتب عليكم السعي » (وشروطه) أى شروطه (أن يبدأ بالصفا) ويختتم بالمروة للاتباع مع خبر « خذوا عني مناسككم » وخبر « ابدؤا بما بدأ الله به » فلو بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها إلى الصفا مرة ويكمل سبعا بأخرى ولو نسي السابعة بدأ بها من الصفا أو السادسة حسبته الخمس قبلها دون السابعة لأن الترتيب شرط فيلزمه سادسة من المروة وسابعة من الصفا أو الخامسة جعلت بدلها السابعة ولغت السادسة ثم يأتي بها وسابعة (وأن يسعى سبعا) للاتباع (ذهابه من الصفا إلى المروة مرة) بالرفع خبر ذهابه (وعوده منها إليه أخرى) ولومنكوسا أو كان يمشى القهقري فيما يظهر إذ القصد قطع المسافة ويشترط قطع المسافة بين الصفا والمروة كل مرة ولا بد أن يكون قطع ما بينهما من بطن الوادي وهو المسعى المعروف الآن وإن كان في كلام الأزرقي ما يوهم خلافه فتد أجمع العلماء وغيرهم من زمن الأزرقي إلى الآن على ذلك ولم أرفي كلامهم ضبط عرض السعي وسكوته عنده لعدم الاحتياج إليه فإن الواجب استيعاب المسافة التي بين الصفا والمروة كل مرة ولولا توى في سعيه عن محل السعي يسيرا لم يضر كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه وأن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه ورؤوس أصابع رجليه بما يذهب إليه منهما وإن كان راكبا سيردابه حتى يلصق حافرها بذلك وبعض درج الصفا محدث فليحذر من تخلفها وراءه ويسن فيه الطهارة والستر والمشي والموااة فيه وبينه وبين الطواف والرمي والله كرم المأثور كما يأتي ويكره وقوف الساعي في أثناء سعيه بلا عذر لحديث أو غيره وأن يصلي بعده ركعتين لا الركوب اتفاقا ولا يجزى فيه خلاف الركوب في الطواف قاله في المجموع لكن نقل عن النص كراهته ويؤيدها ما في ذلك من الخروج من خلاف من منعه إلا أن يقال إنه خلاف سنة صحيحة وهي ركوبه صلى الله عليه وسلم في بعضه وسعى غيره بلا عذر لصغر أو مرض خلاف الأولى والمروة أفضل من الصفا كما قاله ابن عبد السلام لأنها مرور الساعي في سعيه أربع مرات والصفا مروره فيه ثلاثا فإنه أول ما يبدأ باستقبال المروة ثم يختتم به وما أمر الله بمباشرة في القرية أكثر فهو أفضل وبداءته بالصفا وسيلة إلى استقبال المروة قال والطواف أفضل أركان الحج حتى الوقوف اه وهو المعتمد وإن نظر فيه الزركشى بأن أفضلها الوقوف لخبر « الحج عرفة » ولهذا لا يفوت الحج إلا بفواته ولم يرد غفران في شيء ما ورد في الوقوف فالصواب القطع بأنه أفضل الأركان فقد صرح الأصحاب بأن الطواف قرينة في نفسه وجعله الشارع بمنزلة الصلاة التي هي أعظم عبادات البدن بعد الإيمان بخلاف الوقوف وقد يقال بأن الطواف أفضل من حيث ذاته لأنه مشبه بالصلاة وقرينة مستقلة والوقوف أفضل من حيث كونه ركنا للحج لفواته به وتوقف صحته عليه واختصاصه به ويحمل كلام ابن عبد السلام على الأول والزركشى على الثاني وما نظر به في أول كلامه أيضا بأن الصفا قدمت في القرآن والأصل فيما قدم فيه أنه للاهتمام به المشعر بشرفه إلا أن يقوم دليل على خلافه

(قوله فإن الواجب استيعاب المسافة الخ) في هذا التعليل المقصود نظر لا يخفى لصدقه بقطع المسافة بين الصفا والمروة لامن المحل المعروف بالمسجد مثلا (قوله وبعض درج الصفا محدث فليحذر الخ) بين الشهاب ابن حجر أن ذلك بالنسبة لأزمة متقدمة وإلا فالآن قد ارتدمت تلك الدرج بل وبعض الدرج الأصلية (قوله من حيث كونه ركنا) أى فأفضليته لغيره (قوله وما نظر به) للنظر هو الشهاب حج في إمداده .

(قوله وخبر ابدؤا بما بدأ الله به) وفي رواية مسلم أبدأ بما الخ محلى (قوله لا الركوب اتفاقا) معتمد أى فلا يكره لكنه خلاف الأولى لما تقدم من سن المشي فيه (قوله لأنها مرور الساعي) أى لأن الوصول إليها مرور الخ (قوله فالصواب القطع) من كلام الزركشى .

و بأن ما ذكره ليس ظاهرا في الدلالة لما قاله ، بل قد يدل على ما قلناه بأن يقال : ما أمر الشرع بمباشرة بالعبادة قبل نظيره وعدم الاعتماد بمباشرة نظيره قبله يكون أفضل لأنه الأصل وغيره تابع له والضرورة قاضية بتفضيل المتبوع ، وقد بان بما ذكرته أن الصفا هي الأصل ، إذ لا يعتد بالمروءة قبلها فتكون تابعة لها صحة ووجوب فكانت الصفا أفضل ، ودعوى أنها وسيلة ممنوعة إذ لا يصدق عليها حدها كما لا يخفى يرد بأن البداءة بالصفا لبيان الترتيب وضرورته فلا إشعار في تقديمها بأفضليتها وبأن البداءة بالشيء لا تستلزم أفضلية المبدأ على الآخر كصوم رمضان آخره أفضل من أوله ( وأن يسمى بعد طواف ركن أو طواف (قدوم) لأنه الوارد من فعله عليه الصلاة والسلام ، ونقل الماوردي الإجماع على ذلك ( بحيث لا يتخلل بينهما ) أى بين السعى وطواف القدوم ( الوقوف بعرفة ) وإن تخلل بينهما زمن طويل ، فلو وقف بها لم يحز السعى إلا بعد طواف الإفاضة لدخول وقت طواف الفرض فلم يحز أن يسعى بعد طواف نفل مع إمكانه بعد طواف فرض ، ولو نوى بطوافه بعد الوقوف وانتصاف ليلة النحر طواف قدوم لغت نيته وانصرف لطواف الركن وكذا لو نواه معتمر انصرف لطواف عمرته ويحصل بطوافهما للفرض ثواب طواف القدوم كتحية المسجد ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم أحرم بالحج فهل له السعى حينئذ كما اقتضاه إطلاقهم أولا ، ويحمل كلامهم على ما لو صدر طواف القدوم حال الإحرام لشمول نية الحج لهما حينئذ فكانت التبعية صحيحة لوجود المجانسة بخلافه في ذلك ، فالمجانسة منتفية بينهما كل محتمل ، وظاهر كلامهم الآتي في طواف الوداع يؤيد الثاني وهو الظاهر ولو طاف للقدوم فهل له أن يسعى بعده بعض السعى ويكمله بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظر أيضا والأقرب لكلامهم المنع (ومن سعى بعد طواف (قدوم لم يعده) أى لا يستحب له إعادته بعد طواف الإفاضة لأنه لم يرد بل تكره إعادته كما قاله الشيخ أبو محمد إذ هو بدعة لكن الأفضل تأخيره عن طواف الإفاضة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى . قال : لأن لنا وجهها باستحباب إعادته بعده . نعم يجب على نحو صبي بلغ بعرفة إعادته كما مر ولو أخره إلى ما بعد طواف الوداع لم يعتد بوداعه لأنه إنما يؤتى به بعد فراغ الناسك ولا فراغ قبل السعى ، ولا فرق في عدم الاعتماد بين أن يبلغ قبل سعيه مسافة القصير أولا لأنه حيث بقي السعى فأحرامه باق لأنه ركن لا تحلل بدونه ولا يجبر بدم فلا يتصور أن يعتد بوداعه ، واعترض في المهمات قولهما لا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع بتصوره بعده بأن يحرم من مكة بحج ثم يقصد الخروج لحاجة قبل الوقوف : أى إلى مسافة قصر لما يأتي فانه يؤمر بطواف الوداع ، فإذا عاد كان له أن يسعى كما صرح به البندنجي والعمرائي لأن الموالاة بينهما ليست بشرط . قال وكذا لمن أحرم بالحج من مكة إذا طاف للوداع لخروجه إلى منى أن يسعى بعده اه وفي نص البويطي وكلام الحفاف ما يوافقه ومع ذلك فالمعتمد ما قاله في المجموع ردّا عليهما من أن ظاهر كلام الأصحاب اختصاصه بما بعد

( قوله بل قد يدل على ما قلناه ) كان الأولى أن يقول بل قد يعارض بنظيره بأن يقال الحج ( قوله وقد بان بما ذكرته ) كان ينبغي أن يقول قال أى المنظر وما ذكرته الحج ( قوله يرد بأن البداءة ) في هذا الردّ نظر لا يخفى ( قوله وكذا لمن أحرم بالحج من مكة إذا طاف للوداع الحج ) في هذا التصوير نظر لأنه يبطل حينئذ كونه وداعا ( قوله ردّا عليهما ) أى على البندنجي والعمرائي .

( قوله يرد ) خبر قوله وما نظربه في أول كلامه الحج ( قوله لدخول وقت طواف الفرض ) قضيته عدم امتناع السعى قبل انتصاف ليلة النحر وليس مرادا كما صرح به حج حيث قال في أثناء كلام ويفرق بينه أى السعى وبين من عاد لمكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل فانه يسأل القدوم ولا يجزئه السعى حينئذ بأن السعى متى أخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد طواف الإفاضة ( قوله انصرف لطواف عمرته ) كل من هذين علم من قوله قبل فلو كان عليه طواف إفاضة أو نذر لم يتعين زمنه الحج .



القدوم والافاضة ، وقولهما إن ذلك مذهب الشافعي أى بحسب ما فهماه ، فلا يقال كيف يدفع بكلامه نقلهما الصريح ، وصوب الأسنوى أيضا وقوعه بعد طواف نفل بأن يحرم المسكى بالحج ثم يتنفل بطواف ثم يسعى بعده وقد جزم بالاجزاء في هذه الحب الطبرى ، ويوافقه قول ابن الرفعة : اتفقوا على أن شرطه أن يقع بعد طواف ولو نفلا إلا طواف الوداع ويرده ما مر عن المجموع أيضا ( ويستحب ) للذكر ( أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة ) «لأنه صلى الله عليه وسلم رقى على كل منهما حتى رأى البيت» رواه مسلم . أما الأنثى والخنثى فلا يسنّ لهما الرقى أى إلا إن خلا الحل عن غير المحارم فيما يظهر كما نبه عليه وعلى الخنثى الأسنوى وتبعه عليه تلميذه أبو زرعة وغيره ، وما اعترض به من أن المطلوب من المرأة ومثلها الخنثى إخفاء شخصها ما أمكن وإن كانت في خلوة . ألا ترى أنه لا يسنّ لها التخوية في الصلاة ولو في خلوة يردّ بأن الرقى مطلوب لكل أحد غير أنه سقط عن الأنثى والخنثى طلبا للستر فاذا وجد ذلك مع الرقى صار مطلوبا ، إذ الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما وبأن قياس ما نحن فيه على التخوية ممنوع لأنها مثيرة للشهوة ومحركة للفتنة ولا كذلك الرقى فلا تصل له ، ويؤيد ما قاله الأسنوى ما مر في الجهر بالصلاة والقول بأن إخفاء الشخص يحتاط له فوق الصوت مردود بأن سماع الصوت قد يكون سببا لحضور من سمعه من بعد ولا كذلك الرقى في الخلوة ( فاذا رقى ) بكسر القاف ( قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر ) من كل شيء ( والله الحمد ) أى على كل حال لا غيره كما يشعر به تقديم الخبر ( الله أكبر على ما هدانا ) أى دلنا على طاعته بالإسلام وغيره ( والحمد لله على ما أولانا ) من نعمه التي لا حصر لها ( لا إله إلا الله وحده لا شريك له ) تقدم شرحه في خطبة الكتاب ( له الملك ) أى ملك السموات والأرض لا غيره ( وله الحمد يحيي ويميت بيده ) أى قدرته ( الخير وهو على كل شيء قدير ) خبر مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم لما بدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة ووجد الله وكبره وقال لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك قال هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى أتى المروة ففعل على المروة ما فعل على الصفا » وفيه زيادة ونقصان بالنسبة لما ذكره المصنف ( ثم يدعو بما شاء دينا ودنيا ) لأنها أمكنة يستجاب فيها الدعاء وكان عمر يطيل الدعاء هنالك واستحبوا من دعائه أن يقول : اللهم إنك قلت - ادعوني أستجب لكم - وأنت لا تخلف الميعاد وإنى أسألك كما هديتني للإسلام أن لاتنزع عني حتى تتوفاني وأنا مسلم ( قلت : ويعيد الله ذكر والدعاء ثانيا وثالثا ، والله أعلم ) للاتباع ( و ) يسنّ ( أن يمشى ) على هيئته وسجيته ( أول السعى وآخره ) أن ( يعدو الذكر ) أى يسعى سعيا شديدا فوق الرمل ( في الوسط ) الذى بينهما للاتباع رواه مسلم . أما المرأة والخنثى فلا ، وينبغى أن يقصد بذلك السنة لا اللعب ومسابقة أصحابه فيخرج عن كونه سعيا بقصد المسابقة والراكب يحرك دابته بحيث لا يؤذى المشاة ( وموضع النوعين ) أى المشى والعدو

( قوله بأن الرقى مطلوب لكل أحد ) فيه مضادة لأن الخصم لا يسامه :

( قوله ألا ترى أنه لا يسنّ لها التخوية ) هى رفع البطن عن الفخذين وإبعاد المرفقين عن الجنبين ( قوله فلا تصل إليه ) أى لاتساويه في العلة حتى يمنع قياسا عليها ( قوله ثم دعا بين ذلك ) أى بين ما ذكره من التوحيد ( قوله ثم نزل إلى المروة ) أى وسار حتى أتى المروة ( قوله فيخرج عن كونه سعيا ) هو ظاهر ما قدمه من أنه يقبل الصبر . أما على ما نقله الشيخ فلا .

(معروف) هناك فيمشى حتى يبقى بينه وبين الليل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعدو حتى يتوسط بين الميئين الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بجدار العباس رضى الله عنه فيمشى حتى ينتهى إلى المروة ، فإذا عاد منها إلى الصفا مشى في محل مشيه وسعى في محل سعيه . ويسن أن يقول في السعى ولو أنثى : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم .

### ( فصل )

في الوقوف بعرفة وما يذكر معه

( يستحب للإمام الأعظم إن خرج مع الحجيج ( أو منصوبه ) لهم إن لم يخرج الإمام ( أن يخطب بمكة في سابع ذي الحجة ) بكسر الحاء أفصح من فتحها المسمى بيوم الزينة لتزيتهم فيه هوادجهم وتكون عند الكعبة وإنما يخطب ( بعد صلاة الظهر ) أو الجمعة إن كان يومها ( خطبة فردة ) ولا تكفى عنها خطبة الجمعة لأن السنة فيه التأخير عن الصلاة كما تقرر ولأن القصد بها التعليم لا الوعظ والتخويف فلم يشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف . ويسن أن يكون محرما كما مروى يفتتحها بالتلبية والحلال بالتكبير ( يأمرهم فيها بالغدو ) في اليوم الثامن المسمى يوم التروية لأنهم يتروون فيه الماء ( إلى منى ) بكسر الميم بالصرف وعدمه ، وتذكر وهو الأغلب ، وقد توثق ، وتخفيف نونها أشهر من تشديدها . سميت بذلك لكثرة ما يبنى : أى يراق فيها من الدماء ( ويعامهم ) فيها ( ما أمامهم من المناسك ) رواه البيهقي ، فإن كان فتيها قال : هل من سائل وخطب الحج أربع هذه وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الأول وكلها فرادى وبعد صلاة الظهر إلا يوم عرفة فثنتان وقبل صلاة الظهر ، وكل ذلك معلوم من كلامه هنا وفيما يأتي ، وقضية كلامه أنه يخبرهم في كل خطبة بجميع ما بين أيديهم من المناسك ، وأطال الأسنوى في الانتصار له لكن الذى ذكره أنه يخبرهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك إلى الخطبة الأخرى وهو محمول أخذنا من النص على أنه لبيان الأقل

( قوله ولو أنثى ) لم يظهر لأخذها غاية هنا معنى ، إذ الصيغة بالنسبة لهما سواء اللهم إلا أن يقال مراده التعميم .

### ( فصل )

في الوقوف بعرفة

( قوله في الوقوف بعرفة ) قدمه مع أنه مؤخر لفظا لأنه المقصود بالنات ( قوله كان يومها ) أى السابع ( قوله ولأن القصد بها التعليم ) أخذ بعضهم من هذا أنه تكرر الخطبة أو تعدد الخطباء لأن التعليم لا يحصل إلا بذلك للكثرة . أقول : والظاهر أنه غير مراد بل ينبغى الاكتفاء بخطبة واحدة أخذنا باطلاقهم ( قوله أشهر من تشديدها ) أى مع الصرف وعدمه والتذكير والتأنيث على ما استفاد من إطلاقه ( قوله قال هل من سائل ) أى حال الخطبة .

### [ فصل ]

في الوقوف بعرفة

( قوله وقضية كلامه )  
لعل المراد بطريق مفهوم  
الموافقة المساوى فما لم  
يذكره مقيس على ما ذكره  
ولهذا جعله من قضية  
كلامه لا من صريحه .

والأول لبيان الأكل، ولو توجهوا للوقوف قبل دخول مكة استحب لإمامهم أن يفعل كما يفعل إمام مكة قاله الحب الطبري . قال الأذري : ولم أره لغيره ويأمر فيها أيضا المتمتعين . قال في المجموع : والمكيين بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد إحرامهم كما اقتضاه نقل المجموع له عن البويطي والأصحاب بخلاف المفرد والقارن الآفاقيين لا يؤمران بطواف وداع لأنهما لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل إقامتهما ( ويخرج ) ندبا ( بهم من غد ) بعد صلاة الصبح إن لم يكن يوم جمعة ( إلى منى ) بحيث يصلون الظهر وباقي الخمس بها فإن كان يوم جمعة ندب أن يخرج بهم قبل الفجر لأن السفر يومها بلا عذر كتخلف عن رفقة بعد الفجر وقبل فعلها إلى حيث لا يصلي الجمعة حرام فحلّه فيمن تزمه ولم تمكنه إقامتها منى وإلا بأن أحدث ثم قرية واستوطنها أو يعون كاملون جاز خروجه بعد الفجر ليصلي معهم وإن حرم البناء ثم ( ويبيتوا ) ندبا ( بها ) فليس بركن ولا واجب . ومن البدع القبيحة ما اعتاده بعض الناس في هذه الليلة من إيقاد الشموع وغيرها وهو مشتمل على منكرات . قال الزعفراني : يسئ المشي من مكة إلى المناسك كلها إلى انتضاء الحج لمن قدر عليه وأن يقصد مسجد الحيف فيصلي فيه ركعتين ويكثر التلبية قبلهما وبعدهما ويصلي مكتوبات يومه وصبح غده في مسجدها ( فإذا طلعت الشمس ) على ثبير بفتح المثناة جبل كبير بمزدلفة على يمين الذهاب من منى إلى عرفات ( قصدوا عرفات ) مكثرين من التلبية والدعاء مارين على طريق ضب وهو الجبل المطل على منى ويعودوا على طريق المأزمين وهو بين الجبلين للاتباع ، ويسئ للسائر أن يقول : اللهم إليك توجهت وإلى وجهك الكريم أردت فأجعل ذنبي مغفورا وحجتي مبرورا وارحمي ولا تخيبي إنك على كل شيء قدير ، وأن يعود في طريق غير الذي ذهب فيه . قلت كما قال الرافعي في الشرح ( ولا يدخلونها بل يقيمون بئمة ) وهي بفتح النون وكسر الميم ويجوز إسكانها مع فتح النون وكسرها موضع ( بقرب عرفات حتى تزول الشمس ، والله أعلم ) للاتباع رواه مسلم . ويسئ أن يعتسل بئمة للوقوف فإذا زالت الشمس ذهبوا إلى مسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم وصدره من عرنة بضم العين وآخره من عرفة ويميز بينهما صخرات كبار فرشت هناك . قال البغوي : وصدره محل الخطبة والصلاة ( ثم يخطب الإمام ) أو منصوبه ( بعد الزوال ) بهم على منبر أو مرتفع فيه لافي عرفات قبل صلاة الظهر ( خطبتين ) خفيفتين وتكون الثانية أخف من الأولى يبين لهم في الأولى المناسك ككيفية الوقوف وشروطه والدفع إلى مزدلفة والمبيت بها والدفع إلى منى والرمي وما يتعلق بجميع ذلك ويحثهم على إكثار الدعاء والذكر والتلبية بالوقوف ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الإخلاص ، حين يقوم إلى الخطبة الثانية يؤذن للظهر فيفرغ الخطبة الثانية مع فراغ المؤذن من الأذان للاتباع رواه الشافعي . ولما كان القصد بالثانية إنما هو مجرد الذكر والدعاء والتعليم إنما هو في الأولى شرعت مع الأذان وإن منع سماعها قصدا للبادرة بالصلاة ( ثم ) بعد فراغه من الخطبتين ( يصلي بالناس الظهر والعصر

( قوله كما يفعل إمام مكة ) أي بأن يخطب في سابع ذي الحجة إلى آخر ما تقدم ويأمر فيها أيضا المتمتعين قال في شرح المنهج : وهذا الطواف مسنون ( قوله وإن حرم البناء ) ثم يؤخذ من هذا صحة الجمعة في السنانية الكائنة ببولاق وإن كانت في حريم النهر لأنه لا تلازم بين الحرمة وصحة صلاة الجمعة وهو ظاهر قوله لمن قدر عليه أي ولم يخف تأذيا ولا نجاسة ( قوله في مسجدها ) أي مسجد منى وهو مسجد الحيف .

( قوله ندب أن يخرج بهم قبل الفجر ) أي فإن لم يفعل هذا المنسوب وتخلف إلى ما بعد الفجر وجب عليه المكث إلى صلاة الجمعة إن لم تتأت له بعد خروجه فلا منافاة بين ندب الخروج قبل الفجر وبين حرمة السفر بعده كما لا يخفى ( قوله كتخلف ) أي أو تخوف تخلف فهو مثال للعذر ( قوله في مسجدها ) أي منى وهو مسجد الحيف وكان الأولى خلاف هذا التعبير ( قوله وأن يعود في طريق غير الذي ذهب فيه ) ليس هذا مكرر مع مأمرا من أنه يذهب من طريق ضب ويرجع من طريق المأزمين لأن هذا أعم . والحاصل أن السنة ذهابه من طريق ورجوعه من أخرى والأولى أن يكون الذهاب من طريق ضب والرجوع من طريق المأزمين فليراجع .



(جمعا) تقديمًا للاتباع رواه مسلم ويقصرهما أيضا والجمع والقصر هنا وفيما يأتي بالمزدلفة للسفر لا للنسك فيختصان بسفر القصر فالمسكيون ومن سفره قصر يقول لهم الإمام بعد سلامه أتوا ولا تجمعوا معنا فإننا قوم سفر. وفي المجموع عن الشافعي والأصحاب أن الحجاج إذا دخلوا مكة ونووا أن يقيموا بها أربعا لزمهم الإتمام فإذا خرجوا يوم التروية إلى منى ونووا الذهاب إلى أوطانهم عند فراغ نسكهم كان لهم القصر من حين خرجوا لأنهم أنشأوا سفرا تقصر فيه الصلاة اه وظاهر أن محل ذلك فيما كان معهودا في الزمن القديم من سفرهم بعد نفرهم من منى بيوم ونحوه. وأما الآن فاطردت عادة أكثرهم باقمة أميرهم بعد النفر فوق أربعة أيام كوامل فلا يجوز لأحد ممن عزم على السفر معهم قصر ولا جمع لأنهم لم ينشأوا حينئذ سفرا تقصر فيه الصلاة ثم بعد فراغهم من الصلاة يذهبون إلى الموقف ويعجلون السير إليه، وأفضله للذكر موقفه صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبار المفترشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفة فإن تعذر الوصول إليها لرحمة قرب منها بحسب الإمكان، وبين مسجد إبراهيم وموقف النبي صلى الله عليه وسلم نحو ميل. أما الأنثى فينصب لها الجالوس، في حاشية الموقف ومثلها الخثى إلا أن يكون لها نحو هودج فالأولى لها الركوب فيما يظهر (و) يسق (أن يقفوا) أي الإمام أو منصوبه والناس (بعرفة إلى الغروب) للاتباع رواه مسلم، والأفضل بقاؤهم بعده حتى تزول الصفرة قليلا، وظاهر أن أصل الوقوف واجب مع أنه بالنصب في كلامه لعطفه له على يخطب المقتضى لاستجابته وهو صحيح من حيث طلب استمراره إلى الغروب إذ هو مستحب حينئذ (وأن يذكروا الله تعالى ويدعوه) بالكثارة (ويكثرُوا التهليل) للاتباع رواه مسلم، وصح «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصرى نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيرا مما نقول» إلى غير ذلك من الأدعية المعروفة ويكرّر كل دعاء ثلاثا ويفتتحه بالتحميد والتمجيد والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويختتمه بمثل ذلك مع التأمين ويكثر من البكاء فهناك تسكب العبرات وتقال العثرات. وفي البحر عن الأصحاب: يستحب أن يكثر من قراءة سورة الحشر وليحرص في ذلك اليوم والذي بعده على الحلال الصرف إن تيسر وإلا فما قلت شبهته فإن المتكفل باستجابة الدعاء هو خلوص النية وحل المطعم والمشرب مع مزيد الخضوع والانكسار. ويسنّ رفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه والإفراط في الجهر بالدعاء وغيره مكروه وأن يبرز للشمس إلا لعذر كنعص دعاء أو اجتهاد إذ لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم استظل هنا مع أنه صحّ أنه ظلل عليه بثوب وهو يرمى الحجرة وأن يفرغ قلبه من الشواغل قبل الزوال وأن يتجنب الوقوف في الطريق والأفضل أن يكون الواقف بعرفة متطهرا من الحدث والخبث مستورا العورة،

(قوله وظاهر أن محل ذلك فيما كان معهودا الخ) وظاهر أنهم في هذه الأزمان يقصرون ويجمعون في مكة إذا دخلوها وبعد خروجهم منها إلى عرفات حتى يرجعوا إليها بعد أيام مني لأن بدخولهم إلى مكة قبل الوقوف لا ينقطع سفرهم لأنهم لم ينووا الإقامة بها في هذا الدخول أربعة أيام صحاح لأن دخولهم إليها الآن في الغالب إما في الخامس أو الرابع أو نحو ذلك ثم يخرجوا إلى عرفات في الثامن (قوله وأفضل ما قلت الخ) أي عشية عرفة كما في روايات.

(قوله وأفضله للذكر موقفه) أي المحل المعروف بأنه موقف النبي صلى الله عليه وسلم لا خصوص المكان الذي وقف فيه بعينه (قوله اجعل في قلبي نورا) أي اهتداء للحق (قوله وفي بصرى نورا) أي ولو كان أعمى (قوله والتمجيد) أي التعظيم (قوله تسكب العبرات) أي الدموع (قوله إلا لعذر كنعص دعاء) أي لما تؤثر فيه الشمس من البروز لها.

( قوله وقال أحمد لأبأس به ) ينبغي تأخيره عن قوله إلى أنه لا كراهة في التعريف بغير عرفة ولا يخفف أمره إذا خلا عن اختلاط الرجال بالنساء وإلا فهو من أخشها ( فإذا غربت الشمس ) يوم عرفة ( قصدوا مزدلفة ) مارين على طريق المأزمين وعليهم السكنينة والوقار ، ومن وجد فرجة أسرع وهي كلها من الحرم وحدها ما بين مأزى عرفة ووادي محسر مشتقة من الازدلاف وهو التقرب لأن الحجاج يتقربون منها إلى متى والازدلاف التقريب وتسمى أيضا جمعا بفتح الجيم وسكون الميم سميت بذلك لاجتماع الناس بها ( وأخروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعا ) للاتباع وهو للسفر كما مر وأطلق المصنف ندب التأخير إليها وقيدته جمع تبعا للنص بما إذا لم يخش فوت وقت الاختيار للعشاء فإن خشيه صلى بهم في الطريق قال في المجموع ولعل إطلاق الأكثرين محمول على هذا وفيه أن السنة أن يصلوا قبل حط رحلهم بأن ينيخ كل جملة ويعقله ثم يصلون للاتباع رواه الشيخان ويصلي كل رواتب الصلاتين كما مر قبيل باب الجمعة ولا يتنفل نفلا مطلقا ويتأكد إحياء هذه الليلة لهم كغيرهم بالذكر والشكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بمزدلفة للاتباع . واعلم أن المسافة من مكة إلى متى ومن مزدلفة إلى كل من عرفة ومتى فرسخ ذكره في الروضة ( وواجب الوقوف ) بعرفة ( حضوره ) أي الحرم أدنى لحظة بعد زوال يوم عرفة ( بجزء من أرض عرفات ) الخبر « وقفت ههنا وعرفة كلها موقف » رواه مسلم وحدود عرفة معروفة وليس منها نمرة ولا عرنة ودليل الوقوف « الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج » رواه أبو داود ولا يشترط المكث بها كما قال ( وإن كان مارا في طلب آبق ونحوه ) كغيرهم ودابة شاردة فعلم أنه لا يضرب صرفه لجهة أخرى ولا جهله بالبقعة أو اليوم ( و ) لكن ( يشترط كونه ) محرما ( أهلا للعبادة ) إذا أحرم بنفسه ( لا مغمى عليه ) جميع وقت الوقوف كما في الصوم ،

( قوله مستقبل القبلة راكبا ) أي حيث كان ذكر أو أنثى تيسر لها الركوب في المودج لما مر في قوله أما الأنثى فيندب لها الجلوس الخ ( قوله إلى أنه لا كراهة في التعريف ) معتمد وهو جمع الناس يوم عرفة بعد صلاة العصر للدعاء وذكر الله تعالى إلى غروب الشمس كما يفعل أهل عرفة ( قوله ولا يتنفل نفلا مطلقا ) أي لا يطلب منه ذلك ( قوله حضوره بجزء من أرض عرفات ) فرع — شجرة أصلها بعرفة خرجت أغصانها لغيرها هل يصح الوقوف على الأغصان كما يصح الاعتكاف على أغصان شجرة خرجت من المسجد الذي أصلها فيه ، فيه نظر ويتجه عدم الصحة فليتأمل ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجه وأغصانها داخله ففيه نظر أيضا ويتجه الصحة فليتأمل اه سم على حج وينبغي أن مثله في عدم الصحة مالو طار في هواء عرفة ثم رأيت سم على حج نقل مثله عن مر وعليه فيفرق بين من طار في الهواء حيث لم يصح وقوفه وبين من وقف على الأغصان الداخلة في الحرم فيصح بأنه مستقر في نفسه على جرم في هواء عرفة فأشبهه الواقف في أرضه هذا ولكن نقل عن شيخنا العلامة الشوبري في حواشي التحرير التسوية بينهما في عدم الصحة . أقول : ولو قيل بالصحة في الصورتين تنزيلا لهوائه منزلة أرضه لم يبعد .

( قوله لعدم أهليتهم ) عبارة الإمداد التي هي أصل هذه عقب قول الإرشاد ولو بنوم لا إغماء نصها أو جنون أو سكر كما في الصوم لأنهم ليسوا الخ فرجع ( ٢٩٠ ) الضمير المغمى عليه والمجنون والسكران فلعن الأخيرين سقطا من نسخ

لعدم أهليتهم للعبادة فيقع حج المجنون نفلا كما نقله عن التتمة وأقره ومثله سكران غلب على عقله فزال لدخوله في الجنون وإن تعدى بسكره بخلاف المغمى عليه فلا يقع حجه فرضا ولا نفلا والفرق بينه وبين المجنون أنه ليس للمغمى عليه ولي يحرم عنه ولا كذلك المجنون ( ولا بأس بالنوم ) ولو مستغرقا كما في الصوم ( ووقت الوقوف من ) حين ( الزوال ) للشمس ( يوم عرفة ) وهو تاسع الحجة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال وأنه قال « من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج » وإنما لم يعتبر هنا مضى قدر الخطبتين والصلاة بعد الزوال للإجماع على اعتبار الزوال بل جوزّه أحمد قبله فالوجه القائل باشتراط ذلك كما في الأضحية شاذ ولعل الفرق التسهيل على الحاج لكثرة أعماله فوسع له الوقت ولم يضيق عليه باشتراط توقفه على شيء آخر بعد الزوال بخلاف المضحي ( والصحيح بقاءه إلى الفجر يوم النحر ) للخبر المار والثاني لا يبقى إلى ذلك بل يخرج بغروب الشمس ( ولو وقف نهرا ) بعد الزوال ( ثم فارق عرفة قبل الغروب ) ولم يعد إليها أجزأه ذلك و ( أراق دما استجبابا ) كدم المتع خروجا من خلاف من أوجبه وعلم من ذلك عدم وجوب الجمع بين الليل والنهار ( وفي قول يجب ) لتركه نسكا وهو الجمع بين الليل والنهار والأصل في ترك النسك وجوب الدم إلا ما خرج بدليل ( وإن عاد ) إليها ( فكان بها عند الغروب بلا دم ) يؤمر به جزما لجمعه بينهما ( وكذا إن عاد ) إليها ( ليلا ) فلا دم عليه ( في الأصح ) لما مر . والثاني يجب الدم لأن النسك الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد قوته ( ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا ) أي لأجل الغلط لظنهم أنه التاسع كأن غمّ عليهم هلال الحجة فأكلوا القعدة ثلاثين ثم بان أنه تسعة وعشرون وإن كان وقوفهم بعد تبين أنه العاشر كما إذا ثبت ليلا ولم يتمكنوا من الوقوف فيه فيصح للإجماع ولأنهم لو كفوا بالقضاء لم يأمنوا وقوع مثله فيه ولأن فيه مشقة عامة فتقول المصنف غلطا مفعول له لا حال ، وقول الشارح بأن غمّ عليهم هلال ذي القعدة أي الهلال الفاصل بين ذي القعدة والحجة ، وليس من الغلط المراد لهم ما إذا وقع ذلك بسبب الحساب كما ذكره الرافعي ( أجزأهم ) وقوفهم وإذا وقفوا العاشر غلطا لم يصح وقوفهم فيه قبل الزوال كما بحثه الأذرعى بل بعده ولا يصح رمى يوم نحره إلا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح إلا بعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر ركعتين وخطبتين

( قوله لعدم أهليتهم ) أي المغمى عليه وجمعه باعتبار أفرادها ولو قال أهليته كان أولى ( قوله والفرق بينه الخ ) يؤخذ منه أنه لو طرأ الإغماء عليه بعد الإحرام وقع حجه صحيحا وإن أغمى عليه جميع مدة الوقوف قال حج ويبطل الفرق على ما يأتي أوائل الحجة أنه يولى عليه إذا أيس من إفاقته فالحق أنه والمجنون سواء كما تقدم اهـ وبه يتأيد ما ذكرنا فيما تقدم في إحرام الولى عن محجوره فراجع ( قوله لما مر ) أي من قوله لجمعه بينهما ( قوله بسبب الحساب ) أي فلا يجوزهم حجهم لتقصيرهم بعد تحرير الحساب .

الشارح من الكتبة ثم قال في الإمداد عقب ما مر فيقع حج المجنون نفلا كما نقله الشيخان عن التتمة وأقره فيبنى الولى بقية الأعمال على إحرامه السابق وقيل لا يقع وأطال الأسنوى في الانتصار له إلى آخر ما ذكره فتصور وقوعه للمجنون نفلا إذا بنى له الولى على إحرامه السابق فأفهم أنه لا يكفي حضور المجنون بنفسه وكأنه إنما صور به بذلك لقول الأذرعى ردّا على كلام التتمة والذى تفهمه نصوص الشافعى وكلام الأصحاب أن كل من خرج عن الأهلية بجنون أو إغماء فاته الحج كمن فاته الوقوف رأسا وحضوره عرفة كعدمه ثم ساق نص الشافعى في الإملاء الصريح فيما قاله لتمكن في النص المذكور التصريح بما يردّ هذا التصوير الذى صور به الشهاب ابن حجر أيضا كما يعلم بمراجعته وكأنه أخذ هذا التصوير من تشبيه صاحب التتمة للمجنون المذكور بالصبي الذى

خفيات

لا يميز فليراجع وليحذر ولينظر ما وجه التفرع في قول الشارح كالشهاب المذكور

فيقع حج المجنون نفلا ( قوله لاحال ) أي لأن الحال مقيدة فيفيد أن الحكم قاصر على ما لو كان الوقوف في حال الغلط فتخرج الصورة المارة في كلام الشارح ( قوله ما إذا وقع ذلك بسبب الحساب ) أي فلا يجوزهم ووجه نسبتهم الى التقصير في الحساب .



خفيفات وأيام التشريق تمتد على حساب وقوفهم كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى فقد قال المتولى إن وقوفهم في العاشر يقع أداء لاقضاء لأنه لا يدخله القضاء أصلاً وقد قالوا ليس يوم الفطر أول شوال مطلقاً بل يوم يفطر الناس وكذا يوم النحر يوم يضحي الناس يوم عرفة اليوم الذي يظهر لهم أنه يوم عرفة سواء التاسع والعاشر لخبر «الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحي الناس» رواه الترمذى وصححه وفي رواية للشافعى «وعرفة يوم يعرف الناس» ومقتضى كلام المصنف أنهم لو وقفوا ليلة الحادى عشر لا يجزى وهو ما صححه القاضى حسين لكن بحث السبكي الإجزاء كالعاشر لأنه من تمته وهو مقتضى كلام الحاوى الصغير وفروعه وإفتاء الوالد وهو الأقرب، ومن رأى الهلال وحده أو مع غيره وشهد به فردت شهادته يقف قبلهم لا معهم ويجزئه إذ العبرة في دخول وقت عرفة وخروجه باعتقاده وهذا كمن شهد بروية هلال رمضان فردت شهادته وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره بذلك ووقع في قلبه صدقه (إلا أن يقولوا على خلاف العادة فيقضون في الأصح) لعدم المشقة العامة . والثانى لاقضاء لأنهم لا يأمنون مثله في القضاء (وإن وقفوا في) اليوم (الثامن) غلطاً بأن شهد شاهدان بروية هلال ذى الحجة ليلة الثلاثين من القعدة ثم بآنا كافرين أو فاسقين (وعلموا قبل) فوت (الوقوف وجب الوقوف في الوقت) تداركاً له (وإن علموا بعده) أى بعد فوت وقت الوقوف (وجب القضاء) لهذه الحجة في عام آخر (في الأصح) لندرة الغلط وفارق العاشر بأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الحساب من تقديمها عليه وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لأنه إنما يقع لغلط في الحساب أو خلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالنعيم الذى لاحيلة في دفعه . والثانى لا يجب القضاء عليهم قياساً على ما إذا غلطوا بالتأخير وفرق الأول بما مر ولو غلطوا بيومين فأكثر أو في المكان لم يصح جزماً لندرة ذلك .

### (فصلان)

في الميت بالمزدلفة والدفع منها وفيما يذكر معهما

(و يبيتون بمزدلفة) بعد دفعهم من عرفة للاتباع رواه مسلم وهو واجب ليس بركن على الأصح فيهما والواجب ميت جزء كالوقوف بعرفة .

(قوله لكن بحث السبكي الإجزاء) هو العتمد .

### (فصل)

في الميت بالمزدلفة

(قوله وهو واجب ليس بركن) هل يشترط أن لا يكون مغمى عليه جميع النصف الثانى كما في وقوف عرفة وعليه فإو بقى مغمى عليه جميع النصف الثانى هل يسقط الدم لأن الإغماء عذر والميت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه بعرفة وهل يشترط أن لا يكون مجنوناً وعليه لو بقى مجنوناً في جميع النصف الثانى فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذراً والميت يسقط بالعذر ولا يبعد أن يجعل عذراً لعدم تمكنه منه . نعم إن كان له ولى أحرم عنه وجب عليه إحضاره وإلا فعلى الولى الدم اه سم على حج وقوله أحرم عنه الحج يخرج ماله أحرم بنفسه ثم طراً عليه الجنون

(قوله لأنه لا يدخله القضاء أصلاً) بمعنى أنه لا يصح في غير يومه المخصوص في غير الغلط المارو إلا فهو يقضى بالافساد كما يأتى (قوله وشهد به فردت شهادته) ليس بقيد للمدار على أنه رآه (قوله قبلهم لا معهم) ظاهره وإن لم يمكنه الوقوف إلا معهم (قوله وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره) وانظر هل يجزى هنا ما مر في الصوم بالعمل بالحساب .

### [فصل]

في الميت بالمزدلفة

والمتعب فيه حصوله فيها لحظة من النصف الثاني من الليل لا لكونه يسمى ميّتا إذ الأمر بالمبيت لم يرد هنا بخلاف المبيت بمعنى لا بدّ فيه من معظم الليل لورود المبيت فيه ومن ثم لو حلف لا يبيت بمكان لا يحث إلا بمعظم الليل . ويسنّ الاكثار في هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة ويأتي فيه مامر في عرفة من جهله بالمكان وحصوله فيه لطلب آبق ونحوه فيما يظهر (ومن دفع منها) أي من مزدلفة (بعد نصف الليل) ولم يعد (أوقبله) ولو لغير عذر (وعاد) اليها (قبل الفجر فلا شيء عليه) أي لادم عليه أما الحالة الأولى فلخبر الصحيحين عن عائشة أن سودة وأم سامة رضى الله عنهن أفاضتا في النصف الأخير بأذنه صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهما ولا من كان معهما بدم وأما في الثانية فكما لو دفع من عرفة قبل الغروب ثم عاد اليها قبل الفجر (ومن لم يكن بها في النصف الثاني) سواء أكان بها في الأول أم لا (أراق دما وفي وجوبه) أي الدم بترك المبيت (القولان) السابقان في وجوبه على من لم يجمع بين الليل والنهار بعرفة وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون مستحبا كمالو ترك المبيت بمعنى ليلة عرفة لكن رجح المصنف في بقية كتبه الوجوب وقال السبكي انه المنصوص في الأم والصحيح من جهة المذهب أي ولا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح ويسقط المبيت بها فلا يتم بتركه ولادم لعذر مما يأتي في ميّتا متى قيسا عليه ومن العذر هنا الاشتغال بالوقوف بأن انتهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف بها لاشتغاله بالأهم وقيده الزركشي بما إذا لم يمكنه الدفع إلى مزدلفة ليلا وإلا وجب جمعا بين الواجبين وهو ظاهر ولو أفاض من عرفة إلى مكة لطواف الركن بعد نصف الليل وفات المبيت لأجل ذلك لم يلزمه شيء لاشتغاله بالطواف كاشتغاله بالوقوف ونظر فيه الامام بأنه غير مضطر اليه بخلاف الوقوف ويأتي فيه مامر عن الزركشي وإن رد ذلك بأن كثرة الأعمال عليه في تلك الليلة ويومها اقتضت مساعدته بذلك لجريان ذلك في الأولى أيضا قال الزركشي وظاهر ذلك أنه لا فرق بين أن يمر بمزدلفة أم لا: أي قبل النصف والإفروره بها بعده يحصل المبيت وبحث أن الأعدار هنا تحصل ثواب الحضور كما مر في صلاة الجماعة والذي مر أن المذهب عدم الحصول واختار الحصول على أن الفرق أن فرض الكفاية أو السنة يسامح فيه مالا يسامح ،

أو الإغناء وقضيته أنه لا دم على الولي إذا لم يحضره وعليه فيفرق بين ماله أحرّم عنه ولم يحضره وبين هذه بأنه إذا أحرّم عنه عرضه لموجب الدم فيلزمه إن قصر فيه بخلاف مالوطراً عليه الجنون فليراجع (قوله والمعتبر فيه حصوله فيها لحظة) أي ولو مارا اه سم على منهج (قوله والذكر والصلاة) أي صلاة النافلة لكن في حج بعد كلام ذكره ومن ثم لم يسن له التنفل المطلق فيها اه وهو مخالف لما ذكره الشارح هنا فإن أريد بالصلاة الصلاة على النبي لم يخالفه إلا أنه خلاف الظاهر وتقدم للشارح في الفصل السابق ما يوافق حج حيث قال ولا يتنفل مطلقا (قوله ويأتي فيه مامر في عرفة) أي فيمكن حضوره هنا وإن لم يعلم بكون المكان مزدلفة (قوله أوقبله) أي نصف الليل (قوله رضى الله عنهن) أي عائشة وسودة وأم سامة (قوله لم يلزمه شيء) معتمد (قوله ويأتي فيه مامر) أي من قوله وقيده الزركشي الخ (قوله ويأتي فيه مامر الخ) أي فيقيد هنا عدم لزوم الدم بما إذا لم يمكنه العود لمزدلفة بعد الطواف (قوله وإن رد ذلك) أي ماقاله الزركشي (قوله لجريان ذلك في الأولى) أي في المسئلة الأولى وهي الاشتغال بالوقوف (قوله واختار الحصول) أي هناك فيكون ما هنا مثله

(قوله من التلاوة والذكر والصلاة) المراد بالصلاة هنا المعنى اللغوي المرادف للسعاء المار في كلامه ويدل على هذا أنه لم يذكر الدعاء كما ذكره فيما مر ومراده بالصلاة الرواتب غير التنفل المطلق حتى لا ينافي مامرله وهذا أولى من حمل الشيخ لها على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم للاستغناء عنها بالذكر ثم إن ما ذكره الشارح هنا مكرر مع مامر (قوله فكما لو دفع من عرفة ثم عاد اليها) أي على الضعيف أو المراد التشبيه في أصل الطلب الصادق بالندب (قوله ويأتي فيه) أي في أصل الحكم المنظر فيه وكان الأولى تقديم هذا على النظر (قوله وإن رد) أي النظر والراد له هو

الشهاب حج في إمداده وهذا من الشارح نصريح بالرضا بالنظر (قوله واختار الحصول) أي هناك وعبرة الشارح هناك ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من حصولها إن قصدوا لولا العذر (قوله على أن الفرق الخ) هذا ترقى في القول بعدم الحصول هنا

في فرض العين فلا قياس ومن ثم كثرت الأعذار ثم لاهنا، ولو بادرت المرأة إلى مكة لطواف الركن خوفاً من طروء حيضها أو نفاسها لم يلزمها دم أيضاً كما قاله ابن الملقن وهو متجه (ويسنّ تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل إلى منى) ليرموا جمرَةَ العقبة قبل زحمة الناس ولما مرّ في الصحيحين عن عائشة « أن ابن عباس قال أنا من قدّم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعة أهله » (ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح) بمزدلفة (مغسلين) للاتباع ويتأكد التخلّيس هنا على بقية الأيام لخبر الشيخين، وليتسع الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر. وينبغي الحرص على صلاة الصبح هناك خروجاً من الخلاف (ثم يدفعون) بفتح أوله بخط المصنف (إلى منى) وشعارهم مع من تقدّم من النساء والضعفة التلبية والتكبير تأسيّاً به عليه السلام (ويأخذون) عطفاً على يبيتون ليعم الضعفة وغيرهم لأعلى يدفعون لأنه يقصر الندب على غير الضعفة والنساء (من مزدلفة) ندبا (حصى الرمي) لجرّة العقبة وهو سبع حصيات لمصحّ من أمره صلى الله عليه وسلم للفضل بأن يلتقط له منها حصى قال فالتقطت له حصيات مثل حصى الحذف ولأن بهاجبلاً في أحجاره رخاوة ولأن السنة أن لا يعرج عند دخوله منى على غير الرمي فأمر بذلك لئلا يشتغل عنه، والسنة أخذه ليلاً لفراغهم فيه كما قاله الجمهور وإن قال البغوي نهراً بعد صلاة الصبح ورجحه الأسنوي والاحتياط كما في المجموع أن يزيد على السبع فر بما سقط منها شيء، ويجوز أخذ حصى رمى النحر وغيره من سائر البقاع. نعم يكره من الحل والمسجد إن لم يكن وقفاً عليه أو جزءاً منه وإلا حرم كما في المجموع، وكلاهما في الكراهة السابقة محمول على انتفاء ذلك، ومن المرحاض لنجاسته، ومثله كل موضع نجس كما نص عليه في الأم ومما رمى به لما روى أن المقبول يرفع والمردود يترك ولولا ذلك لست ما بين الجبلين فإن رمى بشيء من ذلك أجراً وفارق أجزاء ما رمى به عدم جواز طهر بماء تطهر به بأن الطهر بالماء إتلاف له كالعتق فلم يتطهر به مرة أخرى كما لا يعتق العبد عن الكفارة مرتين، والحجر كالثوب في ستر العورة فانه يجوز له أن يصلي فيه صلات « وسكت الجمهور عن موضع أخذ حصى الجمار لأيام التشريق إذا قلنا بالأصح إنها لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن كعب تؤخذ من بطن محسر وارتضاه الأذري. وقال السبكي: لا يؤخذ لأيام التشريق إلا من منى نص عليه في الإملاء اهـ والأوجه حصول السنة بالأخذ من كل منهما (فاذا) دفعوا إلى منى و (بلغوا المشعر الحرام) هو بفتح الميم في الأشهر وحكى كسرهما جبل صغير آخر المزدلفة اسمه قزح بضم القاف وبالزاي، وسعى مشعرا،

(قوله عطفاً على يبيتون)  
يلزم عليه إيهام أنه واجب  
كالعطوف عليه (قوله  
إن لم يكن) أى الحصى  
وقفاً على المسجد.

(قوله في فرض العين) أى كالميت فانه واجب على المحرم (قوله ولو بادرت المرأة الخ) هذا معلوم من قوله قبل ولو أفاض من عرفة الخ فلا حاجة إلى ذكره وقد يقال أشار بذكره إلى أنه لا يأتي فيه تنظير الإمام السابق (قوله قبل زحمة الناس) إن أرادوا تعجيل الرمي وإلا فالسنة لهم تأخيرها إلى طلوع الشمس كغيرهم اهـ حج أى أو أن المراد قبل زحمة الناس في سيرهم من مزدلفة إلى منى، أو أن المراد أنهم إذا فعلوا ذلك كانوا متمكنين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجيء غيرهم وازدحامهم معه (قوله مغسلين) أى بأن يصلوا عقب الفجر فوراً (قوله مثل حصى الحذف) وهو باعجام الحاء والذال الساكنة (قوله إن لم يكن وقفاً عليه) أى المسجد (قوله ومن المرحاض) اسم للحش ظاهره وإن غسله (قوله بالأخذ من كل منهما) وقضيته أنه ليس أحدهما أولى من الآخر.



لما فيه من الشعار وهي معالم الدين (الحرام) أي الحرم (وقفوا) عليه ندبا كما في المجموع ووقوفهم عليه أفضل من وقوفهم بغيره من مزدلفة ومن مرورهم من غير وقوف وذكروا الله تعالى (ودعوا إلى الأسفار) مستقبلين القبلة للاتباع رواه مسلم ولأنها أشرف الجهات ويكثر من قولهم : ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، ومن لم يتمكن من صعود الجبل وقف بجنبه ، ولو فاتت هذه السنة لم تجبر بدم ، ويكون من جملة دعائه : اللهم كما أوقفتنا فيه وأرسلتنا إياه فوقتنا لك كرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق - فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام - إلى قوله - واستغفروا الله إن الله غفور رحيم - ، ومن جملة ذكره : الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (ثم يسرون) قبل طلوع الشمس بسكنة ووقار وشعارهم التلبية والتذكير ، ويكره تأخير السير حتى تطلع الشمس فإذا وجدوا فرجة أسرعوا فإذا بلغوا وادي محسر وراء موضع فاصل بين مزدلفة ومنى أسرع كل راكب أو ماشيا قدر رمية حجر حتى يقطع عرض الوادي لأنه عليه السلام لما أتى بطن محسر حرك قليلا وبعد قطعهم وادي محسر يسرون بسكنة (فيصاون منى بعد طلوع الشمس) وارتفاعها قدر رمح (فيرى كل شخص) راكبا أو ماشيا (حينئذ) أي حين وصوله (سبع حصيات) أي رميات (إلى جرة العقبة) للاتباع رواه مسلم وهو تحية منى فلا يتسدى فيها بغيره ، وتسمى أيضا الجرة الكبرى وليست من منى بل حد منى من الجانب الغربي جهة مكة ، والسنة لراعى هذه الجرة أن يستقبلها ويجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه كما صححه المصنف خلافا للرافعي في قوله أنه يستقبل الجرة ويستدير الكعبة - هذا في رمي يوم النحر . أما في أيام التشريق فقد اتفقا على استقبال الكعبة كما في بقية الجمرات . ويحسن إذا وصل إلى منى أن يقول ما روى عن بعض السلف : اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسألك أن تمن علي بما مننت به على أوليائك . اللهم إني أعوذ بك من الحرمان والمصيبة في ديني يأرحم الراحمين . قال : وروى أن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما أنهما لما رميا جرة العقبة قالا : اللهم اجعله حجا مبرورا وذنباً مغفورا (ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) ،

(قوله ومن جملة ذكره)  
يصح رجوع الضمير إليه  
تعالى وإلى المشعر الحرام  
وإلى الشخص وهو  
أضعفها .

(قوله لما فيه من الشعار) قال في المختار : والشعار أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله تعالى وقال الأصمعي : الواحدة شعيرة قال وقال بعضهم شعارة ثم قال والشعار بالكسر ما ولي الجسد من الثياب ، وشعار القوم في الحرب علامتهم ليعرف بعضهم بعضا وعليه فكان الأولى للشارح أن يعبر بالشعائر (قوله المحرم) بمعنى المنوع من انتهاكه جاهلية وإسلاما (قوله محسر) بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين ، سمي بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه أي أعي وكل ، ومنه قوله تعالى - ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير - انتهى شرح مسلم للنووي ، وعبارة حج وهو أعني محسر ما بين مزدلفة ومنى اه فعل المضاف إليه في كلام الشارح محذوف والأصل وراءها وهو موضع الحج (قوله حرك قليلا) والحكمة فيه على ما قيل أنه الموضع الذي حسره فيه الفيل ورمى أصحاب الفيل فيه بالحجارة ثم رأيت في حج مانصه : وحكته أن أصحاب الفيل أهل كوا ثم على قول الأصح خلافه وأنهم لم يدخلوا الحرم وإنما أهل كوا قرب أوله أو أن رجلا اصطاد ثم فنزلت نار أحرقته ومن ثم تسميه أهل مكة وادي النار فهو لكونه محل نزول عذاب كديار ثمود التي صح أمره صلى الله عليه وسلم للمارين بها أن يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب أهلها ومن ثم ينبغي

أونحوه مما له دخل في التحلل لأخذه في أسبابه كما أن المعتصر يفعل ذلك عند ابتداء طوافه وقد علم أنه يقطعها عند أول أسباب تحلله (ويكبر) بدل التلبية (مع كل حصاة) أى رمية للاتباع رواه مسلم فيقول: الله أكبر ثلاثا لإله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد. ويسن أن يرى بيده اليمنى رافعا لها حتى يرى بياض إبطه أما المرأة ومثلها الخنثى فلا ترفع ولا يقف الراعى للدعاء عند هذه الجمرة وسيأتى شروط الرمي ومستحباته في الكلام على رعى أيام التشريق ثم بعد الرمي ينصرفون فينزلون موضعا بمنى والأفضل منها منزل النبي صلى الله عليه وسلم وما قارب به قال الأزرق ومنزله عليه السلام بنى عن يسار مصلى الامام (ثم يذبح من معه هدى) باسكان الدال وكسرهما مع تخفيف الياء في الأولى وتشديدها في الثانية لغتان فصيحتان وهو اسم لما يهدى لمكة تقر با إلى الله تعالى من نعم وغيرها من الأموال نذرا كان أو تطوعا لكنه عند الإطلاق اسم للابل والبقر والغنم (ثم يحلق) الذكر (أو يقصر) لقوله تعالى -محلقي رؤوسكم ومقصرين- وللاتباع في الأول رواه مسلم. والثاني في معناه (و) لكن (الحلق) له (أفضل) إجماعا فان العرب تبدأ بالأهم والأفضل وروى الشيخان خبر «اللهم ارحم المحلقين فقالوا يارسول الله والمقصرين» فقال اللهم ارحم المحلقين قال في الرابعة والمقصرين» (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالحلق والخنثى مثلها روى أبو داود بإسناد حسن كما في المجموع «ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير» وكره الحلق ونحوه من إحراق أو إزالة بنورة أو تنف لغير ذكر من أنثى وخنثى لأنه لهما مثله ومن ثم لو نذر أحدهما لم ينعقد بخلاف التقصير ومراده بالمرأة الأنثى فيشمل الصغيرة لأنها إذا أطلقت في مقابلة الرجل كما هنا تناولتها وهو الأوفق لكلامهم وإن بحث الأسنوى واعتمده غيره استثناء الصغيرة التي لم تنته إلى زمن يترك فيه شعرها ولو منع السيد الأمة منه حرم وكذا لو لم يمنع ولم يأذن كما بحشه أيضا قيل وهو متجه إن لزم منه فوات تمتع أو نقص قيمة وإلا فالأذن لها في النسك إذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل وإن كان مفضولا ويرد بأن الأذن المطلق منزل على حالة نفي النهي والحلق في حقها منهي عنه ويحرم على الحرة الزوجة إن منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع أيضا فيما يظهر وبحث أيضا أنه يمتنع بمنع الوالد لها وفيه وقفة بل الأوجه خلافه إلا أن يقتضى نهيه مصلحتها والأولى كون التقصير بقدر أمثلة من جميع الرأس وشمل مامر المرأة الكافرة إذا أسلمت فلا تحلق رأسها وأما خبر «ألق عنك شعر الكفر ثم اغتسل» فمحمول على الذكر وينبئ كما قاله بعض التأخرين استثناء حلق رأس الصغيرة يوم سابع ولادتها للتصدق بزنته فانه يستحب كما صرحوا به في باب العقيقة واستثنى بعضهم من كراهة الحلق للمرأة ما لو كان برأسها

الإسراع فيه لغير الحاج أيضا أو أن النصارى كانت تقف ثم وأمرنا بالمبالغة في مخالفتهم (قوله أونحوه) كالحلق والطواف (قوله قال في الرابعة) أى بعد قوله في الثالثة اللهم ارحم المحلقين (قوله وكره الحلق الخ) أى سواء كان في نسك أو غيره كما يصرح به قوله الآتى واستثنى بعضهم من كراهة الخ (قوله ولو منع السيد الأمة منه) أى من الحلق (قوله كما يحنه أيضا) معتمد (قوله إن منعها الزوج الخ) وقياس ما قدمه في الأمة أن مثل المنع ما لم يأذن ولم ينه وأن المنع لا يتوقف على فوات استمتاع لأن الحلق في حقها منهي عنه (قوله من جميع الرأس) قال حجج إلا الدوائب لأن قطع بعضها يشينها (قوله فمحمول على الذكر) في نسخة بعد ما ذكر والأوجه التسوية بينهما وبين الذكر في ذلك أى في سن الحلق وتقدم في الجمعة ما يوافق هذه النسخة

أذى لا يمكن زواله إلا بالخلق لمعالجة حب ونحوه وما لو حلق رأسها لتخفى كونها امرأة خوفا على نفسها من الزنا ونحو ذلك ولهذا يباح لها لبس الرجال في هذه الحالة والخنثى في ذلك كالأنثى ويستثنى من كون الخلق أفضل للذكر ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو حاق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل كما نص عليه في الاملاء وإطلاق شرح مسلم استحباب الخلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الخلق في أكمل العبادتين محمول على ما إذا لم يسود رأسه قبل الحج وإلا حاق في العمرة أيضا أخذا من التفصيل الذي قبله وأخذ الزركشي من النص أن مثله يأتي فيما لو قدم الحج على العمرة وكلام شرح مسلم المذكور ينزع فيه ولو خلق له رأسان خلق أحدهما في العمرة والآخر في الحج لم يكره لاتقاء القزع ، ثم محمل أفضلية الخلق ما لم ينذره فان نذر في حج أو عمرة تعين ولم يجزه غيره لأنه في حقه قرينة بخلاف المرأة والخنثى ولو استأصله بما لا يسمى حلقا حصل به التحلل وإن أتم ولزمه دم كما لو نذر المشي فركب ولا يجب عليه الخلق لو طلع شعره فيما يظهر لأن النسك إنما هو إزالة شعر يشتمل عليه الاحرام ثم نادر الخلق قد يطلقه كعلی الخلق أو أن أحلق فيكفيه ثلاث شعرات وقد يصرح بالاستيعاب فيلزمه خلق الجميع ومثله ما لو قال الله على خلق رأسى فيما يظهر لأن هذه الصيغة مع ملاحظة العرف تفيد العموم وبه فارق ما مر في الآية ويكفي في الخلق الواجب مسماه ولا يشترط الامعان في الاستئصال ويقرب الرجوع إلى اعتبار عدم رؤية الشعر قاله الامام والأوجه أن المراد رؤيته لدى النظر المعتدل عند قرب من الرأس (والخلق) أى إزالة شعر الرأس أو التقصير في حج أو عمرة في وقته (نسك على المشهور) فيثاب عليه إذ هو للذكر أفضل من التقصير والتفصيل إنما يقع في العبادات دون المباحات وعلى هذا هو ركن كما سيأتى وقيل واجب « والثانى هو استحابة محذور فلا يثاب عليه لأنه محرم في الاحرام فلم يكن نسكا كلبس الخيط (وأفله) أى إزالة شعر الرأس أو التقصير (ثلاث شعرات) من رأسه فلا يجزى شعر غيره وإن وجبت فيه الفدية أيضا لورود لفظ الخلق أو التقصير فيه واختصاص كل منهما عادة بشعر الرأس وشمل ذلك المسترسل عنه وما لو أخذها متفرقة كما في المجموع والمناسك وإن اقتضى كلام الروضة خلافه حيث بناء على الأصح من عدم تكميل الدم بازالتها المحرمة إذ لا يلزم من البناء الاتحاد في التصحيح . نعم يزول بالتفريق الفضيلة والأحوط تواليها وذلك لقوله تعالى -مخلقين رؤوسكم ومقصرين- ولخبر الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يحلقوا أو يقصروا» وإطلاقه يقتضى الاكتفاء بحصول أقل مسمى اسم الجنس الجمعى المقدر

(قوله وما لو أخذها متفرقة) أى فى الزمان بقرينة ما بعده (قوله إذ لا يلزم من البناء) الترجيح لا يناسب ما صدر به العبارة من اعترافه بأن الروضة تقتضى ذلك فكان ينبغى أن يبدل الاقتضاء بالايهام أو نحوه ،

(قوله والخنثى في ذلك) أى فى الاستثناء (قوله لم يكره لاتقاء القزع) هذا ظاهر إن كانا أصليين وإلا ففيه ما يأتى (قوله ولو استأصله) أى أزاله جميعا (قوله وإن أتم) أى حيث نذرته كما هو الغرض أما إذا لم ينذره فالواجب مجرد الإزالة على أى وجه كما يأتى (قوله تفيد العموم) قد يتوقف فى إفادة ما ذكر للعموم مع عدم إفادة الآية فان الآية سبقت للإيجاب أيضا وإن كان مجرد ملاحظة الفرضية موجبة للعموم لزم أن تكون الآية كذلك وإلا فلا يجب العموم هنا (قوله ثلاث شعرات) كلا أو بعضا أخذا من قوله الآتى أو تقصيرا (قوله فلا يجزى شعر غيره الخ) قياس ما فى الوضوء أنه لو خلق له رأسان فإن كان أصليين اكتفى بإزالة الشعر من أحدهما وإن علمت زيادة أحدهما يكفى الأخذ منه وإن اشتبه وجب الأخذ من كل منهما (قوله وشمل ذلك المسترسل) أى فيكفى وإن طال .



في محلقين رءوسكم : أى شعرا الرءوسكم ، إذ هى لا تحلق ، وأقل مسماه ثلاث ، ولا يعارضه فعله صلى الله عليه وسلم المقتضى للتعميم لأنه محمول على بيان الأفضل واستدلال المصنف في المجموع بأن الاجماع قام على عدم وجوب التعميم صحيح إذ المراد به إجماع الخصمين وهو لا يقتضى اجماع الكل خلافا لمن فهم ذلك فلا يعكر عليه أن أحمد وغيره قائلون بوجوبه وزعم الأسنوى أن الآية تقتضى التعميم لأن شعر المقدر فيها مضاف وأفهم كلام المصنف أنه لا يجزى أخذ شعرة على ثلاث مرات وهو كذلك فقد نقل في المجموع عن الشافعى والأصحاب أنه لا يجزى أقل من ثلاث شعرات من شعر الرأس والذى يظهر أنه لو كان برأسه شعرة أو شعرتان فقط كان الركن في حقه إزالة ذلك وقد صرح به بعضهم ويكفى في الإزالة أخذ الشعر ( حلقا أو تقصيرا أو تنفيا أو إحراقا أو قضا ) أو أخذه بنورة أو نحو ذلك لأن المقصود الإزالة وكل من هذه الأشياء طريق إليها (ومن لا شعر) كائن (برأسه) أو بعضه كما قاله الأسنوى بأن خلق كذلك أو كان قد حلق واعتمر من ساعته كما مثله العمرانى لاشئ عليه . نعم (يستحب) له (إمرار الموصى عليه) إن كان ذكرا كما يحثه الأذرى قال الشافعى رضى الله عنه ولو أخذ من لحية أو شاربه شيئا كان أحب إلى لثلاث يخلو عن أخذ الشعر وفي المجموع عن المتولى أن سائر ما يزال للفطرة كذلك بل الوجه كما أفاده الشيخ رحمه الله عدم التقييد بما يزال فيها وصرح القاضى بأنه ينسب للتقصير أيضا ما ذكره الشافعى قال ابن المنذر وصرح أنه صلى الله عليه وسلم لما حلق رأسه قص أظفاره أى فيسن للحالق أيضا وإنما وجب مسح الرأس في الوضوء عند فقد شعره لأن الفرض تعلق ثم بالرأس وهنا بشعره ولو عجز عن أخذه لنحو جراحة صبر إلى قدرته ولا يسهط عنه ويسن للحالق البداء بشقه الأيمن فيستوعبه بالحلق ثم الأيسر وأن يستقبل الحلق القبلة وأن يكبر بعد فراغه وأن يدفن شعره لاسيما الحسن لثلاث يؤخذ للوصول وأن يستوعب الحلق أو التقصير وأن يكون بعد كمال الرمي وغير المحرم مثله فيما ذكر ،

( قوله أى شعرا الرءوسكم )  
إعلم يقدر المحذوف مضافا  
فرازا من زعم الأسنوى  
الآتى لكن قد يقال إن  
هذا غاية ما فيه أن فيه  
بيان أن الإضافة على معنى  
اللام فلم يخرج عما قاله  
الأسنوى ( قوله أو بعضه  
كما قاله الأسنوى ) مراده  
بذلك أن الشعر لو كان  
ببعض رأسه فقط يسن  
له إمرار الموصى على الباقي  
وإن كان سياقه المذكور  
غير صحيح كما لا يخفى  
( قوله وصرح القاضى بأنه  
ينسب للتقصير أيضا الخ )  
هذا ليس في خصوص  
ما نحن فيه من كونه  
لا شعر برأسه بل هو وما  
بعده حكم عام .

( قوله أو تقصيرا ) فسر في القاموس بأنه كف الشعر والقص بأنه الأخذ منه بالمقص أى المقراض فعطفه عليه الآتى من عطف الأخص تأكيذا وبهذا يعلم أن التقصير حيث أطلق في كلامهم أريد به المعنى الأول وهو الأخذ من الشعر بمقص أو غيره اه حج وعبرة القاموس كف منه أى أخذ وبهذا يظهر معنى قوله وبهذا يعلم أن التقصير الخ ( قوله إن كان ذكرا كما يحثه الأذرى ) ظاهره أن الأثى لا تفعل ذلك ولو قيل بأن لها ذلك أيضا كالرجل لم يكن بعيدا ( قوله للفطرة ) أى الحلقة والمراد ما يزال لتحسين الهيئة ( قوله لنحو جراحة ) أى يتوقع زوالها عن قرب ( قوله ويسن للحالق ) أى مطلقا محرما أو غيره كما يأتى ( قوله وأن يكبر بعد فراغه ) أفهم أنه لا يكبر حال الحلق وفي الدميرى مانصه وأن يكبر إلى أن يفرغ منه ثم قال وفي مشير الغرام الساكن عن بعض الأئمة أنه قال : أخطأت في حلق رأسى في خمسة أحكام علمنيها حجام وذلك أتى أنت إلى حجام بمعنى فقلت له : بكم تحلق رأسى ؟ فقال أعراق أنت ؟ قلت نعم قال النسك لا يشارط عليه قال : جلست منحرفا عن القبلة فقال لى : حول وجهك إلى القبلة ، فقلت وأدرته أن يحلق من الجانب الأيسر فقال لى : أدر اليمين فأدرته فجعل يحلق وأنا ساكت فقال كبر كبر فكبرت فلما فرغت قلت لأذهب فقال : صل ركعتين ثم امض ، قلت له : من أين ما أمرتني به ؟ قال : رأيت عطاء بن أبى رباح يفعل اه شرح الروض .

غير التكبير وأن يبلغ بالخلق إلى العظمتين من الأصداغ وأن لا يشارط عليه وأن يأخذ شيئا من ظفره عند فراغه وأن يقول بعد فراغه: اللهم آتني بكل شعرة حسنة ، وامح عني بها سيئته ، وارفع لي بها درجة ، واغفر لي وللحلتين والمقصرين وجميع المسلمين ( فإذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن ) للاتباع رواه مسلم والسنة أن يرمى بعد ارتفاع الشمس قدر رمح ثم ينحر ثم يحلق ، ثم يطوف ضحوة ولهذا الطواف أسماء غير ذلك والأفضل أن يكون يوم النحر ويسن أن يشرب بعده من سقاية العباس من زمزم للاتباع ( وسعى ) بعده ( إن لم يكن سعى ) بعد طواف القدوم كما مر وهذا السعي ركن كما سيأتي ( ثم يعود ) من مكة ( إلى منى ) قبل صلاة الظهر بحيث يصلي بها الظهر للاتباع رواه مسلم عن ابن عمر ولا يعارضه ما رواه أيضا عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم « صلى الظهر يومئذ بمكة » فقد جمع بينهما في المجموع بأنه صلى بمكة في أول الوقت ثم رجع إلى منى فصلى بها ثانيا إماما لأصحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرة بطائفة ومرة بأخرى فروى ابن عمر صلاته بنى وجابر صلاته بمكة ، وأما ما رواه أبو داود عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أخر طواف يوم النحر إلى الليل فمحمول على أنه أخر طواف نسائه وذهب معهن ( وهذا ) الذي يفعل يوم النحر من أعمال الحج أربعة وهي ( الرمي والذبح والحلق والطواف ويسن ترتيبها كما ذكرنا ) ولا يجب لما رواه مسلم « أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني حلقت قبل أن أرمي ، فقال : ارم ولا حرج ، وأتاه آخر فقال : إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمي فقال : ارم ولا حرج » وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم « ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخر إلا قال : افعل ولا حرج » ( ويدخل وقتها ) ماسوى ذبح الهدى ( بنصف ليلة النحر ) لمن وقف قبله لما روى أنه صلى الله عليه وسلم « أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت » وقيس الطواف والحلق على الرمي بجماع أن كلا من أسباب التحلل ووجه الدلالة من الخبر أنه صلى الله عليه وسلم علق الرمي بما قبل الفجر ، وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطا لأنه أقرب إلى الحقيقة مما قبله ولأنه وقت للدفع من مزدلفة ولأذان الصبح فكان وقتا للرمي كما بعد النحر ويسن تأخيرها إلى بعد طلوع الشمس للاتباع أما إذا فعلها بعد انتصاف الليل وقبل الوقوف فإنه يجب عليه إعادتها وأما ذبح الهدى السوق تقربا إلى الله تعالى فيدخل وقته بدخول وقت الأضحية كما سيأتي ( ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر ) لما رواه البخاري « أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم إني رميت بعدما أمسيت فقال : لا حرج » والمساء بعد الزوال وما أفهمه كلامه من خروج وقته بالغروب محمول على وقت الاختيار وإلا فلا أخر رمي يوم إلى ما بعده من أيام الرمي وقع أداء وصرح الرافعي بأن وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي بالزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات ، وقت فضيلة إلى الزوال ، ووقت اختيار إلى الغروب ، ووقت

( قوله غير التكبير ) أى وغير الرمي كما هو معاوم ( قوله وأن لا يشارط عليه ) أى أن لا يشرط للحالق أجرة معلومة وعبرة حج كذا أطلقوه ، وينبغي حمله على أن مرادهم أنه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه فإن رضى وإلا زاده لا أنه يسكت إلى فراغه لأن ذلك ربما تولد منه نزاع إذا لم يرض الخالق بما يعطيه له ( قوله ولهذا الطواف أسماء ) منها طواف الإفاضة وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الصدر بفتح الصاد والذال اهـ شرح المذهب ( قوله فرمت قبل الفجر ) أى بأمر منه صلى الله عليه وسلم ( قوله وهو صالح ) أى ما قبل الفجر .

( قوله قبل صلاة الظهر ) أى ولو بعد دخول وقتها بقرينة ما يأتي في الجمع ( قوله وهى الرمي الخ ) هذا الحل من الشارح يوجب أن يصير قول المصنف يسن ترتيبها الذي كان خبرا لهذا في كلامه خبرا ثانيا لقوله هو وهى وخبره الأول قول المصنف الرمي ( قوله وقيس الطواف والحلق الخ ) كذا في شرح الروض في محل لكنه في محل آخر ساق خبر أنه صلى الله عليه وسلم بعث أم سلمة لتطوف قبل الفجر وحينئذ فقد يقال الطواف منصوص عليه بما هو أصرح من الرمي فهلا جعل أصلا وقيس عليه هل يحتاج للقياس مع وجود النص على أن النص هنا غير مسلم كما يأتي إلا أن يقال قوله قبل الفجر متعلق ببعث ( قوله أنه صلى الله عليه وسلم علق الخ ) فيه أنه صلى الله عليه وسلم لم يعلق بل الذي في الخبر أنه أرسل أم سلمة فوقع أنها رمت قبل الفجر وإن كان الظن بها أنها لم تفعل ذلك إلا عن إذن .

جواز إلى آخر أيام التشريق ( ولا يختص الذبح ) للهدى المتقرب به ( بزمن ) لكنه يختص بالحرم بخلاف الضحايا فتختص بالعيد وأيام التشريق ( قلت : الصحيح اختصاصه بوقت الأضحية وسيأتي في آخر باب محرمات الإحرام على الصواب ، والله أعلم ) وعبارته هناك ووقته وقت الأضحية على الصحيح وقد بناء المصنف على ما فهمه من كون مراد الرافعي بالهدى هنا المساق تقربا إلى الله تعالى وليس كذلك بل مراده هنا دم الجبرانات والمحظورات فلا يختص بزمن كوفاء سائر الديون ومراده بقوله أولا ثم يذبح من معه هدى ما يساق تقربا إلى الله تعالى فيختص بوقت الأضحية وهو المذكور في آخر محرمات الإحرام فلم يتوارد كلامهما على محل واحد حتى يعد تناقضا . نعم اعتراضه متوجه على الرافعي من حيث إطلاقه الهدى وهو مشترك كما مر ( والحلق ) بالمعنى المتقدم أو التقصير ( والطواف والسعى ) إن لم يكن فعل بعد طواف قدوم ( لا آخر لحقتها ) إذ الأصل عدم التأثيت ويبقى من عليه ذلك محرما حتى يأتي بها كما في المجموع . نعم الأفضل فعلها في يوم النحر ويكره تأخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد وهو صريح في جواز تأخيرها عن أيام التشريق . لا يقال بقاءه على إحرامه يشكل بقولهم ليس لصاحب الفوات مصابرة الإحرام إلى قابل إذ استدامة الإحرام كابتدائه وابتدائه غير جائز . لأننا نقول هو غير مستفيد في تلك ببقائه على إحرامه شيئا سوى محض تعذيب نفسه لخروج وقت الوقوف فخرم بقاءه على إحرامه وأمر بالتحلل وأما هنا فوق ما أخره باق فلا يحرم بقاءه على إحرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمثابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم مدها بالقراءة إلى خروج وقتها فإن كان طاف للوداع وخرج وقع عن طواف الفرض وإن لم يطف للوداع ولا غيره لم يستبح النساء وإن طال الزمان لبقائه محرما ( وإذا قلنا الحلق نسك ) وهو المشهور ( ففعل اثنين من الرمي ) أى يوم النحر ( والحلق ) أو التقصير ( والطواف ) المتبوع بالسعى إن لم يكن فعل قبل ( حصل التحلل الأول ) من تحلل الحج ( وحل به اللبس ) وستر الرأس للذكر والوجه للأثني ( والحلق ) إن لم يفعل وإن لم يجعله نسكا ( والقلم ) والطيب بل يسن التطيب لخبر عائشة « طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت » متفق عليه والدهن يلحق بالتطيب وكذا الباقي بجامع الاشتراك في الاستمتاع ( وكذا ) يحل ( الصيد وعقد النكاح ) وكذا المباشرة فيما دون الفرج كالقبلة والملازمة ( في الأظهر ) لأنها من المحرمات التي يوجب تعاطيها إفسادا فأشبهت الحاق وصحح هذا في الشرح الصغير ( قلت : الأظهر لا يحل عقد النكاح ) وكذا المباشرة فيما دون الفرج ( والله أعلم ) لخبر « إذا رميت الجمره فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » ( وإذا فعل الثالث ) بعد الاثنين ( حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات ) إجماعا ويجب عليه الإثنين بما بقي من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع أنه غير محرم كما يخرج المصلى بالتسليمة

( قوله وهو مشترك كما مر ) ليس فيما مر إطلاقه على دم الجبران الذي جعله الشارح مرادا هنا من الهدى ويمكن أنه أراد مامرا في كلامه ( قوله ويبقى من عليه ذلك محرما ) أى وإن طال الزمن ( قوله لبقائه محرما ) وهل له إذا تعذر عوده إلى مكة التحلل كالحصر أولا لتقصيره بترك الطواف مع تمكنه فيه نظر ولا يبعد الأول قياسا على مامرا في الحائض وإن كانت معذورة وتقصيره بترك الطواف مع القدرة عليه لا يمنع لقيام العذر به الآن كمن كسر رجله عمدا فعجز عن القيام حيث يصلى جالسا ولا قضاء عليه لو شق بعد ذلك .

( قوله وعبارته ) أى المصنف تبعا للحرر بمعناه ( قوله فلم يتوارد كلامهما ) كذا في النسخ ولعل ما زائدة من النسخ والصواب كلامه أى الرافعي ويجوز رجوع الضمير إلى الموضعين من كلام الرافعي ( قوله إن لم يفعل ) صريح في أن المراد بالحلق هنا حلق الرأس الذي هو أحد الثلاثة المذكورة ويلزم عليه أنه يقتضى أن هذا الحلق لم يحل له إلا بعد فعل الآخرين فينافي ما الكلام فيه وهو تابع فيه للجلال المحلى وما المانع من إرادة باقى شعور البدن فليحرق ( قوله وإن لم يجعله نسكا ) انظر ما موقعه ولعل كلمة إن بعد الواو زائدة ومع ذلك يلزم عليه تناف في أطراف الكلام كما يدرك بالتأمل ( قوله التي يوجب تعاطيها ) كذا في النسخ ولعل سقط منه كلمة لا قبل قوله يوجب من النسخ حتى يوافق كلام غيره والمعنى .



الأولى من صلاته ويطلب منه الثانية وإن كان المطلوب واجبا وثم مندوبا ، ويسن تأخير الوطء عن باقى أيام الرمي ليزول عنه أثر الإحرام ، ولا يعارضه خبر «أيام منى أيام أكل وشرب وبعال» لجواز ذلك فيها وإنما استحباب للحاج ترك الجماع لما ذكر ومن فاته رمى يوم النحر بأن أخره عن أيام التشريق ولزمه بدله توقف التحلل على البدل ولو صوما لقيامه مقامه ويفارق المحصر العادم للهدى حيث لم يتوقف تحلله على بدله وهو الصوم بأن المحصر ليس له إلا تحلل واحد فلو توقف تحلله على البدل لشق عليه المقام على سائر محرمات الحج إلى الإتيان بالبدل والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع فى التحلل الأول فإذا أتى به حل له ما عدا النكاح ومقدماته وعقده فلا مشقة عليه فى الإقامة على إحرامه حتى يأتى بالبدل هذا فى تحلل الحج أما العمرة فليس لها سوى تحلل واحد إذ الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فأبيح بعض محرماته فى وقت وبعضها فى وقت آخر بخلاف العمرة ونظير ذلك الحيض والجنابة لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع محظوراته محلان انقطاع الدم والاعتسال والجنابة لما قصر زمنها جعل لارتفاع محظوراتها محل واحد .

### [ فصل ]

فى المبيت بمنى

( قوله لأن الشافعى رضى الله عنه نص فيها بخصوصها على ذلك ) أى ومستند نصه ما مر فى الشارح من أنه لم يرد فيها المبيت بخلاف منى ( قوله وإن كان الراى فيها ) لعل المراد وإن كان واقفا فى محل الرمي لكن هذا سياتى فى كلام المصنف

### ( فصل )

فى المبيت بمنى لىالى أيام التشريق الثلاثة وهى التى عقب يوم العيد وفيما يذكر معه

( إذا عاد إلى منى ) بعد الطواف والسعى إن لم يكن سعى بعد قدوم ( بات بها ) حتما ( ليلتي ) يومى ( التشريق ) والثالثة أيضا للاتباع المعلوم من الأخبار الصحيحة مع خبر « خذوا عني مناسككم » والواجب فيه معظم الليل كما لو حلف لا يبيت بمكان لم يحنث إلا بمعظم الليل وإنما اكتفى بساعة فى نصفه الثانى بمزدلفة لأن الشافعى نص فيها بخصوصها على ذلك إذ بقية المناسك يدخل وقتها بنصفه وهى كثيرة مشقة فسومح فى التخفيف لأجلها وهذه الأيام هى المعدودات فى قوله تعالى - واذكروا الله فى أيام معدودات - وأما المعلومات فهى المذكورة فى سورة الحج فى قوله تعالى - واذكروا اسم الله فى أيام معاومات - وهى العشر الأول من الحجة ( ورمى كل يوم ) من أيام التشريق الثلاثة وهى حادى عشر الحجة وتاليها ( إلى الجمرات الثلاث ) وإن كان الراى فيها والأولى منها تلى مسجد الحيف .

( قوله وبعال ) أى جماع ( قوله ليزول عنه أثر الإحرام ) ( قوله محل واحد ) أى وهو الاعتسال .

### ( فصل )

فى المبيت بمنى

( قوله وفيما يذكر معه ) كزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وطواف الوداع ( قوله والواجب فيه معظم الليل ) هذا يتحقق بما زاد على النصف ولو بلحظة ويحتمل أن المراد ما يسمى معظما فى العرف فلا يكتفى بذلك ( قوله وهذه الأيام ) أى أيام التشريق .

(قوله قال الأذري يخرج من هذا مسئلة الخ) مرجع الإشارة في كلام الأذري هو الآتي في كلام الشارح بعد في قوله ولو نفر قبل الغروب ثم عاد إلى منى لحاجة الخ فكان الصواب ذكره قبل هذا لينتظم الكلام (٣٠١) وعبارة الأذري ولو

نفر قبل الغروب ثم عاد إليها قبله أو بعده فله النفر في الأصح فلو تبرع بالمبيت لم يلزمه رمي الغدص عليه الشافعي رضي الله عنه فيخرج منه مسئلة حسنة الخ. وحاصل مراده أن هذا الذي نص عليه الشافعي حيلة في دفع الإثم والفدية فيما كان يفعل في زمنه من نفر أمير الحجيج ضحوة الثالث بأن ينفروا في اليوم الثاني ثم يعودون إلى منى فإذا باتوا الليلة الثالثة فهم متبرعون بها فلا يلزمهم رمي الثالث وقد أفصح هو بهذا المراد فيما بعد حيث قال وطريق من أراد المبيت في الليلة الثالثة ولا يمكنه النفر الأول أن يفارق منى بعد رمي اليوم الثاني قبل الغروب ثم يعود إليها ويبيت بها فإذا أصبح بها فلا رمي عليه فينفر متى شاء ويحرم بالعمرة متى شاء اه وقد يقال لم لا يكون الخوف المذكور عذرا مسقطا للإثم والفدية أخذا مما سيأتي في قول الشارح ويعذر في ترك المبيت وعدم لزوم الدم أيضا خائف على نفس أو مال الخ فإذا سقط المبيت المتبوع بالرمي من أصله بهذه الأعذار فسقوط بعض تابع أولى فليحذر وبما تقرر يعلم ما في حاشية الشيخ .

وهي الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة ويرى (كل جرة سبع حصيات) للاتباع فمجموع المرمى به في أيام التشريق ثلاث وستون حصاة (فأذري اليوم) الأول (و) الثاني من أيام التشريق (وأراد النفر) مع الناس (قبل غروب الشمس) في اليوم الثاني (جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها) ولا دم عليه لقوله تعالى .. فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه .. ولإتيانه بمعظم العبادة ، ويؤخذ من هذا التعليل أن محل ذلك إذا بات الليلتين الأولين فلو لم يبتها لم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها وهو كذلك فيمن لا عذر له كما في المجموع عن الروياني عن الأصحاب وكذا لو نفر بعد المبيت وقبل الرمي كما يفهمه تقييد المصنف ببعده الرمي وبه صرح العمراني عن الشريف العثماني قال لأن هذا النفر غير جائز قال الحب الطبري وهو صحيح متجه واستظهره الزركشي والشرط أن ينفر بعد الزوال والرمي قال الأصحاب الأفضل تأخير النفر إلى الثالث لاسيا للإمام كما في المجموع للاتباع إلا لعذر كغلاء ونحوه بل قال الماوردي في الأحكام السلطانية ليس للإمام ذلك لأنه متبوع فلا ينفر إلا بعد كمال المناسك حكاها عنه في المجموع ويترك حصي اليوم الثالث أو يدفعها لمن لم يرم ولا ينفر بها ، وأما ما يفعله الناس من دفنها فلا أصل له (فان لم ينفر) بكسر الفاء وضمها أى يذهب (حتى غربت) أى الشمس (وجب مبيتها ورمى الغد) ولو غربت وهو في شغل الارتحال فله النفر لأن في تكليفه حلّ الرحل والمتاع مشقة عليه كذا جزم به ابن المقرئ تبعاً لأصل الروضة ونقله في المجموع عن الرافعي وهو كما قال الأذري وغيره غلط سببه سقوط شيء من نسخ العزيز والمصحح فيه وفي الشرح الصغير ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فان له النفر قال الأذري يخرج من هذا مسئلة حسنة تعم بها البلوى وهي أن أمراء الحجيج في هذه الأعصار يبيتون بمعظم الحجيج في الليلة الثالثة من التشريق ثم ينفرون غالباً بكره الثالث ويدعون الرمي بعد الزوال فلا يمكن التخلف عنهم خوفاً على النفس والمال والانقطاع ولو نفر قبل الغروب ثم عاد إلى منى لحاجة كز يارة فغرت أو غربت فعاد كما فهم بالأولى فله النفر وسقط عنه المبيت والرمي بل لو بات هذا متبرعاً سقط عنه الرمي لحصول الرخصة له بالرمي ولو عاد للمبيت والرمي فوجهاً أحدهما يلزمه لأننا جعلنا عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى والثاني لا يلزمه لأننا نجعله كالمستديم للفراق ونجعل وجوده كعدمه فلا يجب عليه الرمي ولا المبيت .

(قوله وهي الكبرى) وتقدم أن جرة العقبة تسمى الكبرى فلفظ الكبرى مشترك بين التي تلى مسجد الحيف وجرة العقبة (قوله ولا ينفر بها) أى لا ينبغي له ذلك (قوله بكسر الفاء وضمها) عبارة المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر نفارا وتنفر بالضم نفورا ونفر الحاج من منى من باب ضرب اه وبه تعلم ما في كلام الشارح كحج إلا أن يقال ما ذكره أخرى فليراجع (قوله امتناع النفر) معتمد حج وقوة كلام الشارح تقتضي ترجيحه لأنه قال فيما جزم به ابن المقرئ إنه غلط ووسط بين المبتدأ والخبر كلام الأذري وقوله عليه أى إذا غربت وهو في شغل الارتحال الخ (قوله يخرج من هذا) أى من سقوط العود للمشقة (قوله خوفاً على النفس الخ) أى فيسقط عنهم الرمي لاضطرارهم للارتحال (قوله سقط عنه الرمي) أى وإن بقي للزوال (قوله والثاني لا يلزمه) هو المعتمد

فإذا سقط المبيت المتبوع بالرمي من أصله بهذه الأعذار فسقوط بعض تابع أولى فليحذر وبما تقرر يعلم ما في حاشية الشيخ .

ويجب دم بترك مييت منى لتركه المبيت الواجب كمنظيره في ترك مييت مزدلفة وفي ترك مييت ليلة من منى مد ، وليلتين مدان من الطعام وفي ترك الثلاث مع ليلة مزدلفة دمان لاختلاف المييتين مكانا ويفارق ما يأتى في ترك الرميين بأن تركهما يستلزم ترك مكانين وزمانين ، وترك الرميين لا يستلزم إلا ترك زمانين ، فلو نفر مع تركه مييت ليلتين من أيام منى في الثانى أو فى الأول قدم ، ويسقط المبيت بمزدلفة ومنى والدم عن الرعاء إن خرجوا منها قبل الغروب لأنه عليه الصلاة والسلام رخص لرعاء الإبل أن يتركوا المبيت بمنى ، وقيس بمنى مزدلفة فإن لم يخرجوا قبل الغروب بأن كانوا بهما بعده لزمهم مييت تلك الليلة والرى من الغد ، وصورة ذلك فى مييت مزدلفة أن يأتيا قبل الغروب ثم يخرج منها حينئذ على خلاف العادة وعن أهل السقاية مطلقا من غير تقييد خروجهم قبل الغروب ولو كانت محدثة ، إذ غير العباس ممن هو من أهل السقاية فى معناه وإن لم يكن عباسيا وإنما لم يقيّد خروجهم بذلك لأن عملهم بالليل بخلاف الرعاء ، ولأهل الرعاء والسقاية تأخير الرمي يوما فقط ويؤدونه فى تاليه قبل رميه لارمى يومين متوالين بالنسبة لوقت الاختيار وإلا فقد مرت بقاء وقت الجواز إلى آخر أيام التشريق ويعذر فى ترك المبيت وعدم لزوم الدم أيضا خائف على نفس أو مال أو فوت مطاوب كآبق أو ضياع مريض بترك تعهده أو موت نحو قريبه فى غيبته فيما يظهر لأنه ذو عذر فأشبهه الرعاء وأهل السقاية ، وله أن ينفر بعد الغروب واستنبط البلقينى من هذه المسئلة أنه لو مات من شرط مييته فى مدرسة مثلا خارجها لحوف عن نفس أو زوجة أو مال أو نحوها لم يسقط من جامكته شيء كما لا يجبر ترك المبيت للعذر بالدم . قال : وهو من النفائس الحسنى ولم أسبق إليه . ويندب للإمام أو نائبه أن يخطب بالناس بعد صلاة ظهر يوم النحر بمنى خطبة يعلمهم فيها حكم الطواف والرى والنحر والمبيت ومن يعذر فيه ، ثم يخطب بهم بعد صلاة الظهر بمنى خطبة ثانية ثانى أيام التشريق للاتباع ويعلمهم فيها جواز النفر فيه وما بعده من طواف الوداع وغيره ويودعهم ويأمرهم بختم الحج بطاعة الله ، وهاتان الخطبتان لم تر من يفعلهما فى زماننا ( ويدخل رى ) كل يوم من أيام ( التشريق بزوال الشمس ) من ذلك اليوم للاتباع ، ويسن كما فى المجموع تقديمه على صلاة الظهر إن لم يضق الوقت وإلا قدم الصلاة ما لم يكن مسافرا فيؤخرها بنية الجمع ( ويخرج ) أى وقته الاختيارى ( بغروبها ) من كل يوم . أما وقت الجواز فيبقى إلى غروب آخر أيام التشريق كما مر ( وقيل يبق إلى الفجر ) كالوقوف بعرفة ، ومحل هذا الوجه فى غير اليوم الثالث . أما هو فيخرج وقت رميه بغروب شمس جزما لخروج وقت المناسك بغروب شمس . وللمرى شروط ذكرها فى قوله ( ويشترط رى ) الحصيات ( السبع واحدة واحدة ) سبع مرات للاتباع مع خبر « خذوا عنى مناسككم » ولو بتكرير حصاة كما لو دفع مسددا لفقير عن كفارته ثم اشتراه منه ودفعه لآخر ، وعلى هذا تتأدى

( قوله واستنبط البلقينى )  
( الخ ) تعقبه الشهاب حج  
فى التحفة ثم قال وسيأتى  
آخر الجعالة ما يعلم منه  
الراجح فى ذلك .

( قوله ويجب دم بترك مييت منى ) أى بأن لم يبت أصلا ( قوله فى الثانى ) أى فى اليوم الثانى ( قوله أو فى الأول قدم ) لعلة لاشتتاله على ترك الرمي فلا ينافى مامرا من أن فى ترك الليلتين مدين ( قوله ولو كانت محدثة ) أى ولو كانت السقاية محدثة له ( قوله وإنما لم يقيّد خروجهم بذلك ) أى بقبل الغروب ( قوله خائف على نفس أو مال ) ظاهره وإن قل . ويحتمل أن المراد مال له وقع فلا يؤثر الخوف على أقل متمول ( قوله ويندب للإمام ) أى وذلك لأن معظم الحاج لم يطف .



الرميات كلها بحصاة واحدة ، فلو رمى حصاتين معا ولو برمى إحداهما باليمين والأخرى باليسار وترتبتا في الوقوع أو وقعتا معا فواحدة أو رماها متربعتين فوقعتا معا أو متربعتان فائتتا اعتبارا بالرمي ، وكذا إن وقعت الثانية قبل الأولى (و) يشترط (ترتيب الجمرات) في رمي أيام التشريق بأن يبدأ بالجمرة التي تلي مسجد الحيف ثم الوسطى ثم جمرة العقبة للاتباع كما في السعي فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام الأولى ولا بالثالثة قبل تمام الأوليين ولو ترك حصاة وشك في محلها من الثلاث جعلها من الأولى احتياطا فيرمي بها إليها ويعيد رمي الجمرتين الأخيرتين إذ الموالاة بين الرمي في الجمرات غير واجبة وإنما تسن فقط كما في الطواف ولو ترك حصاتين ولم يعلم محلها جعل واحدة من يوم النحر وواحدة من ثلثه وهو يوم النفر الأول من أي جمرة كانت أخذها بالأسو وحصل رمي يوم النحر وأخذ أيام التشريق . ويشترط كون الرمي بيده لا بقوس ورجل لعدم انطلاق اسم الرمي على ذلك ولا بالرمي بالمقلع كما هو ظاهر كلامهم ولو وضعها في فيه ولفظها إلى الرمي لم يجزئه قاله الأذري : وقال الزركشي : لا نقل فيه ويحتمل الإجزاء (وكون الرمي حجرا) ولو ياقوتا وحجر حديد وبلور وعقيق وذهب وفضة . نعم قال الأذري : يظهر تحريم الرمي بالياقوت ونحوه إذا كان الرمي يكسرها وينذهب معظم ماليتها ولا سيما النفيس منها لما فيه من إضاعة المال والسرف . والظاهر أنه لو غصبه أو سرقه ورمي به كفى . ثم رأيت القاضي ابن كج جزم به قال كالصلاة في المنصب وخرج الرمي بغيره كلؤلؤ وتبر وإمد ونورة وزرنيخ ومدر وجص وآجر وخزف وملح وجواهر منطبعة من ذهب وفضة ونحاس ورمصاص وحديد فلا يجزئ ويجزئ حجر نورة لم يطبخ بخلاف ما طبخ منه لأنه حينئذ لا يسمى حجرا بل نورة وقد مر آتفا (وأن يسمى رميا) فلا يكفي الوضع في الرمي لأن المأمور به الرمي فلا بد من صدق الاسم عليه ، ويفارق ما مر في الوضوء من الاكتفاء بوضع اليد مبالغة على الرأس بأن مبنى الحج على التعبد وبأن الواضع هنا لم يأت بشيء من أجزاء الرمي بخلاف ما هناك فيهما وذكره اشتراط الرمي هنا مع فهمه مما مر في قوله : ويشترط رمي السبع واحدة واحدة لتلايتهم أن ذلك سيق لبيان التعدد لا للسكيفية فنص عليه هنا احتياطا . ويشترط أيضا قصد الجمرة بالرمي ، فلو رمى إلى غيرها كأن رمى في الهواء فوق في الرمي لم يكف ، وقضية كلامهم أنه لو رمى إلى العلم المنصب في الجمرة أو الحائط التي بجمرة العقبة كما يفعله كثير من الناس فأصابه ثم وقع في الرمي لا يجزئ . قال الحب الطبري : وهو الأطهر عندي ، ويحتمل أنه يجزئه لأنه حصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه .

(قوله وأحد أيام التشريق) أي ويبقى عليه رمي يوم ، فإن تداركه قبل غروب شمس الثالث من أيام التشريق سقط عنه السم وإلا لم يسقط (قوله ولو وضعها في فيه ولفظها إلى الرمي لم يجزئه) هو المعتمد ، ولو عجز عن اليد وقدر على الرمي بقوس فيها وبفم ورجل تعين الأول كما هو ظاهر أو قدر على الأخيرين فقط فهل يتخير أو يتعين الفم لأنه أقرب إلى اليد والتعظيم للعبادة أو الرجل لأن الرمي بها معهود في الحرب ولأن فيها زيادة تحقير للشيطان المقصود من الرمي تحقيره كل محتمل ولعل الثالث أقرب ولو قدر على القوس بالفم والرجل فهو كحمله فيما ذكر اه حج وقال سم عليه فرع هل يجزئ الرمي باليد الزائدة فيه نظر اه . أقول : والأقرب عدم الإجزاء لقدرته على اليد فلا يعدل إلى غيرها ويحتمل الإجزاء لوجود مسمى اليد (قوله تعين الأول) أي ما لم يكن له يد زائدة فإن كانت لم يكف بالقوس لتشبهها بالأمثلية (قوله وجواهر منطبعة) أي بالفعل اه حج .

(قوله فالأوجه عدم الإجزاء) أى قائلا ذلك المدعى فالأوجه عدم الإجزاء (قوله وهيئة الحذف) أى وهي مكروهة أيضا وعبرة التحفة ويكره بأكبر وأصغر منه وبهيئة الحذف للنهي الصحيح عنها الشامل للحج وغيره (قوله وصرف الرمي بالنية لغير الحج كأن رمى إلى شخص الخ) الفرق بين هذا وبين ما مر في قوله ويشترط أيضا قصد الجمرة بالرمي فلورمى إلى غيرها الخ أنه هنا رمى إلى الجمرة لكن صرف هذا الرمي عن رمى الحج بقصده الشخص الذى هو فيها مثلا ، وأما هناك فإنه رمى إلى غير الجمرة وإن وقع فيها . فالخاص أنه هناك صرفه عن الرمي وهنا صرفه عن الرمي أى المعتبر (قوله وصورة المحبوس بحق) أى الذى له الاستنابة بأن يكون عاجزا عنه وهو الحق المسرد فى كلام المجموع لا الحق الذى هو مفهوم ما فى النص وغيره مما يأتى كما يعلم من جمع والده الآتى وكان الأصوب تأخير هذا إلى ما هناك وجعله مثالا فى كلام والده

والثانى من احتماليه أقرب كما قاله الزركشى وهو المعتمد وإن نظر فيه بعضهم مدعىا أنه يلزم على تعليل الإجزاء فيه كما ذكر أنه لورمى إلى غير المرمى فوقه فيه يجزى وقد صرحوا بخلافه فالأوجه عدم الإجزاء . قال الطبرى : ولم يذكر فى المرمى حدا معلوما غير أن كل جمرة عليها علم فينبغى أن يرمى تحته على الأرض ولا يبعد عنه احتياطا . وقد قال الشافعى : الجمرة مجتمع الحصى لا ماسال من الحصى فمن أصاب مجتمعهم أجزاءه ومن أصاب سائله لم يجزه وما حد به بعض المتأخرين من أن موضع الرمي ثلاثة أذرع من سائر الجوانب إلا فى جمرة العقبة فليس لها إلا وجه واحد ورمى كثيرين من أعلاها باطل قريب مما تقدم (والسنة) فى رمى يوم النحر وغيره (أن يرمى) الجمرة لا بحجر كبير ولا صغير جدا بل (بقدر حصى الحذف) وهو دون الأكمة طولا وعرضا فى قدر الباقلا فلورمى بأكبر منه أو بأصغر كره وأجزأه . وهيئة الحذف أن يضع الحصى على بطن إبهامه ويرميه برأس السبابة . ويسن أن يرمى راجلا لارا كبا إلا فى يوم السفر ، فالسنة أن يرمى راكبا لينفر عقبه ، وأن يرمى جمرة العقبة من بطن الوادى ، وأن يرمى الجمرتين الأوليين من علو ، وأن يدنو من الجمرة فى رمى أيام التشريق بحيث لا يبلغه حصى الرامين (ولا يشترط بقاء الحجر فى المرمى) فلا يضرب تدخرجه بعد الوقوع فيه لحصول اسم الرمي (ولا كون الرامي خارجا عن الجمرة) فلوقوف فى بعضها ورمى إلى الجانب الآخر منها صح لما مر من حصول اسم الرمي ، ولورمى بحجر فأصاب شيئا كأرض أو حمل فارتد إلى المرمى لا بحركة ما أصابه أجزاءه لحصوله فى المرمى بفعاله بلا معاونته بخلاف ما لو ارتد بحركة ما أصابه ، ويشترط إصابة المرمى يقينا ، فلوشك فيها لم يكف لأن الأصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه وصرف الرمي بالنية لغير الحج كأن رمى إلى شخص أودابة فى الجمرة كصرف الطواف بها إلى غيره فينصرف إلى غيره وإن بحث فى المهمات إلحاق الرمي بالوقوف لأنه مما يتقرب به وحده كرمى البدو فأشبهه الطواف بخلاف الوقوف . وأما السمي فالظاهر كما أفاده الشيخ أخذنا من ذلك أنه كالوقوف (ومن عجز عن الرمي) لعلة لا يرمى زوالها قبل فوات وقت الرمي كمرض أو حبس يقينا أو ظنا فيما يظهر (استناب) من يرمى عنه وجوبا كما بحثه الأسنوى ولو بأجرة فاضلة عما يعتبر فى الفطرة فيما يظهر حاللا كان النائب أو محرما إذ الاستنابة جائزة فى النسك فكذلك فى أبعاضه فليس المراد العجز الذى ينتهى إلى اليأس كما فى استنابة الحج . ولا فرق فى الحبس بين أن يكون بحق أولا كما فى المجموع ، لكن شرط ابن الرفعة أن يحبس بحق . قال الأسنوى : وهو باطل نقلا ومعنى . وصورة المحبوس بحق أن يجب عليه قود لصغير فإنه يحبس حتى يبلغ ،

(قوله والثانى من احتماليه) هو قوله أنه يجزئه (قوله فالأوجه عدم الإجزاء) من كلام المنظر (قوله قريب مما تقدم) أى فى قوله فمن أصاب مجتمعهم أجزاءه (قوله لا بحركة ما أصابه أجزاءه) أى إن غلب على ظنه ذلك بقريضة قوله فإن شك فينبغى أن لا يكتفى (قوله كصرف الطواف) أى فينصرف (قوله لأنه مما يتقرب به وحده) علة لقوله لصرف الطواف فهو رد على الأسنوى (قوله أنه كالوقوف) أى فلا يقبل الصرف وما ذكره هنا مخالف لما قدمه عن الكافى عند قول المصنف وإن قصده لنفسه أولهما الخ فما قدمه هو المعتمد .

( قوله وقد حكى ذلك )  
يعنى ماشرطه ابن الرفعة  
وهو من جملة كلام  
المجموع أيضا كما يعلم من  
عبارة شرح الروض  
ونصها قال فى المجموع  
ولو يتحقق بالاتفاق لكن  
شرط ابن الرفعة أن  
يحبس بغير حق وذكر  
أن البندنجى حكاه عن  
النص قال الزركشى وهو  
الذى فى الحاوى الخ ( قوله  
وسياتى فى المحصر ) هذا  
من الزركشى تقوية  
لكلام ابن الرفعة بالقياس  
على المحصر ( قوله إذ كلام  
المجموع فى حق عاجز )  
يجوز قراءته بالإضافة  
حق هنا بغير معنى الحق  
فما تقدم فكأنه قال  
بالنسبة لعاجز عن أدائه  
ويجوز قراءته بالتنوين  
فيكون الحق بمعناه  
المتقدم لكن يتعين فى  
عاجز الرفع والتقدير فى  
حق هو عاجز عن أدائه  
ولا يجوز فيه الجر حينئذ  
وصفا للحق كما لا يخفى .  
وأما قوله الآتى فى حق  
قادر على ذلك فيتعين  
فيه الإضافة كما هو ظاهر  
( قوله وبالثانى ابن الصباغ )  
المناسب وبه فى الثانى  
ابن الصباغ الخ .

وما أشبهها وقد حكى ذلك البندنجى عن النص . قال الزركشى : وهو الذى فى الحاوى والتتمة  
والبيان وغيرها ، وسياتى فى المحصر أنه إذا حبس بحق لا يباح له التحلل . قال الوالد رحمه الله تعالى :  
لا مخالفة بينهما إذ كلام المجموع فى حق عاجز عن أدائه ومفهوم النص وغيره فى حق قادر على  
ذلك ، ثم إن استنباب من قد رمى عن نفسه أو حاللا فرمى عنه وقع عنه كما فى طواف الحامل لغيره  
وإن كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض الجمرات فرمى وقع عن نفسه لأن رميه يتبع عنه دون  
المستنيب كالحج لكن يخالف ما مر فى الطواف عن الغير إذا كان محرما فانه يقع عن الغير إذا نواه  
له ويفرق بأن الطواف لما كان مثل الصلاة أثرت فيه نية الصرف الى غيره بخلاف الرمي فانه  
ليس شبيها بالصلاة ، وقياس السمي أن يكون كالرمي ويحتمل إلحاقه بالطواف لأن الله تعالى سماه  
طوافا بقوله - أن يطوف بهما - وإذا استنباب عنه من رمى أو حاللا سق له أن يناوله الحصى  
ويكبر كذلك إن أمكنه وإلا تناوله النائب وكبر بنفسه ولا ينعزل نائبه فى الرمي عنه بإغمائه  
والجنون فى جميع ذلك كالغمى عليه صرح به المتولى وغيره فيجزئه رميه عنه ولو برى من  
عذرده فى الوقت بعد الرمي لم تلزمه إعادته لكنها تسن ويشارك نظيره فى الحج بأن الرمي تابع  
ويجبر تركه بدم بخلاف الحج فيهما . وبأن الرمي على النور وقد ظن العجز حتى يخرج الوقت  
والحج على التراخي . أما إغماء النائب فظاهر كلامهم أنه ينعزل به وهو القياس وكلامهم يفهم  
أنه لو ظن التسدر فى اليوم الثالث وقلنا بالأصح أن أيام الرمي كيوم واحد أنه لا يجوز له الاستنابة  
ولو عجز الأجير على عينه عن الرمي هل يستنيب هنا للضرورة أولا كسائر الأعمال والأقرب  
الأول كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى . وإن قال بعضهم إن الأقرب الثانى ويرى بقى دما ، وما ذكر  
فى هذا الفصل من شروط الرمي ومستحباته يأتى فى رمي يوم النحر وأيام التشريق ( وإذا ترك  
رمي يوم ) أو يومين من أيام التشريق عمدا أو سهوا أو جهلا ( تداركه فى باقى الأيام ) منها  
( فى الأظهر ) بالنص فى الرعاء وأهل السقاية وبالقياس فى غيرهم إذ لو كانت بقية الأيام غير  
صالحة للرمي لم يفترق الحال فيها بين المعذور وغيره كما فى الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة  
والتسديرك أداء كما مر ولو تدارك قبل الزوال أوليا أجزاءه كما جزم به فى الأول فى أصل الروضة  
والمجموع والمناسك واقتضاه نص الشافعى رحمه الله تعالى وبالثانى ابن الصباغ فى شامله  
وابن الصلاح والمصنف فى مناسكهما وإن جزم ابن المتري تبعا لجمع بخلافه فيهما ، إذ جملة أيام  
الرمي بلياليها كوقت واحد وكل يوم لرميه وقت اختيار لكن لا يجوز تقديم رمي كل يوم عن  
زوال شمس كما مر . ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التسديرك بعد الزوال فلو خالف وقع عن  
المتروك فلو رمى إلى كل جمرة أربع عشرة حصاة سبعا عن أمسه وسبعا عن يومه لم يجزه عن  
يومه ويؤخذ منه أنه لا بد فى النائب أن يرمى عن نفسه الجمرات الثلاث قبل منيبه وهو ظاهر ،  
وما اقتضاه هذا الكلام المار من جواز رمي يومين ووقوعه أداء بالتسديرك لا يشكل بقولهم  
ليس للمعذورين أن يدعوا أكثر من يوم . أنهم يقضون ما فاتهم لأن الكلام هنا فى تارك الرمي  
فقط وهنالك فى تاركه مع المبيت معنى والتعبير بالقضاء لا ينافى الأداء كما مر الإشارة إليه  
( قوله وما أشبهها ) كأن حبست الحامل لقود حتى تضع ( قوله وقع عن نفسه ) أى فى رمي عن المستنيب  
بعد ( قوله بخلاف الرمي فانه الخ ) هذا مخالف لما قدمه فى قوله وصرف الرمي بالنية الخ إلا أن يقال إنما  
تقدم فى الصرف لغير أعمال الحج بخلاف ما هنا ( قوله حتى يخرج الوقت ) أى إلى أن يخرج الخ



(ولا دم) مع التدارك سواء أ جعلناه أداء أم قضاء لحصول الانحبار بالمأني به (وإلا) بأن لم يتداركه (فعليه دم) في رمي يوم أو يومين أو ثلاثة أو يوم النحر مع أيام التشريق لاتحاد جنس الرمي فأشبهه حلق الرأس وقد ذكر الرافعي اضطرابا واختلافا أشار له المصنف بقوله (واللهب تكميل الدم في ثلاث حصيات) لوقوع الجمع عليها كما لو أزال ثلاث شعرات متوالية لم يرواه البيهقي عن ابن عباس «من ترك نسكا فعليه دم» وقيل إنما يكمل في وظيفة جرة كما يكمل في وظيفة جرة يوم النحر وفي الحصة أو الحصتين على الطريقتين الأقوال في حلق الشعرة والشعرتين أظهرها أن في الحصة الواحدة مد طعام والثاني درهما والثالث ثلث دم على الأول وسبعة على الثاني (وإذا أراد) بعد قضاء مناسكه (الخروج من مكة) لسفر ولو مكيا طويلا أو قصيرا كما في المجموع (طاف للوداع) طوفا كاملا بركعتيه لخبر البخاري عن أنس «أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع» وروى مسلم عن ابن عباس خبر «لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» أي الطواف به فلا وداع على مريد الإقامة وإن أراد السفر بعده كما قاله الإمام ، ولا على مريد السفر قبل فراغ الأعمال ولا على المقيم بمكة الخارج للتنعيم ونحوه وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما مرّ عن المجموع فيمن أراد دون مسافة القصر فيمن خرج إلى منزله أو محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العمراني وغيره فلا تنافي بينهما ولو نفر من منى ولم يطف الوداع جبر بالدم لتركه نسكا واجبا فعلم أنه لو أراد الرجوع إلى بلده من منى لزمه طواف الوداع وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة إلى منى كما صرح به في المجموع (ولا يمكث بعده) مما يتعلق به من ركعتيه والدعاء المحبوب عقبه عند الملتزم وإتيان زمزم والشرب من مأنها لخبر مسلم السابق فإن مكث لغبر حاجة أو حاجة لاتعلق بالسفر كالزيارة والعيادة وقضاء الدين فعليه إعادته لا إن اشتغل بركعتي الطواف أو بأسباب الخروج كشراء الزاد وأوعيته وشد الرحل أو أقيمت الصلاة فصلاه معهم كما في زيادة الروضة قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف أن عيادة المريض إذا لم يعرج لها لاتقطع الولاء بل يغتفر صرف قدرها في سائر الأغراض وكذا صلاة الجنائز فيجوز ذلك هنا بالأولى وقد نص عليه الشافعي في الإملاء ولو مكث مكرها بأن ضبط أو هدد بما يكون إكراها فمهل الحكم كما لو مكث محتارا فيبطل الوداع أو نقول الإكراه يسقط أثر هذا اللبس فإذا أطلق وانصرف في الحال جاز ولا تنزله الإعادة ومثله لو أغمى عليه عقب الوداع أو جنّ لابعثه المأثوم به والأوجه لزوم الإعادة في جميع ذلك إن تمكن منها وإلا فلا والمعتد أنه ليس من مناسك الحج ولا العمرة كما قاله بل هو عبادة مستقلة خلافا لأكثر المتأخرين وتظهر فائدة الخلاف في أنه هل يفتقر إلى نية أولا وفي أنه هل يلزم الأجير فعلة أولا ،

(قوله بعد قضاء مناسكه) أي إن كان في مناسك فلا يجب عليه مادام في المناسك وإلا فهو واجب على كل من أراد الخروج من مكة ولو حاللا بعبده الآتي بناء على المعتد الآتي أنه ليس من مناسك الحج ولا العمرة فتنبه (قوله لخبر مسلم السابق) دليل لما في المتن (قوله لا أن اشتغل بركعتي الطواف) هذا علم مما مرّ (قوله قال في المهمات الحج) الظاهر أنه لا يرتضى ما في المهمات بدليل اقتصره على مجرد نقاله عنها بعد جزمه بأن العبادة ونحوها تضرّ فليراجع (قوله وفي أنه يلزم الأجير فعلة) أي عن المستأجر بحيث إذا تركه يرجع عليه بقسط من الأجرة وإلا فهو واجب مطلقا كما علم مما مرّ .

(قوله قبل فراغ الأعمال) أي لأنه يلزمه الإتيان لها وهذا علم من مفهوم قوله في الحديث من أعمال الحج (قوله ولو نفر من منى) أي بأن أراد التوجه إلى منزله (قوله نسكا واجبا) أي عبادة واجبة ولا ينافي ما يأتي من أنه ليس من مناسك الحج لأنه لا يلزم من كونه ليس منها إلا أن لا يكون نسكا مستقلا (قوله لخبر مسلم السابق) أي في قوله لا ينصرف أحد (قوله أن عيادة المريض) ظاهره وإن تعذر وتقدم مثله في تعدد صلاة الجنائز في الاعتكاف (قوله لا يبعثه المأثوم به) أي الذي لحقه به إثم (قوله والأوجه لزوم الإعادة في جميع ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله ولو مكث مكرها الحج (قوله والمعتد أنه) أي طواف الوداع .

ولا يدخل تحت غيره من الأطوفة بل لابد من طواف يخصه حتى لو أخر طواف الإفاضة وفعاله بعد أيام وأراد الخروج عقبه لم يكف كما ذكره الرافعي في أثناء تعليل ( وهو واجب ) لحبر « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه قد خفف عن المرأة الحائض » ( يحبر تركه بدم ) وجوبا كسائر الواجبات ( وفي قول سنة لا يحبر ) بدم كطواف القدوم وفرق الأول بأن طواف القدوم تحية البقعة فليس مقصودا في نفسه ولذلك يدخل تحت غيره وفي الشرح وغيره نفي الخلاف في الجبر وإنما الخلاف في كونه واجبا أو مندوبا خلافا لما توهمه عبارة الكتاب ( فإن أوجبناه فخرج ) من مكة أو منى ( بلا وداع ) عامدا أو ناسيا أو جاهلا بوجوده ( وعاد ) بعد خروجه ( قبل مسافة القصر ) من مكة أو منى وطاف للوداع ( سقط الدم ) لأنه في حكم المقيم وكأ لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد إليه ولا ينافي التعليل بأنه في حكم المقيم بتسويتهم السفر الطويل والقصير في وجوب الوداع إذ سفره هنا لم يتم لعوده بخلافه هناك أما لو عاد ليطوف فمات قبل الطواف لم يسقط الدم ( أو ) عاد ( بعدها ) وطاف ( فلا ) يسقط ( على الصحيح ) لاستقراره بالسفر الطويل ولا يجب العود على من وصل مسافة القصر للشقة بخلاف من لم يصلها يجب عليه العود وإن خرج ناسيا أو جاهلا بطواف الوداع وقد علم أن باوعها كجوازتها وقد صرح به في المجموع ومقابل الصحيح يسقط كالحالة الأولى ( وللحائض النفر بلا ) طواف ( وداع ) للخبر المار ، وخبر عائشة « أن صفية حاضت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تنصرف بلا وداع » . نعم إن طهرت قبل مفارقة بنيان مكة لزمها العود لتطوف بخلاف ما إذا طهرت خارج مكة ولو في الحرم النفساء كالحائض كما في المجموع ولورجعت لحاجة بعد ما طهرت اتجه وجوب الطواف وهل يلحق المعذور لحوف ظالم أو فوت رفقة بالحائض فيه احتمالان للطبري لأن الرخص لاتقاس والأظهر الإلحاق وإن نظر فيه الأذرعى وبحث لزوم الفدية قال لأن منع الحائض المسجد عزيمة وهذا ليس كذلك أما المتحيرة فلها أن تطوف فلو لم تطف للوداع فلا دم عليها للأصل كما قاله الروياني والمستحاضة غير المتحيرة لا عود عليها إن نفرت في حيضها فإن نفرت في طهرها لزمها العود على ما مر من التفصيل ومن حاضت قبل طواف الإفاضة تبقى على إحرامها وإن مضى عليها أعوام . نعم لو عادت إلى بلدها وهي محرمة عادمة النفقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالمحصر فتتحلل بذبح شاة وتقصر وتنوى التحلل كما قاله بعض المتأخرين ، وأيد بكلام في المجموع كما سيأتى وبحث بعضهم أنها إن كانت شافعية تقلد الإمام أبا حنيفة أو أحمد على إحدى الروايتين عنده في أنها تهجم وتطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد حائضا ويجزئها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائها

( قوله لأن الرخص لاتقاس ) لعله سقط قبله من النسخ أحدهما لا يلحق أو نحو ذلك من الكتب ( قوله لأن الرخص لاتقاس ) هذه طريقة على أن هذا قد ينافي ماسيأتي عقبه عن الأذرعى

( قوله ولا يدخل تحت غيره ) أى وفي أنه لا يدخل تحت الح ( قوله ولا يجب العود ) يشعر بجوازه وبتقديره فلا فائدة له لعدم سقوط الدم بالعود . نعم تظهر فائدته على مقابل الصحيح ( قوله لأن الرخص لاتقاس ) الذى فى جمع الجوامع وجرى عليه سم تبعاله فى غير موضع دخول القياس فيها ( قوله فلا دم عليها للأصل ) أى من براءة النمة وعدم لزوم الدم ( قوله نعم لو عادت ) أى شرعت فى العود لبلدها ( قوله فتتحلل بذبح شاة ) أى ويبقى الطواف فى ذمتها إلى أن تعود فتحرم وتأتى به فان ماتت ولم تعد حج عنها كما تقدم .

مسئلة — قال الشيخ منصور الطبلاوى سئل شيخنا سم عن امرأة شافعية المذهب طافت للإفاضة بغير ستره معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت إلى بلاد اليمن فنكحت شخصا ثم تبين

على الإحرام من المشقة وإذا فرغ من طواف الوداع المتبوع بركعتيه استحب له أن يدخل البيت  
 مالم يؤذ أو يتأذى بزحام أو غيره وأن يكون حافيا وأن لا يرفع بصره إلى سقفه ولا ينظر إلى أرضه  
 تعظيما لله وحياء منه وأن يصلي فيه ولو ركعتين والأفضل أن يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بأن يمشی بعد دخوله الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع  
 وأن يدعو في جوانبه . قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي رحمه الله : يسق لمن فرغ من طواف  
 الوداع أن يأتي الملتزم فيلصق بطنه وصدره بجائط البيت ويبسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى  
 مما يلي الباب واليسرى مما يلي الحجر الأسود ويدعو بما أحب أي بالماثور وغيره لكن المأثور  
 أفضل ومنه : اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن أمتك حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى  
 صيرتني في بلدك وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فإن كنت رضية عني فازدد عني  
 رضا وإلا ففرق علي الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري ويبعد عنه مزارى هذا أو أن انصرافي إن  
 أذنت لي غير مستبدل بك ولا بيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العافية في بدني  
 والعصمة في ديني وأحسن منقلبي وارزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني وما زاد خسران فيه وقد زيد  
 واجمع لي خيري الدنيا والآخرة إنك قادر على ذلك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو  
 كانت حائضا أو نفساء استحب لها الإتيان بجميع ذلك بباب المسجد ثم تمضي قال الأذري ولم أر  
 لأصحابنا كلاما في أن المودع من أي أبواب المسجد يخرج وقال بعض العصريين يستحب أن  
 يخرج من باب بني سهم . ويسق الإكثار من الاعتار والطواف تطوعا وأن يزور الأماكن  
 المشهورة بالفضل بمكة وهي ثمانية عشر موضعا وأن يكثر النظر إلى البيت إيمانا واحتسابا لما رواه  
 البيهقي في شعب الإيمان إن الله في كل يوم وليلة عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون  
 للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين وحكمة ذلك كما أفادها السراج البلقيني ظاهرة إذ  
 الطائفون جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون ، والمصلون فاتهم الطواف  
 فصار لهم أربعون والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرين ، ويستحب أن يكثر  
 من الصدقة وأنواع البر والقربات فإن الحسنة هناك بمائة ألف حسنة ، ونقل عن الحسن  
 البصري رضي الله عنه أنه يستجاب الدعاء في خمسة عشر موضعا بمكة : في الطواف والملتزم وتحت

( قوله وقال بعض  
 العصريين ) من جملة  
 كلام الأذري ( قوله بمكة )  
 أي غالبا وإلا فسيأتي أن  
 من تلك المواضع عرفات  
 وما بعدها .

لها فساد طوافها فأرادت أن تقلد أبا حنيفة في صحته لتصير به حلالا وتبين صحة النكاح وحينئذ فهل  
 يصح ذلك وتتضمن صحة التقليد بعد العمل فأفتى بالصحة وأنه لا محذور في ذلك ولما سمعت عنه  
 ذلك اجتمعت به فإني كنت أحفظ عنه خلافه في العام الذي قبله فقال هذا هو الذي أعتقده من  
 الصحة وأفتى به بعض الأفاضل أيضا تبعاله وهي مسألة مهمة كثيرة الوقوع وأشباهاها ، ومراده  
 بأشباهاها كل ما كان مخالفا لمذهب الشافعي مثلاً وهو صحيح على بعض المذاهب المتعبرة فإذا  
 فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جازله أن يقلد القائل بصحته فيما  
 مضى وفيما يأتي فتترتب عليه أحكامه فتنبه له فانه مهم جدا وينبغي أن إثم الإقدام باق حيث فعله  
 عالما ( قوله قبل أن تنأى ) أي تبعد ( قوله يستحب أن يخرج من باب الخ ) معتمد ( قوله وأربعون  
 للمصلين الخ ) هذا الحديث يقتضي أن الطواف أفضل من الصلاة وتقدم للشارح خلافه ( قوله بمائة  
 ألف حسنة ) هذا رأي والثاني أن المضاعفة خاصة بالصلاة وهو المعتمد ( قوله في خمسة عشر  
 موضعا بمكة ) وتوابعها لما يأتي من عدد عرفات وما بعدها .



الميزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي السعي وخلف المقام وفي عرفات ومنذلفه ومنى وعند الجمرات ، وظاهره أنه لافرق في ذلك بين أن يكون الداعي في نسك أولا ( ويسن شرب ماء زمزم ) لأنها مباركة طعام طعم وشفاء سقم . ويسن أن يشربه لمطأوبه في الدنيا والآخرة ، وأن يستقبل القبلة عند شربه ، وأن يتصلع منه ، وأن يقول عند شربه : اللهم إنه قد بلغني عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال « ماء زمزم لما شرب له » وأنا أشربه لكذا ، ويذكر ما يريد دينا ودنيا ، اللهم فافعل بي ثم يسمي الله تعالى ويشرب ويتنفس ثلاثا ، وكان ابن عباس إذا شربه يقول : اللهم إني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء فقد شربه جماعة من العلماء فنالوا مطلوبهم . ويسن الدخول إلى البئر والنظر فيها ، وأن ينزع منها باللو الذي عليها ويشرب ، وأن ينضح منه على رأسه ووجهه وصدره قاله الماوردي ، وأن يتزود من مائها ويستصحب منه ما أمكنه للاتباع ، وأن يشرب من نبيذ سقاية العباس ما لم يسكر ، وأن يختم القرآن بمكة ، وأن ينصرف تلقاء وجهه مستدبر البيت كما صححه المصنف في مناسكه ، وصوبه في مجموعه ويكثر الالتفات إلى أن يغيب عنه كالمحتزن المتأسف على فراقه ويقول عند خروجه من مكة : الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون عابدون ساجدون لرَبنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده (و) يسن (زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) لحبر مسلم «من زار قبري وجبت له شفاعتي» ومفهومه أنها جائزة لغير زائره ، وخبر «من جاءني زائرا لم تنزعه حاجة إلا زيارتي كان حقا على الله أن أكون له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة» وخبر «من صلى عليّ عند قبري وكل الله به ملكا يبلغني وكفى أمر دنياه وآخرته وكننت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة» فزيارة قبره صلى الله عليه وسلم من أهم القربات وإن لم يكن فعل نسكا لكنها متأكدة فيما أشار له بقوله ( بعد فراغ الحج ) إذ الغالب على الحجاج ورودهم من آفاق بعيدة ، فإذا قربوا من المدينة الشريفة يقبض تركهم الزيارة ، ولحبر «من حج ولم يزرني فقد جفاني» فهذا يدل على تأكدها للحاج أكثر من غيره ، وحكم المعتمر كالحاج في تأكدها له . وتسن زيارة بيت المقدس وزيارة الخليل

( قوله وعند الجمرات ) أى الثلاث ( قوله ماء زمزم لما شرب له ) هو شامل لما شربه بغير محله ( قوله إذا شربه يقول الخ ) ظاهره أن ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يتعداه إلى غيره ، ويحتمل تعدى ذلك إلى الغير فإذا شربه إنسان بقصد ولده وأخيه مثلا حصل له ذلك المطأوب ولا مانع منه إذا شربه بنية صادقة ، ونقل عن شيخنا العلامة الشوبري ما يخالف ما ذكرناه فليراجع وعبارته في هوامش فتوى حج الفقهاء الكبرى نصها عند قوله «ماء زمزم لما شربه» الخ هل ولو كان طلب التحصيل به لغير شاربه بأن شربه ليحصل لولده العلم أو الشفاء أو يفرق بين من يكون له ولاية أو وكالة بأن وكل في ذلك وبين غير من ذكر وليس موافقا لما نقل عنه ( قوله فقد شربه ) تعليل لقوله ويسن أن يشربه لمطأوبه الخ ( قوله لم تنزعه حاجة ) أى تهمة ( قوله وكل الله به ملكا يبلغني الخ ) قضية هذا أنه لا يسمعه بلا واسطة الملك وقد قدمناه في باب صلاة الجمعة أنه يسمع الصلاة عليه عند القبر بلا واسطة سواء في ذلك ليلة الجمعة أو غيرها فيمكن حمل ما هنا على أنه يبلغ مع السماع . ثم رأيت في حج في كتابه المسمى بالجواهر المنظم في زيارة القبر المعظم مانصه تنبيهه : يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة التعارض ببادئ الرأي وأحاديث آخر وردت بمعناها أو قريب

صلى الله عليه وسلم ولا تعلق لذلك بالحج . ويسنّ لمن قصد المدينة الشريفة لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ويزيد فيها إذا أبصر أشجارها مثلاً ويسأل الله أن ينفعه بهذه الزيارة ويتقبلها منه ، وأن يغتسل قبل دخوله كما مر ويلبس أنظف ثيابه ، فإذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد بجنب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغهما على هذه النعمة ثم يأتي القبر الشريف فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويبعد عنه نحو أربعة أذرع ويقف نظراً إلى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والإجلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم لحبر «مامن أحد يسلم على إلا ردّ الله علىّ روحى حتى أردّ عليه السلام» وأقلّ السلام عليه : السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ولا يرفع صوته تأدباً معه صلى الله عليه وسلم كما كان في حياته ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبى بكر رضى الله تعالى عنه فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضى الله تعالى عنه لما رواه البيهقي عن ابن عمر أنه كان إذا قدم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف ، فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبتاه ، ثم يرجع إلى موقفه الأوّل قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه وليستشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ولمن شاء من المسلمين وأن يأتي سائر المشاهد بالمدينة .

منه بأنه صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام إذا صدرا من بعد ويسمعهما إذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وإن ورد أنه يبلغهما هنا أيضاً كما مر إذ لا مانع أن من عند قبره يخص بأن الملك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه لهما إشعاراً بزيد خصوصيته والاعتناء بشأنه والاستمداد له بذلك سواء في ذلك كله ليلة الجمعة وغيرها ، إذ المقيّد يقضى به على المطلق والجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن وأفق النووي فيمن حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحنث بأنه لا يحكم عليه بالحنث للشك في ذلك والورع أنه يلتزم الحنث اه وهو صريح فيما ذكرناه (قوله وشكر الله) أى بالثناء عليه (قوله ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم) لو قال له إنسان سلم لى على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه أن يسلم عليه كما يجب أن يسلم على من قال له سلم على فلان أو يفرق والفرق أقرب ويوجه بأن المراد بالسلام بين الناس التودّد والمحبة والمراد بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ولا يجب على المأموم أن يشفع له عنده اه كذا بهامش عن حجج في بعض كتبه وعبارته في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر المعظم نصها : وأما إرسال السلام إليه صلى الله عليه وسلم فالقصد منه الاستمداد منه وعود البركة على المسلم فتركه ليس فيه إلا عدم اكتساب فضيلة للغير فلم يكن لتحريره سبب يقتضيه فاتجه أن ذلك التبليغ سنة لا واجب . فان قلت : صرحوا بأن تفويت الفضائل على الغير حرام كإزالة دم الشهيد . قلت : هذا اشتباه إذ فرق واضح بين عدم اكتساب الفضيلة للغير وتفويت الفضيلة الحاصلة على الغير فمن ثم حرم هذا التفويت ولم يحرم بترك ذلك الاكتساب فافهم اه وفيما علل به وقفة لأن المأمور ليس شافعاً بل مأموراً بالتبليغ لمن يشفع فيتم التزم ذلك ولم يؤدّه فالقياس وجوب التبليغ لأنه أمانة التزم إيصالها له صلى الله عليه وسلم ( قوله إلا ردّ الله علىّ روحى) أى نطقى فلا يرد أن الأنبياء أحياء في قبورهم .

وهي نحو ثلاثين موضعاً يعرفها أهل المدينة . ويسنّ زيارة البقيع وقبا ، وأن يأتي بئر أريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الآبار السبعة وقد نظمها بعضهم ، فقال :

أريس وغرس رومة وبضاعة كذا بصة قل بئر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بألف صلاة ، وليحذر من الطواف بقبره عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه . ويكره إصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد عنه كما لو كان بحضرته صلى الله عليه وسلم في حياته . ويسنّ أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المقيمين والغرباء بما أمكنه ، وإذا أراد السفر استحب أن يودّع المسجد بركتين ويأتي القبر الشريف ويعيد السلام الأوّل ويقول : اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسر لي العود إلى الحرمين سبيلا سهلا وارزقني العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا إلى أهلنا سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي القهقري ولا يجوز لأحد استصحاب شيء من الأكر المعمولة من تراب الحرمين ولا من الأباريق والسكيزان المعمولة من ذلك . ومن البدع تقرب العوام بأكل التمر الصيحاني في الروضة .

### ( فصل )

في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك

[ فصل ]  
في بيان أركان الحج  
والعمرة

(أركان الحج خمسة) بل ستة : أحدها (الإحرام به) أي نية الدخول فيه لخبر «إنما الأعمال بالنيات» (و) ثانيها (الوقوف) بعرفة إجماعا لخبر «الحج عرفة» (و) ثالثها (الطواف) بالكعبة لقوله تعالى -وليطوفوا بالبيت العتيق- والمراد طواف الإفاضة (و) رابعها (السمي) بين الصفا والمروة لخبر أنه صلى الله عليه وسلم

(قوله وتقبيله) ظاهره وإن قصد به التعظيم لكن مر في الجنائز بعد نقل كراهة تقبيل التابوت مانصه : نعم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيحتمل محي ذلك هنا ويحتمل الفرق بأنهم حافظوا على التباعد عن التشبه بالنصارى هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادّعوا فيه ما دّعوا ومن ثم حذروا كل التحذير من الصلاة داخل الحجرة بقصد التعظيم .

### ( فصل )

في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك

(قوله أي نية الدخول فيه) ع قدره فيما سبق بالدخول في النسك وعدل هنا إلى نية الدخول لأنه الملازم للركنية وفي سم على حج فرع هل يأتي فيمن لم يميز الفروض من السنن ما تقرر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين نفلا لم يصح أو يفرق بأن النسك شديد التعلق ولهذا لونوى به النفل وقع عن نسك الإسلام وقد يتجه الفرق فيصح مطلقا وإن لم يميز ولا اعتقد بفرض معين نفلا فليتأمل اه . أقول : الأقرب عدم الفرق ويؤيده قول حج أول الحج بعد قول المصنف وشرط صحته الإسلام الخ على أنه اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والنية والعلم والكيفية حتى لو جرت أفعال النسك منه اتفاقا لم يعتد بها لكن رد ذكر النية بأنها ركن ويرد ذكر الوقت بأنه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر العلم بأنه لو حصل بعد الإحرام وقبل تعاطي الأفعال كفى



استقبل القبلة في السعي وقال «يا أيها الناس اسعوا فان السعي قد كتب عليكم» (و) خامسها (الحلق) أو التقصير (إذا جعلناه نسكا) وهو المشهور لتوقف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كالطواف . وسادسها الترتيب في معظم هذه الأركان بحثه في الروضة وإن عده في المجموع شرطا بأن يقدم الاحرام على الجميع ويؤخر السعي عن طواف ركن أو قدوم ويقدم الوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير للاتباع مع خبر «خذوا عني مناسككم» ( ولا تجبر ) هذه الأركان ولا شيء منها ( بدم ) بل يتوقف الحج عليها لأن الماهية لا تحصل إلا بجميع أركانها . وأما واجبات خمسة أيضا : الاحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت بليالي منى واجتنب محرمات الاحرام . وأما طواف الوداع فقد مر أنه ليس من المناسك فعلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضا وغيرها يسمى هيئة ( وما سوى الوقوف ) من هذه الستة ( أركان في العمرة أيضا ) بشمول الأدلة السابقة لها . نعم الترتيب معتبر في جميع أركانها فيجب تأخير الحلق أو التقصير عن سعيها وواجب العمرة شيان الاحرام من الميقات واجتنب محرمات الاحرام ( ويؤدي النسكان على ) ثلاثة ( أوجه ) فقط ولهذا عبر بجمع القلة ووجه الحصر في الثلاثة أن الاحرام إن كان بالحج أولا فالأفراد أو بالعمرة فالمتعم أو بهما معا فالقران على تفصيل وشروط لبعضها ستأتي وعلم من هذا أنه لو أتى بنسك على حدثه لم يكن شيئا من هذه الأوجه كما يشير اليه قوله النسكان بالتثنية أما أداء النسك من حيث هو فعلى خمسة أوجه الثلاثة المذكورة وأن يحرم بحج فقط أو عمرة فقط

فليس شرطا لانعتقاد الاحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لانعتقاده تصويره بوجه اه ووجه التأييد أن قوله بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الأفعال كفي صريح في أنه إن لم يحصل له العلم بالكيفية لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بلافراق غايته أنه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك ( قوله استقبل القبلة في السعي ) ع هذا الحديث ضعفه النووي قال السبكي رحمه الله فالدليل خذوا عني مناسككم مع فعله صلى الله عليه وسلم اه سم على منهج . أقول : يمكن أن يجاب عن الحديث بوجه آخر وهو أن يقال إنه مبين لما وقع في الآية الشريفة وهي قوله إن الصفا الح و بيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه بالأحاديث الضعيفة ( قوله وسادسها الترتيب ) قال سم على منهج قوله وسادسها الترتيب الح . أقول : لى هنا شبهة وهي أن شأن ركن الشيء أن يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في أنه إذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وأتى ببقية الأعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطا لعدم إمكانه وإن أتم بفعله في غير محله وتفويته فقد حصل له الحج مع انتفاء الترتيب فليتأمل اه ، أقول : ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال الحلق إن ساقط لعدم شعر برأسه لا لتقدمه على الوقوف لأن حلقه قبله لم يقع ركنه والاثم إنما هو لترفعه بإزالة الشعر قبل الوقوف وهذا كما لو اعتمر وحلق ثم أحرم بالحج عقبه فلم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فإن الحلق ساقط عنه وليس ذلك اكتفاء بحلق العمرة بل لعدم شعر يزيله ( قوله الاحرام من الميقات ) أى كون الاحرام من الميقات أما نفس الاحرام فركن كما مر اه ( قوله ويؤدي النسكان ) أى الحج والعمرة ( قوله أنه لو أتى بنسك ) أى من حج أو عمرة ( قوله أو عمرة ) أى و بعدمها على الاتيان بما أحرم به .

( قوله مع عدم جبر تركه بدم ) أى حتى لا يرد نحو الرمي ( قوله وعلم من هذا أنه لو أتى بنسك على حدثه لم يكن شيء الح ) أى حقيقة وإلا فهو أفراد مجازى كما صرح به الشهاب حج كغيره وسيعلم من قول الشارح أما غير الأفضل الح ( قوله وأن يحرم بحج فقط أو عمرة فقط ) أى ولا يأتي بالآخر من عامه .

(أحدها الافراد) الأفضل ويحصل (بأن يحج) أى يحرم بالحج من ميقاته ويفرغ منه (ثم يحرم بالعمرة) من عامه (كاحرام المكي) بأن يخرج إلى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتى بعملها) أما غير الأفضل فله صورتان إحداها أن يأتى بالحج وحده في سنة. الثانية أن يعتمر قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتى وأما الافراد الذى هو أفضل فسيأتى بيانه (الثانى القرآن) الأكمل ويحصل (بأن يحرم بهما) معا (من الميقات) للحج وغير الأكمل أن يحرم بهما من دون الميقات وإن لزمه الدم فتقييده بالميقات لكونه أكمل لا لكون الثانى لا يسمى قرانا (ويعمل عمل الحج) فقط لأن عمل الحج أكثر (فيحصلان) ويدخل عمل العمرة في عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعى واحد لخبر « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعا » وهذه الصورة الأصلية للقران ثم ذكر غيرها بقوله (وإن أحرم بعمرة) صحيحة (في أشهر الحج ثم) أحرم (بحج قبل) الشروع في (الطواف كان قارنا) إجماعا فيكفيه عمل الحج لخبر عائشة « أنها أحرمت بعمرة فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم فوجدها تبكي. فقال ما شأنك؟ قالت حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجك وعمرتك جميعا » ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره صح وكان قارنا كما صححه في زوائد الروضة والمجموع ، واحتراز بقوله قبل الطواف عما لو طاف ثم أحرم بالحج أو شرع فيه ولو بخطوة ثم أحرم بالحج فانه لا يصح لاتصال إحرامها بمقصوده وهو أعظم أفعالها فلا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها ولأنه أخذ في التحلل المقتضى لنقصان الاحرام فلا يليق به إدخال الاحرام المقتضى لقواته ، ولو استلم الحجر بنية الطواف في صحة الادخال وجهان أوجههما كما بحثه في المجموع الجواز إذ هو مقدمته لابعضه ، وعلم من تقييد العمرة بالصحيحة أنه لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج أنه ينعقد إحرامه به فاسدا وهو الأصح . ونقل الماوردى عن الأصحاب أنه لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أو بعده صح إحرامه لأن الأصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع فصار كمن أحرم وتزوج ولم يدر هل كان إحرامه قبل تزوجه أو بعده فانه يصح تزوجه (ولا يجوز عكسه) وهو

(قوله أن يأتى بالحج وحده في سنة) أى ثم بالعمرة في أخرى (قوله فسيأتى بيانه) قد تقدم بيانه في قوله أحدها الافراد فاعل المراد به أن يأتى ما يتعلق به من التفصيل وبيان أفضليته (قوله بأن يحرم بهما معا) أى وسواء قدم الحج على العمرة أم لا كما هو ظاهر إطلاقهم (قوله الأكمل) احتراز به كما يأتى في قوله تقييده بالميقات (قوله واحد عنهما) أى لحصولهما قال شيخنا الزيادى وهل هما أى الطواف والسعى للحج والعمرة معا أو للحج فقط والعمرة لاحكم لها لانعامها أى في الحج لم يصرح الأصحاب بذلك لكن الأقرب كما قال بعضهم الثانى اه سم (قوله فقال ما شأنك) أى أى شئ شأنك؟ فهو مبتدأ وخبر (قوله وعمرتك جميعا) أى وعليه فالعمرة التى أمرها بالخروج فيها إلى التنعيم كانت تطوعا (قوله أنه لو أفسد) أى بأن جامع (قوله أنه ينعقد إحرامه به فاسدا) أى فيجب عليه المضى فيه ثم قضاؤه من قابل (قوله قبل الشروع فيه) أى الطواف (قوله صح إحرامه) أى بالحج ويبرأ بذلك من الحج والعمرة وقد يقال قياس مامر من أن من أحرم كاحرام زيد وتعذرت عليه معرفة ما أحرم به أن ينوى القران ولا يبرأ به من العمرة لاحتمال أنه أحرم بالحج ويمتنع إدخالها

(قوله وأما الافراد الذى هو أفضل فسيأتى بيانه) صوابه فقد مر بيانه إذا أتى إنما هو مجرد ذكر أن الأفراد أفضل وأما بيانه فهو الذى مر على أنه لاجابة إلى هذا من أصله (قوله فلا ينصرف) أى الاحرام (قوله وعلم من تقييد العمرة بالصحيحة أنه لو أفسد الحج) لا يخفى أن خصوص الانعقاد فاسدا لم يعلم من هذا التقييد على أنه كان الأصوب عدم التقييد ليشمل المتن القران الصحيح والفاقد كما صنع الشهاب بن حجر (قوله قبل الشروع فيه) أى في الطواف (قوله لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة) يعنى أن الأصل أن ما أتى به من إدخال الحج على العمرة وقع جائزا

(قوله لقوته) أى فراش النكاح (قوله فى أشهر الحج) إنما قيد به كلام المتن مع أن التمتع أعم من ذلك كما يعلم مما يأتى لأن الكلام فى التمتع الذى هو أحد الوجوه الثلاثة فى تأدية النكاح فهو نظير تقييده الأفراد بالأفضل والقران بالأكمل (قوله وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل (٣١٤) أشهر الحج الخ) هو تابع فى هذا التعبير للامداد لكن شمول الإرشاد لما ذكر ظاهر

إدخال العمرة على الحج (فى الجديد) لأنه لا يستفيد به شيئاً بخلاف الأول يستفيد به الوقوف والرمى والمبيت ولأنه يتمتع بإدخال الضعيف على القوى كفراش النكاح مع فراش الملك لقوته عليه جاز إدخاله عليه دون العكس حتى لو نكح أخت أمته جاز وطؤها بخلاف العكس والقديم الجواز وصحة الإمام كعكسه فيجوز ما لم يشرع فى أسباب تحله، ويجوز القران بمكة وإن لم يخرج إلى الحل تغليباً للحج مع أنه يجمع بين الحل والحرم بوقوف عرفة (الثالث التمتع) ويحصل (بأن يحرم بالعمرة) فى أشهر الحج (من ميقات بلده) أو غيره (ويفرغ منها ثم ينشئ حجاً من مكة) أو من الميقات الذى أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته أو ميقات أقرب منه وسعى متمتعاً لمتاع صاحبه بمحظورات الإحرام بينهما أو لمتاعه بسقوط العود إلى الميقات للحج، وعلم مما تقرر أن قوله من بلده ومن مكة مثال لا قيد (وأفضلها) أى أوجه أداء النكاح المتقدم (الإفراد) إن اعتمر عامه فإن أخرها عنه كان الإفراد مكروهاً إذ تأخيرها عنه مكروه والمراد بالعام ما بقى من الحجة التى هو شهر حجه كما يفيد كلام السبكي وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فيسمى إفراداً أيضاً وهو ما صرح به ابن الرفعة والسبكي وكان مرادها أنه يسمى بذلك حيث إنه أفضل من التمتع الموجب للدم وإلا فطلق التمتع يشمل ذلك كما يصرح به كلام الشيخين بل صرح الرافعى بأن ذلك يسمى تمتعاً (وبعد التمتع وبعد التمتع القران) لأن المتمتع يأتى بعملين كما بين غير أنه لا ينشئ لهما ميقاتين وأما القارن فإنه يأتى بعمل واحد من ميقات واحد (وفى قول التمتع أفضل من الإفراد) ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة فى إحرامه صلى الله عليه وسلم لأنه صح عن جابر وعائشة وابن عباس رضى الله عنهم «أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج» وعن أنس «أنه قرن» وعن ابن عمر «أنه تمتع» ورجح الأول بأن رواه أكثر وبأن جابراً منهم أقدم صحة وأشدّ عناية بضبط المناسك وأفعاله صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة إلى أن تحلل وبأنه صلى الله عليه وسلم اختاره أولاً كإتائى بالإجماع على أنه لا كراهة فيه وبأن المفرد لم يرجح ميقاتاً ولا استباح المحظورات كالتمتع ولا ندرج أفعال العمرة تحت الحج كالقارن فهو أشق عملاً وأما تمنيه صلى الله عليه وسلم بقوله «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة» فلتطبيب قلوب أصحابه لما حزنوا على عدم موافقته عند أمره لهم بالاعتماد لعدم الهدى والموافقة لتحصيلها هذا المعنى أهم عنده عليه السلام من فضيلة خاصة بالنسك وللصنف فى مجموع كلامه فى حجه عليه السلام وحج أصحابه لم يسبق إليه لنفاسته ولا اعتبار بالمنازعة فيه حيث قال الصواب الذى نعتقه أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوازه ،

عليه كما لو شك فى إحرام نفسه هل قرن أو أحرم بأحد النكاحين حيث لا يبرأ من العمرة أنه لا يبرأ هنا من الحج لجواز أن يكون إحرامه به بعد طواف العمرة فلا يصح إلا أن يقال قوى جانب البراءة بكون الأصل عدم الطواف عن العمرة فصح إحرامه بالحج (قوله جاز وطؤها) أى أخت أمته (قوله والمراد بالعام) أى الذى يكره تأخير العمرة عنه (قوله ولا ندرج أفعال العمرة) لعله ولا إدراج الخ

لأنه صور التمتع والقران ثم ذكر أن ماسواها إفراد فشمّل ذلك فصح الامداد ما قاله بخلاف ما فى الكتاب فإنه صور الإفراد بصورة خاصة لاشمول فيها (قوله أن قوله من بلده ومن مكة مثال لا قيد) هما قيدان للتمتع الموجب للدم الذى هو أحد الصور الثلاث فى تأدية النكاح كما علم مما مر (قوله وأفضلها الإفراد) أى المتقدم فى كلامه الذى هو الأفضل وحيث فلا حاجة لقول الشارح إن اعتمر من عامه لأنه صورة المسئلة (قوله وبأن المفرد لم يرجح ميقاتاً ولا استباح المحظورات الخ) عبارة الإمداد وبأن المفرد لم يرجح ميقاتاً ولا استباح المحظورات كالتمتع ولا ندرج أفعال العمرة تحت الحج كالقارن انتهت فلعل استباح فى كلام الشارح بكسر التاء مصدراً مفعولاً ليرجح واستقطت الكتبة ألفاً بعد كلمة لا من قوله ولا ندرج أى ولا يرجح استباح المحظورات

ولا يرجح اندراج الخ فترجع لكلام الامداد (قوله فلتطبيب قلوب أصحابه) أى بعضهم وهم الذين تمتعوا فى كما يعلم مما يأتى (قوله عند أمره) تعليل فى المعنى لعدم الموافقة يعنى إنما كان عدم موافقتهم له لأجل أمره لهم بالاعتماد (قوله والموافقة لتحصيلها هذا المعنى الخ) أى موافقته صلى الله عليه وسلم لهم فى التمتع لما فيها من تطيب قلوبهم أهم عنده من فضيلة خاصة بالنسك وهى الإفراد الذى أتى به ولذلك تنى موافقتهم .



في تلك السنة للحاجة ، وبهذا يسهل الجمع بين الروايات فعمدة رواية الأفراد وهم الأكثر أول الإحرام ورواية القرن آخره ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكْتفاء بفعل واحد . ويؤيد ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة عمرة مفردة ولو جعلت حجته مفردة لكان غير معتمر في تلك السنة ، ولم يقل أحد إن الحج وحده أفضل من القرآن فانتظمت الروايات في حجته في نفسه . وأما الصحابة رضي الله عنهم فكانوا ثلاثة أقسام : قسم أحرموا بحج وعمرة أو بحج ومعهم هدى ، وقسم بعمره وفرغوا منها ثم أحرموا بحج ، وقسم بحج من غير هدى معهم وأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يقلبوه عمرة وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة وهو خاص بالصحابة أمرهم به صلى الله عليه وسلم لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واعتقادهم أن إبقاعها فيه من أجر الفجور كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل العمرة على الحج لذلك . ودليل التخصيص خبر أبي داود عن الحرث بن بلال عن أبيه «قلت يا رسول الله أرأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال بل لكم خاصة» فانتظمت في إحرامهم أيضا فمن روى أنهم كانوا قارين أو متمتعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك وظن أن البقية مثلهم ، وكره جمع تسمية حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وردّه المصنف بأنه غلط فاحش نابذ للأخبار الصحيحة في تسميتها بذلك . وقد يجاب عنه بنحو مأمّر في تسمية الطواف شوطا ، وبحث الأسنوي تبعاً للبارزي أن القارن الذي اعتمر قبل قرانه أو بعده يكون قرانه أفضل من الأفراد لاشتراكه على مقصوده مع زيادة عمرة أخرى كتتميم يرجو الماء آخر الوقت صلى بالتيمم أوله ثم بالوضوء آخره وردّ بأنه لا يلاقى مانع فيه إذ السلام في المفارقة بين كيفيات أداء النسيك المسقط لطلبهما لابن أداء النسيك فقط وأدائهما مع زيادة نسك متطوع به ، ويردّ أيضا بأننا لو سلمنا أن كلامهم فيما نحن فيه نقول الأفراد أفضل حتى من القرآن مع العمرة المذكورة لأن في فضيلة الاتباع ما يربو على زيادة في العمل كما لا يخفى من فروع ذكروها ، وبما تقرّر يعلم أن من استناب واحدا للحج وآخر للعمرة لا تحصل له كيفية الأفراد الفاضل لأن كيفية الأفراد لم تحصل له (وعلى المتمتع دم) لقوله تعالى - فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى - والمعنى في إيجاب الدم كونه رجب ميقاتا . إذ لو كان أحرم بالحج أولا من ميقات بلده لكان يحتاج بعد فراغه من الحج إلى خروجه إلى أدنى الحلّ ليحرم بالعمرة وإذا تمتع استغنى عن الخروج لكونه يحرم بالحج من جوف مكة والواجب شاة مجزئة في الأضحية أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة ، وكذا جميع الدماء الواجبة في الحج لإجزاء الصيد كما سيأتي مبسوطا ( بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام ) لقوله تعالى - ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام - إذ اسم الإشارة للهدى والصوم عند فقده .

(قوله كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل الحج على العمرة) صوابه أدخل العمرة على الحج (قوله وقد يجاب عنه بنحو مأمّر الخ) هو تابع في هذا للإمداد لكن ذاك تقدّم الجواب في كلامه ثم بخلاف الشارح وعبارته ثم أعنى الإمداد وفي المجموع عن الشافعي والأصحاب كراهة تسمية الطوفة شوطا ودورا إذ لم يرد لأن الشوط الهلاك ثم اختار أنه لا يكره لوروده في الصحيحين واعتراض بأنه من قول الراوى ولو ثبت رفعه جاز حمله على بيان الجواز كتسمية العشاء عتمة مع كراهته ويردّ بأن الأصل عدم الكراهة إلا لدليل خاص وكون الشوط الهلاك لا يقتضى بمجرد كراهة انتهت .

(قوله في تلك السنة للحاجة) أي وهي مشاركة أصحابه فيما أتوا به من العمرة المنبهة على جواز العمرة في أشهر الحج مع أن الجاهلية كانوا لا يراحمون بها الحج في وقت إمكانه (قوله فانتظمت) أي الروايات (قوله بنحو مأمّر) لم يتقدّم له ثم جواب عن ذلك إلا أن يكون ساقطا في هذه النسخة (قوله ما يربو) أي يزيد (قوله من فروع ذكروها) منها من صلى الوتر ثلاثا أفضل ممن صلى عشرا (قوله لأن كيفية الأفراد لم تحصل له) هذا ظاهر إن وقعا معا أو تقدّمت العمرة على الحج . أما لو تأخرت العمرة عن الحج ففي عدم حصول الأفراد الفاضل له نظر (قوله لإجزاء الصيد) أي فإن الواجب فيه مثل ما قبله من الصيد أي وإلا دم الجماع المفسد فانه بدنة .

ولمن معناه على من ( وحاضروه من ) مساكنهم ( دون مرحلتين من مكة ) لأن المسجد الحرام المذكور في الآية ليس المراد حقيقة اتفاقا بل الحرم عند قوم ومكة عند آخرين وحمله على مكة أقل تجوزا من حمله على جميع الحرم ( قلت : الأصح من الحرم ، والله أعلم ) إذ كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام فهو الحرم إلا قوله تعالى - فولّ وجهك شطر المسجد الحرام - فهو نفس الكعبة فالحاق هذا بالأعم الأغلب أولى والقريب من الشيء يقال إنه حاضره قال تعالى - واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر - أي قرية منه . والمعنى في ذلك أنهم لم يربحوا ميقاتا أي عاما لأهله ولمن مرّ به فلا يشكل بمن بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا عني له النسك ثم فاته وإن ربح ميقاتا بتمتعته لكنه ليس ميقاتا عاما لأهله ولمن مرّ به ، ولا يشكل أيضا بأنهم جعلوا مادون مسافة القصر كل موضع الواحد في هذا ولم يجعلوه في مسألة الإساءة وهو إذا كان مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وجاوزه وأحرم كل موضع الواحد حتى لا يلزمه الدم كالمسكن إذا أحرم من سائر بقاع مكة بل ألزمه الدم وجعلوه مسينا كالآفاق ، لأن ماخرج عن مكة مما ذكر تابع لها والتابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه ولأنهم عملوا بمقتضى الدليل في الموضعين فهنا لا يلزمه دم لعدم إساءته بعدم عودته لأنه من الحاضرين بمقتضى الآية وهناك يلزمه دم لإساءته بمجاوزته ما عني له بقوله في الخبر : ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة على أن المسكن المذكور كالقرية بمنزلة مكة في جواز الإحرام من سائر بقاعه وعدم جواز مجاوزته بلا إحرام لمريد النسك ، فلو كان للتمتع مسكنان بعيسد وقريب اعتبر في كونه من الحاضرين أو غيرهم كثرة إقامته بأحدهما ، ثم إن استوت إقامته بهما اعتبر بالأهل والمال ، فإن كان أهله بأحدهما وماله بالآخر اعتبر بمكان الأهل ، ذكره المحب الطبري . قال : والمراد بالأهل الزوجة والأولاد الذين تحت حجره دون الآباء والإخوة ، فإن استويا في ذلك اعتبر بعزم الرجوع إلى أحدهما للإقامة فيه ، فإن لم يكن له عزم فيما خرج منه . قال في الذخائر : فإن لم يكن له عزم واستويا في كل شيء اعتبر بموضع إحرامه ، ولغير مستوطن في الحرم أوفيا بينه وبينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه ويلزم الدم آفاقيا تمتع ناويا الاستيطان بمكة ولو بعد العمرة لأن الاستيطان لا يحصل بمجرد النية وعمله في الذخائر بأنه التزم بمجاورة الميقات . أما العود أو الدم في إحرام سنته فلا يسقط بنية الإقامة ( وأن تقع عمرته في أشهر الحج من سنته ) أي الحج فلو وقعت قبل أشهره وأتمها ولو في أشهره ثم حج لم يلزمه دم لعدم جمعه بينهما في وقت الحج فأشبه المفرد وأن يحج من عامه فمن لم يحج من عامه الذي اعتمر فيه لادم عليه ، ولو كرر التمتع العمرة في أشهر الحج فهل يتكرر الدم أم لا ؟

( قوله لأن ماخرج عن مكة مما ذكر تابع لها الخ ) هذا لا يلاقي الإشكال لأنه ليس الإشكال بين مكة وما هنا حتى يجاب عنه بما ذكر بل الإشكال بين مسئلتين كل منهما متعلق بخارج مكة . وحاصله لم جعلوا إحداها كمكة في أن سائر بقاعها كالشيء الواحد ولم يجعلوا الأخرى كذلك وحينئذ فقوله لأن ماخرج عن مكة مما ذكر تابع الخ موجود في كلا المسئلتين فلم يندفع الإشكال ( قوله ولأنهم عملوا بمقتضى الدليل في الموضعين الخ ) حاصل هذا الجواب أن الحكم تعبدى عملا بالدليل فلا يستل عن معناه ( قوله قال في الذخائر فإن لم يكن الخ ) هو مقابل لما قبله لاعتينه لكن عبارة الشهاب حج ثم ماخرج منه ثم ماأحرم منه انتهت .

( قوله ولمن ) أي من قوله تعالى - ذلك لمن - وقوله ولمن مبتدأ لأنه أريد لفظه ومعناه مبتدأ ثان وعلى من خبر الثاني والثاني وخبره خبر الأول ( قوله ذكره المحب الطبري ) بقى ما لو كان له في كل منهما مال بلا أهل أوفى كل منهما أهل ولا مال له أو ليس له أهل ولا مال في أحدهما والحكم في الجميع أنه كما استويا في المال والأهل ، وسيأتى ذلك في قوله فإن استويا في ذلك الخ ( قوله دون الآباء والإخوة ) أي والأولاد الرشاء على ما أفهمه التقييد بقوله قبل تحت حجره ،

أفتى الري صاحب التفقيه الذي هو شرح التنبية بالتكرار وأفتى بعض مشايخ الناشري بعدمه قال وهو الظاهر ( وأن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات ) الذي أحرم منه للعمرة أو ميقات آخر ولو أقرب إلى مكة من ميقات عمرته أو إلى مثل مسافة ميقاتها فإذا عاد إليه وأحرم منه بالحج لم يلزمه دم إذ المقتضى للزومه ربح ميقات وقد زال بعوده له وأفهم كلامه أنه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع النسكين عن شخص واحد ولا بقاؤه حيا وهو كذلك ولو خرج المتمتع للإحرام بالحج من مكة وأحرم خارجها ولم يعد إلى الميقات ولا إلى مسافته ولا إلى مكة لزمه دم أيضا للاسائة الحاصلة بخروجه من مكة بلا إحرام مع عدم عودته ومعلوم أن هذه الشروط المذكورة معتبرة لوجوب الدم والأشهر أنها غير معتبرة في تسميته تمتعا (ووقت وجوب الدم) عليه (إحرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعا بالعمرة إلى الحج والأصح جواز ذبحه إذا فرغ من العمرة ولا يتأقت ذبحه بوقت كسائر دماء الجبرانات (و) لكن (الأفضل ذبحه يوم النحر) للاتباع وخروجا من خلاف من أوجبه فيه ولولا هذان لكان القياس أن لا يجوز تأخيرهما عن وقت الوجوب والإمكان كالزكاة (فإن عجز عنه) حساباً بفقده وثمنه أو شرعاً بأن وجدته بأكثر من ثمن مثله أو كان محتاجاً إليه أو إلى ثمنه أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك (في موضعه) وهو الحرم سواء أقدر عليه ببلده أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يختص بذبحه بالحرم دون الكفارة (صام) بدله حتماً (عشرة أيام ثلاثة في الحج) لقوله تعالى - فمن لم يجد «أى الهدى» فصيام ثلاثة أيام في الحج - أى بعد الإحرام به فيمتنع تقديمها على الإحرام بخلاف الدم إذ الصوم عبادة بدنية فامتنع تقديمها على وقتها كالصلاة والدم عبادة مالية كالزكاة ولوعدم الهدى في الحال وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الأظهر مع أنه لم يعجز في موضعه ولورجا وجوده جاز له الصوم وفي استحباب انتظاره مأمراً في التيمم ولكن (تستحب قبل يوم عرفة) لأنه يستحب للحاج فطره كما مر في صوم التطوع فيحرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه وإذا أحرم في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمها على يوم النحر فإن أخرها عن أيام التشريق عصي وصارت قضاء وإن أخر الطواف وصدق عليه أنه في الحج لأن تأخيرها نادر فلا يكون مراداً من الآية وليس السفر عذراً في تأخير صومها لأن صومها يتعين إيقاعه في الحج بالنص وإن كان مسافراً فلا يكون السفر عذراً بخلاف رمضان فلا يجوز صومها في يوم النحر والتشريق كما مر وإذا فاتته صوم الثلاثة في الحج ،

( قوله أفتى الري ) بفتح الراء إلى ريمة ناحية باليمن اه أنساب . وعبارة القاموس ورمة بالفتح مخالف باليمن وحصن باليمن اه ( قوله قال ) أى الناشري وهو الظاهر هو المعتمد ( قوله ولا وقوع النسكين عن شخص واحد ) أى بل يجب وإن كان النسكان عن اثنين غير المحرم أو أحدهما للمحرم والآخر لغيره وسيأتي في آخر الفصل بيان من عليه الدم ( قوله للإحرام بالحج ) أى فلا يستقر قبله فلو مات قبل الإحرام بالحج فلا دم عليه ( قوله ولا إلى مسافته ) نسخة مسامته ( قوله ولولا هذان ) هما قوله للاتباع وقوله وخروجا من خلاف الحج ( قوله بأن وجدته بأكثر من ثمن مثله ) ظاهره وإن قلّ بحيث يتغابن به وبه صرح شيخنا الزيدى لكن ينبغي وجوبه بزيادة لا يتغابن بها ( قوله أو كان محتاجاً إليه ) ويظهر أن يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنه أو العمر الغالب وقت الأداء إلا لوجوب اه حج اه زيدى ( قوله مأمراً في التيمم ) أى فإن تبين وجوده فانتظاره أفضل وإلا فتعجيل أفضل ( قوله فيحرم قبل سادس الحجة ) أى والأولى له ذلك



لزمه قضاؤها ولادم عليه ولا يجب عليه تقديم الإحرام بزمن يتمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر إذ لا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز أن لا يحج في هذا العام ويسن للموسر الإحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن الحجة للاتباع وهذا الصوم ترك لا يتصور في ترك الرى ولا في طواف الوداع ولا في الفوات فيجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق في الرى لأنه وقت الإمكان بعد الوجوب (و) صام بعد الثلاثة (سبعة إذا رجع إلى) وطنه و (أهله في الأظهر) إن أراد الرجوع إليهم لقوله تعالى - وسبعة إذا رجعت - وخبر « فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله » فلا يجوز صومها في الطريق لذلك فلو أراد الإقامة بمكة صامها بها كما في البحر. والثاني إذا فرغ من الحج لأنه المراد بالرجوع فكأنه بالفراغ رجع عما كان مقبلا عليه (ويندب تتابع) الأيام (الثلاثة) أداء أو قضاء (و) كذا (السبعة) بالرفع بخطفه ويندب تتابعها أيضا لأن فيه مبادرة لأداء الواجب وخروجا من خلاف من أوجهه . نعم لو أحرم بالحج من سادس الحجة لزمه أن يتابع في الثلاثة لضيق الوقت لا للتتابع نفسه (ولو فاتته الثلاثة في الحج) بعذر أو غيره (فالأظهر أنه يلزمه) قضاؤها لما مر (وأن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) بقدر أربعة أيام يوم النحر ، والتشريق ، ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة الغالبة كما في الأداء فلو صام عشرة ولاء حصلت الثلاثة ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق . والثاني لا يلزمه التفريق (وعلى القارن دم) لوجوبه على المتمتع بالنص وفعل المتمتع أكثر من فعل القارن فإذا لزمه الدم قارن أولى الخبر « أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت عائشة : وكنت قارنات » (كدم التمتع) في أحكامه المتقدمة جنسا وسنا وبدلا عند العجز لأنه فرع عن دم التمتع (قلت) كما قاله الرافعي في الشرح (بشرط أن لا يكون) القارن (من حاضرى المسجد الحرام) ومر بيان حاضريه وأن لا يعود قبل الوقوف للإحرام بالحج عن الميقات فإن عاد سقط عنه الدم (والله أعلم) لأن دم القارن فرع عن دم التمتع ودم التمتع غير واجب على الحاضر ففرعه كذلك وذكر هذا الشرط إيضاح وإلا فتشبيهه بدم التمتع كما مر يغني عنه، ولو استأجر اثنان آخر أحدهما للحج

( قوله فالأظهر أنه يلزمه قضاؤها كما مر ) كذا في النسخ بالكاف ولعل صوابه لما مر باللام ( قوله ) لخبر أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر لعله سقطت منه واو العطف قبل لفظ الخبر من الكتبة وكأنه إعمال يقدمه على القياس كما صنع في التحفة لأنه ليس نصافي أن الذبح عن القارن ومن ثم لم يأت به الجلال الحلي إلا لمجرد الاستئناس للقياس حيث عبر عنه بعد تصديره القياس المار بقوله وروى الشيخان عن عائشة الخ .

( قوله لزمه قضاؤها ) أى ولو مسافرا كما علم من قوله وليس السفر عذرا في تأخير صومها ( قوله ) ويجوز أن لا يحج في هذا العام ( أى يمكن ) ( قوله إذا رجع إلى أهله ) أى وإن بعد وطنه كالغاربة مثلا ( قوله صامها ) أى السبعة وجاز الشروع فيها عقب أيام التشريق حيث صام الثلاثة قبل يوم النحر وإلا صام الثلاثة ثم السبعة وفرق بينهما بأربعة أيام ( قوله ويندب تتابعها أيضا ) الأولى أن يقول أى يندب الخ لأن ما ذكر تفسير للتشبيه المقاد بقوله وكذا السبعة ويمكن الجواب بأنه أشار إلى أنه كما يندب تتابع الثلاثة والسبعة يندب تتابع العشرة بأن لا يفصل بين الثلاثة والسبعة إلا بمدة السير إلى أهله ( قوله بقدر أربعة أيام ) أى فلو استوطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم النحر فرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام ( قوله ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة ) . أقول : ومن ذلك إقامة الحجاج بمكة بعد أعمال الحج لقضاء حوائجهم فإذا أقام بمكة فرق بقدر ذلك وبقدر السير المعتاد إلى أهله لأنه لا يمكنه التوجه إليهم بدون خروج الحاج فهي ضرورة بالنسبة له كالإقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام لدوره المعروفة فيفرق بجميع ذلك فيما يظهر ( قوله لأنه فرع عن دم التمتع ) أى مبنى على دم التمتع .

والآخر لعمره فتمتع عنهما أو اعتمر أجبر عن نفسه ثم حج عن المستأجر فإن كان قد تمتع بالأذن من المستأجرين أو أحدهما في الأولى ومن المستأجر في الثانية فعلى كل من الآذنين أو الآذن والأجير نصف الدم إن أيسرا وإن أعسرا أو أحدهما فيما يظهر فالصوم على الأجير أو تمتع بلا إذن ممن ذكر لزمه دمان دم للتمتع ودم لأجل الإساءة بمجاوزته الميقات ولو وجد المتمتع الفاقد للهدى الهدى بين الإحرام بالحج والصوم لزمه الهدى لا إن وجدته بعد شروعه في الصوم فلا يلزمه وإنما يستحب خروجه من الخلاف .

### (باب محرمات الإحرام)

أى المحرمات به . والأصل في ذلك الأخبار الصحيحة تكبر « سئل صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال : لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا مسه زعفران أو ورس ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين » وإنما وقع الجواب عما لا يلبس لأنه محصور بخلاف ما يلبس وإن كان هو المسئول عنه إذ الأصل الإباحة وتنبه على أنه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس وأن المعتبر في الجواب ما يحصل المقصود وإن لم يطابق السؤال صريحا فخير « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس القمص والأقبية والسراويلات والخفاف إلا أن لا يجد النعلين » وقد عد المحرمات في الرونق واللباب عشرين شيئا وجرى على ذلك البلقيني في تدريسه وقال في الكفاية إنها عشرة أى والباقية متداخلة قال الأذرى واعلم أن المصنف بالغ في اختصار أحكام الحج لاسيما هذا الباب وأتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات فيما ذكره والمحرم سالم من ذلك فانه قال يحرم في الإحرام أمور منها كذا وكذا اهـ والمصنف عدها سبعة فقال ( أحدها ستر بعض رأس الرجل ) وإن قل كيباض خلف أذنه فيجب كشف جميعه منه مع كشف جزء مما يحاذيه من الجوانب إذ لا ياتيم الواجب إلا به فهو واجب ، وليست الأذن من الرأس خلافا لمن وهم فيه ولو جاوز شعر رأسه حده بحيث لم يجز المسح عليه فهل يحرم عليه ستره هنا كما يجزىء تقصيره

(قوله فعلى كل من الآذنين)  
أى على كل واحد منهما  
وكذا يقال في قوله أو  
الآذن والأجير .  
[ باب محرمات الإحرام ]

(قوله لأجل الإساءة الخ) أى حيث لم يعد للإحرام بالحج من الميقات (قوله لا إن وجدته بعد شروعه الخ) أى وإذا فعله بعد الشروع في الصوم فهل يسقط بقبضته لفعله ما هو الأصل ويقع ما فعله نفلا مطلقا أم لا فيه نظر والأقرب الأول قياسا على ما لو عجز عن الإعتاق في كفارة الوقاع أو الظهار وشرع في الصوم ثم قدر على الإعتاق ففعله فإن ما صامه يقع نفلا مطلقا .

### (باب محرمات الإحرام)

أى المحرمات به .

فائدة — محصل ما في حاشية الإيضاح للشارح أن كلا من إتلاف الحيوان المحترم ومن الجماع في الحج كبيرة وأن بقية المحرمات صغيرة اهـ سم على حج وقوله ومن الجماع ظاهره ولو بين التحليلين ولعله غير مراد وقوله في الحج قد يخرج العمرة ولعله غير مراد أيضا .

أولاً كما لا يجزىء المسح عليه محل احتمال والأوجه الثاني (بما يعد ساترا) عرفاً وإن لم يحيط به كقلنسوة وطين ومهرم وحناء ثخين لخبر الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحرم الذي خرعن بعيره ميتاً : لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مائياً» بخلاف ما لا يعد ساترا تحيط شدته به ولم يكن عريضاً كالعصابة ومحمول كقفه وضعها على رأسه لا بقصد الستر وإلا لزمته الفدية كما جزم به جمع ومقتضاه الحرمه ومعلوم أن نحو القففة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب الفدية فيه وإن لم يقصد ستره فإن اتقى شرط مما ذكر لم يحرم خلافاً لما يوهمه كلام الأذرى وماء غطس فيه ولو كدراً أو طين وحناء رقيقين ولبن وعسل رقيق وهودج استظل به وإن مسه أو قصد الستر بذلك فيما يظهر وفارق نحو القففة بأن تلك يقصد الستر بها عرفاً بخلاف هذه ونحوها وتوسد وسادة أو عمامة وستره بما لا يلاقيه كأن رفعه بنحو عود يديه أو بيد غيره وإن قصد الستر فيما يظهر وإنما عد نحو الماء السكر ساتراً في الصلاة لأن المدار ثم على ما منع إدراك لون البشرة وهنا على الساتر العرفي وإن لم يمنع إدراكها ومن ثم كان الستر بالزجاج هنا كغيره فاندفع ما توهمه بعضهم من اتحاد البابين وما بناه عليه من أن الساتر الرقيق الذي يحكي البشرة لا يضر هنا فقد صرح الإمام هنا بأنه يضر ولا اعتبار بما في نكت النشائي مما يقتضي ضعفه ولو شد خرقة على جرح برأسه لزمته الفدية بخلافه في البدن لأن الرأس لافرق فيه بين المحيط وغيره بخلاف البدن، وأفهمت عبارته جواز ستر وجهه وعليه إجماع الصحابة وخبر مسلم في الذي وقصته ناقته «لا تخمروا رأسه ولا وجهه» قال السهيلي: ذكر الوجه فيه وهم من بعض الرواة قال في الشامل هو محمول على ما يجب كشفه من الوجه لتحقيق كشف الرأس وصح خمروا وجهه ولا تخمروا رأسه (إلا) ستر بعض رأس الرجل أو كله (لحاجة) من حر أو برد أو مداواة كأن جرح رأسه فشد عليه خرقة فيجوز، لقوله تعالى - ما جعل عليكم في الدين من حرج - نعم تلزمه الفدية كما مر قياساً على الخلق بسبب الأذى (وليس الخيط) كقميص وخف وقفاز وقباء، وإن لم يخرج يديه من كمه وخريطة لحضاب لحيته لأنه في معنى القفازين وسراويل،

(قوله فإن اتقى شرط مما ذكر) أى بأن لم تسترخ على رأسه أو كان فيه شيء يحمل (قوله ولو شد خرقة على جرح برأسه لزمته الفدية) أى من غير حرمة كما يأتى .

(قوله والأوجه الثاني) وعليه فالفرق بينه وبين التقصير أن البشرة هنا هي المقصودة بالحكم كالوضوء وإنما أجزأ تقصيره لأنه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما نحن فيه حج (قوله بخلاف ما لا يعد ساترا تحيط) ظاهره وإن قصد به الستر ويدل له ما سيأتى من الفرق بين نحو القففة وغيره (قوله كقففة) ومثل القففة فيما ذكر وضع اليد على رأسه بقصد الستر اه حج (قوله وإلا لزمته الفدية) أى بأن قصد الستر وحده أو مع الحمل (قوله ومقتضاه) أى مقتضى قوله وإلا لزمته الفدية (قوله مما ذكر) أى من كونه يعد ساتراً عرفاً أو لا يعد وقصد بنحو القففة الستر (قوله وماء) عطف على قوله تحيط شدته (قوله إلا الحاجة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وإن لم يبعث التيمم كحر وبرد الخ اه حج . وبعض الهوامش الصحيحة عن سم مانصه سألت بعض شيوخ الحجاز عن الحرم إذا لبس عمامته للعذر فهل يجوز له نزعها لأجل مسح كل الرأس وهل تكرر ذلك للسنة وهل تلزمه الفدية للنزع والتكرار، أو للنزع فقط. فأجاب بأنه يجوز له نزعها لذلك وله التكرير وتلزمه الفدية للنزع ولا تلزمه للتكرير في الوضوء الواحد اه رحمه الله وهو قريب .



وتبان (والمنسوج) كدرع من زرد سواء أ كان الساتر خاصا بمحل الستر ككيس المحية أولا  
 كأن ستر ببعضه بعض البدن على وجه جائز و ببعضه الآخر بعضه على وجه ممتنع كالزار شقه  
 نصفين ولف على ساق نصفه بعقد أو خيط وإن لم يلف النصف الآخر على الساق الآخر فيما يظهر  
 وإن أوهم تعبيرها كغيرها بقولهم أو شقه نصفين ولف كل نصف على ساق وعقده خلافا (والمعقود)  
 كجبة لبد سواء في ذلك المتخذ من قطن وكتان وغيرهما للخبر السابق (في سائر) أى جميع أجزاء  
 (بدنه) والمعتبر في اللبس العادة في كل ملبوس إذ به يحصل الترفه فلا يرتدى بالمقيص أو القباء  
 أو التحف بهما أو أئزر بالسراويل فلا فدية كما لو أئزر بزار لفقه من رقاع أو أدخل رجله في ساق  
 الخف ويلحق به لبس السراويل في إحدى رجله أو ألقى قباء أو فرحية عليه وهو مضطجع وكان  
 بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلا بزيد أمر ولو زرت الإزار أو خاطه حرم نص عليه أو عقده بتسكة  
 في حزمة لحاجة إحكامه فلا لكنه يكره كما قاله المتولى وله شدة بخيط ولومع عقد الإزار لحاجة  
 ثبوته بخلاف عقد الإزار بأزرار في عرا إن تقاربت وعقد الرداء كذلك وإن تباعدت وعقد  
 طرفي ردائه بخيط أو دونه أو خالهما بخلال كما مر فليس له شيء منها لشبهه بالسراويل أو الخيط من  
 حيث استمسك به بنفسه وفارق الإزار الرداء فيما ذكر بأن الأزرار المتباعدة تشبه العقد وهو  
 فيه ممتنع لعدم احتياجه إليه غالبا بخلاف الإزار وله شد طرف إزاره في طرف ردائه من غير  
 عقد لكنه يكره وله بلا حاجة تقليد نحو سيف وشد نحو هميان ومنطقة ولف عمامة بوسطه ولا  
 يعقدها ولبس خاتم وإدخال يده في كم منفصل عنه وظاهر كلامهم جواز الاحتباء بحبوة أو غيرها  
 وقد أبدى بعض العلماء حكمة في تحريم لبس الخيط وغيره مما منع منه المحرم وهي خروج  
 الإنسان عن عادته فيكون مذكرا له ما هو فيه من عبادة ربه فيشتغل بها قال الأسنوى :  
 وخريطة المحية لا تدخل في كلام المصنف لأن المحية لا تدخل في مسمى البدن (إلا إذا) كان لبسه  
 لحاجة كروبرد فيجوز مع الفدية أو (لم يجز غيره) أى الخيط ونحوه فيجوز له من غير  
 فدية لبس السراويل التي لا يتأتى الأزار بها عند فقد الإزار ، فإن تأتى حرم لبسه حينئذ  
 ولبس خف قطع أسفل كعبه أو مكعب ، أى مداس وهو المسمى بالزرموزه ، أو زربول  
 لا يستر الكعبين ،

( قوله ولو زرت الإزار )  
 أى على الوجه الآتى  
 قريبا بأن تكون في عرا  
 متقاربة فالإطلاق هنا  
 للاتسكال على ما يأتى  
 ( قوله أو خالهما بخلال )  
 كما مر ( لم يمر له هذا  
 ( قوله أو مكعب الخ ) أى  
 والصورة أنه فاقد للنعل  
 كما هو الفرض .

( قوله وتبان ) قال في المختار والتبان بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة  
 وقد يكون لللاحين اه ( قوله وإن لم يلف ) قال في المختار من باب رد ( قوله أو القباء ) بأن  
 وضع أسفله على عاتقيه اه حجب وقضيته أنه لو جعل غشاء على عاتقيه وبطائه إلى خارج كان  
 ساترا فتجب فيه الفدية وهو قريب ( قوله ويلحق به ) أى إدخال رجله ( قوله ولو زرت الخ ) ظاهره  
 ولو زرت واحد أو أزرار متباعدة وسيأتى أنه إنما يضرره بالأزرار إن تقاربت في عرا بخلاف  
 المتباعدة فلعل ما هنا محمول على ما يأتى ( قوله أو عقده بتسكة ) التسكة بكسر التاء والحزمة  
 باثبات الجيم كما هنا وبجذفها كما في المذهب لغتان مشهورتان ذكرهما صاحب المجمل والصحاح  
 وآخرون وهي التي تجعل فيها التسكة اه مجموع للنوى ( قوله وهو فيه ) أى الرداء ( قوله هميان )  
 اسم لكيس الدراهم ( قوله جواز الاحتباء ) معتمد ( قوله عند فقد الإزار ) ظاهره وإن لم ينقص  
 بفتقه وفي حجب أن محل جواز ذلك إن نقص بفتقه وإلا وجب .

وإن استتر ظهر القدمين لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة عرفات «السرراويل لمن لم يجد الإزار والخفاف لمن لم يجد النعلين» أى مع قطع الحنفين أسفل من الكعبين بقرينة الخبر المار والأصل في مباشرة الخائر نفي الضمان واستدامة لبس ذلك بعد قدرته على النعل والإزار موجبة للدم وخرج بمن لم يجد الواجد فيحرم عليه لبس ذلك للخبر والمراد بالنعل التماسومة ومثلها قبقاب لم يستر سيره جميع الأصابع أما المداس المعروف الآن فيجوز لبسه لأنه غير محيط بالقدم ولا فرق بين أن يتأتى من السرراويل إزار أو لا لإطلاق الخبر وإضاعة المال بجعله إزارا في بعض صورته ولتأتى المنفعة المقصودة من النعل بعد قطعه من غير عمل بخلاف الحنف ولورود الأمر بقطعه وجريان العادة بسهولة أمره والمساحة فيه بخلاف السرراويل فسقط القول بشكاله وبحث بعضهم عدم جواز قطعه إذا وجد المكعب لأنه إضاعة مال وهو متجه ولو قدر على أن يستبدل به إزارا مثله قيمة وجب إن لم يمض زمن تبدو فيه عورته وإلا فلا كما في المجموع ولو يسع منه إزار أو نعل نسيئة أو وهبا له ولو من أصل أوفرع لم يلزمه قبوله أو أعير له لزمه وبحث الأذرى أنه يجيء حينئذ في الشراء نسيئة وفي قرض الثمن مأمرا في التيمم وظاهر كلامهم أنه يجوز له لبس الخف المقطوع وإن لم يحتاج إليه وهو بعيد بل الأوجه عدمه إلا الحاجة كخشية تنجس رجله أو نحو برد أو حر أو كون الخفاء غير لائق به ولا فرق في جميع ماقرر بين البالغ والصبي إلا أن الإثم يختص بالمكلف ويأثم الولي إذا أقر الصبي على ذلك ولا بين طول زمن اللبس وقصره (وجه المرأة) ولو أمة كما في المجموع (كرأسه) أى الرجل في حرمة الستر لوجهها أو بعضه إلا الحاجة فيجوز مع الفدية وعلى الحر أن تستر منه ما لا يتأتى ستر جميع رأسها إلا به احتياطا للرأس إذ لا يمكن استيعاب ستره إلا بستر قدر يسير مما يليه من الوجه والمحافظة على ستره بكاله لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه وقضيته أن الأمة لا تستر ذلك لأن رأسها ليس بعورة وهو عاجز به في الإسعاد وهو الأوجه ولا ينافيه قول المجموع ما ذكر في إحرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحر والأمة وهو المذهب لأنه في مقابلة قوله وشذ القاضى أبو الطيب حكى وجها أن الأمة كالرجل ، ووجهين في المبيعة هل هى كالأمة أو كالحر اه وعلى ظاهر المجموع يمكن الجواب بأن الاعتناء بالرأس حتى من الأمة أكثر ، والمرأة أن ترخى على وجهها ثوبا متجافيا عنه بنحو خشبة وإن لم يحتاج لذلك حر وفتنة فان وقعت من غير اختيار فأصاب وجهها فان رفعته فورا فلا فدية وإلا أثمت ،

(قوله وإن استتر ظهر القدمين) أى ولو مع الأصابع (قوله ومثلها قبقاب) أى فيجوز مطلقا (قوله ولتأتى المنفعة المقصودة من النعل الخ) تراجع له نسخة صحيحة وعبارة الإمداد ولا فرق بين أن يتأتى من السرراويل إزار أو لا لإطلاق الخبر وإضاعة المال بجعله إزارا في بعض صورته وفارق الخف للأمر بقطعه وجريان العادة إلى آخر ما يأتى (قوله وبحث بعضهم عدم جواز قطعه) أى الخف.

(قوله وإن استتر ظهر القدمين) ظاهره وإن استتر العقب وعليه فلا حاجة إلى قطع ما يستر الأصابع من الزرموزة أو الزربول (قوله واستدامة لبسه) أى وإن قلت (قوله موجبة للدم) أى وحرمة الاستدامة كما يأتى في سائر وجه المرأة (قوله لم يستر سيره جميع الأصابع) مفهومه أنه إذا ستر جميع الأصابع ضرر وهو مشكل على مأمرا من عدم حرمة الزرموزة مع أنها ساترة لظهر القدم مع جميع الأصابع إلا أن يعال مأمرا بما إذا لم يجد غيرها فاغتفر لبسها للحاجة بخلاف ما هنا ثم رأيت في حج ما يصرح بذلك (قوله أما المداس المعروف الآن) وهو ما يكون استمساكه بسيور على الأصابع (قوله لم يلزمه قبوله) ظاهره وإن كان في النسيئة لأجل يوسر فيه كأن أجل مدة يصل فيها إلى ماله وقياس ما في التيمم خلافه ثم رأيت قوله وبحث الأذرى الخ (قوله وفي قرض الثمن مأمرا في التيمم) أى فيجب حيث كان لأجل مع زيادة تليق بالأجل وكان موسرا وقت حلوله (قوله لأن رأسها ليس بعورة) أى بالنسبة للصلاة .

(قوله مما يتطيب به ولا

يتخذ منه الطيب) عبارة الإمداد مع متن الإرشاد بعد كلام ذكره نصها وبه علم أن التطيب إنما يحرم بما يقصد ريحه أي بأن يكون معظم المقصود منه ذلك بالتطيب به أو باتخاذ الطيب منه أو يظهر فيه هذا الغرض كزعفران ووردو ياسمين وورس وهو أشهر طيب في بلاد اليمن وغيرها من كل ما يطلب للتطيب واتخاذ الطيب منه وإن لم يسم طيباً ويرى كان فارسى وغيره ، وترجس وآس وسوسن ومنثور ونعام وغيره مما يتطيب به ولا يتخذ منه الطيب انتهى المقصود منها وبها تعلم ما في كلام الشارح من الخلل. واعلم أن جميع هذه السوادد لفظ الإمداد مع مثله إلا قليلاً (قوله وعلم من ذلك) عبارة الإمداد ، وعلم بهذين النوعين حرمة الخمر مراده بالنوعين ما قدمهما فيما نقلناه عنه في القولة السابقة (قوله ولا يضر وضعه بين يديه الخ) سقط قبله كلام هو مرتب عليه من النسخ وعبارة الإمداد بعد قوله كما يأتي نصها وشم نحو الورد تطيب إن الصقة بأنفه ولا تضر ثماسته لبذنه أو ثوبه ولا جالسه بذكاه وكان يقصد شتم ذلك ولا وضعه بين يديه الخ

ووجبت ولا يبعد جواز الستر مع الفدية حيث تعين طريقاً لدفع نظر محرم (ولها) أي للمرأة (لبس الخيط) وغيره في الرأس وغيره (إلا القفاز) فليس لها ستر الكفين ولا أحدهما به (في الأظهر) للخبر المار ولأنه بالنسبة لغير الذكور ملبوس عضو ليس بعورة فأشبهه خف الرجل وخريطة لحيته إذ هو شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ويكون له مايزر به على الساعدين من البرد وتلبسه المرأة في يديها ، ومراد الفقهاء ما يشمل المحشو والمزور وغيرهما وبكونه ملبوس عضو غير عورة في الصلاة فارق خفها وألحقت الأمة بالحرمة احتياطاً ، وخرج به ستر يد المرأة بغيره ككم وخرقه لفتها عابها بشد أو غيره كما صححاه فيجوز لها جميع ذلك وإن لم يحتاج لحضاب ونحوه ولأن علة تحريم القفاز عليها مأمرة وهي غير موجودة هنا والرجل مثلها في مجرد لف الخرقه وتحريم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتنزعه الفدية وليس له ستر وجهه مع كشف رأسه خلافاً لمقتضى كلام ابن القزويني في روضه ولا فدية عليه إذ لا نوجبها بالشك . نعم لو أحرم بغير حضرة الأجانب جاز له كشف رأسه كما لو لم يكن محرماً قال في المجموع ويسن أن لا يستر بالخيط لجواز كونه رجلاً ويمكنه ستره بغيره هكذا ذكره جمهور الأصحاب وقال القاضي أبو الطيب لا خلاف أنا تأمره بالستر ولبس الخيط كما تأمره بأن يستر في صلاته كالمرأة وفي أحكام الخنثى لابن المسلم ما حصله أنه يجب عليه أن يستر رأسه وأن يكشف وجهه وأن يستر بدنه إلا الخيط فإنه يحرم عليه احتياطاً قال الأذرى كالأسنوى وما قاله حسن اهـ ولكنه مخالف لما مرّ عن المجموع (الثاني) من المحرمات (استعمال الطيب) للمحرم ذكرنا كان أو غيره ولو أخشم بما يقصد منه ريحه غالباً ولو مع غيره كمسك وعود وكافور وورس وزعفران وريحان وورد وياسمين وترجس وآس وسوسن ومنثور ونعام وغيرها مما يتطيب به ولا يتخذ منه الطيب وشرط الرياحين كونها رطبة وفي المجموع عن النص أن الكاذب بالمعجمة ولو يابساً طيب ولعله أنواع ويكون ذلك من نوع إذا رش عليه ماء ظهر ريحه ومثله الفاغية وهي ثمر الحناء لكن إن كانت رطبة فيما يظهر وعلم من ذلك حرمة ما هو طيب بنفسه بالأولى كدهن بنفسج أو ورد أو ياسمين أو آس أو كاذب والمراد به نحو شيرج يطرح فيه ذلك أما لو طرح نحو البنفسج على نحو السمسّم أو اللوز فأخذ رائحته ثم استخرج دهنه فلا حرمة فيه ولا فدية وسواء في حرمة ما ذكرنا كان اشتماله لذلك (في) ملبوسه من (نوبه) أو غيره تخف أو نعل للخبر المار (أو) (في) بدنه (قياساً على ثوبه بطريق الأولى ولو باطنياً كل أو إسعاط أو احتقان فيجب مع التحريم في ذلك الفدية إذا كان على الوجه المعتاد في ذلك الطيب فلو شدّ نحو مسك أو عنبر في طرف ثوبه أو وضعته المرأة في جيبها أو لبست حلياً محشواً به حرم كما يأتي ولا يضرّ وضعه بين يديه على هيئته المعتادة ،

(قوله ووجبت) أي وتعدّد بتعدد ذلك (قوله ولا يبعد جواز الستر) أي بل ينبغي وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز لأنه جواز بعد منع فيصدق بالواجب (قوله والرجل مثلها في مجرد لف) أي في لفها مع الشدّ فلا ينافي مأمراً من حرمة شدّ نصف الأزار بساقه (قوله إذ لا نوجبها بالشك) ويؤخذ من التعليل أنه لو ستر وجهه ولبس الخيط في إحرام واحد لزمته الفدية لتحقق موجبها هنا أيضاً اهـ حجج (قوله ولكنه مخالف لما مرّ عن المجموع) أي فالعتمد ما في المجموع (قوله أو كاذب) ودهن أترج بأن أغلى فيه وإن كان الأترج غير طيب إذ لا تلازم اهـ حج .



وشمه ولا شم ماء الورد ، إذ التطيب به وإن كان فيه نحو مسك إنما يكون بصبه على بدنه أو ثوبه ولا حمل العود وأكله والإلصاق بباطن البدن كهو بظاهره ، فلو كان في مأ كول بقي فيه ريح الطيب أو طعمه حرم لأن الريح هو الغرض الأعظم من الطيب والطعم مقصود منه أيضا ، بخلاف اللون وحده ، ومنه ادخاله في الإحليل والاكتحال بنحو إئتمد مطيب ولو خفيت رائحة الطيب لنحو غبار ، فإن كان بحيث لو أصابه ماء فاحت حرم استعماله وإلا فلا . وإنما عفي عن رائحة النجاسة بعد غسلها لأن القصد إزالة العين وقد حصلت . والقصد من الطيب الرائحة وهي موجودة وبه يعلم أن مالا يدركه الطرف من الطيب كغيره إذا ظهر له ريح وإلا فلا ولا تطيب بها كهيئة كتفاح وسفرجل وأترج ونارنج وغيرها لأنها تقصد للأكل غالبا ولا بنحو دواء كقرفل وقرفا وسنبل ودارصيني وعفص وحبّ محلب ومصطكي وسائر الأباير الطيبة لأن المقصود منها غالبا التداوى بها ولا بنحو زهر بادية كشيح وقيصوم وشقائق ، إذ لا يقصد منها الطيب ، ويؤخذ منه كون البعثران طيبا لأنه مستنبت ومثلها نحو العصفور والحناء لأن القصد لونها ونور نحو التفاح والأترج والنارنج والكثيرى يجامع عدم قصد الطيب منه ولا بنحو بان ودهنه على ما نقله الإمام والغزالي عن النص واعتمده وأطلق الجمهور أن كلا منهما طيب ، وحمل الشيخان الخلاف على توسط ذكره جماعات ونقله المحاملي عن النص وهو أن دهن البان المنشوش وهو المغلى في الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب ، والإغلاء ليس بشرط بل المدار على الطرح نظير مامر في دهن البنفسج وأيده القنوني بقول الإمام الأدهان نوعان : دهن طيب مثل البان المنشوش بالطيب ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير منشوش . قال أبو زرعة تبعا لابن الملقن : إنما يأتي هذا الحمل في دهن البان دون البان نفسه فالخلاف فيه محقق وردّه الجوزجى بأن هذا الدهن كما يكون إذا أغلى فيه الطيب طيبا كذلك البان إذا أغلى في الطيب الذي هو دهن كماء الورد يكون طيبا ثم نظر أخذا من كلام طائفة من المتأخرين في كلام الشيخين المذكور بأنه حينئذ لا تعلق لهما بالطيب أصلا فإن نحو الشيرج إذا أغلى فيه الورد يصير طيبا بواسطة الورد أو ألقى السمسمة في ماء الورد وأغلى يصير طيبا فكيف يتضح القول بأنهما طيبان على أن الطيب في البان محسوس ، وقد يقال قد نقلا عن اتفاق الأصحاب في دهن البنفسج أنه طيب ، وقد قطع الدارمي ، وأقره في دهن الأترج أنه مثله مع كون الأترج ليس بطيب قطعا ، فأولى أن يكون دهن البان كذلك للخلاف في أن البان طيب ، فالتحقيق تأويل كلاهما بأن يقال مرادهما بالطيب المغلى في الطيب البان ،

( قوله والإلصاق بباطن البدن الخ ) أى كاعلم مما مر ( قوله ويؤخذ منه الخ ) عبارة الإمداد ولا بنحو زهر بادية كشيح وقيصوم وشقائق وإذخر وخزما إذ لا يقصد منها الطيب وإلا لاستنبتت ومنه يؤخذ الخ فلعلى قوله وإلا لاستنبتت سقط من النسخ لأنه محل الأخذ ثم قال في الإمداد والمدار في الاستنبات على ما من شأنه .

( قوله وشمه ) أى بل لا بد من أخذها بيده وشمها أو وضع أنفه عليها للشم كما شرطه ابن كنج اه حج ( قوله ولا حمل العود وأكله ) قد ينافي هذا ما تقدم في جعل ضابط ما يحرم التطيب به أنه كل ما قصد رائحته كالمسك والعود من قوله ولو بأكل أو إسعاط أو احتقان إلا أن يقال إن أكل العود لما لم يعد من التطيب به على ما جرت به العادة في استعماله لم يحرم ( قوله والإلصاق بباطن البدن ) وهو داخل الجوف وهذه الجملة في معنى التعليل لقوله وأكله ( قوله ومنه ) أى التطيب ( قوله عن رائحة النجاسة ) أى حيث عسر زوالها ( قوله ومثلها ) أى زهور البادية ( قوله أن كلا منهما ) أى البان ودهنه .

وأبرز الضمير لنسكتة تسميته طيبا ، إذ هي محل الخلاف حينئذ يطابق ما قاله في البنفسج بأن المراد بدهنه ما أغلى فيه وعلى نظيره في دهن البان يحمل كلام الجمهور لا أنها تروح تسميه به ، وعليه يحمل كلام الغزالي وإمامه وما ردّ به على أبي زرعة محل نظر ، والتحقيق أن كلامهما غير متأتّ في البان ، وأن المعتمد فيه أنه طيب . نعم من قال إنه ليس بطيب يحمل على يابس لا يظهر ريحه برش الماء عليه . ويعتبر لوجوب الفدية بشيء مما مر كون المحرم عامدا عالما بتحريمه وبالإحرام وبكونه طيبا وإن جهل وجوب الفدية في كل أنواعه أوجبهل الحرمة في بعضها مختارا عاقلا إلا السكران حرمة التطيب حينئذ بخلاف الناسي وإن كثر منه قياسا على أكاه في الصوم ، ولا يصح قياسه على الصلاة لاشتمالها على أفعال متجددة مباينة للعبادة من كل وجه فوقع الفعل مع ذلك يشعر بزيادة التقصير بخلاف الإحرام فانه مجرد استدامة التجرّد الذي يقع في العادة كثيرا فهيئته غير مذكرة كهيئتها بل قد لا يوجد تذكر أصلا كما لو كان غير متجرّد وبخلاف الجاهل بالتحريم أو بكونه طيبا فلا حرمة ولا فدية لما صح أنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب الفدية على من لبس مطيبا جاهلا . قال القاضي أبو الطيب : ولو ادّعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس في قبوله وجهان اه والأوجه عدمه إن كان مخالطا للعلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة والإقبال ، ولو لطحه غيره بطيب فالفدية على الملطخ ، أي وكذا عليه إن توانى في إزالته ، وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع بقاء عينه لا إن انتقل بواسطة نحو عرق أو حركة ، وتجب أيضا بسبب مسّ طيب كأن داسه عالما به وبلّقه عينه به وعبقت به العين أو عبقت به من غير علمه فعلم وتوانى في قلعه لا إن مسه وقد علم عقب ريحه فقط بأن علم به وظنّ كونه يابسا لا يعقب به عينه وكان رطبا وعبقت به فدفعه فوراً فلا فدية كما رجحه في المجموع وغيره ، وعلم أنه لا أثر بعقب الريح فقط بنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في دكان عطار أو عند متجرّم لأنه ليس تطيبا بخلاف احتوائه على حجرة بأن يجعلها تحته لأن التطيب به ليس إلا بذلك لكن جزم الزركشي بأنه لو طرحه في نار أمامه ولم يجعله تحته حرم ولا منافاة لأنه متى عبقت العين ببذنه أو ثوبه حرم وإن كان أمامه ومتى عقب الريح فقط فلا وإن كان تحته والماء المبخر كالثوب فيما ذكر ، وتجب بنوم أو جلوس أو وقوف بفراش أو مكان مطيب من غير حائل بينه وبين ذلك وبسبب توان في دفع ما ألقى عليه من الطيب بنفض أو غيره مع الإمكان ولو كان الملقى ريحا ، إذ الاستدامة هنا كالاتداء بخلاف الإيمان ، وإنما جاز الدفع بنفسه وإن استلزم المماسّة وطال زمنها لأن قصده الإزالة ، ومن ثم جاز له نزع الثوب من رأسه ولم يلزمه شقه وإن تعدّى بلبسه كإقتضاه إطلاقهم ، وظاهر تعبيرهم بلم يلزمه أنه يجوز وإن نقصت بذلك قيمته ، ويوجه بأن مبادرته للخروج عن المعصية قطعت النظر عن كونه إضاعة مال . نعم الأولى أن يأمر من يزيله حيث لا تراخى فيه . أما إذا لم يمكن لنحو زمانه وفقد من يزيله

(قوله وأبرز الضمير) انظر أي موضع أراد بإبراز الضمير ولعل المراد وإنما أبدل الضمير بالظاهر في قوله مثل البان المنشوش بالطيب مع أنه كان الظاهر على مقتضى الجمع المذكور أن يقول مثل دهن البان المنشوش به (قوله لوجوب الفدية بشيء مما مر) أي وما يأتي (قوله ولو لطحه غيره بطيب) أي بغير اختياره أخذا بما يأتي في الحلق . وللمحرم مطالبة المطيب بالفدية أخذا من ذلك أيضا (قوله وعبقت به) العقب مصدر عقب به الطيب أي لرق وبابه طرب اه مختار (قوله ويوجه) أي الجواز

أو أجرته بأن لم يفضل عنه شيء مما يلزمه صرفه في الفطرة أو كونها زائدة على أجره المثل فلا فدية ولو توقفت إزالته على الماء ولم يجحد إلا ما يكفيه للوضوء فإن كفي ماؤه لازالته توضحاً به ثم أزاله وإلا قدمه وإطلاق جمع كنص الأم تقديم إزالته محمول على الشق الأخير أو على ما إذا لم يتغير به الماء ولا تجب بحمل مسك في فارة لم تشق عنه أو ورد في نحو منديل وإن شم الريح أو قصد التطيب خلافاً للأذرى إذ لا يعد بذلك متطيباً فإن فتحت الحرقة أو شقت الفارة وجبت كما قالوه وهو العتمد وإن نظر فيه الشيخان وما بحثه الأذرى من أن حمل الفارة المشقوقة أو المقتوحة لجرد النقل لا يضر غير بعيد إن لم يشدها في ثوبه وقصر الزمن بحيث لا يعد في العرف متطيباً وقد علم مما تقرر أن مجرد مس اليباس لا يضر إلا أن لزم به عينه أو حمله بنحو يده أو خرقه غير مشدودة ولم يقصد به النقل بشرطه المار وبحث الأسنوى أن لمن طهرت من نحو حيض ، وهي محرمة أن تستعمل قليل قسط ، أو أطفار لإزالة الريح الكريه لا للتطيب كالمعتدة وأولى لأن أمر الطيب أخف لوجوب إزالته عند الشروع في العدة لا الاحرام لكن في باب الغسل منع المحرمة من الطيب مطلقاً وفي الجواهر أنه لا يكره للمحرم شراء الطيب ومخيط وأمة اه وبما أطلقه في الأمة أفق البارزى لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها وظاهره عدم الفرق بين من للخدمة والتسرى ووجه بأنها بالقصد تتأهل للفراش (ودهن شعر الرأس) للمحرم (أو اللحية) ولولا امرأة وإن لم يكن مطيباً كسمن وزبد وشحم وشمع ذائبين ومعتصر من نحو حب كزيت وشيرج وألحق بهما الحب الطبرى سائر شعور الوجه قال وهو القياس واعتمده جمع متأخرون وهو ظاهر خلافاً لقول ابن النقيب لا يلحق بها الحاجب والمطدب وما يلي الوجه اه . قيل وما قاله في الأخير ظاهر ومثله شعر الخد إذ لا يقصد تميتهما بحال وسواء في الشعر أكان كثيراً أم قليلاً إذ التحريم منوط بما يصدق به التزين فانهم علوه بما فيه من التزين للنافي لحال المحرم . فإن الحاج أشعث أغبر وعبرة الروضة وأصلها والمحرر والكتاب والأنوار وغيرها دهن شعر الرأس أو اللحية انتهى فظاهرها شمول الجميع وبتقدير عدمه فالشعر جمع وأقله ثلاث شعرات وعبرة كثيرين ويحرم عليه أن يدهن رأسه أو لحيته كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى وسواء أيضاً الرأس واللحية المحلوقان وغيرها لما فيه من تزيين الشعر وتميته المنافين لحبر «المحرم أشعث أغبر» أى شأنه المأمور به ذلك بخلاف اللبن وإن كان يستخرج منه السمن أما رأس الأقرع والأصلع وذقن الأمرد فلا لا تتفاء المعنى وإنما حرم تطيب الأخصم ولزمت الفدية كما مر لأن المعنى هنا منتف بالكلية بخلافه ثم فإن المعنى فيه الترفه بالطيب وإن كان المتطيب أخصم على أن لطيفة الشم قديبق منها بقية ، وإن قلت لأنها

(قوله وإلا قدمه) أى وإن لم يكن ماء الوضوء بعد الوضوء يكفي لإزالة للتطيب وكان يكفي إزالته إن لم يتوضأ قدم إزالة التطيب (قوله ومثله شعر الخد) من تمام القيل والقائل هو الشهاب حجج في إمداده (قوله فظاهرها شمول الجميع) أى القليل والكثير المار ومراده بالقليل ما يشمل الشعرة وبعضها وإن كان خلاف ظاهر عبارته وذلك لأن لفظ السؤال الذى أجاب عنه والده بما ذكر هل يشترط في دهن الشعر أن يكون ثلاث شعرات أو يحصل بالواحدة أو بعضها كما هو قضية كلامهم اه ثم إن في فهم المقصود من الاقتاء المذكور حزاظة .

(قوله مما يلزمه صرفه في الفطرة) قضيته أنه لا يشترط كونه فاضلاً عن دينه وقد يتوقف فيه فيشترط هنا فضله عن الدين وإن لم يشترط في الفطرة (قوله على الشق الأخير) هو قوله وإلا قدمه (قوله من الطيب مطلقاً) هو العتمد (قوله يكره له شراؤها) هو العتمد (قوله وهو ظاهر) معتمد وعبرة حجج لإشعر الخد والجبهة ويوجه بما يأتى في كلام الشارح (قوله وما قاله في الأخير ظاهر) هو قوله وما يلي الوجه (قوله ومثله) أى مثل ما يلي الوجه على هذا القيل (قوله وأقله ثلاث شعرات) هذا التأويل يقتضى جواز مادون الثلاث وهو غير مراد على ما يفيد قوله وسواء الخ .



لم تزل وإنما عرض مانع في طريقها فحصل الانتفاع بالشحم في الجملة وإن قل ولو كان بعض الرأس أصلع جاز دهنه هو فقط دون الباقي وخرج بالرأس واللحية وما ألحق بهما ماعدا ذلك من البدن ظاهرا أو باطنا وسائر شعوره وأكله من غير أن يصيب اللحية أو الشارب أو العنققة كما هو ظاهر وجعله في شجة بنحو رأسه لما مر وفارق حرمة الاسعاط بالطيب بأن القصد هنا تنمية الشعر ولم يحصل منه شيء بوجه وهناك ظهور الرائحة وهي تظهر بالجشاء وغيره والمحرم هنا يوجب الفدية كما مر نظيره أما خضب شعر الرأس واللحية بخناء رقيق ونحوه فلا يوجبها لأنه ليس بطيب ولا في معناه وذكر المصنف الدهن عقب الطيب لتقاربهما في المعنى بجامع الترفه من غير إزالة عين وإلا فهو قسم مستقل لما تقرر من عدم الفرق في الدهن بين المطيب وغيره الدهن بفتح الدال مصدر بمعنى التدهين وتعبيره بأوفيد التنصيص على تحريم كل واحد على انفراده (ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطمي ونحوه) كسدر من غير تنف شعر إذ القصد منه إزالة الوسخ لا التنمية . نعم الأولى تركه واكتحال بغير مطيب ليس فيه زينة كالتوتيا بخلاف ما فيه زينة كالأثمد فيكره الاحتال بالزينة رمد ونحوه كما في المجموع عن الجمهور وقال في شرح مسلم إنه مذهب الشافعي والكرهية في المرأة أشد وللحرم احتجام وفصد ما لم يقطع بهما شعرا ولم يضطر اليهما حينئذ وإنشاد شعر مباح ونظر في امرأة وتسريح شعره برفق خشية الانتفاج الموجب للدم ولا دم عليه إن شك هل تنف المشط شيئا من شعره حال التسريح أو انتف بنفسه لأن الأصل براءة الذمة . نعم يكره حك شعره لأجسده بأظفاره لأبأنامله وتسريحه وتقليته (الثالث) من المحرمات (إزالة الشعر) من الرأس أو غيره بحلق أو غيره من إحراق أو قص أو نورة من نفسه أو محرم آخر لقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله وقيس بشعر الرأس شعر سائر الجسد لا إن أبانه مع جلده وإن حرمت إبانة الجلد من حيثية أخرى لأنه تابع . نعم تسن الفدية ومثله في ذلك الظفر (أو الظفر) من يده أو رجله أو من محرم آخر قلما أو غيره قياسا على الحلق بجامع الترفه والمراد بالظفر والشعر الجنس فيصدق بالواحد و ببعضه (وتكمل الفدية في) إزالة (ثلاث شعرات) بفتح العين جمع شعرة بسكونها ولاء (أو) إزالة (ثلاثة أظفار) كذلك بأن اتحد الزمان والمكان وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالأولى حتى لو حلق شعر رأسه وشعر بدنه ولاء أو أزال أظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة لأنه يعد فعلا واحدا وسواء في ذلك الناسي للأحرام والجاهل بالحرمة لعموم الآية كسائر الاتلافات وهذا بخلاف الناسي والجاهل في التمتع باللبس والطيب والدهن والجماع ومقدماته لاعتبار العلم والقصد فيه وهو منتف فيها . نعم لو أزالها مجنون ، أو مغنى عليه ، أو صبي غير مميز لم تلزمه الفدية . والفرق بين هؤلاء ، وبين الجاهل والناسي أنهما يعقلان فعلهما فنسبا إلى تقصير بخلاف هؤلاء على أن الجاري على قاعدة الاتلاف وجوبها عليهم أيضا ومثلهم في ذلك النائم ولو حلق محرم أو حلال رأس محرم ،

(قوله أو محرم آخر)  
لاخفاء أن حرمة حلق  
شعر المحرم الآخر لا تعلق  
لها بأحرام نفسه بل هي  
من حيث إحرام الخلق  
بدليل أن الحلال الخالق  
كذلك وكذا يقال فيما  
يأتي (قوله كما فهم بالأولى)  
أي بالنسبة لتكميل الفدية  
أما الاقتصار على فدية  
واحدة فأمر آخر (قوله  
لاعتبار العلم والقصد فيه)  
يشبه المصادرة .

(قوله وما ألحق بهما) أي من بقية شعور الوجه على ما مر (قوله وأكله) أي الدهن (قوله لا إن أبانه مع جلده) وقياس ما ذكر عدم التحلل به فليراجع (قوله وجوبها عليهم أيضا) لكن لما كان فيه حق لله خفف عنه كما يأتي في قوله والسبب في خروج ذلك عن القاعدة الخ .

بغير اختياره قبل دخول وقته فالدم على الخالق كما لو فعل ذلك بناءً أو مجنون أو غير مميز أو مغنى عليه إذ هو المقصر ولأن الشعر في يد المحرم كالوديعة لا العارية وضمان الأولى محتص بالمتلف والمحلوق المطالبة به وإن قلنا إن المودع لا يخاصم لأن نسكه يتم بأدائه ولوجوبه بسببه وإنما لم يجز للزوجة مطالبة زوجها بأخراج فطرتها لأن الفدية في مقابلة إتلاف جزء منه فساغ له المطالبة بخلاف الفطرة ولو أخرجه المحلوق من غير إذن الخالق لم يسقط بخلاف قضاء الدين لأن الفدية شبيهة بالكفارة . أما لو كان بأمره أو مع سكوته وقدرته على الدفع فالفدية عليه لتفريطه فيما عليه حفظه ولأنهما وإن اشتركا في الحرمة في صورة الأمر فقد انفرد المحلوق بالترفه ومحل قولهم المباشرة مقدمة على الأمر مالم يعد النفع على الأمر ألا ترى أنه لو أمر الغاصب قصاباً بذبح شاة غضبها لم يضمنها إلا الغاصب أى ضامناً مستقراً وإلا فهو طريق فيه « ولو طارت نار إلى شعره فأحرقته وأطاق الدفع لزمت الفدية وإلا فلا » ولو أزال المحرم ذلك من حلال لم تجب فدية على المحرم ولو غير إذنه إذ لا حرمة لشعره من حيث الإحرام . واستثنى من إطلاق وجوب الفدية على الخالق مالم الأمر حلال حلالاً بحلق محرم نائم أو نحوه فالفدية على الأمر إن جهل الخالق أو أكره أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره وإلا فلي الخالق ومثله مالم الأمر محرم محرماً أو حلال محرماً أو عكسه كما نبه عليه الأذرى ، وصرح ما تقرر أنهما لو كانا معذورين فالفدية على الخالق وقياسه أنهما لو كانا غير معذورين أن تكون على الخالق أيضاً وهو ظاهر ( والأظهر أن في ) إزالة ( الشعرة ) الواحدة أو الظفر الواحد أو بعض شيء من أحدهما ( مد طعام وفي الشعرين ) أو الظفرين ( مدين ) إذ تبعيض الدم فيه عسر والشارع قد عدل الحيوان بالطعام في جزاء الصيد وغيره ، والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة ، والمد أقل ما وجب في الكفارات فقبولت الشعرة به ، والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهماً لأن الشاة كانت تقوم في عصره صلى الله عليه وسلم بثلاثة دراهم واعتبرت تلك القيمة عند الحاجة للتوزيع .

( قوله والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة ) مراده بالشعرة هنا ما يشمل بعضها .

( قوله بغير اختياره ) أفهم أنه إن حلقه باختياره كان الدم على المحلوق وسيأتي التصريح به في كلامه ( قوله فالدم على الخالق ) أى مع إيمه أيضاً ( قوله من غير إذن الخالق لم يسقط ) انظر الفرق بين هذا وبين ما تقدم في الفطرة عن سم على منهج فيما لو كان الزوج موسراً وأخرجت الزوجة عن نفسها بغير إذنه من أنها لا رجوع لها لأنها متبرعة ولأنها على الزوج كالحالة على الصحيح والمحيل لو أدى بغير إذن المحال عليه لم يرجع عليه انتهى فان مفهومه السقوط عن الزوج والحال أنها أدت بغير إذن منه ، ولعله أن الصوم ثم معلق على إخراج الفطرة فلها غرض في ذلك لرفع صومها وبأنه لما وجبت الفطرة عليها أصالة وتحملها الزوج عنها سيما إذا قلنا إن تحملها من باب الضمان فان الفطرة على ذلك التقدير تكون متعلقة بها حتى يدفعها الزوج صح إخراجها عن نفسها للملاقة الوجوب لها ابتداء بخلاف الخالق فان ضمانه لبدل الشعر من قبيل ضمان ما أنلفه فالضمان متعلق به خاصة ولم يتعلق منه أثر بالمحلوق فقوى شبهه بالكفارة وهى لو أخرجه غير من وجبت عليه بلا إذن لم يعتد بها لا تنفاء النية وهى لا تصح بدونها ( قوله فقد انفرد المحلوق ) وظهره أن الخالق لا يطالب بشيء فليس طريقاً في الضمان ( قوله مالم يعد النفع على الأمر ) بهذا فارق مالم يجره غيره مع تمكنه من دفعه حيث لا يسقط الضمان عن الجراح لأنه ليس ثم منفعة تعود على المجرع وإنما يلحقه به الضرر ( قوله وإلا فهو ) أى القصاب طريق فيه . ومحل عدم القرار على القصاب حيث جهل الغصب وإلا فالضمان عليه ( قوله من حيث الإحرام ) أما من حيث التصرف في بدن الغير بغير إذنه فيحرم ويعزر ( قوله وهو ظاهر ) أى لأنه المباشر .

ولافرق في ذلك بين أن يختار دما أولا كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للعمراني فقد بسط الكلام على رد التقييد المذكور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العماد وتمسكوا باطلاق الشيخين (وللعذور) في الحلق لإيذاء قل أو وسخ أو حرّ أو جراحة أو نحو ذلك (أن يحلق ويقدي) لقوله تعالى - فمن كان منكم مريضا - الآية ولخبر الصحيحين عن كعب بن عجرة قال «في أنزلت هذه الآية أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادن فدنوت منه فقال ادن فدنوت فقال أيؤذيك هوأم رأسك قال ابن عوف وأظنه قال نعم قال فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك نسكة» قال الأسنوي: وكذا يلزمه الفدية في كل محرم أبيع للحاجة الإلبس السراويل والخفين المقطوعين كما مرّ لأن ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة مأثور بهما خفف فيهما والحصر فيما قاله كما أفاده الشيخ ممنوع، فقد استثنى صور لافدية فيها كإزالة شعر نبت في باطن عين وتضرّره وكقتل صيد صائل وحيوان مؤذ وكقطع ما انكسر من ظفره وتأذى به ففقط المؤذي منه فقط وإنما لزمت في حلق الشعر لكثرة القمل لأن الأذى حصل من غير المزال بخلافه هنا ومن ثم لو طال شعر حاجبه أو رأسه وغطى عينيه جاز له قطع المغطى فقط ولا فدية (الرابع) من المحرمات (الجماع) بالإجماع على المحرم إحراما مطلقا أو بحج أو بعمره أو بهما ولولبيمة في قبل أو دبر بذكر متصل أو بمقطوع ولومن بهيمة أو بقدر الحشفة من فاقدها حتى يحرم على المرأة الحلال تمكين المحرم منه ويحرم على الحلال أيضا حال إحرام المرأة ما لم يرد به تحليلها بشرطه الآتي لقوله تعالى - فلا رفث ولا فسوق - أي فلا ترفثوا ولا تفسقوا فلفظه خبر ومعناه النهي إذ لو بقي على الخبر امتنع وقوعه في الحج لأن إخبار الله صدق قطعا مع أن ذلك وقع كثيرا، والأصل في النهي الفساد والرفث فسره ابن عباس بالجماع وتحريم به مقدماته أيضا كقبلة ونظر ولس ومعاينة بشهوة ولومع عدم إنزال أومع حائل، ولادم في النظر بشهوة والقبلة بحائل وإن أنزل بخلاف ماسوى ذلك من المقدمات فإن فيها الدم وإن لم ينزل إن باشر عمدا بشهوة والاستمنا في أنه لا بد في الدم فيه من الإنزال، وفي الأنوار أنها تجب في تقييل الغلام بشهوة وكأنه أخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع أنه إن قصد الإكرام أو أطلق فلا فدية أوللشهوة أثم وفدى، ويندرج دم المباشرة في بدنة الجماع الواقع بعدها أي أو بدلها، وكذا في شاته كالواقع بعد الجماع المفسد أو بين التحالين فيما يظهر سواء أطال الزمن بين المقدمات والجماع أم قصر وذلك قياسا على حرمة العقد الآتي بل أولى لأنها تدعو إلى الوطء المحرم أكثر منه،

(قوله خلافا للعمراني)  
 أي في تقييده ذلك بما  
 إذا اختار الدم فإن اختار  
 صوما وجب يوم أو يومان  
 أو إطعاما فصاع أو صاعان  
 (قوله التقييد المذكور)  
 يعني المعلوم مما ذكر (قوله  
 وحيوان مؤذ) أي كالقمل  
 لكن استثناء هذا غير  
 ظاهر لأنه ليس من المحرم  
 الذي أبيع بل هو  
 حلال مطلقا (قوله  
 أو بمقطوع) أي بالنسبة  
 للمرأة أي بأن استدخلت  
 ذكرها مقطوعا فيحرم  
 عليها ويفسد حجها وإن  
 كانت لا تجب عليها الفدية  
 كإيأني (قوله والاستمنا)  
 أي وبخلاف الاستمنا  
 (قوله قياسا على حرمة  
 العقد الآتي) دليل لقوله  
 وتحريم مقدماته الخ.

(قوله ولا فرق في ذلك) أي في إزالة الشعرة (قوله لإيذاء قل الخ) أي لايحتمل عادة، ولا ينافي هذا ما مرّ في نحو المنكسر وشعر العين لأن من شأنه أنه لا يصبر عليه فاكنتي فيه بأذى تأذ بخلاف هذا ومن ثم لم تجب هناك فدية انتهى حجج (قوله أن يحلق) من باب ضرب مختار (قوله وتضرّره) ولو أذى ضرر انتهى حجج (قوله وتأذى) أي وإن قلّ التأذى انتهى حجج (قوله وتحريم به مقدماته) أي ويجب فيها الدم على ما يأتي (قوله وإن أنزل) أي وإن تعمد وعلم الإنزال بذلك (قوله الجماع الواقع بعدها) مفهومه أن المباشرة بعد الجماع لا يندرج دمها في بدنة الجماع والظاهر أنه غير مراد ونقل بالدرس عن سم على الغاية التصريح به.



أما حيث لاشهوة فلا حرمة ولا فدية اتفاقا (وتفسد به العمرة) المفردة قبل الفراغ منها . أما غير المفردة فهي تابعة للحج صحة وفسادا (وكذا) يفسد (الحج) بالجماع المذكور (قبل التحلل الأول) سواء أكان قبل الوقوف وهو إجماع أو بعده خلافا لأبي حنيفة ، وسواء أفاته الحج أم لا كما في الأم ، ولو كان الجماع في النسك رقيقا أم صبيا ميمزا ، إذ عمد الصبي عمد والرقيق مكلف ، وسواء أكان النسك متطوعا به أم مفروضا بنذر أو غيره لنفسه أو غيره كالأجير . أما الناسي والمجنون والمغمى عليه والنائم والمسكره والجاهل لقرب عهده بالإسلام أو نشئه ببادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم ، ولو جامع بعد الإفساد لزمه شاة ، وأفهم قوله يفسد أنه لا يعتد إحرامه بجماعا وهو كذلك ، ولو أحرم حال نزعه انعقد صحيحا على أوجه الأوجه لأن النزاع ليس بجماع وكذا ردّة فانها إذا وجدت أثناء العمرة أو الحج ولو بعد التحلل الأول تفسده وإن قصر زمنها لمنافاتها له كغيره من العبادات ، ولا يشكل هذا بما مر من أنه لو ارتد في أثناء وضوءه لم يبطل ماضى بدليل أنه لو أسلم كل بنية مع أنه لا يكمل هنا لأن النية في الوضوء يمكن توزيعها على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على أجزائه فكان المنافي لها مبطلا لها من أصلها فناسب فسادها بهامطلقا ، وقوله قبل التحلل الأول قيد في الحج خاصة كما تقرر ، إذ العمرة ليس لها إلا تحلل واحد كما مر (وتجب به) أى الجماع المفسد لحج أو عمره ولو نفلا لا بردة (بدنة) من الإبل ذكرها كانت أو أنثى لفتوى جمع من الصحابة رضى الله تعالى عنهم بذلك من غير أن يعرف لهم مخالف ، وخرج بالمفسد ما لو جامع في الحج بين التحللين أو ثانيا بعد جماعه الأول قبل التحللين فتجب به شاة والوجوب في الجميع على الرجل دونها وإن فسد نسكها بأن كانت محرمة مميزة مختارة عامدة عالمة بالتحريم كما في كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء أكان الواطى زوجا أم سيدا أم واطئا بشبهة أم زانيا ، وما ذكره في المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها طريقة مرجوحة ، والمعول عليه مامر . واعلم أن البدنة حيث أطلقت في كتب الحديث أو الفقه فالمراد بها كما قاله المصنف البعير ذكرها كان أو أنثى . وشرطها سنّ يجزئ في الأضحية ، وقال كثير من أئمة اللغة أو أكثرهم تطلق على البعير والبقرة والمراد هنا مامر فإن البقرة لا تجزئ إلا عند العجز عن البدنة ، فإن عجز عن البقرة أيضا فسبع شياه فإن لم يجدها قوم البدنة بالنقد الغالب ، وتعتبر القيمة بسعر مكة في غالب الأحوال كذا نقله في الكفاية عن نص المختصر وعن القاضيين أبي الطيب والحسين ،

( قوله تفسده ) بمعنى تبطله .

(قوله أما حيث لاشهوة) أى في جميع ما تقدم (قوله فلا يفسد بجماعهم) أى بالجماع من الرجل وبدخول الحشفة في فرج المرأة (قوله لزمه شاة) وتكرر بتكرره اه حج (قوله لأن النزاع ليس بجماع) أى حيث قصد بالنزع الترك قياسا على مامر في الصوم (قوله بدليل أنه لو أسلم كل بنية) جديدة غير الأولى (قوله بأن كانت محرمة مميزة مختارة) أى فلو كانت مكرهة أو ناسية أو جاهلة لم يفسد نسكها (قوله كما في كفارة الصوم فهي عنه) ببقى ما لو كان حلالا وهي محرمة أو كان ممن لا يجب عليه الفدية لكونه مجنونا وعابرة حج ولم يبين من تلزمه الفدية وهو الرجل خاصة كما بسطته في الحاشية إن كان زوجا مكلفا محرما وإلا فعليها حيث لم يكرهها كالمزنت أو مكنت غير مكلف اه وعبارة سم على منهج قال ممر والمعتمد أنه لا شيء عليها مطلقا وإن كان الواطى غير محرم زوجا أو أجنبيا كالصوم اه (قوله وتعتبر القيمة الخ) معتمد .

وفي شرح السبكي أنه يعتبر بسعر مكة حال الوجوب وجرى عليه الأسنوي وابن النقيب وليست المسئلة في الشرحين ولا في الروضة ويشتري به طعاما ويتصدق به على مساكين الحرم وأقل ما يجزى أن يدفع الواجب إلى ثلاثة إن قدر والمراد بالطعام المجزى في الفطرة فإن عجز صام عن كل مد يوما (و) يجب على من أفسد نسكه بوطء لا بردة (المضي في فاسده) بأن يأتي بجميع معتبراته ويحجب سائر منهياته وإلا لزمته الفدية أيضا لعموم قوله تعالى - وأتوا الحج والعمرة لله - إذ هو يشمل الفاسد أيضا وبه أفتى جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ولا يخالف لهم بخلاف سائر العبادات للخروج منها بالفساد إذ لا حرمة لها بعده . نعم يجب الإمساك بقية النهار في صوم رمضان لحرمة زمانه كما مر أما ما فسد بالردة فلا يجب إتمامه وإن أسلم فوراً لأنها أحبطته بالكلية ولذلك لم تجب فيها كفارة (و) يجب مع الإتمام والكفارة (القضاء) اتفاقاً (وإن كان نسكه تطوعاً) من صبي أوقف لقتوى الصحابة بذلك من غير مخالف ولأن إحرار الصبي صحيح وتطوعه كتنطوق البالغ في اللزوم بالشروع قال ابن الصلاح وإيجابه عليه ليس بإيجاب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة ما أنلف ولو كان ما فسد بالجماع قضاء وجب قضاء المقتضى لا القضاء فلو أحرم بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الأول وكفارة لكل واحد من العشر ويلزم المفسد في القضاء الإحرام مما أحرم منه في الأداء من ميقات أو قبله من دويرة أهله أو غيرها وإن كان جاوز الميقات ولو غير مرید نسكا لزمه في القضاء الإحرام منه إلا إن سلك فيه غير طريق الأداء فإنه يحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء إن لم يكن جاوز فيسه الميقات غير محرم وإلا أحرم من قدر مسافة الميقات . وعلم من ذلك أنه لو أفرد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم أفسدها كفاه أن يحرم في قضائها من أدنى الحل وأنه لا يتعين عليه سلوك طريق الأداء لكن يشترط أن يحرم من قدر مسافته ولا يلزمه في القضاء أن يحرم في الزمن الذي أحرم فيه بل له التأخير عنه والتقديم عليه في الوقت الذي يجوز الإحرام فيه وفارق المكان فإنه ينضبط بخلاف الزمان (والأصح أنه) أي قضاء الفاسد (على الفور) لقول جمع من الصحابة من غير مخالف كأن يأتي بالعمرة عقب التحلل وتوابعه وبالحج في سنته إن أمكنه بأن يحصره العدو بعد الإفساد فيتحلل ثم يزول الحصر وبأن يرتد بعده أو يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به ثم يشفى والوقت باق فيشتغل بالقضاء فإن لم يمكنه أتى به من قابل ولا يشكل تسمية ما ذكر قضاء وإن وقع في وقته وهو العمر لأن القضاء هنا معناه اللغوي ومن ثم قال ابن يونس إنه أداء لا قضاء ولأنه بالإحرام بالأداء تضيق وقته بخلاف ما لو أفسد الصلاة فإنها لا تضيق وإن قال جمع منهم القاضي بخلافه

(قوله وأنه لا يتعين عليه سلوك طريق الأداء) لا تعلق له بالمسئلة قبله بل هو راجع لأصل الحكم أي علم من قوله فيما مر إلا إن سلك فيه غير طريق الأداء الخ أن له أن يسلك في القضاء غير طريق الأداء لكن يجب عليه أن يحرم من قدر مسافته (قوله من قدر مسافته) أي إن لم يكن جاوز في الأداء الميقات كما مر (قوله كأن يأتي بالعمرة عقب التحلل) الكاف بالنسبة للعمرة استقصائية

(قوله وفي شرح السبكي أنه يعتبر بسعر مكة الخ) قال حجة بعد ما ذكر وأوجه منهما اعتبار حالة الأداء كما يأتي في الكفارات (قوله فإن عجز صام عن كل مد يوما) وهل العبرة في قيمة الطعام بوقت الأداء أو بسعر مكة غالب الأحوال كما اعتبر ذلك في قيمة البدنة أم وقت الوجوب فيه نظر وقياس ما تقدم اعتبار غالب الأحوال (قوله قال ابن الصلاح وإيجابه) أي القضاء عليه أي الصبي (قوله وجب قضاء المقتضى) أي وهو الأصلي حجا كان أو عمرة (قوله ويلزمه في القضاء الخ) قيل وكأن الفرق بينه وبين قول القاضي يلزم الأجير رعاية زمن الأداء أن هذا حق آدمي ورد بأن هذا مبني على وقوع القضاء للميت (قوله لأن القضاء هنا معناه) أي المراد به معناه الخ .

(قوله فانه ينتهى بوقت (٣٣٣) الفوات الخ) هو ظاهر فيما لو قضاء من قابل والمدعى أعم كما مر (قوله مأكول

برى) أى وحشى وهو مفهوم من ذكر الاصطياد كما نبه عليه الشهاب حج وكان على الشارح أن يذكره ليتأتى له ذكر مفهومه الآتى (قوله لكن قال الماوردى والبط الخ) عبارة الإمداد كالقوت وكذا إوز لكن قال الماوردى إن نهض بجناحه وإلا فكالدجاج قال الرويانى وهو القياس قال الماوردى والبط الذى لا يطير من الإوز لأجزاء فيه لأنه ليس بصيد انتهت (قوله ومن ثم غلب حكم البر فيما لو كان يعيش فيه وفى البحر) انظره مع ما يأتى فى الأطممة من أن ما يعيش فى البر والبحر من حيوان البحر غير مأكول فإن كان المراد هنا من حيوان البر فلينظر ماصورته . وسياق ما فى طير الماء قريبا (قوله وغير الماء كؤل والمتولد منه) أى وخرج ذلك أيضا وقوله منه ماهو مؤذ الخ لعله سقط قبله لفظ فان من النسخ وعبرة الإمداد وغير الماء كؤل وماتولد منه فان منه ماهو مؤذ الخ (قوله والمتولد من ذلك) أى من غير الماء كؤل بأن كان كل من أبويه كذلك .

لأن آخر وقتها لم يتعين بالشروع فيها فلم يكن بفعلها بعد الفساد موقعا لها فى غير وقتها والنسك بالشروع فيه تضيق وقته ابتداء وانتهاء فانه ينتهى بوقت الفوات فكان فعله فى السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضاء ، ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها لزم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد وراحلة ذهابا وإيابا لأنها غرامة تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة ولو غضبت لزمه الانابة عنها من ماله ومؤنة الموطوءة بزنا أو شبهة عليها وأما نفقة الحضر فلا تلزم الزوج إلا أن يكون معها ويسن افتراقهما من حين الاحرام إلى أن يفرغ التحللان وافتراقهما فى مكان الجماع أكد للاختلاف فى وجوبه ولو أفسد مفرد نسكه فتمتع فى القضاء أو قرن جاز وكذا عكسه ولو أفسد القارن نسكه لزمه بدنة واحدة لانغمار العمرة فى الحج ولزمه دم للقران الذى أفسده لأنه لزم بالشروع فلا يسقط بالافساد ولزمه دم آخر للقران الذى التزمه بالافساد فى القضاء ولو أفردته لأنه متبرع بالأفراد ولو فات القارن الحج لفوات الوقوف فانت العمرة تبعاً له ولزمه دمان دم للفوات ودم لأجل القران وفى القضاء دم ثالث ومقابل الأصح أنه على التراخي كالأداء (الخامس) من المحرمات (اصطياد كل) صيد (مأكول برى) من طير أو غيره كبقر وحش وجراد وكذا إوز لكن قال الماوردى والبط الذى لا يطير من الإوز لأجزاء فيه لأنه ليس بصيد (قلت) كما قال الرافى فى الشرح (وكذا متولد منه) أى من الماء كؤل البرى الوحشى بأن يكون من أحد أصوله وإن بعد كما هو ظاهر كلامهم (ومن غيره، والله أعلم) كمتولد بين حمار وحشى وحمار أهلى وبين شاة وظى أو بين ضبع وذئب لأنه الاحتياط ومن ثم غلب حكم البر فيما لو كان يعيش فيه وفى البحر كما يأتى وإنما لم تجب الزكاة فى المتولد بين الزكوى وغيره لأنها من باب المواساة وخرج بما ذكر البحرى وهو ما لا يعيش إلا فى البحر لقوله تعالى - أحل لكم صيد البحر وطعامه - ولو كان البحر فى الحرم وكالبحر الغدير والبئر والعين إذ المراد به الماء فإن عاش فى البر أيضا فبرى كطيره الذى يغوص فيه إذ لو ترك فيه لهلك والانسى كنعم وإن توحش إذ لا يسمى صيدا وغير الماء كؤل والمتولد من ذلك منه ما هو مؤذ طبعاً فيندب قتله كالفواسق الخمس فقد (قوله ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها) أى الذى أفسده الزوج بوطئه (قوله لأنها غرامة الخ) يؤخذ من هذا جواب ما توقف فيه سم فيما تقدم مما حاصله أنها إن كانت مختارة فهى مقصورة فلا شىء على الزوج وإن كانت مكرهة لم يفسد حجبها . وحاصل الجواب أن تختار الأول ونقول هذه الغرامة لما نشأت من الجماع الذى هو فعله لزمته وهذا قريب من لزوم الزوج ماء غسلها من الجنابة حيث حصلت بجماعه (قوله وافتراقهما فى مكان الجماع) أى المفسد للحج الأول (قوله وكذا إوز) معتمد وظاهره أنه لا فرق فيه بين البط وغيره (قوله لأنها من باب المواساة) أى وما هنا من باب ضمان المتلفات (قوله إذ لو ترك فيه لهلك) يتأمل قوله إذ لو ترك فيه الخ فإن المتبادر من الذى يعيش فيهما أنه إذا ترك فى أحدهما على الدوام استمر حيا الآن يقال المراد بكونه يعيش فيه أن العادة جارية بأنه إذا نزل الماء لا يسرع إليه الموت كغيره من الطيور بل يمكث مدة لا يلحقه ضرر بها فلا ينافى أنه إذا ترك فيه دائماً يموت (قوله والانسى كنعم) دخل فيه البقر بنوعيه (قوله وغير الماء كؤل) وإنما خرج غير الماء كؤل من الأقسام الآتية مع أنه لا يخلو من أحدها للعلم بحكمه مما هو حرمته التعرض له ان تولد بين برى وحشى مأكول وغيره فكان الأولى عدم ذكره .



صح أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب الذي لا يؤكل والحدأة والعقرب والقارة والكلب العقور وألحق بها الأسد والنمر والذئب والذئب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور وكل مؤذ ولا يكره تنحية قل عن بدن محرم أو ثيابه بل بحث بعضهم سن قتله كالبرغوث نعم قل رأسه أو لحيته يكره التعرض له لئلا ينتف الشعر فإن قتله فدى الواحدة ولو ببقمه ندبا، وقوطم لا يكره تنحيته صريح في جواز رميه حيا إن لم يكن في مسجد وكالقملة الصبيان وهو بيضة ومنه ما ينفع ويضر كصقر وباز فلا يسن قتله ولا يكره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنفس وجعلان وسرطان ورخمة فيكره قتله ويحرم قتل النمل السلياني والنحل والخطاف والضفدع والمهدد والقرد أما غير السلياني وهو الصغير المسمى بالنذر فيجوز قتله بغير الإحراق كما في المهمات عن البغوى والخطاي وكذا بالاحراق إن تعين طريقا لدفعه وخرج ما تولد بين وحشي غير مأكول وإنسى مأكول كمتولد بين ذئب وشاة وما تولد بين غير مأكولين أحدهما وحشي كمتولد بين حمار وذئب فلا يحرم التعرض لشيء منها والمشكوك في توحشه أو أكله أو أكل أو توحش أحد أصوله نعم يندب فداؤه (وكذا يحرم ذلك) الاصطياد المذكور (في الحرم على الحلال) ولو كافرا ملتزما للاجماع المستند لقوله تعالى «وحرّم عليكم صيد البر» (أى أخذه) «مادمت حراما» وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة «إن هذا البلد حرام بحرمة الله لا يعصده شجره ولا ينفر صيده» الحديث وقيس بمكة باقي الحرم وبالتنفيذ غيره من نحو الامساك والجرح بالأولى (فإن أئلف) من حرم عليه ما ذكر (صيда) مما ذكر وإن لم يكن مملوكا (ضمنه) بما يأتى لقوله تعالى «لا تقتلوا الصيد وأتم حرم ومن قتله منكم متعمدا» الآية وقيس بالحرم الحلال في الحرم ولا فرق في الضمان بين الناسي للإحرام أو كونه في الحرم وجاهل الحرمه وإن عذر بقرب إسلام أو نحوه وقيد المتعمد في الآية ومنكم خرج مخرج الغالب فيحرم التعرض لشيء من أجزائه من لبن وبيض وشعر،

(قوله والكلب العقور) عبارة حج بل يجب على المتعمد قتل العقور اه ويمكن حمل كلام حج على حالة الصيال فيوافق ما أفتى به مر (قوله وكل مؤذ) ومنه القمل فيندب قتله (قوله ولا يكره تنحية قل عن بدن محرم) ظاهره ولو بمجل كثر شعره كالعانة والصدر والإبط وقياس الكراهة في شعر الرأس واللحية الكراهة هنا إلا أن يفرق بأن هذا ينذر انتفاه بمثل ذلك (قوله بل بحث بعضهم) جزم به حج (قوله صريح في جواز رميه حيا إن لم يكن في مسجد) أى وهو كذلك على ما اعتمده الشارع فيما مر في الصلاة (قوله فلا يسن قتله ولا يكره) أى فيكون مباحا (قوله فيكره قتله) قضيته جواز قتل الكلب الذى لا نفع فيه ولا ضرر والمتعمد عند الشارح حرمة قتله وعبارته في باب التيمم نصها وخرج بالمحترم الحرى والمرتد والزانى المحصن وتارك الصلاة والكلب العقور وأما غير العقور فمحترم لا يجوز قتله على المتعمد ومثل غير العقور الهرة فيحرم قتلها (قوله ويحرم قتل النمل السلياني) هذا القسم لم يجعل له ضابطا يعلم منه كل ما يحرم بل قضية التقسيم السابق عدم حرمة قتل ما ذكر إذ غايته أنه لا نفع فيه ولا ضرر وقد جعل قتله مكروها (قوله والخطاف) أى المسمى بعصفور الجنة (قوله فيجوز قتله) بل يندب لكونه من المؤذيات اه حج (قوله نعم يندب فداؤه) أى بمثله إن كان له مثل وإلا فبقيمته على ما يأتى (قوله لا يعصده شجره) أى لا يقطع قال في المختار يقال عضد الشجر من باب ضرب قطعه وعضده من باب نصر أعانه.

(قوله إن لم يكن في مسجد)  
ليس من جملة ما صرح به  
كلامهم المذكور وإنما  
هو تقييده من الشارح  
(قوله للاجماع المستند لقوله  
تعالى وحرم عليكم الخ)  
هو دليل لقول المصنف فيما  
مر الخامس اصطيا كل  
مأكول الخ وقوله لما  
صح من قوله صلى الله  
عليه وسلم الخ دليل لقوله  
ويحرم ذلك في الحرم على  
الحلال (قوله لقوله تعالى  
لا تقتلوا الصيد الخ) ليس  
فيه دليل للحلال بالحرم  
فهو إنما قيس على المحرم  
كما يأتى وبه تعلم ما فى  
كلامه الآتى (قوله ومنكم  
خرج مخرج الغالب) أى  
والأفالكافر حكمه كذلك  
كما مر وصرح الشهاب  
حج بأن المراد من قوله  
كالشارح ومنكم خرج  
مخرج الغالب لكن لك  
منعه بأن الآية في خصوص  
الحرم وعامة في صيد الحرم  
وغيره فتأمل .

ويضمنها بالقيمة وإنما لم يجب في ورق شجر الحرم جزاء لأنه لا يضر الشجر وجزء الشعر يضر الحيوان في الحرّ والبرد ولو حصل مع تعرضه لنحو اللبن نقص في الصيد ضمنه أيضا ، فقد سئل الإمام الشافعي رضي الله عنه عمن حلب عنزا من الظباء وهو محرم فقال تقوم العنز بلبن وبلا لبن وينظر نقص ما بينهما فيتصدق به ، وهذا النص لا يقتضي اختصاص الضمان بحالة النقص كالفهمه الأسنوي بل هو لبيان كيفية التقويم ومعرفة المغروم . ومحل ضمان البيض ما لم يكن مذرا أو مذرا من النعام فإن كان مذرا منه ضمن قشره لأن له قيمة إذ ينتفع به بخلاف المذرمين غيره ولو كسره عن فرخ فمات وجب مثله من النعم أوطار وسلم لم يجب شيء ولو نفره عن بيضه أو أحضن بيضه دجاجة وفسد بيض الصيد ضمنه حتى لو تفرخ كان من ضمانه حتى يمتنع فإن كان الصيد مملوكا لزمه مع الضمان لحق الله تعالى الضمان للآدمي وإن أخذه منه برضاه كعارية لكن المغروم لحق الله ما يأتي من المثل ثم القيمة والمغروم لحق الآدمي القيمة مطلقا . وقد ألغز ابن الوردي بذلك فقال :

عندى سؤال حسن مستظرف فرع على أصلين قد تفرعا  
قابض شيء برضا مالكة ويضمن القيمة والمثل معا

وخرج بما مرّ الصيد المملوك في الحرم بأن صاده في الحل فملكه ثم دخل به الحرم فلا يحرم على حلال التعرض له يبيع أو شراء أو غيرها من أكل أو ذبح بخلاف الحرم لإحرامه ، ويحول ملك الحرم عن صيد أحرم وهو في ملكه بإحرامه فيلزمه إرساله وإن تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه ويصير مباحا فلا غرم له إذا قتل أو أرسل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرما ملكه لأنه لا يراد للدوام فتحرم استدامته كاللباس بخلاف النكاح ولومات في يده ضمنه وإن لم يتمكن من إرساله إذ كان يمكنه إرساله قبل الإحرام ولو أحرم أحد مالكيه تعذر إرساله فيلزمه رفع يده عنه . قال الإمام : ولم يوجبوا عليه السعي في ملك نصيب شريكه ليطلقه لكن تردّدوا في أنه لو تلف هل يضمن نصيبه اهـ وتردّد الزركشي فيما لو كان يملك الصبي صيدا هل يلزم الولي إرساله ،

( قوله ويصير مباحا )  
يعنى يستمر على إباحته  
المستصحبة من حال  
الإحرام ( قوله لأنه لا يراد  
للدوام ) تعليل لقنوله  
فيلزمه إرساله .

( قوله ويضمنها بالقيمة ) هذا واضح فيما له قيمة فالو لم يكن له قيمة هل تسقط أولا الظاهر الأول وينبغي أن المراد قيمته في محل الإتلاف وزمانه ( قوله ومعرفة المغروم ) أى فالو لم تنقص الأم قوم اللبن مستقلا وغرم قيمته ( قوله فإن كان مذرا منه ) أى من النعام ( قوله أوطار وسلم لم يجب شيء ) أى بدل الفرخ . أما البيض فإن كان من النعام ضرّ قشره كما مرّ ( قوله حتى يمتنع ) أى يستقل بنفسه ( قوله فرع على أصلين ) أى قاعدتين ( قوله حتى لو قتله بعد التحلل ) وانظر هل يصير ميتة كذبوح الحرم أولا فيه نظر والأقرب الثانى لانتفاء إحرام الداج وكون الصيد ليس حرميا ( قوله فتحرم استدامته ) أى بإحرام مالكة فلا غرم بإرسال غيره له أو قتله ( قوله فيلزمه رفع يده عنه ) أى وعليه فالقياس أن الشريك غير الحرم له الاستيلاء عليه بتمامه فيملكه ويتصرف فيه بما أراد أخذا من قوله قبل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرما ملكه . وأما لو استولى عليه غير الشريك فيصير مشتركا بينه وبين الشريك القديم ( قوله في ملك نصيب شريكه ) بأن يملكه منه ( قوله ليطلقه ) أى مالكة ( قوله هل يضمن نصيبه ) الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصة شريكه لكن قال سم على حج مانصه : قال الشارح في شرحه والذي يتجه ترجيحه منه أخذا مما قرره آتفا أنه يضمن نصيبه لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام

ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر والأوجه أخذاً مما مر أنه يلزمه كفارة محظورات إحرامه أنه يلزمه إرساله ويغرم قيمته لأنه المورط له في ذلك . ومن مات عن صيد وله قريب محرم ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ، ولا يزول ملكه عنه إلا بإرساله كما في المجموع ، ويجب إرساله كما لو أحرّم وهو في ملكه ، ولو باعه صح وضمن الجزاء ما لم يرسل حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزاء ، وفرق ابن المقرئ بين ما كان في ملكه قبل الإحرام حيث توقف على الإرسال بأنه دخل في ملكه قهراً بالإرث فلا يزول قهراً ودخوله في الإحرام رضا بزوال ملكه ، وما اعترض به الجوجري من كون المالك قبل الإحرام بالإرث يزول ملكه عنه بالإحرام قهراً مع أنه دخل في ملكه قهراً فكونه في الإحرام لا تأثير له ومن أن دخوله في الإحرام رضا بزوال ملكه عما في ملكه وعما يملكه وهو محرم ردّ بمنع ما ذكره إذ الابتداء أقوى من الدوام فكان ابتداء طرق الإحرام على المالك ولو بالارث مزيلاً للملكه لأنه أقوى منه بخلاف ما تجدد حال الإحرام بنحو الإرث فإن الإحرام ضعف عن منع دخوله في الملك فليضعف عن إزالة الملك بعد وجوده بالأولى ، وقوله دخوله في الإحرام الخ ممنوع أيضاً إذ ماسيملكه غير محقق ولا مظنون غالباً فلا أثر لهذا الرضا إن سلم وجوده وكما يمنع الإحرام دوام الملك يمنع ابتداء اختياراً كإشراء وهبة وقبول وصية وحينئذ فيضمنه بقبض نحو شراء أو عارية أو ودیعة لانحو هبة ثم إن أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء بخلافه في الهبة لضمان ، لأن العقد الفاسد كالصحيح في الضمان والهبة غير مضمونة ، وإن رده لمالكه سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرسله فيسقط ضمان الجزاء ولو باعه ثم أحرّم ثم أفلس المشتري لم يكن له الرجوع فيه لكن يبقى حقه حتى يتحلل حينئذ يرجع فيه كأنقله الزركشي عن الماوردي فيكون تعذر الرجوع في الحال عذراً في التأخير ، وعليه لو وجد المحرم بثمن الصيد الذي باعه قبل عيبا كان له الرد بعد تحلله وشرط الضمان فيما مر بمباشرة أو غيرها على خلاف القاعدة في خطاب الوضع كون الصائد مميّزاً ليخرج المجنون والمغمى عليه والنائم والطفل الذي لا يميز ومن انقلب على فرخ وضعه الصيد في فراشه جاهلاً به وأثلفه . والسبب في خروج ذلك عن القاعدة المذكورة أنه حق لله تعالى ففرق بين من هو من أهل التمييز وغيره ، ومعنى كونه حقاً لله تعالى أي أصالة وفي بعض حالاته ، إذ منها الصيام فلا نظر لسكون الفدية تصرف للفقراء ، ثم ضمان الصيد هنا :

وتعبير الامام بلزوم الدفع يقتضي ذلك ، إذ الأصل في مباشرة ما لا يجوز الفدية ، ولا نظر لما ذكر من عدم تأثي إطلاق حصته على ما بقي لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام ولو بنحو وقفه فلا يقال قد لا يجد من يهبه له أو يرضى بشرائه مثلاً (قوله ويغرم قيمته) أي وإن لم يرسله لأنه سبب في خروجه عن ملكه بالإحرام (قوله ومن مات) أي شخص غير محرم (قوله ورثه) أي المحرم (قوله حيث توقف الخ) أي حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرسال بخلاف ما لو دخل في ملكه بعد الإحرام حيث الخ ولعل في العبارة سقطاً ، والأصل قبل الإحرام حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرسال وبين ما دخل في ملكه وهو محرم (قوله وما اعترض به) أي على الفرق (قوله وعليه لو وجد المحرم بثمن الصيد أي المعين في العقد . أما ما في النمة فلا يتوقف رده على التحلل وليس رده فوراً لأن ما في النمة لا يملك إلا بالتراضي (قوله وضعه الصيد في فراشه) أي أو وقع ذلك بنفسه (قوله وفي بعض حالاته) جواب عما يقال كيف كان الصيد حقاً لله مع أن بدله يصرف للفقراء . وحاصل الجواب أنه وجب أصالة لله تعالى وقد جعله الشارع للفقراء فكأنه

(قوله كالأحرار وهو في ملكه) التشبيه في مجرد وجوب الإرسال (قوله حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزاء) كأن هذه الغاية بيان للبراد من الضمان المذكور قبلها فليراجع (قوله وحينئذ فيضمنه بقبض بنحو شراء الخ) عبارة الروض وإن قبضه بشراء أو عارية أو ودیعة لا هبة وأرسله ضمن قيمته للمالك وإن رده لمالكه سقطت القيمة لا الجزاء ما لم يرسل انتهت (قوله بثمن الصيد) أي المعين (قوله منها الصيام) بيان لبعض حالاته .



إما بمباشرة أو سبب أو وضع يد ، فالأول كالقتل ونحوه ، والثاني هو ما أثر في التلف ولم يحصله فيضمن ماتلف من الصيد بنحو صياحه أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه أو وقوعه بشبكة نصبها في الحرم أو وهو محرم وإن نصبها بملكه أو وقع الصيد بها بعد موته أو بعد التحلل كما أفتى به البغوي قال لتعديته حال نصبها وأخذ منه الأذرعى أنه لو نصبها بغير الحرم وهو حلال لم يضمن ماتلف بها وإن أحرم ، ولو أرسل محرم كلبا معلما على صيد أو حلّ رباطه والسيد حاضر ثم أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كحلال فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحلت رباطه بتقصيره في الربط فقتل صيدا حاضرا أو غائبا ثم ظهر وفارق ما ذكر عدم الضمان بإرسال الكلب لقتل آدمى بأن الكلب معلم للاصطياد فاصطياده بإرساله كاصطياده بنفسه وليس معلما لقتل آدمى فلم يكن القتل منسوباً إلى المرسل بل إلى اختيار الكلب ، ولهذا لو أرسل كلبا غير معلم على صيد فقتله لم يضمنه كما حزم به الماوردي والجرجاني والقاضي أبو الطيب وعزاه إلى نصه في الإملاء وحكاة في المجموع عن الماوردي فقط ، ثم قال وفيه نظر . وينبغي أن يضمنه لأنه سبب اه . قال في الخادم : قضية إطلاق غيرهم التسوية بين المعلم وغيره . وظاهر أن محل كلام هؤلاء إذا لم يكن الكلب ضاريا ، وقضية الفرق السابق : أنه لو كان الكلب معلما لقتل آدمى فأرسل عليه فقتله ضمن كالضاري ، وهو ظاهر ، ولو استرسل كلب فزاد عدوه بإغراء محرم لم يضمنه لأن حكم الاسترسال لا ينقطع بالإغراء . ويضمن ماتلف منه بحفر بئر حفرها وهو محرم بالحلّ أو الحرم وهو متعدّ بالحفر كأن حفر في ملك غيره من غير إذنه أو وهو حلال في الحرم وإن لم يكن متعدّيا به كأن حفرها بملكه أو موات لأن حرمة الحرم لا تختلف فصار كنصب شبكة فيه في ملكه . بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن ماتلف من ذلك بما حفره خارج الحرم بغير عسديان كما لو تلف به بهيمة أو آدمى ، ولو دلّ الحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو أعانه بألة أو نحوه أثم ولا ضمان أو بيده والقاتل حلال ضمن الحرم لأن حفظه واجب عليه ولا يرجع على القاتل ، ولو رماه قبل إحرامه فأصابه بعده أو عكس ضمن تغليباً لحالتي الإحرام فيهما وإعما أهدر مسلم رماه فارتدت لتقصيره ولورمى صيدا فنقذ منه إلى صيد آخر ضمنهما . والثالث التعدي بوضع اليد عليه

(قوله أو سبب) مراده به ما يشمل الشرط كما يعلم من أمثله (قوله وهو متعدّ) مفهومه سيما مع قوله الآتي في الحلال وإن لم يكن متعدّيا أنه إن كان محرمًا وحفر في الحرم لا يضمن إلا إذا كان متعدّيا وليس مرادا ، إذ كيف يضمن الحلال بالحفر في الحرم وإن لم يكن متعدّيا ولا يضمن المحرم بالحفر في الحرم إلا مع التعدي مع تعدّد المقتضى فيه وسيأتي أن حرمة الحرم لا تختلف .

تعالى أمر بدفع ما ملكه للفقراء ، ومن ثم لا يسقط بإسقاطهم كالكيل في القبض إذا أسقط الدين عن المدين ، وهذا الجواب يطرد في كل ما وجب لله تعالى من الحقوق المالية كالزكاة والكفارات وغيرها (قوله إما بمباشرة أو سبب) أراد به ما يشمل الشرط بدليل ما يأتي من أنه لو أمسكه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل (قوله أصابه) صفة حيوان ، وقوله عليه : أي على الصيد (قوله أنه لو نصبها بغير الحرم الخ) يؤخذ منه أيضا أنه لو صاح لدفع صائل مثلاً فمات صيد أورمى سهماً لبعير نذّ فوقه البعير على صيد فقتله عدم الضمان . والفرق بين هذه وبين ما مر في قوله أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه أن تلك مصوّرة بما إذا تعدّى الحرم برمي الحيوان بالسهم أخذنا من قوله الآتي . ولو تلف به في نفاره صيد ضمنه أيضا بخلاف هذه فإنه لم يتعدّ فيها برمي السهم (قوله وإن أحرم) هو المعتمد (قوله فقتله لم يضمنه) هو المعتمد (قوله وعزاه إلى نصه) أي الشافعي (قوله ولو استرسل كلب) أي بنفسه (قوله أثم ولا ضمان) على الدالّ والمعين . وأما المدلول والمعان . فإن كان محرمًا ضمن وإلا فلا (قوله أو بيده) أي الدالّ .

فيضمن المحرم صيدا وضع يده عليه بتلف حصل له وهو في يده ولو بنحو وديعة كالغاصب أو بما في يده كأن تلف بنحو رفس مراكبه كما لو هلك به آدمي أو بهيمة ولو كان مع الراكب سائق وقائد فالأوجه اختصاص الضمان بالأول لأن السيد له ولا يضمن ماتلف باتلاف بعيره وإن فرط أخذا مما في المجموع عن الماوردي وأقره أنه لو حمل ما يصاد به فانفلت بنفسه وقتل لم يضمن وإن فرط وفارق انحلال رباط الكلب بتقصيره بأن الغرض من الربط غالبا دفع الأذى فإذا انحلت بتقصيره فوت الغرض بخلاف حمله ولو رماه بسهم فأخطأه أو أرسل عليه كلبا فلم يقتله أثم ولا جزاء ولو كان المتلف لما في يد المحرم محرما ضمن وكان ذو اليد طريقا على الأصح بخلاف مالو كان حلالا فإن الضامن هو ذو السيد ولا رجوع له على المتلف بشيء لأنه ليس من أهل ضمان الصيد ولو أكره محرم على قتله ضمنه ورجع بما غرمه على مكرهه وإنما يضمن ماتلف في يده إن كان أخذه لغير مصلحة الصيد لا إن أخذه لمصلحته كمداواته أو تخليصه من نحو سبع أو هرة اختطفته فمات في يده قال الرافعي لأنه قصد المصلحة فجعلت يده يد وديعة كما لو أخذ المغصوب من الغاصب ليرده إلى مالكه فتلف في يده وكان الغاصب حرييا أو رقيقا للمالك ولا ينافي هذا قولهما أن الوديع يضمن كما مر إذ معنى هذا أن قصده مصلحة الصيد أخرج اليد عن وضعها الأصلي في هذا الباب وألحقها بيد الوديع المبحوث عنها في باب الوديعة فليس معنى قول الرافعي فجعلت يده يد وديعة أن يده صارت كاليد المستودعة صيدا بل كالمستودعة غيره في عدم الضمان للمعنى المذكور ولا يضمن أيضا باتلافه لما صال عليه أو على غيره لأجل دفع له عن نفس محترمة أو عضو كذلك أو مال بل أو اختصاص فيما يظهر لأن الصيال ألحقه بالمؤذيات ولو قتله لدفع رأكبه الصائل عليه ضمنه وإن كان لا يمكن دفع رأكبه إلا بقتله لأن الأذى ليس منه كما في إيجاب الفسدية بخلق شعر رأسه لا إيذاء القمل . نعم يرجع بما غرمه على الراكب ولا ضمان ولا إثم بقتل جراد عم طريقه ، ولم يطاء إلا مالا بدله من وطئه لأنه ملجأ إلى ذلك فأشبهه دفعه لصياله وكالجراد مالو باض بفرشه ولم يمكنه دفعه إلا بالتعرض لبيضه فإذا انحاه وفسد لم يضمنه ، ومنه يؤخذ تنفيره ،

(قوله فيضمن المحرم صيدا وضع يده عليه ) أى بالجزء كما هو ظاهر (قوله أو بما في يده) لا يخلو إما أن يكون معطوفا على بتلف أو وهو في يده وأيا ما كان فهو يقتضى أنه لا يضمن الصيد الذى رفته دابته مثلا إلا إن كان الصيد في يده أيضا وظاهر أن الحكم أعم ويجوز أن يكون قوله بتلف الخ تفسيرا لوضع اليد ويدعى أن رفس الدابة مثلا وضع يد بالقوة وعبرة الروض ويضمن الصيد باليد أو بالذى فيها انتهت .

(قوله فالأوجه اختصاص الضمان بالأول ) أى الراكب (قوله ولا يضمن ) أى المحرم وقوله لما تلف أى من الصيد (قوله فإن فرط ) أى أو أغراء (قوله ولو أكره محرم على قتله ) أى الصيد وقوله ضمنه أى المحرم (قوله على مكرهه ) ظاهره وإن كان المكره حلالا ويفرق بينه وبين ما قبله بما ذكره من أن الحلال ليس من أهل ضمان الصيد (قوله ولا ينافي هذا ) أى عدم الضمان فيما لو أخذ الصيد لمصلحته (قوله أو اختصاص ) أى له أو لغيره (قوله لأن الصيال ألحقه بالمؤذيات ) وعليه فلو كان الحيوان ماء كولا وصادف إن دفعه بألة قطعت حلقومه ومريته فهل يكون ميتة أولا فيه نظر والأقرب الأول ثم رأيت سم على حج تردّد في ذلك وكتب على ميتة ثم رأيت قول الشارح الآتي ومذبوح المحرم الخ وما يأتى بهامشه عن حج (قوله نعم يرجع بما غرمه على الراكب ) أى لأن الراكب بصياله ألجأ إلى قتل المركوب فيضمن (قوله ولا إثم بقتل جراد ) أى ولو وجد طريقا غيره على ما هو الظاهر من هذه العبارة (قوله ومنه يؤخذ تنفيره ) أى جواز تنفيره الخ .

إذا أضرَّ بأكله متاعه مثلاً أو ببوله ويضمن حلال فرخا حبس أمه حتى تلف والفرخ في الحرم دون أمه لأن حبسها جنابة عليه ولا يضمنها لأنه أخذها من الحل أوهى في الحرم دونه ضمنهما أما هو فكما لورماه من الحرم إلى الحل وأما هي فلكونها في الحرم والفرخ مثال إذ كل صيد وولده كذلك إذا كان يتلف لانقطاع متعهده وخرج بالحلال الحرم فيضمن مطلقاً ولونفر محرم صيدا ولو في الحل أو نفره حلال في الحرم فهلك بسبب التنفير بنحو صدمة أو أخذ سبع أو قتل حلال له في الحل ضمنه ويستمر في ضمانه حتى يسكن ولوتلف به في نفاره صيد آخر ضمنه أيضاً ويضمن حلال أيضاً بارساله وهو في الحل إلى صيد في الحل أيضاً سهماً مر في الحرم فأصابه وقتله أو بارساله وهما في الحل أيضاً كلباهما تعين الحرم عند الإرسال لطريقه وإن لم تكن هي الطريق المألوفة لأنه ألجأه إلى الدخول بخلاف ما إذا لم يتعين لأن له اختياراً ولا كذلك السهم ولودخل صيد رمى إليه أو إلى غيره وهو في الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذا لو أصاب صيدا فيه كان موجوداً فيه قبل رميه إلى صيد في الحل ولا يضمن مرسل الكلب بذلك إلا إن عدم الصيد ملجأ غير الحرم عنده ربه ونقل الأذرعى أنه لو أرسل كلباً أو سهماً من الحل إلى صيد فيه فوصل إليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو نقل الكلب له في الحرم فمات فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياطاً لحصول قتله في الحرم ولورمى في الحل صيدا كاله أو قوائمه في الحرم واعتمد عليها أو عكسه ضمنه تغليبا للحرمة وإنما لم يضمن من سمي من الحرم إلى الحل أو من الحل إلى الحل لكن سلك في أثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل لأن ابتداء الصيد من حين الرمي أو نحوه لا من حين السعي فإن أخرج يده منه ونصب شبكة لم يضمن ما ينقل بها وقياسه أنه لو أخرج يده من الحرم ورمى إلى صيد فقتله لم يضمنه ولا أثر لكون غير قوائمه في الحرم كراشه إن أصاب مافي الحل وإلا ضمنه كما ذكره الأذرعى والزركشى ، هذا في القائم فغيره العبرة بمستقره ولو كان نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم كما جزم به بعضهم تغليبا للحرمة ويضمن الحرم ومن بالحرم الصيد بمثله من النعم لا من نوعه لقوله تعالى - جزاء مثل ما قتل من النعم - والمراد به ذلك تقريبا

( قوله فقتله السهم فيه )  
إن كانت الصورة أن  
السهم أصابه خارج الحرم  
ثم دخل الحرم فسيأتي  
فيما نقله الأذرعى أنه لا ضمان  
وإن كانت الصورة أنه  
إنما أصابه في الحرم فلا  
حاجة إلى ذكر المسئلة  
من أصلها لعلها بالأولى  
من قوله فيما مر ويضمن  
حلال أيضاً بارساله وهو  
في الحل إلى صيد في الحل  
أيضا سهماً مر في الحرم  
فلتحرر .

( قوله إذا أضرَّ بأكله متاعه الخ ) عبارة حجج في جملة ما يجوز التنفير لأجله أو كان ينجس متاعه بما ينقص قيمته لو لم ينفره فأفهم أنه لو لم تنقص قيمته لم يجوز تنفيره وإطلاق الشارح يخالفه وفي سم على منهج في أثناء كلام مانصه وهل يلحق بذلك أيضاً ما لو استوطن المسجد الحرام وصار يابوث المسجد بروثه فيجوز تنفيره عن المسجد صوناً له عن روثه وإن عفى عنه بشرطه أو لا فيه نظراً رحمه الله . أقول : الأقرب أنه كذلك ولو مع العفو لأنه قد لا توجد شروطه وتقدير المسجد منه صيال عليه فيمنع منه ( قوله مطلقاً ) أى سواء أخذ أمه من الحل أو الحرم كانت أمه في الحرم أم لا ( قوله ويستمر في ضمانه حتى يسكن ) أى فلو انفلت ولم يعرف له حالا بعد فينبى عدم الضمان لكونه الأصل ( قوله كلباهما معاملاً ) قضيته أنه لا يضمن بإرسال غير المعلم وهو موافق لكلام الماوردى السابق وتقدم ما فيه من الخلاف والتبادر منه عدم الضمان ( قوله ضمنه ) وإن أصابه السهم خارج الحرم ( قوله كان موجوداً فيه ) أى واستمر واحتراز به عما لورمى إلى صيد في الحل فدخل بعد الرمي صيد الحرم فأصابه السهم في مروره فلا ضمان لعدم تقصير الراى إلا أن هذا يشكل على ما اقتضاه قول الشارح فقتله السهم فيه ضمنه ( قوله تغليبا للحرمة ) أى حرمة الحرم .



( قوله وإذا تقرر أن مثل الصيد من النعم يعرف إما بنص الخ ) لم يتقدم له تقرير هذا وهو إنما سيأتي بعد وعذره أنه تابع للامداد لكن ذلك قد تقدم له تقرير هذا في المتن ( قوله في إتلاف النعامة الخ ) مراده بالأتلاف هنا ما يشمل نحو التلف في اليد ( قوله والأولى أن يقال وفي الظني تيسر الخ ) هو تابع ( ٣٣٩ ) في هذا للامداد لكن

عبارة الإرشاد : وفي الظني عنز وهي التي قال الإمداد عقبها والأولى الخ . والحاصل أنه تابع في هذه السوادة بلفظها للامداد مع أن بعضها غير مناسب هنا وبعضها غير صواب كما يعرف بالتأمل . واعلم أن الأثر الذي أشار إليه بقوله وفق الأثر الآتي هو مارواه الشافعي بإسناد صحيح عن عمر رضى الله عنه أنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة اه ، ثم إنه تابع في هذا التعبير للامداد والصواب إسقاط قوله هنا في الكل أو تأخير الأثر عما سيأتي في كلام المصنف ( قوله وفي الظني تيسر ) أي أو عنز كما علم من جواز الأثني عن الذكر وعكسه وكذا يقال فيما بعده وقد أشار إلى ذلك بقوله أصالة وإنما قال والأولى ولم

للتحقيقا وفي الصورة لافي القيمة فيفدى الكبير والصغير والصحيح والريض والسمين والهزيل والمعيب بمثله رعاية للمائلة التي اقتضتها الآية وأيضا كما اعتبرت المائلة الصورية عند اختلاف الأجناس فكذلك تعتبر عند اختلاف الأسنان والصفات ولو أعور يمين يسار ولا يؤثر اختلاف نوع العيب ويجزى الذكر عن الأنثى وعكسه والذكر أفضل وفي الحامل حامل ولا تذبح بل تقوم بمكة محل ذبحها ويتصدق بقيمتها طعاما أو يصوم عن كل مد يوما فإن ألفت جنينا ميتا وماتت فكقتل الحامل وإن عاشت ضمن نقصها أو حيوا وما تضمنهما أو مات دونها ضمن وضمن نقصها وإذا تقرر أن مثل الصيد من النعم يعرف إما بنص أو بحكم عدلين من الصحابة فمن بعدهم واحتيج إلى بيان ما نقل الينا من ذلك ( ففي ) إتلاف ( النعامة ) بفتح النون ذكرا كانت أو أنثى ( بدنة ) كما حكم به عمر وعلي وابن عباس ومعاوية فلا تجزى بقرة ولا سبع شياه أو أكثر ، لأن جزاء الصيد تراعى فيه المائلة كما مر ( وفي ) واحد من ( بقر الوحش و ) في واحد من ( حمارة ) أي الوحش ( بقرة ) أي واحد من البقر ( و ) في ( الغزال عنز ) وهي أثني المعز التي تم لها سنة والأولى أن يقال وفي الظني تيسر إذ العنز إنما هي واجب الظبية أي أصالة لكنهم جروا في التعبير بذلك على وفق الأثر الآتي وولد الظبية يسمى غزالا من ولادته إلى أن يقوى ويطلع قرناه ثم يسمى الذكر ظبيا والأنثى ظبية ، وهما اللذان واجبهما العنز على ما تقرر أما الغزال فواجبه إن كان ذكرا جدى أو جفر على ما يقتضيه جسم الصيد وإن كان أنثى فعناق أو جفرة وذلك لما صح أن عمر قضى في الكل بذلك إلا الوبر فروى الشافعي عن عطاء ومجاهد أنهما حكما فيه بشاة ( و ) في ( الأرنب عناق ) وهي أثني المعز إذا قويت ما لم تبلغ سنة كما ذكره المصنف في تحريره وغيره وفي أصل الروضة أنها أثني المعز من حين تولد حتى ترعى ( و ) في ( اليربوع ) أو الوبر باسكان الموحدة ( جفرة ) وهي أثني المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والذكر جفر لأنه جفر جنباه أي عظما قال بعد تفسير العناق والجفرة بما ذكر هذا معناها لغة لكن يجب أن يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق إذ الأرنب خير من اليربوع اه وقضيته أن الواجب في

( قوله ولا يؤثر اختلاف نوع العيب ) الأولى أن يقول اختلاف محله حيث اتحد نوعه وعبارة المحلى عطفًا على ما يجزى والمعيب بالمعيب إذا اتحد جنس العيب كالعور وإن كان عور أحدها في اليمين والآخر في اليسار ، وإن اختلف كالعور والجرب فلا ( قوله فكقتل الحامل ) أي فتضمن بحامل مثلها لكن لا تذبح ( قوله أنهما حكما فيه بشاة ) ضعيف ويأتي قريباً أن فيه جفرة فما نقل عن عطاء ومجاهد مذهبهما ( قوله كما ذكره المصنف في تحريره وغيره ) منه المجموع .

يقول والصواب لاحتمال أن المصنف أراد بالغزال الظبية تجوزا ، ولو قال والأولى أن يقال وفي الظني عنز لكان أنسب ، لكن عذره ما مر ( قوله إلا الوبر ) هو تابع فيه للامداد أيضا لكن الوبر مذكور في متن الإرشاد لاهنا ( قوله بما ذكر ) يعني بما هنا في الجفرة وبما مر عن أصل الروضة في العناق أما على ما مر فيه عن التحرير وغيره فلا حاجة إلى هذا المراد .

اليربوع غير جفرة لأنها بمقتضى التفسير المذكور وإنما تكون بعد سن العناق وادعى أن ذلك مخالف للنقول والدليل قال الوالد رحمه الله تعالى : الجفرة محمولة على مادون العناق ، إذ المعول عليه في تفسيرها مافى المجموع والتحرير وغيرها وفي الضبع كبش والثعلب شاة والضب وأم حبين جدى ( وما لا نقل فيه ) من الصيد عن السلف ( يحكم بمثله ) من النعم ( عدلان ) لقوله تعالى - يحكم به ذوا عدل منكم - أى ولو ظاهرا أو بلا استبراء سنة فيما يظهر أو كانا قاتليه خطأ أو لاضطرار لاتعديا ويعتبر كونهما فقيهين بهذا الباب فظنين ومافى المجموع من استحباب الفقه محمول على زيادته ومقتضى قول المساوردى وغيره أن ذلك حكم فلا يجوز بقول من لا يجوز حكمه اشتراط ذكورتيهما وحرثيهما وهو كذلك أما قاتلاه عدوانا مع العلم بالتحريم فلا يحكمان لفسقهما إلا إن تابا وأصلحا وهذا صريح فى كون ذلك كبيرة ووجهه أنه إتلاف حيوان محترم من غير ضرورة ولا فائدة فقول القونوى الظاهر أنه ليس بفسق غير صحيح ولو حكم عدلان بالمثل وآخران بالقيمة أو بمثل آخر قدم من حكم بالمثل فى الأولى لأن معهما زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه ويخير فى الثانية كما فى اختلاف المفتين وعلم أنه لو حكم صحابى وسكت الباقر عمل به كما فى الكفاية عن الأصحاب لأنه أولى من حكم عدلين وفى معناه قول كل مجتهد غير صحابى مع سكوت الباقرين ( و ) وجب ( فيما لا مثل له ) مما لا نقل فيه كالجراد وبقية الطيور غير الحمام سواء أ كان أكبر جثة منه أم أصغر أم مثله ( القيمة ) عملا بالأصل فى المتقومات وقد حكمت الصحابة بها فى الجراد أما مالا مثل له مما فيه نقل وهو الحمام والمراد به ماعب وهدر كالقواخت والحمام والقمرى وكل ذى طوق ، سواء انفقا ذكورة أم أنثوة أم اختلغا شاة من ضأن أو معز بحكم الصحابة ومستنده توقيف بالغهم وإلا فالقياس إيجاب القيمة ، ولو أتلف محرمان قارنان صيدا وجب عليهما جزاء واحد لاتحاد التلف وإن تعددت أسباب الجزاء بتعدد الجماعة المتلفين وكونهم قارنين وكونه فى الحرم كما يتحد تغليظ الدية وإن تعددت أسبابه بخلاف كفارة الأذى فانها بتعدد بتعدد القاتلين لأنها لاتتجزى ولو قتله حلال ومحرم ،

( قوله شاة من ضأن )  
لعله سقط قبل لفظ فيه  
من الكتبة ( قوله وكونهم )  
أى الصيد والقارنان وفى  
نسخ كونه بالإفراد . واعلم  
أنه لم يقيّد الصورة فيما  
مر بالحرم ولعله سقط  
من الكتبة بدليل ما هنا

( قوله وفى الضبع كبش ) عبارة حج الضبع للذكور والأنثى عند جمع ولائى فقط عند الأكثرين وأما الذكور فضعان بكسر فسكون ( قوله أو لاضطرار لاتعديا ) قضيته أن الحرم المضطر إذا ذبح صيدا لاضطراره وجبت عليه قيمته كما تجب على المضطر بدل ما أكله من طعام غيره وبه صرح فى البهجة وشرحها وسيأتى أن مذبوحه لذلك لا يكون ميتة بل يحل له ولغيره ( قوله إلا إن تابا وأصلحا ) أى فيحكمان به حالا ولا يتوقف ذلك على استبراء كما مر ( قوله ولو حكم عدلان ) أى بأنه لا مثل له وإنما الواجب فيه القيمة ( قوله كما فى اختلاف المفتين ) أى المجتهدين . أما غيرهما فينبغى أن من غلب على ظنه صدقه فى إصابة المنقول أخذ بقوله وإلا لم يأخذ بقول واحد منهما للتعارض بلا مرجح ( قوله ماعب ) بابه ردّ قاله فى مختار الصحاح وقوله وهدر مضارعه يهدر بالكسر ( قوله والقمرى ) هو بضم القاف كما فى المختار ( قوله شاة من ضأن ) أى ففيه شاة من الضأن الخ وظاهر إطلاقه أنه يعتبر فيها أجزاءها فى الأضحية . أقول : وقياس قولهم فيما له مثل فى الصيد أن فى الكبير كبيرة وفى الصغير صغيرة أنه يجب هنا فى الحمامة الكبيرة شاة مجزئة فى الأضحية وفى الحمامة الصغيرة شاة صغيرة غير مجزئة فى الأضحية .

(قوله ليس له سطح بدن الح) أي لا يظهر بدنه لاستتاره بالريش أو نحوه (قوله حرم عليه تغليظا) أي أكله (قوله كما نقله في البيض المصنف الخ) عبارة الإمداد ولو كسر أحدها بيض صيد أو قتل جرادا حرم عليه تغليظا عليه لا على غيره كما نقل في المجموع تصحيحه في البيض عن جمع والقطع به عن آخرين وقال بعد ذلك بأوراق إنه أصح لكن قال هنا إن الأشهر الحزمة ، والأوجه الأول لأن إباحة ذلك لا تتوقف على فعل بدليل حل ابتلاعه بدونه وإن قال هنا إن الأشهر الحرمة ، وللمحرم أكل صيد غير حرمي إن لم يدل أو يعن عليه ، فإن دل أو صيد له ولو بغير أمره وعلمه حرم عليه الأكل منه وأثم بالدلالة وبالأكل ، وإنما حرمت دلالاته للحلال عليه مع أنها دلالة على مباح للحلال لأنها تعرض منه للصييد وإيذاء له وجناية عليه فدخلت في عموم التعرض الذي مرّ تحريره بسائر أنواعه لكن لا جزاء عليه بدلاته ولا بإعائه ولا بأكله مما صيده ، ولو أمسكه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل أو محرم رجع كما مرّ ،

لزم المحرم نصف الجزاء فقط ، إذ شريك الحلال يلزمه بقسطه بحسب الرؤوس ، وظاهر كلامهم أن التوزيع هنا على الرؤوس في الجراحات والضربات ، ولا ينافيه ما يأتي في الجنائيات في الضربات لأنها ثم يظهر تأثيرها فأمكن التوزيع عليها بخلافه هنا ، إذ الصيد ليس له سطح بدن تظهر فيه الضربات فاستوى فيه الجرح والضارب أو أتلّف محرمان قارنان أحد امتناعي نعمة وجب ما نقص من قيمتها عليهما بل بعض الامتناع كذلك فيجب النقص لاجزاء كامل ، ولو جرح ظبيا واندمل جرحه بلا أزمان فنقص عشر قيمته فعليه عشر شاة لا عشر قيمتها ، فإن برئ ولا نقص فيه ، فالأرش بالنسبة إليه كالحكومة إليه بالنسبة للآدمي فيقدر الحاكم فيه شيئا باجتهاده مراعيًا في الاجتهاد مقدار ما أصابه من الوجع ، وعليه في غير المثلى أرشه ، ولو أزمان صيدا لزمه جزاؤه كاملا ، فإن قتله محرم آخر فعلى القاتل جزاؤه مزمنا أو قتله الزمن قبل الاندمال فعليه جزاء واحد أو بعده فعليه جزاؤه مزمنا ، ولو جرح صيدا فغاب فوجدته ميتا وشك أمان بجرحه أم بحادث لم يجب عليه غير الأرش لأن الأصل براءة ذمته عما زاد ، ومذبوح المحرم من الصيد ميتة فلا يحل له وإن تحلل ولا غيره إن كان حلالا كصيد حرمي ذبحه حلال فيكون ميتة لأن كلا منهما ممنوع من الذبح لمعنى فيه كالجوسي فإن كان المذبوح مملوكا لزمه أيضا القيمة لما لكه ، ولو كسر أحدها بيض صيد أو قتل جرادا حرم عليه تغليظا كما نقله في البيض المصنف في مجموعته عن جمع والقطع به عن آخرين ، وقال بعده بأوراق إنه الأصح ، وهو الأوجه دون الحلال ، إذ إباحة ذلك لا تتوقف على فعل بدليل حل ابتلاعه بدونه وإن قال هنا إن الأشهر الحرمة ، وللمحرم أكل صيد غير حرمي إن لم يدل أو يعن عليه ، فإن دل أو صيد له ولو بغير أمره وعلمه حرم عليه الأكل منه وأثم بالدلالة وبالأكل ، وإنما حرمت دلالاته للحلال عليه مع أنها دلالة على مباح للحلال لأنها تعرض منه للصييد وإيذاء له وجناية عليه فدخلت في عموم التعرض الذي مرّ تحريره بسائر أنواعه لكن لا جزاء عليه بدلاته ولا بإعائه ولا بأكله مما صيده ، ولو أمسكه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل أو محرم رجع كما مرّ ،

(قوله لزم المحرم نصف الجزاء) أي ولا شيء على الحلال (قوله ليس له سطح بدن الح) أي غالبا (قوله أحد امتناعي نعمة) وهو العدو والطيّان (قوله وجب ما نقص من قيمتها) وقياس ما يأتي في الظني أن يشترى بما لزمهما جزء بدنة نسبتها إليه كنسبة ما نقص من القيمة لجلتها (قوله مقدار ما أصابه من الوجع) أي فإن لم يكن له مقدار أصلا فلا شيء عليه في مقابلته (قوله فلا يحل له) ظاهره وإن اضطرّ وعبارة حج ومذبوح المحرم ومن بالحرم لصيد لم يضطرّ أحدها لذبحه ميتة ، ثم قال ومفهوم لم يضطرّ المذكور أنه لو ذبحه للاضطرار حل له ولغيره (قوله إن كان حلالا) أي أو محرما بالأولى (قوله ولو كسر أحدها) أي المحرم والحلال بالحرم (قوله وهو الأوجه دون الحلال) أي فيحل له تناول ما كسره المحرم من البيض وإن حرم على المحرم وكذا ما قتله المحرم من الجراد ومثلهما ما حلبه المحرم من اللبن اه حج وقياس ما ذكر أن ما جزه المحرم من الشعر يحرم عليه دون الحلال ، وهذا وقضية التعبير بالحلال حرمة أكله على محرم آخر وقضية قول حج الحل لغير كأسره من حلال أو محرم (قوله لزمه) أي المحرم .



(قوله وكان بعض أصله فيه) لعله (٣٤٢) أو كان بعض أصله فيه بزيادة همزة قبل الواو وإلا فلا معنى لتقييده المتن بذلك

(ويحرم) على محرم وحلال (قطع) أو قلع (نبات الحرم) الرطب وكان بعض أصله فيه أى فى الحرم مباحا كان أو مملوكا (الذى لا يستتبت) بالبناء للمفعول : أى من شأنه أن لا يستتبت الآدميون بأن ينبت بنفسه كالطرفاء شجرا أو غيره لقوله فى الخبر المار « ولا يعضد شجره » أى لا يقطع « ولا يتخلل خلاه » ، وهو بالقصر الحشيش الرطب ، وقيس بمكة باقى الحرم ، وفهم مما مر أنه لو غرس شجرة حرمة فى الحبل أو عكسه لم تنتقل الحرمة عنها فى الأولى ولا إليها فى الثانية ، بخلاف صيد دخل الحرم ، إذ للشجر أصل ثابت فاعتبر منبته بخلاف الصيد فاعتبر مكانه ، ولا تضمن حرمة نقلت من الحرم إليه إن نبت وكذا إلى الحل لكن يجب ردها محافظة على حرمتها وإلا ضمنها كما قاله جمع واعتمده السبكي وغيره : أى بما بين قيمتها محترمة وغير محترمة ومن قلعه من الحل استقر عليه ضمانها ، وفهم أيضا أنه لا يضمن غصنا فى الحرم أصله فى الحل نظرا لأصله وإن ضمن صيدا فوفا له ذلك . قال الفورانى : ولو غرس فى الحل نواة شجرة حرمة ثبت لها حكم الأصل ، ويحرم قطع شجرة أصلها فى الحل والحرم تغليبا للحرمة ، وخرج بالرطب اليابس ، فلا يحرم قطعه ولا قلعه لأنه ليس نابتا فى الحرم بل مغروس فيه بشرط موت أصله ولم يرج نباته وإلا لم يحل بخلاف قطعه فيحل مطلقا ، وإنما لم يأت نظير هذا التفصيل فى الشجر اليابس لأنه يستخلف مع القطع ولا كذلك الشجر . قال فى المجموع : وإطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة فى اليابس ، وإنما يقال للرطب كلاً وعشب ، ولو أخذ غصنا من شجرة حرمة فأخلف مثله فى سنته بأن كان لطيفا كالسواك فلا ضمان فيه ، فان لم يخلف أو أخلف لامثله أو مثله لافى سنته فعليه الضمان ، فان أخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كما لو قلع سن مشغور فنبتت ، ويجوز أخذ أوراق الشجر بلا خبط لئلا يضر بها ، إذ خبطها حرام كما فى المجموع نقلا عن الأصحاب ونقل اتفاقهم على جواز أخذ ثمرها وعود السواك ونحوه ، وقضيته أنه لا يضمن الغصن اللطيف وإن لم يخلف . قال الأذرى وهو الأقرب . قال الشيخ لكنه مخالف لما مر انتهى ، والأوجه حمل ما هنا على ما هناك (والأظهر تعلق الضمان به) أى بقطع نبات الحرم الرطب ، وهو شامل للشجر كما مر فقوله ( وبقطع أشجاره ) من ذكر الخاص بعد العام للاهتمام ( فى ) أى يجب فى قطع أو قلع ( الشجرة ) الحرمية ( الكبيرة ) بأن تسمى كبيرة عرفا ( بقرة ) كما رواه الشافعى

(قوله ويحرم قطع نبات الحرم) أى مانبت فيه وإن نقل إلى غيره بخلاف غيره فلا يحرم وإن نقل إلى الحرم كما يأتى (قوله وفهم مما مر) أى فى قوله نبات الحرم (قوله بخلاف صيد دخل الحرم) أى أو أخرج منه (قوله لا يضمن غصنا فى الحرم أصله فى الحل) أى بخلاف عكسه فيهما فيضمن أغصان شجرة فى الحل أصلها فى الحرم ولا يضمن صيدا على أغصانها لأنه ليس فى الحرم (قوله وإن ضمن صيدا فوفا لذلك) أى لكونه فى هواء الحرم (قوله ثبت لها حكم الأصل) وقياسه أنه لو غرس فى الحرم نواة من شجرة حلية لم تثبت الحرمة لها ، ويؤيده ما سأتى من أنه لو نقل تراب الحل إلى الحرم لم تثبت الحرمة اعتبارا بأصله ، وقد يشمل ذلك قول حج . أما ما استتبت فى الحرم مما أصله من الحل فلا شيء فيه (قوله وإلا لم يحل) أى وإلا يرج نباته لم يحل (قوله فيحل مطلقا) مات أصله أم لا (قوله فانه حقيقة الخ) وفى نسخة فان حقيقة اليابس (قوله أو مثله لافى سنته فعليه الضمان) أى بالقيمة على ما يأتى ، وقضيته أنها لو أخلفت فى سنته دونه ضمنها ضمان الكل لا التفاوت بين قيمة المقطوع وما أخلف (قوله لئلا يضر بها) من أضر فهو بضم الياء .

فليراجع (قوله ولا يضمن حرمة نقلت الخ) أى لا يضمنها الضمان الآتى بالبقرة أو الشاة فلا ينافى ما يأتى فى قوله وإلا ضمنها كما قاله جمع الخ (قوله والا) أى بأن لم يردّها . والصورة أنها نبتت فعنى ضمانها تعلقه به « ومعلوم أنها إذا لم تثبت أنه يضمنها بالبقرة أو الشاة (قوله ومن قطعها من الحل) فى بعض النسخ قلعه والمراد من قطعها أو قلعه من الحل بعد غرس الأول لها فيه يكون فعله قاطعا لحكم فعل الأول وينتقل الضمان إليه فليراجع (قوله وفهم أيضا الخ) عبارة الإمداد وأفهم أيضا أنه لا يضمن غصنا فى الحرم أصله فى الحل نظرا لأصله وإن ضمن صيدا فوفا له مكانه وأنه يضمن غصنا فى الحل أصله فى الحرم وإن لم يضمن الصيد فوفا لذلك انتهت فلعل الجملة الأولى سقطت من نسخ الشارح ، إذ من جملة ما مرجع الضمير (قوله ويحرم قطع شجرة أصلها فى الحل والحرم) تقدم هذا فى كلامه أيضا (قوله بشرط موت أصله) هنا سقط فى النسخ ولعل الساقط عقب قوله بل هو مغروس فيه نحو قوله كقلع حشيشه وقطعه فانه إنما يحرم إن كان أخضر بخلاف اليابس فانه يحل قطعه بشرط الخ وهو مأخوذ من الإرشاد وشرحه

عن ابن الزبير ولا يقال مثله إلا بتوقيف ، وسواء أخلفت الشجرة أم لا ، والبدنة في معنى البقرة كما في الروضة وإنما لم يسمحوا بها عن البقرة ولا عن الشاة في جزاء الصيد لمراعاتهم المثلية فيه بخلافه هنا (و) في (الصغيرة) إن قاربت سبع الكبيرة (شاة) فإن صغرت جدا ففيها القيمة . قال الزركشي : وسكت الرافعي عما جاوز سبع الكبيرة ولم ينته إلى حد الكبير ، وينبغي أن يجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة اهـ وسكت المصنف عن الواجب في غير الشجر من النبات ، والواجب فيه القيمة لأنه القياس ولم يرد نص يدفعه ولم يتعرض المصنف كالرافعي لسنن البقرة والشاة . والأوجه اشتراط أجزائها في الأضحية خلافا لبعضهم وإن جرى الأسنوى على الفرق بين الشاة والبقرة ، وكلام المصنف يقتضي وجوب البقرة أو الشاة بمجرد القطع ولا يتوقف على قلع الشجرة ، وكلام التنبيه يقتضي التوقف عليه ، ولم يصرحا في الشرحين والروضة بالمسئلة . نعم عبر الرافعي بالتامة ، ولعله احتز به عن قطع الغصن (قلت : و) كذا (المستنبط) بفتح الموحدة ، وهو ما استنبته الأدميون من الشجر (كغيره) في الحرمة والضمان (على المذهب) وهو القول الأظهر لعموم الحديث . والثاني المنع تشبيها له بالزرع : أي كالخنطة والشعير والبقول والخضراوات فإنه يجوز قطعه ، ولا ضمان فيه بلا خلاف قاله في المجموع ، وكالزرع ما نبت بنفسه (ويحل) من شجر الحرم (الإذخر) قلعا وقطعا لاستثنائه في الخبر المار . قال العباس يارسول الله إلا الإذخر فإنه لقينهم وبيوتهم ، فقال صلى الله عليه وسلم «إلا الإذخر» ومعنى كونه لبيوتهم أنهم يسقفونها بضم القاف فوق الحشب ، والقين الحداد ، وظاهر إطلاق المصنف جواز تصرف الآخذ لذلك بجميع التصرفات من بيع أو غيره وهو ما عبر به الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه بقوله قد يقال يجوز بيعه لخبر العباس : إلا الإذخر فيشمل من أخذه ليتففع بثمنه ،

(قوله وكذا بعد قول المتن قلت) لاجابة إليه بل الأولى حذفه .

(قوله وسواء أخلفت الشجرة أم لا) وعليه فيفرق بين الشجرة والغصن بأن الغصن اللطيف من شأنه الاخلاف ولا كذلك الشجرة ، ثم رأيت في حجج مانصه وكان الفرق بينه : أي الحشيش وبين غصن الشجرة حيث فصلوا فيه بين الشجر إذا أخذ من أصله يضمن وإن أخلف في ستنه كما اقتضاه إطلاقهم أيضا أن الشجر يحتاط له أكثر ، إذ لا فرق فيه بين المستنبط وغيره ويضمن بالحيوان بخلاف الحشيش فيهما (قوله والبدنة في معنى البقرة) أي بل هي أفضل من البقرة (قوله وإنما لم يسمحوا بها عن البقرة) أي بأن يقولوا بأجزائها عنها (قوله قال الزركشي وسكت الرافعي) لعل المراد سكت عن التصريح به وإلا فقول الرافعي في الشرح على ما نقله الشارح عنه أن مادون الكبيرة يضمن بشاة صادق بالقربية من الكبيرة (قوله أعظم من الواجبة) وينبغي أن يراعى في العظم النسبة بين الصغيرة وما زاد عليها ولم ينته إلى حد الكبيرة ، فإذا كان قيمة المجزئة في الصغيرة درهما والزائدة عليها في المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة المجزئة فيها أن تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لأن الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريبا وهذه مقدار النصف ، والتفاوت بينهما سبعان ونصف سبع ، ونظير هذا ما مر في الزكاة من أنه يشترط في الفصيل أو ابن اللبون زيادة قيمته على المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت (قوله وهو ما استنبته الأدميون من الشجر) أي من الزرع (قوله وكالزرع ما نبت بنفسه) لعل المراد مما من شأنه أن يستنبته الناس كخنطة حملها سيل أو هواء (قوله الإذخر) بالذال المعجمة انتهى على .

وقد قالوا : إن الإذخر مباح ، ثم عقبه بقوله ويجاب بأنه إنما أبيح لحاجة في جهة خاصة ، وقد قالوا : لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبقيع (وكذا الشوك) يحل شجره (كالعوسج) جمع عوسجة نوع من الشوك (وغيره) من كل مؤذ كالمشتري من الأغصان المضرّة في طريق الناس (عند الجمهور) كالصيد المؤذى ، وقد أجاب في المجموع عن خبر الصحيحين «ولا يعصد شوكه» بأنه مخصص بالقياس على الفواسق الخمس ، وما اعترضه السبكي بأنه لا يتناول غيره فكيف يجيء التخصيص يردّ بأنه متناول لما في الطرقات وغيره فيخص بغير ما في الطرقات لأنه لا يؤذى وقيل يحرم ويجب الضمان بقطعه وحقه المصنف في شرح مسلم ، وفرق بينه وبين الصيود المؤذية بأنها تقصد الأذى بخلاف الشجر ، ويجوز رعي حشيش الحرم بل وشجره كما نص عليه في الأم بالبهائم لأن الهدايا كانت تساق في عصره صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم وما كانت تسدّ أفواهها في الحرم (والأصح حل أخذ نباته) من حشيش أو نحوه (لعلف البهائم) بسكون اللام كما يجوز تسريحها فيه كما علم مما مر (وللدواء) بالمد (والله أعلم) كحفظ وسفى وتغذ كرجلة وبقلة الحاجة إليه ولأن ذلك في معنى الزرع ولا يقطع لذلك إلا بقدر الحاجة ، ومن ثم لم يحز قطعه للبيع من يعلف به كما في المجموع لأنه كطعام أبيح أكله فلا يجوز بيعه ، ويؤخذ منه كما قال الزركشى وغيره أنا حيث جوّزنا أخذ السواك لايجوز بيعه كما علم مما مر ، وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء والعلف لايتوقف على وجود السبب حتى يجوز أخذه ليستعمله عند وجوده . قال الأسنوى : وتبعه جماعة وهو المتجه ، وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى فهو المعتمد وإن خالف فيه بعضهم ، ومقابل الأصح يمنع ذلك وقوفا مع ظاهر الخبر ، واقتصر المصنف على النبات يفهم عدم التعدي لغيره وهو كذلك فيحرم نقل تراب الحرم وحجره إلى الحل فيجب رده إليه ، فإن لم يفعل فلا ضمان لأنه ليس بنام فأشبه الكلاء اليابس ، ونقل تراب الحل وأحجاره إلى الحرم خلاف الأولى كما في المجموع ، وهو الأوجه لئلا يحدث له حرمة لم تكن ، ولا يقال مكروه لعدم ثبوت النهي فيه ، وظاهر أن محل ذلك إذا لم يكن لحاجة بناء ونحوه وإن ذهب في الروضة إلى الكراهة ،

( قوله يردّ بأنه متناول لما في الطرقات وغيره ) هذا الرد لا يلاق اعتراض السبكي إذ هو مبني على أن الشوك كله مؤذ : أى إما بالفعل أو بالقوة ومن ثم ردّ الشهاب حجج هذا الرد بقولهم : لا فرق بين ما في الطريق وغيرها الصريح في أن المراد المؤذى بالفعل أو القوة .

( قوله وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم ) أى فيحرم بيعه ولا يصح خلافا لحج (قوله) من الأغصان المضرّة في طريق الناس) مفهومه أن الأغصان المضرّة بالشجر نفسه ككثرة جريد النخل مثلا لايجوز قطعه ، وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الإصلاح (قوله يردّ بأنه الحل) لكن هذا يتوقف على حرمة قطع السواك من غير الطريق . وقضية المتن خلافه (قوله بل وشجره) قضيته أنه لايجوز قطعه للدواب . وقضية قوله الآتى من حشيش أو نحوه خلافه (قوله كرجلة) أى وخيزرة (قوله حيث جوّزنا أخذ السواك لايجوز بيعه) معتمد وهل يجوز له أخذ عوض في مقابلة رفع اليد عن الاختصاص أولا فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله فيحرم نقل تراب الحرم وحجره إلى الحل) أى دون مائه (قوله فأشبه الكلاء اليابس) أى في مجرد عدم الضمان فلا ينافى الكلاء اليابس لا يحرم قطعه لكن هل يحرم نقله إلى غير الحرم كترابه أم لا فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله إذا لم يكن لحاجة بناء الحل) أى فإن كان لذلك كان مباحا .



ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها ، ويجب رد ما أخذ منهما فإن أراد التبرك بها أتى بطيب مسحها به ثم أخذه ، وفي الروضة عن ابن الصلاح الأمر في سترتها إلى الإمام يصرفها في بعض مصارف بيت المال بيعا وعطاء لأن عمر رضى الله عنه كان يقسمها على الحاج وهو حسن متعين لثلاث تنلف بالبلى ثم نزل عن جمع من الصحابة أنهم جؤزوا ذلك وله لبسها ولو انحوا حائض وكذا استحسنة في المجموع لكن نبه في المهمات على أن هذا مخالف لما وافق عليه الرافعي آخر الوقف أنها تباع إذا لم يبق فيها جمال ويصرف ثمنها في مصالح المسجد وحمله على ما إذا وقفت للكسوة وكلام ابن الصلاح وعلى ما إذا كساها الإمام من بيت المال فإن وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة جزما وأما إذا ملكها مالكها للكعبة فلقيمها ما يراه من تعليقها عليها أو بيعها وصرف ثمنها لمصالحها فإن وقف شيء على أن يؤخذ من ريعه وشرط الواقف شيئا من بيع أو إعطاء أو نحو ذلك اتبع وإلا فإن لم يقفها الناظر فله بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى فإن وقفها فيأتي فيه مامر من الخلاف في البيع قال وبقى قسم آخر وهو الواقع اليوم وهو أن الواقف لم يشترط شيئا وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بأن بنى شعبة كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت تكسى من بيت المال ورجح في هذا أن لهم أخذها الآن وقال العلأى لارتد في جواز بيعها والحالة هذه وحدود الحرم معروفة نظم بعضهم مسافتها بالأميال في قوله :

وللحرم التحديد من أرض طيبة      ثلاثة أميال إذا رمت اقتانته  
وسبعة أميال عراق وطائف      وجدة عشر ثم تسع جعرانه

بتقديم السين في الأولى بخلاف الثانية وزاد بعضهم :

ومن عن سبع بتقديم سينه      وقد كانت فاشكر لربك إحسانه

( وصيد ) حرم ( المدينة ) وأخذ نباته كما في المجموع ( حرام ) وكذا وج واد بالطائف الخبر « إني حرمت المدينة » أي أحدثت حرمتها « كما حرّم إبراهيم مكة » أي أظهر حرمتها إذ الأصح أنها حرمت من حين خلقت السموات والأرض وعرض الحرم ما بين حرتيها وهي الحجرة السود وطوله ما بين عير وثور وهو جبل صغير وراء أحد ( ولا يضمن ) الصيد ولا النبات ( في الجديد ) لأنه ليس محلا للنسك بخلاف حرم مكة والقديم أنه يضمن بسلب الصائد والقاطع لشجره واختاره المصنف في المجموع وتصحيح التنبيه لثبوت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد .

( قوله ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها ) أي استبدادا وإلا فالأمر في ذلك للإمام على ما يأتي ( قوله وهو حسن متعين ) من جملة كلام الروضة ( قوله فإن وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة جزما ) سقط قبله كلام من نسخ الشرح وعبارة الإمداد كشرح الروض وحمله على ما إذا وقفت للكسوة وكلام ابن الصلاح على ما إذا كساها الإمام من بيت المال حيث ذكر أنها إما أن توقف على الكعبة وحكمها مامر وخطأه غيره بأن ما ممر إنما هو فيما إذا كسيت من بيت المال فإن وقفت تعين الخ .

( قوله ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها ) أي يحرم على الآحاد الاستقلال بأخذها وأمرها للإمام على ما يأتي ( قوله لما وافق عليه ) أي النووي ( قوله فإن وقفت تعين صرفها ) معتمد وليس من وقفها ما اعتيبد في زماننا من أخذ غلة ما وقف عليها ثم يشتري به والأمر فيها للإمام ( قوله فيأتي فيه مامر من الخلاف ) لم يتقدم هنا حكاية خلاف ( قوله وقال العلأى لارتد في جواز بيعها ) معتمد ممن يأخذونهم بنوشية ( قوله وللحرم التحديد ) وبهذا يعلم أن حدود الحرم دون الواقيت إذ أقل مواقيته على مرحلتين ولا شيء من الحدود يقرب من ذلك ( قوله وجدة ) بضم الجيم ( قوله وصيد المدينة حرام ) ويصير حراما كذبوح الحرم .

وعلى هذا فقل إنه كسلب القليل الكافر ، وقيل ثيابه فقط ، وقيل وصحبه في الجموع أنه يترك للسلوب ما يستريحه عورته والأصح أن السلب للسلوب وقيل لفقراء المدينة ، وقيل لبيت المال والنقيع بالنون وقيل بالباء ليس بحرم ولكن حماء النبي صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة ونعم الجزية فلا يملك شيء من نباته ولا يحرم صيده ولا يضمن ويضمن ما ألتفه من نباته لأنه ممنوع منه فيضمنه بقيمته قال الشيخان ومصرفها مصرف نعم الجزية والصدقة ، وبحسب المصنف أنها لبيت المال . ثم شرع في بيان أنواع السماء وهي أربعة أقسام لأن الدم إما خير أو مرتب وكل منهما إما معدل أو مقدّر وستأتي مجموعة آخر هذا الباب وقد بدأ بالخير المعدل فقال ( ويتخير في ) جزاء إتلاف ( الصيد المثلي بين ) ثلاثة أمور ( ذبح ) بمعجمة ( مثله ) بمثلة ( و ) بين ( الصدقة به ) بأن يفرق لحمه مع النية حتما ( على مساكين الحرم ) وعلى فقرائه أو يملكهم جملته مذبوحا ولا يجوز إخراجها حيا ولا أكل شيء منه ( و بين أن يقوم المثل ) بالنقد الغالب ( دراهم ) أو غيرها ( ويشتري بها طعاما لهم ) مما يجزى في الفطرة أو يخرج مقدارها من طعامه إذ الشراء مثال ( أو يصوم ) في أي مكان شاء ( عن كل مد ) من الطعام ( يوما ) وذلك لقوله تعالى - جزاء مثل ما قتل من النعم - الآية ويستثنى من إطلاقه ذبح المثل ما لو قتل صيدا مثليا حاملا فلا يجوز ذبح مثله كما مر بل يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمته طعاما ، وعلم مما تقرر عدم اختصاص التقويم بالدرهم وقوله لهم أي لأجلهم إذ الشراء لا يقع لهم ودرهم منصوب بنزع الخافض ولو بقي من الطعام أقل من مد صام عنه يوما تكميلا للنكسر وقد مر مساواة الكافر للمسلم في جزاء الصيد فيتخير بين شيئين فقط ( وغير المثلي ) مما لا نقل فيه من الصيد يتخير في جزاء إتلافه بين أمرين أحدهما ( يتصدق بقيمته ) أي بقدرها ( طعاما ) على مساكين الحرم وفقرائه فلا يتصدق بالدرهم وثانيهما ما ذكره بقوله ( أو يصوم ) عن كل مد يوما ويكمل للنكسر كما مر والعبارة في قيمة غير المثلي بمحل الإلتلاف وزمانه قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المثلي بمكة وقت إرادة تقويمه لأنها محل ذبحه لو أريد والمعتبر كما جزم به الفوراني في العدول إلى الطعام سعره بمكة ( ويتخير في فدية الخلق ) ثلاث شعرات متوالية فأكثر وفي قلم أطفار كذلك وفي التطيب واللبس والادهان ومقدمات الجماع بشهوة وشاة الجماع بعد الجماع الأول والجماع بين التحالين ( بين ) ثلاثة أمور ( ذبح شاة ) مجزئة في الأضحية ويقوم مقامها بدنة أو بقرة أو سبع من واحدة منهما ( و ) بين التصديق ( بثلاثة أصع ) بالمد جمع صاع وأصع أصله أصوع أبدل من واوه همزة مضمومة قدمت على الصاد ونقلت ضمها إليها وقلبت هي ألفا ( لستة مساكين ) لكل مسكين نصف صاع ( و ) بين ( صوم ثلاثة أيام ) لقوله تعالى - فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه -

( قوله بنزع الخافض )  
أي ويعرب فيما صنفه  
الشارح بدلا من النقد  
( قوله ولو بقي من الطعام  
أقل من مد ) أي في مسألة  
الصوم ( قوله مما لا نقل فيه )  
أخرج الحمام

( قوله وعلى هذا ) أي التقديم ( قوله قال الشيخان ومصرفها الخ ) معتمد ( قوله إنها لبيت المال ) والفرق بين هذا وما قبله أن نعم الجزية تصرف لأهل الفئ خاصة وأموال بيت المال لا تختص بأهل الفئ بل يصرفها الإمام فيما يراه من المصالح ( قوله بمحل الإلتلاف ) هو ظاهر إن ألتف حالا فلو أمسكه مدة ثم ألتفه فالظاهر أنه يضمنه ضمان المعصوب ( قوله سعره بمكة ) لم يبين الوقت الذي يعتبر سعرها فيه هل هو وقت التقويم أو الوجوب أو غيرها ، وقد مرّ له في تقويم بدنة الجماع اعتبار سعر مكة في غالب الأحوال ، وعن السبكي اعتبار وقت الوجوب ، فينبغي أن يجري مثله هنا .

أى خفاق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وخبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب ابن عجرة أيؤذيك هوام رأسك ؟ قال نعم . قال انسك شاة أو صم ثلاثة أيام ، أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين » والفرق بفتح الفاء والراء ثلاثة أصع وقيس بالخلق وبالمدنور غيرهما . واعلم أنه ليس في الكفارات ما يزداد المسكين فيها على مد سوى هذه ( والأصح أن الدم في ترك المأمور ) الذى لا يفوت به الحج ( كالإحرام من الميقات ) أو مما يلزم منه الإحرام لو أحرم من غيره والرمي والمبيت بمزدلفة أو بمنى ليالى التشريق وطواف الوداع ( دم ترتيب ) إلحاقه بدم التمتع لما فى التمتع من ترك الإحرام من الميقات وقيس به ترك باقى المأمورات ( فاذا عجز ) عن الدم ( اشترى بقيمة الشاة طعاما ) أو أخرجه من طعامه كما مر وتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه ( فان عجز صام عن كل مد ) من الطعام ( يوما ) وهذا ما صححه الغزالي كالإمام والأصح كما فى الروضة أنه إذا عجز عن الدم يصوم كالتمتع ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع ، فهو مرتب مقدر ( و ) دم ( الفوات ) للحج بفوات الوقوف ( كدم التمتع ) فى صفته وسائر أحكامه المتقدمة إذ دم التمتع لترك الإحرام من الميقات والوقوف المتروك فى الفوات أعظم منه ( ويذبحه فى حجة القضاء فى الأصح ) حتما لا فى سنة الفوات لفتوى عمر بذلك كما سيأتى . والثانى يجوز ذبحه فى سنة الفوات قياسا على ذم الإفساد وقت الوجوب على الأول منوط بالتحريم بالقضاء ، كما أن دم التمتع منوط بالتحريم بالحج وعليه لو كفر بالصوم لا يقدم صوم الثلاثة فى القضاء ويصوم السبعة إذا رجع منه ، ولو أخرج دم الفوات بين تحلله والإحرام بالحج بعد دخول وقت الإحرام بالقضاء أجزأه كما اقتضاه كلام أصل الروضة وكلام العراقيين ونبيه عليه الأذرى ( والدم الواجب ) على محرم ( بفعل حرام ) وإن لم يحرم ذلك الوقت كالخلق لعذر ( أو ترك واجب ) عليه غير ركن أو غيرها كدم الجبرانات ( لا يختص ) بإجزاءه ( بزمان ) بل يفعل فى أيام التضحية وغيرها لأن الأصل عدم التخصيص ، ولم يرد ما يخالفه لكن تندب إراقته أيام التضحية قال السبكي وغيره وينبغى وجوب المبادرة إليها إذا حرم السبب كما فى الكفارة فيحمل ما أطلقوه على الأجزاء أما الجواز فأحاطوه على ما قرروه فى الكفارة ( ويختص ذبحه ) بأى مكان ( بالحرم فى الأظهر ) لقوله تعالى - هديا بالغ الكعبة - وخبر « نحرته ههنا » وأشار إلى موضع النحر من منى « وكل لحاج مكة منحر » ولأن الذبح حق يتعلق بالهدى فيختص بالحرم كالتصدق . والثانى يجوز أن يذبح خارج الحرم بشرط أن ينقل ويفرق لحه فيه قبل تغيره لأن المقصود هو اللحم فإذا وقعت تفرقه على مساكين الحرم حصل الغرض ( ويجب صرف لحه ) وجلده

( قوله أى خلق ) قدره أخذنا من صدر الآية ولدفع توهم أن المرض بمجرده يوجب الفدية وليس مرادا ( قوله سوى هذه ) أى الكفارة التى هى دم تخيير وتعديل فيدخل فيه جميع الاستماعات الآتية ( قوله فاذا عجز عن الدم ) ضعيف وكذا قوله وإن عجز صام عن كل مد يوما ( قوله منوط بالتحريم ) أى الإحرام ( قوله لا يقدم صوم الثلاثة ) أى على الإحرام ( قوله وإن لم يحرم ذلك ) أى الفعل ( قوله على ما قرروه فى الكفارة ) أى من أنه إن عصى بالسبب وجب الفور وإلا فلا ( قوله ويختص ذبحه بالحرم ) أى فلو ذبح خارجه لم يعتد به ولو فرقه فيه ومحل اختصاصه بالحرم ما لم يحصر وإلا ذبح موضع الحصر كما سيأتى .

( قوله والأصح كما فى الروضة )  
أنه إذا عجز عن الدم  
يصوم أى بلا إطعام .



وبقية أجزائه من شعره وغيره فاقترصه على اللحم لأنه الأصل فيما يقصد منه فهو مثال لا قيد (إلى مساكينه) أي الحرم وفقرائه القاطنين منهم والغرباء والصرف إلى الأول أولى إلا أن تشتد حاجة الثاني فيكون أولى وعلم من كلامه عدم جواز أكله شيئا منه وبه صرح الرافعي في كتاب الأضحية وأنه لا فرق بين أن يفرق المذبح عليهم أو يعطيه بجملته لهم وبه صرح الرافعي أيضا في الكلام على تحريم الصيد ويكفي الاقتصار على ثلاثة من فقرائه أو مساكينه وإن انحصروا لأن الثلاثة أقل الجمع فلو دفع إلى اثنين مع قدرته على ثالث ضمن له أقل متمول كمنظيره من الزكاة وإنما لم يجب استيعابهم عند الانحصار كما في الزكاة لأن المقصود هنا حرمة البلد وثم سد الخلة وتجب النية عند التفرقة كقوله الروياني وغيره ويؤخذ من التشبيه بالزكاة الاكتفاء بالمتقدمة عليها واقتصاره فيما مرّ على الدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب مثال إذ دم التمتع والقران كذلك. وأما دم الإحصار فسيأتي ودفع الطعام لمساكين الحرم لا يتعين لكل منهم مد في دم التمتع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير. أما دم الاستمتاع ونحوها مما دمه دم تخيير وتقدير فلكل واحد من ستة مساكين نصف صاع من ثلاثة أصع كما مرّ، ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب منه قبل التفرقة لم يجزئه. نعم هو مخير بين ذبح آخر وهو أولى أو شراء بدله لحما والتصدق به لأن الذبح قد وجد وإنما لم يتقيد ذلك بما لو قصر في التفرقة وإلا فلا يضمن كما لو سرق المال المتعلق به الزكاة لأن الدم متعلق بالذمة والزكاة بعين المال ولو عدم المساكين في الحرم آخر الواجب المالى حتى يجدهم وامتنع النقل بخلاف الزكاة حيث

(قوله لا يتعين لكل منهم مد في دم التمتع ونحوه) لعل الصواب في غير دم التمتع ونحوه فلفظ غير ساقط من النسخ من الكتبة. والحاصل حينئذ أن دم التعديل يجوز النقص فيه عن المد والزيادة عليه سواء كان مرتبا أم مخيرا وأن دم التقدير إن كان مخيرا فالزيادة على المد ثابتة بالنص لأنه يعطى لكل مسكين نصف صاع وإن كان مرتبا فلا إطعام فيه على الأصح المارّ فليراجع ثم إن مراده بدم التمتع دم الاستمتاع بقرينة قوله بعده وأما دم الاستمتاع وهذا المفهوم صريح فيما قدمته من أن لفظ غير ساقط من النسخ.

(قوله إلى مساكينه) عبارة العباب: ويجب تفريق لحوم وجاود هذه الدماء وبدلها من الطعام على المساكين في الحرم. قال الشارح في شرحه: وقضيته أنه لا يجوز إعطاؤهم خارجا والأوجه خلافه كما مرّ لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيرها ذلك بأن القصد من الذبح هو إعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه لا تناوئشه بالدم والفرت إذ هو مكروه اهـ ويجب أن المراد بتفرقة فيه صرفه لأهله اهـ وخالفه من فصم على أنه لا يجوز صرفه خارجا ولأنه هو فيه بأن خرج هو وهم عنه ثم فرق عليهم خارجا ثم دخلوا اهـ سم على حج وقضية قول المصنف صرف لحمه إلى مساكينه أن المدار على صرفه لهم ولو في غير الحرم لكن قول الشارح الآتي قبيل الباب وكل هذه الدماء وبدلها تختص بتفرقة بالحرم على مساكينه يوافق ما نقله سم عنه وصم عليه (قوله وثم سد الخلة) بالفتح الخصلة وهي أيضا الحاجة والفقر انتهى مختار (قوله وتجب النية عند التفرقة الخ) قال حج وظاهر كلامهم هنا أن الذبح لا يجب النية عنده وهو مشكل بالأضحية ونحوها إلا أن يفرق بأن القصد هنا إعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كما مرّ فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته وثم إراقة الدم لكونها فداء عن النفس ولا تكون كذلك إلا إن قارنت نية القرية فتأمل انتهى (قوله الاكتفاء بالمتقدمة) أي النية (قوله ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب) أي ولو كان السارق والغاصب من فقراء الحرم أخذوا من إطلاقه وبه صرح في شرح الروض وعبارته كما نقله سم على منهج عنه ولو سرقه مساكين الحرم ففي شرح الروض بحثا أنه لا يجزى سواء وجدت نية الدفع أم لا قال لأن له ولاية الدفع إليهم وهم إنما يملكونه به.

جاز النقل فيها لأنه ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بها بخلاف هذا ( وأفضل بقعه ) من الحرم ( لذب المعتمر ) غير المتمتع والقارن ( المروة ) لأنها موضع تحلله ( و ) لذب ( الحاج ) ولوقارنا أو مریدا أفرادا أو متمتعاً ولو عن دم تمتعه ( منى ) لأنها محل تمتعه والأحسن في بقعه فتح القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لضمير الحرم ، قاله بعض الشراح ( وكذا حكم ماساقا ) أى المعتمر والحاج ( من هدى ) نذر أو نفل ( مكانا ) في الاختصاص والأفضلية ( ووقته ) أى ذبح هذا الهدى ( وقت الأضحية على الصحيح ) قياسا عليها والثاني لا يختص بوقت كدماء الجبرانات وعلى الأول لو أخر الذبح حتى مضى وقت الأضحية نظر إن كان واجبا ذبحه حتما قضاء أو تطوعا فات إن لم يعين غير هذه الأيام فان عين الهدى التقرب غير زمن الأضحية لم يعين له وقت إذ ليس في تعيين اليوم قرينة نقله الأسنوى عن المتولى وغيره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى والهدى كما يطلق على ما يسوقه الحرم يطلق أيضا على ما يلزمه من دم الجبرانات وهذا الثاني غير مختص بوقت الأضحية كما مر وظاهر كلام المصنف اختصاص ما يسوقه المعتمر بوقت الأضحية وهو كذلك وإن نوزع فيه الأسنوى . واعلم أنه حيث أطلق الدم في الناسك فالمراد به ما يجزى في الأضحية فتجزى البدنة أو البقرة عن سبعة دماء وإن اختلفت أسبابها فلو ذبحها عن دم واجب فالفرض سبعة فله إخراجها عنه وأكل الباقي إلا في جزاء الصيد المثلث فلا يشترط كونه كالأضحية لما مر أن الواجب في الصغير صغير والكبير كبير والمعيب معيب بل لا تجزى البدنة عن شاته . وحاصل الدماء ترجع باعتبار حكمها إلى أربعة أقسام : دم ترتيب وتقدير ودم ترتيب وتعديل ودم تخيير وتقدير ودم تخيير وتعديل فالأول يشتمل على دم التمتع والقران والفوات والمنوط بترك ما مور وهو ترك الإحرام من الميقات والرمى والمبيت بمزدلفة ومنى وطواف الوداع فهذه الدماء دماء ترتيب بمعنى أنه يلزمه الذبح ولا يجوز العدول إلى غيره مالم يعجز عنه وتقدير بمعنى أن الشرع قدر ما يعدل إليه تقديرا لا يزيد ولا ينقص ، والثاني يشتمل على دم الجماع فهو دم ترتيب وتعديل بمعنى أن الشرع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة فتجب فيه بدنة ثم بقرة ثم سبع شياه فان عجز قوم البدنة بدراهم والدراهم بطعام وتصدق به ، فان عجز صام عن كل مد يوما ويكمل المنكسر كما مر وعلى دم الإحصار فعليه شاة ثم طعام بالتعديل ، فان عجز عن الطعام صام عن كل مد يوما ، والثالث يشتمل على دم الحلق والقلم فهو دم تخيير بمعنى أنه يجوز له العدول

( قوله جاز النقل فيها ) أى للمالك حيث لم يوجدوا ثم ( قوله ووقته وقت الأضحية ) أى فيحرم تأخير ذبحه عن أيامها وعليه فلو عذمت الفقراء في أيام التضحية أو امتنعوا من الأخذ لكثرة اللحم ثم فهل يعذر بذلك في تأخيره عن أيام التضحية أو يجب ذبحه فيها ويدخره قديدا إلى أن يوجد من يأخذه من الفقراء فيه نظر ، ومقتضى إطلاقهم وجوب الذبح في أيام التضحية الثاني وهو ظاهر . وبقى ما لو كان ادخاره يتلفه فهل يبيعه ويحفظ ثمنه إذا أشرف على التلف أولا فيه نظر والأقرب الأول هذا وقضية تخصيص ذبح الهدى بوقت الأضحية أنه لو أحرم بعمره وساق هديا أو ساق الهدى إلى مكة بلا إحرام وجوب تأخير ذبحه إلى وقت الأضحية كأن ساقه في رجب مثلاً وهو قريب ظاهر ثم رأيت قوله فظاهر كلام المصنف الخ وهو صريح في وجوب التأخير ( قوله لم يعين له وقت ) أى فيذبحه في أى وقت شاء كما اقتضاه قوله قبل فات إن لم يعين هذه الأيام .

( قوله لأنها محل تمتعه )  
أى بما كان محظورا  
عليه ( قوله والأحسن في  
بتعه ) أى على خلاف  
ماسلكه هو في الحل .

إلى غيره مع القدرة عليه فيتخير إذا حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثه أظفار ولاء بين ذبح دم واطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة أيام وعلى دم الاستمتاع وهو التطيب والدهن بفتح الدال للرأس واللحية وشعر الوجه على مامر واللبس ومقدمات الجماع والاستمناء والجماع غير المفسد . والرابع يشتمل على دم جزاء الصيد والشجر فجملة هذه الدماء عشرون دما ثمانية مرتبة مقدرة وثمانية مخيرة مقدرة ودمان فيهما ترتيب وتعديل ودمان فيهما تخيير وتعديل وقد أشار الدميري لذلك بقوله :

خاتمة من الدماء ما التزم مرتبا وما بتخير لزم  
والصفتان لا اجتماع لهما كالعدل والتقدير حيث فهما  
والدم بالترتيب والتقدير في تمتع فوت قران اقتنى  
وترك ميقات ورمى ووداع مع المبيتين بلا عذر مشاع  
ثم مرتب بتعديل سقط في مفسد الجماع والحصر فقط  
مخير مقدر دهن لباس والحلق والقلم وطيب فيه باس  
والوطء حيث الشاة والمقدمات مخير معدل صيد نبات

وهذه الدماء كلها لا تختص بوقت كما مر وتراق في النسك الذي وجبت فيه ودم الفوات يجزئ بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء كالتمتع إذا فرغ من عمرته فانه يجوز له الذبح قبل إحرامه بالحج وهذا هو المعتمد وإن قال ابن المقرئ إنه لا يجزئ إلا بعد إحرامه بالقضاء وكل هذه الدماء وبدلها تختص بفرقتها بالحرم على مساكينه وأدام الاحصار فسيأتي ويستحب لقاصد مكة بنسك أن يهدي لها شيئا من النعم للاتباع ولا يجب إلا بالندى فان كان بدنا سن إشعارها فيجرح صفحة سنامها اليمنى أو ما يقرب من محله في البقر فيما يظهر بحديدة وهي مستقبل القبلية ويلطخها بدمها علامة على أنها هدى لتجنب وأن يقلدها نعلين وأن يكون لهما قيمة ليتصدق بهما ويقلد الغنم عرى القرب ولا يشعرها لضعفها ولا يلزم بذلك ذبحها .

(قوله ودم الفوات يجزئ بعد دخول وقت الاحرام) قد مر هذا آنفا .

(قوله وقد أشار الدميري لذلك الخ) ونظمها ابن المقرئ فقال :

أربعة دماء حج تحصر فالأول المرتب المقدر  
تمتع فوت وحج قرنا وترك رمى والمبيت بمنى  
وتركه الميقات والمزدلفه أولم يودع أو كشي أخلفه  
ناذره يصوم إن دما فقد ثلاثة فيه وسبعا في البلد  
والثان ترتيب وتعديل ورد في محصر ووطء حج إن فسد  
إن لم يجد قومه ثم اشترى به طعاما ما طعمة للفقراء  
ثم لعجز عدل ذلك صوما أعنى به عن كل مد يوما  
والثالث التخيير والتعديل في صيد وأشجار بلا تكلف  
إن شئت فاذبح أو فعدل مثل ما عدلت في قيمة ما تقدا  
وخيرن وقدرن في الرابع فاذبحه أو وجد بثلاث آصع  
للشخص نصف أو فصم ثلاثا تجث ما اجتثته اجتثانا



## ( باب الاحصار والفوات )

هو في الاصطلاح المنع من إتمام أركان الحج أو العمرة والفوات للحج لأن العمرة لا تقوت إلا في حق القارن خاصة تبعاً لفوات الحج ويدل عليه قول المصنف بعد ومن فاته الوقوف . وموانع إتمام النسك ستة الأول والثاني الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله (من أحصر) عن إتمام حج أو عمرة أو قران من جميع الطرق (تحلل) أى جاز له التحلل وسيأتى ما يحصل به سواء أكان المنع بقطع طريق أم بغيره وسواء أكان المانع كافراً أم مسلماً وسواء أمكن المضى بقتال أو بذل مال أو لم يمكن إذ لا يجب احتمال الظلم في أداء النسك وسواء أحصل إحياء الكعبة في ذلك العام أم لا وسواء أكان العدو فرقاً أم فرقة واحدة لقوله تعالى - فإن أحصرتم - أى وأردتم التحلل - فما استيسر من الهدى - أى فعليكم ذلك والآية نزلت بالحديبية حين صد المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت وكان معتمراً فنجح ثم حلق ثم رجع وهو حلال وقال لأصحابه قوموا فأنحروا ثم أحلقوا رواه الشيخان وأجمع المسلمون على ذلك ولأن في مصابة الاحرام إلى أن يأتوا بالأعمال مشاق وحرجا وقد رفعه الله تعالى عنا ولاستفادتهم به الأمن من العدو الذى بين أيديهم ولو منعوا من الرجوع أيضاً جاز لهم التحلل في الأصح أما إذا تمكنوا بغير قتال وبذل مال كان لهم طريق آخر يمكن سلوكه ووجدت شروط الاستطاعة فيه لزهم سلوكه سواء أطل الزمان أم قصر وإن تيقنوا الفوات فلو فاتهم الوقوف بطول الطريق المسالك أو نحوه تحلوا بعمل عمرة ولا قضاء عليهم في الأظهر ويكره بذل مال للكفار لما فيه من الصغار بلا ضرورة ولا يحرم كما لا تحرم الهبة لهم أما المسلمون فلا يكره بذله لهم والأولى قتال الكفار عند القدرة عليه ليجمعوا بين الجهاد ونصرة الاسلام وإتمام النسك فإن عجزوا عن قتالهم أو كان المانعون مسلمين ، فالأولى لهم أن يتحللوا ويتجاوزوا عن القتال تحرزاً عن سفك دماء المسلمين ويجوز لهم إن أرادوا القتال لبس الدرع ونحوه من آلات الحرب ويجب عليهم الفدية كما لو لبس المحرم الخيط لدفع حرّ أو برد

في الحلق والقلم ولبس دهن طيب وتقبيل ووطء ثنى

أو بين تحليلي ذوى إحرام هذى دماء الحج بإتمام

اه رحمه الله وقول النظم تجتث أى تزيل أثر جنائتك .

## ( باب الاحصار والفوات )

(قوله المنع من إتمام الحج) أى وأما في اللغة فهو المنع من المقصود كما يأتى (قوله أو بذل مال) ظاهره وإن قل وعليه فيمكن الفرق بينه وبين مالو امتنع مالك الراحلة أو الزاد لإزالة تافهة حيث يجب شراؤها بالزيادة لتفاتها بأن المبدول هنا ظم محض بخلافه فيما مر فانه يتغابن بمثله في البيع والشراء (قوله وأجمع المسلمون على ذلك) أى على جواز التحلل بالاحصار (قوله جاز لهم التحلل) أى وفائده دفع مشقة الاحرام كالحلق والقلم ونحوهما (قوله ولا قضاء عليهم في الأظهر) أى لأنه فوات نشأ عن حصر فلا يشكل بما يأتى من وجوب القضاء على من فاته الحج لأن ذاك فوات لم ينشأ عن حصر (قوله ولا يحرم كما لا تحرم الهبة) قد يمنع القياس بأن في الهبة علو الوهاب وشرفه لانعامه على الموهوب له بخلاف بذل المال لهذا الغرض فإن فيه إظهار العجز عن رفع الكافر وهول ذل

[ باب الاحصار والفوات ]

( قوله باب الاحصار

والفوات ) كذا في النسخ

ولعل لفظ الفوات هنا

زائد من الكتبة ويكون

لفظ الفوات الذى هو من

المتن هو الآتى في قول

الشارح والفوات للحج الخ

فيكتب بالأحمر كما هو

كذلك في النسخة ويدل

عليه قول الشارح هو

في الاصطلاح إذ الضمير

للأحصر فلو كان لفظ

الفوات هنا في مركزه

لكان الواجب الاتيان

بالظاهر لا بالضمير كما لا يخفى

( قوله ويدل عليه ) أى

على أن الفوات للحج أى

أصالة ( قوله الأول والثانى

الحصر العام والخاص وقد

ذكرهما الخ ) وحينئذ

فالرق ونحوه ليس من

الحصر فيكون زائداً على

ما في الترجمة ولك أن تقول

ما المانع من جعل ذلك من

الحصر الخاص أيضاً

لاتحاد الحكم ولا نطبق

التعريف عليه .

والأفضل تأخير التحلل إن اتسع الوقت لاحتمال زوال الإحصار وإن ضاق فالأولى التعجيل مخافة أن يفوتهم الحج فيلزمهم القضاء عند بعضهم . نعم إن غلب على ظنهم انكشافه في مدة الحج بحيث يمكنهم إدراكه أو في العمرة إلى ثلاثة أيام لم يجوز لهم التحلل ، وكذا لو منعوا عن غير الأركان كالرمي والمبيت لأنهم متمكنون من التحلل بالطواف والحلق ، ويقع حجهم مجزئاً عن حجة الإسلام ، ويجبر الرمي والمبيت بالدم وإن منعوا من عرفة دون مكة وجب عليهم أن يدخلوها ويتحللوا بعمل عمرة وإن منعوا من مكة دون عرفة وقفوا ثم تحللوا ولا قضاء فيهما في الأظهر والحصر الخاص كأن حبس ظاهراً أو بدين وهو معسر به وعاجز عن إثبات إعساره به لأن مشقة كل أحد لا تختلف بين أن يتحمل غيره مثلها وأن لا يتحمل ، والحائض إذا لم تطف للإفاضة ولم يمكنها الإقامة حتى تطهر وجاءت بلدها وهي محرمة وعدمت النفقة ولم يمكنها الوصول إلى البيت تتحلل بالنية والندب والحلق كالحصر كما مر التنبيه عليه ( وقيل لا تتحلل الشرذمة ) بالمعجمة لاختصاصها بالإحصار كما لو أخطأت الطريق أو مرضت ، والصحيح الجواز كما في الحصر العام لما مر ، وفارق جواز التحلل بالحبس عدمه بالمرض بأنه لا يمنع الإتمام بخلاف الحبس . وقال المصنف : إن الأشهر في اللغة أحصره المرض وحصره العدو ، وقال السبكي : إن المشهور من كلام أهل اللغة أن الإحصار : المنع من المقصود ، سواء أمنعه مرض أم عدو أم حبس ، والحصر : التضييق ( ولا يتحلل بالمرض ) إذا لم يشترطه لأنه لا يمنع الإتمام ولا يزول بالتحلل قال الماوردي : وهو إجماع الصحابة رضي الله عنهم بل يصبر حتى يزول ، فإن كان محرماً بعمرة أتمها أو بحج وفاته تحلل بعمل عمرة ( فإن شرطه ) أي التحلل بالمرض مقارناً للإحصار ( تحلل به ) أي بسبب المرض ( على المشهور ) كماله أن يخرج من الصوم فيما لو نذر بشرط أن يخرج مئة بعذر ، ولخبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها « قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير ، فقال لها : أردت الحج ، فقالت : والله ما أجدني إلا وجعة . فقال لها : حجي واشترطي ، وقولي : اللهم محلي حيث حبستني » وقيس بالحج العمرة ، والاحتياط اشتراط ذلك . والثاني لا يجوز لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشروط كالصلاة المفروضة ، وقائله أجاب عن الحديث بأن المراد بالحبس الموت أو هو خاص بضباعة ، ومعلوم أنه خلاف الظاهر ، وغير المرض من سائر الأعذار كضلال الطريق ونفاد النفقة والخطأ في العدد كالمرض في ذلك ، وقضية إطلاقهم الاكتفاء بوجود مطلق المرض وإن خف في تحلل من شرط ذلك بالمرض ، ويحتمل تقييده بمبيح التيمم ، والأوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة في إتمام النسك ، ثم إن شرطه بلا هدى لم يلزمه هدى عملاً بشرطه ، وكذا لو أطلق لعدم

( قوله وقفوا ثم تحللوا )  
أى ولا حكم لهذا الوقوف  
فليس له البناء عليه حتى  
يقع عن نحو حجة الإسلام  
في وقت آخر كما يعلم مما يأتي  
قبيل المانع الخامس ( قوله  
كأن حبس ) خبر قوله  
والحصر الخاص . والحاصل  
أنه لما قال في صدر الباب  
الأول والثاني الحصر العام  
والخاص بين بعد ذلك  
العام في ضمن قوله سواء  
أكان المنع بقطع طريق  
الحج . ثم بين الثاني بقوله  
والحصر الخاص الحج وكل  
منهما داخل تحت قول  
المصنف من أحصر وإن  
كان في سياق الشارح  
قلاقة وكان الأولى تأخير  
قوله والحصر الخاص الحج  
عن التعليل الآتي ( قوله  
لأن مشقة كل أحد الحج )  
تعليل المحذوف أى إنه  
كالعام لأن الحج .

( قوله فيلزمهم القضاء ) ضعيف ( قوله والحائض إذا لم تطف ) ليس بقيد بل متى وصلت إلى محل يشق عليها العود منه جاز لها التحلل وإن لم تصل لبسدها ( قوله مقارناً للإحصار ) عبارة ابن عبد الحق فإن شرطه : أى لفظاً اه أى واللفظ هو المتبادر من الشرط ( قوله اللهم محلي ) بفتح الحاء أى موضع أحل ، وقوله حبستني بفتح السين : أى العلة والشكاية كذا قاله صاحب الوافي من الخادم للزركشي . وقال في الكفاية في قوله : محلي بكسر الحاء كذا قاله شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في تخرجه أحاديث الرافعي اه زيادى ، وفي المختار ما يوافق كلام الوافي حيث قال وحل بالمكان من باب ردّ وحلولاً ومحلاً أيضاً بفتح الحاء ، والمحل : أيضاً المكان الذى تحله ( قوله ونفاد النفقة ) بالبدال المهملة .

شرطه ولظاهر خبر ضباعة قالتحل فيهما يكون بالنية فقط وإن شرطه بهدى لزمه عملا بشرطه ولو قال إن مرضت فأنا حلال ففرض صار حلالا بالمرض من غير نية وعليه حملوا خبر أبي داود وغيره باسناد صحيح «من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل» وإن شرط قلب حجه عمرة بالمرض أو نحوه جاز بل كما لو شرط التحلل به بل أولى ولقول عمر لأبي أمية سويد بن غفلة: حج واشترط وقل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن تيسر وإلا فعمرة رواد البيهقي باسناد حسن ولقول عائشة لعروة هل تستنن إذا حججت؟ فقال: ماذا أقول قالت: قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسرته فهو الحج وإن حبسني حابس فهو عمرة رواه الشافعي والبيهقي بسند صحيح على شرط الشيخين فله في ذلك إذا وجد العذر أن يقاب حجه عمرة وتجزئه عن عمرة الإسلام والأوجه أنه لا يلزمه في هذه الحالة الخروج إلى أدنى الحل ولو ييسر إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولو شرط أن يقاب حجه عمرة عند العذر فوجد العذر انقلب حجه عمرة وأجزأته عن عمرة الإسلام بخلاف عمرة التحلل بالاحصار لا تجزئ عن عمرة الإسلام لأنها في الحقيقة ليست عمرة وإنما هي أعمال عمرة وحكم التحلل بالمرض ونحوه حكم التحلل بالاحصار (ومن تحلل) أي أراد التحلل أي الخروج من النسك بالاحصار ولو منع شرطه أن يتحلل إذا أحصر ولو بلا هدى (ذبح) لزوما للآية والخبر السابقين وإنما لم يؤثر شرطه التحلل بالاحصار في إسقاط الدم كما أثر فيه شرطه التحلل بمرض أو نحوه لأن التحلل بالاحصار جائز بلا شرط فشرطه لاغ (شاة) مجزئة في الأضحية (حيث أحصر) من حل أو حرم وفرق لهما على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقراء ولا يلزمه إذا أحصر في الحل أن يبعث بها إلى الحرم فإنه صلى الله عليه وسلم ذبح هو وأصحابه بالحديبية وهي

(قوله صار حلالا بالمرض)  
ظاهره ولو بعد الوقوف  
وفيه ما مر .

(قوله يكون بالنية فقط) عبارة ابن عبدالحق تبعا لشيخ الإسلام بالنية والحلق فقط اه وماقلاؤه ظاهر (قوله كما لو شرط التحلل به بل أولى) عبارة ابن عبدالحق: تنبيه كما يجوز اشتراط التحلل أو صيرورته حلالا بما ذكر كذلك يجوز اشتراط قلبه قال البلقيني أو انقلاب حجه عمرة بما ذكر أيضا فله في الأولى إذا وجد أن يقاب حجه عمرة بالنية وينقلب في الثانية كذلك من غير نية وتجزئه في المسئلتين عن عمرة الإسلام بخلاف عمرة التحلل بالاحصار مثلا لا تجزئه عن عمرة الإسلام لأنها في الحقيقة ليست عمرة بل أفعال عمرة (قوله وقل اللهم) عطف تفسير (قوله انقلب حجه عمرة) ظاهره أنه ينقلب حيث شرط القلب وإن لم يقلبه وهو مخالف لما تقدم عن ابن عبدالحق ثم رأيت في نسخة أن ينقلب وعليها فهو موافق لما تقدم عن ابن عبدالحق (قوله بخلاف عمرة التحلل بالاحصار) أي مثلا (قوله ولو بلا هدى) لا يخالف هذا ما مر في قوله نعم إن شرطه بلا هدى الخ لأن ذاك في المرض وهذا في الحصر والفرق بينهما ما ذكره حج حيث قال وفارق ما مر في نحو المرض بأن هذا لا يتوقف على شرط فلم يؤثر فيه الشرط بخلاف ذاك اه ثم رأيت قوله وإنما لم الخ (قوله وفرق لهما) ظاهره في امتناع نقله إلى غير محل الاحصار ولو إلى الحرم وقد يؤخذ من قوله ولا يلزمه إذا أحصر الخ خلافه وسيأتي أنهم اتفقوا على جواز بعثه يعني حيا إلى الحرم ولو فقد الفقراء بمحل الاحصار فهل يؤخر الذبح إلى وجودهم ولو بغير ذلك الموضع أولا فيه نظر وقال ابن عبدالحق فلو فقدوا ثم قال بعضهم فعلى مساكين أقرب محل إليه وهو متجه ولا يخالفه ما صرحوا به من أنه لو عمدت المساكين في الحرم أخره حتى يجدهم كمن قدر على فقراء بلد لأنه إنما يجوز هنا الذبح والتفرقة في الحل لمشقة الاحصار فإن وجد في محله



من الحل و يقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع أحدها وكذلك يذبح هناك ما لزمه من دماء المحظورات قبل الاحصار ومأمعه من هدى التطوع وقضية إطلاق المصنف جواز الذبح في موضعه إذا أحصر في الحل ولو تمكن من بعض الحرم وهو الأصح في أصل الروضة وليس في نص الشافعي ما يخالفه وإن زعمه بعض المتأخرين وأفهم قوله حيث أحصر أنه لو أحصر في موضع من الحل وأراد أن يذبح بموضع آخر منه لم يجز وهو كذلك لأن موضع الاحصار قد صار في حقه كنفس الحرم وهو نظير منع التنفل إلى غير القبلة من التحول إلى جهة أخرى واتفقوا على جواز إيصاله إلى الحرم لكنه لا يتحلل حتى يعلم بنحره وأفهم أيضا أنه لو أحصر في موضع من الحرم لم يجز نقله إلى موضع آخر من الحرم والمنقول كما قاله الأذرعى أن جميع الحرم كالبقعة الواحدة انتهى وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح ولهذا قال المصنف ( قلت : إنما يحصل التحلل بالذبح ) لقوله تعالى - ولا تهلّقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله - وبلغه محله نحره ( ونية التحلل ) عنده لأن الذبح قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من قصد صارف ( وكذا الحلق إن جعلناه نسكا ) وهو المشهور لأنه ركن من أركان الحج قدر على الإتيان به فلا يسقط ولا بد من مقارنة نية التحلل للذبح والحلق ومن تقديم الذبح على الحلق للآية ( فان فقد الدم ) حسا أو شرعا كأن احتاج إليه أو إلى ثمنه أو وجدته غالبا ( فالأظهر أن له بدلا ) كغيره من الدماء الواجبة على الحرم ، والثاني لا بد له لعدم وروده فيبقى في ذمته ( و ) الأظهر على الأول ( أنه ) أى بدله ( طعام ) لأنه أقرب إلى الحيوان من الصيام لا شرا كهما في المالية فكان الرجوع إليه عند الفقد أولى ( بقيمة الشاة ) مراعاة للقرب فتقوم الشاة بدرامهم ويخرج بقيمتها طعاما ( فان عجز عنه صام عن كل مد يوما ) كما في الدم الواجب بالافساد ( وله ) إذا انتقل إلى الصوم ( التحلل في الحال في الأظهر ، والله أعلم ) بالخلق والنية عنده ومقابله يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الاطعام و فرق الأول بأن الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الإحرام إلى فراغه المانع . الثالث الرق وقد ذكره بقوله ( وإذا أحرم العبد ) وفي معناه الأمة ( بلا إذن ) وهو حرام مع صحته ( فلسيده تحليه ) وكذا لمشتريه وإن جهل إحرامه ثم علمه وأجاز البيع لأنهما قد ير يدان منه ما لا يباح للحرم كالاصطياد وإصلاح الطيب وقربان الأمة وفي منعهما من ذلك

( قوله وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح ) أى وحده وقوله ولهذا قال المصنف أى استدراكا عليه فهو بيان لوجه الاستدراك ( قوله وإذا أحرم العبد بلا إذن ) أى ولو بأن خالف في صفة الإحرام كما يعلم من كلام الشارح الآتى ( قوله وفي منعهما ) أى البائع والمشتري وكان الأولى إفراد الضمير ليرجع إلى مطلق السيد الأعم

مساكين فرّق عليهم وإلا نقله بعد الذبح فيه إلى فقراء أقرب محل إليه وجوز بعضهم انتقاله حينئذ إلى الصوم وهو أسهل والأول أقرب إلى الفرض اهـ ( قوله أن جميع الحرم كالبقعة ) معتمد ( قوله أو وجدته غالبا ) أى بزيادة لها وقع فيما يظهر قياسا على ما مر من شراء الزاد والراحلة بزيادة نافهة على ثمن المثل ( قوله بقيمة الشاة ) أى أو ما يقوم مقامها من سبع البدنة أو البقرة اهـ ابن عبدالحق وهذا غير قول الشارح ويقوم مقام الشاة الخ لأن ما تقدم في بيان ما يخرج من اللحم وهذا في بيان ما يخرج عند العجز عن اللحم . وحاصله أنه يتخير عند العجز عن اللحم بين تقويم الشاة وتقويم سبع البدنة أو البقرة ( قوله كما في الدم الواجب ) أى ولا يجب عليه الفور بالصوم لعدم تعديّه ( قوله ثم علمه وأجاز البيع ) مقتضاه ثبوت الخيار له وانظره مع قوله فيما يأتى ولا خيار للمشتري إلا أن يقال ما هنا مصور بما إذا باع بشرط الخيار ولم يعلم بإحرامه حال العقد ثم علمه وأجاز من حيث الشرط لا من حيث ظهور العيب أو يقال وهو أولى ما يأتى مفروض فيما

إضرار بهما ولا خيار للمشتري في هذه الحالة ولكن الأولى لهما أن يأذنا له في إتمام نسكه وحيث جاز لسيدته تحليله جاز للعبد التحلل ويجب عليه إذا أمره به وإعماله يجب بغير أمره وإن كان الخروج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد بدوامه وأم الولد والمدير والمكاتب والمبعض ومعلق العتق بصفة كالقن ويصدق السيد يمينه في عدم الاذن وفي تصديقه في تقدم رجوعه على الإحرام تردد والأوجه منه تصديق العبد لأن الأصل عدم ما يدعيه ويأتي فيه ما ذكر في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة ولو أذن له في إحرام مطلق ففعل وأراد صرفه لنسك والسيد لغيره في الحجاب وجهان أوجههما إجابة السيد حيث طلب الأقل وشمل كلام المصنف ما لو أذن له في الإحرام ثم رجع قبل إحرامه فأحرم غير عالم برجوعه وما لو أذن له في الإحرام في وقت فأحرم قبله فإن له تحليله ما لم يدخل ذلك الوقت ومثله ما لو أذن له في الإحرام من مكان بعيد فأحرم من أبعد منه وما لو أذن له في الإحرام بالعمرة فأحرم بالحج لأنه فوقها وما لو أذن له في التمتع ورجع بينهما وما لو أحرم بأذن ثم أفسده بجماع ثم أحرم بالقضاء بلا إذن أما إذا أحرم بأذنه فليس له تحليله وإن أفسد نسكه لأنه عقد لازم عقد بأذن سيده فلم يملك إخراج منه كالنكاح ولا لمشتريه ذلك ولكن له فسخ البيع إن جهل إحرامه وكذا لو أحرم بغير إذنه ثم أذن له في إتمامه أو أذن له في الحج فأحرم بالعمرة أو أذن له في التمتع أوفى الحج أو الإفراد فقرن إذ لو جاز له تحليله لزم أن يحلله فيما أذن له فيه ويستثنى من تحليله مما لم يأذن له فيه المبعض المهايأ إذا وسعت نوبته أداء النسك فأحرم به فيها والمكاتب كتابة صحيحة إذا لم يحتج في تأدية نسكه إلى سفر فأحرم به أو احتاج ولم يحل عليه شيء من النجوم فأحرم به على ما ذكره ابن القري وظاهر كلامهم أنه كالقن مطلقا وعبد الحربى إذا أسلم ثم أحرم بغير إذنه ثم غنمناه والناذر لنسك في عام معين بأذن سيده ثم انتقل إلى غيره فأحرم به في وقته ولو كان الرقيق مؤجرا أو موصى بمنفعته فالمتعبر إذن مالك المنفعة دون الرقبة وتحلل الرقيق يكون بالنية والخلق والمراد بتحليل سيده أنه يأمره به لأنه يتعاطى الأسباب بنفسه

(قوله والمكاتب والمبعض)  
أى على ما يأتي فيهما (قوله  
أوجههما إجابة السيد حيث  
طلب الأقل) ومفهومه  
عدم إجابته حيث طلب  
الأقل ويلزم منه أن العبد  
طالب الأخف فلو قال إجابة  
طالب الأخف لشملهما  
منطوقا ولما كان أوضح.

لو أحرم بلا إذن من السيد وما هنا فيما لو أحرم بأذن منه والفرق بينهما أنه حيث أحرم بلا إذن قدر المشتري على تحليله فلا يحقه ضرر بعدم ثبوت الخيار له بخلاف ما إذا أحرم بأذن فيثبت له الخيار حيث اشترط جاهلا بإحرامه لمنعه من تحليله فيتضرر بقاء الإحرام ومع ذلك ففي عبارة الشارح شيء فليحرر (قوله جاز للعبد التحلل) أى من غير إذن السيد (قوله لأن الأصل عدم ما يدعيه) أى السيد (قوله حيث طلب الأقل) بخلاف ما إذا طلب السيد الحج والعبد العمرة فإن العبد المحجب (قوله فأحرم من أبعد منه) وينبئ أن محله ما لم يكن وصل إلى المحل الذى أذن له بالإحرام منه أخذنا مما قبله (قوله وكذا لو أحرم) أى ليس له تحليله (قوله إذا وسعت نوبته أداء النسك) ظاهره وإن احتاج إلى سفر وقد يتوقف فيه بأن السفر قد يتولد منه مرض فيضرر بالسيد (قوله والمكاتب الخ) وفي نسخة بدل هذا والمكاتب كالقن مطلقا (قوله وظاهر كلامهم أنه) أى المكاتب كالرقيق معتمد (قوله وعبد الحربى الخ) أى ويستثنى أيضا (قوله فالمتعبر إذن مالك) هل اعتبر إذن مالك الرقبة أيضا للملكة العين مع احتمال حصول ضرره بأعمال الحج إلا أن يقال لما كان الأصل السلامة، وقد نقل حقه من

إذ غايته أن يستخدمه ويمنعه المضي وأمره بفعل المحظورات أو يفعلها به ولا يرتفع الإحرام بذلك فإن امتنع ارتفع المانع بالنسبة إلى السيد حتى يجوز له استخدامه في محرمات الإحرام ويؤخذ من بقاءه على إحرامه وقولهم مذبح المحرم من الصيد ميتة أنه لو ذبح صيدا ولو بأمر سيده لم يحل وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى وإن خالف في ذلك بعض أهل العصر وما لزمه من دم بفعل محظور كاللبس أو بالفوات لا يلزم سيده ولو أحرم بأذنه بل لا يجوز له إذا ذبح عنه إذ لا ذبح عليه لكونه لا يملك شيئا وإن ملكه سيده وواجبه الصوم وله منعه منه إن كان يضعف به عن الخدمة أو يناله به ضرر ولو أذن له في الإحرام لأنه لم يأذن له في موجبيه فإن وجب بتمتع أو قران أذن له فيه لم يمنعه منه لإذنه في موجبيه وإن ذبح عنه السيد بعد موته جاز لأنه حصل اليأس عن تكفيره والتخليك بعد الموت ليس بشرط ولهذا لو تصدق عن ميت جاز وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سعدا أن يتصدق عن أمه بعد موتها فإن عتق الرقيق وقدر على الدم لزمه اعتبارا بحالة الأداء والمساكين يكفر بأذن سيده كالحرة لأنه يملك وعليه فيجزئه أن يذبح عنه ولو في حياته ولو أحرم البعض في نوبته وارتكب المحظور في نوبة سيده أو عكسه اعتبر وقت ارتكاب المحظور المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله (ولزوج تحليلها) أي زوجته (من حج تطوع لم يأذن فيه) لأن يتعطل حقه من الاستمتاع والعمرة كالحج (وكذا من الفرض) بلا إذن (في الأظهر) لأن حقه على الفور والنسك على التراخي ويخالف الصلاة والصوم لطول مدته بخلافهما وروى الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس للمرأة أن تنطلق إلى الحج إلا بأذن زوجها » والثاني للعموم قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » قال النووي وأجابوا عنه بأنه محمول على أنه نهى تنزيه أو على غير الزوجات لأنه لا يتعلق بهن حق على الفور أو أن المراد لا تمنعهن مساجد البلد للصلاة وهذا ظاهر سياق الخبر والأمة في ذلك كالحررة وإن أذن لها السيد وللزوج منع زوجته من الابتداء بالتطوع جزما وبالفرض في الأظهر والرجعية وإن كانت زوجة ليس له تحليلها إلا إن راجعها ، لكن له حبسها وحبس البائن في العدة وإن خشيت الفوات أو أحرمت بأذنه ، وحيث حلها فليحلها كالرقيق بأن يأمرها بالتحلل ويجب عليها أن تتحلل بأمر زوجها كتحلل المحصر وتقدم بيانه فإن لم يأمرها لم يجز لها التحلل فإن امتنعت من تحللها مع تمكنها منه جاز له وطؤها وسائر الاستمتاع بها

المنفعة للمستأجر وذلك يستدعي أن يتصرف فيه المستأجر بما أراد مما جرت به العادة وإن احتمل معه الضرر للعبد لم يلتفت إلى السيد (قوله ولو بأمر سيده لم يحل) أي الصيد خلافا لحج وقد يوجه بأنه حيث كان ميتة لم يبق لجواز أمر السيد له بالذبح فائدة بل يكون أمره وسيلة إلى إضاعة المال وقتل الحيوان بلا سبب (قوله بل لا يجزئه) أي العبد إذا ذبح عنه أي السيد (قوله ولو أذن له) غاية (قوله وعليه فيجزئه) أي المسكاتب أن يذبح أي السيد عنه ظاهره ولو بغير إذن من المسكاتب ولعله غير مراد إذ الذبح يتوقف على النية وما يتوقف عليها لا يصح إلا بأذن ممن وجبت عليه (قوله اعتبر وقت ارتكاب المحظور) أي فإن كان في نوبته لزمه الدم أو في نوبة سيده كفر بالصوم كما يعلم مما تقدم في قوله وما لزمه من دم الخ (قوله وبالفرض في الأظهر) ظاهره وإن أخبرها طبيب بالعضب وسيا في مافيه في قوله ولو قال طبيبان عدلان الخ (قوله فإن لم يأمرها لم يجز لها التحلل) ولعل الفرق بين الزوجة والقن حيث جاز له التحلل قبل أمر السيد أن الزوجة لما كانت من أهل

(قوله إذ غايته) أي التعاطي  
(قوله اعتبر وقت ارتكاب المحظور) أي فإن كان في نوبته وجب عليه أو في نوبة السيد فلا وجوب  
(قوله فإن لم يأمرها لم يجز لها التحلل) أي لأن إحرامها بغير الإذن ليس حراما كما يعلم مما يأتى وبه فارقت الرقيق .



والإثم عليها لأعليه كما في الحائض إذا امتنعت من غسل الحيض فإنه يجوز له تغسيلها ووطؤها مع بقاء حدثها والإثم عليها ، فإن أحرمت بآذنه أو أذن لها في إتمامه لم يكن له تحليلها ، ولو قال طيبان عدلان إن لم تحج الآن غضبت صار الحج فوريا فليس له المنع ولا التحليل منه ، ولو نكحت بعد تحللها من الفأنت فلا منع ولا تحليل منه للتضييق ، ولو حجت خلية فأفسدته ثم نكحت أو مزوجة باذن فأفسدته ثم أحرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا تحليلها منه ، ولو نذرته في سنة معينة ثم نكحت أو في النكاح باذن الزوج ثم أحرمت به في وقته لم يملك تحليلها ، ومثله ما لو نذرت حجة الاسلام في هذا العام ثم نكحت فيه . ولو خرج مكى يوم عرفة إليها فأحرمت معه لم يكن له تحليلها ، ولو سافرت معه أحرمت بحيث لم تقوت عليه استمتاعا بأن كان محرما لم يكن له تحليلها ، ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطيق الجماع فأحرم عنها وليها لسكونها غير مميزة أو أذن لها فيه لسكونها مميزة لم يحز له تحليلها . ويستحب الزوج أن يحج بامرأته للأمر به في خبر الصحيحين . ويستحب لها أن لا تحرم بنفسها إلا بآذنه ، ولا يخالف هذا ما في الأمة المزوجة من أنه يتمتع عليها الاحرام بغير إذن زوجها وسيدها لأن الحج لازم للحررة أى من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر ، ويحتمل خلافه فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام ونذب لها الاستئذان بخلاف الأمة لا يجب عليها الحج ، ويؤيد ذلك ما يأتي في النفقات من أن الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير إذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشي . وقياسه أنه يحرم على الزوجة الحرّ إحرامها بالنفل بغير إذن (ولا قضاء على المحصر المتطوع) إذا تحلل لعدم وروده ولأنه لو وجب لبين في القرآن أو الخبر لأن الفوات نشأ عن الاحصار الذي لا صنع له فيد ولقول ابن عمر وابن عباس لا قضاء على المحصر وقد أحصر مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية ألف وأربعمائة ولم يعتمر معه في العام القابل ،

(قوله فلا منع ولا تحليل منه) يعنى من القضاء (قوله ويستحب لها أن لا تحرم بنفسها إلا بآذنه) هذا في مطلق الزوجة وليس خاصا بالمسئلة قبله (قوله ويحتمل خلافه) مقابل قوله فيما يظهر فهو بالنسبة للغاية فقط وقوله فتعارض الخ راجع لأصل قوله لأن الحج لازم للحررة .

الوجوب وهى مخاطبة بالحج في الجملة كان أمرها أكد من الرقيق فإن حجه بتقدير تمامه يقع نفلا بخلاف المرأة فإن حجها إذا تم وقع فرضا مطلقا وخرجت به عن عهدة الواجب بل الظاهر من حال الزوج أنه يستمر على عدم طلب التحلل بل الحياء قد يحمله على الاذن لها في بقاء الاحرام (قوله والإثم عليها) أى ويفسد بذلك حجها . قال ع وعليها الكفارة ، وقياس ما تقدم عن سم نفلا عن م ر أنه لا كفارة عليها (قوله ولو نذرته في سنة معينة) أى نذرت حجا غير حجة الاسلام لأنه الذى يجب به الحج . وأما نذر حجة الاسلام فالواجب به تعجيل الحج لأصله ، ومن ثم أفرد به بعد بالذكر (قوله لم يحز له تحليلها) وظاهره وإن أطاقت الوطء ولم يكن الزوج محرما وأراد تحليلها ، وقد يوجه بأنه لما كانت في زمن لا تحتمل فيه الوطء نزل إذن الشارع له في الاحرام منزلة إذن الزوج وهو بعد إذنه لا يجوز له التحليل (قوله ويستحب للزوج أن يحج بامرأته) ولعل وجهه أن فيه إعانة لها على أداء النسك وصوناتها عن الاحتياج إلى من يقوم بأمرها في غيبته وأن فيه تسببا في عفته في الطريق لأنه ربما يطول سفره ويحتاج للواقعة (قوله بخلاف الأمة لا يجب عليها الحج) أى فامتنع الاحرام بدون الاستئذان كما تقدم (قوله إحرامها بالنفل بغير إذن) أما الفرض فلا يحرم عليها الاحرام به ولا يغنى عن هذا قوله السابق ، وللزوج منع زوجته من الابتداء بالتطوع جزما لأنه لا يلزم من جواز منعه منعها بالاحرام بلا إذن منه .

إلا نفر يسير أكثر ما قيل أنهم سبعمائة ، ولم ينقل أنه أمر من تخلف بالقضاء ، ولا فرق بين كون الحصر عاما وبين كونه خاصا أتى بنسك سوى الاحرام أو لم يأت به ، واستثنى ابن الرفعة ماله أفسد النسك ثم أحصر ، ورد بأن القضاء هنا للافساد لا للاحصار (فإن كان) نسكه (فرضا مستقرا) عليه حجة الاسلام فيما بعد السنة الأولى من سنى الامكان وكالنذر والقضاء (بقي في ذمته) كما لو شرع في صلاة فرض ولم يتمها تبقى في ذمته (أو غير مستقر) حجة الاسلام في السنة الأولى من سنى الامكان (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الاحصار إن وجدت وجب وإلا فلا فإن بقي من الوقت ما يمكن فيه الحج فالأولى أن يحرم ويستقر الوجوب بمضيه . نعم إن غلب على ظنه أنه إن أخره عنه عجز عنه لزمه الاحرام فيه وله التحلل بالاحصار قبل الوقوف وبعده ، فإن بقي على إحرامه غير متوقع زوال الاحصار حتى فاته الوقوف لزمه القضاء لفوات الحج كما لو فاته بخطأ الطريق أو العدد وتحلل بأفعال العمرة إن أمكنه التحلل بها ولزمه دم للفوات وإن لم يمكنه ذلك تحلل بهدى ولزمه مع القضاء دم التحلل ودم آخر للفوات ، فإن أحصر بعد الوقوف وتحلل ثم أطلق من إحصاره فأراد أن يحرم ويبنى لم يحز البناء كما في الصلاة والصوم . المانع الخامس الأبوة ويستحب استئذان أبويه في النسك فرضا وتطوعا ولكل منهما وإن علا ولو مع وجود الأبوين في الأصح ذكرهما كان أو أنثى منعه من نسك التطوع لأنه أولى باعتبار الاذن من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين لرجل استأذنه في الجهاد « ألك أبوان ؟ قال نعم قال استأذنتهما قال لا قال ففيهما فجاهد » ومحلّه إذا كانا مسلمين ولهما تحليله من نسك التطوع إذا أحرم بغير إذنهما للخبر السابق وتحليلهما له كتحليل السيد رقيقه ويلزمه التحلل بأمرهما ومحلّه في الآفاق ولم يكن مصاحبا له في السفر ، والأوجه أن الرقيق كالحرّ في أن له المنع وليس لهما منعه من نسك الفرض لا ابتداء ولا إتماما كالصوم والصلاة . ويفارق الجهاد بأنه فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع أن في تأخير حذر الفوات ، وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لأبويها منعه من نسك التطوع وهو ظاهر لأن رضا الزوج لا يسقط حق الأصل إلا أن يسافر معها الزوج وقد علم أنه لو منعه من حجة الاسلام لم يلتفت إلى منعه وإن لم يجب عليه . المانع السادس الدين فلصاحبه منع المديون من السفر ليستوفيه إلا

(قوله إلا نفر يسير) أى بالنسبة لمن كان معه صلى الله عليه وسلم وإلا فنحو هذا العدد ليس بيسير (قوله وبعده) أى إذا كان متوقعا زوال الاحصار بقريّة ما بعده .

(قوله إلا نفر يسير) إطلاق النفر على من ذكر مجاز في المختار والنفر بفتحين عدّة رجال من ثلاثة إلى عشرة (قوله وكالنذر) أى حيث استقر في ذمته بأن نذره في سنة معينة وقوته فيها مع الامكان أو أطلق ومضى ما يمكنه فيه النسك وإلا فلا شيء عليه (قوله نعم إن غلب على ظنه الخ) قياس ما مر في الزوجة من أنه لو قال لها طيبان عدلان الخ اعتبار مثله هنا ، وينبغي أن مثل ذلك ما لو عرف من نفسه لكونه طيبا . وتعبيره بغلب على ظنه شامل لذلك بل ولما لو أخبره به طيب واحد (قوله ومحلّه إذا كانا مسلمين) في حاشية الزيادة أنه لا فرق بين المسلم والكافر خلافا للأذرى (قوله كتحليل السيد رقيقه) أى فيأمره بفعل ما يخرج به من الحج ، وهو الذبح والحلق كالحصر ، وقضية قوله كتحليل الخ أنه إن امتنع من ذلك أمره بفعل ما يحرم على المحرم وفيه وقفة (قوله والأوجه أن الرقيق) أى الأب الرقيق .

إن كان معسرا أو الدين مؤجلا أو يستنب من يقضيه من مال حاضر وليس له تحليله ، إذ لا ضرر عليه في إحرامه (ومن فاته الوقوف) وبفواته يفوت الحج (تحلل) وجوبا لئلا يصير محرما بالحج في غير أشهره فتحرم عليه استدامة إحرامه إلى قابل ، فلو استدامه حتى حج به من قابل لم يجزئه ، وقول الشارح تحلل جوازا مراده به الجواز بعد المنع فيصدق بالواجب (بطواف وسعى) إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ، فإن سعى لم يعدده (وحلق وفيهما) أى السعى والحلق (قول) أنهما لا يجبان في التحلل . أما السعى فلا لأنه ليس من أسباب التحلل ولهذا صح تقديمه على الوقوف عقب طواف القدوم ، وأما الحلق فمبنى على أنه ليس بنفسك ، وما ذكره من التحلل بما ذكره أراد به التحلل الثانى ، وأما الأول ففي المجموع أنه يحصل بواحد من الطواف والحلق : يعنى مع السعى لأنه لما فاته الوقوف سقط عنه حكم الرمي وصار كمن رمى ولا تجزئه عن عمرة الإسلام لأن إحرامه انعقد بنفسك فلا ينصرف لآخر كعكسه ، ولا يجب الرمي والمبيت بمى وإن بقى وقتها ، ولا يحتاج إلى نية العمرة وإن احتاج إلى نية التحلل (وعليه دم) للفوات (والقضاء) بمعناه اللغوى وهو الأداء وهو على الفور . والأصل في ذلك ما رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح كما قاله في المجموع « أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه ، فقال يا أمير المؤمنين : أخطأنا العدة وكنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة ، فقال له عمر : اذهب إلى مكة فطف بالمبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا ، فإذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع » واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكر ولأن الفوات سبب يجب به القضاء فيجب الهدى كالإفساد ، وقد علم مما مر أنه لو نشأ الفوات عن الحصر بأن حصر فسلك طريقا آخر ففاته لصعوبة الطريق مثلا أو صابر الإحرام متوقعا زوال الحصر فلم يزل حتى فاته الحج تحلل بعمل عمرة ولم يقض . واعلم أن من علق السفر استحباب حمل المسافر لأهله هدية للخبر الوارد في ذلك . ويسن عند قرب وطنه إرسال من يعلمهم بقدومه إلا أن يكون في قافلة اشتهر عند أهل البلد وقت دخولها ، ويكره أن يطرقهم ليلا ، ويستحب أن يتلقى المسافر . وأن يقال له إن كان حاجا : قبل الله حجك وغفر ذنبك وأخلف نفقتك ، فإن كان غازيا قيل له : الحمد لله الذى نصرك وأكرمك وأعزك . والسنة أن يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد فيصلى فيه ركعتين بنية صلاة القدوم . وتسن النقيعة ، وهى طعام يفعل لقدم المسافر كما سيأتى بيانها في الوليمة إن شاء الله تعالى ،

(قوله لم يجزئه) قال حج لأن إحرام سنة لا يصلح لإحرام أخرى (قوله ولا يحتاج إلى نية) بل القياس منعه من ذلك لأن ما يأتى به من أعمالها لا تحصل به عمرة وإن نواها (قوله وأهدوا) بقطع الهمة ، يقال : أهدى له وإليه (قوله وإن كان غازيا قيل له الحمد لله الخ) أى وإن لم يحصل فتح على يده لاعتزاز الإسلام بنفس الغزو وخذلان الكفار بعوده (قوله والسنة أن يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد) أى إلى منزله ، وظاهر أن محل ذلك حيث كان له منزل غير المسجد ، فلو كان بيته بالمسجد أو كان من مجاوريه فعلهما فيه عند دخوله (قوله وتسن النقيعة) أى يسن للمسافر بعد حضوره أن يفعلها .

(قوله مراده به الجواز بعد المنع) فيه مسامحة ، إذ الواقع أنه جواز بعد منع فلا حاجة للارادة ، وكان الأولى أن يقول : أراد بالجواز الوجوب إذ هو بعد منع فيصدق به .



والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

وقد تمّ شرح الرّبع الأوّل بحمد الملك الوهاب وعونه وحسن توفيقه يوم الاثنين المبارك .  
تاسع عشر رجب الفرد الأصم الحرام سنة خمس وستين وتسعمائة على يد مؤلفه فقير عفو ربه ،  
وأسير وصمة ذنبه «محمد بن أحمد الرملي» الأنصاري الشافعي ، غفر الله تعالى له ولوالديه وصحبه  
ولحبيه ولدنويه ولمن دعا لهم بالحسنى ولجميع المسامين ، ونفع الله تعالى من قرأه أو نقل منه أو  
طالع فيه ودعا لمن كان سببا في ذلك بالموت على الإسلام ولسائر المسلمين .

وتتوسل إلى الله تعالى بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبسائر أنبيائه ورسله وملائكته  
وأخصائه أن يديم لنا رضاه ، وأن يصلح لنا ما أفسدناه ، وأن يمنّ علينا بقربه ، وأن يتحفنا  
بحقائق حبه ، وأن لا يجعل أعمالنا حسرة علينا وندامة ، وأن يجعلنا مع ساداتنا في أعلى  
فراDIS الكرامة ، وأن يعيننا على إتمام بقية شرح الكتاب كما أعاننا على ابتدائه فإنه  
محبب الدعاء لا يردّ من قصده واعتمد عليه ولا من عوّل في جميع أموره عليه ، وصلى الله  
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله  
العليّ العظيم .

### [ وأقول ]

حسّرته مجتهدا وليس يخاو عن غلط

قل للذي يلومني من ذا الذي ماساء قط

( قوله وأن يتحفنا ) أى ويخضنا ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

تمّ تجريد ربع العبادات من هوامش شرح الرملي للعلامة [ نور الدين على الشبرايملى ]  
رحمه الله تعالى .

## ( كتاب البيع )

هو لغة مقابلة شيء بشيء قال الشاعر :

مابعتكم مهجتي إلا بوصلكم ولا أسلمها إلا يد بيد

وشرعا عقد يتضمن مقابلة مال بمال بشرطه الآتي لاستفادة ملك عين أو منفعة مؤبدة وهو المراد بالترجمة هنا ، وقد يطلق على قسيم الشراء فيجذب بأنه نقل ملك ثمن على وجه مخصوص والشراء بأنه قبوله على أن لفظ كل يقع على الآخر ، والأصل في الباب قبل الإجماع آيات كقوله تعالى - وأشهدوا إذا تباعتم - وقوله تعالى - وأحل الله البيع - وأظهر قولي إمامنا رضي الله عنه أن

## ( كتاب البيع )

( قوله مقابلة شيء بشيء ) زاد بعضهم على وجه المعاوضة ليخرج به مثل ابتداء السلام وردّه وعبادة المريض فإن فيه مقابلة شيء بشيء لكن لا على وجه المعاوضة لكن يرد على هذا قول الشاعر مابعتكم الخ فإنه قد يدل على أن المعاوضة لا تشتط إلا أن يقال لما كان انتياده إليهم يصيره كرقيقهم نزل ذلك منزلة المعاوضة ( قوله وشرعا عقد يتضمن الخ ) أي يقتضي انتقال الملك في المبيع للشترى وفي الثمن للبائع ومنه تعلم أن قول المنهج هو شرعا مقابلة مال بمال فيه مساحة إذ العقد ليس نفس المقابلة لكن يستلزمها قال سم على منهج فعل المراد عقد يتضمن مقابلة شيء بشيء وفيه بعد بالنسبة للمعنى اللغوي . أقول : ولعل هذا حكمة إسقاط الشارح العقد من المعنى اللغوي وذكره في المعنى الشرعي ( قوله بشرطه ) أي بشروطه الآتية لأنه مفرد مضاف فيعم ( قوله لاستفادة ) علة لقوله مقابلة ( قوله ملك عين ) كالتأيد ( قوله أو منفعة ) وكذا يعتبر التأيد في العين لإخراج القرض ولعله استغنى عنه بقوله بشرطه ولك أن تقول التأيد حاصل في القرض لجواز انتفاع المقرض به لا إلى غاية ورجوع المقرض فيه فسخ له وهو إنما يرفع العقد من حينه لامن أصله فأشبهه ما لو أطلع البائع على عيب في الثمن المعين فردّه وفسخ العقد ولم يخرج به البيع عن كونه مفيدا لذلك الملك على التأيد إلا أن يقال الفسخ لا ينفذ بدون سبب يقتضيه بخلاف الرجوع في القرض فإنه جائز مادام المقرض في يد المقرض ( قوله مؤبدة ) كحق الممر إذا عقد عليه بلفظ البيع ( قوله وهو ) أي العقد ( قوله وقد يطلق على قسيم الشراء ) وقد يطلق أيضا على الانعقاد أو الملك الناشئ عن العقد كما في قولك فسخت البيع إذ العقد الواقع لا يمكن فسخه وإنما المراد فسخ ما ترتب عليه حجج اه سم على منهج ( قوله فيجذب بأنه ) أي البيع ( قوله نقل ملك ) أي قبول ذلك النقل في الكلام مضاف محذوف ( قوله على وجه مخصوص ) يرد عليه أن هذا القيد لا مفهوم له إذ التملك بالثمن لا يكون إلا بيعا والجواب أنه أشار به إلى ما يعتبر شرعا فهو لبيان الواقع لا للاحتراز أو أنه استعمل الثمن في مطلق العوض فيكون احترازا عن غيره من نحو الإجارة ( قوله بأنه قبوله ) أي نقله ( قوله يقع على الآخر ) أي فيطلق البيع على التملك والشراء على التملك ( قوله والأصل في الباب ) أي الدليل على صحته وجوازه ( قوله وأحل الله البيع ) بين بهذه الآية الحل .

## [ كتاب البيع ]

( قوله عقد يتضمن مقابلة )  
مال بمال الخ ( فيه أمور  
الأول أن قوله مال بمال  
يشمل غير المتمول الثاني  
أنه يخرج عنه المنفعة  
المؤبدة لأنها لا تسمى مالا  
كما سيأتي في الأيمان فهذا  
مع قوله بعد أو منفعة  
مؤبدة كالتنافي إلا أن  
يقال إن الأيمان مبنها  
غالبا على العرف فالمنفعة  
هنا من الأموال فليراجع  
والثالث أن قوله بشرطه  
الآتي فيه أن الشروط  
لادخل لها في التعاريف  
المتصودة بها بيان الماهية  
الرابع أن قوله لاستفادة  
ملك عين الخ هو فائدة  
البيع فلا دخل له في  
أصل تعريفه وقد سلم  
من جميع هذه الإيرادات  
قول بعضهم عقد معاوضة  
مالية تفسد ملك عين  
أو منفعة على التأيد  
( قوله وقد يطلق ) أي  
مطلق لفظ البيع لا البيع  
المذكور في الترجمة وفيه  
شبه استخدام .

( قوله إذ إرادة ذلك تعلم الخ ) فيه تسليم أن المراد هنا خصوص بيع الأعيان و يرد عليه المنافع المؤبدة . فان قلت مراده بالأعيان ما يقابل مافي الذمة فيشمل المنافع . قلت يرد هذا قوله بعد وسيأتي في الإجارة بيع المنافع كالايجن و يرد عليه أيضا بيع ما في الذمة إذا لم يكن ( ٣٦٢ ) بلفظ السلم ثم إن قوله إذ إرادة ذلك تعلم الخ لا يصلح للرد على هذا

هذه الآية عامة تتناول كل بيع إلا ما خرج لدليل فانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعوع ولم يبين الجائر والثاني أنها مجملة والسنة مبينة لها وأحاديث كخبر « سئل النبي صلى الله عليه وسلم أى الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور » أى لا غش فيه ولا خيانة رواه الحاكم وصححه وخبر « إنما البيع عن تراض » وأفرد لفظه لأن إفراده هو الأصل إذ هو مصدر فسقط القول بأنه فعل ذلك لإرادته نوعا منه وهو بيع الأعيان إذ إرادة ذلك تعلم من إفراده السلم ، وسيأتي في الإجارة بيع المنافع . والنظر أولا في صحته والذى يتجه أنها تقارن آخر اللفظ المتأخر وأن انتقال الملك يقارنها ثم لزومه ثم حكمه قبل القبض ثم في ألفاظ تطلق فيه ثم في التخالف ثم في معاملة العبيد وقد رتبها على هذا الترتيب مبتدئا منها بالكلام على الأركان وهى عاقد ومعتود عليه وصيغة . وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط مريدا به ما لا بد منه فيشمل الركن كما هنا ، وقدمها على العاقد والمعتود عليه إذ ليس المقصود تقدم ذات العاقد إلا بعد اتصاف كونه عاقدا وهو إنما يكون كذلك بعد إتيانه بالصيغة وهذا أولى مما أجاب به الشارح بأن تقديمها لكونها أهم للخلاف فيها ( شرطه ) الذى لا بد منه لوجود صورته الشرعية في الوجود .

( قوله ولم يبين الجائر ) أى فدل عدم بيانه على أن الأصل في البيوع الحل وهو مقتضى الآية ( قوله والثاني أنها مجملة ) أى فلا يستدل بها إلا بعد البيان ( قوله وكل بيع الخ ) قضيته استوائها في الأفضلية وهو كذلك بالنسبة لغيرها وغير الزراعة . أما بالنسبة لأنفسهما فهما متفاوتان فان أفضل طرق المكاسب الزراعة وإن لم يباشرها بيده ثم عمل الرجل بيده ثم التجارة ( قوله أى لا غش ) تفسير لمبرور وليس من الحديث ( قوله ولا خيانة ) عطف مغاير لأن الغش ما يشتمل عليه المبيع مما يقتضى خروجه عما يظنه البائع ، والخيانة كأن يخبر بزيادة في الثمن كاذبا وكسكتان العيب عن المشتري ، زاد المناوى أو معناه مقبول في الشرع بأن لا يكون فاسدا أو مقبول عند الله بأن يكون مثابا عليه ( قوله إذ هو مصدر ) رده سم بأن المعنى المصدرى ليس مرادا هنا وإنما المراد اللفظ الذى ينعقد به البيع ، ويمكن الجواب عنه بأنه لما كان مصدرا في الأصل كان الأصل فيه الأفراد ( قوله انها تقارن آخر اللفظ ) وتترتب عليه الزوائد الحاصلة بعد ذلك ومقابله أنها عقبه . وقيل يتبين بآخره حصوله من أوله وتجربى هذه الأقوال في كل ماسببه قولى كبقية صيغ العقود والحلول والأمر والنهى اه حج قال الرافى : وأجروه في السبب الفعلى اه حج أيضا والسبب الفعلى كالرضاع ( قوله يقارنها ) أى الصحة غالبا فلا يرد مالو باع بشرط الخيار للبائع وحده فان الملك لا ينتقل إلا بعد انقضاء الخيار على الأظهر الآتى ( قوله في ألفاظ تطلق ) أى تحمل ( قوله وقدمها ) أى الصيغة ( قوله وهذا أولى ) وجه الأولوية أن رعاية الخلاف بمجرد مقتضى استحقاقه التقدم من حيث ذاته وهو غير صحيح لما ذكره الشارح ( قوله الذى لا بد منه ) هذا اختيار لأحد شقين ذكرهما الرافى في ترديد له في المراد بكونهما شرطين ثانيهما أن المراد بالشرط أنه ما لا بد من تصوّره لتصور البيع وقد بسط الكلام عليه شيخنا الزيدى في حاشيته نقلا عن شرح البهجة

القول بل هذا الأفراد دليل تلك الإرادة فتأمل ( قوله وأن انتقال الملك يقارنها ) هذا لا يوافق قول جمع الجوامع وبصحة العقد ترتب أثره الصريح في أن الأثر الذى هو انتقال الملك مترتب على الصحة فيقع عقبها لا أنه يقارنها إلا أن يقال هذا الترتب من حيث الرتبة لا من حيث الزمان فلا ينافى مقارنته لها في الزمان بناء على ما عليه الأكثر أن العلة تقارن معلولها في الزمان . ثم اعلم أن ما ذكره الشارح هنا بقوله والذى يتجه الخ ليس هو مافي شرح الشهاب حجج لأن ذلك في أن الملك هل يوجد مقارنا لأخذ حرف من حروف الصيغة أو يقع عقبها أو يتبين بآخرها وقوعه من الأول وعبارته تنبيهه اختلف أصحابنا في السبب العرفى كصيغ العقود والحلول وألفاظ الأمر والنهى هل يوجد السبب كالمالك هنا عند آخر حرف من حروف أسبابها أو عقبه على الاتصال

أو يتبين بآخره حصوله من أوله إلى آخر ما ذكره فلا تعرض فيه للصحة أصلا خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ( قوله وقدمها ) يعنى الصيغة ( قوله إلا بعد اتصاف كونه الخ ) فيه قلاقة لا تخفى ، والأصوب وإنما المقصود كونه عاقدا وهو لا يتحقق إلا بالصيغة .



ولوفى بيع ماله لولده محجوره وعكسه أو يبعه مال أحد محجوريه للآخر ، وكذا في البيع الضمني لكن تقديرا كأعتق عبدك عنى بألف فيقبل فانه يعتق به كما سيدكره في الظهار لتضمنه البيع فلايرد عليه هنا وهل يأتى في غير العتق كتصدق بدارك عنى ألف بجامع أن كلا قرينة أو يفرق بأن تشوف الشارع إلى العتق أكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل وميل كلامهم إلى الثانى أكثر ( الإيجاب ) من البائع وهو صريحا ما يدل على التملك بعوض دلالة ظاهرة ،

( قوله لوفى بيع ماله لولده ) قد يشمل سفيها طرأ سفهه بعد بلوغه رشيدا إذا كان القاضى أباه أوجدّه وهو متجه ، وكذا إذا كان غيرها وأذن لهما في التصرف وهو محتمل سم على حج لكن هذه الثانية قد يخرجها قول الشارع محجوره لأنه محجور القاضى ( قوله محجوره ) هذا في الأب والجد ويتجه أن الأم إذا كانت وصية كذلك كما دل عليه كلام شرح الروض في باب الحجر اه سم على حج ودخل في محجوره الطفل والسفيه والمجنون ( قوله وكذا في البيع الضمنى لكن تقديرا الخ ) ببعض الموامش إلحاق التدبير بالعتق وفيه وقفة بأن التدبير تعليق عتق بالموت والتوكيل في التعليق لا يصح لأنه ملحق باليمين ( قوله كأعتق عبدك عنى بألف ) بقى مالوقال بعنيه وأعتقه فقال أعتقته عنك هل يصح أولا فيه نظر والأقرب الثانى لعدم مطابقة القبول للإيجاب وهل يعتق في هذه الحالة على المالك ويلغو قوله عنك أم لا فيه نظر والأقرب الثانى ( قوله فلايرد عليه ) أى البيع الضمنى لقوله وكذا في البيع الخ فلا إيراد ولا استثناء كما فعل بعضهم ( قوله وميل كلامهم إلى الثانى أكثر ) معتمد وسيأتى له في الظهار أنه لو قال لغيره أطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا من الخنطة عن كفارتى ونواها بقلبه ففعل أجزاءه في الأصح ولا يختص بالمجلس والكسوة كالإطعام قاله الخوارزمى انتهى وقد يقال إن ذلك ليس من البيع الضمنى لعدم اشتراط لفظ يدل على التملك من مالك الطعام والكسوة اه سم على حج ولعدم اشتراط رؤية ما أمره بالتصدق به بل هذا مثل مالو أمر الأسير غيره باستنقاذه أو بعمارة داره وشرط له الرجوع بمصارف وهو أنه قرض حكى ومع ذلك فيه شيء ( قوله الإيجاب من البائع ) الإيجاب من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى - فإذا وجبت جنوبها - وقد يتوقف في قوله ومنه الخ لأن المراد في الآية بالوجوب السقوط والمراد هنا إيجاد الشيء وتحصيله لاسقوطه ، وفي المصباح ووجب الحائط ونحوه وجبة سقط وأوجبت البيع بالألف فوجب ولم يبين مدلوله لكن ذكره بعد ووجب الحائط يدل على أن معناه غير السقوط الذى منه فإذا وجبت جنوبها - إذ المراد من سقوط الحائط انه دمه وزواله ومن إيجاب البيع تحصيله في الوجود الخارجى وهو مقتضى لزوال ملك البائع عن المبيع وزوال ملك المشتري عن الثمن المعين . اللهم إلا أن يقال جعله منه لمجرد المناسبة في السقوط ، فقوله بعثك كأنه أسقط ملكه عن المبيع وقوله اشترت أسقط به ملكه عن الثمن ، وقد يقال الأقرب جعله من وجب بمعنى ثبت فانه يقال لغة وجب الشيء وجبة سقط ووجب الشيء وجوبا ثبت ( قوله وهو ) أى الإيجاب ( قوله بعوض ) لم يذكرها حج ولغله لأن ذكر العوض شرط للاعتداد بالصيغة لاصراحتها وقوله بعثك دال على التملك دلالة ظاهرة .

مما اشتهر وكرر على السنة حملة الشرع وستأني الكناية وسواء أكان هازلا أم لا لقوله تعالى - إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم - مع الخبر الصحيح « إنما البيع عن تراض » والرضا أمر خفي لا اطلاع لنا عليه فجعلت الصيغة دليلا على الرضا فلا ينعقد بالمعاطاة وهي أن يتراضيا ولومع السكوت منهما . واختار المصنف كجمع انعقاده بها في كل ما يعده الناس بها بيعا وآخرون في محقر كرهيف . أما الاستحجار من بيع فباطل اتفاقا أي حيث لم يقدر الثمن كل مرة على أن الغزالي سامح فيه أيضا بناء على جواز المعاطاة وعلى الأصح لامطالبة بها في الآخرة أي من حيث المال بخلاف تعاطي العقد الفاسد إذا لم يوجد له مكفر كما هو ظاهر للرضا . أما في الدنيا فيجب على كل رد ما أخذه إن كان باقيا وبدله إن تلف ويجرى خلافها في سائر العقود المالية ثم الصريح هنا ،

( قوله مما اشتهر ) أي مأخذ الصراحة ( قوله وسواء أكان هازلا أم لا ) هل الاستهزاء كالهزل فيه نظر ويتجه الفرق لأن في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير أنه ليس راضيا وليس من الاستهزاء قصد اللفظ بمعناه . ويؤيده أن الاستهزاء يمنع الاعتداد بالاقرار اه سم على حج ( قوله لقوله تعالى ) علة لاشتراط الإيجاب ووجه الدلالة فيها أنه اقتصر فيها على مجرد التراضي والمراد ما يدل عليه فيشمل الهزل وغيره ( قوله واختار المصنف ) أي من حيث الدليل ( قوله في كل ما ) أي عقد وقوله بها أي بتلك الألفاظ كما يدل عليه قول الشيخ في شرح قول الروض في كل ما أي بكل ما انتهى ووجه الدلالة أنه جعل في معنى الباء المفيدة لكون مجرورها هو سبب الانعقاد وعليه فالأقوال الثلاثة متباينة ولا تنقيد المعاطاة بالسكوت بل كما تشمله تشمل غيره من الألفاظ النيرة المذكورة في كلامهم للصريح والكناية ( قوله بها ) أي المعاطاة ( قوله فباطل اتفاقا ) أي من الشافعية ( قوله حيث لم يقدر الثمن الخ ) أي ولم يكن مقداره معلوما للعاقدين باعتبار العادة في بيع مثله فيما يظهر فلو قدر من غير صيغة عقد كان من المعاطاة المختلف فيها ( قوله على أن الغزالي سامح فيه ) أي الاستحجار ( قوله وعلى الأصح لامطالبة بها ) أي بسبب المعاطاة أي بما يأخذه كل من العاقدين بالمعاطاة الخ قال حج في الزواجر : وعقد المعاطاة من السكبات وفي كلام بعضهم أنه صغيرة وأنه المعتمد خلافا لحج .

فرع - وقع السؤال في الدرس عما لو وقع بيع بمعاطاة بين مالكي وشافعي هل يحرم على المالكي ذلك لإعائته الشافعي على معصية في اعتقاده أم لا فيه نظر . والجواب عنه أن الأقرب الحرمة كما لو لعب الشافعي مع الحنفي الشطرنج حيث قيل يحرم على الشافعي لإعائته الحنفي على معصية في اعتقاده ومع ذلك هذا إنما يرجع فيه لمذهب المالكي هل يقول بحرمة ذلك عليه أم لا ثم رأيت سم على حج في الدرس الآتي قال مانصه : فرع باع شافعي لنحو مالكي ما يصح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي ينبغي أن يحرم ويصح لأن الشافعي معين له على المعصية وهو تعاطي العقد الفاسد ويجوز للشافعي أن يأخذ الثمن عملا باعتقاده حر ( قوله بخلاف تعاطي العقد الفاسد ) أي في المعاطاة ( قوله كما هو ظاهر للرضا ) قضيته أن غيرها من العقود الفاسدة كذلك انتهى سم على حج لكن قضية قول حج للرضا وللخلاف فيها أن ما اتفق على فساده فيه المطالبة ( قوله وبدله إن تلف ) وهو المثل في المثل وأقصى القيم في المتقوم ، وعبرة سم على منهج ثم المقبوض بعقد المعاطاة كالمقبوض بعقد فاسد .

( قوله في كل ما يعده الناس بها بيعا ) هو تابع في هذا التعبير لثمن الروض وفي فيه بمعنى الباء ليوافق قول الروضة ينعقد بكل ما يعده الناس بيعا ومن ثم حوّل شيخ الإسلام قول الروض في كل إلى قوله بكل ( قوله إذا لم يوجد له مكفر ) هذا التعبير ظاهر في أن المعاطاة من الصغائر وهو ما ذكر بعضهم أنه المعتمد خلافا لما في الزواجر .

(كبتك) ذا بكذا وهذا مبيع منك بكذا أو أنا بئعه لك بكذا كما يحسنه الأسنوي وغيره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى قياسا على الطلاق (وملكتك) ووهبتك كذا بكذا فالواو في كلام المصنف بمعنى أو ، وكونهما صريحين في الهبة إنما هو عند عدم ذكر ثمن وفارق أدخلته في ملكك حيث كان كناية باحتمال الملك الحسي وشريت وعوضت وفعلت ورضيت واشترى منى وكذا بمعنى ولك على وبتك ولي عليك أو على أن لي عليك أو على أن تعطيني كذا إن نوى به الثمن واستفيد من كاف الخطاب أنه لابد من إسناد البيع إلى جملة المخاطب ولو كان نائباً عن غيره فلو قال بت ليديك أو نصفك أو لانيك أو موكلك لم يصح والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح نعم لا يعتبر الخطاب في مسألة المتوسط كقول شخص للبائع بت هذا بكذا فيقول نعم أو بت ومثلها جبر أو أجل أو إى بالكسر ويقول للآخر اشتريت فيقول نعم أو اشتريت لانعقاد البيع بوجود الصيغة فلو كان الخطاب من أحدهما للآخر لم يصح كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى خلافاً لظاهر كلام الحاوي ومن تبعه إذ المتوسط قائم مقام مخاطبة ولم توجد وظاهر أنه لا يشترط في المتوسط أهلية البيع لأن العقد لا يتعلق

(قوله كبتك) قال حج وظاهر أنه يغتفر من العامى فتح التاء في التكلم وضمها في التخاطب لأنه لا يفرق بينهما ومثل ذلك إبدال الكاف ألفاً ونحوه اه سم على منهج وظاهره ولو مع القدرة على الكاف من العامى ومفهومه أنه لا يكتفى بها من غير العامى وظاهر أن محله حيث قدر على النطق بالكاف (قوله وأفتى به الوالد) أى بما يحسنه الأسنوي من قوله وهذا مبيع الخ (قوله ووهبتك) أى بخلاف ما رادفها كأعمرتك كما يأتي من أنه ليس صريحاً ولا كناية (قوله وكونهما) أى ما ملكتك ووهبتك (قوله وفارق) أى ما ذكر من ملكتك لأنه المحتاج للفرق دون وهبتك (قوله وشريت) عطف على كلام المصنف فهو من الصريح (قوله ورضيت) ظاهره الاكتفاء بذلك ولو مع تقدم لفظ البائع وفيه خفاء بالنسبة لفعلات ورضيت في الحالة المذكورة بخلاف ما لو تأخرا عن لفظ المشتري وعليه فيمكن تصويره بنحو رضيت أو فعلت يبيع هذا منك بكذا (قوله وبتك) ومثله هو لك بكذا على أحد احتمالين ثانيهما وهو المعتمد أنه كناية وعلى الأول يفرق بينه وبين جعلته لك الآتي بأن الجعل ثم محتمل وهنا لاحتمال انتهى حج ونازع سم في قوله وهنا الخ وقضيته إقرار كونه كناية وهو ظاهر (قوله فلو قال بت ليديك لم يصح) أى ما لم يرد بالجزء الكل اه سم على حج (قوله والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح) أى حيث قالوا إن تسكفل بجزء لا يعيش بدونه كالرأس صح والإفلا وذلك لأن إحضار ما لا يعيش بدونه متعذر بدون باقيه حيا (قوله ونحو الكفالة) اقتصر في غير هذا المحل على الكفالة فليست ما أرادها هنا بنحو الكفالة وقد يقال أراد أن مثل الكفالة ضمان إحضار الرقيق ونحوه من سائر أعيان الحيوانات (قوله فلو كان الخطاب من أحدهما للآخر) كأن قال بتنى هذا بكذا فقال نعم فلا ينافي ما سيأتي من قوله ولو قال اشتريت منك الخ لوجود الصيغة من المتبدي ثم بخلافه هنا وعبارة سم على منهج نعم ينبى أن يعتبر ما يربطها بالمشتري فالو قال بتنى هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت صح فلو قال بت هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت قد يتجه عدم الصحة وفقاً لعدم ربط بت بالمشتري فليتأمل جداً أى بخلاف بتنى المتقدم فإن فيه ربطاً بالمشتري حيث أوقع البيع على ضميره بخلافه في هذه (قوله أهلية البيع) كصبي ومجنون لهما نوع تمييز اه سم على حج عن مر .

(قوله فالواو في كلام المصنف) لاموقع للتفريع هنا فكان الأولى التعيير بالواو (قوله باحتمال الملك الحسى) عبارة التحفة كبعض نسخ الشارح لاحتمال الملك الحسى (قوله وفعلت ورضيت) أى والصورة أنه تأخر لفظ البائع كما يؤخذ من نظيره الآتى في القبول فليراجع (قوله وكذا معنى ولك على) لا يخفى أن هذا من جانب المشتري فكان الأولى تأخيره إلى مسائل القبول . واعلم أنه يوجد فى كثير من نسخ الشارح أو بتك ولي عليك وهذا كأن الشارح أولاً تبع فيه التحفة ثم شطب عليه وألحقه عقب قول المصنف الآتى لجعلته لك فجعله من من الكناية وأسندته إلى الشيخين فى الخلع .



به ولو قال اشترت منك هذا بكذا فقال البائع نعم أو قال بعثك فقال المشتري نعم صح كما ذكره في الروضة في النكاح استطرادا وإن خالف في ذلك الشيخ في الغرر وعلمه بأنه لا التماس فلا جواب ولو باع ماله لولده محجوره لم يتأت هنا خطاب بل يتعين بعته لابن وقبلته له وعلم من كاف التشبيه عدم انحصار الصيغ فيما ذكره فمنها صارفتك في بيع النقد بالنقد وقررتك بعد الانفساخ ووليتك وأشركتك (والقبول) من المشتري وهو صريحا ما دل على التمسك دلالة قوية كما مر (كاشترت وتمسكت وقبلت) وفعلت وأخذت وابتعت وصارفت وتقررت بعد الانفساخ في جواب قررتك وتعوضت في جواب عوضتك وقد فعلت في جواب اشترت مني ذا بكذا كما جزم به الرافعي في النكاح وفي جواب بعثك كما نقله الأسنوي عن زيادات العبادي ومع صراحة ما تقرر يصدق في قوله لم أقصد بها جوابا أي بل قصدت غيره . نعم الأوجه اشتراط أن لا يقصد عدم قبوله سواء أقصد قبوله أم أطلق هذا إن أتى به باغض الماضي كما أشعر به التصوير ، فلو قال أقبل أو اشترى أو أبتاع فالأوجه أنه كناية ومثله في ذلك الإيجاب (ويجوز تقدم لفظ المشتري) ولو بقيت يبيع هذا بكذا إلى أو لموكلتي ،

(قوله وعلم من كاف التشبيه) الأصوب كاف التخييل (قوله فمنها صارفتك) ومنها ما قدمه الشارح أيضا من الصيغ فكان ينبغي تقديم هذا عليه (قوله ومع صراحة ما تقرر) أي من جميع صيغ القبول بقرينة ما بعده (قوله نعم الأوجه الخ) لا موقع للفظ الاستدراك هنا فكان الأولى أن يقول إذا الأوجه الخ ليكون تعليلا للتفسير الذي ذكره .

(قوله وإن خالف في ذلك الشيخ في الغرر) أي شرح البهجة الكبير (قوله لم يتأت هنا خطاب) أي بخلاف غيره فلا يتعين فيه الخطاب ولا عدمه (قوله وقبلته له) .  
 فرع — قال بعث مالى لولدى وله أولاد ونوى واحدا ينبغي أن يصح ويرجع إليه في تعيينه مر اه سم على منهج (قوله ووليتك) أي ابتداء (قوله والقبول) قال في الأنوار ولواختلفا في القبول فقال أوجبته ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق بيمينه اه سم على منهج وحج (قوله وهو صريحا) أي حال كونه الخ (قوله على التمسك) أي بعوض (قوله كما مر) أي مما كرر واشتهر على ألسنة حملة الشرع (قوله وقبلت) قضيته الاكتفاء بما ذكر وإن لم يذكر العوض تنزيلا على ما قاله البائع وقضية المحلى خلافه حيث قال فيقول اشترته به انتهى فليتأمل وسيأتى للشارح أنه يجب ذكر الثمن من المبتدى وسكت عن المبيع قضيته أنه لا بد من ذكره منهما ولعل ما هنا أقرب للعلل المذكورة (قوله وفعلت) أي جوابا لقول البائع بعثك وينبغي عنه قوله الآتي وقد فعلت في جواب الخ (قوله قررتك وتعوضت) قضيته أن ذلك لا يكفي بعد الانفساخ في جواب بعثك ونحوه وهو قريب (قوله في جواب عوضتك) ليس بقيد بل هو مجرد تصوير وكذا قوله في جواب اشترت مني (قوله بل قصدت غيره) أي فلو قال أطلقت حمل على القبول (قوله نعم الأوجه الخ) هذا صريح في أنه ليس كناية وإنما هو صريح يقبل الصرف وقد يخالفه ما قرره الشارح في فصل أركان النكاح بعد قول المصنف ولو قال زوجتك فقال قبلت لم ينعقد على المذهب مما نصه وفي قول ينعقد بذلك لأنه ينصرف إلى ما أوجبه الولي فانه كالمعاد لفظا كما هو الأصح في نظيره من البيع وفرق الأول بأن القبول وإن انصرف إلى ما أوجبه البائع إلا أنه من قبيل الكنايات والنكاح لا ينعقد بها بخلاف البيع (قوله ويجوز تقدم الخ) أي كما يفهم من تعبيره بالواو في قوله والقبول ومفهوم قوله تقدم الضرر في المقارنة وهو ظاهر .

كما ذكره في التوكيل في النكاح لصحة معناها حينئذ لأن النكاح يحتاط فيه ما لا يحتاط في البيع بخلاف فعات ونحوهم إلا فيما مر (ولو قال بعني) أو اشتري مني هذا بكذا (فقال بعتك) أو اشتريت (انقذ البيع في الأظهر) لدلالة ذلك على الرضا فلا يحتاج بعده لنحو اشتريت أو ابتعت أو بعتك واحتماله لاستبانة الرغبة بعيد بخلاف أتبعني وتبعني واشتريت مني وتشتري مني ونحو اشتريت منك إذا تقدم لا خلاف في صحته ومقابل الأظهر لا ينعقد إلا إذا قال بعد ذلك اشتريت أو قبلت وظاهر تمثيله بعني يدل على تصوير المسئلة بالاستدعاء بالصريح والأوجه جريانه في الاستدعاء بالكناية، وبحث الأسنوي إلحاق ما دل على الأمر به كالمضارع المقرون بلام الأمر قال ولم أره منقولاً ثم ما ذكر صريح واستغنى عن التصريح به للعام بذلك من قوله (وينعقد) البيع (بالكناية) مع النية إذا اقترنت بكل اللفظ أو بنظير ما يأتي في الطلاق كل محتمل والثاني ظاهر إطلاقهم وقد يفرق بينهما بأن هذا الباب أحوط (كجعلته لك) أو بعتك ولي عليك كذا كما قاله الشيخان في الخلع أو خذه أو تسلمه،

(قوله كما ذكره) أي قياساً على ما ذكره الخ وقوله لأن النكاح علة للقياس (قوله لصحة معناها) أي الصيغة (قوله ما لا يحتاط في البيع) أي واكتفوا فيه بتقدم قبلت فيكتفي بها هنا بالطريق الأولى (قوله إلا فيما مر) أي بأن كانا مع التوسط وإلا فلا يكفي التقدم على ما مر (قوله بخلاف أتبعني) أي فلا يصح بشيء منها ومحلّه في تبعني وتشتري مني حيث لم ينوبهما البيع لما مر في قوله هذا إن أتى به بلفظ الماضي الخ (قوله بالكناية) أي كأن يقول المشتري اجعل لي هذا بكذا ناوياً للشراء فيقول البائع جعلته لك به أي ناوياً للبيع (قوله وبحث الأسنوي) معتمد (قوله المقرون بلام الأمر) كقوله لتبعني ذا بكذا وكذا يقال في جانب البائع لو قال لتشتري مني ذا بكذا قياساً على ما ذكره (قوله وينعقد البيع) عبارة حج وينعقد البيع من غير السكران الذي لا يدري لأنه ليس من أهل النية على كلام يأتي فيه في الطلاق وسيأتي في كلام الشارح أن المعتمد انعقادها انتهى وقوله من غير السكران ضعيف (قوله إذا اقترنت بكل اللفظ) جزم به شيخنا الزبدي في حاشيته (قوله أو بنظير ما يأتي في الطلاق) وهو الاكتفاء بمقارنة جزء من الصيغة على الراجح (قوله والثاني ظاهر إطلاقهم) في نسخة وهو الأقرب ونقل سم على منهج عنه أنه مال لما في هذه النسخة وجزم به حج قال والفرق بينهما أي البيع والطلاق فيه نظر (قوله بأن هذا الباب أحوط) أي لأنه معاوضة محضة وسبب لحصول المال المقتضى للتصرف وذلك حلّ لتقيد النكاح فيتوسع فيه لكن يعارض هذا تعليلهم عدم الوقوع فيما لو شك بأن العصمة محققة فلا تزول إلا بيقين (قوله أو بعتك ولي عليك كذا كما قاله الشيخان في الخلع) هذه ساقطة من بعض النسخ وسقوطها هو الموافق لما مر من أنه صريح على ما هو الظاهر من رجوع قوله فيما مر إن نوى به الثمن لقوله على أن تعطيني لكن في كلام سم على منهج ما يقتضي رجوعه له ولما قبله وعليه فلا يمتنع ذكرها هنا غاية أنه لا حاجة إليها مع ما مر على أنه قد يقال إن مجرد نية الثمن لا يقتضي نية البيع بقوله بعتك سيما حيث قلنا تشرط مقارنة النية لجميع اللفظ فالخالفه ظاهرة فليتامل (قوله أو خذه) ما لم يقل بمثله وإلا كان صريح قرض حج قال سم ظاهره وإن نوى البيع به وهل مثله ملكتك هذا بمثله ثم قضية التقييد في كلام حج بقوله ما لم يقل خذه بمثله أنه لو قال خذ هذا الدينار بدينار ونوى به البيع كان بيعاً وإن كان الدينار مثل ما بذله.

(قوله لأن النكاح يحتاط فيه) تعليل لمحدوف أي فهذا أولى لأن النكاح يحتاط فيه.

ولو بدون منى أو بارك الله لك فيه ولو لم يكن في جواب بعته ومن ذكر ذلك فهو مثال لا قيد ،  
وثامنتك وإن لم يذكره لأنه صلى الله عليه وسلم قال لبي النجار ثامنوني بحائطكم هذا فقالوا  
والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله وأبعد الزركشي حيث بحث صراحته أو هذا لك بكذا أو عقدت  
معك بكذا أو سلطتك عليه أو باعك الله بخلاف طلقك الله أو أعتقتك الله أو أبرأك حيث كان  
صريحاً لأن ما بعد البيع مما يستقل به من غير مشارك له فيه فتكون إضافته إلى الله صريحة  
وأما البيع ونحوه فلا يستقل به فتكون إضافته حينئذ كناية وليس منها أبحتكه ولو مع ذكر  
الثنى كما اقتضاه إطلاقهم وإن نوزع فيه لأنه صريح في الإباحة مجانا لا غير فذكر الثمن مناقض له  
وبه يفرق بينه وبين صراحة وهبتك هنا لأن الهبة قد تكون بثواب وقد تكون مجانا فلم ينافها  
ذكر الثمن بخلاف الإباحة ( بكذا ) لتوقف الصحة على ما ذكره ولو مع الصريح وسكت عنه ثم  
للعلم به مما هنا . ولا تكفى نيته خلافاً لبعض المتأخرين وهل الكناية الصيغة وحدها أو مع ذكر  
العوض وهو ماصورها به المصنف في الروضة كأصلها وفيه التفات إلى أن مأخذ صراحة لفظ الخلع  
في الطلاق ذكر العوض أو كثرة الاستعمال والأول أصح فتكون صورة الكناية الصيغة وحدها  
وهذا هو الأوجه فيصح العقد بها مع ذكر العوض وإنما انعقد بها مع النية ( في الأصح ) مع  
احتمالها قياساً على نحو الكناية والخلع ، وإنما اشترط ذكر الثمن لأنه يغلب على الظن إرادة  
البيع فلا يكون المتأخر من العاقدين قابلاً ما لا يدر به ولا ينعقد بها بيع أو شراء وكيل لزمه إسهاده  
عليه بقول موكله له بيع بشرط أو على أن تشهد بخلاف بيع وأشهد كما صرح به المرعشي واقتضاه

( قوله لأنه صلى الله عليه )  
وسلم قال لبي النجار  
ثامنوني الخ قد يقال  
المتبادر من هذا  
اللفظ المساومة أى اتفقوا  
معى على ثمن ولهذا لم يقل  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بكذا الذى لابد من  
ذكره فى الصيغة فعلم أنه  
لم يرد به الإيجاب فتأمل  
( قوله وهو ماصورها به  
المصنف فى الروضة ) أى  
وهنا ( قوله بقول موكله  
له بيع ) أى أو اشتر .

( قوله ولو بدون منى ) أى فى الصورتين ( قوله إلا إلى الله ) أى لاناخذ له ثمناً وإما نعطيه لك  
هبة ( قوله أو هذا لك بكذا ) ومن الكناية أيضاً هناك الله به فيما يظهر ( قوله لأن ما بعد البيع )  
من قوله بخلاف طلقك الله الخ ( قوله فتكون إضافته ) أى إلى الله ( قوله وليس منها ) أى  
الكناية ( قوله أبحتكه ) أى فهو لغو ( قوله وبين صراحة وهبتك ) أى فى البيع ( قوله ثم  
للعلم به ) أى فى الصريح ( قوله ولا تكفى نيته ) أى الثمن لا فى الصريح ولا فى الكناية ( قوله  
خلافاً لبعض المتأخرين ) مراده حجج ( قوله أو مع ذكر العوض ) قضية هذا الترديد الجزم بأن المفعول  
من الصيغة فتكفى مقارنة النية له إن قلنا تكفى مقارنة الجزء وفيه تردد فى سم على منهج فليراجع  
( قوله وفيه التفات ) أى ابتناء الأولى حذف الواو لأنه جواب السؤال وهو قوله وهل الكناية  
الصيغة وحدها ثم رأيت كذلك فى نسخة ( قوله والأول أصح ) هو قوله إن مأخذ الصراحة فى  
العوض لفظ الخلع وعليه فلا تكفى النية عند ذكر العوض مع خلون نحو جعلته لك عن النية وما  
ذكر من أن الأول هو الأصح قد يخالفه ما تقدم من أن مأخذ الصراحة الاشتهار والتكرار على لسان  
حملة الشرع ( قوله فتكون ) تفريع على قوله والأول الخ ( قوله فيصح ) تفريع على قوله وهذا  
الخ ( قوله مع احتمالها ) أى لغير البيع ( قوله على نحو الكتابة ) من النحو الإجارة وعبرة حجج  
على نحو الإجارة والخلع ( قوله والخلع ) أى وقد جزموا فيهما بالصحة مع الكناية ( قوله اشترط  
ذكر الثمن ) أى مع النية ( قوله ولا ينعقد بها ) أى بالكناية ( قوله بخلاف بيع وأشهد ) فإنه لا يلزم  
فيه الأشهاد وينعقد بالكناية قال سم على حجج لو ادعى الموكل هنا أنه أراد الاشتراط فينبى  
قبوله انتهى سم على حجج وعليه فلا يصح شراء الوكيل بالكناية ولو ادعى ذلك بعد العقد وحاف  
عليه تبين عدم الصحة فيكون هذا مستثنى من تصديق مدعى الصحة فيما لو اختلفا .



كلام غيره مالم تتوفر القرائن المفيدة لغلبة الظن وفارق النكاح بشدة الاحتياط له والكتابة لاعلى مائع أو هواء كناية فينعقد بها مع النية ولو لحاضر كما رجحه السبكي وغيره فليقبل فوراً عند علمه ويمتد خيارهما لانقضاء مجلس قبوله ولو باع من غائب كبعت دارى لفلان وهو غائب فقبل حين بلغه الخبر صح كما لو كان به بل أولى وينعقد البيع أو نحوه بالعجمية ولومع القدرة على العربية واستثنى ابن الرفعة من انعقاده بالنية السكران إذ لانية له كطلاقه والأوجه صحته منه فيهما إذ قوله نويت اقرار منه بها وهو مؤاخذ بالأقارير فكلامهم صريح في رد كلامه ومقابل الأصح عدم الانعقاد بها لأن المخاطب لا يدرى أخوطب يبيع أو بغيره ، ورد بأن ذكر العوض ظاهر في إرادة البيع ( ويشترط أن لا ) يتخلل لفظ لاتعلق له بالعقد ولو يسيراً بأن لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ولا من مستحباته كما فسره بذلك صاحب الأنوار ، فلو قال المشتري بعد تقدم الإيجاب بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت صح ، وهذا إنما يأتي على طريقة الرافعي . أما على ما حجه المصنف في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر كما في النكاح ، وقد يفرق بأن النكاح يحتاط له أكثر فلا يلزم من عدم استحبابه ثم خروجاً من خلاف من أبطل به عدم استحبابه هنا وشمل كلامه ما لو كان اللفظ ممن يطلب جوابه لتام العقد وغيره ،

( قوله مالم تتوفر القرائن )  
استثناء من قوله ولا ينعقد  
بها بيع أو شراء وكيل الخ  
أى مالم تتوفر القرائن على  
نيته البيع كأن حصل  
بينه وبين من عاقده مساومة  
واطلع عليها الشهود ثم  
عقدا على ذلك بالكناية  
( قوله وهو غائب ) مكرر  
بل موهوم ( قوله من انعقاده  
بالنية ) لعل صوابه بالكناية  
( قوله إذ قوله نويت إقرار  
منه بها ) أى فهو إنما  
أخذناه من جهة الإقرار  
وإلا فالسكران لا يتصور  
منه نية فالاستثناء ظاهر  
( قوله وغيره ) يعنى خصوص  
البادئ بالعقد وكان الأصوب  
حذفه من هنا كما حذفه  
الشهاب حجج لأنه سيأتى  
قريباً في شرح قول المصنف  
لا يطول الفصل بين لفظيهما  
الأنسب به مما هنا كالا يخفى

( قوله مالم تتوفر القرائن ) أل للجنس فيصدق بالقرينة الواحدة ( قوله لغلبة الظن ) كأن تقع مساومة بينهما ثم يتفقا على ثمن ويقصد به لفظ الكناية فيصح حينئذ بيعه وشراؤه بها كما يؤخذ ذلك من الفرق بين مالو قال بعنى فقال بعثك حيث جرى في الصحة به القولان بخلاف مالو قال زوجنى فقال زوجتكم حيث انعقد بلا خلاف بأن النكاح غالباً يسبقه خطبة بخلاف البيع ( قوله وفارق النكاح ) أى حيث لم ينعقد بالكناية ( قوله لاعلى مائع أو هواء ) أى أما عليهما فلغو ( قوله ويمتد خيارهما ) ظاهره أنه لا يعتبر للكاتب مجلس معين وإن علم وقت قبول المکتوب إليه فليُنظر سم على منهج وهو ظاهر ( قوله لانقضاء مجلس قبوله ) أى المکتوب إليه ( قوله فيهما ) أى البيع والطلاق ( قوله في رد كلامه ) أى ابن الرفعة ( قوله بأن لم يكن من مقتضاه ) ومنه إجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يظهر ومالو رأى أعمى يقع في بئر فأرشدته ( قوله والصلاة على رسول الله ) والظاهر أنه لو أراد قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ثم رأيت الزيدى ناقلاً له عن الأنوار ويتجه ضرر الاستعاذة ( قوله صح ) ومثله في الصحة مالو قال والله قبلت فيصح فيما يظهر ( قوله لكنه غير مضر ) أى فيكون من مصالحه اه زيادى ( قوله لتام العقد وغيره ) أى من المتعاقدين كما هو معلوم فلا يضر التخلل من المتوسط لأنه ليس بعاقده وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين اليدير وغيره سواء كان ممن يريد أن يتم العقد أو ممن انتضى لفظه ولا ينافيه قول حجج وأن لا يطول الفصل بسكوت مرید الجواب أو كلام من انتضى لفظه بحيث يشعر بالاعراض لأنه إنما اعتبر الحيثية لكونه في مقام تصوير طول الفصل وهو لا يقتضى عدم الضرر عند كون الفاصل يسيراً لأنه عمم في الفاصل من الكلام أولاً بقوله أن لا يتخلل لفظ الخ لکن نقل سم على منهج عن شرح الإرشاد أن الكثير يضر من فرغ كلامه بخلاف اليسير فليتأمل .

وهو كذلك كما حكاه الرافعي عن البغوي وإن اقتضى كلامه في كتاب الخلع أن المشهور خلافه وشمل أيضا قولنا لفظ الحرف الواحد وهو محتمل إن أفهم قياسا على الصلاة وإن أمكن الفرق ومنه يؤخذ أنه لا يضر هنا تخلل اليسير سهوا أوجها إن عذر وهو متجه ، نعم لا يضر تخلل قد كما صرحوا به أي لأنها للتحقيق فليست بأجنبية وأن لا ( يطول الفصل بين لفظيهما ) أو إشارتهما أولفظ أحدهما وكتابة أو إشارة الآخر والعبرة في التخلل في الغائب بما يقع منه عقب علمه أو ظنه بوقوع البيع له بسكوت يشعر بالإعراض ولو لمصلحة أو كلام أجنبي ولشائبة التعليق أو الجعالة في الخلع اغتفر فيه اليسير مطلقا ولو أجنبيا والأوجه أن السكوت اليسير ضار إذا قصد به القطع أخذا مما مر في الفاتحة ويحتمل خلافه ويفرق ( وأن ) يذكر المبتدئ الثمن فلا تكفي نيته كما مر وأن تبقى أهليتهما لتمام العقد وأن لا يغير شيئا مما تلفظ به إلى تمام الشق الآخر وأن يتكلم كلٍّ بحيث يسمعه من بقره عادة إن لم يكن ثم مانع ولو لم يسمعه الآخر وإلا لم يصح وإن حملته الريح .

( قوله بسكوت ) متعلق  
بالفصل في كلام المصنف  
( قوله أو كلام أجنبي )  
أي من انقضى لفظه كما  
هو كذلك في التحفة وعلى  
ما في الشرح فهو مكرر  
مع قوله السابق أو غيره  
بل إن أخذه على عمومته  
كان التكرير في الطرفين  
كما لا يخفى . والحاصل أن  
الشهاب حجج اقتصر فيها  
مر على قوله مما يطلب  
جوابه لتمام العقد واقتصر  
هنا على قوله أو كلام من  
انقضى لفظه وخصص  
كلامه الذي ذكره فيه  
للمناسبة التي لا تخفى .

( قوله وهو كذلك ) ووجهه أن التخلل إنما ضر لإشعاره بالإعراض والإعراض مضر من كل منهما فإن غير المطلوب جوابه لورجعه قبل لفظ الآخر أو معه ضر فكذا لو وجد منه ما يشعر بالرجوع والإعراض فتأمل يظهر لك وجهة ما اعتمده شيخنا انتهى سم على حجج ( قوله الحرف الواحد ) معتمد ( قوله وهو محتمل إن أفهم ) عبارة سم على حجج عطفها على ما شملته العبارة ، وكذا بغير المفهوم وهو محل نظر ( قوله إن عذر ) المراد بالعذر هنا أن يكون ممن يخفى عليه ذلك وإن لم يكن قريب عهد بالإسلام ولأنشأ بعيدا عن العلماء ( قوله نعم لا يضر تخلل قد ) عبارة حجج إلأنحو قد وإن ( قوله كما صرحوا به ) أي ولو لم يقصد بها التحقيق لأن الألفاظ إذا أطلقت حملت على معانيها وهذا ظاهر فيما لو أتى بها الثاني بعد تمام الصيغة من الأول وبقى الموقال بعثك بعشرة قد والظاهر أنه يضر كما يؤخذ من قول الشارح أنها للتحقيق و ببعض المواقش أنه لا يضر لأنها بمعنى فقط حتى كأنه قال بعثك بكذا دون غيره وفيه نظر لأن هذا المعنى ليس مستفادا من اللفظ إلا أن يقال استفادة المعاني من الألفاظ لا يشترط كونها وضعية بل يكفي انفعال المعنى منها كما في محرفات العوام وهو قريب ( قوله عقب علمه ) أما الحاضر فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب وكذا لو قال بعث من فلان وكان حاضرا لا يضر تكلمه قبل علمه انتهى سم على منهج عن مر وقضية قوله من فلان أنه لو خاطبه بالبيع فلم يسمع فتكلم قبل علمه ضر ولعله غير مراد وأن التعبير بالغائب جرى على الغالب من أن الحاضر يسمع ما خوطب به ( قوله بسكوت ) متعلق بقول المصنف أن لا يطول الفصل ( قوله أو كلام أجنبي ) عطف على بسكوت ( قوله مطلقا ) عمدا أو سهوا ( قوله أن السكوت اليسير ضار ) معتمد ( قوله إذا قصد به القطع ) عبارة الزيادة ولو قصد به القطع بخلاف القراءة لأنها عبادة بدنية محضة وهي أضيق من غيرها انتهى وهي تفيد الصحة مع قصد القطع فتوافق قوله هنا ويفرق ( قوله كما مر ) أي بعد قول المصنف بكذا من قوله ولا تكفي نيته خلافا لبعض المتأخرين ( قوله وأن تبقى أهليتهما ) احتراز به عما لو جن أو أغمى عليه وخرج به مالو عمى بينهما وكان مدعى ذا كرا فلا يضر ومعلوم من ذلك أنها موجودة في ابتدائه ( قوله لتمام العقد ) أي فيضرر زوالها مع التمام ( قوله ولو لم يسمعه الآخر ) وعليه فلو خاطبه بلفظ البيع وجهر به بحيث يسمعه من بقره ولو لم يسمعه صاحبه وقبل اتفاقا أو بلغه غيره

وأن يتم المخاطب لا وكياله أو موكله أو وارثه ولو في المجلس وأن لا يوقت ولو بنحو حياتك أو ألف سنة فيما يظهر كالنكاح كما يأتي ولا يعلق إلا بالمشيئة في اللفظ المتقدم بعتك إن شئت فيقول اشترت مثلاً لا شئت ما لم ينوبه الشراء بخلاف إن شئت بعتك فلا يصح كما أفاده السبكي وأفقي به الوالد رحمه الله تعالى لأن مأخذ الصحة أن المعلق تمام البيع لأصله فالذي من جهة البائع وهو إنشاء البيع لا يقبل التعليق وتامه وهو القبول موقوف على مشيئة المشتري وبه تكمل حقيقة البيع والفرق بين هذا وقوله إن كان ملكي فقد بعتك أن الشرط في هذا أثبتته الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الحاصل إذ لا يقع عقد البيع له إلا في ملكه ويؤيد ذلك ما قاله الماوردي من أنه لو قال وكتك في طلاق زينب إن شئت جاز أو إن شئت فقد وكتك في طلاقها فلا وهذا بخلاف بعتك إن شئت فيما يظهر أو بعتك إن شئت بعد اشترت منك وإن قبل بعده أو قال شئت لأن ذلك تعليق محض وكشئت مرادفها كأحييت، والأوجه امتناع ضم الثاء من النحوى مطلقاً لوجود حقيقة التعليق فيه وبالمالك كان ملكي فقد بعتك كما مر ونحو ذلك من إن كنت أمرتك بشراؤها بعشرين فقد بعتكها بها كما يأتي في الوكالة وإن كان وكيلي اشتراه لي فقد بعتك وقد أخبر به وصدق الخبر لأن إن حينئذ كاذ نظير ما يأتي في النكاح وكفى بعض صور البيع الضمني كأعتق عبدك عني بكذا إذا جاء رأس الشهر ويصح بعتك هذا بكذا

(قوله ويؤيد ذلك) أي  
مأمر في المشيئة (قوله  
بخلاف بعتك) أي  
فلا يصح ووجهه أنه علق  
في كل واحد منهما  
بمشيئته ومشية غيره  
(قوله والمالك) معطوف  
على قوله آنفاً بالمشيئة وفي  
نسخ وبالمالك وهي أوضح

صح وعبارة سم على حجج في أثناء كلام حتى لو قبل عبثاً فبان بعد صدور بيع له صح كمن باع مال أبيه الظان حياته فبان ميتاً انتهى وقول سم صح ظاهره أنه لافرق بين طول الزمن وقصره وهو ظاهر (قوله وأن يتم المخاطب) هذا أعم من قول من قال وأن يكون القبول ممن صدر معه الخطاب لشمول هذا لما لو سبق الاستيجاب (قوله كالنكاح) عبارة حجج أو ألف سنة على الأوجه ويفرق بينه وبين النكاح على ما يأتي فيه بأن البيع لا ينتهي بالموت بخلاف النكاح لكن جزم الشارح ثم بفساد النكاح مع الشرط المذكور وهو موافق لما اقتضاه قوله هنا كالنكاح كما يأتي وعمله ثم بأن الموت لا يرفع آثار النكاح كلها (قوله ما لم ينوبه الشراء) أي فيكون كناية (قوله وأفقي به الوالد) أي خلافاً لحجج (قوله والفرق بين هذا) اسم الإشارة راجع إلى قوله إن شئت بعتك (قوله فقد بعتك) أي حيث صح مع التقدم (قوله أن الشرط) وهو المالك (قوله في هذا) اسم الإشارة راجع إلى قوله إن كان ملكي (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق بين التقديم والتأخير للمشية (قوله جاز) أي اعتد به لأن الجواز يستعمل بمعنى الحل والصحة معاً كما ذكره عند قول المصنف يشترط لرفع الحدث والنجس ماء مطلق ثم قضيته أنه لو طلق الوكيل بعد قول الزوج إن شئت لم يقع طلاق وإن شئت وقضية قولهم في باب الوكالة إذا بطل خصوص الوكالة نفذ تصرف الوكيل بعموم الإذن وقوع الطلاق (قوله فيما يظهر) جزم به حجج، ففي قول الشارح فيما يظهر تعريض لحجج حيث جزم مع كون المسئلة ليست منقولة (قوله تعليق محض) أي فلا يصح (قوله مطلقاً) قابلاً أو محجياً (قوله وبالمالك) عطف على بالمشيئة انتهى سم على حجج (قوله وصدق الخبر) قضيته أنه لا يعتبر فيما لو قال إن كان ملكي ظن ملكه له حين التعليق ويؤيده ما يأتي فيما لو باع مال مورثه ظاناً حياته فبان ميتاً وعليه فيشكل الفرق بينه وبين ما لو قال إن كان وكيلي اشتراه لي الخ لأن حاصل مسئلة الوكيل يرجع إلى إن كان ملكي (قوله إذا جاء رأس الشهر) قال في الروض في باب الكفارة :



على أن لي نصفه لأنه بمعنى إلا نصنه وأن ( يقبل على وفق الإيجاب ) في المعنى كالجنس والنوع والصفة والعدد والحلول والأجل وإن اختلف لفظهما صريحا وكناية ( فلو قال بعثك ) كذا ( بألف مكسرة ) أو مؤجلة ( فقال قبلت بألف صحيحة ) أو حالة ، أو إلى أجل أقصر ، أو أطول أو بألف أو ألوف أو قبلت نصفه بخمسائة ( لم يصح ) كعكسه المفهوم بالأولى المذكور بأصله لقبوله ما لم يخاطب به . نعم في قبلت نصفه بخمسائة ونصفه بخمسائة إن أراد تفصيل ما أجمله البائع على ما ذكره بعض المتأخرين صح وإلا فلا لتعدد العقد حينئذ فيصير قابلا لما لم يخاطب به وفي بعثك هذا بألف وهذه بمائة وقبل أحدها بعينه تردد والأوجه عدم الصحة لاتفاء مطابقة الإيجاب للقبول ولا نظر إلى أن كلا عقد مستقل فهو كالو جمع بين بيع ونكاح مثلا ولا ينعقد البيع بالألفاظ المرادفة للفظ الهبة كأعمرتك وأرقتك ، كما جزم به في التعليقة

فرع قال إذا جاء الغد فأعتق عبدك عنى على ألف ففعل صح ولزم المسمى وكذا لو قال المالك أعتقه عنك على ألف إذا جاء الغد وقبل انتهى وقوله ففعل صح عبارة الروضة فصرح حتى جاء الغد فأعتقه عنه ، حكى صاحب التقریب عن الشافعي أنه ينعقد العتق عنه ويثبت المسمى عليه انتهى وقوله وقبل قال في شرحه في الحال انتهى سم على حج وقوله حتى جاء الغد مفهوما أنه لو قال حالا قبل مجيء الغد إذا جاء الغد أعتقه عنك عدم الصحة وهو ظاهر لأنه صريح في التعليق ( قوله وأن يقبل الخ ) تعبيره بالقبول جرى على الغالب من تأخره عن الإيجاب وإلا فحكم الإيجاب التأخر أو الاستيجاب كحكم القبول ( قوله في المعنى ) أي لا في اللفظ حتى لو قال وهبتك فقال اشتريت أو عكس صح مع اختلاف صيغتهما لفظا أو كانت صيغة أحدهما صريحا والآخر كناية انتهى حج لكن ينبغي فيما لو قال بعثك ذا بكذا فقال اتهمت أن يقول بذلك وإلا فلا يصح لانصرافه إلى الهبة فلا يكون القبول على وفق الإيجاب ( قوله والصفة ) أي وإن لم تختلف القيمة ، أو كانت قيمة ما قبل به أكثر ( قوله صح ) بقي ما لو قال بعثك نصفه بخمسائة ونصفه بخمسائة فقال قبلته بألف هل يصح أولا فيه نظر ونقل بالدرس عن الأنوار الصحة قال فإن أطلق أو قصد التعدد لم يصح اهـ وينبغي أن المراد بقصد الاجمال في كلام الأنوار أن المشتري قصد بقاء التعدد الذي ذكره البائع على حاله وأن مجموع الثمين ألف ( قوله وإلا فلا ) شمل ما لو أطلق لكن في حاشية سم نقلا عن الشارح أن المتجه الصحة في هذه ( قوله والأوجه عدم الصحة ) خلافا لحج حيث استوجه الصحة وقال ثم رأيت القاضي قال أظهر الصحة ويؤيد ما هنا ما في الروضة وأصلها في تفريق الصفقة أنه لو أوجب واحد لاثنين فقبل أحدهما لم يصح اهـ مع أنه تعددت الصفقة وقياس البطلان أنه لو كان المشتري ولي يقيم وقد قصد الشراء لليتيم ثم تبين زيادة ثمن أحدهما على ثمن للثمن بطل العقد فيهما جميعا إذ لو صح في الآخر لزم صحة قبول أحدهما دون الآخر فليتأمل الجمع بين بيع ونكاح حيث يجوز فيه قبول أحدهما فليراجع اهـ سم على حج . أقول : أقيد بفرق بأن النكاح ليس معاوضة محضة ومن ثم لم يتأثر بالشروط الفاسدة حيث لم تخل بمقصود النكاح لكن يشكل ما ذكره في مسألة الولي من الفساد على ما لو باع خلا وخمرا أو عبدا وحرًا وقبلهما المشتري فإن قبوله لاغ بالنسبة للخمر والحر إلا أن يقال لما كان كل من الحر والحر لا يقبل العقد كان ذكره في العقد بمنزلة العدم

( قوله كعكسه ) يعني عكس ما في المتن خاصة ( قوله على ما ذكره بعض المتأخرين ) يعني الشهاب حج وهذا التبري راجع إلى التقييد بارادة تفصيل ما أجمله البائع خاصة بدليل ذكره عقبه فليس راجعا لأصل الصحة وإلا لذكره عقب قوله صح فالشارح موافق لما اعتمده الزيادي كابن قاسم من الصحة سواء قصد تفصيل ما أجمله البائع أو أطلق . نعم عبارته تشمل الصحة وإن أراد تعدد العقد وهو غير مراد بدليل تعليقه للمفهوم الآتي بقوله ولتعدد العقد حينئذ لكن في ذكره المفهوم على هذا الوجه بعد التقييد الذي تبرأ منه فيما مر قلاقة لا تخفى . وملخص المراد منه أن الداخل تحت قوله وإلا فلا ما إذا أراد تعدد العقد خاصة بدليل تعليقه ( قوله فهو كما لو جمع بين بيع ونكاح مثلا ) من جملة المتن فكان ينبغي إسقاط لفظ وهو

تبعاً لأبي على الطبري فلا تكون صريحا ولا كناية خلافا لبعض المتأخرين ، ولو قال أسأمت إليك في هذا الثوب مثلا فقبل لم ينعقد بيعا ولا سلما كما سيأتي في كلامه ، ولا بد من قصد اللفظ لمعناه كما في نظيره من الطلاق ، فلو سبق لسانه إليه أو قصده لا لمعناه كتلفظ أعجمي به من غير معرفة مدلوله لم ينعقد على ماسيأتي ثم إن شاء الله تعالى ويجرى ذلك في سائر العقود ( وإشارة الأخرس ) وكتابته ( بالعقد ) ماليا أو غيره وبالحلف والنذر وغيرها إلا في بطلان الصلاة بها والشهادة والحث في اليمين على ترك الكلام فليست فيها كالنطق ولهذا صح نحو بيعه بها في صلاته ولم تبطل ( كالنطق ) به من غيره للضرورة ، وسيأتي في الطلاق أنه إن فهمها كل أحد فصريحة أو الفطن وحده فكناية « وحينئذ فيحتاج إلى إشارة أخرى . ثم شرع في الركن الثاني وهو العاقد ، وقدمه على المعقود عليه لتقدم الفاعل على المفعول طبعاً ، فقال ( وشرط العاقد ) بائعا أو مشتريا الإبصار كما سبذكره ، و ( الرشد ) يعني عدم الحجر ليشمل من بلغ مصلحا لدينه وماله ثم بذر ولم يحجر عليه ،

( قوله لتقدم الفاعل على المفعول ) لا يخفى أن المعقود عليه هو الثمن أو الثمن لانفس العقد إذ هو الصيغة وقد مرت والعاقد ليس فاعلا للثمن والمثمن وإنما هو فاعل للعقد وهو الصيغة . فان قلت : مراده بكونه فاعل المعقود عليه كونه عاقدا عليه لأنه إنما اتصف بكونه معقودا عليه بعد إجراء العقد عليه من العاقد فيلزم تقدمه عليه ، بهذا المعنى . قلت . وهو إنما يسمى عاقدا بعد وجود المعقود عليه أجرى عليه العقد فهما من الأمور النسبية ،

( قوله خلافا لبعض المتأخرين ) مراده حجج حيث جعلهما كنايةين ، بل نقل عن بعضهم صراحتهم ، ولعل الفرق بين هذين وبين ما تقدم من صحة وهبتك ذا بكذا أن لفظ الهبة لم يشمل على ما ينافي البيع بخلاف هذين فانهما يشتملان على التعليق المنافي للبيع ( قوله لم ينعقد بيعا ) أي لأن السلم يقتضي الدينية والعقد على معين فلا ينعقد بيعا لفساد صيغته ولا سلما لانتفاء كونه دينيا ( قوله ولا بد من قصد اللفظ ) ويصدق في ذلك كما يؤخذ من قوله قبل ، ومع صراحة ما تقرر يصدق في قوله لم أقصد بها جوابا ( قوله من غير معرفة مدلوله ) أي أما مع معرفة ذلك فينعقد به عند الاطلاق ويقبل منه ذلك حيث لا قرينة تدل على ما ادعاه ( قوله إلا في بطلان الصلاة ) شمل المستثنى منه النكاح فيقبل ويزوج موليته بالإشارة إذا فهمهما كل أحد ، وفيه في النكاح كلام فراجع ( قوله بها ) أي الإشارة ( قوله فكناية ) وإذا كانت كناية تعذر بيعه مثلا بها باعتبار الحكم عليه به ظاهرا كما هو ظاهر ، إذ لا علم بنيته ، وتوفر القرائن لا يفيد كسر اللهم إلا أن يقال إنه يكفي هنا نحو كتابة أو إشارة بأنه نوى للضرورة اه حجج ويفيده قول الشارح فيحتاج إلى إشارة الخ ( قوله لتقدم الفاعل ) أي وهو العاقد بصفة كونه عاقدا ( قوله على المفعول ) أي وهو المعقود عليه من حيث كونه معقودا عليه ( قوله بائعا أو مشتريا ) اقتصر عليهما لكون الكلام في البيع فلا ينافي أن عدم الحجر معتبر في سائر العقود « وعبارة المحلى : وشرط العاقد البائع أو غيره ( قوله يعني عدم الحجر ) أي أو مافي معناه كمن زال عقله بغير مؤثم فانه في معنى المحجور عليه كما يأتي ، وكتب عليه سم على حجج يمكن أن يقال المراد الرشد حقيقة أو حكما اه . أقول : وهو يرجع في المعنى لما ذكر الشارح بقوله يعني عدم الحجر ( قوله ليشمل من بلغ مصلحا لدينه ) أي ويتحقق ذلك بمضي زمان يحكم عليه فيه بأنه مصلح عرفا فما اقتضاه كلامه من أن العبرة بوقت البلوغ خاصة حتى لو بلغ قبل الزوال مثلا ولم يتعاط مفسقا في ذلك الوقت ثم تعاطى ما يفسق به بعد صح تصرفه غير مراد ( قوله ثم بذر ) أي أوفسق ، ومعلوم أنه لا يحجر عليه بالفسق .

ومن لم يعهد له تقدّم تصرف عليه بعد بلوغه وجهل حاله فإن الأقرب صحة تصرفه كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى كمن جهل رقة وحرّيته لأن الغالب عدم الحجر كالحرية ، ومن حجر عليه بفلس إذا عقد في الذمة بخلاف صبي ولو مرافقا ومجنون ومحجور عليه بسفه مطلقا وفلس بالنسبة لبيع عين ماله ، وإنما صح بيع العبد من نفسه لأنه عقد عتاقة ، ولو أتلّف الصبي أو تلف عنده ما ابتاعه أو اقترضه من رشيد وأقبضه له لم يضمن ظاهرا وكذا باطنا وإن نقل عن نص الأم خلافة ، واعتمده بعض المتأخرين « إذ المقبض مضيع لماله أو من صبي مثله ولم يأذن الوليان ضمن كل منهما ما قبض من الآخر ، فإن كان باذنهما فالضمان عليهما فقط لوجود التسليط منهما وعلى بائع الصبي ردّ الثمن لوليّه ، فلو ردّه لصبي ولو بأذن الولي وهو ملك الصبي لم يبرأ منه . نعم إن ردّه باذنه وله في ذلك مصلحة متعلقة ببدنه كما كحل ومشروب ونحوها برىء كما قاله الزركشي ولو قال مالك وديعة سلم وديعتي للصبي أو ألقها في البحر ففعل برىء لامتنال أمره

( قوله ومن لم يعهد له تقدّم تصرف عليه ) وجه الشمول لهذه أن المراد بالمحجور من علم الحجر عليه ولم يعلم انفكاكه ، وهذا لم يعلم بعد بلوغه حجر عليه لأنه بالبلوغ ذهب حجر الصبا ولم يعلم حجر يخلفه ، ومفهومه أنه لو عهد عليه ذلك لا تجوز معاملته إلا إذا علمنا رشده بعد ذلك وهو ظاهر ( قوله كالحرية ) نعم لو ادّعى والد بائع بقاء حجره عليه صدق بيمينه كما هو ظاهر خلافا لبعضهم لأصل دوامه حيثئذ . نعم ينبغي فيمن اشتهر رشده عدم سماع دعواه حيثئذ اه حج . وقضية قول الشارح ومن لم يعهد له تقدّم تصرف الخ عدم تصديق الولي ( قوله إذا عقد في الذمة ) هو بهذا القيد لا يحتاج في دخوله إلى التأويل المذكور . نعم يحتاج للتأويل لإخراج المفلس إذا تصرف في أعيان ماله ( قوله ولو مرافقا ) قال حج واختيار صحة ما اعتيد من عقد المميزين لا يعمل عليه ( قوله ومجنون ) عمومهم شامل لما لو حصلت له حالة تميز بحيث يعسرف الأوقات والعقود ونحوها إلا أن تعرض له حالة إذا حصلت ممن لم يسبق له جنون حملت على حدة الخلق وهو ظاهر فيما لو أفاق من جنونه وهو بتلك الحالة استصحابا لحكم الجنون « بخلاف ما لو حصلت له تلك الحالة ابتداء استصحابا لما كان عليه قبل كما صرحوا به في باب الحجر ( قوله وإنما صح بيع العبد ) أي ولو سفيها كما هو ظاهر إطلاقه لكن كونه عقد عتاقة يقتضي اشتراط الرشد ، وهو ظاهر ، ونقل بالدرس عن حج في معاملة الرقيق ما يصرح به ( قوله لأنه عقد عتاقة ) هذا التعليل لا يتأتى فيما لو وكل شخص العبد في أن يشتري نفسه من سيده لموكله مع أن بعضهم ذكر الصحة فيها ، ويوجه بأن منع تصرفه إنما هو لحق السيد وقد زال بعقده معه فأشبه ما لو باع الراهن العين المرهونة من المرتهن فانه جائز لعدم تقويت حق المرتهن ( قوله أو اقترضه ) ومشلهما ما يقتضي التملك من العقود ( قوله بعض المتأخرين ) منهم شيخ الاسلام في باب الحجر ( قوله ولم يأذن الوليان ) ظاهره وإن علم الولي بذلك وأقرّه ، ولو قيل بالضمان في هذه الحالة لم يكن بعيدا ( قوله ضمن كل ) أي لعدم إذن الولي ، والمراد أنه يثبت البذل في ذمة الصبي ويؤدّي الولي من مال الصبي ، وعليه فليس المراد بقولهم يضمن في ماله أنه يتعلق بعين المال كتعلق الأرض بالجاني ( قوله فالضمان عليهما ) أي الوليين أو باذن أحدهما فالضمان عليه فيما أذن فيه لموليه ( قوله وهو ملك الصبي ) أي أما إذا كان ملك الولي فانه يبرأ لأن الولي هو المضيع لماله ( قوله نعم إن ردّه ) أي البائع باذنه أي الولي ( قوله وله ) أي الصبي ( قوله برىء ) أي البالغ ( قوله سلم وديعتي للصبي ) سواء عينه أو أطلق ( قوله ففعل برىء ) أي وإن أثم ، فلو أنكر صاحب الوديعة الإذن صدق بيمينه

( قوله ومن حجر عليه بفلس الخ ) هذا لا يحتاج في شموله إلى التحويل الذي ذكره الشارح فعطنه على ما قبله فيه مساهلة .



بخلاف مالو كان ديناً ، إذ مافي الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح ، ولو أعطى صبي دينارا لمن ينقده أو متاعا لمن يقومه ضمن الآخذ إن لم يردده لوليه إن كان ملك الصبي أو لمالكه إن كان لغيره ولو أوصل صبي هدية إلى غيره وقال هي من زيد مثلا أو أخبر بالدخول عمل بخبره مع ما يفيد العلم أو الظن من قرينة ، وكالصبي في ذلك الفاسق ، ويصح بيع السكران المتعدي بسكره مع عدم تكليفه على الرجوع ولوروده على مفهوم قول أصله التكليف كالسفيه على منطوقه أبدله بالرشد ليشمله بالمعنى الذي قررناه ، ولا يرد عليه من زال عقله بغير مؤثم لكونه ملحقا بالحجور عليه (قلت : وعدم الإكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق لعدم الرضا وقد قال تعالى - إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم - بخلافه بحق كأن أكره رقيقه عليه أو أكره غيره ولو بباطل على بيع مال نفسه ،

لأن الأصل عدمه ( قوله بخلاف مالو كان ديناً ) أى فلا يبرأ منه ، وكالدين خبز الوظائف ودراهم الجامكية إذا دفعهما من هاتحت يده للصبي ( قوله لم ينقده ) بابه نصر مختار ( قوله عمل بخبره ) أى فان تبين كذبه وجب عليه رده إن كان باقيا ورد بدله إن كان تالفا ( قوله وكالصبي في ذلك ) أى إيصال الهدية والاخبار بالدخول ( قوله والفاسق ) ومثله الكافر ( قوله ولوروده ) أى السكران ( قوله بالمعنى الذي قررناه ) أى في قوله يعنى عدم الحجر ( قوله فلا يصح عقد مكره ) قال في شرح العباب ومحلّه إن لم يقصد إيقاع البيع ، والأصح كما بحثه الزركشي أخذا من قولهم لو أكره على إيقاع الطلاق فتصد إيقاعه صح لقصد اه سم على حجج ، وقوله في ماله : أى وكذا في مال غيره حيث كان المكره له غير ماله كما يفهم من قوله أو أكره غيره الخ ، ويؤخذ من تشبيهه بالطلاق أن مثل ذلك مالو أكرهه على بيع أحد هذين فباع واحدا منهما بعينه فان تعيينه مشعر باختياره كما لو أكرهه على طلاق إحدى زوجتيه فطلق واحدة بعينها . وأما لو عين له هنا أحدهما وأكرهه عليه فلا يصح ( قوله في ماله ) أشار به إلى أنه كان ينبغي التقييد بهذا القيد في كلام المصنف لأن عمومته شامل لما لو أكره غيره على بيع مال نفسه فيبطل به البيع وليس مرادا فان عقده صحيح ( قوله لعدم الرضا ) قال حجج وليس منه : أى من الإكراه خلافا لمن زعمه قول مجبر لها لا أزواجك إلا إن بعته مثلا كذا اه وكتب عليه سم كأن وجهه أن لها مندوحة عن البيع له لأنها إذا طلبت التزويج فامتنع زوجها الحاكم لكن انظر لو جهلت أن لها مندوحة واعتقدت أن لا طريق إلا البيع هل يصح أولا اه . أقول : قد يقال الأقرب عدم الصحة لاضطرارها إليه حينئذ فيكون امتناعه من تزويجها كما لو هدها باتلاف مال لها بل أولى فلا يقال إن امتناعه لا يتحقق فيه معنى الإكراه لأن الإكراه هو التهديد بعقوبة عاجلا ظاهرا لأننا نقول ليست العقوبة خاصة بنحو الضرب بل شاملة لمثل العصب وهذا في معناه ( قوله بخلافه بحق ) ومن الإكراه بحق مالو أكره الحاكم في زمن الغلاء على بيع مازاد على حاجته الناجزة ومنه أيضا مالو طالبه المستحق ببيع ماله ووفاء دينه فالف بالطلاق الثلاث أنه لا يبيع فأكره الحاكم على البيع فباع صح وهو مقتضى ما ذكره حجج في باب الطلاق من أنه لو حلف لا يكلم زيدا فأكره الحاكم على تكليمه لم يحث عدم وقوع الطلاق هنا لوجود الإكراه لكن مقتضى كلام الشارح ثم الحث ( قوله كأن أكره رقيقه عليه ) أى على بيع عين ماله أو الشراء بعين المال ومثل رقيقته من يستحق منفعته كوصى له بها ومؤجر ( قوله ولو بباطل ) أى بأن كان غير مالك لمنفعته ( قوله على بيع مال نفسه ) مفهومه أنه لا يصح إكراه الولى في مال موليه ، وأما غير مراد وأن المراد بماله ماله عليه ولاية فيدخل الولى في مال موليه والحاكم في مال الممتنع أخذا من العلة ومحلّه في الولى حيث جازله التوكيل كأن يحجز عن المباشرة

فانه يصح إذ هو أبلغ في الإذن فيهما أو تعين بيع ماله لوفاء دينه أو شراء مال أسلم إليه فيه فأجبره الحاكم عليه بالضرب وغيره وإن صح بيع الحاكم له لتقصيره ، ويصح بيع المصادر مطلقا ، إذ لا إكراه ظاهرا (ولا يصح شراء) يعنى تملك (الكافر) ولو مرتدًا لنفسه أو لمثله بنفسه أو بوكيله ولو مسامحا (المصحف) يعنى مافيه قرآن وإن قلّ ولو كان في ضمن نحو تفسير أو علم فيما يظهر . نعم يتسامح بملك الكافر الدراهم والدنانير التي عليها شيء من القرآن للحاجة إلى ذلك ويأحق بها فيما يظهر ما عمت به البلوى أيضا من شراء أهل الذمة الدور .

(قوله فانه يصح) أى ولا يحث لو كان حلف أن لا يبيع لأنه مكروه وفعله كلا فعل (قوله فأجبره الحاكم) أفهم أنه لا يصح لو باعه باكره غير الحاكم ، ولو كان المكروه مستحق الدين وهو ظاهر لأنه لا ولاية له . نعم إن تعذر الحاكم فيتجه الصحة باكره المستحق أو غيره ممن له قدرة أو بتعاطيه البيع بنفسه كمن له شوكة مثل شاد البلد ومن في معناه لأن المقصود إيصال الحق لمستحقه . هذا ولصاحب الحق أن يأخذ ماله ويتصرف فيه بالبيع إن لم يكن من جنس حقه ويحصل حقه به وأن يملكه إن كان من جنس حقه لأنه ظافر ومنه ما يقع في مصرنا أن بعض الملتزمين بالبلاد يأخذ غلال الفلاحين ونحوها لامتناعهم من أداء المال أو هربهم فيصح بيع الملتزم له ويحل الأخذ منه حيث وجدت شروط الظفر (قوله ويصح بيع مال المصادر مطلقا) أى ظاهرا وباطنا علم له مال غيره أولا . قال حج ويحرم الشراء منه وأقره سم وقد يتوقف في الحرمة لأن غرض البائع الآن تحصيل ما يتخلص به فأشبهه ببيع لما يحتاجه لنفقة عياله وقد قال فيها بالجواز بل لوقيل بإثابة المشتري حيث قصد بالشراء منه إنقاذه من العقوبة لم يبعد (قوله الكافر) أى يقينا ، فلو كان مشكوكا في كفره فينبغي أن يقال إن كان في دار الاسلام صح وإن كان في دار الكفر لم يصح لأن أصل الكفر أخذًا من قوله السابق كمن جهل رقه وحرّيته لأن الغالب عدم الحجر ، ثم رأيت في كلام سم على بهجة مانعه قوله ويهدى من تشتري له السنن الخ لو شك في إسلامه ، فان كان بدار الإسلام فيتجه الصحة لأنه محكوم شرعا بإسلامه وإن كان في دار الكفر فهل يصح أيضا لأن الكفر مانع ، والأصل عدم المانع أو لا يصح لأن الإسلام شرط في صحة هذا البيع وهو مشكوك فيه ولأن الظاهر أنه محكوم بكفر من بدار الكفر بدليل أنه يحكم بكفر اللقيط إذا لم يعلم بهامسلم فيه نظر ، ولعل المتجه الثاني فليتأمل اهـ (قوله المصحف) خرج جلده المنفصل عنه فانه وإن حرم مسه للحدث يصح بيعه للكافر كما أفتى به شيخنا الرملى .

فرع — اشترى مسلم وكافر مصحفا فالمعتمد صحته للمسلم في نصفه م ر اه سم على حج (قوله مافيه قرآن) ولو تميمة ، ثم قال وهل يشمل مافيه قرآن ولو حرفا ، ويحتمل أن الحرف إن أثبت فيه بقصد القرآنية امتنع البيع حيثئذ والإفلا اه سم على حج (قوله نعم يتسامح الخ) هل يأتى مثل ذلك في الخاتم فيه نظر ، وينبغي أن يقال إن قصد به التمييز جاز بيعه له والإفلا (قوله للحاجة إلى ذلك) أى لحاجتهم إلى ذلك والمنع لهم من التعامل بها لإضرارهم وقد أمرنا بعدمه وظاهره ولو كان في البلد غيرها وتيسرت المعاملة به لما في المنع من الإضرار لهم في الجملة (قوله من شراء أهل الذمة الخ) خلافا لحج هنا لكنه وافق م ر في شرح الإرشاد سم حيث قال بالبطلان فيما كتب عليه قرآن منها دون غيره تقريرا للصققة .

وقد كتب في سقفها شيء من القرآن فيكون معتفرا للساحة به غالبا إذ لا يقصد به القرآنية كما سموا نعم الجزية بذكر الله مع أنها تتمرغ في النجاسة ، نبه على ذلك الزركشي ، ومثل القرآن الحديث ولضعيفا فيما يظهر إذ هو أولى من الآثار الآنية وكتب العلم التي بها آثار السلف لتعريضها للامتحان بخلاف ما إذا خلت عن الآثار وإن تعلقت بالشرع ككتب نحو ولغة خلافا لبعضهم ، ويمنع الكافر من وضع يده على المصحف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وإن رجي إسلامه بخلاف تمكنه من القراءة لما في تمكنه من الاستيلاء عليه من الإهانة ، ويكره بيع المصحف بلا حاجة لأشراؤه ( و ) لا تملك الكافر ولو بوكيله ( المسلم ) ولو بطريق تبعيته لغيره ، ومثله في ذلك المرتد ،

( قوله إذ لا يقصد به

القرآنية ) قضيته أنه

لا يبطل الإيصال ما قصد به

القرآنية ويرد عليه

ما مر من القرآن المكتوب

في ضمن علم أو نحوه ثم

إن كون ما ذكر لم يقصد

به القرآنية في مقام المنع

إذ لا صارف له عن القرآنية

بل إنما كتب للتبرك

بالقرآن من حيث إنه

قرآن كما لا يخفى . نعم هو

لم يقصد به الدراسة فلو علل

به لكان له وجه ( قوله

نعم الجزية ) صوابه نعم

الصدقة وقوله بذكر الله

الأوضح باسم الله ( قوله

ككتب نحو ولغة ) أي

وفقه كما في شرح الروض

( قوله وقد كتب في سقفها ) أي أوجدها للعلة المذكورة ( قوله فيكون معتفرا ) أي وعليه فلو أراد البائع محو الآيات بعد البيع فهل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الحرمة لأنه بالبيع امتنع عليه التصرف فيها ويثبت للمشتري الخيار إن فعل ذلك قبل قبض المشتري له ولو كان ذلك بعد قبض المشتري له لزمه أرش نقصه إن نقصت قيمته بذلك ( قوله للساحة ) وينبغي أن مثل ذلك الثوب المكتوب عليه القرآن لعدم قصد القرآنية بما يكتب عليه إلا أن يقال الغالب فيما يكتب على الثياب أن يقصد به التبرك للابس فأشبهه التمام على أن في ملاسته لبدن الكافر امتنانا له ، ولا كذلك ما يكتب على السقوف وفي حج مانعه : أو على نحو ثوب أوجدار ماعدا النقد للحاجة ( قوله ومثل المصحف التوراة والإنجيل فيمتنع إذا لم يعلم تغييرها ( قوله ولضعيفا ) أي وذلك لأننا لم نقطع بنسبته عنه صلى الله عليه وسلم وخرج بالضعيف الموضوع ( قوله وكتب العلم التي بها آثار السلف ) كالحكايات الماثورة عن الصالحين اه زيادى وفي سم على حج : ولا يبعد أن أسماء الأنبياء سيما نبينا كالأثار اه ونقل عن العلامة شيخنا سليمان البابلي تخصيص ذلك بمن لا يعتقد تعظيم ذلك النبي كالنصارى بالنسبة لسيدنا موسى انتهى . أقول : وفيه وقفة وينبغي الأخذ باطلاقهم وينبغي أن مثل ذلك أسماء صلحاء المؤمنين حيث وجد ما يعين المراد بها كأبي بكر بن أبي قحافة ( قوله لتعريضها للامتحان ) يؤخذ من هذا بالأولى أنه يحرم على المسلم إذا استفتاه ذمى أن يكتب له في السؤال والجواب لفظ الجلالة فتنبه له فإنه يقع كثيرا الخطأ فيه ( قوله ككتب نحو ) أي إن خلت عن بسم الله كما هو ظاهر ( قوله خلافا لبعضهم ) تبعه حج ( قوله لتجليده ) ظاهره وإن احتيج للتجديد وأنحصر في الكافر وهو ظاهر لأن غاية ما يترتب على عدم تمكنه منه نقصان ورقه أو تلفه ولم ينظروا له في غير هذه الصورة ( قوله بخلاف تمكنه من القراءة ) أي إذا رجي إسلامه بأن فهم ذلك من حاله . أما إذا لم يرج إسلامه فإنه يمنع منها ، والمخاطب بالمنع الحاكم لا الأحاد لما فيه من الفتنة ( قوله ويكره بيع المصحف ) خرج به المشتل على تفسير وظاهره وإن كان التفسير أقل من القرآن أو أكثر وكتب العلم والحديث ولوقدسيا فلا يكره بيعه ( قوله بلا حاجة ) أي فلا كراهة فيه لحاجة وقوله لأشراؤه أي فلا كراهة فيه مطلقا اه سم على حج ( قوله والمسلم ) أي المنفصل فيصح بيع الأمة الحامل بمسلم عن شبهة لا تقتضي حرية الولد بأن ظنها المسلم زوجته الأمة لا تتفاء الإذلال عنه وإن قلنا ان الحمل يعلم مادام الحمل ثم بعد



لبقاء علقه الإسلام فيه أو بعض أحدها وإن قلّ ولو بشرط عتقه (في الأظهر) لما فيه من إذلال المسلم ومقابل الأظهر يصح ذلك ويؤمر بإزالة ملكه وحكي في الروضة القطع بالبطان في المصحف وفرق الشافعي في الأمّ برجاء العتق والرافعي بأن العبد يمكنه الاستغاثة ودفع الذل عن نفسه، ولو اشترى الكافر ما ذكر لمسلم صحّ وإن لم يصرح بالسفارة لانتفاء المخذور، ويفارق منع إنابة المسلم كافراً في قبول نكاح مسامة باختصاص النكاح بالتعبد لحرمه الألبان وبأن الكافر لا يتصور نكاحه لمسامة بخلاف ملكه لمسلم كما سيأتي (إلا أن يعتق) أي يحكم بعتقه (عليه) بدخوله في ملكه كبعضه أو أصله ومن قرأ أو شهد بحريته ومن قال لملكه اعتقه عفى وإن لم يذكر عوضاً إذ الهبة كالبيع (فيصح) بالرفع كما قاله الشارح أي فانه يصح شراؤه لفساد معنى النصب إذ لو كان كذلك لكان من مدخول الاستثناء فيلزم استثناء الشيء من نقيضه أي يلزم استثناء الصحة من عدم الصحة وهو فاسد (في الأصح) لانتفاء إذلاله لعتقه والثاني لا يصح إذ لا يخلو عن الإذلال (ولا) تملك الذمي في دار الحرب ولا (الحربي) ولو مستأمناً كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لأن الأمان عارض والحاربة فيه متأصلة (سلاحاً) وهو هنا كل نافع في الحرب ولودرعا وفرنسا بخلافه

(قوله أو أصله) لاجابة  
إليه بعد قوله كبعضه  
(قوله أي يلزم استثناء  
الصحة من عدم الصحة)  
أي لأن المعنى حينئذ  
فلا يصح إلا أن يصح .

انفصاله يحال بينه وبينه بجعله تحت يد مسلم ثم رأيت في سم على حج ويفهم منه بالأولى أن سيدها لا يكاف بيعها إزالة للملك عن المسلم (قوله لبقاء علقه الإسلام فيه) خرج بالمرتد المنتقل من دين إلى آخر فانه لا يمتنع بيعه للكافر انتهى زيادى (قوله أو بعض أحدها) أي المسلم والمرتد (قوله وإن لم يصرح بالسفارة) أي ونوى بذلك الموكل ع اه سم على منهج ومفهومه البطان حيث لم يصرح بالسفارة ولا نوى الموكل وإن وكله في شراء مسلم أو مصحف بعينه وهو ظاهر، وفي المختار: سفر بين القوم يسفر بكسر الفاء سفارة بالكسر أي أصلح بين القوم انتهى ومثله في الصباح والصباح والقاموس ولم يتعرّضوا للسفارة بمعنى الوكالة المعبر بها هنا فلتراجع هل هي بكسر السين أيضاً أو بفتحها (قوله ومن قرأ أو شهد) أي صورة، وعبارة سم على حج أي وإن لم تصح شهادته إذ لا تنقص عن الإقرار (قوله ومن قال) أي الكافر (قوله إذ لو كان كذلك) أي بالنصب (قوله ولو مستأمناً) أي معاهداً وظاهره ولو بدارنا ويدل عليه اقتصاره في بيان المفهوم على النفي بدارنا الآتي في قوله بخلاف الذمي في دارنا .

فرع -- لو باع العبد الكافر من حربي فالظاهر امتناعه بقياس الأولى على آلة الحرب إلا أن يقال الغرض الظاهر من الآلة والحيل القتال ولا كذلك العبد انتهى وهذا الثاني هو مقتضى تعليل صحة بيع الحديد بأنه لا يتعين جعله عدّة حرب وقد جزم شيخنا في شرح الإرشاد بنقل الصحة اه سم على منهج (قوله سلاحاً) كما ذكره الرافعي في الشرح في المناهي انتهى محلي . أقول : نبه به على أنه من زيادته على المحرّر لاعلى كلام الرافعي مطلقاً بخلاف ما قبله . وقال سم على حج : هل كالسلاح السفن لمن يقاتل في البحر أولاً لعدم تعيينها للقتال فيه نظر ويتجه الأول كالخيل مع عدم تعيينها للقتال انتهى (قوله بخلافه) أي السلاح .

في صلاة الخوف لاختلاف ملحظهما أو بعضه لأنه يستعين به على قتالنا فالمنع منه لأمر لازم لذاته فألحق بالدائي في اقتضاء المنع الفساد بخلاف الذي بدارنا لكونه في قبضتنا ، وقيد بعضهم بما إذا لم يخش دسه إلى أهل الحرب ويغلب على الظن ذلك بقرينة والباغي وقاطع الطريق لسهولة تدارك أمرهما وأصل السلاح كالحديد لاحتمال أن يجعله غير سلاح ، فإن ظن جعله سلاحا حرم وصح كبيعته لبإغ أوقاطع طريق ( والله أعلم ) أما ارتهان واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف فجاز من غير كراهة فإن استأجر عينه كره . نعم يؤمر بوضع الرهون عند عدل ويستنيب مسلما في قبض المصحف لحدته وبايجار المسلم لمسلم كما يؤمر بإزالة ملكه عنه ولو بنحو وقف على غير كافر كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى أو بكتابة الرقيق وإن لم يزل بها الملك ،

( قوله في صلاة الخوف ) أي فإن المراد به ثم ما يدفع لامتناع ( قوله أو بعضه ) أي شائعا ( قوله لأنه يستعين ) أي مظنة الاستعانة ليكون لازما اه سم على حج والمراد أنه إذا حملت الاستعانة على ظاهرها لم تكن لازمة للبيع ( قوله وقيد بعضهم ) أي ما ذكر من الصحة قال حج ويردّه ما يأتي في جعل الحديد سلاحا فالتجّه أنه مثله وقد يفرق بأن الحديد لا يصلح بذاته للحرب ولا كذلك السلاح فانه بذاته صالح وحيث خشي دسه لهم كان بمنزلة بيعه منهم ( قوله ويغلب على الظن ذلك ) أي الدس ( قوله والباغي ) عطف على الذي ( قوله وأصل ) أي وبخلاف ( قوله لاحتمال الخ ) يؤخذ من هذا جواب حادثه وقع السؤال عنها وهي أن طائفة من الحريين أسروا جملة من المسلمين وجاءوا بهم إلى محلة قريبة من بلاد الإسلام وطلبوا من أهل تلك المحلة أن يفتدوا أولئك الأسرى بمال فوافوهم على قدر معلوم من الدراهم ثم لما شرعوا في إحضار الدراهم اختلفوا وامتنعوا من قبولها وقالوا لانطاعتهم إلا ببر ونحوه مما نستعين به على الذهاب إلى بلادنا وإلا فنذهب بهم حيث شئنا فوق السؤال عن ذلك هل يجوز أو يحرم لما فيه من إغاثتهم على قتالنا . وحاصل الجواب أن قياس ما هنا من جواز بيع الحديد لهم جواز الاقتداء بما طلبوه من القمح ونحوه لأنه ليس من آلة الحرب ولا يصلح لها بل يؤخذ مما سيأتي في الجهاد من استحباب افتداء الأسرى بمال استحباب هذا وتوهم أنهم يستعينون به على قتالنا مفسدة متوهمة واستخلاص الأسرى مصلحة محققة فلا تترك للفسدة المتوهمة فاحفظه فانه مهم وقضية قوله لاحتمال أن يجعله الخ أنه لو أخبر معصوم بجعلهم له عدّة حرب عدم صحة بيعه لهم وهو محتمل وعليه فيفرق بينه وبين مالونام غير ممكن وأخبره معصوم بعدم خروج شيء منه حيث قيل فيه بالنقض بأن الشارع جعل النوم نفسه ناقضا إقامة للظنة مقام اليقين ( قوله وصح كبيعته ) ولعله لم ينظر إلى هذا الظن لعدم صلاحيته للحرب بهيئته بخلاف مالوخيف دسه إليهم فانه لا يصح لصلاحيته للحرب بتلك الهيئته ( قوله أما ارتهان ) أي الكافر ذلك من مسلم ( قوله ونحو المصحف ) أي بأن رجي إسلامه واستعاره ليدفعه لمسلم يلقنه منه ( قوله فإن استأجر عينه ) أي ولو لخدمة مسجد للمسلمين لأن فيه إذلالا له ( قوله لحدته ) مفهومه أنه يقبض المسلم بنفسه ويخالفه ما ذكره سم على منهج حيث قال إن الحاكم هو الذي يقبضه ( قوله وبايجار المسلم لمسلم ) مفهومه أنه لا يكفي أن يؤجره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضا بإيجاره وهكذا وهو متجه اه سم على حج ولعله حيث فهم من حاله أن الغرض من ذلك التلاعب بالمسلمين وإبقاؤه في سلطنة الكفار وإلا فلأمانع من إيجاره إلى كافر وهو يؤجره إلى كافر آخر إن ظن أن ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم هذا. وبقى ما لو استعاره أو استودعه فهل

(قوله وبازالة ملكه) الأولى حذفه كلفظ عنه فيما مرّ ويكون قوله عمن أسلم متعلقا بقوله كما يؤمر بازالة فان ماصنعه الشارح مع تكريره يوم غير المراد وعبارة التحفة كما يؤمر بازالة ملكه ولو بنحو وقف على غير كافر أو بكتابة القن عمن أسلم الخ (قوله) لم يصح أخذنا من التعليل الآتي (قوله إذ هو بيع لها) توقف شيخنا في الحاشية (٣٨٠)

لم يجبر أيضا) أي ولو فعل في كون الافتداء مبيعا أي لأنهم فيما لا يحصى من كلامهم يجعلونه مقابلا للبيع ومن ثم أجاز الشهاب حجج في تحفته هذا الافتداء وعبارته والأوجه إجباره على قبول فداء أجنبي لها بمساوى قيمتها وكذا لو تمحض الرق فيما يظهر اه لكن قال الشهاب سم في حواشيه قوله فداء الأجنبي الخ انظر هذا الفداء هنا وفي تمحض الرق الآتي هل هو عقد عتاقة وهو بعيد جدا أولا فهما فما حكم الرقيق حينئذ هل انقطع الملك عنه وهو مشكل إذ لا يملك بلا مالك أو عقد عتاقة هنا لا في تمحض الرق بل يملكه فيه المفتدى والوجه امتناع ذلك في المستولدة إذ لا جائز أن يكون افتدائها عقد عتاقة بل لو كان كذلك لم يجز لأن العقد عليها مع غيرها امتنع وإن أدى إلى العتق وإنما هو عقد بيع وبيعهما لغيرها ممتنع وأما في تمحض الرق فهو بيع كسائر البيوع اه فأشار إلى أن افتدائها هنا لا يكون إلا بيعا لها لما

لإفادتها الاستقلال وبازالة ملكه عمن أسلم في يده أو ملكه قهرا بنحو إرث أو اختيارا بنحو إقالة أو فسخ أو رجوع أصل واهب أو مقرض فان امتنع من رفع ملكه عنه باعه الحاكم عليه ولا يكتفى بالتدبير والرهن والإجارة والتزويج والحيولة فان لم يجد راغبا فيه صبر وحال بينهما إلى أن يوجد ويستكسب له عند ثقة كما في مستولده والأوجه عدم إجباره على بيعها من نفسها بثن المثل خلافا للزركشي لما فيه من الإجحاف بالمالك بتأخير الثمن في الذمة فان طلب غيره اقتداءها منه بقدر قيمتها لم يجبر أيضا خلافا لبعض المتأخرين إذ هو بيع لها وهو غير صحيح وظاهر كلامهم تعيين بيعه على الحاكم لمصلحة المالك بقبض الثمن حالا وإن كان المالك بخيرا بينه وبين الكتابة ولو طرأ إسلام القن بعد تدبير سيده لم يجبر على بيعه على الأصح حذرا من تفويت غرضه فلو كان علق عتقه بصفة قبل إسلامه فهو كالقن على الأقرب وقد أوصل بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء إلى نحو خمسين صورة وهي راجعة لقول بعضهم أسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة ما يفيد الملك التهرى والفسخ واستعقاب العتق وهو ضابط مهم ، ويعتبر في مشترى الصيد أن يكون حلالا ثم شرع في الركن الثالث وهو المبيع مئنا أو مشمنا ذا كرا الشروط فقال (ولبيع شروط) خمسة ويزيد الربوى بما يأتي فيه ولا يرد نحو جلد الأضحية وحریم الملك وحده للعجز عن تسليمها شرعا وما قيل من أن قيد الملك يغني عن الطهارة لأن نجس العين لا يملك ردّ بأن إغناؤه عنها لا يستدعي عدم ذكرها لإفادته تحرير محل الخلاف والوفاق مع الإشارة لردّها عليه المخالف من عدم اشتراطها من أصلها (أحدها طهارة عينه) شرعا ولو كانت النجاسة غالبية في مثله ،

يمكن من استخدامه في العارية وحفظه في الوديعة أو يتعين أن يستندب مساما في حفظه ودفعه إلى مسام يخدمه فيما تعود منفعة على الكافر مثلا ككون المسلم أبا للكافر أو فرع له فيه نظر ولا يبعد الثاني ثم رأيت في سم على بهجة ما يؤخذ منه ترجيح الأول فليتأمل (قوله لإفادتها) أي الكتابة (قوله باعه الحاكم) وجوبا (قوله فان لم يجد راغبا فيه) أي في شرائه (قوله صبر) أي الحاكم (قوله عند ثقة) ولو امتنع الثقة من ذلك إلا بأجرة جاز له الأخذ من سيده فيما يظهر فيجبر على دفعها له (قوله كما في مستولده) أي الكافر إذا أسلمت (قوله والأوجه عدم إجباره على بيعها) أي المستولدة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حجج (قوله وهو غير صحيح) أي بل لا يجوز أخذنا من قوله وهو غير الخ لكن قد يتوقف في دعواه أن اقتداءها بيع ويقال إن ما يدفعه له في مقابلة تنجيذه العتق وهو تبرع من الدافع (قوله حذرا من تفويت غرضه) أي السيد (قوله فهو كالقن) أي فيجبر على بيعه خلافا لحج حيث ألحقه بالمستولدة والأقرب ما قاله حج قال لأنه لم يظهر فرق بينه وبين المدير الذي طرأ إسلامه (قوله ما يفيد الملك القهرى) أي كالإرث (قوله واستعقاب العتق) بأن اشترى من يعتق عليه (قوله بما يأتي فيه) من اشتراط الحلول والتقابض والمائة على ما يأتي فيه (قوله ولا يرد) أي على ما فهم من كلامه من أن ما اجتمعت فيه هذه الشروط صح بيعه .

ذكره وإن كان الافتداء يقابل البيع في غير هذا الموضع فظهر قول الشارح إذ هو بيع لها وحصل الجواب (فلا) عن توقف الشيخ (قوله ولا يرد نحو جلد الأضحية وحریم الملك وحده) أي من حيث توفر الشروط الآتية فهما أي بحسب الظاهر مع عدم صحة بيعهما فهما واردة على المنطوق. وحاصل الجواب منع كون ذلك مستوفيا للشروط (قوله شرعا ولو كانت النجاسة غالبية في مثله) يعني أن الشرط أن يكون ما حكم الشرع بطهارته وإن كانت النجاسة غالبية في مثله .



( فلا يصح بيع الكلب ) ولو معاملا ( والحجر ) يعنى المسكر وسائر نجس العين ونحوه كشتبهين لم تظهر طهارة أحدهما فإن ظهرت ولو باجتهاد صح لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ، وقال « إن الله حرم بيع الحجر والميتة والخنزير والأصنام » وقيس بها ما فى معناها وقول الجواهر ومن تبعه لا يصح بيع لبن الرجل إذ لا يحل شربه بحال بناء على نجاسته وهو مردود ( و ) لا يبيع ( المتنجس الذى لا يمكن تطهيره كالخل واللبن ) والصبيغ والآجر المعجون بالزبل إذ هو فى معنى نجس العين لادار بنيت به وأرض سمدت بنجس وقت عليه وشم وإن وجبت إزالته خلافا لبعضهم لوقوع النجس تابعا مع دعاء الحاجة لذلك ويغتفر فيه ما لا يغتفر فى غيره ( وكذا الدهن فى الأصح )

( قوله فلا يصح بيع الكلب )

فرع - عدم دخول ملائكة الرحمة بيتا فيه كلب هل وإن جاز اقتناؤه أو وجب كآلو علم أنه يقتل لولا اقتناؤه لحراسة قال مر ظاهر ماورد أنها لا تدخل بيتا فيه حائض مع أنها معذورة لاصنع لها فى الحيض عدم الدخول هنا اه سم على منهج ( قوله كشتبهين ) أى من الماء والمائع اه سم على حج ( قوله ولو بنحو اجتهاد صح ) أى لكن يعلم المشتري بالحال اه سم على منهج أى ومع ذلك فهل يجوز له استعماله اعتمادا على اجتهاد البائع أولا فيه نظر والأقرب الثانى لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا آخر وعبرة سم على حج قوله بنحو اجتهاد قضيته صحة بيع ما ظهرت طهارته باجتهاده وإن امتنع على المشتري التعويل عليه أى ما لم يجز له التقليد ولا يتحلى عن شيء لأنه لأفائدة للحكم بالطهارة بالنسبة اليه ثم انظر هل يجب إعلامه بالحال الوجه نعم إن لم يجز له تقليده هذا . ويجب عما مر بأن من فوائده جواز بيعه لمن له استعماله ويجرى ذلك كله فى مخالف باع ما هو ظاهر عنده فقط كما مر وقول سم لكن يعلم الخ أى فلو لم يعلمه ثبت له الخيار عند العلم لأن ذلك عيب فى المبيع ينقص الرغبة فيه ( قوله نهى عن ثمن الكلب ) أى والنهى عن ثمنه يدل على فساد بيعه ( قوله وقيس بها ) أى بالمذكورات فى الحديثين ( قوله بناء ) أى بنى عدم حل شربه على نجاسته ( قوله وهو مردود ) أى القول بنجاسته ( قوله والصبيغ والآجر ) مثله كما هو ظاهر أو أنى الحذف إذا علم أنها عجنّت بزبل مر اه سم على حج . أقول : وهو ظاهر إن قلنا بعدم العفو عنه أما إذا قلنا به فالقياس جوازه لأنه طاهر حكما .

فائدة - وقع السؤال فى الدرس عن الدخان المعروف فى زماننا هل يصح بيعه أم لا والجواب عنه الصحة لأنه طاهر منتفع به لتسخين الماء ونحوه كالتظليل به ( قوله بنيت به ) أى بالنجس ( قوله وإن وجبت إزالته ) أى بأن تعدى بفعله بعد باوغه ( قوله لوقوع النجس تابعا ) ،

فرع - مشى مر على أنه يصح بيع الدار المبنية بالبنات النجسة وإن كانت أرضها غير مأوكة كالمحتكرة ويكون العقد واردا على الطاهر منها والنجس تابعا اه سم على منهج ، أقول : ويؤخذ من قوله ويكون العقد واردا الخ أن الكلام فى دار اشتملت على طاهر كالسقف ونجس كالبنات وعليه فلو كانت الأرض محتكرة وجميع البناء نجس لم يظهر للصحة وجه بل العقد باطل فليتأمل ( قوله ويغتفر فيه ) أى فى التابع ( قوله وكذا الدهن ) أى لا يصح بيعه لتعذر تطهيره أى بناء على الراجح وكذا لو قلنا بإمكان تطهيره كما سيذكره وعليه فالمنصف لم يذكر الخلاف بناء على إمكان التطهير فى قوله وأعاد مسامحة .

( قوله والصبيغ ) أى مع أنه

يظهر المصبوغ به بالغسل

كذا فى الروض قال

الشهاب سم وهو يفيد أن

الصبيغ المائع المتنجس إذا

صبيغ بشيء ثم غسل ذلك

الشيء طهر بالغسل وهذا

يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره

فى أبواب الطهارة من أن

المصبوغ بنجس لا يظهر

إلا إذا انفصل عنه الصبيغ

من أنه محمول على صبيغ

نجس العين أو فيه نجاسة

عينية ثم ظهر منع تأييد

هذا لما ذكر لجواز أن

يكون المراد بطهر المصبوغ

به بالغسل طهره إذا انفصل

عنه بدليل تعبير الروض

فى باب النجاسة بقوله

ويظهر بالغسل مصبوغ

بمتنجس انفصل ولم يزد

وزنا بعد الغسل فإن لم ينفصل

لتعقده لم يظهر انتهى

فليتأمل فإن قول شرحه

توطئة له ولا أثر للاتفاق

بالصبيغ المتنجس فى صبيغ

شيء به وإن طهر المصبوغ

به بالغسل ظاهر فى تأييد

ما كان ظهر لنا اه ما قاله

سم .

(قوله لتعذر تطهيره) صريح في أن معنى قول المصنف وكذا الدهن أي لا يصح بيعه وليس معناه وكذا الدهن لا يمكن تطهيره الذي حمّله عليه الجلال الحلبي ويدل على أن الشارح هنا حمل كلام المصنف على عدم صحة البيع حكاية مقابلة الآتي . واعلم أن الجلال الحلبي إنما حمل المتن على ما مر له وإن كان خلاف ظاهره حتى لا يخالف طريقة الجمهور . وحاصل ما في هذا المقام أن الجمهور بنوا خلاف صحة بيع الدهن (٣٨٢) المتنجس على الضعيف من إمكان تطهيره أي فإن قلنا بالأصح من عدم إمكانه لم

لتعذر تطهيره كما مر بدليله وأعاده هنا ليبين جريان الخلاف في صحته بناء على إمكان تطهيره وإن كان الأصح منه عدم الصحة فلا تكرر في كلامه خلافاً لمن ادعاه وكما تنجس وإمكان طهر قليله بالمسكثرة وكثيره بزوال التغير كما مكان طهر الخمر بالتخلل وجد الميته بالدباغ إذ طهر ذلك من باب الاحالة لأمن باب التطهير والثاني يصح كالشوب المتنجس أما ما يطهر بالغسل ولومع التراب كشوب تنجس بما لا يستر شيئاً منه فيصح ويصح بيع القز وفيه الدود ولوميتاً لأنه من مصلحته كالحيوان بباطنه النجاسة ويبيع جزافاً ووزناً كما في الروضة فالدود فيه كنوى التمر وظاهره عدم الفرق في صحته وزناً بين أن يكون في الذمة أولاً وهو الأوجه خلافاً لما في الكفاية والفرق بينه وبين السلم لأخ ويصح بيع فأرة المسك بناء على الأصح من طهارتها ويحل اقتناء السرجين وترية الزرع به مع الكراهة واقتناء الكلب لمن يصيد به أو يحفظ به نحو ماشية ودرب وترية الجرو المتوقع تعليمه لاقتناؤه لمن يحتاج إليه ما لا ،

(قوله بمالا يستر شيئاً) أي أو بما ستره لكن سبقت رؤيته على تنجيسه ولم يمض زمن يغلب تغيره فيه وقال سم على حجج هلا قالوا بما لا يستر ما تجب رؤيته منه فإن الكرباس تكفي رؤية أحد وجهيه اه . وأقول : يمكن أن يجاب بأن رؤية باطنه وإن لم تجب فهي في حكم الرؤية لعدم اختلاف ظاهره وباطنه عادة ومع ذلك هو في مظنة الرؤية لسهولة فتقدير ظهور عيب في باطنه يمكن رده وظهوره قريب إذا لم يكن ثم ما يمنع رؤيته . أقول : أي أو بما ستره لكن سبقت رؤيته على تنجيسه ولم يمض زمن يغلب تغيره فيه (قوله فيصح) ظاهره ولو احتاج في تطهيره إلى مؤنة لها وقع ولعل الفرق بينه وبين ما يأتي في المغصوب حيث اشترط لصحة البيع خفة المؤنة أن نجاسة المبيع لا تمنع دخول المبيع في يد المشتري ولا انتفاعه به فقد لا يطهره أصلاً بخلاف المغصوب ونحوه فإن ما يبذله فيه طريق إلى دخوله في يده فهو ملجأ إليه (قوله ويبيع) أي القز (قوله خلافاً لما في الكفاية) أي من عدم جواز بيعه في الذمة (قوله والفرق بينه وبين باب السلم لأخ) أي وهو أن باب السلم أضيق لما فيه من الغرر (قوله ويصح بيع فأرة المسك) أي وحسدها أو بما فيها حيث رؤى قبل وضعه فيها (قوله وترية الزرع به مع الكراهة) ينبني أن محلها حيث صلح نباته بدونها أما لو توقف صلاحه عادة على التربة به فلا كراهة وليس من صلاحه زيادته في النمو على أمثاله (قوله وترية الجرو) قال في المصباح والجرو بالكسر ولد الكلب والسباع والفتح والضم لغة (قوله لا اقتناؤه لمن يحتاج إليه) ومنه يؤخذ أنه لو اقتناء ماشية بيده فماتت أو باعها وفي نيته تجديد بدلها لم يجوز بقاؤه في يده بل يلزمه رفع يده عنه وعبرة سم على منهج : فرع اقتنى كلباً لماشية ثم باعها أو ماتت وقصد أن يجددها هل يجوز له اقتناؤه إلى أن يحصل التجديد أولاً مال مر للثاني لأن ظاهر إطلاقهم أنه لا يجوز الاقتناء إلا إن كانت الحاجة ناجزة اه ومن الحاجة الناجزة احتياجه في بعض الفصول دون بعض فلا يكاف رفع يده في مدة عدم احتياجه له

يصح بيعه قولاً واحداً وخالف الامام والغزالي فبنوا على الأصح من عدم إمكان تطهيره أي فإن قلنا بالضعيف صح بيعه قولاً واحداً وغلطهما في الروضة قال وكيف يصح ما لا يمكن تطهيره انتهى قال الأذري وكلام الكتاب أي المشاهج يفهم موافقة الامام والغزالي انتهى أي لأن فرض كلامه فيما لا يمكن تطهيره فالجلال أخرجه عن ظاهره وفرض الخلاف فيه في أنه هل يمكن تطهير الدهن المتنجس أولاً فلا تعرض فيه لمسئلة البيع حينئذ ومن ثم زادها عليه في الشارح بعد وأما الشارح هنا كالشهاب حجج فأبقياه على ظاهره لكن وقع في كلامهما تناقض وذلك لأن قولهما لتعذر تطهيره صريح في أن الخلاف مبني على تعذر الطهارة الذي هو طريقة الامام والغزالي التي هي ظاهر المتن فيناقضه قولهما

بعد وأعاده هنا ليبين جريان الخلاف في صحته

ويتمتع

بناء على إمكان تطهيره الخ ومن ثم توقف الشهاب سم في كلام الشهاب حجج الموافق له ما في الشارح هنا لكن بمجرد الفهم (قوله والفرق بينه وبين السلم لأخ) أي وهو أن باب السلم أضيق بدليل عدم صحة الاعتياض ونحوه فيه بخلاف المبيع في الذمة كذا ذكره الشهاب سم وهو غير شديد إذ المبيع في الذمة لا يصح الاستبدال عنه كالمسلم فيه كما سيأتي .

و يمتنع اقتناء الخنزير مطلقا ويحل اقتناء فهد وفيل وغيرها (الثاني) من شروط المبيع (النفع) به شرعا ولو مالا كبحش صغير مات أمه كما في الأنوار وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن بذل المال فيما لانفع فيه سفه وأخذ له بالباطل (فلا يصح بيع الحشرات) وهي صغار دواب الأرض كفأرة وخنفساء وحية وعقرب ونمل ولا عبرة بما يذكر من منافعها في الخواص ويستثنى نحو يربوع وضب مما يؤكل ونحل ودود قز وعلق لمنفعة امتصاص الدم (و) بيع (كل) طير و (سبع) لا ينفع لنحو صيد أو حراسة كنمر لا يرجى تعلمه الصيد لكبره مثلا فلا ينافى ما يأتي في الصيد والنبأ بخلاف نحو فهد لصيد ولو بأن يرجى تعلمه له وفيل لقتال وقرد لحراسة وهرة لدفع نحو فأر ونحو عندليب للأنس بصوته وطاوس للأنس بلونه وإن زيد في ثمنه من أجل ذلك ويصح بيع رقيق زمن لأنه يتقرب

(قوله و يمتنع اقتناء الخنزير مطلقا) احتاج إليه أم لا (قوله وغيرها) أى مما فيه نفع ولو متوقعا (قوله مات أمه) أى أو استغنى عنها (قوله الحشرات) جمع حشرة بالفتح اه مختار (قوله كفأرة) الفأرة بالهمز وتركه ناخبة المسك بخلاف الحيوان المعروف فانه بالهمز فقط اه قالموس بالمعنى لكن في الصباح الفأرة تهمز ولا تهمز وتقع على الذكر والأنثى والجمع فأر مثل تمره وتمر ثم قال وفأرة المسك مهموزة ويجوز تخفيفها نص عليه ابن فارس وقال الفارابي في باب المهموز وهي الفأرة وفأرة المسك وقال الجوهري غير مهموزة من فار يفور والأول أثبت (قوله نحو يربوع) أى من كل ما فيه منفعة ع (قوله مما يؤكل) ظاهره وإن لم يعتدأ كله كبت عرس (قوله ويبيع كل طير وسبع لا ينفع) عبارة حج وكل سبع لا ينفع كالفواسق الخمس وكتب عليه سم قوله كالفواسق الخ لو علم بعض الفواسق كالحداة أو الغراب الاصطياد فهل يصح بيعه لأنه صار منتفعا به وعليه فهل يزول عنه حكم الفواسق حتى لا يندب قتله أو يستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم أن الفواسق لا تملك بوجه ولا تقبض ثم رأيت في شرح العباب بعد كلام الأم وظاهر حرمة اقتنائها أى الفواسق وهو متجه اه لكنه يمكن الحمل على ما فيه ضرر منها (قوله بخلاف نحو فهد) أى فانه يصح بيعه قال في الصباح الفهد سبع معروف والأنثى فهدة والجمع فهود مثل فلس وفلوس وقياس جمع الأنثى إذا أريد تحقيق التأنيث فهديات مثل كلبة وكلبات اه وفي حاشية البكري والفهد بفتح الفاء وكسر الهاء (قوله ولو بأن يرجى تعلمه) أى فلا يشترط للصحة أن يكون معامرا بالفعل (قوله وهرة) أى بأن كانت أهلية أما الهر الوحشى فلا يصح بيعه إلا إن كان فيه منفعة كهر الزباد وقد رعى تسليمه بحبسه أو ربطه مثلا اه حج ولعل إسقاط الشارح لذلك للاكتفاء بقوله لدفع نحو فأر وبقي هل يصح إيجارها للصيد أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن الاصطياد بها ليس من المقدور عليه قياسا على استئجار الفحل للضراب (قوله لدفع نحو فأر) أى بشرط أن يكون ذلك حالا فلا يصح بيعها إذا كانت غير معاملة لانتفاء الشرط المذكور وقضية قوله أولا ولو مالا صحة بيعها إذا رجى تعليمها وهو ظاهر ولعل عدم ذكره هذا القيد لأنه لا يرجى فيها غالبا التعليم (قوله وعندليب) هو مأكول ولعله لم يجعل العلة في جواز بيعه حلأ كله لأن أكله وإن جاز يندر قصده بخلاف الأنس بصوته فانه يوجب الزيادة في ثمنه (قوله و طاوس) استشكل القطع بحل بيعه وحكايتهم الخلاف في إيجاره وقد يفرق بضعف منفعته وحدها اه سم على حج .

(قول المتن الثاني النفع)  
أى بما وقع عليه الشراء  
في حد ذاته فلا يصح بيع  
مالا ينتفع به بمجرد وإن  
تأتى النفع به بضمه إلى  
غيره كما سيأتى في نحو  
حتى حنطة أن عدم النفع  
إما للقلة كحبي بروا إما للخسة  
كالحشرات وبه يعلم ما فى  
تعلييل شيخنا فى الحاشية  
صحة بيع الدخان المعروف  
بالانتفاع به بنحو تسخين  
ماء إذ ما يشتري بنحو  
نصف أو نصفين لا يمكن  
التسخين به لقلته كالاخنى  
فيلزم أن يكون بيعه فاسدا  
والحق فى التعلييل أنه منتفع  
به فى الوجه الذى يشتري  
له وهو شربه إذ هو من  
المباحات لعدم قيام دليل  
على حرمة قتعاطيه انتفاع  
به فى وجه مباح ولعل ما فى  
حاشية الشيخ مبنى على  
حرمة وعليه فيفرق بين  
القليل والكثير كما علم  
بما ذكرناه فليراجع .



بعقه بخلاف حمار زمن ولا أثر لمنفعة جلده بعد موته ( ولا ) بيع ( حبق الحنطة ) ونحوها  
كشعر وزيب ونحو عشرين حبة خردل وغير ذلك من كل ما لا يقابل في العرف بمال في حالة  
الاختيار لا تتفاء النفع بذلك لقلته ولهذا لم يضمن لو تلف وإن حرم غصبه ووجب رده وكفر  
مستحله وعدّ مالا بضمه لغيره أو لنحو غلاء كالاصطياد بحبة في فخ وما نقل عن الشافعي رضي الله  
عنه من جواز أخذ الحلال والحلالين من خشب الغير محمول على ما إذا علم رضاه ، ويحرم بيع  
السم إن قتل كثيره وقليله فإن نفع قليله وقتل كثيره كالأفيون جاز ( و ) لا يبيع ( آلة اللهو )  
المحرّم كطنبور وشبابة وصنم وصورة حيوان وصليب فيما يظهر إن أريد به ماهو شعارهم المخصوص  
بتعظيمهم ولو من نقد وكتب علم محرم إذ لا نفع بها شرعا . نعم يصح بيع نرد صلح لبياذق  
شطرنج من غير كبير كلفة فيما يظهر وبيع جارية غناء محرم وكبش نطاح وإن زيد في ثمنها  
لذلك لأن المقصود أصالة الحيوان ( وقيل يصح ) البيع ( في الآلة ) أى وما ذكر معها ( إن  
عدّ رضاها ) بضم الراء مكسرهما ( مالا ) لأن فيها نفعاً متوقفاً كالجحش الصغير وردّ بأنها مادامت  
على هيئتها لا يقصد منها سوى المعصية وبه فارت صحة بيع إناء النقد ،

( قوله ويحرم ) أى ولا يصح بيع السم إن قتل كثيره وكذا إن ضرّ كثيره وقليله ( قوله فإن  
نفع قليله ) قضيته الحرمة فيما لو لم ينفع قليله وضرّ كثيره والظاهر أنها غير مرادة لأنه لا معنى  
للحرمة مع انتفاء الضرر . نعم قد يقال بفساد البيع وبالحرمة لعدم الانتفاع به كالخشرات  
وحبق الحنطة فإن بيعها باطل لعدم النفع وإن اتنى الضرر فما هنا أولى لوجود الضرر فيه  
وهل العبرة بالمتعاطي له حتى لو كان القسدر الذي يتناولها لا يضرّ لاعتياده عليه ويضرّ غيره لم  
يحرم أو العبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وإن لم يضرّ فيه نظر والأقرب الثاني ( قوله وقتل  
كثيره ) أى أو أضرّ ( قوله جاز ) أى البيع ( قوله وشبابة ) وهى المسماة الآن بالغابة ( قوله  
إن أريد به ماهو شعارهم ) أى أما لو لم يرد بها ذلك كالصور التي تتخذ من الخاوى لترويحها فلا  
يحرم بيعها ولا فعلها ثم رأيت الشيخ عميرة نقل ذلك عن البلقيني فليراجع وفي العلقمى على  
الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم « أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاھون بخلق الله »  
الخ مانصه قال النووي قال العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد الحرمة وهو من الكبائر  
لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد وسواء صنعه لما يمتنّ أم لغيره فصنعتة حرام بكل حال  
وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها فأما تصوير  
ماليس فيه صورة حيوان مثلاً فليس بحرام اه وعموم قوله أم لغيره يفيد خلاف ما تقدّم عن  
البلقيني ويوافق ما في العلقمى من الحرمة مطلقاً ما كتبه الشيخ عميرة بهامش الحلى من قوله  
ثم لا يخفى أن من الصور ما يجعل من الخاوى بمصر على صورة الحيوان وقد عمت الباوى ببيع  
ذلك وهو باطل اه ويمكن حمل كلام الشارح على ما يوافقه بجعل ضمير به راجعاً إلى الصليب  
وتكون حرمة تصوير الحيوان باقية على إطلاقها وجرى عليه حج حيث قال وفي إلحاق  
الصليب به أى بالنقد الذى عليه صور أو بالصنم تردد . ويتجه الثانى إن أريد به ماهو من  
شعارهم المخصوصة بتعظيمهم والأول إن أريد به ماهو معروف ( قوله وكتب عام ) أى ولا يبيع  
كتب الخ ( قوله بضم الراء ) أى كما في المصباح والمختار .

( قوله وعدّ مالا ) أى  
متموّلاً ( قوله وصنم  
وصورة حيوان الخ )  
معطوف على آلة لهو  
( قوله إن أريد به ) أى  
بالصليب .

(قوله وإذا بيع عقار الخ)

عبارة العباب كغيره لو باع  
عقارا يحيط به ملكه جاز  
ومر المشتري من أى جهاته  
شاء وإن لم يقل بعته بحقوقه  
فإن شرط له الممر من جهة  
معينة صح وتعين أو غير  
معينة لم يصح إلى آخر  
المسئلة فجعل أصل القسم  
ما إذا أحاط ملك البائع به  
(قوله نعم محله في الأخيرة الخ)

قال الشهاب سم فيه مع  
كون القسم أنه احتف بملك  
البائع من جميع الجوانب  
مباحة اه ويمكن أن  
يقال لا يلزم من احتفائه به  
أن يكون مستغرقا بكل  
جانب منه فيكون المعنى  
أن للبائع في كل جانب  
ملك وإن لم يستغرق الجانب  
(قوله مالم يلاصق الشارع)

أى وله إليه ممر بالفعل  
وإلا فقد مر أنه لا يصح بيع  
مسكن بلامر (قوله وظاهر  
قولهم فإن له الممر اليه) أى  
في مسئلة ما إذا باع دارا  
واستثنى له بيتا منها وهو  
تابع في هذا للشهاب حجج  
لكنه لم يقدم ما قدمه الشهاب  
حجج فيها المصحح لهذا  
الكلام وعبارته وفارق  
ما ذكر أولا مالو باع دارا  
واستثنى لنفسه بيتا منها  
فإن له الممر اليه وإن لم يتصل  
البيت بملكه أو شارع فإن نفاه  
صح الخ وبهذا يعلم مافى  
حاشية الشيخ في قولتين  
مما هو مبنى على أن الكلام في  
غير صورة البيت المذكورة

قبل كسره ، والرأد ببقائها على هيئتها أن تكون بحالة بحيث إذا أريد منها ماهى له لاحتاج إلى  
صنعة وتعبد كما يؤخذ من باب الغصب فتعير بعضهم هنا بكل بيع المركبة إذا فك تركيبها محمول على  
فك لا تعود بعده لهيئتها إلا بما ذكرناه ، ولا يصح بيع مسكن بلامر بأن لم يكن له ممر أو كان ونفاه  
في بيعه لتعذر الانتفاع به سواء أتمكن المشتري من اتخاذ ممر له من شارع أو ملكه أم لا كما قاله  
الأكثر وإن شرط البغوى عدم تمكنه من ذلك ولا ينافيه مافى الروضة من أنه لو باع دارا  
واستثنى بيتا منها ونفى الممر صح إن أمكنه اتخاذ ممر وإلا فلا لأنه يغتفر في الدوام وهو دوام الملك  
هنا مالا يغتفر في الابتداء ، وإذا بيع عقار وخصص المرور إليه بجانب اشترط تعيينه فلو احتف  
بملكه من كل الجوانب وشرط للمشتري حق المرور إليه من جانب لم يعينه بطل لاختلاف الغرض  
 باختلاف الجوانب فإن لم يخص بأن شرطه من كل جانب أو قال بحقوقها أو أطلق صح ومر إليه  
من كل جانب . نعم محله في الأخيرة مالم يلاصق الشارع أو ملكه وإلا ممر منه فقط وظاهر قولهم  
فإن له الممر إليه أنه لو كان له ممران تخير البائع ، وقضية كلام بعضهم تخير المشتري وله وجه فإن  
التصد مرور البائع لملكه وهو حاصل بكل منهما وظاهر أن محله إذا استوى يأسعة ونحوها وإلا تعين  
مالا ضرر فيه . ويؤخذ من هذا وقولهم لاختلاف الغرض باختلاف الجوانب أن من له حق المرور  
في محل معين من ملك غيره لو أراد غيره نقله إلى محل آخر منه لم يجز إلا برضا المستحق ، وإن استوى  
الممران من كل وجه لأن أخذه بدل مستحقه معاوضة وشرطها الرضا من الجانبين . وقد أفق  
بعضهم بذلك فيمن له مجرى في أرض آخر فأراد الآخر أن ينقله إلى محل آخر منها مساو للأول  
من كل وجه ولو اتسع الممر بزائد على حاجة المرور فهل للمالك تضييقه بالبناء فيه ،

(قوله قبل كسره) فإنه قد يباح استعماله لفقد غيره مثلا فلا يكون استعماله معصية ويرد على  
هذا أن آلة اللهو قد يباح استعمالها بأن أخبر طبيب عدل مريضا بأنه لا يزيل مرضه إلا سماع الآلة  
ولم يوجد في تلك الحالة إلا الآلة المحرمة أو يمكن أن يجاب بأن منفعة الآلة على هذا الوجه لا ينظر  
إليها لأنها نادرة ولأنها تشبه صغار دواب الأرض إذ ذكر لها منافع في الخواص حيث لا يصح  
بيعها مع ذلك بخلاف الآنية فإن الاحتياج إليها أكثر والانتفاع بها قد لا يتوقف على إخبار طبيب  
كما لو اضطر إلى الشرب ولم يجد معه إلا هى (قوله من اتخذ ممر له الخ) وطريقه في هذه أخذنا مما  
يأتى فيمن أراد شراء ذراع من ثوب نفيس أن يحدث الممر هنا في ملك مريد الشراء أو في شارع  
بالتراضى منهما ثم يشتري منه بعد ذلك (قوله نعم محله في الأخيرة) أى قوله أو أطلق (قوله  
وإلا ممر منه) هذا قد يشكل على قوله قبل لا يصح بيع مسكن بلامر وإن أمكنه الخ إلا أن  
يفرق بأن ما هنا مفروض فيما إذا كان لها ممر بالفعل من ملكه أو شارع وما مر فيما لو احتاج إلى  
إحداث ممر (قوله وظاهر قولهم) أى السابق في قوله صح إن أمكنه اتخاذ ممر وإلا فلا (قوله  
تخير المشتري) انظر هذا مع ما تقدم من قوله أو أطلق صح ومر إليه من كل جانب إلا أن يقال  
مراده بتخير المشتري ثبوت الحق له في كل من الممرين وأن معنى التخير أنه يمر من أيهما شاء في  
أى وقت أراد وهو خلاف الظاهر (قوله وظاهر أن محله الخ) هذا متصل بقوله السابق ولا ينافيه  
مافى الروضة الخ . وحاصله أنه إذا باع دارا واستثنى لنفسه بيتا منها ولم يتعرض للممر لإثباتا ولا نفيا  
ولها ممران تخير البائع أو المشتري على ما ذكره من الخلاف (قوله مالا ضرر فيه) أى على المشتري  
(قوله لو أراد غيره نقله إلى محل آخر) أى أو شرعه منه .

لأنه لا ضرر حالا على المارّ أولاً لأنه قد يزدهم فيه مع من له المرور من المالك أومارّ آخر كل محتمل والأوجه الجواز إن علم أنه لا يحصل للمارّ ضرر بذلك التضييق وإن فرض الازدحام فيه وإلا فلا ( ويصح بيع الماء على الشط ) والحجر عند الجبل ( والتراب بالصحراء ) ممن حازها ( في الأصح ) لظهور النفع فيها وإن سهل تحصيل مثلها ، ولا يقدح فيه ما قاله الثاني من إمكان تحصيل مثلها من غير تعب ولا مؤنة فإن اختص بوصف زائد كتبريد الماء صح قطعاً ويصح بيع نصف دار شائع بمثل الآخر ومن فوائده منع رجوع الوالد وبائع المفلس . الشرط ( الثالث ) من شروط المبيع ( إمكان ) يعنى قدرة البائع حساً وشرعاً على ( تسليمه ) بلا كبير مشقة وإلا لم يصح كما قاله في المطلب واقتصر المصنف عليه لأنه محل وفاق ، وسيدكر محل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسلمه ممن هو عنده لتوقف الانتفاع به على ذلك ولا ترد صحته في نقد يعز وجوده لصحة الاستبدال عنه كما سيأتى وفي بيع نحو مغصوب وضالّ ممن يعتق عليه كما قاله بعض المتأخرين أو يبيعا ضمنيا لقوة العتق مع كونه يعتق في الضمى مالا يعتق في غيره والامكان يطلق تارة في مقابلة التعذر وتارة في مقابلة التعسر وهو المراد هنا كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله بأن يقدر عليه ( فلا يصح بيع الضال ) كبيع ندى وطير في الهواء وإن اعتاد العود إلى محله لما فيه من الغرر ، ولأنه لا يوثق به لعدم عقله وبهذا فارق العبد المرسل في حاجة ، هذا إن لم يكن نحلاً أو كان وأتمه خارج الحلية فإن كانت فيها صح كما بحثه بعض المتأخرين للوثوق بعوده وفارق بتمية الطيور بأنه غير مقصود للجوارح وبأنه لا يابى كل عادة إلا مما يرعاه فلو توقفت صحة بيعه على حسبه لربما أضرب به أو تعذر بيعه بخلاف سائر الطيور . ولا يصح أيضاً بيع نحو سمك ببركة واسعة يتوقف أخذه منها على كبير كلفة عرفاً فإن سهل صح إن لم يمنع الماء رؤيته ( والآبق ) ولو ممن عرف محله .

( قوله بلا كبير مشقة )  
قضيته وإن احتاج إلى  
مؤنة فليراجع ( قوله  
واقتصر المصنف عليه )  
أى التسليم ( قوله في نقد )  
بأن كان ثمنها في الذمة  
لأنه هو الذى يستبدل  
عنه فى بمعنى الباء ( قوله  
كما أشار لذلك الشارح  
بقوله بأن يقدر عليه )  
أى وأشار إليه هو أيضاً  
بقوله يعنى قدره البائع الخ  
( قوله بأنه غير مقصود  
للجوارح ) أى فلا يخشى  
عدم عوده بأن أكمله  
الجوارح ، وعبارة شرح  
الروض بأنه لا يقصد  
بالجوارح اه وعبارة  
الشارح أعم ( قوله  
ولو ممن عرف محله ) أى  
والصورة أنه غير قادر  
على ردّه أخذاً مما يأتى .

( قوله لأنه لا ضرر حالا ) وصورة ذلك أن يكون الدرب مثلاً مملوكاً كله لمن هو متصرف فيه ولغيره المرور في ذلك لنحو صلاة بمسجد أحدثه صاحب الدرب أو فرن وبهذا يندفع التوقف الآتى قريباً أو أن الدرب بتمامه مملوك لواحد ثم باع حق المرور فيه لغيره وأراد بعد البيع البناء لما يضيّق به الممر ( قوله وإن فرض الازدحام فيه ) وقد يقال بل الأوجه المنع لأنه يبيع ماله للدار تبعها جزء من الممر فصار الممر مشتركاً بين المشتري والبائع وقضية ذلك امتناع تضيقه بغير رضا منه ( قوله ولا ترد صحته ) أى البيع ( قوله في نقد ) أى بنقد ( قوله فلا يصح بيع الضال ) يؤخذ من المختار أن الضالة بالهاء خاصة بالبهيمة ونحوها من الحيوان غير الآدمى ، وفي المصباح ما يفيد أن الانسان يقال فيه ضال وغيره من الحيوانات يقال فيه ضالة ، وعبارته : والأصل في الضلال الغيبة ومنه قيل للحيوان الضائع ضالة بالهاء للذكر والأنثى والجمع الضوال مثل دابة ودواب ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة . ثم قال : وقول الغزالي لا يجوز بيع الآبق والضال إن كان المراد الانسان فاللفظ صحيح وإن كان المراد غيره فينبغى أن يقال والضالة بالهاء فإن الضال هو الانسان ، والضالة الحيوان الضائع انتهى وعليه فى كلام المصنف تجوز إما باستعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه ، وإما باستعماله فى مفهوم كلّى يعملهما وهو المسمى عند الحنفية بمفهوم المجاز ( قوله رؤيته ) ويكنى فى الرؤية الرؤية العرفية فلا يشترط رؤية ظاهره وباطنه .



( قوله ولو لمنفعة العتق ) أى بأن اشتراه ليعتقه فلا ينفى مامراً من صحة شراء من يعتق عليه إذا كان كذلك ( قوله ومثله ما ذكر فيشمل الثلاثة ) عبارة التحفة أى المصنوع ، ومثله الآخرون ( ٣٨٧ ) أو ما ذكر فيشمل الثلاثة

انتهت فالشمول إنما هو بالنسبة للجواب الثاني ، ولعله سقط من الشارح من السكتبة ( قوله حيث لم تتوقف القدرة على مؤنة ) أى أو مشقة كما بجته الشهاب سم أخذاً من مسألة السمك في البركة ( قوله خلافاً لبعض المتأخرين ) يعنى شيخ الإسلام وتبعه حج وقوله والفرق بين هذه يعنى مسألة المؤنة حيث سوى فيها في البطلان بين حالة العلم والجهل بخلاف مسألة الذكة حيث فرق فيها بين الحالتين وإنما فرض الفرق في حالة الجهل لأنه محل الخلاف وعبارة شرح الروض بعد قول الروض : وله الخيار إن جهل نصها ، وقضيته صحة العقد في حالة الجهل مع الاحتياج في التحصيل إلى مؤنة ، ولا ينافيه ما تقدم عن المطلب ، إذ ذاك عند العلم بالحال وهذا عند الجهل به فأشبهه بما إذا باع صبرة تحتها دكة انتهت فمراد الشارح ردّ هذا التشبيه ( قوله كما يصح تزويجها ) أى كما يصح تزويج السيد إياها بأن تكونا أمتين فهو : فعل السيد وما صورّه

ولا يطلق إلا على الأدنى (والمغصوب) ولو لمنفعة العتق للعجز عن تسليمها أو تسلمها حالا لوجود حائل بينه وبين الانتفاع فلا ينافيه صحة شراء الزمن لمنفعة العتق ، إذ ليس ثم منفعة حيل بين المشتري وبينها حتى لو فرض أن لا منفعة فيما ذكر سوى العتق لم يصح أيضا كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى ، وقول السكافي يصح بيع العبد التائب لأنه يمكن الانتفاع بعتقه تقربا إلى الله تعالى بخلاف الحمار التائب مردود (فان باعه) أى المغصوب ، ومثله ما ذكر فيشمل الثلاثة (نقادر على انتزاعه) أو ردّه (صح على الصحيح) حيث لم تتوقف القدرة على مؤنة لها وقع لتيسر وصوله إليه حينئذ وإلا فلا كما قاله في المطلب . والثاني لا يصح لأن التسليم واجب على البائع وهو عاجز عنه ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع تخير إن لم يحتج إلى مؤنة على قياس ما مر عن المطلب وإلا فلا يصح خلافا لبعض المتأخرين ، والفرق بين هذه ومسئلة الصبرة إذا باعها وتجهادكة وهو جاهل بها أن علة البطلان في مسئلتنا هذه الاحتياج في تسلّم المبيع إلى مؤنة ، وهى لا تخاف بالعلم والجهل وفي تلك حالة العلم بالدكة منعها تخمين القدر فيكثر الغرر وهى مستفيدة حال الجهل بها ولو اختلفا في العجز حلف المشتري ، ولو قال كنت أظن القدرة فبان عدمها حلف وبان عدم انعقاد البيع ، وتصح كتابة الآبق والمغصوب إن تمكنا من التصرف كما يصح تزويجهما وعتقهما فان لم يتمكنا منه فلا (ولا يصح بيع) ما يعجز عن تسليمه أو تسلمه شرعا كجذع في بناء وفصّ في خاتم و (نصف) مثلا (معين) خرج الشائع لاتفاء إضاعة المال عنه (من الإناء والسيف) لبطلان نفعهما بكسرها (ونحوها) مما تنقص قيمته أو قيمة باقيه بكسره أو قطعه نقصا

( قوله ولا يطلق إلا على الآدمي ) لكنه مخصوص في اللغة على مافي المصباح بمن هرب من غير خوف ولا كدّ تعب . أما من هرب لواحد منهما فيقال له هارب لا آبق ( قوله ولو لمنفعة ) راجع إلى قوله الآبق والمغصوب ( قوله فيما ذكر ) أى من الضالّ والآبق والمغصوب ( قوله لم يصح ) أى بيعه إلا لمن قدر على انتزاعها ( قوله مردود ) أى فلا فرق بين العبد والحر في عدم الصحة إلا لمن قدر على رده ( قوله ومثله ما ذكر من الضالّ والآبق ) وعبرة حج ومثله الآخراّن أو ما ذكر اه وهى أولى مما ذكره الشارح ( قوله لها وقع ) أى بالنسبة للشترى ( قوله وإلا ) أى بأن احتاج إلى مؤنة ( قوله خلافا لبعض المتأخرين ) منهم حج ( قوله بين هذه ) الإشارة راجعة لقوله ولو جهل القادر نحو غصبه الخ ( قوله وهى مسألة الصبرة ) أى حيث قلنا بالصحة فيها عند الجهل بالدكة دون العلم ( قوله حلف ) أى أنه لم يكن قادرا على الابتداء إذ لا يعلم إلا منه ( قوله وبأن عدم انعقاد البيع ) وعلى هذا استثنى هذه من قاعدة مدعى الصحة ( قوله كما يصح تزويجهما ) أى بأن يأذن السيد للآبق أو المغصوب فى النكاح ( قوله فإن لم يتمكنا منه ) ظاهره وإن رجع زوال الغصب على قرب وتمكن الآبق من العدد بلا كبير مشقة ، ويحتمل خلافه فيهما ، وقياس عدم صحة كتابة المؤجر عدم الصحة هنا لعجزه عن الكسب حالا ( قوله أو تسلمه ) الأولى حذف الألف ( قوله من الإناء ) يتجه أن يستثنى إناء النقد فيصح بيع نصف معين منه لحرمته اقتنائاه ووجوب كسره فالنقص الحاصل فيه موافق للطالب فيه فلا يضر مر اه سم على حج ويؤخذ من قوله لحرمته اقتنائاه الخ أن الكلام فى إناء بهذه الصفة . أما إناء احتسج لاستعماله للدواء فلا يجوز بيع نصف معين منه .

بمصدر مضاف لمفعوله وهذا هو الأنسب بما قبله وبما بعده من الكتابة والعق من حيث إن الجميع من فعل السيد وما صوره به شيخنا في الحاشية مبني على أن المصدر مضاف لفاعله ولا يخفى ما فيه .

يحتفل بمثله كشوب غير غليظ وكجدار وأسطوانة فوقهما شيء أو كله قطعة واحدة من نحوطين أو خشب أو صفوف من لبن أو آجر ولم يجعل النهاية صفا واحدا ، وكجزء معين من حي لا مذكي للعجز عن تسليم كل ذلك شرعا لتوقفه على فعل ما ينقص ماله ، وقد ورد النهي عن إضاعة المال ، ويفارق بيع نحو أحد زوجي خف وذراع معين من أرض لا مكان بل سهولة تدارك نقصها إن فرض ضيق مرافق الأرض بالعلامة (ويصح) البيع للبعض المعين (في الثوب الذي لا ينقص بقطعه) كغليظ الكرباس (في الأصح) لا تنفاه المحذور كما مر ، وفي النفيس بطريقته وهي كما في المجموع موافقتهما على شراء البعض ثم يقطع البائع ثم يعقدان فيصح اتفاقا واغتراف له قطعه مع أن فيه نقضا واحتمال عدم الشراء لأنه لم يلجأ إليه بعقد ، وإنما فعل رجاء الرجوع فيبينهما فرق ظاهر . والثاني لا يصح لأن القطع لا يخلو عن تغيير المبيع ، ولا يصح بيع ثلج وجمد وهما سيلان قبل وزنهما إن لم تكن لهما عند السيلان قيمة وإلا فالأوجه كما بحنه الشيخ عدم انفساخ العقد وإن زال الاسم كما لو اشترى بيضا ففرخ قبل قبضه (ولا يصح بيع) عين تعلق بها حق يفوت بالبيع لله تعالى كماء معين للطهر ، أو لأدى كشوب استحق الأجير حبه لقبض أجرة نحو قصره أو إتمام العمل فيه ونحو (الرهون) جعلاً بعد القبض أو شرعا بغير إذن مرتبه إلا أن يباع منه (ولا) القن (الجاني المتعلق برقبته مال) لكونها خطأ أو شبه عمد أو عمدا وعنى على مال أو أنف مالا بغير إذن الجاني عليه كما أرشد إليه ما قبله أو تلف ماسرقة (في الأظهر) لتعلق حقهما بالرقبة ، ومحل الثاني إن يبيع لغير غرض الجنابة ولم يفده السيد ولم يختر فداءه مع كونه موسرا ، والأصح لانتقال الحق إلى ذمته في الأخيرة وإن كان الرجوع عنه جائزا مادام القن باقيا بملكه على أوصافه لتبين بطلان بيعه حينئذ وبقاء التعليق ، فإن لم يرجع أجبر على دفع أقل الأمرين من قيمته والأرض فإن تعذر لقلسه أو تأخر غيبته أو صبره على الحبس فسخ البيع

(قوله يحتفل بمثله) أي يهتم . قال في المصباح : حفلت بفلان قت بأمره ، ولا تحتفل بأمره : أي لا تبال ولا تهتم به واحتفلت به اهتممت به . قال حجب تنبيه هل يضبط الاحتفال هنا بما في نحو الوكالة والحجر من اغتفار واحد في عشرة لا أكثر إلى آخر ما يأتي أو يقال الأمر هنا أوسع ويفرق بأن الضياع هناك محقق فاحتيط له بخلافه هنا كل محتمل ، وهل المراد النقص بالنسبة لمحل العقد وإن خالف سعره سعر بقيمة أمثاله من البلد أو بالنسبة لأغلب محالها كل محتمل أيضا ، ولو قيل في الأولى بالأول وفي الثانية بالثاني لم يبعد (قوله وأسطوانة) أي عمود (قوله كغليظ الكرباس) أي القطن (قوله وهي كما في المجموع) أي طريقته (قوله فيبينهما فرق ظاهر) أي ثم إن كان المشتري عالما غير مرید للشراء باطنا حرم عليه مواطأة البائع لتغيره بمواطأته وإن كان مریدا ثم عرض له عدم الشراء بعد لم تحرم المواطأة ولا عدم الشراء ولا شيء عليه في النقص الحاصل بالقطع فيهما ويصدق في ذلك لأنه لا يعلم إلا منه (قوله عدم انفساخ العقد) لا تظهر مقابلة هذا لما قبله فإن مقابل عدم الصحة هو الصحة دون عدم الانفساخ بل حق المقابلة وإلا فيصح ولا يفسخ (قوله ففرخ قبل قبضه) أي فإنه لا يفسخ بيعه (قوله كماء معين للطهر) أي بأن دخل وقت الصلاة وليس ثم ما يتطهر به غيره (قوله ونحو الرهون جعلاً) بأن يرهنه ماله عند رب الدين (قوله أو شرعا) بأن مات من عليه وتعلق الحق بتركته (قوله إلا أن يباع منه) أي لأن في قبوله للشراء إذنا وزيادة (قوله ومحل الثاني) أي محل عدم صحة بيع الثاني وهو الجاني (قوله فسخ البيع) لعل

(قوله بالعلامة) متعلق بضيق لا بتدارك كالأخفى ولعل التدارك يحصل بشراء قطعة أرض بجانبها أو نحو ذلك (قوله ولا يصح بيع ثلج وجمد الخ) عبارة الروض ولا يصح بيع جمد وثلج وزنا وهو يناع قبل وزنه (قوله عدم انفساخ العقد) انظره مع أن الكلام في الصحة وعدمها (قوله بغير إذن الجاني عليه) متعلق ببيع المقدّر في كلام المصنف أي ولا يصح بيع الجاني المذكور بغير إذن الجاني عليه كما أرشد إليه ما قبله في كلام المصنف من تقييده عدم الصحة في مسألة الرهون بغير الإذن لكن كان على الشارح أن يقدم مسألة السرقة على هذا كما صنع حجب (قوله فإن لم يرجع) أي وباع كما صرح به غيره إذ محل الاجبار إنما هو بعد البيع كما يعلم من شرح الروض كغيره ويدل عليه من كلام الشارح قوله الآتي فسخ البيع (قوله أو تأخر غيبته) عبارة التحفة أو تأخر لغيبته انتهت فالتأخر قسم التعذر لا قسم منه (قوله فسخ البيع) أي لو كان باعه بعد اختياره الفداء .

وبيع في الجناية . نعم إن أسقط الفسخ حقه كأن كان وارث البائع فلا فسخ إذ به يرجع العبد إلى ملكه فيسقط الأرض نبه على ذلك الزركشي ، ومقابل الأظهر يصح في الموصر ، وقيل والمعسر (ولا يضر) في صحة البيع (تعلقه) أي المال بكسبه كأن زوجه سيده ولا (بذمته) كأن اشترى فيها شيئا من غير إذن سيده وأتافه لاتفاء تعلق الدين بالرقبة التي هي محل البيع ولا حجر للسيد على ذمة عبده (وكذا) لا يضر (تعلق القصاص) برقبته (في الأظهر) لأنه مرجو السلامة بالعفو عنه كرجاء عصمة المرتد والحر في وشفاء المريض بل لو تحتم قتله في قطع طريق لقتله وأخذ المال كان كذلك نظرا لحالة البيع . أما تعلقه ببعض أعضائه فلا يضر جزما . والثاني لا يصح لأن المستحق يجوز له العفو على مال . وقد تقدم أن تعلق المال مانع ، فلو عفا بعد البيع على مال بطل البيع كما رجحه الباقي (الرابع) من شروط المبيع (المالك) في المعقود عليه التام فخرج بيع نحو المبيع قبل قبضه إذ لا يصح بيعه كما سيأتي (لمن له العقد) الواقع من عاقد أو موكله أو موليه فدخل في ذلك الحاكم في بيع مال الممتنع والممتنع لما يخاف تلفه والظافر بغير جنس حقه والمراد أنه لا بد أن يكون مملوكا لأحد الثلاثة (فبيع الفسوخ) وشراؤه وسائر عقوده في عين لغيره أو في ذمة غيره كقوله اشتريت له كذا بألف في ذمته وهو من ليس بوكيل ،

(قوله نعم إن أسقط الفسخ حقه) يعني الحجي عليه  
(قوله أو موليه) أي ولو  
في خصوص هذا المال حيث  
جعل الشارع له ولاية عليه  
وهذا هو وجه الدخول  
الذي أشار إليه الشارح بعد  
(قوله والمراد أنه) أي  
المبيع أي لأن الكلام إنما  
هو في شروطه لافي شروط  
العاقد فلفظ فيه مقدر  
في كلام المصنف .

الفاسخ له الحاكم ويحتمل أن الفاسخ له الحجي عليه . ثم رأيت في سم على حج عن شرح العباب والفاسخ له الحجي عليه اه (قوله وبيع في الجناية) أي ويكون البائع له الحاكم (قوله كأن كان) أي الحجي عليه (قوله فلا فسخ) أي فلا يفسخه الحاكم ولو فسخ لم ينفذ فسخه (قوله إلى ملكه) أي المورث (قوله وكذا لا يضر) تعلق القصاص برقبته (فلو قتل قصاصا بعد البيع في يد المشتري ففيه تفصيل ذكره في الروض كأصله بعد ذلك . حاصله أنه إن كان جاهلا بفسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع وإن كان عالما عند العقد أو بعده ولم يفسخ لم يرجع بشيء اه وقوله إن كان جاهلا أي واستمر جهله إلى القتل بخلاف ما إذا لم يستمر فإنه إن فسخ عند العلم فلا كلام والا لم يرجع وهو معنى قوله أو بعد الخ اه سم على حج (قوله بالعفو عنه) أي مجانا (قوله كأن كذلك) أي كالتعلق برقبته قصاص (قوله فلو عفا) أي الحجي عليه (قوله التام) أخذه بحمل كلام المصنف عليه لأن الشيء إذا أطلق انصرف لفردة السكامل (قوله فخرج) أي بقوله التام (قوله نحو المبيع) كصداق المرأة وعوض الخلع المعينين وغيرهما من كل ما ضمن بعقد أي كما لو كان المال متعلقا برقبته وقت البيع (قوله أو موليه) وجه الدخول أنه أراد بالولي من أذن له الشارع في التصرف في المال المعقود عليه وإلا فالظافر ونحوه لاولاية لهما على المالك (قوله والمراد أنه الخ) إنما قال ذلك ليكون من شروط المبيع إذ المالك من صفات العاقد والكلام في المعقود عليه (قوله لا بد أن يكون) أي موليه (قوله وسائر عقوده) لو عبر بالتصرف كان أعم ليشمل الحل أيضا كأن طلق أو أعتق اه زيادي اللهم إلا أن يقال للماعبر بالعاقد فيما مر ليشمل البائع وغيره ناسب التعبير هنا بقوله وسائر الخ أو أن الخلاف بالأصالة إنما هو في العقود (قوله أو في ذمة غيره) بخلاف ما لو اشترى بعين ماله لغيره أو في ذمته أو قال في الذمة أو أطلق لغيره بلا إذن فإن العقد يقع له وتلغو التسمية فإن فعل ذلك باذنه صح للغير ويكون المدفوع قرضا (قوله وهو) أي الفسوخ .



ولا ولي للمالك (باطل) لخبر «لا يبيع إلا فيما تملك» رواه أبو داود والترمذي ، وقال إنه حسن . لا يقال عدوله عن التعبير بالعقد إلى من له العقد وإن أفاد ما ذكر من شموله للعقد وموكله وموئله يدخل فيه الفضولي ومراده إخراجهم فإن العقد يقع للمالك موقوفا على إجازته عند من يقول بصحته . لأننا نقول المراد الواقع له العقد ولهذا أشار الشارح لرد الإبراد بقوله الواقع ليفيد به أن الموقوف على الإجازة على القول بصحة تصرف الفضولي الصحة لا أنها ناجزة والموقوف الملك كما نقله المصنف عن الأكثرين ، وحكاه عنه كل من العلاني والزرکشي في قواعده وإن نقل الرافعي عن الإمام أن الصحة ناجزة والمتوقف على الإجازة هو الملك ، وأفاد الوالد رحمه الله أن الشيخين صرحا في باب العدد بأن الموقوف الصحة (وفي القديم) وحكى عن الجديد أيضا عقده (موقوف) على رضا المالك بمعنى أنه (إن أجاز مالكة) أو وليه العقد (نفذ وإلا فلا) واستدل له بظاهر خبر عروة . وأجيب عنه بأنه محمول على أن عروة كان وكيلا مطلقا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل أنه باع الشاة وسلمها ، وعند القائل بالجواز ،

(قوله ولا ولي للمالك) يدخل فيه الظاهر والملتقط فإن كلا منهما ليس بوكيل ولا ولي . ويحجب بما قدمنا من أن المراد بولي المالك من أذن له الشرع في التصرف في ماله ، وعليه فكل من الظاهر والملتقط وكيل عن المالك باذن الشرع له في التصرف (قوله لكن يدخل فيه) أي من له العقد (قوله من يقع له العقد) أي حالا بأن يكون ناجزا وإلا فمجرد كونه يقع له العقد لا يدفع الاعتراض ، وعبارة حجج من يقع له العقد بنفسه ، وعلى القديم لا يقع إلا بالإجازة فلا يرد (قوله كما نقله) أي أن الموقوف على الإجازة الصحة لا الملك (قوله بأن الموقوف الصحة) معتمد (قوله على رضا المالك) لعلة إنما قيد بذلك لوقوعه في تعليل القديم أو أنه راعى قوله في الحديث «إنما البيع عن تراض» وإلا فقوله بمعنى أنه يغني عنه (قوله إن أجاز مالكة) وينبغي على هذا أن تكون الإجازة فورية ، وفي الأنوار : لو قال لمدينه اشترى عبدا مما في ذمتك صح للموكل وإن لم يعين العبد وبرى من دينه ورد وإن جرى عليه جمع متقدمون بأنه مبنى على ضعف وهو جواز اتحاد القابض والمقبض ، وإنما اغتفر في صرف المستأجر في العمارة لأنه وقع تابعا لامقصودا ، ولك أن تقول إنما يتجه تضعيفه إن أرادوا حسابا مأقبضه من الدين المصرح به قوله وبرى من دينه . أما وقوع شراء العبد للأذن ويكون مأقبضه قرضا عليه نظير ما مر فيقع التقاض بشرطه فلا وجه لرده اه حج . أقول : وقد يتوقف فيه بأنه إنما أذن له ليشتري بماله عليه من الدين لأبمال من عند نفسه والوكيل إذا خالف في الشراء بما أذن له فيه الموكل لم يصح شراؤه للموكل ، والقياس وقوعه للوكيل وبقاء الدين بحاله ، وقوله وهو جواز اتحاد القابض والمقبض أي ولأنه يلزم عليه أن يكون الإنسان وكيلا عن غيره في إزالة ملك نفسه ، وقوله فيقع التقاض بشرطه أي وهو اتحاد الجنس (قوله أو وليه) أي أو وكيله فيما يظهر ولعله لم يذكره لأن فيه تفصيلا وهو أنه إذا وكله في جميع التصرفات أو خصوص ما ذكر صح تنفيذه وإلا فلا (قوله نفذ) منه تنفيذ القاضى ومضارعه مضموم بخلاف نقد المهمل ومضارعه مفتوح ، ومعناه الفراغ اه ع (قوله وإلا فلا) أي بأن رد صريحا أو سكت (قوله واستدل له) أي للقديم (قوله بظاهر خبر عروة) وهو أنه صلى الله عليه وسلم وكله في شراء شاة فاشترى له شاتين ثم باع واحدة منهما (قوله وعند القائل بالجواز) صريح في جواز الإقدام على العقد على القديم ويوجه بأنه لا ضرورة على المالك فيه لأنه لم يتصرف في شيء من أمواله ولا ألزم ذمته بشيء ، وقد يكون في ذلك مصلحة لمن يقع له العقد ، وبهذا فارق ما بحث من حرمة

(قوله فإن العقد يقع للمالك موقوفا) يجب حذف لفظ يقع وإلا لم يصح الجواب الآتي (قوله ولهذا أشار الشارح) أي وأشار إليه هو أيضا في ما مر .

يتمتع التسليم بدون إذن المالك ، والمعتبر إجازة من يملك التصرف عند العقد ، فلو باع مال الطفل فبلغ وأجاز لم ينفذ وحل الخلاف ما لم يحضر المالك ، فلو باع مال غيره بحضرته وهو ساكت لم يصح قطعا كما في المجموع وأورد على المصنف وشارحيه قول الماوردي يجوز شراء ولد المعاهد منه ويملك لاسببه لأنه تابع لأمان أبيه اه ورد بأن إرادته بيعه تتضمن قطع تبعيته لأمانه و بانقطاعها يملكه من استولى عليه إن قلنا إن المتبوع يملك قطع أمان التابع وفيه نظر ظاهر و بتسليمه فالمشترى لم يملكه بشراء صحيح بل بالاستيلاء عليه فما بذله إنما هو في مقابلة تمكينه منه لا غير وبهذا يعلم أن من اشترى من حر بي ولده بدار الحرب لم يملكه بالشراء لأنه حر إذ بدخوله في ملك البائع عند قصده الاستيلاء عليه يعتق عليه بل بالاستيلاء فيلزمه تخميسه أو تخميس فدائه إن اختاره الامام بخلاف شراء نحو أخيه ممن لا يعتق عليه بذلك منه ومستولته إذا قصد الاستيلاء عليهما فإنه يصح فيملكهما المشتري ولا يلزمه تخميسهما وقد أفاد معنى ذلك الشيخ رحمه الله تعالى في فتاويه (ولو باع مال مورثه) أو غيره أو اعتق رقيقه أو زوج أمته (ظانا حياته) أو عدم إذن الغير له (فبان ميتا) بسكون الياء في الألفصح أو أذنا له (صح) البيع وغيره (في الأظهر)

الاقدم وإن قلنا بالصحة فيما لو باع مال مورثه ظانا حياته فإن في ذلك تعديا في مال الغير سيما وبيعه مقتض عادة لتسليمه من المشتري وتقويته على ماله (قوله يتمتع) أى فلا دلالة في خبر عروة (قوله فبلغ) أى الطفل وأجاز وهل تنعقد الاجازة من الولي حينئذ لملكه التصرف حال العقد أم لا لانزاله ببلوغ الطفل فيه نظر وظاهر كلامه الأول ويوجه بأنه لما كان من آثار تصرفه الأول نزل منزلة الواقع قبل بلوغه (قوله بحضرته) أى مع تيسر مراجعته بلامشقة فيما يظهر وإلا كان كالتائب (قوله كفى المجموع) ولعل وجهه أنه في الغائب ربما تقتضى المصلحة البيع في غيبته والتأخير إلى مراجعته يفوت ذلك بخلاف الحاضر (قوله وارد على المصنف) أى حيث قال الرابع المالك ممن له العقد وولد المعاهد غير مملوك لأبيه (قوله ورد) أى إirاده على المصنف ورد الإراد يستلزم تسليم الحكم فيكون الشارح قائلا بصحة ما قاله الماوردي (قوله وفيه نظر) أى وفي كون المتبوع يملك قطع أمان التابع (قوله بل بالاستيلاء) أى لم يملكه بالشراء وإنما ملكه بالاستيلاء فهو عطف على الأول (قوله فيلزمه تخميسه) أى كل من ولد المعاهد والحربي (قوله أو تخميس فدائه) وهذا يجري في شراء ولد المعاهد لما علل به من أنه لم يملكه بالشراء (قوله إن اختاره الامام) صريح في أن من أسر حريا لا يستقل بالتصرف فيه إلا بعد اختيار الامام الفداء أو غيره وعبرة حجج في السير تصرح بذلك حيث قال في فصل نساء الكفار وصبيانهم الخ فإن كان المأخوذ ذكرا كاملا تخير الامام فيه وعبرة الشارح أيضا في فصل الغنيمة بعد قول المصنف وكذا لو أسره أى فإن له سلبه نصها نعم لاحق له أى لا أسر في رقبته وفدائه لأن اسم السلب لا يقع عليهما (قوله نحو أخيه) أى أخى البائع (قوله بذلك) أى بدخوله في ملكه (قوله إذا قصد) أى البائع (قوله أزواج أمته) يحتمل أن الأمة مثال فثلها بنت مورثه التي هي أخته بأن أذنت له انتهى سم على منهج (قوله صح) أى مع الحرمة (قوله في الأظهر) هذا ظاهر إن كانت الصيغة على سبيل الجزم أمالو قال إن كان أبى مات فقد يعتكها فقياس مامر للشارح فيما لو قال إن كان اشتراه لى وكيلي بكذا فقد يعتكها أن يجري فيه التفصيل بين أن يخبر به ويصدق الخبر فيصح وبين ما إذا لم يخبر به أو أخبر ولم يصدق فإنه لا يصح ولكن تقدم أن مسألة الوكيل مشكلة بظاهر ما تقدم في إن

(قوله ورد بأن إرادته الخ)  
ليس في هذا اعتماد من  
الشارح لكلام الماوردي  
كما يعلم بتأمل بقية الكلام  
خلافا لما في حاشية الشيخ  
(قوله بل بالاستيلاء) في  
هذا السياق تسمح لم يرد  
الشارح حقيقة مدلوله  
وحاصل المراد منه أنه  
لا يملك بالشراء وإنما يصير  
مستوليا عليه فهو غنيمة  
يختار الامام إحدى الخصال  
بدليل قوله فيلزمه تخميسه  
أو تخميس فدائه فاندفع  
قول الشهاب سم قد يشكل  
قوله أى الشهاب حج إذ  
ما هنا كعبارته أو تخميس  
فدائه ان اختاره الامام  
لأنه اذا ملكه بالاستيلاء  
صار رقيقا فما معنى اختيار  
الامام والفداء (قوله ممن  
لا يعتق عليه) من بيانية  
للتجو .

اعتبارا في العقود بما في نفس الأمر لعدم احتياجها لنية فاتفى التلاعب وبفرضه لا يضر لصحة نحو بيع المازل الوقف هنا وقف تبين لا وقف صحة وإنما لم يصح تزويج الخنثى وإن بان واضحا ولا نكاح المشتبه عليه بمحرمه ، ولو بان أن أجنبية لوجود الشك في حل العقود عليه وهو يحتاط له في النكاح ما لا يحتاط لولاية العاقد وإن اشتركا في الركنية . وعلم مما تقرر عدم الاختصاص بظن الملك وأن الضابط فقدان الشرط كظن عدم القدرة على التسليم فإن بخلافه وهذا مرادهم وإن لم يصرحوا به ( الخامس ) من شروط المبيع ( العلم به ) أى العقود عليه عينا في المعين وقدرها وصفة فيما في الذمة كما يعلم من كلامه الآتي للنهي عن بيع الغرر وهو ما احتمل أمرين أغلبهما أخوفهما أى من شأنه ذلك فلا يعترض بمخالفته لقضية كلامهم من عدم صحة بيع نحو المغصوب وإن لم يكن الأغلب عدم العود وقيل ما انطوت عنا عاقبته وقد يغتفر الجهل للضرورة أو المسامحة كما سنبينه في اختلاط حمام البرجين وكما في بيع الفقاع وماء السقاء في الكوز قال جمع ولو لشرب دابة وكل ما المقصود ليه ولو انكسر ذلك الكوز من يد المشتري بلا تقصير كان ضامنا لقدر كفايته مما فيه ،

( قوله عدم الاختصاص بظن الملك الخ ) يعنى عدم اختصاص هذا الحكم بظن عدم الملك بل يجرى في ظن فقد سائر الشروط ( قوله وإن لم يكن الأغلب عدم العود ) أى كأن كان الغاصب غير قوى الشوكة لكن يحتاج للتخليص منه لمؤنه ( قوله وكما في بيع الفقاع الخ ) أى فالبيع محكوم بصحته واغتفر فيه عدم العلم للمسامحة كما لا يخفى .

كان ملكي فقد بعته وتقدم للشارح الفرق ثم بأن الشرط في هذه أثبتته الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الحاصل إذ لا يقع عقد البيع له إلا في ملكه ثم رأيت سم على حج صرح بذلك فيما ذكر ونحوه قال كما اعتمدته الأسنوى أخذا من كلام ابن الصباغ في هذه ونظائرها ولم يذكر مقابل الأظهر وعبارة المحلى والثاني لا يصح لظنه أنه ليس ملكه ( قوله اعتبارا في العقود ) ومثلها العبادات فالعبرة فيها بما في نفس الأمر وظن المكلف بالنسبة لسقوط القضاء لا للاتصاف بالصحة فان العبرة بالنسبة لها أيضا بما في ظن المكلف فمن ظن أنه متطهر ثم بان حدثه حكم على صلاته بالصحة وسقوط الطلب بها ، وإن وجب عليه القضاء بأمر جديد كما يصرح به كلام المحلى في شرح جمع الجوامع ( قوله وبفرضه ) أى التلاعب ( قوله والوقف هنا وقف تبين ) ويترب على ذلك الزوائد فهي للمشتري من وقت العقد ( قوله وإنما لم يصح تزويج الخنثى ) أى بأن يكون زوجا أو زوجة بخلاف مالو زوج أخته مثلا باذنها فانه يصح الرجوع التردد في أمره للشك في ولاية العاقد ( قوله وإن بان واضحا ) لاحاجة إلى الواو هنا ولا في قوله بعد ولو بان الخ بل تركها أظهر لوضوح البطلان عند عدم التبين ( قوله وعلم مما تقرر ) أى من صحة بيع مال مورثه الخ فان الحاصل فيها عند العقد ظن عدم الملك ( قوله من شروط المبيع ) أراد به ما يشمل الثمن ( قوله والعلم به ) هل يكنى علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والوجه لا انتهى سم على حج وقد ينازع فيه بما صرحوا به في التولية من أنه لو قال الجاهل بالثمن وليتك العقد وعلم المولى به قبل القبول صح فان قياسه هنا الصحة إلا أن يفرق بأن التولية لما سبق تعلق العلم بها كانت كالمعلوم بخلافه هنا وينبئ الاكتفاء بالمقارنة أيضا ( قوله وهو ) أى الغرر ( قوله للضرورة ) أى فلا يشترط العلم ( قوله وكما في بيع الفقاع ) . قال في التاموس : الفقاع كرماني هذا الذي يشرب سمي به لما يرتفع في رأسه من الزبد انتهى وهو ما يتخذ من الزبيب .



( قوله لأنه مقبوض بالشراء الفاسد ) لا يناسب ما صرح به كلامه من الصحة فيما ذكر كما أشرنا إليه ولعله بنى الكلام هنا على أنه لم يذكر بدل كما هو المعتاد وحينئذ فهو صريح فيما قاله المتولى من أن الإطلاق يقتضى البدل لجريان العرف به وإن أشار الشهاب سم في حواشى التحفة إلى التوقف فيه ، ووجه صراحة كلام الشارح فيما قاله المتولى أنه محمول كما ذكرناه على ما إذا لم يذكر بدلا ليكون فاسدا حتى يوافق ما قدمه ولا يخفى أن المراد البدل من شرب أو من غيره إذا أمر السقاء بإسقاؤه ، ومنه الجبا المتعارف في القهوة إذ ما هنا يجرى فيها حرفا بحرف هذا كماه إذا انكسر الفنجان مثلا من يد الشارب أما إذا انكسر من يد غيره بأن دفعه إلى آخر فسقط من يده فانهما يضمنان مطلقا ، والقرار على من سقط من يده ووجهه في صورة القرض ماسيا أن المستعير من المستأجر إجارة فاسدة ضامن كغيره وأما إذا انكسر من يد الساق فاعدام أن الساق على قسمين فتقسم يستأجره صاحب القهوة ليسقى عنده بأجرة معلومة فهو أجبر لا يضمن ( ٣٩٣ ) مانلف بيده من الذى استأجر

له إلا بتقصير كما يعلم مما سيأتى في الإجارة وقسم يشترى القهوة لنفسه بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة من أن كل كذا وكذا من الفناجين بكذا وكذا من الدرام فهذا يجرى فيه ما ذكره الشارح في القسم الأول في كلامه إذ القهوة مقبوضة له بالشراء الفاسد والفناجين مقبوضة بالإجارة الفاسدة وبقي قسم ثالث حدث الآن وهو أن صاحب القهوة يخشى الضياع على الفناجين فيسلم للساق مقدارا معلوما من الفناجين ويقبضه له ويجعله في تسليمه . فإذا أراد أن

لأنه مقبوض بالشراء الفاسد دون ما زاد عليها ودون الكوز لكونهما أمانة في يده فإن أخذه من غير عوض ضمنه لأنه عارية دون مافيه لأنه غير مقابل بشيء فهو في معنى الإباحة ولو كان له جزء من دار يجمل قدره فباع كلها صح في حصته كما قطع به الفقهاء وصرح به البغوى والرويانى والمفهوم من كلام صاحب التهذيب البطلان وقد يدل للأول قولهم لو باع عبدا ثم ظهر استحقاق بعضه صح في الباقي ولم يفصلوا بين علم البائع بقدر نصيبه وجهله به وهل لو باع حصة فبانت أكثر من حصته صح في حصته التي يجمل قدرها كما لو باع الدار كلها ،

( قوله لأنه مقبوض الخ ) يتأمل مع قوله وقد يغتفر الجهل فإن مقتضاه صحة العقد على ما ذكر اللهم إلا أن يقال وجه الاغتفار أن مثل ذلك يؤخذ في العادة بلا صيغة فهو من المعاطاة ( قوله فإن أخذه من غير عوض ) ويأتى مثل هذا التفصيل في فنجان القهوة ونحوه فإن أخذه بلا عوض من المالك ولو بماذونه ضمن الظرف دون مافيه أو بعوض ضمن مافيه دونه ومن المأخوذ بعوض ماجرت به العادة الآن من أمر بعض الحاضرين لساقى القهوة بدفعه لشخص آخر بلا عوض فهو غير مضمون على الآخذ لأن مالكة إنما أباح الشرب منه بعوض فكان كما لو سامه له بالعوض . وبقي ما لو اختلف الدافع والآخذ في العوض وعدمه هل يصدق الأول أو الثانى فيه نظر والأقرب تصديق الآخذ لأن ما ذكره موافق للغالب ولأن الأصل عدم ضمان الظرف وينبنى أن محل ذلك حيث لم توجد قرينة بصدق الدافع ككون الآخذ من الفقراء الذين جرت عادتهم بأنهم لا يدفعون ثمننا ( قوله صح في حصته ) معتمد ( قوله والمفهوم الخ ) اعتمده حج ( قوله وقد يدل للأول ) أى الصحة ( قوله وهل لو باع حصة ) أى من دار والحال أنه يجمل قدر حصته منها .

يشترى منه قهوة يأتى بفنجان من تلك الفناجين التي ساهمها له يأخذ فيه القهوة ، والظاهر أن الفناجين مقبوضة له حينئذ بالعارية إذ لم يقع بدل ولا في العرف حتى يكون في نظير استعمالها ، وإنما البدل في نظير القهوة لا غير وحينئذ إذا تلف منه يضمنها ضمان العارية ويضمن مافيهما بالشراء الفاسد هذا إذا تلفت في يده أما إذا تلفت في يد الشارب فيأتى فيه ماسيا في العارية فيما إذا تلف المعار في يد من أخذه من المستعير هكذا ظهر لى فليتأمل ( قوله وصرح به البغوى والرويانى والمفهوم من كلام صاحب التهذيب البطلان ) هذا ساقط في بعض النسخ وإسقاطه هو الصواب أما أولا فلأن البغوى ممن يقول بالبطلان لا بالصحة كما في التحفة وغيرها وهو المذكور في قول الشارح ، والمفهوم من كلام صاحب التهذيب إذ صاحب التهذيب هو البغوى ، وأما ثانيا فلما أشرنا إليه من التناقض في النسبة للبغوى .

( قوله أو يفرق بأنه هنا لم يتيقن حال البيع أنه باع جميع حصته ) قضيته أنه لو تيقن ذلك بأن علم أن ما باعه يزيد على حصته أنه يصح وقضيته أيضا أنه لو علم أن ما باعه أقل من حصته أنه لا يصح لأنه صدق عليه أنه لم يتيقن ( ٣٩٤ )

أو يفرق بأنه هنا لم يتيقن حال البيع أنه باع جميع حصته بخلاف ما لو باع الدار كلها كل محتمل ولعل الثاني أوجه وفي البحر يصح (١) بيع غلته من الوقف إذا عرفها ولو قبل القبض كبيع رزق الأجناد ( فيبيع ) اثنين عبديهما لثالث ثمن واحد من غير بيان مال لكل (٢) منه وبيع (أحد الثوبين) أو العبدین مثلا وإن استوت قيمتهما (باطل) كما لو باع بأحدهما للجعل بعين المبيع أو الثمن وقد تكون الإشارة والإضافة كافية عن التعيين كداري ولم يكن له غيرها وكهذه الدار ولو غلط في حدودها ( ويصح بيع صاع من صبرة ) وهي الكوم من الطعام ومثل ذلك بيع صاع من جانب منها معين ، وخرج بها نحو أرض وثوب كما يعلم مما يأتي ( تعلم صيعانها ) للمتعاقدین كعشرة لاتشفاء الغرر وينزل ذلك على الإشاعة فلو تلف بعضها تلف بقدره من المبيع (وكذا إن جهلت) صيعانها .

( قوله أو يفرق ) أى فلا يصح البيع ( قوله بأنه هنا لم يتيقن الخ ) ومنه يؤخذ أنه لو تيقن بيع الكل كأن علم أن له دون النصف كان كبيع الجميع ( قوله ولعل الثاني ) هو قوله أو يفرق ( قوله إذا عرفها ) أى بأفرازها له أو بعامة بقدرها بالجزئية بعد رؤية الجميع للعاقدين ( قوله كبيع رزق الأجناد ) وعبرة الشارح في باب المبيع قبل قبضه بعد قول المصنف وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة مانصه ويلحق به ما أفرزه السلطان لجندى تملكها كما لا يخفى فله بعد رؤيته بيعه وإن لم يقبضه رفقا بالجندى نص عليه ومن ثم ملكه بمجرد الافراز انتهى ( قوله فيبيع اثنين عبديهما الخ ) هذا كقول البهجة : \* لا أن يبيع عبيد جمع ثمن \* أى فلا يصح وكتب عليه سم قيده في التنبيه بما إذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن ومشى عليه البلقيني في تدريبه ونقله الزركشى عن التنبيه وأقره قال ابن الرفعة واحترز به عما إذا علم التوزيع قبل العقد فانه يصح وعليه بدل كلامهم واستدل بفرع ذكره في الوكالة قال ويجوز أن يكون احترز عما إذا فصل الثمن مثل بعثك العبدین بمائة ستون لهذا وأربعون لهذا فانه يصح لكن قد يقال ليس الثمن هنا واحدا بل ثمنين اه شرح العباب . أقول : وقياس ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالتوافق قبل العقد أنه لو توافق معه على خمسمائة دراهم وخمسمائة دنانير مثلا ثم قال بعثك بألف دراهم ودنانير صح وحمل على ما توافقا عليه وكذا نظائره من كل ما يشترط العلم به وذكره في العقد إذا توافقا عليه قبل وهذا يجري في أمور كثيرة يقال فيها بالبطلان عند عدم ذكرها في العقد فتنبه له فانه دقيق جدا ، ويؤيد ذلك قول الشارح الآتي . نعم إن كان ثم عهد أو قرينة بأن انفقا الخ ( قوله ولو غلط في حدودها ) أى إما بتغيرها كجعل الشرق غربيا وعكسه أو في مقدار ما ينتهي إليه الحد الشرق مثلا لتقصير الغالط من كل منهما في تحرير ما حدد به قبل لأن الرؤية للمبيع شرط قبل العقد فلو رآها وظن أن حدودها تنتهي إلى محلة كذا فبان خلافه فالتقصير منه حيث لم يعين النظر فيما ينتهي إليه الحد فأنشبه ما لو اشترى زجاجة ظنها جوهره فانه لا خيار له وإن غره البائع وكتب أيضا قوله ولو غلط في حدودها أى ولا خيار للمشتري لعدم الخلل في ذات المبيع وبقي ما لو أشار إليها وشرط أن مقدارها كذا من الأذرع كأن قال بعثك وأجرتك هذه الدار أو الأرض على أنها عشرون ذراعا وسيأتي ما يؤخذ منه صحة العقد وثبوت الخيار للمشتري إن نقصت والبائع إن زادت في قوله ويتخير البائع في الزيادة الخ ( قوله وهي الكوم من الطعام ) أى البر ونحوه مما تكفي رؤية

حال البيع أنه باع جميع حصته كما إذا كان يعلم أنه يملك فوق النصف لكنه باع النصف ولا يخفى ما فيه من البعد على أنه قد يقال إنه لا أثر لهذا الفرق في الحكم فتأمل ( قوله وفي البحر يصح بيع غلته من الوقف ) أى إذا أفرزت أو عينت بالجزئية وكان قد رأى الجميع أى ولا يمنع من صحة البيع عدم قبضه إياها لكن سيأتي له في باب الهبة مانصه ولو تبرع موقوف عليه بحصته من الأجرة لآخر لم يصح لأنها قبل قبضها إما غير مملوكة أو محبولة فان قبض أو وكيله منها شيئا قبل التبرع وعرف حصته منه ورآه هو أو وكيله وأذن له في قبضه وقبضه صح وإلا فلا اه وما ذكره في الهبة ملخص من إفتاء المحقق أبى زرعة نقله عنه المناوى في تفسيره في باب الهبة من الكتاب السادس وهو لا ينافي ما نقله الشارح هنا عن البحر لأن ما هنا في الغلة نحو الثمرة وما يأتي في الأجرة إذ هي دين عند المستأجر والدين إنما

لهما

يملك بقبض صحيح ( قوله بيان مال لكل ) أى من العبدین أو المالكين وقوله منه أى من الثمن .

لهما يصح البيع ( في الأصح ) لتساوى أجزائها فلا غرر ولئلا يك أن يعطى من أسفلها وإن لم يكن مرثيا إذ رؤية ظاهر الصبرة كروية باطنها وينزل على صاع مبهم حتى لو لم يبق منها غيره تعين وإن صب عليها مثلها أو أكثر لتعذر الإشاعة مع الجهل ويفارق بيع ذراع من نحو أرض مجهولة النرعان وشاء من قطيع وبيع صاع منها بعد تفريق صيعانها ولو بالكيل بتفاوت أجزاء نحو الأرض غالبا وبأنها بعد التفريق صارت أعيانا متميزة لادلالة لإحداها على الأخرى فصار كبيع أحد الثوبين ومحل الصحة هنا حيث لم يريدا صاعا معيننا منها أو لم يقل من باطنها أو إلا منها وأحدهما يجهل كليلها للجهل بالمبيع بالكلية وحيث علم بأنها تفي بالمبيع أما إذا لم يعلم ذلك فلا يصح البيع للشك في وجود ما وقع عليه صرح به الماوردي والفارق وغيرها ونظر فيه لأن العبرة هنا بما في نفس الأمر فقط فلا أثر للشك في ذلك إذ لا تعبد هنا ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض فإن علم المشتري بذلك فهو كبيع الغائب لأن الاختلاف يمنع الرؤية عن إفادة التخمين ولأنه يضعف في حالة العلم فإن ظن الاستواء صح في الأصح وثبت له الخيار قال البغوي وغيره ولو كان تحتها حفرة صح البيع وما فيها للبائع لكن رده في المطلب بأن الغزالي وغيره جزموا بالتسوية بينهما لكن الخيار في هذه للبائع ،

( قوله فلا يصح البيع  
للشك ) أى إن وقت  
بالمبيع بالفعل ( قوله لأن  
العبرة هنا الخ ) أى  
الصورة أنها وقت بالمبيع

ظاهره وقضيته أن الكوم من الدراهم ونحوها لا يسمى صبرة ، وعبرة الصباح : والصبرة من الطعام جمعها صبر مثل غرفة وغرف وعن ابن دريد اشترت الشيء صبرة أى بلا كيل ولا وزن اه وهو ظاهر في عدم اختصاص الصبرة بكونها من الطعام ويأتى في الربا ما يوافقته ومنه قول الشارح عند قول المصنف ولو باع جزافا الخ مما نصه أو صبرة دراهم بأخرى موازنة اه وقد يقال ما نقل عن ابن دريد معنى آخر للصبرة هو عبارة عن عدم العلم بقدر المبيع فلا يفيد اختصاصها بالطعام ولا عدمه ( قوله لهما ) أى أو لأحدهما حج وقد يتوقف فيه بأن العالم منهما بقدرها صيغته محمولة على أن المبيع جزء شائع وصيغة الجاهل محمولة على أن المراد أى صاع كان فلم يكن المعقود عليه معلوما لهما فالقياس البطلان ، وقد يؤيده إسقاط الشارح له ( قوله أن يعطى من أسفلها ) أى في صورة الجهل فقط بخلاف صورة العلم فإن البيع فيها ينزل على الإشاعة ( قوله وإن صب عليها ) هل يجزى في معاومة الصيعان مع الإشاعة فإذا تلف من الجملة تلف من المبيع بقدره ينبغى نعم اه سم على حج . وبقى مالو كان المبيع صاعا من عشرة وانصب عليها عشرة أخرى مثلا وتلف بعضها وبقيت العشرة فهل يحكم بأن الباقي شركة على الإشاعة وحصر التالف فيها يخص البائع فيه نظر والأقرب أنه كذلك لأن الأصل عدم انفساخ العقد ( قوله ويفارق بيع ذراع الخ ) أى فانه لا يصح ( قوله صاعا معيننا ) أى ومبهما أيضا ويصور ذلك بما لو اختلطت ورقة من شرح المحلى مثلا بشرح المنهج مثلا ( قوله وأحدهما ) أى والحال ( قوله وحيث علم ) عطف على حيث لم يريدا الخ ( قوله صرح به الماوردي ) معتمد ( قوله ونظر فيه ) ضعيف ( قوله فلا أثر للشك الخ ) قال حج فالتى يتجه أنه متى بان أكثر منها كبعثك منها عشرة فبانت تسعة بان بطلان البيع وكذا إذا بانا سواء لأنه خلاف صريح من التبعية بل والابتدائية ( قوله فإن علم المشتري بذلك ) أى بالاخبار دون المشاهدة أما إذا علم بالمشاهدة فيصح البيع ( قوله ولو كان تحتها حفرة ) أى بالاخبار نظير ما تقدم في الدكة ( قوله وما فيها ) أى ويكون ما فيها الخ ( قوله جزموا بالتسوية بينهما ) أى الحفرة والدكة ( قوله لكن الخيار في هذه ) أى الحفرة .



وفي تلك المشتري وهذا هو المعتمد ويكره بيع الصبرة المجهولة لأنه يوقع في الندم لتراكم الصبرة بعضها على بعض غالبا إلا المذروع لأنه لا تراكم فيه إذ لا بد فيه من رؤية جميعه لأجل صحة البيع فيقلّ الغرر بخلاف الصبرة فإنه يكفي رؤية أعلاها ولو قال بعثك نصفها وصاعا من النصف الآخر صح بخلاف ما لو قال إلا صاعا منه لضعف الحزر ولو قال بعثك كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها الآخر بدرهمين صح (ولو باع بماء) أو ملء (ذا البيت حنطة أو بزنة) أو زنة (هذه الحصة ذهبا أو بما باع به فلان فرسه) وأحدهما يجهل قدر ذلك (أو بألف دراهم ودنانير لم يصح) البيع للجهل بأصل المقدار في غير الأخيرة وبمقدار كل من النوعين فيها وإنما حمل على التنصيف في نحو والرج ينسنا وهذا لزيد وعمرو لأنه المتبادر منه ثم لاهنا ولهذا لو علما قبل العقد مقدار البيت والحصة وثنى الفرس كان صحيحا وإن قال بما باع به ولم يذكر المثل ولا نواه لأن مثل ذلك محمول عليه . نعم لو انتقل ثمن الفرس إلى المشتري فقال له البائع العالم بأنه عنده بعثك بما باع به فلان فرسه اتجه صحته وتنزيل الثمن عليه فيتعين ويمتنع إبداله كما أفاده العلامة الأذرى وكما أن لفظة المثل مقدرة فيما ذكر تقتدر زيادتها في نحو عوضتها عن نظير مثل صداقتها على كذا فيصح عن الصداق نفسه لأنه اعتيدت زيادة لفظة المثل في نحو ذلك وخرج بنحو حنطة وذهب منكرا المشير إلى أن محل ذلك حيث كان في الذمة المعين كبعثك ملء أو ملء ذا الكوز من هذه الحنطة أو الذهب فيصح وإن جهل قدره لإحاطة التخمين برؤيته مع إمكان الأخذ قبل تلفه فلا غرر (ولو باع بنقد) دراهم أو دنانير ،

(قوله ولو قال بعثك كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها الآخر بدرهمين صح) لعل الصورة أنه اشترى جميع الصبرة وإلا فأى نصف يكون الصاع منه بدرهم أو بدرهمين فليراجع (قوله ولهذا لو علما الخ) راجع للتعليل الذى علل به المتن (قوله العالم بأنه عنده) أى مع كونه رآه الرؤية الكافية كما هو واضح إذ هو حينئذ يبيع بمعين .

(قوله وفي تلك) أى موضع فيه ارتفاع (قوله وهذا هو المعتمد) خلافا لحج حيث أقر كلام البغوى وقال والفرق بين الحفرة والانخفاض واضح (قوله إلا المذروع) الأولى لا المذروع (قوله إلا صاعا منه) أى من النصف المبيع (قوله ولو قال بعثك كل صاع الخ) أى بأن يتميز كل من نصفى الصبرة كأن يقول بعثك كل صاع من الشرق بكذا وكل صاع من الغربى بكذا وعليه فلو اطلع على عيب في المبيع فهل له ردّ أحد النصفين أم لا فيه نظر والأقرب الأول لتعدد العقد بتفصيل الثمن لسن يبقى الكلام فيما لو اختلف هل المردود النصف الذى يقابل كل صاع منه بدرهم أو بما يقابل كل صاع منه بدرهمين (قوله وإن قال) هى غاية (قوله فيتعين الخ) ولو قصدا مثله لأنه صريح في عين ما باع به والصريح لا ينصرف عن معناه بالنسبة اه سم على منهج عن مر . أقول : قول سم والصريح الخ قد يتوقف في ذلك فإنه لو أتى بصريح البيع وقال أردت خلافة قبل منه كما تقدم (قوله ويمتنع إبداله) أى فلو اختلفا في مقدار الثمن بعد اتفاقهما على العلم بأصله فينبغى التحالف كما لو سميا ثمننا واختلفا في مقداره بعد ثم يفسخانه ها أو أحدهما أو الحاكم (قوله عن نظير مثل صداقتها) الخ عبارة حج عن نظير أو مثل اه وهى أولى (قوله فيصح وإن جهل قدره الخ) قد يشعر قوله أو بماء ذا الكوز من هذه الحنطة أنه لو كان الكوز والبيت أو البر غائبا عنهما لم يصح وليس مرادا لأن المدار على التعيين حاضرا كان أو غائبا عن البلد حتى لو قال بعثك ملء الكوز الفلانى من البر الفلانى وكانا غائبين بمسافة بعيدة صح العقد كما يفهم من قوله وخرج بنحو الخ فإنه جعل فيه مجرد التعيين كافيا لكن يرد عليه أنه يحتمل تلف الكوز أو البر قبل الوصول إلى محلها إلا أن يجب أن يحجب بأن الغرر في المعين دون الغرر فيما في الذمة .

وعين شيئاً اتبع وإن عز فإن كان معدوماً أصلاً ولو مؤجلاً أو معدوماً في البلد حالا أو مؤجلاً إلى أجل لا يمكن فيه نقله إلى البلد بشرطه لم يصح أو إلى أجل يمكن فيه النقل عادة صح ، ومنه ما فقد بمحل العقد وإن كان ينقل إليه لكن لغير البيع فلا وإن أطلق ( وفي البلد ) أى بلد البيع سواء أكان كل منهما من أهلها أو يعلم نقودها أولاً على مقتضى إطلاقهم ( نقد غالب ) من ذلك وغير غالب ( تعين ) الغالب وإن كان مغشوشاً أو ناقص الوزن إذ الظاهر إرادتهما له فإن تفاوتت قيمة أنواعه ورواجها وجب التعيين وذكره النقد جرى على الغالب أو المراد به مطلق العوض لأنه لو غلب بمحل البيع عرض كفالوس وحنطة تعين ولو مع جهل وزنه وعلم من ذلك أن الفالوس لا تدخل في النقد إلا مجازاً وإن أوهمت عبارة الشارح كابن المقرئ أنها منه ويدفع الإيهام أن يجعل قوله أوفالوس عطفاً على نقد قال الأذري ومحل الحمل على الفالوس إذا سماها أما إذا سمي الدرهم فلا وإن راجت لأن الإطلاق ينصرف

( قوله وعين شيئاً ) أى  
وإن عز كما صرح به حجج  
( قوله بشرطه ) أى بأن  
كان ينقل للبيع ( قوله  
عادة ) أى بأن كان ينقل  
للبيع ( قوله ومنه ) أى  
من المعدوم خلافاً  
لما في حاشية الشيخ  
ولهذا قال بعده في بعض  
النسخ فلا يصح على أن  
هذا الحاجة إليه مع ما قبله  
من قوله وإن كان ينقل  
الخ .

( قوله وعين شيئاً اتبع ) قضيته أنه لا يجوز إبداله بغيره وإن ساواه في القيمة ووافقته ما في  
سم على منهج عند قوله فقبل بصحيحه لم يصح مما نصه مثله ما لو أوجب بألف من نقد فقبل  
بألف من نقد آخر مخالف للأول في السكة دون القيمة فإنه لا يصح مـ لكن قد يشكك عليه  
ما سيذكر عن الروض وشرحه اللهم إلا أن يقال ما في الروض وشرحه مصور بما إذا اتحد  
النقد واختلف مقدار المضروب فقط على أنه قد يقال ما ذكره سم وجه البطالان فيه كون  
القبول ليس على وفق الإيجاب وهو يفسد الصيغة فليتأمل قال في الروض وشرحه . فرع  
وإن باع شخص شيئاً بدينار صحيح فأعطاه صحيحين بوزنه أى الدينار أو عكسه أى  
بألف بدينارين صحيحين فأعطاه ديناراً صحيحاً بوزنهما لزمه قبوله لأن الغرض لا يختلف بذلك  
وصورة العكس من زيادته ولا حاجة لقوله فيها فأعطاه ديناراً بوزنهما لا إن أعطاه في الأولى  
صحيحاً أكثر من دينار كأن يكون وزنه ديناراً ونصفاً فلا يلزمه قبوله لضرر الشركة إلا بالتراضي  
فيجوز فلو أراد أحدهما كسره وامتنع الآخر لم يجبر عليه لضرر القسمة ( قوله وإن كان معدوماً  
الخ ) قد يشكك على ما قدمه في قوله ولا ترد صحته في نقد يعز وجوده إلا أن يفرق بأنه مع العزة  
يمكن تحصيله بخلاف المعدوم ( قوله لم يصح ) للعجز عن تسليمه وقت وجوب التسليم ( قوله ومنه )  
أى في الصحة ( قوله بمحل العقد ) أى واعتيد نقله للبيع من غيره ( قوله وإن كان ) قسيم قوله  
أو مؤجلاً الخ ( قوله لغير البيع فلا ) يستثنى منه ما لو اعتيد نقله للهدية وكان المهدى إليه يبيعه عادة  
فيصح ( قوله وإن أطلق ) قسيم قوله وعين شيئاً اتبع ( قوله وغير غالب تعين ) هو شامل لما  
إذا كان الغالب مثلاً النصف من هذا والنصف من هذا اه سم على منهج ( قوله إذ الظاهر )  
هذه العلة لا تتأتى في قوله أولاً ( قوله إرادتهما له ) أى ولا خيار لواحد منهما ( قوله ورواجها ) أى  
أو رواجها ( قوله وعلم من ذلك ) أى من قوله كفالوس تمثيلاً للعرض ( قوله وإن أوهمت ) إنما  
قال أوهمت لإمكان عطف الفالوس على قوله نقد كما أشار إليه بقوله ويدفع الخ ( قوله لأن الإطلاق )  
ينبغي تخصيص ذلك بما إذا لم يحدث عرف باستعمال الدرهم في غير الفضة ثم رأيت في حجج  
ما يصرح به حيث قال بل لو اطرده عرفهم بالتعبير بالدينار والأشرف في الموضوعين أصالة للذهب كما هو  
المنقول في الأول وقاله غير واحد في الثاني عن عدد معلوم من الفضة مثلاً بحيث لا يطلقونه على غير  
ذلك انصرف لذلك العدد على الأوجه كما اقتضاه تعليلهم بأن الظاهر إرادتهما للغالب ولو ناقصاً .

إلى الفضة . نعم الأوجه أنه لو أقرّ بأنصاف رجع في ذلك للمقر أو باع بها واختلفت قيمتها وجب البيان وإلا لم يصح البيع أو اتفقت واختلفا فيما وقع العقد به تحالفا ولا يعارض ذلك ما لو قال بعتك بمائة درهم من صرف عشرين دينار حيث لم يصح للجهل بنوع الدراهم وإنما عرفها بالتقويم وهو غير منضبط ولهذا صح بمائة درهم من دراهم البلد التي قيمة عشرين منها دينار لأنها معينة حينئذ ولا تصرّحهم في الكتابة التي بدراهم أن السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال أردت ما يقابلهما من الدراهم صح ولو جهلاه ، ويجرى ذلك في سائر الديون إذ الحط تبرع محض لا معاوضة فيه فاعتبر نية الدائن فيه ، ولو باع بوزن عشرة دراهم من فضة ولم يبين أي مضروبة أم تبر لم يصح لردده ، ولو باعه بالدراهم فهل يصح ويحمل على ثلاثة أو يبطل وجهان في الجواهر ، وجزم في الأنوار بالبطان لكنه عبر بدراهم ولا فرق بل البطان مع التعريف أولى لأن أُل فيه إن جعلت للجنس أو للاستغراق زاد الإيهام أو للعهد فلا عهد هنا .

نعم إن كان ثم عهد أو قرينة بأن اتفقا على ثلاثة مثلاً ، ثم قال بعتك بالدراهم وأراد العهودة احتمل القول بالصحة (أو) في البلد (نقدان) فأكثر أو عرضان كذلك (ولم يغلب أحدها) وتفاوتا قيمة أو رواجاً (اشتراط التعيين) لأحدهما لفظاً لانية فلا تكفي بخلاف نظيره من الخلع لأنه يعتفر فيه ما لا يعتفر هنا ولا يرد عليه الا اكتفاء بنية الزوجة في النكاح كما يأتي لأن المعقود عليه ثم ضرب من المنفعة وهنا ذات العوض فاعتفر ثم ما لم يعتفر هنا وإن كان النكاح مبناه على الاحتياط والتعبد أكثر من غيره فإن اتفقت النقود ونحوها ولو صحاحاً ومكسرة بأن لم تتفاوت قيمة وغلبة صح العقد بها

(قوله ولا يعارض ذلك) راجع إلى قوله والمراد مطلق العوض لأنه لو غلب الخ كما يعلم من التحفة (قوله من فضة) متعلق بباع (قوله بنية الزوجة) أي كأن قال زوجتك بنتي وله بنات وقصدا معينة.

(قوله أو باع بها) أي بأنصاف (قوله ولا يعارض ذلك) قد يقال لامعارضة منه أصلاً لأن مسئلة التحالف مفروضة فيما لو عيناً نوعاً واختلفا بعد العقد فيه أهو من الفلوس مثلاً أو الفضة فالاختلاف بعد صحة العقد وفيما لو قال وزن كل عشرين دينار لم يقع تعيين لشيء لالفاظاً ولا غيره وقد يقال هو استدراك على قوله وفي البلد نقد غالب تعين إلى آخر ما في الشرح (قوله ولو جهلاه) انظره مع أنه إبراء اه سم على حج ولعلمهم تسامحوا في ذلك لتشوف الشارع للعقود لكن هذا لا يدفع الإشكال بالنسبة لقوله ويجرى ذلك في سائر الديون الخ فالأولى الجواب بأنهم لم يبالوا بالجهل به لإمكان معرفته بالتقويم بعد فأشبهه ما لو باع المشترك بعد إذن شريكه وهو لا يعلم قدر حصته منه حيث صح البيع مع العلم بعدم معرفة ما يخصه حال العقد (قوله دراهم من فضة) بيان لما باع به والمعنى أنه باعه بفضة وزنها عشرة دراهم (قوله احتمل القول بالصحة) معتمد (قوله أو عرضان كذلك) أي فأكثر (قوله اشتراط التعيين) ومثله ما لو تباعع بطرفي بلدين واختلفت نقدهما فلا بد من التعيين ويحتمل أن العبرة ببلد المبتدئ من العاقدين .

فرع — لو قال بعتك بقرش اشتراط تعيين المراد منه في العقد لأنه يطلق على الريال وعلى الكلب ونحوهما ما لم يغلب استعماله في نوع مخصوص فيحمل عليه عند الإطلاق (قوله فلا تكفي) أي النية وهو شامل لما لو اتفقا على أحد النقيدين قبل العقد ثم نواه عنده فلا يكتفي به لكن في السلم بعد قول المصنف ويشترط ذكرها أي الصفات في العقد مانصه نعم لو توافقا قبل العقد وقالوا أردنا في حالة العقد ما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الأسنوي وهو نظير من له بنات وقال لآخر زوجتك بنتي ونواها معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه وقياسه أن يقال هنا كذلك فليتأمل إلا أن يقال إن الصفات لما كانت تابعة اكتفى فيها بالنية على ما ذكر ثم بخلاف الثمن هنا فإنه نفس المعقود عليه فلم يكتف بنيته (قوله لأنه يعتفر فيه) أي في الخلع .



من غير تعيين ويسلم المشتري ماشاء منها ، ولو أبطل السلطان ماباع به أو أقرضه لم يكن له غيره بحال نقص سعره أم زاد أم عزّ وجوده فإن فقد وله مثل وجب وإلا فقيمته وقت المطالبة ، وهذه المسئلة قد عمت بها البلوى في زمننا في الديار المصرية في الفلوس ، ويجوز التعامل بالمغشوشة أخذاً مما مرّ وإن جهل قدر غشها سواء أكانت له قيمة لو انفرد أم لا استهلك فيها أم لا ولو في الدمة لأن المقصود رواجها فتكون كبعض المعاجين المجهولة الأجزاء أو مقاديرها وإنما لم يصح بيع تراب المعدن نظراً إلى أن المقصود منه النقد وهو مجهول ، ومثل ذلك في انتفاء الصحة ببيع لبن خلط بماء ، ونحو مسك خلط بغيره لغير تركيب . نعم بحث الولي العراقي أن الماء لو قصد خلطه باللبن لنحو حموضته وكان بقدر الحاجة صح لأنه حينئذ تخلط غير المسك به للتركيب ومتى جازت المعاملة بها وضمنت بمعاملة أو إنلاف فالواجب مثلها إذ هي مثلية لاقيمتها إلا إن فقد المثل فتجب قيمتها وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهباً وعكسه ( ويصح بيع الصبرة ) من أي نوع كانت ( المجهولة الصيعان ) للمتعاقدين والقطيع المجهول العدد والأرض أو الثوب المجهول الدرع ( كل ) بالنصب كما قاله الشارح ويصح جره أيضاً ( صاع ) أو رأس أو ذراع ( بدرهم ) لأن المبيع مشاهد ولا يضر الجهل بجملة الثمن لأنه معلوم بالتفصيل والغرم مرتفع به كما إذا باع ثمن معين جزافاً وفارق عدم الصحة فيما لو باع ثوباً بما رقم أي كتب عليها من الدراهم المجهولة القدر بأن الغرم منتف في الحال لأن ما قابل كل صاع معلوم القدر حينئذ بخلافه في تلك ولو قال بعثك صاعاً منها بدرهم

( قوله وله مثل ) لعل صورته كما إذا كان الريال مثلاً أنواعاً وأبطل نوع منها ( قوله من أي نوع ) أي وإن لم يكن من أنواع الطعام بدليل أنه لم يجعل قسم ذلك إلا القطيع والأرض والثوب فما في حاشية الشيخ من أن المراد من أي نوع من أنواع الطعام نظريه إلى مجرد المعنى اللغوي من أن الصبرة هي الكوم من الطعام . ولا يخفى أنها لو أردناه لم يكن لهذا البيان من الشارح كبير فائدة .

( قوله من غير تعيين ) أي فإن عين شيئاً أتبع كما مرّ فليس له دفع غيره ولو أعلى قيمة منه ( قوله ويسلم المشتري ماشاء منها ) أي حيث لم يعين البائع أحدها وإلا وجب ما عينه ولا يقوم غيره مقامه وإن اتحدا رواجاً وقيمة أخذاً مما مرّ لسم عن الشارح من أنه لو قبل بغير المعين مع اختلافها سكة لقيمة لم يصح ومما مرّ للشارح من أنه لو عين نقداً أتبع على ما قدمناه لكن يشكل عليه ما تقدم عن الروض من أنه لو باع بدينار صحيح ودفع دينارين صغيرين بوزنه وجب قبولهما إلا أن يقال ما فهمه كلامه من أنه إذا قبل بمعين وجب أنه لا يجبر على قبول غير ما عينه مما خالفه في السكة أو القيمة ( قوله ولو أبطل السلطان ماباع به ) أي سواء كان البيع بمعين وهو ظاهر أوفى الدمة ( قوله وإلا فقيمته وقت المطالبة ) أي حيث أمكن تقويمه وإلا اعتبر قيمته في آخر أوقات وجوده فيما يظهر ويرجع للغرم في بيان القدر حيث لاق به عادة إن لم يكن ثم من يعرفه لأنه غارم ( قوله أخذاً مما مرّ ) أي في قوله تعين الغالب وإن كان مغشوشاً ( قوله سواء أكانت له قيمة ) أي الغش ( قوله وكان بقدر الحاجة صح ) معتمد ( قوله ومتى جازت المعاملة بها ) أي بالمغشوشة ( قوله فالواجب مثلها ) أي صورة فالفضة العديدة تضمن بعددها من الفضة ولا يكفي ما يساويها قيمة من القروش إلا بالتعويض إن وجدت شروطه ومثله يقال في عكسه ، ومعلوم أن الكلام في غير الفضة المقصودة . أما هي فلا يجوز البيع بها في الدمة ولو بالوزن لتفاوتها في القص واختلاف قيمتها . وأما البيع بالمعين منها فلا مانع منه إذا عرف كل نصف منها على حدته لاختلاف القص أخذاً من بيع الورق الأبيض الآتي ( قوله أخذت قيمة الدراهم ذهباً ) أي حذراً من الوقوع في الربا فإنه لو أخذ بدل الدراهم المغشوشة فضة خالصة كان من قاعدة مدّ بحجة ودرهم الآتية وهي باطلة ( قوله وعكسه ) أي قيمة الذهب دراهم ( قوله من أي نوع كانت ) أي من أنواع الطعام ( قوله كل بالنصب ) لعله على الحال كبعة مدّاً بكذا أو على بدل المفصل من الجمل وكون المبدل على نية تكرار العامل لا ينافي كون الكلام واحداً والصيغة واحدة ولعل هذا أقرب تأمل اه سم على منهج ( قوله المجهولة القدر ) أي للعاقدين أو أحدهما

وما زاد بحسابه صح في صاع فقط إذ هو المعلوم أو بعثتها وهي عشرة أصع كل صاع بدرهم وما زاد بحسابه صح في العشرة فقط لما مرّ بخلاف ما لوقال فيهما على أن ما زاد بحسابه لم يصح لأنه شرط عقد في عقد ، والأوجه أنه لو خرج بعض صاع صح البيع فيه بحصته من الدراهم ( ولو باعها ) أى قابل جملة الصبرة أو نحوها كأرض وثوب بجملة الثمن وبعضها بتفصيله ( بمائة درهم كل صاع ) أو رأس أو ذراع ( بدرهم صح ) البيع ( إن خرجت مائة ) لموافقة الجملة والتفصيل فلا غرر ( وإلا ) أى لم تخرج مائة بأن خرجت أقل أو أكثر ( فلا ) يصح البيع ( على الصحيح ) لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله والثاني يصح تغليباً للإشارة ولا يرد على الأول ما لو باع صبرة برّ بصبرة شعير مكايلة فإن البيع صحيح وإن زادت إحداها ثم إن توافقا فذاك وإلا فسخ لأن الثمن هنا عينت كميته فإذا اختلف عنها صار مبهما بخلافه ثم ولأن مكايلة وقع خصصا لما قبله ومبيناً أنه لم يقع إلا كيلا في مقابلة كيل وهذا لا ينافيه الصحة مع زيادة إحداها بخلاف ما هنا فإن الزيادة أو النقص تلغى قوله بمائة أو كل صاع بدرهم فأبطل ويتخير البائع في الزيادة والمشتري في النقص أيضاً في بعثتك هذا على أن قدره كذا فزاد أو نقص والمشتري فقط إن زاد البائع قوله فإن نقص فعلى وإن زاد فلك وإنما لم يتخير البائع هنا في الزيادة لدخولها في المبيع كما دلّ عليه كلامه ، ويؤيده ما مرّ في على

( قوله والأوجه أنه لو خرج بعض صاع ) أى في صورة المتن ( قوله أو بعضها ) الظاهر أنه بالتشديد بصيغة الفعل معطوفاً على قابل وإلا فلا يخفى ما فيه ثم لا يخفى أيضاً ما في هذا الحل من الركاكة ( قوله ثم إن توافقا ) أى العاقدان في صورة الزيادة ويجوز أن يكون الضمير للصبرتين بمعنى المبيعين فهو تفصيل لما أفادته الغاية من الشقين ( قوله والمشتري في النقص أيضاً ) تبع في ذكره لفظة أيضاً المقتضى سبق نظيره الشهاب حجج لكن ذلك تقدم في كلامه تخير المشتري على مقابل الصحيح الذي قال به الأكثرون .

( قوله وهي عشرة أصع الخ ) من جملة الصيغة ( قوله لما مرّ ) أى في قوله إذ هو المعلوم ( قوله والأوجه أنه الخ ) متصل بقول المصنف كل صاع الخ ( قوله لو خرج بعض صاع الخ ) يتبادر من ذلك تصوير المسئلة بما إذا خرجت صيعاناً وبعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض درهم أولاً لعدم صدق كل صاع بدرهم فيه نظر اه سم على حج . أقول : ولا يبعد الصحة لأن المقصود تقدير ما يقابل قدر الصاع ( قوله صح البيع فيه بحصته من الدراهم ) وفارق بيع القطيع كل شاة بدرهم فبق بعض شاة بأن خرج باقيها لغيره فإن البيع يبطل فيه بأنه يتسامح في التوزيع على المثلى لعدم النظر فيه إلى القيمة بما لم يتسامح به في التوزيع على المتقوم اه حج وقضية قوله بأنه يتسامح في التوزيع الخ البطلان فيما لو كان المبيع أرضاً أو ثوباً في ذراع بدرهم فخرج بعض ذراع . اللهم إلا أن يقال إنما بطل في مسألة الشاة لما فيه من ضرر الشركة الحاصلة فيها ( قوله بتفصيله ) كان الأولى أن يقول كأن قال بمائة الخ ( قوله ثم إن توافقا ) أى المتبايعان بأن سمح رب الزائدة به أوردى رب الناقصة بأخذ قدرها من الأخرى وعبارة الشارح في باب الربا ولو باع صبرة برّ بصبرة شعير جزافاً جاز لاتقاء اشتراط المماثلة فإن باعها بها مكايلة وخرجنا سواء صح وإن تفاضلتا وسمح رب الزائد باعطائه أوردى رب الناقص بقدره من الزائد أقرّ البيع وإن تشاحا فسخ ( قوله لأن الثمن هنا ) أى في كلام المصنف ( قوله بخلافه ثم ) أى فإن الثمن لم تعين كميته بل قوبلت إحدى الصبرتين بجملة بالأخرى فأشبه ما لوقال بعثتك هذه الصبرة بشرط تساويهما فكان كما لوقال بعثتك هذا العبد بشرط كونه كاتباً فلم يكن كذلك فإن البيع صحيح ويثبت الخيار إذا أخلف الشرط . لا يقال الكتابة والحمل خارجان عن كمية المعقود عليه بخلاف المكايلة أو الكيل بالكيل فأنهما يفيدان أمراً يتعلق بكمية المعقود عليه . لأننا نقول لانسلم أن الشرط يجب خروجه عن ذات المعقود عليه بدليل ما لوقال بعثتك هذا الثوب على أنه عشرون ذراعاً مثلاً فبان زائداً أو ناقصاً فإن البيع فيه صحيح ويثبت الخيار للبائع إن بان زائداً وللمشتري إن نقص ( قوله ويتخير البائع الخ )

أن لي نصفه أنه بمعنى إلا نصفه فكذا المعنى هنا بعثك هذا الذي قدره كذا ومازاد عليه وماجرت به العادة من طرح شيء عند نحو الوزن من الثمن أو المبيع لا يعمل به ثم إن شرط ذلك في العقد بطل وعليه يحمل كلام المجموع وإلا فلا ، ولا يصح بيع ثلاثة أذرع مثلا من أرض ليحفرها ويأخذ ترابها لأنه لا يمكن أخذ التراب إلا بأكثر منها . وسيأتي بيان الذراع عند الإطلاق في اختلاف المتبايعين ( ومق كان العوض ) ثمنا أو مئتمنا (معينا) قال الشارح أي مشاهدا لأن المعين صادق بما عين بوصفه وبما هو مشاهد أي معين فالأول من التعيين والثاني من المعاينة أي المشاهدة وهو مراد المصنف بقرينة قوله ( كفت معاينته ) وإن جهلا قدره لأن من شأنه أن يحيط التخمين به . وعلم من الاكتفاء بالمعاينة عدم اشتراط الشم والنوق في المشوم والمنوق (والأظهر أنه لا يصح) في غير

هو ظاهر فيما لو كان المبيع ثوبا أو أرضا . أما لو كان أشياء متعددة كالتياب فيبطل البيع إن خرج زائدا على ما قدره ويصح بقسطه من المسمى إن نقص ، وعبرة مم على بهجة قال في الكفاية : لو قال بعثك هذه الرزمة كل ثوب بدرهم على أنها عشرة أثواب وقد شاهد كل ثوب منها فخرت تسعة صح ولزمه تسعة دراهم وإن خرجت أحد عشر قال الماوردي بطل في الكل قطعاً بخلاف الأرض والثوب إذا باعه مذارعة لأن الثياب تختلف فلا يمكن جعل الزائد شائعا في جميعها وما زاد في الأرض مشبه لباقية فأمكن جعله مشاعا في جميعها اه ثم قال في العباب : ولو باع صبرة أو أرضا أو ثوبا أو قطيعا على أنه كذا فزاد أو نقص صح البيع ويتخير البائع إن زاد والمشتري إن نقص الخ اه فليحرر الفرق بين ذلك وما تقدم في الرزمة ولا سيما والقطيع شديد التفاوت كأثواب الرزمة أو بأشد ومجرد تفصيل الثمن أو إجماله لا يظهر الفرق به ولعل الفرق بين الرزمة وغيرها ما قدمناه من أن الرزمة لما كانت أشياء متعددة غلب فيها التفاوت ولا كذلك الثوب الواحد مثلا ( قوله من الثمن ) كما لو اشترى بقرش مثلا ودفع له تسعة وعشرين نصفا ( قوله لا يعمل به ) ومنه ماجرت به العادة الآن من طرح قدر معتاد بعد الوزن ويختلف باختلاف الأنواع كخطهم لكل مائة رطل خمسة مثلا من السمن أو الجبن وهل يكون حكمه حكم الأمانة عنده أو حكم الغصب فيه نظر والأقرب الثاني ويجب عليه أن يميز الزائد ويتصرف فيما عداه أخذا مما قالوه في باب الغصب من أنه لو اختلط ماله بمال غيره وجب عليه فعل ذلك وطريق الصحة في ذلك أن يقول البائع بعثك المائة والحصة مثلا بكذا ( قوله فالأول ) هو قوله بوصفه والثاني هو قوله وبما هو مشاهد ( قوله وإن جهلا قدره ) أي أوجسه أو صفته ولعل اقتصار الشارح كالحلى على القدر لأن الغالب أن من رأى شيئا عرف جنسه وصفته ، وعبرة سم على منهج وقوله كفت معاينته يدخل فيه معرفة صفته من الجنس وغيره فلو عاينه وشك أشعر هو أو أرز مثلا هل يصح ولعل الوجه الصحة كما لو اشترى زجاجة ظنها جوهرة اه وقوله كما لو اشترى الخ يقتضى أنه لا بد أن يرجع عنده في المبيع صفة تغلب على ظنه أنه من نوع كذا لئتم تشبيهه بالزجاجة المذكورة والظاهر أي من إطلاقهم أنه غير مراد ( قوله لأن من شأنه أن يحيط التخمين به ) أي فلو خرج ما ظنه البائع كأن خرج نحاسا صح البيع ولا خيار له كما لو اشترى زجاجة ظنها جوهرة وهذا محله حيث لم يقل اشترت بهذه الدراهم فإن قال ذلك حملت على الفضة فلو بان فلوسا بطل العقد لخروجه من غير الجنس . وأما لو بان من الفضة المغشوشة بحيث يقال فيها نحاس صح العقد ويثبت الخيار لأن الجنس لم ينتف بالكلية أخذا مما ذكره الشهاب الرملي فيما لو باع ثوبا باسمه حريرا فبان مشتملا على غزل وحرير والحرير أكثر فانه يصح لما ذكر

( قوله ولا يصح بيع ثلاثة أذرع الخ ) لعل الصورة أن الثلاثة أذرع في الطول والعرض والسمك وإلا جاء البطلان من جهة الجهل أيضا . وسيأتي في كلام الشارح تعليل البطلان هنا أيضا بأن تراب الأرض مختلف فلا تكفي رؤية ظاهره عن باطنه .



نحو الفقاع كما مرّ ( يبيع الغائب ) وهو ما لم يره المتعاقدان أو أحدهما ثمنا أو مثمنا ، ولو كان حاضرا في مجلس البيع وبالغا في وصفه أو سمعه بطريق التواتر كما يأتي أو رآه في ضوء إن ستر الضوء لونه كورق أبيض فيما يظهر ، ولا ينافي ذلك ما صرح به ابن الصلاح من أنه يكتفى بالرؤية العرفية مع أن هذا منها لأنه ليس العرف المطرد ذلك على أن كلامه مقيد بما إذا لم يكن العيب ظاهرا بحيث يراه كل من نظر إلى المبيع ، وحينئذ فالمراد بالرؤية العرفية هي ما تظهر للناظر من غير مزيد تأمل ورؤية نحو الورق ليلا في ضوء يستتر معرفة بياضه ليست كذلك أو من وراء نحو زجاج وكذا ماء صاف إلا الأرض والسّمك لأن به صلاحهما وصحت إجارة أرض مستورة بماء ولو كدرا لأنها أوسع بقبولها التأقيت وورودها على مجرد المنفعة وذلك للنهي عن بيع الغرر لأن الرؤية تفيد ما لم تفده العبارة كما يأتي ( والثاني ) وبه قال الأئمة الثلاثة ( يصح ) البيع إن ذكر جنسه وإن لم يراه ( ويثبت الخيار ) للشترى ( عند الرؤية ) لحديث فيه ضعيف بل قال الدارقطني باطل ، وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجازة ، ويمتد الخيار امتداد مجلس الرؤية ، وكالبيع : الصالح والرهن والهبة والاجارة ونحوها بخلاف نحو الوقف . ولا ينافيه ما نقل عن فتاوى القفال

( قوله نحو الفقاع ) حكماء البرجين وماء السقاء ( قوله وهو ما لم يره ) أى الرؤية المعتبرة شرعا ( قوله أو رآه في ضوء الخ ) أى نور ناشئ من نحو النار أو الشمس بحيث لا يتمكن الرائي معه من معرفة حقيقة مآراه ، وعبارة حجج أو رآه ليلا ولو في ضوء إن ستر الخ فلهل إسقاط الشارح ليلا إشارة إلى أن المدار على كون الضوء يستر لونه ليلا كان أو نهارا ( قوله ما صرح به ابن الصلاح الخ ) وعبارة لو طلب الرد بعيب في عضو ظاهر قال لم أره إلا الآن فله الرد لأن رؤية المبيع لا يشترط فيها التحقيق بل تكفى الرؤية العرفية . قلت : ليس العرف ذلك الخ فأسند كون الطرد هذا من الرؤية العرفية إلى قول المستشكل ثم منع عليه دعواه في الجواب بخلاف الشارح فانه جزم بكون هذا من الرؤية العرفية ولم يجعله على لسان مستشكل فيناقضه حاصل الجواب كالأخفى ثم إنه كان عليه أن يذكر مسألة ابن الصلاح المذكورة ليتنزل عليها قوله فيما بعد على أن كلامه مقيد بما إذا لم يكن العيب ظاهرا الخ ( قوله الصلح ) أى في بعض أقسامه كما يعلم مما يأتي في بابه .

( قوله نحو الفقاع ) حكماء البرجين وماء السقاء ( قوله وهو ما لم يره ) أى الرؤية المعتبرة شرعا ( قوله أو رآه في ضوء الخ ) أى نور ناشئ من نحو النار أو الشمس بحيث لا يتمكن الرائي معه من معرفة حقيقة مآراه ، وعبارة حجج أو رآه ليلا ولو في ضوء إن ستر الخ فلهل إسقاط الشارح ليلا إشارة إلى أن المدار على كون الضوء يستر لونه ليلا كان أو نهارا ( قوله ما صرح به ابن الصلاح الخ ) وعبارة لو طلب الرد بعيب في عضو ظاهر قال لم أره إلا الآن فله الرد لأن رؤية المبيع لا يشترط فيها التحقيق بل تكفى الرؤية العرفية . قلت : ليس العرف ذلك الخ فأسند كون الطرد هذا من الرؤية العرفية إلى قول المستشكل ثم منع عليه دعواه في الجواب بخلاف الشارح فانه جزم بكون هذا من الرؤية العرفية ولم يجعله على لسان مستشكل فيناقضه حاصل الجواب كالأخفى ثم إنه كان عليه أن يذكر مسألة ابن الصلاح المذكورة ليتنزل عليها قوله فيما بعد على أن كلامه مقيد بما إذا لم يكن العيب ظاهرا الخ ( قوله الصلح ) أى في بعض أقسامه كما يعلم مما يأتي في بابه .

من الجزم بالمنع لأن الأول في وقف مالم يره مما استقر عليه ملكه كأن ورثه أو اشتراه له وكيله ، وكلام القفال فيما لم يستقر عليه ملكه (و) على الأظهر (تكني) في صحة البيع (الرؤية قبل العقد) ولو لمن عمى وقته (فيما لا يظن أنه) يتغير غالبا إلى وقت العقد (كأرض وحديد ونحاس وآنية اكتفاء بتلك الرؤية ، والغالب بقاءه على مشاهدته عليه . نعم يشترط أن يكون ذا كرا حال العقد لأوصافه التي رآها كأعمى اشترى ماراه قبل العمى وإلا لم يصح كما قاله الماوردي وأقره المتأخرون وقول المجموع إنه غريب : أي نقلا على أن غيره صرح به أيضا لامدركا ، إذ النسيان يجعل السابق كالعدم فيفوت شرط العلم بالمبيع فلا ينافي تصحيح غيره وجعله تقييدا لإطلاقهم وانتصار بعضهم لتضعيفه بجعلهم النسيان غير دافع للحكم السابق في مسائل كانكار الموكل الوكالة لنسيان فلا يكون عزلا ، وكما لو نسي فأكل في صومه أو جامع في إحرامه فلا يفسد ، وكما لو رأى المبيع ثم التفت عنه واشتراه غافلا عن أوصافه فيصح مردود بأن مدار العزل على ما يشعر بعدم الرضا بالتصرف و بطلان الصوم والحج على ما ينافيهما مما فيه تعدد ولم يوجد ذلك ، ومدار البيع على عدم الغرر وبالنسيان يقع فيه وما ذكر في الفرع الأخير هو محل النزاع فلا يستدل به وبفرض كون المنقول فيه ما ذكر فالقول فيه ضعيف جدا فلا يلتفت إليه ، وبحث بعضهم أنه لو رأى الثمرة قبل بدو صلاحها ثم اشتراها بعده من غير تجديد رؤية لم يصح وإن قربت المدة إلا أنها تتغير بنحو اللون فكانت أولى مما يغلب تغيره فإنه يبطل وإن لم يتغير لعارض كما يأتي وإذا صح فوجده متغيرا عما رآه عليه تخير ، فلو اختلفا في تغيره فالقول قول المشتري بيمينه ويتخير لأن البائع يدعي عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة الآن ورضى به والأصل عدم ذلك وإنما صدق البائع فيما لو اختلفا في عيب يمكن حدوثه لأنهما قد اتفقا على وجوده في يد المشتري والأصل عدم وجوده في يد البائع (دون ما) يظن أنه (يتغير غالبا) لطول مدة أو عروض أمر آخر كالأطعمة التي يسرع لها الفساد إذ لا ثقة حينئذ ببقائه حال العقد على أوصافه المرئية ولا منافاة في كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كما ادعاه بعضهم معلا بأن قضية ،

(قوله وقته) أي العقد ، والمراد أن الشرط تقدم الرؤية على الوجه الآتي فلا يضر كون العاقد أعمى عند العقد (قوله كأعمى) أي فانه لا بد أن يكون ذا كرا للأوصاف فليس مكررا مع ما مر (قوله فلا ينافي تصحيح غيره) أي غير صاحب المجموع ولعل لفظ له بعد لفظ غيره ساقط من النسخ (قوله وبطلان الصوم) بالجر (قوله لأنهما قد اتفقا الخ) أي بخلاف مسئلتنا فانهما

لم يتفقا على تغير بل المشتري يدعيه والبائع ينكر وجوده من أصله فافترقا كما أشار إليه الشارح فاندفع ما في حاشية الشيخ

ثم رأيت سم على حج جزم بالتمثيل به هذا وفي كلام ع التسوية بين الوقف وغيره في عدم الصحة (قوله من الجزم بالمنع) أي في الوقف (قوله لأن الأول) أي وهو القول بالصحة (قوله وكلام القفال فيما لم يستقر ملكه) كوقف ما اشتراه له وكيله ولم يره ولم يقبضه لكن يشكل على هذا ما يأتي في باب المبيع قبل قبضه في كلامهم من صحة إعتاق ووقف مالم يقبضه إلا أن يقال ذاك مصور بما إذا لم يقبضه وقد رآه قبل الشراء وما هنا بخلافه ومع ذلك فيه شيء (قوله ولو لمن عمى وقته) أي فالأبصار وقت العقد إنما يشترط للعلم بالمعقود عليه فثبت علمه قبل واستمر علمه لا يشترط إبصاره وعليه فلو أوجب ثم عمى وقبل المشتري بعد أو عكسه صح العقد ، ولا ينافي هذا ما تقدم في كلام الشارح من اشتراط بقاء الأهلية إلى تمام العقد لأن هذا أهليته باقية لأن المراد بهما يتمكن معه من التصرف وهذا موجود فيه (قوله أي نقلا) خبر لقوله وقول المجموع (قوله لامدركا) بضم الميم من أدرك كما يؤخذ من المصباح (قوله لتضعيفه) أي كلام الماوردي (قوله وما ذكر في الفرع الأخير) هو مالم يره رأى المبيع ثم التفت عنه (قوله لم يصح) معتمد (قوله وإذا صح) أي بأن كان مالم يتغير غالبا (قوله تخير) أي فورا فيما يظهر لأنه خيار عيب حقيقة أو حكما (قوله لأنهما قد اتفقا على وجوده) هذه العلة موجودة فيما لو اختلفا في تغيره . اللهم إلا أن يقال إن الأولى مصورة بما قبل القبض فلا تنافي هذه لكن عموم كلامهم يخالفه والأقرب أن يصور ما هنا بأنهما اتفقا على أن هذه الصفة كانت موجودة عند العقد واختلفا

مفهوم أوله البطلان وآخره الصحة والأصح فيه الصحة كالأول بشرطه لأن الأصل بقاء المرئى بحاله  
لأننا منع مدعاه بل هو داخل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره لأن القيد هنا للنفي كما هو  
الأصل لا للنفي أى ما لا يغلب تغيره سواء أغلب عدم تغيره أم استويا دون ما يغلب تغيره فهو  
داخل في منطوق الأول ومفهوم الثانى فلا تنافى كذا قيل ، وقد أورد الشارح هذه المسئلة عليه  
ولم يدخلها في كلامه إذ إدخالها فيه يقتضى إثبات الخلاف فيها وليس كذلك . والأوجه ماجرى  
عليه المصحح والإدخال حينئذ من حيث الحكم لامن حيث الخلاف وجعل الحيوان مثالا هو  
مادرجوا عليه وهو ظاهر فما ذكره في الأنوار من أنه قسم له وحكمهما واحد محل نظرو إن  
كان يمكن توجيهه بأنه لما شك فيه هل هو مما يستوى فيه الأمان أولا الحق بالمستوى لأن  
الأصل عدم المانع وجعل قسما له لعدم تحقق الاستواء فيه ومقتضى إنانتهم التغير وعدمه بالغالب  
لا بوقوعه بالفعل عدم النظر لهذا حتى لو غلب التغير فلم يتغير أو عدمه فتغير أو استوى فيه  
الأمان فتغير أو لم يتغير لم يؤثر فيما قالوه في كل من الأقسام من البطلان في الأول والصحة في  
الأخيرين ووجه اعتبار الغلبة وعدمها حالة العقد دون الطارئ بعده . (وتكفى) في صحة  
البيع (رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه كظاهر الصبرة) من نحو برّ ولوز وأدقة ومسك  
وعجوة وكيس في نحو قوصرة وقطن في عدل وبرّ في بيت وإن رآه من كوة وكذلك تكفى  
رؤية أعلى المائعات في ظروفها لأن الغالب استواء ظاهر ذلك وباطنه .

( قوله يقتضى إثبات  
الخلاف فيها ) صوابه  
يقتضى عدم ثبوت  
الخلاف فيها أى لأن مسئلة  
الاستواء فيها خلاف  
أورده الجلال المحلى  
بخلاف المسئلة الأولى  
لاخلاف فيها ولعل لفظ  
عدم أسقطه النساخ ( قوله  
وجعل الحيوان مثالا )  
يعنى للمستوى : أى فى  
كلام الشارح ( قوله  
لهذا ) أى التغير بالفعل  
( قوله ومسك الخ )  
معطوف على صبرة .

في مجرد علم المشتري بها فصدق المشتري عملا بالأصل كما اقتضاه قوله لأن البائع يدعى عليه أنه  
رآه بهذه الصفة الخ ( قوله مفهوم أوله ) هو قوله فيما لا يتغير غالبا ( قوله وآخره ) هو قوله  
دون ما يتغير ( قوله والأصح فيه ) أى فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء ( قوله بشرطه ) أى  
وهو أن يكون حال العقد ذا كرا لأوصافه ( قوله يقتضى إثبات الخ ) هكذا في نسخ متعددة وصوابه  
عدم إثبات الخ ( قوله والأوجه ماجرى عليه المصحح ) هو ابن قاضى عجّلون من إدخال مسئلة  
الاستواء في الأول ( قوله وجعل الحيوان مثالا ) أى لما استوى فيه الأمان ( قوله يمكن توجيهه ) أى  
ما فى الأنوار ( قوله من البطلان في الأول ) هو قوله لو غلب التغير وقوله والصحة في الآخرين هما  
قوله أو عدمه فتغير وقوله أو استوى فيه الأمان ( قوله وأدقة ) جمع دقيق ( قوله وعجوة ) أى  
منسولة أما التى فيها النوى فلا يكفى فيها ذلك للعلة المذكورة ويحتمل العموم أخذنا من إطلاق  
الشارح ويثبت الخيار له إذا اختلف الظاهر والباطن ، ولعله الأقرب ( قوله في نحو قوصرة الخ )  
قال في شرح العباب إن عرف عمق ذلك وسعته قال في شرحه وهذا الشرط لا يختص بهذه الصورة  
بل يأتى في رؤية الحب من كوة أو نحوها خلافا لما يوهمه صنيعه على أن المانع من صحة البيع في  
ذلك الجهل بالمقدار لعدم الرؤية الذى الكلام فيه اه سم على حجج ومنه يؤخذ أن محل الاكتفاء  
بالمعاينة في المعين عن معرفة القدر حيث أمكن معرفة القدر مع تلك الرؤية وإلا فلا تكفى ( قوله  
وكذلك تكفى رؤية أعلى المائعات الخ ) عبارة حج ولا يصح بيع مسك في فأرته معها أو دونها إلا  
إن فرغها ورآها أو رآها فارغة ثم رأى أعلاه بعد ملئها منه ويصح بيع نحو سمن رآه في ظرفه  
معه موازنه إن علما زنة كل وكان للظرف قيمة وقيد به بعضهم بما إذا قصد الظرف أخذنا من تعليلهم  
البطلان بشرط بذل مال في مقابلة غير مال ويردّ بأن ذكره يشعر بقصده فلا نظر لقصده المخالف  
له انتهى . فقله إن علما زنة كل مفهومه بطلان البيع مع الجهل ويشكل ذلك بالصحة فيما لو باع صبرة  
مجهولة الصيعان كل صاع بدرهم اكتفاء بتفصيل الثمن وأشار للجواب عن مثله سم على منهج حيث قال



فإن تخالفا ثبت الخيار بخلاف صبرة نحو سفرجل ورماني وبطيخ لا يكتفي فيها ما مر بل لابد من رؤية جميع كل واحدة وإن غلب عدم تفاوتها فإن رأى أحد جانبي نحو بطيخة كان كبيع الغائب كالثوب الصفيق يرى أحد وجهيه وكذا تراب الأرض ومن ثم لو باعه قدر ذراع طولا وعمقا من أرض لم يصح لأن تراب الأرض محتف (و) تكفي رؤية بعض المبيع الدال على باقيه نحو (أمودج) بضم الهمزة والميم وفتح المعجمة وسكون النون وهذا هو الشائع لكن قال صاحب القاموس إنه لحن وإنما هو بفتح النون وضم الميم المشددة وفتح المعجمة (المتائل) أي المتساوي الأجزاء كالحبوب ويسمى بالعينة . نعم يشترط إدخاله في عقد البيع وإن لم يردّه إلى المبيع واعتبار الأسنوي خلطه به قبل العقد كما أفق به البغوي ممنوع لأن رؤيته كظاھر الصبرة وأعلى المائع في دلالة كل على الباقي ودعوى أنه إن لم يردّه إليه يكون كبيع عينيّن رأى إحداها غير صحيحة لظهور الفرق ، لأن ما هنا في المتائل والعينان ليستا كذلك فإن لم يدخله في البيع لم يصح وإن رده للمبيع لانتفاء رؤية المبيع أو شيء منه كما لو قال بعثك من هذا النوع كذا (أو) لم يدل على باقيه بل (كان صوانا) بكسر أوله ويجوز ضمه (للباقى خلقة كقشر) قصب السكر الأعلى وطاع النخل (و) (المان والبيض) والقطن بعد تفتحه وامتناع السلم فيه في هذه الحالة لانتفاء انضباطه (والقشرة السفلى) وهى التى تكسر عند الأكل وكذا العليا إن لم تنعقد (للجوز واللوز) لأن صلاح باطنه في بقاءه فيه وإن لم يدل هو عليه فقوله أو كان قسيم قوله إن دلّ وتعبيره كأصله بخلفة صفة لبيان الواقع في الأمثلة المذكورة ونحوها أو احتزبه عن جلد الكتاب فلا بد من رؤية جميع أوراقه ،

(قوله والقطن بعد تفتحه)  
لا يخفى أن إرادته هنا  
على هذا الوجه يقتضى  
أنه تكفى رؤية صوانه  
بعد تفتحه وحينئذ فلا معنى  
لاشتراط تفتحه إذ لا معنى له  
إلا التمكن من رؤية  
بعضه وحينئذ فهو من  
القسم الأول لا من الثاني  
وعبارة الروض وتكفى  
رؤية الصوان كرماني الخ  
قال شارحه بخلاف جواز  
القطن اهـ (قوله إن لم  
تنعقد) يعنى السفلى .

وأقول : لعل وجهه أن المقصود هو السمن والمسك والجهل بوزنهما يورث الجهل بالمبيع كاللبن المشوب بالماء تأمل اهـ (قوله فإن تخالفا) أى الظاهر والباطن (قوله بخلاف صبرة نحو سفرجل الخ) من النحو العنب كما قاله الشيخان ونوزعا فيه اهـ سم على منهج ولعل وجه المنازعة أن العنب كاللوز ونحوه في عدم شدة التفاوت بين حباته بخلاف البطيخ ولعل وجه ماقاله الشيخان منع عدم التفاوت بين حباته في الغالب بل المشاهد كثرة التفاوت سيما عند اختلاف الأشجار (قوله لا يكتفى فيها ما مر) هو رؤية الظاهر (قوله بل لابد من رؤية جميع كل واحدة) أى الرؤية العرفية فلا يشترط قلبها ورؤية وجهها إلا إذا غلب اختلاف أحد وجهيها على ما يأتي (قوله كالثوب الصفيق) قضية هذا التشبيه أن عدم الاكتفاء برؤية أحد الجانبين مفروض فيما لو اختلفت جوانبها (قوله إنه لحن) قال النواجى هذه دعوة لاتقوم عليها حجة فما زالت العلماء قديما وحديثا يستعملون هذا اللفظ من غير تكبير حتى إن الزمخشري وهو من أئمة اللغة سمي كتابه في النحو الأمودج وكذلك الحسن بن رشيق القيرواني وهو إمام المغرب في اللغة سمي به كتابه في صناعة الأدب وقال النووي في المنهاج والأمودج المتائل ولم يتعقبه أحد من الشراح بل نقل ابن الملقن في إشارات المنهاج عن كتاب المغرب بالغين المعجمة لناصر بن عبد السيد المطرزي شارح المقامات أنه قال النموذج بالفتح والأمودج بالضم تعريب نموذج قال ابن خلكان وله عليه شرح سماه المغرب بالمهملة في شرح المغرب وهو كبير قليل الوجود (قوله وإنما هو بفتح النون) أى من غير الهمزة (قوله كظاھر الصبرة) أى كروية ظاھر الصبرة وقد تقدّم أنها كافية (قوله بل كان صوانا) الأولى لكنه كان الخ (قوله في هذه الحالة) أى في جوزه بعد تفتحه .

ومثله الورق الأبيض ولا يرد على طرده بيع القطن في جوزه والدر في صدفه والمسك في فأرته أى حيث لم يرها فارغة ثم يعاد إليها فانه يكتفى برؤية أعلاها كما مر وعلى عكسه الفقاع في كوزه والحشكان ونحوه والجبة المحشوة بالقطن لبطلان بيع الأول مع أن صوانها خلقى دون الآخر مع أن صوانها غير خلقى. لأننا نقول الغالب في الخلقى أن بقاءه فيه من مصالحه فأريد به ما هو الغالب فيه ومن شأته وتردد الأذرى في إلحاق الفرش واللحف بما مر ورجح غيره كالبدري ابن شهبة عدمه لأن القطن فيها مقصود لذاته بخلاف الجبة وبحث الديميرى الإلحاق ولا يصح بيع نحو لب جوز وحده في قشره لأن تسليمه غير ممكن بدون كسر قشره فيؤدى لنقص عين المبيع (وتعتبر رؤية كل شيء) غير مامر (على ما يلىق به) عرفا وضبطه في الكافى بأن يرى ما يختلف معظم المالية باختلافه في الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحم والبالوعة وكذا رؤية الطريق وفي البستان رؤية أشجاره ومجرى مائه وكذا يشترط رؤية الماء الذى تدور به الرحى كما في المجموع خلافا لابن المقرئ في روضه لاختلاف الغرض، ولا يشترط رؤية أساس جدران البستان ولا عروق الأشجار ونحوها ويشترط في ذلك ونحوه ورؤية الأرض، ولو رأى آلة بناء الحمام وأرضها قبل بنائها لم يكف عن رؤيتها كما لا يكفى في التمر رؤيته رطبا كما لو رأى سحلة أو صبيا فكلا لا يصح بيعهما بلا رؤية أخرى ولا بد في السفينة من رؤية جميعها حتى مافى الماء منها كما شمله كلامهم وفي الأمة والعبد ما عدا ما بين السرة والركبة كالشعر وفي الدابة جميع أجزائها لارؤية لسان حيوان ولو آدميا أو أسنانه وأجزاء نحرفرس وباطن حافر وقدم كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى

(قوله ومثله الورق الأبيض) أى في أنه لا بد من رؤية جميعه (قوله والجبة المحشوة الخ) أى فانه تكتفى رؤية ظاهرها ولا يشترط رؤية شيء مما في الباطن .

فرع — سئل شيخنا الشهاب الرملى عن بيع السكر في قدوره هل يصح ويكتفى برؤية أعلاه من رؤوس القدور. فأجاب بأنه إن كان بقاءه في القدور من مصالحه صح وكفى رؤية أعلاه من رؤوس القدور وإلا فلا اه ولعل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لاتدل على باقيه لكنه اكتفى بها إذا كان بقاءه في القدور من مصالحه للضرورة اه سم على حج ثم إن اختلف الظاهر والباطن ثبت للمشتري الخيار (قوله الأول) أى القسم الأول وهو القطن وما عطف عليه وقوله دون الآخر أى القسم الآخر وهو الفقاع وما عطف عليه (قوله بمامر) أى من نحو الجبة المحشوة (قوله كالبدري ابن شهبة) معتمد (قوله عدمه) أى الإلحاق فيشترط لصحة البيع رؤية باطنه ويكتفى فيها البعض (قوله لنقص عين المبيع) وهو القشر وذلك لأن القشر واللب فيه يرغب فيه حفظ اللب فتزيد قيمته وبعد الكسر إنما يراد لجرد الوقود وقيمته بهذا الاعتبار تافهة (قوله والسطوح) جمع سطح قال في المختار وسطح كل شيء أعلاه (قوله وكذا رؤية الطريق) أى التى يتوصل منها إلى الدار (قوله لاختلاف الغرض) أى بقوته وضعفه (قوله لا بد في السفينة من رؤية جميعها) أى ولو كبيرة جدا كاللحاحى ولو احتيج في رؤيتها إلى صرف دراهم لمن يقبل السفينة من جانب إلى آخر لتتأني رؤيتها لم تجب على واحد منهما بعينه بل إن أراد المشتري التوصل إلى الرؤى وفعل ذلك كان تبرعا منه أو أراد البائع ذلك لإراءة المشتري أو لرؤية نفسه ليصح البيع لم يرجع بما صرفه على المشتري . نعم لو استحال قلبها ورؤية أسفلها فينبغى الاكتفاء بظاهرها مما لم يستره الماء وجميع الباطن فلو تبين بعده تغيرها ثبت له الخيار (قوله مافى الماء منها) ولا تكتفى رؤيتها في الماء ولو صافيا (قوله لا رؤية الخ) لا هنا بمنزلة إلا .

(قوله القطن في جوزه) أى قبل تفتحه (قوله أى حيث لم يرها فارغة) أى الفأرة (قوله كما مر) الذى مر أنه يكتفى برؤية أعلى المسك وظاهره وإن لم ير الفأرة فارغة ففى قوله كما مر مسامحة (قوله والأول) بضم الهمزة جمع أول وكذلك الآخر خلاف مافى حاشية الشيخ (قوله فأريد به ما هو الغالب فيه) أى فليس المراد عموم الصوان الخلقى بل نوع منه وهو ما بقاؤه فيه من مصالحه وحيثئذ فكان الأولى حذف قوله ومن شأنه لأنه يومه أنه يكتفى برؤية الصوان الذى ليس البقاء فيه من المصالح لأن من شأنه أن البقاء فيه من المصالح ثم إن هذا الجواب لا يدفع ما ورد على العكس (قوله لأن تسليمه غير ممكن) أى ولأن المبيع حيثئذ غير مرئى أصلا (قوله وكذا يشترط رؤية الماء الذى تدور به الرحى) أى فيما إذا اشترى رحى تدور بالماء .

(قوله ولاختلاطه بالحادث) قضيته أن الصورة أنه اشترى جميع ما في الضرع وقضية قوله ولعدم تيقن وجود قدر اللبن المبيع أنه اشترى منه قدرا معينا وكأنه أشار إلى أنه لا فرق في البطلان بين أن يشتري الكل أو البعض وعبارة الروضة بيع اللبن في الضرع باطل فلو قال بعثك من اللبن الذي في ضرع هذه البقرة كذا لم يجز على المذهب لعدم تيقن وجود ذلك القدر وقيل فيه قولايبيع الغائب ولو حلب شيئا من اللبن فأراه ثم باعه رطلا مافي الضرع فوجهان كالأنموذج وذكر الغزالي وجهين فيما لو قبض قدرا من الضرع وأحكم شده وباع مافيه . قلت الأصح في الصورتين البطلان لأنه يختلط بغيره مما ينصب في الضرع انتهت (قوله ولعدم رؤيته) لاموقع له بعد قوله وإن حلب منه شيء ورؤى قبل البيع (قوله فان قبض قبضة) أي وليست على حد اللحم كما علم مما قدمه فليراجع (قوله قبل السلق) أي لما يسلخ وقوله أوالسمط أي لما يسمط (قوله

في الأخيرة خلافا للأزرق ولهذا أطلقوا عدم اشتراط قلع النعل وفي ثوب ونشره مطوى ورؤية وجهيه إن اختلفا كبساط وكل منقش وإلا ككرباس كفت رؤية أحدهما ولا يصح بيع اللبن في الضرع وإن حلب منه شيء ورؤى قبل البيع للنهي عنه ولاختلاطه بالحادث ولعدم تيقن وجود قدر اللبن المبيع ولعدم رؤيته ولابيع الصوف قبل جزه أو تذكيته لاختلاطه بالحادث ولأن تسليمه إنما يمكن باستئصاله وهو مؤلم للحيوان فان قبض قطعة وقال بعثك هذه صح قطعاً ولابيع الأكارع والرءوس قبل الابانة ولا المذبوح أو جلده أو لحمه قبل السلق أوالسمط لجهالته وكذا مسلوخ لم ينق جوفه كما قاله الأذرعى وبيع وزنا فان بيع جزافا صح بخلاف السمك والجراد فيصح مطلقا لقلة ما في جوفه ولو باع ثوبا على منسج قد نسج بعضه على أن ينسج البائع باقيه لم يصح البيع جزما (والأصح إن وصفه) أي المعين الذي يرا د بيعه (بصفة السلم لا يكتفى) عن الرؤية وإن بالغ فيها ووصلت حد التواتر لأنها تفيد أمورا تقصر عنها العبارة وفي الخبر «ليس الخبر كالعيان» والثاني يكتفى ولا خيار للشترى لأن ثمرة الرؤية المعرفة والوصف يفيدها وعلم من قولنا المعين عدم منافاة هذا لما يأتي له أول السلم في ثوب صفته كذا لأنه في موصوف في التهمة وعلم مما تقرر أن كل عقد اشترطت فيه الرؤية لا يصح من الأعمى قال الزركشى إلا شراء من يعتق عليه لأن مقصوده العتق ومقتضاه إلحاق البصير به في ذلك (و) من ثم (يصح سلم الأعمى) مسالما إليه أو مسالما لأنه يعرف الأوصاف والسلم يعتمد الوصف دون الرؤية .

(قوله في الأخيرة) هي قول وقدم (قوله خلافا للأزرق) في نسخة للأزرق ومثلها في حج (قوله ولهذا أطلقوا عدم اشتراط الخ) وفي نسخة أطبقوا على عدم ومعناها واحد (قوله والرءوس قبل الابانة) ولو من المذبوح لاستتار بعض أجزائه قبل القطع (قوله لجهالته) أي جهالة المقصود منه فان الجلد يختلف نخنا ورقة وكذلك أجزاء الحيوان (قوله فيصح مطلقا) أي وزنا وجزافا ظاهره وإن كان كبيرا وكثر ما في جوفه ولا ينافيه قوله لقلة ما في الخ لأن المراد أن من شأنه القلة (قوله ولو باع ثوبا على منسج) كذهب ومجلس وبابه ضرب اه مختار (قوله على أن ينسج البائع) أي أو غيره وفي المختار أن ينسج من باب ضرب (قوله ليس الخبر كالعيان) بكسر العين وروى كثيرون منهم أحمد وابن حبان خبر يرحم الله موسى ليس المعين كالخبر أخبره ربه تبارك وتعالى أن قومه قتلوا بعده فلم يبق الألواح فلما رآهم وعانينهم ألقى الألواح فتكسر منها ما تكسر اه حج وقوله المعين يجوز أن يكون مصدرا ميميا بمعنى العيان فان ما كان من المزيد بصيغة المفعول استوى فيه المصدر واسم الزمان والمكان والمفعول ويتعين المراد بالقرآن ثم رأيت في نسخة كالخبر وهي ظاهرة وعليه فالمعين بكسر الياء اسم فاعل (قوله إلا شراء من يعتق عليه) أي ولو شراء غير ضمنى وفي سم على منهمج عن الزركشى أنه يصح شراؤه من يعتق عليه وبيعه العبد من نفسه قال ونقل مر أن بعضهم جوز صحة شرائه الضمنى اه ومفهومه أن غير الضمنى لا يصح منه وهو مخالف لما اقتضاه مانقله عن الزركشى وقوله من يعتق عليه أي يحكم بعنته عليه فيدخل فيه من أقرب بقرينه أو شهد بها وردت شهادته (قوله ومقتضاه إلحاق البصير) معتمد (قوله مسالما إليه أو مسالما) قيل فيه إشارة إلى أن المصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله فيكون الأعمى فاعلا في محل رفع على أنه فاعل للسلم ومفعولا في محل نصب ونظريه على أن مثل هذا لا يجوز عريته لأن اللفظ الواحد لا يكون في محل واحد لأمرين متباينين فمراد الشارح أنه يحتمل أنه في محل رفع وأنه في محل نصب لكن قال بعضهم إنه نظير قوله تعالى - وكنا لحكمهم شاهدين - من أنه مضاف لفاعله ومفعوله معا

ووصلت حد التواتر (عبارة التحفة ووصل إليه من طريق التواتر .



نعم لو كان رأس المال معينا ابتداء وكل من يقبض له وعنه وإلا لم يصح لاعتماده الرؤية حال العقد ولا تصح المقابلة مع الأعمى فقد نص في الأم على أنه لا بد في الإقالة من العلم بالمقابل فيه بعد نصه على أنها فسخ وقد أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى (وقيل إن عمى قبل تمييزه) بين الأشياء أو خلق أعمى (فلا) يصح سامه وله شراء نفسه وإيجارها إذ لا يجهلها وبيع مارآه قبل عماه إن كان ذا كرا لأوصافه وهو مما لا يتغير غالبا ولو اشترى شيئا ثم عمى قبل قبضه لم يبطل الشراء ولا يصح بيع نحو جزر وبصل في أرضه للغرر ومما تم به البلوى مع عدم صحته بيع نصيب من الجارى من نهر ونحوه للجهل بقدره ولأن الجارى إن كان غير مملوك فذاك وإلا فلا يمكن تسليمه لاختلاط غير المبيع به فطريقه أن يشتري القناة أو سهمها منها فإذا ملك القرار كان أحق بالماء وإن اشترى القرار مع الماء لم يصح أيضا فيهما للجهالة ولو رأى ثوبين تساوت قيمتهما ووصفهما وقدرهما كنصف كراس فسرق أحدها واشترى الآخر غائبا عنه ولا يعلم أيهما المسروق صح لحصول العلم إلا إن اختلفت الأوصاف المذكورة ، وإن اختلفا في الرؤية فالقول قول مدعيها بيمينه لأن الاقدام على العقد اعتراف بصحته وهو جار على القاعدة في دعوى الصحة والفساد خلافا لما في فتاوى الشيخ وتبعه الوالد أولا ثم رجع عنه .

### (باب الربا)

بكسر الراء والقصرو بفتحها والمد وألفه بدل من واو ،

(قوله نعم لو كان رأس المال) هذا الاستدراك ليس بصحيح لأن قضيته صحة عقده على المعين وإنما يحتاج للتوكيل في القبض وليس كذلك وإنما يصح عقده إذا كان رأس المال في الذمة فلعل المراد الذي أراد إقباضه عما في الذمة كان معينا بيده قبل لأنه عقد عليه وهو معين كما هو ظاهر (قوله وكل من يقبض له وعنه) أى ويقبض عنه (قوله مع الأعمى) أى فطريق الصحة أن يوكل غيره (قوله على أنها فسخ) لعله إنما نص على ذلك لئلا يتوهم أن عدم صحة الإقالة من الأعمى مبنى على أنها بيع (قوله وقد أفتى بذلك) أى بعدم الصحة وقياس بطلان إقالته بناء على أنها فسخ عدم نفوذ الفسخ منه بغير لفظ الإقالة إلا أن يفرق بأن الإقالة تستدعى التوافق عليها من المتقابلين ولا كذلك الفسخ فإنه يستقل به من ثبت له ما يجوز (قوله وله شراء نفسه) أى ولو لغيره بطريق الوكالة عن الغير وبهذا يجاب عما توقف فيه سم على حجب من أن هذا عقد عتاقة فلا يحتاج إلى ذكره (قوله لم يبطل الشراء) أى ويوكل في القبض (قوله أو سهمها منها) أى جزءا (قوله ولورأى ثوبين) أى مثلا (قوله وإن اختلفا في الرؤية) أى في أصلها كأن قال المشتري لم أره قبل الشراء (قوله مدعيها) أى الرؤية .

### (باب الربا)

(قوله وألفه بدل من واو) صريح ما ذكر أنه لا خلاف في كون ألفه منقلبة عن واو وإنما الخلاف في رسمه وعبارته المصباح: الربا الفضل والزيادة وهو مقصور على الأشهر ويثنى ربوان بالواو على الأصل وقد يقال ربيان على التخفيف اه فقوله على الأصل وقوله على التخفيف يدلان على ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الخلاف في كون أصل الألف واوا .

(قوله نعم لو كان رأس المال معينا الخ) قضيته أنه يصح في المعين من الأعمى وليس كذلك وعبارة التحفة ومحلله أى صحة سلم الأعمى حيث لم يكن رأس المال معينا ابتداء وحينئذ يوكل من يقبض له أو عنه وإلا لم يصح منه لاعتماده الخ فقوله وحينئذ أى حين صحة السلم بأن كان رأس المال في الذمة وقوله وإلا أى بأن كان معينا والشارح فهم أن معنى قوله وحينئذ أى حين كان معينا فتصرف في عبارته بما ترى (قوله بين الأشياء) أشار به إلى أن المراد بالتمييز هنا غير التمييز الشرعى .

### [باب الربا]

ويكتب بهما وبالياء وهولمة الزيادة قال تعالى - اهتزت وربت - أى نمت وزادت، وشرعا عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البديلين أو أحدهما. والأصل في تحريمه وأنه من أكبر الكبائر الكتاب والسنة والاجماع قال بعضهم ولم يحل في شريعة قط ولم يؤذن الله في كتابه عاصيا بالحرب سوى آكله ولهذا قيل إنه علامة على سوء الخاتمة كإيذاء أولياء الله تعالى فإنه صح فيها الإيذان بذلك وظاهر الأخبار هنا أنه أعظم إثمًا من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى بخلافه وتحريمه تعبدى وما أبدى له إنما يصلح حكمة لاعتلة وهو إما ربا فضل بأن يزيد أحد العوضين ومنه ربا القرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للقرض غير نحو الرهن أو ربا يد بأن يفارق أحدهما مجلس العقد قبل التقابض أو ربا نساء بأن يشترط أجل في أحد العوضين وكلها تجمع عليها والقصد بهذا الباب بيان ما يعتبر في بيع الربوى ،

(قوله ويكتب بهما) أى بالواو والألف معا كما نقله علماء الرسم (قوله وزادت) تفسيري (قوله وشرعا عقد الخ) عبارة حجج وشرعا قال الروايات عقد (قوله غير معلوم التماثل) يصدق بمعلوم عدم التماثل وأل في التماثل للعهد أى التماثل المعتبر شرعا وذلك عند اتحاد الجنس وليس حملها على العهد بأبعد من حمل قولنا على عوض مخصوص على الأنواع المخصوصة التى هى محل الربا وقوله أو مع تأخير يمكن عطفه على قوله على عوض وتحمل أل في البديلين على المعهود شرعا أى وهو الأنواع المخصوصة التى هى محل الربا كحمل على ذلك قوله على عوض مخصوص وإن كان أعم منه ويشمل هذا القسم ما كان الجنس فيه متحدا وما كان مختلفا وما كان من ذلك معلوم التماثل وما كان مجهولا ه سم على منهج (قوله أو مع تأخير) أى أو عقد مع الخ (قوله ولم يؤذن) أى لم يعلم الله (قوله كإيذاء أولياء الله) أى ولو أمواتا (قوله فإنه صح فيها) أى فى أذية أولياء الله ولو قال فيه لكان أولى (قوله وظاهر الأخبار هنا) أى فى هذا الباب (قوله إنه أعظم إثمًا) لا ينافى هذا ما مر من أنه من أكبر الكبائر لجواز أن يكون التبويض بالنسبة لما هو أعظم من هذه كالشرك بالله تعالى (قوله من الزنا) ومنه اللواط (قوله والسرقة) أى وإن قلت (قوله وما أبدى له) أى من كونه يؤدى للتضييق ونحوه (قوله إنما يصلح حكمة) يفيد أن مجرد الحكمة لا يخرج عن كونه تعبدى فليراجع فإن فيه نظرا ظاهرا ه سم . أقول : قوله نظرا ظاهرا أى لتصريح بعضهم بأن التعبدى هو الذى لم يدرك له معنى وقد يجاب عن كلام الشارح بأنهم قد يطلقون التعبدى على ما لم يظهر له علة موجبة للحكم وإن ظهر له حكمة (قوله بأن يزيد أحد العوضين) أى مع اتحاد الجنس ه شيخنا زىادى (قوله ومنه ربا القرض) إنما جعل ربا القرض من ربا الفضل مع أنه ليس من هذا الباب لأنه لما شرط نفعا للقرض كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه حكما (قوله بأن يشترط فيه ما فيه نفع) ومنه ما لو أقرضه بمصر وأذن له فى دفعه لو كيله بمكة مثلا (قوله غير نحو الرهن) من النحو السكفالة والشهادة (قوله أو ربا نساء) بالفتح والمد ه شيخنا زىادى وفى المصباح النسيء مهموزا على فعيل التأخير والنسيئة على فعيلة مثله وهو اسمان من نساء الله أجله من باب نفع وأنساء بالألف إذا أخره ه ومقتضى قوله من باب نفع أن مصدره بفتح النون وسكون السين (قوله وكلها تجمع عليها) أى على بطلانها .

زيادة على مامر ، ثم العوضان إن اتفقا جنسا اشترط ثلاثة شروط أو علة وهي الطعم والنقدية اشترط  
شرطان وإلا كبيع طعام بنقد أو ثوب أو حيوان بحيوان ونحوه لم يشترط شيء من تلك الثلاثة  
فعلم أنه ( إذا بيع الطعام بالطعام ) أو النقد بالنقد كما سيأتي ( إن كانا ) أى الثمن والثمن ووقع  
في بعض النسخ إن كان من غير ألف ( جنسا ) واحدا بأن جمعهما اسم خاص من أول دخولهما  
في الربا واشتركا فيه اشتراكا معنويا كتمر برنى ومعقلى ، وخرج بالخاص العام كالحب وبما بعده  
الأدقة فأنها دخلت في الربا قبل طرق هذا الاسم لها فكانت أجناسا كأصولها وبالأخير البطيخ  
الهندي والأصفر فأنهما جنسان كالتمر والجوز الهنديين مع التمر والجوز المعروفين ، إذ إطلاق  
الاسم عليهما ليس لقدر مشترك بينهما أى ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين  
وهذا الضابط مع أنه أولى ما قيل منتقض باللحوم والألبان لصدقه عليها مع كونها أجناسا  
كأصولها ( اشترط الحاول ) من الجانبين بالإجماع لاشتراط المقابضة في الخبر ومن لازمها الحاول  
غالباً متى اقترن بأحدهما تأجيل وإن قلّ زمنه وحلّ قبل تفرقهما لم يصح ( والمماثلة ) مع العلم  
بها وما كان فيهما من خلاف لبعض الصحابة قد انقضى واستقر الإجماع على خلافه ( والتقابض )  
يعنى القبض الحقيقي ،

( قوله زيادة على مامر ) من كونه طاهرا منتفعا به الخ ( قوله ثم العوضان ) أى الربويان وغيرها  
( قوله وهي ) أى العلة ( قوله والنقدية ) الواو بمعنى أو ( قوله إن كان من غير ألف ) قال حجج  
وهو فاسد قال سم وفي جزئه بالفساد مع احتمال رجوع الضمير للطعام من الجانبين جنسا أولئك كور  
نظر ظاهر اه ( قوله اشتراكا معنويا ) معناه أن يوضع اسم لحقيقة واحدة تحتها أفراد كثيرة  
كالقمح مثلا أما اللفظي فهو ما وضع فيه اللفظ لكل من المعاني بخصوصه فيتعدد الوضع فيه بتعدد  
معانيه كالأعلام الشخصية وكالقرء فانه وضع لكل من الطهر والحيض ( قوله كتمر الخ ) قال  
سم على حجج قوله كتمر الخ يتأمل انطباق الضابط على ذلك اه . أقول : أى لأن هذا الاسم  
حدث لهما بعد دخولهما في باب الربا لثبوت الربا فيهما بسرا ونحوه . ويمكن الجواب بأنه من وقت  
دخولهما في باب الربا جمعهما اسم خاص كالطلع ثم الحلال وإن اختلف الاسم باختلاف الأحوال  
( قوله وبما بعده ) أى من قوله من أول الخ ( قوله هذا الاسم ) أى وهو الدقيق ( قوله وبالأخير ) أى  
من قوله اشتراكا فيه اشتراكا معنويا الخ ( قوله البطيخ الهندي ) أى الأخضر ( قوله وهذا الضابط )  
هو قوله بأن جمعهما اسم خاص الخ ( قوله منتقض ) ويمكن أن يقال إن حقيقة كل من الألبان  
واللحوم مخالفة لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ثم رأيت ابن عبدالحق أشار إلى ذلك حيث  
قال ولك ادعاء خروجها بالقييد الأخير اه أى وهو قوله اشتراكا فيه الخ لكن يرد عليه الضأن  
والمعز فأنهما مع اتحاد الجنس طبائعهما مختلفة بالحرارة والبرودة إلا أن يقال إن ذلك الاختلاف  
لعوارض تعرض لهما مع اتحاد حقيقتيهما ( قوله لاشتراط المقابضة ) مستند الإجماع ( قوله ومن  
لازمها الحاول ) الضمير في لازمها للمقابضة وقال سم على حجج قد يقال لا يلزم إرادة اللزوم  
اه . أقول : ويمكن أن يجاب بأن ألفاظ الشارع إذا وردت منه تحمل على الغالب فيه والأمور  
النادرة لا تحمل عليها ( قوله وإن قلّ زمنه ) أى كدرجتين مثلا ( قوله والمماثلة مع العلم بها )  
أى حال العقد كما يؤخذ من قول المصنف الآتى ولو باع جزافا الخ .



( قوله من العاقدین أو أحدهما ) ينبغي أن يكون متعلقا بكل من قبض والوكيل ( قوله فقبض موكله لا يكتفى ) وظاهر أن محله كالذي قبله مالم يوكلهما (١) العبد والوكيل حيث كان لهما التوكيل ( قوله ولو في دار الحرب ) أي ولا يقال إنهما مأموران بالخروج منها فمما مكرهان شرعا على التفرق ويحتمل ما قاله الشيخ في الحاشية أن المراد أنه لابد من التقاض ولو كان العاقد مع حربى في دار الحرب ولا يقال إنه يجوز لنا الاستيلاء على أموالهم فلا عقد في الحقيقة وعليه فهو خاص بما إذا كان العقد مع حربى وبعبارة الروضة يجرى الربا في دار الحرب جريانه في دار الإسلام سواء فيه الكافر والمسلم ( قوله ولو قبض البعض ) يظهر أن منه ما لو قبض أحدهما جميع البدل والآخر بعضه فيصح في ذلك البعض بنظيره أخذنا مما يأتى في مسألة الدينار (١) ( قوله مالم يوكلهما ) الذى فى مسودة المؤلف ( مالم يوكلها ) اهـ .

فلا تكفى نحو حوالة وإن حصل معها القبض فى المجلس ويكفى قبض الوكيل فيه من العاقدین أو أحدهما وهما بالمجلس وكذا قبض الوارث بعد موت مورثه فى المجلس أى وإن لم يكن الوارث معه فى مجلس العقد لأنه فى معنى المسكره كما قاله الشيخ أبو على فى آخر كلام له بخلاف مالمو كان العاقد عبدا مأذونا له فقبض سيده أو وكلا فقبض موكله لا يكتفى ( قبل التفرق ) ولو فى دار الحرب حتى لو كان العوض معينا كفى الاستقلال بقبضه ولو قبضا البعض صح فيه تقريرا للصفقة ( أو جنسين كخنطة وشعير جاز التفاضل ) بينهما ( واشترط الحلول ) من الجانبين كما مر ( والتقاضى ) يعنى القبض كما تقرر لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد » ،

( قوله فلا تكفى نحو حوالة ) ومنه الإبراء والضمان لكنه يبطل العتد بالحوالة والإبراء لتضمنهما الإجازة وهى قبل التقاض مبطلتان للعقد وأما الضمان فلا يبطل العتد بمجرد بل إن حصل التقاض من العاقدین فى المجلس فذاك وإلا بطل بالتفرق ( قوله من العاقدین ) متعلق بوكيل وبعبارة حج ويكتفى قبض وارثيهما فى مجلس العقد بعد موتيهما وهما فيه ومأذونيهما لا غيرهما اهـ . أقول : وهى تفيد أن الوكيل لو أذن لموكله فى القبض وأن العبد المأذون له لو أذن لسيده فى القبض صح وكتب عليه سم حاصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الآذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين مع الفرق فليتم اهـ . أقول : ولعل الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب من القبض وعدمه والتحق بالجمادات بخلاف الآذن ( قوله وكذا قبض الوارث ) أى ثم إن اتحد فظاهروا وإن تعدد اعتبر مفارقة آخرهم ولا يضر مفارقة بعضهم لقيام الجملة مقام المورث فمفارقة بعضهم كمفارقة بعض أعضاء المورث لمجلسه ولا بد من حصول الاقتباس من الكل ولو باذنه لواحد يقبض عنهم ، فلو أقبض البعض دون البعض ، فينبغى البطلان فى حصة من لم يقبض كما لو أقبض المورث بعض عوضه وتفرق قبل قبض الباقي ( قوله فى المجلس ) متعلق بموت ( قوله لأنه ) أى الوارث فى معنى المسكره أى بموت مورثه ( قوله فى آخر كلام له ) فى نسخة بعد ما ذكر ويكون محل باوغة الخبر بمنزلة مجلس العقد فالما أن يحضر المبيع له فيه أو يوكل من يقبضه قبل مفارقتة اهـ ونقل سم على حج عن مر ما يوافق هذه النسخة وفرق وأطال فليراجع وقوله فى هذه النسخة ويكون الخ أى وأما الخى فيعتبر بقاؤه فى مجلسه الذى وقع فيه العقد وقوله بمنزلة مجلس العقد معتمد وقوله فالما أن يحضر المبيع هو ظاهر إن كان حاضرا فإن كان غائبا عن البلد فما حكمه راجعه ( قوله فقبض سيده ) أى بغير إذن منه على ما أفهمه كلام حج السابق ولو كان حاضرا لمجلس العقد ( قوله فقبض موكله ) أى بغير إذنه وقوله لا يكتفى أى لأنه يقبض عن نفسه لاعتد العاقد ثم إن حصل القبض من الوكيل والعبد فى المجلس استمرت الصحة وإن تفرقا قبل التقاض بطل العقد ( قوله ولو فى دار الحرب ) يتأمل أخذ هذه غاية ولعله دفع ما قد يتوهم أن دار الحرب يتسامح فيها لجواز الاستيلاء على أموالهم ونحوها ( قوله حتى لو كان ) غاية مرتبة على التقاض المفسر بما مر من قوله يعنى القبض الحقيق الخ ( قوله كما تقرر ) أى فى قوله يعنى القبض الحقيق الخ ( قوله سواء الخ ) يجوز أن يكون تأكيذا ويجوز أن يكون إشارة إلى أن المساواة فى المقدار حقيقة لأن المماثلة تصدق بها فى الجملة وبحسب

أى مقابضة ومن لازمها الحلول كما مر وما اقتضاه من اشتراط المقابضة وإن اختلفت العلة أو كان أحد العوضين غير ربوي فغير مراد بالإجماع والأولان شرطان للصحة ابتداءً والتقابض شرط لها دوماً ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس ومحل البطلان بالتفرق إذا وقع بالاختيار فلا أثر له مع الإكراه على الأصح لأن تفرقهما حينئذ كالعدم خلافاً لما نقله السبكي عن الصيمري والتخاير قبل القبض وهو إلزام العقد كالتفرق في البطلان هنا وإن حصل القبض بعده في المجلس كما صححاه هنا وما ذكرناه في باب الخيار من أنهما لو تقابضا قبل التفرق لم يبطل ضعيف إذ هو مفرع على رأى ابن سريج وهو لا يرى أن التخاير بمنزلة التفرق وما جمع به بعضهم بين الكلامين ليس بصحيح وإنما هو تضعيف لكلامهما هنا، ولو اشترى من غيره نصفاً شائعاً من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم صح ويسلمه البائع له ليقبض النصف ويكون نصفه الثانى أمانة في يده، بخلاف ما لو كان به عليه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن ضمن الزائد المعطى لأنه قبضه لنفسه فإن أقرضه البائع في صورة الشراء تلك الخمسة بعد أن قبضها منه فاشترى بها النصف الآخر من الدينار جاز كغيرها وإن اشترى كل الدينار من غيره بعشرة وسلمه منها خمسة ثم استقرضها ثم ردّها إليه عن الثمن بطل العقد في الخمسة الباقية كما رجحه ابن المقرئ في روضه لأن التصرف مع العاقله في زمن الخيار إجازة وهى مبطله كما مر فكانهما تفرقا .

(قوله ومن لازمها الحلول)

أى غالباً كما مر (قوله أو كان أحد العوضين غير ربوي) لك أن تمنع كون هذا قضية الخبر مع أن الإشارة فيه إنما هى لخصوص هذه الأجناس ثم رأيت الشهاب سم سبق إلى هذا المنع .

الحزر اه سم على منهج . أقول : قول سم ويجوز الخ وجه المغايرة بينه وبين ما قبله أن التأكيد الغرض منه تحقيق الأول وإثباته وقوله ويجوز بمنزلة الصفة المخصصة لأنه لما احتملت المماثلة المراد وغيره كان قوله سواء كالنعت المخصص (قوله أى مقابضة) من كلام الشارح (قوله وما اقتضاه) أى الحديث (قوله غير ربوي) فى اقتضائه هذا نظراً لأن جميع الأجناس المشار إليها بهذه الأجناس ربوية اه سم على حجج (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على أن شمول العبارة لغير المراد لا يقدح فى صحتها وهذا مما ينفع المصنفين اه سم على حجج (قوله والأولان) الحلول والمماثلة (قوله ومن ثم ثبت فيه) أى عقد الربا (قوله فلا أثر له مع الإكراه) قضيته أنه يضر مع النسيان والجهل وبه جزم سم عند قول المصنف قبل التفرق حيث قال قوله قبل التفرق شامل للتفرق سهواً أو جهلاً (قوله على الأصح) عبارة حجج نعم التفرق هنا مع الإكراه مبطل لضيق باب الربا قال سم قوله مع الإكراه مبطل قال فى شرح العباب وكالا كراه النسيان كما فى الأم والجهل كما قاله الماوردى وهذا موافق لما تقدم عن سم فى النسيان والجهل لكن ما تقدم لا يفيد لأن محصله أن قوله قبل التفرق شامل له ومجرد قوله شامل الخ لا يقتضى اعتياده ولا أنه المنقول (قوله لأن تفرقهما) أى ثم إذا زال الإكراه اعتبر موضعه اه سم على حجج (قوله والتخاير) أى ولو من أحدهما أخذاً من قوله وهو الخ (قوله قبل التفرق) أى وبعد التخاير (قوله ليس بصحيح) مشى عليه حجج (قوله بخمسة دراهم) أى مثلاً (قوله ليقبض) أى المشتري (قوله أمانة فى يده) أى المشتري (قوله ضمن الزائد) أى القابض (قوله ثم استقرضها) خرج ما لو استقرض منه غيرها ثم ردّها إليه فلا يبطل لأنه صدق عليه أنه قبض جميع الدراهم قبل التفرق (قوله بطل العقد) وفارقت هذه ما قبلها بأن المبيع فيها ثم نصف الدينار فقط وقد قبض مقابله فاقراضه لصاحبه وقع بعد تمام القبض للمبيع فلم تؤثر الإجازة فى الأول والثانى عقد مستقل ولا كذلك الثانية فإن الإجازة فيها قبل قبض ما يقابل النصف الثانى (قوله فى الخمسة الباقية) أى فيما يقابلها من الدينار وهو النصف ويسير النصف الثانى مضموناً عليه فى يده ضمان يد لأنه كان مقبوضاً بعقد صحيح ثم فسد وليس أمانة كما فى المسئلة الأولى .

( قوله بأن يكون أظهر مقاصده تناول الآدمي ) فهم منه بالأولى ما إذا لم يقصد إلتناول الآدمي وسيأتي في كلامه أن مثل ذلك ما إذا قصد للنوعين بشرطه الآتي وخرج بذلك ما إذا قصد لطعم البهائم أي بأن كان أظهر مقاصده طعمها نظير ما فسر به هنا طعم الآدمي وحينئذ فيشمل صورتين ما إذا لم يقصد إلتطعمها وما إذا كان أظهر مقاصده ذلك وكل من صورتين غير ربوى بشرطه الآتي في كلامه فهذه خمس صور بالنظر إلى القصد ويأتي مثلها بالنظر إلى التناول كما لا يخفى بأن لا يتناوله إلا الآدميون أو يغلب تناولهم له أو يستوى الأمران أو لا يتناوله إلا البهائم أو يغلب تناولها له فيتلخص خمس وعشرون صورة حاصلة من ضرب خمسة القصد في خمسة التناول وكلها تعلم من كلامه إما بالمنطوق أو بمفهوم الموافقة أو المخالفة كما أشرنا إليه وكلها ثبت فيها الربا إلا في ست صور . وإيضاح ذلك أنه أطلق فيما يكون أظهر مقاصده تناول الآدمي له أنه ربوى وقد قدمنا أنه يفهم منه بالأولى ما إذا لم يقصد إلا لتناول الآدمي فهما صورتان بالنظر إلى القصد تحتها عشر صور بالنظر إلى التناول وكلها فيه الربا وذكر فيما يستوى فيه النوعان من حيث القصد أنه ربوى بشرط عدم غلبة تناول البهائم له فدخل فيه من خمسة التناول ما إذا لم يتناوله غير الآدمي وما إذا غلب تناوله له وما إذا استوى الأمران فتبلغ صور ( ٤١٣ ) الربا ثلاثة عشر وخرج بالشروط المذكور فيه ما إذا غلب تناول البهائم له وما إذا لم يتناوله إلا البهائم بطريق الأولى فهاتان صورتان لاربا فيهما وذكر في مطعوم البهائم أنه غير ربوى بشرط غلبة تناولها له وقد علمت أن قوله فيه إن قصد لطعمها منطوق على صورتين ما إذا لم يقصد إلا لها وما إذا كان أظهر مقاصده تناولها نظير ما مر له في مطعوم الآدمي فدخل في كل من صورتين ما إذا غلب تناول البهائم له وما إذا لم يتناوله إلا البهائم بالأولى فهي أربع

قبل التقابض ولا يقال تصرف البائع فيما قبضه من الثمن في زمن الخيار باطل لأن محله مع الأجنبي أما مع العاقد فصحيح وعلى المتعاقدين إثم تعاظم عقد الربا إن تفرقا عن تراض فإن فارق أحدها إثم فقط (والطعام) الذي هو باعتبار قيام الطعم به أحد العلتين في الربا لخبر مسلم «الطعام بالطعام مثلاً بمثل» وتعلق الحكم بمشتق يدل على تعلقه بما منه الاشتقاق (ما قصد للطعم) بضم أوله مصدر طعم بكسر العين أي لطعم الآدمي بأن يكون أظهر مقاصده تناول الآدمي له

( قوله قبل التقابض ) أي فيما يقابل النصف الثاني ( قوله باطل ) أي فلا يصح شراء النصف الثاني في الأولى ولا يملك التصرف في الخمسة التي قبضها في الثانية لعدم صحة القرض ( قوله إثم تعاظم عقد الربا ) ينبى أن محله بالنسبة للمشتري ما لم يضطر إليه فإن اضطر إليه كان الإثم على البائع فقط ولا يلزم المشتري الزيادة ( قوله إن تفرقا عن تراض ) أي مع التذكر والعلم وهلا جعل التفرق قائماً مقام التلفظ بالفسخ حيث ترتب عليه انفساخ العقد فيكون فسخاً حكماً . اللهم إلا أن يقال تفرقهما على تلك الحالة محمول على أنهما تفرقا على نية بقاء العقد قائماً لذلك بخلاف ما لو تفرقا أو أحدهما بقصد الفسخ فلا إثم ويصدق في ذلك ( قوله وتعلق الحكم بمشتق الخ ) إذ الطعام بمعنى المطعوم اه حج وبه يندفع ما يقال الطعام اسم عين فلا يكون مشتقاً ( قوله بكسر العين ) قال ع أي فالطعم بالضم الأكل وأما بالفتح فهو ما يدرك بالذوق اه سم على منهج ( قوله بأن يكون الخ ) تفسير لقصد وبه يندفع ما يقال من أين علم أنه مقصود للآدمي .

صور حاصلة من ضرب اثنين في اثنين تضاف إلى صورتين المتقدمتين فتصير صور عدم الربا ستا وخرج في صورتى مطعوم البهائم ما إذا لم يتناوله إلا الآدمي وما إذا غلب تناوله له وما إذا استوى الأمران فيحصل ست صور حاصلة من ضرب ثلاثة في اثنين فيها الربا تضاف إلى الثلاثة عشر المتقدمة تصير صور الربا تسعة عشر وهي تمام الخمس والعشرين ويجمعها هذا الجدول:

ما اختص به الآدمي قصداً وتناولاً	ربوى
ما اختص به الآدمي قصداً وغلب فيه تناولاً	ربوى
ما اختص به الآدمي قصداً واستوى فيه مع غيره تناولاً	ربوى
ما اختص به الآدمي قصداً وغلب فيه غيره تناولاً	ربوى
ما اختص به الآدمي قصداً واختص به غيره تناولاً	ربوى
ما كان أظهر مقاصده الآدمي واختص به تناولاً	ربوى
ما كان أظهر مقاصده الآدمي وغلب فيه تناولاً	ربوى
ما كان أظهر مقاصده الآدمي واستوى فيه مع غيره تناولاً	ربوى



ما كان أظهر مقاصده الآدمي وغلب فيه غيره تناولوا	ر بوى
ما كان أظهر مقاصده الآدمي واختص به غيره تناولوا	ر بوى
ما استوى فيه النوعان قصدا واختص به الآدمي تناولوا	ر بوى
ما استوى فيه النوعان قصدا وغلب فيه الآدمي تناولوا	ر بوى
ما استوى فيه النوعان قصدا وتناولوا	ر بوى
ما استوى فيه النوعان قصدا وغلب فيه غير الآدمي تناولوا	غير ر بوى
ما استوى فيه النوعان قصدا (٤١٤) واختص به غير الآدمي تناولوا	غير ر بوى

وحده أو مع غيره وإن لم يأكله إلا نادرا كالبوط أو شاركه فيه البهائم (اقتياتا) كبر وحمص وماء عذب إذ هو مطعوم . قال تعالى - ومن لم يطعمه فإنه منى - بخلاف الماء المالح فلا يكون ربويا ، والأوجه إناطة ماله وعتبه بالعرف (أو تفكهها) كتين وزبيب وتمر وغيرها مما يقصد به تأدم أو تحل أو تحرف أو تحمض مما يأتي كثير منه في الأيمان فلا يرد عليه الحلو (أو نداويا) كالحلح وكل ما يصلح من البهارات

(قوله وإن لم يأكله) أى الآدمي إلا نادرا : أى بل أو لم يأكله أصلا لكن يبقى الكلام في العلم بكون أظهر مقاصده الطعم حيث لم يتناول الآدمي إلا نادرا أو لم يتناوله أصلا من أين يؤخذ إلا أن يقال إنه يؤخذ من حيث المنافع التي اشتمل عليها ككونه قوتا ، فيعلم أن الاقتيات منه هو المقصود فلا يضر في كونه مقصودا للآدمي اختصاص البهائم به أو غلبة تناولهم له (قوله كالبوط) وهو المعروف الآن بتمر الفؤاد ، وهو يشبه البلح في الصورة (قوله إذ هو مطعوم) أى لغة ففي المصباح ويقع : أى الطعم بمعنى المطعوم على كل ما يساغ حتى على الماء وذوق الشيء ، ثم قال وفي العرف الطعام : اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب (قوله بالعرف) المراد بالعرف عرف بلد العقدحج ، والمراد ببلد العقد محلته بلدا كان أو غيرها . وقال سم عليه : قوله بلد العقد أى وإن لزم أن الشيء قد يكون ربويا في بلد وغير ربوى في آخر ، ولا يخلو من غرابة ونظر اه أى فالأولى ما قاله م ر من أن المراد بالعرف العرف العام كأن يقال العذب : ما يساغ عادة من غير نظر إلى محلة دون أخرى (قوله الحلو) بالقصر والمد ، وعبارة المصباح : الحلو التي تؤكل تمتد وتقصر وجمع الممدود حلاوى مثل صحارى وصحارى بالتشديد « وجمع المقصور حلاوى بفتح الواو . قال الأزهرى الحلو اسم لما يؤكل من الطعام إذا كان معالجا بحلاوة اه (قوله كالحلح) أى سواء كان مائيا أو جبليا لأن كلاهما يقصد للإصلاح فهما كالبر البحرى والصعيدى (قوله وكل ما يصلح) أى البدن (قوله من البهارات) في المصباح : والبهار وزان سلام الطيب ، ومنه قيل لأزهار البادية بهار . قال ابن سيده : والبهار بالضم شيء يوزن به اه وفي المختار : والبهار بالفتح العرار الذي

ما اختص به غير الآدمي  
قصدا وتناولوا غير ربوى .  
ما اختص به غير الآدمي  
قصدا وغلب فيه  
تناولا غير ربوى .  
ما اختص به غير الآدمي  
قصدا واختص به الآدمي  
تناولا ربوى .  
ما كان أظهر مقاصده غير  
الآدمي واختص به غير  
الآدمي تناولوا غير ربوى .  
ما كان أظهر مقاصده غير  
الآدمي وغلب فيه غير  
الآدمي تناولوا غير ربوى .  
ما كان أظهر مقاصده غير  
الآدمي واستوى فيه  
النوعان تناولوا ربوى .

ما كان أظهر مقاصده غير الآدمي وغلب فيه الآدمي تناولوا	ر بوى	والأبازير
ما كان أظهر مقاصده غير الآدمي واختص به الآدمي تناولوا	ر بوى	

هكذا ظهر لى من كلام الشارح فليحرر .

واعلم أن الظاهر أن المراد بقولهم قصد للآدمي مثلا أن يكون الآدمي يقصده للتناول منه وهذا غير التناول بالفعل وإلا فما معنى كون الطين الأرمي مقصودا للآدمي ، ويجوز أن يكون المراد بكونه قصد للآدمي مثلا أنه يظهر من الحكمة الأزلية أن الله سبحانه وتعالى لم يخلق هذا إلا لطعم الآدمي فليتأمل (قوله وحده أو مع غيره) حالان من الضمير المجرور في له كما يعلم من عبارة الروضة وغيرها .

والأبازير والأدوية كطين أرمني ودهن نحو خروج وورد ولبان وصمغ وحب حنظل وزعفران وسقمونيا للخبر المار فإنه نص فيه على البر والشعير ، والمقصود منهما التقوّت فألحق بهما ما في معناهما كالأرز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التفكه والتأدم فألحق به ما في معناه كالتين والزبيب وعلى الملح ، والمقصود منه الإصلاح فألحق به ما في معناه كالمصطكي والسقمونيا ، ولا فرق بين ما يصلح الغذاء أو يصلح البدن فإن الأغذية لحفظ الصحة والأدوية لردّها وإنما لم يذكرها الدواء فيما يتناوله الطعام في الأيمان لأنها لا تتناوله في العرف المبينة هي عليه ولا ربا في الحيوان مطلقا ، وإن جاز بلعه كصغار السمك لأنه لا يعدّ للأكل على هيئته ، وأشار بقصد إلى أنه لا ربا فيما يجوز أكله واسكنه غير مقصود كعظم رخو وأطراف قضبان عنب وجاود لا تؤكل غالبا بأن خسنت وغلظت ومطعموم بهائم إن قصد لطعمها وغلب تناولها له كعلف رطب قد يتناوله الآدمي ، فإن قصد للنوعين فربوى إلا إن غلب تناول البهائم له فيما يظهر فعلم من هذا كقولنا السابق بأن يكون أظهر مقاصده إلى آخره أن الفول ربوى بل قال بعض الشراح إن النص على الشعير يفهمه لأنه في معناه وما ذكره بعضهم من المشاحة في كون الفول مما غلب تناول البهائم له ،

يقال له عين البقر ، وهو بهار البر ، وهو نبت جعد وتفاحة صفراء ينبت أيام الربيع . يقال له العرارة اه ومنها يعلم أن نحو الزنجبيل لا يسمى بهارا ، وهو خلاف ما عليه عرف الناس (قوله والأبازير) ومنها الحلبة اليابسة بخلاف الحلبة الخضراء كذا بهامش ، وعليه فمثلها الكبير فيما ذكر من التفصيل فيما يظهر لسكن عبارة الشارح في أواخر بيع الأصول والثمار قبيل ويرخص في بيع العرايا نصها ، ولهذا لو باع زراعا غير ربوى قبل ظهور الحب بحب أو برّا صافيا بشعير وتقابضا في المجلس جاز إذ لا ربا ، ويؤخذ من ذلك أنه إذا كان ربويا كأن اعتيد أكله كالحلبة امتنع بيعه بحبه وبه جزم الزركشي ، ومثل البهارات والأبازير غيرها بدليل ما مثل به من الطين وماء معه فإنه ليس من البهارات ولا الأبازير مع كونه ربويا لسكرته من الأدوية (قوله خروج) وزان مقود اه مصباح (قوله وورد) أي ودهن ورد. أما الخروع والورد وماؤه فليست ربوية لأنهما لم تقصد للطعم اه حج ولم ينبه على حكم بقية المياه ، والظاهر أنها ربوية لأنها تقصد للتداوي (قوله فألحق به ما في معناه) . فرع — انظر الترمس هل هو ربوى وينبغي أن يكون ربويا لأنه يؤكل بعد نقعه في الماء وأظنه

يتداوى به قبل فليحرر اه سم على منهج ومثله القرطم اه دميري وينبغي أن مثل القرطم دهنه ودهن الخس والثلج (قوله كالمصطكي) بضم الميم والقصر اه (قوله والسقمونيا) بخلاف دهن السمك والسكران لأنهما يعدان للاستصباح دون الأكل اه سم على منهج ونقل بالدرس عن الشرف المناوي أنه سئل عن النطرون هل هو ربوى أم لا فأجاب بأنه ربوى لأنه يقصد به الإصلاح اه سم على منهج فليراجع . أقول : وقد يتوقف فيه فانا لا نعلم أي إصلاح يراد منه مما هو من جزئيات المطعموم من الاقتيات والتفكه والتأدم والتداوي والذي يستعمل فيه إنما هو على سبيل الغش في البضاعة التي يضاف إليها (قوله ولا ربا في الحيوان مطلقا) أي مأكولا أو غيره من جنسه أو من غير جنسه ومعلوم أن الكلام في الحي (قوله كصغار السمك) أي والجراد (قوله وأطراف قضبان عنب) ومثلها ورقه ومثلها أيضا أطراف قضبان العصف (قوله كعلف رطب) كالبرسيم .

فرع — قال م ر المطعومات خمسة أقسام : ما يختص بالآدميين أي من حيث القصد ما يغلب ، ما يستوى فيه الآدميون وغيرهم ، ما يختص بغيرهم ، ما يغلب في غيرهم فالثلاثة الأول فيها الربا والباقيان لا ربا فيهما اه سم على منهج .

محمول على بلاد غلب فيها لثلا يخالف كلام الأصحاب ( وأدقة الأصول المختلفة الجنس وخالوها وأدهانها) بالرفع عطفًا على الأدقة ( أجناس ) لأنها فروع لأصول مختلفة فأعطيت حكم أصولها فيجوز بيع دقيق البرّ بدقيق الشعير ثم كل خلين لأماء فيهما واتحد جنسيهما يشترط فيهما المماثلة وكل خلين فيهما ماء لا يباع أحدهما بالآخر مطلقاً لأنهما من قاعدة مدعجوة ودرهم وكل خلين في أحدهما ماء إن اتحد الجنس لم يبيع أحدهما بالآخر لمنع الماء للمماثلة والإبيع وخرج بالمختلفة الجنس المتحددة الجنس كأدقة أنواع البرفهي جنس واحد وسيأتي أنه لا يباع بعض ذلك ببعض ولو بقدره للجهل بالمماثلة وبأدهانها دهن نحو الورد والبنفسج فكلها جنس واحد لأن أصلها الشيرج وقول بعض الشراح يجوز بيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلاً يحمل على دهنين اختلفت أصلاهما وإن لم يعهد ذلك في غير الشيرج ( واللحوم والألبان ) والأسمان والبيوض كل منها ( كذلك ) أى أجناس ( في الأظهر ) كأصولها فيجوز بيع لحم أولبن البقر بلحم أولبن الضأن متفاضلاً ولحم أولبن الجواميس مع البقر والضأن مع المعز جنس. والثاني أنهما جنس واحد لا شترهما في الاسم الذي لا يقع التمييز بعده إلا بالإضافة فأشبهت أنواع الثمار كالمعقل والبرني ، وليس من البقر البقر الوحشي لأن الوحشي والإنسي من سائر الحيوانات جنسان . أما لحم المتولد بين بقر وغنم مثلاً فهل يجعل جنساً برأسه أو يجعل مع لحم أبويه كالجنس الواحد احتياطاً فيحرم بيع لحمه بلحمهما متفاضلاً . قال الزركشي : ولم يتعرضوا له ويظهر الثاني لضيق باب الربا، والكبد والطحال والقلب والكرش والرئة والمخ أجناس ولومن حيوان واحد لاختلاف أسمائها وصفاتها وشحم الظهر والبطن واللسان والرأس ،

( قوله بدقيق الشعير )  
أى مطلقاً ولو متفاضلاً  
( قوله وكل خلين فيهما ماء ) أى عذب .

( قوله محمول على بلاد غلب فيها الخ ) هذا يؤدى إلى أن الشيء يكون ربويًا في بعض البلاد دون بعض وهو مشكل قال سم على حجج بعد مثل ما ذكر ولا يخلو عن غرابة ونظر اه وقد يحمل كلامه على أن هذا في مقابلة ما ذكره بعضهم من المشاحة على معنى أن غلبة تناول البهائم الفول ممنوعة ، ولئن سلم ذلك فما استندت إليه من الغلبة إنما هو في بعض البلاد ولا اعتبار لذلك وحينئذ فالقول ربوي دائماً ( قوله فيهما ماء ) أى ربوي اه عراقى ( قوله لا يباع أحدهما بالآخر مطلقاً ) أى من جنس واحد أم لا ( قوله لمنع الماء الخ ) ومحلّه إن كان الماء ربويًا لأنه يصير حينئذ من قاعدة مدعجوة ودرهم ( قوله والبنفسج ) هو كسفرجل ( قوله فكلها جنس واحد ) أى فيباع بعضها ببعض إن علمت المماثلة ، وسيأتي ما فيه بعد قول المصنف وفي حبوب الدهن الخ ( قوله لأن أصلها الشيرج ) قال في المصباح : الشيرج معرب من شيره وهو دهن السمسم ، وربما قيل للدهن الأبيض وللعصير قبل أن يتغير شيرج تشبيهاً به لصفائه وهو بفتح الشين مثال زينب وصيقل وعيطل وهذا الباب باتفاق ملحق بباب فعلل نحو جعفر ، ولا يجوز كسر الشين لأنه يصير من باب درهم وهو قليل ومع قلته فأمثلته محصورة وليس هذا منها ( قوله اختلفت أصلاهما ) أى كشيرج وزيت ( قوله مع لحم أبويه ) أى لحم كل من أبويه ( قوله ويظهر الثاني ) هو قوله أو يجعل وظاهره أى وإن اشتد شبهه بأحدهما فيما يظهر أخذًا من العلة المذكورة . وبقي ما لتولد أحدهما بين بقر وغنم والثاني بين بقر وإبل فهل هما كالجنس الواحد أو كجنسين فيه نظر والأقرب أن يقال فيه يحرم بيعه متفاضلاً بما شاركه في أحد أصليه فيحرم بيع لحم المتولد بين بقر وإبل بلحم المتولد بين بقر وغنم . ولا يحرم بيع لحمه بلحم الغنم الخالص ،



والأكارع أجناس والجراد ليس بلحم والبطيخ الأصفر والأخضر والخيار والقثاء أجناس (والمماثلة تعتبر في المكيال) كلبن بسائر أنواعه وإن تفاوت بعضها وزنا كحليب برائب كالبر الصلب بالرخو وحب وقمر وخل وعصير ودهن مائع لاجمداً . أما قطع الملح الكبار المتجافية في المكيال فوزونة وإن أمكن سحقها (كيلا) وإن كان بما لا يعتاد كقصعة (و) في (الموزون) كنقد وعسل ودهن جامد (وزنا) ولو بقبان فلا يجوز بيع بعض المكيال ببعض وزنا ولا يبيع بعض الموزون ببعض كيلا وإن كان الوزن أضبط إذ الغالب في باب الربا التعبد ومن ثم كفى الوزن بالماء في نحو الزكاة وأداء المسلم فيه لاهنا ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا ولا عكسه ويؤثر قليل نحو تراب في وزن لا كيل (والمعتبر) في كون الشيء مكيلا أو موزونا (غالب عادة الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور أنه اطلع عليه وأقره فلا عبرة بما أحدث بعده (وما) لم يكن في ذلك العهد أوكان و (جهل) حاله ولولنسيان أوكان ولم يكن بالحجاز أو استعمل الكيل والوزن فيه سواء أولم يستعملا فيه أو غلب أحدهما ولم يتعين يعتبر فيه عرف الحجاز على ما قاله المتولى ، لكن تعليل الأصحاب السابق يخالفه فإن لم يكن لهم فيه عرف فإن كان أكبر من التمر المعتدل فوزون جزما إذ لم يعهد في ذلك العهد الكيل في ذلك وإلا فإن كان مثله كاللوز أودونه فأمره محتمل لكن قاعدة أن ما لم يحد شرعا يحكم فيه العرف قاضية بأنه (ترعى فيه عادة بلد البيع) حالة البيع فإن اختلف اعتبر فيه الأغلب فيما يظهر فإن فقد الأغلب ألحق بالأكثر به شها فإن لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن (وقيل الكيل) إذ أغلب ما ورد فيه النص مكيل (وقيل الوزن) لأنه أحصر وأقل تفاوتنا (وقيل يتخير) للتساوى (وقيل إن كان له أصل) معلوم المعيار (اعتبر أصله) فعليه دهن السمسم مكيل ودهن اللوز موزون ، كذا قاله

(قوله فلا عبرة بما أحدث بعده) أى من أصل معيار أو غلبته (قوله على ما قاله المتولى) انظر ما معتمد الشارح في هذه المسئلة بعد هذا التبري هل هو ما ذكره المتن في صورة الجهل أو غيره (قوله فإن لم يكن لهم فيه عرف) هذا مفهوم قول المتولى يعتبر فيه عرف الحجاز فهو مبنى على كلام المتولى الذى تبرأ منه بل هو من جملة كلام المتولى كما يعلم من كلام غيره (قوله كاللوز) المقصود منه مجرد التمثيل لما جرمه مماثل لجرم التمر كما نبه عليه الشهاب حجج وإلا فالأصح أنه مكيل كما سيأتى في كلام الشارح

لأن الغنم لم تشارك المتولد بين واحد من أصله ، وكذا يحرم بيع المتولد من بقر وغنم بالبقر ، ولا يحرم بيعه بلحم الإبل . وأما الفرعان المتولد أحدهما من الإبل والبقر والآخر من البقر والغنم فيحرم بيع كل منهما بلحم الآخر متفاضلا (قوله والأكارع أجناس) أى ولومن حيوان واحد أيضا (قوله ليس بلحم) أى مادام حيا فيباع ببعض متفاضلا (قوله كالبر الصلب بالرخو) أى بأن لم يتناه نضجه بأن جف ولم يتناه نضجه (قوله لاجمداً) أى أما هو فالمعتبر فيه الوزن كما يأتى (قوله جامد) راجع لكل من العسل والدهن (قوله غالب عادة الحجاز) والحجاز مكة والمدينة ، واليمامة مدينة على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقرها أى الثلاثة كالطائف وجدة وخيبر والينبع اه متن المنهاج وشرحه للشارح في باب الجزية (قوله وما لم يكن في ذلك العهد) أى لافى الحجاز ولا غيرها بل حدث فلا ينافى قوله أوكان ولم يكن بالحجاز (قوله يعتبر فيه عرف الحجاز) يعنى الآن فلا ينافى أن من جملة صورته كونه غير موجود في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم يقيده هذا ولا ما عهده فيه شيء في عهده صلى الله عليه وسلم بقدر من التمر ولا غيره ولكن قوله بعد إذ لم يعلم في ذلك العهد الخ يدل على أن ما كيل في عهده صلى الله عليه وسلم أوكان عرف الحجاز فيه ذلك لا يزيد على قدر التمر فليتأمل (قوله تعليل الأصحاب السابق) أى في قوله لظهور أنه الخ (قوله فوزون جزما) ومنه الليمون فالعبرة فيه بالوزن (قوله يحكم فيه العرف) ظاهر في أن اللغة مؤخره عن العرف وهو كذلك (قوله جاز فيه الكيل والوزن) ويظهر في متبايعين بطرفي بلدين مختلفي العادة التخيير أيضا اه حج

الشارح وهو تفريع على المرجوح وإن كان موها إذ الأصح أن اللوز مكيل فدهنه كذلك (والنقد بالنقد) أى الذهب والفضة وإن كانا غير مضررين وبين وعلة الربا فيه جوهرية الثمن فلا ربا فى الفلوس ولو راجت (كطعام بطعام) فى جميع مامرت فى ذهب بمثله أو فضة بمثلها تعتبر الثلاثة وفى أحدهما بالآخر يعتبر شرطان وهذا يسمى صرفا وقدم الكلام على الطعام على الكلام على النقد عكس الوارد فى الخبر لأن الكلام فى الطعام أكثر فقدم لذلك وأما قولهم إن تقديم ما يقل عليه الكلام أولى فأنما هو بحسب المقاصد ولا فرق هنا وفيما مر بين كون العوضين معينين أو فى الذمة أو أحدهما معينا والآخر فى الذمة كبعثك هذا بما صفته كذا ثم يعين ويقبض قبل التفريق ويجوز إطلاق الدينار والدرهم إذا كان فى البلد غالب منضبط (ولو باع) طعاما أو نقدا بجنسه وقد ساواه فى ميزان ونقص عنه فى أخرى أو (جزافا) بثلاث الجيم واقتصار الشارح هنا على كسرها لأنه أفصح وإلا فقد ضبطها بالتثنية فى الشفعة (تخمينا) أى حزرا للتساوى وإن غلب على ظنه ذلك بالاجتهاد (لم يصح) البيع (وإن خرجا سواء) للنهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم وقيس النقد على المطعوم للجهل بالمماثلة عند البيع إذ هذا معنى قولهم الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة ويؤخذ منه البطلان عند انتهاء التخمين بالأولى ولو علما مماثل الصبرتين جاز البيع كما قاله القاضى ولا حاجة حينئذ إلى كيل ولو علم أحدهما مقدارها وأخبر الآخر به فصدقه فكما لو علما قاله الرويانى وهو صادق بما إذا كان الاخبار من أحدهما للآخر أو من ثالث وخرج بتخمينا ماله باع صبرة صغرى بكيلها من كبرى أو صبرة بأخرى مكيلة أو كيلا بكيل أو صبرة دراهم بأخرى موازنة أو وزنا بوزن فيصح إن تساويا وإلا فلا ولو تفرقا فى هذه والتى قبلها فى حالة صحة البيع بعد قبض المثلتين وقيل الكيل أو الوزن لحصول القبض فى المجلس صح وما فضل من الكمية بعد الكيل أو الوزن لصاحبها فالمعتبر هنا ما ينقل الضمان فقط لا ما يفيد التصرف أيضا لما سيأتى أن قبض ما يبيع مقدارا إنما يكون بالتقدير ولو باع صبرة برّ بصبرة شعير جزافا جاز لاتقاء اشتراط المماثلة فإن باعها بها مكيلة وخرجتا سواء صح وإن تفاضلتا وسمح رب الزائد باعطائه أو رضى رب الناقص بقدره من الزائد أقرّ البيع وإن تشاح فسخ. واعلم أن المماثلة لا تتحقق إلا فى كاملين وضابط الكمال أن يكون الشيء بحيث يصلح للإدخار كسمين،

(قوله وهو) أى كون اللوز موزونا (قوله فأنما هو بحسب المقاصد) عبارة قاصرة وإلا فتقديم الأ أكثر كلاما إنما هو بحسب المقاصد أيضا (قوله وأخبر الآخر به فصدقه) لعل لفظ أخبر مبنى للجهول والضمير فى فصدقه للمخبر المفهوم من أخبر حتى يتأتى قوله أو من ثالث (قوله فيصح إن تساويا) أى فى غير الأولى

وكتب عليه سم لو تبايعا كذلك شيئا بنقد مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الإيجاب أو القبول أو يجب التعيين اهـ رحمه الله . أقول : الأقرب وجوب التعيين ويحتمل اعتبار بلد المبتدئ بالصيغة موجبا كان أو قابلا لأن لفظه يحمل على عرفه المطرد فيكون الجواب لما سبق من الصيغة (قوله جوهرية الثمن) أى عزته وشرفه (قوله ولو راجت) أى فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا (قوله ولو علما) أى حقيقة بأن كالا أو أحدهما وأخبر صاحبه بذلك وصدقه فلا يكفي ظنّ لم يستند إلى إخبار ثم إن تبين خلافه تبين البطلان وهذا خارج بقوله تخميننا قال حج وقضية قولهم قبل البيع أنه لا بد من علمهما بذلك عند ابتداء التفاوض بالصيغة (قوله ولو تفرقا فى هذه) هى قوله أو صبرة بأخرى مكيلة أو كيلا بكيل الخ (قوله والتى قبلها) هى ماله باع صبرة صغرى بكيلها من كبرى (قوله بصبرة شعير جزافا جاز) أى لأن المماثلة لا تعتبر مع اختلاف الجنس (قوله فإن باعها) أى صبرة البر بصبرة الشعير .

أو يتهيأ لأكثر الارتفاعات به كلبن (و) من ثم لا تعتبر (المائلة) في نحو حب وتمر إلا (وقت الجفاف) ليصير كاملا وتنقيتها شرط للمائلة لا للكمال لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال « أينقص الرطب إذا بيع ؟ فقالوا نعم فنهى عن ذلك » صححه الترمذى وغيره أشار صلى الله عليه وسلم بقوله أينقص إلى أن المائلة إنما تعتبر حال الجفاف وإلا فالنقصان أوضح من أن يسأل عنه ويشترط مع ذلك عدم نزع نوى التمر لأنه يعرضه للفساد غالبا فلا عبرة بخلافه في بعض النواحي إلا على ما أتى في نحو القشاء عن جمع ولا يؤثر ذلك في نحو مشمش وفي اللحم انتفاء عظم وملح يؤثر في وزن وتناهي جفافه لأنه موزون وقليل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف نحو التمر ومن ثم بيع جديده الذى ليس فيه رطوبة تؤثر في الكيل بعقيقه لابرير ابتلا .

( قوله أو يتهيأ لأكثر الارتفاعات به ) أى مع إمكان العلم بالمائلة فلا يرد ماسياتى من أن ما لاجتفاف له كالقشاء وباقي الخضراوات لا يباع بعضه ببعض ( قوله في نحو حب ) وينبى أن من النحو البصل إذا وصل إلى الحالة التى يخزن فيها عادة ( قوله وتمر ) هو بالثلثة كما يفهمه قوله إلا وقت الجفاف إذ لو قرئ بالثناة لم يكن لقوله إلا وقت الجفاف معنى بالنسبة للتمر ( قوله وتنقيتها ) جواب عما يقال لابد بعد الجفاف من التنقية أيضا لصحة بيع أحد الجافين بمثله ( قوله فقال أينقص الرطب ) استفهام تقررى والغرض منه كما يعلم من قوله الآتى وأشار الخ التنبيه على أن المائلة إنما تعتبر وقت الكمال ( قوله فنهى عن ذلك ) وصورة النهى هنا كما قاله في شرح الروض فلا إذن أى بكسر الهمزة وفتح الدال المعجمة ( قوله وأشار صلى الله عليه وسلم ) وجه الإشارة أن نقصان الرطب بالجفاف أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الإشارة إلى هذا ومن ثم تعلم أن امتناع بيع الرطب بالجفاف لتحقيق النقض وامتناع الرطب بالرطب لجهل المائلة كذا فى الأسنوى اه سم على منهج ومحل تحقق النقضان فى بيع الرطب بالجفاف إذا بيع بمثله على تلك الحالة موازنة أما لو اعتبر جفاف الرطب تقديرا فهو من جهل المائلة ( قوله فالنقصان أوضح ) أى لكونه معاوما لكل أحد ( قوله ويشترط مع ذلك ) أى الجفاف لحصول المائلة واستمرار الكمال ( قوله عدم نزع نوى التمر ) هل منه العجوة المنزوعة النوى فلا يجوز بيع بعضها ببعض أم لا لأنها على هذه الهيئة تدخر عادة ولا يسرع إليها الفساد فيه نظر والأقرب الأول لأن نزع نواها يعرضها للفساد مع أنها لاتخلو من أن تكون رطبا نزع نواه أو تمرا فإن كانت من التمر فعدم الصحة فيها مستفاد مما ذكر وإن كانت من الرطب فالفساد فيها مستفاد من قولهم لا يباع رطب برطب ولا بجاف والرطوبة فيها متفاوتة ومثلها بالأولى التى بنواها لأن النوى فيها غير كامل ( قوله فلا عبرة ) أى فلا يباع بعضه ببعض وقوله إلا على ما أتى في نحو الخ أى فيجوز بيع بعضه ببعض وهو الراجح الآتى ( قوله في نحو مشمش ) من النحو الخوخ ( قوله وفي اللحم انتفاء عظم ) أى مطلقا أكثر أو قل لأن قليله يؤثر في الوزن كثيره ومن العظم مايؤكل منه مع اللحم كأطرافه الرقاق ( قوله يؤثر ) قيد فى الملح لأنه يقصد للإصلاح فاغتفر قليله دون كثيره ( قوله وقليل الرطوبة يؤثر فيه ) يؤخذ منه أنها لو كانت قليلة جدا كانت كالمالح فلا تضر ( قوله بخلاف نحو التمر ) أى مما معياره الكيل فلا يعتبر فيه تناهى جفافه ( قوله بيع جديده ) أى التمر ( قوله ابتلا ) أى أو أحدهما .

( قوله أشار صلى الله عليه وسلم ) الأولى أوماً صلى الله عليه وسلم إذ هذا من دلالة الإيماء لا من دلالة الإشارة .



وإن جفا . واعلم أن شراح هذا الكتاب قد اختلفوا في فهم قوله ( وقد يعتبر الكمال ) المقتضى لصحة بيع الشيء بمثله ( أولا ) فمن ذاهب إلى أن المراد منه أنه يستثنى مما مر المقتضى للنظر إلى آخر الأحوال مطلقا العرايا الآتية لأن الكمال فيها بتقدير جفاف الرطب اعتبر أول أحواله عند البيع أو نحو عصير الرطب أو العنب لاعتبار كماله عند أول كل منهما وإن كانا غير كاملين أو اللبنة الحليب لأنه كامل عند خروجه من الضرع وقد قال بكل من ذلك جمع والأوجه صحة كل منها غير أن أقربها أولها كما جرى عليه الشارح إذ كمال الأخيرين وتعدد بتعدد أحوالهما معلوم من كلام المصنف في هذا الباب فلا يحتاج لذكره بخلاف العرايا وأيضا فهي رخصة أبيحت مع انتفاء الكمال فيها عند البيع بخلافهما فهي أخرى بالاستثناء بل ربما إذا نظر لهذا لم يصح استثناء غيرها وإذا تقرر اشتراط المماثلة وقت الجفاف ( فلا يباع رطب برطب ) بفتح الراءين وضمهما وعليه يدل السياق ( ولا تمر ولا عنب بعنب ولا بزبيب ) ولا بسر يسر ولا برطب ولا تمر ولا طلع إناث بأحدها ولا بمثله للجهل بالمماثلة الآن وقت الجفاف وللخبر المار وألحق بالرطب في ذلك طرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه وبيع قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن كاعلم مما مر ( وما لجفاف له كالقضاء ) بكسر أوله وبالمثلثة والمد ( والعنب الذي لا يترتب لايباع ) بعضه ببعض ( أصلا ) لتعذر العلم بالمماثلة وبيع الزيتون بعضه ببعض حال اسوداده ونضجه لأنه كامل ولا يستثنى لأنه جاف وتلك الرطوبات التي فيه إنما هي الزيت ولا مائة فيه ولو كان فيه مائة لجف وظاهر كلام المصنف أنه لا عبرة بما يحف من نحو القضاء ويوجه بأن النظر فيه للغالب لكن الذي أورده الشيخ أبو حامد والحاملي وغيرها الجواز وقال السبكي إنه الأيسر ( وفي قول ) يخرج ( تكفي مماثلته رطبا ) بفتح الراء لأن معظم منافعه رطوبته فكان كاللبن فيباع وزنا وإن أمكن كياله ( قوله وإن جفا ) أى أو أحدها ( قوله عند أول كل منهما ) عبارة حجج عند أول خروجه منهما اه وهى واضحة ( قوله غير أن أقربها أولها ) أى العرايا لم يصلح استثناء غيرها أى ولهذا جرى عليه في المنهج كالشارح ( قوله فلا يباع رطب برطب ) تفريع على قوله وقت الجفاف المذكور في المتن ( قوله وضمهما ) ومثل ذلك الرمان فلا يباع بعضه ببعض ( قوله وعليه يدل السياق ) سياق قوله ولا تمر ( قوله ولا بسر يسر الخ ) وكالسر فيما ذكر فيه الحلال والبلح ( قوله بأحدها ) أى الثلاثة وهى البسر والرطب والتمر ( قوله ولا بمثله ) أى أما إذا بيع بطلع الدكور فيجوز لأنهما جنسان وقال سم على حج وينبغي أن يعلم امتناع بيع طلع الدكور بمثله ( قوله وألحق بالرطب في ذلك الخ ) إنما جعله ملحقا ولم يجعله من الرطب ، فيكون داخل فيه لأنه لا يقال عرفا له رطب وإنما يقال طرى ولكن اللغة تطلق عليه الرطب ففى المختار الرطب بالفتح خلاف اليباس رطب الشيء من باب سهل فهو رطب ورطيب ( قوله قديده بقديده ) أى من جنسه ( قوله ولا ملح يظهر في الوزن ) قيد في الملح فقط لأنه يمكن خلوه من العظم فلم يعتفر منه شيء بخلاف الملح فإنه لما كان من مصالحه اغتفر القليل منه ( قوله كما علم مما مر ) أى في قوله وفي اللحم انتفاء عظم الخ ( قوله بكسر أوله ) أى وبضمه ( قوله ولو كان فيه مائة لجف ) قال زى وفيه نظر اه . أقول : وجهه أنه إذا وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد ( قوله ويوجه ) أى يمكن توجيهه فلا ينافى أن ما بعده هو المعتمد ( قوله وغيرها الجواز ) أى فيما يحف من نحو القضاء ولم يخرج بالجفاف عن كونه مطعوما بخلاف القرع فإنه بعد جفافه لا يصلح للأكل وإنما يستعان به على السباحة ونحوها ( قوله وقال السبكي الخ ) معتمد عميرة .

( قوله أو نحو عصير الرطب أو العنب ) المناسب في هذا وفيما بعده تصديره بقوله ومن ذاهب وإلا فهذا الصنيغ يوهم أن هذه الثلاثة أمثلة لمذهب واحد ( قوله لاعتبار كماله عند أول كل منهما ) عبارة مقبولة والمناسب لاعتبار كمال كل منهما عند أوله ( قوله بفتح الراء ) هذا يأباه مقابلته بخصوص التمر إلا أن يراد به الخصوص وتكون مقابلته بالتمر قرينة هذه الإرادة .

ورد بوضوح الفرق ( ولا تكفى مماثلة ) ما تولد من الحب نحو ( الدقيق والسويق ) أى دقيق الشعير ونحوهما كالنشا ( والخبز ) فلا يباع شيء منها بمثله ولا بأصله إذ الدقيق ونحوه يتفاوت في النعومة والخبز ونحوه يتفاوت في تأثير النار ولا تباع حنطة مقلية بحنطة مطلقا لاختلاف تأثير النار فيها ولا حنطة بما يتخذ منها ولا بما فيه شيء مما يتخذ منها ويجوز بيع الحب بالنخالة والحب المسوس إذا لم يبق فيه لب أصلا لأنهما غير رويين ( بل تعتبر المماثلة في الحبوب ) التى يتناهى جفافها وهى منقاة من نحو تبين وزوان ( حبا ) لتحقيقها فيها وقت الجفاف ( و ) تعتبر ( فى حبوب الدهن كالسمسم ) بكسر سينه ( حبا أو دهنا ) أو كسبا خالصا من نحو دهن وملح فيباع السمسم بمثله والشيرج بمثله وليس للطحينة المعروفة قبل استخراج دهنها إحالة كمال فلا يباع بعضها ببعض ولا يباع سمسم بشيرج إذ هو فى معنى بيع كسب ودهن بدهن وهو من قاعدة مدعجوة والكسب الخالص والشيرج جنسان . وحاصل ما فى الكسب بالكسب أنه إن كان مما يأكله الدواب فقط ككسب الكتان جاز متفاضلا ومتساويا ، وإن كان مما يأكله الناس ككسب السمسم واللوز فإن كان فيه خلط يمنع التماثل لم يجز وإلا فيجوز والأدهان الطيبة كلها مستخرجة من السمسم ثم إن ربى السمسم فيها ثم استخراج دهنه جاز يبيع بعضها ببعض متفاضلا بشرطه بناء على أنها أجناس ،

( قوله ونحوهما كالنشا )  
لا حاجة إلى ذكر نحوهما  
مع لفظ نحو الذى دخل  
به على المتن ( قوله إن ربى  
السمسم فيها ) أى ما يطيب  
به المفهوم من الطيبة  
باعتبار أفرادها ( قوله بناء  
على أنها أجناس ) أى والحق  
أنها جنس واحد .

( قوله ورد بوضوح الفرق ) وهو أن ما فيه من الرطوبة يمنع العلم بالمماثلة بخلاف اللبن ( قوله أى دقيق الشعير ) أى أو الحنطة وعليه فهو من عطف الخاص على العام . وعبارة الصباح والسويق ما يعمل من الحنطة والشعير معروف اه وفى قوله يعمل إشعار بأنه ليس عبارة عن الدقيق بمجرد ( قوله بحنطة مطلقا ) مقلية أم لا ( قوله مما يتخذ منها ) ظاهره وإن قلّ جدا وعليه فما جرت به العادة من خلط اللبن أو العسل بالنشا ليعمل على الوجه الخصوص المسمى بالحلوا والمهيطنية فيبيعه بالحنطة باطل لتأثير النار فيه ثم رأيت سم على منهج قال مانصه ولا يصح بيع الحب بشيء مما يتخذ منه كاللبن مما يتخذ منه كالحلوا المعمولة بالنشا والمصل ( قوله التى يتناهى جفافها ) قد يشكل اعتبار التناهى هنا بقوله قبل بخلاف نحو التمر أى فانه لا يشترط فيه تنهى الجفاف لأنه مكمل وقد يجاب بأن مراده بنحو التمر المشمش ونحوه مما لا يتناهى جفافه عادة بخلاف نحو البر لكن يشكل على هذا الجواب ما مرله أيضا من أنه لا يضر التفاوت وزنا بعد الاستواء فى الكيل كالبر المصل بالرخو وقد يقال أيضا المراد بتناهى الجفاف فى الحب وصوله إلى حالة يتأتى فيها ادخاره عادة هذا وعبارة المنهج ولا يعتبر فى التمر والحب تنهى جفافهما اه وهى ظاهرة فى المخالفة لما ذكره الشارح اه وكتب سم على منهج مانصه ينبغي أن ضابط جفافهما أن لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية أثر فى السكيات اه وهو صريح فيما قلناه ( قوله لتحقيقها ) أى المماثلة ( قوله ككسب الكتان ) وفى نسخة القرطم ( قوله فإن كان فيه خلط ) أى بأن بقى فيه دهن يمكن فصله ( قوله ثم إن ربى السمسم ) أى بأن خلط السمسم بورق الورد وترك حتى تروّح ثم عصر مجردا عن الورد ( قوله متفاضلا بشرطه ) أى من الحلو والتقابض والمعتمد عدم جوازه لأنهما جنس واحد أما إذا يبيع بعضها ببعض تماثلا فى هذه الحالة فلا مانع منه لأنه لم يوجد ما يمنع العلم بالمماثلة ومجرد التروّح لا أثر له لأنه ليس عينا .

كأصولها وإن استخرج الدهن ثم طرحت أوراقها فيه لم يجز بيع بعضها ببعض متفاضلا لأنها جنس واحد كما ذكره الماوردي وغيره لأن أصلها الشيرج ويمكن حمل كلام الشارح على الحالة الأولى كما مرت الإشارة إلى حمله أيضا . وقلنا لم يجز بيع بعضها ببعض متفاضلا إلى آخره أي ولا متماثلا ولا ينافيه تعليلهم بأنها جنس واحد إذ لا يلزم من اتحاد الجنس جواز بيع بعضه ببعض متماثلا لقيام مانع هنا وهو عدم تحقق المماثلة (و) تعتبر (في العنب زيبيا أو خل عنب وكذا العصير) من نحو عنب ورطب ورماني وغيرها (في الأصح) لأن ذلك حالات كمال فيجوز بيع بعض كل منها ببعضه إلا نحو خل زيب أو تمر لأن فيه ما يمنع للعلم بالمماثلة كما مرّ فعلم من كلامه أنه قد يكون الشيء حالًا كمال فأكثر ومقابل الأصح ليس للعصير حالة كمال لاتقاء كونه على هيئة كمال المنفعة والمعياري الخل والعصير الكيل (و) تعتبر (في اللبن) أي ماهية هذا الجنس المشتمل على لبن وغيره (لبننا أو سمننا أو مخيضًا) بشرط أن يكون كل منها (صافيا) من الماء مثلا فيجوز بيع بعض أنواع اللبن الذي لم يغل بالنار ببعض كيلا بعد سكون رغوته ولا مبالاة بكون الخائر أثقل وزنا أما ما فيه ماء فلا يباع بمثله ولا بخالص وما قيد به السبكي وغيره ذلك بغير ماء يسير

(قوله كما مرت الإشارة إلى حمله أيضا) أي على أنه في دهنين اختلف أصلهما وذلك في شرح قول المصنف وأدقة الأصول المختلفة الجنس الخ (قوله) أما ما فيه ماء فلا يباع بمثله ولا بخالص (أي ولا بغير ذلك كالدرهم كما مر في كلامه .

(قوله كأصولها) أي بناء على أنها أجناس أي والحق أنها جنس واحد لأنها كلها من السمس (قوله ويمكن حمل كلام الشارح) أي المذكور فيما تقدم بعد قول المصنف وأدقة الأصول الخ من قوله ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك أي أجناس (قوله وهو عدم تحقق الخ) أي لاختلافهما بما يتحاشى مما طيب به وبهذا يظهر الفرق بين القول بالفساد هنا والصحة في الحالة الأولى وهي قربة السمس في الأوراق (قوله لا نحو خل زيب) وحاصل مسألة الحلول أن يقال إن كان فيهما ماء امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقا أي سواء كان من جنسه أم لا وإن كان في أحدهما فان كان الآخر من جنسه امتنع وإلا فلا فعلى هذا يباع خل عنب بمثله وخل رطب بمثله وخل عنب بخل رطب وخل زيب بخل رطب وخل تمر بخل عنب ويمتنع بيع خل عنب بخل زيب وخل تمر بخل رطب وخل زيب بخل تمر وخل تمر بمثله وخل زيب بمثله انتهى زيادي (قوله الذي لم يغل بالنار) أي فيبيع اللبن الذي لم ينزع زبدته بمثله ولا يباع بالسمن ولا بالزبد ولا بالخيض لأنه حيثئذ من قاعدة مد عوجة لأن اللبن يشتمل على الخيض والسمن والقياس أنه لا يباع الزبد بالخيض لاشتغال الزبد على سمن ومخيض لكن نقل سم على منهج عن الخادم عن الإمام جوازه وتوقف فيه فليراجع انتهى وجزم الزيادي بما قاله الإمام (قوله ولا مبالاة بكون الخائر) هو بالمثلثة ما بين الحليب والرائب ولا يضر في ذلك تفاوت الجوضة في أحدهما وينبغي أن يكون محل عدم الضرر في الخائر إذا كان ذلك بغير انضمام شيء إليه بأن خثر بنفسه وإلا لم يصح بيع بعضه ببعض أخذًا مما يأتي في قوله الخالطة الأنفحة الخ حيث جعل ذلك علة للبطلان (قوله أما ما فيه ماء) فيدخل فيه ما لو خلط بالسمن غيره مما لا يقصد للبيع مع السمن كالديق فلا يصح بيع الخلوطة به لامتثاله ولا بدراهم لأن الخلط يمنع من العلم بالمقصود (قوله ولا بخالص) أي ولا بدراهم على ما مرّ له بعد قول المصنف أو نقدان الخ فائدة — وقع السؤال في الدرس عن بيع الدقيق المشتمل على النخالة بالدراهم هل يصح أم لا لاشتغاله على النخالة ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الصحة لأن النخالة قد قصد أيضا للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من الدقيق بخلاف اللبن الخلوطة بالماء فان ما في اللبن من الماء لا يقصد الانتفاع به وحده ألبتة لتعذر تمييزه .



محمول على يسير لا يؤثر في السكيل ، وما ذكره في الخيض الحالى من الماء من اعتبار أن لا يكون فيه زبد وإلا لم يبيع بمثله ولا بزبد ولا سمن لأنه من قاعدة مدّ عجوة لا لعدم كماله محل نظر لأن الخيض اسم لما نزع زبده فلا حاجة لما ذكره ، ثم جعل المصنف له قسما للبن مع أنه قسم منه ، مراده بذلك أنه باعتبار ما حدث له من الخض حتى صار كأنه قسيم له وإن كان في الحقيقة قسما فاندفع اعتراض كثير بذلك من شرح الكتاب ، ومرّ ما يعلم منه أن السمن إن كان مائعا فمعياره السكيل أو جامدا فالوزن كما هو توسط بين وجهين واستحسنه في الشرح الصغير وهو المعتمد وإن عبر عنه الشارح بصيغة قيل ( ولا تكفى المائلة في سائر ) أى باقى ( أحواله كالجبين ) باسكان الباء وضمها مع تشديد النون وتركه ( والأقط ) والمصل والزبد لمخالطة الأنفحة أو الملح أو الدقيق أو الخيض فلا يجوز بيع كل منها بمثله ولا بخالص للجهل بالمائلة ولا يبيع زبد بسمن ولا لبن بما اتخذ منه كسمن ومخيض ، ولا ينافى ذلك صحة بيع اللبن ببعضه مع أن فى كل منهما زبدا لأن الصفة حينئذ متميزة فلا عبرة بها وخالف العسل بشمعه لامتياز العسل عن الشمع ( ولا تكفى مائلة ما أثرت فيه النار بالطبخ ) كالاجم ( أو القلى ) كالسمسم ( أو الشىء ) كالبيض أو العقد كاللبس والسكر والفانيد واللبا لأن تأثير النار لا غاية له فيؤدى إلى الجهل بالمائلة ، فلا يجوز بيع بعضه ببعض وإنما صح السلم في هذه الأربعة للطافة ناراها : أى انضباطها ولأنه أوسع . وخرج بالطبخ وما بعده ما أثرت فيه الحرارة فقط كلماء المغلى فيباع بعضه ببعض وتأثير التمييز المشار إليه بقوله ( ولا يضر تأثير تمييز ) للنار ( كالعسل والسمن ) والذهب والفضة إذ ذلك فى العسل لتمييز الشمع وفى السمن لتمييز اللبن وفى الذهب والفضة لتمييز الغش فيباع كل بمثله بعد التمييز لا قبله ، وفارق يبيع التمر ببعضه وفيه نواه بأن النوى غير مقصود بخلاف الشمع فى العسل

(قوله أنه باعتبار ما حدث له) خبر قوله مراده (قوله لأن الصفة حينئذ متميزة) فى هذا التعبير مسامحة ظاهرة .

(قوله محمول على يسير لا يؤثر فى السكيل) أى أو على شىء قصد به حموضته لأنه من مصالحه على ما مر له عن العراقى (قوله وما ذكره) أى السبكي (قوله ولا بزبد ولا سمن لأنه الخ) سيأتى أن محل الضرر فيه إذا لم يكن الربوى ضمنا فى الطرفين وإلا فيصح كبيع اللبن باللبن والسمسم بالسمسم ، وعليه فعليه إنما لم يصح بيع الخيض بمثله حيث لم يخل من الزبد لأن محضه وإخراج الزبد منه أورت عدم العلم بمقدار ما يبقى من الزبد فى الخيض وصير الزبد الكامن فيه كالنفصل فأثر (قوله فلا حاجة لما ذكره) أى من اشتراط لأن ما فيه زبد لا يسمى مخيضا وعليه فالمنازعة فى مجرد ذكره لافى الحكم وإلا فمعلوم أنه لا يجوز ، وقد يقال ذكره لئلا يتوهم أن المراد معظم الزبد بحيث يسمى المستعمل على القليل منه مخيضا (قوله ثم جعل المصنف له) أى الخيض (قوله حتى صار) الأولى إسقاط حتى (قوله ومرّ ما يعلم منه) أى فى قوله ودهن مائع لاجامد فيما يظهر (قوله كالجبين باسكان الباء) أى مع ضم الجيم وتخفيف النون (قوله والمصل) المصل والمصاله : ماسال من الأقط إذا طبخ ثم عصر اه (قوله ولا بخالص) أى بلبن خالص (قوله ولا يبيع زبد بسمن) أى ولا يبيع سمن بجمين (قوله وخالف العسل بشمعه) أى فلا يجوز بيع بعضه ببعض (قوله عن الشمع) قال فى المختار الشمع بفتح الحين الذى يستصبح به . قال الفراء هذا كلام العرب والمولدون يسكنونه والشمعة أخص منه اه وقضيته أن الشمعة بفتح الميم أيضا وأنه مما يفرق بينه وبين واحده بالياء (قوله كاللبس) بكسر الهمزة وسكون الباء وبكسر تين عسل التمر وعسل النحل قاموس (قوله واللبا) بالقصر (قوله فى هذه الأربعة) هى الدبس والسكر الخ (قوله ما أثرت) أى النار (قوله كلماء المغلى) أى لأنه لا يتأثر بالنار تأثر غيره اه حج على منهج (قوله وتأثير التمييز) أى وخرج تأثير الخ (قوله وفارق يبيع التمر)

فاجتماعهما مفض للجبهة . نعم لو فرض أنها عقدت أجزاء السمن لم يبيع بعضه ببعض كما في الجواهر (وإذا جمعت الصفقة) أى عقد البيع سمي بذلك لأن كلا من العاقدين كان يصفق يد الآخر عند البيع، وخرج بذلك ما إذا تعددت بتفصيل الثمن كأن قابلا المثل والمثل بالدرهم بالدرهم فانه يصح، ولو تعددت بتعدد البائع أو المشتري لم يصح، وما بحثه بعضهم من كون نية التفصيل كذكره، وأقره جمع محل نظر لما مر أنه لو كان نقدان مختلفان لم تكف نية أحدهما، ولا ينافيه مامر من صحة البيع بالكناية للاغتفار في الصيغة ما لم يغتفر في العقود عليه (ر بوى) أى جنسا واحدا غير تابع بالإضافة إلى المقصود (من الجانبين) ولو ضمنا كسمسم بدهنه، إذ بروز مثل السكمان فيه يقتضى اعتبار ذلك الكامل بخلافه بمثله فانه مستتر فيهما فلا مقتضى لتقدير بروزه وصر أن الماء ر بوى لكنه بالنسبة لمقصود دار بها بئر ماء عذب بيعت بمثلها مقصود تبعا فلم تجر فيه القاعدة الآتية لتلك وإن كان مقصودا في نفسه كما ذكرنا في باب بيع الأصول والثمار أنه يشترط التعرض لسخوله في بيع دار بها بئر ماء وإلا لم يصح لاختلاط الماء الموجود للبائع بالحدث للمشتري، ومن ادعى أن كلامهم ثم مفروض في بئر ماء مبيعة وحدها فيكون ماؤها حينئذ مقصودا فقد غلط بل صرحوا بما ذكرناه المعلوم منه أن التابع هنا غير التابع ثم وهو ما يكون جزءا أو منزلا منزله ومثل ذلك بيع بر بشعير وفيهما أوفى أحدهما حبات من الآخر يسيرة بحيث لا يقصد تمييزها لتستعمل وحدها وإن أثرت في الكيلين وبيع دار فيها معدن ذهب مثلاً جهلاه بذهب لأن المعدن مع الجهل به تابع بالإضافة إلى مقصود الدار فالمقابلة

(قوله ولو تعددت بتعدد البائع الخ) أى مفهوما المتن فيه تفصيل (قوله من كون نية التفصيل) أى في الثمن (قوله ولو ضمنا) أى في أحد الجانبين فقط (قوله وهو ما يكون جزءا) أى كالسقف مثلا وقوله أو منزلا منزله أى كمفتاح الغلق بخلاف الماء فلا يدخل في مسمى الدار مثلاً فلا بد من النص عليه .

أى جواز بيع (قوله فاجتماعهما) أى الشمع مع العسل (قوله أنها عقدت) أى النار (قوله كأن يصفق) بابه ضرب اه مختار (قوله من كون نية التفصيل) أى فيصح العقد مع النية (قوله من الجانبين ولو ضمنا) أى في أحدهما كما مثل . أما إذا كان ضمنا فيهما فيصح لما يأتي من صحة بيع السمسم بمثله (قوله وصر أن الماء ر بوى) قال سم على حج حرر الشيخ في شرح العباب أن الصحيح جواز بيع خبز البر بخبز الشعير وإن اشتمل كل منهما على ماء وملح لاستهلاكهما فليس ذلك من هذه القاعدة اه . أقول : قد يشكل عليه مسألة الحلول حيث قالوا فيها متى كان فيهما ما أن امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقا من جنسه أو غيره . اللهم إلا أن يقال إن الماء في الخبز لا وجود له ألبته « والمقصود منه إنما هو جمع أجزاء الدقيق بخلاف الحل فإن الماء موجود فيه بعينه وإنما تغيرت صفته بما أضيف إليه فلم تضمحل أجزاءه (قوله لذلك) أى التبعية (قوله لسخوله) أى الماء (قوله أن التابع هنا) وهو ما لا يقصد بالمقابلة اه حج (قوله وهو) أى ثم (قوله ومثل ذلك) أى في الصحة (قوله وإن أثرت في الكيلين) قال سم على بهجة قوله بأن يكون قدرا لو ميز لظهر الخ ليس المراد من هذا أن ينظر إلى ما يحويه كل صاع مثلاً فيعتبر ظهوره وعدمه فإن ذلك يختلف باختلاف ما يحويه المكيال، فتارة قد يحتوى على كثير من الخليط، وتارة على القليل بل المراد النظر لمقدار الخليط الذى خلط عليه المبيع لو ميز جميعه هل يظهر في المكيال نقص لو كسل الخالص على انفراده أم لا . قال السبكي : ولو كان النقصان لا يتبين في المقدار ويتبين في الكثير . قال الإمام : فالممتنع النقصان فإن كان ما شتمل عليه العقد بحيث لو ميز التراب منه لم يبين النقص صح وإن كان لوجع ملاصعا أو آصعا فالبيع باطل اه بر .

(قوله عجوة) بعد قول المتن بمد يقرأ بالنصب على التمييز إبقاء لتنوين المتن (قوله وحده أو مع شعير أو معهما) الصواب إسقاط لفظ أو معهما (قوله من الدراهم أو الدنانير) انظر ما الداعي إلى هذا التقييد مع أن الحكم أعم وأيضا فهو لا يناسب قوله الآتي وإن كثرت حبات الأخر الخ ثم إنه كان ينبغي له ذكر لفظ ولو قيل قوله باختلاف الصفة والإفهاما القصير فيه مالا يخفى وإن دخل النوع بقوله مثلا . واعلم أن الحبات الآتية في كلامه من اختلاف النوع لا من اختلاف الصفة وعبارة التحفة يعنى غير الجنس سواء أكان نوعا حقيقيا كجيد وردى إلى أن قال في الدخول على المتن أم صفة من الجانبين أو أحدهما كصاح ومكسرة الخ (قوله كجيد وردى بهما أو بأحدهما) ذكر أحدهما لا يوافق ما أصله من اشتال الصفقة على مختلفين من الجانبين وإنما يتأتى في القسم الآتى (قوله بشرط تمييزهما) قيد غير صحيح في الذهب والفضة إذ القاعدة جارية فيهما مع الاختلاط وإنما هو شرط في نحو الحبوب .

بين الدار والذهب خاصة فصح وقولهم لأثر للجهل بالفسد في باب الربا محله في غير التابع . أما التابع فيتسامح بجهله والمعدن من توابع الأرض كالحمل يتبع أمه في البيع وغيره ولا ينافيه عدم صحة بيع ذات لبن بمثلها لأن الشرع جعل اللبن في الضرع كهو في الإناء بخلاف المعدن ولأن ذات اللبن المقصود منها اللبن والأرض ليس المقصود منها المعدن فلا بطلان . أما لو علمنا بالمعدن أو أحدهما أو كان فيها تمويه ذهب يتحصل منه بالعرض على النار فلا يصح لأنه مقصود بالمقابلة فجرت فيه القاعدة (واختلف الجنس) أى جنس المبيع (منهما) جميعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل الآخر عليهما (كمد عجوة ودرهم بمد) عجوة (ودرهم) وكثوب ودرهم ثوب ودرهم أو مجموعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل الآخر على أحدهما فقط كثوب مطرز بذهب أو قلادة فيها خرز وذهب يبيع أو يبعث بذهب فإن كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وما يقابله من الثمن في المجلس (وكمد ودرهم بمدين أو درهمين) وبما قررناه سابقا بقولنا واحدا المذكور بأصله واستغنى عنه بالتنكير المشعر بالتوحيد ، ويمكن أن يكون استغنى عنه بما علم من أول الباب أنه حيث اختلفت العلة لاربا اندفع ما أورد عليه من بيع ذهب وفضة بيرة وحده أو مع شعير أو معهما فإنه لم يتحدد جنس من الجانبين (أو اختلف النوع) يعنى غير الجنس باختلاف الصفة مثلا من الجانبين جميعهما بأن اشتمل أحدهما من الدراهم أو الدنانير على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما كجيد وردى بهما أو بأحدهما بشرط تمييزهما إذ لا يتأتى التوزيع إلا حينئذ بخلاف ما إذا لم يتميزا وظاهر كلامهم الصحة هنا وإن كثرت حبات الآخر وإن خالف في ذلك ،

وكتب أيضا لأن ذلك أى القليل من التبن ونحوه لا يظهر في السكيات لو كان يظهر فيه لكن لا قيمة له وكان الخالص منه معلوم للمائلة فينبغى الصحة (قوله بين الدار والذهب خاصة) أى لا بين الدار والمعدن بالذهب (قوله المقصود منها اللبن) أى فائز سواء علماه أو جهلاه (قوله أو كان فيها) محترز قوله غير تابع بالإضافة (قوله يتحصل منه) أى شيء (قوله كمد عجوة) قال الجوهري : هو تمر من أجود تمر المدينة قال الأزهرى والصيحاني منه اه سم على منهج ، ومثل ذلك العجوة المعروفة حيث جمع فيها بين جنسين كببيع مد منها ودرهم بمد ودرهم غيرهما (قوله وكثوب ودرهم) نبه به على أنه لا فرق فيما يختلف به الجنس بين الربوى وغيره كما يأتى في قوله ولا فرق الخ (قوله في المجلس) قد يشكل هذا بأن مقابل الذهب لم يتعين في العقد لأن الفرض أن العقد واحد فكيف يتأتى ما يقابل الذهب من الثمن إلا أن يقال انه عين بالتراضى منهما باعتبار القيمة بعد العقد فليتأمل (قوله يعنى غير الجنس) محله على ذلك قول المصنف بعد كصاح الخ (قوله باختلاف الصفة مثلا) يريد أن مراده هنا بالنوع ما ليس بجنس فيشمل اختلاف الصفة والنوع اه ع . أقول : والحاصل أن الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس أو النوع أو الصفة إما في الطرفين أو أحدهما كان الحاصل من ذلك تسع صور تعدد الجنس أو النوع أو الصفة في كل من الطرفين أو أحدهما ، والمد المتبر في أحد الطرفين إما أن تزيد قيمته على الدراهم أو تنقص أو تساوى فتلك ثلاث صور تضرب في التسع المذكورة تبلغ سبعا وعشرين صورة والعقد في جميعها باطل إلا إذا كان المبيع صحاحا ومكسرة بمثلها أو بصحاح فقط أو بمكسرة فقط قيمة المكسر كقيمة الصحيح فإن العقد صحيح (قوله وظاهر كلامهم الصحة هنا) أى في اختلاط أحد النوعين بالآخر .



بعض المتأخرين إذ الفرق بين الجنس والنوع أن الحبات إذا كثرت في الجنس لم تتحقق المماثلة بخلاف النوع أو متبوعهما بأن اشتمل أحدهما على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر على أحدهما فقط (كصحاح ومكسرة بهما) أى بصحاح ومكسرة (أو بأحدهما) أى بصحاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح في الكل كما هو الغالب لأن التوزيع الآتى إنما يتأتى حينئذ وما ذكره الطبرى من أن من ذلك بيع ذهب بذهب وأحدهما خشن أو أسود غير صحيح إذ السواد والحشونة ليس عينا أخرى مضمومة لذلك الطرف بل هو عيب في العوض ، ومعلوم أن مراد الطبرى أن أحد الطرفين اشتمل على عيينين من الذهب أحدهما خشن أو أسود ، وكذا لو بابت أحدهما محتلفة بنحو نحاس (فباطلة) ولا يجزئ هنا تفرق الصفقة والقائل بتفريقها غلط إذ شرط الصحة علم التساوى حال العقد فيما يستقر عليه وذلك مفقود هنا فهو من القاعدة ولأن الفساد للهيئة الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معا لحبر فضالة بن عبيد قال « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر بقلادة فيها خرز معلق بذهب ابتاعها رجل بتسعة دنانير أو سبعة فقال صلى الله عليه وسلم لاحق يميز بينه وبينها » قال فضالة فردّه ،

( قوله بعض المتأخرين ) منهم حجج تبعنا لما في المناهج ( قوله بخلاف النوع ) قد يمنع بأن اختلاف النوع في أحد الطرفين يوجب توزيع ما في الآخر عليه وهو مانع من العلم بالمماثلة ( قوله دون قيمة الصحاح في الكل ) أى أما لو باع رديئا وجيدا بمثلهما أو بأحدهما فلا يصح مطلقا سواء كانت قيمة الرديء دون قيمة الجيد أم لا ، وعبارة سم على منهج قوله وقيمة الرديء الخ قال الشيخ عميرة : هذا الشرط لم أره للأصحاب إلا في مسألة الصحاح والمكسرة خاصة فكان الشيخ ألحق هذا نظرا إلى أن الجودة والرداءة مجرد صفة اه . وأقول : لا يخلو هذا الإلحاق عن شئ والفرق ممكن اه . أقول : لعله أن الصحاح والمكسرة لما كانت من صفات النقد الذى به التعامل كانت المساواة فيه محققة فصح في حالة التساوى بخلاف الجيد والرديء فإن المساواة بينهما تعتمد التخمين فبطل في صورة الجيد والرديء مطلقا وفي صورة الصحاح والمكسرة حيث كانت قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح فتأمل هذا والمعتمد التسوية بين الجيد والرديء والصحيح والمكسر بحيث تساوى في القيمة صح وإلا فلا ( قوله أن من ذلك ) أى من قاعدة مدّ عجوة ودرهم ( قوله بل هو عيب في العوض ) كذا قيل أى فلا يمنع من الصحة ، وقوله ومعلوم مراده به دفع الاعتراض على الطبرى وجعل ما ذكره من القاعدة فلا يصح ( قوله ومعلوم أن مراد الطبرى الخ ) قال سم على حجج قوله وظاهر أن مراد الخ دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله وأحدهما خشن أو أسود لا يخفى ما فيها . أقول : قد يقال قوله من ذلك يعين أن مراده ما ذكر ضرورة أنه لا بد في القاعدة المذكورة من عيينين في كل من الطرفين أو أحدهما ( قوله بنحو نحاس ) أى فلا يصح أيضا ( قوله لحبر فضالة ) دليل نقل ( قوله معلق بذهب ) أى مع ذهب ( قوله ابتاعها رجل ) ظاهر في أنه وقع صورة البيع من الرجل ، وعبارة شيخ الإسلام في منهجه بقلادة فيها خرز وذهب تباع اه وهى ظاهرة في أنها كانت معرضة للبيع ولم يتعلق بها صورة عقد ولا مانع من ظاهر كلام الشارح لأنه بتقدير ذلك يكون غرضه صلى الله عليه وسلم بيان أن العقد الذى صدر فاسد وأن الطريق في صحة بيعها أفراد كل من الذهب والخرز بعقد ( قوله لاحق يميز ) عبارة حجج نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع قلادة فيها خرز وذهب بذهب حتى يميز بينهما فقال المشتري إنما أردت الحجارة فقال لاحق يميز الخ ( قوله فردّه ) أى البيع اه حج

( قوله اشتمل الآخر على أحدهما فقط ) لا يلاق قول المتن بهما ( قوله فهو من القاعدة ) الأصوب حذفه ( قوله لحبر فضالة ) تعليل لأصل المتن .

( قوله ومحل ما تقرر في

المعين الخ ) قضيته أنه لو كان المصالح عليه في مسألة الصالح الآتية معينة لا يصح الصلح المذكور وهو ما جرى عليه ابن المقرئ لكن سيأتي في باب المبيع قبل قبضه أن المعتمد الصحة وعليه فيجوز أن يقال في قول الشارح ما في الذمة أي ولو بالنسبة لأحد الطرفين ليوافق المعتمد الآتي ( قوله ) فلا يتأتى فيه جميع ما في غيره ) قضيته أنه يتأتى فيه بعض ما في غيره وليس مراد ففي العبارة مسامحة لا تخفى ( قوله نقدا من جنسه ) له إسقاط عقبه لفظ

وغيره من النسخ ليكون من القاعدة التي الكلام فيها وهذه العبارة بلفظها في حاشية الزيادي وفيها لفظ وغيره وكذلك معناها في التحفة إلا أنه قال فيها بالصحة ( قوله مع الجهل بالممالة ) قضيته الصحة عند العلم بالممالة هذا إن كان لفظ وغيره الذي نبهنا عليه أسقطه الشارح قصدا وإن لم عليه خروج المسئلة عن القاعدة فإن كان إسقاطه من النسخ فقول مع الجهل بالممالة قيد لبيان الواقع إذ لا يتأتى العلم كما مر ( قوله وفارق صحة الصلح

حتى ميز بينهما رواه أبو داود ولأن قضية اشتغال أحد طرفي العقد على مالين مختلفين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة والتوزيع فيما نحن فيه يؤدي إلى المفاضلة أو عدم تحقق الممالة في بيع مد ودرهم بمد ودرهم إن اختلفت قيمة المد من الطرفين كدرهمين ودرهم فمد درهمين ثلثا طرفه فيقابلة ثلثا مد وثالثا درهم من الطرف الآخر فتتحقق المفاضلة بمقابلة ثلثي مد ونصف مد وإن استوت قيمة المد من الطرفين فالممالة غير محققة لأنها تعتمد التقويم وهو تخمين قد يخطئ ولا فرق في الجنس المضموم إلى الربوي المتحد الجنس من الجانبين بين أن يكون ربويا أم لا وما قدره بعض الشراح في الجنس هنا بالربوي يوم الصحة في بيع درهم وثوب بمثلها لأن جنس الربوي غير مختلف وليس كذلك إذ هو حيثئذ من القاعدة لأن جنس المبيع اختلف ومحل ما تقرر في المعين ليخرج به ما في الذمة فلا يأتى جميع ما في غيره فلا يشكل بما سيأتي في الصلح من أنه لو كان له على غيره ألف درهم وخمسون دينارا فصالح عنها بألثي درهم جاز وخرج بالصلح مالو عوض دائئه عن دينه النقد نقدا من جنسه وغيره أو وفاه به من غير لفظ تعريض لكن بمعناه مع الجهل بالممالة فلا يصح وفارق صحة الصلح عن ألف بخمسمائة بأن لفظه يقتضي قناعة المستحق بالقليل عن الكثير فيتضمن الإبراء عن الباقي وبأن المأخوذ فيه بصفة الدين بخلافه هنا فيهما . واعلم أنه قد يغفل عن دققة فلا بأس بالتفطن لها وهي أنه علم مما تقرر بطلان بيع نحو دينار فيه ذهب وفضة بمثله أو بأحدهما ولو خالصا وإن قل الخيلط لأنه يؤثر في الوزن فأن فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح ، ويؤخذ منه بالأولى بطلان ما عمت به الباي من دفع دينار مغربي ،

( قوله حتى ميز بينهما ) ظاهره أنه فصل كل منهما عن الآخر في الخارج لكن لا تتوقف الصحة على ذلك بل يكفي التفصيل في العقد كما مر ويمكن شمول الحديث لذلك بأن يحمل قوله لا حتى ميز على الأعم من التفصيل في العقد وفي الخارج ( قوله وهو تخمين قد يخطئ ) ويقال مثل ذلك فيما لو اختلف النوع أو الصفة ( قوله ليخرج به ما في الذمة فلا يأتى الخ ) يعني ما في الذمة فيه تفصيل وحاصله أخذ ما يأتى أنه يصح الصلح دون غيره هذا وإن كان يمكن إجراء الكلام على عمومته وتجعل صورة الصلح مستثناة فلا ترد ( قوله فصالح عنها ) أي الدراهم والدنانير ( قوله لكن بمعناه ) كأن قال خذها عن دينك ( قوله بأن لفظه ) أي الصلح ( قوله لأنه يؤثر في الوزن ) قد يشكل على هذا ما مر من جواز المعاملة بالمغشوش وإن جهل قدر الغش وكونه مثليا وثبوته في الذمة حيث ضمن بمعاملة أو إنلاف فليتأمل إلا أن يقال ما هناك ليس فيه تصريح ببيع المغشوش بمثله بل يجوز تصويره ببيعه بغير جنسه بخلافه هنا ( قوله ولم يظهر به تفاوت في القيمة ) مفهومه أنهما لو تفاوتتا في القيمة لم يصح وهو مشكل على ما مر من أنه لا نظر لتفاوت القيمتين عند الاستواء في الكيل أو الوزن . لا يقال إنما نظر لاختلاف القيمتين هنا لاشتغال أحد العوضين على ذهب وفضة وما مر فيما إذا كانا العوضان من جنس واحد . لأننا نقول الكلام مفروض فيما إذا لم يؤثر الخيلط في الوزن أصلا كاشتغال العوضين على زنة شعرة من غير جنسه فيفرض أنها لا وجود لها فكأنه باع ذهباً خالصاً بذهب خالص وإن اشتمل أحدهما على قليل من فضة لا تؤثر في الوزن وفي سم على منهج تمة لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو خالصة إن كان الغش قدرا يظهر في الوزن امتنع وإلا جاز كذا بخط شيخنا بهامش المحلى اه فلم يفصل في القليل بين ماله قيمة وبين ما لغيره

الخ ) هذا لا تعلق له بما نحن فيه من القاعدة على أنه معلوم من قوله فيما مر ومحل ما تقرر في المعين ليخرج به ما في الذمة الخ .

مثلا وعليه تمام ما يبلغ به ديناراً جديداً من فضة أو فلوس وأخذ ديناراً جديداً بدله جرياً على القاعدة ولهذا قال بعضهم لو قال لصيرني اصرف لي بنصف هذا الدرهم فضة وبنصف الآخر فلوساً جاز لأنه جعل نصفاً في مقابلة الفضة ونصفاً في مقابلة الفلوس بخلاف ما لو قال اصرف لي بهذا الدرهم نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز لأنه إذا قسط عليهما ذلك احتمل التفاضل وكان من صور مدّ عجوة وتكره الحيلة المخلصة من صور الربا بسائر أنواعه وإن خصها بعضهم بالتخلص من ربا الفضل، ويجوز بيع الجوز بالجوز واللوز باللوز كيلاً وإن اختلفت القشور كما سيأتي في السلم وبيع لب كل بمثله وإنما امتنع بيع ما نزع نواه من التمر لبطلان كاله وسرعة فساده بخلاف لب مامرّ ويجوز بيع البيض مع قشره بيض كذلك وزناً إن اتحد الجنس فإن اختلف جاز متفاضلاً (ويحرم) ويبطل (بيع اللحم) ولو لحم سمك وما في معنى اللحم كشحم وكبسد وطحال وقلب وألية وجلد صغير يؤكل غالباً كما علم مما مرّ (بالحيوان) ولو سمكاً وجراداً (من جنسه) كببيع لحم ضأن بضأن (وكذا) يحرم (بغير جنسه من مأكول) كببيع لحم بقر بضأن ولحم شاة ببيعير (وغيره) ولو آدمياً كالحم ضأن بحمار (في الأظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان وإرساله مجبوراً بإسناد الترمذى له ومعتضد بالنهى الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبأن أكثر أهل العلم على أنه مرسل ابن المسيب وهو بمنزلة السند على ما فيه من نزاع وبأن أبا بكر قال وقد نحررت جزور في عهده فجاء رجل بعناق يطالب بها لحماً لا يصلح هذا ولم يخالفه أحد من الصحابة ومقابل الأظهر الجواز بناءً في المأكول على أن اللحوم أجناس، والقياس على بيع اللحم باللحم وفي غيره لأن سبب المنع بيع مال الربا بأصله المشتمل عليه ولم يوجد ذلك هنا ويصح بيع لبن شاة بشاة حلب لبنها وإن بقي فيها لبن لا يقصد حلبه فإن قصد لكثيرته أو باع ذات لبن مأكولة بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح إذ اللبن في الضرع يأخذ قسطاً من الثمن بدليل أنه يجب التمر في مقابلته في المصراة بخلاف الأدمية ذات اللبن في البيان عن الشاشي الجواز فيها، وفرق بأن لبن الشاة في الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقد الإجارة عليه،

(قوله ولهذا قال بعضهم الخ) أى لكونه من القاعدة (قوله ومقابل الأظهر الجواز الخ) عبارة المحلى : ومقابل الأظهر الجواز أمّا في الماء كقول وهو مبنى على أن اللحوم أجناس فبالقياس على بيع اللحم باللحم وأمّا في غيره فوجه باب سبب المنع الخ .

(قوله مثلاً) أى أو إبراهيمي (قوله وعليه) أى ومعه من الفضة تمام الخ (قوله هذا الدرهم) أى والحال أنه خالص من النحاس (قوله واللوز باللوز كيلاً) قضية مامرّ من أن ما زاد على جرم التمر موزون أن يكون الجوز موزوناً ويصرح به قول الشيخ في شرح البهجة وفي غير ذلك يوزن إن كان أكبر جرماً من تمر كجوز وبيض الخ ثم رأيت في نسخة الجوز بالجوز وزناً وعليها فلا إشكال وفائدة ذكر هذه الصور هنا دفع توهم أن نحو الجوز بالجوز من قاعدة مدّ عجوة ودرهم لاشتغال العقد على ربوى من الطرفين وهو اللب واختلاف المبيع بانضمام القشر إليه (قوله بخلاف لب مامرّ) من الجوز الخ (قوله وزناً إن اتحد الجنس) ظاهره وإن كان أقل جرماً من التمر كببيض العصافير واليام، وقضية تمثيل المنهج لما كان أكبر جرماً من التمر بالبيض تخصيص اعتبار الوزن في البيض ببيض نحو الدجاج كالإوز (قوله ولو لحم سمك) أخذه غاية للإشارة إلى أن السمك لا يعدّ لحماً كما يأتى (قوله ولو سمكاً) أى حياً لأنه لا يعدّ لحماً ومن ثم جاز بيع بعضه ببعض حياً وإن جاز بيعه على المعتمد كما مرّ (قوله لا يصلح) مقول القول (قوله والقياس) عطف على المعنى أى للبناء والقياس (قوله لأن سبب) الأولى على أن سبب الخ (قوله وإن بقي) غاية (قوله كذلك) أى مأكولة .



بخلاف لبن آدمية فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقد الإجارة عليه ولو باع لبن بقرة بشاة في ضرعها لبن صح لاختلاف الجنس أما بيع ذات لبن بغير ذات لبن فصحيح وبيع بيض دجاجة بدجاجة كببيع لبن بشاة فإن كان في الدجاجة بيض والبيض المبيع بيض دجاجة لم يصح في الأصح وبيع دجاجة فيها بيض بدجاجة كذلك باطل كببيع ذات لبن بمثلها .

### ( باب ) بالتزوين في البيوع المنهى عنها وما يتبعها

ثم النهي قسمان : أحدهما ما يقتضى الفساد والحرمة لأن تعاطى العقد الفاسد أى مع العلم بفساده أو مع التقصير في تعامله لكونه مما لا يخفى وهو مخالف للمسلمين بحيث يبعد جهله بذلك حرام أيضا سواء ما فساده بالنص أو الاجتهاد والمراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من اختلال أحد أركان العقد كالنهي عن بيع مال الغير بغير إذنه وبيع الخمر والكلب والخنزير والملازمة والمنازمة فإن منشأ المفسدة الداعية إلى النهي عنه ،

#### [ باب ]

في البيوع المنهى عنها  
( قوله والمراد به ما حصل  
بسبب مفسدة نشأت من  
أحد أركان العقد ) صادق

بأن تكون المفسدة  
بسبب انتفاء ذات الركن  
أو انتفاء شرط من شروطه  
وهذا مراده بدليل أمثلته  
الآتية فهو مساو لقول  
الشهاب حج ثم النهي إن  
كان لذات العقد أو لازمه  
بأن فقد بعض أركانه  
أو شروطه اقتضى بطلانه  
وحرمة الخ فعلم أنه  
لا حاجة إلى زيادة أو  
شروطه بعد قول الشارح  
من أحد أركان العقد  
خلاف لما في حاشية الشيخ

( قوله بخلاف لبن آدمية ) ومثلها الفرس ذات اللبن فتباع بمثلها لأن لبنها غير مقصود بالعوض وإن قصد في نفسه بدليل أنه يردّ بدله في المصرة صاع تمر على ما اقتضاه إطلاقهم وإن نوزعوا فيه اه  
حج وعموم قول الشارح ما كولة يخالفه ( قوله فله حكم المنفعة ) قد يقال قياس مامر من جواز  
بيع دار بها بئر ماء بمثلها لأن الماء فيها تابع لامقصود جواز بيع الشاة المذكورة بمثلها لأن  
اللبن في الضرع غير مقصود بالعقد كالماء في البئر ، اللهم إلا أن يقال إن الشارع لما أوجب  
الصاع في مقابلته عند الرد جعله مقصودا بالعقد كالشاة ولا كذلك البئر ( قوله بغير ذات لبن )  
أى ولو من جنس واحد ( قوله وبيع دجاجة فيها بيض ) أى بقصد أكله مستقلا كأن تصلب .

### ( باب ) في البيوع المنهى عنها

( قوله وما يتبعها ) منه تلقى الركنان والنجس ( قوله ثم النهي ) أى من حيث هو لا بقيد كونه في  
هذا الباب ( قوله لأن تعاطى العقد ) علة للحرمة وقضيته أن التحريم إنما نشأ من فساد العقد فليس  
هو مقتضى النهي والأولى أن يقال النهي يقتضى التحريم مطلقا سواء رجع لذات العقد أو لازمه أو معنى  
خارج أو كان المنهى عنه غير عقد و يقتضى الفساد إن رجع لذات العقد أو لازمه ويحرم من حيث  
تعاطى العقد الفاسد كما أنه يحرم لكونه منهيّا عنه ( قوله أو مع التقصير ) قضيته أنه مع التقصير يأنم  
بتعاطى العقد كما يأنم بترك التعلم فليس الاثم بالتقصير دون تعاطى العقد ولعلّ هذا هو مراد حج  
بقوله حرام على المنقول المعتمد يعنى أن المراد أن تعاطى العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث  
قصر في التعلم فليست الحرمة مخصوصة بالتقصير ( قوله بحيث يبعد جهله بذلك ) يؤخذ من ذلك  
أن ما يقع كثيرا في قرى مصرنا من بيع الدواب ويؤجل الثمن إلى أن يؤخذ من أولاد الدابة  
المسمى ببيع المقاومة لا إثم على فاعله لأن هذا يخفى فيعذر فيه ( قوله حرام أيضا ) أى كالذى علم  
بفساده ( قوله والمراد به ) أى بما يقتضى الفساد والحرمة ( قوله نشأت من اختلال أحد أركان  
العقد ) أى أو شروطه كما هو واضح كالجمل بمدة الخيار أو الأجل وسواء كانت المفسدة سببها فقد  
الركن من أصله كالصيغة أو فقده أو فقد ما يعتبر في الركن كالعجز عن التسليم .

في الأول إنما هو أمور راجعة إلى العاقد ، وفي الثاني إلى المعتود عليه ، وفي الثالث إلى الصيغة ، وقيد ذلك الغزالي واعتمده الزركشي بما إذا قصد به تحقيق المعنى الشرعي دون إجراء اللفظ من غير تحقيق معناه فإنه باطل ثم إن كان له محمل كملعبة الزوجة بنحو بعثك نفسك لم يحرم والإحرم إذ لا محمل له غير المعنى الشرعي وقد يجوز لاضطرار تعاطيه كأن امتنع ذو طعام من بيعه منه إلا بأكثر من قيمته فله الاحتيال بأخذه منه يبيع فاسد حتى لا يلزمه إلا المثل أو القيمة . وثانيهما ما كان النهي عنه بسبب عارض لهذه الحقيقة خارج عنه فلا يوجب الفساد كالبيع وقت النداء وقد أشار إلى أشياء من الأول فقال ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب ) بفتح فسكون للمهملتين وبالباء الموحدة ( الفحل ) رواه الشيخان ( وهو ضرابه ) بكسر الضاد أي طروقه للأئني وهذا هو الأشهر ومن ثم حكى مقابله بيقال ( ويقال ماؤه ) وكل من هذين لا يتعلق به نهى فالتقدير عن بدل عصب من أجرة ضرابه وثمن مأه أي .

( قوله في الأول ) هو قوله كالنهي عن بيع مال الغير والثاني بيع الخمر والثالث الملامسة ( قوله إنما هو أمور ) لعله أراد بالأمور ما فوق الواحد إذ سبب المفسدة عدم الملك والقدرة على التسليم فكان الأولى أن يقول أمران ( قوله وقيد ذلك ) أي كون العقد الفاسد حراما ( قوله من غير تحقيق ) أي بأن أطلق أو قصد غير المعنى الشرعي ( قوله محمل ) أي عرفا ( قوله إذ لا محمل له ) هو واضح عند الإطلاق كما هو ظاهر أمالوقصد غير المعنى الشرعي ففيه نظر ، وينبغي عدم الحرمة ( قوله وقد يجوز ) أي العقد الفاسد ( قوله كأن امتنع ذو طعام ) أي أو ذودابة من إيجارها ( قوله فله الاحتيال ) أي فلولم يفعل ذلك بل اشتراه بما سواه البائع لزمه المسمى واضطراره لا يجعله مكرها على العقد بما ذكر ( قوله أو القيمة ) قضية التعبير بالقيمة أنه لا يلزمه أقصى القيم وقد يوجه بأن جواز ذلك له أخرجه عن نظائره من العقود الفاسدة ويحتمل أن المراد بالقيمة أقصى القيم ولكن الأول هو الظاهر ولا فرق في ذلك بين أن يتلف حالا أو بعد مدة لاذن الشارع له في ذلك ( قوله خارج عنه ) أي بأن لا يكون بفقد ركن ولا شرط وعبرة سم على حج بأن لا يكون لذاته وللالزمه بقريضة ما تقدم ( قوله فلا يوجب الفساد ) أي ولكنه حرام ( قوله عن عصب الفحل ) قال سم على منهج قد ورد التصريح بالنهي عن ثمنه في رواية الشافعي في المختصر كذا بهامش المحلى لشيخنا اه أي فيكون الحبل أولى أي لأنه لا يحتاج لتقدير مضاف وقد يجاب عن المصنف بأنه اختار ما ذكره لشموله للأشياء الثلاثة المذكورة في معنى العصب ( قوله رواه الشيخان ) عبارة المنهج رواه البخاري ومثله في الخطيب وعبرة حج كعبارة الشارح ولعل من اقتصر على الرواية عن البخاري أن روايته هكذا نهى رسول الله عن عصب الفحل بخلاف من روى عنهما فإنه نظر إلى أنه ورد في مسلم نهى عن بيع عصب الفحل فكان مساويا لنهي عن عصب الفحل أو أن البخاري رواه عن ابن عمر ومسلم عن غيره فمن رواه عنهما نظر لاتفاقهما على روايته ومن خصه بالبخاري نظر إلى روايته عن ابن عمر ( قوله بكسر الضاد ) قال في المصباح ضرب الفحل الناقة ضرابا بالكسر نزا عليها اه وهو ظاهر في أن الضراب مصدر ضرب وعليه فهو مصدر سماعي وإلا فالضراب وزن فعال بالكسر وهو مصدر لفاعل فقياسه أن يكون مصدرا لضارب بالضرب .

( قوله إنما هو أمور راجعة إلى العاقد ) أي كعدم الملك وعدم الولاية وعدم القدرة على التسليم شرعا فالجمعية على بابها خلافا لما في حاشية الشيخ ( قوله وقيد ذلك الغزالي ) يعني الحرمة ( قوله أو القيمة ) بحث الشيخ في الحاشية أن المراد قيمة يوم التلف لأقصى القيم وإن كان المقبوض بالشراء الفاسد كالمغصوب كأي شيء وهو وجيبه ويصرح به ما يأتي في تعليل ضمان المقبوض بالشراء الفاسد ضمان المغصوب من أنه مطالب برده في كل وقت إذ هذا منفي هنا كما لا يخفى ( قوله وثانيهما ما كان النهي عنه بسبب عارض ) هذا قسيم قوله أحدها ما يقتضي الفساد والحرمة الذي المراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أركان العقد المساوي لقول غيره إن كان لذات أو لازمه فالمقابلة معنوية لا لفظية .

إعطاء ذلك وأخذه وإلا فالعيب لا يتعلق به النهي لأنه ليس من أفعال المكلفين ( ويقال أجره ضرابه ) والفرق بين هذا والأول أن الأجرة ثم مقدرة مع عمومها وهنا ظاهرة وهذه حكمة اقتصار الشارح على ذكر التقدير في الأولين مع أنه جار في الثلاثة مع أن الأولين فيهما تقديران وفي الثالث واحد ( فيحرم ثمن مائه ) ويبطل بيعه لأنه غير متقوم ولا مقدور على تسليمه ولا معلوم ( وكذا ) تحرم ( أجرته ) للضراب ( في الأصح ) لأن فعل الضراب غير مقدور عليه للمالك . والثاني يجوز كالاستئجار لتلقيح النخل وفرق الأول بأن الإيجار لتلقيح النخل في المستأجر عليه هو فعل الأجير الذي هو قادر عليه ويجوز الإهداء لصاحب الفحل وتستحب إعارته للضراب ( وعن حبل الحبل ) رواه الشيخان ( وهو ) بفتح الموحدة فيهما وغلط من سكنهما جمع حابل وقيل مفرد ،

( قوله إعطاء ذلك ) أى والعقد المقتضى لذلك أيضا اه سم على حجج ( قوله ويقال أجره ضرابه ) أسقطه الشيخ من شرح منهجه ولعل سبب ذلك رجوعه في المعنى إلى الأول لأن معناه أجره ضرابه ( قوله والأول ) هو قوله وهو ضرابه ( قوله مع عمومها ) أى المقدر بمعنى احتماله لغير الأجرة ( قوله وهذه ) أى الحكمة المشار إليها بقوله والفرق الخ حكمة الخ ( قوله لأنه غير متقوم ) أى لا قيمة له شرعا وليس المراد به ما قبل المثلى ( قوله وكذا تحرم أجرته ) أى إيجاره وهل يستحق أجره المثل كما في الإجازات الفاسدة اه سم على حجج أى أولا لأن طروقه للأثني لأمثل له يقابل بأجرة فيه نظر ولا يبعد الأول وعليه فالمراد أجره مثله لو استعمل فيما يقابل بأجرة كالحرث مدة وضع يده عليه لالتفاف المذكور ويحتمل الثاني لأن هذا الفعل نفسه مما لا يقابل بأجرة والأول أقرب ومحل حرمة الاستئجار حيث استأجره للضراب قصدا فلو استأجره لينتفع به ماشاء جاز أن يستعمله في الانزاء تبعا لاستحقاقه المنفعة بخلاف ما لو استأجره للحرث أو نحوه فلا يجوز استعماله في الانزاء لأنه إنما أذن له في استعماله فيما سماه له من حرث أو غيره ( قوله وفرق الأول ) وعلم مما تقرر أن صورة المسئلة أن يستأجره للضراب فإن استأجره على أن ينزى فله على أثني أو إثنا صح قاله القاضي لأن فعله مباح وعمله مضبوط عادة ويتعين الفحل المعين في العقد لاختلاف الغرض به فإن تلف أى أو تعذر إنزأؤه بطلت الإجارة اه سم على حجج أى عن شرح العباب لحج وقال سم على حجج بعد ما ذكر وقد يستشكل هذا مع تفسيره الضراب بالطروق ويقال لم تظهر مغايرته للانزاء المذكور ولا إشكال لأن الطروق فعل الفحل بخلاف الانزاء فإنه فعل صاحب الفحل فليتنامل اه لكن قد يرد عليه أن الانزاء وإن كان من فعل صاحب الفحل إلا أن نزوان الفحل باختياره وصاحبه عاجز عن تسليمه وقد يجاب بأن الإجارة واقعة على فعل المكلف الذي هو الانزاء والمراد منه محاولة صعود الفحل على الأثني على ما جرت به العادة وفعل الفحل وإن كان هو المقصود لكنه ليس معقودا عليه فيستحق الأجرة إذا حصل الطروق بالفعل فلم يحصل لم يستحق أجره فراجعاه ( قوله ويجوز الإهداء لصاحب الفحل ) بل لو قيل يندب لم يبعد اه حجج وعبارة سم على منهج قال م ر ويستحب هذا الإعطاء اه وظاهره سواء كان ذلك قبل إعطاء الفحل أو بعده ( قوله وتستحب إعارته للضراب ) ومحل ذلك حيث لم يتعين وإلوجب وكان الامتناع منها كبيرة حيث لا ضرورة عليه في ذلك ولا فرق في حرمة الامتناع حيث تعين الفحل بين امتناعه من إعارته لعامة الناس أو بعضهم وتجب الاعارة مجاناً ويفرق بينه وبين المصحف حيث لا تجب إعارته مجاناً وإن تعين لقراءة الفاتحة بأن لم يكن في البلد غيره بأن المصحف له بدل بأن يلقنه غيبا بخلاف هذا وبأن المصحف تمكن إجارته بخلاف الفحل وينبغي وجوب اتخاذ الفحل على أهل البلد حيث تعين لبقاء نسل دوابهم على الكفاية حيث لم يتيسر لهم استعارته مما يقرب من بلدهم عرفا ( قوله وغلط من سكنها ) ظاهره فيهما .

( قوله مع أنه جار في الثلاثة ) اعلم أن الذي قدره الشارح الجلال في الأولين هو لفظ بدل من أجره أو ثمن وهو لا يجري في الثالث إذ البديل فيه مذكور والجارى في الثلاثة إنما هو المضاف الثاني وهو الأخذ أو الاعطاء وقد قدره الشارح الجلال بعد أيضا وعبارته وعلى الأولين يقدر في الحديث مضاف ليصح النهي أى نهى عن بدل عيب الفحل من أجره ضرابه أو ثمن مائه أى بذل ذلك وأخذه انتهت فقوله أى بذل ذلك وأخذه هو المضاف الثاني وهو راجع للثلاثة ( قوله مع أن الأولين فيهما تقديران ) لاموقع للتعبير بالمعية هنا .



وهاؤه للبالغة ( تناج التناج ) بفتح أوله وكسره ، وهو الموجود في خط المصنف ، وعليه عرف الفقهاء ، وفي هذا تجوز من حيث إطلاق الحبل على البهائم مع أنه مختص بالآدميات ومن حيث إطلاق المصدر على اسم المفعول أى المحبول ( بأن يبيع تناج التناج ) كما عليه أهل اللغة ( أو ثمن إلى تناج التناج ) كما فسره رواية ابن عمر رضى الله عنهما أى إلى أن تله هذه الدابة ويلد ولدها من نتجت الناقة بالبناء للمفعول لا غير ، ووجه البطلان ثم انعدام شروط البيع وهنا جهالة الأجل ( وعن الملاقيح ) جمع ملقوحة ( وهى مافى البطون ) من الأجنة ( و ) عن ( المضامين ) جمع مضمون ( وهى مافى أصلاب الفحول ) من الماء رواه مالك ومرسلا والبخاري مسندا وانعقد الإجماع عليه لفقد شروط البيع وإطلاق الملاقيح على مافى بطون الإبل وغيرها الذى يصرح به كلامه سائغ لغة أيضا خلافا للجوهري ( و ) عن ( اللامسة ) رواه الشيخان ( بأن يامس ) يضم الميم وكسرها وما اشتهر على الألسنة من الفتح فلا وجه له ،

( قوله كما فسره رواية ابن عمر ) في بعض النسخ كما فسره راويه ابن عمر بهاء الضمير وبتقديم الألف على الواو وهى أصوب . قال الأذرى وإنما اختلف في تفسير الحديث فالأول تفسير أهل اللغة والثاني تفسير مالك والشافعي وهو الصحيح لأن ابن عمر راوى النهى قال وكان يبعأ يتباعه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجذور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التى فى بطنها ( قوله فلا وجه له ) هذا بناء كما ترى على أن الماضى بالفتح لا غير لكن ذكر الأسنوى فى نواقض الوضوء أنه سمع لمس بكسر الميم فاتضح وجه الفتح فى المضارع .

( قوله وهاؤه للبالغة ) وعليه فيفرق بين المفرد وجمعه بالماء ( قوله من نتجت الناقة الخ ) قال بعضهم فى هذا المقام أن تنج وإن كان فى صورة المبنى للمفعول لكنه فى الحقيقة مبنى للفاعل فنتجت الناقة كقولك : ولدت الناقة فالناقة فاعل ونتاجت مبنى للفاعل لكنه غير إلى صورة المبنى للمفعول اه ويرد قولهم فى باب النائب عن الفاعل إن للعرب أفعالا التزموا مجيئها مبنى للمفعول ولم يذكروا لها فاعلا ، وعبارة شيخ مشايخنا الشنوائى فى حواشى الأزهرية نصها ، وذهب قوم إلى أن المبنى للمفعول أصل برأسه ، إذ لنا أفعال لم تبين قط لفاعل نحو جن وحمل اه وعبارة المرادى أيضا ، وهذا من الأفعال التى التزم فيها حذف الفاعل وجاءت على صيغة المفعول نحو سر ورجن وزكم ، وفى المختار : نتجت الناقة على ما لم يسم فاعله تنتج تناجا ونتجها أهلها من باب ضرب اه هذا وفى المصباح والقاموس ما قد يخالفه فراجعهما ( قوله ووجه البطلان ثم ) أى فى قوله بأن يبيع تناج الخ ( قوله وهنا جهالة ) أى فى قوله أو ثمن إلى تناج الخ ( قوله جمع ملقوحة ) أى ملقوح بها ففيه حذف وإيصال ( قوله وهى مافى البطون ) هذا تفسير له شرعا . أما لغة فهو جنين الناقة خاصة كما فى المنهج ، وسيأتى ما فيه . ثم تفسير الملاقيح إن شمل الذكر والأنثى احتيج إلى المساحة فى قوله جمع ملقوحة اه سم على منهج ( قوله وعن المضامين ) قال عميرة قال الأزهرى : سميت بذلك لأن الله أودعها ظهورها فكأنها ضمنيتها اه وفسرها الأسنوى بما تحمله من ضرب الفحل فى عام أو عامين مثلا ونحوه فى القوت ، كذا بهامش المحلى بخط شيخنا اه سم على منهج ( قوله من الماء ) إن قلت حينئذ يستغنى عن هذا بما تقدم فى العشب فما وجه ذكره . قلت : وجهه ورود النهى على خصوص الصيغتين ، فلو اقتصر على إحداها فرما يتوهم مخالفة المتروكة المذكورة مع أن لكل منهما معنى آخر به تفارق الأخرى فليتأمل اه سم على منهج وقال فى حاشية حجج بعد مثل ما ذكر ، وحينئذ فما سبق لا ينفى عن هذا لاحتمال أن يفسر بغيره : أى كضربه أو أجرة ضربه ، وهذا لا ينفى عما سبق لأن له معنى آخر يصاحبه البطلان أيضا فتأمل اه ولم يظهر من كلامه المعنى الثانى للمضامين المغاير لمعنى عشب الفحل هذا . وقال الأسنوى : الأول أن يشتري ماءه مطلقا . والثانى أن يشتري ما تحمله الأنثى من ضربه فى عام أو عامين وعليه فهما معنيان مختلفان .

لأنها في الماضي مفتوحة وليست حرف حلق (ثوبا مطويا) أو في ظلمة (ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه) أو على أنه يكتفي بأمسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسته فقد بعته) اكتفاء بأمسه عن الصيغة أو على أنه متى لمسه انقطع خيار المجاس أو الشرط (و) عن (النابهة) بالمعجمة رواه الشيخان (بأن يجعل النبد) أي الطرح (بيعا) اكتفاء به عن الصيغة أو يقول: إذا نبذته فقد بعته أو متى نبذته انقطع الخيار أو على أنك تكتفي بنبذه عن رؤيته وبطلانه لعدم الرؤية أو الصيغة أو الشرط الفاسد (و) عن (بيع الحصة) رواه مسلم (بأن يقول بعتك من هذه الأثواب ما تقع هذه الحصة عليه أو يجعل الرمي لها بيعا أو بعتك) عطف على بعتك فتقوله أو يجعل شبه اعتراض ومثله شائع لا يخفى (ولك) أو لى أو لنا (الخيار إلى رميها) لنحو مامر فيما قبلها (وعن بيعتين في بيعة) رواه الترمذى وصححه (بأن يقول بعتك بألف نقدا أو ألفين إلى سنة) فخذ بأيهما شئت أنت أو أنا أو شاء فلان للجهالة، بخلاف ما لو قال بألف نقدا وألفين إلى سنة فإنه يصح ويكون الثمن ثلاثة آلاف ألف حالة وألفان مؤجلة لسنة (أو بعتك ذا العبد) مثلا (بألف على أن تبيعني) أو فلان (دارك بكذا) أو تشتري مني أو من فلان كذا بكذا للشرط الفاسد (وعن يبيع وشرط كبيع بشرط يبيع) كما مر (أو) يبيع دار بألف بشرط (قرض) مائة لأنه جعل الألف ورفق العقد الثاني ثمنا واشترطه فاسد فبطل مقابله من الثمن، وهو مجهول فصار الكل مجهولا، ثم إذا عقد الثاني مع علمهما بفساد الأول صح وإلا فلا كما صححه في المجموع (ولو اشترى زرا بشرط أن يحصده) بضم الصاد وكسرها

(قوله لأنها في الماضي مفتوحة) نقل الأسنوى في باب الإحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح فعل الشارح اقتصر على الأشهر (قوله أو يقول إذا نبذته) قال عميرة: تصح قراءته بضم الناء وفتحها وكذا كل صورها أي الناء، ولا فرق بين رعى البائع والمشتري (قوله أو الصيغة) يرد عليه أن قوله فقد بعته صيغة فكان الوجه أن يقال إن البطان في هذه التعليق لالعدم الصيغة. وأجاب عميرة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله فقد بعته إخبار بإنشاء اه أي أو أنه جعل الصيغة مفقودة لانتفاء شرطها وهو عدم التعليق (قوله شبه اعتراض) إنما جعله شبه اعتراض ولم يجعله اعتراضا لأنه معطوف على يقول والعامل فيه أن فهو من قبيل المفرد في الحقيقة والاعتراض شرطه أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب. قال سم على حج ويجوز أن يكون معمولا لحذوف معطوف على يقول أي أو يقول بعتك، وقد ينظر فيه بأن عطف مثل ذلك من خصائص الواو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقدما على ما بعده المعطوف على بعتك من تأخير (قوله وعن بيعتين) بكسر الباء على معنى الهيئة ويجوز الفتح كما في فتح الباري وقوله في بيعة بفتح الباء لا غير (قوله وألفين إلى سنة) لو زاد على ذلك فخذ بأيهما شئت الخ في شرح العباب أن الذي يتجه البطان وإن تردد فيه الزركشي لأن قوله فخذ الخ مبطل لإيجابه فبطل القبول المترتب عليه اه فليتم اه سم على حج (قوله ألف حالة) التأنيث تتأول بل الألف بالدرام أو نحوها وإلا فالألف مذكور قاله الجوهري (قوله أو فلان) عبارة حج أو فلانا اه ولعل الشارح أشار إلى أن مثل شرط بيع المشتري شرط بيع غيره كأن يقول بعتك هذا بشرط أن يبيعني زيد عبده أو داره (قوله بشرط قرض) أي مثلا كما يأتي (قوله كما صححه في المجموع) عبارة حج هنا بعد ما ذكره نصها وما وقع في الروضة وأصلها من صحة الرهن فيما لو رهن بدين قديم مع ظن

(البائع أو ثوبا ويخيطه) البائع أو بشرط أن يخيطه كما بأصله وعدل عنه ليبين عدم الفرق بين التصريح بالشرط والاثبات به على صورة الاخبار ، وبه صرح في مجموعته وفي كلام غيره ما يقتضي أن خلطه بالأمر لا يكون شرطا ويظهر حملة على ما إذا أراد مجرد الأمر لا الشرط ، ويفرق بين خطه وتخيطه بأن الأمر بشيء مبتدأ غير مقيد لما قبله . بخلاف الثاني فإنه حال وهي مقيدة لما قبلها فكانت في معنى الشرط ( فالأصح بطلانه ) أي الشراء لاشتتاله على شرط عمل فيما لم يملكه المشتري إلى الآن ، وقضيته أنه لو تضمن إلزامه بالعمل فيما يملكه كأن اشترى ثوبا بشرط أن يبنى حائطه صح وهو غير مراد ، بل الأوجه البطلان هنا قطعاً كما علم من قوله بشرط بيع أو قرض إذ هما مثالان فبيع بشرط إجارة أو إجارة باطل لذلك ، سواء أقدم ذكر الثمن على الشرط أم أخره عنه وإنما جرى الخلاف في صورة المتن لأن العمل في المبيع وقع تابعا لمبيعه فاغتفر على مقابل الأصح القائل إن فيه جمعا بين بيع وإجارة ، وقيل يبطل الشرط ، وفي البيع قولاً تفريق الصفقة . ولو اشترى حطبا مثلاً على دابة بشرط إيصاله منزله لم يصح وإن عرف المنزل لأنه بيع بشرط ، وإن أطلق صح العقد ولم يكلف إيصاله منزله ولو اعتيد بل يسلمه له في موضعه . والحاصل من كلامهم أن كل شرط مناف لمقتضى العقد إنما يبطله إذا وقع في صلبه أو بعده وقبل لزومه ، بخلاف ما لو تقدم عليه ،

( قوله ويفرق بين خطه وتخيطه ) أي حيث انصرف الثاني إلى الشرطية وإن صرف عنها بخلاف الأول كما هو حاصل كلامه ( قوله حطبا على دابة ) أي مثلاً

صحة شرطه في بيع أو قرض بأن فساد ضعیف أو أن الرهن مستثنى لأنه مجرد توثق فلم يؤثر فيه ظن الصحة إذ لاجهالة تمنعه بخلاف ما هنا اه . أقول : وقد يؤخذ من قول حج اعتماد أن الرهن مستثنى من قول الشارح بعد قول المصنف في الرهن « فلورهنه بعد بلا شرط مفسد صح اه ووجه الأخذ أنه أطلق في صحة الرهن فشمّل ما لو علما فساد الأول وما لو ظنا صحته ويوافق ما نقله سم على حج عن شرح الروض من أنه لم يضعفه بل فرق ( قوله أو ثوبا ويخيطه ) عبارة حج والبائع يخيطه ، ثم قال تنبيه قدرت ما مضى قبل يخيطه ردّا لما يقال ظاهر كلامه أنها جملة حالية وهو ممتنع لأن المضارعة المثبتة لا تدخل عليها واو الحال اه وكتب عليه سم أن الواو من المصنف فيصدق بوجودها من المشتري وعدمه ( قوله لا الشرط ) ومثله الإطلاق فيما يظهر ( قوله ويفرق ) قضيته أن هذا الفرق بينهما بعد الحمل المذكور ويشكل بأنه يقتضي أنه لو أراد بقوله وتخيطه الاستئناف لم يصح البيع وفيه نظر لأن قصد الاستئناف مناف للحالية المقتضية للبطلان فاعل الفرق بما ذكر واقع في كلام غير الشارح بناء على عدم الحمل فليراجع ( قوله فالأصح بطلانه ) قال في الروض وشرحه وإن اشترى زرعاً أو ثوبا مثلاً بعشرة بشرط حصده وخياطته له بدرهم لم يصح الشراء لاشتتاله على شرط عمل له فيما لم يملكه بعد سواء شرط العمل على البائع أم على الأجنبي فتعبيره بما قاله أولى من تقييده الأصل بالبائع وإن قال اشتريته بعشرة واستأجرتك لحصده أو لخياطته بدرهم وقبل بأن قال بت وأجرت صح البيع وحده أي دون الإجارة لأنه استأجر قبيل الملك لحمل العمل وإن اشتراه واستأجره بالعشرة فتقولا تفريق الصفقة في البيع وتبطل الإجارة ولا تصح في الأصل فإنه قال فطريقان أحدهما على القولين في الجمع بين محتلفي الحكم . والثاني تبطل الإجارة وفي البيع قولاً تفريق الصفقة فليراجع من زيادة المصنف ، وبه صرح في المجموع ، فلو جمعها مع التي قبلها بأن قال قبل قوله وقبل أو اشتراه واستأجره بالعشرة كان أحسن وأخصر ( قوله فيما لم يملكه المشتري إلى الآن ) أي لأنه إنما يملكه بعد تمام الصيغة .



ولو في مجلسه كما سيأتي وحيث صح لم يجبر على فسخه بوجه وما قبض بشراء فاسد مضمون بدلا ومهرا وقيمة ولد وأجرة ضمان المصوب إذ هو مخاطب برده كل لحظة ، ومتى وطئها المشتري لم يحد ولو مع علمه بالفساد إلا أن يعامه والتمن ميتة أو دم أو نحو ذلك مما لا يملك به أصلا بخلاف ما لو كان التمن نحو خمر كخنزير لأن الشراء به يفيد الملك عند أبي حنيفة ولو كانت بكرا فهو مهر بكر كالنكاح الفاسد وأرش بكارة لإتلافها بخلافه في النكاح الفاسد إذ فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه وأرش البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا ما ذكره الزركشي وابن العمد ، والأصح في النكاح الفاسد وجوب مهر مثل ثيب وأرش بكارة وعلى الأول فلا ينافي ما يأتي في النصب أنه لو اشترى بكرا مغصوبة ووطئها جاهلا أنه يلزمه مع أرش البكارة مهر ثيب لوجود العقد المختلف في حصول الملك به هنا كما في النكاح الفاسد بخلافه ثم ولو حذف العاقدان المفسد للعقد ولو في مجلس الخيار لم ينقلب صحيحا ، إذ لا عبرة بالفاسد ، بخلاف ما لو ألحقا شرطا صحيحا أو فاسدا في مجلس الخيار فانه يلحق العقد لأن مجلس العقد كالعقد (ويستثنى) من النهي عن بيع وشرط (صور) تصح (كالبيع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر) وسيأتي الكلام عليها في محالها (و) بشرط (الأجل) في غير الربوي لأول آية الدين . وشرط الصحة أن يحدده بمعلوم لهما كإلى صفر أو رجب لا إلى الحصاد ،

(قوله وعلى الأول) لا يخفى  
أن الأول والثاني إنما هما  
في النكاح الفاسد . أما  
الشراء الفاسد فليس فيه  
إلا قول واحد والكلام  
فيه فالصواب إسقاط قوله  
وعلى الأول وهذا الفرق  
لشرح الروض وهو  
يقتضي عكس الحكم  
المذكور كالإخفى ويقتضي  
أن عمد البيع لو كان مجمعا  
على فساده يجب فيه مهر  
ثيب فتأمل .

(قوله ولو) غاية (قوله وحيث صح) أي العقد وهو فائدة مجردة لاتعلق لها بشرح المتن وقوله لم يجبر أي العاقد (قوله وأجرة ضمان المصوب) ويقنع غرس وبناء المشتري هنا مجانا على ما في موضع من فتاوى البغوي معتمد ورجحه جامعها لكن صريح مارجحه الشيخان من رجوع مشتر من غاصب بالأرض عليه الرجوع به هنا على البائع بالأولى لعذره مع شبهة إذن المالك ظاهرا فأشبهه المستعير اه شرح حج وكتب سم على قوله مجانا ظاهره وإن كان جاهلا ، وقوله الآتي بعذره يقتضي أنه في الجاهل اه . أقول : وقوله بالأولى قد يتوقف فيه بأن التغيرير محقق من الغاصب ولا كذلك هنا لجواز أن يكون الفساد نشأ من تقصير المشتري (قوله ولو مع علمه بالفساد) أي إذا كان على وجه يقول بالملك معه بعض الأئمة على ما يفيد قوله إلا أن يعامه والتمن الخ (قوله مما لا يملك) انظر ما ضابطه عند أبي حنيفة (قوله في النكاح الفاسد) أي فانه لأرش فيه (قوله كما في النكاح) يقتضي أن الفرق بين المتبوض بالشراء الفاسد والمغصوبة ، وقوله وعلى الأول يقتضي أن الفرق بين المغصوبة والموطوءة بالنكاح الفاسد لأنها تختلف في واجبيها (قوله لأن مجلس العقد كالعقد) أي غالبا (قوله ويستثنى من النهي الخ) أي من البطلان اللازم للنهي المذكور ، ولو قال ويستثنى من القول ببطلان البيع مع الشرط صور الخ لكان أوضح (قوله في غير الربوي) أفاد تقييده بذلك في الأجل دون الرهن والكفيل أنه لافرق في العوض الذي يشترط فيه الرهن أو الكفيل بين كونه ربويا أو غيره وهو كذلك (قوله وشرط الصحة) أي صحة العقد مع الأجل (قوله بمعلوم لهما) أي فلا يكفي علم أحدهما ولا علم غيرها كما يفهم من إطلاقه لكن سيأتي في السلم أنه يكفي علم العاقدين أو علم عدلين غيرها ، وقياسه أن يقال بمثله هنا لأنه أضيق من البيع فيكون علم غيرها (قوله كإلى صفر الخ) زاد حج لافيه (قوله لا إلى الحصاد) ومثل ذلك التأجيل بنزول سيدنا عيسى لأنه مجهول .

ونحوه كما يأتي في السلم بتفصيله المظرد هنا كما لا يخفى وأن لا يبعد بقاء الدنيا إليه كألف سنة وإلا بطل البيع للعلم حال العقد بسقوط بعضه وهو يؤدي إلى الجهل به المستلزم للجهل بالثمن لأن الأجل يتأمله قسط منه، وقول بعض الأصحاب يجوز إيجار الأرض ألف سنة شاذ غير معمول به وإذا صح كأن أجل بما لا يبعد بقاء الدنيا إليه وان بعد بقاء المتعاقدين إليه كائني سنة انتقل بموت البائع لوارثه وحل بموت المشتري ، ولا يقدح السقوط بموته إذ هو أمر غير متيقن حال العقد فلم ينظر إليه وإلا لم يصح بأجل طويل لمن يعلم عادة أنه لا يعيش بقية يومه وقد صرحوا بخلافه (والرهن) للحاجة إليه لاسيما في معاملة من لا يعرف حاله وشرطه العلم به إما بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم ثم الكلام هنا في وصف لم يرد على عين معينة فهو مساو لما مر من أن الوصف لا يجزى عن الرؤية لأنه في معين لا موصوف في الذمة خلافا لمن وهم فيه وأن يكون غير المبيع فلو شرط رهنه إياه ولو بعد قبضه فسد لأنه لا يملكه إلا بعد البيع فهو بمنزلة استثناء منفعة في المبيع فلو رهنه بعد قبضه بلا شرط مفسد صح (والكفيل) للحاجة إليه أيضا وشرطه العلم به بالمشاهدة ولا نظر إلى أنها لا تعلم بحاله لأن ترك البحث معها تقصير ولأن الظاهر عنوان الباطن أو باسمه ونسبه ، ولا يكفي وصفه بموسر ثقة إذ الأحرار لا يمكن التزامهم في الذمة لانتفاء القدرة عليهم بخلاف المرهون فإنه يثبت في الذمة ،

(قوله انتقل بموت البائع)  
أي أو المشتري فيما إذا  
كان المبيع مؤجلا (قوله  
وحل بموت المشتري)  
أي أو البائع (قوله بعد  
قبضه بلا شرط) أي  
بلا شرطه في عقد البيع  
فهو مفهوم قوله فلو شرط  
رهنه إياه خلافا لما وقع  
في حاشية الشيخ .

(قوله ونحوه) أي ما لم يريد وقت المعتاد ويعلمانه (قوله بسقوط بعضه) أي الأجل (قوله شاذ) أي لما قدمه من أن شرط صحة العقد أن لا يبعد بقاء الدنيا الخ (قوله ولا يقدح السقوط) أي للأجل (قوله بموته) أي المشتري (قوله إذ هو أمر غير متيقن الخ) هذا مكابرة ظاهرة إذ لا شبهة إذا كان التأجيل بمائتي سنة مثلا في تيقن العاقدين عند العقد السقوط إذا كان كل قد بلغ مائة سنة مثلا لتيقنهما أنهما لا يعيشان المائتين أيضا فتأمل اه سم على حج . أقول : وقد يجاب بأن ظن عدم الحياة هنا ناشئ من العادة وهي غير قطعية بخلاف عدم بقاء الدنيا فإنه مأخوذ من الأدلة فالظن فيها أقوى فنزل منزلة اليقين (قوله وإلا) أي بأن نظر إليه وقيل بالبطلان (قوله لمن يعلم) لعل المراد بالعلم هنا الظن وإلا لم تصح الملازمة في قوله وإلا لم يصح البيع الخ أي ولو نظر إلى غير المتيقن لم يصح البيع الخ . ولنا في ذلك ما أفاده قوله لأنه أمر غير متيقن من الضرر في المتيقن اه سم على حج (قوله عادة) قضيته أنه لو علم موته بقية يومه مثلا باخبار معصوم لم يصح العقد ولعله غير مراد اعتبارا بما هو الغالب في أحوال المتعاقدين (قوله بخلافه) أي وهو الصحة (قوله إما بالمشاهدة) أي ويحصل العلم إما بالمشاهدة الخ (قوله أو الوصف بصفات السلم) سيأتي فيه أنه لا بد في ذلك من معرفة العاقدين وعدلين بالوصف فقياسه أن يأتي مثله هنا وقد يفرق على بعد بأن المسلم فيه معقود عليه فضويق فيه ما لم يضايق في الرهن وبأنه لو لم يمكن إثبات الصفات عند التنازع هنا لم يفت إلا مجرد التوثق مع بقاء الحق (قوله من أن) بيان لما مر (قوله وأن يكون) أي المرهون (قوله فلو رهنه) أي المبيع بعد قبضه ظاهره ولو في المجلس وهو ظاهر لأن تصرف أحد العاقدين مع الآخر في مجلس العقد إجازة (قوله بلا شرط) أي في الرهن المأثري به كأن يرهنه بشرط أن تحدث زوائده مرهونة (قوله عنوان الباطن) أي غالبا (قوله أو باسمه) كأن المراد أنهما يعرفان ذلك المسمى للنسب وإلا كان من قبيل الغائب المجهول اه سم على حج .

وهذا جرى على الغالب وإلا فقد يكون الضامن رقيقا مع صحة التزامه في الذمة وصحة ضمانه باذن سيده وأيضا فكم من موسر يكون مماطلا فالناس مختلفون في الإيفاء وإن اتفقوا يسارا وعدالة فاندفع بحث الرافعي أن الوصف بهذين أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله وبما تقرر علم أن الكلام في الأجل والرهن والكفيل (المعينات) بما ذكرناه وإلا فسد البيع وغلب غير العاقد المذكور لأنه أكثر إذ الأكثر في الرهن كونه غير عاقل فاندفع قول الأسنوي صوابه المعينين، وشرط كل منها أن يكون (لثمن) أى عوض (في الذمة) إذ الأعيان لا تقبل التأجيل ثمنا ولا ثمنا ولا يترهن بها ولا تضمن أصالة كما يأتي فلو قال اشترت بهذا على أن أسلمه وقت كذا ، أو أهرن به كذا ، أو يكفلني به زيد لم يصح لأن تلك إنما شرعت لتحصيل مافى الذمة والمعين حاصل ولا يرد على ذلك صحة ضمان العين المبيعة والثمن المعين بعد القبض فيهما وكذا سائر الأعيان المضمونة للعلم به من كلامه الآتي في باب الضمان ، ولا يصح بيع سلعة من اثنين على أن يتضامنا كما في تعليق القاضي الحسين والوسيط وغيرهما لأنه شرط على كل ضمان غيره وهو خارج عن مصلحة عقده ، ولو قال اشتريته بألف على أن يضمه زيد إلى شهر صح وإذا ضمته زيد مؤجلا ،

(قوله وهذا) أى التعليل

(قوله مع صحة التزامه في

الذمة) أى في حد ذاته

وكذا يقال في قوله وصحة

ضمانه باذن سيده . وأجاب

الشهاب بن عبد الحق

بأن صحة التزام الرقيق

إنما هي من حيث كونه

رقيقا لا من حيث كونه

كفيلًا وهو بمعنى ماشرت

إليه (قوله فكم من موسر

يكون مماطلا) قضيته

الصحة إذا التزم كونه

حسن الإيفاء وظاهر أنه

غير مراد (قوله على أن

يضمه) أى الألف .

(قوله وهذا جرى على الغالب) أى فلا فرق في الضامن بين كونه حرا أو رقيقا باذنه والإشارة راجعة إلى قوله إذ الأحرار لا يمكن التزامهم (قوله وعدالة) فإن قلت : إذا اتفقوا في العدالة واليسار فما معنى اختلافهم في الوفاء مع وجوبه على المدين بمجرد الطلب . قلت يمكن أن اختلافهم ليس على وجه محرم ومن ذلك أن بعض المدينين قديرون ماعليه بلا طلب من صاحب الحق والآخر لا يوفى إلا بعد الطلب ولا ينافي ذلك عدالته لعدم وجوب الوفاء عليه بلا طلب . ومنه أيضا أن بعض المدينين إذ طولب بسمي في الوفاء ولو يبيع بعض ماله إذا لم يكن جنس الدين بماله وتحصيل جنس الدين مع المساهلة في البيع والشراء والسعى في تحصيل جنس الدين ولو بمشقة وبعضهم بخلاف ذلك (قوله بهذين) أى بموسر ثقة (قوله كونه غير عاقل) أى فلا يرد أنه قد يكون عبدا وهو عاقل (قوله ولا يرد على ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله لأن تلك إنما الخ (قوله صحة ضمان العين المبيعة) وهو المسمى بضمان البرك الآتي (قوله للعلم به) قد يقال لا يندفع الاعتراض بمجرد ذلك لأن غرض المعارض المنازعة في التعليل بصحة ضمان الأعيان وإن كانت آتية في كلامه وإنما يندفع لو كان مراده أن التعليل بما ذكر يقتضى عدم صحة ضمان الأعيان فالأولى في التعليل أن يقال إنه لما كان يشترط لصحة ضمانها كونها بعد القرض أشبهت مافى الذمة وهذا والأولى أن تجعل في قوله ولا يرد على ذلك راجعة إلى قول المصنف بضمن في الذمة (قوله على أن يتضامنا) زاد في شرح الروض بخلاف عكسه اهـ ونظر فيه والد الشارح وقال انظر ماصورته ثم ذكر خلافا في تصويره واستقرب منه أن يبيع اثنان واحدا شيئا بضمن في ذمته ثم يشرط كل من البائعين على صاحبه أن يضمن له المشتري أى بكسر الراء اهـ ونظر فيه بأن هذا التصوير وإن كان صحيحا في نفسه لكنه ليس بين البائع والمشتري بل بين البائعين وهما بالنظر للضمان أجنيان عن العقد فلا يصلح حمل العكس على ذلك لكونه ليس بين العاقلين . وأجيب بأنه اكتفى بذلك وإن لم يكن بين العاقلين لكونه صحيحا في نفسه بقطع النظر عن كونه بين العاقلين فيحمل العكس على مجرد التخالف فقط . ومحل عدم الصحة إذا وقع ذلك في صلب العقد أو قبل لزومه . أما إذا تضامنا بعد لزوم العقد فيصح .



تأجل في حقه وكذا في حق المشتري على أحد وجهين . نعم مقتضى قاعدة الشافعي رجوع القيد وهو هنا إلى شهر لجميع ما قبله وهو اشترت يرجحه ويصح شرط الثلاثة أيضا في مبيع في الذمة ولا يرد عليه أن ذكر الثمن مثال بل قد يطلق على ما يشمل المبيع كما قررناه (والإشهاد) للأمر به في قوله تعالى - وأشهدوا إذا تباعتم - وللحاجة إليه (ولا يشترط تعيين الشهود في الأصح) لأن الغرض ثبوت الحق وهو حاصل بأي عدول كانوا ولهذا لو عينهم لم يتعينوا ولو امتنعوا لم يتخير ولا أثر لتفاوت الأغراض بتفاوتهم وجاهة ونحوها لأنه لا يغلب قصد ولا تختلف به المالية اختلافا ظاهرا بخلاف ما مر في الرهن والكفيل والثاني يشترط كما في الرهن والكفيل (فإن لم يرهن) المشتري ما شرط عليه رهنه وإن أتى برهن غير المعين ولو أعلى قيمة منه كما شمله إطلاقهم إذ الأعيان لا تقبل الابدال لتفاوت الأغراض بذواتها أو لم يشهد من شرط عليه الإشهاد كأن مات قبله (أو لم يتكفل المعين) بأن امتنع أو مات قبله وإن أقام له المشتري ضامنا غيره ثقة (فللبائع الخيار) إن شرط له وإن شرط للمشتري فله عند فوات الشروط من جهة البائع وهو على الفور لأنه خيار نقص ولا يجبر من شرط عليه ذلك على القيام بالشروط لزوال الضرر بالفسخ ويتخير أيضا فيما إذا لم يقبضه الرهن لهلاكه أو غيره ،

(قوله وهو اشترت) عبارة التحفة وهو بألف ويضمن انتهت وهي الصواب (قوله ويصح شرط الثلاثة أيضا في مبيع في الذمة) لاحاجة إليه مع قوله المار في حل المتن أي عوض فكان الأولى غير هذا التعبير (قوله إن شرط له) أي ما ذكر .

(قوله تأجل في حقه) أي الضامن (قوله مقتضى قاعدة الشافعي الخ) قضية هذه القاعدة أن يتأجل في حق المشتري وإن لم يضمنه زيد وهو خلاف المفهوم من قوله وإذا ضمنه زيد الخ اه سم . أقول : والأقرب قضية هذه القاعدة الخ (قوله يرجحه) قال سم على حج خالف في شرح العباب فقال الذي يتجه أنه لا يتأجل لأنه لا ملازمة بين الأصيل والضامن في الحلول والتأجيل فلا يلزم من اشتراط الأجل في حق الضامن اشتراطه في حق الأصيل وصورة المسئلة أن زيدا أنشأ بعد البيع ضمنا مستقلا إلى شهر اه (قوله ويصح شرط الثلاثة) أي الأجل والرهن والكفيل اه سم على حج (قوله كما قررناه) أي من قوله عوض (قوله ولا يشترط تعيين الشهود) أي ولا كون العوض في الذمة سم على منهج وبقيد عدم تقييده في المعطوف وهو قوله والإشهاد (قوله لم يتعينوا) قال في شرح الروض فيجوز إبدالهم بمثلهم أو فوقهم في الصفات وقد يقال قياس قوله ولا نظر لتفاوت الخ جواز إبدالهم بدونهم اه سم على حج (قوله ونحوها) كاشتهاره بالصلاح (قوله قصده) أي التفاوت (قوله إذ الأعيان لا تقبل الابدال) أي فلا يجبر على قبول بدل ما شرط رهنه ، ولو أعلى قيمة أما لو تراضيا بالابدال وأسقط البائع الخيار فيصح ويكون رهن تبرع ومن فوائده أنه لو امتنع من إقباضه أو بان معيبا لم يثبت الخيار للبائع (قوله كأن مات قبله) وكذا لو امتنع من الاعتراف بالحق عند الشهود فما ذكره مجرد تصوير ومن ثم عبر بالكاف وظاهره أنه لا يقوم وارثه مقامه وفيه نظر اه ووجه النظر أن المقصود من الشهود ثبوت الحق وإقرار الوارث بشراء مورثه وإشهاده عليه كاشهاد المورث في إثبات الحق فالقياس الصحة. ووقع السؤال في الدرس عما لو اشترى محسوبة بشرط عدم الوطء هل يصح البيع أم لا . والجواب عنه بأنه إن شرط عدم الوطء مطلقا لم يصح أو مادام المانع قائما بها صح أخذها بمالوباعه ثوب حرير بشرط أن لا يلبسه إلى آخر ما ياتي (قوله أو مات قبله) أي أو أعسر على ما قال الأسنوي إنه القياس اه سم على منهج وسيا في كلام الشارح (قوله وهو) أي الخيار .

كتخمره أو تعلق أرش جنابة برقبته أو ظهر عيب قديم به كولد للدابة المشروط رهنها وكظهور المشروط رهنه جانبا وإن عفا عنه مجانا أو تاب في أوجه الوجهين خلافا لما في الأنوار إذ نقص قيمته غير منجبر بما حدث بعد جنابته من نحو توبة وعفو كإثباتي لأن مات بمرض سابق أو كان عينين وتسلم إحداها فمات أو تعيب وامتنع الراهن من تسليم الأخرى وتغير حال السكفيل باعسار أو غيره قبل تكفله أو تبين أنه قد كان تغير قبله ملحق بالرهن كما قاله الأسنوي أنه القياس (ولو باع عبدا) أي رقيقا (بشرط إعتاقه) عن المشتري أو أطلق (فالمشهور صحة البيع والشرط) لخبر بركة المشهور ولتشوف الشارع للعق على أن فيه منفعة للمشتري في الدنيا بالولاء وفي الآخرة بالنواب والتسبب فيه. والثاني لا يصحان كالمو شرط بيعه أو هبته وقيل يصح البيع دون الشرط كما في النكاح أمالو شرط إعتاقه عن البائع أو أجني فلا يصح لأنه ليس في معنى ماورد به الخبر وخرج باعتاق المبيع شرط إعتاق غيره فلا يصح البيع معه .

(قوله كتخمره) أي فلو تخلل قبل فسخ البائع فينبغي أن يقال إن لم تنقص قيمته خلا عن قيمته عصيرا لم يتخير وإلا تخير (قوله أو تعلق) أي قبل القبض كما هو ظاهر اه سم على حج وهو مستفاد من كلام الشارح لأن قوله أو غيره عطف على هلاكه وقوله كتخمره أو تعلق أمثلة له وقوله لهلاكه متعلق بيقبضه (قوله برقبته) ظاهره وإن قل جدا ويوجه بأن تعلق الجنابة به قد يورث نقصا في قيمته من حيث الجنابة (قوله أو ظهر عيب) عطف على لم يقبضه (قوله كولد للدابة المشروط رهنها) أي لأنه ربما يحتاج إلى البيع ويتعذر حرمة التفريق بينها وبين ولدها (قوله لا إن مات) أي بعد القبض فلا خيار (قوله فمات) أي الذي تسلمه (قوله وامتنع الراهن من تسليم الآخر) أي فلا خيار لأننا لو أثبتناه لقلنا له فسخ البيع ورد المرهون وهو غير مقصور على رده بموته وهل يجبر البائع على تسليم العين الأخرى أم لا فيه نظر ومقتضى تعليلهم عدم الاجبار بأن للبائع مندوحة عنه بالفسخ الأول لتعذر الفسخ عليه بسقوط الخيار (قوله بالرهن) فيثبت به الخيار (قوله ولو باع عبدا) هل مثل البيع السلم فيه نظر وينبغي عدم الصحة أخذنا من تعليلهم بالعق الناجز وتأخر القبض في السلم منزل منزلة تعليق العتق (قوله أي رقيقا) إنما فسر بذلك ليشمل الأمة وعبرة حج أي قنا وفسر بذلك بناء على أن القن هو الرقيق وعبرة المصباح القن الرقيق يطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره وربما جمع على أقنان وأقنة قال الكسائي القن من يملك هو وأبواه وأما من يغلب عليه ويستعبد فهو عبد مملوك ومن كانت أمه أمة وأبوه عربيا فهو هجين (قوله بشرط إعتاقه) ومثله القرض والهبة فيصح كل منهما بشرط العتق عن المقرض والمتهب كذا قيل وقد يقال الأقرب فيهما عدم الصحة لأن العتق هنا لا يحصل إلا بعد قبض المقرض والموهوب لا يقال قد يكون المقرض والموهوب في يد المقرض والمتهب قبل العقد فيحصل القبض فيهما عقبه. لأننا نقول القبض فيهما يتوقف على إذن من المالك في القبض عن الهبة والقرض وعلى مضي زمن يمكن فيه القبض بعد العقد فلا يتم القبض فيهما بعد العقد أصلا وقد يؤيد هذا أنه إذا شرط إعتاق البعض لم يضر مع أن إعتاق غير المبيع إنما حصل بالسراية من إعتاق الجزء المبيع ووجه التأييد ما قاله حج من أنه صح لأنه مع ذلك يسمى عتقا للكل حالما نجزا وهو المقصود (قوله عن المشتري) لافرق في صحة العقد مع ما ذكر ولزوم العتق للمشتري بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع ووافقه المشتري أو عكسه على المعتمد اه سم على حج من جملة كلام طويل فليراجع

لاتتفاء كونه من مصالحه وشرط إعتاق بعضه. نعم لو عين المقدار المشروط فالأوجه كما أفاده الشيخ الصحة ولو باع بعضه بشرط إعتاقه صح ذلك البعض كما اقتضاه كلام البهجة وأصلها ومحل صحة شرط العتق حيث كان المشروط عليه يتمكن من الوفاء فلو شرط إعتاق قريبه من أصل أو فرع لم يصح البيع لتعذر وفائه بالشرط لكونه يعتق عليه قبل إعتاقه وهذا هو المعتمد وإن نظر فيه في المجموع وأبدى للصحة احتمالا ويكون شرطه توكيدا للمعنى. قال الأذرعى والظاهر أن شراء من أقر بحريته أو شهد بها أو بيعه بشرط العتق كشراء القريب، ويحتمل الفرق بينهما والأوجه الأول (والأصح أن للبائع) ويظهر إلحاق وارثه به (مطالبة المشتري بالاعتق) لأنه وإن كان حقا لله تعالى لكن له غرض في تحصيله لإثباته على شرطه وبه فارق الآحاد وأما قول الأذرعى لم لا يقال للآحاد المطالبة به حسبة لاسيما عند موت البائع أو جنونه يردّه ماسيأتي في المماثلة في التناقص مما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة « وأن النظر في مثله للحاكم،

(قوله أو بيعه) هو بالجور وفي بعض الهوامش عن الشارح مانصه: أى شهد بشرائه بشرط العتق فلا يصح بعد ذلك شراؤه له ولو بالشرط المذكور اه (قوله بشرط العتق) قضيته أنه لو اشتراه في مسئلة ماله أقر ببيعته بشرط العتق أو شهد بذلك بدون شرط العتق أنه يصح وظاهر أنه غير مراد كما يعلم مما يأتي قريبا في كلامه ثم إن ماذكر هنا قد يشكل على ماصرحوا به من أن شراء من أقر بحريته اقتداء وليس بيعا حقيقيا ولا يخفى أن الاقتداء ليس من العقود التي تتأثر بالشروط الفاسدة فليست معه.

(قوله لاتتفاء كونه من مصالحه) ومنه ماله باع أحد شريكين حصته من شريكه بشرط أن يعتق الشريك الكل فلا يصح لاشتاله على شرط عتق غير المبيع (قوله وشرط إعتاق بعضه) أى بعض المبيع (قوله نعم لو عين المقدار الخ) فإن أهمه فلا خلافا لحج حيث قال لافرق في البعض بين المعين وغيره حتى لو باعه بشرط إعتاق جزما صح البيع وحصل به المقصود من عتق الكل لأنه إذا أعتق جزءا وإن قلّ سرى إلى باقيه لكون الجميع في ملكه اه ويمكن ردّ ماقاله بأن المبيع لاتتأني المطابقة والدعوى به من البائع لاتتفاء كون المدعى به معلوما فامتنع البيع بشرط إعتاقه للابهام قيل على أنه قد لاتتأني السراية عند الاعتق لاحتمال أن يبيع أكثره وهو معسرفاذا أعتق الباقي لايسرى لكن هذا جار في البعض معينا كان أو مبهما وقد يقال بعدم صحة بيع شيء منه فيما لو شرط عليه إعتاق شيء منه معينا كان أو مبهما لأنه حيث قيل بصحة الشرط نزل شرط إعتاق البعض منزلة شرط إعتاق الكل وهو إذا شرط إعتاق الكل لايجوز بيع شيء منه قبل العتق (قوله صح ذلك البعض) أى حيث كان باقيه حرا أو كان للمشتري ولم يتعلق به حق يمنع صحة العتق كرهن أو لغيره وهو موسر وإلا فلا لعدم حصول المقصود من العتق لكاه حالا اه حج وظاهر كلام البهجة المذكور أنه لافرق اه سم على حج ويؤيده أن الشارح متشوّف إلى العتق فلا فرق بين كون المشروط عتقه يؤدى إلى تخلص الرقبة من الرق و بين كونه قاصرا على ما اشتراه وقياس ما قدمه الشارح فيما لو اشترى كله بشرط إعتاق بعض معين من الصحة أنه لو اشترى نصفه بشرط إعتاق رבעه صح (قوله ويكون) من تمة كلام المجموع (قوله أو بيعه) أى أو شهد ببيعته الخ (قوله بشرط العتق) أى إذا شهد بشرائه بشرط العتق فلا يصح شراؤه له ولو بالشرط المذكور مؤلف (قوله كشراء القريب) أى فلا يصح في الثلاث (قوله والأوجه الأول) قال حج ومحل البطلان في الكل حيث قصد شرط انشاء العتق وإلا صح وعلى هذا التفصيل يحمل قول من قال بالصحة ومن قال بالمنع اه بالمعنى قال سم عليه والمنقول البطلان مطلقا اه وهو مقتضى إطلاق كلام الشارح (قوله والأصح أن للبائع) أى بعد لزوم العقد لأن المشتري قبله متمكن من الفسخ (قوله في تحصيله لإثباته) قد يخرج مسئلة ابتداء المشتري إلا أن يقال موافقة البائع كشرطه فليتأمل اه سم على حج (قوله يردّه) ما سيأتي خلافا لابن حجر



ولا يلزمه عتقه فوراً إلا عند الطلب (أو ظن فواته) فإن امتنع أجبره الحاكم عليه وإن لم يرفعه إليه البائع بل وإن أسقط هو أو التمس حقه فإن أصرّ أعتقه عليه كما يطلق عن المولى والولاء مع ذلك للمشتري وله قبل عتقه وطؤها واستخدامه وكسبه وقيمتها إن قتل ولا يلزمه صرفها لشراء مثله كما لا يلزمه عتق ولد الحامل لانقطاع التبعية لا نحو بيع ووقف وإجارة ولو جنى قبل إعتاقه لزمه فداؤه كأم الولد ولو أعتقه عن كفارته لم يجزه عنها وإن أذن له البائع فيه لاستحقاقه العتق بجهة الشرط فلا يصرف إلى غيرها كما لا يعتق المنذور عن الكفارة ولو مات المشتري قبل إعتاقه فالقياس أن وارثه يقوم مقامه وهو ظاهر في غير من استولدها . أما هي ،

(قوله ولا يلزمه عتقه فوراً) والقياس لزوم فيما لو شرط البائع على المشتري إعتاقه فوراً عملاً بالشرط (قوله وله قبل عتقه وطؤها) أي وإن حبسها ويجبر على إعتاقها كما يأتي (قوله وكسبه) قد يشكل بما لو أوصى باعتاق رقيق فتأخر عتقه عن الموت حتى حصل منه إكساب فإنها له لا للوارث اه سم على حج وقد يفرق بأن الوصية بالعتق بعد الموت ألزم من البيع بشرط العتق إذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وفسخه بالخيار والعيب ونحوهما فليتأمل (قوله ولا يلزمه صرفها) أي لأن مصلحة الحرية له وقد فأت بخلاف مصلحة الأضحية المنذورة فإنها للفقراء فلذا وجب شراء مثلها بتميتها إذا تلفت اه سم على حج (قوله ولد الحامل) قال سم على حج عبارة الروض وإن شرط عتق حامل فولدت ثم أعتقها في عتق الولد وجهان اه قال في شرحه والأصح منهما في المجموع المنع لانقطاع التبعية بالولادة اه . واعلم أن في باب التدبير أن المعلق عتقها يتبعها ولدها في العتق إن كان حملاً عند التعليق أو الصفة وأن في الروض في باب الرهن مانصه والحمل المقارن للعقد لا لا قبض مرهون فتباع بحملها وكذا إن انفصل اه وهذا يشكل على ما هنا فليتأمل الفرق وقد يقال إن نظير دخوله في الرهن وبيعه معها مطلقاً دخوله هنا في البيع وثبوت أحكام المبيع له وأما العتق فخرج عن أحكام المبيع فلا حاجة لفرق وفيه نظر (قوله لا نحو بيع) أي ولو بشرط العتق أو لمن يعتق عليه كما هو قضية إطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وإن كان عبد عتاقة فيما يظهر لأن أخذ العوض خلاف قضية شرط العتق اه سم على حج وذكر أيضاً أن مثل بيعه من نفسه ماله وهبه لمن يعتق عليه أو بشرط إعتاقه (قوله لم يجزه) وهل يعتق عن جهة شرط أم يلغو ما أتى به فيستمر على الرق ويطالب بعتقه ثانياً فيه نظر والأقرب الأول لأنه إذا بطل خصوص كونه عن الكفارة بقي مطلق العتق وقد يشعر به قوله عنها . وبقى ماله باعه ابتداء بشرط الاعتاق عن كفارة المشتري هل يصح البيع أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه ليس في معنى ماورد في الخبر .

فرع — لو اشترى رقيقاً بشرط إعتاق يده مثلاً فهل يصح ويعتق أم لا فيه نظر والأقرب الأول ونقل سم عن مر على حج عدم الصحة ولعل وجهه أن العضو المعين قد يسقط قبل إعتاقه فلا يمكن إعتاقه بعد سقوطه ومع هذا فالأقرب الصحة ويكون شرط ذلك شرطاً لإعتاق الجملة إما من باب التعبير بالجزء عن الكل وإما من باب السراية والأصل عدم سقوط العضو بتقدير سقوطه فيحتمل أن يقال يجب إعتاق الجملة لأنه التزمه بالتزام إعتاق اليد (قوله يقوم مقامه) أي فيجبر على إعتاقه إن امتنع منه .

فالأوجه عتقها بموته ولا ينافي ذلك قولهم إن الاستيلاء لا يجزى لأنه ليس باعتناق إذ معناه أنه لا يسقط عنه طلب العتق لأنها لا تعتق بموته لأن الشارع منشوف إلى العتق ما أمكن والحق في ذلك لله تعالى لا للبائع فعتقها بموته أولى من أن تأمر الوارث باعتاقها ، ومقابل الأصح ليس له مطالبته إذ لا ولاء له في حق الله تعالى (و) الأصح (أنه) أي البائع (لو شرط مع العتق الولاء له أو شرط تدبيره أو كتابته) أو تعليق عتقه بصفة (أو إعتاقه بعد شهر) أو لحظة أو وقفه ولو حالا كما هو ظاهر (لم يصح البيع) لخالفه الأول ما استقر عليه الشرع من أن الولاء لمن أعتقه والبقية لغرض الشارع من تنجيز العتق. وأجاب الشافعي رضي الله عنه عن خبر «واشترطى لهم الولاء» بأن لهم بمعنى عليهم كما في قوله تعالى - وإن أسأتم فلها - والثاني يصح البيع ويبطل الشرط ، ولو باع رقيقا بشرط أن يبيعه المشتري بشرط الاعتناق لم يصح البيع كما لو اشترى دارا بشرط أن يقفها أو ثوبا بشرط أن يتصدق به لأن ذلك ليس في معنى ماورد به الشرع (ولو شرط مقتضى العقد كالتبضع والرد بعيب صح) يعني لم يضر لأنه تصرح بما أوجبه الشارع على أنه يصح أن يكون ضمير صح عائدا على العقد المقرون بهذا الشرط بل يتعين ذلك لأنه المراد في الذي بعده كما يأتي وحينئذ فهو بمعنى لم يضر من غير تأويل كما عبر به في الروضة ونقل عن بعضهم صحة الشرط هنا وتم وبني عليه الزركشي ردًا على من قال الخلف لفظي مالمو تعذر قبض المبيع لمنع البائع منه فيتخير إن قلنا بصحته لا فساد والأوجه أنه لمجرد التأكيذ فلا خيار بفقده خلافا لما يوحى قول الشارح صح العقد فيهما ولغا الشرط في الثاني إلا أن يريد ماقلناه أن الثاني لم يفسد شيئا أصلا والأول أفاد التأكيذ (أو) شرط (مالا غرض فيه) أي عرفا فلا عبرة بغرض العاقدين أو أحدهما فيما يظهر وسيأتي ما يصرح به (كشرط أن لا يلبس) أو لا يلبس (إلا كذا) ولو حريرا (صح) العقد ولغا الشرط وما ذهب إليه جمع من أن محله أن لا تأكل كل إلا كذا بالفوقية لأن هذا هو الذي لا غرض فيه ألبته بخلافه بالتحنية لاختلاف الغرض حينئذ فيفسد به العقد مردود .

(قوله وحينئذ فهو بمعنى لم يضر) توقف فيه الشهاب سم مع جعل الضمير راجعا إلى البيع (قوله لأن هذا هو الذي لا غرض فيه ألبته) مبنى على أخذ المتن على ظاهره وإلا فقد مر للشارح تخصيصه بالعرف وأنه لا عبرة بغرض العاقدين أو أحدهما .

(قوله فالأوجه عتقها) أي عن الشرط ومثلها أولادها الحاصلون بعد الأياد فيعتقون بموته (قوله الولاء له) قال سم على حجج قوله الولاء الخ قال في شرح العباب إن هذا في غير البيع الضمني أما البيع الضمني كأعتق عبدك عنى على كذا بشرط أن الولاء لك فيصح العقد ويلغو الشرط ويقع العتق عن المستدعي وتلزمه القيمة ذكره الرافعي في باب الكفارة نقلا عن التتمة اه . أقول : ولعل معنى قوله فيصح العقد الخ أنه يحكم بعتقه مع فساد البيع لأنه لو صح لزوم الثمن لا القيمة ففي قوله فيصح العقد مسامحة وعليه فالبيع الضمني كغيره في الفساد حيث شرط الولاء لغير المعتق لكنهما يفترقان في أن غير الضمني لا يعتق فيه المبيع بخلاف الضمني فإنه يعتق فيه لا يأنه فيه بصيغة العتق وكثيرا ما تجب القيمة مترتبة على العتق بدون البيع ثم رأيت عن الشهاب الرملي في حواشي الروض أنه قال لاستثناء لأنه حيث لزمته القيمة كان لزومها دليلا على فساد البيع اه وهو غير ماقلناه (قوله وإن أسأتم فلها) وأجيب أيضا بأن الشرط كان خارج العقد وهذا أولى (قوله بل يتعين ذلك) اسم الإشارة راجع إلى صح عائدا (قوله والأوجه أنه) أي الشرط (قوله فلا خيار) وطريقه أن يرفع الأمر للحاكم لينزله بالقباض (قوله أن الثاني) أي شرط مالا غرض فيه الآتي (قوله والأول) هو شرط مقتضى العقد (قوله ولو حريرا) أي حيث أطلق أخذنا مما يأتي عن سم من قوله فإن زاد من غير الخ .

إذ الصحيح عدم الفرق لا تنفاء غرض البائع بعد خروجه عن ملكه في تعيين غداء مع أنه يحصل الواجب عليه من إطعامه ولهذا لو شرط ما لا يلزم السيد أصلاً كجمعه بين أدمين أو صلاته للنوافل وكذا للفرض أول وقته فسد العقد كبيع سيف بشرط أن يقطع به الطريق بخلاف بيع ثوب حرير بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لأنه لم يتحقق المعصية فيه لجوازه في الجملة لأعذار فاندفع ما للزركشي هنا فيما لو شرط أن يلبسه الحرير وكان بالغا ولو باعه إناء بشرط أن لا يجعل فيه محرماً أو سيفاً بشرط أن لا يقطع به الطريق أو عبداً بشرط أن لا يعاقبه بما لا يجوز صح البيع ويقاس به ما في معناه (ولو شرط) البائع مع موافقة المشتري حبس المبيع بثمن في الذمة حتى يستوفي الحال لا المؤجل ، وخاف فوت الثمن بعد التسليم صح لأن حبسه حينئذ من مقتضيات العقد بخلاف ما لو كان مؤجلاً أو حالاً ولم يخف فوته بعد التسليم لأن البداية حينئذ في التسليم بالبائع وإن شرط (وصفاً يتصد ككون العبد كاتباً أو الدابة) أو الأمة بل يمكن شمول كلامه لها حملاً للدابة على معناها لغة (حاملًا أو لبونا) أي ذات لبن (صح) العقد مع الشرط لأنه شرط يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف بها الأغراض ولأنه التزم موجوداً عند العقد ولا يتوقف التزامه على إنشاء أمر مستقبل فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط وإن سمي شرطاً تجوزاً فإن الشرط لا يكون إلا مستقبلاً ويكفي أن يوجد من الوصف المشروط ،

(قوله لا تنفاء غرض البائع) في هذا الجواب تسليم أن غرض البائع معتبر فينا في ما قدمه فكان حق الرد الموافق لما قدمه أن يقول ما ذكر وإن كان فيه غرض إلا أنه لخصوص البائع وقد تقدم أنه غير معتبر (قوله فيفسد به العقد) أي في خصوص هذه الصورة وإلا فلا ملازمة بين اختلاف الغرض والفساد كما يعلم مما سيأتي (قوله مع أنه) أي ما عينه من المأكول .

(قوله إذ الصحيح عدم الفرق) أي بين التحتية والفوقية (قوله ولهذا لو شرط) غرضه منه رد ما اعترض به الأسنوي على الرافعي من أن الشافعي نص على البطلان فيما لو شرط أن ينق عليه كذا وكذا ووجه الرد أن الجمع بين أدمين لا يلزم السيد بحال بخلاف شرطه أن لا يأكل إلا كذا فإن المشروط من جنس ما يجب عليه في الجملة (قوله زيادة على ذلك) أي فإن زاد من غير ضرر ولا حاجة لم يصح العقد اه سم (قوله من مقتضيات العقد) كان الأولى له إدخالها في قول المصنف ولو شرط مقتضى العقد الخ (قوله ولم يخف فوته بعد التسليم الخ) أي فلا يصح وقد يقال ما المانع من الصحة لأنه من مصالح العقد ولأنه وإن لم يخش فوت الثمن قد يكون له غرض في تعجيل القبض (قوله وإن شرط) الأولى أو (قوله ككون العبد كاتباً)

فائدة — لو شرط كون المبيع عالماً هل يكفي ما ينطلق عليه الاسم أم يشترط كونه عالماً عرفاً فيه نظر والأقرب الثاني لا تنفاء صدق العالم على من اشتغل بالعلم ولم يحصل منه قدر يسمى به عالماً عرفاً وهل يشترط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم فإذا تعددت العاوم التي يشتغلون بها أم لا فيه نظر أيضاً والظاهر الثاني ويكتفي بما ينطلق عليه في عرف أهل بلده أنه عالم . وبقى ما لو شرط كونه قارئاً وينبغي أن يكتفى فيه بالقراءة العرفية بأن يكون يحسن الكتابة والقراءة ولو في المصحف ما لم يشترط حفظه عن ظهر قلب (قوله أي ذات لبن) كأنه أشار به إلى أنه لو شرط كثرة لبنها لم يصح اه سم على حجة . أقول : قد يقال بصحة الشرط ويحمل على الكثرة عرفاً كما لو شرط كونه كاتباً كتابة حسنة فيصح ويحمل على الحسن العرفي بل قد يشمل قول الشارح الآتي إلا إن شرط الحسن الخ قال حجج في شرح الإرشاد لو شرط كونه كاتباً فهل يجب كون تلك الكتابة عربية أو غيرها أو لا وعلى الثاني فهل يحمل على الكتابة العربية أو يكتفى بصكونه يحسن الكتابة بأي قلم كان أو يحمل ذلك على المتعارف الآتي في محل العقد للنظر فيه مجال ولا يبعد الاكتفاء بالاطلاق ويكون يحسن الكتابة بأي قلم كان ما لم تكن الأغراض في محل العقد مختلفة لاختلاف الأقلام فيجب التعيين .



ما ينطلق عليه الاسم إلا إن شرط الحسن في شيء فإنه لا بد أن يكون حسنا عرفا وإلا تخير ولو قيد بحال أو كتابة شيء معين كل يوم بطل وإن علم قدرته عليه كما اقتضاه إطلاقهم ولا يأتي هنا بحث السبكي الآتي في الجمع في الإجارة بين العمل والزمان ولوتعذر الفسخ في محل ثبوته لنحو حدوث عيب عنده فله الأرض بتفصيله الآتي ولومات المبيع قبل اختباره صدق المشتري بيمينه في فقد الشرط لأن الأصل عدمه كما أفق به القفال بخلاف ما لو ادعى عيبا قديما لأن الأصل السلامة ولا ينافي ما أفق به الوالد رحمه الله تعالى في أنهما لو اختلفا في كون الحيوان حاملا صدق البائع بيمينه لأن الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد بدليل ماسيأتي في دعوى المشتري قدم العيب مع احتمال ذلك لأن ما مر في موت الرقيق قبل اختباره وما هنا في شيء يمكن الوقوف عليه من أهل الخبرة ودعوى أن ذكر الموت تصوير ممنوعة على أن الكتابة أمر مشاهد لا يخفى ولا كذلك الحمل فلا قياس وسيعلم مما يأتي أنه يتيقن وجود الحمل عنده بانفصاله لدون ستة أشهر منه مطلقا أولدون أربع سنين منه بشرط أن لا توطأ وطئا يمكن أن يكون منه ويأتي في الوصية أنه يرجع في حمل البهيمة لأهل الخبرة فيكون هنا كذلك فيما يظهر ويكتفى برجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة

(قوله ما ينطلق عليه الاسم) وقضيته أنه لو شرط كونها ذات لبن وتبين أنها كذلك لكن ماتحلبه قليل جدا بالنسبة لأمثالها من جنسها اكتفى بذلك وقد يتوقف فيه بأن مثل هذا يعد عيبا وقد يشمل قول حجج في شرح العباب لكن لا بد من وجود قدر منه أي اللبن يقصد بالشرط عرفا فيما يظهر (قوله بين العمل والزمان) أي من أنه لو قطع بإمكان فعله عادة صح وإن كان المعتمد ثم خلافه (قوله عنده) أي المشتري (قوله قبل اختباره) أي ولا طر يق إلى إمكان معرفته بعده (قوله صدق المشتري بيمينه) أي في غير الحمل لما يأتي (قوله مطلقا) أي توطأ أولا (قوله لأهل الخبرة) أي فلو فقدوا فينبغي تصديق المشتري لما علل به قبل من أن الأصل عدم وجود الوصف في المبيع وينبغي أن المراد بفقدهم فتقدم في محل العقد فلا يكف السفر لهم لو وجدوا في غيره وينبغي أن مثل محل العقد ما دون مسافة العدوى لأن من بها بمنزلة الحاضر بدليل وجوب حضوره إذا استعدى عليه منه (قوله أو أربع نسوة) هذا ظاهر في حمل الأمة أما البهيمة فقد يقال لا يثبت حملها بالنساء الخالص لأنه مما تطلع عليه الرجال غالبا .

فائدة — قال حجج فرع اختلف جمع متأخرون فيمن اشترى حبا للبذر بشرط أنه ينبت والذي يتجه فيه أنه إن شهد قبل بذره بعدم إنباته خيران تخير في رده ولا نظر لامكان علم عدم إنباته ببذر قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كما لو اشترى بطيخا فغرز إبرة في واحدة منها فوجدها معيبة رد الجميع لأنه ثم لم يتلف من عين المبيع شيء وكذا لو حلف المشتري أنه لا ينبت لما تقرر أنه يصدق بيمينه في فقد الشرط فإن انتفى ذلك كله بأن بذره كله فلم ينبت شيئا مع صلاحية الأرض وتعذر إخراجه منها أو صار غير متقوم أو حدث به عيب فله الأرض وهو ما بين قيمته حبا نابئا وحبا غير نابئ كالأشترى بقرة بشرط أنها لبون فماتت في يده ولم يعلم أنها لبون وحلف على أنها غير لبون له الأرض والمبيع تلف من ضمان المشتري وأما إطلاق بعضهم أنه إذا لم ينبت يلزم البائع جميع ما خسر المشتري عليه كأجرة الباذر ونحو الحراثة وبعضهم أجرة الباذر فقط فبعيد جدا والوجه بل الصواب أنه لا يلزمه شيء من ذلك وليس مجرد شرط الانبات تغريرا

( وله الخيار إن أخلف ) الشرط لتضرره بذلك ولم تخيره أما ما لا يقصد كالسرقة فلا خيار بفواته لأنه من البائع إعلام بعيبه ومن المشتري رضا به وأما إذا أخلف إلى ما هو أعلى كأن شرط ثوبتها فخرجت بكرا فلا خيار أيضا ولا أثر لفوات غرضه لنحو ضعف آلتها إذ العبرة في الأعلى وضده بالعرف لا بعيره ومن ثم قالوا لو شرط كونه خصيا فبان خلا تخير لأنه يدخل على الحرم ومرادهم الممسوح الذي يباح له النظر إليهن فاندفع تنظير البدر ابن شهبة فيسه ( وفي قول يبطل العقد في الدابة ) إذا شرط فيها ما ذكر لأنه مجهول ويرد بأنهم أعطوه حكم المعلوم على أنه تابع إذ القصد الوصف بذلك لا إدخاله في العقد لأنه داخل فيه عند الإطلاق ( ولو قال بعثكها وحملها ) أو بحملها أو مع حملها ( بطل في الأصح ) كما لو قال بعثكها ولبن ضرعها . والثاني يجوز لدخوله في العقد عند الإطلاق فلم يضر التنصيص عليه ويفارق البطلان الصحة فيما لو قال بعثك هذا الجدار وأسه أو بأسه أو مع أسه بدخوله في مسماه لفظا فلم يلزم على ذكره محذور والحمل ليس داخلا في مسمى البهيمة كذلك فيلزم من ذكره توزيع الثمن عليهما وهو مجهول وإعطاؤه حكم المعلوم إنما هو عند كونه تبعا لامقصودا وكالجدار وأسه الجبة وحشوها ( ولا يصح بيع الحمل وحده ) كما علم مما مر من بطلان بيع الملاقيح ، وإنما ذكره توطئة لقوله ( ولا ) بيع ( الحامل دونه ) لأنه لا يجوز إفراده بالعقد لتعذر استثنائه لأنه كعضو منها ، وما أورده البدر ابن شهبة على مفهومه من أنه

( قوله لأنه لا يجوز إفراده

بالعقد الخ ) عبارة الجلال

الحلي لأنه لا يجوز إفراده

بالعقد فلا يجوز استثنائه

موجبا لذلك كما يعلم مما يأتي في باب خيار النكاح ثم رأيت شيخنا أفتى في بيع بذر على أنه بذر قثاء فزرعه المشتري فأورق ولم يثمر بأنه لا يتخير وإن أورق غير ورق القثاء فله الأرش وقوله لا يمكن العلم بدونه أي فلو بذر قليلا منه ليختبره فلم يثبت امتنع عليه الرد قهرا ( قوله وله الخيار ) قال حجج فوراه قال سم عليه لو شرط كونها حاملا فتبين أنها كانت عند العقد غير حامل لكن حملت قبل القبض فهل يستقط الخيار كما لو درّ اللبن على الحيد الذي أشعرت به التصرية بجماع حصول المقصود فيه نظروا لا بعد السقوط اهـ وقد يقال بل الأقرب عدم سقوط الخيار لأن تأخير الحمل قد ينقص الرغبة في الحامل بتأخير الوضع فيفوت غرض المشتري ولا كذلك المصرة فإنه حيث درّ اللبن على الوجه الذي أشعرت به التصرية حصل به غرض المشتري وقياس ما في المصرة أن العبد لو تعلم الكتابة بعد العقد الصحة للعلة المذكورة وقوله لكن حملت قبل القبض مفهومه الضرر قبل القبض وقد يتوقف فيه ويقال الأقرب التسوية بين ما قبل القبض وما بعده فاما أن يقال بالسقوط فيهما أو بعدمه فيهما ( قوله إن أخلف الشرط ) ومنه ما لو شرط كون العبد نصرانيا فتبين إسلامه فله الخيار ( قوله لأنه ) أي الخصي ( قوله بدخوله في مسماه لفظا الخ ) قضيته أن المراد بالأس طرفه النبات في الأرض وأنه لو باعه مع أسه الحامل له من الأرض لم يصح والأقرب الصحة لأن كلا منهما معاوم يقابل بجزء من الثمن ، ويعتبر عدم رؤية الأس لتعذر رؤيته حيث بيع مع الجدار فهو غير مقصود بالذات بالنسبة لجملة المبيع فليراجع ( قوله وحشوها ) أي أو بحشوها أو مع حشوها فيصح ولا يشترط رؤية شيء من الحشو وهذا بخلاف اللحف والفرش فلا بد من رؤية البعض من الباطن كما رجحه ابن قاضي شهبة وهو المعتمد ومثله المحجوزة وحشوها فيصح .

لو وكل مالك الحمل مالك الأم فباعهما دفعة فانه لا يصح لأنه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه ظاهر الفساد بأدنى تأمل (ولا) يصح بيع (الحامل بحر) أورقيق لغير مالك الأم إلحاقا للاستثناء الشرعي بالحسي وإنما صح بيع الدار المستأجرة لأن المنفعة ليست عينا مستثناة والحمل جزء متصل فلم يصح استثناءه وأيضا فالمنفعة يصح إيراد العقد عليها وحدها فصح استثناءها بخلاف الحمل (ولو باع حاملا مطلقا) من غير تعرض لدخول وعدمه (دخل الحمل في البيع) إن كان مالكهما متحدا وإلا بطل وشمل كلامه ما لو بيعت في حق المرتهن بغير اختيار مالكها أو خرج بعضه قبل البيع أو اشترى سمكة فوجد في بطنها أخرى ولو وضعت ثم باعها فولدت آخر عند المشتري لدون ستة أشهر من الأول فهو للمشتري لانفصاله في ملكه كما قاله الشيخان في المكنة وإن نقل عن النص أنه للبائع لأنهما حمل واحد إذ المدار في الاستتباع على حالة البيع وما انفصل لا استتباع فيه بخلاف ما اتصل فأعطى كل حكمه وقد علم أن هذه الصورة غير مستثناة من كلام المصنف ومن استثنائها فقد وهم .

### ( فصل )

في القسم الثاني من المنهيات التي لا يقتضي النهي فسادها كما قال  
(ومن المنهى عنه ما) أي ،

(قوله لو وكل مالك الحمل مالك الأم) أي كأن أوصى بحملها (قوله بأدنى تأمل) وكان وجه فسادها أن هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعثكها وحملها بطل في الأصح فتأمل اه سم على حجج (قوله أورقيق) أي أومغلظ اه حجج أي لأنه لا يقابل بمال فهو كالحر واعتمد الشهاب الرملي الصحة فيه اه كذا بهامش صحيح . أقول وهو ظاهر ويوافقه اقتصار الشارح في البطلان على ما لو كان الحمل حرا أورقيقا لغير مالك الأم وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشارح تبعا لوالده من الصحة بما يأتي في فريق الصفقة من أنه متى كان الحرام غير مقصود كالدم كان البيع في الحال صحيحا بجميع الثمن ويلغو ذكر غيره لتنزيله منزلة العدم حيث لم يكن مقصودا (قوله أخرج بعضه) أي الحمل (قوله قبل البيع) أي أومعه (قوله ثم باعها) أي بعد موت الولد المنفصل لحمة التفريق بين الأم وولدها حتى يميز أو باعها معا (قوله فهو للمشتري) معتمد (قوله غير مستثناة) أي لدخوله في بيعها عند الإطلاق .

### ( فصل )

في القسم الثاني من المنهيات

(قوله التي لا يقتضي النهي) الصواب أن يقول الذي لا يقتضي النهي فسادها ليكون وصفا للقسم الثاني لامطلق المنهيات فانها شاملة لما يقتضي النهي فسادها ولغيره فتأمل اه سم على حجج ويمكن الجواب بأن من بيانية ويجعل قوله التي الح صفة للقسم والتأنيث باعتبار أنه عبارة عن منهيات مخصوصة هي بعض مطلق المنهيات (قوله فسادها) صفة لازمة وإلا فقد علم ذلك مما مر .

(قوله ظاهر الفساد بأدنى تأمل) قال الشهاب سم وكان وجه فسادها أن هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعثكها وحملها بطل في الأصح فليتأمل اه (قوله أو اشترى سمكة الخ) في شمول كلام المصنف لهذه نظر ظاهر لأن السمكة التي ابتلعها ليست حملها ولا يتأتى في السمك حمل .

### [ فصل ]

في القسم الثاني من المنهيات



(قوله أى يبعه) هذا التفسير ظاهر على تفسير ما بالنوع أى نوع لا يبطل يبعه : أى البيع المترتب عليه كتلقى الركبان مثلا ولكن فيه تسميح بالنسبة للبيع على بيع الغير ونحوه إذ هذا النوع لا يصح إضافة بيع إليه كما لا يخفى .  
وأما على تفسيرها ببيع فلا يتأتى هذا التفسير والشهاب حج اقتصر في حل المتن على التفسير الأول ثم قدر له هذا المضاف وفيه التسميح الذى ذكرته . ثم قال بعد ذلك ويصح أن تكون ما واقعة على بيع فالفاعل مذكور اه وقوله فالفاعل مذكور فيه حذف مضاف أى مرجع الفاعل مذكور أو أن مراده بالفاعل الفاعل بالمعنى اللغوى (قوله وقد يكون احتراز به عن الداخل إلى وطنه) انظر ما معناه مع بقية كلام المصنف من قوله لبيعته الخ (قوله بأن يقدم غريب الخ) صريح هذا التفسير ان هذا حقيقة بيع الحاضر البادى شرعا وإن لم يقع بيع بالفعل وما فى حاشية الشيخ من جعله مجازا من إطلاق اسم المسبب على السبب نظريه إلى حقيقة اللغة .

نوع أو بيع يغير الأول (لا يبطل) بفتح ثم ضم كما نقل عن ضبطه : أى يبعه لدلالة السياق عليه ، ويصح أن يكون بضم فكسر كما نقل عن ضبطه أيضا أى يبطله النهى لفهمه من النهى ومن ثم أعاد عليه ضمير رجوعه ويصح على بعد الضم ثم الفتح (لرجوعه) أى النهى عنه (إلى معنى) خارج عن ذاته ولازمها غير أنه (يقترن به) نظير البيع بعد نداء الجمعة فإنه ليس لذاته ولا لازمها بل لحشية تفويتها (كبيع حاضر لباد) ذكرهما للغالب والحاضرة المدن والقرى والريف وهو أرض فيها زرع وخصب ، والبادية ما عدا ذلك (بأن يقدم غريب) أو غيره فهو مثال ، والمراد كل جالب . قال بعضهم : وقد يكون احتراز به عن الداخل إلى وطنه (بمتاع) وإن لم يكن مأكولا (نعم الحاجة إليه) أى

(قوله نوع) أى من البيوع (قوله أو بيع يغير) راجع لكل من قوله نوع وقوله بيع ومقصودها واحد (قوله ويصح أن يكون الخ) قدم المحلى هذا . وقال عميرة واعلم أن هذا الوجه الأول الذى سلكه الشارح أحسن من الثانى ومن ضم الياء وفتح الطاء من حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف بالبطلان ولا بعدمه وإنما يتصف بعدم الإبطال كتلقى الركبان وغيره مما يأتى فى الفصل (قوله ثم الفتح) هو وإن كان بعيدا لكنه مساو فى المعنى لضم الياء وكسر الطاء لأنه حيث بنى للفعول كان المعنى لا يبطله النهى فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه ، وعليه فليتأمل وجه البعد ولعله أن فيه ارتكاب خلاف الأصل بلا مقتضى له (قوله بعد نداء الجمعة) جعله نظيرا ولم يجعله من هذا القسم مع أنه منه لعله أنه أراد بالتهنيت التى ورد فيها نهى بخصوصها ، والمراد بالنداء النداء بين يدي الخطيب ، وعبارة المنهاج ثم وشرحه للشارح ، ويحرم على ذى الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع فى الأذان بين يدي الخطيب لقوله تعالى - إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة - الآية وقيس بالبيع نحوه من العقود وغيرها مما مر أى مما شأنه أن يشغل بجامع التفويت وتشييد الأذان بذلك لأنه الذى كان فى عهده صلى الله عليه وسلم كما مر فانصرف النداء فى الآية إليه اه (قوله تفويتها) أى الجمعة (قوله كبيع حاضر) فى تسمية ما ذكر بيعا تجوز فإن النهى عنه الإرشاد لالبيع لكنه سماه بيعا لكونه سببا له فهو مجاز بإطلاق اسم المسبب على السبب (قوله وهو) أى الريف (قوله وخصب) بكسر الخاء ، وعبارة المصباح الخصب وزان حمل : النماء والبركة وهو خلاف الجذب وهو اسم من أخصب المكان بالألف فهو مخصب وفى لغة خصب يخصب من باب تعب فهو خصب وأخصب الله الموضع إذا أنبت به العشب والكلأ (قوله ما عدا ذلك) أى المذكور ، وهو المدن والقرى والريف (قوله والمراد كل جالب) ويظهر أن بعض أهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فأخرجه لبيعه بسعر يومه فتعرض له من يفوضه له لبيعه له تدريجا بأعلى حرم أيضا للعلة الآتية انتهى حج وقد يفيد ذلك مفهوم قول الشارح . قال بعضهم ، وقد يكون الخ لكن كتب شيخنا العلامة الشوبرى بهامش حج المعتمد عند شيخنا عدم الحرمة لأن النفوس لها تشوف لما يقدم به بخلاف الحاضر (قوله احتراز به) أى الغريب (قوله نعم الحاجة إليه) أى تكثير وقد يشمل النقد خلافا لقول حج إن النقد مما لاتعم الحاجة إليه اه حلى ، وينبى أن يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة المذكورة فيها وأن مثل البيع الإجارة ، فلو أراد شخص أن يؤجر محلا حالا فأرشد شخص إلى تأخير الإجارة لوقت كذا كزمن النيل مثلا حرم ذلك لما فيه من إيداء المستأجر .

حاجة أهل البلد مثلا بأن يكون من شأنه ذلك وإن لم يظهر يبيعه سعة بالبلد لقلته أو عموم وجوده ورخص السعر أو كبر البلد (ليبيعه بسعر يومه فيقول) له (بلدى) مثلا (أتركه عندى لأبيعه) أو ليبيعه فلان مئى لك (على التدرج) أى شيئا فشيئا (بأغلى) من يبيعه حالا لخبر الصحيحين «لا يبيع حاضر لباد» زاد مسلم «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» والمعنى فى التدرج التضييق على الناس ، فإن التمس البادى منه بأن قال له ابتداء أتركه عندك لتبيعه بالتدرج أو اتفق عموم الحاجة إليه بأن لم يحتج إليه أصلا أو إلا نادرا أو عمت وقصد البدوى يبيعه بالتدرج فسأله الحضري أن يفوضه إليه أو قصد يبيعه بسعر يومه فقال له أتركه عندى لأبيعه ،

(قوله حاجة أهل البلد) قد يفهم منه أنه لو احتاجت إليه طائفة من البلد لاعتيادهم الانتفاع به دون غيرهم كان الحكم فيهم مثله فى احتياج عامة أهل البلد ، وهو ظاهر لما فيه من التضييق عليهم ، ثم لافرق فى ذلك بين كون الطائفة من المسلمين أو غيرهم ، ومفهومه أيضا أنه اذا لم يحتج إليه أهل البلد وإنما يحتاجه غيرهم كالودع المعروف عدم الحرمة (قوله مثلا) نبه به على أن البلد ليست بقيد وأن جميع أهل البلد ليس بقيد أيضا وسواء احتاجوه لأنفسهم أو دوابهم حالا أو مالا (قوله بسعر يومه) يظهر أنه تصوير ، فلو قدم ليبيعه بسعر ثلاثة أيام مثلا فقال له أتركه لأبيعه لك بسعر أربعة أيام مثلا حرم عليه ذلك للمعنى الآتى فيه ويحتمل التقييد بمادل عليه ظاهر كلامهم أن يريد يبيعه بسعر الوقت الحاضر فسأله تأخير عنه ويوجه بأنه لا يتحقق التضييق إلا حينئذ لأن النفوس إنما تشوف للشيء فى أول أمره اه حج ، والأقرب الأول لظهور العلة فيه (قوله أو ليبيعه فلان مئى) أى أو بنظرى فيما يظهر ويحتمل خلافه اه حج والظاهر أن التعبير بهما جرى على الغالب حتى لو قال أتركه ليبيعه لك فلان فقط كان الحكم كذلك (قوله لك) أى لأجلك (قوله شيئا فشيئا) أى فهو كالصاعد فى درج شيخنا اه سم على منهج (قوله بأغلى) لم يتعرض حج ولا شيخ الاسلام لكونه قيدا معتبرا أم لا ، والظاهر الأول كما يصرح به قول الشارح بعد أو قصد يبيعه بسعر يومه فقال له الخ وذلك لأنه إذا سأله الحضري أن يفوض له يبيعه بسعر يومه على التدرج لم يحمله ذلك على موافقته فلا يكون سببا للتضييق بخلاف ما إذا سأله أن يبيعه بأغلى فالزيادة ربما حملته على الموافقة فيؤدى إلى التضييق وكتب سم على حج قوله بأغلى قضية العلة ما حاصله أنه تصوير والأقرب ما قلناه (قوله لا يبيع حاضر) يصح عربية قراءته بالرفع والجزم لكن قال بعضهم إن الرواية بالجزم ويوافقه الرسم (قوله زاد مسلم) وزاد بعضهم فى غفلاتهم . قال النووي : ولم تر فى كتب الحديث (قوله يرزق) هو بالرفع على الاستئناف ويمنع الكسر فساد المعنى لأن التقدير عليه إن تدعوا يرزق الله الخ ، ومفهومه إن لم تدعوا لا يرزق وكل غير صحيح لأن رزق الله الناس غير متوقف على أمر ، وهذا كله حيث لم تعلم الرواية ، وأما إذا علمت فتعين ويكون معناها على الجزم إن تدعوا يرزقهم الله من تلك الجهة وإن منعموهم جاز أن يرزقهم الله من تلك الجهة وأن يرزقهم من غيرها (قوله إلا نادرا) انظر ما معنى الندرة هل هو باعتبار أفراد الناس أو باعتبار الأوقات كأن نعم الحاجة إليه فى وقت دون وقت أو غير ذلك ، ولعل الأقرب الثانى فإنه لو كان فى البلد طائفة يحتاجون إليه فى أكثر الأوقات وأكثر أهلها فى غنية عنه كان مما تعم الحاجة إليه .

(قوله مع أنه إغانة على معصية) لعله سقط قبله لفظ دون هذا أو نحو ذلك وإلا فالمعنى المذكورة لاتناسب الحرمة (قوله لخبير لاتلقوا الركبان) لوجه له كرهذا هنا وإنما محله عند الخبر الذي ساقه بعد ذلك عند قول المصنف ومعرفتهم بالسعر وإلا فما هنا ليس فيه تلقى (قوله خلافا لمن غفل عنه فأورده عليه) قال الشهاب حج عقب هذا نظرا لما يخصها لأنه إطلاق لها على بعض ماصدقاتها وهو قوله يحملون متاعا أه أي ففيه شبه استخدام حيث أراد بلفظ الطائفة معنى هو المعنى الشامل للواحد ثم أعاد الضمير عليها بالمعنى الأخص الغير الشامل للواحد فاندفع قول الشهاب سم قوله نظرا لما لا يخصها الخ فيه ما لا يخفى فإن جمع ضمير الطائفة دليل واضح على أنه أراد بها الجماعة فيكون ساكتا عن حكم الواحد والاثنين ولا معنى للتخصيص إلا هذا فليتأمل اهـ .

كذلك لم يحرم لأنه لم يضر بالناس ولا سبيل إلى منع المالك منه لما فيه من الإضرار به ، ولهذا اختص الإثم بالحضري كما نقله في زيادة الروضة عن القفال وأقره وإنما حرم على المرأة الحلال تمكين المحرم من الوطء مع أنه إغانة على معصية فكان القياس أن يكون هنا مثله ، لأن المعصية إنما هي في الإرشاد إلى التأخير فقط وقد انقضت لا الإرشاد مع البيع الذي هو الإيجاب الصادر منه . وأما البيع فلا تضيق فيه لاسيما إذا صمم المالك على ما أشار به حتى لو لم يباشره المشير عليه بآشره غيره بخلاف تمكين المرأة الحلال المحرم من الوطء فإن المعصية بنفس الوطء ، ولو استشاره البدوي فيما فيه حظه وجب عليه إرشاده لما فيه من النصيحة على أوجه الوجهين . وقال الأذري إنه الأشبه وكلام أصل الروضة يميل إليه . وثانيهما لا توسيعا على الناس ومعناه أنه يسكت لأنه يخبر بخلاف نصيحته ولو قدم البادي يريد الشراء فتعرض له حاضر يريد أن يشتري له رخيصة وهو المسمى بالسمسار فهل يحرم عليه كما في البيع فيه تردد . واختار البخاري المنع أي التحريم كما فسره به الراوي وتفسيره يرجع إليه وبحث الأذري الجزم بالإثم كالبيع وهو المعتمد ويظهر تقييده أخذًا مما مر بأن يكون الثمن مما تم الحاجة إليه (وتلقى الركبان) جمع راكب وهو للأغلب ، والمراد مطلق القادم ولو واحدا ماشيا للشراء منهم (بأن) يخرج حاجة فيصادفهم فيشتري منهم ولو لم يكن قاصدا للتلقى على الأصح لخبر « لاتلقوا الركبان للبيع » رواه الشيخان أو بأن (يتلقى طائفة) وهي تشمل الواحد خلافا لمن غفل عنه فأورده عليه (يحملون متاعا) وإن ندرت الحاجة إليه (إلى البلد) يعني إلى المحل الذي خرج منه المتلقى أو إلى غيره ،

(قوله كذلك) أي بسعر يومه ولو على التسريح (قوله لم يضر) بضم الياء من أضر (قوله بالحضري) أي دون صاحب المتاع (قوله بنفس الوطء) قد يقال قياس ذلك أنه لو تباع شافى ومالكي بالمعاطاة ثم المالكى لإعائته الشافى على المعصية لأن المعاطاة عند الشافى عقد فاسد فهو حرام لكن نقل عن المالكية عدم إثم المالكى فراجع اه سم على حج (قوله وجب عليه إرشاده) معتمد (قوله وثانيهما لا) أي لا يجب وقضيته الإباحة وقد يفهم من كلام عميرة حيث قال وقال ابن الوكيل لا يرشده توسيعا على الناس امتناعه وهو الظاهر (قوله ومعناه) أي الثاني (قوله وبحث الأذري) هو موافق لما اختاره البخاري فعلمه بحثه لعدم اطلاعه على ما قاله البخاري (قوله وهو المعتمد) أي فإن التمس القادم من ذلك الشخص أن يشتري له لم يحرم كما لو التمس القادم للبيع من غيره أن يبيع له على التسريح مراه سم على منهج (قوله والمراد مطلق القادم) بيان لحكمة قوله وهو للأغلب (قوله بأن يخرج) منه يعلم أن قوله وهو للأغلب راجع للتلقى (قوله يحملون) علامة الجمع فيه وفيما بعده تصرح بأن المراد من طائفة الجمع لا الواحد . وقد يقال أعاد الضمير على بعض مدلول الطائفة ، هذا ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا أن بعض العربان يتقدم إلى مصر ويريد شراء شيء من الغلة فيمنعهم حكام مصر من الدخول والشراء خوفا من التضيق على الناس وارتفاع الأسعار فهل يجوز الخروج إليهم والبيع عليهم ، وهل يجوز لهم أيضا الشراء من المارئين عليهم قبل قدومهم إلى مصر لأنهم لا يعرفون سعر مصر فتتقى العلة فيهم أم لا فيه نظر . والجواب عنه أن الظاهر الجواز فيهما لاتقاء العلة فيهم إذ الغالب على من يقدم أنه يعرف سعر البلد وأن العرب إذا أرادوا الشراء يأخذون بأكثر من سعره في البلد لاحتياجهم إليه . نعم إن منع الحاكم من البيع عليهم حرم لمخالفة الحاكم وليس ذلك من التلقى الذي الكلام فيه .



( فيشترية ) منهم بغير طلبهم ( قبل قدومهم ) البلد مثلا ( ومعرفة السعير ) فيعصى بالشراء ويصح الخبر « لاتلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار » والمعنى فيه احتمال غبنهم سواء أخبر كاذبا أو لم يخبر على الأصح وأفهم كلامه عدم الإثم وانتفاء الخيار بتلقيهم في البلد قبل الدخول للسوق وان غبنهم وقد صرحوا بالثاني ويقاس به الأول ووجهه تقصيرهم حينئذ ، وما اختاره جمع منهم ابن المنذر من الحرمة يمكن حمله على ما قبل تمكنهم من معرفة السعير فلا ينافي ما قبله ، ولا خيار أيضا فيما لو عرفوا سعر البلد المقصود ولو أخبره إن صدقوه فيه فاشترى منهم به أو بدونه ولو قبل قدومهم لاتنفاء الغبن ، ولا فيما إذا اشترى منهم بطلبهم ولو غبنهم ، وفيما لو لم يعرفوا السعير ولكن اشترى به أو بأكثر لا خيار لاتنفاء المعنى السابق ، ويؤخذ من كلامهم عدم الإثم وهو ظاهر إذ لا تغير ( ولهم الخيار ) فورا ( إذا عرفوا الغبن ) ولو قبل قدومهم للخبر المار ولو لم يعرفوا الغبن حتى رخص السعير وعاد إلى ما باعوا به ففي ثبوت الخيار وجهان أوجهما عدمه كما في زوال عيب المبيع وإن قيل بالفرق بينهما ، وظاهر عبارته أن ثبوته لم يغير متوقف على وصولهم البلد وما اقتضاه صنيع الروضة من توقفه عليه وهو ظاهر الخبر جرى على الغالب ولو تلقاهم للبيع عليهم كان ،

( قوله وهو ظاهر الخبر )  
لم يتقدم له خبر ظاهره  
ما ذكره وهو تابع في  
هذا للشهاب حج لكن  
ذاك قدم عند قول المصنف  
ومعرفة السعير بالسعير قوله  
للهي الصحيح عن ثمانية  
للبيع مع إثبات الخيار  
لهم إذا أتوا السوق اه  
ومراده بذلك خبر  
الشيخين « لاتلقوا  
الركبان للبيع » زاد مسلم  
« فإذا أتى سيده السوق  
فهو بالخيار » .

( قوله فيشترية منهم ) أى ولو بصورة استفهام عنه ( قوله قبل قدومهم ) صادق بما إذا لم يريدوا دخول البلد بل اجتازوا بها فيحرم الشراء منهم في حال جوازهم وهو أحد احتمالين اعتمده مر قال وكذا يحرم على من قصد بلدا ببضاعة فلق في طريقه إليها ركبا قاصدين البلد التي خرج منها للبيع فيها أن يشترى منهم اه سم على منهج ( قوله ومعرفة السعير ) مثله في الحرمة شراء بعض الجالبين من بعض قبل دخولهم البلد حج وعبارته وشمل ذلك تعبير غيره بالشراء من الجالب بل يشمل شراء بعض الجالبين من بعض اه أقول : ولو قيل بعدم الحرمة في هذه الصورة لم يكن بعيدا سيما إذا كان المشتري أو البائع محتاجا إلى ذلك ثم المراد بالسعير السعير الغالب في محل المقصود للمسافرين وإن اختلف السعير في أسواق البلد المقصودة ( قوله فيعصى بالشراء ) أفهم أنهم لو لم يجيبوه للبيع لا يعصى وهو ظاهر ( قوله والمعنى فيه ) التعليل به يقتضى حرمة الشراء وإن كان بسعر البلد لكن سيأتي أن الراجح خلافه ( قوله قبل الدخول للسوق ) أى وتمكنهم من معرفة السعير وقد صرحوا بالثاني وهو مالو غبنهم والأول وهو مالو لم يغبنهم وهما مستفادان من قوله وإن غبنهم فإن تقديره سواء لم يغبنهم أو غبنهم ، ويحتمل أن مراده بالثاني قول انتفاء الخيار والأول عدم الإثم وهو الأقرب ( قوله ووجهه تقصيرهم ) قضيته أنه لو اشترى منهم قبل التمكن من معرفة السعير حرم وثبت الخيار وبذلك صرح والد الشارح في حواشى شرح الروض كما لو اشترى قبل قدومهم البلد لكن نقل سم في حواشى المنهج عن مر أنه قرر في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار وقد يوافقه ما حمل عليه كلام ابن المنذر الآتي حيث لم يذكر الخيار اه والأقرب ثبوت الخيار لعدم تقصيرهم فأشبه مالواشترى منهم قبل دخولهم البلد ( قوله عدمه ) أى عدم ثبوته ( قوله وإن قيل ) ممن قال به شيخ الإسلام في شرح منهجه ( قوله وهو ظاهر الخبر ) حيث ذكر فيه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار .

كالشراء منهم على أصح الوجهين خلافا للأذرى ومن تبعه ، ولو ادعى جهله بالخيار أو كونه على الفور وهو ممن يخفى عليه صدق وعذر . قال التاضى أبو الطيب لو تمكن من الوقوف على الثمن واشتغل بغيره فكعالمه بالغبن فيبطل خياره بتأخير الفسخ (والسوم على سوم غيره) ولو ذميا لخير « لايسوم الرجل على سوم أخيه » وهو خبر بمعنى النهى والمعنى فيه الإيذاء وذكر الرجل والأخ للغالب فى الأول وللعطف والرأفة عليه فى الثانى فغيرهما مثلهما فى ذلك (وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) يتصرح بهما بالتوافق على شىء معين وإن كان أنقص من قيمته ولم يقع عقد كقوله لمريد شراء شىء بكذا لا تأخذه وأنا أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو أقل منه أو مثله بأقل أو يقول لما لك استرده لأشتره منك بأكثر أو يعرض على مريد الشراء أو غيره بحضرة مثل السلعة بأنقص أو أجود منها بمثل الثمن والأوجه أن محل هذا فى عرض عين تغنى عن المبيع عادة لمسابتها له فى الغرض المتصودة لأجله وأنه لو قامت قرينة ظاهرة على عدم ردها لأحرمة بخلاف ما لو اتفق ذلك أو كان يطاق به رغبة فى الزيادة فتجاوز الزيادة فيه ،

(قوله كالشراء منهم) أقول: لعل شرطه أن يبيعهم بأز يد من سعر البلد على قياس أنه يشترط فى حرمة التلقى للشراء أن لا يشتري بسعر البلد أو أزيد فتأمل اه سم على منهج ومعلوم أن المواضع التى جرت عادة ملاقى الحجاج بالنزول فيها كالعقبة مثلا تعد بدا للقادمين فتحرم مجاوزتها وتلقى الحجاج للبيع عليهم أو الشراء منهم قبل وصولهم لما اعتيد النزول فيه ومحل الحرمة فى ذلك كما علم مما مر حيث لم يطلب القادم الشراء من أصحاب البضاعة (قوله والسوم) هو بالجر عطف على قوله كبيع حاضر الخ وسماه يباعا لكونه وسيلة له (قوله ولو ذميا) مثله المعاهد والمؤمن وخرج به الحر بنى والمرتب فلا يحرم ومثلهما الزانى المحصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد أمر الامام ويحتمل أن يقال بالحرمة لأن لهما احتراماً فى الجملة (قوله وهو خبر) أى فلا يقال السوم على السوم يقع من الناس كثيرا وعليه فيلزم الخلف فى كلامه (قوله فى الثانى) أى أخيه (قوله بعد استقرار الثمن) وقع السؤال فى الدرس عما يقع كثيرا بأسواق مصر من أن مريد البيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع اليه ويقول له استقر سعر متاعك على كذا فيأذن له فى البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شرواه بذلك السعر أو بأزيد أم لا فيه نظر . والجواب عنه بأن الظاهر الثانى لأنه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يبعد عدم التحريم وإن عينه لأن مثل ذلك ليس نصريحا بالموافقة على البيع لعدم مخاطبة من البائع والواسطة للمشتري (قوله ولم يقع عقد) الأولى إسقاط هذه لأنه مع وجود العقد لا يكون من السوم على السوم (قوله لأشتره منك بأكثر) مثله بل ما يحمل على الاسترداد كنقد آخر كما هو ظاهر سم على منهج . أقول : وشمل ما لو أشار له بما يحمله على ذلك وهو ظاهر لوجود العلة وكذا يقال فى جميع ما يأتى وعليه فالإشارة هنا ولومن الناطق كاللفظ ولا يشكل ذلك بتصريحهم بأن إشارة الناطق لغو لإفهام استثنى لأن ذلك بالإشارة بالعقد أو الحل بمعنى أنه لا يصح بها بيع ولا شراء ولا يقع بها طلاق ولا عتق وما هنا ليس من ذلك قال الحللى ولو باع أو اشتري صح اه وظاهره الصحة مع الحرمة وبوجه بوجود العلة فيه وهى الإيذاء (قوله أن محل هذا) أى تحريم العرض (قوله ما لو اتفق ذلك) أى الاستقرار (قوله فتجاوز الزيادة) أى والحال أنه يريد الشراء كما هو ظاهر والإحرمت الزيادة لأنها من النجس الآتى بل يحرم على من لم يرد الشراء أخذ المتاع الذى يطاق به لمجرد التفرج عليه لأن

لا يقصد إضرار أحد لكن يكره فيما لو عرض له بالإجابة (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) أى البيع بأن يكون في زمن خيار مجلس أو شرط لتمكنه من الفسخ . أما بعد لزومه فلامعنى له وإن تمكن من الإقالة بتخويف أو محاباة فيما يظهر خلافا للجورجى . نعم لو اطلع بعد اللزوم على عيب ولم يكن التأخير مضرا كأن كان في ليل فالمنتهج كما قاله الأسنوى التحريم لما ذكر (بأن يأمر المشتري) وإن كان مغبونا ، والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع (بالفسخ لبيعه مثله) أو خيرا منه بمثل الثمن أو أقل أو يعرضه عليه بذلك وإن لم يأمره بل قال الماوردى يحرم طلب السلعة من المشتري بأكثر والبائع حاضر قبل اللزوم أى لأدائه إلى الفسخ أو الندم (والشراء على الشراء بأن يأمر البائع) قبل اللزوم (بالفسخ ليشتره) بأكثر من ثمنه لعموم خبر الصحيحين « لا يبيع بعضكم على بيع بعض » زاد النسائي « حتى يبتاع أو يذر » وفي معناه الشراء على الشراء ، والمعنى فيهما الإيذاء « ومحل ما نقرر ما لم يأذن من ياحقه الضرر ، فإن أذن جاز لأن الحق له ، ولا فرق في حرمة ما ذكر بين أن يكون المبيع بلغ قيمته ،

صاحبه إنما يأذن عادة في قلبه لمريد الشراء ويدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تلف في يد غيره كان طريقا في الضمان لأنه غاصب بوضع يده عليه فليتنبه له فانه يقع كثيرا (قوله لا يقصد إضرار) قضيته أنه لو زاد على نية أخذها للغرض بل لإضرار غيره حرم فليتنامل ، ومع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطالب بتلك الزيادة . أما لو زاد لاعلى نية الأخذ بل لمجرد إضرار الغير فهو من التجش الآتى (قوله أما بعد لزومه فلا معنى له) ومثل ذلك الإجارة بعد عقدها فلا حرمة لعدم ثبوت الخيار فيها ولو إجارة دمة على المعتمد . وأما العارية فينبغي عدم حرمة طلبها من المعير سواء بعد عقدها أو قبله لأنه ليس ثم ما يحتمل على حمله على الرجوع فيها بعد العقد ولا على الامتناع منها قبله إلا مجرد السؤال وقد لا يجيبه إليه . نعم لو جرت العادة بأن المستعير الثاني يرد مع العارية شيئا هدية أو كان بينه وبين المالك مودة مثلا تحمله على الرجوع احتمل الحرمة (قوله والنصيحة الواجبة الخ) ولا يعارض هذا ما مر من قوله صلى الله عليه وسلم « دعوا الناس » لإمكان حمله على النهى عن بيع الحاضر للبادى دون هذا (قوله بمثل الثمن أو أقل) إن كان نشرا غير مرتب فواضح وكذا إن رجع الثاني لكل منهما وهو أقل وإلا فشكل مخالف لعبارتهم اه سم على حجج أى لاقتضائه أنه إذا قال له افسخ لأبيعك مثله بمثل الثمن يحرم ، ولا وجه له ، ولا نظر إلى أنه قد يكون له غرض كتخلصه من يمين أو لرفق به لكونه صديقه مثلا لأن مثل هذا ليس مما يترتب على الزيادة في الثمن أو عدمه ، ومفهومه أنه لو قال بأكثر لا يحرم وأعله غير مراد بل المدار على ما يحتمل على الرد (قوله أو يعرضه عليه) مثله ما لو أخرج متاعا من جنس ما يريد شراءه وقلبه على وجه يفهم منه المشتري أن هذا خير مما يريد شراءه (قوله حتى يبتاع) أى يختار لزوم العقد (قوله أو يذر) أى يترك (قوله فإن أذن الخ) عبارة شرح الروض إلا إن أذن له البائع في الأول والمشتري في الثاني . هذا إن كان الآذن مالكا فإن كان واليا أو وصيا أو وكلا أو نحوه فلا عبرة بأذنه إن كان فيه ضرر على المالك ذكره الأذرعى اه المقصود نقله اه سم (قوله فإن أذن جاز) ولولم يأذن ولكنه عقد على مقتضى الزيادة صح العقد كما قاله بعضهم وقضيته الإثم بالعقد لمافيه من الإيذاء وهو ظاهر إن ظن أن صاحب السلعة يتركها للأول إذا لم يشترها من دفع له الزيادة فلو علم من حال المالك أنه لا يسمح للمشتري الأول بما وقع الاتفاق عليه احتمل أن يقال بجواز العقد لأنه وإن تركه لا يصل للمشتري الأول بما توافقا عليه .



أو نقص عنها على الأصح . نعم تعريف المغبون بغبنه لا محذور فيه لأنه من النصيحة الواجبة ، وموضع الجواز مع الإذن إذا دلت الحال على الرضا باطنا ، فإن دلت على عدمه وإنما أذن ضجرا وحنقا فلا قاله الأذرعى ، والأوجه كما أفاده الشيخ عدم اشتراط تحقق ما وعد به من الشراء للتحريم لوجود الإيذاء بكل تقدير خلافا لابن النقيب في اشتراطه ذلك ، وعلم مما قررناه أن الأمر في كلام المصنف ليس بشرط وإنما هو تصريح ( والنجش بأن يزيد في الثمن ) لسلعة معرضة للبيع ( لا لرغبة ) في شرائها ( بل ليخدع غيره ) مثال لا قيد لأنه لو زاد لنفع البائع ولم يقصد خديعة غيره كان الحكم كذلك ، ولا فرق بين باوع السلعة قيمتها أولا وكونها ليطيم أو غيره فيما يظهر خلافا لما في الكفاية في الشق الأول وإن ارتضاه الشارح لما في ذلك من إيذاء المشتري ولعموم النهي ، والمعتمد اختصاص الإثم بالعالم بالحرمة في هذا كبقية المناهي ، سواء أكان ذلك بعموم أو خصوص وقد قال الشافعي رضي الله عنه في اختلاف الحديث : من نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالما بنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي نسخة للروض لم يشرح عليها شارحه والتحريم في جميع المناهي شرطه العلم حتى النجش ، ويعلم مما قررناه أنه لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم النجش ونحوه ، وقد أشار السبكي إلى أن من لم يعلم الحرمة لا إثم عليه عند الله وأما بالنسبة للحكم الظاهر للقضاة ، فما اشتهر تحريمه لا يحتاج إلى اعتراف متعاطيه بالعلم ، بخلاف الخفي ، وظاهره أنه لا إثم عليه عند الله تعالى وإن قصر في التعلم ، والظاهر أنه غير مراد ،

( قوله ويعلم مما قررناه )  
أى من قوله سواء أكان  
ذلك بعموم أم خصوص  
إذ هو تعميم في قوله بالعالم  
أى فمن هو بين أظهر  
المسلمين وإن لم يعلم الحرمة  
من خصوص كونه نجشا  
فهو يعاملها من عموم كونه  
إيذاء .

فرع — هل يجوز فتح باب السلع أم لا فيه نظر ، والأقرب الجواز للعارف بذلك ، وينبغي أن له أن ينقص شيئا عن قيمتها لتنتهي إليه الرغبات ( قوله أو نقص عنها ) ولا بين كونه ليطيم أو غيره ( قوله لا محذور فيه ) بل قضية التعليل وجوبه وإن نشأ الغبن من مجرد تقصير المغبون لعدم بحثه ، ويوافقه في هذه القضية قوله السابق والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف الخ لكن قال حج نعم تعريف المغبون بغبنه لا محذور فيه لأنه من النصيحة الواجبة ويظهر أن محله في غبن نشأ عن غش لإثمه حينئذ فلم يبال باضراره بخلاف ما إذا نشأ لأعن تقصير لأن الفسخ ضرر عليه والضرر لا يزال بالضرر اه والأقرب ما اقتضاه كلام الشارح من عدم اعتبار هذا القيد ( قوله وحنقا ) عطف تفسير ( قوله للتحريم ) متعلق باشتراط أى لا يشترط للتحريم تحقق ما ذكر ( قوله وعلم مما قررناه ) أى في قوله أو يعرضه عليه بذلك الخ ( قوله والنجش ) فعلة نجش كنصر مختار ، وفي شرح مسلم للنووي وأما النجش فبنون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة ، وأصل النجش الاستثارة ، ومنه نجشت الصيد أنجش به بضم الجيم إذا استترته . سمي الناجش في البيع ناجشا لأنه يثير الرغبة فيها : أى السلعة ويرفع الثمن . قال ابن قتيبة وأصل النجش الختل وهو الخداع ، ومنه قيل للصائد ناجش لأنه يختل الصيد ويختال له « وكل من استثار شيئا فهو ناجش » ، وقال المروى . قال أبو بكر : النجش أصله الاطراء والمدح ، وعلى هذا معنى الحديث « لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة » ، والصحيح الأول ( قوله والنجش ) فعلة نجش كنصر ( قوله سواء أكان ذلك بعموم ) أى كالإيذاء أم خصوص كالنهي المتعلق به عينا ( قوله في اختلاف الحديث ) اسم كتاب ( قوله ويعلم مما قررناه ) أى في قوله سواء أكان ذلك بعموم أم خصوص ( قوله حق النجش الخ ) بالرفع أى حكمه كذلك ويجوز جره عطفا على جميع ( قوله أنه لا أثر ) أى في دفع الإثم ( قوله والظاهر أنه غير مراد ) أى بل متى قصر في التعلم حرم وقد يقال إنما يحرم التقصير في عدم التعلم دون

ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالنجش قاله السبكي ( والأصح أنه لا خيار )  
 للمشتري لتفريطه بعدم مراجعة أهل الخبرة وتأمله . والثاني له الخيار للتدليس كالتصرية  
 ومحل الخلاف عند مواطاة البائع للناجش وإلا فلا خيار جزما ويجرى الوجهان فيما لو قال البائع  
 أعطيت في هذه السلعة كذا فبان خلافه وكذا لو أخبره عارف بأن هذا عقيق أو فيروزج  
 بمواطاة فاشتراه فبان خلافه ويفارق التصرية بأنها تغير في ذات المبيع وهذا خارج عنه  
 ( وبيع ) نحو ( الرطب والعنب ) والتمر والزبيب ( لعاصر الخمر ) والنبذ أي لمن يظن منه  
 عصره خمر أو مسكرا كما دل عليه ربط الحرمة التي أفادها العطف بوصف عصره للخمر فلا  
 اعتراض عليه خلافا لمن زعمه واختصاص الخمر بما عصر من العنب غير مناف لعبارته هذه خلافا  
 لمن زعمه أيضا إذ عصره للخمر قرينة على عصره للنبذ الصادق بالمتخذ من الرطب فذكره فيه  
 للقرينة لأنه لا لأنه يسمى خمر على أنه قد يسماه مجازا شائعا أو تغليا ودليل ذلك لعنه صلى الله عليه وسلم  
 في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها الحديث الدال على حرمة كل تسبب في معصية وإعانة عليها  
 ومن نسب للأكثرين الحل هنا أي مع الكراهة محمول على مالهو شك في عصره له ومثل ذلك كل  
 تصرف يفضي إلى معصية ،

تعاطى العقد الفاسد ونحوه حيث لم يعلم حرمة إلا أن مقتضى ما قدمه في أول الباب من حرمة  
 تعاطى العقد الفاسد من الجاهل المقصر خلافا ( قوله ليرغب فيها بالكذب ) قضيته أنه لو كان  
 صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر لأن المدح بمجردده لا يحمل المالك على الامتناع من البيع  
 بما دفع فيها أولا بخلاف الزيادة لأن المالك إذا علم بها يمتنع في العادة من البيع بما دفعه أولا ( قوله  
 فيما لو قال البائع أعطيت ) ومثله الاخبار بما اشترى به كاذبا حيث لم يبيع مرا بحة . أما إذا باعه مرا بحة  
 وثبت كذبه فإنه ثبت للمشتري الخيار ( قوله فبان خلافه ) وصورة المسئلة أن يقول بعثك هذا مقتصرا  
 عليه أما لو قال بعثك هذا العقيق أو الفير وزج فبان خلافه لم يصح العتد لأنه حيث سمي جنسا  
 فبان خلافه فسد بخلاف مالهو سمي نوعا وتبين من غيره فإن البيع صحيح ويثبت الخيار وعبارة  
 سم على حج قبيل الفصل اعتراضا على حج في قوله لو اشترى بذرقاء فأورق غيره من أنه  
 يلزمه أرش النقص نصها قضيته صحة البيع وفيه نظر لأنه لو باع ثوبا على أنه قطن فبان كتنا  
 بطل البيع كما صرح به الشيخ أبو حامد وجزم به العباب وغيره لاختلاف الجنس ، وقياس ذلك  
 البطلان فيما نحن فيه لأنه إذا أورق غير ورق القاء فقد بان غير قاء فقد بان غير جنس المبيع .  
 وسئل شيخنا الرملي عما لو بيع برد على أن حواشيه حرير فبان غير هل يبطل البيع كما في مسئلة  
 الشيخ أبي حامد فأجاب بصحة البيع ورفق بأن الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع لا كله  
 كما في مسئلة الشيخ أبي حامد اه ( قوله لعاصر الخمر ) أي ولو كافرا حرمة ذلك عليه وإن كنا  
 لا نتعرض له بشرطه وهل يحرم بيع الزبيب لحنى يتخذ مسكرا كما هو قضية إطلاق العبارة أولا  
 لأنه يعتقد حل النبذ بشرطه فيه نظر ويتجه الأول نظرا للاعتقاد البائع اه سم على حج ( قوله  
 ربط الحرمة ) أي لأن ذلك الربط يشعر بأن علة الحرمة العصر لأن تعليق الحكم بالمشق يدل  
 على علية مبدأ الاشتقاق فلا يقال إن كلامه صادق مع عدم العلم بأنه يعصر خمر بل مع العلم  
 بأنه لا يعصر خمر اه سم على حج ( قوله عصره للخمر ) أي إقدامه على عصر العنب لاتخاذ  
 خمر قرينة على عصره الخ ( قوله الحديث ) ولفظه على ما في عميرة « لعن الله الخمره وشاربها  
 وساقها وبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها » اه .

( قوله وهذا خارج عنه )  
 يعني النجش ( قوله إذ  
 عصره ) أي العاصر ( قوله  
 فذكره ) أي العاصر .

كبيع أمرد من عرف بالفجور وأمة ممن يتخذها لغناء محرم وخشب لمن يتخذها آلة لهو وثوب حرير للبس رجل بلانحو ضرورة وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق ، ومثل ذلك إطعام مسلم مكلف كافرا مكلفا في نهار رمضان ، وكذا بيعه طعاما علم أو ظن أنه يأكله نهارا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن كلاً من ذلك تسبب في المعصية وإعانة عليها بناء على تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الراجح والفرق بين ما ذكر وإذنه له في دخول المسجد أنه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه أخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمة المسجد ولهذا كان له أن يدخله ويمكث فيه لأنه صلى الله عليه وسلم قدم عليه وقد قيس فأنزلهم في المسجد قبل إسلامهم ولا شك أن فيهم الجنب. لا يقال هو في هذه الصور عاجز عن التسليم شرعا فلم صح البيع. لأننا نمنع ذلك بأن العجز عنه ليس بوصف لازم في البيع بل في البائع خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه وبه فارق البطلان الآتي في التفريق والسابق في بيع السلاح للحربي لأنه لو وصف في ذات المبيع موجود حالة البيع ولا يشكل عليه صحة بيع السلاح لقاطع الطريق مع وجود ذلك فيه لأن الفرق بينهما واضح وهو أن وصف الحرابة يقتضي لتقويتهم علينا به موجود حال البيع بخلاف وصف قطعه الطريق فإنه أمر مترقب ولا عبرة بما مضى منه وبما تقرر اندفع ما للسبكي وغيره هنا وأفتى ابن الصلاح وأقره فيمن حملت أمتها على فساد ،

(قوله كبيع أمرد) ومنه بيع الدابة لمن يكلفها فوق طاقتها (قوله لغناء محرم) بالكسر والمداه مختار (قوله ومثل ذلك) أي ومثل ذلك بيع الورق المشتعل على نحو اسم الله تعالى لمن يتخذها كاغدا للدراهم أو يجعله في الأقباع ونحو ذلك مما فيه امتهان مر والحرمة ثابتة وإن كان المبيع لنحو صبي ولم يوجد من يرغب فيه بذلك غير المتخذ المذكور مر اه سم على منهج (قوله والفرق بين ما ذكر وإذنه) أي حيث كان ثم حاجة يتوقف قضاؤها على دخول المسجد (قوله أنه) أي الكافر (قوله وجوب الصوم) يؤخذ من هذا الفرق عدم حرمة بيع العنب للكافر وإن علم اتخذه خمرا لعدم اعتقاده حرمة وقد مناه عن سم على حج خلافة فتاؤه على أنه قد يشكل على الفرق بما ذكر جعله التحريم مجرد كونه مخاطبا بفروع الشريعة (قوله ولا يعتقد حرمة المسجد) يؤخذ منه أن كل مالا يعتقدون حرمة لا يحرم علينا تعاطي ما يكون سببا في فعله ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن ذميا استعمل الوشم بعد بلوغه بلا حاجة تدعو إليه ثم أسلم فهل يجب عليه إزالة الوشم بعد الإسلام حيث لا ضرر عليه في إزالته أم لا كمن فعل به من المسلمين قبل بلوغه حيث لم يكلف إزالته بعد البلوغ لعدم تعديه في الأصل ويعفى عنه في حقه وحق غيره ولا ينجس ماء قليلا بملاقة محل الوشم له إلى غير ذلك من الأحكام وهو أن الظاهر العفو لعدم اعتقاده حرمة في الأصل فلا تعدى منه حال الفعل وإن كان مخاطبا بفروع الشريعة (قوله ولهذا كان له) أي جازله (قوله لا يقال هو) أي البائع (قوله بل في البائع) يتأمل فإنه قد يقال منع الشرع له من تسليمه له يصيره عاجزا وهو معنى انتفاء قدرة التسليم شرعا فلا يظهر وجه قوله بل في البائع الخ (قوله وصف قطعه الطريق) فيه بحث لأنه إن أريد بوصف الحرابة المعنى القائم الذي ينشأ عنه التعرض لنا فمثله موجود حال البيع في قاطع الطريق أو نفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع اه سم. أقول: قد يمنع قوله فمثله موجود حال البيع في قاطع الطريق فإن الحرابة حكم شرعي يستدام في صاحبه حتى يلتزم الجزية أو يسلم بخلاف قطع الطريق فإنه لم ينشأ عنه وصف ترتب عليه أحكام القطع وقله وصلبه ونحوها إنما هو على ما صدر منه أولا .



بأنها تباع عليها قهرا إذا تعين البيع طريقا إلى خلاصها كما أفق القاضى فيمن يكلف نفسه ما لا يطيقه بأنه يباع عليه تخليصا له من الدل ويؤخذ مما مر أن محله عند تعيينه طريقا كما يشير إليه كلامه ومما نهى عنه أيضا احتكار القوت لخبر «لا يحسبكر إلا خاطيء» بأن يشتره وقت الغلاء أى عرفا لمسكه ويبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ فإن اختل شرط من ذلك فلا إثم عليه وهل يكره إمساك ما فضل عن كفايته وممونه سنة وجهان أوجههما عدمها . نعم الأولى بيعه ما زاد عليها ويجبر من عنده زائد على ذلك على بيعه في زمن الضرورة وعلم مما تقرر اختصاص تحريم الاحتكار بالأقوات ولو تمرا وزيبا فلا يعم جميع الأطعمة ويحرم على الإمام أو نائبه ولو قاضيا التسعير في قوت أو غيره ومع ذلك يعذر مخالفه للاقتيات ويصح البيع إذ الحرج على شخص في ملك نفسه غير معهود وظاهر كلام أصل الروضة أن التعزير مفرع على تحريم التسعير وجرى عليه ابن المقرئ لما مروا إن خالف فيه ابن الرفعة وغيره حيث قالوا بتفريعه على جواز والأوجه الأول (ويحرم) على من ملك جارية وولدها ولو من مستولدة حدث قبل استيلائها كما شمله كلامهم (التفريق بين الأم) الرقيقة وإن رضيت أو كانت كافرة أو مجنونة لها شعور تتضرر معها بالتفريق أو آبهة فيما يظهر (والولد) الرقيق الصغير المملوكين لو اُحد بنحو بيع ولو من نفسه لطفله مثلا وقبله له كما شمله كلامه لأننا لا نأمن أن يبيعه عن ولده فيحصل التفريق أو هبة أو قرض ،

(قوله الرقيق الصغير)  
أى أو المجنون كما يأتى  
بما فيه وكان ينبغي إسقاطه  
(قوله المملوكين لو اُحد)  
هذا أشمل من قوله  
السابق على من ملك جارية  
وولدها لشموله ما إذا كانا  
مملوكين لمجوره فكان  
ينبغي الاقتصار على هذا  
ثم إن كلا من العبارتين  
مخرج لما إذا كان لا يملك  
إلا بعض كل منهما فإيراجع  
الحكم فيه .

(قوله بأنه يباع عليه) والبائع هو الحاكم (قوله وما نهى عنه أيضا) أى نهى تحريم (قوله احتكار القوت) لعل وجه الاستدلال أنه دلت قرينة على أن المراد القوت خاصة وإلا فالحديث شامل له ولغيره (قوله بعد ذلك) أى بعد زمن يعد عرفا أنه مؤخر (قوله ويجبر من عنده) أى فإن امتنع باع عليه الحاكم قال حجج والذى يجبره على ذلك هو القاضى وعبارته وعلى القاضى حيث لم يعتد تولية الحسبة لغيره لخروجها عن محل ولايته حينئذ إلا إن اعتيد مع ذلك بقاء نظر القاضى على الحسبة ومتوليها كما هو ظاهر في زمن الضرورة جبر من عنده الخ اه (قوله على ذلك) أى السنة (قوله في زمن الضرورة) قال سم على حجج وقوله نعم إن اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه وسيعلم مما يأتى في مبحث الاضطراب أنه إذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة فكلامهم هنا فيما إذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستحضر ما قالوه ثم مع ما قالوه هنا تعلم أن الحق ما ذكرته اه وقوله قبل كفايته سنة أى ما لم يتحقق الاضطراب وإلا لم يبق له كفاية سنة كما مر عن شرح العباب اه وانظر مقدار المدة التى يترك له ما يكفيه فيها (قوله بالأقوات) وكذا ما يحتاج إليه فيها كالأدم والنواكه عباب اه سم وخرج بالأقوات الأمتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع إليها ضرورة (قوله للاقتيات) ظاهره جواز ذلك باطنا وأن الحرمة لمجرد الاقتيات وقضية ما تقدم له في الاستسقاء خلافه فليراجع (قوله ويصح) أى ويجوز (قوله مفرع على تحريم التسعير) يعنى أن التعزير المخالف ليس مفرعا على الجواز خاصة بل حكمه أنه حيث خالف ما أمر به الإمام عزز سواء قلنا بالتحريم أو الجواز وليس معناه أنه يعزى على المخالفة إن قلنا بحرمة التسعير على الإمام بخلاف ما إذا قلنا بجوازه (قوله حدث قبل استيلائها) ظاهره وإن ركبت الديون السيد. قال سم ويحتمل خلافه فيباع الفاعل لحق الغرماء ويكون ذلك عذرا في التفريق اه والأقرب الحرمة ونقل عن الشهاب الرملى بالدرس في حواشى شرح الروض ما يصرح بما قاله (قوله التفريق) ويكون كبيرة اه حجج في الزواجر (قوله أو آبهة) أى ما لم يحصل اليأس من عودها اه حجج

أوقسمة بالاجماع خبر « من فرق بين والدها وفرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » وخبر « ملعون من فرق بين والدها وولدها » فإن اختلف المالك أو كان أحدهما حرا جاز كما يجوز بعق ووصية إذ المعتقد محسن والوصية لا تقتضى التفريق بوضعها فلعل الموت يكون بعد زمان التحريم ويؤخذ منه أنه لومات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها ولا بعد فيه ويجوز بيع جزء منهما لواحد إن اتحد لا تتفاء التفريق في بعض الأزمنة بخلاف ما لو اختلف كثلث وربع والأوجه صحة بيعه لمن يعتق عليه دون بيعه بشرط عتقه كما اقتضاه اطلاقهم لعدم تحققه ويؤيده ما مر من عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه ويمتنع بنحو إقالة ورد بعيب كما نقله وأقره وإن خالف في ذلك جمع متأخرون والمنهج كما قاله الأذرعى منع التفريق برجوع المقرض ومالك اللقطة دون الأصل الواهب لأن الحق في القرض واللقطة ثابت في الذمة وإذا تعذر الرجوع في العين رجع في غيرها بخلافه في الهبة فإنا لو منعناه فيها الرجوع لم يرجع الواهب بشيء وكالألم عند فقدها الأب والجددة لأم أو أب وإن عليا ،

( قوله أوقسمة ) أى ولو إفرازا بسائر أنواعها ( قوله وبين أحبته يوم القيامة ) استشكل بأنه إن كان في الجنة فهو تعذيب والجنة لا تعذيب فيها وإن كان في الموقف فكل مشغول بنفسه فلا يضربه ما ذكر من التفريق . وأجيب باختيار أنه في الموقف وأن الناس ليسوا مشغولين في جميع أزمنة الموقف بل فيها أحوال يجتمع بعضهم ببعض فالتفريق فيها تعذيب ( قوله أو كان أحدهما حرا جاز ) قد يقال لا معنى له إذ التفريق إنما يتعلق بالأمة وفرعها حيث كانا في تصرف شخص واحد وعند اختلاف المالكين كل منهما يتصرف فيما يختص به فما معنى حرمة التفريق اللهم إلا أن يقال قد يكون بين المالكين اختلاط واتحاد كأخوين في محلة واحدة فالمالك وإن اختلف لا يلزم من اختلافه بعد الأمة عن فرعها ولا عكسه فر بما يتوهم أنه إذا أراد أحدهما بيع ما يملكه يحرم عليه ذلك لما يترتب على البيع من التفريق فدفعه ببيان الحكم فيه ( قوله بوضعها ) أى الوصية لاحتمال أن الموت الخ ( قوله تبين بطلانها ) أى ولو قبل الموصى له الوصية وقضيته البطلان وإن أراد الموصى له تأخير القبول إلى تمييز الولد وفي بعض المواقف خلافه والأقرب القضية ( قوله إن اتحد ) أى الجزء ( قوله والأوجه صحة بيعه ) أى أحدهما ( قوله لمن يعتق ) أى يحكم بعتقه عليه فيشمل ما لو باعه لمن أقرّ بحريته أو شهد بها وردت شهادته ( قوله ويمتنع ) أى التفريق ( قوله دون الأصل ) أى فله الرجوع في الأم وصورة المسئلة أنه وهبه الأم حائلا ثم حبلى في يده وأنت بولد فالواهب لا تعلق له بالولد وأما لو وهبهما له معا فلا يجوز له الرجوع في أحدهما لعدم تأتى العلة فيه ويدل على التصوير بما ذكر قول سم على منهج نقلا عن م ر وحيث لم يحصل له حقه إلا بالتفريق كرجوع الواهب جاز لأنه لو منع من الرجوع لم يحصل له شيء اه وحيث حمل على ما ذكر لا يرد قول سم على حجج ما حصله أنه لضرورة للرجوع في أحدهما دون الآخر لتمكنه من الرجوع فيهما لأن ذلك إنما يتم إذا وهبهما معا ثم أراد الرجوع في أحدهما وأما على ما ذكر من التصوير فليس الرجوع فيه إلا الأم ( قوله وكالألم عند فقدها الأب ) قال في شرح الروض وإن علا وقوله والجددة قال في شرح الروض وإن علت ولهذا قال الشارح وإن عليا ولو وجد أب وجدّ فهل يجوز التفريق بينه وبين أحدهما لا بينه وبينهما والعبرة بالأب فيمتنع التفريق بينه وبين الأب ولو مع الجد اه سم على حجج وقول سم وبين أحدهما هذا هو الظاهر لاندفاع ضرره ببقائه مع كل منهما .

( قوله أوقسمة ) ومعلوم أنها لا تكون هنا إلا بيعا وبه يعلم ما في حاشية الشيخ ( قوله والخبر من فرق بين والدها وولدها الخ ) أى فهو مستند الاجماع ( قوله لأننا لانأمن أن يبيعه ) أى إن كانت هي المبيعة أى ولا نأمن أن يبيعه إن كان هو المبيع ( قوله لا تتفاء التفريق في بعض الأزمنة ) أى بالمهاياة كما هو ظاهر وقضيته أنه عند اتحاد الجزء يجب في المهاياة أن الزمن الذي يكون لأحد الشريكين يجب أن يكون عنده فيه الأم والولد ويمتنع أن تكون الأم عند أحدهما في زمن والولد عند الآخر فيه ولك أن تتوقف فيه مع انتفاء الحرمة في التفريق بغير مزيل للملك وهل يحرم على المشتري حيث صح البيع في البعض أن يبيع بعض الأم دون بعض الولد أو عكسه أولا وقضية العبارتين السابقتين له عدم الحرمة كما نهينا عليه فليراجع ( قوله وإن عليا ) أى الأب والجددة بقسميهما بقريته ما بعده

أما الجدة للأم فالأوجه فيه كما قاله المتولى أنه كالجد للأب لعدم له من الأصول في النفقة والاعفاف والعق وغيرها وإن رجع جمع أنه كبقية المحارم ولو اجتمع أب وأم حرم بينه وبينها وحل بينه وبين الأب أو أب وجدّة ولو من الأم فهما سواء فيباع مع أيهما كان ويتمنع التفريق بينه وبينهما وقد يجوز التفريق بسبب ضرورة كما لملك كافر صغيراً وأبويه فأسلم الأب فإنه يتبعه ويباعان دونها بل لومات الأب بيع الصغير وحده كما قاله في الشق الأول في الاستقصاء ، والثاني لبعض المتأخرين وما بحثه الأذرعى من أنه لو سبي مسلم طفلاً فتبعه ثم ملك أمه الكافرة جاز له بيع أحدهما فقط ممنوع إذ لا ضرورة هنا للبيع بخلافه في الأولى والأصحاب لم يفرقوا في الأم بين المسامة والكافرة كما مر والتفرقة وجه للدارمى وتستمر حرمة التفريق (حتى يميز) الولد بأن يصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده والأوجه عدم تقديره بسبع سنين لاستغنائه حينئذ عن التعهد ويفرق بينه وبين الأم بالصلاة حيث لم يعتبر فيه التمييز قبل بأن ذلك فيه نوع تكليف وعقوبة فاحتيط له (وفي قول حتى يبلغ) خبر فيه ولتخص تمييزه قبيل بلوغه ولهذا حل التقاطه ويرد بمنع تأثير ذلك النتص وبأن الخبر ضعيف وحل التقاطه ليس لذلك كما يعلم من بابه ولا يرد على الصنف منع التفريق في الجنون وإن بلغ لأنه مفهوم من قوله حتى يميز ولا يعارضه ما بعده وإن ادعاه بعضهم إذ لا مانع من ذكر شيئين وحكاية قول في أحدهما ويكره التفريق بعد التمييز وبعد البلوغ أيضاً لما فيه من التشويش والعقد صحيح وأفتى الغزالي بامتناع التفريق بالمسافة أى مع الرق ،

(قوله حيث لم يعتبر فيه التمييز) عبارة النخعة ويفرق بين هذا والأم بالصلاة بأنه لا يعتبر فيه التمييز قبل السبع بأن ذلك الخ (قوله إذ لا مانع من ذكر شيئين) وهما هنا الصغير والجنون يعنى حكمهما فكأنه قال حتى يميز كل من الصبي والجنون وفي قول في الصبي حتى يبلغ .

(قوله أما الجد) محترز ما تضمنه قوله وإن علياً أى الأب والجدة من أن المعتبر الجدة للأب (قوله وحل بينه وبين الأب) أى لقوة شفتها (قوله ويتمنع التفريق بينه وبينهما) قال سم على بهجة : فرع لو كان له أم وجدّة مثلاً فباعه مع أمه فماتت في المجلس مثلاً فهل ينفسخ المبيع نظراً لأنه حينئذ كأنه يبيع والأم به بدون جدته فيه نظر ويظهر عدم الانفساخ ويغتفر في السوام مالا يغتفر في الابتداء فليتأمل . أقول : وقضية قوله الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد الانفساخ وقد يؤيد ما ذكره الشارح من أنه لو أبرأ من الثمن في مجلس العقد بطل الشراء لأنه يصير بيعاً بلا ثمن (قوله في الشق الأول) هو قوله ويباعان الخ وقوله والثاني هو قوله بل لومات الأب الخ (قوله ثم ملك أمه الكافرة) فلا يقال حكم هذه علم من قوله أولاً وكانت كافرة الخ (قوله بخلافه في الأولى) هى قوله كما لو ملك كافر صغيراً (قوله والأصحاب) من تمة الرد على الأذرعى (قوله لاستغنائه حينئذ) أى حين إذ يميز وإن لم يبلغ السبع (قوله قبل) أى قبل السبع (قوله ليس لذلك) أى نقص تمييزه بل لعدم صحة تصرفه فاحتاج لمن يقوم بأمره (قوله يعارضه ما بعده) أى من قوله حتى يبلغ (قوله والعقد صحيح) أى فيما لو ميز أو بلغ (قوله وأفتى الغزالي) معتمد (قوله بالمسافة) أى ولو لغير النقلة (قوله أى مع الرق) والمراد سفر يحصل معه ضرر وإلا كنعو فرسخ لحاجة فينبغى أن لا يتمنع ، ثم ما ذكر من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقرّر مسلم ، وأما قوله وبين زوجة حرة الخ بالسفر أيضاً فممنوع اه سم على حيج .



( قوله وطرده ذلك في الزوجة الحرة بخلاف الأمة ليس بظاهر ) يحتمل أن عدم الظهور راجع إلى تفرقة الغزالي بين الزوجة الحرة والأمة أي والظاهر أنهما سواء في التفريق المذكور وهذا هو الذي جزم به شيخنا في الحاشية ويحتمل أنه راجع لأصل الطرد ثم اعلم أن هذا الذي نقله عن الغزالي من التفرقة بين الحرة والأمة (٤٥٩) يخالفه ما في شرح الروض عنه

وعبارته وألحق الغزالي في فتاويه التفريق بالسفر بالتفريق بالبيع ونحوه وطرده في التفريق بين الزوجة وولدها وإن كانت حرة انتهى فصرح بقوله وإن كانت حرة أن الحرة والأمة عنده سواء لكن عبارة كل من الشهاب حجج كالأذري توافق مانقوله الشارح ويمكن ترجيع عبارة الشارح إلى عبارة شرح الروض بأن يقال معناها وطرد الغزالي الحكم في الزوجة الحرة غير ظاهر بخلاف طرده في الزوجة الأمة فإنه ظاهر فالطرد في كليهما حينئذ منسوب للغزالي لكن هذا تأباه عبارة كل من الشهاب حجج والأذري فليراجع كلام الغزالي وليحرر معتمد الشارح في المسئلة وفي حواشي التحفة للشهاب سم التصريح بأن طرد الغزالي حرمة التفريق بين الزوجة الحرة وولدها ممنوع وهو يوافق ما قدمناه من الاحتمال الثاني وكذا ما ذكرناه آخره في عبارة

وطرده ذلك في الزوجة الحرة بخلاف الأمة ليس بظاهر وأفهم فرضه الكلام فيما يتوقع تمييزه عدم الحرمة بين البهائم وهو كذلك بالذبح لهما أو لأحدهما والمذبح الولد أو الأم مع استغنائه عنها ويكره حينئذ والإحرام ولا يصح التصرف في حالة الحرمة بنحو البيع ولا يصح القول بأن يبعه لمن يغلب على الظن أنه يذبحه كذبجه لأنه متى باع الولد قبل استغنائه وحده أو الأم كذلك تعين البطلان فقد لا يقع الذبح حالا أو أصلا فيوجد المحذور وشرط الذبح عليه غير صحيح فهو أولى بالبطلان لما مر في عدم صحة بيع الولد دون أمه أو بالعكس قبل التمييز بشرط عتقه فليتأمل ( وإذا فرق ببيع أوهبة ) أو غيرها مما مر تفصيله والأوجه ما جزم به الشيخ في شرح منهجه من إلحاق الوقف بالعق ولعله لم ينظر إلى أن الموقوف عليه يشغله في استيفاء منفعته كما لو أجر رقيقه ثم فرق بينه وبين ولده بالاعتاق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر ( بطلا في الأظهر ) لاتقاء القدرة على التسليم شرعا ، والثاني يقول المنع من التفريق لما فيه من الإضرار لا للخلل في البيع أما هو قبل سقيه اللبن فباطل قطعا وتثنية الضمير مع العطف بأو صحيح كما أفاده الزركشي لأنها بين ضدين كما في قاله أولى بهما فاندفع قول من منع ذلك هنا ( ولا يصح بيع العربون ) بفتح أوليه وهو الأوضح وبضم فسكون ويقال له العربان بضم فسكون وهو معرب وأصله التقديم والتسليف ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما أفاده قولهم ( بأن يشتري ) سلعة ( ويعطيه دراهم ) مثلا وقد وقع الشرط في صلب العقد على أنه إنما أعطاها ( لتسكون من الثمن إن رضى الساعة وإلا فهبة ) بالنصب ويجوز رفعه للنهي عنه لكن إسناده ليس بتصل ولما فيه من شرطين مفسدين شرط الهبة ( قوله وطرده ذلك في الزوجة ) وكذا يحرم أن ينزع ولده من أمته ويدفعه لمرضعة أخرى اه سم على منهج وينبغي أن محل ذلك إذا ترتب عليه ضرر لهما أو لأحدهما ( قوله بخلاف الأمة ) أي فطروها فيها ظاهر ( قوله وشرط الذبح ) وهذا محله كما قال بعضهم ما لم يعترف المشتري أن البائع نذر ذبحه وإلا فيصح ويكون ذلك افتداء ويجب على المشتري ذبحه فإن امتنع ذبحه القاضي وفرقه الداح على الفقراء ( قوله مما مر ) أي في القول بعدم الخ ولو قال من كان أولى ( قوله من إلحاق الوقف ) أي فيجوز ( قوله ولعله لم ينظر الخ ) ووجه عدم النظر إلى ذلك المحافظة على تحصيل القرية كالعق ( قوله في استيفاء منفعته ) أي من شغله الرقيق فيما استأجره له ( قوله كما في قاله ) تقدم للشارح أن المعطوف فعل مقدر أي إن يكن غنيا أو يكن فقيرا فالضمير ليس للمتعاطفين بل لعمولهما في التشبيه مسامحة ( قوله وأصله التقديم والتسليف ) عطف تفسير ( قوله بأن يشتري سلعة ) عبارة المصباح الساعة خراج كهية الغدة تحرك بالتحريك ثم قال والسلعة البضاعة والجمع فيها ساع مثل سدره وسدر والسلعة الشجة والجمع سلعات مثل سجدة وسجدات اه وهي تفيد أنها بالكسرة مشتركة بينهما وبالفتح خاصة بالشجة وقال في القاموس السلعة بالكسر المتاع ومانحوه جمعه كعنب وكالغدة في الجسد ويفتح ويحرك وكعنبه أو خراج في العنق أو غدة فيها أو زيادة في البدن ثم قال وبالفتح الشجة كائنة ما كانت وتحرك أو التي تشق الجلد اه ( قوله بالنصب ) أي خبرا ليكون .

الشارح في ترجيعها لعبارة شرح الروض ولا يوافق الاحتمال الأول الذي جزم به الشيخ ( قوله كما لو أجر رقيقه ثم فرق بينه وبين ولده بالاعتاق ) أي للذي أجره ( قوله ولا نظر لما يحصل من المستأجر ) قال الشهاب سم ولا يخفى ما فيه فإن استحقاق الموقوف عليه دائم بخلاف المستأجر .

وشرط ردّ المبيع بتقدير أن لا يرضى وتأخير المصنف هذا ومسئلة التفريق إلى هنا ، ولم يقدّمهما في فصل المبطل لأنّ في ذلك فائدة ، وهي الإشارة إلى أنّ التفريق لما اختلف في إبطاله وهذا لما لم يثبت في النهي عنه شيء كانا بمنزلة ماغير ما ذكر في الفصلين فأخرها لإفادة هذا ، ولو قدّمهما لفات ذلك على أن هذا قدّم إجمالاً في بيع وشرط ، والبيع ينقسم إلى الأحكام الخمسة فقصّد يجب كما لو تعين كمال اللأوى أو المفلس أو لاضطرار المشتري والمال لمحجور عليه وإلا فالواجب مطلق التمليك وقد يندب كبيع بمحابة : أي مع العلم بها فيما يظهر وإلا لم يثب ، ويحمل عليه خبر «المغبون لا مأجور ولا محمود» وفي زمن نحو غلاء ، وقد يكره كبيع العينة وكل بيع اختلف في حله كالخيل المخرجة من الربا وكبيع دور مكة وبيع المصحف لاشراؤه كامر وكالبيع والشراء ممن أكثر ماله حرام ومخالفة الغزالي فيه في الاحياء شاذة كما في المجموع وكذا سائر معاملته ويلحق بذلك الشراء مثلاً من سوق غلب فيه اختلاط الحرام بغيره ولا حرمة ولا بطلان إلا إن تيقن في شيء بعينه موجههما والحرام مرّة أكثر مسائله والجائز مابق ولا ينافي الجواز عدّه من فروض الكفايات إذ فرض الكفاية جائز الترك بالنسبة للأفراد .

### (فصل)

في تفريق الصفقة وتعددها وتفريقها : إما في الابتداء أو السوام

### [ فصل ]

في تفريق الصفقة

( قوله وشرط ردّ المبيع ) أي العقد ( قوله كمال اللأوى ) أي الممتنع من توفية الحق ( قوله كبيع بمحابة ) قد يقال المطلوب المحابة لانفس العقد إلا أن يقال لما اشتمل عليها وهي مطروبة كان مطلوباً . قال في المختار في المعتلّ وحاشي في المبيع محابة اهـ ( قوله كبيع العينة ) وهو أن يشتري من شخص شيئاً بثمن كثير مؤجل ثم يسترده البائع بثمن قليل حال . ثم رأيت في العلقمى في حواشي الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم « إذا تبايعتم بالعينة الخ » مانصه العينة بكسر العين المهملة وإسكان التحتية والنون هو أن يبيعه عينا بثمن كثير مؤجل ويسامها له ثم يشتريها منه بنقد يسير يبقى الكثير في ذمته أو يبيعه عينا بثمن يسير نقداً ويسامها له ثم يشتريها منه بثمن كثير مؤجل سواء قبض الثمن الأول أولاً اهـ ( قوله ولا ينافي الجواز ) أي جواز البيع .

### (فصل)

في تفريق الصفقة

( قوله الصفقة ) أي العقد ، وسمى بذلك لأن أحدهم كان يضرب يده في يد صاحبه عند العقد . قال الشيخ عميرة : اعلم أن الصفقة هي العقد فوجه التسمية في النوعين الأولين ظاهر وذلك لأن في كل منهما قولاً بأن الصفقة تفرق ما اشتملت عليه فيصح في الصحيح ويبطل في غيره . وأما الثالث فليس فيه إلا الصحة فيهما أو البطلان فيهما . قال الأسنوى : لكن لما كان في الحكم بالبطلان لأجل افتراقهما في الحكم قولان عبر عنهما بقولي تفريق الصفقة اهـ سم على منهج وفيه أن ما ذكره الأسنوى إنما يتجه على من جعل التفريق من حيث الخلاف المشتمل على قولين : أحدهما بالصحة ، والآخر بالفساد . وأما على مثل هذه العبارة فقد يقال لا يرد مثل ذلك لأن ما ذكره من الجمع

أو في الأحكام وسيأتي هكذا وضابط الأول أن يشتمل العقد على ما يصح بيعه وما لا يصح فإذا (باع) في صفقة متحدة (خلا وخمرا) أو خنزيرا وشاة (أو) باع (عبده وحرًا أو عبده وعبد غيره أو) باع (مشتركا بغير إذن الآخر) أي الشريك كما قال الشارح وإنما قصر كلام المصنف عليه لئلا يعود إلى مسألة بيع عبده وعبد غيره وقد يقال بصحة رجوعه لهما أيضا ليفيد الصحة فيهما باذن الآخر لكن محله إن فصل الثمن وحينئذ فقد تعدد العقد وذلك لا يضر في المفهوم فإن لم يفصله لم يصح في شيء للجهل بما يخص كلا منهما عند العقد (صح في ملكه في الأظهر) وبطل في الآخر إعطاء لكل منهما حكمه سواء أقال هذين أم هذين الخلين أم القنين أم الحل والخمر والقن ،

بين الحلال والحرام يصدق عليه أن فيه تفریق الصفقة إما بصحة أحد العقدين وبطلان الآخر أو بالنظر لما يترتب على العقدين المشمولين للعقد الذي أتى به المتعاقدان من الأحكام المختلفة (قوله أو في الأحكام) أي بأن اختلفت ولو عبر به كما فعل الشيخ كان أوضح لما عبر به المصنف بعد اللهم إلا أن يقال أشار به إلى أن الصفقة تتفرق وإن اتفقا في الحكم كالشركة والقراض ثم رأيت في نسخة أو في اختلاف وعليها فلا يتوجه السؤال (قوله وضابط الأول) هو قوله أما في الابتداء (قوله أو باع مشتركا) شامل لما إذا جهل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتي عن الروياني اه سم على حج وظاهره سواء باع الكل أو البعض وهو بعمومه مناف لما سبق للشارح بعد قول المصنف الخامس العلم من قوله وهل لو باع حصة فبان أكثر من حصته صح في حصته كما لو باع الدار كلها الخ حيث استقرب فيه عدم الصحة بخلاف ما لو باع الدار كلها في صورة الجهل وقد يحمل ما هنا على ما تقدم من الصحة في بيع الكل دون البعض فلا مخالفة بينهما وعبرة سم في أثناء كلام طويل بعد نقله عبارة الروياني التي أحال عليها نصها . والخاص أن ما يصح فيه البيع لابد أن يكون معلوما حال العقد وإلا لم يصح فيه البيع وأما الآخر فيكنى العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه إمكان علمه ولو بعد فليتأمل اه (قوله وإنما قصر) أي المحلى (قوله عليه) أي الشريك (قوله لهما) أي العبدین (قوله للجهل) هذا المعنى موجود فيما إذا لم يأذن مع أنه صح في أحدهما إلا أن يفرق بشدة الجهل إذا أذن لأنه حينئذ في ثمين وهنا في واحد اه سم على منهج وسيأتي الجواب عنه في قول الشارح لظهور الفرق إذ الجهل الخ (قوله والقن) وبق مما يقتضيه التعميم ما لو قال بعتك هذين الخمرين أو الخرين وأشار إلى الحل وعبر عنه بالخمر أو إلى الخمر وعبر عنه بالحل وكذا في مسألة الحر والعبد فانظر هل يصح في هذه الصور أولا وظاهر قول شيخنا الزیادی فی حاشيته أو وصفه بغير صفته الصحة وتوجه بأن العبرة بما في نفس الأمر وذكر المبطل في اللفظ حيث خالفه ملني لكن يرد عليه ما مرّ بالهامش في الشرط الخامس عن سم على حج من أنه لو سمي المبيع بغير اسم جنسه لم يصح اه إلا أن يقال لما كان ما هنا كالجنس الواحد وإنما اختلفا بصيغة الحرية والرقية والخمر والحل مع اتحاد الأصل وهو الانسان والعصير نزلا منزلة اختلاف النوعين فلم يضر ذلك أو يقال إنه لما سمي الحل والعبد بما لا يرد البيع على مسماه أصلا جعل لغوا بخلاف القطن مثلا إذا سماه بغير اسمه كالحرير أخرجه إلى ما يصلح أن يكون موردا للبيع . ولم يوجد ذلك المسمى في الخارج أبطل العقد لعدم وجود ما يتعلق به مع إمكانه (قوله والخمر) ومثل ذلك ما لو سماها بغير اسمها .

(قوله لئلا يعود إلى مسألة بيع عبده وعبد غيره) أي والمفهوم لا يصح فيها باطلاقة بقرينة ما بعده (قوله وقد يقال بصحة رجوعه لهما) كذا في كثير من النسخ بضمير الثننية ولعل الميم زائدة من الكسبة وهي ساقطة في بعض النسخ (قوله لكن محله) أي في الأولى



والحرّ . أما عكسه كبيعك الحرّ والعبد فباطل في الكل قاله الزركشي لأن العطف على الممتنع ممتنع ومن ثم لو قال نساء العالمين طوالق وأنت يازوجتي لم تطلق لعطفها على من لم تطلق قال الوالد رحمه الله تعالى وليس هذا القياس بصحيح وإنما قياسه أن يقول هذا الحرّ مبيع منك وعبدى فانه لا يصح بخلاف المثال المذكور فانه يصح في العبد إذ العامل في الأوّل عامل في الثاني وقياسه في الطلاق أن يقول طلقت نساء العالمين وزوجتي فانها تطلق في هذه الحالة وما ذكره المصنف مثال وإلا فهو جار في الجمع بين كل ما يصح فيه العقد وما لا يصح لكن بشرط العلم في نحو المبيع ليأتي التوزيع الآتي فلو جهله أحدهما لم يصح فيهما كما يأتي في بيع الأرض مع بذرها ويجرى تفريق الصفقة في غير البيع كاجارة ونحوها إلا فيما إذا كان كل واحد قابلاً للعقد لكن امتنع لأجل الجمع كسكاح الأختين فلا يجري فيهما اتفاقاً وإنما بطل في الجميع فيما لو أجر الراهن المرهون مدة تزيد على محل الدين أو الناظر الوقف أكثر مما شرطه الواقف لغير ضرورة أو استعار شيئاً ليرهنه بدين فزاد عليه لخروجه بالزيادة عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعض وفيما إذا فاضل في الربوي كمدّ برّ بمدين منه أو زاد في خيار الشرط على ثلاثة أيام لما يأتي فيه .

(قوله كبيعك الحر والعبد)  
أى أو الحرّ والخل (قوله  
وما ذكره المصنف) أى  
من التمثيل بالخل والحرّ  
والعبد والحرّ الخ فهو غير  
قوله الآتى ويجرى تفريق  
الصفقة في غير البيع  
كاجارة ونحوها الخ .

(قوله فباطل) ضعيف (قوله وأنت يازوجتي) وكذا بدون أنت كما يقتضيه قوله بعد وإنما قياسه أن يقول هذا الحرّ مبيع منك الخ (قوله بخلاف المثال المذكور) هو قوله كبيعك الحر والعبد (قوله وما ذكره المصنف) أى من الأمثل (قوله في نحو المبيع) هو بمعنى الباء والمراد بنحو المبيع ما انضم إليه من الحرام بشرط العلم به ليتأتى التوزيع (قوله ونحوها) أى من كل ما أورد فيه العقد على ما يصح وما لا يصح كأن أجر مشتركاً بينه وبين غيره بغير إذن الشريك أو أعار أو وهب مشتركاً بغير إذن الشريك فلا يتوهم أنه يغنى عن هذا ما يأتي في قول المصنف ولو جمع في صفقة الخ (قوله فلا يجري) أى التفريق فيبطل في كل منهما العقد إذ لا مزية لإحدهما على الأخرى اهـ حجج (قوله فيما لو أجر الراهن) أى ولو جاهلاً ومثله يقال في المستعير وينبغى أن محل البطلان في الرهن إذا أجره لغير المرتهن فإن أجره له صح أو لغيره باذنه صح أيضاً (قوله أكثر مما شرطه) أى ثم إن وضع المستأجر يده على العين المؤجرة لزمه أجره مثلها مدة استيلائه زادت على المسمى أم لا ، ومعلوم أن محل ذلك حيث لم تدع ضرورة إلى ذلك فإن دعت جاز مخالفة شرط الواقف كما ذكره بقوله لغير الخ (قوله لغير ضرورة) سواء أكان الناظر عالماً أم جاهلاً خلافاً لأبي زرعة اهـ مؤلف ونقله عنه سم على حجج أى وإنما تتحقق الضرورة حيث كانت الحاجة ناجزة كأن انهدم ولم يوجد من يستأجره بما يبنى بعمارته إلا مدة تزيد على ما شرط الواقف أما إجارته مدة طويلة زيادة على شرط الواقف لغرض إصلاح المحل بتقدير حصول خلل فيه بما يتحصل من الأجرة لانتفاء الضرورة حال العقد والأمور المستقبلية لا يعول عليها ومن الضرورة ما لو صرفت الغلة للمستحقين ثم انهدم الموقوف واحتيج في إعادته إلى إيجاره مدة وليس في الوقف ما يعمر به غير الغلة فإن ذلك جائز وإن خالف شرط الواقف لما هو معلوم من أنه لا يمنع الغلة عن المستحقين ثم يدخرها للعمارة .

أو في العرايا على القدر الجائز لوقوعه في العقد المنهى عنه وهو لا يمكن التبعيض فيه وفيما لو كان بين اثنين أرض مناصفة فعين أحدهما منها قطعة محفوفة بجميعها وباعها من غير إذن شريكه فلا يصح في شيء منها كما نقله الزركشي عن البغوى وأقره لأنه يلزم على صحته في نصيبه منها الضرر العظيم للشريك بمرور المشتري في حصته إلى أن يصل إلى المبيع اهـ ويظهر حمله على ما إذا تعين الضرر طريقا وإلا فالأوجه خلافه لتمكنه من رفع ذلك بالشراء أو الاستئجار للممر أو القسمة فلم يتعين الاضرار ويؤيده ما مر في مبحث ما ينقص بقطعه ولا ينفيه ما مر من عدم صحة بيع مسكن بلا ممر مطلقا لشدة حاجته إلى الممر بخلاف ما هنا وخرج بقوله بغير إذن الآخر بيعه بأذنه فيصح جزما ولا يشكل على ما ذكر في عبده وعبد غيره ولا على ما يأتي من أن الصحة في الحل بالحصّة من المسمى باعتبار قيمتهما قولهم لو باع عبديهما بثلث واحد لم يصح للجهل بحصّة كل عند العقد لأن التقويم تخمين وهذا بعينه جار فيما هنا إذ نحو عبده الذي صح البيع فيه ما يقابله مجهول عند العقد لظهور الفرق إذ الجهل هنا لا يترتب عليه محذور وهو التنازع لا إلى غاية لاندفاع الضرر بثبوت الخيار للمشتري بخلافه في تلك فإن صحته فيهما يترتب عليها ذلك المحذور. لا يقال قد لا يثبت الخيار للمشتري بسبب كونه عالما بالمفسد كما يأتي فلم يصح المبيع في الحل حينئذ مع الجهل حالة العقد بحصته من الثمن ووقوع التنازع بينهما لا إلى غاية وانقطاعه بقول المقومين جار في صورتين بلا فرق. لأننا نقول الفرق بينهما أن إيراد العقد عليهما مع العلم بالحرام نادر فأعطوه حكم الغالب من عدم الصحة في الحرام إعطاء لكل منهما حكمه لا في ثبوت الخيار تغليظا عليه ولم يبالوا بتخلف علمتهم فيه لندوره والتعالييل إنما تناط بالأعم الأغلب وأوضح من ذلك أن يقال إن التنازع فيما نحن فيه يؤدي إلى الاختلاف في قدر الثمن وهو يرتفع بالتحالف المؤدى للفسخ وثم التنازع بين البائعين ولا تخالف فيه فيدوم ومقابل الأظهر البطلان في الجميع تغليبا للحرام على الحلال قال الربيع وإليه رجح الشافعي آخره ورد باحتمال كونه آخرها في الذكرك لا في الفتوى وإنما يكون المتأخر مذهب الشافعي إذا أفق به أما إذا ذكره في مقام الاستنباط والترجيح ولم يصرح بالرجوع عن الأول فلا والقولان بالأصالة في بيع عبده وعبد غيره وظردا في بقية الصور ۝

(قوله لتمكنه من رفع ذلك بالشراء) تكفل الشيخ في حاشيته برده (قوله قولهم لو باع عبديهما بثلث الخ) أى بوكالة الشريك كما نبه عليه الشهاب سم وعبارة التحفة لو باعا عبديهما بضمير التثنية وهى كذلك في بعض نسخ الشارح (قوله وإنما يكون المتأخر مذهب الشافعي إذا أفق به الخ) انظر هذا مع ما في جمع الجوامع وشرحه فرما يكون بينهما مخالفة .

(قوله أو في العرايا) أى أو زاده الخ (قوله على القدر الجائز) أى وهو دون خمسة أوسق (قوله لوقوعه في العقد) يتأمل فقد توجد هذه العلة في صورة التفريق اهـ سم على حج وقد يقال مراده بالنهي عنه تأديته لعدم العلم بالمماثلة عند إرادة التوزيع (قوله وهو لا يمكن التبعيض فيه) وإنما بطل في الزائد فقط في الزيادة في عقد الهدنة على أربعة أشهر أو عشر سنين تغليبا لحقن الدماء المحتاج إليه اهـ (قوله ويظهر حمله الخ) لوجه حمله على صورة لا يتعين فيها الضرر بعد فرض الكلام في المحفوفة بملكه من سائر الجوانب وإمكان الشراء عارض بعد تمام العقد ومثله لا ينظر إليه (قوله ويؤيده) أى الحل ما مر أراد به ما لو باع ذراعا معيننا من أرض فانه يصح وإن تضيق بالمرافق لإمكان التدارك برفع العلامة وقد يمنع التأييد بما ذكر فإن الضرر يندفع فيه برفع العلامة مع بقاء الأرض على حالها من الشركة ولا كذلك هنا (قوله بيعه) أى المشترك دون العبدین (قوله قولهم لو باع) أى الوكيل وعبارة حج لو باعا الخ (قوله ذلك المحذور) وهو التنازع لا إلى غاية (قوله فيما نحن فيه) هو قوله عبده وعبد غيره (قوله وثم) أى عبديهما بثلث واحد .

والصحة في الأولى دونها في الثانية ، وفي الثانية دونها في الثالثة . وفي الثالثة دونها في الرابعة لما مر في التقدير في الأولين مع فرض تغير الحلقة في الأولى ولما في الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه في الرابعة وإذا صح في ملكه فقط ( فيتخير المشتري ) فورا كافي للمطلب لكونه خيار نقص ( إن جهل ) ذلك لضرره بتفريق الصفقة عليه مع كونه معذورا لجهله فهو كعيب ظهر فلو كان عالما فلا خيار له لتقصيره ( فان أجاز ) العقد أو كان عالما بالحرام عنده ( فبخصته ) أي المملوك ( من المسمى باعتبار قيمتهما ) لإيقاعهما الثمن في مقابلتهما جميعا فلم يجب في أحدهما إلا بقسطه فلو كان قيمتهما ثلاثمائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فخصته من المسمى خمسون ومحل التقييط إذا كان الحرام مقصودا وإلا كالدسم فيظهر كما أفاده الشيخ تبعا للأسنوى أن الصحة بكل الثمن كما يقتضيه كلامهم في النكاح والخلع وهو مأخوذ من قولهم يوزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما ويقدر الحر قنا والميتة مذكاة والخرخل لا عصيرا والخنزير عزرا بقدره كبرا وصغرا لبقرة لكن قالوا في الصداق إنه يقدر الحر بالعصير ثم قالوا وينبغي أن يحجب فيه وجه أنه يقدر خلا ، هذا حاصل ما في المهمات .

( قوله في الأولى ) أي من الأولين ( قوله إن جهل ذلك ) ويصدق المشتري في دعواه ذلك لأنه لا يعلم إلا منه ولأن الأصل عدم الإقدام على ما علم فيه الفساد ( قوله فان أجاز العقد ) أي أو قصر بعد علمه ( قوله عنده ) أي العقد ( قوله باعتبار قيمتهما ) وينبغي أن لا يكتفى في التقويم إلا برجلين لابرجل وامرأتين ولا بأربع نسوة لأن التقويم كالولاية وهي لا يكتفى فيها بالنساء ( قوله جميعا معا ) أي في صفقة واحدة بلافصيل ( قوله أن الصحة بكل الثمن ) معتمد ( قوله كما يقتضيه كلامهم الخ ) والأوجه ثبوت الخيار للمشتري حيث كان جاهلا به مؤلف ونقله سم على حج عنه وفي حاشية شيخنا الزيايدي مانصه نعم إن كان الحرام غير مقصود فالظاهر أنه لا خيار له لأنه غير مقابل بشيء من الثمن كما ذكره الشارح في الشرح الكبير له على البهجة اهـ ونظر فيه سم رحمه الله حيث قال وفي عدم ثبوت الخيار نظر للحقوق الضرر للمشتري وعبرة الشارح في شرحه على البهجة عند قول المصنف وخبروا الخ . نعم إن كان الحرام غير مقصود أتجه عدم الخيار لأنه غير مقابل بشيء من الثمن كما مر اهـ . أقول : ويوجه ثبوت الخيار بالحقوق الضرر للمشتري ثم رأيت في سم ( قوله وهو مأخوذ من قولهم يوزع الخ ) قد يمنع الأخذ من ذلك بأنه لو قيل بالصحة لوزع عليهما بعد فرض غير المقصود مالا كفرض الدم مغرة مثلا كما فرض الخنزير شاة ( قوله والخر خلا ) قال في شرح الإرشاد ولا ينافيه ما في نكاح المشرک من تقويمه عند من يرى له قيمة لظهور الفرق فأنهما ثم حالة العقد كانا يريان له قيمة فعوملا باعتقادهما بخلافه هنا . فان قلت قضيته أن العاقدين هنا لو كانا ذميين قوم عند من يرى له قيمة . قلت يمكن أن يلتزم ذلك . ويمكن أن يحجب بأن البيع يحتاج له لكونه يفسد بفساد العوض أكثر مما يحتاج للصداق إذ لا يفسد بفساده .

فرع — سئل العلامة حج رحمه الله تعالى عما لو وكله ببيع كتاب فباعه مع كتاب آخر للوكيل في عقد واحد هل يصح . فأجاب بقوله يبطل في الجميع ولا يدخله تفريق الصفقة لأنه غير مأذون فيه ذكره في التبيين لكن قضية كلامهم صحة بيعه لكتابه وأن تفريق الصفقة يدخله وهو ظاهر اهـ بحروفيه . أقول : القياس ما في التبيين من البطان كما لو باع عبده وعبده غيره بأذنه فبيع الوكيل لكتابه كببيع عبد نفسه ولكتاب الوكيل كببيع عبد غيره بأذنه مع عبده

( قوله دونها في الرابعة لما مر ) صوابه لما يأتي ( قوله باعتبار قيمتهما ) أي في متقومين بخلاف مثليين بطل البيع في أحدهما والمشتري كاسيأتي التنبيه عليه في كلام الشارح ( قوله جميعا معا ) (١) لاحاجة للجمع بينهما .

١ - ( قوله معا ) هذه الكلمة المذكورة في الحاشيتين لم توجد بنسخ الشرح التي بأيدينا اهـ مصححه .



(قوله ورجع إليه في الوصية) لم يتقدم للوصية ذكر في تقرير التناقض (قوله فلم يحتج إليها) يعنى القيمة المفهومة من التقويم (قوله لعلمهما بها) أى القيمة كما هو ظاهر لكن الذى مرّ في كلامه في تقرير التناقض أن الشيخين اعتبرا الخمر في الصداق عصيرا ولا ذكر للقيمة فيه . واعلم أن الشهاب حجج أشار في تحفته إلى أنه وقع في المسئلة تناقض للشيخين ، وذكر أنه بينه في شرح الإرشاد ولم يبينه في التحفة اكتفاء بما في شرح الإرشاد ثم ذكر ما تمحله بعضهم الذى ذكره الشارح ففهم الشارح أن التناقض الذى بينه الشهاب حجج في شرحه للإرشاد هو التناقض الذى (٤٦٥) في المهمات فنسبه إليها ثم ذكر

بعده هذا التحمل فلم يوافقه على أن ما ذكره الشارح من أن ما ذكره هو حاصل ما في المهمات ممنوع بل حاصل ما فيها أن الرافعى ذكر في باب الوصية أنه إذا خلف كلابا وأوصى بأحدها في كيفية اعتباره من الثلث ثلاثة أوجه أصحها أنه ينظر إلى عدد الرؤوس وتنفذ في واحد والثاني ينظر إلى القيمة والثالث تقوم منافعها فلو لم يخلف إلا كلبا وطبل فهو وزق خمر تعين اعتبار القيمة وذكر في نكاح الشركات في الكلام على ما تستحقه المرأة إذا أصدقها زوجها المشرى صداقا فاسدا فقبضت بعضه ثم أسلمها أنهما إن سميا جنسا واحدا متعددا تخزيرين فهل يعتبر عددهما أو قيمتهما وجهان أصحهما الثانى وإن سميا جنسين

من الاختلاف ، وقد تحمل بعضهم لمنع التناقض وأجرى ما في كل باب على ما فيه بما حاصله إنما لم يرجع هنا للتقويم عند من يرى له قيمة لأن الكافر غير مقبول خبره أى والبيع من شأنه أن يكون بين مسامحين يجهلون قيمة الخمر عند أهلها من الكفار ورجع إليه في الوصية لصحتها بالنجس فلم يحتج إليها إلا لبيان القسمة على عدد الرؤوس فهى تابعة وفى الصداق لعلمهما بها إذ هما كافران (وفى قول بجميعه) لأن العقد لم يقع إلا على ما يحلّ بيعه فكان الآخر كالمعدوم (ولاختيار للبائع) ولو جاهلا بالحال لتقصيره ببيعته ما لا يملكه وعذره بالجهل نادر (و) ضابط القسم الثانى أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الأفراد بالعقد أى إيراد العقد عليه وحده (و) من ذلك (مالو باع عبديه) مثلا (قتل أحدهما) أو كان دارا قتل سقفا (قبل قبضه) فيفسخ العقد فيه وتستمر صحته فى الباقي بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التالف وظاهر كلامهم اعتبار المثل فى هذا الفصل متقوما حتى تعرف نسبة ما يخصه من الثمن وهو غير بعيد لكن الأرجح كما جزم به ابن المقرئ توزيع الثمن فى المثل أى المتفق القيمة ، وفى العين المشتركة على الأجزاء ، وفى المتقومات على الرؤوس باعتبار القيمة وإنما (لم يفسخ فى الآخر) وإن لم يقبضه (على المذهب) مع جهالة الثمن لأنها طارئة فلم تضر كما لا يضر سقوط بعضه لأرش العيب . والطريق الثانى أنه يتخرج على القولين فيما لو باع ما يملكه وما لا يملكه تسوية بين الفساد المقرون بالعقد والفساد الطارىء قبل القبض وفى معنى صورة المصنف مالو باع عصيرا ،

وقد علمت بطلان بيع العبد فكذا بيع الكتابين فى السؤال المذكور (قوله من الاختلاف) المتبادر مما ذكر أن المراد من الاختلاف هو تقدير الخمر خلاها وعصيرا فى الصداق وهو خلاف ما يفهم من دفع التناقض الذى ذكره (قوله ورجع إليه) أى التقويم (قوله لتقصيره ببيعته) انظر لو كان البائع مغرورا كأن ظنهما ملكه وقد يقال هو مقصرا ه سم على منهج (قوله وفى المتقومات على الرؤوس) وكذا المثليات المختلفة القيمة باختلاف صفاتها أخذنا من قوله أى المتفق القيمة . فرع — باعه زوجى خف مثلا فتلف أحدهما قبل قبضه فهل يقوم الباقي على انفراده أو مضموما للتلف فيه نظر والأقرب الأول لأن التلف لم يقع باختيار البائع والمشتري متمكن بعد التلف من الفسخ بالخيار فيفرض أن الباقي كائن العقد متعلق به منفردا فيقوم كذلك . ونقل بالدرس عن طب ما يوافق ذلك من تقويمه منفردا (قوله كما لا يضر سقوط بعضه) أى بعض الثمن فيما إذا وجد فى المبيع عيب قديم وتعدّر الرد .

فأكثر وقبضت أحد الأجناس فهل ينظر إلى الأجناس فكل جنس فيما لو سميا ثلاثة أجناس ثلث أم إلى الأعداد أم إلى القيمة ثلاثة أوجه أصحها الثالث وإذا قلنا به ففيه أوجه أصحها أنه تعتبر قيمتها عند أهلها . والثانى يقدر الخمر خلا إلى آخر ما ذكره وقال فى أوائل الصداق ولو أصدقها خمر أو مخزيرا أو ميتة فقولان أصحهما وجوب مهر المثل والثانى يرجع إلى بدل المسمى فعلى هذا تقدر الميتة مذكاة إلى أن قال وأما الخمر فيقدر عصيرا ثم قال وقد حكينا فى نكاح الشركات وجهها أنه يقدر خلا ولم يذكرها هناك اختيار العصور والوجه التسوية اه المقصود من المهمات وبه يعلم ما فى تلخيص الشارح له وما فى قوله لكن قال فى الصداق أنه يقدر الخمر بالعصير فإن الرافعى لم يذكر هذا إلا تفرعا على الضعيف كما عرفت .

فصار بعضه خيرا قبل قبضه قاله الدارى وخرج بتلف ما يفرد بالعقد سقوط يد المبيع وعمى عينيه واضطراب سقف الدار ونحوها مما لا يفرد بالعقد ففواتها لا يوجب الانفساخ بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن بخلاف الأول فإن تلف بعض ما يقبل الافراد بالعقد وإن أوجب الانفساخ فيه لا يوجب الاجازة بكل الثمن (بل بتخير) المشتري فورا كإمساك بين فسخ العقد والاجازة لتبعض الصفة عليه (فإن أجاز فبالصفة) كنظير ما مر (قطعا) كما فى المحرر وفي الروضة كالشرح عن أبى إسحق طرد القولين فيه أحدهما بجميع الثمن وضع بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء وقضية كلامه أنه لا خيار للبائع وهو كذلك كما فى المجموع ووجهه أن الثمن غير منظور اليه أصالة فاعتقر تفريقه دواما لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر فى الابتداء بخلاف الثمن فإنه المقصود بالعقد فأثر تفريقه دواما أيضا . ثم شرع فى القسم الثالث فقال (ولو جمع) العاقد أو العقد (فى صفقة مختلفى الحكم كإجارة وبيع) كأجرتك دارى شهرا وبعثك ثوبى هذا بدينار ووجه اختلافهما اشتراط التأقيت فيها غالبا وبطلانه به وانفساخها بالتلف بعد القبض دونه (أو) إجارة عين (وسلم) كأجرتك دارى شهرا وبعثك صاع قمح فى ذمى سلما بكذا لاشتراط قبض العوض فى المجلس فى سائر أنواعه بخلافها (صحا فى الأظهر) كل منهما بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمة المبيع أو السلم فيه وأجرة الدار كما قال (ويوزع المسمى على قيمتهما) وتسمية الأجرة قيمة صحيح إذ هى فى الحقيقة قيمة المنفعة ووجه صحتها أن كلا يصح منفردا فلم يضر الجمع بينهما ولا أثر لما قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ المحوجين إلى التوزيع المستلزم للجهد عند العقد بما يخص كلا من العوض ،

(قوله بعض ما يقبل) الاضافة فيه بيانية لكن الأولى إسقاط لفظ بعض أولفظ ما لما فى الجمع بينهما من الإيهام وعبارة التحفة فإن أفراد التالف بالعقد وإن أوجب الانفساخ فيه لا يوجب الاجازة بكل الثمن انتهت (قوله اشتراط التأقيت فيها غالبا وبطلانه به) لا يناسب قوله الآتى فعلم أنه ليس المراد باختلاف الأحكام مطلق اختلافها الخ (قوله ووجه صحتها أن كلا يصح منفردا فلم يضر الجمع بينهما) هذا موجود فى كل العقود فيقتضى أن كل عقدين كذلك من غير استثناء (قوله لاختلاف حكمهما) تعليل لقوله يعرض وما فى قوله لما قد يعرض واقع على الفسخ والانفساخ المعلومين من المقام كما سيعلم من عبارته الآتية فى تعليل مقابل الأظهر .

(قوله فصار بعضه خيرا) أى ولم يتخلل أما إذا تخلل فلا انفساخ ويثبت للمشتري الخيار (قوله بخلاف الأول) هو تلف ما يفرد بالعقد (قوله غير منظور إليه أصالة) يتأمل معنى الأصالة فى الثمن سيما إذا كان الثمن والثمن نقدين أو عرضين فإن الثمن ما دخلت عليه الباء منهما والثمن مقابله فما معنى كونه غير منظور اليه فما لو قال بعثك هذا الدينار بهذا الدينار أو هذا الثوب بهذا الثوب اللهم إلا أن يقال مراده بالأصالة ما هو الغالب من أن الثمن نقد والثمن عرض والمقصود غالبا تحصيل العروض بالثمن للاتفاف بذواتها كبس الثياب وأكل الطعام والنقد لا يقصد لذاته بل لقضاء الحوائج به وقد يقصد لذاته كأن يريد تحصيله لاتخاذ حليا أو إناء للتداوى للشرب فيه أو ميلا للاكتحال به إذا تعين طريقا لجلاء غشاوته (قوله ولو جمع العاقد) هو الأولى للغايرة بين الفاعل ومحل الجمع بخلاف العقد فإن التقدير عليه ولو جمع عقد فى عقد مختلفى الخ فيتحد الفاعل للجمع ومحل فى أن كلا منهما عقد ثم رأيت حجج صرح بذلك وأطال فيه فليراجع (قوله فيها غالبا) وقد لا يشترط كأن قدرت على المنفعة بمحل العمل (قوله وانفساخها) عطف على اشتراط فهو توجيه ثان للاختلاف (قوله أو إجارة عين) لعلمه إنما قيد بالعين ليتأتى اختلاف الأحكام بينهما وبين السلم فى وجوب قبض عوضه دونها وإلا فقضية ما يأتى أن الحكم كذلك فى إجارة الدمة والسلم على أنه لو أطلق فيها لصح ذلك وكفى فى الفرق أن السلم يعتبر القبض فى جميع أنواعه بخلاف الاجارة فإن الأجرة يشترط قبضها إذا ورد عقد الاجارة على ما فى الدمة بخلاف ما لو ورد على العين (قوله بخلافها) أى الاجارة .

(قوله وما أورد عليه) أى على ما فى الضابط من قوله مع عدم دخولهما تحت عقد واحد (قوله بشرط الخيار فى أحدها) أى معينا  
حق يكون من القاعدة ويصح البيع فيه على الأظهر فهذا غير ما فى التحفة ٤٦٧ من بيع عبيدين بشرط الخيار

فى أحدها على الإبهام  
حيث يبطل العقد فيها  
لأن ذلك إنما أورد هذا  
على عبارة المتن فإنه يقتضى  
الصحة فيه ومثل مسألة  
الشارح ما إذا شرط الخيار  
فى أحد العبيدين دون  
الآخر . وحاصل إيراد  
الشارح أن المسئلة  
المذكورة أجزى فيها  
الخلاف أى أجراه القاضى  
الحسين مع عدم دخولها  
فى الضابط السابق . وحاصل  
الجواب أنه إنما أجزى  
الخلاف فيها مع عدم  
دخولها فى الضابط لقررها

لأنه غير ضار كببيع ثوب وشقص صفقة وإن اختلفا فى الشفعة واحتيج للتوزيع المستلزم لما ذكر  
فعلم أنه ليس المراد باختلاف الأحكام هنا مطلقا بل اختلفا فيما يرجع للفسخ والانفساخ  
مع عدم دخولهما تحت عقد واحد فلا ترد مسألة الشقص المذكورة لأنه والثوب دخلا تحت عقد  
واحد هو البيع وما أورد عليه من بيع عبيدين بشرط الخيار فى أحدهما أكثر من الآخر فإنه من  
القاعدة مع اتحاد العقد ولهذا قال مختلfi الحكم ولم يقل كأصله وغيره عقدين مختلfi الحكم يرد  
بأن الاختلاف هنا لما وقع فى نفس العقد كأن أفضى إلى جريان الخلاف فيه فألحقناه بالقاعدة  
بخلافه فى مسألة الشقص وتمسكه بالشفعة بمنزلة عقد آخر يقع بعد فلا يؤثر والتقيد بمختلfi الحكم  
لبیان محل الخلاف فلو جمع بين متفقين كشركة وقراض كأن خلط ألفين له بألف لغيره وشاركه  
على أحدهما وقارضه على الآخر فقبل صح جزما لرجوعهما إلى الاذن فى التصرف بخلاف ما لو كان  
أحدهما جائزا كالبيع أى الذى يشترط قبض العوضين فيه بدالة ما أتى والجعالة فلا يصح قطعا  
لتعذر الجمع بينهما إذ الجمع بين جعالة لاتزام وبيع فى صفقة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض  
الأحكام لأن العوض فى الجعالة لا يزام تسليمه إلا بفراغ العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه  
فى المجلس ليتوصل إلى قبض ما يخص الصرف منها وتنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات كما علم  
ويقاس بذلك ما إذا جمع بين إجارة ذمة أو سلم وجعالة بخلاف الجمع بين البيع والجعالة فإنه لا يشترط  
القبض فى المجلس ،

(قوله لأنه غير ضار) أى لا يغتفرهم له فى غير ذلك كمسئلة الشقص المذكور (قوله فعلم) أى من  
قوله ولا أثر لما قد يعرض الخ (قوله مع عدم دخولهما) أى العينين اللذين اختلفت أحكامهما  
(قوله وما أورد عليه) أى على قوله لأنه والثوب الخ (قوله بشرط الخيار فى أحدها) أى إذا كان  
معينا فيصح العقد فيها قطعا لكن عبارة حج نعم أورد عليه بيع عبيدين بشرط الخيار فى أحدهما  
على الإبهام أكثر من الآخر فإنه يبطل فيها مع أنه من القاعدة أى التى جرى فى صحة البيع  
فيها القولان مع القطع بالصحة فى مسألة العبيدين (قوله لرجوعهما) أى العقدين (قوله قبض  
العوضين) بأن كان العقود عليه ر بوا كما ذكره بعد بقوله ومن جهة الصرف (قوله وتنافى اللوازم)  
وهى فيما نحن فيه لزوم قبض العوض فى أحدهما وعدم استحقاقه فى الآخر (قوله يقتضى تنافى  
الملزومات) أى مع الجواز واللزوم أى فيحكم ببطلان العقدين لتنافيها (قوله بخلاف الجمع بين البيع  
الخ) أى لما لا يشترط فيه قبض العوضين فى المجلس أخذا بمقدمه وظاهره وإن اشترط قبض أحدهما  
فى المجلس كسلم وجعالة لكنه ليس مرادا لما تقدم فى قوله ويقاس بذلك والفرق بين بيع ما لا يشترط  
قبض عوضه فى المجلس حيث يصح مع الجعالة وبين ما يشترط فيه القبض حيث قلنا لا يصح  
مع الجعالة أن الجعالة لا يستحق قبض عوضه فى المجلس والرويات يشترط فيها ذلك فكان عدم  
استحقاق قبض الجعل فى الجعالة منافيا لاشتراط قبض الآخر فى المجلس فإن بينهما غاية البعد بخلاف  
ما لا يشترط قبض عوضه فى المجلس فإنه حيث جاز معه تأخير القبض فيه عن المجلس لم  
يعد منافيا للجعالة هذا وقد استشكل سم على منهج جواز الجمع بين بيع الأعيان والسلم  
فى عقد بما نصه . أقول : انظر هذا أى وهو أن المدار على منافاة الأحكام مع تنافى البيع

عنه الشارح بأن التقيد ببيان محل الاختلاف أى لالاحتراز وأجاب الأذرى عنها بأن المراد هنا العقود اللازمة قال وأما الجائزة  
فبابها واسع (قوله بخلاف ما لو كان أحدهما جائزا الخ) عبارة شرح الروض ويستثنى من ذلك ما لو كان أحد العقدين جائزا الخ



كذا أفاده بعض المتأخرين ومقابل الأظهر يبطالان لأنه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ ما يقتضى فسخ أحدهما فيحتاج إلى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور . وأجاب الأول بما مرّ في قولنا ولا أثر لما قد يعرض إلى آخره ، وشمل كلام المصنف ما لو اشتمل العقد على ما يشترط فيه التقابض وما لا يشترط كصاع برّ وثوب بصاع شعير كما في بيع وسلم ( أو بيع ونسكاح ) واتحد المستحق كزوجتك ابنتي وبعثك عبدها بألف وهي في ولايته أو بعثك ثوبى وزوجتك أمتى (صح النسكاح) لا تنفك تأثره بفساد الصداق بل ولا بأكثر الشروط الفاسدة (وفي البيع والصداق القولان) السابقان أظهرهما صحتهما ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل . أما لو كان المستحق مختلفا كزوجتك ابنتي وبعثك عبدي بكذا فلا يصح كل من البيع والصداق ويصح النكاح بمهر المثل ولو جمع بين بيع وخلع صح الخلع ، وفي البيع والمسمى القولان . وشرط التوزيع في كلام المصنف أن تكون حصة النكاح مهر المثل فأكثر ، فلو كان أقل وجب مهر المثل كما في المجموع ما لم تأذن الرشيدة في قدر المسمى فيعتبر التوزيع مطلقا (وتتعدد الصفقة بتفصيل الثمن) ممن ابتدأ بالعقد لترتب كلام الآخر عليه (كبعثك ذا بكذا وذا بكذا) وإن قبل المشتري ولم يفصل ، فلو قال بعثك عبدي بألف وجاريق بخمسمائة فقبل أحدهما بعينه لم يصح كما سيأتى في تعدد البائع والمشتري وما ذكره القاضى من الصحة فرّعه على مقابل الأصح إذ القبول غير مطابق للإيجاب والعدد والكثير في تعدد الصفقة بحسبه كالقليل وما قيد به في الخادم من عدم طول الفصل فإن طال صح فيما لم يطل بالنسبة إليه رد بأن المتجه إطلاقهم ولا يضر الطول لأنه فصل بما يتعلق بالعقد وهو ذكر المعقود عليه (و بتعدد البائع) كبعثك هذا بكذا فتعطى حصة كل حكمها . نعم لو قبل المشتري نصيب أحدهما بنصف الثمن لم يصح لأن اللفظ يقتضى جوابهما جميعا (و) كذا تتعدد (بتعدد المشتري) كبعثكما هذا بكذا (في الأظهر) قياسا على البائع والثاني لا لأن المشتري يبنى على الإيجاب السابق ، واقتصر عليهما لأن الأحكام فيهما وإلا فهي تتعدد بتعدد التعاقد مطلقا ، ولو باعهما عبده بألف فقبل

(قوله كصاع برّ وثوب بصاع شعير) في شمول المتن لهذه مع ما مر من اعتبار عدم الدخول تحت عقد واحد نظر ظاهر ثم إنه يعكر على ما قدمه قريبا في تعليل الجمع بين الجمالة والصرف فتأمل (قوله فقبل أحدهما بعينه) أى أو مبهما بالأولى .

والسلم باشرط قبض رأس المال في السلم في المجلس دون البيع وهنا تناف في الأحكام وقد صحوا وكذا الإجارة والبيع تأمل (قوله كذا أفاده الخ) معتمد (قوله وشمل كلام المصنف) أى في الصحة (قوله أما لو كان) محترز قوله واتحد المستحق الخ (قوله القولان) أرجحهما الصحة (قوله أن تكون حصة النكاح) أى الواقعة في العقد (قوله مطلقا) أى سواء كان قدر مهر المثل أو أقل (قوله والعدد الكثير) أى في المبيع كأن باعه عبدا وجارية ودارا مثلا (قوله لأنه فصل) أى فلا يضره ذلك وإن أمكن الاستغناء عنه كأن قال بعثك هذه الدار بما فيها من الرفوف والسلالم والإجانات المثبتة وغير ذلك مما يدخل في مساها (قوله وكذا يتعدد المشتري) ظاهره سواء تقدم الإيجاب من البائع أو المشتري لكن قول الشارح لأن المشتري يبنى على الإيجاب السابق يقتضى تخصيص الخلاف بما إذا تقدم الإيجاب من البائع فليراجع وعاله حج بقوله إلا أن يفرق أى بين القطع بتعدد البائع دون المشتري بأن المبيع مقصود فنظروا كلهم إلى تعدد مالكة والثمن تابع فجاز أن لا ينظر بعضهم لتعدد مالكة ، وقوله فجاز أن لا الخ شامل لما إذا تقدم القبول أو تأخر (قوله واقتصر عليهما) أى البائع والمشتري .

أحدها نصفه بخمسائة أو باعاه عبدا بألف فقبل نصف أحدها بخمسائة لم يصح كاجزم به ابن المقرئ  
تبعا لأصله والمجموع هنا وهو الأوجه ، إذ القبول هنا غير مطابق للإيجاب وإن كانت الصفقة  
متعددة أخذًا بمأمر في ردّ كلام القاضي فعلم أنه لو باع اثنين من اثنين كان بمنزلة أربع عقود .  
ومن فوائد التعدد جواز إفراد كل حصة بالرد كما يأتي وأنه لو بان نصيب أحدها حرًا مثلاً صح  
في الباقي قطعا (ولو وكلاه أو وكلهما) فيه إعادة الضمير على معلوم غير مذكور ، وهو شائع  
في كلامهم (فالأصح اعتبار الوكيل) إذ أحكام العقد متعلقة به ، فلو خرج ما اشتراه من وكيل  
اثنين أو من وكيل واحد أو ما اشتراه وكيل اثنين أو وكيل واحد معا جاز رد نصيب أحد  
الوكيلين في الثانية والرابعة دون أحد الوكيلين في الأولى والثالثة . نعم العبرة في الرهن بالموكل لأن  
المدار فيه على اتحاد الدين وعدمه ولأنه ليس عقد عهدة حتى ينظر فيه إلى المباشرة ومثله الشفعة  
إذ مدارها على اتحاد الملك وعدمه ، ومقابل الأصح اعتبار الموكل لأن الملك له ، وسكتوا عما لو  
باع الحاكم أو الولي أو الوصي أو القيم على المحجورين شيئا صفقة واحدة ، والظاهر أنه كالوكيل  
فيعتبر العاقد لا المبيع عليه .

(قوله ومقابل الأصح  
اعتبار الموكل) لعله إنما  
اقتصر عليه لأنه الصحيح  
وفاء باصطلاح المصنف  
من أن مقابل الأصح هو  
الصحيح وإلا فمقابل  
الأصح أربعة أوجه  
في الروضة وغيرها .

(قوله أحدها بخمسائة) هذه علمت من قوله كبغناك هذا بكذا الخ ولعله ذكرها هنا مع ما قبلها  
لوقوع جملة ذلك في كلام ابن المقرئ (قوله في ردّ كلام القاضي) أي من قوله إذ القبول غير  
مطابق للإيجاب (قوله أو ما اشتراه وكيل اثنين) قال في الروض فلو اشتري لرجلين لم يكن لأحدهما  
الرد بالعيب كما لو اشتري ومات عن اثنين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب ولو اشتريه رد عقد أحدهما  
ولو باع لهما أي وكالة لم يرد نصيب أحدهما أو باعاه وحيث لا يرد فكل الأرض ولو لم يبايئ من ردّ  
صاحبه أي لظهور تعذر الرد اه سم على حجج (قوله ومثله الشفعة) فلو وكل واحد اثنين في شراء  
شقص مشفوع فليس للشفيع أن يأخذ بعض المشتري نظرا للوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل  
انتهى شيخنا الزيادي (قوله والظاهر أنه كالوكيل) قال سم على حجج ينبغي أن يكون الولي كالوكيل  
ويدل عليه التعليل فلو باع ولي لمولين أو وليان لمولى فتتعدد الصفقة في الثاني وتتحذف في الأول فليتأمل  
فالمشتري في الثاني رد حصة أحد الوليين وقد يتوقف فيه إذا كان خلاف المصلحة ويدفعه أنه بمنزلة  
عقدين فهو كالو باع أحد الوليين المستقلين مثلا عينا والآخر أخرى للمشتري رد إحداها دون الأخرى  
وإن كان خلاف مصلحة الولي فليتأمل (قوله لا المبيع عليه) أي الشخص الذي تصرف عليه  
القاضي بالبيع ولو قال عنه كان أولى لأنه نائب عنه في التصرف شرعا .

### تم الجزء الثالث

ويلىه

### الجزء الرابع ، وأوله : باب الخيار

## فهرس

## الجزء الثالث

من

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيها

صحيفة	صحيفة
٥٤ فصل في بيان كيفية الإخراج وبعض شروط الزكاة	٢ فصل في دفن الميت وما يتعلق به
٥٨ لو اشتترك أهل الزكاة في ماشية زكيا كرجل واحد بشروط	٩ لا يدفن اثنان في قبر إلا لضرورة
٦٩ باب زكاة النبات	١١ كيفية زيارة الميت
٨٠ يسق خرص الثمر إذا بدا صلاحه على مالكة	١٢ التعزية سنة وبيانها
٨١ شروط الخارص	١٤ يجوز البكاء على الميت قبل الموت وبعده
٨٣ باب زكاة النقد	١٥ يحرم النوح والجزع بضرب الصدر ونحوه
٩٠ يحرم على الرجل حلي الذهب إلا الأنف والألمة والسق	١٧ مسائل منشورة تتعلق بالميت
٩٣ ليس للمرأة حليسة آلة الحرب بذهب أو فضة	٢٥ تجوز الصلاة على الميت في المسجد
٩٥ الأصح جواز تحلية المصحف بفضة للرجل وللراة بذهب	٢٩ يكره الميت بالمقبرة
شروط زكاة النقد	٣٠ الدفن في غير الليل ووقت الكراهة أفضل
٩٦ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة	٣٢ يكره تخصيص القبر والبناء والكتابة عليه
١٠٠ فصل في أحكام زكاة التجارة	٣٦ حكم زيارة النساء للقبور
١٠٧ باب زكاة الفطر	٣٧ يحرم نقل الميت إلى بلد آخر إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس
	٣٨ نبش الميت بعد دفنه للنقل وغيره حرام إلا لضرورة
	٤١ يسق لجيران أهل الميت تهيئة طعام يشبعهم يومهم وليلتهم
	٤٢ كتاب الزكاة
	٤٣ باب زكاة الحيوان



- ١١٠ يحرم تأخير زكاة الفطر عن يوم  
الفطر من غير عذر
- ١١٥ من لزمه فطرته لزمه فطرة من تلزمه  
نفقته
- ١١٨ الأصح أن من أيسر ببعض صاع  
يلزمه
- ١٢٢ لو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تخير
- ١٢٣ باب من تلزمه الزكاة
- ١٣٤ فصل في أداء الزكاة
- ١٣٩ » » تعجيل الزكاة وما يذكر معه
- ١٤٦ كتاب الصيام
- ١٥٣ إذا رأى المساليل ببلد لزم حكمه البلد  
القريب دون البعيد في الأصح
- ١٥٥ فصل في أركان الصوم
- ١٦٠ » » شروط الصوم
- ١٧٢ » » » صحة الصوم من حيث  
الفاعل والوقت
- ١٧٩ فصل في شروط وجوب صوم رمضان  
وما يبيح ترك صومه
- ١٨٤ فصل في فدية الصوم الواجب
- ١٩٢ مصرف الفدية الفقراء والمساكين
- ١٩٣ فصل في موجب كفارة الصوم
- ١٩٩ باب صوم التطوع
- ٢٠٦ كتاب الاعتكاف
- ٢١٧ شروط المعتكف
- ٢١٩ فصل في حكم الاعتكاف المنذور
- ٢٢٦ كتاب الحج
- ٢٢٩ شروط صحة الحج والعمرة

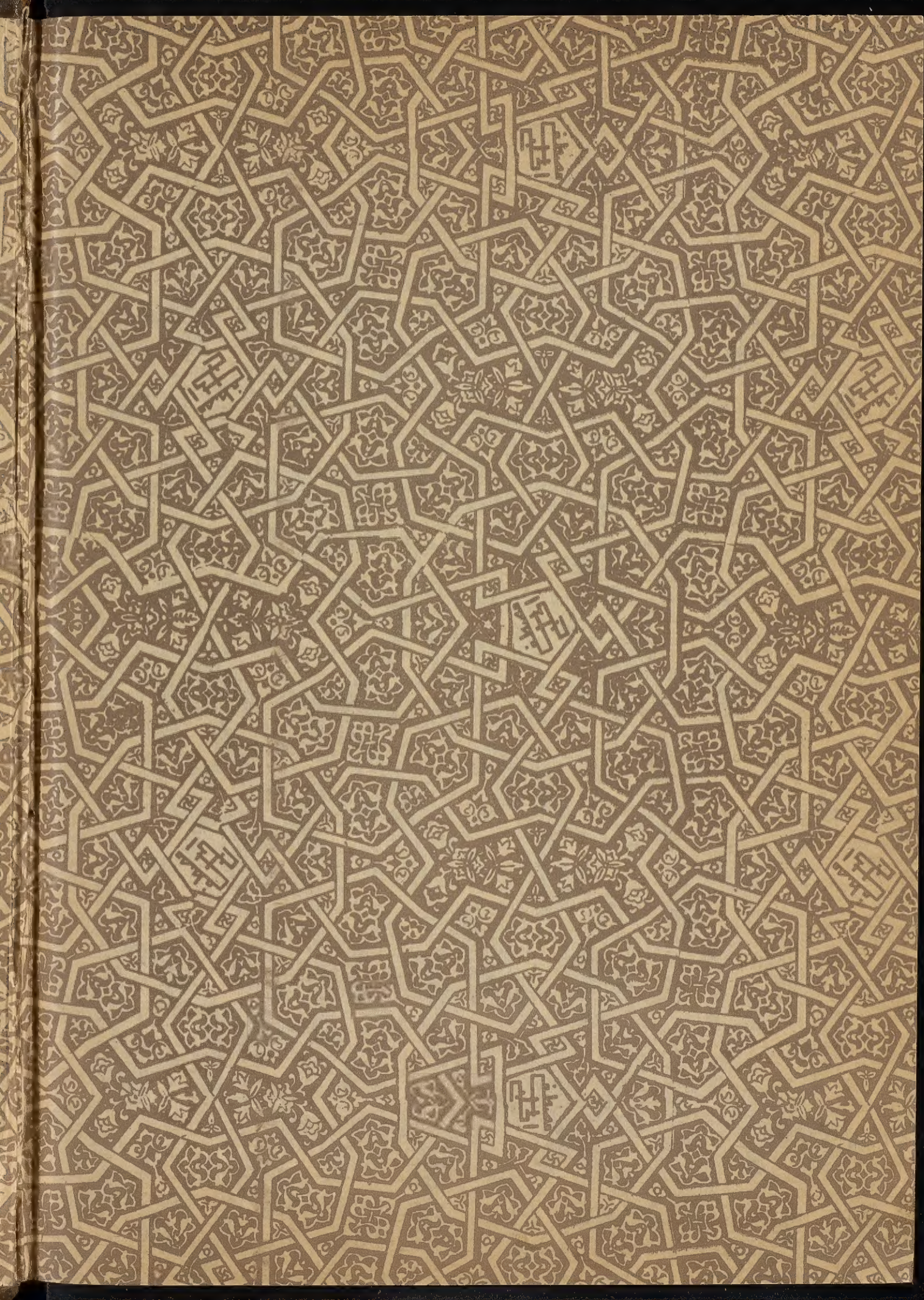
- ٢٣٤ شروط وجوب الحج والعمرة
- ٢٤١ الأظهر وجوب ركوب البحر إن غلبت  
السلامة
- ٢٤٣ يشترط في وجوب نسك المرأة أن  
يخرج معها زوج أو محرم أو نسوة  
ثقات
- ٢٤٥ الكلام على الاستطاعة بالغير
- ٢٤٨ باب المواقيت للنسك زمانا ومكانا
- ٢٥٦ باب الإحرام
- ٢٥٩ فصل في ركن الإحرام وما يطلب للمحرم  
من الأمور الآتية
- ٢٦٦ باب دخول المحرم مكة وما يتعلق  
به
- ٢٦٩ فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات  
وسنن
- ٢٨٢ فصل فيما يتحتم به الطواف وبيان  
كيفية السعي
- ٢٨٦ فصل في الوقوف بعرفة وما يذكر  
معه
- ٢٩١ فصل في المبيت بالمزدلفة والدفع منها  
وما يذكر معهما
- ٣٠٠ فصل في المبيت بمنى ليالى أيام التشريق  
الثلاثة وفيما يذكر معه
- ٣١١ فصل في بيان أركان الحج والعمرة  
وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق  
بذلك
- ٣١٩ باب محرمات الإحرام
- ٣٤٣ ما يحل من شجر الحرم وما يحرم
- ٣٥١ باب الإحصار والفوات

صحيفة	صحيفة
٤٠١ الأظهر أنه لا يصح بيع الغائب	٣٦١ كتاب البيع
٤٠٤ تكفي رؤية بعض المبيع إن دلّ على باقيه	٣٦٢ شروط البيع التي لا بدّ منها
٤٠٨ باب الربا	٣٦٧ ينعقد البيع بالكناية مع النية
٤١٧ المماثلة تعتبر في المكيل كيلا وفي الموزون وزنا	٣٧٣ شروط العاقد بائعا أو مشتريا
٤٢٩ باب في البيوع المنهى عنها وما يتبعها	٣٧٦ لا يصح شراء الكافر المصحف ولا المسلم
٤٣٥ الصور المستثناة من النهي عن بيع وشرط	٣٨٠ شروط المبيع
٤٣٩ لو باع عبدا بشرط إعاقته فالمشهور صحة البيع والشرط	٣٨٦ من شروط المبيع إمكان تسليمه بلا كبير مشقة
٤٤٦ فصل في القسم الثاني من المنهيات التي لا يقتضي النهي فسادها	٣٨٨ لا يصح بيع المرهون ولا الجاني المتعلق برقبته مال
٤٥٤ يحرم بيع نحو الرطب والعنب لعاصر الحجر	٣٨٩ من شروط المبيع الملك لمن له العقد
٤٥٩ لا يصح بيع العربون	٣٩١ لو باع مال مورثه طائنا حياته فبان ميتا صح البيع
٤٦٠ فصل في تفريق الصفقة	٣٩٢ من شروط المبيع العلم به عينا وقدرها وصفة
	٣٩٩ يصح بيع الصبرة المجهولة الصيعان كل صاع بدرهم











COLUMBIA UNIVERSITY



0026815966

893.799

R145

v. 3

JUN 1 1961



